



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كلية الشريعة
قسم أصول الدين
برنامج الدكتوراه
في الحديث الشريف وعلومه

الرواة الضعفاء الموثقون نسبياً ومنهم الرواية عنهم في الكتب الستة

إمامنا الطالب

محمد عودة أحمد الحوري

إشراف الأستاذ الدكتور

عبد الجيد محمود عبد الجيد

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه
في الحديث الشريف وعلومه
٢٠٠٥ هـ / ٢٠٠٥ م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



كلية الشريعة
قسم أصول الدين
برنامج الدكتوراه
في الحديث الشريف وعلومه

الرَّوَاةُ الضُّعَفَاءُ الْمُوثِقُونَ نَسَبِيًّا وَمِنْهُمْ الرُّوَاةُ عَنْهُمْ فِي الْكُتُبِ السِّتَّةِ

إِذَا كَانَ الْإِسْلَامُ

مُحَمَّدٌ عَوْدَةُ أَحْمَدَ الْخَوْرِي

إِذَا كَانَ الْإِسْلَامُ

عَبْدُ الْحَيِّدِ مُحَمَّدُ عَبْدُ الْحَيِّدِ

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه
في الحديث الشريف وعلومه
٢٠٠٥ / ١٤٢٦ هـ

الرَّوَاةُ الضُّعْفَاءُ الْمُوثَقُونَ نَسَبِيًّا وَمَنْهَجُ الرَّوَايَةِ عَنْهُمْ فِي الْكُتُبِ السِّتَةِ

إعداد
مُحَمَّدُ عَوْدَةَ أَحْمَدُ الْحَوْرِيِّ

بكالوريوس أصول الدين، جامعة اليرموك، ١٩٩٤-١٩٩٧م.
ماجستير في الحديث الشريف، جامعة آل البيت، ١٩٩٧-١٩٩٩م.

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في تخصص الحديث الشريف وعلومه في جامعة اليرموك، إربد، الأردن.

وافق عليها

أ.د. عبدالمجيد محمود عبد المجيد رئيساً

أستاذ الحديث في كلية الشريعة - جامعة اليرموك

أ.د. مُحَمَّدُ عَلِيّ الْعَمْرِي عضواً

أستاذ الحديث في كلية الشريعة - جامعة اليرموك

أ.د. مُحَمَّدُ الْأَحْمَدِي أَبُو النُّور عضواً

أستاذ الحديث في كلية الشريعة - جامعة اليرموك

أ.د. أمين مُحَمَّدُ الْقِضَاة عضواً

أستاذ الحديث في كلية الشريعة - جامعة اليرموك

أ.د. شرف محمود الْقِضَاة عضواً

أستاذ الحديث في كلية الشريعة - الجامعة الأردنية

نوقشت وأجيزت بتاريخ ٢٠٠٥-٥-١١م.

الموافق ١١-٥-٢٠٠٥م.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



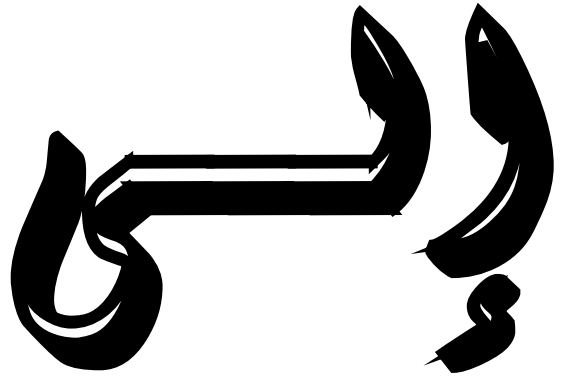
والديّ الحبيبين

الذين يصارعان - يبقينهم بالله - تسلل المرض في
ثنايا الجسم، لبثا فينا إرادة الحياة، فقد علّمني
أن الشمعة لا تحترق لتذوب، بل تذوب لتتوهج،
وتتوهج لكي يرى الآخرون.

فقيد العلم

أستاذنا الذي علّمنا أن الحياة هي البذل
والعطاء أو الفيض والسخاء، وأن ينبوع الثر لا
يملك سوى أن يفيض، وأن المرء لا يعيش
ليموت، بل يضحي بنفسه ويموت ليعيش
الآخرون.

شيخي الدكتور وليد العاني - رحمه الله تعالى -
رفيقة الدرب تشدّ الهمة وتنير العتمة.
من ملأت عليّ حياتي نوراً وأنواراً.





﴿وَمَنْ يَشْكُرْ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِ﴾

لقد كان من نعم الله علينا ما لا نستطيع له عدّاً ولا إحصاءً، ومن أجل ما أنعم الله به علينا، علمائنا الإجلاء الذين على أيديهم تعلّمنا كيف نبحت عن الحقيقة في الحياة، وكيف نبحت عن الحياة في الحقيقة. وكان من أخص هذه النعم، إكرام الله لنا بشيخنا المربي الفاضل والعالم العلامة الأستاذ الدكتور عبد المجيد محمود عبد المجيد -حفظه الله ورعاه-، الذي تعلمنا من حسن سمته وهدوء طبعه أن السيل الهادر قريب الغور، قليل الخير، وأن السيل الهادئ بعيد الغور. عميق القعر، كثير الخير. وكان لنا من أصالة فكره، ودقة فكرته، وبإلغ حكمته، ورسوخ علمه، ما يشكم جماع الفكرة، ويُحكّم لجام سوانح الخواطر الشوارد، ويقود زمام الفكر والعقل.

ولم يحل حبه الأبوي لنا، وحده علينا، دون أن تكون أمانة العلم ميزانه القويم وقسطاسه المستقيم. وإني وإن وصفته فلا أزعم أنني أنصفته ولا أجد في قاموسي المتواضع، ما يرقى لأدنى مراتب شكره، فادخرت شكره دعاءً ألهج به إلى خالقي أن يوفيه ما يوفي العلماء العاملين والأتقياء الصالحين. إنه نعم المسؤول.

وكما لا يفوتني أن أقدم بعظيم الشكر وجزيل الامتنان للأساتذة العلماء أعضاء لجنة المناقشة الذين تشرفت بالتلمذة لهم سواءً أكان ذلك بالتلقي من أفواههم مباشرة أو من خلال ما سطره في كتبهم أو من خلالهما معاً وأنا اليوم أشرف بتفضلهم قبول مناقشة هذه الرسالة وتقويمها. وإن نسيت فلا أنسى أن أنسب الفضل لأهله فأقدم بأعظم شكري وأجزل امتناني إلى كلية الشريعة والدراسات الإسلامية في جامعة اليرموك ممثلة بعميدها العالم الشاب ذو الهمة العالية الأستاذ الدكتور عبدالناصر أبو البصل -حفظه الله ورعاه وسدد على درب الخير خطاه-.

وإلى كل من قدّم لي يد العون والمساعدة لإنجاز هذا العمل والله من وراء القصد. وأخيراً أتمثل قول ابن الأثير رحمه الله تعالى: ولست أدعي في جميع ما نقلته وأثبتته العصمة من الغلط، والبراءة من السهو، وأنا أرغب إلى كل من وقف عليه أو أدرك فيه خطأ أو زللاً أن يصلحه ويقلدني فيه منة جسيمة، ويتخذ به يداً كريمة، أكل جزاءه عليه إلى فضل الله وسعة كرمه.

والحمد لله رب العالمين

الباحث

فهرست الموضوعات

الموضوع	رقم الصفحة
الإهداء	د
الشكر والتقدير	هـ
المحتويات	و
الملخص باللغة العربية	ف
المقدمة	١

الفصل التمهيدي

مراتب الرواة ونسبية الضبط

المبحث الأول: معرفة مراتب الرواة	١٢
المطلب الأول: أهمية معرفة مراتب الرواة	١٣
المطلب الثاني: كيفية معرفة مراتب الرواة	١٥
المطلب الثالث: الثقات مراتب والضعفاء مراتب	١٧
المبحث الثاني: الضبط ونسبيته ومراعاة النقاد لها عند حكمهم على الأحاديث ٢٠-٢٥	٢٠
المطلب الأول: التعريف بالضبط ونسبيته	٢٠
المطلب الثاني: عناية النقاد بنسبية الضبط عند حكمهم على الأحاديث	٢٢

الفصل الأول

الضعفاء الموثقون في شيخ ومنهج الرواية عنهم في الكتب الستة

المبحث الأول: أيوب بن سويد ومروياته في الكتب الستة	٢٨
المطلب الأول: أقوال النقاد فيه	٢٨
المطلب الثاني: مرويات أيوب في الكتب الستة	٢٩
أولاً: مروياته عند الترمذي	٢٩
ثانياً: مروياته عند أبي داود	٣٠
ثالثاً: مروياته عند ابن ماجه	٣١
رابعاً: خلاصة مروياته في الكتب الستة	٣٥

المبحث الثاني: الحارث الأعور ومروياته في الكُتُب الستة	٣٦
المطلب الأول: أقوال النقاد فيه	٣٧
المطلب الثاني: مرويات الحارث الأعور في الكُتُب الستة	٤٦
أولاً: مروياته عند الترمذي	٤٦
ثانياً: مروياته عند أبي داود	٦٠
ثالثاً: مروياته عند النسائي	٦٣
رابعاً: مروياته عند ابن ماجه	٦٣
خامساً: خلاصة مرويات الحارث الأعور في الكُتُب الستة	٦٧
المبحث الثالث: الخليل بن مرة ومروياته في الكُتُب الستة	٦٩
المطلب الأول: أقوال النقاد فيه	٧٠
المطلب الثاني: مرويات الخليل في الكُتُب الستة	٧١
مروياته عند الترمذي	٧١
المبحث الرابع: عباس بن الفضل ومروياته في الكُتُب الستة	٧٣
المطلب الأول: أقوال النقاد فيه	٧٤
المطلب الثاني: مرويات العباس في الكُتُب الستة	٧٥
مروياته عند ابن ماجه	٧٥
المبحث الخامس: عمرو بن عثمان ومروياته في الكُتُب الستة	٧٧
المطلب الأول: أقوال النقاد فيه	٧٨
المطلب الثاني: مرويات عمرو في الكُتُب الستة	٧٨
أولاً: مروياته عند أبي داود	٧٨
ثانياً: مروياته عند ابن ماجه	٧٩
ثالثاً: خلاصة مرويات عمرو بن عثمان في الكُتُب الستة	٨٢
المبحث السادس: قرة بن عبد الرحمن ومروياته في الكُتُب الستة	٨٣
المطلب الأول: أقوال النقاد فيه	٨٤
المطلب الثاني: مرويات قرة في الكُتُب الستة	٨٦
أولاً: مروياته عند مسلم	٨٦
ثانياً: مروياته عند الترمذي	٨٧

٩٠	ثالثاً: مروياته عند أبي داود.....
٩٣	رابعاً: مروياته عند ابن ماجه.....
٩٥	خامساً: خلاصة مرويات قرة في الكُتُب الستة.....
٩٦	المبحث السابع: المثنى بن الصباح ومروياته في الكُتُب الستة.....
٩٧	المطلب الأول: أقوال النقاد فيه.....
٩٨	المطلب الثاني: مرويات المثنى في الكُتُب الستة.....
٩٨	أولاً: مروياته عند الترمذي.....
١٠٣	ثانياً: مروياته عند أبي داود.....
١٠٤	ثالثاً: مروياته عند ابن ماجه.....
١٠٦	رابعاً: خلاصة مرويات المثنى في الكُتُب الستة.....
١٠٧	المبحث الثامن: مجالد بن سعيد ومروياته في الكُتُب الستة.....
١٠٨	المطلب الأول: أقوال النقاد فيه.....
١١٠	المطلب الثاني: مروياته في الكُتُب الستة.....
١١٠	أولاً: مروياته عند مسلم.....
١١١	ثانياً: مروياته عند الترمذي.....
١٢٢	ثالثاً: مروياته عند أبي داود.....
١٣١	رابعاً: مروياته عند ابن ماجه.....
١٣٧	خامساً: خلاصة مرويات مجالد في الكُتُب الستة.....
١٣٩	المبحث التاسع: هشام بن سعد ومروياته في الكُتُب الستة.....
١٤٠	المطلب الأول: أقوال النقاد فيه.....
١٤٢	المطلب الثاني: مروياته في الكُتُب الستة.....
١٤٢	أولاً: مروياته عند البخاري.....
١٤٤	ثانياً: مروياته عند مسلم.....
١٥٢	ثالثاً: مروياته عند الترمذي.....
١٦٠	رابعاً: مروياته عند النسائي.....
١٦١	خامساً: مروياته عند أبي داود.....
١٧٢	سادساً: مروياته عند ابن ماجه.....

- سابعاً: خلاصة مرويات هشام في الكُتُب الستة ١٧٧
- المبحث العاشر: يحيى بن الضحاك ومروياته في الكُتُب الستة ١٧٩
- المطلب الأول: أقوال النقاد فيه ١٨٠
- المطلب الثاني: مرويات يحيى في الكُتُب الستة ١٨١
- مروياته عند البخاري ١٨١
- المبحث الحادي عشر: يزيد بن أبان الرقاشي ومروياته في الكُتُب الستة ١٨٣
- المطلب الأول: أقوال النقاد فيه ١٨٤
- المطلب الثاني: مروياته يزيد في الكُتُب الستة ١٨٥
- أولاً: مروياته عند الترمذي ١٨٥
- ثانياً: مروياته عند ابن ماجه ١٨٩
- ثالثاً: خلاصة مرويات يزيد في الكُتُب الستة ١٩٨
- المبحث الثاني عشر: منهج أصحاب الكُتُب الستة في الرواية عن الضعفاء الموثقين
في شيخ ١٩٩

الفصل الثاني

الضعفاء الموثقون في رواية بعض تلاميذهم ومنهج الراوية عنهم في الكُتُب الستة

- المبحث الأول: إبراهيم بن مسلم ومروياته في الكُتُب الستة ٢٠٨
- المطلب الأول: أقوال النقاد فيه ٢٠٩
- المطلب الثاني: مرويات إبراهيم في الكُتُب الستة ٢١١
- مروياته عند ابن ماجه ٢١١
- المبحث الثاني: إسماعيل بن أبي أويس ومروياته في الكُتُب الستة ٢١٤
- المطلب الأول: أقوال النقاد فيه ٢١٥
- المطلب الثاني: مرويات إسماعيل في الكُتُب الستة ٢١٨
- أولاً: مروياته عند البخاري ٢١٨
- ثانياً: مروياته عند مسلم ٢٣٠
- ثالثاً: مروياته عند الترمذي ٢٣٤
- رابعاً: مروياته عند ابن داود ٢٣٩

خامساً: مروياته عند ابن ماجه	٢٤٠
سادساً: خلاصة مرويات إسماعيل بن أبي أويس في الكُتُب الستة	٢٤٢
المبحث الثالث: جابر بن يزيد الجعفي ومروياته في الكُتُب الستة	٢٤٤
المطلب الأول: أقوال النقاد فيه	٢٤٥
المطلب الثاني: مروياته في الكُتُب الستة	٢٥١
أولاً: مروياته عند الترمذي	٢٥١
ثانياً: مروياته عند ابن ماجه	٢٥٥
ثالثاً: خلاصة مروياته في الكُتُب الستة	٢٦٥
المبحث الرابع: داود بن يزيد ومروياته في الكُتُب الستة	٢٦٧
المطلب الأول: أقوال النقاد فيه	٢٦٨
المطلب الثاني: مرويات داود في الكُتُب الستة	٢٦٩
أولاً: مروياته عند الترمذي	٢٦٩
ثانياً: مروياته عند ابن ماجه	٢٧٣
ثالثاً: خلاصة مرويات داود في الكُتُب الستة	٢٧٤
المبحث الخامس: عبيدة بن معتب ومروياته في الكُتُب الستة	٢٧٥
المطلب الأول: أقوال النقاد فيه	٢٧٦
المطلب الثاني: مرويات عبيدة في الكُتُب الستة	٢٧٧
أولاً: مروياته عند البخاري	٢٧٧
ثانياً: مروياته عند الترمذي	٢٧٨
ثالثاً: مروياته عند أبي داود	٢٨٠
رابعاً: مروياته عند ابن ماجه	٢٨١
خامساً: خلاصة مرويات عبيدة في الكُتُب الستة	٢٨٢
المبحث السادس: علي بن زيد بن جدعان ومروياته في الكُتُب الستة	٢٨٣
المطلب الأول: أقوال النقاد فيه	٢٨٤
المطلب الثاني: مرويات علي في الكُتُب الستة	٢٨٧
أولاً: مروياته عند مسلم	٢٨٧
ثانياً: مروياته عند الترمذي	٢٨٨

ثالثاً: مروياته عند النسائي	٣٠٨
رابعاً: مروياته عند أبي داود	٣١٠
خامساً: مروياته عند ابن ماجه	٣١٦
سادساً: خلاصة مرويات علي بن زيد في الكتب الستة	٣٢٦
المبحث السابع: يزيد بن سنان ومروياته في الكتب الستة	٣٢٨
المطلب الأول: أقوال النقاد فيه	٣٢٩
المطلب الثاني: مرويات يزيد في الكتب الستة	٣٣٠
أولاً: مروياته عند الترمذي	٣٣٠
ثانياً: مروياته عند ابن ماجه	٣٣٥
ثالثاً: خلاصة مرويات يزيد بن سنان في الكتب الستة	٣٣٩
المبحث الثامن: يعقوب بن عطاء ومروياته في الكتب الستة	٣٤٠
المطلب الأول: أقوال النقاد فيه	٣٤١
المطلب الثاني: مرويات يعقوب في الكتب الستة	٣٤٢
مروياته عند أبي داود	٣٤٢
المبحث التاسع: منهج أصحاب الكتب الستة في الرواية عن الضعفاء الموثقين	
في رواية تلاميذ معينين عنهم	٣٤٤

الفصل الثالث

الرواة الضعفاء الموثقون في بلد ومنهج الرواية عنهم في الكتب الستة

المبحث الأول: إسماعيل بن عياش ومروياته في الكتب الستة	٣٥٢
المطلب الأول: أقوال النقاد فيه	٣٥٣
المطلب الثاني: مرويات إسماعيل بن عياش في الكتب الستة	٣٥٧
أولاً: مروياته عند الترمذي	٣٥٧
ثانياً: مروياته عند النسائي	٣٧٥
ثالثاً: مروياته عند أبي داود	٣٧٧
رابعاً: مروياته عند ابن ماجه	٣٩٥
خامساً: خلاصة مرويات إسماعيل بن عياش في الكتب الستة	٤١٣

المبحث الثاني: أيوب بن عتبة ومروياته في الكتب الستة	٤١٥
المطلب الأول: أقوال النقاد فيه	٤١٦
المطلب الثاني: مرويات أيوب بن عتبة في الكتب الستة	٤١٨
أولاً: مروياته عند الترمذي	٤١٨
ثانياً: مروياته عند ابن ماجه	٤١٨
ثالثاً: خلاصة مرويات أيوب في الكتب الستة	٤١٩
المبحث الثالث: زهير بن محمد ومروياته في الكتب الستة	٤١٩
المطلب الأول: أقوال النقاد فيه	٤٢١
المطلب الثاني: مرويات زهير في الكتب الستة	٤٢٤
أولاً: مروياته عند البخاري	٤٢٤
ثانياً: مروياته عند مسلم	٤٢٦
ثالثاً: مروياته عند الترمذي	٤٢٧
رابعاً: مروياته عند أبي داود	٤٣٥
خامساً: مروياته عند ابن ماجه	٤٤٢
سادساً: خلاصة مرويات زهير بن محمد في الكتب الستة	٤٥١
المبحث الرابع: فرج بن فضالة ومروياته في الكتب الستة	٤٥٣
المطلب الأول: أقوال النقاد فيه	٤٥٤
المطلب الثاني: مرويات فرج في الكتب الستة	٤٥٦
أولاً: مروياته عند الترمذي	٤٥٦
ثانياً: مروياته عند أبي داود	٤٥٨
ثالثاً: مروياته عند ابن ماجه	٤٥٩
رابعاً: خلاصة مرويات فرج بن فضالة في الكتب الستة	٤٦١
المبحث الخامس: محمد بن حميد ومروياته في الكتب الستة	٤٦٢
المطلب الأول: أقوال النقاد فيه	٤٦٣
المطلب الثاني: مرويات محمد بن حميد في الكتب الستة	٤٦٦
أولاً: مروياته عند الترمذي	٤٦٦
ثانياً: مروياته عند ابن ماجه	٤٨٥
ثالثاً: خلاصة مرويات محمد بن حميد في الكتب الستة	٤٩١

المبحث السادس: معاوية بن يحيى ومروياته في الكتب الستة	٤٩٢
المطلب الأول: أقوال النقاد فيه	٤٩٣
المطلب الثاني: مرويات معاوية في الكتب الستة	٤٩٤
أولاً: مروياته عند الترمذي	٤٩٤
ثانياً: مروياته عند ابن ماجه	٤٩٥
ثالثاً: خلاصة مرويات معاوية في الكتب الستة	٤٩٨
المبحث السابع: منهج أصحاب الكتب الستة في الرواية عن الضعفاء الموثقين	
في روايتهم في بلد معين	٤٩٩

الفصل الرابع

الرواة الضعفاء الموثقون في روايتهم من كتبهم

المبحث الأول: إسحاق بن محمد الفروي ومروياته في الكتب الستة	٥٠٦
المطلب الأول: أقوال النقاد فيه	٥٠٧
المطلب الثاني: مرويات إسحاق في الكتب الستة	٥٠٨
أولاً: مروياته عند البخاري	٥٠٨
ثانياً: مروياته عند الترمذي	٥١٠
ثالثاً: مروياته عند ابن ماجه	٥١١
رابعاً: خلاصة مرويات إسحاق في الكتب الستة	٥١٣
المبحث الثاني: سليمان بن قرم ومروياته في الكتب الستة	٥١٤
المطلب الأول: أقوال النقاد فيه	٥١٥
المطلب الثاني: مروياته في الكتب الستة	٥١٦
أولاً: مروياته عند البخاري	٥١٦
ثانياً: مروياته عند مسلم	٥١٨
ثالثاً: مروياته عند الترمذي	٥١٩
رابعاً: مروياته عند أبي داود	٥٢١
خامساً: خلاصة مرويات إسحاق في الكتب الستة	٥٢٢

المبحث الثالث: عبد الله بن صالح ومروياته في الكتب الستة	٥٢٣
المطلب الأول: أقوال النقاد فيه	٥٢٤
المطلب الثاني: مرويات عبد الله بن صالح في الكتب الستة	٥٢٨
أولاً: مروياته عند البخاري	٥٢٨
ثانياً: مروياته عند الترمذي	٥٣٦
ثالثاً: مروياته عند أبي داود	٥٤٣
رابعاً: مروياته عند ابن ماجه	٥٤٣
خامساً: خلاصة مرويات عبد الله بن صالح في الكتب الستة	٥٤٦
المبحث الرابع: عبد الرحمن بن زياد الأفريقي ومروياته في الكتب الستة	٥٤٧
المطلب الأول: أقوال النقاد فيه	٥٤٨
المطلب الثاني: مرويات عبد الرحمن بن زياد في الكتب الستة	٥٥٣
أولاً: مروياته عند الترمذي	٥٥٣
ثانياً: مروياته عند أبي داود	٥٦٠
ثالثاً: مروياته عند ابن ماجه	٥٦٤
رابعاً: خلاصة مرويات عبد الرحمن بن زياد الإفريقي في	
الكتب الستة	٥٦٨
المبحث الخامس: منهج أصحاب الكتب الستة في الرواية عن الضعفاء الموثقين	
في روايتهم من كتبهم	٥٧٠

الفصل الخامس

دراسة شروط الأئمة الستة من خلال ما تبين من منهجهم في الرواية عن الضعفاء

الموثقين نسبياً

تمهيد	٥٧٤
المبحث الأول: دراسة شرط الإمام البخاري	٥٧٧
المبحث الثاني: دراسة شرط الإمام مسلم	٥٨٢
المبحث الثالث: دراسة شرط الإمام النسائي	٥٨٦

٥٩٠	المبحث الرابع: دراسة شرط الإمام الترمذي.....
٥٩٤	المبحث الخامس: دراسة شرط الإمام أبي داود.....
٥٩٩	المبحث السادس: دراسة شرط الإمام ابن ماجه.....
٦٠٣	الخاتمة.....
٦٠٦	التوصيات.....
٦٠٧	الفهارس.....
٦٠٨	فهرست الآيات القرآنية الكريمة.....
٦١١	فهرست الأحاديث النبوية الشريفة.....
٦٣٠	فهرست المراجع والمصادر.....
٦٤٤	ملخص الرسالة باللغة الإنجليزية.....

الملخص

الحَوَرِيّ، مُحمَّد عودة أحمد، الرّواة الضّعفاء الموثّقون نسبياً ومنهج الرّواية عنهم في الكُتُب السّنة، رسالة

دكتوراه، جامعة اليرموك، ١٤٢٦هـ / ٢٠٠٥م، المشرف، أ. د. عبد المجيد محمود عبد المجيد

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الخلق والمرسلين، وعلى آله وصحبه والتابعين، وبعد:
فقد تناولت هذه الدراسة منهجاً من مناهج نقاد الحديث يقوم على إبراز جوانب التوثيق في الراوي الضعيف، وإعمالها في الحكم على مروياته تأكيداً لقاعدة حديثية مفادها أن لكل حديث نقداً خاصاً به، ومنشأ هذا أن الثقة ربما يخطئ كما أن الضعيف ربما يصيب.

فجاء هذا العمل للكشف عن الرّواة الضّعفاء الذين وثقوا في حالات معينة وهيئات مخصوصة كأن يوثق أحدهم في روايته عن شيخه أو رواية تلميذ عنه أو روايته عن أهل بلد ونحوه. ثم دراسة مروياتهم في الكُتُب السّنة وإبراز منهج أصحابها في الرّواية عنهم، ودراسة شروطهم في ضوء ذلك.

وقد خرجت هذه الدراسة في خمسة فصول يسبقها فصل تمهيدي ويقفوها خاتمة، أما الفصل التمهيدي:
فبحث فيه مسألة مراتب الرّواة ونسبية الضبط، فكما أن للرواة مراتب فمنهم الثقات ومنهم الضّعفاء، فإن كلاً من الثقات والضّعفاء ليسوا على مرتبة واحدة كذلك، ولا يخفى أثر معرفة ذلك في تمييز الأحاديث الصحيحة من غيرها، ومعرفة قول من يقدم عند التعارض، ثم كان الحديث عن مسألة نسبية الضبط، ومراعاة النقاد لها عند حكمهم على الأحاديث، والتنبيه على ضرورة العلم أن مسألة نسبية الضبط هي غير مسألة تعارض الجرح والتعديل وما يترتب على الجهل بهذه المسألة من تصحيح حديث ضعيف أو تضعيف حديث صحيح.

وأما الفصل الأول، فخصص لدراسة الرّواة الضّعفاء الذين وثقوا في روايتهم عن بعض شيوخهم، ودراسة مرويات هؤلاء الرّواة، وبيان الأحاديث التي رويت عنهم على الهيئة التي وثقوا فيها من غيرها، وملاحظة ما جاء منها مقبولاً أو مردوداً، مع توضيح سبب القبول أو الرد بما يبرز التوثيق النسبي، وبيان الأحاديث التي

رويت على غير الهيئة التي وثق فيها وما يقبل منها، والكشف عن مناهج أصحاب الكتب الستة في الرواية عنهم، ثم دراسة خلاصة مرويات هؤلاء الرواة وإبراز منهج أصحاب الكتب الستة في الرواية عنهم بما يخدم إبراز التوثيق النسبي.

وقد اتبعت المنهج نفسه في الفصول الأخرى التي تحدثت عن الأحوال الخاصة التي وثق فيها الضعفاء، ففي الفصل الثاني بحثت الرواة الضعفاء الذين وثقوا في رواية تلاميذ معينين عنهم، ودرست في الفصل الثالث الرواة الضعفاء الذين وثقوا في روايتهم عن أهل بلد بعينه، أما الرابع فكان لدراسة الرواة الضعفاء الذين وثقوا في روايتهم في موضوع معين كالسير والمغازي والتفسير، وجاء الفصل الخامس: لدراسة الرواة الضعفاء الذين وثقوا حال روايتهم من كتبهم وضعفت أحاديثهم إذا حدثوا من حفظهم، وبعد ذلك قمت - في فصل خاص وهو السادس - بدراسة شروط الأئمة الستة من خلال ما تبين من منهجهم في الرواية عن الضعفاء الموثقين نسبياً، ثم كانت الخاتمة التي سجلت فيها أهم النتائج التي توصلت إليها، والتوصيات التي اقترحتها.

آملاً من الله التوفيق والسداد والحمد لله رب العالمين.

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على نبينا محمد وآله وأصحابه أجمعين وبعد:-

فلا يزال هذا الدين بفضل الله محفوظاً من تحريف الغالين، وتأويل المبطلين، واقتتات المدعين، يعيش لهم الجهابذة النقاد من أهل السنة والكتاب، وقد أعدهم الله لهذه الغاية الجليلة وتلك المهمة العظيمة، وكان من بين هؤلاء العلماء أساطين الرواية ونقاد الحديث من لدن صحابة رسول الله ﷺ وحتى يومنا الحاضر، مازوا الصحيح من السقيم والمقبول من المردود، وفتشوا عن أحوال الرجال تفتيشاً دقيقاً حتى أتوا على النقيير والقطمير، والقليل والكثير، والخفي والجلي، فجعلوهم أصنافاً وأقساماً بحسب تمكن أولئك الرجال من مراتب الضبط والعدالة، فكان منهم الثقات المتقنون والحفاظ الضابطون وكان منهم من تراخى ضبطه وتفاوت إتقانه، والناظر فيما رسمه النقاد من مراتب الجرح والتعديل وما رصدوا فيها من ألفاظ دالة عليها يدرك أهمية ذلك العمل وجلالة قدره. ولم يقف النقاد عند هذا الحد بل تميز فريق هم أهل التعليل، كشفوا لنا عما يعتري الثقات من أوهام تدق وتخفى إلا على الخذاق أمثالهم بحيث يعللون بذلك حديثهم، كما كشفوا عما قد يرقى بالضعفاء لإصابة الحق وذلك في أحوال معينة، فالضعيف عندهم إنما كان له هذا الحكم في الجملة، لكنه قد ينشط فيتقوى ليضاهي الثقة المتقن وذلك في شيخ من شيوخه أو في أحاديث بلد معين أو في وقت ما.... الخ.

وهؤلاء يمكن أن يصطلح في تسميتهم "الضعفاء الموثقون نسبياً"، فوددت أن أجعل ذلك موضوع دراستي وبحثي، ولكن لما كان الأمر متسعاً في كتب الجرح والتعديل عامة والعلل خاصة، ضيقته فجعلته مقتصرأ على من كانت هذه حاله من رجال الكتب الستة، وألقيت الضوء على منهجية أصحابها في الرواية عنهم أملاً من الله تعالى أن أكون قد وفقت بذلك لأسهم إن شاء الله مع من أسهموا في خدمة حديث رسول الله ﷺ وطلبتة.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من كونها تبحث في موضوع عده علماء المصطلح من أهم مباحث علوم الحديث حيث نقل الزركشي- عن ابن دقيق العيد قوله في معرفة تفاوت الرواة "إنه ينبغي أن يعقد له باب، أو يفرد له تصنيف ويعد في علوم الحديث، بل هو من أجلها للحاجة إليه في الترجيح، ولست أذكر الآن أنه فعل ذلك" (١).

كما أنها تقدم تصوراً متكاملاً عن دقة عمل نقاد الحديث في حكمهم على الراوي والمروي، وأنهم يعتمدون الأحكام التفصيلية الدقيقة القائمة على دراسة متكاملة لأحوال الراوي والمروي، ومن ثم الوقوف على حال الضعفاء والموثقين نسبياً المخرج لهم في الكتب الستة، وكيفية إخراج حديثهم.

كما تظهر أهمية الدراسة في تصحيح ما تقرر في أذهان الباحثين والدارسين لرواة الكتب الستة وأحاديثهم أن من أطلق فيه الضعف فهو مردود، دون أن يميز أولئك الباحثون أن من الضعفاء من يتقوى حديثهم وتصح روايتهم في حال دون حال بسبب ما يكتنفهم من ظروف خاصة؛ ويترتب على ذلك ما يلي:

١. الحكم على من ذكر بلفظ ضعيف بأنه ضعيف مطلقاً.

٢. الحكم على روايته بأنها ضعيفة ومردودة.

وإن كان مثل ذلك الموقف لا يظهر من أولئك الباحثين جلياً حياء ما في الصحيحين بسبب هيبتهما وتلقي الأمة لهما بالقبول^(٢)، إلا أنه يظهر بجلاء حياء ما في السنن الأربعة؛ لذلك لا بد من بيان أهمية الأخذ عن الضعفاء والرواية عنهم ومتى يقبل حديثهم ومتى يرد بالكشف عن مناهج النقاد أصحاب الكتب الستة في تخريج أحاديث الضعفاء الموثقين نسبياً، خاصة أن أصل وضع تصنيف الحديث على الأبواب أن يقتصر فيه على ما يصلح للاحتجاج أو الاستشهاد كما قال الحافظ ابن حجر رحمه الله^(٣).

(١) الزركشي، محمد جمال، النكت على مقدمة ابن الصلاح، تحقيق زين العابدين بلا فريج، مكتبة أضواء السلف، الرياض ط ١، ١٤١٩ هـ، ٧٥-٧٦.

(٢) بل قد ظهر حتى بلغ بأحدهم أن يصنف ما سماه (صحيح صحيح البخاري)؟!؟!؟!!

(٣) انظر، ابن حجر، أحمد بن علي، تعجيل المنفعة، تحقيق إكرام الله إمداد الحق، دار الكتاب العربي، بيروت، ط ١، ص ٣.

أهداف الدراسة:

تكمّن أهداف الدراسة فيما يلي:

١. تصحيح المفهوم السائد لدى كثير من طلبة العلم في أثناء حكمهم على أسانيد الأحاديث بأن الراوي الضعيف حديثه ضعيف مطلقاً، دون النظر في حال هذا الضعيف الذي يكون ربما ضبط في حديث بعينه.
٢. التأكيد على حقيقة قول النقاد أن لكل حديث نقداً خاصاً لأن الثقة ربما يخطئ كما أن الضعيف ربما يضبط.
٣. بيان شروط أصحاب الكتب الستة بشكل أو ضح من خلال بيان كيفية إخراجهم حديث هؤلاء الضعفاء الموثقين نسبياً.
٤. إبراز المنهج النقدي لأصحاب الكتب الستة.
٥. إبراز عنايتهم بانتقاء ما صح من حديث الضعفاء.
٦. إزالة ما يثار حول أصحاب الكتب الستة من شبهات وطعون.
٧. المساهمة في إثراء المكتبة الإسلامية بمؤلف يكشف عن منهج من مناهج النقد في الجرح والتعديل.

المصطلحات الإجرائية:

الرواة الضعفاء: يقصد بهم من أطلق النقاد عليهم وصف الضعف من قبل حفظهم وضبطهم أو من قبل عدالتهم ودينهم إلا أن من ضعف من قبل عدالته لم يثبت فيه ما تسقط به عدالته .
التوثيق النسبي: ويقصد به نصوص النقاد التي تدل على قبول حديث الضعيف على وصف خاص كأن يقول أحدهم: فلان ضعيف الحديث إلا في روايته عن فلان، أو يقبل حديثه من طريق فلان لا من طريق غيره، أحاديثه في الشام صالحة وفي غيرها مناكير...أو استخدام ألفاظ تدل على انتقاء المصنفين من أحاديث الضعفاء.

و يلحق بهم من وجد فيه غير التوثيق النسبي كلفظ مشعر بتوثيقه إلا أنه بعد الدراسة يتبين أنه يمكن حمله على التوثيق النسبي، كأن يكون للناقد فيه قولان: أحدهما تضعيفه والآخر توثيقه ونحو ذلك...، أو أن يكون الناقد الذي وثقه لا يقبل توثيقه إما لتساهله أو لتعصبه ونحوهما.

الكُتُب الستة: مصطلح معروف ويقصد به: صحيح البخاري، صحيح مسلم، جامع الترمذي، وسنن النسائي وسنن أبي داود، وسنن ابن ماجه.

حدود الدراسة

الرّواة الضّعفاء الموثّقون نسبياً المخرج لهم في الكُتُب الستة و مروياتهم.

سبب اختيار الموضوع:

إن اختياري لهذا الموضوع جاء محدوداً بعوامل أهمها:

١. الوقوف على عظيم صنيع النقاد في تمييزهم أحوال الرّواة الضّعفاء فيما قد ينشطون فيه أحياناً.
٢. قلة الكتابات في مثل هذه الموضوعات النقدية المتخصصة مقارنة بغيرها.
٣. ما يثار من شبهات وطعون على أصحاب الكُتُب الستة في إخراجهم أحاديث الضّعفاء.
٤. الدراسة التطبيقية لأحاديث هؤلاء الضّعفاء الموثّقين نسبياً في الكُتُب الستة وعدم الاقتصار على الأحكام النظرية.

الدراسات السابقة:

لم أفق خلال بحثي على دراسة تتعلق مباشرة بموضوع دراستي، إلا أن هناك بعض الكتابات التي يمكن الاستفادة منها في منهجية الدراسة من حيث التصنيف ودراسة التراجم وهي:

١. ما ذكره الحافظ ابن رجب الحنبلي رحمه الله في تتمته لكتابه الجليل شرح علل الترمذي حيث قال: ((اعلم أن معرفة صحة الحديث وسقيمه تحصل من وجهين:

- أحدهما: معرفة رجاله وثقتهم وضعفهم، ومعرفة هذا هين لأن الثقات والضّعفاء قد دونوا في كثير من

التصانيف، وقد اشتهرت بشرح أحوالهم التأليف.

- والوجه الثاني: معرفة مراتب الثقات وترجيح بعضهم على بعض... الخ.

ثم قسم الوجه الثاني إلى قسمين:

- الأول: في معرفة مراتب كثير من أعيان الثقات وتفاوتهم وحكم اختلافهم وقول من يرجح منهم عند الاختلاف.

- والثاني: معرفة قوم من الثقات لا يوجد ذكر كثير منهم أو أكثرهم في كتب الجرح قد ضعف حديثهم إما في بعض الأماكن وإما في الأزمان أو عن بعض الشيوخ دون بعض.

وذكر تحت القسم الثاني:

أ. من ضعف حديثه في بعض الأوقات دون بعض، يلتحق بهم من أضر في آخر عمره وكان لا يحفظ جيداً أو كان يقبل التلقين.

١. أو أحرقت كتبه أو ضاعت فحدث من حفظه فوهم.

ب. من ضعف حديثه في بعض الأماكن دون بعض وهو ثلاثة أضرب:

١. من حدث في مكان لم يكن معه كتبه فخلط.

٢. من حدث عن أهل مصر فحفظ حديثهم وحدث عن غيرهم فلم يحفظ.

٣. من حدث عنه أهل مصر فحفظوا حديثه وحدث عنه غيرهم فلم يقيموا حديثه.

ج. قوم ثقات في أنفسهم لكن حديثهم عن بعض الشيوخ فيه ضعف بخلاف حديثهم عن بقية شيوخهم.

٢. كتاب هدي الساري للحافظ ابن حجر

وقد أفدت منه في بيان منهج صاحبي الصحيحين خاصة البخاري في الرواية عن الضعفاء.

٣. كتابا (شروط الأئمة الخمسة للحازمي) و(شروط الأئمة الستة للمقدسي)

اللذان كشفا عن مذاهب الأئمة في كيفية استنباط مخارج الحديث بإيجاز.

٤. التجريح والتعديل النسبي في نقد الرواة:

رسالة تقدم بها الدكتور: يحيى محمود القضاة إلى كلية الفكر الإسلامي والدعوة والعقيدة الإسلامية في

جامعة صدام للعلوم الإسلامية، ونال بها شهادة الدكتوراه العالمية في الحديث الشريف عام ١٤٢٣هـ / ٢٠٠٢م.

وقد اعتمدت هذه الدراسة - كما نص الباحث - إحصاء الرواة الذين نص العلماء على توثيقهم أو تجريحهم

نسبياً، ثم ذكر أقوال النقاد فيهم، ثم الموازنة بين هذه الأقوال والتوفيق بينها ما أمكن وإلا فالترجيح. ثم ذكر أمثلة

مما أنكر على الراوي مما نص العلماء عليه.

وباستقراء هذه الرسالة التي درس فيها (٣١٥ راويا) يظهر أن مجال هذه الدراسة الرواة الثقات إما مطلقاً أو على قول جمهور النقاد، ولم يتعرض للضعفاء إلا فينا ندر، التقيت معه في دراسة ثمانية من الضعفاء من أصل (٢٩) راو قمت بدراستهم مع التنبيه على أن هذا الالتقاء كان في دراسة تراجم الرواة دون النتيجة التي توصل إليها كل منا.

٢. لم يتعرض الباحث لدراسة أحاديث هؤلاء الرواة، الأمر الذي أفصحت عنه دراستي واعتمدته في نتائجها.

٥. الثقات الذين ضعفوا في بعض شيوخهم:

جمع ودراسة صالح بن حامد الرفاعي. رسالة ماجستير نوقشت وأجيزت من شعبة السنة بقسم الدراسات العليا بالجامعة الإسلامية في ٤ / ١ / ١٤٠٧ هـ. طبعت مرتين الطبعة الثانية ١٤١٨ هـ.

٦. قياس شرط البخاري في الطبقات:

الأستاذ الدكتور أمين القضاة، والأستاذ الدكتور شرف القضاة، مجلة الدراسة الإنسانية، الجامعة الأردنية، مجلد ٢١ أ، العدد الخامس، سنة ١٩٩٤ م، ص ١١٩-١٣٧.

منهجية الدراسة:

١. قمت باستقصاء الرواة الضعفاء الموثقين نسبياً وجمعهم من خلال تتبع أقوال النقاد التي تفيد توثيق الراوي الضعيف

أو قبول حديثه عن شيخ بعينه، أو في رواية بعض تلاميذه عنه، أو إذا روى في بلد دون بلد... الخ، وذلك

بالرجوع إلى أمهات الكتب المعتمدة في الرجال خاصة كتب الضعفاء ومظانها: مثل الكامل في

ضعفاء الرجال لابن عدي، والمجروحين لابن حبان، وميزان الاعتدال للذهبي،...

والكتب الخاصة بتراجم الكتب الستة على رأسها تهذيب الكمال للمزي، وتهذيب التهذيب لابن

حجر،... الخ.

٢. قمت باستقصاء مرويات هؤلاء الرواة في الكتب الستة، وذلك بالاستعانة بموسوعة الكتب

التسعة، وموسوعة التخريج الكبرى، والمكتبة الألفية للسنة النبوية.

٣. ثم قمت بعد ذلك بتصنيف هؤلاء الرواة فصولاً بحسب اشتراكهم في وصف التوثيق.

٤. ثم قمت بدراسة كل فصل حسب المنهج الآتي:

١. دراسة ترجمة الراوي ثم أحاديثه.

* أما ترجمة الراوي، فاكتفيت بذكر اسم الراوي ونسبه وطبقته ووفاته حسب ما ذكره ابن حجر في تقريب التهذيب.

- ثم بعد ذلك قمت بتتبع أقوال النقاد فيه.
- ثم النظر في هذه الأقوال ودراستها لو وضع خلاصة لهذه الأقوال النقدية تبرز الهيئة التي وثق فيها هذا الراوي التي اعتمدتها أساساً للحكم على روايته.
- * وأما أحاديث الراوي فقمت بدراسة مروياته مرتبة حسب من أخرج له:
- البخاري ثم مسلم ثم الترمذي، ثم النسائي، ثم أبو داود، ثم ابن ماجه.
- حيث درست جميع أحاديث الراوي في الكتب الستة محاولاً تحليل كيفية إخراج المصنف لهذا الراوي، وذلك بالنظر في أنه أخرج حديثه احتجاجاً أم استشهاداً.
- أخرج له على الهيئة التي وثق فيها أم لا.
- أضبط الحديث الذي أخرج له على الهيئة التي وثق فيها أم لا؟.
- وفي الأحاديث التي أخرجت على غير الهيئة التي وثق فيها نظرت اضبط تلك الأحاديث أم لا، ويظهر ذلك بالمتابعات والشواهد.
- وهل يمكن إضافة جوانب جديدة يوثق فيها هذا الراوي.
- ثم سجلت النتائج في نهاية أحاديث كل مصنف، ثم في نهاية أحاديث الراوي في الكتب الستة ثم في نهاية الفصل في مبحث مستقل للكشف عن منهج أصحاب الكتب في الرواية عنهم مرفقاً ذلك بجدول توضيحي.
- وبعد ذلك قمت بدراسة شروط أصحاب الكتب الستة في فصل مستقل من خلال ما تبين لي من منهجهم في إخراج أحاديث هؤلاء الرواة.

أما منهجية التصحيح والتحسين التي اعتمدتها فهي كالآتي:

أما التصحيح فهو لأحاديث الثقات، وهم أصحاب الطبقات الأربع الأولى عند الحافظ ابن حجر في التقريب.

أما التحسين فهو في أحاديث المختلف فيهم بين التوثيق والتضعيف وهم أصحاب الطبقة الخامسة عند ابن حجر، وكذلك حسنت حديث أصحاب الطبقة السادسة، مع مراعاة النظر في تراجم هؤلاء الرواة للتأكد من أن هذا الراوي الثقة ليس له تضعيف في حديث شيخ بعينه أو من رواية تلميذ عنه أو في مكان دون مكان... وهكذا .

فإن كان من ذلك أثبتته وإلا حكمت على الإسناد بحسب ما يظهر.

أو أن هذا المختلف فيه وثق في جانب من جوانب روايته فتصح روايته بذلك أو ضعف في جانب فتضعف روايته بذلك أما الأسانيد التي فيها عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده فإن صحت الطريق إليها حكمت بحسنها بناء على قول من قال بذلك من المحدثين.

والله ولي التوفيق والهادي إلى سواء السبيل

خطة الدراسة:

المقدمة واحتوت على أهمية الدراسة وأهدافها ومحدداتها وأسباب اختيار الموضوع، والدراسات

السابقة ومنهجية الدراسة وخطة الدراسة.

الفصل التمهيدي: مراتب الرواة ونسبية الضبط.

المبحث الأول: معرفة مراتب الرواة.

المبحث الثاني: الضبط نسبيته ومراعاة التقاد له عند حكمهم على الأحاديث.

الفصل الأول: الضعفاء الموثقون في شيخ ومنهج الرواية عنهم في الكتب الستة وفيه

اثنا عشر مبحثاً.

الفصل الثاني: الضعفاء الموثقون في رواية بعض تلاميذهم عنهم ومنهج الرواية عنهم في الكتب الستة وفيه

تسعة مباحث.

الفصل الثالث: الضعفاء الموثقون في بلد ومنهج الرواية عنهم في الكتب الستة وفيه

سبعة مباحث.

الفصل الرابع: الضعفاء الموثقون في روايتهم من كتبهم ومنهج الرواية عنهم في الكتب الستة وفيه خمسة

مباحث.

الفصل الخامس: دراسة شروط الأئمة الستة من خلال ما تبين من منهجهم في الرواية عن الضعفاء الموثقين

نسبياً وفيه ستة مباحث.

ثم الخاتمة وقد احتوت على النتائج والتوصيات.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
حَمْدُهُ سُبْحَانَ مَا لَا يُشْرِكُ بِهِ شَيْءٌ

مراتب الرواة ونسبية الضبط

المبحث الأول: معرفة مراتب الرواة.

المبحث الثاني: نسبته الضبط ومراعاة

النقاد لها عند حكمهم على الأحاديث.

المبحث الأول

معرفة مراتب الرواة

- المطلب الأول: أهمية معرفة مراتب الرواة.**
- المطلب الثاني: كيفية معرفة مراتب الرواة.**
- المطلب الثالث: الثقات مراتب والضعفاء مراتب.**

المبحث الأول: معرفة مراتب الرواة

تمهيد:

مما لا شك فيه أن من أهم طرق وصول هذا الدّين الحنيف إلينا هو طريق الرواية والنقل، وكتب أهل العلم مليئة بالنقول والروايات، "فأحسن ما يدخر المرء من الخير في العقبى، وأفضل ما يكتسب به الذخر في الدنيا حفظ ما يعرف به الصحيح من الآثار، ويميز بينه وبين الموضوع من الأخبار، إذ لا يتهياً معرفة السقيم من الصحيح، ولا استخراج الدليل من الصريح، إلا بمعرفة ضعفاء المحدثين والثقات، وكيفية ما كانوا عليه من الخلاف..."^(١).

ومما لا خلاف فيه بين أهل العلم أن الناس متفاوتون من حيث الحفاظ، فمنهم من يرزق أعلى درجاته، وبعضهم متوسط فيه، وآخرون ضعيفو الحفاظ، وقوم لا حظّ لهم فيه. فلما كان الأمر كذلك، وجب بيان مراتب الرواة، ثقات وضعفاء من جهة، ومراتب الثقات^(٢) ومراتب الضّعفاء كل على حدة من جهة أخرى، ذلك أن حديث الثقة غير مقبول دائماً من غير نظر في موافقته الثقات أو مخالفتهم، إذ الثقة ربما يخطئ، فإذا ثبت خطؤه في حديث ما ردّ. وقد عقد ابن حبان في مقدمة كتابه "المجروحين" فصلاً ترجم له بقوله: ذكر أجناس من أحاديث الثقات لا يجوز الاحتجاج بها"، قال: "ومن أحاديث الثقات أجناس لا يحتج بها، قد سبرت رواياتهم، وخبرت أسبابها، فرأيتها تدور في نفس الاحتجاج على ستة أجناس" وعدد هذه الأجناس ممثلاً لها^(٣). وكذلك حديث الضعيف فهو غير مردود دائماً؛ لأن الضعيف ربما يصيب في روايته، ولكن حديثه لا يقبل حتى يسبر وتظهر الهيئة التي يقبل عليها.

(١) ابن حبان، مُحمّد بن حبان، المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، تحقيق محمود زايد، حلب، دار الوعي، ط٢، ١٤٠٢هـ، (٤/١).

(٢) وقد كتب الدكتور موسى الحارث همام عبد الرحيم، رسالة دكتوراة في مراتب الثقات، وسمّها "بمراتب الثقات وأثرها في رواية الحديث وعلمه"، نوقشت في الأزهر الشريف عام ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م.

(٣) ابن حبان، المجروحين، ٩٠/١ - ٩٥.

المطلب الأول: أهمية معرفة مراتب الرواة

تنبع أهمية معرفة مراتب الرواة من كونهم الطريق التي وصل إلينا بها سنة رسول الله ﷺ، ونحن مأمورون باتباع سنته ولزوم هديه، كما أنه لا سبيل إلى معرفة معاني كتاب الله وسنة رسوله ﷺ إلا من جهة الرواية والنقل، وقد تصدى للرواية من كان أهلاً لها وادعاه آخرون فوجب تمييز الأصيل من الدّخيل.

يقول ابن حبان في تفسير قوله ﷺ "فإنه من يعيش منكم فسيرى اختلافاً فعليكم بسنتي" (١). قال "دليل صحيح على أنه ﷺ أمر أمته بمعرفة الضّعفاء منهم من الثقات لأنه لا يتهياً لزوم السنة مع ما خالطها من الكذب والأباطيل إلا بمعرفة الضّعفاء من الثقات، وقد علم النبي ﷺ بما يكون من ذلك في أمته إذ قال: "مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ" (٢) (٣).

وقال ابن أبي حاتم: "ولا بُدَّ من معرفة التمييز بين الرواة، فلما لم نجد سبيلاً إلى معرفة شيء من معاني كتاب الله ولا من سنن رسول الله ﷺ إلا من جهة الرواية والنقل، وجب أن نميز بين عدول الناقلة والرواة وثقاتهم وأهل الحفظ والثبت والإتقان منهم، وبين أهل الغفلة والوهم وسوء الحفظ والكذب واختراع الأحاديث الكاذبة.

ولما كان الذي جاءنا عن رسول الله ﷺ بنقل الرواة حقّ علينا معرفتهم، وجب الفحص عن الناقلة، والبحث عن أحوالهم، وإثبات الذين عرفناهم بشرائط العدالة والثبت في الرواية مما يقتضيه حكم العدالة في نقل الحديث ورواياته، بأن يكونوا أمناً في أنفسهم، علماء بدينهم، أهل ورع وتقوى وحفظ للحديث وإتقان به وثبت منه، وأن يكونوا أهل تمييز وتحصيل لا يشوبهم كثير من الغفلات، ولا تغلب عليهم الأوهام فيما قد حفظوه ووعوه، ولا يشبه عليهم بالأغلوطات. وأن يُعزّل عنهم الذين جرحهم أهل العدالة وكشفوا لنا عن عوراتهم في كذبهم وما كان يعترهم من غالب الغفلة وسوء الحفظ وكثرة الغلط والسهو والاشتباه، ليعرف به أدلة هذا الدّين وأعلامه، وأمناء

(١) ابن حبان، مُحمّد بن حبان، صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، تحقيق شعيب الأرنؤوط، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط ٣، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م، ١/١٧٩، ح ٥٥.

(٢) البخاري، مُحمّد بن إسماعيل، الجامع الصحيح المسند المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه، تحقيق مُحمّد نزار تميم وهيثم نزار تميم، بيروت، دار الأرقم، د. ط، د. ت، ص ٤١، كتاب العلم، باب: إثم من كذب على النبي ﷺ، ح ١٠٧.

(٣) ابن حبان، المجروحين، ص ١٠.

الله في أرضه على كتابه وسنة رسوله ﷺ وهم هؤلاء أهل العدالة فيتمسك بالذي روه، ويعتمد عليه ويحكم به، وتجري أمور الدين عليه.

وليعرف أهل الكذب تَحَرُّصًا، وأهل الكذب وَهْمًا، وأهل الغفلة والنسيان والغلط ورداءة الحفظ، فيكشف عن حالهم وينبأ عن الوجوه التي كان مجرى روايتهم عليها، إِنَّ كَذِبَ فَكُذِبَ، وَإِنْ وَهْمُ فَوْهْمُ، وَإِنْ غُلُطُ فغُلُطُ، وهؤلاء هم أهل الجرح فَيُسْقَطُ حديث مَنْ وجب منهم أَنْ يَسْقُطَ حديثه، ولا يعبأ به ولا يعمل عليه.

ويكتب حديث من وجب كتب حديثه منهم على معنى الاعتبار، ومن حديث بعضهم الآداب الجميلة، والمواعظ الحسنة، والرقائق، والترغيب والترهيب هذا أو نحوه^(١).

وعدّ الزركشي - "معرفة تفاوت الرواة" في الأنواع التي أهملها ابن الصلاح حيث قال: "الثامن: معرفة تفاوت الرواة لقولهم: هو دون فلان، وليس هو عندي مثل فلان، وغير ذلك مما يدل على نقصه بالنسبة إلى غيره، وهذا الفن يُحتاج إليه في باب الترجيح عند اختلاف الرواية، وليس من القدح في الرواية التي لم تتعارض في شيء، قال الشيخ^(٢) في شرح الإلمام: وهذا النوع من الحديث ينبغي أن يعقد له باب، أو يفرد له تصنيف، ويعد في علوم الحديث، بل هو من أجلها للحاجة إليه في الترجيح، ولست أذكر الآن أنه فعل ذلك" انتهى^(٣).

فتتلخص أهمية معرفة مراتب الرواة بالنقاط التالية:

أولاً: معرفة الثقات والضّعفاء عامة، فيقبل حديث الثقة دون الضعيف.

ثانياً: أما ما يتعلق بمراتب الثقات خاصة:

١. فيقاس حديث الرواة برواية الأضبط والأحفظ واختبار إتقانهم.
٢. ويعرف قول مَنْ يُقَدَّم عند الاختلاف.
٣. وتقبل بعض الأخبار أو ترد من خلال معرفة زيادة الثقة والمحفوظ والشاذ، وقبول التفرد أو رده.

(١) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ١/ ٥-٦.

(٢) يقصد بالشيخ ابن دقيق العيد رحمه الله تعالى.

(٣) الزركشي، محمد بن جمال، النكت على مقدمة ابن الصلاح، تحقيق د. زين العابدين بلا فريج، الرياض، مكتبة أضواء السلف، ط ١،

١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م، ١/ ٧٥-٧٦.

٤. وتعرف أصح الأسانيد^(١).

ثالثاً: فيما يتعلق بمراتب الضعفاء خاصة، ينظر:

١. إذا كان الضعف سببه الكذب أو التهمة به فلا يُقبل حديث صاحبه بحال.
٢. إذا كان الضعف ناتجاً عن سوء الحفظ، يُنظر في حال هذا الراوي بعد سبر مرويه ومقارنته برواية الثقات، فإذا ثبت حفظه، وموافقته للثقات في هيئة معينة كروايته عن أهل بلد، أو عن شيخ بعينه، أو حفظه لأحاديث بعينها، فيقبل حديثه على هذه الهيئة.
٣. معرفة من كان ضعفه بسبب عدالته دون ضبطه.
٤. معرفة من لا سبيل إلى قبول روايته ولو وردت من طرق أخرى وهو من يطلق عليه النقاد غالباً لفظ (متروك) من جهة عدالته أو ضبطه.
٥. معرفة من يقبل حديثه في غير الأحكام الشرعية، كالتفسير والفضائل والسير دون غيرها.
٦. معرفة من يحتمل حديثه ويعتبر به ومن لا يحتمل حديثه.
٧. تقديم بعض الضعفاء على غيرهم عند الحاجة إلى الترجيح^(٢).

المطلب الثاني: كيفية معرفة مراتب الرواة

الطريقة المثلى لمعرفة مراتب الرواة هي جمع الروايات، ومقابلة بعضها ببعض، فيميز الصحيح من السقيم، والصواب من الخطأ، وبه يُعرف رواة الصحيح من أضعادهم، يقول الإمام مسلم: "فجمع الروايات، ومقابلة بعضها ببعض، تتميز صحيحها من سقيمها، وتبين رواة ضعاف الأخبار من أضعادهم من الحفاظ، ولذلك ضَعَف أهل المعرفة بالحديث عمر بن عبد الله بن أبي خثعم، وأشباههم من نقلة الأخبار لروايتهم الأحاديث المستنكرة التي تخالف روايات الثقات المعروفين من الحفاظ..."^(٣).

وهذا الذي قاله الإمام مسلم هو الذي عمل به النقاد قبله، وجعلوا منه قواعد تبين متى يقبل حديث الراوي ومتى يرد. فهذا ابن مهدي يسأل شعبة، من الذي يترك حديثه؟ فيقول شعبة: "إذا روى عن المعروفين ما لا يعرفه المعروفون فأكثر، طرح حديثه. وإذا أكثر الغلط طرح حديثه، وإذا روى حديثاً غلطاً مجتمعاً عليه، فلم يتهم نفسه عليه، طرح حديثه، وأما غير ذلك فارو عنه"^(٤).

(١) موسى الحارث، موسى الحارث همام، مراتب الثقات وأثرها في رواية الحديث وعلله، رسالة دكتوراه مخطوطة، نوقشت وأجيزت في الأزهر الشريف، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م، ص ٥٨-٧٥.

(٢) أفدت أكثر هذه الفوائد من شيعي الأستاذ الدكتور محمد علي العمري حفظه الله تعالى.

(٣) مسلم، مسلم بن الحجاج، التمييز، تحقيق د. محمد مصطفى الأعظمي، المربع - السعودية، مكتبة الكوثر، ص ١٦٢.

(٤) ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن أبي حاتم، الجرح والتعديل، حيدر آباد الدكن الهند، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، ط ١، ١٣٧١هـ - ١٩٥٢م، ٣٢/٢.

ومعلوم أنه لا سبيل إلى معرفة هذه الأوصاف التي ذكرها شعبة لمن يترك حديثه إلا بمقابلة مروياته بمرويات غيره.

ويُبين ابنُ مهدي مراتب الرواة مجملة في ضوء ما سمع من شعبة فقال: "الناس ثلاثة: رجل حافظ متقن فهذا لا يُختلف فيه.

والآخر يهيم والغالب على حديثه الصحة، فهذا لا يترك حديثه، ولو ترك حديث مثل هذا، لذهب حديث الناس.

والآخر يهيم، والغالب على حديثه الوهم فهذا يترك حديثه" (١).

قال ابن حجر: "هذا أقسام الصادقين، أمّا مَنْ يعتمد الكذب فلم يتعرض ابن مهدي له في هذا التقسيم... (٢)".

وقد اعتمد النقاد من بعد هذه القواعد التي أطلقها الأئمة من أمثال شعبة، وابن مهدي، ومسلم، وغيرهم، وقسموا الرواة مراتب، وأطلقوا على كل مرتبة ألفاظاً تدل عليها، ومن أوائل من فعل ذلك ابن أبي حاتم في مقدمة كتابه الحافل الجرح والتعديل..

قال ابن أبي حاتم في بيان مراتب الرواة:

"فمنهم الثبت الحافظ الورع المتقن الجُهْد الناقد للحديث، لا يختلف فيه، ويُعتمد على جرحه وتعديله، ويُحتج بحديثه وكلامه في الرجال".

ومنهم العدل في نفسه، الثبت في روايته، الصدوق في نقله، الورع في دينه، الحافظ لحديثه، المتقن فيه، فذلك العدل الذي يحتج بحديثه ويوثق في نفسه.

ومنهم الصدوق الورع الثبت الذي يهيم أحياناً وقد قبله الجهابذة النقاد فهذا يحتج بحديثه.

ومنهم الصدوق الورع والمُغفل، الغالب عليه الوهم والخطأ والغلط والسهو، فهذا يكتب من حديثه الترغيب والترهيب، والزهد والآداب، ولا يحتج بحديثه في الحلال والحرام.

وخامس قد ألصق نفسه بهم، ودلّسها بينهم، ممن ليس من أهل الصدق والأمانة، ومن قد ظهر للنقاد والعلماء بالرجال أولي المعرفة منهم الكذب فهذا يترك حديثه وي طرح روايته" (٣).

(١) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٢/ ٣٨.

(٢) ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني، لسان الميزان، بيروت، دار الفكر، ط ١، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م، ١/ ٢٤.

(٣) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ١/ ١٠، وانظر (١/ ٦-٧).

المطلب الثالث: الثقات مراتب والضعفاء مراتب

ليس الثقات في مرتبة واحدة، ولا الضعفاء في مرتبة واحدة كذلك، فإن الثقات وإن جمعت بينهم مرتبة الثقة، إلا أنهم متفاوتون داخل هذه المرتبة، فمنهم من هو في أعلاها، وهؤلاء سباهم ابن أبي حاتم: "أهل التزكية والتعديل والجرح"، ومنهم من يشارك هؤلاء في مطلق الثقة إلا أنه لا يرتقي لأن يكون من أهل التزكية والتعديل والجرح.

قال ابن منده: "ثم اختلفت أحوال الناقلين للآثار بعد الصحابة والتابعين الأولين على ثلاث طبقات، كل طبقة على ثلاث منازل في الإتيان والرتب:

فطبقة منها مقبولة باتفاق، وهم على رتب ومنازل، فليس الحافظ المتقن المؤدي كما سمع، كالمؤدي على المعنى الواهم في بعض ما يؤدي ويحدث.

ولا المؤدي الثقة من كتابه كمن لا معرفة له بما يؤدي..."^(١).

وقال العراقي: "وللثقة مراتب، فالتعبير عنه بقوله ثقة أرفع من التعبير عنه بأنه لا بأس به وإن اشتركا في مطلق الثقة، ويدل على ذلك أن ابن مهدي قال: حدثنا أبو خلدة (٢)، فقليل له: أكان ثقة؟ قال: كان مأموناً كان خياراً، الثقة شعبة وسفيان" (٣).

هذا بالنسبة للثقات، والأمري في الضعفاء مثله، فإن مراتب الضعيف تختلف كذلك، فليس من قيل فيه لين الحديث كمن قيل فيه ليس بالقوي، وليس من قيل فيه متروك كمن قيل فيه وضاع، وليس الضعف النا شيء عن سوء الحفظ والوهم كالضعف النا شيء عن الكذب أو التهمة به، قال السيوطي: "وأما ألفاظ الجرح فمراتب أيضاً، أدناها ما قُرب من التعديل فإذا قالوا: لين الحديث كُتِبَ حديثه وينظر فيه اعتباراً، وقال الدارقطني لما قال له حمزة بن يوسف السهمي: إذا قلت فلان

(١) ابن منده، محمد بن إسحاق، شروط الأئمة، تحقيق عبد الرحمن الفرير، دار المسلم، ط ١، ١٤١٤هـ، ص ٣٢.

(٢) أبو خلدة هو: خالد بن دينار التميمي السعدي، صدوق من الخامسة، ابن حجر، أحمد بن علي، تقريب التهذيب، تحقيق محمد عوامه، دار الرشيد، سوريا - حلب، ط ٤، ١٤١٢هـ، ص ١٨٧، ت ١٦٢٨.

(٣) العراقي، عبد الرحيم بن الحسين، فتح المغيب بشرح ألفية الحديث، تحقيق محمود ربيع، بيروت، دار الفكر ومؤسسة الكتب الثقافية، ط ١، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م، ص ١٧٤.

لين الحديث أَيْش (١) تريد؟ قال: إذا قلت: لين الحديث لم يكن ساقطاً متروك الحديث، ولكن مجروحاً بشيء لا يسقط عن العدالة.... وقولهم: ليس بقوي... يكتب أيضاً حديثه للاعتبار وهو دون لين فهي أشد في الضعف، وإذا قالوا: ضعيف الحديث فدون ليس بقوي ولا يطرح بل يعتبر به أيضاً... " (٢).

وقال ابن منده: " وطبقة منهم قبلها قوم وتركها آخرون لا اختلاف أحوالهم في النقل والرواية.

وطبقة أخرى متروكة، وهم على مراتب في الضعف، فليس الواهم المخطئ الذي دخل الوهم والخطأ عليه من سوء الحفظ أو علة لحقته فترك حديثه لكثرة اضطرابه فيها كالمتهم، ولا المتهم منهم كالمُصرَّح بالكذب والوضع " (٣).

فيظهر بذلك أن الرواة يقسمون مراتب عامة، وداخل المرتبة الواحدة يقسمون مراتب كذلك، فالثقة والضعيف مرتبتان عامتان، يدخل تحت كل مرتبة منهما مراتب.

(١) أَيْش: أي: أي شيء. لسان العرب، ١٢ / ٩٤.

(٢) السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، تحقيق وتعليق د. أحمد عمر هاشم، بيروت، دار الكتاب

العربي، د. ط، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م، ١ / ٣٤٦.

(٣) شروط الأئمة ص ٣٢.

المبحث الثاني

الضبط ونسبته ومراعاة النقاد

لها عند حكمهم على الأحاديث

المطلب الأول: تعريف الضبط ومعنى نسبه.

المطلب الثاني: عناية النقاد بنسبة الضبط

عند حكمهم على الأحاديث.

المبحث الثاني: الضبط نسبته ومراعاة النقد له عند حكمهم على الأحاديث المطلب الأول: لتعريف الضبط ومعنى نسبته.

للضبط معاني في اللغة تدور على القدرة على حفظ المسموع وفهم معانيه واستحضاره على نحو ما سمع عند الأداء له^(١).

ويقول ابن الأثير في معناه: (هو عبارة عن احتياط في باب العلم وله طرفان، العلم عند السماع والحفظ بعد العلم عند التكلم حتى إذا سمع ولم يعلم لم يكن معتدًا كما لو سمع صباحًا لا معنى له أو لم يفهم اللفظ بمعناه لم يكن ضبطًا، وإذا شك في حفظه بعد السماع والعلم لم يكن ضبطًا)^(٢).

وأما مراد المحدثين به فهو أن يكون الراوي موصوفًا باليقظة وعدم الغفلة وبالحفظ إن حدث من حفظه، والإتقان إن حدث من كتابه، مع الدراية بالمعنى إن روى الحديث بغير لفظه^(٣).

وأما نسبية الضبط فأقصد بها قياسه في الراوي والحكم بكماله أو نقصانه بالنسبة إلى أعلى درجاته لراوٍ آخر، أو في وصف معين كأن يوثق الراوي في روايته عن أهل بلد أو في وقت دون وقت ونحوها.

وبلغة أخرى توثيق الراوي أو تضعيفه نسبيًا.

وقبل أن أذكر عناية النقد بها أبين هاتين المسألتين:

الأولى: هل مسألة التوثيق والتضعيف النسبيين هي عينها مسألة تعارض الجرح والتعديل؟

أجاب عن هذا السؤال الحافظ ابن القيم، حيث قال في توجيه أقوال النقاد في سفيان بن حسين حيث ضعفوه في الزهري ووثقوه في غيره "ولا تنافي بين قول من ضعفه وقول من وثقه، لأن من وثقه جمع بين توثيقه في غير الزهري وتضعيفه فيه، وهذه مسألة غير مسألة تعارض الجرح والتعديل، بل يظن قاصر العلم أنها هي، فيعارض قول من جرحه بقول من عدله، وإنما هذه مسألة أخرى غيرها وهي الاحتجاج بالرجل فيما رواه عن بعض الشيوخ، وترك الاحتجاج به بعينه فيما رواه عن آخر. وهذا كإسماعيل بن عياش

(١) انظر: ابن منظور، محمد بن مكرم، لسان العرب، بيروت، دار صادر، د. ط، د. ت، باب الإطاء، فصل الضاد ٣٤٠/٧.

(٢) ابن الأثير، المبارك بن محمد، جامع الأصول، تصحيح محمد الفقي، دمشق، ط ١، ٣٥/١.

(٣) انظر العراقي، التبصرة والتذكرة ٢٩٣/١. السيوطي، تدريب الراوي ٢٠١/١، السخاوي، فتح المغيب ٢٨٦/١. نقلًا عن دراسات في منهج النقد عند المحدثين، أ.د. محمد علي قاسم العمري، ص ٣١٢.

فإنه عند أئمة هذا الشأن حجة في الشاميين أهل بلده، وغير حجة فيما رواه عن الحجازيين والعراقيين وغير أهل بلده، ومثل هذا تضعيف قبيصة في سفيان الثوري واحتج به في غيره كما فعل أبو عبد الرحمن النسائي، وهذه طريقة الحذاق من أصحاب الحديث أطباء عللة يحتجون بحديث الشخص عمن هو معروف بالرواية عنه، وبحفظ حديثه وإتقانه وملازمته له واعتناؤه بحديثه ومتابعة غيره له، وبين كون حديثه نفسه عمن ليس هو معه بهذه المنزلة، وهذه حال سفيان بن حسين عند جماعتهم ثقة صدوق وهو في الزهري ضعيف لا يحتاج به؛ لأنه إنما لقيه مرة بالمو سم ولم يكن له من الاعتناء بحديث الزهري وصحته وملازمته له ما لأصحاب الزهري الكبار كمالك، والليث، ومعمر، وعقيل، ويونس، وشعيب، فإذا تفرد مثل هذا بحديث عن هؤلاء مع ملازمتهم للزهري وحفظهم حديثه وضبطهم له وليس مثلهم في الحفظ والإتقان لم يكن حجة عندهم، هذا إذا لم يخالفوه فكيف إذا خالفوه فرفع ما وقفوه، وو صل ما قطعوه، وأ سند ما أر سلوه هذا بما لا يرتاب أئمة هذا الشأن في إلحاق الغلط به أولى، وربما يظن الغلط الذي ليس له ذوق القوم ونقدهم أن هذا تناقض منهم، فإنهم يحتجون بالرجل ويوثقونه في موضع ثم يضعفونه بعينه ولا يحتجون به في موضع آخر، ويقولون: إن كان غير ثقة وجب ترك الاحتجاج به جملة، وهذه طريقة فاسدة مجمع بين أهل الحديث على فسادهما، فإنهم يحتجون بحديث الرجل بما تابعه غيره عليه وقامت شهوده من طرق ومتون أخرى، ويتركون حديثه بعينه إذا روى ما يخالف الناس وانفرد عنهم بما لا يتابعونه عليه، إذا غلط في موضع لا يوجب الغلط في كل موضع. والإصابة في بعض الحديث أو غالبه لا توجب العصمة من الخطأ في بعضه ولا سيما إذا علم من مثل هذا أغلاط عديدة ثم روى ما يخالف الناس ولا يتابعونه عليه فإنه يغلب على الظن أو يجزم بغلطه^(١).

الثانية: إذا عرفنا أن مسألة التوثيق والتضعيف النسبيين مسألة غير تعارض الجرح والتعديل، بقي الإشارة إلى نوعين من الغلط يقع فيهما من خفي عليه مسألة التوثيق والتضعيف النسبيين وهما: أولاً: تصحيح حديث الثقة دائماً وإن ضَعَف في وصف معين من غير النظر هل رواه على الهيئة التي ضَعَف فيها أم لا. ثانياً: تضعيف حديث من ضَعَف في وصف معين وهو ثقة في غير هذا الوصف من غير مراعاة هيئة روايته.

يقول ابن القيم رحمه الله: "يعرض لمن قصر -نقده وذوقه عن نقد الأئمة وذوقهم في هذا الشأن نوعان من الغلط ننبه عليهما لعظيم فائدة الاحتراز منهما:

(١) ابن القيم، محمد بن أبي بكر، الفروسية، بيروت، دار الكتب العلمية، د. ط، د. ت، ص ٤٤.

"أحدهما أن يرى مثل هذا الرجل قد وثق وشهد له بالصدق والعدالة أو خرج حديثه في الصحيح فيجعل كل ما رواه على شرط الصحيح، وهذا غلط ظاهر فإنه إنما يكون على شرط الصحيح إذا انتفت عنه العلة، والشكوك، والنكارة، وتوبع عليه، فأما مع وجود ذلك أو بعضه فإنه لا يكون صحيحاً ولا على شرط الصحيح، ومن تأمل كلام البخاري ونظرائه في تعليقه أحاديث جماعة أخرج حديثهم في صحيحه علم إمامته وموقعه من هذا الشأن وتبين له حقيقة ما ذكرناه.

النوع الثاني من الغلط أن يرى الرجل قد تكلم في بعض حديثه وضعف في شيخ أو في حديث فيجعل ذلك سبباً لتعليل حديثه وتضعيفه أين وجده، كما يفعله بعض المتأخرين من أهل الظاهر وغيرهم، وهذا أيضاً غلط؛ فإن تضعيفه في رجل أو في حديث ظهر فيه غلط لا يوجب التضعيف لحديثه مطلقاً، وأئمة الحديث على التفصيل والنقد واعتبار حديث الرجل بغيره والفرق بين ما انفرد به أو وافق فيه الثقات، وهذه كلمات نافعة في هذا الموضع تبين كيف يكون نقد الحديث ومعرفة صحيحه من سقيم، ومعلوله من سليم، (ومن لم يجعل الله له نورا فما له من نور) "النور: ٤٠" (١).

المطلب الثاني: عناية النقاد بنسبية الضبط عند حكمهم على الأحاديث

أما الحديث عن عناية النقاد بالضبط النسبي عند الحكم على الأحاديث فيمكن إجماله في ثلاثة محاور.

الأول: أقوالهم النقدية التي تفيد ذلك:

إن المطالع لكتب القوم، والمتتبع لأقوالهم النقدية في الرجال، يجد ذلك واضحاً جلياً في كتبهم. وأكتفي بذكر بعض الأمثلة.

قال ابن المبارك: "إذا اختلف الناس في حديث شعبة، فكتاب غندر الحكم" (٢).

وقال الإمام أحمد: "إذا اختلف زكريا وإسرائيل فإن زكريا أحب إلي في أبي إسحاق من

إسرائيل، ثم قال: ما أقربهما، وحديثهما عن أبي إسحاق لين، سمعاً منه بأخرة" (٣).

وقال: "إذا اختلف أصحاب معمر فالحديث حديث عبد الرزاق" (٤).

(١) ابن القيم، الفروسية، ص ٤٥.

(٢) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ١/ ٢٧١.

(٣) المصدر نفسه، ٣/ ٥٩٣.

(٤) ابن شاهين، عمر بن أحمد، تاريخ أسماء الثقات، تحقيق صبحي السامرائي، الكويت، الدار السلفية، ط ١،

١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م، ص ١٨٠.

وقال يحيى بن معين: "إذا اختلف إسماعيل بن عليّة وحماد بن زيد في أيوب كان القول قول حماد بن زيد، قيل ليحيى: فإن خالفه سفيان الثوري، قال: القول قول حماد في أيوب.
قال يحيى: ومن خالفه من الناس جميعاً في أيوب فالقول قوله، وقال حماد جالست أيوب عشرين سنة"^(١).

وقال ابن عبد البر في صالح مولى التوأمة: "من أهل العلم بالحديث من لا يقبل شيئاً من حديثه لضعفه، ومنهم من يقبل من حديثه ما رواه ابن أبي ذئب عنه خاصة، لأنه سمع منه قبل الاختلاط"^(٢).
وقال في إسماعيل بن عياش: "ولإسماعيل بن عياش عندهم مقبول الحديث إذا حدث عن أهل بلده، فإذا حدث عن الشاميين فحديثه مستقيم وإذا حدث عن المدنيين وغيرهم ما عدا الشاميين ففي حديثه خطأ كثير واضطراب ولا أعلم بينهم خلافاً أنه ليس بشيء فيما روى عن غير أهل بلده، وقد اختلفوا فيه إذا روى عن أهل بلده والصواب ما ذكرت لك"^(٣).

فيظهر من كلام هؤلاء النقاد مراعاتهم لنسبية الضبط عند حكمهم على أحاديث الرواة، فقد أبرزوا أن الثقات الأثبات يتفاوتون باعتبار حفظهم وإتقانهم وممارستهم أحاديث شيوخهم، ففي شعبة ثبت عندهم أن كتاب غندر حكم فإذا اختلف الثقات من أصحاب شعبة في حديث من حديثه يصر إلى ما ثبت في كتاب غندر فهو الأضبط مقارنة بغيره، وكذا أبرزوا مقبول حديث الضعيف من مردودة بسبر مروياته فإذا ثبت عندهم وصف يقبل فيه حديث الضعيف لم يترددوا في قبوله، فقبلوا حديث من كان ضعفاً ناتجاً عن اختلاط إذا كان الراوي عنه ممن سمع منه قبل الاختلاط، وإذا ثبت أن هذا الضعيف إذا حدث في مكان ما ضبط وإذا حدث في غيره اضطراب قبلوا حديثه الذي رواه في المكان الذي كان يحدث فيه بأحاديث مستقيمة وهكذا...

الثاني: أحكامهم على أحاديث خاصة اختلف رواها في روايتها:

وأكتفي هنا بذكر مثالين، وأشير إلى أن كتب العلل مادة تطبيقية لهذا الجانب:

الأول: حديث الاستنجاء بالحجرين، اختلف فيه:

(١) ابن معين، يحيى بن معين، تاريخ ابن معين (رواية الدوري)، تحقيق أحمد نور سيف، مكتبة مكة المكرمة، مركز البحث العلمي وإحياء التراث، ط ١، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م، ٤ / ٢١٤.

(٢) ابن عبد البر، يوسف بن عبد الله، التمهيد لما في موطأ مالك من الآثار والأسانيد، تحقيق مصطفى العلوي ومحمد البكري، المغرب، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ١٣٨٧ هـ، ٢١ / ٢٤٢.

(٣) ابن عبد البر، التمهيد، ٦ / ٤٢٩.

فرواه إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن أبي عبيدة، عن عبد الله بن مسعود مرفوعاً، وتابعه قيس بن الربيع، وخالفه زهير، وزكريا بن أبي زائدة، ومعمّر، في شيخ أبي إسحاق.

قال الترمذي: "رواية إسرائيل وقيس بن الربيع عن أبي إسحاق عن أبي عبيدة عن عبد الله عن النبي ﷺ في هذا هو عندي أشبه وأصح؛ لأن إسرائيل أثبت في أبي إسحاق من هؤلاء... " ثم ذكر أقوال بعض النقاد في تقديم إسرائيل في حديث أبي إسحاق^(١). ويظهر هنا تقديم إسرائيل لاعتبار زيادة ثقته في أبي إسحاق مع أنه خالفه ثلاثة من الثقات الكبار.

الثاني: حديث الاستسعاء^(٢)، اختلف فيه ابن عيينة وابن جريج على أبي الزبير: قال الشافعي وقد وجد خطأ في كتابه في رواية سفيان عن أبي الزبير "فإما أن يكون خطأ من كتابي أو خطأ من سفيان، فإن كان من سفيان فابن جريج أحفظ لحديث أبي الزبير من سفيان... " (٣).

قلت: قدم الشافعي ابن جريج على سفيان في هذا الحديث لأنه أثبت منه في أبي الزبير خاصة، وإن كان سفيان بن عيينة مقدم على ابن جريج في مطلق الثقة.

الثالث: مراعاتهم التوثيق النسب في خراج أحاديث الضعفاء الموثقين نسبياً على الهيئة التي وثقوا فيها غالباً.

وهنا سأكتفي بذكر بعض الإحصاءات من العمل الذي قمْتُ به، وتعد هذه الرسالة ميداناً لتوضيح هذا الجانب.

ومن هذه الإحصاءات:

١. الحارث الأعور، ضعيف، ووثق في روايته عن علي وابن مسعود، روى له أصحاب السنن الأربعة في سننهم - ومجموع ما أخرجه بالمرور أربعة وأربعون حديثاً من روايته عن علي، وبعد دراسة هذه الأحاديث وجدت أنه يمكن أن يحسن منها أربعة وثلاثون حديثاً، ينظر لبيان ذلك مفصلاً الفصل الأول، الضعفاء الموثقون في شيخ، المبحث الثاني، الحارث الأعور.
٢. إسماعيل بن عياش الحمصي، ضعيف عن غير أهل بلده ثقة في روايته عن أهل بلده.

(١) الترمذي، محمد بن عيسى، العلل الكبير (بترتيب القاضي)، تحقيق صبحي السامرائي وآخرون، بيروت، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، ط ١، ١٤٠٩ هـ، ص ٢٨-٢٩.

(٢) واستسعاء العبد هو أنه إذا عتق بعضه ورق بعضه أن يسعى في فكاه ما بقي من رقه فيعمل ويكسب ويصرف ثمنه إلى مولاه فسمي تصرفه في كسبه سعاية. ابن منظور لسنن العرب، باب الباء، فصل السين، ٣٨٧/١٤.

(٣) الشافعي، محمد بن إدريس، مسند الشافعي، بيروت، دار الكتب العلمية، د. ط، د. ت، ص ٣٢٨.

- أخرج له الترمذي وأصحاب السنن: روايته عند الترمذي وحده عشرون حديثاً اثنا عشر حديثاً من روايته عن أهل بلده وهي من صحيح أو حسن حديثه.
 - وثمانية أحاديث رواها عن غير أهل بلده أربعة حسنة وأربعة ضعيفة.
- ينظر تفصيل ذلك، الفصل الثالث الضعفاء الموثقون في روايتهم عن أهل بلد معين، المبحث الأول: إسماعيل بن عياش.
٣. هشام بن سعد المدني، ضعيف إلا في روايته عن زيد بن أسلم فإنه وثق فيها.
- أخرج له أصحاب الكتب الستة بالمكرر واحداً وستين حديثاً.
- منها ثمانية وثلاثون حديثاً من روايته عن زيد بن أسلم، خمسة وثلاثون حديثاً من صحيح أو حسن حديثه عنه.
- وثلاثة ضعيفة.
- وثلاثة وعشرون حديثاً من روايته عن غير زيد بن أسلم. أحد عشر حديثاً حسناً والباقي ضعيف.
- ينظر بالتفصيل الفصل الأول: الضعفاء الموثقون في شيخ، المبحث العاشر: هشام بن سعد.



الضعفاء الموثقون في شيخ

ومنهج الرواية عنهم في الكتب الستة

- المبحث الأول: أيوب بن سويد ومروياته في الكتب الستة.**
- المبحث الثاني: الحارث الأعور ومروياته في الكتب الستة.**
- المبحث الثالث: الخليل بن مرة ومروياته في الكتب الستة.**
- المبحث الرابع: عباس بن الفضل ومروياته في الكتب الستة.**
- المبحث الخامس: عمرو بن عثمان ومروياته في الكتب الستة.**
- المبحث السادس: قرة بن عبد الرحمن ومروياته في الكتب الستة.**
- المبحث السابع: المثنى بن الصباح ومروياته في الكتب الستة.**
- المبحث الثامن: مجالد بن سعيد ومروياته في الكتب الستة.**
- المبحث التاسع: هشام بن سعد ومروياته في الكتب الستة.**
- المبحث العاشر: يحيى بن الضحاك ومروياته في الكتب الستة.**
- المبحث الحادي عشر: يزيد بن أبان ومروياته في الكتب الستة.**
- المبحث الثاني عشر: منهج أصحاب الكتب الستة في الرواية عن الضعفاء الموثقين في شيخ.**

المبحث الأول

أيوب بن سويد

ومروياته في الكتب الستة

المطلب الأول: أقوال النقاد في أيوب.
المطلب الثاني: مروياته في الكتب الستة.

المبحث الأول: أيوب بن سويد ومروياته في الكتب الستة

أيوب بن سويد الرَّملي أبو مسعود الحميري السَّيباني، من التَّسعة، مات سنة مئة وثلاث وتسعين، وقيل سنة اثنتين ومئتين

المطلب الأول: أقوال النقاد فيه:

قال الإمام أحمد^(١) وأبو داود^(٢): ضعيف، وقال ابن معين: ليس بشيء يسرق الأحاديث؛ قال أهل الرملة: حدث عن ابن المبارك بأحاديث ثم قال: حدثني أولئك الشيوخ الذين حدث ابن المبارك عنهم^(٣)، وقال: كان يدعي أحاديث الناس^(٤)، وقال الترمذي: إن ابن المبارك تركه^(٥)، وقال البخاري: يتكلمون فيه^(٦)، وقال النسائي: ليس بثقة^(٧)، وقال أبو حاتم: لين الحديث^(٨).

وضعه الساجي^(٩) وابن يونس^(١٠) والعقيلي^(١١)، وقال الحافظ في التقریب صدوق يخطئ^(١٢)، وضعَّفه في الفتح^(١٣).

(١) ابن عدي، عبدالله بن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، تحقيق سهيل زكار، بيروت، دار الفكر، ط ٣، ١٤٠٩هـ-١٩٨٨م، ١/٣٥٩.
(٢) المزني، يوسف بن عبد الرحمن، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، تحقيق بشار عواد معروف، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط ١، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م، ٣/٤٧٤.

(٣) تاريخ ابن معين رواية الدوري، ٤/٤٥١ و ١/٦٨.

(٤) ابن عدي، الكامل: ١/٣٦٠.

(٥) المصدر نفسه، ١/٣٦٠.

(٦) البخاري، محمد بن إسماعيل، التاريخ الكبير، بيروت، دار الفكر، د. ط، د. ت، ١/٤١٧.

(٧) النسائي، أحمد بن علي، الضعفاء والمتروكين، تحقيق محمود إبراهيم زيد، بيروت، دار المعرفة، ط ١، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م، ص ١٦.

(٨) الجرح والتعديل، ١/٢٥٠.

(٩) تهذيب التهذيب، ١/٢٥٦.

(١٠) المصدر نفسه، ١/٢٥٦.

(١١) العقيلي، محمد بن عمرو، الضعفاء، تحقيق عبد المعطي قلنجي، بيروت، دار الكتب العلمية، ط ١، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م، ٤/١١٣.

(١٢) تقريب التهذيب، ص ١١٨، ت ٦١٥.

(١٣) ابن حجر، أحمد بن علي، فتح الباري شرح صحيح البخاري، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، ومحب الدين الخطيب، بيروت، دار المعرفة، د. ط، ١٣٧٩هـ، ٩/٣٨٥، ١١/٤٢٥....

وقال ابن حبان: "كان رديء الحفظ، يُتَقَمَّى حديثه من رواية ابنه مُحَمَّد بن أيوب عنه، لأن أخباره إذا سبرت من غير رواية ابنه عنه وَجِدَ أَكْثَرُهَا مُسْتَقِيمَةً" (١).

وتعقبه الحافظ ابن حجر بقوله: "أورد له ابن عدي جملة منكري من غير رواية ابنه لا كما زعم ابن حبان" (٢).

وقال ابن عدي: "له حديث صالح عن شيوخ معروفين منهم: يونس بن يزيد بنسخة الزهري، وعبد الرحمن بن يزيد بن جابر، وابن جريج، والأوزاعي، والثوري وغيرهم، ويقع في حديثه ما يوافقه الثقات عليه، ويقع فيه ما لا يوافقونه عليه، ويكتب حديثه في جملة الضعفاء" (٣).
الخلاصة:

تَجْتَمِعُ كلمةُ النَّقاد على أن أيوب ضعيف إلا في بعض مروياته عن بعض الشيوخ المعروفين، مثل: يونس والأوزاعي والثوري وغيرهم، كما ذكر ابن عدي نصاً وابن حبان ضمناً، وإذا روى عنه غير ابنه كما ذكر ابن حبان. والحافظ ابن حجر وإن قال في التقريب صدوق يخطئ إلا أنه ضعفه في غير موضوع من الفتح وغيره من كتبه الأخرى.

المطلب الثاني: مرويات أيوب في الكتب الستة

أخرج له من أصحاب الكتب الستة الترمذي وأبو داود وابن ماجه

أولاً: مرويات أيوب عند الترمذي

لم يُخَرِّجْ له الترمذي إلا حديثاً واحداً لبيان ضعفه.

حديثه عند الترمذي أخرجه في كتاب القراءات، باب في فاتحة الكتاب من طريق مُحَمَّد بنُ أَبَانَ حَدَّثَنَا أَيُّوبُ بْنُ سُؤَيْدِ الرَّمْلِيُّ عَنْ يُونُسَ بْنِ يَزِيدَ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ أَنَسٍ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ وَأَزَاهُ قَالَ وَعُثْمَانَ كَانُوا يَقْرءُونَ (مَالِكِ يَوْمَ الدِّينِ).

قَالَ أَبُو عِيَسَى: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ مِنْ حَدِيثِ الزُّهْرِيِّ عَنْ أَنَسٍ بَنِي مَالِكٍ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ هَذَا الشَّيْخِ أَيُّوبَ بْنِ سُؤَيْدِ الرَّمْلِيِّ وَقَدْ رَوَى بَعْضُ أَصْحَابِ الزُّهْرِيِّ هَذَا الْحَدِيثَ عَنِ الزُّهْرِيِّ أَنَّ النَّبِيَّ

(١) ابن حبان، مُحَمَّد بن حبان، الثقات، تحقيق السيد شرف الدين أحمد، بيروت، دار الفكر، ط ١، ١٣٩٥هـ-١٩٧٥م، ٨/ ١٢٥.

(٢) ابن حجر، أحمد بن علي، تهذيب التهذيب، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ط ١، ١٤١٢هـ-١٩٩١م، ١/ ٢٥٦.

(٣) الكامل، ١/ ٣٦٣.

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ كَانُوا يَقْرَأُونَ (مَالِكُ يَوْمَ الدِّينِ) وَرَوَى عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ كَانُوا يَقْرَأُونَ (مَالِكُ يَوْمَ الدِّينِ)^(١).

قلت: قال أبو حاتم: منكر بهذا الإسناد^(٢)، وقال الدارقطني: المحفوظ عن الزهري مرسلًا^(٣).

ورواه أبو داود من طريق أحمد بن حنبل، ثنا عبد الرزاق، عن معمر، عن الزهري، قال معمر: وربما ذكر ابن المسيب - قال: كان رسول الله ﷺ بنحوه، وقال: هذا أصح من حديث الزهري عن أنس ومن حديث الزهري عن سالم بن عبد الله عن أبيه^(٤).

قلت: وحديث الزهري عن سالم رواه سعيد بن منصور بسند ضعيف^(٥)، ورواه أبو يعلى، عن مالك بن دينار، عن أنس، وفيه جبارة بن مغلس كذاب^(٦).

قلت: والمتن على حاله صحيح، وهي قراءة متواترة، ومعناها على (مالك يوم الدين) أي المختص بملك يوم الدين، والقراءة الأخرى المتواترة (ملك يوم الدين) بمعنى ملك ذلك اليوم بما فيه فهو أعم، فكل ملك مالك وليس كل مالك ملك^(٧).

والسند وإن كان من روايته عن يونس بن يزيد إلا أنه ضعيف وصوابه الإرسال.

(١) الترمذي، محمد بن عيسى، الجامع، تحقيق أحمد محمد شاكر، بيروت، دار إحياء التراث العربي، د. ط، د. ت، ١٨٥/٥، ح ٢٩٢٨.

(٢) ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمد، العلل، تحقيق محب الدين الخطيب، بيروت، دار المعرفة، د. ط، ١٤٠٥ هـ، ٧/٢، دارقطني، علي بن عمر، العلل، تحقيق محفوظ عبد الرحمن السلفي، الرياض، دار طيبة، ط ١، ١٤٠٥-١٩٨٥ م، ٢٨/٨، ١٣٩٠.

(٤) أبو داود، سليمان بن الأشعث، السنن، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، بيروت، دار إحياء التراث العربي، د. ط، د. ت، ٣٧/٤، ح ٤٠٠٠.

(٥) سعيد بن منصور، السنن، تحقيق سعد بن عبد الله آل حميد، الرياض، دار العصيمي، ط ١، ١٤١٤ هـ، ٥١٥/٢، ح ١٦٩.

(٦) أبو يعلى، أحمد بن علي، مسند أبي يعلى، تحقيق حسين سليم، دمشق، دار المأمون للتراث، ط ١، ١٤٠٤ هـ-١٩٨٤ م، ٧/١٨٠، ح ٤١٥٩.

(٧) الطبري، محمد بن جرير، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، تحقيق صدقي العطار، بيروت، دار الفكر، د. ط، ١٤١٥ هـ-١٩٩٥ م، ٩٧/١. وانظر: مكِّي بن أبي طالب، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، تحقيق: محي الدين رمضان، بيروت - لبنان، مؤسسة الرسالة، ط ٥، ١٤١٨ هـ-١٩٩٧ م، ٢٩/١.

ثانياً: مرويات أيوب عند أبي داود:

لم يخرج له أبو داود إلا حديثاً واحداً كذلك لبيان ضعفه.

آخرجه في كتاب الآداب: باب، في المعصية، قال أحمد بن عمرو بن السرح حَدَّثَنَا أَيُّوبُ بْنُ سُؤَيْدٍ عَنْ أَسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ أَنَّهُ سَمِعَ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ يُحَدِّثُ عَنْ سُرَّاقَةَ بْنِ مَالِكِ ابْنِ جُعْشَمٍ الْمُدَلِّجِيِّ قَالَ خَطَبَنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: (خَيْرُكُمْ الْمُدَافِعُ عَنْ عَشِيرَتِهِ مَا لَمْ يَأْتُمْ) قَالَ أَبُو دَاوُدَ: أَيُّوبُ بْنُ سُؤَيْدٍ ضَعِيفٌ^(١).

قلت: قال أبو حاتم: "أسامة بن زيد لم يسمع من سعيد بن المسيب إلا حديث (لا ربا إلا فيما يكال...)"^(٢).

وقال لما سئل عن حديث (خَيْرُكُمْ الْمُدَافِعُ عَنْ عَشِيرَتِهِ): "هذا أول خبر أنكرناه على أيوب بن سويد، وما أعلم أسامة روى عن سعيد بن المسيب شيئاً"^(٣).

ثالثاً: مرويات أيوب عند ابن ماجه:

روى له ابن ماجه خمسة أحاديث:

الحديث الأول: أخرجه في كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب ما جاء في الصلاة في مسجد بيت المقدس، أخرجه شاهداً في هذا الباب، من طريق عبيد الله بن الجهم الأنطاقي حَدَّثَنَا أَيُّوبُ بْنُ سُؤَيْدٍ عَنْ أَبِي زُرْعَةَ السَّيِّئَانِيِّ يَحْيَى بْنُ أَبِي عَمْرٍو حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الدَّيْلَمِيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: (لَمَّا فَرَعَ سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ مِنْ بِنَاءِ بَيْتِ الْمُقَدَّسِ سَأَلَ اللَّهُ ثَلَاثًا: حُكْمًا يُصَادِفُ حُكْمَهُ وَمُلْكًا لَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ مِنْ بَعْدِهِ وَلَا يَأْتِي هَذَا الْمَسْجِدَ أَحَدٌ لَا يُرِيدُ إِلَّا الصَّلَاةَ فِيهِ إِلَّا خَرَجَ مِنْ ذُنُوبِهِ كَيَوْمِ وَلَدَتْهُ أُمُّهُ) فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (أَمَّا اثْنَتَانِ فَقَدْ أُعْطِيَهُمَا وَأَرْجُو أَنْ يَكُونَ قَدْ أُعْطِيَ الثَّلَاثَةَ) (٤).

قلت: له متابع بسند صحيح من طريق: الوليد بن مسلم حدثنا الأوزاعي حدثني ربيعة بن يزيد عن عبد الله بن الديلم به بنحوه^(٥).

(١) أبو داود، السنن، ٤/ ٣٣١، ح ٥١٢٠.

(٢) ابن أبي حاتم، العلل، ٢/ ٢٠٩، ح ٢٦١٧.

(٣) المصدر نفسه، ٢/ ٢٣١.

(٤) ابن ماجه، محمد بن يزيد، السنن، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت، دار الفكر، د. ط، د. ت، ١/ ٤٥٢، ح ١٤٠٨. وابن خزيمة، محمد بن إسحاق، الصحيح، تحقيق محمد مصطفى الأعظمي، بيروت، المكتب الإسلامي، ط ٢، ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م، ٢/ ٢٨٨، ح ١٣٣٤.

(٥) ابن حبان، الصحيح، ٤/ ٥١١، ح ١٦٣٣.

ومن طريق إبراهيم بن محمد بن إسحاق الغزاوي، عن الأوزاعي به بنحوه مطولاً رواه الإمام أحمد^(١) و الحاكم وقال هذا حديث صحيح تداوله الأئمة وقد احتجا بجميع رواته ثم لم يخرجاه ولا أعلم له علّه، ووافقه الذهبي^(٢).

ومن طريق عمرو بن منصور، عن أبي مسهر، عن سعيد بن عبد العزيز، عن ربيعة بن يزيد، عن أبي إدريس الخولاني، عن ابن الديلمي به بنحوه^(٣).

وأشار العلامة الشيخ شاكراً إلى أن هذا الحديث من المزيّد في متصل الأسانيد، أي أن ربيعة بن يزيد رواه عن ابن الديلمي وعن أبي إدريس عن ابن الديلمي وكلاهما صحيح^(٤).

قلت: فيكون هذا الحديث حسناً من طريق أيوب وهو صحيح من طريق غيره والله أعلم.
الحديث الثاني: أخرجه في الطلاق، باب: طلاق المكره والناسي، أخرجه شاهداً في الباب.
قال: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ يُونُسَ الْفَرَّائِيُّ حَدَّثَنَا أَيُّوبُ بْنُ سُؤَيْدٍ حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ الْهَذَلِيُّ عَنْ شَهْرِ بْنِ حَوْشَبٍ عَنْ أَبِي ذَرٍّ الْغِفَارِيِّ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (إِنَّ اللَّهَ تَجَاوَزَ عَنْ أُمَّتِي الْخَطَأَ وَالنَّسْيَانَ وَمَا اسْتَكْرَهُوا عَلَيْهِ) (٥).

قلت: شيخه أبو بكر الهذلي متروك^(٦)، والمتن على حاله حسن كما قال الحافظ ابن رجب وقد فصل القول فيه وساق جميع أسانيده وما فيها من علل^(٧).

الحديث الثالث: أخرجه في كتاب الصدقات، باب الوديعة ولم يخرج في الباب غيره.
من طريق عبيد الله بن الجهم الأنطاقي حَدَّثَنَا أَيُّوبُ بْنُ سُؤَيْدٍ عَنِ الْمُثَنَّى عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (مَنْ أُوْدِعَ وَدِيعَةً فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ) (٨).

(١) الحاكم، محمد بن عبد الله، المستدرک على الصحيحين، بيروت، دار المعرفة، د. ط، د. ت، ١ / ٨٤.

(٢) الإمام أحمد، أحمد بن حنبل، المسند، بيروت، دار الفكر، د. ط، د. ت، ٢ / ١٧٦.

(٣) النسائي، أحمد بن شعيب، المجتبى، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، حلب، مكتب المطبوعات الإسلامية، ط ٢، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م، ٢ / ٣٤، ح ٦٩٣.

(٤) مسند أحمد بتحقيق الشيخ شاكراً، ح ٦٦٤٤.

(٥) ابن ماجه، السنن، ١ / ٦٥٩، ح ٢٠٤٣.

(٦) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص ٦٢، ت ٨٠٠٢.

(٧) ابن رجب، أحمد بن رجب، جامع العلوم والحكم، تحقيق محمد الأحدي أبو النور، القاهرة، دار السلام، ط ١، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م، ٣ / ١١٠٥ - ١١١٢.

(٨) ابن ماجه، السنن، ٢ / ٨٠٢، ح ٢٤٠١.

قلت: فيه غير أيوب، المثني وهو ابن الصباح ضعيف واختلط^(١).

وله متابع من حديث عبد الله بن شبيب، ثنا يزيد بن عبد الملك، عن محمد بن عبد الرحمن الجمحي، عن عمرو بن شعيب به بنحوه^(٢)، وفيه عبد الله بن شبيب الربيعي، ضعيف^(٣).

وآخر من طريق كامل بن طلحة، ثنا ابن لهيعة، حدثنا عمرو بن شعيب، به بنحوه، وذكر الذهبي أن هذه نسخة طويلة وذكر هذا الحديث منها^(٤).

قلت: رجاله ثقات إلا عبد الله بن لهيعة مختلف فيه وقد اختلط، وكامل بن طلحة ليس هو من قدامي أصحاب عبد الله، فهذا حديث ضعيف ومتابعه ضعيفان^(٥)، وإن كان المتن معمولاً به عند بعض الفقهاء.

الحديث الرابع: أخرجه في الجهاد، باب في قسمة الخمس ولم يخرج في الباب غيره.

قال: حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى حَدَّثَنَا أَيُّوبُ بْنُ سُوَيْدٍ عَنْ يُونُسَ بْنِ يَزِيدَ عَنِ ابْنِ شَهَابٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّ جُبَيْرَ بْنَ مُطْعِمٍ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ جَاءَهُ هُوَ وَعُثْمَانُ بْنُ عَفَّانَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُكَلِّمَانِهِ فِيمَا قَسَمَ مِنْ خُمُسِ خَيْبَرَ لِبَنِي هَاشِمٍ وَبَنِي الْمُطَّلِبِ فَقَالَا قَسَمْتَ لِإِخْوَانِنَا بَنِي هَاشِمٍ وَبَنِي الْمُطَّلِبِ وَقَرَأْتُنَا وَاحِدَةً فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِنَّمَا أَرَى بَنِي هَاشِمٍ وَبَنِي الْمُطَّلِبِ شَيْئًا وَاحِدًا^(٦).

قلت له متابعات من طريق الليث، عن عقيل، عن ابن شهاب به بنحوه^(٧)، ومن طريق الليث، عن يونس، عن ابن شهاب به بنحوه^(٨).

ورواه عن يونس كذلك ابن المبارك وابن إسحاق وعثمان بن عمر عند أبي داود^(٩).

فيكون هذا من حسن حديثه من روايته عن يونس بن يزيد من أحاديثه الصالحة عنه.

(١) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص ٥١٩، ت ٦٤٧٠.

(٢) الدارقطني، علي بن عمر، السنن، تحقيق عبد الله هاشم ياني، بيروت، دار المعرفة، د. ط، ١٣٨٦ هـ — ١٩٦٦ م، ٤١/٣، ح ١٦٧.

(٣) الذهبي، محمد بن أحمد، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، تحقيق الشيخ علي معوض وعادل أحمد، بيروت، دار الكتب العلمية، ط ١، ١٩٩٥ م، ٤/١١٨.

(٤) ميزان الاعتدال، ٦/٣٣٢.

(٥) ابن حجر، أحمد بن علي، التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، تحقيق علي بن عبد الله هاشم ياني، بيروت، دار المعرفة، د. ط، ٩٧/٣.

(٦) ابن ماجه، السنن، ٢/٩٦١، ح ٢٨٨١.

(٧) البخاري، الصحيح، ص ٦٦٢، ح ٣١٤٠.

(٨) المصدر نفسه، ص ٨٨٢، ح ٤٢٢٩.

(٩) السنن، ٣/١٤٥-١٤٦، ح ٢٩٧٨-٢٩٨٠.

الحديث الخامس: أخرجه في الزهد، باب مَنْ لَا يُؤْتِيهِ لَهُ، أخرج شاهداً في الباب.

قال: حَدَّثَنَا كَثِيرُ بْنُ عُيَيْنَةَ الْحِمَصِيُّ حَدَّثَنَا أَيُّوبُ بْنُ سُوَيْدٍ عَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي أُمَامَةَ الْحَارِثِيِّ عَنْ أَبِيهِ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (الْبَدَاذَةُ مِنَ الْإِيمَانِ) قَالَ: الْبَدَاذَةُ الْقَشَافَةُ يَعْنِي التَّقَشُّفُ^(١).

قلت: له متابع عند أبي داود: حدثنا الثَّقَلِيُّ، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ، ثنا عبد الله بن أبي أُمَامَةَ، عن عبد الله بن كعب بن مالك عن أبي أُمَامَةَ به بنحوه^(٢). زاد في رواية أبي داود عبد الله بن كعب، بين عبد الله بن أبي أُمَامَةَ وأبيه وعبد الله بن كعب ثقة توفي سنة (٩٧هـ)^(٣) وسَمَاعَةَ مِنْ أَبِي أُمَامَةَ ثَابِتٌ كَمَا فِي حَدِيثِ مُسْلِمٍ (مَنْ اقْتَطَعَ حَقَّ امْرِئٍ مُسْلِمٍ)^(٤).

قال الحافظ في الفتح: حديث صحيح أخرجه أبو داود^(٥).

وكذا من طريق أبي داود الحاكم في المستدرك بنحو طريق ابن ماجه أي بدون زيادة عبد الله بن كعب وصححه ووافقه الذهبي^(٦).

وعند عبد الله بن أحمد بن حنبل، من طريق زهير بن مُحَمَّدٍ، عن صالح بن كيسان عن عبد الله بن أبي أُمَامَةَ عَنْ أَبِيهِ بِنَحْوِهِ^(٧).

وعدة متابعات عند الطبراني في الكبير من غير زيادة عبد الله بن كعب، وفيها تصريح عبد الله بن أبي أُمَامَةَ بِالسَّمَاعِ مِنْ أَبِيهِ^(٨). وحسن طريق ابن ماجه العراقي وقال الديلمي هو صحيح^(٩).

(١) ابن ماجه، السنن، ٢/ ١٣٧٩، ح ٤١١٨.

(٢) السنن، ٤/ ٧٥، ح ٤١٦١.

(٣) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص ٣١٩، ت ٣٥٥٢.

(٤) الصحيح، ١/ ١٢٢، ح ١٣٧.

(٥) فتح الباري، ١٠/ ٣٦٨.

(٦) المستدرك، ٩/ ١.

(٧) ابن حنبل، عبد الله بن أحمد، السنة، تحقيق مُحَمَّدُ الْقَحْطَانِي، الدمام، دار ابن القيم، ط ١، ١٤٠٦هـ، ١/ ٣٦٢.

(٨) المعجم الكبير، ٢٧١-٢٧٢، ح ٧٨٨-٧٩١.

(٩) المناوي، مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الرَّؤُوفِ، فيض القدير، مصر، المكتبة التجارية الكبرى، ط ١، ١٣٥٦هـ، ٣/ ٢١٧.

قلت: فيكون هذا الحديث من حسان حديثه عن أسامة بن زيد، وهو من المزيدي متصل الأسانيد فقد صرح عبدالله بن أبي أمامه بسماعة من أبيه كما عند ابن أبي عاصم، وطريق أبي داود صححها ابن حجر والحديث ثابت عن أبي أمامه كما ذكر البخاري والله أعلم.

الخلاصة: الخمسة الأحاديث التي أخرجها له ابن ماجه: ثلاثة في باب الشواهد، واثنان لم يخرج في الباب غيرهما، لثلاثة أحاديث من الخمسة متابعات قوية تحسن هذه الأحاديث، أحدها من روايته عن يونس بن يزيد وقد وثق فيه، وحديث فيه شيخ أيوب متروك، ومتن الحديث حسن من طرق أخرى وقد أخرج شواهد له، والخامس: له متابعات ضعيفة.

رابعاً: خلاصة مرويات أيوب بن سويد في الكتب الستة.

لم يخرج لأيوب من أصحاب الكتب الستة إلا الترمذي وأبو داود وابن ماجه. أخرج له كل من الترمذي وأبو داود حديثاً واحداً مقروناً ببيان ضعفه فأبو داود يضعفه والترمذي نقل أن ابن المبارك تركه.

وأخرج له ابن ماجه خمسة أحاديث ثلاثة في باب الشواهد، وهي حسنة واحد منها عن شيخ من شيوخه الذين وثق فيهم وهو يونس بن يزيد وهذه الأحاديث الثلاثة متابعات تقويها. وحديثان ضعيفان لم يخرج في الباب غيرهما أحدهما فيه شيخ أيوب متروك، والآخر لم أقف له على متابعات تقوية وليس هو عن أحد شيوخه الذين وثق فيهم.

المبحث الثاني

الحارث الأعور

ومروياته في الكتب الستة

المطلب الأول: أقوال النقاد في الحارث الأعور.
المطلب الثاني: مروياته في الكتب الستة.

المبحث الثاني: الحارث الأعور ومروياته في الكتب الستة

الحارث بن عبد الله الأعور الهمداني أبو زهير الكوفي، صاحب علي، مات في خلافة ابن الزبير، وكانت خلافة ابن الزبير بين (٦٤هـ - ٧٣هـ).

المطلب الأول: أقوال النقاد في الحارث الأعور.

قال الشعبي: حدثني الحارث الأعور وكان كذاباً^(١)، وقال منصور ومغيرة عن إبراهيم: (أُتِمَّ)^(٢)، أما ابن سيرين فكان يرى أن عامة ما يرويه عن علي باطل^(٣)، وقال أبو إسحاق كان كذاباً^(٤)، وقال جرير كان زُيفاً^(٥)، وقال الثوري: كنا نعرف فضل حديث عاصم بن ضمرة على حديث الحارث^(٦)، قلت: وعاصم ضعيف^(٧)، وقال أبو بكر بن عياش: لم يكن الحارث بأرضاهم، كان غيرهم أرضى منه، وكان يقول: إنه صاحب كتب كذاب^(٨)، وقال الفلاس: كان عبد الرحمن ويحيى لا يجدان عن أبي إسحاق عن الحارث عن علي^(٩)، وقال أبو خيثمة: كان يحيى بن سعيد يحدث من حديث الحارث ما قال فيه أبو إسحاق سمعت الحارث^(١٠).

قلت: وهذا يدل على أن يحيى بن سعيد كان يخشى عدم سماع أبي إسحاق من الحارث فقط.
قال الجوزجاني: سألت ابن المديني عن عاصم والحارث فقال: يا أبا إسحاق مثلك يسأل عن ذا؟! الحارث كذاب^(١١)، وقال يحيى بن معين^(١٢) والدارقطني^(١٣): ضعيف، وقال أبو زرعة^(١٤): لا يحتج بحديثه، وقال

(١) البخاري، التاريخ الصغير، تحقيق محمد إبراهيم، حلب، القاهرة، دار الوعي، مكتبة دار التراث العربي، ط ١، ١٩٧٧م، ١/ ١٥٦.

(٢) البخاري، التاريخ الكبير، ٢/ ٢٧٣.

(٣) ابن عدي، الكامل، ٢/ ١٨٦.

(٤) المصدر نفسه، ٢/ ١٨٥.

(٥) العقيلي، الضعفاء، ١/ ٢٠٩.

(٦) ابن أبي حاتم الجرح والتعديل، ١/ ٨٠.

(٧) ابن حجر، تهذيب التهذيب، ٣/ ٣٤.

(٨) المزي، تهذيب الكمال: ٥/ ٢٤٧.

(٩) ابن عدي، الكامل، ٢/ ١٨٦.

(١٠) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٣/ ٧٨.

(١١) الكامل: ٢/ ١٨٥.

(١٢) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٣/ ٧٨.

(١٣) ابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي، الضعفاء والمتروكين، تحقيق عبد الله القاضي، بيروت، دار الكتب العلمية، ط ١، ١٤٠٦هـ،

١/ ١٨١.

(١٤) الجرح والتعديل، ٣/ ٧٨.

أبو حاتم (١): ليس بقوي ولا ممن يحتج بحديثه، وقال النسائي: ليس بالقوي (٢). وقال ابن سعد (٣): كان له قول سوء، وهو ضعيف في روايته، وقال ابن حبان (٤): كان غالباً في التشيع، واهياً في الحديث، وقال المغيرة: لم يكن الحارث يصدق عن علي في الحديث (٥)، وقال ابن عدي (٦): "وللحارث الأعور عن علي، وهو أكثر رواياته عن علي، وروى عن ابن مسعود القليل وعامة ما يرويه عنهما غير محفوظ"، وقال النووي (٧): متفق على ضعفه، قال الذهبي: كان فقهياً كثير العلم على لين في حديثه (٨)، وقال: "وأما قول: الحارث الأعور كذاب كما قال الشعبي فمحمول على أنه عني بالكذب الخطأ لا التعمد، وإلا فلماذا يروي عنه ويعتقده بتعمد الكذب في الدين... ثم إن أرباب السنن والنسائي مع تعنته في الرجال احتجوا بالحارث والجمهور على توهين أمره، وهو ممن عندي وقفة في الاحتجاج به" (٩)، وقال: "وقد استوفيت ترجمة الحارث الأعور في الميزان، وأنا متحير فيه" (١٠)، قلت: قال في الميزان: "من كبار علماء الشيعة، على ضعف فيه" (١١)، وفي الكاشف "شيعي لين" (١٢).

قال الحافظ في التهذيب معلقاً: "لم يحتج به النسائي وإنما أخرج له في السنن حديثاً واحداً مقروناً بابن ميسرة، وآخر في اليوم والليلة متابعة، هذا جميع ماله عنده.

(١) المصدر نفسه، ٧٨/٣.

(٢) ابن عدي، الكامل، ١٨٦/٢.

(٣) ابن سعد، محمد بن سعد، الطبقات الكبرى، بيروت، دار صادر، د. ط، د. ت، ١٦٨/٦.

(٤) المجروحين، ٢٢٢/١.

(٥) الذهبي، ميزان الاعتدال، ١٧٠/٢.

(٦) الكامل: ١٨٦/٢.

(٧) شرح النووي على مسلم، ٩٨/١.

(٨) الذهبي، محمد بن أحمد، سير أعلام النبلاء، تحقيق شعيب الأرناؤوط وآخرون، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط ١٤١٣هـ، ١٥٣/٤.

(٩) سير أعلام النبلاء، ١٥٣/٤.

(١٠) سير أعلام النبلاء، ١٥٥/٤.

(١١) ميزان الاعتدال، ١٧٠/٢.

(١٢) الذهبي، محمد بن أحمد، الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، تحقيق محمد عوامة، جدة، دار القبلة للثقافة الإسلامية، ط ١، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م، ٣٠٣/١.

- وَذَكَرَ عَنْ الْحَافِظِ الْمُنْذِرِيِّ أَنَّ ابْنَ حَبَانَ احْتَجَّ بِهِ فِي صَحِيحِهِ، ثُمَّ قَالَ: "وَلَمْ أَرْ ذَلِكَ، لِأَنَّ ابْنَ حَبَانَ أَخْرَجَ مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ اللَّهِ^(١). بَنَ مَرَّةً عَنِ الْحَارِثِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْكُوفِيِّ، عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ، وَالْحَارِثِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْكُوفِيِّ هَذَا هُوَ عِنْدَ ابْنِ حَبَانَ رَجُلٌ ثِقَةٌ غَيْرُ الْحَارِثِ الْأَعُورِ كَذَا فِي الثَّقَاتِ، وَإِنْ كَانَ قَوْلُهُ هَذَا لَيْسَ بِصَوَابٍ"^(٢).

وَقَالَ ابْنُ مَعِينٍ: قَدْ سَمِعْتُ مِنْ ابْنِ مَسْعُودٍ لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ^(٣)، وَعَنْهُ وَقَدْ سُئِلَ عَنْ حَالِ الْحَارِثِ فِي عَلِيٍّ، قَالَ: ثِقَةٌ. قَالَ عَثْمَانُ الدُّورِيُّ: لَيْسَ يَتَابَعُ عَلَيْهِ^(٤). وَقَالَ: مَا زَالَ الْمُحَدِّثُونَ يَقْبَلُونَ حَدِيثَهُ^(٥).

وَقَالَ النَّسَائِيُّ: لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ^(٦)، قَالَ الشَّعْبِيُّ: لَقَدْ رَأَيْتُ الْحَسَنَ وَالْحُسَيْنَ يَسْأَلَانِ الْحَارِثَ الْأَعُورَ عَنْ حَدِيثِ عَلِيٍّ^(٧)، وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ الْمَصْرِيُّ: الْحَارِثُ الْأَعُورُ ثِقَةٌ، مَا أَحْفَظُهُ وَمَا أَحْسَنَ مَا رَوَى عَنْ عَلِيٍّ وَأَثْنَى عَلَيْهِ، وَقِيلَ لَهُ: فَقَدْ قَالَ الشَّعْبِيُّ كَانَ يَكْذِبُ، قَالَ: لَمْ يَكُنْ يَكْذِبُ فِي الْحَدِيثِ إِنَّمَا كَانَ يَكْذِبُ فِي رَأْيِهِ^(٨).

وَقَالَ الشَّعْبِيُّ: كُنْتُ اخْتَلَفْتُ إِلَيْهِ أَتَعَلَّمَ الْحِسَابَ، كَانَ أَحْسَبَ النَّاسِ^(٩)،

وَقَالَ ابْنُ سِيرِينَ: أَدْرَكْتُ الْكُوفَةَ وَهُمْ يَقْدُمُونَ خَمْسَةَ، مِنْ بَدَأَ بِالْحَارِثِ الْأَعُورِ ثَنَى بِعَبِيدَةَ، وَمَنْ بَدَأَ بِعَبِيدَةَ ثَنَى بِالْحَارِثِ...^(١٠) وَقَالَ: كَانَ أَصْحَابُ ابْنِ مَسْعُودٍ خَمْسَةٌ يُوْخَذُ عَنْهُمْ أَدْرَكْتُ أَرْبَعَةَ، وَفَاتَنِي الْحَارِثُ وَلَمْ أَرَهُ وَكَانَ يُفْضِلُ عَلَيْهِمْ^(١١)، وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي دَاوُدَ: كَانَ الْحَارِثُ أَفْقَهُ النَّاسِ، وَأَفْرَضَ النَّاسِ، وَأَحْسَنَ النَّاسِ تَعَلَّمَ الْفَرَائِضَ مِنْ عَلِيٍّ^(١٢)، وَقَالَ أَبُو نَعِيمٍ: سَمِعْتُ الْحَارِثَ الْأَعُورَ مِنْ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَرْبَعَةَ أَحَادِيثٍ^(١٣).

(١) كَذَا الصَّوَابُ وَفِي الْمَطْبُوعِ عَمْرُو، وَالتَّصْوِيبُ مِنْ ابْنِ حَبَانَ، الثَّقَاتِ، ٤٢ / ٥، فَهُوَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرِو الْهَمْدَانِيُّ الْكُوفِيُّ.

(٢) تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ: ٤١٢ / ١.

(٣) ابْنُ عَدِيٍّ، الْكَامِلُ: ١٨٦ / ٢.

(٤) الْمَصْدَرُ نَفْسُهُ، ١٨٦ / ٢، وَسُؤَالَاتُ الدُّورِيِّ لِابْنِ مَعِينٍ، ٣٦ / ٣.

(٥) ابْنُ حَجَرٍ، تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ، ٤١١ / ١.

(٦) الذَّهَبِيُّ، مِيزَانُ الْإِعْتِدَالِ: ١٧١ / ١٢.

(٧) ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ، الْجَرَحُ وَالتَّعْدِيلُ: ٧٨ / ٣.

(٨) ابْنُ شَاهِينَ، تَارِيخُ أَسْمَاءِ الثَّقَاتِ، ص ٧١.

(٩) ابْنُ عَدِيٍّ، الْكَامِلُ، ١٨٦ / ٢.

(١٠) الْكَامِلُ، ١٨٦ / ٢.

(١١) مِيزَانُ الْإِعْتِدَالِ: ١٧٣ / ٢.

(١٢) الْكَامِلُ، ١٨٦ / ٢.

(١٣) الْمَجْرُوحِينَ، ٢٢٢ / ١.

وقال شعبة^(١) وأبو داود^(٢) والعجلي^(٣) وغيرهم لم يسمع أبو إسحاق من الحارث الأعور إلا أربعة أحاديث وزاد العجلي وسائر ذلك كتاب أخذه^(٤) وكذا قال ابن نمير^(٥).

وقال ابن شاهين: بعد أن نقل كلام الشعبي في الحارث: "وفي هذا الكلام من الشعبي نظر لأنه قد روى هو أنه رأى الحسن والحسين يسألان الحارث عن حديث علي وهذا يدل على أن الحارث صحيح الرواية عن علي ولولا ذلك لما كان الحسن والحسين مع علمهما وفضلهما يسألان الحارث لأنه كان وقت الحارث من هو أرفع من الحارث من أصحاب علي فدل سؤالهما للحارث على صحة روايته، ومع ذلك فقد قال يحيى بن معين ما زال المحدثون يقبلون حديثه وهذا من قول يحيى بن معين الإمام في هذا الشأن زيادة لقبول حديث الحارث وثقته..."^(٦).

وقد جهدت في الوقوف على هذه الأحاديث الأربعة فلم أستطع، غير أنني أجد بعض النقاد أحياناً يُعِلُّ بعض أحاديثه بقوله وهذا الحديث لم يسمعه أبو إسحاق من الحارث، والله أعلم.

الخلاصة:

الكلام في الحارث من جانبين:

الأول: عدالته، والثاني: ضبطه.

أما العدالة: فالطعن فيها ثابت، فالكلام في كذبه تجاذبه طرفان هل هو في الدين أو في رأيه وبدعته، ولم يدافع عنه أحد خارج هذين الاحتمالين، ولكن من قال كذب في دينه ترك حديثه، ومن قال في رأيه لم يترك حديثه لأنه حمل معنى الكذب على ما كان عائداً لبدعته، وهذا تأويل الذهبي حيث قال: وكلام الشعبي محمول على الخطأ لا التعمد وإلا فلماذا يروي عنه ويعتقده بتعمد الكذب بالدين... أو تصريح أحمد بن صالح المصري حيث قال: كذبه في رأيه لا روايته.

أما الضبط: فقد ضعفه غير واحد من النقاد، وقال ابن عدي وقد سبر حديثه عامة ما يرويه غير محفوظ، والترمذي مع إخراج له فقد بين غرابته وضعفه في الأغلب الأعم.

(١) البخاري، التاريخ الصغير، ١/١٥٦.

(٢) أبو داود، سليمان بن الأشعث، رسالة أبي داود لأهل مكة، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، حلب، مكتب المطبوعات الإسلامية، ط ١، ١٤١٧هـ-١٩٩٧م، ص ٥٠.

(٣) ابن الكيال، محمد بن أحمد، الكواكب النيرات في معرفة من اختلط من الرواة الثقات، تحقيق حمدي السلفي، الكويت، دار العلم، د. ط، د. ت، ١/٦٦.

(٤) ميزان الاعتدال، ٢/١٧٠.

(٥) ابن الجوزي الضعفاء والمتروكين، ١/١٨١.

(٦) ابن شاهين، ذكر من اختلف العلماء ونقاد الحديث فيه، تحقيق حماد الأنصاري، أضواء السلف، الرياض، ط ١، ١٩٩٩م، ص ٥٤.

وقد أطلق القول بثقته ابن معين وأحمد بن صالح.

وقد نص ابن معين على أنه ثقة في علي، وثقة كذلك أحمد بن صالح المصري في روايته عن علي إلا أنها لا يتابعان على ذلك على إطلاقه، ووثق في ابن مسعود كما أشار إليه ابن سيرين وابن معين.

وأولى الأقوال فيما يتضح لي أن يقال: مقبول في علي، وله مكانة فيه حيث وصلت معرفته فيه درجة أن يسأله الحسن والحسين عن حديث أبيهما وقدمه أهل الكوفة فيه وفي ابن مسعود ويضاف إلى ذلك توثيقه فيما روى عن علي في باب الفرائض خاصة فقد بين بأنه تعلمها من علي ﷺ حتى قيل فيه بَعْدُ: أفرض الناس، ويصدق ذلك كله أن أصحاب السنن الأربعة أخرجوا له نحواً من أربعة وأربعين حديثاً فهذه تشهد له عليه كما سيأتي والله أعلم. قلت: وقبل دراسة أحاديث الحارث في الكُتُب السِّتة يجدر بيان حال أبي إسحاق وروايته عن الحارث حيث إن أغلب ما رُوِيَ عن الحارث كان من طريقه.

أما أبو إسحاق فهو عمرو بن عبدالله الهمداني، السبيعي، ثقة مكثّر عابد، من الثالثة^(١). كان يشبه بالزهري في كثرة الرواية واتساعه في الرجال^(٢) ولد سنة (٣٣هـ) وتوفي (١٢٧هـ)^(٣) وقد وصف بالتدليس، وذكر في الطبقة الثالثة من طبقات المدلسين^(٤).

وهذه الطبقة لم يحتج الأئمة من أحاديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسَّع، ومنهم مَنْ ردّ حديثه مطلقاً، ومنهم مَنْ قبله^(٥). قلت: وهو وإن ذكر في الثالثة إلا أنه ينطبق عليه وصف الثانية وهو من احتمل الأئمة تدليسه لإمامته وكثرة روايته ولا شك أن أبا إسحاق منهم.

ومن احتج بعنونة أبي إسحاق البخاري ومسلم في صحيحيهما، حيث أخرجوا من أحاديثه التي رواها بالعنونة مئة وستين حديثاً من أصل مئتين وسبعة وثلاثين حديثاً أخرجها له^(٦).

(١) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص ٤٢٣، ت ٥٠٦٥.

(٢) الجرح والتعديل، ٦/ ٢٤٢.

(٣) الربيعي، مُحَمَّد بن عبدالله، مولد العلماء ووفياتهم، الرياض، دار العاصمة، ط ١، ١٤١٠هـ، ص ١٢١.

(٤) العلائي، جامع التحصيل، ص ١٠٨.

(٥) ابن حجر، طبقات المدلسين، ص ١٣.

(٦) انظر: مثلاً: البخاري، الصحيح، ح ١٢٦، ٢٣٧، ٣٩٠، ٤٩٨، ٧٧٨، ...، مسلم، الصحيح، ح ١٣، ٣٠، ٢١٣، ٢٢١، ٣٢٧،

وقد اختلف العلماء في اختلاطه، وأنكر الذهبي ذلك وقال: إنما شاخ ونسي^(١).

وقد أخرج الشيخان في الصحيحين لجماعة من روايتهم عن أبي إسحاق وهم:

- إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق. - وسفيان الثوري.

- وزكريا بن أبي زائدة. - وأبي الأحوص سلام بن سليم.

- وزهير بن معاوية. - وشعبة.

- وعمر بن أبي زائدة. - ويوسف بن أبي إسحاق.

... وغيرهم.

قلت: قد شارك أصحاب السنن الأربعة البخاري ومسلم في الإخراج عن هؤلاء الرواة عن أبي إسحاق، وزاد الترمذي وابن ماجه رواية شريك بن عبدالله عن أبي إسحاق وشريك قديم السماع من أبي إسحاق^(٢). وتفرد الترمذي بإخراجه رواية ابن عيينة عن أبي إسحاق.

وقد اقتصر ابن الصلاح على ابن عيينة فيمن روى عن أبي إسحاق بعد اختلاطه^(٣). قلت: هذا على قول من قال إنه اختلط.

وبعد بيان حال أبي إسحاق أقف مع قول شعبة ومن تابعه: "لم يسمع أبو إسحاق من الحارث إلا أربعة أحاديث". فقد جاء عن عيسى بن يونس قال: قال شعبة بن الحجاج: أشعرت أن جدك لم يسمع من الحارث الأعور إلا أربعة أحاديث؟ أنا سألته عن ذلك فقال لي^(٤)، زاد أبو داود: ليس فيها مسند واحد^(٥)، وزاد ابن نمير: والباقية إنما أخذها من كتابه^(٦).

وبدراسة القرائن المحيطة بهذا القول تبين لي من صنع النقاد أن هذا القول اجتهد بحسب تتبع كل ناقد، وبيان ذلك من وجهين:

الأول: عبارات للنقاد تفيد ذلك وهي:

١. قال الإمام أحمد: "حدثنا سفيان قال: دخلت عليه -أي على أبي إسحاق- وإذا هو في قبة تركية ومسجد على بابها وهو في المسجد، فقلت: كيف أنت يا أبا إسحاق؟ قال: مثل الذي أصابه الفالج لا تنفعه يد ولا

(١) الكواكب النيرات، ص ٦٦.

(٢) الجرح والتعديل، ٢ / ٣٣٠.

(٣) الكواكب النيرات، ص ٦٦.

(٤) ابن أبي حاتم، مقدمة الجرح والتعديل، ص ٤٨.

(٥) رسالة أبي داود لأهل مكة، ص ٤٩.

(٦) ابن الجوزي، الضعفاء والمتروكين، ١ / ١٨١.

رجل. قلت له: سمعت يا أبا إسحاق من الحارث؟ فقال لي يوسف: هو قد رأى علياً فكيف لم يسمع من الحارث!! قلت: يا أبا إسحاق رأيت علياً؟ قال: نعم" (١).

وقال الإمام أحمد: سمعت أبا بكر بن عياش يقول: قلّ ما سمع أبو إسحاق من الحارث ثلاثة أحاديث" (٢). وقال أيضاً: "ويقولون إن أبا إسحاق لم يسمع من الحارث إلا ثلاثة أو أربعة أحاديث" (٣).

فهذا القول يدل على ثبوت سماع أبي إسحاق من الحارث، وإن لم يحدد حجم هذا السماع لكن في جواب يوسف ما يوحى بأنه سمع منه أكثر من أربعة أحاديث ولا يمتنع ذلك فالمعاصرة واللقي ثابتان، والمسوغ للحرص على رواية الحارث موجود وهو اختصاصه بالرواية عن علي عليه السلام كما بين ذلك ابن شاهين حتى إنه صحح رواية الحارث عن علي، وإيراد الإمام أحمد لقول شعبة بلفظ (ويقولون) مشعر بتضعيفه.

ونحوه ابن أبي حاتم فأورد عبارة شعبة بصيغة التمريض كذلك حيث قال: "ويقال إن أبا إسحاق لم يسمع... " (٤) فيظهر من عبارته أنه لم يرتض هذا القول.

ونحوهما عبارة الذهبي حيث قال: "وقد جاء أن أبا إسحاق سمع من الحارث أحاديث وباقي ذلك مرسل" (٥).

أما الجوزجاني فقال: "الشائع في أهل الحديث أن أبا إسحاق لم يسمع من الحارث الأعور إلا ثلاثة أو أربعة أحاديث، سمعت أحمد بن حنبل يقول: كان أبو إسحاق تزوج امرأة الحارث فوقع حديثه إليه ويقولون لم يسمع من الحارث إلا ثلاثة أو أربعة أحاديث" (٦).

والإمام أحمد مع قوله هذا يروي في مسنده عن أبي إسحاق عن الحارث نحواً من خمسة وثلاثين حديثاً (٧). ومعلوم أنه ليس كل ما شاع دقيق.

(١) علل الإمام أحمد، ١/ ٤٤٦، ومسند ابن الجعد، ص ٧٤.

(٢) ابن رجب، شرح علل الترمذي، ص ٣٨٤.

(٣) الجوزجاني، أحوال الرجال، ص ٤٣.

(٤) العراقي، تحفة التحصيل، ص ٢٤٥.

(٥) سير أعلام النبلاء، ٤/ ١٥٢.

(٦) أحوال الرجال، ص ٤٣.

(٧) انظر: المسند، ١/ ٨٧، ١٠٤، ١٢١، ...

أما الأمر الثاني فهو الواقع التطبيقي لصنيع النقاد وذلك:

أ. أن الدارقطني روى في سننه^(١) نحواً من عشرين حديثاً من رواية أبي إسحاق عن الحارث. ولم يعمل أيّاً منها بعدم سماع أبي إسحاق من الحارث بل لم يتعرض لذلك أصلاً. وفي علله^(٢) سئل عن نحو من ثلاثين حديثاً من أحاديث أبي إسحاق عن الحارث ولم يذكر مسألة السماع، وهذا يظهر عدم اعتماد الدارقطني لهذه المقولة.

والبزار في مسنده المعلل^(٣) يخرج نحواً من عشرين حديثاً من رواية أبي إسحاق عن الحارث ولم يعمل أيّاً منها بعدم السماع، ولا يضعف أيّاً منها بالحارث الأعور.

ب. والترمذي يخرج أحاديث أبي إسحاق عن الحارث في جامعه ويضعف بعضها بقوله والحارث يضعف عند أهل الحديث^(٤)، إلا أنه لم يتعرض لمسألة السماع قط.

ج. أن البخاري لما سأله الترمذي عن حديث يرويه أبو إسحاق: مرة عن الحارث ومرة عن عاصم قال: كلاهما عندي صحيح يحتمل أن يكون سمع منهما جميعاً^(٥).

• أما قول أبي داود: "ليس فيها مسند واحد".

فعلق عليه الشيخ أبو غده بقوله: "وقال أبو داود في كتاب الصلاة من سننه في باب النهي عن التلقين بعدما أخرج حديث أبي إسحاق عن الحارث عن علي مرفوعاً "يا علي لا تفتح على الإمام في الصلاة" قال ما نصه: أبو إسحاق لم يسمع من الحارث إلا أربعة أحاديث ليس هذا منها، وهذا يدل على أن فيما سمع أبو إسحاق عن الحارث ما هو مسند مرفوع أيضاً وإلا لا وجه لهذا النفي، فقله هنا: إنه ليس في تلك الأحاديث الأربعة حديث مسند فيه نظر"^(٦).

قلت: وفي شرح علل الترمذي أن أبا داود قالها في الأحاديث الأربعة التي سمعها الحكم ابن عتيبة من مقسم بن بجير^(٧).

(١) انظر: السنن، ١/ ٤٠٠، ٤٢٠، ٢/ ٩٢، ٩٨.

(٢) انظر: العلل، ٣/ ١٤٠، ١٤٨، ١٥٤١، ١٥٥، ١٦١،

(٣) انظر: المسند، ٣/ ٧٣، ٧٤، ٧٥، ٧٦، ٧٧، ٧٨،

(٤) انظر: الجامع، ٢/ ٧٢، ٣٢٣، ٤١٠،

(٥) الترمذي، الجامع، ٣/ ١٦، ح ٦٢٠.

(٦) تعليق الشيخ عبدالفتاح أبو غده على رسالة أبي داود لأهل مكة، ص ٤٩.

(٧) شرح علل الترمذي، ص ٣٨٤.

• وقول ابن نمير والباقية إنما أخذها من كتابه: يعنى أنها وجادة، وكونها كذلك لا يقتضي تمام الانقطاع فإن الوجادة وإن كانت من باب المنقطع إلا أن فيها شوب اتصال، وأما عن العمل بها فعن الشافعي ونظائر أصحابه، وقطع بعض المحققين الشافعيين بوجوب العمل بها عند حصول الثقة^(١).

فعلى هذا ومع العلم بأن مثل هذه الأقوال -التي ينص فيها أن هذا الراوي لم يسمع من شيخه إلا عدداً معيناً- هي بحسب ما يتيسر لصاحبها من التتبع والاستقراء وقد يرتضيها ناقد ولا يعمل بها آخر^(٢)، فهذا البخاري لما قال له الترمذي: يقولون لم يسمع الأعمش من مجاهد إلا أربعة أحاديث قال: ربح ليس بشيء. لقد عدت له أحاديث كثيرة نحواً من ثلاثين أو أقل أو أكثر يقول فيها حدثنا مجاهد^(٣).

كما أنه ثبت تشدد شعبة في تحري السماع حتى شدد عليه بعض النقاد فأفسد عليه حديثاً كما كان من حميد الطويل حين سأله شعبة عن حديث لأنس فقال له: أنت سمعته من أنس. قال: فيما أحسب. فقال شعبة: لا أريده، فلما ذهب قال حميد: سمعته من أنس كذا وكذا مرة ولكن أحببت أن أفسده عليه^(٤).

وفي رواية: شدد عليّ فأحببت أن أشدد عليه^(٥)، ولعله حصل له مع أبي إسحاق ما حصل له مع حميد، يقوى هذا الاحتمال أن شعبة قال: أنا سألته عن ذلك فقال لي، هذا من جهة، ومن جهة أخرى أنه لم ينص على هذه الأحاديث الأربعة كما هو الحال في غيره، والله أعلم.

وأبو إسحاق والحارث تعاصرا زمناً طويلاً في الكوفة^(٦).

فعلى هذا كل ما رواه أبو إسحاق عن الحارث وصح الطريق إليه ولم يعمل إلا بكونه من رواية الحارث فلإني أحسنه خاصة مع وجود متابعات وشواهد له، والله ولي التوفيق.

(١) السيوطي، تدريب الراوي، ٢/ ٥٩-٦٠.

(٢) انظر: هذه المسألة في شرح علل الترمذي، ص ٣٨١-٣٨٨.

(٣) علل الترمذي الكبير، ص ٣٨٨.

(٤) ابن الجعد، مسند ابن الجعد، ص ١٩.

(٥) ابن عدي، الكامل، ٢/ ٢٦٨.

(٦) تهذيب التهذيب: ١/ ٤١٢.

المطلب الثاني: مروياته في الكتب الستة.

أخرج أحاديث الحارث أصحاب السنن الأربعة فقط .

أولاً: مرويات الحارث بن عبد الله الأعور عند الترمذي:

روى له الترمذي واحداً وعشرين حديثاً.

الحديث الأول: ذكره تعليقاً متابعاً في أبواب الطهارة، باب ما جاء في وضوء النبي ﷺ

كيف كان؟.

قال: حَدَّثَنَا هَنَادٌ وَفُتَيْبَةُ قَالَا حَدَّثَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ عَنْ أَبِي إِسْحَقَ عَنْ أَبِي حَيَّةَ قَالَ: (رَأَيْتُ عَلِيًّا تَوَضَّأَ فَغَسَلَ كَفَّيْهِ حَتَّى أَنْقَاهُمَا ثُمَّ مَضَمَضَ ثَلَاثًا وَاسْتَنْشَقَ ثَلَاثًا وَغَسَلَ وَجْهَهُ ثَلَاثًا وَذَرَاعَيْهِ ثَلَاثًا وَمَسَحَ بِرَأْسِهِ مَرَّةً ثُمَّ غَسَلَ قَدَمَيْهِ إِلَى الْكَعْبَيْنِ ثُمَّ قَامَ فَأَخَذَ فَضْلَ طَهُورِهِ فَشَرِبَهُ وَهُوَ قَائِمٌ ثُمَّ قَالَ أَحَبُّتُ أَنْ أُرِيَكُمْ كَيْفَ كَانَ طُهُورُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ).

قال أبو عيسى وفي الباب عن عثمان وعبد الله بن زيد وابن عباس وعبد الله بن عمرو والربيع وعبد الله بن أنيس وعائشة رضوان الله عليهم.

حَدَّثَنَا فُتَيْبَةُ وَهَنَادٌ قَالَا حَدَّثَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ عَنْ أَبِي إِسْحَقَ عَنْ عَبْدِ خَيْرٍ ذَكَرَ عَنْ عَلِيٍّ مِثْلَ حَدِيثِ أَبِي حَيَّةَ إِلَّا أَنَّ عَبْدَ خَيْرٍ قَالَ: (كَانَ إِذَا قَرَعَ مِنْ طَهُورِهِ أَخَذَ مِنْ فَضْلِ طَهُورِهِ بِكَفِّهِ فَشَرِبَهُ). قال أبو عيسى حديث عليٍّ رواه أبو إسحاق الهمداني عن أبي حَيَّةَ وعبد خير والحارث عن عليٍّ وقد رواه زائدة بن قدامة وغير واحد عن خالد بن علقمة عن عبد خير عن عليٍّ رضي الله عنهم حديث الوضوء بطوله وهذا حديث حسن صحيح.

قال وروى شعبة هذا الحديث عن خالد بن علقمة فأخطأ في اسمه واسم أبيه فقال مالك بن عرفة عن عبد خير عن عليٍّ قال وروى عن أبي عوانة عن خالد بن علقمة عن عبد خير عن عليٍّ قال وروى عنه عن مالك بن عرفة مثل رواية شعبة والصحيح خالد بن علقمة^(١).

وأخرجه ابن ماجه قال: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ عَيَّاشٍ عَنْ أَبِي إِسْحَقَ عَنِ الْحَارِثِ قَالَ: (دَعَا عَلِيٌّ بِإِيمَانٍ فَعَسَلَ يَدَيْهِ قَبْلَ أَنْ يُدْخِلَهُمَا الْإِنَاءَ ثُمَّ قَالَ هَكَذَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَنَعَ)^(٢).

(١) الترمذي، الجامع، ٦٧/١، ح ٤٨، والنسائي في المجتبى، ٧١/١، ح ٩، وأبو داود في السنن، ٢٩/١، ح ١١٦.

(٢) السنن، ١٣٩/١، ح ٣٩٦.

أما حديث خالد بن علقمة عن عبد خير قال: أتينا علي بن أبي طالب به بنحوه، أخرجه أبو داود^(١) والنسائي^(٢) بسند صحيح.

أقول: فحديث أبي حية وحديث عبد خير الصحيحان متابعان لحديث الحارث الأعور فيكون هذا من حسان حديث الأعور والله أعلم.

الحديث الثاني: أخرجه في أبواب الصلاة، باب: ما جاء في كراهية الإقعاء (٣) في السجود، لم يخرج في الباب غيره، وأشار إلى شواهد له.

قال: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَخْبَرَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ عَنْ أَبِي إِسْحَقَ عَنِ الْحَارِثِ عَنْ عَلِيٍّ قَالَ قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (يَا عَلِيُّ أَحَبُّ لَكَ مَا أَحَبُّ لِنَفْسِي وَأَكْرَهُ لَكَ مَا أَكْرَهُ لِنَفْسِي لَا تُقْعَ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ)

قال أبو عيسى هذا حديث لا نعرفه من حديث علي إلا من حديث أبي إسحاق عن الحارث عن علي وقد ضَعَفَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ الْحَارِثَ الْأَعْوَرَ وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ يَكْرَهُونَ الْإِقْعَاءَ قَالَ وَفِي الْبَابِ عَنْ عَائِشَةَ وَأَنْسٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ^(٤).

ورواه ابن ماجه من طريق علي بن محمد، حدثنا عبيد الله بن موسى، عن إسرائيل، عن أبي إسحاق به بمثله مختصراً^(٥).

ومن طريق محمد بن ثواب، حدثنا أبو نعيم النخعي، عن أبي مالك، عن عاصم ابن كليب، عن أبيه عن أبي موسى وأبي إسحاق به بنحوه^(٦)، وفيه أبو مالك وهو النخعي متروك^(٧).

(١) السنن، ٢٨/١، ح ١١١.

(٢) المجتبى، ٦٨/١، ح ٩٢.

(٣) الإقعاء، هو جلوس الرجل على أليته ناصباً فخذه مثل إقعاء الكلب والسبع ومعناه في الحديث أن يضع أليته على عقبية بين السجدين. ابن سلام، غريب الحديث، ٢١٠/١.

(٤) الجامع ٧٢/٢، ح ٢٨٢.

(٥) السنن ٢٨٩/١، ح ٨٩٤.

(٦) المصدر نفسه، ٢٨٩/١، ح ٨٩٥.

(٧) تقريب التهذيب، ص ٦٧٠، ت ٨٣٣٧.

فمدار هذا الحديث عن عليّ بن أبي إسحاق عن الحارث، وله شاهد من حديث عائشة عند مسلم^(١). إلا أنه ليس من الأحاديث التي سمعها أبو إسحاق من الحارث كما نص على ذلك أبو داود فيما نقله البيهقي عنه في سننه الكبرى^(٢).

الحديث الثالث: أخرجه في أبواب الصلاة، باب ما جاء في الوتر، ولم يخرج في الباب غيره وأشار إلى شواهد بقوله وفي الباب.

قال: حَدَّثَنَا هَنَادٌ حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ عَيَّاشٍ عَنْ أَبِي إِسْحَقَ عَنِ الْحَارِثِ عَنْ عَلِيٍّ قَالَ: (كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُوترُ بِثَلَاثٍ يَقْرَأُ فِيهِنَّ بِتِسْعِ سُورٍ مِنَ الْمُفْصَلِ يَقْرَأُ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ بِثَلَاثِ سُورٍ آخِرُهُنَّ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ). قَالَ وَفِي الْبَابِ عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ وَعَائِشَةَ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَأَبِي أَيُّوبَ وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِيزَى عَنْ أَبِي بِنٍ كَعْبٍ وَيُرَوَّى أَيْضًا عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِيزَى عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هَكَذَا رَوَى بَعْضُهُمْ فَلَمْ يَذْكُرُوا فِيهِ عَنْ أَبِي وَذَكَرَ بَعْضُهُمْ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِيزَى عَنْ أَبِي.

قال أبو عيسى وَقَدْ ذَهَبَ قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَغَيْرِهِمْ إِلَى هَذَا... حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ يَعْقُوبَ الطَّالْقَانِيُّ حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ هِشَامٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ قَالَ كَانُوا يُوترُونَ بِخَمْسٍ وَثَلَاثٍ وَبِرَكْعَةٍ وَيُرَوْنَ كُلُّ ذَلِكَ حَسَنًا^(٣).

قلت: له متابع من حديث شريك عن مسلم بن عبد الرحمن، قال: نا زاذان قال: (كان علي يوتر بثلاث إذا جاء نصر الله والفتح وإنا أنزلناه في ليلة القدر، وقل هو الله أحد)^(٤). وهو سند حسن. ولم أقف على من أعلّ هذا الحديث بعلّة أنه ليس من الأحاديث الأربعة التي سمعها أبو إسحاق من الحارث، فيكون هذا من حسان حديث الحارث والله أعلم.

الحديث الرابع: أخرجه في أبواب الصلاة باب: ما جاء في المشي يوم العيد، أخرجه وحده في الباب. قال: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ مُوسَى الْفَزَارِيُّ حَدَّثَنَا شَرِيكٌ عَنْ أَبِي إِسْحَقَ عَنِ الْحَارِثِ عَنْ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ قَالَ: (مِنَ السُّنَّةِ أَنْ تَخْرُجَ إِلَى الْعِيدِ مَا شِئْنَا وَأَنْ تَأْكُلَ شَيْئًا قَبْلَ أَنْ تَخْرُجَ).

(١) الصحيح، ٣٥٧/١، ح ٤٩٨.

(٢) البيهقي، السنن الكبرى، ٢١٢/٣، ح ٥٥٨١ و ٥٥٨٢. التلخيص الحبير، ٢٢٥/١.

(٣) الجامع ٣٢٣/٢، ح ٤٦٠.

(٤) ابن الجعد، علي بن الجعد، المسند، تحقيق عامر حيدر، بيروت، مؤسسة نادر، ط ١٤١٠هـ-١٩٩٠م، ٣٤٨/١، ح ٢٤٠٠.

قَالَ أَبُو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ يَسْتَحِبُّونَ أَنْ يُخْرِجَ الرَّجُلُ إِلَى الْعِيدِ مَا شِئَا وَأَنْ يَأْكُلَ شَيْئًا قَبْلَ أَنْ يُخْرِجَ لَصَلَاةِ الْفَطْرِ قَالَ أَبُو عِيسَى وَيُسْتَحَبُّ أَنْ لَا يَرْكَبَ إِلَّا مِنْ عُدْرٍ^(١). وأخرجه ابن ماجه قال: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَكِيمٍ حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ عَنْ أَبِي إِسْحَقَ عَنِ الْحَارِثِ عَنْ عَلِيٍّ قَالَ: (إِنَّ مِنَ السُّنَّةِ أَنْ يُمَشَى إِلَى الْعِيدِ)^(٢).

وعلق ابن المنير على تبويب البخاري بقوله: "باب: المشي والركوب إلى العيد" ... ولعله أشار بذلك إلى تضعيف ما ورد في النذب إلى المشي ففي الترمذي عن علي... وفي ابن ماجه عن سعد القرظي ... وفيه عن أبي رافع نحوه وأسانيده الثلاثة ضعاف^(٣).

وقال المباركفوري: "والحديث وإن كان ضعيفاً ففي الباب أحاديث ضعاف أخرى تؤيده"^(٤).

وقال العراقي عنه: "وهذا - أي حديث الحارث عن علي - أمثل من حديث ابن عمر وسعد القرظي"^(٥). فيكون هذا الحديث كذلك من حسن حديث الحارث الأعور عن علي، ولم ينص أحد أنه مما لم يسمعه أبو إسحاق منه، وتحسين الترمذي له لشواهد التي منها حديث ابن عمر وعمار بن سعد أبي رافع عند ابن ماجه^(٦)، وإن كانت أسانيدهما ضعيفة لكن ضعفها غير شديد يمكن تحسين المتن معه.

الحديث الخامس: ذكره تعليقاً متابعة، باب: ما جاء في زكاة الذهب والورق.

قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَبِي الشَّوَارِبِ حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ أَبِي إِسْحَقَ عَنْ عَاصِمِ بْنِ ضَمْرَةَ عَنْ عَلِيٍّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (قَدْ عَفَوْتُ عَنْ صَدَقَةِ الْخَيْلِ وَالرَّقِيقِ فَهَاتُوا صَدَقَةَ الرَّقَّةِ مِنْ كُلِّ أَرْبَعِينَ دِرْهَمًا دِرْهَمًا وَلَيْسَ فِي تِسْعِينَ وَمِائَةٍ شَيْءٌ فَإِذَا بَلَغَتْ مِائَتَيْنِ فَفِيهَا خَمْسَةُ دَرَاهِمَ) وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ وَعَمْرِو بْنِ حَزْمٍ.

(١) الترمذي، الجامع، ٤١٠/٢، ح ٥٣٠.

(٢) السنن، ٤١١، ح ١٢٩٦.

(٣) فتح الباري، ٤٥١/٢.

(٤) المباركفوري، محمد عبد الرحمن، تحفة الأحوزي في شرح سنن الترمذي، بيروت، دار الكتب العلمية، د.ط، د.ت، ٥٧/٣.

(٥) المصدر نفسه، ٥٨/٣.

(٦) السنن، ٤١١/١، ح ١٢٩٥-١٢٩٧.

قَالَ أَبُو عِيسَى رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ الْأَعْمَشُ وَأَبُو عَوَانَةَ وَغَيْرُهُمَا عَنْ أَبِي إِسْحَقَ عَنْ عَاصِمِ بْنِ صَمْرَةَ عَنْ عَلِيٍّ وَرَوَى سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ وَابْنُ عُيَيْنَةَ وَغَيْرُ وَاحِدٍ عَنْ أَبِي إِسْحَقَ عَنِ الْحَارِثِ عَنْ عَلِيٍّ قَالَ وَسَأَلْتُ مُحَمَّدَ بْنَ إِسْمَاعِيلَ عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ فَقَالَ كِلَاهُمَا عِنْدِي صَحِيحٌ عَنْ أَبِي إِسْحَقَ يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ رُوِيَ عَنْهُمَا جَمِيعًا^(١).

وأخرجه أبو داود قال: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ النَّفِيلِيُّ حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ حَدَّثَنَا أَبُو إِسْحَقَ عَنْ عَاصِمِ بْنِ صَمْرَةَ وَعَنِ الْحَارِثِ الْأَعْوَرِ عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ قَالَ زُهَيْرٌ أَحْسَبُهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (أَنَّهُ قَالَ هَاتُوا رُبْعَ الْعُشْرِ مِنْ كُلِّ أَرْبَعِينَ دِرْهَمًا دِرْهَمًا)... مطولاً وذكر فيه زكاة الأنعام... ثم قال حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ الْمُهْرِيُّ أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ أَخْبَرَنِي جَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ وَسَمَى آخَرَ عَنْ أَبِي إِسْحَقَ عَنْ عَاصِمِ بْنِ صَمْرَةَ وَالْحَارِثِ الْأَعْوَرِ عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بنحو حديث الترمذي، وزاد في آخر الحديث (فَإِذَا كَانَتْ لَكَ مِائَتَا دِرْهَمٍ وَحَالَ عَلَيْهَا الْخَوْلُ فَفِيهَا خَمْسَةُ دِرْهَمٍ وَلَيْسَ عَلَيْكَ شَيْءٌ يَعْنِي فِي الذَّهَبِ حَتَّى يَكُونَ لَكَ عِشْرُونَ دِينَارًا فَإِذَا كَانَ لَكَ عِشْرُونَ دِينَارًا وَحَالَ عَلَيْهَا الْخَوْلُ فَفِيهَا نِصْفُ دِينَارٍ فَمَا زَادَ فَحِسَابُ ذَلِكَ)

قَالَ فَلَا أَذْرِي أَعْلَى يَقُولُ (فَحِسَابُ ذَلِكَ) أَوْ رَفَعَهُ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (وَلَيْسَ فِي مَالٍ زَكَاةٌ حَتَّى يَخُولَ عَلَيْهِ الْخَوْلُ) إِلَّا أَنَّ جَرِيرًا قَالَ ابْنُ وَهْبٍ يَزِيدُ فِي الْحَدِيثِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَيْسَ فِي مَالٍ زَكَاةٌ حَتَّى يَخُولَ عَلَيْهِ الْخَوْلُ.

ثم أخرجه بعد ذلك قال: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَوْنٍ أَخْبَرَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ أَبِي إِسْحَقَ عَنْ عَاصِمِ بْنِ صَمْرَةَ عَنْ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. بنحو حديث الترمذي.

قَالَ أَبُو دَاوُدَ رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ الْأَعْمَشُ عَنْ أَبِي إِسْحَقَ كَمَا قَالَ أَبُو عَوَانَةَ وَرَوَاهُ سُفْيَانُ أَبُو مُعَاوِيَةَ وَإِبْرَاهِيمُ بْنُ طَهْمَانَ عَنْ أَبِي إِسْحَقَ عَنِ الْحَارِثِ عَنْ عَلِيٍّ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِثْلَهُ.

قَالَ أَبُو دَاوُدَ وَرَوَى حَدِيثَ النَّفِيلِيِّ شُعْبَةُ وَسُفْيَانُ وَغَيْرُهُمَا عَنْ أَبِي إِسْحَقَ عَنْ عَاصِمِ بْنِ عَمْرِو عَنْ عَلِيٍّ لَمْ يَرْفَعُوهُ أَوْ قَفُوهُ عَلَى عَلِيٍّ^(٢).

وأخرجه ابن ماجه قال: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ سُفْيَانَ عَنْ أَبِي إِسْحَقَ عَنِ الْحَارِثِ عَنْ عَلِيٍّ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (إِنِّي قَدْ عَفَوْتُ لَكُمْ عَنْ صَدَقَةِ الْخَيْلِ وَالرَّقِيقِ وَلَكِنْ هَاتُوا رُبْعَ الْعُشْرِ مِنْ

(١) الترمذي، الجامع، ١٦/٣، ح ٦٢٠.

(٢) أبو داود، السنن، ١٠١/٢ ح ١٥٧٤-١٥٧٥.

كُلُّ أَرْبَعِينَ ذَرْهَمًا ذَرْهَمًا) ومن طريق سَهْلُ بْنُ أَبِي سَهْلٍ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنِ الْحَارِثِ عَنْ عَلِيٍّ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: (تَجَوَّزْتُ لَكُمْ عَنْ صَدَقَةِ الْحَيْلِ وَالرَّقِيقِ)^(١).

قال الحافظ في الفتح تعليقاً على تبويب البخاريّ ليس على المسلم في فرسه صدقة: "لعل البخاريّ أشار إلى حديث علي مرفوعاً... أخرجه أبو داود وغيره وإسناده حسن"^(٢).

قلت: المراد طريق عاصم بن ضمرة والحارث لأنها يقوي كل منهما الآخر، لكن لا يتابع على ذلك علّة عاصم رفع قول علي وعاصم مختلف فيه قال الدارقطني في العلل عن طريق عاصم والحارث عن علي: ويشبه أن يكون القولان صحيحين والله أعلم، لكنه قال: الصواب وقفه على علي^(٣).
فيكون هذا من حسان حديثه عن علي موقوفاً لا مرفوعاً. والله أعلم.

الحديث السادس: أخرجه في الحج، باب: ما جاء في التغليظ في ترك الحج، أخرجه ليبين ضعفه.

قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى الْقُطَيْبِيُّ الْبَصْرِيُّ حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ حَدَّثَنَا هِلَالُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ مَوْلَى رَبِيعَةَ بْنِ عَمْرِو بْنِ مُسْلِمٍ الْبَاهِلِيِّ حَدَّثَنَا أَبُو إِسْحَاقَ الْهَمْدَانِيُّ عَنِ الْحَارِثِ عَنْ عَلِيٍّ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (مَنْ مَلَكَ زَادًا وَرَاحِلَةً تَبْلُغُهُ إِلَى بَيْتِ اللَّهِ وَلَمْ يَحْجَّ فَلَا عَلَيْهِ أَنْ يَمُوتَ يَهُودِيًّا أَوْ نَصْرَانِيًّا وَذَلِكَ أَنَّ اللَّهَ يَقُولُ فِي كِتَابِهِ (وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا). [آل عمران: ٩٧]

قَالَ أَبُو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ وَفِي إِسْنَادِهِ مَقَالٌ وَهَلَالُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ مَجْهُولٌ وَالْحَارِثُ يُضَعَّفُ فِي الْحَدِيثِ^(٤).

قلت هلال بن عبد الله الباهلي مولاهم، متروك^(٥). وقد تفرد به، قال الحافظ ابن عدي منكر الحديث و"يعرف بهذا الحديث، يرويه عن أبي إسحاق بهذا الإسناد وليس الحديث بمحفوظ"^(٦).

وأما المتن من حيث هو فغاية ما يقال فيه إن له أصلاً وليس موضوعاً^(٧).

فيكون هذا الحديث ضعيفاً بهذا السند والعلّة فيه ليست من الحارث.

(١) ابن ماجه، السنن، ١/ ٥٧٠ ح ١٧٩٠.

(٢) فتح الباري ٣/ ٢٢٧.

(٣) العلل ٤/ ٧٣.

(٤) الترمذي، الجامع، ٣/ ١٧٦، ح ٨١٢.

(٥) تقريب التهذيب، ص ٥٧٦، ت ٧٣٤٣.

(٦) الكامل، ٧/ ١٢٠.

(٧) التلخيص الحبير، ٢/ ٢٢٢.

الحديث السابع - والثامن والخامس عشر والسادس عشر - في الحج باب: ما جاء في يوم الحج الأكبر، أخرجه ليبين الخلاف في رفعه ووقفه، وأن الصواب وقفه.

قال: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ عَبْدِ الصَّمَدِ بْنِ عَبْدِ الْوَارِثِ حَدَّثَنَا أَبِي عَنْ أَبِيهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَقَ عَنْ أَبِي إِسْحَقَ عَنِ الْحَارِثِ عَنْ عَلِيٍّ قَالَ سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ يَوْمِ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ فَقَالَ: (يَوْمُ النَّحْرِ)^(١). ثم أخرجه بعد فقال: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ أَبِي إِسْحَقَ عَنِ الْحَارِثِ عَنْ عَلِيٍّ قَالَ: (يَوْمُ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ يَوْمُ النَّحْرِ).

قَالَ أَبُو عِيسَى وَلَمْ يَرْفَعْهُ وَهَذَا أَصَحُّ مِنَ الْحَدِيثِ الْأَوَّلِ وَرِوَايَةُ ابْنِ عُيَيْنَةَ مَوْقُوفًا أَصَحُّ مِنْ رِوَايَةِ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَقَ مَرْفُوعًا هَكَذَا رَوَى غَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ الْخُفَّاطِ عَنْ أَبِي إِسْحَقَ عَنِ الْحَارِثِ عَنْ عَلِيٍّ مَوْقُوفًا وَقَدْ رَوَى شُعْبَةُ عَنْ أَبِي إِسْحَقَ قَالَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُرَّةٍ عَنِ الْحَارِثِ عَنْ عَلِيٍّ مَوْقُوفًا.

ثم أعادهما بسنديهما ومتنيهما في كتاب التفسير باب: ومن سورة التوبة^(٢).

قلت: وأخرجه الطبري^(٣) بسند حسن عن يحيى بن الجزار، عن علي قوله، وكذا أخرجه عن الحارث عن علي قوله، وعن بعض أصحاب النبي ﷺ من قولهم فيكون هذا الحديث من حسان حديثه عن علي موقوفًا.

الحديث التاسع: أخرجه في النكاح، باب: ما جاء في المَحْلَلِ والمُحْلَلِ لَهُ، أخرجه ليبين علته، أخرجه شاهداً.

قال: حَدَّثَنَا أَبُو سَعِيدٍ الْأَشْجِيُّ حَدَّثَنَا أَشْعَثُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ زُبَيْدٍ الْأَيَامِيُّ حَدَّثَنَا مُجَالِدٌ عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ وَعَنِ الْحَارِثِ عَنْ عَلِيٍّ قَالَا: (إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَعَنَ الْمُحْلَلَ وَالْمُحْلَلُ لَهُ) قَالَ وَفِي الْبَابِ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَعُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ وَابْنِ عَبَّاسٍ.

قَالَ أَبُو عِيسَى حَدِيثُ عَلِيٍّ وَجَابِرٍ حَدِيثٌ مَعْلُولٌ وَهَكَذَا رَوَى أَشْعَثُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ مُجَالِدٍ عَنْ عَامِرٍ هُوَ الشَّعْبِيُّ عَنِ الْحَارِثِ عَنْ عَلِيٍّ وَعَامِرٍ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهَذَا حَدِيثٌ لَيْسَ إِسْنَادُهُ بِالْقَائِمِ لِأَنَّ مُجَالِدَ بْنَ سَعِيدٍ قَدْ ضَعَّفَهُ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْهُمْ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ وَرَوَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ ثُمَيْرٍ هَذَا

(١) الترمذي، الجامع، ٣/ ٢٩١، ح ٩٥٧.

(٢) الترمذي، الجامع، ٥/ ٢٧٤ ح ٣٠٨٨ و ٣٠٨٩.

(٣) الجامع البيان، ١٠/ ٩٠-٩١.

الْحَدِيثَ عَنْ مُجَالِدٍ عَنْ عَامِرٍ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ عَلِيٍّ وَهَذَا قَدْ وَهَمَ فِيهِ ابْنُ نُمَيْرٍ وَالْحَدِيثُ الْأَوَّلُ أَصَحُّ وَقَدْ رَوَاهُ مُعِيزَةُ وَابْنُ أَبِي خَالِدٍ وَغَيْرُ وَاحِدٍ عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنِ الْحَارِثِ عَنْ عَلِيٍّ^(١).

ورواه النسائي قال: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مَسْعَدَةَ قَالَ حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ قَالَ حَدَّثَنَا ابْنُ عَوْنٍ عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنِ الْحَارِثِ قَالَ: (لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَكَلَ الرَّبَا وَمُوكَلَهُ وَشَاهِدَهُ وَكَاتِبَهُ وَالْوَاشِمَةَ وَالْمُوتِشِمَةَ قَالَ إِلَّا مِنْ دَاءٍ فَقَالَ نَعَمْ وَالْحَالُ وَالْمَحَلُّ لَهُ وَمَانِعُ الصَّدَقَةِ وَكَانَ يَنْهَى عَنِ النَّوْحِ وَلَمْ يَقُلْ لَعَنَ).

ورواه من حديث إسماعيل بن مسعود قال حَدَّثَنَا خَالِدٌ عَنْ شُعْبَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ قَالَ سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَرَّةٍ يُحَدِّثُ عَنِ الْحَارِثِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بِهِ بَنَحُوهُ لَكِنْ لَمْ يَذْكُرِ الْمَحْلِلَ وَالْمَحْلَل.

ورواه من حديث زِيَادُ بْنُ أَيُّوبَ قَالَ حَدَّثَنَا هُثَيْمٌ قَالَ أَتَيْنَا حُصَيْنَ وَمُعِيزَةَ وَابْنَ عَوْنٍ عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنِ الْحَارِثِ عَنْ بِهِ بَنَحُوهُ مِنْ غَيْرِ ذِكْرِ (الْمَحْلَلِ وَالْمَحْلَل لَهُ)^(٢).

ورواه أبو داود، قال: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ حَدَّثَنِي إِسْمَاعِيلُ عَنْ عَامِرٍ عَنِ الْحَارِثِ عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ إِسْمَاعِيلُ وَأَرَاهُ قَدْ رَفَعَهُ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لَعَنَ اللَّهُ الْمُحْلَلَّ وَالْمَحْلَل لَهُ)

حَدَّثَنَا وَهْبُ ابْنِ بَقِيَّةٍ عَنْ خَالِدٍ عَنْ حُصَيْنٍ عَنْ عَامِرٍ عَنِ الْحَارِثِ الْأَعْوَرِ عَنْ رَجُلٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ فَرَأَيْنَا أَنَّهُ عَلِيٌّ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِمَعْنَاهُ^(٣).

وابن ماجه قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ الْبَخْتَرِيِّ الْوَاسِطِيُّ حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ عَنْ ابْنِ عَوْنٍ وَمُجَالِدٍ عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنِ الْحَارِثِ بِهِ بِمِثْلِ حَدِيثِ أَبِي دَاوُدَ^(٤).

قلت وهو عند البيهقي من طريق قتادة عن عامر الشعبي، عن الحارث، عن علي بن أبي طالب به بنحوه^(٥).

قلت: وإن كان مجالد ضعيفاً فإن إخراج حديثه مقروناً بابن عون وهو ثقة والمتابعان قتادة وإسماعيل بن أبي

خالد، تحسن حاله لكن يبقى ضعف الحارث، وهو محتمل لأنه من روايته عن علي وهو صالح في علي ولم ينص أحد

(١) الترمذی، الجامع، ٤٢٧/٣، ح ١١١٩.

(٢) المجتبى، ١٤٧/٨ ح ٥١٠٢-٥١٠٤.

(٣) أبو داود، السنن، ٢٢٧/٢ ح ٢٠٧٦.

(٤) السنن ١/٦٢٢ ح ١٩٣٥.

(٥) البيهقي، السنن الكبرى، ٢٠٧/٧، ح ١٣٩٦١.

من النَّقاد أن هذا الحديث لم يسمعه الحارث من علي وله شواهد أشار لها الترمذي فيكون هذا من حسان حديثه والله أعلم.

الحديث العاشر والحادي عشر والثاني عشر: أخرجها في الفرائض، باب ما جاء في ميراث الأخوة من الأم والأب، ولم يخرج في الباب غيرها.

قال: حَدَّثَنَا بُنْدَارٌ حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ عَنْ أَبِي إِسْحَقَ عَنِ الْحَارِثِ عَنْ عَلِيٍّ أَنَّهُ قَالَ: (إِنَّكُمْ تَقْرَءُونَ هَذِهِ الْآيَةَ (مَنْ بَعْدَ وَصِيَّةٍ تَوْصُونَ بِهَا أَوْ دِينَ) وَإِنْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَضَى بِالذَّيْنِ قَبْلَ الْوَصِيَّةِ وَإِنْ أَعْيَانَ بَنِي الْأُمِّ يَتَوَارَثُونَ دُونَ بَنِي الْعَلَاتِ^(١)، الرَّجُلُ يَرِثُ أَخَاهُ لِأَبِيهِ وَأُمُّهُ دُونَ أَخِيهِ لِأَبِيهِ).

حَدَّثَنَا بُنْدَارٌ حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ أَخْبَرَنَا زَكَرِيَّا بْنُ أَبِي زَائِدَةَ عَنْ أَبِي إِسْحَقَ عَنِ الْحَارِثِ عَنْ عَلِيٍّ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِمِثْلِهِ.

ثم قال: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ حَدَّثَنَا أَبُو إِسْحَقَ عَنِ الْحَارِثِ عَنْ عَلِيٍّ قَالَ: (قَضَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّ أَعْيَانَ بَنِي الْأُمِّ يَتَوَارَثُونَ دُونَ بَنِي الْعَلَاتِ).

قَالَ أَبُو عِيْسَى هَذَا حَدِيثٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ أَبِي إِسْحَقَ عَنِ الْحَارِثِ عَنْ عَلِيٍّ وَقَدْ تَكَلَّمَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي الْحَارِثِ وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ عِنْدَ عَامَّةِ أَهْلِ الْعِلْمِ^(٢).

وأخرجه ابن ماجه من طريق علي بن محمد حَدَّثَنَا وَكِيعٌ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ أَبِي إِسْحَقَ عَنِ الْحَارِثِ بِهِ بَنحوه.

ومن طريق يَحْيَى بْنُ حَكِيمٍ حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ الْبَكْرَاوِيُّ حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ عَنْ أَبِي إِسْحَقَ عَنِ الْحَارِثِ بِهِ بَنحوه^(٣).

قال البيهقي: "امتناع أهل الحديث عن إثبات هذا لتفرد الحارث الأعور بروايته عن علي عليه السلام والحارث لا يحتج بخبره لطعن الحفاظ فيه"^(٤).

وقال الحفاظ في الفتح تعليقا على تبويب البخاري "ويذكر أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى بالدين قبل الوصية: (هذا طرف من حديث أخرجه أحمد والترمذي وغيرهما من طريق الحارث الأعور عن علي بن أبي طالب... وهو إسناد

(١) العلات: الأخوة لأب واحد وأمها شتى. الخطابي، سليمان بن حمد، غريب الحديث ١٦٠/٢.

(٢) الترمذي، الجامع، ٤/٤١٦، ح ٢٠٩٤، و ٤/٤٣٥، ح ٢١٢٢.

(٣) السنن، ٢/٩١٥، ح ٢٧٣٩.

(٤) البيهقي، أحمد بن الحسين، السنن الكبرى، تحقيق محمد عبد القادر عطا، مكة المكرمة، مكتبة دار الباز د.ط، ١٤١٣هـ - ١٩٩٤م، ٦/٢٦٧، ح ١٣٤١.

ضعيف، لكن قال الترمذي أن العمل عليه عند أهل العلم، وكان البخاري اعتمد عليه لاعتضاده بالاتفاق على مقتضاه، وإلا فلم تجر عاداته أن يورد الضعيف في مقام الاحتجاج به، وقد أورد في الباب ما يعضده أيضاً^(١). قلت هذا من حسن حديثه، ذلك أنه من حديثه عن علي وهو قوي فيه، ولم يعل بعدم السماع، وقد شهد النقاد بأخذ الفرائض عنه، يضاف إليه اعتضاده بالعمل.

الحديث الثالث عشر: أخرجه في الأدب باب في تسميت العاطس، وأخرج له شاهداً في الباب. قال: حَدَّثَنَا هَنَّادٌ حَدَّثَنَا أَبُو الْأَخْوَصِ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنِ الْحَارِثِ عَنْ عَلِيٍّ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (لِلْمُسْلِمِ عَلَى الْمُسْلِمِ سِتٌّ بِالْمَعْرُوفِ يُسَلِّمُ عَلَيْهِ إِذَا لَقِيَهُ وَيُجِيبُهُ إِذَا دَعَاهُ وَيُسَمِّتُهُ إِذَا عَطَسَ وَيَعُوذُهُ إِذَا مَرَضَ وَيَتَّبِعُ جَنَازَتَهُ إِذَا مَاتَ وَيُحِبُّ لَهُ مَا يُحِبُّ لِنَفْسِهِ). وفي الباب عن أبي هريرة وأبي أيوب والبراء وأبي مسعود قال أبو عيسى هذا حديث حسن وقد روي من غير وجه عن النبي صلى الله عليه وسلم وقد تكلم بعضهم في الحارث^(٢).

ورواه ابن ماجه بسنده ومثله^(٣).

قلت: له متابع عند أبي يعلى، قال: حدثنا إبراهيم بن سعد الجوهري، حدثنا يحيى بن نصر بن حاجب، حدثنا هلال بن خباب، عن زاذان، عن علي قال: قال رسول الله ﷺ نحوه^(٤). وهو سند ضعيف، فيه يحيى بن نصر بن حاجب تكلم فيه أبو حاتم وأبو زرعة^(٥)، وروى له ابن عدي أحاديث ثم قال: أرجو أنه لا بأس به^(٦)، وقال ابن حجر: قال ابن عدي يروى له أحاديث حسنة، وأرجو أنه لا بأس به^(٧).

(١) فتح الباري ٥/ ٣٧٧.

(٢) الترمذي، الجامع، ٥/ ٨٠، ح ٢٧٣٦.

(٣) السنن، ١/ ٤٦١، ح ١٤٣٣.

(٤) المسند: ١/ ٣٩٣، ح ٥٠٩.

(٥) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: ٩/ ١٩٣.

(٦) الكامل: ٧/ ٢٤٦.

(٧) لسان الميزان، ٦/ ٢٧٨.

قلت: وهذا من الأحاديث التي رواها له ابن عدي في الكامل، وله شاهد في الصحيحين وابن ماجه^(١).
 فيكون هذا من حسان حديثه وهو من رواية أبي الأحوص عن أبي إسحاق ولم يُعلَّ بعدم السماع، والله أعلم.
 الحديث الرابع عشر: أخرجه في فضائل القرآن، باب ما جاء في فضل القرآن، أخرجه لبيان ضعفه.
 قال: حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ مُهِيدٍ حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ الْجُعْفِيُّ قَالَ سَمِعْتُ حَمَزَةَ الزِّيَّاتَ عَنْ أَبِي الْمُخْتَارِ الطَّائِيِّ عَنْ
 ابْنِ أَخِي الْحَارِثِ الْأَعْمُورِيِّ قَالَ مَرَرْتُ فِي الْمَسْجِدِ فَإِذَا النَّاسُ يُخَوِّضُونَ فِي الْأَحَادِيثِ فَدَخَلْتُ عَلَى عَلِيٍّ
 فَقُلْتُ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ أَلَا تَرَى أَنَّ النَّاسَ قَدْ خَاضُوا فِي الْأَحَادِيثِ قَالَ وَقَدْ فَعَلُوا قُلْتُ نَعَمْ قَالَ أَمَا إِنِّي قَدْ سَمِعْتُ
 رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: (أَلَا إِنَّهَا سَتَكُونُ فِتْنَةٌ فَقُلْتُ مَا الْمَخْرَجُ مِنْهَا يَا رَسُولَ اللَّهِ قَالَ كِتَابُ اللَّهِ فِيهِ نَبَأُ
 مَا كَانَ قَبْلَكُمْ وَخَبَرُ مَا بَعْدَكُمْ وَحُكْمُ مَا بَيْنَكُمْ وَهُوَ الْفَصْلُ لَيْسَ بِالْهَزْلِ مَنْ تَرَكَهُ مِنْ جَبَّارٍ قَصَمَهُ اللَّهُ...) قَالَ أَبُو
 عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ وَإِسْنَادُهُ مَجْهُولٌ وَفِي الْحَارِثِ مَقَالٌ^(٢).

قلت: فيه أبو المختار الطائي^(٣) وابن أخي الحارث^(٤) مجهولان، وليس له متابعات ولا شواهد، فيكون هذا من
 الأحاديث الضعيفة وإنما أخرجه الترمذي لبيان ضعفه.

الحديث الخامس عشر والسادس عشر: سبقا في الحديث السابع^(٥)، ولم يخرج في الباب غيره.

الحديث السابع عشر: أخرجه في الدعوات، باب:
 قال: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ خَشْرَمٍ أَخْبَرَنَا الْفَضْلُ بْنُ مُوسَى عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ وَاقِدٍ عَنْ أَبِي إِسْحَقَ عَنِ الْحَارِثِ عَنْ
 عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (أَلَا أَعْلَمُكَ كَلِمَاتٍ إِذَا قُلْتَهُنَّ غَفَرَ اللَّهُ لَكَ وَإِنْ كُنْتَ
 مَغْفُورًا لَكَ قَالَ قُلْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ الْحَلِيمُ الْكَرِيمُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ سُبْحَانَ اللَّهِ رَبِّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ
 قَالَ عَلِيُّ بْنُ خَشْرَمٍ وَأَخْبَرَنَا عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ وَاقِدٍ عَنْ أَبِيهِ بِمِثْلِ ذَلِكَ إِلَّا أَنَّهُ قَالَ فِي آخِرِهَا الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ)
 قَالَ أَبُو عِيْسَى هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ مِنْ حَدِيثِ أَبِي إِسْحَقَ عَنِ الْحَارِثِ عَنْ عَلِيٍّ^(٦).

(١) البخاري، الصحيح، ص ٢٦٢، ح ١٢٤٠، ومسلم، الجامع الصحيح، تحقيق محمد فؤاد القاهرة، دار أحياء الكتب العربية، د. ط، د. ت،
 ١٧٠٥/٤، ح ٢١٦٢ وسنن ابن ماجه ١/ ٤٦٢ ح ١٤٣٥.

(٢) ١٧٢/٥، ح ٢٩٠٦.

(٣) ابن حجر، تقريب التهذيب ص ٦٧١ ت ٨٣٤٨.

(٤) المصدر نفسه، ص ٧٠٤، ت ٨٤٩٢.

(٥) انظر: ص ٥٢.

(٦) الترمذي، الجامع، ٥٢٩/٥، ح ٣٥٠٤.

قلت: له متابع عند أحمد^(١) والنسائي^(٢) والحاكم^(٣) من طريق أبي إسحاق عن عبدالرحمن بن أبي ليلى، عن علي بن^(٤) قال: قال لي رسول الله ﷺ بنحوه، قال الحاكم: حديث صحيح على شرط الشيخين ووافقه الذهبي.

وآخر عند النسائي في الكبرى^(٥) من طريق أبي إسحاق، عن عمرو بن مرة، عن عبد الله بن سلمة، عن علي به بنحوه وهو سند حسن، لكن حديث الحارث يبقى ضعيفاً لقول النسائي في الخصائص^(٦) بعد أن أخرج حديث الترمذي أبو إسحاق لم يسمع من الحارث إلا أربعة أحاديث ليس هذا منها، وإنما أخرجناه لمخالفة الحسين بن واقد لإسرائيل ولعلي بن صالح، والحارث الأعور ليس بذاك في رواية الحديث^(٧).

وقال الدارقطني في العلل^(٨): وحديث الحسين بن واقد وهم.

الحديث الثامن عشر: أخرجه في الدعوات، باب: في دعاء المريض، أخرجه شاهداً.

قال: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ وَكِيعٍ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ عَنْ إِسْرَائِيلَ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنِ الْحَارِثِ عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ قَالَ كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا عَادَ مَرِيضًا قَالَ: (اللَّهُمَّ أَذْهِبِ الْبَأْسَ رَبَّ النَّاسِ وَاشْفِ فَأَنْتَ الشَّافِي لَا شِفَاءَ إِلَّا شِفَاؤُكَ شِفَاءً لَا يُغَادِرُ سَقَمًا) قَالَ أَبُو عِيْسَى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ^(٩).

وقال البزار: هذا الحديث لا نعلمه يروى عن علي إلا من هذا الوجه^(١٠).

فتحسين الترمذي له للشاهد الصحيح من حديث عائشة^(١١) وغيرها، وإلا فسنده ضعيف فالحديث فيه سفيان بن وكيع سقط حديثه بعد أن أدخل فيه وراقه ما ليس منه ونصح فلم يقبل^(١٢).

الحديث التاسع عشر: أخرجه في المناقب، باب: في مناقب أبي بكر وعمر رضي الله عنهما، أخرجه شاهداً لأحاديث في الباب.

(١) أحمد، المسند ١/ ١٥٨.

(٢) النسائي، أحمد بن شعيب، السنن الكبرى، تحقيق سيد كروي والبنداري، بيروت، دار الكتب العلمية، ط ١، ١٤١١هـ - ١٩٩١م، ٤/ ٣٩٧، ح ٧٦٧٧.

(٣) الحاكم، المستدرک ٣/ ١٣٨.

(٤) السنن الكبرى، ٤/ ٣٩٨ ح ٧٦٧٧.

(٥) النسائي، الخصائص، ص ٥٤ ح ٣٠.

(٦) الدارقطني، العلل، ٤/ ٩.

(٧) الترمذي، الجامع، ٥/ ٥٦١، ح ٣٥٦٥.

(٨) المسند: ٣/ ٨٠، ح ٨٤٧.

(٩) مسلم، الصحيح، ٤/ ٧٢٢، ح ٢١٩١.

(١٠) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص ٢٤٥، ت ٢٤٥٦.

قال: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الدُّورِيُّ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ قَالَ ذَكَرَ دَاوُدُ عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنِ الْحَارِثِ عَنْ عَلِيٍّ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: (أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ سَيِّدَا كُهُولِ أَهْلِ الْجَنَّةِ مِنَ الْأَوَّلِينَ وَالْآخِرِينَ مَا خَلَا النَّبِيُّنَ وَالْمُرْسَلِينَ لَا تُخْبِرُهُمَا يَا عَلِيُّ) ^(١).

ورواه ابن ماجه قال: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عُمَارَةَ عَنْ فِرَاسٍ عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنِ الْحَارِثِ بِهِ بِمِثْلِهِ، وزاد: (مَا دَامَا حَيَّيْنِ) ^(٢).

قلت: له متابع من طريق الوليد بن محمد الموقري، عن الزهري، عن علي بن الحسين، عن علي بن أبي طالب به بنحوه، أخرجه الترمذي وقال: هذا حديث غريب من هذا الوجه، والوليد بن محمد الموقري يضعف في الحديث، ولم يسمع علي بن الحسين من علي بن أبي طالب وقد روى هذا الحديث عن علي من غير هذا الوجه ^(٣). وله متابع آخر من حديث محمد بن طلحة بن مصرف، عن عبد الأعلى بن عامر الثعلبي، عن الشعبي، عن علي، به بنحوه ^(٤).

وآخر من طريق مالك بن مغول، عن الشعبي، وأبي إسحاق الكوفي، عن الشعبي، عن علي به بنحوه ^(٥).

ومن طريق يونس بن أبي إسحاق السبيعي، عن الشعبي عن علي به بنحوه ^(٦). والشعبي لم يرو هذا الحديث عن علي، إنما رواه عن الحارث، عن علي، كذا رواه عنه غير واحد من الحفاظ كما فصل ذلك الدارقطني في العلل ^(٧). قلت: هذا حديث حسن بشواهده ^(٨)، ولم يعمل بأنه ليس من الأحاديث التي لم يسمعها الحارث من علي، فيكون من حسن حديث الحارث والله أعلم.

(١) الترمذي، الجامع، ٥/ ٦١١، ح ٣٦٦٩، ومعنى لا تخبرهما يا علي أي قبل إخباري لهما بذلك، ليكون إخباري لهما أسرّ لهما. المناوي، فيض القدير، ١/ ٨٩.

(٢) السنن، ١/ ٣٦، ح ٩٥.

(٣) الجامع: ٥/ ٦١١ ح ٣٦٦٥.

(٤) فضائل الصحابة، ١/ ٤٤٢ ح ٧٠٨.

(٥) المصدر نفسه: ١/ ٤٤٣، ح ٧٠٩.

(٦) المسند: ١/ ٤٠٥، ح ٥٣٣.

(٧) العلل: ٣/ ١٤٢ - ١٥١.

(٨) انظر الترمذي، الجامع، ٥/ ٦١٠، ح ٣٦٦٤ وقال: حسن غريب من هذا الوجه.

الحديث العشرون والحادي والعشرون: أخرجه في المناقب، باب: مناقب عبد الله بن مسعود، ولم يخرج في الباب غيره.

قال: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَخْبَرَنَا صَاعِدُ الْحَرَّانِيُّ حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ حَدَّثَنَا مَنْصُورٌ عَنْ أَبِي إِسْحَقَ عَنِ الْحَارِثِ عَنْ عَلِيٍّ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (لَوْ كُنْتُ مُؤَمَّرًا أَحَدًا مِنْ غَيْرِ مَشُورَةٍ مِنْهُمْ لَأَمَرْتُ عَلَيْهِمْ ابْنَ أُمِّ عَبْدِ).^(١)

قَالَ أَبُو عِيْسَى هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ إِنَّمَا نَعْرِفُهُ مِنْ حَدِيثِ الْحَارِثِ عَنْ عَلِيٍّ. وأخرجه من طريق سُفْيَانَ بْنِ وَكِيعٍ حَدَّثَنَا أَبِي عَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ عَنْ أَبِي إِسْحَقَ بِهِ بِمِثْلِهِ^(٢).

ورواه ابن ماجه قال: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ حَدَّثَنَا وَكِيعٌ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ أَبِي إِسْحَقَ بِهِ بِمِثْلِهِ^(٣).

قلت: رواه الحاكم في المستدرک من طريق أبي إسحاق، عن عاصم بن ضمرة، عن علي بن عاصم بنحوه، وقال: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه وتعقبه الذهبي بقوله: عاصم ضعيف^(٤).

قلت: عاصم مختلف فيه وليس ضعيفاً بالإطلاق؛ فقد وثقه ابن المديني والعجلي، وقال النسائي: ليس به بأس، وضعفه ابن عدي وابن حبان^(٥)، لكن لما كان يضعف في أحاديثه عن علي خاصة حتى قال ابن عدي: "له عن علي أحاديث باطلة لا يتابعه عليها الثقات والبلاء منه"^(٦)، فيكون هذا من ضعيف حديث الحارث ولا تنفعه متابعة عاصم. والله أعلم.

(١) الجامع، الترمذي، ٦٧٣/٥، ح ٣٨٠٩.

(٢) السنن، ٤٩/١، ح ١٣٧.

(٣) المستدرک: ٣/٣١٨، وانظر النسائي في الكبرى، ٧٣/٥، ح ٨٢٦٧.

(٤) انظر، ابن حجر، تهذيب التهذيب ٤٠/٥.

(٥) الكامل: ٢٢٤/٥.

خلاصة مرويات الحارث عند الترمذي:

روى الترمذي للحارث الأعور واحداً وعشرين حديثاً بالمرر جميعها من روايته

عن علي.

- اثنان ذكرهما تعليقاً متابعة.
- وأربعة في باب الشواهد.
- وأربعة أخرجهما وحدها في الباب وبين أن العمل عليها.
- وخمسة لبيان الخلاف في رفعها ووقفها عن علي، ورجح وقفها.
- وثلاثة أخرجهما وحدها في الباب ونص أنه لا يعرفها إلا من حديث الحارث.
- وثلاث أحاديث لبيان ضعفها.
- أُتبع اثني عشر حديثاً بالتعليل.
- خمسة عشر حديثاً رواها من طريق أبي إسحاق عنه، اثنان منها أشار إليهما إشارة ولم يروهما بسنديهما.
- يُحسن من هذه الأحاديث بالمتابعات والشواهد تسعة، منها اثنان موقوفان على علي عليه السلام.
- وخمسة ضعيفة، ثلاثة منها العلة فيها من غيره.
- اثنان لم يسمعها أبو إسحاق منه، والأخير ضعيف وعلته الحارث.
- وخمسة أحاديث رواها من طريق الشعبي عنه.
- وهي من حسان حديثه عن علي، ثلاثة منها في الفرائض.
- وروى حديثاً من طريق ابن أخيه عنه، وهو ضعيف علته ابن أخيه وآخر مجهولان.

ثانياً: مرويات الحارث الأعور عند أبي داود.

روى له أبو داود خمسة أحاديث:

الحديث الأول: أخرجه في كتاب الصلاة، باب: النهي عن التلقين، أخرجه لبيان ضعفه.
قال: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ نَجْدَةَ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ الْفَرِّيَّابِيُّ عَنْ يُونُسَ بْنِ أَبِي إِسْحَقَ عَنْ أَبِي إِسْحَقَ عَنِ الْحَارِثِ عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (يَا عَلِيُّ لَا تَفْتَحْ عَلَى الْإِمَامِ فِي الصَّلَاةِ).

قال أبو داود: أَبُو إِسْحَقَ لَمْ يَسْمَعْ مِنَ الْحَارِثِ إِلَّا أَرْبَعَةَ أَحَادِيثَ لَيْسَ هَذَا مِنْهَا ^(١).

(١) أبو داود، السنن، ١/ ٢٣٩ ح ٩٠٨.

ورواه البزار وقال: وهذا الحديث لا نعلمه يروي عن علي إلا من هذا الوجه^(١).

قلت: ضعفه الحافظ في التلخيص^(٢)، وذكر أثراً عن علي في جواز الفتح على الإمام في الصلاة وصححه، وكذا ضعف هذا الحديث المنذري، والخطابي^(٣)، وقال الصنعاني: "ويرد على من يحتج به أن أبا داود ضعفه بعد أن ساقه"^(٤).

وقال الشوكاني: "لا ينهض لمعارضة الأحاديث القاضية بمشروعية الفتح"^(٥).

فهو من ضعيف حديثه.

الحديث الثاني: (حديث أنصبه الزكاة)، أخرجه متابعه مقروناً بعاصم بن ضمرة، وقد سبق عند الترمذي الحديث الخامس^(٦) وهو من حسن حديثه عن علي موقوفاً.

الحديث الثالث: (حديث العفو عن صدقة الخيل والرقيق)، وهو جزء من الحديث الذي قبله.

الحديث الرابع: (لَعَنَ اللَّهُ الْمُحَلِّلَ وَالْمُحَلَّلَ لَهُ)، سبق عند الترمذي الحديث التاسع^(٧) وهو من حسن حديثه وقد أخرجه من طريقين ولم يُعَلِّه، أي سكت عنه.

الحديث الخامس: أخرجه في الأدب، باب: ما يقال عند النوم، أخرجه في باب الشواهد مقروناً.
قال: حَدَّثَنَا الْعَبَّاسُ بْنُ عَبْدِ الْعَظِيمِ الْعَنْبَرِيُّ حَدَّثَنَا الْأَخْوَصُ يَعْنِي ابْنَ جَوَابٍ حَدَّثَنَا عَمَّارُ بْنُ زُرَيْقٍ عَنْ أَبِي إِسْحَقَ عَنِ الْحَارِثِ وَأَبِي مَيْسَرَةَ عَنْ عَلِيٍّ رَحِمَهُ اللَّهُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ

(١) البزار، أحمد بن عمرو، مسند البزار، تحقيق محفوظ الرحمن زين الله، بيروت، مؤسسة علوم القرآن، مكتبة العلوم والحكم، ط ١، ١٤٠٩ هـ - ٢٣٩/١، ح ١٥٤.

(٢) التلخيص الحبير ٢٨٣/١ - ٢٨٤.

(٣) العظيم آبادي، محمد شمس الحق، عون المعبود شرح سنن أبي داود، بيروت، دار الكتب العلمية، ط ٢، ١٤١٥ هـ، ٣/١٢٤.

(٤) الصنعاني، محمد بن إسماعيل سبل السلام شرح بلوغ المرام، تحقيق محمد الخولي، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ط ٤، ١٣٧٩ هـ، ١/١٣٩.

(٥) الشوكاني، محمد بن علي، نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار، بيروت، دار الجيل، د. ط، ١٩٧٣ م، ٢/٣٧٣، ح ٧٠٠ و ٧٠١.

(٦) انظر: ص ٥٠.

(٧) انظر: ص ٥٣.

عِنْدَ مَضْجَعِهِ (اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِوَجْهِكَ الْكَرِيمِ وَكَلِمَاتِكَ التَّامَّةِ مِنْ شَرِّ مَا أَنْتَ آخِذٌ بِنَاصِيَتِهِ اللَّهُمَّ أَنْتَ تَكْشِفُ الْمَغْرَمَ^(١) وَالْمَأْتَمَ اللَّهُمَّ لَا يُهْزَمُ جُنْدُكَ وَلَا يُخْلَفُ وَعَدُكَ وَلَا يَنْفَعُ ذَا الْجَدِّ^(٢)).

وكذا رواه النسائي في الكبرى^(٣)، والضياء في المختارة^(٤).

قلت: وأخرجه ابن أبي شيبة^(٥) من حديث عبيد الله بن موسى، عن إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن أبي ميسرة مرسلًا عن رسول الله ﷺ.

وحديث علي أعله الرازيان برواية ابن أبي شيبة فقالا: "وهذا حديث خطأ رواه بعض الحفاظ عن أبي إسحاق عن أبي ميسرة عن النبي ﷺ مرسلًا وهو الصحيح، قال أبو حاتم يروي عمار بن رزيق عن أبي إسحاق عن الحارث وأبي ميسرة عن علي عن النبي ﷺ ثم قال: والأول أشبه؛ لأن عمار بن رزيق سمع من أبي إسحاق بأخرة"^(٦).

فيكون هذا من أحاديثه الضعيفة.

خلاصة مرويات أبي داود: الخمسة الأحاديث التي رواها أبو داود للحارث الأعور عن علي من رواية أبي إسحاق عنه، ثلاثة من حسن حديثه.

اثنان رواهما عن الحارث مقروناً بغيره، والثالث يحسن بشواهد

واثنان ضعيفان، أحدهما لم يسمعه أبو إسحاق من الحارث، والآخر علته ليست من الحارث بل من الراوي عن أبي إسحاق عمار بن رزيق خالف أصحاب أبي إسحاق في روايته عن الحارث، وقد سمع من أبي إسحاق بأخرة.

• ملحوظة: قال أبو داود في رسالته: "ولعل ليس للحارث الأعور في كتاب السنن إلا حديثاً واحداً وإنما كتبه بآخره"^(٧).

(١) المغرم: أي الدين فيما يكره الله، أو فيما يجوز وعجز عن أدائه. ابن الأثير، النهاية، ٣/ ٣٦٣.

(٢) الجد: الخطأ. ابن قتيبة، غريب الحديث، ٢/ ٣٩٤.

(٣) أبو داود، السنن، ٤/ ٣١٢، ح ٥٠٢٥.

(٤) السنن الكبرى، ٤/ ٤١٢ ح ٧٧٣٢.

(٥) الضياء القدسي، محمد بن عبد الواحد، الأحاديث المختارة، تحقيق عبد الملك وهيش، مكة المكرمة، مكتبة النهضة الحديثة، ط ١،

١٤١٠ هـ، ٢/ ٣٢٢، ح ٧٠١ و ٧٠٠.

(٦) ابن أبي شيبة، عبد الله بن محمد، المصنف، تحقيق كمال الحوت، الرياض، مكتبة الرشيد، ط ١، ١٤٠٩ هـ، ٦/ ٤٠، ح ٢٩٣١٧.

(٧) ابن أبي حاتم، العلل ٢/ ١٦٥ و ١٨٦.

(٨) رسالة أبي داود لأهل مكة، ص ٥٠.

قلت: أراد بذلك التقليل لا الحصر بدليل استخدام لعل، فالتأكد منه واحد كتبه عنه بآخره، وإن وجد غيره فنادرًا، والله أعلم.

ثالثاً: مرويات الحارث الأعور عند النسائي

روى له النسائي ثلاثة أحاديث في باب (المتوشمات وذكر الاختلاف على عبدالله بن مره والشعبي في هذا)، وقد تضمن هذا الحديث حديث (لعن الله المحلل والمحلل له) سبق عند الترمذي الحديث التاسع^(١)، ومداره على الحارث وهو من حسن عن علي حديثه، وللمتن شواهد تقويه.

رابعاً: مرويات الحارث الأعور عند ابن ماجه

روى له ابن ماجه سبعة عشر حديثاً. الحديث الأول: (أبو بكر وعمر سيدا كهول أهل الجنة)، سبق عن الترمذي الحديث التاسع عشر^(٢)، وهو من حسن حديثه، وأخرجه شاهداً لغيره.

الحديث الثاني: (لو كنت مستخلفاً أحداً من غير مشورة) سبق عند الترمذي الحديث العشرون^(٣)، وهو من ضعيف حديثه، ولم يخرج في الباب غيره.

الحديث الثالث: أخرجه في الطهارة وسننها، باب: النهي عن الوضوء بفضل المرأة، وأخرجه وحده في الباب.

قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ عَنْ إِسْرَائِيلَ عَنْ أَبِي إِسْحَقَ عَنِ الْحَارِثِ عَنْ عَلِيٍّ قَالَ: (كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَهْلُهُ يَغْتَسِلُونَ مِنْ إِنَاءٍ وَاحِدٍ وَلَا يَغْتَسِلُ أَحَدُهُمَا بِفَضْلِ صَاحِبِهِ)^(٤). رواه البزار وقال: "وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن علي عن النبي ﷺ إلا من هذا الوجه"^(٥).

قال في المصباح: "هذا إسناد ضعيف، الحارث هو الأعور، كذبه ابن المديني وغيره... والمتن في البخاري من حديث ابن عمر، وفي الصحيحين من حديث عائشة"^(٦).

(١) انظر: ص ٥٣.

(٢) انظر: ص ٥٨.

(٣) انظر: ص ٥٩.

(٤) ابن ماجه، السنن، ١/ ١٣٣، ح ٣٧٥.

(٥) البزار المسند: ٣/ ٨٠، ح ٨٤٦.

(٦) البوصيري، أحمد بن أبي بكر، مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه، تحقيق الكشناوي، بيروت، دار العربية، ط ٢، ١٤٠٣هـ، ١/ ٥٦.

قلت: الجزء الأول في الصحيحين، لكن في صحيح مسلم خلاف الجزء الثاني وهو (أنه ﷺ لا يغتسل بفضل ميمونة)^(١).

فهو من ضعيف حديثه لهذه الزيادة المنكرة ولولاها لكان من حسن حديثه.

الحديث الرابع: أخرجه في الطهارة وسننها، باب: في الرجل يستيقظ من منامه، هل يدخل يده في الإناء قبل أن يغسلها؟ أخرجه شاهداً في الباب.

قال: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ عَيَّاشٍ عَنْ أَبِي إِسْحَقَ عَنِ الْحَارِثِ قَالَ: (دَعَا عَلِيٌّ بِمَاءٍ فَغَسَلَ يَدَيْهِ قَبْلَ أَنْ يُدْخِلَهُمَا الْإِنَاءَ ثُمَّ قَالَ هَكَذَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَنَعَ)^(٢).

قلت: له متابع عند النسائي في الكبرى من طريق مسهر بن عبد الملك بن سلع، حدثني أبي، عن عبد خير، عن علي بن نحوه مطولاً^(٣).

وفيه مسهر لين الحديث^(٤)، وباقي رجاله محتج بهم، وله شاهد من حديث عائشة، (أن رسول الله ﷺ كان إذا اغتسل من الجنابة بدأ فغسل يديه قبل أن يدخل يده الإناء...)^(٥).

وهو جزء من الحديث الأول عند الترمذي، وهو من حسان حديثه.

الحديث الخامس والسادس: (لا تُقَعِّبَنَّ السَّجْدَتَيْنِ)، سبق عند الترمذي الحديث الثاني^(٦)، وهو من ضعيف حديثه، أخرجهما في باب الشواهد.

الحديث السابع: أخرجه في إقامة الصلاة والسنة فيها، باب: ما يكره في الصلاة، لم يخرج في بابيه غيره. قال: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَكِيمٍ حَدَّثَنَا أَبُو قُتَيْبَةَ حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ أَبِي إِسْحَقَ وَإِسْرَائِيلُ بْنُ يُونُسَ عَنْ أَبِي إِسْحَقَ عَنِ الْحَارِثِ عَنْ عَلِيٍّ (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لَا تُقَعِّعُ أَصَابِعَكَ وَأَنْتَ فِي الصَّلَاةِ)^(٧).

(١) الصحيح، ٢٥٧/١، ح ٣٢٤. وانظر البخاري الصحيح، ص ٧٠-٧١، ح ٢٥٠-٢٥٣، ومسلم، الصحيح، ١/٢٥٥-٢٥٧، ح ٣٢٠-٣٢٤.

(٢) ابن ماجه، السنن، ١/١٣٩، ح ٣٩٦.

(٣) السنن الكبرى، ١/٩٩، ح ١٦١.

(٤) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص ٥٣٢، ت ٦٦٦٧.

(٥) مسلم، الصحيح، ١/٢٥٤، ح ٣١٦.

(٦) انظر: ص ٤٧.

(٧) ابن ماجه، السنن، ١/٣١٠، ح ٩٦٥.

رواه البزار وقال: "لا نعلمه يروى عن علي إلا من هذا الوجه"^(١).

وضعه الحافظ العراقي، ومغلطاي، بالحارث الأعور^(٢). وكذلك الشوكاني إلا أنه قال: وقد تقدم في

شرح حديث أبي سعيد ما أخرجه أحمد والطبراني من حديث أنس وهو مما يؤيد حديث علي هذا"^(٣).

قلت: فعلى هذا يكون هذا من حسن حديث الحارث عن علي، ولم يعمل بأن أبا إسحاق لم يسمعه منه

وقد رواه عن أبي إسحاق أثبت الناس فيه، والحارث قوي في علي كما سبق، والله أعلم.

الحديث الثامن: أخرجه في إقامة الصلاة، باب: ما جاء في الركعتين قبل الفجر، أخرجه في باب الشواهد

قال: حَدَّثَنَا الْحَلِيلُ بْنُ عَمْرِو أَبُو عَمْرٍو حَدَّثَنَا شَرِيكٌ عَنْ أَبِي إِسْحَقَ عَنِ الْحَارِثِ عَنْ عَلِيٍّ قَالَ: (كَانَ

النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُصَلِّي الرُّكْعَتَيْنِ عِنْدَ الْإِقَامَةِ)^(٤).

قال في المصباح: "هذا إسناد ضعيف، الحارث هو ابن عبد الله الأعور متفق على

ضعفه"^(٥)، وكذلك ضعفه الشوكاني في نيل الأوطار، وعده مخالفاً لحديث إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا

المكتوبة، واعتبر معنى عند الإقامة أي متلبستين بها^(٦)، ولم يفهم ابن ماجه هذا المعنى حيث أخرج هذا الحديث

مع أحاديث (أنه ﷺ كان يركع ركعتين خفيفتين قبل الفجر، ثم يقوم لصلاة الفجر) وهي أحاديث صحيحة^(٧)،

وعلى هذا يكون هذا الحديث من حسن حديث الحارث عن علي والله أعلم.

الحديث التاسع: (إِنَّ مِنَ السُّنَّةِ أَنْ يُنْشَى إِلَى الْعِيدِ) سبق عند الترمذي الحديث الرابع^(٨) وهو من حسن

حديثه، وكان أخرجه شاهداً في الباب.

(١) المسند: ٣/ ٨٤، ح ٨٥٤.

(٢) المناوي، فيض القدير، ٦/ ٤١٤.

(٣) الشوكاني، نيل الأوطار: ٢/ ٣٨٢.

(٤) ابن ماجه، السنن، ١/ ٣٦٣، ح ١١٤٧.

(٥) مصباح الزجاجة، ١/ ١٣٨.

(٦) الشوكاني، نيل الأوطار، ٣/ ١٠٦.

(٧) مسلم، الصحيح، ١/ ٥٠٠، ح ٢٣.

(٨) انظر: ص ٤٩.

الحديث العاشر: (لِلْمُسْلِمِ عَلَى الْمُسْلِمِ سِتَّةٌ ...)، سبق عند الترمذي الحديث الثالث عشر^(١) وهو من حسان حديثه وكان أخرجه شاهداً في الباب.

الحديث الحادي عشر والثاني عشر: (إِنِّي قَدْ عَفَوْتُ لَكُمْ عَنْ صَدَقَةِ الْخَيْلِ وَالرَّقِيقِ...) سبقا عند الترمذي الحديث الخامس^(٢)، وهو من حسان حديثه موقوفاً على علي لا مرفوعاً، وقد رواهما مرفوعين، وكان أخرجهما في باب الشواهد.

الحديث الثالث عشر: (لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْمُحَلَّلَ وَالْمُحَلَّلَ لَهُ) سبق عند الترمذي الحديث التاسع^(٣) وهو من حسن حديثه، وكان أخرجه شاهداً لغيره.

الحديث الرابع عشر والخامس عشر: (وَإِنَّ أَعْيَانَ بَنِي الْأُمِّ لَيَتَوَارِثُونَ دُونَ بَنِي الْأَعْلَاتِ) سبق عند الترمذي الحديث العاشر^(٤)، وهو من حسن حديثه، ولم يخرج في الباب غيره.

الحديث السادس عشر والسابع عشر: أخرجهما في الطب، باب: الاستشفاء بالقرآن، أخرجهما شاهدين.

قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُبَيْدٍ بْنُ عُبَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْكِنْدِيُّ حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ ثَابِتٍ حَدَّثَنَا سَعَادُ بْنُ سُلَيْمَانَ عَنْ أَبِي إِسْحَقَ عَنِ الْحَارِثِ عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (خَيْرُ الدَّوَاءِ الْقُرْآنُ)^(٥).

قد رواه الشهاب بلفظ (الْقُرْآنُ هُوَ الدَّوَاءُ)، عن سعاد بن سليمان، عن أبي إسحاق، به^(٦). ونقل المناوي عن العامري شارح مسند الشهاب أنه قال: حسن صحيح^(٧). وحسنه العجلوني^(٨).

(١) انظر: ص ٥٥.

(٢) انظر: ص ٥٠.

(٣) انظر: ص ٥٣.

(٤) انظر: ص ٥٤.

(٥) ابن ماجه، السنن، ١١٥٨/٢، ح ٣٥٠١، و ١١٦٩/٢، ح ٣٥٣٣.

(٦) الشهاب، محمد بن سلامة، مسند الشهاب، تحقيق حمدي السلفي، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط ٢، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٦م، ٥١/١، ح ٢٨.

(٧) فيض القدير، ٤/ ٥٣٦.

(٨) العجلوني، إسماعيل بن محمد، كشف الخفاء، تحقيق أحمد القلاش، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط ٤، ١٤٠٥هـ، ١٢٤/٤، ح ١٨٧٠.

وقال في المصباح: "هذا إسناد فيه الحارث بن عبد الله الأعور وهو ضعيف، وله شاهد من حديث ابن مسعود، رواه الحاكم^(١) مرفوعاً وموقوفاً".

فيكون هذا الحديث حسناً ووجود الحارث فيه ليس علة لأن الحارث قوي في علي وسعد بن سليمان صدوق^(٢)، والله أعلم.

الخلاصة: روى له ابن ماجه سبعة عشر حديثاً بالمكرر

أثني عشر حديثاً أخرجها في باب الشواهد.

وخمسة لم يخرج في الباب غيرها.

منها: ثلاثة عشر حديثاً من حديث أبي إسحاق عنه، وأربعة من حديث الشعبي عنه.

• ثمانية من أحاديث أبي إسحاق عنه حسنة بالمتابعات أو الشواهد.

- خمسة ضعيفة اثنان علتها الرفع والصواب وقفيها.

واثنان هو علتها ولم أقف لهما على ما يقويهما.

وواحد نص أبو داود أنه ليس من الأحاديث التي سمعها أبو إسحاق منه.

• وأحاديثه من طريق الشعبي عنه من حسان حديثه.

اثنان منها في باب الفرائض.

ومعظم هذه المرويات شارك ابن ماجه الترمذي في إخراجها.

خامساً: خلاصة مرويات الحارث الأعور في الكتب الستة.

- خرج للحارث الأعور أصحاب السنن الأربعة على تفاوت بينهم في عدد الأحاديث كثرة وقلة، ولم يخرج له في الصحيحين شيء.

- وبالمقارنة بينهم نجد الترمذي وابن ماجه أكثر من إخراج حديثه أما أبو داود والنسائي فيندر

إخراجهما لحديثه، ويعود ذلك إلى أن أباد داود والنسائي يضعفان الحارث أما الترمذي فهو يخرج

الصحيح والمعلول وما عليه العمل فانتقى تاره من أحاديث الحارث، وتارة أخرى أعلل وبين

سبب العلة وثالثة يخرج له في باب المتابعات والشواهد أو حيث لا يجد في الباب غيره.

(١) المستدرک، ٦٩/٤.

(٢) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص ٢٣٠، ت ٢٢٢٥.

- أما ابن ماجه إنما أخرى له حديثه شاهداً أو حيث لا يجد في الباب غيره.
 - بلغ مجموع أحاديثه في السنن الأربعة بالمكرر أربعة وأربعين حديثاً جميعها من روايته عن علي رضي الله عنه.
 واحد وعشرون عند الترمذي وخمسة عند أبي داود وواحد عند النسائي، وسبعة عشر عند ابن ماجه.

- يُحسّن منها بالمتابعات والشواهد اثنان وثلاثون حديثاً.
- ثلاثة وعشرون من رواية أبي إسحاق عنه.
 - عشرة عند الترمذي.
 - تسعة عند ابن ماجه .
 - وثلاثة عند أبي داود.
 - وواحد عند النسائي.
- وتسعة من رواية الشعبي عنه.
 - خمسة عند الترمذي وأربعة عند ابن ماجه.
- منها خمسة في الفرائض: ثلاثة عند الترمذي واثنان عند ابن ماجه.
- واثنان عشر حديثاً ضعيفاً جميعها من رواية أبي إسحاق عن الحارث.
 - اثنان لم يسمعهما أبو إسحاق من الحارث، واحد عند الترمذي والآخر عند ابن ماجه.
 - وخمسة علتها ليست من الحارث.
 - وخمسة لم أقف لها على متابعات أو شواهد تقويها.

المبحث الثالث

الخليل بن هريرة

ومروياته في الكتب الستة

المطلب الأول: أقوال النقاد في الخليل.
المطلب الثاني: مروياته في الكتب الستة.

المبحث الثالث: الخليل بن مرة ومروياته في الكتب الستة

الخليل بن مرة الأصبغي البصري، وقع إلى الشام، ونزل الرقة، من السابعة، مات سنة مئة

وستين.

المطلب الأول: أقوال النقاد فيه

قال أبو حاتم: ليس بقوي في الحديث، وهو شيخ صالح، بابة بكر بن خنيس...^(١).

وقال أبو زرعة: شيخ صالح^(٢)، وقال البخاري: منكر الحديث^(٣)، وقال في موضع آخر: لا يصح حديثه^(٤)،

وقال ابن معين^(٥) والنسائي^(٦): ضعيف، وقال ابن عدي: لم أر في حديثه حديثاً منكراً قد جاوز الحد، وهو في جملة من

يكتب حديثه، وليس هو متروك الحديث^(٧)، وقال ابن حبان: "منكر الحديث عن المشاهير، كثير الرواية عن

المجاهيل..."^(٨)، وقال الطيالسي خليل بن مرة ضال مُضِل^(٩)، وضعفه الحافظان الذهبي^(١٠) وابن حجر^(١١).

لكن وقفت على قول لأحمد بن صالح المصري نقله ابن شاهين جعلني أدخله في دراستي حيث يقول:

"الخليل بن مرة ثقة، قال أحمد بن صالح، ما رأيت أحداً يتكلم فيه، ورأيت أحاديثه عن قتادة ويحيى بن أبي كثير

صحاحاً، وإنما استغنى عنه البصريون لأنه كان خاملاً ولم أر أحداً تركه وهو ثقة"^(١٢).

(١) وبكر بن خنيس عند أبي حاتم، رجل صالح غير أنه لا يبلغ الترك، الجرح والتعديل، ٢/ ٧٧. وهذا بأبنة هذا، أي: شرطه. لسان العرب، باب الباء فصل الباء، ١/ ٢٢٤.

(٢) الجرح والتعديل، ٣/ ٣٧٩.

(٣) ابن الجوزي، الضعفاء، ١/ ٢٥٧، وفي التاريخ الكبير لا يصح حديث الخليل، ١/ ٤٥٨.

(٤) الترمذي، الجامع، ٥/ ٣٩، ح ٢٦٦٦.

(٥) ابن حبان، المجروحين، ١/ ٢٨٦.

(٦) النسائي، الضعفاء، ص ٣٨.

(٧) ابن عدي، الكامل: ٣/ ٥٩.

(٨) ابن حبان، المجروحين، ١/ ٢٨٦.

(٩) ابن حجر، تهذيب التهذيب، ٢/ ١٠١، ولكن في الميزان أنه قال ذلك في الخليل الملحمي، ٢/ ٤٦١.

(١٠) الذهبي، محمد بن أحمد، المغني في الضعفاء، تحقيق نور الدين العتر، د. ط، د. ت، ص ٢١١/ ١.

(١١) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص ١٩٦، ت ١٧٥٧.

(١٢) ابن شاهين، تاريخ الثقات، ص ٧٩.

المطلب الثاني: مرويات الخليل بن مرة في الكتب الستة:

لم يخرج له من أصحاب الكتب الستة إلا الترمذي أخرج له حديثين بين ضعفهما.

الحديث الأول: أخرجه في العلم، باب ما جاء في الرخصة في كتابة العلم.

قال: حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنِ الْخَلِيلِ بْنِ مُرَّةَ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: كَانَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ يَجْلِسُ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَيَسْمَعُ مِنَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْحَدِيثَ فَيُعْجِبُهُ وَلَا يَحْفَظُهُ فَشَكََا ذَلِكَ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي أَسْمَعُ مِنْكَ الْحَدِيثَ فَيُعْجِبُنِي وَلَا أَحْفَظُهُ.

فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (اسْتَعِنْ بِيَمِينِكَ) وَأَوْمَأَ بِيَدِهِ لِلْخَطِّ.

وفي الباب عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو .

قَالَ أَبُو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ إِسْنَادُهُ لَيْسَ بِذَلِكَ الْقَائِمِ وَ سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ إِسْمَاعِيلَ يَقُولُ الْخَلِيلُ بْنُ مُرَّةَ مُنْكَرُ الْحَدِيثِ^(١).

وقال ابن عدي واختلف عليه فيه^(٢)، وقد ذكر البيهقي الاختلاف، فقال بعد أن نقل هذا الحديث بنصه وتعليق الترمذي عليه:

"فرواه عنه الليث، وقيل عنه عن الخليل عن أبي صالح عن أبي هريرة.

ورواه عبد الله بن عبد الله الأموي، عن الخليل، عن يحيى بن أبي صالح، عن أبيه عن أبي هريرة.

ورواه خصيب بن جحدر وهو ضعيف عن أبي صالح عن أبي هريرة"^(٣).

قلت: وهذا يدل على أن في سند الترمذي سقط وهو أبو صالح.

وقال أبو حاتم عن حديث خصيب: "هذا حديث منكر وخصيب ضعيف الحديث"^(٤).

قلت: ويحيى بن أبي صالح شيخ مجهول^(٥).

(١) الترمذي، الجامع، ٣٩/٥، ح ٢٦٦٦.

(٢) ابن عدي، الكامل: ٥٩/٣.

(٣) البيهقي، أحمد بن الحسين، المدخل إلى السنن الكبرى، تحقيق محمد الأعظمي، الكويت، دار الخلفاء للكتاب الإسلامي، د. ط،

١٤٠٤هـ، ص ٤١٨، ح ٧٦٥.

(٤) ابن أبي حاتم، العلل، ٣٣٩/٢.

(٥) المزني، تهذيب الكمال، ٣٨١/٣١.

الحديث الثاني: أخرجه في كتاب الدعوات:

قال: حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنِ الْحَلِيلِ بْنِ مُرَّةَ عَنْ أَزْهَرَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ تَمِيمِ الدَّارِيِّ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ: (مَنْ قَالَ أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ إِهًا وَاحِدًا أَحَدًا صَمَدًا لَمْ يَتَّخِذْ صَاحِبَةً وَلَا وَلَدًا وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُؤًا أَحَدٌ عَشْرَ مَرَّاتٍ كَتَبَ اللَّهُ لَهُ أَرْبَعِينَ أَلْفَ حَسَنَةٍ).
قَالَ أَبُو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ وَالْحَلِيلُ بْنُ مُرَّةَ لَيْسَ بِالْقَوِيِّ عِنْدَ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ هُوَ مُنْكَرُ الْحَدِيثِ^(١).

وقال الذهبي: منكر^(٢)، وضعفه ابن رجب كذلك في جامع العلوم والحكم^(٣).

و يضاف إلى ذلك أنه مرسل، أزهر لم يسمع من تميم^(٤).

قلت: فيحتاج إلى دراسة كل أحاديثه في دواوين السنة للتأكد من صحة قول أحمد بن صالح فيه.

(١) الترمذی، الجامع، ٥/٥١٤، ح ٣٤٧٣.

(٢) الذهبي، الميزان، ٢/٤٦١.

(٣) ابن رجب، جامع العلوم والحكم، ٣/١٠٣٩.

(٤) ابن حجر، تهذيب التهذيب، ١/١٣٢.

المبحث الرابع

عباس بن الفضل

ومروياته في الكتب الستة

المطلب الأول: أقوال النقاد في العباس.
المطلب الثاني: مروياته في الكتب الستة.

المبحث الرابع: عباس بن الفضل ومروياته في الكتب الستة

عباس بن الفضل الأنصاري الواقفي، أبو الفضل البصري، نزيل الموصل وقاضيه في زمن الرشيد، من

التاسعة.

المطلب الأول: أقوال النقاد فيه

قال الإمام أحمد: حديثه عن يونس بن عبيد، وخالد أي الحذاء، وداود، أي ابن أبي هند، وشعبة، صحيح وأنكرت من حديثه عن سعيد، عن قتادة، عن عكرمة، أو جابر بن زيد عن ابن عباس قال: قال لي كعب: يلي من ولدك رجل، وهو حديث كذب، وروى عن عيينة عن أبيه، عن ابن مغفل حديثاً منكراً^(١)، وقال عبد الله بن أحمد سألت يحيى بن معين عنه فقال: ليس بثقة، قلت: لم؟ قال: حدث عن سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، عن جابر بن زيد، عن ابن عباس: "إذا كان سنة مئتين... حديثاً موضوعاً، قلت: ما كان من القراءات عن عمران بن حدير، وعن الشيوخ، فقال: ليس بثقة^(٢)."

وقال يحيى^(٣) وأبو داود^(٤): ليس بشيء، وفي رواية عن ابن معين ليس حديثه بشيء^(٥)، وقال البخاري^(٦) ومسلم^(٧) وأبو زرعة^(٨) وأبو حاتم^(٩): منكر الحديث، زاد أبو حاتم: ضعيف الحديث، وقال أبو زرعة: كان لا

(١) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: ٢١٢/٦، وتاريخ البخاري الصغير، ٢/٢٧٠.

(٢) المصدر نفسه، ٢١٢/٦-٢١٣.

(٣) تاريخ ابن معين رواية الدوري، ٤/٢٤٢.

(٤) أبو داود، سليمان بن الأشعث، سؤالات أبي عبيدة الآجري أبا داود السجستاني، تحقيق محمد العمري، المدينة المنورة، الجامعة الإسلامية، ط ١، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م، ص ٢٦١.

(٥) ابن حبان، المجروحين، ٢/١٩٠.

(٦) البخاري، التاريخ الكبير، ٧/١٣.

(٧) مسلم، مسلم بن الحجاج، الكنى والأسماء، تحقيق عبد الرحيم القشقرى، المدينة المنورة، الجامعة الإسلامية، ط ١، ١٤٠٤هـ - ٦٧٤/١.

(٨) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٢١٣/٦. وانظر سؤالات البرذعي ص ٣٧٤.

(٩) المصدر نفسه، ٢١٣/٦.

يُصدق^(١)، وقال النسائي^(٢) والعجلي^(٣) وابن حجر^(٤): متروك الحديث، وفي رواية أخرى للنسائي^(٥)، ليس بثقة وزاد ابن حجر: "واتهمه أبو زرعة وقال ابن عدي حديثه عن البصريين أرجى من حديثه عن الكوفيين". وقال ابن عدي: "أنكرت في رواياته أحاديث معدودة وهو مع ضعفه يكتب حديثه"^(٦)، وقال ابن حبان: "أتى بأشياء لا تشبه حديث الثقات كان يحدث عن البصريين من كتابه وعن الكوفيين من حفظه، فوقع المناكر فيها من سوء حفظه فلما كثر ذلك في رواياته بطل الاحتجاج بأخباره"^(٧). وقال ابن المديني: ذهب حديثه^(٨)، وقال الدارقطني: ضعيف^(٩)، وقال الحاكم: ليس حديثه بالقائم^(١٠)، وقال ابن شاهين: "ثقة، ولكن حدث بحديث أنكره عليه قاله يحيى"^(١١). الخلاصة: يقال حاله في البصرة قائم ومقبول، وهذا ما أشار إليه ابن عدي وابن حبان، وأكدته الإمام أحمد حيث صحح حديثه عن أربعة من ثقات البصريين، وفي غيرهم فضيع وسبب ضعفه سوء الحفظ، وإنما أنكر عليه النقد حديثاً واتهموه لأجله.

المطلب الثاني: مرويات العباس بن الفضل في الكتب الستة

لم يرو عن عباس بن الفضل من أصحاب الكتب الستة إلا ابن ماجه حديثاً واحداً لم يخرج في الباب غيره، قال: حَدَّثَنَا أَبُو إِسْحَقَ الْهَرَوِيُّ حَدَّثَنَا الْعَبَّاسُ بْنُ الْفَضْلِ الْأَنْصَارِيُّ حَدَّثَنَا قُرَّةُ بْنُ خَالِدٍ حَدَّثَنَا أَبُو جَمْرَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لِلْأَشْجِّ الْعَصْرِيِّ: (إِنَّ فِيكَ خَصْلَتَيْنِ يُحِبُّهُمَا اللَّهُ الْحِلْمَ وَالْحَيَاءَ)^(١٢). قال في الزوائد: "فيه العباس بن الفضل ضعفه ابن معين وابن المديني وأبو حاتم والبخاري وأبو زرعة وغيرهم، لكنه لم ينفرد به تابعه بشر بن المفضل"^(١٣).

(١) سؤالات البرذعي ص ٤٩٥. وابن الجوزي، الضعفاء والمتروكين، ٢/ ٧٩.

(٢) النسائي، الضعفاء والمتروكين، ص ٧٣.

(٣) العجلي، الثقات، ٢/ ١٩.

(٤) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص ٢٩٣، ت ٣١٨٣.

(٥) النسائي، الضعفاء والمتروكين، ص ٧٣.

(٦) ابن عدي، الكامل: ٣/ ٥.

(٧) ابن حبان، المجروحين، ٢/ ١٩٠.

(٨) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: ٦/ ٢١٢.

(٩) الدارقطني، الضعفاء والمتروكين، ت ٤٢٤.

(١٠) ابن حجر، تهذيب التهذيب، ٢/ ٨٦.

(١١) ابن شاهين، تاريخ أسماء الثقات، ٢/ ١٤٩.

(١٢) ابن ماجه، السنن، ٢/ ١٤٠١، ح ٤١٨٨.

(١٣) البوصيري، مصباح الزجاجة، ٤/ ٢٣٢.

قلت: وتابعه معاذ بن معاذ، ثنا قرّة به بنحوه مطولاً عند مسلم^(١). وفيها (الْحَلَمَ والأناة)، ومتابعة بشر- بن
المفضل ثنا قرّة بن خالد به بنحوه وفيها (الْحَلَمَ والأناة) كذلك، رواها الترمذي^(٢)، وقال: حسن صحيح غريب،
وهي عند ابن حبان^(٣) وغيرهما.
أما بلفظ (الْحَلَمَ وَالْحَيَاءَ) فروى عن الأشج من مسنده بسند صحيح من طريق يونس بن عبيد، عن عبد
الرحمن بن أبي بكرة، قال: قال لي أشج وذكر نحوه^(٤).
فيكون هذا الحديث الواحد الذي رواه ابن ماجه للمعباس بن الفضل، عن قرّة بن
خالد البصري، عن نصر بن عمران الضبعي البصري، من حسان حديثه عن ثقات أهل البصرة، والله أعلم.

(١) مسلم، الصحيح، ٤٨/١، ح ١٧.

(٢) الترمذي، الجامع، ٣٦٦/٤، ح ٢٠١١.

(٣) ابن حبان، الصحيح، ٨١/١٦، ح ٧٢٠٤.

(٤) ابن أبي عاصم، عمرو بن أبي عاصم، السنة، تحقيق الشيخ محمد ناصر الدين الألباني، بيروت، المكتب الإسلامي، ط ١، ١٤٠٠هـ،

٨٤/١، ح ١٩٠ والبخاري، محمد بن إسماعيل، الأدب المفرد، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت، دار البشائر الإسلامية، ط ٣،

١٤٠٩هـ-١٩٨٩، ح ٢٠٥، ص ٥٨٤.

المبحث الخامس

عمرو بن عثمان

ومروياته في الكتب الستة

المطلب الأول: أقوال النقاد فيه.
المطلب الثاني: مروياته في الكتب الستة.

المبحث الخامس: عمرو بن عثمان ومروياته في الكتب الستة

عمرو بن عثمان بن سيّار الكلّابي، أبو عمرو، الرّقي، من كبار العاشرة مات سنة مائتين وسبع عشرة أو تسع عشرة.

المطلب الأول: أقوال النّقاد فيه

قال أبو حاتم: "يتكلمون فيه، كان شيخاً أعمى بالرّقة يحدث النّاس من حفظه بأحاديث منكورة لا يصيبونه في كتابه، أدركته ولم أسمع منه، ورأيت من أصحابنا من أهل العلم من قد كتب عامة كتبه لا يرضاه، وليس عندهم بذلك"^(١)، وقال العقيلي: "عن أحمد بن علي الأبار، سألت علي بن ميمون الرّقي عن عمرو بن عثمان الكلّابي، فقال: كان إنسان عندنا يقال له: أبو مطر فمات فجاءني ابنه بكتب أبيه أبيعها له، فقال لي عمرو بن عثمان الكلّابي، جئني بشيء منها فجئتته، فكان يحدث منها، فلما مات عمرو بن عثمان ردّوها عليّ فرددتها على أهلها"^(٢).

وقال البرّذعي: ذكرت لأبي زرعة عمرو بن عثمان الكلّابي، فكلح وجهه، وأساء الثناء عليه^(٣)، وقال النّسائي^(٤) والأزدي^(٥): متروك الحديث، وذكره ابن حبان في الثقات وقال: يخطئ^(٦)، وقال ابن عدي: "له أحاديث صالحة عن زهير - أي ابن معاوية الجعفي - وغيره، وقد روى عنه ناس من الثقات، وهو ممن يكتب حديثه"^(٧)، وقال الحافظ ابن حجر: ضعيف^(٨).

الخلاصة: ضعيف إلا في روايته عن زهير الجعفي فله عنه أحاديث صالحة، وله من غيره أحاديث صالحة، كما قال ابن عدي وقد سبر أحاديثه.

المطلب الثاني: مروياته في الكتب الستة

لم يخرج له من أصحاب الكتب الستة إلا أبو داود وابن ماجه

أولاً: مرويات عمرو بن عثمان بن سيّار عند أبي داود:

لم يخرج له أبو داود إلا حديثاً واحداً متابعه.

(١) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: ٢٤٩ / ٦.

(٢) العقيلي، الضعفاء، ٢٨٧ / ٣.

(٣) أبو زرعة الرازي، سامي الضعفاء، ص ٧٥٩.

(٤) النّسائي، الضعفاء والمتروكين، ص ٢١٩.

(٥) ابن الجوزي، الضعفاء، ٢٢٤ / ٢.

(٦) الثقات، ٤٨٣ / ٨.

(٧) ابن عدي، الكامل، ١٤٠ / ٥.

(٨) تقريب التهذيب، ص ٤٢٤، ت ٥٠٧٤.

أخرجه في كتاب: الصلاة، باب: الدعاء.

قال: حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ يَعْنِي ابْنَ خَالِدٍ حَدَّثَنِي الْعَبَّاسُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ابْنَ مَعْبُدِ بْنِ الْعَبَّاسِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ عَنْ عِكْرِمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: (السَّأَلُهُ أَنْ تَرْفَعَ يَدَيْكَ حَذْوَ مَنْكِبَيْكَ أَوْ نَحْوَهُمَا وَالْأَسْتِغْفَارُ أَنْ تُشِيرَ بِأَصْبُعٍ وَاحِدَةٍ وَالْإِتِهَالُ أَنْ تَمُدَّ يَدَيْكَ جَمِيعًا).

حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عُثْمَانَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ حَدَّثَنِي عَبَّاسُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَعْبُدِ بْنِ عَبَّاسٍ بِهَذَا الْحَدِيثِ قَالَ فِيهِ وَالْإِتِهَالُ هَكَذَا وَرَفَعَ يَدَيْهِ وَجَعَلَ ظُهُورَهُمَا مِمَّا يَلِي وَجْهَهُ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى بْنِ فَارِسٍ حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ حَمَزَةَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنِ الْعَبَّاسِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَعْبُدِ بْنِ عَبَّاسٍ عَنْ أَخِيهِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ فَذَكَرَ نَحْوَهُ^(١).

قلت: أخرجه الضياء في المختارة ن طريق أبي داود بالأسانيد الثلاثة^(٢)، ولم أقف له على متابعات غير التي ذكرها أبو داود، لكن الشواهد كثيرة، قال الزيلعي: "والأحاديث في الرفع كثيرة أفرد البخاري لها باباً، وجمع المنذري فيها جزءاً..."^(٣).

ويكفي لتحسين طريق عمرو والحديث الأول طريق موسى بن إسماعيل فإنه سند صحيح فيه العباس بن عبد الله ثقة^(٤) وباقي رجاله ثقات أثبات.

وطريق محمد بن يحيى الذهلي طريق حسن.

فيكون هذا الحديث من حسان حديث عمرو بن عثمان عن الثقات.

ثانياً: مرويات عمرو بن عثمان عند ابن ماجه

أخرج له ابن ماجه ثلاثة أحاديث.

الحديث الأول: أخرجه في المقدمة، باب فضل طلحة بن عبيد الله رضي الله عنه، ولم يخرج في الباب غيره.

قال: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ الْأَزْهَرِ حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عُثْمَانَ حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ مُعَاوِيَةَ حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ يَحْيَى بْنِ طَلْحَةَ عَنْ مُوسَى بْنِ طَلْحَةَ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ قَالَ: (نَظَرَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى طَلْحَةَ فَقَالَ هَذَا مِمَّنْ قَضَى نَحْبَهُ)^(٥).

(١) أبو داود، السنن، ٧٩/٢، ح ١٤٨٩-١٤٩١.

(٢) الأحاديث المختارة، ٤٨٦/٩، ح ٤٦٩-٤٧١.

(٣) الزيلعي، عبد الله بن يوسف، نصب الراية في تخریج أحاديث الهداية، تحقيق البنوري، مصر، دار الحديث، د. ط، ١٣٥٧ هـ، ١٧/٢.

(٤) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص ٢٩٣، ت ٣١٧٣.

(٥) ابن ماجه، السنن ٤٦/١، ح ١٢٦.

ورواه كذلك من طريق أحمد بن سنان، ثنا يزيد بن هارون أنبأنا إسحاق به بنحوه^(١).
قلت: رواه الترمذي من طريق عبد القدوس بن محمد القطان البصري، حدثنا عمرو بن عاصم، عن
إسحاق بن يحيى بن طلحة، عن موسى بن طلحة قال دخلت على معاوية ثم
ذكر نحوه.

وقال: حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه، وإنما روى عن موسى بن طلحة
عن أبيه^(٢).
وأخرجه في موضع آخر بسنده ومتنه وقال: حديث غريب لا نعرفه من حديث معاوية إلا من هذا
الوجه^(٣).

ثم رواه من حديث أبي كريب، حدثنا يونس بن بكير، عن طلحة عن يحيى، عن موسى وعيسى ابني طلحة
عن أبيهما وذكرنا نحوه مطولاً، قال: هذا حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث يونس بن بكير^(٤).
وفي مكان آخر قال: لا نعرفه إلا من حديث أبي كريب، عن يونس بن بكير، وقد رواه من كبار أهل
الحديث عن أبي كريب بهذا الحديث، وسمعت محمد بن إسماعيل يحدث بهذا الحديث عن أبي كريب ووضعه في
كتاب الفوائد^(٥).

فتكون غرابة هذا الحديث وضعفه لتفرد إسحاق بن يحيى به وهو ضعيف^(٦)، وإلا فالمتن ثابت من طريق
طلحة^(٧) وعائشة^(٨) رضي الله عنهما.
الحديث الثاني: أخرجه في كتاب المساجد والجماعات، باب: أين يجوز بناء المساجد، ولم يخرج في
الباب غيره.

قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عُثْمَانَ حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ أَعِينَ قَالَ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ عَنْ
نَافِعٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ وَسُئِلَ عَنِ الْخِيَطَانِ تَلَقَّى فِيهَا الْعَذْرَاتُ^(٩) فَقَالَ: (إِذَا سُقِيَتْ مَرَارًا فَصَلُّوا فِيهَا يَرْفَعُهُ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى
اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ)^(١٠).

(١) المصدر نفسه، ٤٦/١، ح ١٢٧.

(٢) الترمذي، الجامع، ٣٥٠/٥، ح ٣٢٠٢.

(٣) المصدر نفسه، ٦٤٤/٥، ح ٣٧٤٠.

(٤) المصدر نفسه، الجامع، ٣٥٠/٥، ح ٣٢٠٢.

(٥) المصدر نفسه، ٦٤٥/٥، ح ٧٤٢.

(٦) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص ١٠٣، ت ٣٩٠.

(٧) الترمذي، الجامع، ٣٥٠/٥، ح ٣٢٠٢.

(٨) الحاكم، المستدرک، ٣٧٦/٣، صححه وافقه عليه الذهبي، وانظر ابن حجر، فتح الباري، ٥١٨/٨.

(٩) العذرات: جمع عذرة وهي الغائط، لسان العرب، باب الرءاء، فصل العين، ٦١٠/٥.

(١٠) ابن ماجه، السنن، ٢٤٥/١، ح ٧٤٤.

قال في المصباح: "هذا إسناد ضعيف لتدليس محمد بن إسحاق"^(١).

ورواه الدارقطني من طريقين:

الأول: من طريق الحسن بن عرفة قال أبو جعفر الأبار عن أبان بن أبي عياش عن مجاهد عن ابن عمر، عن النبي ﷺ بنحوه.

الثاني: من طريق هارون بن إسحاق، نا ابن فضيل عن أبان عن نافع عن ابن عمر أنه سئل عن هذه الحيطان ثم ذكر نحو حديث ابن ماجه.

ثم قال الدارقطني: اختلفا في الإسناد والله أعلم^(٢).

قلت: الإسناد الأول فيه أبان بن أبي عياش وهو متروك^(٣).

أما الإسناد الثاني: ففيه أبان بن صالح وثقه الأئمة ووهم ابن حزم فجعله وابن عبد البر فضعه^(٤)، وهو إسناد حسن. وابن فضيل هو محمد بن فضيل بن غزوان ثقة^(٥).

ويعتبر متابعا قويا لحديث عمرو بن عثمان الذي رواه ابن ماجه.

فيكون هذا الحديث من حسان حديث عمرو بن عثمان والله أعلم.

الحديث الثالث: في إقامة الصلاة، باب: فضل ميمنة الصف، أخرجه وحده في موضوعه.

قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي الْحُسَيْنِ أَبُو جَعْفَرٍ حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عُثْمَانَ الْكِلَابِيُّ حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرِو الرَّقِيِّ عَنْ كَيْثِ بْنِ أَبِي سَلِيمٍ عَنْ نَافِعٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ قِيلَ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِنَّ مَيْسِرَةَ الْمَسْجِدِ تَعَطَّلَتْ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (مَنْ عَمَرَ مَيْسِرَةَ الْمَسْجِدِ كُتِبَ لَهُ كِفْلَانِ مِنَ الْأَجْرِ)^(٦).

قلت: ضعفه في الزوائد لأجل ليث^(٧)، ولم أقف له على متابعات، وليس هو من رواية قدامى أصحابه عنه،

وذكره ابن حبان في المجروحين من مناكيره^(٨).

(١) مصباح الزجاجة، ٩٤ / ١.

(٢) الدارقطني، السنن: ٢٢٨ / ١.

(٣) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص ٨٧، ت ١٤٢.

(٤) المصدر نفسه، ص ٨٧، ت ١٣٧.

(٥) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص ٥٠٢، ت ٦٢٢٧.

(٦) ابن ماجه، السنن، ٣٢١ / ١، ح ١٠٠٧.

(٧) مصباح الزجاجة، ١٢٢ / ١.

(٨) المجروحين، ٢٣٧ / ٢.

خلاصة مرويات عمرو عند ابن ماجه:

روى له ابن ماجه ثلاثة أحاديث: الأول عن زهير وهو ضعيف والعلّة فيه ليست منه. واثنان من غير طريق زهير أحدها حسن بالمتابعة والآخر ضعيف.

ثالثاً: خلاصة مرويات عمرو بن عثمان في الكُتُب الستّة

لم يخرج له من أصحاب الكُتُب الستّة إلا أبو داود حديثاً واحداً متابعة عن سفيان الثوري وهو من حسان حديثه.

وابن ماجه ثلاثة أحاديث:

الأول: عن زهير وهو ضعيف وعلته شيخه.

والثاني: عن موسى بن أعين وهو من حسن حديثه بالمتابعة.

والثالث: عن عبيد الله بن عمرو الرقي وهو من ضعيف حديثه.

المبحث السادس

قُرّة بن عبد الرحمن

ومروياته في الكتب الستة

المطلب الأول: أقوال النقاد في قُرّة.
المطلب الثاني: مروياته في الكتب الستة.

المبحث السادس: قُرّة بن عبدالرحمن ومروياته في الكتب الستة

قُرّة بن عبدالرحمن بن حَيَّوِيل المَعافري أَبُو مُحَمَّد، المِصرِي، يُقال إِنَّه مَدَنِي الأَصْل من السَّابِعة، مات سنة مائة وسبع وأربعين.

المطلب الأول: أقوال النقاد فيه

قال أحمد بن حنبل: منكر الحديث جداً^(١)، وقال ابن معين: ضعيف الحديث^(٢)، وفي رواية: ليس بقوي الحديث^(٣)، وفي أخرى كان يتساهل في السماع وفي الحديث وليس بكذاب^(٤)، وقال أبو حاتم^(٥)، والنسائي^(٦): ليس بقوي، وقال أبو زرعة^(٧): الأحاديث التي يرويها مناكير، وقال أبو داود^(٨): في حديثه نكارة، وقال أبو زرعة الدمشقي^(٩): ذكره أحسن من حديثه.

وقال ابن عدي^(١٠): "ولقرّة أحاديث صالحة يرويها عنه رشدين وسويد بن عبد العزيز وابن وهب والأوزاعي وغيرهم، وجملة حديثه عند هؤلاء، ولم أجد له حديثاً منكراً جداً فأذكره وأرجو أنه لا بأس به". وقال الدارقطني: ليس بقوي في الحديث^(١١)، ووثقه الفسوي^(١٢) وقال ابن شاهين^(١٣): ليس به بأس عندي. وقال العجلي يكتب حديثه^(١٤).

(١) ابن عبد الهادي، بحر الدم فيمن تكلم فيه الإمام أحمد بمدح أو ذم، تحقيق وصي الله - محمد، الرياض، ط ١، ١٩٨٩، ص ٣٥٢، وانظر الكامل لابن عدي ٥٣/٦.

(٢) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: ١٣١/٧.

(٣) من كلام أبي زكريا في الرجال ص ٦٨.

(٤) ابن حجر، تهذيب التهذيب، ٥٥٢/٤.

(٥) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: ١٣١/٧.

(٦) المزي، تهذيب الكمال: ٥٨٣/٢٣.

(٧) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: ١٣١/٧.

(٨) المزي، تهذيب الكمال: ٥٨٣/٢٣.

(٩) تاريخ أبو زرعة، ص ٢٦٦-٢٦٧.

(١٠) ابن عدي، الكامل: ٥٣-٥٤/٦.

(١١) الدارقطني، علي بن عمر، السنن، تحقيق السيد عبد الله هاشم يماني، بيروت، دار المعرفة، د. ط، ١٣٨٦ هـ - ١٩٦٦ م، ١/٢٢٩.

(١٢) يعقوب، الفسوي، المعرفة والتاريخ: ٤٦٠/٢.

(١٣) ابن شاهين، الثقات، ت ١١٦٣، ص ١٩١.

(١٤) ابن حجر، تهذيب التهذيب، ٥٥٣/٤ ولم أجده في تقاته.

قال الأوزاعي^(١): ما أحد أعلم بالزهري من قرّة بن عبد الرحمن بن حيويل، وتعقبه ابن حبان^(٢) قائلاً: "هذا الذي قاله ليس بشيء يحكم به على الإطلاق وكيف يكون أعلم الناس بالزهري، وكل شيء روى عنه لا يكون ستين حديثاً، بل أتقن الناس في الزهري: مالك ومعمّر والزبيدي ويونس وعقيل وابن عيينة، هؤلاء الستة أهل الحفظ والإتقان".

ووجه الحافظ ابن حجر قول الأوزاعي أنه فيما يرجع إلى حال الزهري فهو أعلم به من غيره لا فيما يرجع إلى ضبط الحديث، واعتمد في ذلك على قول قرّة: لم يكن للزهري كتاب إلا كتاب فيه نسب قومه^(٣). وذكره ابن حجر في لسان الميزان ولم يذكر فيه إلا أن ابن حبان وثقه^(٤)، وقد ذكره الذهبي في الكاشف ونقل فيه تجريح ابن معين وأحمد^(٥). وذكره في المغني في الضعفاء^(٦) ولم يذكره في الميزان، وقال ابن حجر في التقريب صدوق له مناكير^(٧).

الخلاصة: أن قرّة ضعيف، لكن يوثق في روايته عن الزهري، خاصة إذا كان الراوي عنه هو ابن وهب، أو الأوزاعي، أو سويد بن عبد العزيز.

ولم يظهر لي توجيه الحافظ ابن حجر خاصة أن ابن حبان كان اعترضه هو أن مرويات قرّة عن الزهري نحو ستين حديثاً وهذا العدد من المرويات لا يؤهله لأن يكون ممن يقارن بأصحاب الزهري المشهورين.

ويظهر لي أن ابن حبان وهو من أصحاب الاستقراء لم يجد في مروياته عن الزهري نكارة، ولو وجد لكان هو الأوّل بأن يعترض به على كونه ليس أعلم الناس بالزهري، ويؤيده قول ابن حبان: هذا الذي قاله ليس بشيء يحكم به على الإطلاق، وقول ابن عدي أنه لم يقف له على حديث منكر جداً. وقول الحافظ صدوق عائد إلى جانب العدالة، وهذا لا علاقة له بالضبط فإن جمهور النقاد المعتمدين على أنه ضعيف في الحديث إلا ما ذكر من توثيقه في الزهري والله أعلم.

(١) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: ١٣١ / ٧.

(٢) ابن حبان، الثقات، ٣٤٢ / ٧.

(٣) ابن حجر، تهذيب التهذيب، ٣٣٣ / ٨.

(٤) ابن حجر، لسان الميزان، ٤٧٢ / ٤.

(٥) الذهبي، الكاشف، ١٣٦ / ٢.

(٦) المغني في الضعفاء، ٥٤٢ / ٢.

(٧) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص ٤٥٥، ت ٥٥٤١.

المطلب الثاني: مرويات قرّة في الكتب الستّة

أخرج له من أصحاب الكتب الستّة مسلم والترمذي وأبو داود وابن ماجه.

أولاً: مرويات قرّة بن عبد الرحمن عند مسلم

لم يخرج مسلم لقرّة بن عبد الرحمن إلا حديثاً واحداً مقروناً بعمر بن الحارث.

أخرجه في كتاب المساقاة، باب: بيع القلادة فيها خرز وذهب.

قال: حَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ عَنْ قُرَّةَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمَعْفَرِيِّ وَعَمْرِو بْنِ الْحَارِثِ وَغَيْرِهِمَا أَنَّ عَامِرَ بْنَ يَمِينٍ الْمَعْفَرِيَّ أَخْبَرَهُمْ عَنْ حَنْشٍ أَنَّهُ قَالَ: كُنَّا مَعَ فَضَالَةَ بْنِ عُبَيْدٍ فِي غَزْوَةٍ فَطَارَتْ لِي وَلِأَصْحَابِي قِلَادَةٌ فِيهَا ذَهَبٌ وَوَرَقٌ وَجَوْهَرٌ فَأَرَدْتُ أَنْ أَشْتَرِيَهَا فَسَأَلْتُ فَضَالَةَ بْنَ عُبَيْدٍ فَقَالَ انْزِعْ ذَهَبَهَا فَاجْعَلْهُ فِي كِفَّةٍ وَاجْعَلْ ذَهَبَكَ فِي كِفَّةٍ ثُمَّ لَا تَأْخُذَنَّ إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلِ فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: (مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلَا يَأْخُذَنَّ إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلِ)^(١).

قلت: أخرجه مسلم متابعة مقروناً^(٢). بعمر بن الحارث وهو ثقة حافظ، وكان قد أخرجه من طريق ابن

وهب، أخبرني أبو هانئ الخولاني، أنه سمع علي بن رباح اللخمي يقول: سمعت فضالة بن عبيد به بنحوه.

ومن طريق: سعيد بن يزيد، عن خالد بن أبي عمران، عن حنش الصنعاني، عن فضالة بن عبيد به بنحوه.

ومن طريق: ابن أبي جعفر، عن الجلاح أبي كثير، حدثني حنش الصنعاني، عن فضالة بن عبيد بنحوه^(٣).

وله شواهد صحيحة^(٤).

ثانياً: مرويات قرّة بن عبد الرحمن عند الترمذي

أخرج له الترمذي ثلاثة أحاديث من روايته عن الزهري.

الحديث الأول: أخرجه في أبواب الصلاة، باب: ما جاء أن حذف السلام سنة، ولم يخرج

في بابيه غيره.

(١) مسلم الصحيح، ٣/ ١٢١٤، ح ١٥٩١ (٩٢).

(٢) وقد اعتذر ابن الملقن وابن حجر والصنعاني والشوكاني وغيرهم عن إخراج مسلم لقرّة ومجالد بن سعيد وليث بن أبي سليم وأضرابهم لأنه إنما أخرج لهم مقرونين، قلت: ويضاف إلى ذلك أنهم يعدون من أصحاب الطبقة الثانية التي وعد مسلم إخراج حديثهم كما نص على ذلك في المقدمة إلا أنه تجدر الإشارة هنا أن مسلم يقرن بين شيوخه غالباً إذا كانوا من طبقة واحدة وهو ملحظ نقدي دقيق، انظر تفصيل هذه المسألة في بحث أ.د. أمين القضاة التحويل في صحيح مسلم، مجلة الدراسات الإنسانية، الجامعة الأردنية، مجلد ٢٧، عدد ١، ٢٠٠٠، ص ٨٣-٩٧ و د. محمد طوالة، الإمام مسلم ومنهجه في صحيحه، ص ١٨٣-٢٤٤.

(٣) مسلم، الصحيح، ٣/ ١٢١٣، ح ١٥٩١ (٨٩-٩١)، وانظر أبو داود، السنن، ٣/ ٢٥٠، ح ٣٣٥٢ و ٣٣٥٢. والطحاوي في شرح معاني الآثار، ٤/ ٧٣-٧٥.

(٤) مسلم، الصحيح، ٣/ ١٢١٢ ح ١٥٨٩-١٥٩٠، من حديث البراء وأبي بكرة.

قال: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ وَهْفَلُ بْنُ زِيَادٍ عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ عَنْ قُرَّةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ:

(حَذَفُ السَّلَامِ سُنَّةً) قَالَ عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ: يَعْنِي أَنْ لَا يَمُدَّهُ مَدًّا.

قَالَ أَبُو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ وَهُوَ الَّذِي يَسْتَحِبُّهُ أَهْلُ الْعِلْمِ وَرَوَى عَنْ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ أَنَّهُ قَالَ التَّكْبِيرُ جَزْمٌ وَالسَّلَامُ جَزْمٌ وَهْفَلُ يُقَالُ كَانَ كَاتِبَ الْأَوْزَاعِيِّ^(١).

وهو ورواه أبو داود في كتاب الصلاة باب حذف السلام.

قال: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ حَنْبَلٍ حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ يُونُسَ الْفَرَيَابِيُّ حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ عَنْ قُرَّةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (حَذَفُ السَّلَامِ سُنَّةٌ).

قَالَ عِيسَى بْنُ يَحْيَى ابْنُ الْمُبَارَكِ عَنْ رَفْعِ هَذَا الْحَدِيثِ. قَالَ أَبُو دَاوُدَ: سَمِعْتُ أَبَا عُمَيْرٍ عِيسَى بْنَ يُونُسَ الْفَاخُورِيَّ الرَّمْلِيَّ قَالَ لَمَّا رَجَعَ الْفَرَيَابِيُّ مِنْ مَكَّةَ تَرَكَ رَفْعَ هَذَا الْحَدِيثِ وَقَالَ نَهَاهُ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ عَنْ رَفْعِهِ^(٢).

قلت: في علل الدارقطني: "سئل عن حديث أبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: (حَذَفُ السَّلَامِ سُنَّةٌ)، فقال:

يرويهِ الْأَوْزَاعِيُّ، عَنْ قُرَّةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْهُ، وَاخْتَلَفَ عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ... ثم ذكر الاختلاف، ثم قال: والصحيح عن الْأَوْزَاعِيِّ أَنَّهُ مَوْقُوفٌ عَلَى أَبِي هُرَيْرَةَ"^(٣).

وسئل أبو حاتم عن هذا الحديث ف قيل له: "حديث أبي سلمة، عن أبي هريرة (حَذَفُ السَّلَامِ سُنَّةٌ) منهم من يقول: عن أبي هريرة عن النبي ﷺ، قال: ليتهم يصح عن أبي هريرة؟! قلت: -القاتل عبد الرحمن بن أبي حاتم- رواه ابن وهب، عن عيسى بن يونس وعبد الله بن المبارك، عن الْأَوْزَاعِيِّ، عَنْ قُرَّةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: (حَذَفُ السَّلَامِ سُنَّةٌ) فَقَالَ: هُوَ حَدِيثٌ مُنْكَرٌ"^(٤).

وقال ابن القطان لا يصح مرفوعاً ولا موقوفاً^(٥). ومنع ابن المبارك عيسى بن يونس من رفعه (٦) استدلالاً ابن أبي حاتم به على معرفة ابن المبارك برواية الآثار - وناقلة الأخبار - (٧).

(١) الترمذی، الجامع، ٩٣/٢، ح ٢٩٧.

(٢) السنن ١/٢٦٣، ح ١٠٠٤.

(٣) العلل، ٩/٢٤٥.

(٤) العلل، ١/١٣١، ح ٣٦٣.

(٥) العجلوني، كشف الخفاء، ١/٤٢٤.

(٦) ابن معين، تاريخ ابن معين، برواية الدوري، ٨٩/٣.

(٧) ابن أبي حاتم، مقدمة الجرح والتعديل، ١/٢٦٩.

فيكون هذا الحديث من حسان حديث قرّة، عن الزهري، عند الترمذي وأبي داود وابن خزيمة^(١) والحاكم^(٢) ووافقه الذهبي والدارقطني في العلل، وإننا أنكر الأئمة كونه مسنداً بإثبات لفظ قال رسول الله ﷺ فيه، ولم يريدوا أنه ليس له حكم المسند^(٣)، يضاف إلى ذلك أن الترمذي رواه من غير لفظ (قال رسول الله ﷺ) والله أعلم.

الحديث الثاني: أخرجه في الصوم، باب: ما جاء في تعجيل الفطر، أخرجه شاهداً في الباب.
قال: حَدَّثَنَا إِسْحَقُ بْنُ مُوسَى الْأَنْصَارِيُّ حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ عَنْ قُرَّةَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ أَحَبُّ عِبَادِي إِلَيَّ أَعَجَلُهُمْ فِطْرًا).

حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَخْبَرَنَا أَبُو عَاصِمٍ وَأَبُو الْمُغِيرَةِ عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ بِهَذَا الْإِسْنَادِ نَحْوَهُ قَالَ أَبُو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ^(٤).

وقال الدارقطني: "رواه محمد بن كثير المصيصي، عن الأوزاعي، عن الزهري، عن أبي سلمة، وخالفه أبو عاصم فرواه عن الأوزاعي عن قرّة عن الزهري وتابعه على ذلك أبو المغيرة عن الأوزاعي وقول أبي عاصم أشبه بالصواب"^(٥).

قلت: له متابع عند الطبراني في الأوسط من طريق مسلمة بن علي، عن محمد بن الوليد الزبيدي، عن الزهري به بمثله^(٦). لكن فيه مسلمة بن علي الدمشقي متروك^(٧). فلذا لا يصلح للتقوية.

والمتن له شواهد صحيحة منها حديث سهل بن سعد رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: (لَا يَزَالُ النَّاسُ بِخَيْرٍ مَا عَجَّلُوا الْفِطْرَ)^(٨). فيكون هذا الحديث من حسن حديثه والله أعلم.

(١) الصحيح، ٣٦٢/١، ح ٧٣٤-٧٣٥، رواه موقوفاً ومرفوعاً.

(٢) المستدرک، ٢٣١/١، رواه موقوفاً ومرفوعاً.

(٣) العظيم آبادي، عون المعبود، ٢٥١/٣.

(٤) الترمذي، الجامع، ٨٣/٣، ح ٧٠٠ و ٧٠١.

(٥) العلل، ٢٥٦/٩.

(٦) المعجم الأوسط ٥٤/١، ح ١٤٩.

(٧) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص ٥٣١، ت ٦٦٦٢.

(٨) مسلم، الصحيح، ٧٧١/٢، ح ١٠٩٩.

الحديث الثالث: أخرجه في الزهد: باب.....: أخرجه شاهداً في الباب وأعله.

قال: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ نَصْرِ النَّيْسَابُورِيُّ وَعَازِرُ وَاحِدٌ قَالُوا حَدَّثَنَا أَبُو مُسْهِرٍ عَنْ إِسْمَاعِيلَ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَمَاعَةَ عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ عَنْ قُرَّةَ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (مَنْ حُسِّنَ إِسْلَامُ الْمَرْءِ تَرَكَهُ مَا لَا يَغْنِيهِ).

قَالَ هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ (١).

قلت: له متابع عند الطبراني في الأوسط من طريق عبد الرزاق بن عمر عن الزهري به بمثله. وقال: لم يرو هذا الحديث عن الزهري عن أبي سلمة إلا عبد الرزاق بن عمر وقرّة بن عبد الرحمن^(٢)، وعبد الرزاق بن عمر هو الدمشقي: متروك عن الزهري لين في غيره^(٣).

ورواه الترمذي من حديث مالك بن أنس، عن الزهري، عن علي بن الحسين قال: قال رسول الله ﷺ (إِنْ مِنْ حُسْنِ إِسْلَامِ الْمَرْءِ تَرَكَهُ مَا لَا يَغْنِيهِ)، وقال أبو عيسى: وهكذا رواه غير واحد من أصحاب الزهري، عن الزهري، عن علي بن الحسين، عن النبي ﷺ نحو حديث مالك مرسلاً، وهذا عندنا أصح من حديث أبي سلمة، عن أبي هريرة، وعلي بن الحسين لم يدرك علي بن أبي طالب^(٤).

وقال الدارقطني: "والصحيح عن الزهري عن علي بن الحسين مرسلاً"^(٥)، وكذا قال البخاري في التاريخ: "لا يصح إلا مرسلاً عن علي بن الحسين، وروى عن النبي ﷺ من وجوه آخر كلها ضعيفه"^(٦).

وروى هذا الحديث من طريق عبد الرحمن بن عمر العمري، عن سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ بمثله، قال أبو حاتم: "هذا حديث منكرٌ جداً بهذا الإسناد"^(٧).

ومع أن هذا الحديث لم يصح إلا مرسلاً، ولم يثبت من طريق مرسلاً إلا أن العمل عليه بل إن بعض العلماء جعل هذا الحديث من أربعة أحاديث يدور عليها آلاف الأحاديث، يقول أبو داود: كتب عن رسول الله ﷺ خمسمائة

(١) الترمذي، الجامع، ٥٥٨/٤، ح ٢٣١٧.

(٢) المعجم الوسيط، ١١٥/١، ح ٣٥٩.

(٣) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص ٣٥٤، ت ٤٠٠٦٢.

(٤) الجامع، ٥٥٨/٤، ح ٢٣١٨.

(٥) العلل، ٢٥/٨، ح ١٣٨٩.

(٦) التاريخ الكبير، ٢/٢٢٠.

(٧) العلل، ٢/١٣٢.

ألف حديث، الثابت منها أربعة آلاف حديث، وهي ترجع إلى أربعة أحاديث... وذكر منها (مِنْ حُسْنِ إِسْلَامِ الْمُرءِ ...)^(١).

وقد نقل ابن حجر^(٢) تحسين الترمذي له، كما حسنه ابن رجب^(٣) ونقل تحسينه عن النووي، وأن ابن عبد البر قال: "هذا الحديث محفوظ عن الزهري بهذا الإسناد من رواية الثقات وقال: هذا موافق لتحسين الشيخ له، رحمه الله. وقال: وقد حسنه الشيخ المصنف لأن رجال إسناده ثقات، قرّة بن عبد الرحمن وثقه قوم وضعفه آخرون... ثم قال: ومن قال إنه لا يصح إلا مرسلاً عن علي بن الحسين أحمد وابن معين والبخاري والدارقطني وقد خلط الضعفاء في إسناده على الزهري تخليطاً فاحشاً، والصحيح فيه المرسّل"^(٤).

قلت: تحسين الترمذي لم أقف عليه في النسخ المتوفرة عندي ولا في تحفة الأشراف، إلا أنه لما اعتضد بقول العلماء به، وتقعيدهم إياه قاعدة، ومجموع الطرق الضعيفة، فيرقى لكونه حسناً لغيره خاصة أن ابن عبد البر والنووي وابن رجب قد حسّنوه، والله أعلم.

الخلاصة: الأحاديث الثلاثة التي رواها الترمذي لقرّة هي من روايته عن الزهري وهي من حسان حديثه، اثنان منها أخرجهما في باب الشواهد.

ثالثاً: أحاديث قرّة بن عبد الرحمن عند أبي داود

أخرج له أبو داود أربعة أحاديث:

الحديث الأول: (حَذَفَ السَّلَامُ سُنَّةً) سبق عند الترمذي الحديث الأول^(٥) وهو من حسان حديثه عن الزهري، ولم يخرج في الباب غيره، ونّبه على أن رفعه بإثبات لفظ (قال رسول الله ﷺ) لا يصح.

الحديث الثاني: أخرجه في الأشربة باب: في الشرب من ثلثة القدح، لم يخرج في الباب غيره، وسكت عنه، قال: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ أَخْبَرَنِي قُرّةُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ أَنَّهُ قَالَ: (بِمَا رَسُوْلُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ الشُّرْبِ مِنْ ثُلْمَةِ الْقَدَحِ وَأَنَّ

(١) انظر: شرح مسلم، ٢٢٧/١١، تنوير الحوالك، ٢١٠/١، والديباج، ٦١/١ وغيرهم.

(٢) فتح الباري، ٣٠٩/١١.

(٣) جامع العلوم والحكم، ٣٠٧/١.

(٤) المصدر نفسه، ٣٠٧-٣٠٨.

(٥) انظر ص ٨٧.

يُنْفَخَ فِي الشَّرَابِ^(١)، قلت: النهي عن الشرب من ثلثة القدح له متابع عند البخاري^(٢) من طريق ابن أبي ذئب، عن الزهري به بنحوه، وآخر من طريق يونس عن الزهري به بنحوه.

ولله شواهد صحيحة كذلك من حديث أبي هريرة^(٣)، وابن عباس^(٤) رضي الله عنهما، وكذلك عند مسلم له متابع من طريق يونس وابن عينية ومعمّر، عن الزهري به بنحوه^(٥).

أما الذهبي عن النّفس في الآذية، فله متابع عن طريق عيسى بن يونس عن مالك، عن أيوب بن حبيب، عن المثني الجهني يذكر عن أبي سعيد بنحوه، أخرجه الترمذي، وقال حسن صحيح^(٦).

ثم ذكر شاهداً من حديث ابن عباس وقال: حسن صحيح^(٧).

قلت: فيكون هذا من حسان حديث قرّة عن الزهري.

الحديث الثالث: أخرجه في اللباس، باب: قوله تعالى: (وَلْيَضْحَكُوا بِخُفْيَةٍ عَلَىٰ جُيُوبِهِنَّ) (التوبة: ٣١)، وذكر له متابعات في بابه.

قال: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ وَحَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ الْمُهَرِّيُّ وَابْنُ السَّرْحِ وَأَحْمَدُ بْنُ سَعِيدٍ الْهَمْدَانِيُّ قَالُوا أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ قَالَ أَخْبَرَنِي قُرَّةُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمُعَاوِيَّ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّهَا قَالَتْ: (يَرْحُمُ اللَّهُ نِسَاءَ الْمُهَاجِرَاتِ الْأَوَّلِ لَمَّا أَنْزَلَ اللَّهُ (وَلْيَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ عَلَىٰ جُيُوبِهِنَّ) شَقَقْنَ أَكْتَفَ قَالَ ابْنُ صَالِحٍ أَكْتَفَ مُرُوطِهِنَّ^(٨) فَأَخْتَمَرْنَ بِهَا)

حَدَّثَنَا ابْنُ السَّرْحِ قَالَ رَأَيْتُ فِي كِتَابِ خَالِي عَنْ عُقَيْلٍ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ بِإِسْنَادِهِ وَمَعْنَاهُ^(٩).

قلت: له متابعان عند البخاري:

الأول تامة من طريق: يونس قال ابن شهاب به بنحوه^(١٠)، والآخر ناقصة عن صفية بنت شيبة عن عائشة

بنحوه^(١١)، فيكون هذا من حسان حديثه عن الزهري.

(١) أبو داود، السنن، ٣/ ٣٣٧، ح ٣٧٢٢.

(٢) الصحيح، ص ١٢٢٤، ح ٥٦٢٤-٥٦٢٥.

(٣) المصدر نفسه، ح ٥٦٢٧.

(٤) المصدر نفسه، ح ٥٦٢٨.

(٥) الصحيح، ٣/ ١٦٠٠، ح ٢٠٢٣.

(٦) الجامع، ٤/ ٣٠٣، ح ١٨٨٧.

(٧) المصدر نفسه، ٤/ ٣٠٤، ح ١٨٨٨.

(٨) المُرُط: كساء يُشْتَمَلُ بِهِ كَالْمُلْحَقَةِ لِسَانِ الْعَرَبِ، بَابِ الطَّاءِ، فَصْلُ الْمِيمِ ٨/ ٣٢١.

(٩) أبو داود، السنن، ٤/ ٦١، ح ٤١٠٢.

(١٠) الصحيح، ص ١٠٢٢، ح ٤٧٥٨.

(١١) الصحيح، نفسه، ح ٤٧٥٩.

الحديث الرابع: أخرجه في الأدب، باب: الهدي في الكلام، أخرجه لبيان مخالفة قرة لأصحاب الزهري.

قال: حَدَّثَنَا أَبُو تَوْبَةَ قَالَ زَعَمَ الْوَلِيدُ عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ عَنْ قُرَّةَ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (كُلُّ كَلَامٍ لَا يُبْدَأُ فِيهِ بِالْحَمْدِ لَهُ فَهُوَ أَجْدَمُ). قَالَ أَبُو دَاوُدَ رَوَاهُ يُونُسُ وَعَقِيلٌ وَشُعَيْبٌ وَسَعِيدُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُرْسَلًا^(١).

قلت: رواه ابن ماجه قال: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَمُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى وَمُحَمَّدُ بْنُ خَلْفٍ الْعَسْقَلَانِيُّ قَالُوا حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ عَنْ قُرَّةَ بِهِ بِنَحْوِهِ^(٢).

ورواه الدارقطني وقال: "نفرد به قرة، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، وأرسله غيره عن الزهري عن النبي ﷺ وقرّة ليس بقوي في الحديث"^(٣).

"ورواه صدقة عن محمد بن سعيد، عن الزهري، عن عبد الرحمن بن كعب بن مالك، عن أبيه عن النبي ﷺ ... ولا يصح، وصدقة ومحمد بن سعيد ضعيفان، والمرسل هو الصواب"^(٤).

قلت: ومع ذلك فقد حسنه النووي، قال: "والمشهور رواية أبي هريرة وهذا الحديث حسن رواه أبو داود وابن ماجه في سنتهما ورواه النسائي في كتابه عمل اليوم والليلة، روي موصولاً ومرسلاً ورواية الموصول إسنادها جيد"^(٥).

وتعقبه الحافظ في الفتح^(٦) أن في إسناده مقالا، وأن باقي الألفاظ التي ذكرها النووي في هذا الحديث وردت في بعض طرق الحديث بأسانيد واهية.

قلت: فهذا من ضعيف روايته عن الزهري، قرة لا يقوى على معارضة أصحاب الزهري يونس وعقيل وغيرهما ممن أرسله، ويكون إخراج أبي داود له لينص على مخالفته لأصحاب الزهري ومع ذلك فالمتن معمول به عند العلماء. والله تعالى أعلم.

الخلاصة: أخرج له أبو داود أربعة أحاديث من روايته عن الزهري، ثلاثة من حسان حديثه، والرابع خالف فيه أصحاب الزهري وإن كان المتن معمولاً به.

(١) أبو داود، السنن، ٤/ ٢٦٠، ح ٤٨٤٠.

(٢) السنن، ١/ ٦١٠، ح ١٨٩٤.

(٣) السنن، ١/ ١٧٣.

(٤) العلل، ٨/ ٢٩، ح ١٣٩١.

(٥) شرح مسلم، ١/ ٤٣.

(٦) فتح الباري، ٨/ ٢٢٠.

رابعاً: مرويات قرّة بن عبد الرحمن عند ابن ماجه.

روى له ابن ماجه أربعة أحاديث.

الحديث الأول: أخرجه في الطهارة، باب النهي عن الخلاء على قارعة الطريق، أخرجه شاهداً في الباب، قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُحْيَى حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ خَالِدٍ حَدَّثَنَا ابْنُ هُبَيْرَةَ عَنْ قُرَّةَ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ سَالِمٍ عَنْ أَبِيهِ: (أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى أَنْ يُصَلَّى عَلَى قَارِعَةِ الطَّرِيقِ أَوْ يُضْرَبَ الْخَلَاءُ عَلَيْهَا أَوْ يُبَالَ فِيهَا)^(١)، قال الدارقطني: رفعه غير ثابت^(٢).

قال في الزوائد: " هذا إسناد ضعيف لضعف ابن هبيرة وشيخه لكن للمحدثين شواهد صحيحة"^(٣).

ورواه ابن عدي من طريق يونس بن عبد الرحيم الرملي، حدثني رشدين بن سعد، قال: حدثني قرّة وعقيل، عن الزهري، عن سالم به مثله. ثم قال: " وهذه الأحاديث التي رواها رشدين عن قرّة ويونس وعقيل عن الزهري بأسانيدها وغير ما ذكرته أيضاً مما يرويه عنهم عن الزهري غير محفوظة"^(٤). قلت: ورشدين بن سعد ضعيف^(٥).

أما الشواهد فمنها حديث جابر عند ابن ماجه: قال: قال رسول الله ﷺ (إياكم والتعريس على جواد الطريق، والصلاة عليها...) ^(٦). قال المنذري: رواه ابن ماجه ورواته ثقات^(٧) وأما الشاهد للنهي عن البول فيها فعند مسلم حديث (اتقوا اللعائين)^(٨).

فيكون سنده ضعيفاً وإن كان للمتن شواهد .

الحديث الثاني: حديث (كُلُّ كَلَامٍ لَا يُبْدَأُ فِيهِ بِالْحَمْدِ لِلَّهِ فَهُوَ أَجْذَمُ)، سبق عند أبي داود الحديث الرابع^(٩) وهو من ضعيف حديثه عن الزهري، ولم يخرج في باب غيره.

(١) ابن ماجه، السنن، ١/١٠٦، ح ٣٣٠.

(٢) التخليص الحبير: ١/١٠٥.

(٣) مصباح الزجاجة: ١/٤٩.

(٤) الكامل ٣/١٥١، ترجمة رشدين.

(٥) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص ٢٠٩، ت ١٩٤٢.

(٦) السنن، ١/١١٩، ح ٣٢٩.

(٧) الترغيب والترهيب ٤/٤١.

(٨) الصحيح، ١/٢٢٦، ح ٢٦٩.

(٩) انظر ص ٩٢

الحديث الثالث: أخرجه في الذبائح، باب: إذا ذبحتم فأحسنوا الذبحة، وذكر له متابعان. قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنُ أَخِي حُسَيْنِ الْجُعْفِيِّ حَدَّثَنَا مَرْوَانُ بْنُ مُحَمَّدٍ حَدَّثَنَا ابْنُ لُحَيْعَةَ حَدَّثَنِي قُرَّةُ ابْنُ حَبِيبٍ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ عَنْ أَبِيهِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ قَالَ: (أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِحَدِّ الشُّفَارِ وَأَنْ تَوَارَى عَنِ الْبَهَائِمِ وَقَالَ إِذَا ذَبَحَ أَحَدُكُمْ فَلْيُجْهِزْ^(١)).
 حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ مُسَافِرٍ حَدَّثَنَا أَبُو الْأَسْوَدِ حَدَّثَنَا ابْنُ لُحَيْعَةَ عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِيهِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِثْلَهُ^(٢).

قال المناوي: "وفيه ابن لهيعة، وقررة المعافري قال أحمد منكر الحديث جداً وبه يعرف ما في رمز المؤلف لحسنه^(٣).

قلت: إطلاق الحُسن على هذا الحديث مستقيم فله متابعات منها:

ما رواه الإمام أحمد من حديث قتيبة بن سعيد، عن ابن لهيعة، عن عقيل، عن ابن شهاب به بمثله^(٤).
 وهذا وإن كان من حديث ابن لهيعة، إلا أنه من رواية قتيبة عنه وهي صحيحة كما قال الإمام أحمد^(٥).
 ورواه البيهقي من حديث النضر بن عبد الجبار، ثنا ابن لهيعة، عن عقيل به بنحوه وقال: "كذا رواه ابن لهيعة موصولاً جيداً"^(٦).

والثاني: من حديث محمد بن جعفر الطالقاني، عن عقيل، عن ابن شهاب به مثله^(٧)، وفيه محمد بن جعفر ذكره الحافظ في لسان الميزان^(٨) وليس هذا بتضعيف لأنه مجرد ذكر ولم أقف له على ترجمة غير ذلك.

وتابع ابن لهيعة في روايته عن قُرَّة: ابن وهب، أخبرني قُرَّة، عن ابن شهاب أن ابن عمر بنحوه مرفوعاً^(٩).
 وله شواهد صحيحة منها عند مسلم^(١٠) من حديث شداد به أوس (... وَلْيَحْدِّ أَحَدُكُمْ شَفْرَتَهُ وَلْيُرِخْ ذُبِيحَتَهُ).

(١) فَلْيُجْهِزْ: أي يُسرع في قتله. ابن الأثير، النهاية ١/ ٣٢٢.

(٢) ابن ماجه، السنن، ٢/ ١٠٥٨، ح ٣٠٧٢.

(٣) فيض القدير: ١/ ٣٤٧.

(٤) المسند: ٢/ ١٠٨.

(٥) المزني، تهذيب الكمال: ١٥/ ٤٩٤.

(٦) السنن الكبرى، ٩/ ٢٨٠، ح ١٩٩٢٠.

(٧) البيهقي، أحمد بن الحسين، شعب الإيمان، تحقيق محمد زغلول، بيروت، دار الكتب العلمية، ط ١، ١٤١٠ هـ، ٧/ ٤٨٣، ح ١١٠٧٤.

(٨) لسان الميزان، ٧/ ١٣٤، ت ١٥٤١.

(٩) البيهقي، السنن الكبرى، ٩/ ٢٨١، وقال كذا رواه ابن لهيعة موصولاً جيداً.

(١٠) الصحيح، ٣/ ١٥٤٨، ح ١٩٥٥.

فيكون هذا الحديث من حسان أحاديثه عن الزهري والله أعلم.

الحديث الرابع: (مِنْ حُسْنِ إِسْلَامِ الْمَرْءِ تَرْكُهُ مَا لَا يَغْنِيهِ) سبق عند الترمذي الحديث الثالث^(١)، وهو من حسن حديثه عن الزهري، ولم يخرج في موضوعه غيره.

الخلاصة: روى له ابن ماجه أربعة أحاديث من روايته عن الزهري، اثنان من حسان حديثه واثنان من ضعيف حديثه، أحدهما فيه ابن لهيعة وقد اختلط بأخرة والراوي عنه ليس من قدامى أصحابه.

خامساً: خلاصة مرويات قرّة في الكتب الستة

- أخرج له من أصحاب الكتب الستة مسلم، والترمذي، وأبو داود، وابن ماجه.
- ومجموع ما أخرجه له بالمكرر اثنا عشر حديثاً.
- أحد عشر حديثاً من روايته عن الزهري.
 - حديثاً واحداً من روايته عن غير الزهري أخرجه مسلم متابعه مقروناً.
- وثلاثة أحاديث أخرجهما الترمذي، وهي من حسن حديثه.
- وأربعة أحاديث أخرجهما أبو داود: ثلاثة منها حسنة والرابع ضعيف.
- وأربعة أخرجهما ابن ماجه اثنان حسان وآخران ضعيفان.
- ملحوظة: لم يخرج له النسائي مع أن شرطه أقل من شرط مسلم وذلك لأن النسائي يضعفه والله أعلم.

(١) انظر ص ٨٩

المبحث السابع

المثنى بن الصباح

ومروياته في الكتب الستة

المطلب الأول: أقوال النقاد في المثنى.
المطلب الثاني: مروياته في الكتب الستة.

المبحث السابع: المثني بن الصباح ومروياته في الكتب الستة

المثني بن الصباح اليماني الأبنائي، أبو عبد الله المكي، من كبار السابعة، مات سنة مائة وتسع وأربعين.

المطلب الأول: أقوال النقاد فيه

قال عمرو بن علي: كان يحيى وعبد الرحمن لا يحدثان عنه^(١)، وقال أحمد بن حنبل: لا يسوى حديثه شيئاً، مضطرب الحديث^(٢)، وقال ابن معين: ضعيف^(٣) وزاد في رواية ليس بشيء^(٤)، وفي أخرى يكتب حديثه ولا يترك^(٥)، وقال: مثني بن الصباح رجل صالح في نفسه وفي الحديث ليس بذلك^(٦). وقال ابن أبي حاتم: سألت أبي وأبا زرعة عنه فقالا: لين الحديث، قال أبي: يروي عن عطاء ما لم يرو عنه أحد، وهو ضعيف الحديث^(٧)، وقال الترمذي: يضعف في الحديث^(٨)، وقال النسائي: ليس بثقة^(٩)، وفي موضع آخر: متروك الحديث^(١٠) وكذا قال ابن الجنيدي^(١١)، وقال الدارقطني^(١٢) وابن عمار^(١٣) وابن حجر^(١٤): ضعيف، زاد ابن حجر: اختلط بآخر عمره وكان عابداً، وقال ابن سعد^(١٥): له أحاديث وهو ضعيف، وقال الساجي^(١٦): ضعيف الحديث جداً، يحدث بمناكير يطول ذكرها وكان عابداً يهيم.

(١) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: ٣٢٤ / ٨.

(٢) أحمد بن حنبل، العلل ومعرفة الرجال: ٣٤١ / ١.

(٣) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٣٢٤ / ٨.

(٤) ابن عدي، الكامل: ٤٢٣ / ٦.

(٥) المصدر نفسه، ٤٢٣ / ٦.

(٦) العقيلي، الضعفاء: ٢٤٩ / ٤.

(٧) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: ٣٢٤ / ٨.

(٨) الجامع: ٤٢٥ و ٢٩ / ٣.

(٩) المزي، تهذيب الكمال: ٢٠٦ / ٢٧.

(١٠) الضعفاء والمتروكين، ص ٢٣٩.

(١١) ابن عدي، الكامل: ٤٢٤ / ٦.

(١٢) السنن: ٧٣ / ٣.

(١٣) ابن حجر، تهذيب التهذيب: ٣٧٠ / ٥.

(١٤) المصدر نفسه ٣٧٠ / ٥.

(١٥) الطبقات: ٤٩١ / ٥.

(١٦) تهذيب التهذيب: ٣٧٠ / ٥.

وقال ابن حبان^(١): "وكان ممن اختلط في آخر عمره حتى كان لا يدري ما يحدث به، فاختلط حديثه الأخير الذي فيه الأوهام والمناكير بحديثه العظيم القديم الذي فيه الأشياء المستقيمة عن أقوام مشاهير، فبطل الاحتجاج به".

وضعفه الحاكم وسحنون الفقيه وغيرهما^(٢).

قال ابن معين: مثني بن الصباح مكّي، ويعلى بن مسلم مكّي، والحسن بن مسلم مكّي وجميعاً ثقة^(٣)، وقال علي بن المديني: سمعت يحيى بن سعيد وذكر عنده مثني بن الصباح، فقال: لم تركه من أجل عمرو بن شعيب، ولكن كان منه اختلاط في عطاء^(٤).

وقال ابن عدي: "له حديث صالح عن عمرو بن شعيب، وقد ضعفه الأئمة المتقدمون، والضعف على حديثه بين^(٥)".

الخلاصة: تجتمع كلمة النقاد على أن المثني بن الصباح ضعيف إلا في عمرو بن شعيب فله عنه حديث صالح، وعليه يحمل قول من وثقه كابن معين، وهذا ما أثبتته بن عدي بسبر مرويه، والطعن فيه ليس بسبب روايته عن عمرو، ولكن بسبب تخليطه خاصة في عطاء، وقبل التخليط كان حديثه مستقيماً كما قال ابن حبان والله أعلم.

المطلب الثاني: مروياته في الكتب الستة

لم يخرج له من أصحاب الكتب الستة إلا الترمذي وأبو داود وابن ماجه.

أولاً: مرويات المثني بن الصباح عند الترمذي

روى له الترمذي خمسة أحاديث.

الحديث الأول: ذكره في الزكاة، باب: ما جاء في زكاة الحلي، أخرجه ليبين ضعفه.
قال: حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا ابْنُ لُحَيْعَةَ عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ أَنَّ امْرَأَتَيْنِ أَتَتَا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَفِي أَيْدِيهِمَا سُورَانِ مِنْ ذَهَبٍ فَقَالَ لهُمَا: (أَتُودِيَانِ زَكَاتَهُ) قَالَتَا: لَا، قَالَ فَقَالَ لهُمَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (أَلْحَبَّانِ أَنْ يُسَوِّرَكُمَا اللَّهُ بِسُورَيْنِ مِنْ نَارٍ) قَالَتَا: لَا، قَالَ: (فَأَدِيَا زَكَاتَهُ).

(١) المجروحين: ٢٠ / ٣.

(٢) تهذيب التهذيب: ٣٧٠ / ٥.

(٣) تاريخ ابن معين، رواية الدوري، ٨٤ / ٣.

(٤) التاريخ الكبير: ٤١٩ / ٧.

(٥) الكامل: ٤٢٣ / ٦.

قَالَ أَبُو عِيسَى وَهَذَا حَدِيثٌ قَدْ رَوَاهُ الْمُثَنَّى بْنُ الصَّبَّاحِ عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ نَحْوَ هَذَا وَالْمُثَنَّى بْنُ الصَّبَّاحِ
وَابْنُ لَهْيعةٍ يُضَعَّفَانِ فِي الْحَدِيثِ وَلَا يَصِحُّ فِي هَذَا الْبَابِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ شَيْءٌ^(١).

قال المنذري: لعل الترمذي، قصد الطريقين اللذين ذكرهما وإلا فطريق أبي داود لا مقال فيه^(٢).
قلت: طريق أبي داود متابع لطريق الترمذي رواه من طريق حسين المعلم، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه،
عن جده به بنحوه^(٣)، وهو سند حسن.

قال الحافظ في التلخيص: "وحسين المعلم ثقة وفيه رد على الترمذي حيث جزم بأنه لا يعرف إلا من حديث
ابن لهيعة والمثنى بن الصباح عن عمرو، وقد تابعهما حجاج بن أرطاة"^(٤).

وقال ابن الملقن رداً على الترمذي: بل رواه أبو داود بإسناد صحيح^(٥)، وصححه كذلك ابن القطان^(٦).

أما متابعة حجاج بن أرطاة فأخرجها الدارقطني وقال: حجاج لا يحتج به^(٧).

وله شواهد من حديث عائشة وأم سلمة وأسماء بنت يزيد وغيرهم^(٨).

قلت: الخلاصة أن هذا الحديث من حسان حديث المثنى عن عمرو بن شعيب.

الحديث الثاني: أخرجه في الزكاة، باب: ما جاء في زكاة مال اليتيم، أخرجه وضعفه.

قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ عَنِ الْمُثَنَّى بْنِ الصَّبَّاحِ عَنْ
عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَطَبَ النَّاسَ فَقَالَ: (أَلَا مَنْ وَلِيَ يَتِيمًا لَهُ مَالٌ فَلْيَتَّجِرْ
فِيهِ وَلَا يَزْكُهُ حَتَّى تَأْكُلَهُ الصَّدَقَةُ).

قَالَ أَبُو عِيسَى وَإِنَّمَا رَوَى هَذَا الْحَدِيثُ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ وَفِي إِسْنَادِهِ مَقَالٌ لِأَنَّ الْمُثَنَّى بْنَ الصَّبَّاحِ يُضَعَّفُ فِي
الْحَدِيثِ وَرَوَى بَعْضُهُمْ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ فَذَكَرَ هَذَا الْحَدِيثَ... تَكَلَّمَ بِحَسْبِ بْنِ

(١) الترمذي، الجامع، ٣/ ٢٩-٣٠، ح ٦٣٧.

(٢) الزيلعي، نصب الراية، ٢٣/ ٣٧٠.

(٣) السنن، ٢/ ٩٠، ح ١٥٦٣.

(٤) التلخيص الجبير، ٢/ ١٧٥.

(٥) خلاصة البدر المنير: ١/ ٣٠٦، ح ١٠٥٧.

(٦) الزيلعي، نصب الراية، ٢/ ٣٧٠.

(٧) السنن، ٢/ ١٠٨، ح ٢.

(٨) انظر التلخيص الجبير، ٢/ ١٧٥، ونصب الراية: ٢/ ٣٧٠.

سَعِيدٌ فِي حَدِيثِ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ وَقَالَ هُوَ عِنْدَنَا وَاهٍ، وَمَنْ ضَعَّفَهُ فَإِنَّا ضَعَّفَهُ مِنْ قَبْلِ أَنَّهُ يُحَدِّثُ مِنْ صَحِيفَةِ جَدِّهِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو وَأَمَّا أَكْثَرُ أَهْلِ الْحَدِيثِ فَيَحْتَجُّونَ بِحَدِيثِ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ فَيُنْتِثُونَهُ مِنْهُمْ أَحَدٌ وَإِسْحَاقُ وَغَيْرُهُمَا^(١).
وسئل عنه الإمام أحمد فقال: ليس بصحيح^(٢).

قلت: له عدة متابعات عن المثنى لكنها ضعيفة، قال الحافظ في التلخيص: "ورواه الدارقطني^(٣) من حديث الشيباني أيضاً عن عمرو بن شعيب، لكن راويه عنه مندل بن علي وهو ضعيف، ومن حديث العزرمي^(٤) عن عمرو والعزرمي ضعيف متروك، ورواه البيهقي من طريق^(٥) عبد الله بن علي وهو الأفرقي، وقال الدارقطني في العلل^(٦): رواه حسين المعلم عن مكحول عن عمرو بن شعيب عن سعيد بن المسيب عن عمر، ورواه ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن عمرو وشعيب عن عمر ولم يذكر ابن المسيب وهو أصح، قلت: -القاتل الحافظ- وإياه عَنِ التِّرْمِذِيِّ^(٧). قلت: نقل الحافظ عن الدارقطني مختصر، ونص عبارة الدارقطني: "وسئل عن حديث سعيد ابن المسيب عن عمر قوله ابْتِغُوا فِي أَمْوَالِ الْيَتَامَى لَا تَسْتَهْلِكُهَا الصَّدَقَةُ فَقَالَ: يرويه عمرو بن شعيب واختلف عن فرواه الحسين المعلم عن مكحول عن عمرو بن شعيب عن سعيد بن المسيب عن عمر قوله.

وخالفه عمرو بن دينار، واختلف عنه فقال ابن عيينة عن عمرو بن شعيب عن عمر، ولم يذكر ابن المسيب، وخالفه حماد بن زيد فرواه عن عمرو بن دينار عن مكحول عن عمر، ولم يذكر فيه عمرو بن شعيب ولا ابن المسيب، ورواه المثنى عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، وكذلك رواه مندل بن علي عن الشيباني عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، وحديث عمر أصح^(٨).

وصحح البيهقي طريق حسين المعلم عن عمرو بن شعيب عن سعيد بن المسيب عن عمر قوله^(٩).

(١) التِّرْمِذِيُّ، الجامع، ٣٢/٣، ح ٦٤١.

(٢) الزيلعي، نصب الراية، ٢/٣٣٠.

(٣) السنن: ٢/١١٠، ح ٢.

(٤) المصدر نفسه، ح ٣.

(٥) البيهقي: السنن الكبرى، ٦/٢، ح ١٠٧٦٤.

(٦) العلل، ٢/١٥٦، ح ١٨٣.

(٧) التلخيص الجبير، ٢/١٥٨.

(٨) العلل: ٢/١٥٦، ص ١٨٣.

(٩) السنن الكبرى، ٤/١٠٧، ث ٧١٣٢.

فيكون هذا الحديث من ضعيف رواية المثني عن عمرو لمخالفة المثني كبار أصحاب عمرو الذين رووه
مرسلاً.

الحديث الثالث: أشار إليه في النكاح، باب: ما جاء فيمن يتزوج المرأة، ثم يطلقها قبل أن يدخل بها هل
يتزوج ابنتها أم لا؟ أخرجه وضعفه .

قال: حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا ابْنُ هُبَيْرَةَ عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ:
(أَيُّمَا رَجُلٍ نَكَحَ امْرَأَةً فَدَخَلَ بِهَا فَلَا يَحِلُّ لَهُ نِكَاحُ ابْنَتِهَا وَإِنْ لَمْ يَكُنْ دَخَلَ بِهَا فَلْيَنْكِحِ ابْنَتَهَا وَأَيُّمَا رَجُلٍ نَكَحَ امْرَأَةً
فَدَخَلَ بِهَا أَوْ لَمْ يَدْخُلْ بِهَا فَلَا يَحِلُّ لَهُ نِكَاحُ أُمِّهَا).

قَالَ أَبُو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ لَا يَصِحُّ مِنْ قَبْلِ إِسْنَادِهِ وَإِنَّمَا رَوَاهُ ابْنُ هُبَيْرَةَ وَالثَّنْيِيُّ بْنُ الصَّبَّاحِ عَنْ عَمْرِو بْنِ
شُعَيْبٍ وَالثَّنْيِيُّ بْنُ الصَّبَّاحِ وَابْنُ هُبَيْرَةَ يُضَعَّفَانِ فِي الْحَدِيثِ وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ...^(١).

قال الحافظ ابن حجر بعد أن نقل تعليل الترمذي: (وقال غيره يُشبهه أن يكون ابن هبة أخذه عن المثني ثم
أسقطه، فإن أبا حاتم، قال: لم يسمع ابن هبة من عمرو من شعيب^(٢))^(٣).

قلت: ويكون هذا من حسن حديث المثني لا اعتضاده بالعمل، وإن كان ابن هبة
فعلاً سمعه من المثني فلا إشكال في طريقه لأن الراوي عنه قتيبة وسماعه منه قبل
الاختلاط، والله أعلم.

الحديث الرابع: (يَقِيدُ الْأَبُ مِنْ ابْنِهِ وَلَا يَقِيدُ الْإِبْنُ مِنْ أَبِيهِ) دُرِسَ فِي إِسْمَاعِيلَ بْنِ عِيَّاشٍ الْحَدِيثَ التَّاسِعَ^(٤)
عند الترمذي، وهو حديث ضعيف، وكان نصّ على اضطراب سنده وضعفه.

الحديث الخامس: أخرجه في كتاب صفة القيامة. باب: ...، وذكر له شواهد.

قال: حَدَّثَنَا سُؤَيْدُ بْنُ نَصْرٍ أَخْبَرَنَا ابْنُ الْمُبَارَكِ عَنِ الثَّنْيِيِّ بْنِ الصَّبَّاحِ عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ جَدِّهِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ
عَمْرِو قَالَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: (خَصَلْتَانِ مَنْ كَانَتْ فِيهِ كِتَابَةُ اللَّهِ شَاكِراً صَابِراً وَمَنْ لَمْ تَكُونَا
فِيهِ لَمْ يَكْتُبْهُ اللَّهُ شَاكِراً وَلَا صَابِراً مَنْ نَظَرَ فِي دِينِهِ إِلَى مَنْ هُوَ فَوْقَهُ فَاقْتَدَى بِهِ وَمَنْ نَظَرَ فِي دُنْيَاهُ إِلَى مَنْ هُوَ دُونَهُ فَحَمِدَ
اللَّهُ عَلَى مَا فَضَّلَهُ بِهِ عَلَيْهِ...).

(١) الترمذي، الجامع، ٣/ ٤٢٥، ح ١١١٧.

(٢) ابن أبي حاتم، المراسيل: ١/ ١١٤.

(٣) التلخيص الحبير: ٣/ ١٩٠.

(٤) انظر ص ٣٨٠.

أَخْبَرَنَا مُوسَى بْنُ حِزَامِ الرَّجُلُ الصَّالِحُ حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ إِسْحَاقَ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ أَخْبَرَنَا الْمُثَنَّى بْنُ الصَّبَّاحِ عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَحْوَهُ قَالَ هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ وَلَمْ يَذْكُرْ سُؤدَدُ بْنُ نَصْرٍ فِي حَدِيثِهِ عَنْ أَبِيهِ^(١).

قلت: له متابعة^(٢) من طريق حجاج بن إبراهيم الأزرق، ثنا بقية بن الوليد، عن سليمان ابن سليم، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، جده بنحوه، فيه بقية بن الوليد مدلس، وروايته بالنعنة روى عن ثقة من ثقات الشاميين وروى عنه كذلك ثقة من ثقات الشاميين^(٣).

والطريق التي ذكرها الترمذي فيها التصريح برواية عمرو عن أبيه عن جده هي كذلك في الزهد لابن المبارك^(٤). وذكر الحافظ في الفتح أنه رُوِيَ كذلك في نسخة عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده وسكت عنه^(٥).

وله شواهد صحيحة عند البخاري^(٦) ومسلم^(٧) والترمذي^(٨) وغيرهم.

فيكون هذا الحديث من حسان حديث المثنى عن عمرو والله أعلم.

الخلاصة: الأحاديث الخمسة التي رواها الترمذي للمثنى عن عمرو بن شعيب، ضعف أربعة وحسن واحدًا.

وبينت الدراسة أن ثلاثة أحاديث من حسان أحاديثه عن عمرو بالمتابعات والشواهد واثنان ضعيفان وقد بين ضعفهما وليس لهما متابعات أو شواهد.

ثانياً: مرويات المثنى بن الصباح عند أبي داود

لم يخرج أبو داود للمثنى بن الصباح إلا حديثاً واحداً سكت عنه. أخرجه في كتاب المناسك، باب: المُلتزم.

(١) الترمذي، الجامع، ٤/٦٦٥، ح ٢٥١٢.

(٢) الطبراني، مسند الشاميين، ٢/٣٠٣، ح ١٣٨٧.

(٣) حجاج بن إبراهيم الأزرق، نزيل طرسوس ثقة. ابن حجر، تقريب التهذيب، ص ١٥٢، ت ١١٨. وسليمان بن سليم الحمصي - ثقة

عابد، المصدر نفسه. ص ٢٥١، ت ٢٥٦٦.

(٤) الزهد، ص ٥٠.

(٥) فتح الباري، ١١/٣٢٣.

(٦) الصحيح، ص ١٣٨٠، ح ٦٤٩٠.

(٧) الصحيح: ٤/٢٢٧٥، ح ٢٩٦٣.

(٨) الجامع ٤/٦٦٤، ح ٢٥١٣، وقال: حديث صحيح.

قال: حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ حَدَّثَنَا الْمُثَنَّى بْنُ الصَّبَّاحِ عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: (طُفْتُ مَعَ عَبْدِ اللَّهِ فَلَمَّا جِئْنَا دُبُرَ الْكَعْبَةِ، قُلْتُ: أَلَا تَتَعَوَّذُ؟ قَالَ: نَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ النَّارِ، ثُمَّ مَضَى— حَتَّى اسْتَلَمَ الْحَجَرَ وَأَقَامَ بَيْنَ الرُّكْنِ وَالْبَابِ فَوَضَعَ صَدْرَهُ وَوَجْهَهُ وَذِرَاعَيْهِ وَكَفَيْهِ هَكَذَا وَبَسَطَهُمَا بَسْطًا ثُمَّ قَالَ: هَكَذَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَفْعَلُهُ^(١).

ورواه ابن ماجه قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ قَالَ سَمِعْتُ الْمُثَنَّى بْنَ الصَّبَّاحِ يَقُولُ حَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ بَنحوه، وفيه (فَاسْتَلَمَ الرُّكْنَ ثُمَّ قَامَ بَيْنَ الْحَجَرِ وَالْبَابِ)^(٢).
ورواه سفيان الثوري، عن المثنى به بنحوه مختصراً بلفظ (رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَلْزُقُ وَجْهَهُ وَصَدْرَهُ بِالْمُلْتَزَمِ)^(٣).

وله متابع من طريق عبد الرزاق عن ابن جريح قال: قال عمرو بن شعيب: طافَ مُحَمَّدٌ جَدُّهُ مَعَ أَبِيهِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ نَحْوِهِ، وفيه: (فلما استلم الركن تَعَوَّذَ بَيْنَ الركن والبَابِ...) ^(٤). وهو سند حسن.
قال في عون المعبود: "قوله عن أبيه وهو شعيب بن مُحَمَّد بن عبد الله بن عمرو وقد سمع شعيب من عبد الله على الصحيح، ووقع في كتاب ابن ماجه عن أبيه عن جده فيكون شعيب ومُحَمَّد طافا جميعاً مع عبد الله"^(٥).
وله شاهد حسن من حديث ابن عباس^(٦).
فيكون هذا من حسان حديث المثنى عن عمرو بن شعيب والله أعلم.

ثالثاً: مرويات المثنى بن الصباح عند ابن ماجه

روى له ابن ماجه خمسة أحاديث.
الحديث الأول: أخرجه في الهبات، باب: عطية المرأة من غير إذن زوجها، وأخرج له شواهد.
قال: حَدَّثَنَا أَبُو يُونُسَ الرَّقِّيُّ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ الصَّيْدَلَانِيُّ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَلَمَةَ عَنِ الْمُثَنَّى بْنِ الصَّبَّاحِ عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: (فِي خُطْبَةٍ خَطَبَهَا لَا يَجُوزُ لِمَرْأَةٍ فِي مَالِهَا إِلَّا بِإِذْنِ زَوْجِهَا إِذَا هُوَ مَلَكٌ عَصَمَتَهَا)^(٧).

(١) أبو داود، السنن، ١٨١ / ٢، ح ١٨٩٩.

(٢) السنن، ٩٨٧ / ٢، ح ٢٩٦٢.

(٣) الدارقطني، السنن، ٢٨٩ / ٢، ح ٢٣٩.

(٤) عبد الرزاق، المصنف، ٧٥ / ٥، ح ٩٠٤٤.

(٥) عون المعبود، ٢٤٨ / ٥، وانظر نصب الراية: ٩١ / ٣.

(٦) عبد الرزاق، المصنف، ٧٦ / ٥، ح ٩٠٤٧، وابن أبي شيبة، المصنف، ح ١٣٧٧٨.

(٧) ابن ماجه، السنن، ٧٩٨ / ٢، ح ٢٣٨٨.

ولله متابعات من طريق داود بن أبي هند وحبيب المعلم عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده بنحوه، أخرجه الحاكم^(١) وصححه، وأبو داود^(٢) والنسائي^(٣) وغيرهم.

ومن طريق حسين المعلم عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده به بنحوه^(٤) وهو سند حسن فيكون هذا من حسان أحاديث المثني عن عمرو بن شعيب.

وهذا الحديث ظاهره مشكل مع الأحاديث التي أجازت للمرأة التصرف بهاها متزوجة أو غير متزوجة وأجيب أن إضافة المال إليها مجازاً لكونه في تصرفها والمقصود مال زوجها، والنهي يكون على هذا المعنى للتحريم، أو المراد مال نفسها والنهي للكراهة والمراد لا تتصرف بهاها إلا بمشورة زوجها أدباً واستحباباً^(٥).

الحديث الثاني: (مَنْ أُوْدِعَ وَدِيعَةً فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ) سبق في أيوب بن سويد، مروياته عند ابن ماجه الحديث الثالث^(٦). وخلاصته: أنه من ضعيف حديثه، ولم يخرج في الباب غيره.

الحديث الثالث: أخرجه في الفرائض، باب: ميراث أهل الإسلام من أهل الشرك، أخرجه شاهداً.

قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ أَنبَأَنَا ابْنُ هُبَيْرَةَ عَنْ خَالِدِ بْنِ يَزِيدَ أَنَّ الْمُثَنَّى بْنَ الصَّبَّاحِ أَخْبَرَهُ عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: (لَا يَتَوَارَثُ أَهْلُ مِلَّتَيْنِ)^(٧).

ولله متابعات من طريق حبيب المعلم، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده به بنحوه^(٨) وهو حديث حسن.

ومن طريق عمر بن سعيد، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه عن جده به بنحوه^(٩) وهو سند حسن ومن طريق سفيان بن عيينة قال: سمعت عدة منهم يعقوب بن عطاء، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده به بنحوه^(١٠)، ويعقوب بن عطاء ضعيف^(١١).

(١) المستدرک: ٥٤/٢.

(٢) السنن: ٣/٢٩٣، ح ٣٥٤٦.

(٣) الكبرى: ٤/٥٣، ح ٦٥٩١.

(٤) النسائي، المجتبى، ٣/٢٩٣، ٦/٢٧٨، ح ٣٧٥٧.

(٥) عون المعبود، ٩/٣٣٥.

(٦) انظر ص ٣٢.

(٧) ابن ماجه، السنن، ٢/٩١٢، ح ٢٧٣١.

(٨) أبو داود، السنن، ٣/١٢٥، ح ٢٩١١.

(٩) الدارقطني، السنن، ٤/٧٢، ح ١٦.

(١٠) البيهقي، السنن الكبرى، ٦/٢١٨، ح ١٢٠٩.

(١١) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص ٦٠٨، ت ٧٨٢٦.

ومن طريق عامر الأحول، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده به بنحوه^(١).
ومن طريق الخليل بن مرة، عن قتادة، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده بنحوه^(٢)، والخليل ضعيف^(٣).

ومن طريق الضحاك بن عثمان، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده به بنحوه^(٤).
وغير ذلك فيكون هذا من حسان حديثه عن عمرو بن شعيب بمجموع هذه المتابعات.

الحديث الرابع: أخرجه في الفرائض، باب: في ادعاء الولد، وأخرج متابعا له.
قال: حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ الْيَمَانِ عَنِ الْمُثَنَّى بْنِ الصَّبَّاحِ عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (مَنْ عَاهَرَ أُمَّةً أَوْ حُرَّةً فَوَلَدُهُ وَلَدُ زَنَّا لَا يَرِثُ وَلَا يُورَثُ)^(٥).

قلت: تابعه عليه عبد الله بن لهيعة، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده به بنحوه، وهو من رواية قتيبة بن سعيد عن ابن لهيعة^(٦) وهي صحيحة عند الإمام أحمد كما سبق.

وآخر من طريق محمد بن راشد، عن سليمان بن موسى، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه عن جده بنحوه^(٧).
وهو سند رجاله رجال الحسن.

وثالث من طريق الضحاك بن مخلد، عن ابن جريج، عن عمرو بن شعيب قال: قال رسول الله ﷺ بنحوه^(٨).
وهو مرسل ورجال ثقاة، ورواه عبد الرزاق عن ابن جريج^(٩) كذلك.

ورابع عن طريق ابن عيينة، عن يعقوب بن عطاء، قال سمعت عمرو بن شعيب يقول قال رسول الله ﷺ بنحوه^(١٠) ويعقوب ضعيف والحديث مرسل.

فيكون هذا الحديث كذلك من حسان روايته عن عمرو بن شعيب. والله أعلم.

(١) أحمد، المسند، ٢٤٣/١، والبيهقي، السنن، ٨٢/٤، ح ٦٣٨٣.

(٢) البيهقي، السنن الكبرى، ٢١٨/٦.

(٣) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص ١٩٦، ت ١٧٥٧.

(٤) الدارقطني، السنن، ٧٥/٤، ح ٢٥.

(٥) ابن ماجه، السنن، ٩١٧/٢، ح ٢٧٤٦.

(٦) الترمذي، الجامع ٤/٢٨، ح ٢١١٣، وقال: وقد روى غير ابن لهيعة هذا الحديث عن عمرو بن شعيب والعمل على هذا عند أهل العلم.

(٧) ابن ماجه، السنن، ٩١٧/٢، ح ٢٧٤٥.

(٨) ابن أبي شيبة، المصنف، ٢٨١/٦، ح ٣١٤١٧.

(٩) عبد الرزاق، المصنف، ٤٥٢/٧، ح ٣٦٨٥١.

(١٠) المصدر نفسه، ح ٣٨٥٢.

الحديث الخامس: (عَمَرُو بْنُ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ قَالَ طُفْتُ مَعَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو فَلَمَّا فَرَعْنَا) سبق عن أبي داود الحديث الأول^(١) الذي أخرجه له وهو من حسان حديثه عن عمرو بن شعيب.
الخلاصة: الخمسة الأحاديث التي رواها ابن ماجه للمثنى هي من روايته عن عمرو بن شعيب، أربعة منها من حسان حديثه والخامس ضعيف.

رابعاً: خلاصة مرويات المثنى في الكتب الستة

روى له من أصحاب الكتب الستة الترمذي وأبو داود وابن ماجه، ومجموع ما رووه بالمكرر أحد عشر—
حديثاً، جميعها من روايته عن عمرو بن شعيب، ثمانية منها من حسان حديثه وظهر ذلك بالمتابعات والشواهد، وثلاثة ضعيفة.

• الثمانية الحسنة:

- ثلاثة عند الترمذي.
- وواحد عند أبي داود.
- أربعة عند ابن ماجه.

• وثلاثة ضعيفة:

- اثنان عند الترمذي.
- والثالث عند ابن ماجه.

(١) انظر ص ١٠٣

المبحث الثامن

مجالد بن سعيد

ومروياته في الكتب الستة

المطلب الأول: أقوال النقاد في مجالد.
المطلب الثاني: مروياته في الكتب الستة.

المبحث الثامن: مجالد بن سعيد ومروياته في الكتب الستة

مجالد بن سعيد بن عمير بن بسطام، أبو عمير، الكوفي، من صغار السادسة، مات سنة مائة وأربع وأربعين.

المطلب الأول: أقوال النقاد فيه

قال البخاري: كان يحيى بن سعيد يصفه، وكان عبد الرحمن بن مهدي لا يروي عنه شيئاً^(١)، وقال: أنا لا أكتب حديث مجالد ولا موسى بن عبيدة^(٢).

وقال الإمام أحمد: أحاديث مجالد كلها حُلُم^(٣)، وكان لا يراه شيئاً يقول: ليس بشيء^(٤).

زاد أبو طالب: يرفع حديثاً كثيراً لا يرفعه الناس، وقد احتمله الناس^(٥). وفي المعرفة والتاريخ: قيل للإمام أحمد من تقدم من أصحاب الشعبي؟ فقال: ليس في القوم مثل إسماعيل ابن أبي خالد ومطرف، إلا ما كان من مجالد فإنه يكثر ويضطرب^(٦)، وقال ابن أبي حاتم: حدثنا أحمد بن سنان، قال: سمعت عبد الرحمن بن مهدي، يقول: حديث مجالد عند الأحداث، يحيى بن سعيد، وأبي أسامة ليس بشيء^(٧)، ولكن حديث شعبة وحماد بن زيد وهشيم هؤلاء القدماء يعني أنه تغير حفظه في آخر عمره^(٨).

وقال ابن سعد: كان ضعيفاً^(٩)، وعن أبي داود قوله: قد حدث يحيى عن مشايخ ضعاف على نقده للرجال الأجلح ومجالد^(١٠).

وقال ابن معين: لا يحتج بحديثه^(١١)، وقال: ضعيف، واهي الحديث، وكان يحيى بن سعيد يقول: لو أردت أن يرفع لي مجالد حديثه كله رفعه! قلت -القائل الدارمي-: ولم يرفع حديثه؟ قال: للضعف^(١٢). ووثقه في رواية^(١٣)، وقال في أخرى وسئل عن حديثه فقال صالح كأنه^(١٤).

(١) التاريخ الصغير، ٢/ ٧٩.

(٢) علل الترمذي الكبير، ص ٢٢.

(٣) ابن حبان، المجروحين، ٣/ ١٠-١١، قلت: والحُلُم عبارة عما يراه النائم وغلب على ما كان في الشَّرِّ -لسان العرب، باب الميم فصل الحاء، ١٢/ ١٤٥. وكأنه أراد أن هذه الأحاديث لا حقيقة لها ولا أصل. والله أعلم.

(٤) الضعفاء الصغير، ص ١١٢.

(٥) الجرح والتعديل، ٨/ ٣٦١.

(٦) المعرفة والتاريخ، ٢/ ١٦٥.

(٧) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٨/ ٣٦١.

(٨) الطبقات الكبرى، ٦/ ٣٤٩.

(٩) المزي، تهذيب الكمال، ٢٧/ ٢٢٣.

(١٠) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٨/ ٣٦١.

(١١) المصدر نفسه، ٨/ ٣٦١.

(١٢) تاريخ ابن معين رواية الدوري، ٣/ ٢٦٩.

(١٣) تاريخ ابن معين رواية الدارمي، ص ٢١٦.

وقال أبو حاتم وسئل عنه يحتج به؟ قال: لا^(١)، وقال النسائي: ثقة^(٢) وفي رواية أخرى ليس بالقوي^(٣)، وفي ضعفائه قال: ضعيف^(٤).

وقال العجلي: "كوفي جائز الحديث، حسن الحديث، إلا أن عبد الرحمن بن مهدي يقول: أشعث بن سوار أقوى منه، والناس لا يتابعونه على هذا، كان مجالد أرفع من أشعث بن سوار وقال يحيى بن سعيد: كان مجالد يُلقن الحديث إذا لُقن. وقد رآه وسمع منه، صالح الكتاب، يروي عن قيس بن أبي حازم، والشعبي"^(٥).
وقال الدارقطني: ليس بقوي^(٦)، وعنه: غيره أثبت منه^(٧)، وفي ضعفائه: ليس بثقة، يزيد بن أبي زياد أرجح منه، لا يعتبر به^(٨).

وقال ابن حبان: "كان رديء الحفظ، يقلب الأسانيد ويرفع المراسيل، لا يجوز الاحتجاج به"^(٩). وقال ابن عدي: "له عن الشعبي عن جابر أحاديث صالحة وعن غير جابر أحاديث صالحة، وعامة ما يرويه غير محفوظ"^(١٠).
وقال الحافظ ابن حجر: ليس بالقوي، وتغير في آخر عمره^(١١).

الخلاصة: مجالد ضعيف وهذا ما عليه جمهور النقاد وسبب ضعفه تغير حفظه، إلا أن له وصفاً آخر في الشَّعْبِي خاصة، فقد عدّه الإمام أحمد من أصحاب الشعبي المُقَدِّمِينَ إلا أنه يضطرب فيه في كثرة ما يروي عنه، قلت: ويُضَبِّط هذا الاضطراب بمعرفة قدامى أصحابه فرواية هؤلاء عنه مقبولة كما قال ابن مهدي وعدّ منهم: شعبة وحماد بن زيد وهشيم، ويجتنب رواية الأحداث عنه الذين منهم يحيى بن سعيد وأبو أسامة إلا إذا توبعوا عليها، ومن أبرز علل حديثه رفع ما ليس بمرفوع، وقبوله التلقين.

(١) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: ٨ / ٣٦١.

(٢) المزني، تهذيب الكمال: ٢٧ / ٢٢٣.

(٣) المصدر نفسه، ٢٧ / ٢٢٣.

(٤) المصدر نفسه، ٢٧ / ٢٢٣.

(٥) الثقات: ٢ / ٢٦٤.

(٦) السنن، ٤ / ١٧٠.

(٧) المصدر نفسه: ٢ / ٢٠٣.

(٨) سؤالات البرقاني، ص ٦٤.

(٩) المجروحين، ٣ / ١٠.

(١٠) الكامل: ٦ / ٤٢٢.

(١١) التقريب، ص ٥٢٠، ت ٦٤٨٠.

المطلب الثاني: مروياته في الكتب الستة

روى له من أصحاب الكتب الستة مسلم والترمذي وأبو داود وابن ماجه.

أولاً: مرويات مجالد بن سعيد عند مسلم

لم يخرج له مسلم إلا حديثاً واحداً متابعة مقروناً.

أخرجه في كتاب الطلاق، باب: المطلقة ثلاثاً لا نفقة لها.

قال: حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ أَخْبَرَنَا سَيَّارٌ وَحُصَيْنٌ وَمُغِيرَةُ وَأَشْعَثُ وَمَجَالِدٌ وَإِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي خَالِدٍ وَدَاوُدُ كُلُّهُمْ عَنِ الشَّعْبِيِّ قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ فَسَأَلْتُهَا عَنْ قَضَاءِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَيْهَا، فَقَالَتْ: طَلَّقَهَا زَوْجُهَا الْبَتَّةَ فَقَالَتْ: فَخَاصَمْتُهُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي السُّكْنَى وَالنَّفَقَةِ، قَالَتْ: (فَلَمْ يَجْعَلْ لِي سَكْنَى وَلَا نَفَقَةً وَأَمَرَنِي أَنْ أَعْتَدَ فِي بَيْتِ ابْنِ أُمِّ مَكْتُومٍ).

وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ عَنْ حُصَيْنٍ وَدَاوُدَ وَمُغِيرَةَ وَإِسْمَاعِيلَ وَأَشْعَثَ عَنِ الشَّعْبِيِّ أَنَّهُ قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ بِمَثَلِ حَدِيثِ زُهَيْرٍ عَنْ هُشَيْمٍ.

ثم أخرج له متابعات بسنده من طريق سلمة بن كهيل وسيار أبي الحكم وأبي إسحاق^(١).

وكذا أخرجه الترمذي في كتاب الطلاق واللعان، باب المطلقة ثلاثاً لا سكنى

لها ولا نفقة من طريق هناد، حدثنا جرير، عن مغيرة عن الشعبي قال: دخلت على فاطمة ثم ذكر نحوه^(٢).

ومن طريق أحمد بن منيع حدثنا هشيم أنبأنا حصين وإسماعيل ومجالد قال هشيم: وحدثنا داود أيضاً عن

الشعبي قال: دخلت على فاطمة ثم ذكره نحوه... وقال: حديث حسن صحيح^(٣).

وأخرجه النسائي في الكبرى^(٤) والمجتبى^(٥) من حديث هشيم قال: حدثنا سيّار وحصين ومغيرة وداود بن أبي

هند وإسماعيل بن أبي خالد وذكر آخر عن الشعبي فإذا دخلت على فاطمة بنحوه.

(١) مسلم، الصحيح، ١١٧/٢، ح ١٤٨٠، وانظر ابن حبان، الصحيح، ٦٤/١٠، ح ٤٢٥٢، وأبو عوانة، المسند، ٨٥/٣، ح ٤٦٢١.

(٢) مسلم، الصحيح، ١١١٨/٢.

(٣) الترمذي، الجامع، ٤٨٤/٣، ح ١٨٨٠.

(٤) المصدر نفسه، ٤٨٤/٣، ح ١٨٨٠.

(٥) السنن الكبرى، ٣٩٩/٣، ح ٥٧٤٢.

(٦) المجتبى، ٢٠٩/٦، ح ٣٥٤٨.

قلت والآخر هو مجالد كما هو في الطرق السابقة ولكنه يُضَعَّفُ (١) لذا لم يذكره والله أعلم.

قلت: فيكون هذا الحديث من صحيح حديثه عن الشعبي، ولم يحتج به مسلم إنما أخرج له متابعة مقروناً.

ثانياً: مرويّات مجالد بن سعيد عند الترمذي

أخرج له الترمذي عشرين حديثاً:

الحديث الأول: أخرجه في كتاب الزكاة، باب: ما جاء في رضا المصدق، أخرجه متابعا .
قال: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَزِيدَ عَنْ مُجَالِدٍ عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنْ جَرِيرٍ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (إِذَا آتَاكُمْ الْمُصَدَّقُ فَلَا يُفَارِقَنَّكُمْ إِلَّا عَنْ رِضَا).
حَدَّثَنَا أَبُو عَمَّارٍ الْحُسَيْنُ بْنُ حُرَيْثٍ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ دَاوُدَ عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنْ جَرِيرٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِنَحْوِهِ .
قال أبو عيسى حديث داود عن الشعبي أصح من حديث مجالد وقد ضعف مجالداً بعض أهل العلم وهو كثير الغلط (٣).

قلت: له متابعات منها:

عند مسلم من طريق داود بن أبي هند، عن الشعبي، عن جرير به بنحوه (٣).

وعند الطيالسي من طريق إسماعيل بن أبي خالد، عن جرير به بنحوه (٤).

وعند الطبراني في الكبير عن طريق مغيرة، عن الشعبي، عن جرير به بنحوه (٥).

فيكون هذا الحديث من حسان حديث مجالد عن الشعبي.

الحديث الثاني: أخرجه في الزكاة، باب: ما جاء من لا تحل له الصدقة أخرجه شاهداً.
قال: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ سَعِيدٍ الْكِنْدِيُّ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحِيمِ بْنُ سُلَيْمَانَ عَنْ مُجَالِدٍ عَنْ عَامِرِ الشَّعْبِيِّ عَنْ حُبَيْشِ بْنِ جُنَادَةَ السَّلُولِيِّ قَالَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ وَهُوَ وَاقِفٌ بِعَرَفَةَ أَنَّهُ أَعْرَابِيٌّ فَأَخَذَ

(١) الضعفاء والمتروكين، ص ٢٣٦.

(٢) الترمذي، الجامع، ٣/٣٩، ح ٦٤٧-٦٤٨.

(٣) الصحيح ٢/٩٨٩، ح ٩٨٩، وانظر الترمذي، ٣/٣٩.

(٤) الطيالسي، سليمان بن داود المسند، بيروت، دار المعرفة، د.ت، د.ط، ١/٩٢، ح ٦٦٧.

(٥) الطبراني، سليمان بن أحمد، المعجم الكبير، تحقيق حمدي السلفي، الموصل، مكتبة العلوم والحكم، ط ٢،

١٤٠٤هـ-١٩٨٣م، ٢/٣٢٤، ح ٢٣٥٥.

بَطْرَفِ رِدَائِهِ فَسَأَلَهُ إِيَّاهُ فَأَعْطَاهُ وَذَهَبَ فَعِنْدَ ذَلِكَ حَرُمَتِ الْمَسْأَلَةُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (إِنَّ الْمَسْأَلَةَ لَا تَحِلُّ لَغَنِيٍّ وَلَا لِذِي مَرَّةٍ سَوِيٍّ إِلَّا لِذِي فَقْرٍ مُدْقِعٍ^(١) أَوْ غُرْمٍ مُفْطِعٍ^(٢) وَمَنْ سَأَلَ النَّاسَ لِيُثْرِيَ بِهِ مَالَهُ كَانَ خُوشًا^(٣) فِي وَجْهِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَرَضْفًا^(٤) يَأْكُلُهُ مِنْ جَهَنَّمَ وَمَنْ شَاءَ فَلْيُثْقِلْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيُخَيِّرْ).

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غِيلَانَ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ عَنْ عَبْدِ الرَّحِيمِ بْنِ سُلَيْمَانَ نَحْوَهُ قَالَ أَبُو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ^(٥).

قلت: له متابع صحيح من طريق إسرائيل عن أبي إسحاق حدثنا حبه شي بن جنادة قال، قال رسول الله ﷺ بنحوه مختصرًا^(٦).

ورواه يحيى بن معين قال: أنبأنا مجالد عن عامر عن حبشي بن جنادة قال سمعت رسول الله بنحوه ولم يعلق عليه^(٧).

وله شواهد لبعض المتن منها:

حديث أبي هريرة عند ابن حبان وغيره بسند صحيح، (لا تحل المسألة لغني ولا لذي مرة سوي)^(٨).
فيكون هذا الحديث من حسان حديثه عن الشعبي.

الحديث الثالث: أخرجه في النكاح، باب ما جاء في المَحْلَلِّ والمَحْلَلِّ لَهُ، أخرجناه شاهدًا.
قال: حَدَّثَنَا أَبُو سَعِيدٍ الْأَشْجِيُّ حَدَّثَنَا أَشْعَثُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ زَيْدٍ الْأَيَامِيُّ حَدَّثَنَا مُجَالِدٌ عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ وَعَنِ الْحَارِثِ عَنْ عَلِيٍّ قَالَا: (إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَعَنَ الْمُحِلَّ وَالْمُحْلَلَّ لَهُ) قَالَ وَفِي الْبَابِ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَعُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ وَابْنِ عَبَّاسٍ.

قَالَ أَبُو عِيسَى حَدِيثُ عَلِيٍّ وَجَابِرٍ حَدِيثٌ مَعْلُومٌ وَهَكَذَا رَوَى أَشْعَثُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ مُجَالِدٍ عَنْ عَامِرٍ هُوَ الشَّعْبِيُّ عَنِ الْحَارِثِ عَنْ عَلِيٍّ وَعَامِرٍ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهَذَا حَدِيثٌ لَيْسَ إِسْنَادُهُ بِالْقَائِمِ لِأَنَّ مُجَالِدَ بْنَ سَعِيدٍ قَدْ ضَعَفَهُ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْهُمْ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ وَرَوَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ تُمَيْرٍ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ

(١) مدقع: شديد مفضي إلى الدقعاء وهو التراب الزمخشري، الفائق ١/ ٣٤١.

(٢) المفتح: الشديد المثل. الزمخشري، الفائق ١/ ٣٤١.

(٣) الخُمُوش: قشر الجلد بالإظفار، الزمخشري، الفائق ١/ ٣٥٦.

(٤) رَضْفًا: حَجَرٌ يُجْمَى ثُمَّ يُكْوَى بِهِ، الزمخشري، الفائق ٤/ ٤٩.

(٥) الترمذي، الجامع، ٤٣/ ٣، ٦٥٣.

(٦) مسلم، الصحيح، ١٠٠/ ٤، ح ٢٤٤٦، وكذا صححه المنذري، الترغيب والترهيب، ١/ ٣٢٤.

(٧) تاريخ ابن معين، رواية الدوري، ١٧/ ٣، ح ٧٤.

(٨) الصحيح، ٨/ ٨٤، ح ٣٢٩٠.

مُجَالِدٍ عَنْ عَامِرٍ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ عَلِيٍّ وَهَذَا قَدْ وَهَمَ فِيهِ ابْنُ ثُمَيْرٍ وَالْحَدِيثُ الْأَوَّلُ أَصَحُّ وَقَدْ رَوَاهُ مُغِيرَةُ وَابْنُ أَبِي خَالِدٍ وَغَيْرُ وَاحِدٍ عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنِ الْحَارِثِ عَنْ عَلِيٍّ^(١).

ورواه ابن ماجه من طريق محمد بن إسماعيل، ثنا أبو أسامة، عن ابن عون ومجالد، عن الشعبي، عن الحارث، عن علي به بنحوه^(٢).

قلت له متابع من طريق قتادة عن عامر الشعبي، عن الحارث، عن علي بن أبي طالب به بنحوه^(٣).

ومن حديث إسماعيل بن أبي خالد عن عامر الشعبي به بنحوه^(٤).

قلت: وإن كان مجالد ضعيفاً فإن إخراج حديثه مقروناً بابن عون وهو ثقة والمتابعان قتادة وإسماعيل بن أبي خالد، تحسن حاله لكن يبقى ضعف الحارث، وهو محتمل لأنه من روايته عن علي وهو صالح في علي ولم ينص أحد من النقاد أن هذا الحديث لم يسمعه الحارث من علي وله شواهد أشار لها الترمذي فيكون هذا من حسان حديثه، والله أعلم.

الحديث الرابع: أخرجه في الرضاع، باب...، ولم يخرج في الباب غيره وضعفه.

قال: حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ حَدَّثَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ عَنْ مُجَالِدٍ عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنْ جَابِرٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: (لَا تَلْجُوا^(٥) عَلَى الْمَغِيَّاتِ^(٦))؛ فَإِنَّ الشَّيْطَانَ يَجْرِي مِنْ أَحَدِكُمْ بِجَرَى الدَّمِ) قُلْنَا: وَمَنْكَ؟ قَالَ: (وَمَنِّي وَلَكِنَّ اللَّهَ أَعَانَنِي عَلَيْهِ فَأَسْلَمْتُ).

قَالَ أَبُو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ وَقَدْ تَكَلَّمَ بَعْضُهُمْ فِي مُجَالِدِ بْنِ سَعِيدٍ مِنْ قَبْلِ حِفْظِهِ...^(٧).

قلت: لم أقف له على متابعات، وللمتن شواهد صحيحة، أما الجزء الأول من المتن فشاهده حديث (إياكم والدخول على النساء)، رواه الترمذي من حديث عقبة بن عامر وقال حسن صحيح^(٨).

(١) الترمذي، الجامع، ٤٢٧/٣، ح ١١١٩.

(٢) السنن، ١/٦٢٢، ح ١٩٣٥.

(٣) البيهقي، السنن الكبرى، ٢٠٧/٧، ح ١٣٩٦١.

(٤) أبو داود، السنن، ٢/٢٢٧، ح ٢٠٧٦.

(٥) الولوج: الدخول، لا تلجوا أي: لا تدخلوا لسانا العرب، باب الجيم، فصل الواو، ٣٩٩/٢.

(٦) المغيات: النساء اللاتي خرج أزواجهن إلى الغزو. الزمخشري، الفائق، ١٠٧/٣.

(٧) الترمذي، الجامع، ٤٧٥/٣، ح ١١٧٢.

(٨) الجامع، ٤٧٤/٣، ح ١١٧١.

والجزء الثاني: فحديث (ما منكم من أحدٍ إلا وله شيطان) قالوا ولك يا رسول الله؟ قال: (ولي إلا أن الله أعاني عليه فأسلم). رواه ابن حبان^(١) في صحيحه بسند حسن وآخر بسند صحيح بمعناه.

فيكون هذا من حسن حديثه عن الشعبي لأنه من رواية عيسى بن يونس وهو من طبقة حماد وهشيم ثقة مأمون^(٢)، وهذه الطبقة روت عنه قبل اختلاطه.

الحديث الخامس: (حديث فاطمة بنت قيس) سبق عند مسلم^(٣)، وأخرجه الترمذي متابعاً مقروناً وهو من حسان حديثه عن الشعبي.

الحديث السادس: أخرجه في البيوع، باب ما جاء في ترك الشبهات، أخرجه في باب المتابعات.

قال: حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ أَنَّ هَمَّادَ بْنَ زَيْدٍ عَنْ مُجَالِدٍ عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنِ النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ قَالَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: (الْحَلَالُ بَيْنَ وَالْحَرَامِ بَيْنٌ وَبَيْنَ ذَلِكَ أُمُورٌ مُشْتَبِهَاتٌ لَا يَدْرِي كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ أَمِنْ الْحَلَالِ هِيَ أَمْ مِنَ الْحَرَامِ...).

حَدَّثَنَا هَنَادٌ حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ زَكَرِيَّا بْنِ أَبِي زَائِدَةَ عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنِ النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَحْوَهُ بِمَعْنَاهُ قَالَ أَبُو عِيْسَى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ وَقَدْ رَوَاهُ غَيْرُ وَاحِدٍ عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنِ النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ^(٤).

قلت له متابعات منها:

عند البخاري عن طريق ابن عون^(٥) وأبي فروة^(٦) وزكريا بن أبي زائدة^(٧).

وعند مسلم من حديث ابن عون^(٨).

فيكون هذا الحديث من حسان حديث مجالد عن الشعبي.

(١) الصحيح، ١٤/٣٢٦-٣٢٧/ح ٦٤١٦ و٦٤١٧.

(٢) ابن حجر، تقريب التهذيب ص ٤٤١ ت ٥٣٤١.

(٣) انظر ص ١١٢.

(٤) الترمذي، الجامع، ٣/٥١١، ح ١٢٠٥.

(٥) الصحيح، ص ٢٦، ح ٢٥.

(٦) المصدر نفسه، ص ٤٢٦، ح ٢٠٥١.

(٧) المصدر نفسه، ص ٤٢٦، ح ٢٠٥٢.

(٨) الصحيح، ٣/١٢٢١، ح ١٥٩٩.

الحديث السابع: أخرجه في البيوع، باب: ما جاء في النهي للمسلم أن يدفع الخمر للذمي يبيعها، ولم يخرج في الباب غيره وحسنه.

قال: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حَشْرِمٍ أَخْبَرَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ عَنْ مُجَالِدٍ عَنْ أَبِي الْوَدَّاعِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ قَالَ كَانَ عِنْدَنَا خَمْرٌ لَيْتِيْمٌ فَلَمَّا نَزَلَتْ الْمَائِدَةُ سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْهُ وَقُلْتُ إِنَّهُ لَيْتِيْمٌ فَقَالَ: (أَهْرِيقُوهُ) قَالَ وَفِي الْبَابِ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ أَبُو عِيسَى حَدِيثُ أَبِي سَعِيدٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ وَقَدْ رَوَى مِنْ غَيْرِ وَجْهٌ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَحْوُ هَذَا...^(١).

قلت وفي تحفة الأشراف^(٢) ذكر قوله حسن فقط دون صحيح، ولم أقف له على متابعات لكن له شواهد صحيحة من حديث أنس عند الشيخين^(٣)، والله أعلم.

فهو من حسن حديث مجالد من غير طريق الشعبي بشواهد ولأنه من رواية القدامى عنه.

الحديث الثامن: أخرجه في الصيد، باب ما جاء في صيد البزاة، ولم يخرج في الباب غيره.

قال: حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ عَدِيٍّ وَهَنَادٌ وَأَبُو عَمَّارٍ قَالُوا حَدَّثَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ عَنْ مُجَالِدٍ عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنْ عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ قَالَ سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ صَيْدِ الْبَازِي فَقَالَ (مَا أَمْسَكَ عَلَيْكَ فَكُلْ) قَالَ أَبُو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ مُجَالِدٍ عَنِ الشَّعْبِيِّ وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ...^(٤).

قال الترمذي: "سألت محمدًا عن هذا الحديث فقال: فقال: إنما رواه عيسى بن يونس عن مجالد ولا أعرف هذا له، وهذا حديث مجالد وأنا لا أشتغل بحديث مجالد، قلت له: لا تروى عن مجالد شيئاً، قال: لا، ولا عن جابر الجعفي، ولا عن موسى بن عبيدة، ومجالد أحسن حالاً من جابر الجعفي"^(٥).

وقال البيهقي في السنن الكبرى: "ذَكَرُ الْبَازِي فِي هَذِهِ الرَّوَايَةِ لَمْ يَأْتْ بِهِ الْحِفَازُ عَنِ الشَّعْبِيِّ إِنَّمَا أَتَى بِهِ مُجَالِدٌ"^(٦).

فيكون هذا من مناكيره عن الشعبي لمخالفته الحفاظ من أصحاب الشعبي.

(١) الترمذي، الجامع، ٣/٥٦٣، ح ١٢٦٣.

(٢) تحفة الإشراف، ٣/٣٣٩.

(٣) البخاري، الصحيح، ص ٥١١، ح ٢٤٦٢، مسلم، الصحيح، ٣/١٥٧، ح ١٩٨٠.

(٤) الجامع ٤/٦٨، ح ١٤٦٧.

(٥) العلل الكبير: ص ٢٣٩، ح ٤٣٢.

(٦) السنن الكبرى، ٩/٢٣٨.

الحديث التاسع: أخرجه في كتاب الصيد، باب: ما جاء ما يؤكل من صيد الكلب وما لا يأكل، أخرجه وحده في الباب.

قال: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ مُجَالِدٍ عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنْ عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ قَالَ سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ صَيْدِ الْكَلْبِ الْمُعْلَمِ قَالَ: (إِذَا أُرِيتَ كَلْبُكَ الْمُعْلَمَ وَذَكَرْتَ اسْمَ اللَّهِ فَكُلْ مَا أَمْسَكَ عَلَيْكَ فَإِنْ أَكَلَ فَلَا تَأْكُلْ فَإِنَّمَا أَمْسَكَ عَلَى نَفْسِهِ) قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَرَأَيْتَ إِنْ خَالَطَتْ كِلَابَنَا كِلَابٌ أُخْرُ؟ قَالَ (إِنَّمَا ذَكَرْتَ اسْمَ اللَّهِ عَلَى كَلْبِكَ وَلَمْ تَذْكُرْ عَلَى غَيْرِهِ) قَالَ سُفْيَانُ أَكْرَهُ لَهُ أَكْلَهُ.

قَالَ أَبُو عِيْسَى وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَغَيْرِهِمْ فِي الْأَكْلِ مِنْهُ... ثم ذكر أقوال أهل العلم في هذه المسألة^(١).

قلت: وله متابعات:

منها: عند البخاري عن ابن أبي السفر^(٢) وزكريا بن أبي زائدة^(٣)، وبيان^(٤)، وعاصم الأحول^(٥)، وداود بن أبي

هند، جميعهم عن الشعبي^(٦)، فيكون هذا من حسان حديث مجالد عن الشعبي.

الحديث العاشر: أخرجه في كتاب الأطعمة، باب ما جاء في ذكاة الجنين، أخرجه وحده وأشار إلى متابعات وشواهد.

قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ مُجَالِدٍ قَالَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ وَكِيعٍ حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ عَنْ مُجَالِدٍ عَنْ أَبِي الْوَدَائِكِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (قَالَ ذَكَاةُ الْجَنِينِ ذَكَاةُ أُمِّهِ).

قَالَ وَفِي الْبَابِ عَنْ جَابِرٍ وَأَبِي أُمَامَةَ وَأَبِي الدَّرْدَاءِ وَأَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ أَبُو عِيْسَى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ وَقَدْ رَوَى مِنْ غَيْرِ هَذَا الْوَجْهِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَغَيْرِهِمْ...^(٧)

ورواه أبو داود: من حديث هشيم وابن المبارك، عن مجالد به بنحوه^(٨)، وابن ماجه من طريق ابن المبارك وأبي خالد الأحمر وعبد بن سليمان، عن مجالد به بنحوه^(٩).

(١) الترمذي، الجامع، ٦٨/٤، ح ١٤٧٠.

(٢) الصحيح، ص ٥٥، ح ١٧٥.

(٣) المصدر نفسه، ص ١١٩٨، ح ٥٤٧٥.

(٤) المصدر نفسه، ص ١١٩٩، ح ٥٤٨٣٧.

(٥) المصدر نفسه، ص ١١٢٠، ح ٥٤٨٤.

(٦) المصدر نفسه، ح ٥٤٨٥.

(٧) الترمذي، الجامع، ٧٢/٤، ح ١٤٧٦.

(٨) السنن، ١٠٣/٣، ح ٢٨٢٧.

(٩) السنن، ١٠٦٧/٢، ح ٣١٩٩.

قلت: له متابع عند أحمد من طريق غندر، ثنا ابن أبي ليل، عن عطية العوفي، عن أبي سعيد الخدري^(١) به بنحوه وهو سند فيه ضعف من قبل العوفي.

ومن طريق يونس بن أبي إسحاق، عن أبي الودّاء، عن أبي سعيد^(٢) به بمثله. وهو سند حسن فيكون هذا الحديث من حسان حديث مجالد عن الشعبي، خاصة أنه من رواية القدامى عنه.

الحديث الحادي عشر: أخرجه في الفتن، باب: ما جاء في قول النبي ﷺ بعثت أنا والساعة كهاتين يعني السبابة والوسطى، وأخرج له شاهداً.

قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُمَرَ بْنِ هَيَّاجٍ الْأَسَدِيُّ الْكُوفِيُّ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَرْحَبِيُّ حَدَّثَنَا عُبَيْدَةُ بْنُ الْأَسْوَدِ عَنْ مُجَالِدٍ عَنْ قَيْسِ بْنِ أَبِي حَازِمٍ عَنِ الْمُسْتَوْدِدِ بْنِ شَدَّادٍ الْفَهْرِيِّ رَوَى عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: (بُعِثْتُ فِي نَفْسِ السَّاعَةِ فَسَبَقْتُهَا كَمَا سَبَقَتْ هَذِهِ هَذِهِ لِأُضْبِعِيهِ السَّبَابَةَ وَالْوُسْطَى).

قال أبو عيسى هذا حديث غريب من حديث المستورد بن شدّاد لا نعرفه إلا من هذا الوجه^(٣).

رواه البزار وقال: وهذا الحديث بهذا اللفظ لا نعلمه يروى إلا عن المستورد عن النبي ﷺ وقد روي نحوه كلامه عن النبي بالفاظ مختلفة ولا نعلم حدث بهذا الحديث عن مجالد إلا عبدة^(٤).

قلت: لم أقف له على متابعات وله شاهد صحيح عند مسلم وغيره من حديث جابر بن عبد الله مرفوعاً (...بُعِثْتُ أَنَا وَالسَّاعَةُ كِهَاتَيْنِ وَيُشِيرُ بَيْنَ إِضْبُعِيهِ السَّبَابَةَ وَالْوُسْطَى)^(٥).

فيكون هذا من أحاديث مجالد الضعيفة وإن كان المتن محفوظاً لم يحسنه الترمذي للعلة التي ذكرها البزار والله أعلم، خاصة أن الراوي عن مجالد عبدة بن الأسود وهو صدوق ربما دلّس^(٦) وقد رواه بالعنعنة.

(١) المسند ٤٥ / ٣.

(٢) ابن حبان، الصحيح، ٢٠٦ / ١٣، ومسند أحمد ٣٩ / ٣.

(٣) الترمذي، الجامع، ٤٩٦ / ٤، ح ٢٢١٣.

(٤) المسند، ٣٨٩ / ٨، ح ٣٤٦٢.

(٥) الصحيح، ٢٢٧٢ / ٤، ح ٢٩٥٧.

(٦) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص ٢٧٩، ت ٤٤١٥.

الحديث الثاني عشر: أخرجه في الزهد، باب: ما جاء في هوان الدنيا على الله، وأخرج له شواهد.
قال: حَدَّثَنَا سُؤَيْدُ بْنُ نَصْرٍ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ عَنْ مُجَالِدٍ عَنْ قَيْسِ بْنِ أَبِي حَازِمٍ عَنِ الْمُسْتَوْرِدِ بْنِ شَدَّادٍ قَالَ كُنْتُ مَعَ الرَّكْبِ الَّذِينَ وَقَفُوا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى السَّخْلَةِ الْمَيْتَةِ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (أَتَرُونَ هَذِهِ هَانَتْ عَلَى أَهْلِهَا حِينَ أَلْقَوْهَا؟) قَالُوا: مِنْ هَوَانِهَا أَلْقَوْهَا يَا رَسُولَ اللَّهِ. قَالَ: (فَالدُّنْيَا أَهْوَنُ عَلَى اللَّهِ مِنْ هَذِهِ عَلَى أَهْلِهَا) وَفِي الْبَابِ عَنْ جَابِرٍ وَابْنِ عُمَرَ.
قَالَ أَبُو عِيسَى حَدِيثُ الْمُسْتَوْرِدِ حَدِيثٌ حَسَنٌ^(١).

وأخرجه ابن ماجه من طريق يحيى بن حبيب بن عربي، حدثنا حماد بن زيد عن مجالد عن سعيد الهمداني به بمثله^(٢).

قلت: لم أقف له على متابعات، لكنه من رواية حماد بن زيد وابن المبارك وهما من قدامى أصحابه، وله شاهد حسن^(٣) فيكون هذا الحديث من حسان حديثه من طريق الشعبي.

الحديث الثالث عشر: أخرجه في الزهد، باب ما جاء في معيشة النبي ﷺ وأهله، أخرجه في باب المتابعات.

قال: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ حَدَّثَنَا عَبَّادُ بْنُ عَبَّادٍ عَنْ مُجَالِدٍ عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنْ مَسْرُوقٍ قَالَ دَخَلْتُ عَلَى عَائِشَةَ فَدَعَتْ لِي بِطَعَامٍ وَقَالَتْ: (مَا أَشْبَعُ مِنْ طَعَامٍ فَأَشَاءُ أَنْ أَبْكِيَ إِلَّا بِكَيْتٍ قَالَ قُلْتُ لِمَ قَالَتْ أَذْكُرُ الْحَالَ الَّتِي فَارَقَ عَلَيْهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الدُّنْيَا وَاللَّهُ مَا شَبَعَ مِنْ خُبْرٍ وَلَحْمٍ مَرَّتَيْنِ فِي يَوْمٍ).
قَالَ أَبُو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ^(٤)
قلت: له متابعات:

من طريق منصور، عن إبراهيم، عن الأسود، عن عائشة به بنحوه، ومن طريق عروة عن عائشة^(٥).
ومن طريق عبد الرحمن بن يزيد، عن الأسود، عن عائشة به بنحوه، أخرجه الترمذي وقال: حسن صحيح^(٦).
فيكون هذا من حسان حديث مجالد عن الشعبي.

(١) الترمذي، الجامع، ٤/٥٦٠، ح ٢٣٢١

(٢) السنن، ٢/١٣٧٧، ح ٤١١١.

(٣) قال المنذري أخرجه البزار والطبراني من حديث ابن عمر ورواها ثقات التريغيب والترهيب، ٤/٨٣، والطبراني، المعجم الكبير، ٣٤٨/١٨

(٤) الترمذي، الجامع، ٤/٥٧٩، ح ٢٣٥٦.

(٥) مسلم، الصحيح، ٤/٢٢٨٢ ح ٢٩٧٠-٢٩٧١.

(٦) الجامع، ٤/٥٧٩، ح ٢٣٥٧.

الحديث الرابع عشر والخامس عشر: أخرجهما في كتاب التفسير، باب: ومن سورة البقرة، أخرجهما في باب المتابعات.

قال: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ مُجَالِدٍ عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنْ عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ قَالَ سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ الصَّوْمِ فَقَالَ: (حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ) [البقرة: ١٨٧]، قَالَ فَأَخَذْتُ عِقَالَيْنِ أَحَدُهُمَا أَبْيَضُ وَالْآخَرُ أَسْوَدُ فَجَعَلْتُ أَنْظُرُ إِلَيْهِمَا فَقَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ شَيْئًا لَمْ يَخْفَظْهُ سُفْيَانُ قَالَ إِنَّهَا هُوَ اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ قَالَ أَبُو عِيْسَى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ^(١).

وكان أخرج قبله حديث أحمد بن منيع حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ أَخْبَرَنَا حُصَيْنٌ عَنِ الشَّعْبِيِّ بِهِ بِنَحْوِهِ.
ثم أخرج من حديث أحمد بن منيع حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ أَخْبَرَنَا حُصَيْنٌ عَنِ الشَّعْبِيِّ بِهِ مِثْلَ ذَلِكَ^(٢).

قلت: حديث سفيان في تحفة الأشراف قال عنه الترمذي: حديث حسن دون قوله صحيح^(٣)، وهذا يتسق مع منهج الترمذي.

قلت: وله متابع عند البخاري من طريق مطرف عن الشعبي به بنحوه^(٤).
وحديث حصين بن عبد الرحمن عن الشعبي أخرجه البخاري^(٥)، ومسلم^(٦).
فيكون هذا الحديث من حسان أحاديث مجالد عن الشعبي.

الحديث السادس عشر: أخرجه في تفسير القرآن، باب: ومن سورة النجم، وذكر له متابعاً .
قال: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ مُجَالِدٍ عَنِ الشَّعْبِيِّ قَالَ لَقِيَ ابْنَ عَبَّاسٍ كَغَبًا بِعَرَفَةَ فَسَأَلَهُ عَنْ شَيْءٍ فَكَبَّرَ حَتَّى جَاوَبَتْهُ الْجِبَالُ فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ إِنَّا بَنُو هَاشِمٍ فَقَالَ كَغَبٌ: إِنَّ اللَّهَ قَسَمَ رُؤُوسَهُ وَكَلَامَهُ بَيْنَ مُحَمَّدٍ وَمُوسَى فَكَلَّمَ مُوسَى مَرَّتَيْنِ وَرَأَاهُ مُحَمَّدٌ مَرَّتَيْنِ، قَالَ: مَسْرُوقٌ فَدَخَلْتُ عَلَى عَائِشَةَ فَقُلْتُ: هَلْ رَأَى مُحَمَّدٌ رَبَّهُ؟ فَقَالَتْ: لَقَدْ تَكَلَّمْتُ بِشَيْءٍ قَفَّ لَهُ شَعْرِي قُلْتُ رُؤَيْدًا ثُمَّ قَرَأْتُ (لَقَدْ رَأَى مِنْ آيَاتِ رَبِّهِ الْكُبْرَى) [النجم: ١٨] فَقَالَتْ: أَيْنَ يَذْهَبُ بِكَ إِنَّهَا هُوَ جِرِيلٌ مَنْ أَخْبَرَكَ أَنَّ مُحَمَّدًا رَأَى رَبَّهُ أَوْ كَتَمَ شَيْئًا مِمَّا أَمَرَ بِهِ أَوْ

(١) الترمذي، الجامع، ٢١١/٥، ح ٢٩٧١.

(٢) المصدر نفسه، ح ٢٩٧٠.

(٣) المزني، تحفة الإشراف ٢٨٠/٧.

(٤) الصحيح، ص ٩٣٩، ح ٤٥١٠.

(٥) المصدر نفسه، ص ٣٩٩، ح ١٩١٦.

(٦) المصدر نفسه، ح ١٠٩٠.

يَعْلَمُ الْخُمْسَ الَّتِي قَالَ اللَّهُ تَعَالَى (إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ وَيُنَزِّلُ الْغَيْثَ) [لقمان: ٣٤] فَقَدْ أَعْظَمَ الْفِرْيَةَ وَلَكِنَّهُ رَأَى جَبْرِيلَ لَمْ يَرَهُ فِي صُورَتِهِ إِلَّا مَرَّتَيْنِ مَرَّةً عِنْدَ سِدْرَةِ الْمُنْتَهَى وَمَرَّةً فِي حِيَادٍ^(١) لَهُ سِتُّ مِائَةٍ جَنَاحٍ قَدْ سَدَّ الْأَفْقَ.
قَالَ أَبُو عِيْسَى وَقَدْ رَوَى دَاوُدُ ابْنُ أَبِي هِنْدٍ^(٢). عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنْ مَسْرُوقٍ عَنْ عَائِشَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَحْوَ هَذَا الْحَدِيثِ وَحَدِيثُ دَاوُدَ أَقْصَرُ مِنْ حَدِيثِ مُجَالِدٍ^(٣).

له شاهد صحيح عند مسلم وغيره من حديث جابر بن عبد الله مرفوعاً.

وله متابعات:

من حديث إسماعيل بن أبي خالد، عن عامر الشعبي به بنحوه^(٤)، وآخر من طريق ابن عون، أنبأنا القاسم، عن عائشة بنحوه^(٥)، فيكون هذا من حسان حديث مجالد عن الشعبي.

الحديث السابع عشر: أخرجه في تفسير القرآن، باب: سورة المدثر، وحده في موضوعه.

قال: حَدَّثَنَا أَبُو أَبِي عُمَرَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ مُجَالِدٍ عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ قَالَ نَاسٌ مِنَ الْيَهُودِ لِأَنَاسٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هَلْ يَعْلَمُ نَبِيُّكُمْ كَمْ عَدَدُ خَزَنَةِ جَهَنَّمَ قَالُوا لَا نَدْرِي حَتَّى نَسْأَلَ نَبِيَّنَا فَجَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ يَا مُحَمَّدُ غُلِبَ أَصْحَابُكَ الْيَوْمَ قَالَ: (وَبِمَا غُلِبُوا؟) قَالَ سَأَلَهُمْ يَهُودٌ: هَلْ يَعْلَمُ نَبِيُّكُمْ كَمْ عَدَدُ خَزَنَةِ جَهَنَّمَ؟ قَالَ: (فَمَا قَالُوا؟) قَالَ: قَالُوا لَا نَدْرِي حَتَّى نَسْأَلَ نَبِيَّنَا. قَالَ: (أَفُغْلِبَ قَوْمٌ سُئِلُوا عَمَّا لَا يَعْلَمُونَ فَقَالُوا لَا نَعْلَمُ حَتَّى نَسْأَلَ نَبِيَّنَا كَيْفَ نَسْأَلُهُمْ قَدْ سَأَلُوا نَبِيَّهُمْ فَقَالُوا أَرْنَا اللَّهُ جَهَنَّمَ عَلَيَّ بِأَعْدَاءِ اللَّهِ...) قَالَ هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ إِنَّمَا نَعْرِفُهُ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ مِنْ حَدِيثِ مُجَالِدٍ^(٦).

قلت: لم أقف له على متابعات ولا شواهد فيكون هذا من ضعيف حديث مجالد عن الشعبي والله أعلم،

وسفيان هو ابن عيينة وهو من الأحداث ليس ممن سمع منه قديماً.

(١) حِيَاد: بكسر الجيم موضع في أسفل مكة معروف من شعابها. لسان العرب، باب الدال، فصل الجيم، ١٣٩/٣.

(٢) انظر الجامع ٥/٢٦٣ ح ٣٠٦٨.

(٣) المصدر نفسه ٥/٣٩٤ ح ٣٢٧٨.

(٤) البخاري، الصحيح، ص ١٠٥٦، ح ٤٨٥٥.

(٥) المصدر نفسه، ص ٦٣٨، ح ٣٢٣٤.

(٦) الترمذي، الجامع، ٥/٤٢٩، ح ٣٣٢٧.

الحديث الثامن عشر: أخرجه في المناقب، باب: مناقب سعد بن أبي وقاص، وحده في موضوعه.
قال: حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ وَأَبُو سَعِيدٍ الْأَشْجَعُ قَالَا حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ عَنْ مُجَالِدٍ عَنْ عَامِرِ الشَّعْبِيِّ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ أَقْبَلَ سَعْدٌ فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (هَذَا خَالِي فَلْيُرِنِي أَمْرُؤُ خَالَهُ).
قَالَ هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ مُجَالِدٍ وَكَانَ سَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ مِنْ بَنِي زُهْرَةَ وَكَانَتْ أُمُّ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ بَنِي زُهْرَةَ فَلِذَلِكَ قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هَذَا خَالِي^(١).
قلت: له متابع من حديث إسماعيل بن أبي خالد، عن الشعبي مثله، أخرجه الحاكم وقال: حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه ووافقه الذهبي^(٢)، فيكون هذا من حسان حديث مجالد عن الشعبي للمتابع وإن كان أبو أسامة من الأحداث، والله أعلم ولم يتبين لي حكم الترمذي عليه بالغرابة.

الحديث التاسع عشر والعشرون: أخرجهما في كتاب المناقب، باب: في أي دور الأنصار خير، ولم يخرج في بابهما غيرهما.
أخرجهما من طريق أبي السائب سلم بن جُنَادَةَ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ بَشِيرٍ عَنْ مُجَالِدٍ عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (خَيْرُ دِيَارِ الْأَنْصَارِ بَنُو النَّجَّارِ) قَالَ أَبُو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ.

ثم أخرجه من الطريق نفسه بلفظ: (خَيْرُ الْأَنْصَارِ بَنُو عَبْدِ الْأَشْهَلِ).
قَالَ عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ^(٣).
قلت: ولم أقف له على متابعات من هذا الطريق، وإن كان للمتن شواهد في (خَيْرِ دَوْرِ الْأَنْصَارِ): منها ما أخرجه الترمذي من حديث أنس^(٤)، وحديث أبي أسيد عند الشيخين^(٥).
لكن يبقى هذا الحديث من ضعيف حديث مجالد عن الشعبي لعدم وجود متابعات له، وأحمد بن بَشِيرٍ من الأحداث فهو من طبقة يحيى بن سعيد توفي سنة ١٩٧ هـ^(٦).

(١) الترمذي، الجامع، ٦٤٩/٥، ح ٣٧٥١.

(٢) المستدرک، ٤٩٨/٣.

(٣) الترمذي، الجامع، ٧١٧/٥، ح ٣٩١٢-٣٩١٣.

(٤) المصدر نفسه، ٧١٦/٥، ح ٣٩١٢.

(٥) البخاري، الصحيح، ص ٧٩٣، ح ٣٧٨٩-٣٧٩٠، مسلم، الصحيح، ١٩٥١/٤، ح ٢٥١١.

(٦) تقريب التهذيب، ص ٧٩.

الخلاصة: أخرج له الترمذي عشرين حديثاً.

- خمسة في باب المتابعات.
- اثنان في باب الشواهد.
- ثلاثة ذكر لها متابعات.
- اثنان ذكر لهما شواهد.
- وتسعه لم يخرج في بابها غيرها.
- سبعة عشر حديثاً من روايته عن الشعبي.
- منها ثلاثة عشر حديثاً من حسان روايته عن الشعبي.
- سبعة من رواية قدامى أصحابه هشيم، وعيسى بن يونس وابن المبارك ولها متابعات.
- وستة من رواية غيرهم ولها متابعات.
- وأربعة أحاديث من ضعيف روايته عنه وهي من رواية الأحداث عن مجالد.
- والثلاثة الباقية من غير طريق الشعبي.
- واحد من حسان حديثه من رواية عيسى بن يونس من قدامى أصحابه، واثنان ضعيفان من رواية الأحداث عنه.

ثالثاً: مرويات مجالد بن سعيد عند أبي داود

روى له أبو داود اثني عشر حديثاً.

الحديث الأول: ذكره في الطهارة، باب من قال تغتسل من طهر إلى طهر، ذكره مقروناً في باب المتابعات.
قال: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ سَنَانَ الْقَطَّانُ الْوَاسِطِيُّ حَدَّثَنَا يَزِيدُ عَنْ أَيُّوبَ بْنِ أَبِي مَسْكِينٍ
عَنِ الْحَجَّاجِ عَنْ أُمِّ كَلْبُومٍ عَنْ عَائِشَةَ فِي الْمُسْتَحَاضَةِ تَغْتَسِلُ تَعْنِي مَرَّةً وَاحِدَةً ثُمَّ تَوَضَّأُ
إِلَى أَيَّامِ أَقْرَانِهَا.
حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ سَنَانَ الْقَطَّانُ الْوَاسِطِيُّ حَدَّثَنَا يَزِيدُ عَنْ أَيُّوبَ أَبِي الْعَلَاءِ عَنِ ابْنِ شُبْرُمَةَ عَنِ امْرَأَةِ مَسْرُوقٍ عَنْ
عَائِشَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِثْلَهُ.

قَالَ أَبُو دَاوُدَ: وَحَدِيثُ عَدِيِّ بْنِ ثَابِتٍ وَالْأَعْمَشِ عَنْ حَبِيبٍ وَأَيُّوبَ أَبِي الْعَلَاءِ كُلُّهَا ضَعِيفَةٌ لَا تَصِحُّ^(١)، وَدَلَّ عَلَى ضَعْفِ حَدِيثِ الْأَعْمَشِ عَنْ حَبِيبٍ هَذَا الْحَدِيثُ أَوْفَقَهُ حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ عَنِ الْأَعْمَشِ وَأَنْكَرَ حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ أَنْ يَكُونَ حَدِيثُ حَبِيبٍ مَرْفُوعًا وَأَوْفَقَهُ أَيْضًا أَسْبَاطُ عَنِ الْأَعْمَشِ مُوقُوفٌ عَنْ عَائِشَةَ.
قَالَ أَبُو دَاوُدَ: وَرَوَاهُ ابْنُ دَاوُدَ عَنِ الْأَعْمَشِ مَرْفُوعًا أَوَّلُهُ وَأَنْكَرَ أَنْ يَكُونَ فِيهِ الْوُضُوءُ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ وَدَلَّ عَلَى ضَعْفِ حَدِيثِ حَبِيبٍ هَذَا أَنَّ رِوَايَةَ الزُّهْرِيِّ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: (فَكَانَتْ تَغْتَسِلُ لِكُلِّ صَلَاةٍ فِي حَدِيثِ الْمُسْتَحَاضَةِ).

وَرَوَى أَبُو الْيَقْظَانِ عَنْ عَدِيِّ بْنِ ثَابِتٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَعَمَّارٍ مَوْلَى بَنِي هَاشِمٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ وَرَوَى عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ مَيْسَرَةَ وَبَيَّانُ وَالْمُغِيرَةُ وَفِرَاسٌ وَجَالِدٌ عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنْ حَدِيثِ قَمِيرٍ عَنْ عَائِشَةَ (تَوَضَّيْتُ لِكُلِّ صَلَاةٍ) وَرِوَايَةُ دَاوُدَ وَعَاصِمٍ عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنْ قَمِيرٍ عَنْ عَائِشَةَ (تَغْتَسِلُ كُلَّ يَوْمٍ مَرَّةً) وَرَوَى هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ الْمُسْتَحَاضَةَ تَوَضَّأَ لِكُلِّ صَلَاةٍ.

وَهَذِهِ الْأَحَادِيثُ كُلُّهَا ضَعِيفَةٌ إِلَّا حَدِيثَ قَمِيرٍ وَحَدِيثَ عَمَّارٍ مَوْلَى بَنِي هَاشِمٍ وَحَدِيثَ هِشَامِ ابْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ وَالْمَعْرُوفُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ الْغُسْلُ^(٢).

قلت: وله متابعة كذلك من طريق سفيان الثوري، عن فراس، عن الشعبي، عن قمير امرأة مسروق، عن عائشة بنحوه بسند حسن^(٣).

وكذلك من طريق داود، عن الشعبي، عن قمير امرأة مسروق، أن عائشة بنحوه بسند حسن^(٤).

وثالث من طريق هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة بنحوه بسند صحيح^(٥).

ورواه البيهقي من طريق عبد الملك بن ميسرة ومجالد وبيان أنهم سمعوا الشعبي يحدث عن قمير امرأة مسروق، عن عائشة بنحوه^(٦).

(١) هذه الأحاديث صدر بها الباب: حديث عدي بن ثابت، عن أبيه، عن جدّه عن النبي ﷺ. وحديث الأعمش عن حبيب بن أبي ثابت عن عروة عن عائشة قالت ... وحديث أيوب، عن ابن شبرهه، عن الحجاج، عن أم كلثوم، عن عائشة، أبو داود، السنن، ٨٠ / ١، ح ٢٩٧-٢٩٩.

(٢) المصدر نفسه، ٨٠ / ١، ح ٣٠٠، ورواه الدارقطني من طريق أبي داود بنحوه وتعليقه، ١ / ٢١٢.

(٣) الدارمي، السنن، ١ / ٢٢٤، ح ٧٩٩.

(٤) المصدر نفسه، ١ / ٢٢٧، ح ٨١٤.

(٥) ابن حبان، الصحيح، ٤ / ١٨٨-١٨٩، ح ١٣٥٤-١٣٥٥.

(٦) السنن الكبرى، ١ / ٣٣٥، ح ١٤٨٤.

قلت: فيكون هذا الحديث من حسان حديث مجالد عن الشعبي.

الحديث الثاني والثالث: أخرجهما في كتاب الصلاة، باب: من قال لا يقطع الصلاة شيء، وأشار بلطف إلى تضعيفهما.

قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ عَنْ مُجَالِدٍ عَنْ أَبِي الْوَدَّاعِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (لَا يَقْطَعُ الصَّلَاةَ شَيْءٌ وَادْرَءُوا مَا اسْتَطَعْتُمْ فَإِنَّهُ هُوَ شَيْطَانٌ).

ثم أخرجه من حديث مُسَدَّدٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ زِيَادٍ حَدَّثَنَا مُجَالِدٌ حَدَّثَنَا أَبُو الْوَدَّاعِ قَالَ مَرَّ شَابٌّ مِنْ قُرَيْشٍ بَيْنَ يَدَيَّ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ وَهُوَ يُصَلِّي فَدَفَعَهُ، ثُمَّ عَادَ فَدَفَعَهُ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ فَلَمَّا انْصَرَفَ قَالَ: إِنَّ الصَّلَاةَ لَا يَقْطَعُهَا شَيْءٌ، وَلَكِنْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (ادْرَءُوا مَا اسْتَطَعْتُمْ فَإِنَّهُ شَيْطَانٌ).

قال أبو داود: إِذَا تَنَازَعَ الْخَبْرَانِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نُظِرَ إِلَى مَا عَمِلَ بِهِ أَصْحَابُهُ مِنْ بَعْدِهِ^(١).

قلت: لم أقف له على متابعات، وضعفه الزيلعي لأجل مجالد^(٢)، وابن الجوزي من قبل في التحقيق في أحاديث الخلاف^(٣)، وهو من رواية الأحداث عن مجالد وليست بشيء، يضاف إلى ذلك أن هذا الحديث في الصحيحين وغيرهما وليس فيه قوله: (إِنَّ الصَّلَاةَ لَا يَقْطَعُهَا شَيْءٌ) لا مرفوعة ولا موقوفة^(٤).

الحديث الرابع: (سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ الْجَنِينِ فَقَالَ كُلُّوهُ إِنْ شِئْتُمْ.... فَإِنَّ ذَكَاتَهُ ذَكَاءُ أُمِّهِ)، سبق عند الترمذي الحديث العاشر^(٥)، وهو من حسان حديثه عن الشعبي، وكان أخرج له شاهداً.

الحديث الخامس: (مَا عَلِمْتُ مِنْ كَلْبٍ أَوْ بَاذٍ ثُمَّ أُرْسِلَتْهُ وَذَكَرْتُ اسْمَ اللَّهِ فَكُلَّ مِمَّا أُمْسَكَ عَلَيْكَ ...) سبق عند الترمذي الحديث التاسع^(٦)، وهو من حسان حديثه عن الشعبي، وكان أخرج في باب المتابعات.

الحديث السادس: أخرجه في الخراج والإمارة والفقه، باب: ما جاء في حكم أرض اليمن، وأخرج له شاهداً.

(١) أبو داود، السنن، ١/ ١٩١، ح ٧١٩ - ٧٢٠.

(٢) نصب الراية، ٢/ ٧٦.

(٣) التحقيق في أحاديث الخلاف، ١/ ٤٢٦.

(٤) البخاري، الصحيح، ص ١٢٢ ح ٥١٠، مسلم، الصحيح، ١/ ٣٦٢، ح ٥٠٥.

(٥) انظر ص ١١٦

(٦) انظر ص ١١٦

قال: حَدَّثَنَا هَنَّادُ بْنُ السَّرِيِّ عَنْ أَبِي أَسَامَةَ عَنْ مُجَالِدٍ عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنْ عَامِرِ بْنِ شَهْرِ^(١) قَالَ: خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَتْ لِي هَمْدَانُ هَلْ أَنْتِ آتِ هَذَا الرَّجُلَ وَمُرْتَادُ لَنَا فَإِنْ رَضِيتَ لَنَا شَيْئًا قَبْلِنَاهُ وَإِنْ كَرِهْتَ شَيْئًا كَرِهْنَاهُ قُلْتُ نَعَمْ فَجِئْتُ حَتَّى قَدِمْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَرَضِيتُ أَمْرَهُ وَأَسْلَمَ قَوْمِي وَكَتَبَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هَذَا الْكِتَابَ إِلَى عُمَيْرِ ذِي مَرَّانٍ، قَالَ: وَبَعَثَ مَالِكُ بْنُ مَرَّازَةَ الرَّهَائِيَّ إِلَى الْيَمَنِ جَمِيعًا فَأَسْلَمَ عَكَ ذُو خَيْوَانَ قَالَ فَقِيلَ لِعَكَ انْطَلِقْ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَخُذْ مِنْهُ الْأَمَانَ عَلَى قَرِيَّتِكَ وَمَالِكَ فَقَدِمَ وَكَتَبَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ مِنْ مُحَمَّدٍ رَسُولِ اللَّهِ لِعَكَ ذِي خَيْوَانَ إِنْ كَانَ صَادِقًا فِي أَرْضِهِ وَمَالِهِ وَرَقِيقِهِ فَلَهُ الْأَمَانُ وَذِمَّةُ اللَّهِ وَذِمَّةُ مُحَمَّدٍ رَسُولِ اللَّهِ وَكَتَبَ خَالِدُ بْنُ سَعِيدٍ بْنُ الْعَاصِ^(٢)).

قال الحافظ في النكت: "فرق بينهما أبو داود - أي بين هذا الحديث والحديث الحادي عشر -، وهما حديث واحد أخرجه أبو يعلى مطولاً وفيه جميع ما يتضمنه الحديثان^(٣)."

قلت: أثرت إيرادهما منفصلين لأن المتنين منفصلان وكذا أوردتهما المؤلف.

وأخرجه الإمام أحمد^(٤) بسند حسن من طريق مجالد مقروناً بإسما عيل بن أبي خالد عن الشعبي به بنحوه. وابن حبان في صحيحه^(٥) من طريق إسما عيل بن أبي خالد عن الشعبي به بنحوه بسند صحيح.

فيكون هذا الحديث من حسان حديث مجالد عن الشعبي.

الحديث السابع: أخرجه في البيوع، باب: في الرجل يفضل بعض ولده في النحل، أخرجه مقروناً بغيره. قال: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ أَخْبَرَنَا سَيَّارٌ وَأَخْبَرَنَا مُغِيرَةُ وَأَخْبَرَنَا دَاوُدُ عَنِ الشَّعْبِيِّ وَأَخْبَرَنَا مُجَالِدٌ وَإِسْمَاعِيلُ بْنُ سَالِمٍ عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنِ النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ قَالَ: (أَنْحَلَنِي أَبِي نُحْلًا^(٦)) - قَالَ إِسْمَاعِيلُ بْنُ سَالِمٍ مِنْ بَيْنِ الْقَوْمِ نِخْلَةٌ غُلَامًا لَهُ - قَالَ: فَقَالَتْ لَهُ أُمِّي عَمْرَةٌ بِنْتُ رَوَاحَةَ أُنْتُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَشْهَدُهُ.

(١) هو الصحابي عامر بن شهر الهمداني، أبو شهر، أحد عمال النبي ﷺ على اليمن، وهو أول من اعترض على الأسود العنسي حيث ادعى النبوة. ابن حجر، الإصابة، ٣/ ٥٨٣.

(٢) أبو داود، السنن، ٣/ ١٦٤، ح ٣٠٢٧.

(٣) ابن حجر، النكت الظراف على تحفة الأشراف، مطبوع بهامش تحفة الإشراف، تحقيق عبد الصمد شرف الدين، بيروت، المكتب الإسلامي، ط ٢، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م، ٤/ ٢٣١.

(٤) المسند: ٣/ ٤٢٨.

(٥) الصحيح، ١٠/ ٤٤٥، ح ٤٥٨٥.

(٦) النحل: هو العطاء من غير عوض، والمراد العطاء بغير استحقاق. الزمخشري، الفائق، ١/ ٤٢٠.

فَأَتَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَثْبَهَهُ (....) - ثم ذكر اختلاف ألفاظ الحديث بين الرواة^(١).

قلت: له متابعات منها عند مسلم من طريق ابن عون عن الشعبي به بنحوه^(٢)، وطريق داود عن الشعبي عند البخاري^(٣) وعند النسائي^(٤). وكذلك روى النسائي في الكبرى^(٥) من طريق هشام بن عروة، عن أبيه عن النعمان بن نحوه، ومع المتابعات التي ذكرها أبو داود، فيكون هذا الحديث من حسان أحاديث مجالد عن الشعبي.

الحديث الثامن: (حديث الجساسة المشهور)، أخرجه في كتاب الملاحم باب في خبر الجساسة، أخرجه في باب المتابعات. قال: حَدَّثَنَا الثَّقَلِيُّ حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذُئْبٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَخَّرَ الْعِشَاءَ الْآخِرَةَ ذَاتَ لَيْلَةٍ ثُمَّ خَرَجَ فَقَالَ: (إِنَّهُ حَبَسَنِي حَدِيثُ كَانَ يُحَدِّثُنِيهِ تَمِيمُ الدَّارِيُّ عَنْ رَجُلٍ كَانَ فِي جَزِيرَةٍ مِنْ جَزَائِرِ الْبَحْرِ فَإِذَا أَنَا بِامْرَأَةٍ تَحْجُرُ شَعْرَهَا قَالَتْ مَا أَنْتِ قَالَتْ أَنَا الْجَسَّاسَةُ) وساق الحديث .

ثم ذكر متابعا قال: حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ أَبِي يَعْقُوبَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ حَدَّثَنَا أَبِي قَالَ سَمِعْتُ حُسَيْنَ الْمُعَلَّمِ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ بُرَيْدَةَ حَدَّثَنَا عَامِرُ بْنُ شَرَّاحِيلَ الشَّعْبِيُّ عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ قَالَتْ سَمِعْتُ مُنَادِي رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُنَادِي أَنْ الصَّلَاةُ جَامِعَةٌ فَخَرَجْتُ فَصَلَّيْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَلَمَّا قَضَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَلَاتَهُ جَلَسَ عَلَى الْمِنْبَرِ.... وساق الحديث .

ثم ذكر متابعة مجالد قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ صُدْرَانَ حَدَّثَنَا الْمُعْتَمِرُ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي خَالِدٍ عَنْ مُجَالِدِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ عَامِرٍ قَالَ حَدَّثَنِي فَاطِمَةُ بِنْتُ قَيْسٍ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَلَّى الظُّهْرَ ثُمَّ صَعِدَ الْمِنْبَرَ.... ثم ذكر له شاهدا قال: حَدَّثَنَا وَاصِلُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى أَخْبَرَنَا ابْنُ فَضِيلٍ عَنِ الْوَلِيدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جُمَيْعٍ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ جَابِرٍ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ذَاتَ يَوْمٍ عَلَى الْمِنْبَرِ ...^(٦).

(١) أبو داود، السنن، ٣/ ٢٩٢، ح ٣٥٤٢.

(٢) الصحيح، ٣/ ١٢٤٤، ح ١٦٢٣.

(٣) الصحيح، ص ٥٣٧، ح ٢٥٨٦.

(٤) المجتبى، ٦/ ٢٦٠، ح ٣٦٨٠.

(٥) السنن الكبرى، ٤/ ١١٦، ح ٦٥٠٤.

(٦) أبو داود، السنن، ٤/ ١١٨-١١٩، ح ٤٣٢٥-٤٣٢٦.

قلت: حديث عبد الله بن بريدة، عن الشعبي أخرجه مسلم^(١) ورواه النسائي^(٢) في الكبرى، وهو عند ابن حبان^(٣) من طريق ابن أبي خالد عن الشعبي به بنحوه بسند حسن.

ولله متابع كذلك من طريق قتادة، عن الشعبي، عن فاطمة بنت قيس أن نبي الله ﷺ بنحوه أخرجه الترمذي^(٤). وقال: حديث حسن صحيح غريب من حديث قتادة عن الشعبي، وقد رواه غير واحد عن الشعبي عن فاطمة، فيكون هذا الحديث من حسان حديث مجالد عن الشعبي.

الحديث التاسع: أخرجه في الحدود، باب: في رجم اليهوديين، أخرجه ي باب المتابعات.
قال: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مُوسَى الْبَلْخِيُّ حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ قَالَ مُجَالِدٌ أَخْبَرَنَا عَنْ عَامِرٍ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ جَاءَتِ الْيَهُودُ بِرَجُلٍ وَامْرَأَةٍ مِنْهُمْ زَنِيًّا فَقَالَ: (اِثْنُونِي بِأَعْلَمِ رَجُلَيْنِ مِنْكُمْ) فَأَتَوْهُ بِابْنِي صُورِيَا فَشَدَّهُمَا: (كَيْفَ تَجِدَانِ أَمْرَ هَذَيْنِ فِي التَّوْرَةِ) قَالَا: نَجِدُ فِي التَّوْرَةِ إِذَا شَهِدَ أَرْبَعَةٌ أَنَّهُمْ رَأَوْا ذَكَرَهُ فِي فَرْجِهَا مِثْلَ الْمِيلِ فِي الْمَكْحَلَةِ رُجِمَا قَالَ: (فَمَا يَمْنَعُكُمَا أَنْ تَرْجُمُوهُمَا؟) قَالَا: ذَهَبَ سُلْطَانُنَا فَكَّرَهُمَا الْقَتْلَ .
فَدَعَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالشُّهُودِ فَجَاءُوا بِأَرْبَعَةٍ فَشَهِدُوا أَنَّهُمْ رَأَوْا ذَكَرَهُ فِي فَرْجِهَا مِثْلَ الْمِيلِ فِي الْمَكْحَلَةِ فَأَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِرَجْمِهِمَا.

ثم قال: حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ بَقِيعَةَ عَنْ هُشَيْمٍ عَنْ مُعِيزَةَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ وَالشَّعْبِيِّ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَحْوَهُ لَمْ يَذْكُرْ فَدَعَا بِالشُّهُودِ فَشَهِدُوا .

حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ بَقِيعَةَ عَنْ هُشَيْمٍ عَنْ ابْنِ شُبْرُمَةَ عَنِ الشَّعْبِيِّ بِنَحْوِ مِنْهُ^(٥).

قلت: له متابع من حديث الثوري، حدثنا زكريا بن أبي زائدة، عن الشعبي به بنحوه^(٦)، وهو سند صحيح.

(١) الصحيح، ٤/ ٢٢٦١، ح ٢٩٤٢.

(٢) السنن الكبرى، ٢/ ٤٨١، ح ٤٢٥٨.

(٣) الصحيح، ١٥/ ١٩٣، ح ٦٧٨٧.

(٤) الجامع، ٤/ ٥٢١، ح ٢٢٥٣.

(٥) أبو داود، السنن، ٤/ ١٥٦، ح ٤٤٥٢.

(٦) الحميدي، المسند، ٢/ ٥٤٢-٥٤٣.

ومن طريق حجاج المصيصي، عن ابن جريج، أنه سمع أبا الزبير، سمع جابرأ به بنحوه من غير ذكر القصة^(١)
وهو سند حسن.

فيكون هذا من حسان حديث مجالد عن الشعبي.

الحديث العاشر: أخرجه في كتاب الديات، باب: دية الجنين، أخرجه في باب الشواهد.
قال: حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ زِيَادٍ، حَدَّثَنَا مُجَالِدٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا
الشَّعْبِيُّ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ امْرَأَتَيْنِ مِنْ هَذِيلٍ قَتَلَتْ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى وَلِكُلٍّ وَاحِدَةٌ مِنْهُمَا زَوْجٌ وَوَلَدَ فَجَعَلَ
رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ دِيَةَ الْمَقْتُولَةِ عَلَى عَاقِلَةِ الْقَاتِلَةِ، وَبِرَّأ زَوْجَهَا وَوَلَدَهَا قَالَ فَقَالَ عَاقِلَةُ الْمَقْتُولَةِ مِيرَاثُهَا لَنَا
قَالَ: فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (لا، مِيرَاثُهَا لِزَوْجِهَا وَوَلَدِهَا)^(٢).

وأخرجه ابن ماجه كذلك من طريق عبد الواحد بن زياد، حدثنا مجالد به بنحوه^(٣).

قال في التلخيص: " صححه النووي في الروضة وفيه ما فيه لأن مجالداً ضعيف، ولا يحتاج بها ينفرد
به"^(٤).

قلت: ويشفع لتصحيح النووي أن راويه عن مجالد عبد الواحد بن زياد وهو ثقة من قدامى أصحابه،
وروايتهم عنه مقبولة كما قال ابن مهدي، يضاف إلى ذلك وجود شواهد صحيحة له من حديث المغيرة بن
شعبة^(٥) وغيره، فيكون هذا من حسن حديث مجالد.

الحديث الحادي عشر: أخرجه في كتاب السنة، باب: في القرآن، أخرجه في باب الشواهد.
قال: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عُمَرَ أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى أَخْبَرَنَا ابْنُ أَبِي زَائِدَةَ عَنْ مُجَالِدٍ عَنْ عَامِرِ بْنِ الشَّعْبِيِّ
عَنْ عَامِرِ بْنِ شَهْرِ قَالَ: (كُنْتُ عِنْدَ النَّجَاشِيِّ فَقَرَأَ ابْنُ لُؤْلُؤَ آيَةَ مِنَ الْإِنْجِيلِ فَضَحِكْتُ فَقَالَ أَتَضْحَكُ مِنْ كَلَامِ اللَّهِ)^(٦).

(١) أبو داود، السنن ٤/ ١٥٧ ح ٤٤٥٥

(٢) أبو داود، السنن، ٤/ ١٩١، ح ٤٥٦٩.

(٣) السنن، ٢/ ٨٨٤، ح ٢٦٤٨.

(٤) التلخيص الحبير، ٤/ ٣٠.

(٥) مسلم، الصحيح، ٣/ ١٣١٠، ح ١٦٨٢.

(٦) أبو داود، السنن، ٤/ ٢٣٥، ح ٤٧٣٦.

قلت: له متابع من حديث إسماعيل بن أبي خالد عن الشعبي به بنحوه^(١).
وأخرجه الإمام أحمد عن مجالد مقروناً بإسماعيل بن أبي خالد، عن الشعبي به بنحوه^(٢). فيكون هذا من حسان حديث مجالد عن الشعبي.

الحديث الثاني عشر: أخرجه في الأدب، باب: في تغيير الاسم القبيح، وسكت عنه .
قال: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا هَاشِمُ بْنُ الْقَاسِمِ حَدَّثَنَا أَبُو عَقِيلٍ حَدَّثَنَا مُجَالِدُ بْنُ سَعِيدٍ عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنْ مَسْرُوقٍ قَالَ: لَقِيتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَقَالَ مَنْ أَنْتَ قُلْتُ مَسْرُوقُ بْنُ الْأَجْدَعِ فَقَالَ عُمَرُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ (الْأَجْدَعُ شَيْطَانٌ)^(٣).
ورواه ابن ماجه قال: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ حَدَّثَنَا هَاشِمُ بْنُ الْقَاسِمِ حَدَّثَنَا أَبُو عَقِيلٍ حَدَّثَنَا مُجَالِدُ بْنُ سَعِيدٍ عَنِ الشَّعْبِيِّ بِهِ بِمِثْلِهِ^(٤).

قلت: رواه أحمد من طريق مجالد، عن الشعبي، به بمثله، ثم ذكر عن الشعبي قوله فرأيت في الديوان مكتوباً مسروق بن عبد الرحمن، فقلت: ما هذا؟ فقال: هكذا سباني عمر رضي الله عنه^(٥).
والبزار من الطريق نفسه، وقال: وهذا الحديث لا نعلم رواه عن النبي ﷺ إلا عمر، ولا نعلم له طريقاً عن عمر إلا هذا الطريق^(٦).

ورواه الحاكم في المستدرک^(٧) من طريق أبي أسامة، عن مجالد به بمثله.
ورواه ابن سعد من طريق الفضل بن دكين، قال: حدثنا سفيان، عن جابر، عن الشعبي قال: لما وفد مسروق على عمر، قال: مَنْ أَنْتَ؟ قال: مسروق بن الأجدع قال: الأجدع شيطان ولكنك مسروق بن عبد الرحمن^(٨).

(١) ابن حبان، الصحيح، ٤٤٦/١٠، ح ٤٥٨٥.

(٢) المسند، ٤٢٨/٣.

(٣) أبو داود، السنن، ٢٨٩/٤، ح ٤٩٥٧.

(٤) السنن، ١٢٢٩/٢، ح ٣٧٣١.

(٥) المسند، ٣١/١.

(٦) المسند، ٤٥١/١، ٤٥٢، ح ٣١٩.

(٧) المستدرک، ٢٧٩/٤.

(٨) الطبقات الكبرى، ٧٦/٦.

ورواه أحمد^(١) قال: حدثنا وكيع، عن سفيان، عن جابر، عن عامر، عن مسروق، قال: قال لي عمر وذكر مثل رواية ابن سعد.

وسئل عنه الدارقطني^(٢) فقال: " يروي جابرا الجعفي، عن الشعبي، عن مسروق، عن عمر قوله، وخالفه مجالد فرفعه وزاد فيه حدثنا رسول الله ﷺ (أن الأجدع شيطان)".

قلت: أبو عقيل ليس من ثقات أصحاب مجالد، قال الحافظ فيه: صدوق، ولم أقف على سنة وفاته حتى أتبين طبقة، وأبو أسامة من الأحداث، ومن علل حديث مجالد - كما سبق عن يحيى بن سعيد وابن حبان - رفع ما ليس بمرفوع، وهذا الحديث منها لأنه وإن خالفه جابر وفيه مقال شديد إلا أنه من رواية الثوري عنه، فيكون هذا من ضعيف حديثه والله أعلم.

الخلاصة:

أخرج له أبو داود اثني عشر - حديثاً، أربعة في باب المتابعات، وثلاثة في باب الشواهد، وواحداً مقروناً، واثنان صدر بهما الباب وأخرج لهما شواهد، واثنان أشار إلى ضعفهما.

• عشرة أحاديث من روايته عن الشعبي.

- تسعة منها من حسان حديثه عنه، ثلاثة من رواية قدامى أصحابه هشيم وعيسى بن يونس، وثلاثة بالمتابعات، وثلاثة عن الأحداث ولها متابعات قوية كذلك.

- والعاشر من ضعيف حديثه عنه من رواية الأحداث عنه.

• وأخرج له حديثين من غير طريق الشعبي، وهما ضعيفان من رواية الأحداث عنه.

(١) العلل ومعرفة الرجال، ١/ ١٤٤، ح ٣٣.

(٢) العلل، ٢/ ٢٢٠، ح ٢٣٢.

رابعاً: مرويات مجالد بن سعيد عند ابن ماجه.

روى له ابن ماجه ستة عشر حديثاً.

الحديث الأول: أخرجه في المقدمة، باب - اتباع سنة رسول الله ﷺ، أخرجه وحده في موضوعه.
قال: حَدَّثَنَا أَبُو سَعِيدٍ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا أَبُو خَالِدٍ الْأَحْمَرُ قَالَ سَمِعْتُ
مُجَالِدًا يَذْكُرُ عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: كُنَّا عِنْدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَخَطَّ خَطًّا وَخَطَّ خَطَيْنِ عَنْ
يَمِينِهِ وَخَطَّ خَطَيْنِ عَنْ يَسَارِهِ، ثُمَّ وَضَعَ يَدَهُ فِي الْخَطِّ الْأَوْسَطِ فَقَالَ: (هَذَا سَبِيلُ اللَّهِ ثُمَّ تَلَا هَذِهِ الْآيَةَ) ﴿وَأَنَّ هَذَا
صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ عَنْ سَبِيلِهِ﴾ (الأنعام: ١٥٣)^(١).

قال في الزوائد: "هذا إسناد فيه مقال من أجل مجالد بن سعيد"^(٢).

قلت: له شاهد حسن من حديث عبد الله بن مسعود^(٣)، والمتن محفوظ من غير هذا الطريق، ولكن هذا
الطريق يبقى ضعيفاً لضعف مجالد، ولم أقف له على متابعات، وأبو خالد الأحمر هو سليمان بن حيان الأزدي، من
الأحداث من طبقة يحيى بن سعيد الأنصاري، توفي في حدود تسعين ومئة^(٤).

الحديث الثاني: أخرجه في المقدمة، باب: التوخي في الحديث عن رسول الله ﷺ، أخرجه وحده.
قال: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ مُجَالِدٍ عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنْ قُرْظَةَ بْنِ كَعْبٍ قَالَ بَعَثَنَا
عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ إِلَى الْكُوفَةِ وَشِيعَنَا فَمَشَى مَعَنَا إِلَى مَوْضِعٍ يُقَالُ لَهُ صِرَارٌ فَقَالَ: أَتَذَرُونَ لِمَ مَشَيْتُمْ مَعَكُمْ؟
قَالَ: قُلْنَا لِحَقِّ صُحْبَةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلِحَقِّ الْأَنْصَارِ، قَالَ: (لَكِنِّي مَشَيْتُ مَعَكُمْ لِحَدِيثِ
أَرَدْتُ أَنْ أُحَدِّثَكُمْ بِهِ وَأَرَدْتُ أَنْ تَحْفَظُوهُ لِمَشَايِ مَعَكُمْ إِنَّكُمْ تَقْدُمُونَ عَلَى قَوْمٍ لِلْقُرْآنِ فِي صُدُورِهِمْ هَزِيزٌ
كَهَزِيزِ الْمِرْجَلِ فَإِذَا رَأَوْكُمْ مَدُّوا إِلَيْكُمْ أَعْنَاقَهُمْ وَقَالُوا أَصْحَابُ مُحَمَّدٍ فَأَقْلُوا الرِّوَايَةَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَنَا شَرِيكُكُمْ)^(٥).

(١) ابن ماجه، السنن، ٦/١، ح ١١، وهو عند أحمد: المسند ٣/٣٩٧.

(٢) مصباح الزجاجة ١/٦.

(٣) ابن حبان، الصحيح، ١/١٨٠-١٨١، ح ٧٢٦.

(٤) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص ٤٠٦، ت ٢٥٦٢.

(٥) ابن ماجه، السنن، ١/١٢، ح ٢٨.

قال في المصباح: "هذا إسناد فيه مقال من أجل مجالد، لكن لم ينفرد مجالد عن الشعبي فقد رواه الحاكم في المستدرک..."^(١).

قلت أما متابعه عند الحاكم^(٢) فهو من طريق بيان، عن عامر الشعبي، به بنحوه صححه ووافقه الذهبي وقال له طرُق.

وله متابعات كذلك عند الطبراني في الأوسط.

الأولى: من طريق داود بن أبي هند، عن الشعبي به بنحوه مختصر^(٣) بسند حسن.

الثانية: من طريق منصور بن عبد الرحمن، حدثني الشعبي به بنحوه^(٤). بسند حسن كذلك.

الثالثة: مطرف، عن الشعبي به بنحوه^(٥).

ولله متابع كذلك في أمالي المحاملي من طريق إسماعيل بن أبي خالد، عن الشعبي به بنحوه^(٦).

فيكون هذا من حسان حديث مجالد عن الشعبي.

الحديث الثالث: أخرجه في المقدمة باب: فيما أنكرت الجهمية، أخرجه وحده.

قال: حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِسْمَاعِيلَ عَنْ مُجَالِدٍ عَنْ أَبِي الْوَدَّاءِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (إِنَّ اللَّهَ لَيَضْحَكُ إِلَى ثَلَاثَةِ لِدَاصَفٍ فِي الصَّلَاةِ وَلِلرَّجُلِ يُصَلِّي فِي جَوْفِ اللَّيْلِ وَلِلرَّجُلِ يُقَاتِلُ أَرَاهُ قَالَ خَلْفَ الْكُتَيْبَةِ)^(٧).

قال في المصباح: "هذا إسناد فيه مقال، مجالد بن سعيد وإن أخرج له مسلم في صحيحه فإنما روى له مقروناً بغيره، قال ابن عدي عامة ما يرويه غير محفوظ، وعبد الله بن إسماعيل قال أبو حاتم: مجهول..."^(٨).

فيكون هذا من ضعيف حديث مجالد عن غير الشعبي لحال الراوي عنه، ولم أقف على ما يقويه.

(١) مصباح الزجاجة، ٨/١.

(٢) المستدرک: ١٠٢/١.

(٣) المعجم الأوسط، ٣٢٦/٢، ح ٢١١٧.

(٤) المعجم الأوسط، ٢٧٩/٢، ح ١٩٨٢.

(٥) المعجم الأوسط، ١٦٤/٦، ح ٦٠٨٩.

(٦) أمالي المحاملي، ص ٢٣٨، ح ٢٣٠.

(٧) ابن ماجه، السنن، ٧٣/١، ح ٢٠٠.

(٨) مصباح الزجاجة، ٣٣٧/١.

الحديث الرابع: أخرجه في الجنائز، باب: في الصلاة على أهل القبلة، أخرجه شاهداً.

قال: حَدَّثَنَا عَمَّارُ بْنُ خَالِدٍ الْوَاسِطِيُّ وَسَهْلُ بْنُ أَبِي سَهْلٍ قَالَا حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ مُجَالِدٍ عَنْ عَامِرٍ عَنْ جَابِرٍ قَالَ: مَاتَ رَأْسُ الْمُنَافِقِينَ بِالْمَدِينَةِ وَأَوْصَى أَنْ يُصَلَّى عَلَيْهِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَنْ يُكْفَنَهُ فِي قَمِيصِهِ، فَصَلَّى عَلَيْهِ وَكَفَّنَهُ فِي قَمِيصِهِ وَقَامَ عَلَى قَبْرِهِ فَأَنْزَلَ اللَّهُ: ﴿وَلَا تُصَلُّ عَلَى أَحَدٍ مِنْهُمْ مَاتَ أَبَدًا وَلَا تَقُمْ عَلَى قَبْرِهِ﴾ التوبة: ٨٤^(١).

قلت: له متابعات عند البخاري من طريق ابن عيينة، عن عمرو بن دينار، سمع جابر بن عبد الله بنحوه^(٢)، وعند مسلم من طريق ابن جريج، أخبرني عمرو بن دينار قال سمعت جابر بن عبد الله^(٣)، وله شواهد صحيحة من حديث ابن عمر عند الشيخين^(٤).
فيكون هذا الحديث من حسان حديثه عن الشعبي.

الحديث الخامس: أخرجه في الصيام، باب ما جاء في السواك والكحل للصائم، أخرجه وحده في الباب.
قال: حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا أَبُو إِسْمَاعِيلَ الْمُؤَدَّبُ عَنْ مُجَالِدٍ عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنْ مَسْرُوقٍ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (مَنْ خَيْرَ خِصَالِ الصَّائِمِ السَّوَاكُ)^(٥).
قال في المصباح: "هذا إسناد ضعيف لضعف مجالد"^(٦). وضعفه الحافظ في التلخيص^(٧).
ورواه الدارقطني وقال: "ومجالد غيره أثبت منه"^(٨).
قلت له متابع عند الطبراني في الأو سط^(٩) من طريق السري بن إسماعيل، عن الشعبي، به بنحوه لكن فيه السري بن إسماعيل متروك^(١٠).

(١) ابن ماجه، السنن، ١/٤٨٩، ح ١٥٢٤.

(٢) الصحيح، ص ١٢٥٥، ح ٥٧٩٥.

(٣) الصحيح، ٤/٢١٤١، ح ٢٤٠٠.

(٤) المصدرين السابقين نفسيهما، البخاري، ص ١٢٥٥، ومسلم، ٤/٢١٤١.

(٥) ابن ماجه، السنن، ١/٥٣٦، ح ٣٦٧٧.

(٦) مصباح الزجاجة، ٢/٦٠٦.

(٧) التلخيص الحبير، ١/٦٨.

(٨) السنن، ٢/٢٠٣، ح ٦.

(٩) المعجم الأوسط، ٨/٢٠٩، ح ٨٤٢٠.

(١٠) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص ٢٣٠، ت ٢٢٢٣.

وللمتن شواهد لجملة معناه منها: حديث عامر بن ربيعة عند الترمذي^(١): (رأيت النبي ﷺ ما لا أحصى يتسوك وهو صائم). قال الترمذي: حديث حسن والعمل على هذا عند أهل العلم.
قلت: وإن كان للمتن شواهد إلا أن هذا الحديث بهذا السند ضعيف، وأبو إسحاق المؤدب ليس من قدامى أصحابه.

الحديث السادس: (لَقَدْ رَسُوهُ اللَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْمُحَلَّلَ وَالْمُحَلَّلَ لَهُ) سبق عند الترمذي الحديث الثالث^(٢) والحديث له متابعات لمجالد بن سعيد، ومداره على الحارث وهو حسن، وأخرجه ابن ماجه من طريق مجالد مقروناً بغيره.

الحديث السابع: أخرجه في الأحكام، باب: التغليب في الحيف والرشوة، أخرجه وحده.
قال: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ خَلَّادٍ الْبَاهِلِيُّ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ حَدَّثَنَا مُجَالِدٌ عَنْ عَامِرٍ عَنْ مَسْرُوقٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (مَا مِنْ حَاكِمٍ يَحْكُمُ بَيْنَ النَّاسِ إِلَّا جَاءَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَمَلَكٌ آخِذٌ بِقَفَاهُ ثُمَّ يَرْفَعُ رَأْسَهُ إِلَى السَّمَاءِ فَإِنْ قَالَ أَلْقِهِ أَلْقَاهُ فِي مَهْوَاةٍ أَرْبَعِينَ خَرِيفًا)^(٣).
قال في المصباح: هذا إسناد ضعيف لضعف مجالد بن سعيد^(٤).

قلت: رواه الطبراني في الأوسط، وقال: تفرد به يحيى بن سعيد القطان^(٥)، وسئل عنه الدارقطني فقال: "يرويه مجالد عن الشعبي عن مسروق رفعه يحيى بن سعيد القطان عن مجالد وتابعه علي بن صالح، ووقفه عبد الرحيم بن سليمان وهشيم ويحيى بن زكريا ابن أبي زائدة عن مجالد والموقوف هو الصحيح"^(٦).
فيكون هذا الحديث من ضعيف حديث مجالد عن الشعبي وهو من رواية يحيى بن سعيد وهو من الأحداث وروايتهم عن مجالد ليست بشيء كما قال ابن مهدي.
وهو صحيح عنه موقوفاً من رواية قدامى أصحابه عنه.

(١) الجامع، ٣/ ١٠٤، ح ٧٢٥.

(٢) انظر ص ١١٢

(٣) ابن ماجه، السنن، ٢/ ٧٧٥، ح ٢٣١١.

(٤) مصباح الزجاجة، ٣/ ٤٣.

(٥) المعجم الأوسط، ٤/ ١٢٨-١٢٩، ح ٣٧٨٥.

(٦) العلل، ٥/ ٢٤٨، ح ٨٥٨.

الحديث الثامن: حديث قال رسول الله ﷺ (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لِيَهُودِيَيْنِ أَنْشَدْتُكُمَا بِاللَّهِ الَّذِي أَنْزَلَ التَّوْرَةَ عَلَى مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ)، سبق عند أبي داود الحديث التاسع^(١) وهو من حسان حديثه عن الشعبي، وكان أخرجه في باب الشواهد.

الحديث التاسع: أخرجه في الأحكام، باب: شهادة أهل الكتاب بعضهم على بعض، أخرجه وحده.
قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ طَرِيفٍ حَدَّثَنَا أَبُو خَالِدٍ الْأَحْمَرُ عَنْ مُجَالِدٍ عَنْ عَامِرٍ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ: (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَجَارَ شَهَادَةَ أَهْلِ الْكِتَابِ بَعْضِهِمْ عَلَى بَعْضٍ)^(٢).
قال في المصباح: "هذا إسناد ضعيف من أجل مجالد بن سعيد، رواه البيهقي^(٣) في سننه الكبرى: وقال: هكذا رواه أبو خالد الأحمر عن مجالد وهو مما أخطأ فيه، وإنما رواه غيره عن مجاهد عن شريح من قوله"^(٤).
وَضَعَفَهُ ابْنُ الْجَوْزِيِّ فِي خِلَاصَةِ الْبَدْرِ الْمُنِيرِ بِمَجَالِدٍ (٥). والحافظ في التلخيص^(٦) والتعليق^(٧)، فيكون هذا من حديث مجالد الضعيف عن الشعبي، وأبو خالد الأحمر ليس من قدامى أصحابه كما سبق.

الحديث العاشر: (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الدِّيَةَ عَلَى عَاقِلَةِ الْقَاتِلَةِ فَقَالَتْ عَاقِلَةُ الْمُقْتُولَةِ يَا رَسُولَ اللَّهِ مِيرَاثُهَا نَنَا قَالَ لَا مِيرَاثُهَا لِرُؤُوسِهَا وَلَوْلَدِهَا) سبق عند أبي داود الحديث العاشر^(٨)، وهو من حسان حديثه عن الشعبي، وكان قد أخرجه شاهداً في الباب.

الحديث الحادي عشر: (عَنْ أَبِي سَعِيدٍ قَالَ سَأَلْنَا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ الْجَنِينِ فَقَالَ كُلُّهُ إِنْ شِلْتُمْ فَإِنَّ ذَكَاتَهُ ذَكَاءُ أُمِّهِ ...) سبق عند الترمذي العاشر^(٩)، وهو من حسان حديثه عن الشعبي، وكان أخرجه وحده في الباب.

(١) انظر ص ١٢٧

(٢) ابن ماجه، السنن، ٢/ ٧٩٤، ح ٣٢٧٤.

(٣) السنن الكبرى، ١٠/ ١٦٥، ح ٢٠٤١٤

(٤) مصباح الزجاجة ٣/ ٥٦.

(٥) خلاصة البدر المنير ٢/ ٣٩١.

(٦) التلخيص الحبير ٤/ ١٩٨.

(٧) تعليق التعليق ٣/ ٣٩٥.

(٨) انظر ص ١٢٨

(٩) انظر ص ١١٦

الحديث الثاني عشر: أخرجه في الصيد باب: صيد القوس، أخرجه وحده في الباب .
قال: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ الْمُنْذِرِ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فُضَيْلٍ حَدَّثَنَا مُجَالِدُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ عَامِرٍ عَنْ عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ قَالَ :
قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّا قَوْمٌ تَرْمِي ؟ .

قَالَ : (إِذَا رَمَيْتَ وَخَزَقْتَ فَكُلْ مَا خَزَقْتَ)^(١) .

قال في المصباح: " هذا إسناد ضعيف من أجل مجالد بن سعيد، وأصله في الصحيحين والترمذي والنسائي من حديث عدي بن حاتم بغير هذا السياق"^(٢) .

قلت: ومحمد بن فضيل من الأحداث، وروايتهم عن مجالد ليست بشيء ولم أقف له على ما يتقوى به، فهو من ضعيف حديث مجالد .

الحديث الثالث عشر: (قَالَ عُمَرُ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ الْأُجْدَعُ شَيْطَانٌ) سبق عند أبي داود الحديث الثاني عشر^(٣)، وهو من ضعيف حديثه عن الشعبي، وكان أخرجه وحده في الباب .

الحديث الرابع عشر: حديث (الْجَسَّاسَةُ)، سبق عند أبي داود الحديث الثامن^(٤)، وهو من حسان حديثه عن الشعبي، وكان أخرجه في باب الشواهد .

الحديث الخامس عشر: (... فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لِلدُّنْيَا أَهْوَنُ عَلَى اللَّهِ مِنْ هَذِهِ عَلَى أَهْلِهَا) سبق عند الترمذي الحديث الثاني عشر^(٥)، وهو من حسن حديثه من غير طريق الشعبي، وكان أخرجه في باب الشواهد .

الحديث السادس عشر: أخرجه في كتاب الزهد باب: ضجاع آل محمد ﷺ، أخرجه وحده في الباب .
قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ طَرِيفٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ حَبِيبٍ قَالَا حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فُضَيْلٍ عَنْ مُجَالِدٍ عَنْ عَامِرٍ عَنْ الْحَارِثِ عَنْ عَلِيٍّ قَالَ: (أَهْدَيْتِ ابْنَتُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَيَّ فَمَا كَانَ فِرَاؤُنَا لَيْلَةً أَهْدَيْتِ إِلَّا مَسَكَ كَبْشٍ)^(٦) .

(١) ابن ماجه، السنن، ٢/ ١٠٧١، ح ٣٢١٢ .

(٢) مصباح الزجاجة، ٣/ ٢٣٦، وأصله عند مسلم ٣/ ١٥٢٩، ح ١٩٢٩ .

(٣) انظر ص ١٢٩ .

(٤) انظر ص ١٢٦ .

(٥) انظر ص ١١٨ .

(٦) ابن ماجه، السنن، ٢/ ١٣٩١، ح ٤١٥٤ .

قال في المصباح: "هذا إسناد ضعيف لضعف الحارث ومجالد... وله شاهد في صحيح مسلم^(١) من حديث عمر بن الخطاب وعائشة^(٢)".

وروى هناد في الزهد عن أبي معاوية، عن مجالد، عن الشعبي قال: (كان فراش علي ليلة بنى بفاطمة مسك كبش)^(٣).

وقال الدارقطني لما سئل عنه: "رواه ابن فضيل عن مجالد عن الشعبي عن الحارث عن علي، وخالفه يحيى بن يمان فرواه عن مجالد عن الشعبي عن علي ولم يذكر الحارث. وقول يحيى بن يمان أشبه بالصواب"^(٤).

فهذا الحديث من ضعيف حديث مجالد عن الشعبي، خاصة أن ابن فضيل من الأحداث وروايتهم عن مجالد ليست بشي^(٥).

الخلاصة: روى له ابن ماجه ستة عشر حديثاً، ستة في باب الشواهد وعشرة لم يخرج في بابها غيرها، خمسة عشر حديثاً عن الشعبي وحديثاً واحداً من غير طريق الشعبي.

- سبعة أحاديث من حسان روايته عن الشعبي.
- أربعة من رواية قدامى أصحابه واثنان من رواية الأحداث ولها متابعات، واثنان بالمتابعات والشواهد.

- وثمانية من ضعيف روايته عنه.
- سبعة من رواية الأحداث، والثامن علته الراوي عن مجالد.
- والحديث الذي رواه من غير طريق الشعبي ضعيف أيضاً من رواية الأحداث.

خامساً: خلاصة مرويات مجالد في الكتب الستة.

خرّج لمجالد من أصحاب الكتب الستة الترمذي وأبو داود وابن ماجه، وعدد مروياته عندهم بالمكرر سبعة وأربعون حديثاً.

- منها اثنان وأربعون حديثاً من روايته عن الشعبي، وستة أحاديث من غير طريق الشعبي، ثلاثة عشر - حديثاً من رواية قدامى أصحابه عنه.
- أما الأحاديث التي رواها عن الشعبي فمنها.

(١) مصباح الزجاجة، ٤/ ٢٢٥.

(٢) الصحيح، ٣/ ١٦٥٠، ح ٢٠٨٢، وهو عند ابن ماجه، ٢/ ١٣٩١، ح ٤١٥١-٤١٥٣.

(٣) الزهد، ٢/ ٣٨٧.

(٤) العلل، ٣/ ١٦٦، ح ٣٣٣.

- تسعة وعشرون حديثاً من حسان حديثه عن الشعبي، ثلاثة عشر حديثاً من رواية قدامى أصحابه عنه.
 - ثلاثة عشر حديثاً عند الترمذي، فيها ستة من رواية القدامى.
 - وتسعة عند أبي داود، منها ثلاثة من رواية القدامى.
 - وسبعة عند ابن ماجه، أربعة من رواية قدامى أصحابه عنه.
 - وثلاثة عشر - حديثاً من ضعيف روايته عنه، منها أربعة عند الترمذي، و حديثاً واحداً عند أبي داود من رواية الأحداث، وثمانية عند ابن ماجه، منها سبعة من رواية الأحداث.
 - أما الأحاديث الستة التي رواها من غير طريق الشعبي:
 - خمسة منها ضعيفه والسادس حسن.
 - ثلاثة عند الترمذي أحدها حسن، اثنان من رواية الأحداث، واثنان عند أبي داود من رواية الأحداث، وواحد عند ابن ماجه، علته الراوي عن مجالد.
- ويظهر هنا انتقاء هؤلاء الأئمة من أحاديث مجالد فمع أن الترمذي وأبا داود نقلاً تضعيف مجالد عن بعض أهل العلم، إلا أن إخراجهم حديثه على الهيئة التي وثقة فيها غالباً أي من روايته عن الشعبي ومن رواية قدامى أصحاب مجالد عن مجالد مع تضعيفهم بعض أحاديثه صراحة أو إشارة إن كانت من رواية الأحداث عنه أو من روايته عن غير الشعبي لتدل دلالة واضحة على عظيم منهجهم النقدي الذي يقوم على قبول حديث الضعيف إن صح، أو إخراج حديثه في باب المتابعات أو الشواهد أو حيث لا يجدان في الباب غيره.
- وابن ماجه يكثر عنهم في باب المتابعات والشواهد مراعيًا مسألة التصحيح على الباب أو حيث لا يجد في الباب غير حديثهم.

المبحث التاسع

هشام بن سعد

ومروياته في الكتب الستة

المطلب الأول: أقوال النقاد فيه.
المطلب الثاني: مروياته في الكتب الستة.

المبحث التاسع: هشام بن سعد ومروياته في الكتب الستة

هشام بن سعد المدني، أبو عباد، مولى بني خزوم، يتيم زيد بن أسلم، من كبار السابعة، مات سنة مائة وستين وقيل قبلها.

المطلب الأول: أقوال النقاد فيه:

قال العجلي: جازز الحديث، حسن الحديث^(١)، وقال أبو داود: هشام بن سعد أثبت الناس في زيد بن أسلم^(٢).

وقال أبو زرعة: شيخ محله الصدق، وكذلك محمد بن إسحاق هكذا هو عندي، وهشام أحب إلي من محمد بن إسحاق^(٣)، ونقل عنه البرذعي قوله: هشام بن سعد واهي الحديث^(٤).

وقال الإمام أحمد: لم يكن هشام بن سعد بالحافظ^(٥)، وعنه: هشام بن سعد كذا وكذا، كان يحيى بن سعيد لا يروي عنه^(٦). وفي موضع آخر: ليس هو محكم الحديث^(٧). وزاد حرب بن إسماعيل في روايته: فلم يرضه^(٨).

وقال ابن معين: هشام بن سعد ضعيف، وداود بن قيس أحب إلي منه^(٩). وفي رواية: صالح، ليس بمتروك الحديث^(١٠)، وفي موضع آخر: ليس بذاك القوي^(١١). وعنه: ليس بشيء، كان يحيى بن سعيد لا يحدث عنه^(١٢) وعنه أيضاً: ضعيف، حديثه مختلط^(١٣).

(١) العجلي، الثقات، ٣٢٨/٢.

(٢) ميزان الاعتدال، ٨١/٧.

(٣) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٦١/٩.

(٤) سؤالات البرذعي، ٣٩١/١.

(٥) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٦١/٩.

(٦) ابن عدي، الكامل، ١٠٩/٧.

(٧) المصدر نفسه، ١٠٩/٧.

(٨) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٦١/٩.

(٩) تاريخ ابن معين رواية الدوري، ٦١٧/٢. وداود بن قيس عند يحيى بن معين صالح الحديث. تاريخ ابن معين، رواية الدوري، ١٩٥/٣.

(١٠) ابن عدي، الكامل، ١٠٩/٧.

(١١) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٦١/٩.

(١٢) ابن عدي، الكامل، ١٠٨/٧.

(١٣) ابن حجر، تهذيب التهذيب، ٨٧/١١.

وقال أبو حاتم: يكتب حديثه، ولا يحتج به^(١)، وقال النسائي: ضعيف^(٢)، وفي موضع آخر: ليس بالقوي^(٣)، وقال ابن سعد: كان متشيعاً لآل أبي طالب، وكان كثير الحديث يستضعف^(٤)، وقال ابن المديني: صالح وليس بالقوي^(٥).

وقال ابن حبان: "كان ممن يقلب الأسانيد وهو لا يفهم، ويسند الموقوفات من حيث لا يعلم، فلما كثر مخالفته الأثبات فيما يروي عن الثقات بطل الاحتجاج به، وإن اعتبر بما وافق الثقات من حديثه فلا ضير"^(٦). وقال ابن عدي بعدما ذكر حديثه في المواقع في رمضان، "وقد رواه عن الزهري عن أنس، قال: رواه الثقات عن الزهري عن حميد، وعن الزهري عن أنس لا أصل له، وهشام خالف فيه الناس، وهشام غير ما ذكرت، ومع ضعفه يكتب حديثه"^(٧).

ونقل ابن حجر في التهذيب عن ابن عبد البر أنه ذكره فيمن ينسب إلى الضعف ممن يكتب حديثه^(٨)، وقال: ابن حجر في التقريب: صدوق له أوهام ورمي بالتشيع^(٩)، لكنه ضعفه في الفتح، فقال: وهشام بن سعد لا يحتج بما تفرد به فكيف إذا خالف^(١٠)، وعنه صدوق فيه مقال من جهة حفظه^(١١)، وقال: وهشام بن سعد أخرج له في المتابعات ففيه ضعف^(١٢)، وقال: وهشام صدوق سيئ الحفظ^(١٣)، وقال في التلخيص: وهشام لين الحديث^(١٤). وذكره في لسان

(١) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٦١ / ٩.

(٢) الضعفاء والمتروكون، ص ١٠٤.

(٣) الذهبي، ميزان الاعتدال، ٨١ / ٧.

(٤) الطبقات الكبرى، القسم المتمم، ٤٤٥ / ١.

(٥) سؤالات ابن أبي شيبة ابن المديني، ص ١٠٢.

(٦) المجروحين، ٨٩ / ٣.

(٧) الكامل، ١٠٩ / ٧.

(٨) تهذيب التهذيب، ٣٧ / ١١.

(٩) تقريب التهذيب، ص ٥٧٢، ت ٧٢٩٤.

(١٠) فتح الباري، ٢٤١ / ١.

(١١) المصدر نفسه، ١٩٥ / ٣.

(١٢) المصدر نفسه، ٣٨٣ / ٩.

(١٣) المصدر نفسه، ١٨٤ / ١٠.

(١٤) التلخيص الحبير، ٤٩ / ٢.

الميزان^(١)، وذكره الذهبي في (من تكلم فيه وهو موثق) لكنه لم يذكر فيه تعديلاً واحداً^(٢)، وقال في المغني: صدوق مشهور ثم ذكر تضعيف النقاد له ولم يذكر فيه توثيقاً^(٣).

الخلاصة: تدور كلمة النقاد على أن هشاماً ضعيف من حيث الضبط على تفاوت بينهم في درجة الضعف، إلا في روايته عن زيد بن أسلم فقد قال فيه أبو داود أثبت الناس في زيد، وتتبع حديثه يظهر أنه غالباً ما يوافق الثقات عنه مما يدل على أنه ثبت فيه، وهذا ما أكده حال مروياته عنه في الكتب الستة، كما سيأتي، ويعتبر من مروياته عن غير زيد ما يوافقه فيه الثقات.

المطلب الثاني: مروياته في الكتب الستة:

روى له أصحاب الكتب الستة جميعاً.

أولاً: مرويات هشام بن سعد عند البخاري.

استشهد به البخاري في موضعين من صحيحه:

- الأول: ذكره معلقاً في فضائل المدينة، باب:

قال: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ خَالِدِ بْنِ يَزِيدَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي هَلَالٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: (اللَّهُمَّ ارْزُقْنِي شَهَادَةً فِي سَبِيلِكَ وَاجْعَلْ مَوْتِي فِي بَلَدِ رَسُولِكَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ).

وَقَالَ ابْنُ زُرَيْعٍ عَنْ رَوْحِ بْنِ الْقَاسِمِ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ حَفْصَةَ بِنْتِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَتْ سَمِعْتُ عُمَرَ نَحْوَهُ.

وَقَالَ هِشَامٌ عَنْ زَيْدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ حَفْصَةَ سَمِعْتُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا^(٤).

قلت: طريق هشام وصلها ابن سعد في طبقاته^(٥) حيث روى عن محمد بن إسماعيل بن أبي فديك، عن هشام بن سعد، عن زيد بن أسلم، عن أبيه، عن حفصة زوج النبي ﷺ أنها سمعت أباها يقول بنحوه.

(١) لسان الميزان، ٤١٨/٧.

(٢) من تكلم فيه وهو موثق، ص ١٨٦.

(٣) المغني في الضعفاء، ٧١٠/٢.

(٤) البخاري، الصحيح، ص ٣٩٤، ح ١٨٩٠.

(٥) الطبقات الكبرى، ٣١/٣.

وحديث ابن زريع وصله ابن حجر في تغليقه وقال^(١): "وصله ورواه الإسماعيلي في مستخرجه عن إبراهيم بن هشام، ثنا أمية بن بسطام، ثنا يزيد بن زريع، عن روح بن القاسم، عن زيد بن أسلم، عن أمه عن حفصة به بنحوه وزاد فيه قول حفصة: وأنى يكون هذا، قال يأتي به الله إذا شاء".

وهذا الحديث مما انتقده الدارقطني على البخاري، قال في الهدي^(٢): "قال الدارقطني وأخرج البخاري حديث الليث... وقال هشام بن سعد عن زيد بن أسلم، عن أبيه، عن حفصة، عن عمر، وقال روح بن القاسم عن زيد بن أسلم، عن أمه، عن حفصة عن عمر قلت -القائل ابن حجر-. الظاهر أنه كان عند زيد بن أسلم عن أبيه عن عمر، وعن أمه عن حفصة عن عمر لأن الليث وروح بن القاسم حافظان، وأسلم مولى عمر من الملازمين له العارفين بحديثه، وفي حديث زيد بن أسلم عن أمه عن حفصة زيادة على حديثه عن أبيه عن عمر كما بيته في تغليق التغليق، فدل على أنها طريقان محفوظان، وأما رواية هشام بن سعد فإنها غير محفوظة لأنه غير ضابط والله أعلم" قلت: ورواية هشام غير محفوظة لأن هشام انفرد بقوله عن أبيه عن حفصة، ومن رواه عن أبيه قال: عن أبيه عن عمر ولم يقل عن حفصة. وقال في الفتح^(٣): "وأراد البخاري بهذين التعليقين بيان الاختلاف فيه على زيد بن أسلم فاتفق هشام بن سعد وسعيد بن أبي هلال على أنه عن زيد بن أسلم، عن أبيه أسلم، عن عمر، وقد تابعها حفص بن ميسرة عن زيد عند عمر بن شبيب، وانفرد روح بن القاسم عن زيد بقوله عن أمه".

قلت: في بعض نسخ البخاري المطبوعة، وفي تحفة الأشراف^(٤) تعليق البخاري عن روح بن القاسم، عن زيد بن أسلم، عن أبيه، عن حفصة، لكن في النسخ المعتمدة على النسخة اليونانية^(٥) "عن زيد بن أسلم عن أمه"^(٦). وكذا في تهذيب الكمال^(٧)، لم يذكر أن زيد بن أسلم روى عن أمه.

(١) ابن حجر، تغليق التعليق، تحقيق سعيد القزقي، بيروت، عمان، المكتب الإسلامي، دار عمار، ط ١، ١٤٠٥ هـ، ١٣٥/٣.

(٢) هدي الساري، ص ٥١٥.

(٣) فتح الباري، ١٠١/٤.

(٤) تحفة الأشراف، ١٢٥/٨، حيث قال: "وقال يزيد بن زريع عن روح بن القاسم عن زيد بن أسلم عن أبيه عن حفصة عن عمر بهذا. قال: وكذلك قال هشام -يعني ابن سعد- عن زيد بن أسلم".

(٥) المزني، تهذيب الكمال، الصحيح، ص ٣٩٤، ح ١٨٩٠، وفتح الباري، ١٠٥١/١، ح ١٨٩٠، طبعة بيت الأفكار.

(٦) ١٤٠/١٠.

قلت: فإن ثبت أن روح بن القاسم رواه كذلك عن زيد عن أبيه يكون طريق هشام محفوظاً، وهذا ما لم أقف عليه والله أعلم، بل كل التخريجات التي ذكرت تفيد أن روح بن القاسم انفرد بقوله: زيد بن أسلم عن (أمه) فالرواية هنا عن أبيه خطأ.

الثاني: أخرجه في المغازي، باب: غزوة ذات الرقاع.
قال: حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ الْأَنْصَارِيِّ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ صَالِحِ بْنِ خَوَاتٍ عَنْ سَهْلِ بْنِ أَبِي حَنْمَةَ قَالَ: (يَقُومُ الْإِمَامُ مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ وَطَائِفَةٌ مِنْهُمْ مَعَهُ وَطَائِفَةٌ مِنْ قِبَلِ الْعَدُوِّ وَجُوهُهُمْ إِلَى الْعَدُوِّ فَيَصَلِّي بِالَّذِينَ مَعَهُ رُكْعَةً ثُمَّ يَقُومُونَ فَيَرْكَعُونَ لِأَنْفُسِهِمْ رُكْعَةً وَيَسْجُدُونَ سَجْدَتَيْنِ فِي مَكَانِهِمْ ثُمَّ يَذْهَبُ هَؤُلَاءِ إِلَى مَقَامٍ أَوْلَيْكَ فَيَرْكَعُ بِهِمْ رُكْعَةً فَلَهُ ثِنْتَانِ ثُمَّ يَرْكَعُونَ وَيَسْجُدُونَ سَجْدَتَيْنِ).
حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا يَحْيَى عَنْ شُعْبَةَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ صَالِحِ بْنِ خَوَاتٍ عَنْ سَهْلِ بْنِ أَبِي حَنْمَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِثْلَهُ حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ قَالَ حَدَّثَنِي ابْنُ أَبِي حَازِمٍ عَنْ يَحْيَى سَمِعَ الْقَاسِمَ أَخْبَرَنِي صَالِحُ بْنُ خَوَاتٍ عَنْ سَهْلِ حَدَّثَهُ قَوْلَهُ. تَابَعَهُ اللَّيْثُ عَنْ هِشَامٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ أَنَّ الْقَاسِمَ بْنَ مُحَمَّدٍ حَدَّثَهُ صَلَّى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي غَزْوَةِ بَنِي أَنْثَارٍ^(١).

وصله البخاري في التاريخ الكبير^(٢)، قال: قال لي يحيى بن عبد الله بن بكير، ثنا الليث، عن هشام بن سعد، عن زيد بن أسلم سمع القاسم بن محمد أن النبي ﷺ صلى في غزوة أنهار نحوه^(٣).

فيكون البخاري أخرج هذين الحديثين لهشام بن سعد من روايته عن زيد بن أسلم تعليماً بصيغة الجزم - متابعة ولهما متابعات، تامة صحيحة للأول، وقاصرة صحيحة في شيخه للثاني.

ثانياً: مرويات هشام بن سعد عند مسلم.

روى له مسلم أحد عشر حديثاً جميعها في باب المتابعات.

الحديث الأول: حديث الرؤية الطويل، أخرجه في كتاب الإيمان باب، معرفة طريق الرؤية.

(١) البخاري، الصحيح، ص ٨٦٤، ح ٤١٣١.

(٢) التاريخ الكبير، ٤/ ٢٧٦.

(٣) تغليق التعليق، ٤/ ١١٩.

قال: و حَدَّثَنِي سُؤَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ قَالَ حَدَّثَنِي حَفْصُ بْنُ مَيْسَرَةَ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ أَنَّ نَاسًا فِي زَمَنِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ هَلْ نَرَى رَبَّنَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ؟ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (نَعَمْ)، قَالَ: هَلْ تُصَارُونَ فِي رُؤْيَةِ الشَّمْسِ بِالظَّهِيرَةِ صَحْوًا لَيْسَ مَعَهَا سَحَابٌ (...)

قَالَ مُسْلِمٌ قَرَأْتُ عَلَى عِيسَى بْنِ حَمَّادٍ رُغْبَةَ الْمُصْرِيِّ هَذَا الْحَدِيثَ فِي الشَّفَاعَةِ وَقُلْتُ لَهُ أَحَدْتُ بِهِذَا الْحَدِيثَ عَنْكَ أَنْتَ سَمِعْتَ مِنَ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ فَقَالَ نَعَمْ، قُلْتُ لِعِيسَى بْنِ حَمَّادٍ: أَخْبَرَكُمُ اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ خَالِدِ بْنِ يَزِيدَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي هَلَالٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ أَنَّهُ قَالَ قُلْنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ أَتَرَى رَبَّنَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هَلْ تُصَارُونَ فِي رُؤْيَةِ الشَّمْسِ إِذَا كَانَ يَوْمٌ صَحْوًا قُلْنَا لَا وَسُقْتُ الْحَدِيثَ حَتَّى انْقَضَى آخِرُهُ وَهُوَ نَحْوُ حَدِيثِ حَفْصِ بْنِ مَيْسَرَةَ...

وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ عَوْنٍ حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ سَعْدٍ حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ أَسْلَمَ بِإِسْنَادِهِمَا نَحْوَ حَدِيثِ حَفْصِ بْنِ مَيْسَرَةَ إِلَى آخِرِهِ وَقَدْ زَادَ وَنَقَصَ شَيْئًا^(١).

قال النووي^(٢): "ومراد مسلم رحمه الله أن زيد بن أسلم رواه عن عطاء عن أبي سعيد ورواه عن زيد بهذا الإسناد ثلاثة من أصحابه حفص بن ميسرة وسعيد بن أبي هلال وهشام بن سعد... وأما رواية هشام من حيث الإسناد فهي بإسناديهما ومن حيث المتن نحو حديث حفص والله أعلم".

قلت: وأخرجه البخاري^(٣) من طريق حفص بن ميسرة، عن زيد بن أسلم به نحوه. وله متابع آخر عند البخاري^(٤) من طريق مالك عن عمر بن يحيى المازني عن أبيه عن أبي سعيد به بنحوه مختصراً. وثالث عند ابن ماجه من طريق الأعمش، عن أبي صالح السمان، عن أبي سعيد^(٥)، ورابع من طريق عبد الرحمن بن إسحاق، ثنا زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار به نحوه^(٦).

(١) مسلم، الصحيح، ١/ ١٧٠، ١٨٣.

(٢) النووي، شرح مسلم، ٣/ ٣٠.

(٣) الصحيح، ص ٩٥٨، ح ٤٥٨١.

(٤) الصحيح، ص ١٨، ح ٢٢.

(٥) ابن ماجه، السنن، ١/ ٦٤، ح ١٧٩.

(٦) أحمد، المسند، ٣/ ١٧.

وطريق هشام: أخرجهما الحاكم كذلك من حديث محمد بن عبد الوهاب العبدى حدثنا جعفر بن عون، أنبأنا هشام بن سعد به بنحوه. وقال: حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه بهذه السياقة...^(١)، فيكون هذا من صحيح حديث هشام عن زيد بن أسلم.

الحديث الثاني: أخرجه في كتاب الزكاة، باب: إثم مانع الزكاة. قال: و حَدَّثَنِي سُؤَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ يَعْنِي بْنِ مَيْسَرَةَ الصَّنَعَانِيُّ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ أَنَّ أَبَا صَالِحٍ ذُكْوَانَ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (مَا مِنْ صَاحِبٍ ذَهَبٍ وَلَا فِضَّةٍ لَا يُؤَدِّي مِنْهَا حَقَّهَا إِلَّا إِذَا كَانَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ صُفِّحَتْ لَهُ صَفَائِحُ مِنْ نَارٍ فَأُحْمِيَ عَلَيْهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ فَيُكْوَى بِهَا جَنْبُهُ وَجَبِينُهُ وَظَهْرُهُ ...) وَحَدَّثَنِي يُونُسُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى الصَّدِيقِيُّ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ حَدَّثَنِي هِشَامُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ فِي هَذَا الْإِسْنَادِ بِمَعْنَى حَدِيثِ حَفْصِ بْنِ مَيْسَرَةَ إِلَى آخِرِهِ...^(٢). قلت: له متابعات منها:

- عند مسلم من طريق محمد بن عبد الملك بن أبي الشوارب، ثنا عبد العزيز بن المختار ثنا سهيل، عن أبيه، عن أبي هريرة به بنحوه مطولاً^(٣).

ومن طريق هارون بن سعيد الأيلي، حدثنا ابن وهب، أخبرني عمرو بن الحارث، أن بكيراً حدثه عن ذكوان، عن أبي هريرة مرفوعاً^(٤)، ومن طريق يزيد بن زريع، حدثنا روح بن القاسم، قال: حدثنا سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن رسول الله ﷺ، بسند صحيح^(٥)، ومن طريق عبد العزيز بن محمد الدراوردي، حدثنا سهيل به بنحوه^(٦)، ومن طريق حماد، عن سهيل بن أبي صالح به بنحوه^(٧)، ومن طريق معمر، عن سهيل بن أبي

(١) المستدرک، ٥٨٢/٤.

(٢) مسلم، الصحيح، ٦٨٢/٢، ح ٩٨٧.

(٣) المصدر نفسه، ٦٨٤/٢، ح ٩٨٧.

(٤) المصدر نفسه، ٦٨٤/٢.

(٥) ابن ماجه، السنن، ١/٥٦٩ ح ١٧٨٦، وصحيح ابن حبان، ٤٦/٨، ح ٣٢٥٧.

(٦) ابن خزيمة، الصحيح، ١٠/٤، ح ٢٢٥٢.

(٧) أبو داود، السنن، ١٢٥/٢، ح ١٦٥٨.

صالح به بنحوه^(١)، ومن طريق وهيب بن خالد البصري، ثنا سهيل به بنحوه^(٢)، فيكون هذا من صحيح حديث هشام بن سعد عن زيد بن أسلم.

الحديث الثالث: أخرجه في كتاب الزكاة، باب: قبول الزكاة من الكسب الطيب وتربيتها.
قال: حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ يَعْنِي ابْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْقَارِيَّ عَنْ سُهَيْلٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: (لَا يَتَصَدَّقُ أَحَدٌ بِتَمْرَةٍ مِنْ كَسْبٍ طَيِّبٍ إِلَّا أَخَذَهَا اللَّهُ بِيَمِينِهِ فَبَرَّبَهَا كَمَا يُرَبِّي أَحَدُكُمْ فَلُوَّهُ^(٣) أَوْ قَلْوَصُهُ حَتَّى تَكُونَ مِثْلَ الْجَبَلِ أَوْ أُعْظِمَ).

وَحَدَّثَنِي أُمِّيَّةُ بْنُ إِسْطَاطٍ حَدَّثَنَا يَزِيدُ يَعْنِي ابْنَ زُرَيْعٍ حَدَّثَنَا رَوْحُ بْنُ الْقَاسِمِ ح وَحَدَّثَنِيهِ أَحْمَدُ بْنُ عَثْمَانَ الْأَوْدِيُّ حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ مَخْلَدٍ حَدَّثَنِي سُلَيْمَانُ يَعْنِي ابْنَ بِلَالٍ كِلَاهُمَا عَنْ سُهَيْلٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ فِي حَدِيثِ رَوْحٍ مِنَ الْكَسْبِ الطَّيِّبِ فَيَضَعُهَا فِي حَقِّهَا وَفِي حَدِيثِ سُلَيْمَانَ فَيَضَعُهَا فِي مَوْضِعِهَا.

وَحَدَّثَنِيهِ أَبُو الطَّاهِرِ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ أَخْبَرَنِي هِشَامُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَحْوَ حَدِيثِ يَعْقُوبَ عَنْ سُهَيْلٍ^(٤).

قلت: له متابع عند البخاري من طريق عبد الله بن دينار، عن أبي صالح، عن أبي هريرة به بنحوه^(٥).

ومن طريق عبد الله بن دينار، عن سعيد بن يسار، عن أبي هريرة به بنحوه^(٦).

وعند النسائي في المجتبى من طريق سعيد بن أبي سعيد، عن سعيد بن يسار به بنحوه^(٧) وهو سند صحيح.

ومن طريق محمد بن عمرو، عن سعيد عن أبي سعيد مولى المهري، عن أبي هريرة^(٨) به بنحوه بسند حسن.

ومن طريق ابن عجلان عن سعيد بن يسار، عن أبي هريرة^(٩) به بنحوه بسند حسن.

فيكون هذا من صحيح حديثه عن زيد بن أسلم.

(١) أحمد، المسند، ٢/ ٢٧٦.

(٢) المصدر نفسه، ٢/ ٣٨٣.

(٣) الفلّو: المهر الصغير، وقيل هو العظيم من أولاد ذات الحافر، لسان العرب، باب الواو، فصل الفاء، ١٥/ ١٦٢.

(٤) مسلم، الصحيح، ٢/ ٧٠٢، ح ١٠١٤.

(٥) الصحيح، ص ٢٩٧، ح ١٤١٠.

(٦) المصدر نفسه، ص ١٥٥٩، ح ٧٤٣٠.

(٧) المجتبى، ٥٨/ ٥، ح ٢٥٢٥، والترمذي في الجامع، ٣/ ٥٠، ح ٦٦١، وقال حسن صحيح.

(٨) ابن حبان، الصحيح، ٨/ ١١٢، ح ٣٣١٨.

(٩) المصدر نفسه، ٨/ ١١٣، ح ٣٣١٩.

الحديث الرابع: أخرجه في كتاب الصيام، باب: التخيير في الصوم والفطر في السفر.
قال: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ الْقَعْنَبِيُّ حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ حَيَّانَ الدَّمَشَقِيِّ عَنْ أُمِّ الدَّرْدَاءِ قَالَتْ: قَالَ أَبُو الدَّرْدَاءِ: (لَقَدْ رَأَيْتُنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي بَعْضِ أَسْفَارِهِ فِي يَوْمٍ شَدِيدِ الْحَرِّ حَتَّى إِنَّ الرَّجُلَ لَيَضَعُ يَدَهُ عَلَى رَأْسِهِ مِنْ شِدَّةِ الْحَرِّ وَمَا مِنَّا أَحَدٌ صَائِمٌ إِلَّا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَوَاحَةَ).

ورواه ابن ماجه قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ وَحَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَهَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْحِمَالِيُّ قَالَا حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي فُدَيْكٍ جَمِيعًا عَنْ هِشَامِ بْنِ سَعْدٍ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ حَيَّانَ الدَّمَشَقِيِّ حَدَّثَنِي أُمُّ الدَّرْدَاءِ عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ بِهِ بَنحوه^(١).

قلت: له متابيع عند البخاري^(٢) من طريق عبد الرحمن بن يزيد بن جابر، أن إسماعيل بن عبيد الله حدثه عن أم الدرداء، عن أبي الدرداء به بنحوه.

وعند مسلم^(٣) من طريق سعيد بن عبد العزيز، حدثني إسماعيل بن عبيد الله به بنحوه.
قلت: فيكون هذا من الأحاديث التي لم يتفرد بها هـ شام بل وافقه الثقات عليه، فهو من حسان حديثه من غير طريق زيد بن أسلم.

الحديث الخامس: أخرجه في كتاب البيوع، باب: كراء الأرض.
قال: حَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَأَحْمَدُ بْنُ عِيسَى جَمِيعًا عَنْ ابْنِ وَهْبٍ قَالَ ابْنُ عِيسَى حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ حَدَّثَنِي هِشَامُ بْنُ سَعْدٍ أَنَّ أَبَا الزُّبَيْرِ الْمُكِّيَّ حَدَّثَهُ قَالَ سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: كُنَّا فِي زَمَانِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَأْخُذُ الْأَرْضَ بِالثُّلُثِ أَوْ الرَّبْعِ بِالْمَازِيَانَاتِ^(٤) فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي ذَلِكَ فَقَالَ: (مَنْ كَانَتْ لَهُ أَرْضٌ فَلْيَزْرِعْهَا فَإِنْ لَمْ يَزْرِعْهَا فَلْيَمْنَحْهَا أَخَاهُ فَإِنْ لَمْ يَمْنَحْهَا أَخَاهُ فَلْيُمْسِكْهَا)^(٥).
قلت: له متابعات عند مسلم^(٦) من حديث أبي خيثمة، عن أبي الزبير، عن جابر.

(١) مسلم، الصحيح، ٢/٧٩٠، ح ١١٢٢.

(٢) السنن، ١/٥٣٢، ح ١٦٦٣.

(٣) الصحيح، ص ٤٠٥، ح ١٩٤٥.

(٤) الصحيح، ٧/٧٩٠، ح ١١٢٢.

(٥) المازيانات: الأنهار الكبيرة، لسان العرب، ١٣/٤٠٣، باب النون، فصل الميم.

(٦) الصحيح، ٣/١٧٧، ح ١٥٣٦.

(٧) المصدر نفسه، ٣/١٧٧.

ومن طريق زهير، حدثنا أبو الزبير عن جابر به بنحوه، ومن طريق ابن عيينة، عن ابن جريج، عن عطاء، عن جابر به بنحوه^(١)، ومن طريق أيوب، عن أبي الزبير، عن جابر به بنحوه^(٢)، فيكون هذا من صحيح حديثه من غير طريق زيد بن أسلم.

الحديث السادس: أخرجه في كتاب الوصية.

قال: حَدَّثَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى الْعَنْزِيُّ وَالْأَفْطُ لَابْنِ الْمُثَنَّى قَالَا: حَدَّثَنَا يَحْيَى وَهُوَ ابْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ أَخْبَرَنِي نَافِعٌ عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: (مَا حَقَّ أَمْرِي مُسْلِمٍ لَهُ شَيْءٌ يُرِيدُ أَنْ يُوصِيَ فِيهِ يَبِيتُ لَيْلَتَيْنِ إِلَّا وَوَصِيَّتُهُ مَكْتُوبَةٌ عِنْدَهُ).

وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا عَبْدَةُ بْنُ سُلَيْمَانَ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ حَدَّثَنِي أَبِي كِلَاهُمَا عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ غَيْرَ أَنَّهُمَا قَالَا: (وَلَهُ شَيْءٌ يُوصِي فِيهِ وَلَمْ يَقُولَا يُرِيدُ أَنْ يُوصِيَ فِيهِ).

وَحَدَّثَنَا أَبُو كَامِلٍ الْجَحْدَرِيُّ حَدَّثَنَا حَمَّادُ يَعْنِي ابْنَ زَيْدٍ وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ يَعْنِي ابْنَ عَلِيٍّ كِلَاهُمَا عَنْ أَيُّوبَ ح وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ أَخْبَرَنِي يُونُسُ ح وَحَدَّثَنِي هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ أَخْبَرَنِي أُسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ اللَّيْثِيُّ ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي فُدَيْكٍ أَخْبَرَنَا هِشَامُ يَعْنِي ابْنَ سَعْدٍ كُلُّهُمْ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِمِثْلِ حَدِيثِ عُبَيْدِ اللَّهِ وَقَالُوا جَمِيعًا: (لَهُ شَيْءٌ يُوصِي فِيهِ إِلَّا فِي حَدِيثِ أَيُّوبَ فَإِنَّهُ قَالَ يُرِيدُ أَنْ يُوصِيَ فِيهِ) كَرَوَايَةِ يَحْيَى عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ^(٣).

قلت: ورواه البخاري كذلك من طريق مالك، عن نافع، عن ابن عمر^(٤).

والترمذي من حديث أيوب عن نافع، عن ابن عمر، وقال حسن صحيح^(٥).

وابن ماجه من حديث روح بن عوف، عن نافع، عن ابن عمر^(٦).

فيكون هذا من صحيح حديثه من غير طريق زيد بن أسلم.

الحديث السابع: أخرجه في الإمارة، باب: وجوب ملازمة جماعة المسلمين عند ظهور الفتن.

قال: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ الْعَنْزِيُّ حَدَّثَنَا أَبِي حَدَّثَنَا عَا صِمٌّ وَهُوَ ابْنُ مُحَمَّدَ بْنِ زَيْدٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ مُحَمَّدَ عَنْ نَافِعٍ قَالَ جَاءَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُطِيعٍ حِينَ كَانَ مِنْ أَمْرِ الْحَرَّةِ مَا كَانَ زَمَنُ يَزِيدَ بْنِ مُعَاوِيَةَ فَقَالَ: اطْرَحُوا

(١) البخاري، صحيح، ص ٤٩٣، ح ٢٣٨١.

(٢) مسلم، الصحيح، ٣/ ١١٧٥، ح ١٥٣٦.

(٣) مسلم، الصحيح، ٣/ ١٢٤٩، ح ١٦٢٧.

(٤) الصحيح، ص ٥٧٦، ح ٢٧٣٨.

(٥) الجامع، ٤/ ٤٣٢، ح ٢١١٨.

(٦) السنن، ٢/ ٩٠٢، ح ٢٧٠٢.

لَأَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَسَادَةٍ، فَقَالَ: إِنِّي لَمْ آتِكَ لِأَجْلِسَ أَتَيْتُكَ لِأَحَدِّثَكَ حَدِيثًا سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُهُ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: (مَنْ خَلَعَ يَدًا مِنْ طَاعَةِ لِقِيَّ اللَّهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ لَا حُجَّةَ لَهُ وَمَنْ مَاتَ وَلَيْسَ فِي عُنُقِهِ بَيْعَةٌ مَاتَ مِيتَةً جَاهِلِيَّةً) .

وَحَدَّثَنَا ابْنُ ثُمَيْرٍ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُكَيْرٍ حَدَّثَنَا لَيْثٌ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي جَعْفَرٍ عَنْ بُكَيْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْأَشَجِّ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ أَتَى ابْنَ مُطِيعٍ فَذَكَرَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَحْوَهُ.
حَدَّثَنَا عُمَرُو بْنُ عَلِيٍّ حَدَّثَنَا ابْنُ مَهْدِيٍّ ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو بْنُ جَبَلَةَ حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ عُمَرَ قَالَا جَمِيعًا:
حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِمَعْنَى حَدِيثِ نَافِعٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ^(١).

قلت: وأخرجه البيهقي من طريق عاصم بن محمد بن زيد، عن زيد بن محمد عن نافع وسالم عن ابن عمر به بنحوه، وقال: أخرجه مسلم من حديث عاصم إلا أنه لم يذكر سالمًا في إسناده^(٢).

ورواه أحمد بسند صحيح من حديث ليث بن سعد، عن محمد بن عجلان، عن زيد بن أسلم به بنحوه^(٣).
فيكون هذا من صحيح حديثه عن زيد بن أسلم.

الحديث الثامن والتاسع: أخرجه في كتاب السلام، باب: من حق الجلوس على الطريق، رد السلام.
قال: حَدَّثَنِي سُؤَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنِي حَفْصُ بْنُ مَيْسَرَةَ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: (إِيَّاكُمْ وَالْجُلُوسَ فِي الطَّرِيقَاتِ) قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا لَنَا بِذُنُوبٍ مِنْ مَجَالِسِنَا نَتَحَدَّثُ فِيهَا.... الحديث .

وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ الْمَدِينِيُّ ح .
وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي فُدَيْكٍ أَخْبَرَنَا هِشَامُ بْنُ سَعْدٍ كِلَاهُمَا عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ^(٤).

(١) مسلم، الصحيح، ٣/١٤٧٨، ح ١٨٥١.

(٢) السنن الكبرى، ٨/١٥٧، ح ١٦٣٨٩.

(٣) المسند، ٢/٨٣.

(٤) مسلم، الصحيح، ٤/١٧٠٤، ح ٢١٢١، وهو عن البخاري في الصحيح، ص ٥١٠، ح ٢٤٦٥.

قلت: وأخرجه البخاريّ من طريق زهير، عن زيد بن أسلم به بنحوه^(١)، وله متابع من طريق الدراوردي، عن زيد بن أسلم به بنحوه^(٢)، ومن طريق معمر، عن زيد بن أسلم، عن رجل، عن أبي سعيد الخدري به بنحوه^(٣)، فيكون هذا الحديث من صحيح حديثه عن زيد بن أسلم.

الحديث العاشر: أخرجه في كتاب السلام، باب: الطيرة والفأل وما يكون فيه من الشؤم.
قال: وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ بْنُ قَعْنَبٍ حَدَّثَنَا مَالِكٌ عَنْ أَبِي حَازِمٍ عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (إِنْ كَانَ فِي الْمَرْأَةِ وَالْفَرَسِ وَالْمُسْكَنِ يَغْنِي الشُّؤْمَ).

وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا الْفَضْلُ بْنُ دُكَيْنٍ حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ أَبِي حَازِمٍ عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِمِثْلِهِ^(٤).

قلت له متابع: من طريق محمد بن جعفر، عن أبي حازم به بنحوه^(٥) بسند صحيح، ومن طريق سليمان بن بلال، عن أبي حازم به بنحوه^(٦) بسند صحيح، ومن طريق عمر بن محمد، عن أبي حازم به بنحوه^(٧)، ومن طريق عبد الرحمن بن سليمان، عن أبي حازم به بنحوه^(٨)، ومن طريق ابن أبي حازم، عن أبيه به بنحوه^(٩)، فيكون هذا الحديث من صحيح حديثه من غير طريق زيد بن أسلم.

الحديث الحادي عشر: أخرجه في البر والصلة، باب: النهي عن لعن الدواب وغيرها.
قال: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ بْنُ هِشَامٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ سَعْدٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ وَأَبِي حَازِمٍ عَنْ أُمِّ الدَّرْدَاءِ عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: (إِنَّ اللَّعَّانِينَ لَا يَكُونُونَ شُهَدَاءَ وَلَا شُفَعَاءَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ)^(١٠).

(١) الصحيح، ص ١٣٣٠، ح ٦٢٢٩.

(٢) الأدب المفرد، ص ٣٩٣، ح ١١٥٠، وأبو داود، السنن، ٤/٢٥٦، ح ٤٨١٥.

(٣) أحمد، المسند، ٣/٦١.

(٤) مسلم، الصحيح، ٤/١٧٤٨، ح ٢٢٢٦، والبخاريّ في الصحيح، ص ١١ و ١١٢ في الموطأ، ٢/٩٤٧، ح ١٦٩٥.

(٥) الطبراني في الكبير، ٦/١٥٥، ح ٥٨٣٢.

(٦) الطبراني في الكبير، ٦/١٤٩، ح ٥٨٠٧.

(٧) المصدر نفسه، ٦/١٤٨، ح ٥٨٠٣.

(٨) المصدر نفسه، ٦/١٦١، ح ٥٨٥٢.

(٩) المصدر نفسه، ٦/١٧٣، ح ٥٩٠٦.

(١٠) مسلم، الصحيح، ٤/٢٠٠٦، ح ٢٥٩٨.

ورواه أبو داود من طريق هارون بن أبي الزرقاء، ثنا أبي، ثنا هشام بن سعد به بنحوه^(١).

قلت له متابعات من طريق معمر، عن زيد بن أسلم قال: كان عبد الملك بن مروان يرسل إلى أم الدرداء فتبيت عند نسائه ويسألها عن النبي ﷺ، فقام ليلة قال: فدعا خادمه فأبطأت عليه فلعنها فقالت: (لا تلعن فإن أبا الدرداء أخبرني ثم ذكرت نحوه)^(٢) وهو سند صحيح.

ومن طريق حفص بن ميسرة، عن زيد بن أسلم، قال: كان عبد الملك به بنحوه^(٣) وهو سند صحيح، ومن طريق محمد بن جعفر، قال أخبرني زيد بن أسلم، به بنحوه^(٤) وهو سند صحيح، فيكون هذا الحديث من صحيح حديثه عن زيد بن أسلم.

الخلاصة:

- لم يخرج مسلم لهشام بن سعد إلا في باب المتابعات.
 - أخرج سبعة أحاديث من روايته عن زيد بن أسلم، ولها متابعات تامة صحيحة.
 - وثلاثة أحاديث من غير طريق زيد بن أسلم، لكن لها كذلك متابعات تامة صحيحة.
 - وحديثاً واحد من غير طرق زيد بن أسلم وله متابعات صحيحة في شيخه.
- فيكون إخراج مسلم له لما وافق فيه الثقات.

ثالثاً: مرويات هشام بن سعد عند الترمذي:

روى له الترمذي اثني عشر حديثاً:

الحديث الأول: ذكره تعليقاً في أبواب الطهارة، باب: ما جاء في الوضوء مرة مرة.

قال: حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ وَهَنَادٌ وَقُتَيْبَةُ قَالُوا حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ سُفْيَانَ ح
قَالَ: وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ قَالَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ
عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: (أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَوَضَّأَ مَرَّةً مَرَّةً).

قَالَ أَبُو عِيسَى وَفِي الْبَابِ عَنْ عُمَرَ وَجَابِرٍ وَبُرَيْدَةَ وَأَبِي رَافِعٍ وَابْنِ الْفَرَاحِ.
قَالَ أَبُو عِيسَى وَحَدَّثَنَا ابْنُ عَبَّاسٍ أَحْسَنُ شَيْءٍ فِي هَذَا الْبَابِ وَأَصَحُّ وَرَوَى رِشْدِينَ بْنُ سَعْدٍ وَغَيْرُهُ هَذَا
الْحَدِيثَ عَنِ الصَّحَّاحِ بْنِ شَرَحْبِيلَ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
تَوَضَّأَ مَرَّةً مَرَّةً.

(١) السنن، ٤/٢٧٨، ح ٤٩٠٧.

(٢) أحمد، المسند، ٤٤٨١٦.

(٣) ابن حبان، الصحيح، ١٣/٥٦، ح ٥٧٤٦.

(٤) الأدب المفرد، ص ١١٧، ح ٣١٦.

قَالَ وَلَيْسَ هَذَا بِسَنِيِّ وَالصَّحِيحُ مَا رَوَى ابْنُ عَجَلَانَ وَهَشَامُ بْنُ سَعْدٍ وَسُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ وَعَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ^(١).
 حديث هشام أخرجه النسائي من طريق خلاد بن يحيى السلمي، عن هشام به بنحوه^(٢).
 ورواية عبد العزيز بن محمد الدراوردي، ثنا زيد بن أسلم، به بنحوه عند الدارمي^(٣).
 وكذا رواية سفیان الثوري عن زيد بن أسلم به بنحوه^(٤).
 وفي المنتقى لابن الجارود من طريق الثوري ومعمرو داود بن قيس، عن زيد بن أسلم به بنحوه^(٥)، فيكون
 هذا من صحيح حديث هشام بن سعد عن زيد بن أسلم.

الحديث الثاني: أخرجه في أبواب الصلاة، باب: ما جاء في الإشارة في الصلاة أخرجه شاهداً.
 قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غِيْلَانَ حَدَّثَنَا وَكِيعٌ حَدَّثَنَا هَشَامُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ نَافِعٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: قُلْتُ لِبَلَالٍ
 كَيْفَ كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَرُدُّ عَلَيْهِمْ حِينَ كَانُوا يُسَلِّمُونَ عَلَيْهِ وَهُوَ فِي الصَّلَاةِ ؟
 قَالَ : كَانَ يُشِيرُ بِيَدِهِ .

قَالَ أَبُو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ وَحَدِيثٌ ضَعِيفٌ حَسَنٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ اللَّيْثِ عَنْ بُكَيْرٍ
 وَقَدْ رَوَى عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ قُلْتُ لِبَلَالٍ كَيْفَ كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَصْنَعُ حِينَ كَانُوا
 يُسَلِّمُونَ عَلَيْهِ فِي مَسْجِدِ بَنِي عَمْرِو بْنِ عَوْفٍ قَالَ كَانَ يَرُدُّ إِشَارَةً وَكَلَامًا الْحَدِيثَيْنِ عِنْدِي صَحِيحٌ لِأَنَّ قِصَّةَ حَدِيثِ
 ضَعِيفٍ غَيْرُ قِصَّةِ حَدِيثِ بَلَالٍ وَإِنْ كَانَ ابْنُ عُمَرَ رَوَى عَنْهَا فَاحْتَمَلَ أَنْ يَكُونَ سَمِعَ مِنْهُمَا جَمِيعًا^(٦).

ورواه أبو داود من طريق الحسين بن عيسى الخراساني، حدثنا جعفر بن عون، حدثنا هشام بن سعد،
 حدثنا نافع به بنحوه^(٧).

قلت: رواه الحميدي: ثنا سفیان، قال ثنا زيد بن أسلم به بنحوه^(٨).

(١) الترمذی، الجامع، ٦٠/١، ح ٤٢.

(٢) المجتبى، ٧٣/١، ح ١٠١، الكبرى، ٨٣/١، ح ٩٣.

(٣) السنن: ١٨٩/١، ح ٦٩٧.

(٤) البخاري، الصحيح، ص ٥٢، ح ١٥٧، ومسلم: الصحيح، ١٩٤/١، ح ٧١١.

(٥) المنتقى، ٢٩/١، ح ٦٩.

(٦) الترمذی، ٢٠٤/٢، ح ٣٦٨.

(٧) السنن، ٢٤٣/١، ح ٩٢٧.

(٨) المسند، ص ٨١، ح ١٤٨، وابن خزيمة في صحيحه وفيه تصريح زيد بسأله من ابن عمر، ٤٩/٢، ح ٨٨٨.

فيكون هذا من حسان حديث هشام من غير طريق زيد بن أسلم.

الحديث الثالث: أخرجه في الصوم، باب: ما جاء في فضل الصوم، أخرجه شاهداً.
قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ الْعَقَدِيُّ عَنْ هِشَامِ بْنِ سَعْدٍ عَنْ أَبِي حَازِمٍ عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ
عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: (إِنَّ فِي الْجَنَّةِ لَبَابًا يُدْعَى الرَّيَّانُ يُدْعَى لَهُ الصَّائِمُونَ فَمَنْ كَانَ مِنَ الصَّائِمِينَ دَخَلَهُ
وَمَنْ دَخَلَهُ لَمْ يَظْمَأْ أَبَدًا).

قَالَ أَبُو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ^(١).

ورواه ابن ماجه من طريق: عبد الرحمن بن إبراهيم الدمشقي، حدثنا ابن أبي فديك، حدثني هشام بن

سعد به^(٢).

قلت: رواه البخاري ومسلم من حديث سليمان بن بلال، حدثني أبو حازم
به بنحوه^(٣)، والنسائي من طريق يعقوب بن عبد الرحمن، عن أبي حازم به بنحوه^(٤)، ومن طريق سعيد بن عبد الرحمن،
عن أبي حازم به بنحوه^(٥)، وله متابع كذلك ومن طريق سفيان، عن أبي حازم به بنحوه^(٦)، وآخر من طريق حماد بن
زيد، عن أبي حازم به بنحوه^(٧).

فيكون هذا الحديث من صحيح حديث هشام من غير طريق زيد بن أسلم.

الحديث الرابع: أخرجه في الجنائز، باب: ما جاء فيمن مات يوم الجمعة، ولم يخرج في الباب غيره.
قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ وَأَبُو عَامِرٍ الْعَقَدِيُّ قَالَا حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ
سَعِيدِ بْنِ أَبِي هَلَالٍ عَنْ رِبْعَةَ بْنِ سَيْفٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (مَا مِنْ
مُسْلِمٍ يَمُوتُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ أَوْ لَيْلَةِ الْجُمُعَةِ إِلَّا وَقَاهُ اللَّهُ فِتْنَةَ الْقَبْرِ).
قَالَ أَبُو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ قَالَ وَهَذَا حَدِيثٌ لَيْسَ إِسْنَادُهُ بِمُتَّصِلٍ رِبْعَةُ بْنُ سَيْفٍ إِنَّمَا يَرْوِي عَنْ أَبِي
عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْحُثِّيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو وَلَا نَعْرِفُ لِرِبْعَةَ بْنِ سَيْفٍ سَمَاعًا مِنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو^(٨).

(١) الترمذي، الجامع، ٣/١٣٧، ح ٧٦٥.

(٢) السنن، ١/٥٢٥، ح ١٦٤٠.

(٣) مسلم، الصحيح، ٢/٨٠٨، ص ١١٥٢.

(٤) المجتبى، ٢/٩٥، ح ٢٥٤٥.

(٥) المصدر نفسه، ٤/١٦٨، ح ٢٢٣٦.

(٦) ابن أبي شعبة، المصنف، ٢/٢٧٣، ح ٨٨٩٦.

(٧) أحمد، المسند: ٥/٣٣٣.

(٨) الترمذي، الجامع، ٣/٣٨٦، ح ١٠٧٤.

قلت: له متابع عند الحميدي^(١) من حديث يزيد بن هارون، أنا بقية بن الوليد، ثنا معاوية بن سعيد التَّجِيبِي قال: سمعت أبا قَيْلٍ المصري، قال سمعت عبد الله بن عمرو به بنحوه بسند حسن.

لكن يبقى هذا الحديث من ضعيف هشام بن سعد من غير طريق زيد بن أسلم؛ للانقطاع في سنده بين ربيعة وعبد الله بن عمرو، ويعتبر المتن حسناً لهذه المتابعة.

الحديث الخامس: أخرجه في كتاب فضائل الجهاد، باب: ما جاء في فضل الغدو والرواح في سبيل الله، أخرجه شاهداً.

قال: حَدَّثَنَا عُيَيْدُ بْنُ أَسْبَاطٍ بْنُ مُحَمَّدٍ الْقُرَشِيُّ الْكُوفِيُّ حَدَّثَنَا أَبِي عَنْ هِشَامِ بْنِ سَعْدٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي هِلَالٍ عَنْ ابْنِ أَبِي دُبَابٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ مَرَّ رَجُلٌ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِشُعْبٍ فِيهِ عُيَيْنَةٌ^(٢) مِنْ مَاءٍ عَذْبَةٍ فَأَعْجَبَتْهُ لَطِيفُهَا فَقَالَ: لَوْ اعْتَزَلْتُ النَّاسَ فَأَقَمْتُ فِي هَذَا الشُّعْبِ وَلَنْ أَفْعَلَ حَتَّى أَسْتَأْذِنَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَذَكَرَ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: (لَا تَفْعَلْ فَإِنَّ مَقَامَ أَحَدِكُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَفْضَلُ مِنْ صَلَاتِهِ فِي بَيْتِهِ سَبْعِينَ عَامًا أَلَا تُحِبُّونَ أَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَكُمْ وَيُدْخِلَكُمُ الْجَنَّةَ اغْزَوْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ مَنْ قَاتَلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَوَاقٍ^(٣) نَاقَةٍ وَجَبَتْ لَهُ الْجَنَّةُ).

قَالَ أَبُو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ^(٤).

لم أقف له على متابعات، وليس هو من روايته عن زيد بن أسلم فيكون تحسين الترمذي إياه للشواهد الصحيحة التي أخرجها مع هذا الحديث والتي منها حديث: (لغدوة في سبيل الله أو راحة خير من الدنيا وما فيها)^(٥).

الحديث السادس: أخرجه في البر والصلة، باب ما جاء في شفقة المسلم على المسلم، أخرجه شاهداً. قال: حَدَّثَنَا عُيَيْدُ بْنُ أَسْبَاطٍ بْنُ مُحَمَّدٍ الْقُرَشِيُّ حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ هِشَامِ بْنِ سَعْدٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (الْمُسْلِمُ أَخُو الْمُسْلِمِ لَا يَخُونُهُ وَلَا يَكْذِبُهُ وَلَا يَخْذُلُهُ كُلُّ الْمُسْلِمِ عَلَى الْمُسْلِمِ حَرَامٌ عَرَضُهُ وَمَالُهُ وَدَمُهُ التَّقْوَى هَا هُنَا بِحَسْبِ امْرِئٍ مِنَ الشَّرِّ أَنْ يَحْتَقِرَ أَخَاهُ الْمُسْلِمَ) .

(١) الحميدي، المستند، ٢/ ٢٢٠.

(٢) عُيَيْنَةٌ: تصغير عين، وهي عين الماء الصغيرة. لسان العرب، باب النون، فصل العين.

(٣) فَوَاقٍ: بفتح الفاء وضمها: أي المدة الزمنية بين حلبتين للناقة. ابن سلام، غريب الحديث، ٤/ ١٧٦.

(٤) الترمذي، الجامع، ٤/ ١٨١، ح ١٦٥٠، والحاكم وقال صحيح ووافقه الذهبي، المستدرک ٢/ ٦٨.

(٥) المصدر نفسه، ٤/ ١٨١، ح ١٦٥١، وانظر ١٦٤٨ و ١٦٤٩.

قَالَ أَبُو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ وَفِي الْبَابِ عَنْ عَلِيٍّ وَأَبِي أَيُّوبَ *^(١)

قلت: ورواه أبو داود من طريق واصل بن عبد الأعلى، حدثنا أسباط بن محمد، عن هشام بن سعد به بنحوه^(٢)، وله متابعة قاصرة من حديث داود بن قيس، عن أبي سعيد مولى عامر بن كريز، عن أبي هريرة به بنحوه مطولاً، رواه مسلم^(٣) وغيره.

وثنا نية من طريق جرير، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة به بنحوه مختصراً^(٤).

وأخرى من طريق، جرير، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة به بنحوه، فيكون هذا من حسان حديثه عن زيد بن أسلم.

الحديث السابع: أخرجه في فضائل القرآن، باب: ومن سورة النساء، أخرجه شاهداً.

قال: حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ مُهِيدٍ حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ مُحَمَّدٍ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ سَعْدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زَيْدٍ بْنِ مُهَاجِرٍ بْنِ قُنْفُذٍ التَّيْمِيِّ عَنْ أَبِي أُمَامَةَ الْأَنْصَارِيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَنَسٍ الْجُهَنِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (إِنَّ مِنْ أَكْثَرِ الْكَبَائِرِ الشَّرْكَ بِاللَّهِ وَعُقُوقُ الْوَالِدَيْنِ وَالْيَمِينَ الْعَمُوسُ وَمَا حَلَفَ حَالِفٌ بِاللَّهِ يَمِينَ صَبْرٍ^(٥) فَأَدْخَلَ فِيهَا مِثْلَ جَنَاحِ بُعُوضَةٍ إِلَّا جُعِلَتْ نُكْتَةً^(٦) فِي قَلْبِهِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ).

قَالَ أَبُو عِيسَى وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ وَأَبُو أُمَامَةَ الْأَنْصَارِيُّ هُوَ ابْنُ ثَعْلَبَةَ وَلَا نَعْرِفُ اسْمَهُ وَقَدْ رَوَى عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَحَادِيثَ^(٧).

قلت: ذكر له المزي^(٨) متابعة قال: رواه عبد الرحمن بن إسحاق المدني، عن محمد بن زيد بن عبد الله بن أبي أمامة، عن أبيه، عن عبد الله بن أنيس، فزاد فيه "عبد الله بن أبي أمامة".

(١) الترمذي، الجامع، ٣٢٥/٤، ح ١٩٢٧.

(٢) السنن، ٢٧٠/٤، ح ٤٨٨٢.

(٣) مسلم، الصحيح، ١٩٨٦/٤، ح ٢٥٦٤.

(٤) المصدر نفسه، ١٩٨٥/٤، ح ٢٥٦٣.

(٥) المصدر نفسه، ١٩٨٦/٤، ح ٢٥٦٣.

(٦) صَبْرٌ: حَبْسٌ وَلُزُومٌ، وَيَمِينَ صَبْرٌ أَيْ أُلْزِمَ صَاحِبُهَا وَحُبْسٌ عَلَيْهَا وَكَانَتْ لَازِمَةً لَهُ مِنْ جِهَةِ الْحُكْمِ. ابن الأثير، النهاية، ٨/٣.

(٧) نكتة: أي أثر قليل كالنقطة شبه الوسخ في المرأة. ابن الأثير، النهاية، ١١٣/٥.

(٨) الترمذي، الجامع، ٢٣٦/٥، ح ٣٠٢٠.

(٩) تحفة الأشراف، ٢٧٥/٤.

وروى ابن حبان^(١) وغيره من طريق عبدالرحمن بن إسحاق المدنيين عن محمد بن زيد، عن عبدالله بن أبي أمامة، عن عبدالله بن أنيس به بنحوه، لكن ليس فيه "عن أبيه".
فإن صحَّ الذي ذكره المزي - ولم أقف عليه - فيكون هذا من حسان حديثه وإلا فهو ضعيف، وتحسين الترمذي له للشواهد الصحيحة في الصحيحين وغيرهما، منها ما أخرجه هو من حديث عبدالله بن عمرو وقال: صحيح.

الحديث الثامن: أخرجه في تفسير القرآن، باب: ومن سورة الأعراف، وذكر أن له متابعات كثيرة.
قال: حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ مُهِدٍ حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (لَمَّا خَلَقَ اللَّهُ آدَمَ مَسَحَ ظَهْرَهُ فَسَقَطَ مِنْ ظَهْرِهِ كُلُّ نَسَمَةٍ هُوَ خَالِقُهَا مِنْ ذُرِّيَّتِهِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ ...).
قال أبو عيسى هذا حديث حسن صحيح وقد روي من غير وجه عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم^(٢)

وأخرجه كذلك من حديث صفوان بن عيسى، ثنا الحارث بن عبدالرحمن، عن سعيد بن أبي سعيد المقبري به بنحوه وحسنه^(٣). وبهذه الطريق الأخيرة أخرجه ابن حبان صحيحه^(٤).
وأخرجه الطبري من حديث سليمان بن حيان، حدثني محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، ومن طريق سليمان بن حيان عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة وهما سندان صحيحان^(٥).
وكذا أخرجه الحاكم^(٦) من طريق داود بن أبي هند، عن الشعبي، عن أبي هريرة وصححه ووافقه الذهبي. فيكون هذا كذلك من صحيح حديث هشام عن زيد بن أسلم.

(١) الصحيح، ١٢/٣٧٤، ح ٥٥٦٣.

(٢) الترمذي، الجامع، ٥/٢٦٧، ح ٣٠٧٦.

(٣) المصدر نفسه، ٥/٤٥٣، ح ٣٣٦٨.

(٤) الصحيح، ١٤/٤٠، ح ٦١٦٧.

(٥) تاريخ الأمم والملوك، ١/٩٦.

(٦) المستدرک، ٢/٣٢٥.

الحديث التاسع: أخرجه في المناقب، باب: في مناقب أبي بكر وعمر، ولم يخرج في الباب غيره.
قال: حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْبَزَارِيُّ حَدَّثَنَا الْفَضْلُ بْنُ دُكَيْنٍ حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ سَمِعْتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ يَقُولُ: أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ نَتَّصِدَّقَ فَوَافَقَ ذَلِكَ عِنْدِي مَالًا، فَقُلْتُ: الْيَوْمَ أَسْبِقُ أَبَا بَكْرٍ إِنْ سَبَقْتُهُ يَوْمًا، قَالَ: فَجِئْتُ بِبَنْصَفٍ مَالِي فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (مَا أَبْقَيْتَ لِأَهْلِكَ ؟) قُلْتُ: مِثْلَهُ، وَآتَى أَبُو بَكْرٍ بِكُلِّ مَا عِنْدَهُ فَقَالَ: (يَا أَبَا بَكْرٍ مَا أَبْقَيْتَ لِأَهْلِكَ ؟) قَالَ: أَبْقَيْتُ هُمْ اللَّهُ وَرَسُولُهُ قُلْتُ: وَاللَّهِ لَا أَسْبِقُهُ إِلَى شَيْءٍ أَبَدًا)

قَالَ هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .^(١)

ورواه أبو داود: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ وَعُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَهَذَا حَدِيثُهُ قَالَ لَا حَدَّثَنَا الْفَضْلُ بْنُ دُكَيْنٍ حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ سَمِعْتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ يَقُولُ أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ^(٢)

ورواه البزار من طريق هشام بن سعد، وقال: "وهذا الحديث لا نعلم رواه عن هشام بن سعد، عن زيد بن أسلم، عن أبيه، عن عمر بن الخطاب إلا أبو نعيم، وحدث عنه عبد الرحمن بن مهدي والليث بن سعد عن وهب والوليد بن مسلم وجماعة كثيرة من أهل العلم، ولم نرَ أحداً توقف عن حديثه ولا اعتلَّ عليه بعلَّة توجب التوقف عن حديثه"^(٣).

وكان ذكر حديث عبد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر، عن عمر بنحوه، قال: "هذا الحديث لا نعلمه يروى عن ابن عمر، عن عمر إلا من هذا الوجه، وقد رواه زيد بن أسلم عن أبيه..."^(٤). وفي التعليل (٥) نقل قول البزار وقال: "صححه الترمذي والحاكم وأما ابن حزم فضعفه بهشام". وقال في التلخيص (٦): و صححه الترمذي والحاكم، وقواه البزار، و ضعفه ابن حزم بهشام ابن سعد وهو

(١) الترمذي، الجامع، ٦١٤/٥، ح ٣٦٧٥، وفي تحفة الأشراف صحيح فقط، ٧/٨.

(٢) السنن، ١٢٩/٢، ح ١٦٧٨.

(٣) المسند، ٣٩٤/١، ح ٢٧٠.

(٤) البزار، المسند، ٢٦٣/١، ح ١٥٩.

(٥) تعليل التعليل، ١١/٣.

(٦) التلخيص الحبير، ١١٥/٣.

صدوق"، لكن في الفتح (١): "تفرد به هشام بن سعد عن زيد، وهشام صدوق فيه مقال من جهة حفظه" ، فيكون هذا من حسان حديثه عن زيد.

الحديث العاشر: أخرجه في المناقب، باب: مناقب خالد بن الوليد رضي الله عنه، ولم يخرج في الباب غيره. قال: حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ هِشَامِ بْنِ سَعْدٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: نَزَّلَنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَنْزِلًا فَجَعَلَ النَّاسُ يَمُرُّونَ فَيَقُولُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (مَنْ هَذَا يَا أَبَا هُرَيْرَةَ؟) فَأَقُولُ: فَلَانٌ، فَيَقُولُ: (نَعَمْ عَبْدُ اللَّهِ هَذَا) وَيَقُولُ: مَنْ هَذَا؟ فَأَقُولُ: فَلَانٌ فَيَقُولُ: (بِئْسَ عَبْدُ اللَّهِ هَذَا) حَتَّى مَرَّ خَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ فَقَالَ: مَنْ هَذَا؟ فَقُلْتُ هَذَا خَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ فَقَالَ: (نَعَمْ عَبْدُ اللَّهِ خَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ سَيْفٌ مِنْ سُيُوفِ اللَّهِ).

قَالَ أَبُو عِيْسَى هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ وَلَا نَعْرِفُ لَزَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ سَمَاعًا مِنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَهُوَ عِنْدِي حَدِيثٌ مُرْسَلٌ قَالَ وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ ^(١).

قلت: للمتن شاهد من حديث أنس لقول: (سيف من سيوف الله) ^(٢)، لكن يبقى هذا الحديث من ضعيف حديثه عن زيد لِعِلَّةِ الإرسال.

الحديث الحادي عشر والثاني عشر: أخرجهما في المناقب، باب: في فضل الشام واليمن، ولم يخرج غيرهما.

قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ الْعَقَدِيُّ، ثنا هشام بن سعد، عن المقبري، عن أبي هريرة، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال " ليتتهنين أقوام يفتخرون بأبائهم الذين ماتوا إنما هم فحم جهنم، أو ليكونن أهون على الله من الجعل... الحديث ".

قَالَ أَبُو عِيْسَى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ وَهَذَا أَصَحُّ عِنْدَنَا مِنَ الْحَدِيثِ الْأَوَّلِ وَسَعِيدُ الْمُقْبَرِيِّ قَدْ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ وَيَزِيدُ عَنْ أَبِيهِ أَشْيَاءَ كَثِيرَةً عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَقَدْ رَوَى سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ وَغَيْرُ وَاحِدٍ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ هِشَامِ بْنِ سَعْدٍ عَنْ سَعِيدِ الْمُقْبَرِيِّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَحْوَ حَدِيثِ أَبِي عَامِرٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ سَعْدٍ ^(٣).

ورواه أبو داود: حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ مَرْوَانَ الرَّقِّيُّ حَدَّثَنَا الْمُعَاوِي ح

(١) فتح الباري، ٣/ ٢٩٥.

(٢) الترمذي، الجامع، ٥/ ٦٨٨، ح ٣٨٤٦.

(٣) البخاري، الصحيح، ص ٢٦٣، ح ١٢٤٦.

(٤) الترمذي، الجامع، ٥/ ٧٣٥-٧٣٤، ح ٣٩٥٥-٣٩٥٦.

وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ سَعِيدٍ الْهَمْدَانِيُّ أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ وَهَذَا حَدِيثُهُ عَنْ هِشَامِ بْنِ سَعْدٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِنَحْوِهِ^(١)

وقد سئل الدارقطني عن هذا الحديث، فقال: "يرويه هشام بن سعد واختلف عنه فرواه المعافى بن عمران، عن هشام بن سعد، عن سعيد المقبري، عن أبيه، عن أبي هريرة.

وخالفه الثوري وحماد بن خالد وعبد الله بن نافع، رَوَوْهُ عَنْ هِشَامِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ سَعِيدِ الْمَقْبَرِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَكَذَلِكَ رَوَاهُ بَنُ أَسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ وَأَبُو مَعْشَرٍ، عَنْ الْمَقْبَرِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَاجْتَلَفَ عَنْهُ أَيْضاً عَنْ الثَّوْرِيِّ. فرواه قبيصة، عن الثوري، عن هشام بن سعد.

وخالفه الفريابي رواه عن الثوري، عن أسامة بن زيد، وكلاهما قال: عن سعيد، عن أبي هريرة، إلا أن في حديث قبيصة قال رسول الله ﷺ بلا شك...^(٢).

فيكون هذا من حسان حديثه عن سعيد بن أبي سعيد المقبري.

خلاصة مرويات هشام بن سعد عند الترمذي:
روى له الترمذي اثني عشر حديثاً خمسة في باب الشواهد، وخمسة لم يخرج في بابها غيرها، وواحد تعليقاً وواحد ذكر أن له متابعا.

• ستة من هذه الأحاديث من طريقه عن زيد بن أسلم.

خمس منها مقبولة، اثنان صحيحان وثلاثة حسان.

والسادس ضعيف وعلته الانقطاع.

• وستة أحاديث من غير روايته عن زيد بن أسلم.

- ثلاثة حسان بالمتابعات وثلاثة ضعيفة.

- واثنان من الضعيفة علتها شيخه.

رابعاً: مرويات هشام بن سعد عند النسائي.

لم يخرج له النسائي إلا حديثاً واحداً قرنه فيه بعمر بن الحارث:

أخرجه في كتاب قطع السارق، باب: الثمر يسرق بعد أن يؤويه الجربن.

(١) السنن، ٤/٣٣١، ح ٥١١٦.

(٢) العلل، ٨/١٥٧-١٥٨.

قال: قَالَ الْحَارِثُ بْنُ مَسْكِينٍ قِرَاءَةً عَلَيْهِ وَأَنَا أَسْمَعُ عَنِ ابْنِ وَهْبٍ قَالَ أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ وَهَشَامُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ عَمْرُو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو أَنَّ رَجُلًا مِنْ مُزَيْنَةَ أَتَى رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ كَيْفَ تَرَى فِي حَرِيْسَةِ الْجَبَلِ^(١)؟ . فَقَالَ: (هِيَ وَمِثْلُهَا وَالنَّكَالُ^(٢) وَلَيْسَ فِي شَيْءٍ مِنَ الْمَأْشِيَةِ قَطْعٌ إِلَّا فِيهَا آوَاهُ الْمَرَاخُ فَبَلَغَ ثَمَنَ الْمَجَنِّ فَفِيهِ قَطْعُ الْيَدِ وَمَا لَمْ يَبْلُغْ ثَمَنَ الْمَجَنِّ فَفِيهِ غَرَامَةٌ مِثْلِيهِ وَجَلَدَاتُ نَكَالٍ) قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ كَيْفَ تَرَى فِي الثَّمَرِ الْمُعَلَّقِ؟ . قَالَ: (هُوَ وَمِثْلُهُ مَعَهُ وَالنَّكَالُ وَلَيْسَ فِي شَيْءٍ مِنَ الثَّمَرِ الْمُعَلَّقِ قَطْعٌ إِلَّا فِيهَا آوَاهُ الْجَرِينُ^(٣)) فَمَا أَخَذَ مِنَ الْجَرِينِ فَبَلَغَ ثَمَنَ الْمَجَنِّ فَفِيهِ الْقَطْعُ وَمَا لَمْ يَبْلُغْ ثَمَنَ الْمَجَنِّ فَفِيهِ غَرَامَةٌ مِثْلِيهِ وَجَلَدَاتُ نَكَالٍ^(٤) .

وأخرجه الحاكم من حديث عمرو بن الحارث، عن عمرو بن شعيب، به بنحوه وقال: " هذه سُنة تفرد به عمرو بن شعيب بن محمد، عن أبيه، عن جده عبد الله بن عمرو بن العاص، إذا كان الراوي عن عمرو بن شعيب ثقة فهو كأيوب، عن نافع، عن ابن عمر " . وقال الذهبي: قال إمامنا إسحاق بن راهويه إذا كان الراوي... كقول الحاكم^(٥) .

قلت: وهذا من رواية عمرو بن الحارث بن يعقوب ثقة فقيه حافظ^(٦)، ويكون هذا من حسان حديثه من غير طريق زيد بن أسلم.

خامساً: مرويات هشام بن سعد عند أبي داود:

روى له أبو داود أربعة وعشرين حديثاً:

الحديث الأول: (عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ قَالَ قَالَ لَنَا ابْنُ عَبَّاسٍ أَتُحِبُّونَ أَنْ أُرِيَكُمْ كَيْفَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَتَوَضَّأُ ...)، سبق عند الترمذي الحديث الأول^(٧)، وهو من صحيح حديثه عن زيد بن أسلم، وأخرجه أبو داود شاهداً في الباب.

(١) الحريسة: هي الشاة التي تُسرق ليلاً، والاحتباس أخذ الشيء من الرعي، لسان العرب، باب السين، فصل الحاء، ٤٨/٦ .

(٢) النكال: العقوبة، لسان العرب، باب اللام، فصل النون، ٦٧٧/١١ .

(٣) الجرِين: الموضع الذي يجفف فيه الثمر، لسان العرب، باب النون، فصل الجيم، ٨٧/١٣ .

(٤) المجتبى، ٨٥/٨، ح ٤٩٥٩ .

(٥) المستدرک، ٣٨١/٤ .

(٦) ابن حجر، تقريب التهذيب، ت ٥٠٠٤، ص ٤١٩ .

(٧) انظر ص ١٥٢

الحديث الثاني: أخرجه في الصلاة، باب: متى يؤمر الغلام بالصلاة، أخرجه شاهداً.

قال: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ الْمُهْرِيُّ حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ سَعْدٍ حَدَّثَنِي مُعَاذُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ خُبَيْبٍ الْجُهَنِيُّ قَالَ: دَخَلْنَا عَلَيْهِ فَقَالَ لِمَرَأَتِهِ مَتَى يُصَلِّي الصَّبِيُّ فَقَالَتْ: كَانَ رَجُلٌ مِنَّا يَذْكُرُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ ذَلِكَ فَقَالَ: (إِذَا عَرَفَ يَمِينَهُ مِنْ شِمَالِهِ فَمُرُوهُ بِالصَّلَاةِ) (١).

قلت: ذكره ابن حجر في التلخيص (٢) قال: "قال ابن القطان: لا تعرف هذه المرأة ولا الرجل الذي روت عنه. انتهى، وقد رواه الطبراني من هذا الوجه فقال: عن معاذ بن عبد الله بن خبيب، عن أبيه عن النبي ﷺ به، وقال: لا يروى عن عبد الله بن خبيب وله صحبة إلا بهذا الإسناد، تفرد به عبد الله بن نافع، عن هشام، وقال: ابن صاعد: إسناده حسن غريب".

قلت: له شاهد من حديث أبي معاوية، عن نافع، عن ابن عمر قوله (٣) وآخر من حديث يونس بن يزيد عن ابن شهاب عن أنس قوله (٤) بسند حسن، ويكون هذا من ضعيف حديثه حيث لم يتابع على رفعه. الحديث الثالث: أخرجه في الصلاة، باب: كراهية الوسوسة وحديث النفس في الصلاة، صدر به الباب وأخرج له شواهد.

قال: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ حَدَّثَنَا ابْنُ حَنْبَلٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ عَمْرِو حَدَّثَنَا هِشَامُ يَعْنِي ابْنَ سَعْدٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ الْجُهَنِيِّ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: (مَنْ تَوَضَّأَ فَأَحْسَنَ وُضُوئَهُ ثُمَّ صَلَّى رَكَعَتَيْنِ لَا يَسْهُو فِيهِمَا غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ) (٥). ورواه الحاكم وصححه ووافقه الذهبي، وقال: لا علة توهنه (٦)، وله شاهد من حديث عثمان بن عفان (٧)، ويكون من حسان حديثه عن زيد بن أسلم.

(١) أبو داود، السنن، ١/١٣٤، ح ٤٢٧.

(٢) التلخيص الحبير، ١/١٨٤.

(٣) ابن أبي شيبة، المصنف، ١/٣٠٥، ح ٣٤٨٥.

(٤) البيهقي، شعب الإيمان، ٦/٤١١، ح ٨٧٠٥.

(٥) أبو داود، السنن، ١/٢٣٨، ح ٩٠٥.

(٦) المستدرک: ١/١٣١.

(٧) مسلم، الصحيح، ١/٢٠٤، ح ٢٢٦.

الحديث الرابع: (كَيْفَ رَأَيْتَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَزُودُ عَلَيْهِمْ حِينَ كَانُوا يُسَلِّمُونَ عَلَيْهِ وَهُوَ يُصَلِّي ...)، سبق عند الترمذي الحديث الثاني^(١)، وهو من حسان حديثه من غير طريق زيد بن أسلم، وأخرجه أبو داود شاهداً.

الحديث الخامس: أخرجه في الصلاة، باب: كراهية الاعتماد على اليد في الصلاة، أخرجه شاهداً.

قال: حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ زَيْدٍ بْنُ أَبِي الرِّزْقَاءِ حَدَّثَنَا أَبِي ح

وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَلَمَةَ حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ وَهَذَا لَفْظُهُ جَمِيعًا عَنْ هِشَامِ بْنِ سَعْدٍ عَنْ نَافِعٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ رَأَى رَجُلًا يَتَكَبَّرُ عَلَى يَدِهِ الْيُسْرَى وَهُوَ قَاعِدٌ فِي الصَّلَاةِ قَالَ هَارُونُ بْنُ زَيْدٍ سَاقِطًا عَلَى شِقِّهِ الْأَيْسَرِ ثُمَّ اتَّفَقَا فَقَالَ لَهُ: (لَا تَجْلِسْ هَكَذَا فَإِنَّ هَكَذَا يَجْلِسُ الَّذِينَ يُعَذَّبُونَ)^(٢).

لم أقف له على متابعات ولا شواهد تقويه فيكون من ضعيف حديثه، خاصة أنه من غير طريق زيد بن أسلم.

الحديث السادس والسابع: ذكرهما في الصلاة متابعة تعليقاً، باب: إذا شك في الثنتين والثلاث. مَنْ قَالَ يُلْقِي الشَّكَّ.

قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ حَدَّثَنَا أَبُو خَالِدٍ عَنِ ابْنِ عَجَلَانَ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (إِذَا شَكَّ أَحَدُكُمْ فِي صَلَاتِهِ فَلْيُلْقِ الشَّكَّ وَلْيَبْنِ عَلَى الْيَقِينِ فَإِذَا اسْتَيْقَنَ التَّمَامَ سَجَدَ سَجْدَتَيْنِ فَإِنْ كَانَتْ صَلَاتُهُ تَامَّةً كَانَتْ الرَّكْعَةُ نَافِلَةً وَالسَّجْدَتَانِ وَإِنْ كَانَتْ نَاقِصَةً كَانَتْ الرَّكْعَةُ تَمَامًا لِصَلَاتِهِ وَكَانَتِ السَّجْدَتَانِ مُرْغَمَتَي الشَّيْطَانِ).

قال أبو داود رواه هِشَامُ بْنُ سَعْدٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ مُطَرِّفٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ عَطَاءٍ عَنْ يَسَارٍ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَحَدِيثُ أَبِي خَالِدٍ أَشْبَعُ (٣).

ورواه ابن ماجه من طريق أبي بكر ابن أبي شيبة، ثنا جعفر بن عون، عن زيد بن أسلم به بمثله ثم رواه من طرق أخرى عن زيد بن أسلم (٤).

(١) انظر ص ١٥٣

(٢) أبو داود، السنن، ١/ ٢٦١، ح ٩٩٤.

(٣) أبو داود، السنن ١/ ٢٦٩ ح ١٠٢٤

(٤) السنن، ١/ ١٥٥.

قلت له متابعات منها: ما رواه سليمان بن بلال، عن زيد بن أسلم به بنحوه^(١)، وما رواه عبد العزيز بن أبي سلمة، عن زيد بن أسلم به بنحوه^(٢)، وثالث من طريق يحيى بن محمد بن قيس، عن زيد بن أسلم به بنحوه^(٣) فهذا من صحيح حديثه عن زيد بن أسلم.

الحديث الثامن: أخرجه في الصلاة، باب: الجمع بين الصلاتين، أخرجه شاهداً.

قال: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ خَالِدِ بْنِ يَزِيدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَوْهَبِ الرَّمْلِيِّ الْهَمْدَانِيُّ حَدَّثَنَا الْمُفَضَّلُ بْنُ فَصَّالَةَ وَاللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ سَعْدٍ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ عَنْ أَبِي الطُّفَيْلِ عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ: (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ فِي غَزْوَةِ تَبُوكَ إِذَا زَاغَتِ الشَّمْسُ قَبْلَ أَنْ يَرْجُلَ جَمَعَ بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ - وَإِنْ يَرْجُلُ قَبْلَ أَنْ تَزِيغَ الشَّمْسُ آخَرَ الظُّهْرِ حَتَّى يَنْزِلَ لِلْعَصْرِ وَفِي الْمَغْرِبِ مِثْلُ ذَلِكَ إِنْ غَابَتِ الشَّمْسُ قَبْلَ أَنْ يَرْجُلَ جَمَعَ بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ وَإِنْ يَرْجُلُ قَبْلَ أَنْ تَغِيْبَ الشَّمْسُ آخَرَ الْمَغْرِبِ حَتَّى يَنْزِلَ لِلْعِشَاءِ ثُمَّ جَمَعَ بَيْنَهُمَا) .

قَالَ أَبُو دَاوُدَ: رَوَاهُ هِشَامُ بْنُ عُزْرَةَ عَنْ حُسَيْنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ كُرَيْبٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَحْوَ حَدِيثِ الْمُفَضَّلِ وَاللَّيْثِ^(٤).

قلت: هذا الطريق معلول، قال الحافظ في التلخيص " وهشام لين الحديث وقد خالف أوثق الناس في أبي الزبير...^(٥) ".

والعلة في الحديث ذكر جمع التقديم، وإلا فقد روى هذا الحديث مسلم في صحيحه عن زهير، ومن طريق قرّة بن خالد، حدثنا أبو الزبير، حدثنا عامر بن واثلة أبو الطفيل، حدثنا معاذ ابن جبل قال: (جمع رسول الله ﷺ في غزوة تبوك بين الظهر والعصر وبين المغرب والعشاء)^(٦).

وقد روي من حديث قتيبة، عن الليث، عن يزيد بن أبي حبيب، عن أبي الطفيل، عن معاذ، نحو حديث هشام بن سعد. رواه الترمذي^(٧) وأبو داود^(٨) وقد حكما بغرابته، " وقال ابن يونس: لم يحدث بهذا الحديث إلا قتيبة، ويقال: إنه غلط فيه^(٩) ".

(١) مسلم، الصحيح، ١/ ٤٠٠، ح ٥٧١.

(٢) النسائي، المجتبى، ٣/ ٢٨، ح ١٢٣٩.

(٣) النسائي، الكبرى، ١/ ٢٠٥، ح ٥٨٥.

(٤) أبو داود، السنن، ٢/ ٥٠، ح ١٢٠٨.

(٥) التلخيص الحبير، ٢/ ٤٨.

(٦) الصحيح: ١/ ٤٩، ح ٧٠٦.

(٧) الجامع: ٢/ ٤٣٩، ح ٥٥٣.

(٨) السنن: ٢/ ٧، ح ١٢٢٠.

(٩) ابن حجر، التلخيص الحبير: ٢/ ٤٩.

وقال أبو حاتم في العلل: "يقال إنه دخل له حديث في حديث"^(١).

الحديث التاسع: (مَا مِنْ صَاحِبٍ كُنْزٍ لَا يُؤَدِّي حَقَّهُ إِلَّا جَعَلَهُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يُجْمَى عَلَيْهَا فِي نَارٍ جَهَنَّمَ ...)، سبق عند مسلم الحديث الثاني^(٢)، وهو من صحيح حديثه عن زيد، وكان أبو داود أخرجه متابعه.

الحديث العاشر: (أَمَرْنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَوْمًا أَنْ نَتَصَدَّقَ فَوَافَقَ ذَلِكَ مَا لَا عِنْدِي ...)، سبق عند الترمذي الحديث التاسع^(٣)، وهو من حسان حديثه عن زيد، ولم يخرج في بابه غيره.

الحادي عشر: أخرجه في المناسك، باب: فِي الرَّمْلِ^(٤)، أخرجه شاهدها.

قال: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ عَمْرِو حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ سَمِعْتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ يَقُولُ: (فِيمَ الرَّمْلَانِ الْيَوْمَ وَالْكَشْفُ عَنِ الْمَنَاقِبِ وَقَدْ أَطَّأ^(٥) اللَّهُ الْإِسْلَامَ وَنَفَى الْكُفْرَ وَأَهْلَهُ مَعَ ذَلِكَ لَا نَدْعُ شَيْئًا كُنَّا نَفْعَلُهُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ)^(٦).

ورواه ابن ماجه قال: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ عَوْنٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ سَعْدٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ بِهِ مِثْلَهُ^(٧). ورواه البزار وقال: "هذا الحديث لا نعلم يروى إلا عن عمر بهذا الإسناد"^(٨).

قلت: له متابع من حديث محمد بن جعفر، أخبرني زيد بن أسلم بنحوه^(٩)، ورواه ابن مهدي^(١٠) وابن أبي فديك^(١١) عن هشام بن سعد.

وصححه ابن خزيمة^(١٢) والحاكم^(١٣) ووافقه الذهبي، فيكون من حسان حديثه عن زيد.

(١) العلل: ٩١ / ١.

(٢) انظر ص ١٤٦.

(٣) انظر ص ١٥٨.

(٤) الرَّمْل: هو أن يَهْرَ المنكبين ولا يسرع في المشي، ابن الأثير، النهاية، ٢ / ٢٦٥.

(٥) أَطَّأ: أي تَبَّتْ وأرْسَى. ابن الأثير، النهاية، ١ / ٥٣.

(٦) أبو داود، السنن، ٢ / ١٧٨، ح ١٨٨٧.

(٧) السنن، ٢ / ٩٨٤، ح ٢٩٥٢.

(٨) المسند: ١ / ٣٩٢، ح ٢٦٨.

(٩) البخاري، الصحيح، ص ٣٣٩، ح ١٦٠٥.

(١٠) أبو يعلى، المسند، ١ / ١٦٨، ح ١٨٨.

(١١) ابن خزيمة، الصحيح، ٤ / ٢١١، ح ٢٧٠٨.

(١٢) الصحيح: ٤ / ٢١١، ح ٢٧٠٨.

(١٣) المستدرک: ١ / ٤٥٤.

الحديث الثاني عشر: أخرجه في الصوم، باب: كفارة من أتى أهله في رمضان، وسكت عنه وهو مما أنكره النقاد على هشام.

قال: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ عَنْ مَالِكٍ عَنِ ابْنِ شَهَابٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: (أَنَّ رَجُلًا أَفْطَرَ فِي رَمَضَانَ فَأَمَرَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يُعْتِقَ رَقَبَةً أَوْ يَصُومَ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ أَوْ يُطْعِمَ سِتِينَ مِسْكِينًا...)

قال أبو داود رواه ابن جريج عن الزهري على لفظ مالك: (أَنَّ رَجُلًا أَفْطَرَ وَقَالَ فِيهِ أَوْ تُعْتِقَ رَقَبَةً أَوْ تَصُومَ شَهْرَيْنِ أَوْ تُطْعِمَ سِتِينَ مِسْكِينًا).

حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ مُسَافِرٍ حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي فُدَيْكٍ حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ سَعْدٍ عَنِ ابْنِ شَهَابٍ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَفْطَرَ فِي رَمَضَانَ بِهَذَا الْحَدِيثِ....^(١). قال المزني في التحفة: "رواه غير واحد عن الزهري عن حميد بن عبد الرحمن عن أبي هريرة وهو المحفوظ، قال أبو عوانة الإسفرايني: غلط فيه هشام بن سعد^(٢)"، وهذا مما أنكره النقاد على هشام بن سعد^(٣).

الحديث الثالث عشر: أخرجه في الخراج والإمارة والفيء، باب: في قسم الفيء، صدر به الباب وأخرج له شواهد.

قال: حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ زَيْدٍ بْنُ أَبِي الزَّرْقَاءِ حَدَّثَنَا أَبِي حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ دَخَلَ عَلَى مُعَاوِيَةَ فَقَالَ: حَاجَتَكَ يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ، فَقَالَ: (عَطَاءُ الْمُحَرَّرِينَ^(٤))، فَإِنِّي رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَوَّلَ مَا جَاءَهُ شَيْءٌ بَدَأَ بِالْمُحَرَّرِينَ^(٥). صححه ابن الجارود في المنتقى^(٦) وقال الشوكاني في نيل الأوطار^(٧): "سكت عنه أبو داود والمنذري وفيه هشام بن سعد فيه مقال".

قلت: لكنه من روايته عن زيد بن أسلم فيكون من حسان حديثه والله أعلم.

(١) أبو داود، السنن، ٣١٣/٢، ح ٢٣٩٢.

(٢) تحفة الأشراف، ٣٢٦/٩.

(٣) انظر: الكامل: ١١٠/٧.

(٤) المحررين: هم الذين جُعِلُوا من العبيد أحراراً فأعتقوا. ابن الأثير، النهاية، ٣٦٢/١.

(٥) أبو داود، السنن، ١٣٦/٣، ح ٢٩٥١.

(٦) المنتقى، ٢٨١/١، ح ١٩٩٤.

(٧) نيل الأوطار، ٢٣٣/٨.

الحديث الرابع عشر: أخرجه في الجنائز، باب: كراهية المغالة في الكفن، أخرجه وحده في بابه.
قال: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ حَدَّثَنِي ابْنُ وَهْبٍ حَدَّثَنِي هِشَامُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ حَاتِمِ بْنِ أَبِي نَصْرٍ عَنْ عُبَادَةَ بْنِ نُسَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: (خَيْرُ الْكَفَنِ الْحُلَّةُ وَخَيْرُ الْأُضْحِيَّةِ الْكَبِشُ الْأَقْرَنُ)^(١).

قلت: وفيه حاتم بن أبي نصر - مجهول^(٢) ونسي - الكندي: مجهول كذلك^(٣) ومع ذلك فقد صححه الحاكم ووافقه الذهبي^(٤).

ورواه البيهقي وقال: "والحلة ثوبان أحمران والأحاديث في أن النبي ﷺ كفن في ثياب بيض وأنه استحب البياض أصح، وبالله التوفيق"^(٥).

وللمتن شاهد ضعيف عند الترمذي^(٦) وابن ماجه^(٧) فيه عفير بن معدان وهو ضعيف^(٨)، فهذا من ضعيف حديثه من غير طريق زيد بن أسلم.

الحديث الخامس عشر: أخرجه في الحروف والقراءات، باب، أخرجه وحده في الباب.
قال: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ قَالَ حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ ح وَحَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ الْمُهْرِيُّ أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ أَخْبَرَنَا هِشَامُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ لِنَبِيِّ إِسْرَائِيلَ (ادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُوا حِطَّةٌ تُغْفَرُ لَكُمْ خَطَايَاكُمْ) (البقرة: ٥٨).
حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ مُسَافِرٍ حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي قُدَيْكٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ سَعْدٍ بِإِسْنَادِهِ مِثْلَهُ^(٩).

(١) السنن، ٣/ ١٩٩٩، ح ٣١٥٦، وانظر سنن ابن ماجه، ١/ ٤٧٣، ح ١٤٧٣ من طريق ابن وهب به بمثله مختصراً لم يذكر خير الأضحية.

(٢) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص ١٤٤، ت ١٠٠٠.

(٣) المصدر نفسه، ص ٥٦٠، ت ٧١٠٨.

(٤) المستدرک، ٤/ ٢٢٨.

(٥) السنن الكبرى، ٣/ ٤٠٣، ح ٦٤٨٥.

(٦) الجامع، ٤/ ٩٨، ح ١٥١٧.

(٧) السنن، ٢/ ١٤٦، ح ٣١٣٠.

(٨) التلخيص الحبير، ٤/ ١٤١.

(٩) أبو داود، السنن، ٤/ ٣٨، ح ٤٠٠٦.

لم أقف له على متابعات وهي قراءة سبعية قراءة ابن عامر وَوَجَّهَهَا تَأْنِيثَ لَفْظِ الْخَطَايَا، لَأَنهَا جَمْعُ خَطِيئَةٍ عَلَى التَّكْسِيرِ وَقَرَأَ الْبَاقُونَ (تَغْفِرُ) بِالنُّونِ عَلَى الْإِخْبَارِ عَنِ اللَّهِ وَالتَّقْدِيرِ (وَقُلْنَا ادْخُلُوا الْبَابَ سَجْدًا تَغْفِرُ)^(١).

فيكون هذا من حسان حديثه خاصة أنه عن زيد.

الحديث السادس عشر: أخرجه في اللباس، باب ما جاء في إسبال الإزار، أخرجه وحده في الباب.

قال: حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ يَعْنِي عَبْدَ الْمَلِكِ بْنَ عَمْرِو حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ قَيْسِ بْنِ بِشْرِ التَّغْلِبِيِّ، قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبِي وَكَانَ جَلِيسًا لِأَبِي الدَّرْدَاءِ قَالَ: كَانَ بِدَمِ شَقِ رَجُلٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُقَالُ لَهُ (ابْنُ الْحَنْظَلِيَّةِ) وَكَانَ رَجُلًا مُتَوَحِّدًا قَلَّمَا يُجَالِسُ النَّاسَ إِلَّا مَا هُوَ صَلَاةٌ فَإِذَا فَرَغَ فَإِنَّمَا هُوَ تَسْبِيحٌ وَتَكْبِيرٌ حَتَّى يَأْتِيَ أَهْلُهُ فَمَرَّ بِنَا وَنَحْنُ عِنْدَ أَبِي الدَّرْدَاءِ فَقَالَ لَهُ أَبُو الدَّرْدَاءِ كَلِمَةً تَنْفَعُنَا وَلَا تَضُرُّكَ قَالَ بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَرِيَّةً...^(٢).

قال البخاري في التاريخ الكبير: "بشر سمع أبا الدرداء وابن الحنظلية، قال لنا أبو نعيم عن هشام بن سعد عن قيس بن بشر سمع أباه وكان جليسا لأبي الدرداء"^(٣).

ومثله قال أبو زرعة في الجرح والتعديل^(٤)، وقال أبو حاتم ما أرى بحديثه بأساً^(٥).

ورواه عبد الله بن نمير عن هشام عند الحاكم وصححه ووافقه الذهبي^(٦)، ووكيع عن هشام عند الإمام أحمد^(٧)، فيكون هذا الحديث من حسان حديثه والله أعلم.

الحديث السابع عشر: أخرجه في الحدود، باب: رجم ماعز بن مالك، صدر به الباب وأخرج له شواهد.

قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سُلَيْمَانَ الْأَنْبَارِيُّ حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ هِشَامِ بْنِ سَعْدٍ قَالَ حَدَّثَنِي يَزِيدُ بْنُ نَعِيمٍ بْنُ هَزَالٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: كَانَ مَاعِزُ بْنُ مَالِكٍ يَتِيمًا فِي حِجْرِ أَبِي فَأَصَابَ جَارِيَةً مِنَ الْحَيِّ فَقَالَ لَهُ أَبِي: ائْتِ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَخْبِرْهُ بِمَا صَنَعْتَ لَعَلَّهُ يَسْتَغْفِرُ لَكَ وَإِنَّمَا يُرِيدُ بِذَلِكَ رَجَاءً أَنْ يَكُونَ لَهُ مَخْرَجًا، فَأَتَاهُ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي

(١) مكِّي، مكِّي بن أبي طالب، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، تحقيق محيي الدين رمضان، بيروت - لبنان، مؤسسة الرسالة، ط ٥، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م، ١/ ٢٤٣.

(٢) أبو داود، السنن، ٤/ ٥٧، ح ٤٠٨٩.

(٣) التاريخ الكبير، ٢/ ٨٦.

(٤) الجرح والتعديل، ٢/ ٣٧١.

(٥) الذهبي، ميزان الاعتدال: ٥/ ٤٧٦.

(٦) المستدرک، ٤/ ١٨٣.

(٧) المسند، ٤/ ١٨٠.

رَزَيْتُ فَأَقِمَ عَلَيَّ كِتَابَ اللَّهِ..... فَأَمَرَ بِهِ أَنْ يُرْجَمَ فَأُخْرِجَ بِهِ إِلَى الْحَرَّةِ فَلَمَّا رُجِمَ فَوَجَدَ مَسَّ الْحِجَارَةِ جَنَعَ فَخَرَجَ
يَشْتَدُّ فَلَقِيَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَنَسٍ وَقَدْ عَجَزَ أَصْحَابُهُ فَتَرَخَ لَهُ بِوِظِيفٍ^(١) بَعِيرٍ فَرَمَاهُ بِهِ فَفَتَلَهُ ثُمَّ أَتَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ فَذَكَرَ ذَلِكَ لَهُ فَقَالَ: (هَلَّا تَرَكْتُمُوهُ لَعَلَّهُ أَنْ يَتُوبَ فَيَتُوبَ اللَّهُ عَلَيْهِ) (٢).

وروى النسائي^(٣) وأحمد^(٤) متابعا له من طريق سفيان، عن زيد بن أسلم، عن يزيد به، وكذا الحاكم
وصححه ووافقه الذهبي^(٥)، وقال الحافظ عن إسناده هشام "إسناده حسن"^(٦).
فيكون هذا الحديث من حسان حديثه من غير طريق زيد بن أسلم.
الحديث الثامن عشر: أخرجه في الحدود، باب: في رجم اليهوديين، أخرجه متابعة .

قال: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ سَعِيدٍ الْهَمْدَانِيُّ حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ حَدَّثَنِي هِشَامُ بْنُ سَعْدٍ أَنَّ زَيْدَ بْنَ أَسْلَمَ حَدَّثَهُ عَنِ ابْنِ
عُمَرَ قَالَ: أَتَى نَفَرٌ مِنْ يَهُودٍ فَدَعَوْا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى الْقَفِّ^(٧)، فَأَتَاهُمْ فِي بَيْتِ الْمُدْرَاسِ^(٨)، فَقَالُوا: يَا
أَبَا الْقَاسِمِ إِنَّ رَجُلًا مِّنَّا زَنَى بِامْرَأَةٍ فَأَحْكُمْ بَيْنَهُمْ، فَوَضَعُوا لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَسَادَةً فَجَلَسَ عَلَيْهَا ثُمَّ
قَالَ: (بِالتَّوْرَةِ) فَأُتِيَ بِهَا فَتَرَخَ الْوَسَادَةَ مِنْ تَحْتِهِ فَوَضَعَ التَّوْرَةَ عَلَيْهَا ثُمَّ قَالَ: (أَمَنْتُ بِكَ وَبِمَنْ أَنْزَلَكَ) ثُمَّ قَالَ:
(اَتُّونِي بِأَعْلَمِكُمْ) فَأُتِيَ بِفَتَى شَابٍّ ثُمَّ ذَكَرَ قِصَّةَ الرَّجْمِ نَحْوَ حَدِيثِ مَالِكٍ عَنْ نَافِعٍ^(٩).
قلت: حديث مالك عن ابن عمر عند مسلم^(١٠).

(١) وظيف: الوظيف: عظم الساق، لسان العرب، ٥/ ١٨٦.

(٢) أبو داود، السنن، ٤/ ١٤٥، ح ٤٤١٩.

(٣) السنن الكبرى، ٤/ ٢٩٠، ح ٧٢٠٥.

(٤) المسند، ٥/ ٢١٧.

(٥) المستدرک، ٣/ ٣٦٣.

(٦) التلخيص الحبير، ٤/ ٥٨.

(٧) القف: وادٍ من أودية المدينة عليه مال لأهلها.

(٨) بيت المدراس: هو البيت الذي يَدْرُسُ فيه اليهود التوراة. لسان العرب، ابن منظور، باب السين، فصل الدال،
٨٠/ ٦.

(٩) أبو داود، السنن، ٤/ ١٥٥، ح ٤٤٤٩.

(١٠) مسلم، الصحيح، ٣/ ١٣٢٧، ح ١٣٢٩.

و حديث عبد الله بن نافع عن ابن عمر^(١)، وموسى بن عقبة بن نافع عن ابن عمر^(٢)، رواهما البخاريّ، وعبد الله بن دينار عن نافع عن ابن عمر^(٣)، فيكون هذا من صحيح حديثه عن زيد بن أسلم.

الحديث التاسع عشر: أخرجه في كتاب السنة، باب في القدر، أخرجه متابعة .

قال: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ قَالَ حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ قَالَ أَخْبَرَنِي هِشَامُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ أَبِيهِ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (إِنَّ مُوسَى قَالَ يَا رَبِّ أَرِنَا آدَمَ الَّذِي أَخْرَجَنَا وَنَفْسُهُ مِنَ الْجَنَّةِ فَأَرَاهُ اللَّهُ آدَمَ ... حديث المُحَاجَّةِ بطوله)^(٤).

له متابع بسند حسن عند البزار^(٥): من طريق مطر الوراق، عن عبد الله بن بريدة عن يحيى بن يعمر،

عن ابن عمر، عن عمر به بنحوه.

وله شواهد صحيحة من حديث أبي هريرة^(٦) وغيره بنحوه، فيكون هذا من حسان حديثه عن زيد

بن أسلم.

الحديث العشرون: (كُلُّ الْمُسْلِمِ عَلَى الْمُسْلِمِ حَرَامٌ مَالُهُ وَعَرِضُهُ وَدَمُهُ حَسْبُ امْرِئٍ مِنَ الشَّرِّ أَنْ يَحْقِرَ أَخَاهُ الْمُسْلِمَ)، سبق عند الترمذيّ الحديث السادس^(٧)، وهو من حسان حديثه عن زيد، وكان أخرجه وحده في الباب.

الحديث الحادي والعشرون: (لَا يَكُونُ اللَّعَانُونَ شَفَعَاءَ وَلَا شُهَدَاءَ)، سبق عند مسلم

الحديث الحادي عشر^(٨)، وهو من صحيح حديثه عن زيد، وكان أخرجه وحده في الباب.

الحديث الثاني والعشرون: أخرجه في الأدب، باب: فيمن يتكفى بأبي عيسى، أخرجه وحده في الباب.

قال: حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ زَيْدٍ بْنُ أَبِي الزَّرْقَاءِ حَدَّثَنَا أَبِي حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ أَبِيهِ أَنَّ عُمَرَ

(١) البخاريّ، الصحيح، ص ٧٦٤، ح ٣٦٣٥.

(٢) المصدر نفسه، ص ٢٧٩، ح ١٣٢٩.

(٣) المصدر نفسه، ص ١٤٣٩، ح ٩٨١٩.

(٤) أبو داود، السنن، ٤/ ٢٢٦، ح ٤٧٢.

(٥) المسند ١/ ٢٧٤، ح ١٧١.

(٦) مسلم، الصحيح، ٤/ ٢٠٤٢، ح ٢٦٥٢.

(٧) انظر ص ١٥٥.

(٨) انظر ص ١٥١.

بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ضَرَبَ ابْنًا لَهُ تَكْنَى أَبَا عَيْسَى وَأَنَّ الْمُغِيرَةَ بْنَ شُعْبَةَ تَكْنَى بِأَبِي عَيْسَى فَقَالَ لَهُ عُمَرُ: أَمَا يَكْفِيكَ أَنْ تَكْنَى بِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ، فَقَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كُنَّانِي، فَقَالَ: (إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَدْ غَفَرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ وَمَا تَأَخَّرَ وَإِنَّا فِي جُلُجَتِنَا^(١) فَلَمْ يَزَلْ يُكْنَى بِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ حَتَّى هَلَكَ)^(٢).

قلت: له متابع بسند صحيح من حديث حبيب بن الشهيد، عن زيد بن أسلم، عن أبيه به بنحوه^(٣).

فيكون هذا من حسان حديثه عن زيد بن أسلم.

الحديث الثالث والعشرون: أخرجه في الأدب، باب: في صلاة العتمة، أخرجه وحده في الباب وسكت عنه مع أنه رواه في مراسيله، قال: حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ زَيْدٍ بْنُ أَبِي الزَّرْقَاءِ حَدَّثَنَا أَبِي حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: (مَا سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَنْسِبُ أَحَدًا إِلَّا إِلَى الدِّينِ)^(٤).

قلت هذا الحديث رواه أبو داود نَصًّا في المراسيل^(٥)، وقال المنذري: زيد بن أسلم لم يسمع من عائشة^(٦)،

فيكون هذا من ضعيف حديثه عن زيد بن أسلم وعلته الانقطاع.

الحديث الرابع والعشرون: (إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ قَدْ أَذْهَبَ عَنْكُمْ عُبِّيَّةَ الْجَاهِلِيَّةِ وَفَخَّرَهَا بِالْأَبَاءِ...)، سبق عند الترمذي الحديث الحادي عشر^(٧) وهو من حسان حديثه عن زيد، وكان أخرجه وحده في الباب.

خلاصة مرويات هشام بن سعد عند أبي داود: روى له أبو داود أربعة وعشرين حديثاً:

- خمسة في باب المتابعات.
- وستة في باب الشواهد.
- وثلاثة صدر بها الباب وأخرج لها شواهد
- وعشرة لم يخرج في الباب غيرها.

(١) جُلُجَتِنَا: الجَلَجَج: القلق والاضطراب. لسان العرب، باب الجيم، فصل الجيم، ٢/ ٢٢٤.

(٢) أبو داود، السنن، ٤/ ٢٩١، ح ٢٩٦٣.

(٣) ابن أبي عاصم، الأحاد المثاني، ٣/ ٢٠٢، ح ١٥٥٢.

(٤) أبو داود، السنن، ٤/ ٢٩٧، ح ٤٩٨٧.

(٥) مراسيل أبو داود، ص ٣٥١، ح ٥٢٠.

(٦) العظيم آبادي، عون المعبود: ١٣/ ٢٢٦.

(٧) انظر ص ١٥٩

- ستة عشر حديثاً رواها من طريق زيد بن أسلم.
- خمسة عشر حديثاً من صحيح أو حسان حديثه عن زيد.
- وحديثاً واحداً ضعيفاً وعلته أنه مرسل وقد وصله.
- وثمانية أحاديث رواها من غير طريق زيد.
- ثلاثة من حسان حديثه بالمتابعات والشواهد.
- وخمسة من ضعيف حديثه.

سادساً: مرويات هشام بن سعد عند ابن ماجه.

روى له ابن ماجه أحد عشر حديثاً.

الحديث الأول: (خَيْرُ الْكُفَنِ الْخُلَّةُ)، سبق عند أبي داود الحديث الرابع عشر^(١)، وهو من ضعيف حديثه من غير طريق زيد، وكان قد أخرجه وحده في الباب.

الحديث الثاني: (إِنَّ فِي الْجَنَّةِ بَابًا يُقَالُ لَهُ الرَّيَّانُ)، سبق عند الترمذي الحديث الثالث^(٢)، وهو من صحيح حديثه عن زيد بن أسلم، وكان قد أخرجه وحده.

الحديث الثالث: (لَقَدْ رَأَيْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي بَعْضِ أَسْفَارِهِ فِي الْيَوْمِ الْحَارِّ الشَّدِيدِ الْخَرَّ...)، سبق عند مسلم الحديث الرابع^(٣)، وهو من صحيح حديثه عن زيد بن أسلم، وكان قد أخرجه في باب الشواهد.

الحديث الرابع: أخرجه في الطلاق، باب: لا طلاق قبل النكاح، أخرجه شاهداً في الباب.

قال: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ سَعِيدٍ الدَّارِمِيُّ حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ وَاقِدٍ حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ سَعْدٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنِ الْمُسَوَّرِ بْنِ مَحْرَمَةَ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: (لَا طَلَاقَ قَبْلَ نِكَاحٍ وَلَا عِتْقَ قَبْلَ مِلْكٍ)^(٤).

قال في المصباح: "هذا إسناد حسن، علي بن الحسين وهشام بن سعد مختلف فيهما، وله شاهد رواه ابن حبان في صحيحه، والحاكم في المستدرک، من حديث جابر بن عبدالله، ورواه الحاكم من حديث عائشة، ورواه أصحاب السنن الأربعة خلا للنسائي من حديث عبدالله بن عمرو"^(٥).

(١) انظر ص ١٦٥

(٢) انظر ص ١٥٤

(٣) انظر ص ١٤٧

(٤) أبو داود، السنن، ١/ ٦٦٠، ح ٢٠٤٨.

(٥) مصباح الزجاجة، ٢/ ١٢٦.

قلت: وحسنه الحافظ في التلخيص^(١) فقال: "إسناده حسن لكن اختلف فيه على الزهري فقال علي بن الحسين بن واقد عن هشام بن سعد عنه عن عروة عن المسور، وقال: حماد بن خالد عن هشام بن سعد عن الزهري عن عروة عن عائشة".

وقال ابن معين: "لا يصح عن النبي ﷺ (لا طلاق قبل نكاح)، وأصح شيء فيه حديث الثوري عن ابن المنكدر عن سمع طاوساً أن النبي ﷺ^(٢)".

ورواه الترمذي من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، وقال: حسن صحيح وهو أحسن شيء في هذا الباب^(٣)، وثقل مثل ذلك عن البخاري^(٤).

وضعه الإمام أحمد بهشام بن سعد بقوله لم يكن هشام بالحافظ^(٥)، فيكون هذا الحديث من ضعيف حديثه خاصة أنه ليس من روايته عن زيد بن أسلم.

الحديث الخامس: أخرجه في الصدقات، باب الرجوع في الصدقة، صدر به الباب وأخرج له شواهد، قال: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا وَكِيعٌ حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: (لَا تَعُدُّ فِي صَدَقَتِكَ)^(٦).

قلت: له متابعات كثيرة أذكر بعضها.

حديث مالك بن أنس، عن زيد بن أسلم به بنحوه^(٧)، ومن حديث روح بن القاسم، عن زيد بن أسلم، به بنحوه^(٨)، ومن حديث سفيان، عن زيد بن أسلم به بنحوه^(٩). فيكون هذا من صحيح حديث هشام عن زيد بن أسلم.

(١) التلخيص الحبير، ٣/ ٢١١.

(٢) ابن أبي حاتم، العلل، ١/ ٤٣٦.

(٣) الجامع، ٣/ ٤٨٦، ح ١١٨١.

(٤) التلخيص الحبير، ٣/ ٢١١.

(٥) سؤالات البرذعي، ص ٦٩٥.

(٦) أبو داود، السنن، ٢/ ٧٩٩، ح ٢٣٩٠.

(٧) البخاري، الصحيح، ٣١٥، ح ٤٩٠، مسلم الصحيح، ٣/ ١٤٣٩، ح ١٦٢٠.

(٨) مسلم، الصحيح، ٣/ ١٢٣٩، ح ١٦٢٠.

(٩) البخاري، الصحيح، ص ٥٤٧، ح ٢٦٣٦.

الحديث السادس: أخرجه في الجهاد، باب: العبيد والنساء يشهدون مع المسلمين، صدر به الباب وأخرج له شواهد. قال: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ حَدَّثَنَا وَكِيعٌ حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زَيْدِ بْنِ مَهَاجِرِ بْنِ قُنْفُذٍ قَالَ: سَمِعْتُ عُمَيْرًا مَوْلَى أَبِي اللَّحْمِ - قَالَ وَكِيعٌ كَانَ لَا يَأْكُلُ اللَّحْمَ - قَالَ: (غَزَوْتُ مَعَ مَوْلَايَ يَوْمَ خَيْبَرَ وَأَنَا مَمْلُوكٌ فَلَمْ يَقْسِمْ لِي مِنَ الْغَنِيمَةِ وَأُعْطِيتُ مِنْ خُرْنِيِّ^(١) الْمَتَاعِ سَيْفًا وَكُنْتُ أُجْرُهُ إِذَا تَقَلَّدْتُهُ^(٢)).^(٣)

قلت: له متابع من حديث بشر بن المفضل، حدثنا محمد بن زيد بنحوه وهو سند صحيح^(٤).
وآخر عند ابن حبان^(٥) من حديث حفص بن غياث عن محمد بن زيد بنحوه وهو سند صحيح كذلك، فيكون هذا الحديث من حسن حديثه من غير طريق زيد بن أسلم.

الحديث السابع: (فِيمَ الرَّمْلَانِ الْآنَ وَقَدْ أَطَأَ اللَّهُ الْإِسْلَامَ وَنَفَى الْكُفْرَ وَأَهْلَهُ ...) سبق عند الترمذي، الحديث السابع^(٦): وهو من حسان حديثه عن زيد، وكان أخرجه شاهداً.

الحديث الثامن: أخرجه في الصيد، باب: ما قطع من البهيمة وهي حية، أخرجه شاهداً. قال: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ كَاسِبٍ حَدَّثَنَا مَعْنُ بْنُ عِيسَى عَنْ هِشَامِ بْنِ سَعْدٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنِ ابْنِ عُمَرَ: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: (مَا قُطِعَ مِنَ الْبَهِيمَةِ وَهِيَ حَيَّةٌ فَمَا قُطِعَ مِنْهَا فَهُوَ مَيْتَةٌ^(٧)).^(٨)

قلت: سئل أبو زرعة^(٩) عن حديث رواه عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن أبي واقد الليثي، قال: قدم النبي ﷺ، والناس... فقال النبي ﷺ: (ما قُطِعَ مِنَ الْبَهِيمَةِ وَهِيَ حَيَّةٌ فَهِيَ مَيْتَةٌ). وروى معن البزار عن هشام بن سعد، عن زيد بن أسلم، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ، قال أبو زرعة: "جميعاً وهُمَيْنِ، والصحيح حديث هشام بن سعد عن زيد بن أسلم... مرسل".

قال الحافظ في التلخيص: "رواه ابن ماجه والبزار والطبراني في الأوسط من حديث هشام بن سعد، فاختلف فيه على زيد بن أسلم، قال البزار بعد أن أخرجه من طريق المسور بن الصلت عن زيد، عن عطاء، عن أبي

(١) أبو داود، السنن، ٢/٩٥٢، ح ٢٨٥٥.

(٢) الحرثي، أَرْدَأُ الْمَتَاعِ، لسان العرب، باب الثاء، فصل الخاء، ٢/١٤٥.

(٣) الترمذي، الجامع، ٢/١٢٧، وقال حسن صحيح، وأبو داود، السنن، ٣/٧٥، ح ٢٧٣٠.

(٤) ابن حبان، الصحيح، ١١/١٦٢، ح ٤٨٣١.

(٥) انظر ص ١٥٦

(٦) أبو داود، السنن، ٢/١٧٢، ح ٣٢١٦.

(٧) ابن أبي حاتم، العلل، ٢/٣.

سعيد: تفرد به الاصل، وخالفه سليمان بن بلال، فقال: عن زيد عن عطاء مر سلاً كذا قال، وكذا قال الدارقطني، وقد وصله الحاكم - من طريق سليمان بن بلال، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن أبي سعيد، وروى معمر، عن زيد بن أسلم، عن النبي ﷺ مرسلًا، لم يذكر عطاء ولا غيره، وتابع المسور وغيره عليه: خارجة بن مصعب، أخرجه ابن عدي في الكامل وأبو نعيم في الحلية: وقال الدارقطني^(١): المرسل أشبه بالصواب، وله طريق آخر عن ابن عمر... وإسناده ضعيف^(٢).

فيكون هذا الحديث من ضعيف حديث هشام عن زيد بن أسلم مرفوعاً وصوابه عنه مرسل.

الحديث التاسع: أخرجه في الأطعمة، باب: التمر، أخرجه شاهداً، قال: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الدَّمَشْقِيُّ حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي فُدَيْكٍ حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي رَافِعٍ عَنْ جَدِّهِ سَلَمَى أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: (بَيْتٌ لَا تَمُرُّ فِيهِ كَالْبَيْتِ لَا طَعَامَ فِيهِ)^(٣).

قلت: لم أقف له على متابعات، وله شاهد صحيح من حديث عائشة مرفوعاً (لا يجوع أهل بيت عندهم تمر)^(٤) (بيت لا تمر فيه جياع أهله)^(٥).

وقال البخاري عن حديث عائشة: لا أعرفه يروى إلا من هذا الوجه^(٦).
فهذا من ضعيف حديث هشام من غير طريق زيد بن أسلم.

الحديث العاشر: أخرجه في الفتن، باب: الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، أخرجه شاهداً، قال: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ بْنُ هِشَامٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ سَعْدٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ عُثْمَانَ عَنْ عَاصِمِ بْنِ عُمَرَ بْنِ عُثْمَانَ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: (مُرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَانْهَوْا عَنِ الْمُنْكَرِ قَبْلَ أَنْ تَدْعُوا فَلَا يُسْتَجَابَ لَكُمْ)^(٧).

(١) العلل، ٦/٢٩٧، ح ١١٥٢.

(٢) التلخيص الحبير، ١/٢٩.

(٣) ابن ماجه، السنن، ٢/١١٠٥، ح ٣٣٢٨.

(٤) مسلم، الصحيح، ٣/١٦١٨، ح ٢٠٤٦.

(٥) الترمذي، الجامع، ٤/٢٦٥، ح ١٨١٥، وحسنه.

(٦) العلل الكبير، ١/٣٠٢، ح ٥٦١.

(٧) ابن ماجه، السنن، ٢/١٣٢٧، ح ٤٠٠٤.

قلت له متابع بسند ضعيف من طريق عاصم بن عبيد الله - وهو ضعيف^(١) - عن عروة به بنحوه^(٢).
 وشيخ هشام بن سعد عمرو بن عثمان مستور^(٣)، وعاصم بن عمر مجهول^(٤).
 فيكون هذا من ضعيف حديثه وإن كان للمتن شاهد حسن من حديث حذيفة بن اليمان^(٥) بنحو حديث عائشة.

الحديث الحادي عشر: أخرجه في الفتن، باب: الصبر على البلاء، أخرجه شاهداً، قال: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ إِبْرَاهِيمَ حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي قُدَيْكٍ حَدَّثَنِي هِشَامُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ يُوعَكُ فَوَضَعْتُ يَدِي عَلَيْهِ فَوَجَدْتُ حَرَّهُ بَيْنَ يَدَيَّ فَوْقَ اللَّحَافِ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا أَشَدَّهَا عَلَيْكَ؟ قَالَ: (إِنَّا كَذَلِكَ يُضَعَّفُ لَنَا الْبَلَاءُ وَيُضَعَّفُ لَنَا الْأَجْرُ) قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَيُّ النَّاسِ أَشَدُّ بَلَاءً؟ قَالَ: (الْأَنْبِيَاءُ) قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، ثُمَّ مَنْ؟ قَالَ: (ثُمَّ الصَّالِحُونَ إِنْ كَانَ أَحَدُهُمْ لَيُتَتَلَّى بِالْفَقْرِ حَتَّى مَا يَجِدُ أَحَدُهُمْ إِلَّا الْعَبَاءَةَ يُحَوِّيًا وَإِنْ كَانَ أَحَدُهُمْ لَيَفْرَحُ بِالْبَلَاءِ كَمَا يَفْرَحُ بِالرِّخَاءِ)^(٦).

أخرجه الحاكم من حديث ابن وهب، أخبرني هشام بن سعد، به بمثله وصححه على شرط مسلم ووافقه الذهبي^(٧).

وله متابع من حديث الوليد بن كثير، عن محمد بن عمرو بن عطاء، عن عطاء ابن يسار، عن أبي سعيد وأبي هريرة، به بنحوه^(٨)، وآخر من حديث زهير بن محمد، عن محمد بن عمرو بن طلحة، عن عطاء ابن يسار عن أبي سعيد وأبي هريرة به بنحوه^(٩).

فيكون هذا من حسن حديثه عن زيد بن أسلم.

(١) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص ٢٨٥، ت ٣٠٦٥.

(٢) أبو يعلى، المسند، ٨/ ٣١٥، ح ٤٩١٤.

(٣) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص ٤٢٤، ت ٥٠٧٨.

(٤) المصدر نفسه، ص ٢٨٦، ت ٣٠٧٠.

(٥) رواه الترمذي، ٤/ ٤٦٨، ح ٢١٦٩، وقال حديث حسن.

(٦) أبو داود، السنن، ٢/ ١٣٣٤، ح ٤٠٢٤.

(٧) المستدرک، ١/ ٤٠-٤١.

(٨) مسلم، الصحيح، ٣/ ١٩٩٣، ح ٢٥٧٣.

(٩) البخاري، الصحيح، ص ١٢٢٧، ح ٥٦٤١.

خلاصة مرويات هشام بن سعد عند ابن ماجه:

روى له ابن ماجه أحد عشر حديثاً، سبعة في باب الشواهد، واثنين صَدَّرَ بهما بابهما وأخرج لهما شواهد،

واثنين لم يخرج في بابهما غير حديث هشام بن سعد.

منها: ستة أحاديث من روايته عن زيد بن أسلم.

خمس منها مقبولة: صحيحة أو حسنة، والسادس ضعيف وعلته وصله وهو مرسل.

وخمس أحاديث رواها من غير طريق زيد: واحد حسن بالمتابعات وأربعة ضعيفة.

سابعاً: خلاصة مرويات هشام بن سعد في الكتب الستة.

أخرج لهشام أصحاب الكتب الستة على اختلاف بينهم في هيئة الإخراج وعدد الأحاديث.

وبلغ مجموع ما أخرجوا له بالمكرر واحداً وستين حديثاً.

• أما البخاري فاستشهد به في موضعين وهما من روايته عن زيد بن أسلم.

• ومسلم أخرج له في باب المتابعات والشواهد أحد عشر حديثاً.

سبعة من روايته عن زيد بن أسلم وأربعة من غير طريق زيد وجميعها لها متابعات تامة صحيحة إلا حديثاً

له متبعة في شيخ شيخه وهي صحيحة كذلك ، وهذا يدل على براعة مسلم النقدية فهشام وإن كان يصدق عليه

و صف الطبقة الثانية عند مسلم إلا أن مسلماً انتقى له أحاديثه عن زيد بن أسلم وقد عدّه أبو داود أوثق الناس في

زيد.

• وأخرج له الترمذي اثني عشر حديثاً.

• ستة من روايته عن زيد بن أسلم وهي من صحيح حديثه أو حسنة، إلا واحداً في سنده انقطاع ولم

أقف له على متابعات والمتن ثابت.

• وستة من غير طريق زيد، ثلاثة من حسان حديثه، وثلاثة ضعيفة علة اثنين منها شيخ هشام.

• وأما النسائي فلم يخرج له إلا حديثاً واحداً مقروناً بثقة عن عمرو بن شعيب.

• وأكثر عنه أبو داود، فأخرج له أربعة وعشرين حديثاً ولا يستغرب فقد وثقه في زيد.

• ستة عشر حديثاً من روايته عن زيد بن أسلم، خمسة عشر منها من صحيح أو حسن حديثه، والسادس

عشر صوابه الإرسال وقد روي موصولاً.

• وثمانية أحاديث من غير طريق زيد، ثلاثة حسنة وخمس ضعيفة.

• وأخرج له ابن ماجه أحد عشر حديثاً.

ستة أحاديث منها من روايته عن زيد بن أسلم، خمسة صحيحة أو حسنة.
السادس صوابه الإرسال وقد رواه موصولاً.
 وخمسة أحاديث من غير طريق زيد، واحد حسن والأربعة الأخرى ضعيفة.
 فيكون مجموع مروية عن زيد في الكُتُب الستة ثمانية وثلاثون حديثاً، خمسة وثلاثون من مقبول حديثه،
 والثلاثة الباقية علتها الانقطاع.
 ومن غير طريق زيد بن أسلم ثلاثة وعشرون حديثاً، أحد عشر حديثاً حسناً
 والباقية ضعيفة.

المبحث العاشر

يحيى بن الضحاك ومروياته في الكتب الستة

المطلب الأول: أقوال النقاد في يحيى.
المطلب الثاني: مروياته في الكتب الستة.

المبحث العاشر: يحيى بن الضحاك ومروياته في الكتب الستة

يحيى بن عبد الله بن الضحاك البابلتي بموحدتين ولام مضمومة ومثناة ثقيلة، أبو سعيد الحرّاني، مولى بني أمية، وهو ابن امرأة الأوزاعي، من التا سعة، مات سنة مائتين وثمانى عشرة، وهو ابن سبعين سنة.

المطلب الأول: أقوال النقاد فيه:

قال البخاري: قال أحمد بن حنبل: أما السماع فلا يُدفعُ (١).

قلت: مراده السماع من الأوزاعي وهو الذي تُكلم فيه.

وقال أبو حاتم: سمعت الثَّقَلِيَّ يحمل عليه، وقال: كُتِبَ عنه؟ فقلت: لا، وأوهمته أنى لم أكتب عنه من أجل ضعفه، وإنما قدمت حرّان وكان قد توفي (٢)، وقال ابن أبي حاتم: سألت أبا زرعة عنه فقال: لا أحدث عنه، ولم يقرأ علينا حديثه (٣).

وقال ابن حبان: "روى عنه العراقيون وأهل بلده كان كثير الخطأ لا يدفع عن السماع ولكنه يأتي عن الثقات بأشياء معضلات ممن كان يهتم فيها حتى ذهب حلاوته عن القلوب لما شاب أحاديثه المناكير فهو عندي فيما انفرد به ساقط الاحتجاج وفيما لم يخالف الثقات معتبر به وفيما وافق الثقات محتج به" (٤).

وقال ابن عدي: "سمعت أحمد بن علي المطيري، أظنه حكاه عن عبد الله بن أحمد الدورقي، قال: قدم يحيى بن معين حرّان، فطمع البابلتي أن يجيئه، فَوَجَّهَ إليه بِصُرَّةٍ فيها مئة دينار وطعام طيب، فرد الصُرَّة وقبل الطعام، فقيل ليحيى يوم رحل: ما تقول في البابلتي؟ فقال: والله إن صلته حسنة، وطعامه طيب، إلا أنه لم يسمع من الأوزاعي شيئاً" (٥). قال الذهبي: هذه حكاية منقطعة الإسناد (٦).

قلت: وكذا متنها لا يقبل، فإن أئمة النقد أرفع وأسمى أن يقع منهم مثل هذا، يضاف إلى ذلك أن ابن عدي لم يعتمدها، بدليل قوله الآتي:

(١) التاريخ الكبير، ٨/ ٢٨٨.

(٢) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٩/ ١٦٤.

(٣) المصدر نفسه ٩/ ١٦٤.

(٤) المجروحين، ٣/ ١٢٧.

(٥) الكامل، ٧/ ٢٥٠.

(٦) الذهبي، سير أعلام النبلاء، ١٠/ ٣١٩.

قال ابن عدي: "وليحيى البابلتي عن الأوزاعي أحاديث صالحة، وفي تلك الأحاديث أحاديث ينفرد بها عن الأوزاعي، ويروي عن غير الأوزاعي من المشهورين والمجهولين وأثر الضعف على حديثه يَبَيِّنُ"^(١). وقال فهد بن سليمان: "سمعت يحيى بن عبد الله البابلتي يقول: لقيت الأوزاعي سنة ست وستين ومئة. وتعقب ابن عساكر هذه الحكاية بقوله: لا أخال هذا التاريخ محفوظاً، فإن كان محفوظاً من قول البابلتي فيدل على أنه لم يلق الأوزاعي ولم يسمع منه ويشهد لقول يحيى بن معين بالصحة أنه لم يسمع من الأوزاعي شيئاً"^(٢). قلت: الأرجح أنها لا تحفظ إذ لو حفظت هذه الحكاية عنه لاتهم بالكذب وادعاء السماع وهذا لم يقله أحد، وحكاية ابن معين سبق الحديث عنها. يبقى محاسبة الشيخ بالسنين على منهج النقد.

توفي البابلتي سنة (٢١٨هـ) وهو ابن سبعين سنة"^(٣). وتوفي الأوزاعي سنة (١٥٧هـ) مما يعني أنه كان ابن تسع سنوات عند وفاة الأوزاعي، وهي سن مؤهلة للتحمل وإذا أضفنا إلى ذلك أنه ابن امرأة الأوزاعي، فلا يدفع سماعه منه كما قال الإمام أحمد كما نقله عنه البخاري، ثم إنه صرح بالسماع من الأوزاعي في أحاديث"^(٤).

وضعه الذهبي"^(٥) وابن حجر"^(٦). فالخلاصة: أنه ضعيف وهي كلمة جمهور النقاد، إلا في أحاديث عن الأوزاعي خاصة فيما يتابع عليه لا ما ينفرد به، وهذا ما تبين لابن عدي بعد سبر مرويّاته.

المطلب الثاني: مرويّات يحيى الضحاك في الكتب الستة.

لم يخرج له إلا البخاري حديثاً واحداً تعليقاً مقروناً.

أخرجه في كتاب الحج، باب نزول النبي ﷺ مكة.

قال: حَدَّثَنَا الْحُمَيْدِيُّ حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ قَالَ حَدَّثَنِي الزُّهْرِيُّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنَ الْغَدِ يَوْمَ النَّحْرِ وَهُوَ بِمَنَى: (نَحْنُ نَازِلُونَ غَدًا بِخَيْفِ) (٧) بَنِي

(١) الكامل، ٢٥٠/٧.

(٢) المزي، تهذيب الكمال، ٤١٢/٣١.

(٣) المزي، تهذيب الكمال، ٤١٢/٣١.

(٤) الذهبي، سير أعلام النبلاء، ٢/٣٤٢ و ٥/٢٦٣.

(٥) المغني في الضعفاء، ٧٤٠/٢.

(٦) تقريب التهذيب، ص ٥٩٣، ت ٧٥٨٥.

(٧) الخَيْفُ: ما انحدر من غلط الجبل، وارتفع من مَسِيلِ الماء. الزمخشري، الفائق، ٤٠٣/١.

كِنَانَةً حَيْثُ تَقَاسَمُوا عَلَى الْكُفْرِ يَعْنِي ذَلِكَ الْمُحَصَّبَ^(١) وَذَلِكَ أَنْ قُرَيْشًا وَكِنَانَةٌ تَخَالَفَتْ عَلَى بَنِي هَاشِمٍ وَبَنِي عَبْدِ الْمُطَّلِبِ أَوْ بَنِي الْمُطَّلِبِ: أَنْ لَا يُنَاكِحُوهُمْ وَلَا يُبَايَعُوهُمْ حَتَّى يُسَلِّمُوا إِلَيْهِمُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وَقَالَ سَلَامَةُ عَنْ عَقِيلٍ وَيَحْيَى بْنِ الضَّحَّاكِ، عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ، أَخْبَرَنِي ابْنُ شِهَابٍ وَقَالَ بَنِي هَاشِمٍ وَبَنِي الْمُطَّلِبِ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ بَنِي الْمُطَّلِبِ أَشْبَهُ^(٢).

قلت: وتابعهما على قولهما (وبني المطلب)، التي قال فيها البخاريّ أشبه: مُحَمَّدُ بْنُ مَصْعَبٍ بَنِ صَدَقَةَ^(٣).

قال الحافظ في الفتح: "ويحيى بن الضحاك عن الأوزاعي... وليس له في البخاريّ إلا هذا الموضع، ويقال إنه لم يسمع من الأوزاعي، ويقال إن الأوزاعي كان زوج أمه، وطريقه هذه وصلها أبو عوانه في صحيحه، والخطيب في المدرج^(٤)، وقد تابعه على الجزم بقوله بني هاشم وبني المطلب مُحَمَّدُ بْنُ مَصْعَبٍ عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ^(٥) وأبو عوانه^(٦).

وقال: وقع عند البيهقي^(٧) من طريق أخرى عن الوليد وبني المطلب بغير شك فكأن الوهم منه^(٨). قلت: فيكون هذا من حسن حديثه عن الأوزاعي، وهذا من البخاريّ اختياراً لرأي شيخه الإمام أحمد في إثبات سماع يحيى من الأوزاعي.

(١) الْمُحَصَّبُ: موضع الجَمَارِ بِمَنْىَ. ابن الأثير، النهاية، ٣٩٣/١.

(٢) البخاريّ، الصحيح، ص ٣٣٥، ج ١٥٩٠.

(٣) أحمد، المسند، ٥٤٠/٢.

(٤) المدرج، ٦٩٦/٢.

(٥) المسند، ٥٤٠/٢.

(٦) المسند، ٤٥٣/٣.

(٧) السنن الكبرى، ١٦٠/٥، ح ٩٥١٤، ورواه ابن خزيمة من طريق الوليد بلا شك بني المطلب، ٣٢١/٤، ح ٢٩٨١، وأحمد في المسند،

٢٣٧/٢.

(٨) الفتح، ٤٥٣/٣.

المبحث الحادي عشر

يزيد بن أبان الرقاشي

ومروياته في الكتب الستة

المطلب الأول: أقوال النقاد في يزيد.
المطلب الثاني: مروياته في الكتب الستة.

المبحث الحادي عشر: يزيد بن أبان الرقاشي ومروياته في الكتب الستة

يزيد بن أبان الرقاشي، أبو عمرو البصري، القاص، من زهاد البصرة، وهو عم الفضل بن عيسى بن أبان الرقاشي، من الخامسة، مات، قبل سنة مائة وعشرين.

المطلب الأول: أقوال النقاد فيه

قال ابن سعد: كان ضعيفاً قدرياً^(١)، وقال عمرو بن علي: كان يحيى بن سعيد لا يحدث عنه، وكان عبد الرحمن بن مهدي يحدث عنه^(٢)، وقال: كان رجلاً صالحاً ليس بالقوي في الحديث^(٣)، وقال البخاري: تكلم فيه شعبه^(٤)، قال شعبة: لأن أقطع الطريق أحب إليّ من أن أروي عن يزيد الرقاشي^(٥). قال أبو طالب: سمعت أحمد بن حنبل يقول: لا يكتب حديث يزيد الرقاشي، قلت له: فلم تُرك حديثه، لهوى كان فيه؟ قال: لا، ولكن كان منكر الحديث^(٦)، ونقل عنه ابنه قوله: كان فوق أبان بن أبي عياش وكان يضعف^(٧). وقال ابن معين: ضعيف، وعنه: هو خير من أبان بن أبي عياش^(٨)، وفي رواية عنه: رجل صالح، وليس حديثه بشيء^(٩).

وقال أبو عبيد الأجري: سألت أبا داود عن يزيد الرقاشي فقال: رجل صالح، سمعت يحيى بن معين ذكره فقال: رجل صدق^(١٠)، وقال أبو حاتم: كان واعظاً بكاءً، كثير الرواية عن أنس بما فيه نظر، صاحب عبادة وفي حديثه ضعف^(١١)، وقال يعقوب بن سفيان: فيه ضعف^(١٢)، وفي موضع آخر: لئن الحديث^(١٣).

(١) الطبقات الكبرى، ٧/ ٢٤٥.

(٢) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٩/ ٢٥١.

(٣) ابن عدي، الكامل، ٧/ ٢٢٥.

(٤) التاريخ الكبير، ٨/ ٣٢٠.

(٥) ابن عدي، الكامل، ٧/ ٢٢٥.

(٦) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٩/ ٢٥١.

(٧) العلل ومعرفة الرجال، ١/ ١٦٧.

(٨) ابن عدي، الكامل، ٧/ ٢٢٥، الجرح والتعديل، ٩/ ٢٥١.

(٩) ابن حبان، المجروحين، ٣/ ٩٨.

(١٠) سؤالات الأجري، ص ٣٢٠.

(١١) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٩/ ٢٥١.

(١٢) المعرفة والتاريخ، ٢/ ٦٦٢.

(١٣) المصدر نفسه، ٢/ ١٢٧ و ٤٧٤.

وقال النَّسَائِيُّ^(١) ومسلم^(٢) والحاكم^(٣): متروك الحديث، وقال النَّسَائِيُّ في رواية أخرى^(٤) والدارقطني^(٥) والبرقاني^(٦): ضعيف، وقال الترمذي^(٧): يضعف في الحديث، وقال ابن عدي: له أحاديث صالحة عن أنس وغيره، وأرجو أنه لا بأس به لرواية الثقات عنه من البصريين والكوفيين وغيرهم^(٨).

وقال ابن حبان: "كان من خيار عباد الله البكائين في الخلوات والقائمين بالحقائق في السبرات، ممن غفل عن صناعة الحديث وحفظها، واشتغل بالعبادة وأسبابها حتى كان يقلب كلام الحسن فيجعله عن أنس عن النبي ﷺ وهو لا يعلم، فلما كثر في روايته ما ليس من حديث أنس وغيره من الثقات بطل الاحتجاج به، فلا تحل الرواية عنه إلا على سبيل التعجب"^(٩)، وقال ابن حجر: زاهد ضعيف^(١٠).

الخلاصة:

يزيد الرقاشي رجل صالح صادق اللسان، حديثه ضعيف إلا عن أنس ؓ - وهو كثير الرواية عنه فله عنه أحاديث صالحة، خاصة إذا كان الراوي عنه ثقة، وأكثر ما يخشى في حديثه عن أنس أن يكون كلاماً للحسن فيجعله عن أنس عن النبي ﷺ، فإن أُمنَ ذلك بمتابع أو شاهد يثبت رَفَعَ هذا الحديث وإلا فلا يحتج به. والله أعلم.

المطلب الثاني: مرويّات يزيد بن أبان في الكتب الستة

لم يرو له من أصحاب الكتب الستة إلا الترمذي وابن ماجه

أولاً: مرويّات يزيد بن أبان الرقاشي عند الترمذي.

روى له الترمذي خمسة أحاديث.

(١) الضعفاء والمتروكين، ص ١١٠.

(٢) الكنى، ٥٧١ / ١.

(٣) المزي، تهذيب الكمال، ٦٩ / ٣٢.

(٤) المصدر نفسه، ٦٩ / ٣٢.

(٥) الضعفاء والمتروكين، ص ١٧٩.

(٦) المزي، تهذيب الكمال، ٦٩ / ٣٢.

(٧) الجامع، ٣٨٠ / ٥، ح ٣٢٥٥.

(٨) الكامل، ٢٢٥ / ٧.

(٩) المجروحين، ٩٨ / ٣.

(١٠) تقريب التهذيب، ص ٥٩٩، ت ٧٦٨٣.

الحديث الأول: أخرجه في صفة القيامة، باب، أخرجه شاهداً ولم يعلق عليه بشيء.

قال حَدَّثَنَا هَنَادٌ حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنِ الرَّبِيعِ بْنِ صَبِيحٍ عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبَانَ وَهُوَ الرَّقَاشِيُّ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (مَنْ كَانَتْ الْآخِرَةُ هَمَّهُ جَعَلَ اللَّهُ غِنَاهُ فِي قَلْبِهِ وَجَمَعَ لَهُ شَمْلَهُ وَأَكْتَمَتِ الدُّنْيَا وَهِيَ رَاغِمَةٌ وَمَنْ كَانَتْ الدُّنْيَا هَمَّهُ جَعَلَ اللَّهُ فَقْرَهُ بَيْنَ عَيْنَيْهِ وَفَرَّقَ عَلَيْهِ شَمْلَهُ وَلَمْ يَأْتِهِ مِنَ الدُّنْيَا إِلَّا مَا قُدِّرَ لَهُ) (١).

قلت: تابعه عليه قتادة بنحوه مطولاً، أخرجه الطبراني في الأوسط من طريق محمد بن يحيى الأزدي قال: ثنا داود بن المحبر قال: ثنا همام عن قتادة عن أنس^(٢). وفيه داود بن المحبر متروك^(٣).

و من طريق أسد بن موسى، ثنا أيوب بن خوط ثنا قتادة عن أنس^(٤). وأيوب بن خوط متروك^(٥).

وله شاهد عند ابن ماجه من حديث زيد بن ثابت: (من كانت الدنيا همه ... ومن كانت الآخرة نيته...) بنحوه مطولاً^(٦). قال في المصباح: إسناده صحيح، رجاله ثقات^(٧).

فهذا من أحاديثه الصالحة عن أنس خاصة أن الترمذي لم يضعفه بيزيد كعادته، وأمن أن يكون هذا من كلام الحسن لثبوته عن النبي ﷺ من وجه آخر.

الحديث الثاني: في كتاب التفسير، باب: ومن سورة الدخان، أخرجه لبيان ضعفه.

قال: حَدَّثَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ حُرَيْثٍ حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ مُوسَى بْنِ عُبَيْدَةَ عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبَانَ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (مَا مِنْ مُؤْمِنٍ إِلَّا وَلَهُ بِأَبَانَ بَابٌ يَصْعَدُ مِنْهُ عَمَلُهُ وَبَابٌ يَنْزِلُ مِنْهُ رِزْقُهُ فَإِذَا مَاتَ بَكِيَ عَلَيْهِ فَذَلِكَ قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ ﴿فَمَا بَكَتْ عَلَيْهِمُ السَّمَاءُ وَالْأَرْضُ وَمَا كَانُوا مُنْظَرِينَ﴾ [الدخان: ٢٩]).

قال أبو عيسى هذا حديث غريب لا نعرفه مرفوعاً إلا من هذا الوجه وموسى بن عبيدة وي زيد بن أبان الرقاشي يضعفان في الحديث^(٨).

(١) الترمذي، الجامع، ٤/٦٤٢، ح ٢٤٦٥.

(٢) المعجم الأوسط، ٣/١٢٣، ح ٥٩٩٠.

(٣) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص ٢٠٠، ت ١٨١١.

(٤) الطبراني، المعجم الأوسط، ٨/٣٦٤، ح ٨٨٨٢.

(٥) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص ١١٨، ت ٦١٢.

(٦) السنن، ٢/١٣٧٥، ح ٤١٠٥.

(٧) مصباح الزجاجة، ٤/٢١٢.

(٨) الترمذي، الجامع، ٥/٣٨٠، ح ٣٢٥٥.

قلت: أخرجه أبو يعلى بسنده ومثته^(١).

وله شاهد بسند صحيح^(٢) أخرجه الطبري من طريق أبي كريب محمد بن العلاء، قال حدثنا طلق بن غنام، عن زائدة بن قدامة، عن منصور بن المعتمر، عن المنهال بن عمرو، عن سعيد بن جبير قال أتى رجل ابن عباس فقال: (يا ابن عباس أرايت قول الله تبارك وتعالى: ﴿فَمَا بَكَتْ عَلَيْهِمُ السَّمَاءُ وَالْأَرْضُ وَمَا كَانُوا مُنظَرِينَ﴾ [الدخان: ٢٩] فهل تبكي السماء والأرض على أحد) قال: نعم: إنه ليس أحد من الخلائق إلا له باب في السماء منه ينزل رزقه، وفيه يصعد عمله فإذا مات المؤمن فأغلق بابه من السماء الذي كان يصعد فيه عمله وينزل فيه رزقه بكى عليه...^(٣)

لكنه موقوف على ابن عباس، والترمذي استغرب رفعه من ضعيف انفرد بهذا الرفع. ولعل ابن عباس أخذه عن أهل الكتاب والله أعلم.

الحديث الثالث: أخرجه كذلك في التفسير لبيان ضعفه أخرجه.

قال: حَدَّثَنَا أَبُو عَمَارٍ الْحُسَيْنُ بْنُ حُرَيْثٍ الْخَزَاعِيُّ الْمُرُوزِيُّ حَدَّثَنَا وَكَيْعٌ عَنْ مُوسَى بْنِ عُبَيْدَةَ عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبَانَ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي قَوْلِهِ ﴿إِنَّا أَنْشَأْنَاهُنَّ إِنِشَاءً﴾ [الواقعة: ٣٥] قَالَ: (إِنَّ مِنَ الْمُنْشَأَاتِ اللَّائِي كُنَّ فِي الدُّنْيَا عَجَائِزَ عُمَمًا رُمَصًا).

قَالَ أَبُو عِيْسَى هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ مَرْفُوعًا إِلَّا مِنْ حَدِيثِ مُوسَى بْنِ عُبَيْدَةَ وَمُوسَى بْنُ عُبَيْدَةَ وَيَزِيدُ بْنُ أَبَانَ الرَّقَاشِيُّ يُضَعَّفَانِ فِي الْحَدِيثِ^(٤).

قلت: وقد روي مرفوعاً كذلك من طريق هشام بن حسان عن الحسن، عن أم سلمة رضي الله عنها، عن رسول الله ﷺ بنحوه^(٥) لكن الحسن لم يسمع من أم سلمة^(٦). وروي عن صفوان بن محرز موقوفاً عليه^(٧).

(١) أبو يعلى، المسند، ٧/ ٢٩٩، ح ٤١٣٣.

(٢) انظر: الملحق، ص ٧٥٦.

(٣) جامع البيان، ١٣/ ١٦١، ح ٢٤٠٧٤.

(٤) الترمذي، الجامع، ٥/ ٤٠٢.

(٥) الطبري، جامع البيان، ٢٧/ ٢٤٢، ح ٢٥٨٥٣.

(٦) المراسيل لابن أبي حاتم، ص ٣٧، وعلل ابن المديني، ص ٥١.

(٧) الطبري، جامع البيان، ٢٧/ ٢٤٢، ح ٢٥٨٥٠.

الحديث الرابع: أخرجه في كتاب الدعوات، باب، أخرجه متابعة لبيان ضعفه موصولاً، قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ الْمُكْتَبُ حَدَّثَنَا أَبُو بَدْرٍ مُشْجَعُ بْنُ الْوَلِيدِ عَنِ الرَّحِيلِ بْنِ مُعَاوِيَةَ أَخِي زُهَيْرِ بْنِ مُعَاوِيَةَ عَنِ الرَّقَاشِيِّ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: (كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا كَرِهَ أَمْرًا قَالَ يَا حَيُّ يَا قَيُّوْمُ بِرَحْمَتِكَ أَسْتَغِيثُ) ^(١). قلت: رمز السيوطي لضعفه ^(٢)، وله شاهد عند الحاكم من حديث ابن مسعود بنحوه قال: (إِذَا صَرَّ بِهِ أَمْرٌ أَوْ هَمٌّ.... الحديث). وقال: صحيح الإسناد، ورده الذهبي بأن عبد الرحمن لم يسمع من أبيه، وعبد الرحمن ومن بعده ليسوا بحجة ^(٣)، فيكون هذا الحديث من ضعيف حديثه عن أنس.

الحديث الخامس: أخرجه في كتاب الدعوات، باب، أخرجه متابعة لبيان ضعفه موصولاً أخرجه بإسناد الرابع، قال: وَبِإِسْنَادِهِ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (أَلْظُوا ^(٤) يَا ذَا الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ). قَالَ أَبُو عِيْسَى وَهَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ وَقَدْ رُوِيَ هَذَا الْحَدِيثُ عَنْ أَنَسٍ مِنْ غَيْرِ هَذَا الْوَجْهِ ثُمَّ ذَكَرَهُ فِي الْحَدِيثِ التَّالِي مِنْ طَرِيقٍ: مُحَمَّدُ بْنُ غِيلَانَ، حَدَّثَنَا الْمُؤَمَّلُ عَنْ حَمَادِ بْنِ سَلَمَةَ، عَنْ حَمِيدٍ، عَنْ أَنَسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: (أَلْظُوا يَا ذَا الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ).

قال: هذا حديث غريب وليس بمحفوظ، وإنما يروى هذا عن حماد بن سلمة عن الحسن، عن النبي ﷺ وهذا أصح، ومؤمل غلط فيه فقال عن حميد عن أنس ولا يتابع عليه ^(٥).

قلت: وقد ذكره ابن أبي حاتم في علله في موضعين.

الأول: قال: " سألت أبي عن حديث رواه مؤمل بن إسماعيل، عن حماد بن سلمة، عن حميد، عن أنس ورواه روح بن عباد، عن حماد، عن ثابت وحميد، عن أنس، عن ﷺ قال: (أَلْظُوا بِذِي الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ).

فقال: هذا خطأ حماد يرويه عن أبان بن أبي عياش عن أنس ^(٦).

(١) الترمذي، الجامع، ٥/٥٣٩، ح ٣٥٢٤.

(٢) فيض القدير، ٥/١٥٩.

(٣) المستدرک، ١/٥٠٩.

(٤) أَلْظُوا: أي: إلزموا وداوموا. الزخشري، الفائق، ٣/٣١٧.

(٥) الترمذي، الجامع، ٥/٥٤٠، ح ٣٥٢٥.

(٦) العلل، ٢/١٧٠.

الثاني: نفس السابق ثم زاد: "أخبرنا أبي، قال: حدثنا أبو سلمة قال: حدثنا حماد، عن ثابت وحيد وصالح المعلم، عن الحسن، عن النبي ﷺ وهذا الصحيح، وأخطأ المؤمل"^(١).
قلت: قال في فيض القدير^(٢): أن الترمذي قال: حسن غريب.
ولم أقف على ذلك في تحفة الأشراف، ولا في النسخ التي وقفت عليها من نسخ الترمذي وهي ثلاثة، فإن صح القول فهو ممكن وذلك أن الترمذي يحسن الحديث للشواهد كما هو معلوم، وهذا الحديث له شاهد حسن من حديث ربيعة بن عامر، أخرجه الحاكم وصححه ووافقه الذهبي^(٣).
وهو عند الإمام أحمد^(٤)، وقال الضياء^(٥): رواه أحمد بإسناد حسن. والله أعلم.
الخلاصة:

أخرج له الترمذي خمسة أحاديث كلها من روايته عن أنس:
- اثنان في باب المتابعات ليعين ضعفهما، وواحد في باب الشواهد، واثنان لم يخرج في موضوعهما غيرهما.
- ضَعَف ثلاثة منها. وسكت عن اثنين أحدهما حسن بشواهد والآخر ضعيف.

ثانياً: مرويات يزيد بن أبان عند ابن ماجه:

أخرج له ابن ماجه خمسة عشر حديثاً.
الحديث الأول: أخرجه في المقدمة، باب: في القدر، أخرجه وحده في بابه.
قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ حَدَّثَنَا أَسْبَاطُ بْنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ يَزِيدَ الرَّقَاشِيِّ عَنْ غُنَيْمِ بْنِ قَيْسٍ عَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (مَثَلُ الْقَلْبِ مَثَلُ الرَّيْشَةِ تُقَلِّبُهَا الرِّيحُ بِفَلَاةٍ)^(٦).
قلت: قال في مصباح الزجاجة^(٧): "فيه يزيد الرقاشي وأجمعوا على ضعفه لكنه لم ينفرد به".

(١) المصدر نفسه، ١٩٢/٢.

(٢) المناوي، فيض القدير، ١٦٠/٢.

(٣) المستدرک، ٤٩٨/١.

(٤) المسند، ١٧٧/٤.

(٥) الأحاديث المختارة، ٨١/٦.

(٦) ابن ماجه، السنن، ٣٥/١، ح ٨٨.

(٧) مصباح الزجاجة، ١٥/١.

قلت: نعم، فقد تابعه عليه غيره، من ذلك ما رواه الإمام أحمد في المسند^(١) من طريق يزيد بن هارون، ثنا سعيد بن إياس الجريري، عن غنيم به بنحوه مرفوعاً. وقال: لم يرفعه إسماعيل -أي ابن إبراهيم بن مقسم- عن الجريري.

قلت: هو في الجعديات (٢)، وزوي عن يزيد كذلك موقوفاً فيكون سمعه على الوجهين. وعند الإمام أحمد كذلك من طريق عبدالواحد بن زياد، عن عاصم الأحول، عن أبي كبشة السدوسي، عن أبي موسى مرفوعاً بنحوه^(٣)، وروى ابن أبي شيبه عن علي بن مسهر، عن عاصم الأحول، به بنحوه موقوفاً^(٤).

قال الدارقطني: إن كان عبد الواحد حفظ فالحديث له لأنه ثقة^(٥).

وقد حسنه العراقي^(٦)، فيكون هذا من حسان حديثه لأن الذين رفعوه أوثق ممن وقفوه، والله أعلم.

الحديث الثاني: أخرجه في الطهارة وسننها، باب: ما جاء في تحليل اللحية، أخرجه شاهداً في الباب. قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَفْصِ بْنِ هِشَامِ بْنِ زَيْدِ بْنِ أَنَسٍ بْنِ مَالِكٍ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ كَثِيرٍ أَبُو النَّضْرِ صَاحِبُ الْبَصْرِيِّ عَنْ يَزِيدَ الرَّقَاشِيِّ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا تَوَضَّأَ خَلَّلَ لِحْيَتَهُ وَفَرَّجَ أَصَابِعَهُ مَرَّتَيْنِ^(٧).

قلت: وقد فصل الحافظ القول في حديث أنس، فقال: "وأما حديث أنس فرواه أبو داود وفي إسناده الوليد بن زروان، وهو مجهول الحال، ولفظه "كان إذا توضعاً أخذ كفاً من ماء فأدخله تحت حنكه، فخلل به لحيته، وقال: هكذا أمرني ربي"، وله طرق أخرى عن أنس ضعيفة، منها: ما رُوِيَّناه في فوائد أبي جعفر بن البحري، ومستدرك الحاكم، من طريق موسى بن أبي عائشة عن أنس ورجاله ثقات، لكنه معلول فإنها رواه موسى بن أبي عائشة، عن زيد بن أبي أنيسة، عن يزيد الرقاشي، عن أنس، أخرجه ابن عدي في ترجمة جعفر بن الحارث أبي الأشهب، وصححه ابن القطان من طريق أخرى، قال الذهلي في الزهريات: حدثنا محمد بن خالد الصفار من أصله وكان صدوقاً، ثنا محمد بن حرب، ثنا الزبيدي، عن الزهري، عن أنس أن رسول الله ﷺ.

(١) المسند، ٤/٤٠٨.

(٢) مسند ابن الجعد، ص ٢١٩، ح ١٤٥٠.

(٣) أحمد، المسند، ٤/٤١٩.

(٤) المصنف، ٧/١٤٢، ح ٣٤٨١٩.

(٥) العلل، ٧/٢٤٧.

(٦) فيض القدير، ٥/٥٠٨.

(٧) ابن ماجه، السنن، ١/١٤٨، ح ٤٣١.

توضاً فأدخل أصابعه تحت لحيته، وخلل أصابعه، وقال: "هكذا أمرني ربي" رجاله ثقات إلا أنه معلول، قال الذهلي: ثنا يزيد بن عبد ربه، ثنا محمد بن حرب، عن الزبيدي، أنه بلغه عن أنس، وصححه الحاكم قبل ابن القطان أيضاً، ولم تقدر هذه العلة عندهما فيه، وأما حديث عائشة: فرواه أحمد من رواية طلحة بن عبد الله بن كريز عنها وإسناده حسن^(١).

قلت وله كذلك متابع من طريق عمرو بن حصين، حدثنا حسان ابن سياه، عن ثابت عن أنس^(٢)، وفيه عمرو بن الحصين متروك^(٣).

فهو حديث حسن بشواهده ومتابعه عند الحاكم وابن القطان. والله أعلم.

الحديث الثالث: أخرجه في إقامة الصلاة، باب: ما جاء فيمن ترك الصلاة، أخرجه شاهداً في الباب. قال: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الدَّمَشَقِيُّ، حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ، حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ، عَنْ عَمْرِو بْنِ سَعْدٍ، عَنْ يَزِيدَ الرَّقَاشِيِّ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: (لَيْسَ بَيْنَ الْعَبْدِ وَالشُّرْكِ إِلَّا تَرْكُ الصَّلَاةِ فَإِذَا تَرَكَهَا فَقَدْ أَشْرَكَ)^(٤).

قلت: وله متابع عند الطبراني في الأوسط^(٥) من حديث الربيع بن أنس، عن أنس بنحوه بسند حسن.

وله شاهد صحيح عند مسلم^(٦) والترمذي^(٧) وغيرهما من حديث جابر، فيكون هذا الحديث من حسان حديثه عن أنس.

الحديث الرابع: أخرجه في إقامة الصلاة، باب: ما جاء في الرخصة في غسل يوم الجمعة، أخرجه شاهداً في الباب. قال: حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ الْجَهْضَمِيُّ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، أَنَّ أَبَا إِسْمَاعِيلَ بْنَ مُسْلِمٍ الْمَكِّيَّ، عَنْ

(١) التلخيص الحبير، ١/ ٨٦-٨٧.

(٢) أبو يعلى، المسند، ٦/ ٢٠٤، ح ٣٤٨٧.

(٣) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص ٤٢٠، ت ٥٠١٢.

(٤) ابن ماجه، السنن، ١/ ٣٤٢، ح ١٠٨٠.

(٥) المعجم الأوسط، ٣/ ٣٤٣، ح ٣٣٤٨.

(٦) الصحيح، ١/ ٨٨، ح ٨٢.

(٧) الجامع، ٥/ ١٣، ح ٢٦١٨-٢٠٢١٩، وقال حسن صحيح.

يَزِيدُ الرَّقَاشِيُّ، عَنْ أَنَسٍ، بْنِ مَالِكٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: (مَنْ تَوَضَّأَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فِيهَا وَنَعِمَتْ تُجْزِي عَنْهُ الْفَرِيضَةَ وَمَنْ اغْتَسَلَ فَالْغُسْلُ أَفْضَلُ)^(١).

قلت: له متابِع عند الطبراني في الأوسط من طريق الضحاك بن حمزة، عن إبراهيم بن المهاجر، عن الحسن بن أنس^(٢)، وإن كان هذا المتابع ضعيفاً - فيه الضحاك بن حمزة ضعيف^(٣) - إلا أنه أمثل من حديث يزيد.

قال الحافظ: "رواه ابن ماجه بسند ضعيف عن أنس، ورواه الطبراني من حديثه في الأوسط بإسناد أمثل من إسناد ابن ماجه"^(٤).

قلت: وله شاهد حسن من حديث سُمرة بنحوه عند الترمذي^(٥)، فيكون هذا من حسان حديثه والله أعلم.

الحديث الخامس: أخرجه في الجنائز، باب: ما جاء في عيادة المريض، أخرجه شاهداً قال: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ وَكِيعٍ حَدَّثَنَا أَبُو يَحْيَى الْحِمَافِيُّ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ يَزِيدَ الرَّقَاشِيِّ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: (دَخَلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى مَرِيضٍ يَعُودُهُ فَقَالَ أَتَشْتَهِي شَيْئًا أَتَشْتَهِي كَعْكًا قَالَ: نَعَمْ، فَطَلَبُوا لَهُ)^(٦).

قال في الزوائد، ضعيف^(٧)، قلت وفيه سفيان بن وكيع، سقط حديثه^(٨)، وله شاهد من حديث عكرمة عن ابن عباس، ولكنه منكر كما قال أبو حاتم^(٩)، فهو من ضعيف حديثه.

الحديث السادس: أخرجه في التجارات، باب: الاقتصاد في طلب المعيشة، أخرجه شاهداً. قال: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ يَهْرَامٍ حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عُثْمَانَ رَوْحُ بْنُتِ الشَّعْبِيِّ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ يَزِيدَ

(١) ابن ماجه، السنن، ١/٣٤٧، ح ١٠٩١.

(٢) المعجم الأوسط، ٨/١٦١، ح ٨٢٧٢.

(٣) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص ٢٧٩، ح ٢٩٦٦.

(٤) التلخيص الحبير، ٢/٦٧.

(٥) الجامع، ٢/٣٦٩، ح ٤٩٧، وقال حديث حسن....

(٦) ابن ماجه، السنن، ١/٤٦٣، ح ١٤٤٠، و٢/١١٣٨، ح ٣٤٤١.

(٧) مصباح الزجاجة، ٢/٢١.

(٨) تقريب التهذيب، ص ٢٤٤، ت ٢٤٥٦.

(٩) العلل، ٢/٣٢٣.

الرَّقَاشِيُّ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (أَعْظَمُ النَّاسِ هَمًّا الْمُؤْمِنُ الَّذِي يَهْمُهُ بِأَمْرِ دُنْيَاهُ وَآخِرَتِهِ) قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ تَفَرَّدَ بِهِ إِسْمَاعِيلُ^(١).

وأخرجه في الحلية وقال: "غريب من حديث الأعمش عن يزيد، تفرد به الثوري عنه وعن الثوري الأشجعي"^(٢). قال المناوي: و"رواه باللفظ المذكور عن أنس أيضاً البخاري في الضعفاء وكان ينبغي للمصنف ذكره للتقوية وبه يصير حسناً لغيره"^(٣).

قلت: وهذا صحيح لو كان ذلك متابعاً لكنه ليس كذلك فقد رواه البخاري - كما في الميزان - من الطريق نفسه "... فقال: محمد بن نصر - حدثنا إسماعيل بن بهرام حدثنا حسن بن محمد بن عثمان عن الأعمش عن يزيد..."^(٤)، وذكر السند نفسه والمتن نفسه فكيف يتقوى ويصبح حسناً لغيره؟! بل هو ضعيف.

الحديث السابع: أخرجه في الوصايا، باب: الحث على الوصية، أخرجه وحده في الباب قال: حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ الْجَهْضَمِيُّ حَدَّثَنَا دُرْسْتُ بْنُ زِيَادٍ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ الرَّقَاشِيُّ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (الْمُخْرُومُ مَنْ حُرِمَ وَصِيَّتُهُ)^(٥).

قلت: وفيه در ست بن زياد ضعيف^(٦)، ولم أقف له على متابعات، و ضعفه ابو صيري في الزوائد^(٧)، وليس له شواهد فيبقى حديثاً ضعيفاً.

الحديث الثامن: أخرجه في الجهاد، باب: ذكر الدَّيْلَمَ وفضل قزوين، أخرجه وحده. قال: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَسَدٍ حَدَّثَنَا دَاوُدُ بْنُ الْمُحَرَّرِ أَنْبَأَنَا الرَّبِيعُ بْنُ صَبِيحٍ عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبَانَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (سُتْفَتْحُ عَلَيْكُمُ الْآفَاقُ وَسُتْفَتْحُ عَلَيْكُمُ مَدِينَةُ يُقَالُ لَهَا قَزْوِينُ، مَنْ رَابَطَ فِيهَا أَرْبَعِينَ

(١) ٢/٧٢٤، ح ٢١٤٣.

(٢) أبو نعيم، حلية الأولياء، ٣/٥٢.

(٣) فيض القدير، ٢/٥.

(٤) ميزان الاعتدال، ٧/٢٣٣.

(٥) ابن ماجه، السنن، ٢/٩٠١، ح ٢٧٠٠.

(٦) تقريب التهذيب، ص ٢٠١، ت ١٨٢٥.

(٧) مصباح الزجاجة، ٣/١٤٠.

يَوْمًا أَوْ أَزْبَعِينَ كَيْلَةً كَانَ لَهُ فِي الْجَنَّةِ عَمُودٌ مِنْ ذَهَبٍ عَلَيْهِ زَبْرَجْدَةٌ خَضِرَاءُ عَلَيْهَا قُبَّةٌ مِنْ يَاقُوتَةٍ حُمْرَاءٍ، لَهَا سَبْعُونَ أَلْفَ مِصْرَاعٍ مِنْ ذَهَبٍ عَلَى كُلِّ مِصْرَاعٍ زَوْجَةٌ مِنَ الْخُورِ الْعَيْنِ^(١).

قلت: فيه داود بن المحبر متروك، وهو علته^(٢).

وقال الذهبي: شان ابن ماجه سننه بإدخاله هذا الحديث الموضوع فيها^(٣).

الحديث التاسع: أخرجه في الحج، باب: الحج على الرجل، صدر به الباب وله شاهد عام عنده. قال: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا وَكَيْعٌ، عَنِ الرَّبِيعِ بْنِ صَبِيحٍ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبَانَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ حَجَّ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى رَحْلِ رَثٍّ وَقَطِيفَةٍ تُسَاوِي أَرْبَعَةَ دَرَاهِمٍ أَوْ لَا تُسَاوِي ثُمَّ قَالَ: (اللَّهُمَّ حَجَّةٌ لَا رِيَاءَ فِيهَا وَلَا سُمْعَةً)^(٤).

قلت: ضعفه الحافظ في الفتح^(٥) بقوله: "إسناده ضعيف"، وفيه غير يزيد الربيع بن صبيح ضعيف كذلك^(٦).

لكن له شاهد صحيح لبعض المتن من حديث ثمامة بن عبد الله بن أنس، قال: (حَجَّ أَنَسٌ عَلَى رَحْلٍ وَلَمْ يَكُنْ شَحِيحًا، وَحَدَّثَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حَجَّ عَلَى رَحْلٍ وَكَانَتْ زَامِلَتُهُ)^(٧).
وآخر عند ابن خزيمة لباقي المتن من حديث بشر بن قدامة: يقول: أبصرت عيناى حبي رسول الله ﷺ واقفاً على ناقة حمراء قصواء وتحتة قطيفة قولانية يقول: (اللهم حجاً لا رياء فيه ولا سمعة)^(٨).
لكن فيه: سعيد بن بشير ضعيف لذا قال الحافظ: إسناده ليس بالقائم^(٩).
فيبقى هذا الحديث ضعيفاً.

(١) ابن ماجه، السنن، ٢/٩٢٩، ح ٢٧٨٠.

(٢) سبط ابن العجمي، الكشف الخثيث، ص ١١٤.

(٣) الميزان، ٣/٣٤.

(٤) ابن ماجه، السنن، ٢/٩٦٥، ح ٢٨٩٠.

(٥) فتح الباري، ٣/٣٨١.

(٦) ابن حجر، تهذيب التهذيب، ٢/١٤٧.

(٧) البخاري، الصحيح، ص ٣٢١، ح ١٥١٧.

(٨) الصحيح، ٤/٢٦٢، ح ٢٨٣٦.

(٩) لسان الميزان، ٣/٨٤، ترجمة سعيد بشير.

الحديث العاشر: (عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ دَخَلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى مَرِيضٍ يَغُودُهُ قَالَ أَتَشْتَهِي شَيْئًا قَالَ أَشْتَهِي كَعْكًا قَالَ نَعَمْ فَطَلَبُوا لَهُ) سبق بسنده ومتنه في الحديث الخامس^(١) عند ابن ماجه وهو من ضعيف حديثه، وكان أخرجه شاهداً في الباب.

الحديث الحادي عشر: أخرجه في الآداب، باب فضل صدقة الماء، أخرجه شاهداً لحديث ضعيف. قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ وَعَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَا حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ يَزِيدَ الرَّقَاشِيِّ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (يُصَفُّ النَّاسُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ صُفُوفًا وَقَالَ ابْنُ نُمَيْرٍ أَهْلُ الْجَنَّةِ فَيَمُرُّ الرَّجُلُ مِنْ أَهْلِ النَّارِ عَلَى الرَّجُلِ فَيَقُولُ يَا فَلَانُ أَمَا تَذْكُرُ يَوْمَ اسْتَسْقَيْتَ فَسَقَيْتَكَ شَرْبَةً قَالَ فَيَشْفَعُ لَهُ وَيَمُرُّ الرَّجُلُ فَيَقُولُ أَمَا تَذْكُرُ يَوْمَ تَأَوَّلْتِكَ طَهُورًا فَيَشْفَعُ لَهُ - قَالَ: ابْنُ نُمَيْرٍ وَيَقُولُ يَا فَلَانُ أَمَا تَذْكُرُ يَوْمَ بَعَثْتَنِي فِي حَاجَةٍ كَذَا وَكَذَا فَذَهَبْتُ لَكَ فَيَشْفَعُ لَهُ-)^(٢).

قال في المصباح ضعيف^(٣)، قلت: له متابع عند الطبراني في الأوسط عن يوسف بن خالد السمطي عن الأعمش عن أنس، وهو منقطع^(٤) والسمطي كذاب^(٥).

الحديث الثاني عشر: أخرجه في كتاب الدعاء، باب: دعاء رسول الله ﷺ، أخرجه شاهداً في الباب. قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ يَزِيدَ الرَّقَاشِيِّ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُكْثِرُ أَنْ يَقُولَ: (اللَّهُمَّ ثَبِّتْ قَلْبِي عَلَى دِينِكَ فَقَالَ رَجُلٌ يَا رَسُولَ اللَّهِ تَخَافُ عَلَيْنَا وَقَدْ آمَنَّا بِكَ وَصَدَقْتَكَ بِمَا جِئْتَ بِهِ فَقَالَ إِنَّ الْقُلُوبَ بَيْنَ إِصْبَعَيْنِ مِنْ أَصَابِعِ الرَّحْمَنِ عَزَّ وَجَلَّ يُقَلِّبُهَا) وَأَشَارَ الْأَعْمَشُ بِإِصْبَعَيْهِ^(٦). قال في الزوائد: "ضعيف فيه يزيد الرقاشي ولم ينفرد به، تابعه أبو سفيان عن أنس"^(٧).

قلت: وهذه المتابعة أخرجه الترمذي وقال: حديث حسن وفي الباب عن النواس وأم سلمة وعبد الله بن عمرو وعائشة.

(١) انظر ص ١٩٣.

(٢) ابن ماجه، السنن، ٢/ ١٢١٥، ح ٣٦٨٥.

(٣) مصباح الزجاجة، ٤/ ١٠٥.

(٤) الأعمش لم يسمع أنس والحديث عند الطبراني في المعجم الأوسط، ٦/ ٣١٧ ح ٦٥١١.

(٥) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص ٦١٠، ت ٧٨٦٢.

(٦) ابن ماجه، السنن ٢/ ١٢٦٠، ح ٢٣٨٣٤.

(٧) مصباح الزجاجة، ٤/ ٢٠٤٥.

وروى بعضهم عن الأعمش عن أبي سفيان عن جابر عن النبي ﷺ وحديث أبي سفيان عن أنس أصح^(١)، وكذا أخرجه البخاري في الأدب المفرد من طريق يزيد الرقاشي مقروناً بأبي سفيان^(٢)، ومن شواهد الصحة حديث عبد الله بن عمرو بن العاص عند مسلم^(٣).

فيكون هذا من حسان حديثه عن أنس من رواية الثقة عنه والله أعلم.

الحديث الثالث عشر: أخرجه في تعبير الرؤيا، باب: علام تُعبر به الرؤيا، أخرجه وحده في الباب. قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ حَدَّثَنَا أَبِي حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ عَنْ يَزِيدَ الرَّقَاشِيِّ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (اعْتَبِرُوا بِأَسْمَائِهَا وَكُنُوهَا بِكُنَاهَا وَالرُّؤْيَا لِأَوَّلِ عَابِرٍ)^(٤).

قال الحافظ في الفتح تعليقاً على تبويب البخاري بـ: باب من لم ير الرؤيا لأول عابر " كما أنه يشير إلى حديث أنس وفيه: الرؤيا لأول عابر، وهو حديث ضعيف فيه يزيد الرقاشي ولكن له شاهد أخرجه أبو داود^(٥) والترمذي^(٦) وابن ماجه^(٧) بسند حسن وصححه الحاكم^(٨) عن أبي رزين...^(٩) ".

قلت: وكذا ضعفه في المصباح^(١٠) لكن تضعيفهما لأجل يزيد والشاهد يجبر الضعف، خاصة أنه من رواية الثقة عنه فيكون هذا من حسان حديثه عن أنس والله أعلم.

الحديث الرابع عشر: أخرجه في الفتن، باب: الآيات، وأخرج له متابعاً لكنهما ضعيفان أخرجه قال: حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ الْجَهْضَمِيُّ حَدَّثَنَا نُوحُ بْنُ قَيْسٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَعْقِلٍ، عَنْ يَزِيدَ الرَّقَاشِيِّ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: (أُمِّي عَلَى خَمْسِ طَبَقَاتٍ: فَأَرْبَعُونَ سَنَةً أَهْلُ بَرٍّ وَتَقْوَى ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ إِلَى عَشْرِينَ وَمِائَةً سَنَةً أَهْلُ تَرَاخُمٍ وَتَوَاصُلٍ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ إِلَى سِتِّينَ وَمِائَةً سَنَةً أَهْلُ تَدَابُرٍ وَتَقَاطُعٍ ثُمَّ الْهَرَجُ الْهَرَجُ النَّجَا النَّجَا).

(١) الجامع، ٤/٤٤٨، ج ٢١٤٠.

(٢) الأدب المفرد، ص ٢٣٧، ح ٦٨٣.

(٣) الصحيح، ٤/٢٠٤٥، ح ٢٦٥٤.

(٤) ابن ماجه، السنن، ٢/١٨٨، ح ٣٩١٥.

(٥) السنن، ٤/٢٠٤٥، ح ٢٦٥٤.

(٦) الجامع، ٤/٥٣٦، ح ٢٢٧٨، ٢٢٧٩، وقال حسن صحيح.

(٧) السنن، ٢/١٢٨٨، ح ٣٩١٤.

(٨) المستدرک، ٤/٣٩٠.

(٩) فتح الباري، ١٣/٣٧٧.

(١٠) مصباح الزجاجة، ٤/١٣٩.

حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ حَدَّثَنَا خَازِمُ أَبُو مُحَمَّدٍ الْعَتَرِيُّ، حَدَّثَنَا الْمُسَوِّرُ بْنُ الْحَسَنِ، عَنْ أَبِي مَعْنٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (أُمِّي عَلَى خَمْسِ طَبَقَاتٍ كُلُّ طَبَقَةٍ أَرْبَعُونَ عَامًا فَأَمَّا طَبَقَتِي وَطَبَقَةُ أَصْحَابِي فَأَهْلُ عِلْمٍ وَإِيمَانٍ وَأَمَّا الطَّبَقَةُ الثَّانِيَةُ مَا بَيْنَ الْأَرْبَعِينَ إِلَى الثَّمَانِينَ فَأَهْلُ بَرٍّ وَتَقْوَى ثُمَّ ذَكَرَ نَحْوَهُ^(١)).

قال في الزوائد: "في إسناده يزيد بن أبان الرقاشي، وقال السيوطي، هذا أورده ابن الجوزي في الموضوعات عن طريق كامل بن طلحة عن عباد بن عبد الله عن أنس وقال لا أصل له والمتهم به عباد وقد تبين أن له متابعات عن أنس وله عدة شواهد"^(٢).

قلت: ومتابعة ابن ماجه من طريق خازم أبو محمد العتري، ثنا المسور بن الحسن عن أبي معن عن أنس به بنحوه^(٣)، ولكنه ضعيف جداً، وفيه أبو معن والمسور بن الحسن وخازم مجهولون^(٤)، وقال أبو حاتم: هذا الحديث باطل^(٥)، وقال الحافظ في اللسان: ليس بصحيح^(٦).

الحديث الخامس عشر: أخرجه في الزهد باب صفة النار، أخرجه شاهداً في الباب.

قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُبَيْدٍ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ يَزِيدَ الرَّقَاشِيِّ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (يُرْسَلُ الْبُكَاءُ عَلَى أَهْلِ النَّارِ فَيَكُونُ حَتَّى يَنْقَطِعَ الدَّمُوعُ ثُمَّ يَكُونُ الدَّمَ حَتَّى يَصِيرَ فِي وُجُوهِهِمْ كَهَيْئَةِ الْأَخْدُودِ لَوْ أُرْسِلَتْ فِيهَا السُّفُنُ لَجَرَتْ)^(٧).
قلت: قال العقيلي: إسناده لين^(٨)، وكذا في الزوائد ضعفه بيزيد^(٩).

(١) ابن ماجه، السنن، ١٣٤٩/٢، ح ٤٠٥٨.

(٢) مصباح الزجاجة، ١٩٧/٤.

(٣) ابن ماجه، السنن، ١٣٤٩/٢، ح ٤٠٥٨.

(٤) مصباح الزجاجة، ١٩٧/٤.

(٥) ميزان الاعتدال، ٤٠٥/٢.

(٦) لسان الميزان، ١١١/١.

(٧) ابن ماجه، السنن، ١٤٤٦/٢، ح ٤٣٢٤.

(٨) الضعفاء، ٣٠٧/٣.

(٩) مصباح الزجاجة، ٢٦٣/٤.

ولله شاهد حسن من حديث أبي موسى الأشعري من طريق يزيد بن هارون عن سلام ابن حكيم عن قتادة عن أبي بردة عن أبي موسى بنحوه^(١)، وهذا من رواية الثقة عنه وبالشاهد يتقوى أمره فيكون من حسان حديثه عن أنس، والله أعلم.

الخلاصة:

روى له ابن ماجه خمسة عشر حديثاً، تسعة في باب الشواهد وأربعة لم يخرج في الباب غيرها، وواحداً صدر به الباب وأخرج له شاهداً واحداً متابعه.

- أربعة عشر حديثاً رواها عنه عن أنس.
 - خمسة منها من حسان حديثه عنه، ولها متابعات وشواهد.
 - وتسعة من ضعيف حديثه عنه، اثنان منها العلة ليست منه إنما من الراوي عنه.
- وروى له حديثاً واحداً من غير طريق أنس وهو من حسان حديثه.

ثالثاً: خلاصة مرويات يزيد بن أبان في الكتب الستة.

لم يخرج ليزيد بن أبان إلا الترمذي وابن ماجه، أخرجاه له معاً عشرين حديثاً بالمكرر. تسعة عشر حديثاً من روايته عن أنس، وحديثاً واحداً من غير روايته عن أنس.

الترمذي روى له خمسة أحاديث جميعها عن أنس ضَعَف ثلاثة منها وسكت عن اثنين أحدهما حسن والآخر ضعيف.

وابن ماجه أربعة عشر حديثاً من روايته عن أنس خمسة منها حسنة بالمتابعات والشواهد والباقي ضعيف. وواحداً من غير طريق أنس وهو من حسن حديثه.

(١) ابن أبي شيبة، المصنف، ٧/ ٥٠، ح ٣٤٣١٠.

المبحث الثاني عشر
منهج أصحاب الكتب الستة
في إخراج أحاديث الضعفاء
الموثقين في شيخ

المبحث الثاني عشر: منهج أصحاب الكتب الستة

في إخراج أحاديث الضعفاء الموثقين في شيخ.

تضمن هذا الفصل أحد عشر راوياً ضعيفاً وثقوا في روايتهم عن بعض شيوخهم وهم:

١. أيوب بن سويد ٢. الحارث الأعور ٣. الخليل بن مرة
٤. عباس بن الفضل ٥. عمرو بن عثمان ٦. قرّة بن عبد الرحمن
٧. المثني بن الصباح ٨. مجالد بن سعيد ٩. هشام بن سعد
١٠. يحيى بن الضحاك ١١. يزيد بن أبان.

وقد أخرج أصحاب الكتب الستة لهذا الصنف من الرواة على تفاوت بينهم من حيث: عدد الرواة الذين أخرجوا لهم، وعدد الأحاديث التي أخرجوها لهم، وكيفية إخراجهم أحاديثهم. - أما من حيث عدد الرواة الذين أخرجوا عنهم، وعدد مروياتهم:

* فالبخاري لم يخرج إلا لراويين وهما:

١. هشام بن سعد ٢. يحيى بن الضحاك.

ولم يخرج عنهما إلا نادراً، حيث بلغ مجموع ما رواه لهما ثلاثة أحاديث: اثنان لهشام وواحد للضحاك. ويشار إلى أن البخاري نقل عن الإمام أحمد قوله في الضحاك: "أن سماعه من الأوزاعي لا يُدفع"، فأخرج حديث الضحاك عن الأوزاعي تعليقاً.

* ومسلم لم يخرج إلا لثلاثة رواة وهم:

١. قرّة بن عبد الرحمن ٢. مجالد بن سعيد ٣. وهشام بن سعد

ولم يكثر عنهم أيضاً حيث بلغ مجموع ما رواه لهم ثلاثة عشر حديثاً.

حديثاً لقرّة، وآخر لمجالد، وأحد عشر لهشام بن سعد.

* والنسائي كذلك لم يخرج إلا عن راويين هما:

١. الحارث الأعور ٢. وهشام بن سعد، أخرج لكل منهما حديثاً.

ويشار هنا إلى أن النسائي ضعف هشام بن سعد، وضعف الحارث في رواية ووثقه في أخرى.

وهؤلاء الثلاثة - الشيخان والنسائي - يُعدّون مقلين في روايتهم عن هؤلاء الضعفاء ومرد ذلك

عند الشيخين إلى اشتراطهم الصحة وعند النسائي إلى تشدده كما سيأتي قريباً في بيان كيفية إخراج حديثهم

بالمقارنة مع الثلاثة الباقين، الترمذي، وأبا داود، وابن ماجه.

* أما الترمذي: فقد روى لثمانية من الرواة الأحد عشر، وهم:

١. أيوب بن سويد ٢. الحارث الأعور ٣. الخليل بن مرة

٤. قرّة بن عبد الرحمن ٥. المثني بن الصباح ٦. مجالد بن سعيد

٧. هشام بن سعد ٨. يزيد بن أبان

وأكثر عنهم حيث بلغ ومجموع ما رواه لهم: تسعة وستين حديثاً.

أكثر عن ثلاثة وهم الحارث الأعور، روى له واحداً وعشرين حديثاً، ومجالد بن سعيد عشرين حديثاً، وهشام بن سعد اثني عشر حديثاً.

وأقل عن خمسة وهم أيوب بن سويد حديثاً واحداً، والخليل بن مرة حديثين، وقرّة ثلاثة أحاديث، والمثني ويزيد خمسة أحاديث لكل منهما.

ويُشار هنا إلى أنّ الترمذي تكلم أو نقل كلاماً لبعض النقاد في معظم هؤلاء الرواة:

١. أيوب بن سويد نقل أن ابن المبارك تركه

٢. الحارث الأعور قال: "إنه يضعف عند بعض أهل العلم".

٣. الخليل بن مرة نقل أنه ليس بالقوي عند أصحاب الحديث.

٤. المثني بن الصباح قال: "يضعف في الحديث".

٥. مجالد بن سعيد قال: ضعفه بعض أهل العلم وهو كثير الخطأ.

٦. يزيد بن أبان، قال: يضعف في الحديث.

* أما أبو داود فأخرج لسبعة رواة هم:

١. أيوب بن سويد ٢. الحارث الأعور ٣. عمرو بن عثمان

٤. قرّة بن عبد الرحمن ٥. المثني بن الصباح ٦. مجالد بن سعيد

٧. هشام بن سعيد.

- وأكثر عنهم حيث بلغ مجموع ما رواه لهم: ثمانية وأربعين حديثاً.

أكثر عن هشام بن سعد حيث بلغ ما أخرجه له وحده أربعة وعشرين حديثاً، ثم مجالد ابن سعيد اثني عشر حديثاً، ثم الحارث خمسة أحاديث، ثم أيوب وعمرو والمثني لكل منهم حديثاً.

ويُشار هنا أن أبا داود تكلم في:

أيوب فقال فيه ضعيف.

والحارث أشار لضعفه وبين أن أبا إسحاق لم يسمع منه إلا أربعة أحاديث.
وقرّة قال: في حديثه نكارة.

ومجالد قال عنه شيخ ضعيف، حدث عنه يحيى بن سعيد على نقده للرجال.
ووثق هشاماً في زيد بن أسلم فقال عنه أثبت الناس فيه.

* وابن ماجه كان أكثر الستة إخراجاً لهم ولمروياتهم، حيث أخرج لتسعة رواة هم:

١. أيوب بن سويد	٢. الحارث الأعور	٣. عباس بن الفضل
٤. عمرو بن عثمان	٥. قرّة بن عبد الرحمن	٦. المثني بن الصباح
٧. مجالد بن سعيد	٨. هشام بن سعيد	٩. يزيد بن أبان

ومجموع ما روى لهم سبعة وسبعين حديثاً:

أكثر عن أربعة: الحارث سبعة عشر - حديثاً، ومجالد ستة عشر - حديثاً،
وزيد بن أبان خمسة عشر، وهشام بن سعد أحد عشر حديثاً.

وأقل عن الباقيين: أيوب والمثنى خمسة أحاديث لكل منهما، وقرّة أربعة، وعمرو ثلاثة، وعباس
حديثاً واحداً.

- فيلحظ اشتراك أصحاب الكتب الستة في الرواية عن هشام بن سعد.

وأصحاب السنن الأربعة في الحارث الأعور، مع هشام بن سعد.

والترمذي وأبو داود وابن ماجه في قرّة، والمثنى، ومجالد مع الحارث وهشام.

وانفراد البخاري بالرواية عن يحيى بن الضحاك والترمذي بالرواية عن الخليل، وانفراد ابن ماجه
بالرواية عن العباس بن الفضل.

وإكثار الترمذي وأبو داود وابن ماجه من حديث هشام ومجالد، وإكثار الترمذي وابن ماجه من
حديث الحارث.

- أما من حيث كيفية إخراج أحاديثهم:

فالبخاري لم يخرج لهم إلا تعليقاً، فالأحاديث الثلاثة التي أخرجها لهم، أخرجها تعليقاً مع التنبيه
أنه أخرج حديثين منهما على هيئة التوثيق النسبي، فحديث يحيى الضحاك علقه عن الأوزاعي، وهو يشير
بذلك إلى إثبات سماعه من الأوزاعي كما نقل عن شيخه الإمام أحمد خاصة أنه علقه بصيغة الجزم، وأحد
حديثي هشام علقه عن زيد بن أسلم. والثاني علقه عن هشام للإشارة إلى ضعفه ومخالفة هشام فيه للثقات.

أما الإمام مسلم فلم يخرج لهم إلا في باب المتابعات، فأحاديث هشام بن سعد أخرجها جميعاً في باب المتابعات: سبعة منها على هيئة التوثيق النسبي أي من روايته عن زيد بن أسلم، وأربعة ليست على هيئة التوثيق النسبي لكن لها متابعات كثيرة تبين أن هشاماً ضبطها.

أما حديث قرّة وحديث مجالد فأخرجها متابعة مقروناً كل منهما بغيره من الثقات، حديث مجالد على الهيئة التي وثق فيها أي عن الشعبي، وحديث قرّة على غير هيئة التوثيق لكن قرنه بثقة ووجود المتابعات تبين ضبطه له. وأرى أن هؤلاء الروي يعدون من القسم الثاني الذي وعد بتخريجه حيث يقول: "فإذا نحن تقصينا أخبار هذا الصنف من الناس - أي الحفاظ المتقنون " أتبعناها أخباراً يقع في أسانيدنا من ليس بالموصوف بالحفظ والإتقان كالصنف المتقدم قبلهم على أنهم وإن كانوا فيما وصفنا دونهم فإن اسم الستر والصدق وتعاطي العلم يشملهم كعطاء بن السائب ويزيد بن أبي زياد وليث بن أبي سليم..."^(١)

- أما النسائي، فحديث الحارث أخرج في باب الشواهد من روايته عن علي وهو من مقبول حديث الحارث على الهيئة التي وثق فيها، وحديث هشام بن سعد أخرج مقروناً بثقة، فالاعتداد على الثقة لا على هشام.
- أما الترمذي فأكثر ما يخرج أحاديثهم حيث لا يجد في الباب أو الموضوع غيرها، وبلغ عدد الأحاديث على هذا الوصف ثلاثة وعشرين حديثاً من تسعة وستين، بنسبة (٣٣، ٣٪)، منها أحد عشر حديثاً ضعيفاً.
- ثم ما يخرج في باب الشواهد والمتابعات وبلغ سبعة عشر - حديثاً، بنسبة (٢٤، ٧٪)، (١٤، ٤٪) شواهد و(٧، ٣٪) متابعة.
- ثم يأتي بعد ذلك ما يخرج لبيان ضعفه وبلغ ثلاثة عشر حديثاً بنسبة (١٨، ٨٪).
- ثم ما أخرج تعليقاً، أو صدر به الباب، أو لبيان الخلاف على روايه فيه، وأخرج بهذه الأوصاف خمسة أحاديث لكل وصف، أي بنسبة (٧، ٣٪)، حديثين مما صدر به الباب ضعيفين، والباقي مقبولة.
- وأخرج حديثاً واحداً مقروناً.
- وقد عني بمسألة التوثيق النسبي هؤلاء الرواة حيث بلغ مجموع ما أخرج على هذه الهيئة أربعين حديثاً، أي بنسبة (٥٨، ٥٪)، وانتقى على غير هذا الوصف أربعة أحاديث أي بنسبة (٨، ٥٪).
- ويسجل هنا أن من نقل فيهم تضعيف أهل العلم كأيوب والخليل والمثنى ويزيد كان إخراجهم أحاديثهم لبيان ضعفهم، أما ما نقل فيه عبارة: "يضعف عند بعض أهل العلم" كالحارث ومجالد انتقى من أحاديثهم خاصة على الهيئة التي وثقوا فيها.

(١) مسلم، الصحيح، (المقدمة)، ٦ / ١.

- ومنهج أبي داود كان قريباً من منهج الترمذي حيث أكثر عنهم في باب الشواهد والمتابعات، حيث أخرج على هذا الوصف عشرين حديثاً بنسبة (٦, ٤١٪). عشرة أحاديث شواهد بنسبة (٨, ٢٠٪) وعشرة متابعة بنسبة (٨, ٢٠٪) ستة ضعيفة.
- ثم أكثر أبو داود من إخراج حديثهم في الباب أو الموضوع حيث لا يجد غيرها، وقد أخرج على هذا الوصف ثلاثة عشر حديثاً من أصل ثمانية وأربعين حديثاً أخرجها لهم أي بنسبة (١, ٢٧٪).
- ثم ما صدر به الباب وأخرج له شواهد وعددها ستة أحاديث، بنسبة (٥, ١٢٪).
- ثم ما أخرجه لبيان ضعفه حيث بلغ عدد الأحاديث على هذا الوصف خمسة أحاديث (٤, ١٠٪) ثم ما أخرجه مقروناً، وعددها ثلاثة أحاديث بنسبة (٢٥, ٦٪).
- وحديثاً واحداً أخرجه تعليقاً بنسبة (١, ٢٪).
- يسجل هنا أن أبا داود أكثر عن هشام بن سعد على الهيئة التي وثقه فيها وهي روايته عن زيد بن أسلم حيث روى له عنه ستة عشر حديثاً من أربعة وعشرين حديثاً أخرجها لهشام، أي بنسبة (٧, ٦٦٪) منها خمسة عشر حديثاً مقبولاً، بنسبة (٥, ٦٢٪).
- والذي ضعفهم كأيوب وقرّة أخرج حديثهم لبيان ضعفه، أو شاهداً، أو حيث لا يجد في الباب غيره.
- وأما مجالد فأكثر عنه في المتابعات والشواهد.
- وعني بالتوثيق النسبي حيث بلغ نسبة ما رواه لهم كذلك (٦, ٦٤٪) وما انتقى لهم على غير هيئة التوثيق (٤, ٨٪)، فيكون مجموع مقبول حديثهم عنده (٧٣٪).
- وأخيراً ابن ماجه، فأكثر ما يخرج عنهم في باب الشواهد، حيث بلغ عدد الأحاديث التي أخرجها لهم على هذا الوصف أربعين حديثاً من أصل سبعة وسبعين حديثاً أي بنسبة (٥٢٪)، منها: عشرة أحاديث ضعيفة، وأخرج حديثاً واحداً متابعة بنسبة (٢, ١٪) فتكون نسبة المتابعات والشواهد (٥٣, ٢٪).
- ثم ما أخرجه وحده في الباب أو الموضوع، وبلغ عددها ثلاثين حديثاً أي بنسبة (٣٩٪) منها ثمانية عشر حديثاً ضعيفاً.
- وستة صدر بها أبوابها وأخرج لها متابعات. أو شواهد، ونسبتها (٨, ٧٪).
- وحديثاً واحداً أخرجه في باب المتابعات، وقد أبرز مسألة التوثيق النسبي حيث روى على هذا ما نسبته (٤, ٤٩٪) وانتقى على غير هذا الوصف (٢, ٥٪) فيكون مجموع مقبول حديثهم عنده ما نسبته (٥٤, ٦٪).

١ . فليحظ بالمقارنة بينهم أن البخاري يخرج عنهم تعليقاً، ومسلماً متابعة، والترمذي حيث لا يجد في بابها أو موضوعها غيرها.

أو في باب الشواهد والمتابعات أو لبيان ضعفها، وأبا داود مثل الترمذي وابن ماجه يكثر عنهم في الشواهد أو حيث لا يجد في بابها أو موضوعها غيرها.

وأما النسائي فقد أطلق القول بالضعف في معظم هؤلاء الرواة لذا لم يخرج لهم، إلا حديثاً لهشام بن سعد مقروناً بغيره من الثقات، والحارث الأعور حديثاً عن علي وقد وثق في علي والنسائي مرة ضعفه ووثقه أخرى.

ويسجل أن أبا داود يكثر من إخراج الأحاديث الضعيفة غير التي ينص على ضعفها أكثر ما يكون في الشواهد والمتابعات.

والترمذي فأكثر ما يخرجها حيث لا يجد في الباب أو الموضوع غيرها.
وابن ماجه جمع بين صنيهما، مع التنبيه أنه لا ينص على ضعف الأحاديث الضعيفة عنده.
ينظر الجدول رقم (١) للتوضيح.

الضعفاء الموثقون في روايتهم عن شيخ معين وعددهم أحد عشر راوياً/ إبراز التوثيق النسبي: جدول ١

الرقم	المصنف	عدد الرواة الذين خرج لهم	عدد أحاديثه	على هيئة التوثيق النسبي وهي مقبولة	على هيئة التوثيق النسبي وهي ضعيفة		على غير هيئة التوثيق النسبي وهي مقبولة	على غير هيئة التوثيق النسبي وهي ضعيفة	
					علتها منه	علتها في غيره		علتها منه	علتها في غيره
١	البخاري	٢	٣	٢	-	-	-	١	-
				%٦٦,٧	-	-	-	٣٣,٣ %	
٢	مسلم	٣	١٣	٨	-	-	٥	-	-
				%٦١,٥	-	-	%٣٨,٥	-	-
٣	النسائي	٢	٢	١	-	-	١	-	-
		-	-	%٥٠	-	-	%٥٠	-	-
٤	الترمذي	٨	٦٩	٤٠	١٤	٤	٤	٥	٢
				%٥٨	%٢٠,٣	%٥,٨	%٥,٨	%٧,٣	%٢,٩
٥	أبو داود	٧	٤٨	٣١	٤	٢	٤	٧	-
				%٦٤,٦	%٨,٤	%٤,٢	%٨,٤	%٤,٦	-
٦	ابن ماجه	٩	٧٧	٣٨	١٧	٥	٤	٧	٦
				%٤٩,٤	%٢٢,١	%٦,٥	%٥,٢	%٩,١	%٧,٨

الضعفاء الموثقون في روايتهم عن شيخ معين وعددهم أحد عشر راوياً/ منهجية الإخراج

المصنف	عدد الرواة الذين خرج لهم	عدد أحاديثه	متابعات	شواهد	تعليقاً	بيان ضعفه	مقروناً	صدر بها الباب وأخرج لها متابعات	وحدها لم يخرج في بابها غيرها أو موضوعها	ليبيان الخلاف على روايتها
البخاري	٢	٣	-	-	٣	-	-	-	-	-
			-	-	%١٠٠	-	-	-	-	-
مسلم	٣	١٣	١١	-	-	-	٢	-	-	-
			٨٤,٦ %	-	-	-	%١٥,٤	-	-	-
النسائي	٢	٢	-	١	-	-	١	-	-	-
	-	-	%٥٠	%٥٠	-	-	%٥٠	-	-	-
الترمذي	٨	٦٩	٥	١٢	٥	١٣	١	٥	٢٣	٥
			%٧,٣	١٧,٤ %	%٧,٣	%١٨,٨	%١,٥	%٧,٣	٣٣,٣	%٧,٣
أبو داود	٧	٤٨	١٠	١٠	١	٥	٣	٦	١٣	-

-	%۲۷,۱	%۱۲,۵	%۶,۲۵	%۱۰,۴	%۲,۱	۲۰,۸ %	۲۰,۱ %			
-	۳۰	۶	-	-	-	۴۰	۱	۷۷	۹	این مآجه
-	%۳۹	%۷,۸	-	-	-	%۵۲	%۱,۲			

الضعفاء الموثقون في رواية بعض تلاميذهم

ومنهمج الرواية عنهم

- المبحث الأول: إبراهيم بن مسلم ومروياته في الكتب الستة.
 - المبحث الثاني: إسماعيل بن أبي أويس ومروياته في الكتب الستة.
 - المبحث الثالث: جابر بن يزيد ومروياته في الكتب الستة.
 - المبحث الرابع: داود بن يزيد الأودي ومروياته في الكتب الستة.
 - المبحث الخامس: عبدة بن معتب ومروياته في الكتب الستة.
 - المبحث السادس: علي بن زيد بن جدعان ومروياته في الكتب الستة.
 - المبحث السابع: يزيد بن سنان ومروياته في الكتب الستة.
 - المبحث الثامن: يعقوب بن عطاء ومروياته في الكتب الستة.
 - المبحث التاسع: منهمج أصحاب الكتب الستة
- في الرواية عن الضعفاء الموثقين في رواية تلميذ معين عنهم.

المبحث الأول

إبراهيم بن مسلم

ومروياته في الكتب الستة

المطلب الأول: أقوال النقاد فيه.

المطلب الثاني: مروياته في الكتب الستة.

المبحث الأول: إبراهيم بن مسلم ومروياته في الكتب الستة

إبراهيم بن مسلم العبدي أبو إسحاق الكوفي الهجري، من الخامسة.

المطلب الأول: أقوال النقاد فيه:

قال سفيان بن عيينة: "كان إبراهيم الهجري يسوق الحديث سياقة جيدة على ما فيه"^(١)، وعنه كذلك قال: "أتيت إبراهيم الهجري فدفع إليّ عامة كتبه فرحمت الشيخ وأصلحت له كتابه، قلت: هذا عن عبد الله، وهذا عن النبي ﷺ، وهذا عن عمر"^(٢)، وعنه أنه كان يضعفه^(٣) وكان يقول: لا يحفظ حديثين على ما هو فيه"^(٤)، قال محمد بن المنثري وكان يحیی القطان لا يُحدث عن سفيان عنه، وكان عبد الرحمن يُحدث عن سفيان عنه^(٥)، وقال ابن معين ليس حديثه بشيء^(٦)، وفي رواية ليس بشيء^(٧).

وقال أبو زرعة^(٨)، وابن معين^(٩)، والنسائي^(١٠): ضعيف، وقال أبو حاتم^(١١): (ليس بقوي، لئن الحديث) وقال البخاري^(١٢) والنسائي^(١٣): منكر الحديث، وفي رواية أخرى عن النسائي: ليس بثقة^(١٤)، وقال الإمام أحمد وسئل: يُحدث عنه؟ قال: روى عنه شعبة^(١٥)، وفي رواية عنه: كان رفاعاً وضَعْفَهُ^(١٦)، وقال ابن المديني: أنا لا أحدث عن

(١) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ١٣١ / ٢.

(٢) ابن عدي، الكامل، ٢١٢ / ١.

(٣) البخاري، التاريخ الكبير، ٣٢٦ / ١.

(٤) الفسوي، المعرفة والتاريخ، ٧١١ / ٢.

(٥) المصدر نفسه، ١٩٠ - ١٩١، والجرح والتعديل، ١٣١ / ٢.

(٦) ابن عدي، الكامل، ٢١٢ / ١.

(٧) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ١٣١ / ٢.

(٨) المصدر نفسه، ١٣١ / ٢.

(٩) ابن عدي، الكامل، ٢١٢ / ١.

(١٠) الضعفاء والمتروكين، ص ١١، ت ٦.

(١١) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ١٣١ / ٢.

(١٢) ابن حجر، تهذيب التهذيب، ١٤٣ / ١.

(١٣) المصدر نفسه، ١٤٣ / ١.

(١٤) ابن حجر، تهذيب التهذيب، ١٤٣ / ١.

(١٥) ضعفاء العقيلي، ٦٥ / ١.

(١٦) ابن حجر، تهذيب التهذيب، ١٤٣ / ١.

إبراهيم الهجري بشيء^(١)، وكان يقول: الهجري رفاعاً وَضَعَفَهُ^(٢)، وقال ابن سعد: كان ضعيفاً جداً في الحديث^(٣)، ونقل الجوزجاني عن شعبة قوله عن الهجري: كان رفاعاً^(٤)، وقال البزار: رفع أحاديث وقفها غيره^(٥)، وقال ابن الجنيد: متروك^(٦)، وقال يعقوب بن سفيان الفسوي: كان رفاعاً لا بأس به^(٧)، وقال الأزدي: هو صدوق ولكنه رفاع كثير الوهم^(٨).

وقال ابن عدي^(٩): "ولإبراهيم الهجري هذا حدث عنه شعبة والثوري وغيرهما، وأحاديثه عامتها مستقيمة المتن، وإنما أنكروا عليه كثرة روايته عن أبي الاحوص عن عبد الله، وهو عندي ممن يكتب حديثه".
وعبارة ابن عدي في ميزان الاعتدال والتهذيب: "إنما أنكروا عليه كثرة روايته عن أبي الاحوص وعامتها مستقيمة"^(١٠)، وقال ابن حبان^(١١): كان ممن يخطئ فيكثر.

قلت: وقد ضعفه غير هؤلاء الأئمة من المتأخرين والمتقدمين كابن شاهين، والدولابي، والعقيلي، والذهبي وغيرهم^(١٢).

الخلاصة: تدور كلمة النقد على ضعف إبراهيم، واختلال ضبطه، ولعبارات التي صدرت وفيها توثيق اقترنت بتضعيف الضبط مما يدل على أن التوثيق قصد به العدالة دون الضبط كقول يعقوب بن سفيان: كان رفاعاً، لا بأس به. وقول الأزدي، صدوق لكنه كان رفاعاً كثير الوهم. إلا أنه يوثق في رواية ابن عينية عنه، خاصة أنه أصلح له كتبه فيحمل تضعيف ابن عينية له أنه كان قبل ذلك، وهذا ما خلص إليه الحافظ ابن حجر حيث قال بعد أن ذكر قصة إصلاح الكتب: "القصة المتقدمة عن ابن عينة تقتضي أن حديثه عنه صحيح، لأنه إنما عيب عليه رفعه أحاديث موقوفة وابن عينية ذكر أنه ميز حديث عبد

(١) الذهبي، ميزان الاعتدال، ١/ ١٩٩.

(٢) المصدر نفسه، ١/ ١٩٩.

(٣) الطبقات الكبرى، ٦/ ٣٤١.

(٤) أحوال الرجال، ص ٩١.

(٥) ابن حجر، تهذيب التهذيب، ١/ ١٤٣.

(٦) الذهبي، المغني في الضعفاء، ١/ ٢٦.

(٧) المعرفة والتاريخ، ٣/ ١٠٨.

(٨) ابن حجر، تهذيب التهذيب، ١٠/ ١٤٣.

(٩) الكامل، ١/ ٢١٢.

(١٠) انظر: الميزان، ١/ ١٩٩، وتهذيب التهذيب، ١/ ١٤٣.

(١١) المجروحين، ١/ ٩٩.

(١٢) انظر أقوالهم في تهذيب التهذيب، ١/ ١٤٣.

الله من حديث النبي ﷺ^(١) كما يمكن قبول رواية الثوري عنه لأن ابن مهدي وهو معروف بالانتقاء كان يروي عن الثوري عنه. وكذا رواية شعبة عنه فهو معروف بانتقاء شيوخه ومع أنه ضعفه فقد روى عنه ولما سئل الإمام أحمد هل يروي عن الهجري اكتفى بقوله روى عنه شعبة. والله أعلم.

المطلب الثاني: مرويات إبراهيم بن مسلم الهجري في الكتب الستة

لم يخرج للهجري من أصحاب الكتب الستة إلا ابن ماجه. أخرج له أربعة أحاديث.

الحديث الأول: أخرجه في الصلاة، باب: المشي إلى الصلاة، أخرجه شاهداً في الباب. قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ الْهَجَرِيِّ عَنْ أَبِي الْأَحْوَصِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: (مَنْ سَرَّهُ أَنْ يُلْقَى اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ غَدًا مُسْلِمًا فَلْيُحَافِظْ عَلَى هَؤُلَاءِ الصَّلَوَاتِ الْخَمْسِ حَيْثُ يُنَادِي بِهِنَّ فَإِنَّهُنَّ مِنْ سُنَنِ الْمُرْتَدَى، وَإِنَّ اللَّهَ شَرَعَ لِنَبِيِّكُمْ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سُنَنَ الْمُرْتَدَى)^(٢). قلت: هذا الحديث له متابعات منها:

ما رواه مسلم من طريق عبد الملك بن عمير، عن أبي الأحوص به بنحوه^(٣). وروى من غير طريق عن علي بن الأقمَر عن أبي الأحوص به بنحوه^(٤) وهو سند حسن. ورواه الطبراني من طريق علي بن الأقمَر وإبراهيم بن مسلم مقروناً به عن أبي الأحوص به بنحوه^(٥).

فيكون هذا الحديث من أحاديث إبراهيم المستقيمة عن أبي الأحوص وهو من حسن حديثه من رواية شعبة عنه.

الحديث الثاني: أخرجه في الجنائز، باب: ما جاء في التكبير على الجنائز أربعاً، أخرجه شاهداً. قال: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ الْمُحَارِبِيُّ حَدَّثَنَا الْهَجَرِيُّ قَالَ: (صَلَّيْتُ مَعَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي أَوْفَى الْأَسْلَمِيِّ صَاحِبِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى جَنَازَةِ ابْنَتِهِ لَهُ فَكَبَّرَ عَلَيْهَا أَرْبَعًا فَمَكَثَ بَعْدَ الرَّابِعَةِ شَيْئًا قَالَ

(١) المصدر نفسه، ١/ ١٤٣.

(٢) ابن ماجه، السنن، ١/ ٢٥٥، ح ٧٧٧.

(٣) مسلم، الصحيح، ١/ ٤٥٣، ح ٦٥٤.

(٤) أحمد، المسند، ١/ ٤١٤، وأبو داود، السنن، ١/ ١٥١، ح ٥٥٠.

(٥) المعجم الكبير، ٩/ ١١٩، ح ٨٦٠٥.

فَسَمِعْتُ الْقَوْمَ يُسَبِّحُونَ بِهِ مِنْ نَوَاحِي الصُّفُوفِ فَسَلَّمَ ثُمَّ قَالَ أَكُتِّمُ تَرُونَ أَنِّي مُكَبِّرٌ خَمْسًا قَالُوا نَحْوَفُنَا ذَلِكَ قَالَ لَمْ أَكُنْ لِأَفْعَلَ وَلَكِنْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يُكَبِّرُ أَرْبَعًا ثُمَّ يَمْكُثُ سَاعَةً فَيَقُولُ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَقُولَ ثُمَّ يُسَلِّمُ^(١).

قلت: ورواه البيهقي من طريق السري بن يحيى، ثنا قبيصة، ثنا الحسن بن صالح، عن أبي يعفور، عن عبد الله بن أوفى بنحوه^(٢) ثم قال البيهقي: ورواه أيضاً إبراهيم الهجري عن ابن أبي أوفى. وقد روى هذا الحديث عن الهجري شعبة^(٣) وابن عينية^(٤) وغيرهما، وزادوا فيه النهي عن المراثي، وهو الحديث الآتي. وسكت عنه الحافظ في الفتح^(٥). فيكون هذا من حسن حديثه، حيث رواه عنه ابن عينية وقد أصلح له حديثه، هذا من جهة، وتوبع بسند حسن من جهة أخرى.

الحديث الثالث: أخرجه في الجنائز، باب: ما جاء في البكاء على الميت، أخرجه شاهدًا. قال: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ إِبْرَاهِيمَ الْهَجَرِيِّ عَنْ ابْنِ أَبِي أَوْفَى قَالَ: (نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ الْمَرَاثِي).

سبق في الحديث الثاني وهو جزء منه وهو من حسان مرويّه.

الحديث الرابع: أخرجه في الأطعمة، باب: إذا جاءه خادمه بطعام فليناوله منه، أخرجه شاهدًا. قال: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ الْمُنْذِرِ ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فَضِيلٍ ثَنَا إِبْرَاهِيمُ الْهَجَرِيُّ عَنْ أَبِي الْأَخْوَصِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (إِذَا جَاءَ خَادِمٌ أَحَدَكُمْ بِطَعَامِهِ فَلْيَقْعِدْهُ مَعَهُ أَوْ لِيُنَاولْهُ، مِنْهُ فَإِنَّهُ هُوَ الَّذِي وَلِيَ حَرَّهُ وَدُخَانَهُ)^(٦).

(١) ابن ماجه، السنن، ١/٤٨٢، ح ١٥٠٣.

(٢) السنن الكبرى، ٤/٣٦، ح ٦٧٢٨.

(٣) رواه البزار، ٨/٢٨٧، ح ٣٣٥٥، بسند صحيح، وأحمد في المسند، ٤/٣٥٦، بسند حسن.

(٤) رواه عبد الرزاق، المصنف، ٣/٤٨٢، ح ٦٤٠٤، وجزء النهي عن المراثي حديث ابن ماجه القادم.

(٥) فتح الباري، ٣/١٦٤.

(٦) ابن ماجه، السنن، ٢/١٠٩٥، ح ٣٢٩١.

ورواه مُحَمَّد بن دينار^(١)، وعمرو بن مُجَمَّع^(٢)، وعمار بن مُحَمَّد^(٣)، عن إبراهيم الهجري به.

وقال في الزوائد^(٤): "هذا إسناد فيه إبراهيم بن مسلم الهجري الكوفي وهو ضعيف، وله شاهد من حديث أبي هريرة، رواه الشيخان^(٥) وأبو داود^(٦) والترمذي^(٧) وابن ماجه^(٨)".

وهذا من حسن حديثه كذلك بهذا الشاهد، خاصة أنه لم يعله أحد بغير كونه من روايته، والهجري له أحاديث مستقيمة عن أبي الأحوص، وكان هذا منها، وعلة حديثه الرفع أُمِنَتْ في هذا الحديث حيث روي مرفوعاً من طرق أخرى والله أعلم.

خلاصة مروياته عند ابن ماجه:

خرَّج له ابن ماجه أربعة أحاديث في باب الشواهد هي من حسان حديثه، اثنان منها من رواية ابن عيينة عنه، والثالث من رواية شعبة، والرابع رواه غير واحد منهم مُحَمَّد بن فضيل عند ابن ماجه وهو ثقة.

(١) صدوق سيئ الحفظ، تقريب التهذيب، ص ٤٧٧، ت ٥٨٧٠، وروايته عند أبي يعلى الموصلي في المسند، ٥٦/٩، ح ٥١٢٠.

(٢) ضعفه ابن معين وغيره، و صحح ابن خزيمة حديثه في المتابعات، وذكره ابن حبان في الثقات وقال يخطئ، تعجيل المنفعة، ص ٣١٥، وروايته عند أحمد في المسند، ٤٤٦/١.

(٣) صدوق يخطئ، تقريب التهذيب، ص ٤٠٨، ت ٤٨٣٢، وروايته عند أحمد ٣٨٨/١.

(٤) البوصيري، مصباح الزجاجة، ١٣/٤.

(٥) البخاري، الصحيح، ص ٥٣٠، ح ٢٥٥٧، ومسلم، الصحيح، ٣/١٢٨٤، ح ١٦٦٣.

(٦) السنن، ٣/٣٦٥، ح ٣٨٤٦.

(٧) الجامع، ٤/٢٨٦، ح ١٨٥٣، وقال حسن صحيح.

(٨) ابن ماجه، السنن، صدر به حديث الباب، ح ٣٢٨٩، و ٣٢٩٠.

المبحث الثاني

إسماعيل بن أبي أويس

ومروياته في الكتب الستة

المطلب الأول: أقوال النقاد في إسماعيل بن أبي أويس.

المطلب الثاني: مروياته في الكتب الستة.

المبحث الثاني: إسماعيل بن أبي أويس ومروياته في الكتب الستة

إسماعيل بن عبد الله بن عبد الله بن أويس بن مالك بن أبي عامر الأصبحي، ابن أخت مالك بن أنس، من العاشرة، مات سنة مئتين وست وعشرين.

المطلب الأول: أقوال النقاد فيه

قال ابن معين: صدوق، ضعيف العقل، ليس بذاك^(١)، قال أبو خيثمة: يعني أنه لا يحسن الحديث، ولا يعرف أن يؤديه، أو يقرأ كتابه^(٢)، وفي موضع آخر: هو وأبوه ضعيفان^(٣)، وعنه: هو وأبوه يسرقان الحديث^(٤)، وقال: خلط يكذب ليس بشيء^(٥)، وفي رواية لا يسوى فلسين^(٦).

وقال أبو حاتم: محله الصدق، وكان مغفلاً^(٧)، وقال النسائي: ضعيف، وليس بثقة، وقال كلاماً يؤدي إلى تركه^(٨). فعقب اللالكائي بقوله: ولعلّه بأن له ما لم يبين لغيره، لأن كلام هؤلاء كلهم يؤول إلى أنه ضعيف^(٩)، وقال الدارقطني: ضعيف، وفي رواية: لا اختاره في الصحيح^(١٠)، ونقل الحاكم عنه أنه: ذكر في إسماعيل بن أبي أويس قصة بغیضة يجب أن لا تذكر^(١١)، وقال نصر المروزي: ابن أبي أويس كذاب، كان يحدث عن مالك بمسائل ابن وهب^(١٢). وعن سيف بن محمد قال: كان يضع الحديث^(١٣)، وقال الإسماعيلي: كان ينسب إلى الخفة والطيش إلى ما أكره ذكره^(١٤)، قال ابن عدي: "روى عن خاله مالك أحاديث غير أنه لا يتابعه أحد عليها، وعن سليمان بن بلال

(١) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: ٢ / ١٨٠.

(٢) الذهبي، ميزان الاعتدال: ١ / ٣٧٩.

(٣) العقيلي، الضعفاء، ١ / ٨٧.

(٤) ابن عدي، الكامل، ١ / ٣٢٣.

(٥) العقيلي، الضعفاء، ١ / ٨٧.

(٦) المصدر نفسه، ١ / ٨٧.

(٧) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٢ / ١٨٠.

(٨) الضعفاء والمتروكين له، ص ١٧.

(٩) المزي، تهذيب الكمال، ٣ / ١٢٨.

(١٠) الذهبي، ميزان الاعتدال، ١ / ٣٧٩.

(١١) سؤالات الحاكم للدارقطني، ص ١٧٢.

(١٢) الذهبي، ميزان الاعتدال، ١ / ٣٧٩، وانظر الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي، ١ / ١١٧.

(١٣) ابن حجر، تهذيب التهذيب، ١ / ٢٧٢.

(١٤) المصدر نفسه، ١ / ٢٧٢.

وغيرهما من شيوخه، وقد حدث عنه الناس وأثنى عليه أحمد وابن معين، والبخاريّ يحدث عنه الكثير وهو خير من أبيه^(١)، وقال ابن عبد البر: "إسماعيل بن أبي أويس، وأبوه، وأخوه، ضِعَاف لا يحتج بهم"^(٢).

وقال سبط ابن العجمي: "محدث مكثر فيه لين مختلف في توثيقه وتجريحه، ولم يذكر الذهبي في ميزانه أنه رمي بالوضع، وقد قال شيخنا ابن الملقن في أول شرحه على البخاريّ فيما قرأته عليه أنه أقرّ على نفسه بالوضع كما حكاه النسائيّ عن سلمة بن شبيب عنه"^(٣).

قلت وهذه القصة هي ما رواه البرقاني عن الدارقطني، قال: "ذكر مُحَمَّد بن موسى الهاشمي وهو أحد الأئمة وكان النسائيّ يخصه بما لم يخص به ولده، فذكر عن أبي عبد الرحمن، قال: حكى لي سلمة بن شبيب، قال: بم توقف أبو عبد الرحمن. قال: فما زلت بعد ذلك أداريه أن يحكي لي الحكاية حتى قال: قال لي سلمة بن شبيب سمعت إسماعيل بن أبي أويس، يقول: ربما كنت أضع الحديث لأهل المدينة إذا اختلفوا في شيء فيما بينهم.

قال البرقاني قلت للدارقطني: من حكى لك هذا عن مُحَمَّد بن موسى، قال الوزير، كتبها من كتابه وقرأتها عليه، يعني بالوزير الحافظ الجليل جعفر بن خزابة"^(٤).

قال ابن حجر: "وهذا هو الذي بان للنسائيّ منه حتى تجنب حديثه، وأطلق القول فيه بأنه ليس بثقة، ولعل هذا كان من إسماعيل في شبيبته ثم انصلح، وأما الشيخان فلا يظن بهما أنها أخرجاه عنه إلا الصحيح من حديثه الذي شارك فيه الثقات، وقد أوضحت ذلك في مقدمة شرحي على البخاريّ والله أعلم"^(٥).

وقال الحافظ في التقریب: صدوق أخطأ في أحاديث من حفظه^(٦).

قال صاحب التحرير: "بل ضعيف يعتبر به، فيقبل في المتابعات والشواهد حسب...، وقد أخرج له البخاريّ الكثير مما توبع عليه في صحيحه، ومسلم أقل منه قرابة العشرين حديثاً، والظاهر أنها انتقيا من حديثه الصحيح المثبت في أصوله"^(٧).

(١) الكامل: ١/ ٣٢٣.

(٢) التمهيد، ٥/ ٣٩.

(٣) سبط ابن العجمي، إبراهيم بن مُحَمَّد، الكشف الحثيث عن رمي بو ضع الحديث، تحقيق صبحي السامرائي، بيروت، عالم الكتب، ط ١، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م، ص ٦٨.

(٤) ابن حجر، تهذيب التهذيب، ١/ ٢٧٢.

(٥) المصدر نفسه، ١/ ٢٧٢.

(٦) ابن حجر، تقریب التهذيب، ص ١٠٨، ت ٤٦٠.

(٧) شعيب الأرناؤوط وبيشار عواد معروف، تحرير التقریب، ١/ ١٣٥-١٣٦.

قلت: نعم انتقى له البخاريّ كما نصّ على ذلك الحافظ في الهدي، قال: "ورويانا في مناقب البخاريّ بسند صحيح أن إسماعيل أخرج له أصوله، وأذن له أن ينتقي منها، وأن يُعلّم له ما يحدث به ليحدث به ويعرض عما سواه، وهو مشعر بأن ما أخرجه البخاريّ عنه من صحيح حديثه لأنه كتب من أصوله...". ثم قال: وعلى هذا لا يحتاج بشيء من حديثه غير ما في الصحيح من أجل ما قدح فيه النسائي وغيره إلا أن يشاركه فيه غيره فيعتبر فيه^(١).

قلت: فيظهر أن اختيار صاحب التحرير هو خلاصة رأي الحافظ فيه، مع التنبيه أن مسلماً إنما أخرج له سبعة أحاديث في باب المتابعات لا غير.

ونُقل في ابن أبي أويس آراء ثني عليه وهي: قول ابن معين وأحمد بن حنبل: لا بأس به^(٢)، وقال سلمة بن شبيب حضرت ابن أبي أويس تعرض عليه مسائل مالك فقرأ عليه أو كلاماً نحوه، فذكرت ذلك لأحمد بن حنبل، فقال: لا يحتاج إلى هذا، ابن أبي أويس ثقة، وقد قام في أمر المحنة مقاماً محموداً منه^(٣). ونقل الخليلي عن أبي حاتم: كان ثباتاً. ونقل المقدسي عنه، كان من الثقات^(٤). وقال ابن أبي أويس: أخرج إليّ مالك مغازي ابن إسحاق فانتخب منها كثيراً^(٥).

ونقل الذهبي عن البخاريّ قوله: وكان إسماعيل بن أبي أويس من أتبع من رأينا لمالك، أخرج إليّ كتب أبي إسحاق عن أبيه في المغازي وغيرها فانتخب منها كثيراً^(٦). وقال الذهبي: صدوق مشهور ذو غرائب وسمع منه الشيخان^(٧).

(١) هدى الساري، ص ٥٥١-٥٥٢.

(٢) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ١٨٠/٢، وانظر قول أحمد، وقول ابن معين، ابن الجوزي، الضعفاء والمتروكين، ١١٧/١.

(٣) الفسوي، المعرفة والتاريخ، ١٧٧-١٧٨.

(٤) ابن حجر، تهذيب التهذيب، ٢٧٢/١.

(٥) نصب الراية للزيلعي، ٤١٦/٤.

(٦) سير أعلام النبلاء، ٣٩/٧.

(٧) من تكلم فيه وهو موثق، ٤٤/١.

وعنه أيضاً: "كان عالم أهل المدينة، ومحدثهم في زمانه، على نقص في حفظه وإتقانه، ولولا أن الشيخين احتجّا به لُزِجَ عن درجة الصحيح إلى درجة الحسن، هذا الذي عندي فيه"^(١).

قلت: خلاصة حال إسماعيل ما ذكره ابن حجر في هدي الساري أنه لا يحتج بشيء من حديثه، غير ما في الصحيح، من أجل ما قدح فيه النسائي وغيره - حتى قال اللالكائي: وكلام هؤلاء كلهم يؤول إلى أنه ضعيف -، إلا أن يشاركه فيه غيره فيعتبر به، وما نقل من أقوال النقاد في مدحه فهو في جانب العدالة وقد صرح أحمد بسبب توثيقه له فقال: قام في المحنة مقاماً محموداً، وإن ذكر عن أبي حاتم توثيقه فإنه كذلك ضعفه. وقال: كان مغفلاً، وهذا طعن في الضبط ظاهر فيحمل توثيقه على العدالة، وابن معين وإن قال: لا بأس به في مكان فقد ظهر من أقواله الأخرى أنه يريد العدالة لا الضبط بدليل قوله: صدوق ضعيف العقل ليس بذاك وعبارات أخرى أشد.

قلت: ويضاف إلى ذلك أن البخاري مع كثرة ما أخرج له في صحيحه حيث بلغت نسبة ما أخرج من طريقه نحو (٣٪) مما في الصحيح، وسبب اعتماده عليه بهذه الدرجة انتقاؤه من حديثه كما سبق، إلا أنه تجدر الإشارة إلى أنه لم يعتمد عليه أصالة، بل تأكد من صحة أحاديث إسماعيل بثبوتها عنده من طرق أخرى صحيحه، وهذا ما سيظهر في مروياته عند البخاري، والله أعلم.

المطلب الثاني: مرويات إسماعيل في الكتب الستة.

روى له أصحاب الكتب الستة إلا النسائي.

أولاً: مرويات إسماعيل بن أبي أويس عند البخاري.

أخرج الإمام البخاري لإسماعيل في صحيحه مئتين وواحد وثلاثين حديثاً، منها ثمانية أخرجها له تعليقاً، وهذا يعني أن "٣٪" من أحاديث الصحيح هي من طريقه".

الأحاديث التي أخرجها مسندة مئتان وثلاثة وعشرون حديثاً:-

- مئة وستة وخمسون حديثاً من رواية إسماعيل عن خاله مالك بن أنس.
- وأربعة وثلاثون حديثاً من روايته عن أخيه عبد الحميد.
- وثلاثة عشر حديثاً من روايته عن سليمان بن بلال.
- وتسعة أحاديث من روايته عن ابن وهب.
- وخمسة أحاديث من روايته عن إبراهيم بن سعد.

(١) سير أعلام النبلاء، ١٠ / ٣٩٢.

- وخمسة أخرى من روايته عن إسماعيل بن إبراهيم بن عتبة.
- وحديثاً من روايته عن عبد العزيز بن أبي حازم.

• ومن حيث كيفية إخراج هذه الأحاديث له:

فقد أخرج لـ (مئة وثلاثة وتسعين من مجموع ما أخرج له مسنداً) متابعات في مواضع أخرى من الصحيح. وأخرج متابعات لخمسة عشر حديثاً في السند نفسه، وفي مواضع أخرى من صحيحه. وثمانية أحاديث انفرد بها الإمام البخاري عن أصحاب الكتب الستة، وليس لها متابعات لا في الصحيح ولا في الكتب الستة. وسبعة أحاديث أخرجها وليس لها متابعات في الصحيح، ولها متابعات في الكتب الستة.

وسأدرس من أحاديثه عند البخاري فقط:

- أ. الأحاديث التي انفرد بها عن أصحاب الكتب الستة.
- ب. الأحاديث التي أخرجها ولها متابعات في الكتب الستة دون الصحيح.
- ج. الأحاديث التي علّقها.
- أ. الأحاديث التي انفرد بها الإمام البخاري عن أصحاب الكتب الستة:

الحديث الأول: أخرجه في كتاب العلم، باب: حفظ العلم.

قال: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ حَدَّثَنِي أَخِي عَنْ ابْنِ أَبِي ذَنْبٍ عَنْ سَعِيدِ الْمُقْبَرِيِّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: (حَفِظْتُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَعَاءَيْنِ فَأَمَّا أَحَدُهُمَا فَبَشْتُهُ وَأَمَّا الْآخَرُ فَلَوْ بَشْتُهُ قُطِعَ هَذَا الْبُلْعُومُ)^(١).

قلت: له متابع عند ابن سعد في الطبقات قال: "حدثنا محمد بن إسماعيل بن أبي فديك، عن ابن أبي ذئب به بمثله وهو سند صحيح، وقال: أخبرنا محمد بن إسماعيل بن أبي فديك وإسماعيل بن عبد الله بن أبي أويس وخالد بن مخلد البجلي قالوا: حدثنا محمد بن هلال، عن أبيه عن أبي هريرة بنحوه... قال الحسن: صدق والله، لو أخبرنا أن بيت الله يهدم أو يُحرق ما صدّقه الناس"^(٢).

الحديث الثاني: أخرجه في البيوع، باب: كَسْبُ الرَّجُلِ وَعَمَلُهُ بِيَدِهِ.

(١) البخاري، الصحيح، ص ٤٣، ح ١٢٠.

(٢) الطبقات الكبرى، ٤ / ٣٣١.

قال: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ حَدَّثَنِي ابْنُ وَهْبٍ عَنْ يُونُسَ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ حَدَّثَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ أَنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: (لَمَّا اسْتُخْلِفَ أَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ قَالَ: لَقَدْ عَلِمَ قَوْمِي أَنَّ حِرْزَتِي لَمْ تَكُنْ تَعْجِزُ عَنْ مَثُونَةِ أَهْلِي، وَشُغِلْتُ بِأَمْرِ الْمُسْلِمِينَ فَسَيَأْكُلُ آلُ أَبِي بَكْرٍ مِنْ هَذَا الْمَالِ وَيَحْتَرِفُ لِلْمُسْلِمِينَ فِيهِ)^(١).

قلت: له متابعة تامة من طريق أحمد بن صالح المصري، ثنا ابن وهب، به بنحوه^(٢) وهو سند صحيح.

وآخر من طريق بشر بن شبيب بن أبي حمزة، عن أبيه، عن الزهري به بنحوه^(٣). وهو سند صحيح كذلك.

الحديث الثالث: أخرجه في كتاب الصلح، باب: هل يشير الإمام بالصلح:

قال: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي أُوَيْسٍ قَالَ: حَدَّثَنِي أَخِي عَنْ سُلَيْمَانَ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ عَنْ أَبِي الرَّجَالِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّ أُمَّهُ عَمْرَةَ بِنْتَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ قَالَتْ: سَمِعْتُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا تَقُولُ: سَمِعَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَوْتَ خُصُومٍ بِالْبَابِ عَالِيَةِ أَصْوَاتِهِمْ، وَإِذَا أَحَدُهُمَا يَسْتَوْضِعُ الْآخَرَ وَيَسْتَرْفِقُهُ فِي شَيْءٍ وَهُوَ يَقُولُ: وَاللَّهِ لَا أَفْعَلُ، فَخَرَجَ عَلَيْهِمَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: (أَيْنَ الْمُتَأَلَّى عَلَى اللَّهِ لَا يَفْعَلُ الْمَعْرُوفَ) فَقَالَ: أَنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ وَلَهُ أَيُّ ذَلِكَ أَحَبُّ^(٤).

وأخرجه مسلم في صحيحه قال: وحدثني غير واحد من أصحابنا، قالوا: حدثنا إسماعيل بن أبي أويس، حدثني أخي، عن سليمان وهو ابن بلال به بنحوه^(٥).

قال الحافظ في النكت الظراف: "قال أبو نعيم في المستخرج: إن مسلماً روى هذا الحديث عن البخاري. انتهى.

وكلام أبي نعيم يقتضي—أنه حدث به غيره، وقد روينا في الأول من "أمالى المحاملي" رواية الأصبهانيين عنه، قال: حدثنا عبد الله بن شبيب حدثنا إسماعيل^(٦).

(١) البخاري، الصحيح، ص ٤٣٠، ح ٢٠٧٠.

(٢) البيهقي، السنن الكبرى، ٦/٣٥٣، ح ١٢٧٨٥.

(٣) البيهقي، السنن الكبرى، ١٠/١٠٧، ح ٢٠٠٧٥.

(٤) البخاري، الصحيح، ص ٥٦٥، ح ٢٧٠٥.

(٥) مسلم، الصحيح، ٣/١١٩١، ح ١٥٥٧.

(٦) النكت الظراف، ١٢/٤١٦، وانظر: النووي، شرح مسلم، ١٠/٢١٩.

وقد ذكره مالك في الموطأ^(١) مرسلاً، عن أبي الرجال محمد بن عبد الرحمن، عن أمه عمرة بنت عبد الرحمن سمعها تقول: ابتاع رجل ثمر حائط في زمان رسول الله... الخ فذكرت الحديث من غير ذكر عائشة.

قال ابن عبد البر: "لا أعلم هذا الحديث بهذا اللفظ يسند عن النبي ﷺ من وجه متصل إلا من رواية سليمان بن بلال، عن يحيى بن سعيد، عن أبي الرجال عن عمرة، عن عائشة... ذكره البخاري..."^(٢).
الحديث الرابع: أخرجه في الجهاد والسير، باب: إذا أسلم قوم في دار الحرب ولهم مال وأرضون فهي لهم.

قال: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ حَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ أَبِيهِ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ اسْتَعْمَلَ مَوْلَى لَهُ يُدْعَى هُنَيْئًا عَلَى الْحِمَى فَقَالَ: (يَا هُنَيْئُ اضْمُمْ جَنَاحَكَ عَنِ الْمُسْلِمِينَ، وَاتَّقِ دَعْوَةَ الْمُظْلُومِ فَإِنَّ دَعْوَةَ الْمُظْلُومِ مُسْتَجَابَةٌ، وَأَدْخِلْ رَبَّ الصَّرِيمَةَ^(٣) وَرَبَّ الْغَنِيمَةَ، وَإِيَّايَ وَنَعَمَ ابْنِ عَوْفٍ وَنَعَمَ ابْنِ عَفَّانَ فَإِنَّهُمَا إِنْ تَهَلَكَ مَا شِئْتُهُمَا يَرْجِعَا إِلَى نَخْلٍ وَزَرْعٍ وَإِنَّ رَبَّ الصَّرِيمَةِ وَرَبَّ الْغَنِيمَةِ إِنْ تَهَلَكَ مَا شِئْتُهُمَا يَأْتِنِي بَيْنَهُمَا فَيَقُولُ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ أَفْتَارِكُهُمْ أَنَا لَا أَبَا لَكَ فَالْمَاءُ وَالْكَلَأُ أَيْسَرُ - عَلَيَّ مِنَ الذَّهَبِ وَالْوَرَقِ، وَإِنَّمَا اللَّهُ إِتْمُهُمْ لَيَرُونَ أَنِّي قَدْ ظَلَمْتُهُمْ إِنَّهَا لِبِلَادُهُمْ فَقَاتِلُوا عَلَيْهَا فِي الْجَاهِلِيَّةِ وَأَسْلَمُوا عَلَيْهَا فِي الْإِسْلَامِ، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَوَلَا الْمَالُ الَّذِي أَحْمِلُ عَلَيْهِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ مَا حَمَيْتُ عَلَيْهِمْ مِنْ بِلَادِهِمْ شَيْئاً)^(٤).

قلت: أخرجه مالك في الموطأ عن زيد بن أسلم به بمثله^(٥).
والشافعي قال: أخبرنا عبد العزيز بن محمد، عن زيد بن أسلم به بمثله^(٦).
والبيهقي من طريق يحيى بن عبد الله بن بكير، ثنا مالك، به بمثله^(٧).
والبزار من طريق هشام بن سعد، عن زيد بن أسلم به بمثله^(٨).
الحديث الخامس: أخرجه في مناقب الأنصار، باب: في أيام الجاهلية:

(١) الموطأ، ٢/ ٦٢١.

(٢) التمهيد، ١٣/ ١٤٧-١٥٠.

(٣) الصَّرِيمَةُ: القطيع من الإبل، لسان العرب، باب الميم، فصل الصاد، ١٢/ ٣٣٨.

(٤) البخاري، الصحيح، ص ٦٤٤، ح ٣٠٥٩.

(٥) الموطأ، ٢/ ١٠٠٣.

(٦) مسند الشافعي، ص ١٦.

(٧) السنن الكبرى، ٦/ ١٤٧، ح ١١٥٨٩.

(٨) المسند، ١/ ٣٩٥، ح ٢٧٢.

قال: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ حَدَّثَنِي أَحْيَى، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ بِلَالٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ عَنْ الْقَاسِمِ ابْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: (كَانَ لِأَبِي بَكْرٍ غُلَامٌ يُخْرِجُ لَهُ الْخِرَاجَ وَكَانَ أَبُو بَكْرٍ يَأْكُلُ مِنْ خِرَاجِهِ، فَجَاءَ يَوْمًا بِشَيْءٍ فَأَكَلَ مِنْهُ أَبُو بَكْرٍ فَقَالَ لَهُ الْغُلَامُ: أَتَذَرِي مَا هَذَا؟ فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: وَمَا هُوَ؟ قَالَ: كُنْتُ تَكْهَنُ لِإِنْسَانٍ فِي الْجَاهِلِيَّةِ وَمَا أُخْسِنُ الْكِهَانَةَ إِلَّا أَنِّي خَدَعْتُهُ، فَلَقَيْتَنِي فَأَعْطَانِي بِذَلِكَ فَهَذَا الَّذِي أَكَلْتُ مِنْهُ، فَأَدْخَلَ أَبُو بَكْرٍ يَدَهُ فَقَاءَ كُلَّ شَيْءٍ فِي بَطْنِهِ)^(١).

قال الحافظ في الفتح: "ووقع لأبي بكر قصة ذكرها عبد الرزاق"^(٢) بسند صحيح أنهم نزلوا بقاء فجعل النعمان يقول لهم يكون كذا فيأتون بالطعام فيرسله إلى أصحابه، فبلغ أبا بكر فقال: أراني أكل كهانة النعمان منذ اليوم، فأدخل يده في حلقه فاستقاء. وفي الورع لأحمد^(٣)... ثم ذكره نحوه عن ابن سيرين مرسلًا وقال: رجاله ثقات لكنه مرسل^(٤).

الحديث السادس: أخرجه في المغازي، باب: غزوة الحديبية:

قال: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ حَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: خَرَجْتُ مَعَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إِلَى السُّوقِ فَلَحِقَتْ عُمَرَ امْرَأَةٌ شَابَّةٌ فَقَالَتْ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ هَلْكَ زَوْجِي وَتَرَكَ صَبِيَّةً صَغَارًا وَاللَّهِ مَا يُنْضِجُونَ كُرَاعًا^(٥) وَلَا لَهُمْ زَرْعٌ وَلَا ضَرْعٌ وَخَشِيتُ أَنْ تَأْكُلَهُمُ الضَّبَعُ، وَأَنَا بِنْتُ خُفَافِ بْنِ إِيمَاءٍ الْغِفَارِيِّ، وَقَدْ شَهِدَ أَبِي الْحَدِيثَ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَوَقَفَ مَعَهَا عُمَرُ وَلَمْ يَمْنُصْ ثُمَّ قَالَ: مَرْحَبًا بِنَسَبٍ قَرِيبٍ، ثُمَّ انْصَرَفَ إِلَى بَعِيرٍ ظَهِيرٍ^(٦) كَانَ مَرْبُوطًا فِي الدَّارِ فَحَمَلَ عَلَيْهِ غَرَارَتَيْنِ^(٧) مَلَأَهُمَا طَعَامًا، وَحَمَلَ بَيْنَهُمَا نَفَقَةً وَثِيَابًا، ثُمَّ نَاولَهَا بِخِطَامِهِ، ثُمَّ قَالَ: اقْتَادِيهِ فَلَنْ يَفْنَى حَتَّى يَأْتِيَكُمُ اللَّهُ بِخَيْرٍ فَقَالَ رَجُلٌ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ أَكْثَرْتَ لَهَا، قَالَ عُمَرُ: تَكَلَّتْكَ أُمُّكَ وَاللَّهِ إِنِّي لَأَرَى أَبَا هَذِهِ وَأَخَاهَا قَدْ حَاصَرَا حِصْنًا زَمَانًا فَأَفْتَتَحَاهُ ثُمَّ أَصْبَحْنَا نَسْتَفِيءُ^(٨) سَهْمَاتِهِمَا فِيهِ^(٩).

(١) البخاري، الصحيح، ص ٨٠٢، ح ٣٨٤٢.

(٢) الجامع لمعمر ٢٠٩/١١، مطبوع ملحق بمصنف عبد الرزاق.

(٣) الورع، ص ٨٤.

(٤) فتح الباري، ١٥٤/٧.

(٥) كُرَاع: هو مستدق الساق العاري من اللحم، لسان العرب، باب العين، فصل الكاف، ٣٠٧/٨.

(٦) ظهير: قوي الظهر شديد على الرحلة، الخطابي، غريب الحديث، ٨٠/٢.

(٧) الغرارة: ما يوضع به التبن، لسان العرب، باب الراء، فصل الغين، ١٨/٥.

(٨) نستفيء: أي نسترجع أشهُمنا غَنَمًا، الخطابي، غريب الحديث، ٨٠/٢.

(٩) البخاري، الصحيح، ص ٨٧٢، ح ٤١٦٠.

قلت: ورواه البخاري بالسند نفسه مختصر^(١)، وقال ابن الجوزي انفرد به البخاري^(٢).

الحديث السابع: أخرجه في النكاح، باب: نكاح الأبكار:

قال: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ حَدَّثَنِي أَخِي عَنْ سُلَيْمَانَ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَرَأَيْتَ لَوْ نَزَلَتْ وَادِيًا وَفِيهِ شَجَرَةٌ قَدْ أُكِلَ مِنْهَا وَوَجَدْتَ شَجَرًا لَمْ يُؤْكَلْ مِنْهَا فِي أَيِّمَا كُنْتَ تُرْتَعُ؟ بِعِيرِكَ؟ قَالَ: (فِي الَّذِي لَمْ يُرْتَعْ مِنْهَا) تَعْنِي: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمْ يَتَزَوَّجْ بِكَرَا غَيْرَهَا^(٣).

قال ابن الجوزي: انفرد به البخاري^(٤).

الحديث الثامن: أخرجه في الرقاق، باب: كيف الحشر:

قال: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ حَدَّثَنِي أَخِي عَنْ سُلَيْمَانَ عَنْ ثَوْرٍ عَنْ أَبِي الْغَيْثِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: (أَوَّلُ مَنْ يُدْعَى يَوْمَ الْقِيَامَةِ آدَمُ فَرَأَى ذُرِّيَّتَهُ يَقُولُ هَذَا أَبُوكُمْ آدَمُ يَقُولُ لَبَّيْكَ وَسَعْدَيْكَ يَقُولُ أَخْرِجْ بَعَثَ جَهَنَّمَ مِنْ ذُرِّيَّتِكَ يَقُولُ يَا رَبِّ كَمْ أَخْرِجُ يَقُولُ أَخْرِجْ مِنْ كُلِّ مِائَةٍ تِسْعَةً وَتَسْعِينَ فَقَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ إِذَا أَخَذَ مِنَّا مِنْ كُلِّ مِائَةٍ تِسْعَةً وَتَسْعُونَ فَمَاذَا يَبْقَى مِنَّا قَالَ إِنَّ أُمَّتِي فِي الْأُمَمِ كَالشَّعْرَةِ الْبَيْضَاءِ فِي الثَّوْرِ الْأَسْوَدِ)^(٥).

قلت: رواه الإمام أحمد حدثنا قتيبة، حدثنا عبدالعزيز بن محمد، عن ثور، عن أبي الغيث، وهو سالم مولى

مطيع، عن أبي هريرة به بنحوه^(٦). وهو سند حسن.

وله شواهد صحيحة من حديث أبي سعيد الخدري^(٧) بنحوه.

ب- الأحاديث التي أخرجه البخاري لإسماعيل ولها متابعات في الكتب الستة:

الحديث الأول: أخرجه في الزكاة، باب قول الله تعالى ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى * وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَى * فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْيُسْرَى * وَأَمَّا مَنْ بَخِلَ وَاسْتَغْنَى * وَكَذَّبَ بِالْحُسْنَى * فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْعُسْرَى﴾ [الليل: ٥ - ١٠] اللَّهُمَّ أَعْطِ مُنْفِقَ مَالٍ خَلْفًا. قال: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ حَدَّثَنِي أَخِي عَنْ سُلَيْمَانَ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ أَبِي مُرَرٍ عَنْ أَبِي الْحُبَابِ، عَنْ أَبِي

(١) التاريخ الصغير، ١/ ٥٥.

(٢) صفوة الصفوة، ١/ ٢٨١.

(٣) البخاري، الصحيح، ص ١١١٧، ح ٥٠٧٧.

(٤) صفوة الصفوة، ٢/ ١٧.

(٥) البخاري، الصحيح، ص ١٣٨٧، ح ٦٥٢٩.

(٦) المسند، ٢/ ٢٧٨.

(٧) والبخاري، الصحيح، ص ١٣٨٧، ح ٦٥٣٠. مسلم، الصحيح، ١/ ٢٠١، ح ٢٢٢.

هُرَيْرَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: (لَمَّا مِنْ يَوْمٍ يُصْبِحُ الْعِبَادُ فِيهِ إِلَّا مَلَكَانِ يَنْزِلَانِ فَيَقُولُ أَحَدُهُمَا
اللَّهُمَّ أَعْطِ مُنْفِقًا خَلَفًا، وَيَقُولُ الْآخَرُ: اللَّهُمَّ أَعْطِ مُمْسِكًا تَلَفًا)^(١).

قلت: له متابعات منها:

الأولى: عند مسلم، قال: حدثني القاسم بن زكريا، حدثنا خالد بن مخلد حدثني
سليمان به بمثله^(٢).

الثانية: عند النسائي، قال: أخبرنا محمد بن نصر، قال: نا أيوب بن سليمان بن بلال، قال: حدثني أبو بكر،
عن سليمان به بمثله^(٣).

الثالثة: وأبو نعيم في المستخرج من طريق يحيى بن حسان ومن طريق ابن أبي مريم ثنا سليمان به بمثله^(٤).
الحديث الثاني: أخرجه في المغازي، باب: في مرض النبي ﷺ ووفاته.

قال: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ حَدَّثَنِي سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ، حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ أَخْبَرَنِي أَبِي عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ
عَنْهَا: (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَسْأَلُ فِي مَرَضِهِ الَّذِي مَاتَ فِيهِ يَقُولُ: (أَيْنَ أَنَا غَدًا أَيْنَ أَنَا غَدًا) يُرِيدُ
يَوْمَ عَائِشَةَ فَأَذِنَ لَهُ أَزْوَاجُهُ يَكُونُ حَيْثُ شَاءَ فَكَانَ فِي بَيْتِ عَائِشَةَ حَتَّى مَاتَ عِنْدَهَا قَالَتْ عَائِشَةُ: قَمَاتَ فِي الْيَوْمِ الَّذِي
كَانَ يَدُورُ عَلَيَّ فِيهِ فِي بَيْتِي فَقَبَضَهُ اللَّهُ وَإِنَّ رَأْسَهُ لَبَيْنَ نَحْرِي وَسَحْرِي^(٥)، وَخَالَطَ رِيقَهُ رِيقِي، ثُمَّ قَالَتْ: دَخَلَ
عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ وَمَعَهُ سِوَاكُ يَسْتَنُّ بِهِ فَنَظَرَ إِلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقُلْتُ لَهُ أَعْطِنِي هَذَا السِّوَاكَ يَا
عَبْدَ الرَّحْمَنِ فَأَعْطَانِيهِ فَقَضَيْتُهُ ثُمَّ مَضَعْتُهُ فَأَعْطَيْتُهُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَاسْتَنَّ بِهِ وَهُوَ مُسْتَنِدٌّ إِلَى
صَدْرِي)^(٦).

قلت: أخرج له مسلم عدة متابعات، أكتفي بذكرها وإن كان له متابعات أخرى.

قال: حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، قال: وجدت في كتابي عن أبي أسامة عن
هشام به بنحوه.

(١) البخاري، الصحيح، ص ٣٠٤، ح ١٤٤٢.

(٢) الصحيح، ٢/٧٠٠، ح ١٠١٠.

(٣) الكبرى، ٥/٣٧٥، ح ٩١٧٨.

(٤) المستخرج، ٣/٨٨، ح ٢٢٦١.

(٥) سحري: السحر: الرئة: أي مات رسول الله ﷺ وهو مستند إلى صدرها وما يحاذي سحرها منه، لسان العرب، باب الرء، فصل

السين، ٤/٣٥١.

(٦) البخاري، الصحيح، ص ٩٢٥، ح ٤٤٥٠.

وقال: حدثنا قتيبة بن سعيد، عن مالك بن أنس، فيما قرئ عليه عن هشام بن عروة به بنحوه.

وقال: حدثنا ابن نمير حدثني أبي ح. وحدثنا إسحاق بن إبراهيم، أخبرنا عبدة بن سليمان ح وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة وأبو كريب. قالوا: حدثنا أبو أسامة كلهم عن هشام به بنحوه^(١).

الحديث الثالث: أخرجه في التفسير، باب قوله تعالى: ﴿هُم الَّذِينَ يَقُولُونَ لَا تُنْفِقُوا عَلَى مَنْ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ حَتَّى يَنْفَضُوا وَاللَّهُ خَزَائِنُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَلَكِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَا يَفْقَهُونَ﴾ [المنافقون: ٧].
قال: حدثنا إسماعيل بن عبد الله قال: حدثني إسماعيل بن إبراهيم بن عتبة عن موسى بن عتبة قال: حدثني عبد الله بن الفضل أنه سمع أنس بن مالك يقول: خزنْتُ على مَنْ أُصِيبَ بِالْحَرَّةِ فَكَتَبَ إِلَيَّ زَيْدُ بْنُ أَرْقَمَ وَبَلَغَهُ شِدَّةُ حُزْنِي يَذْكُرُ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: (اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِلْأَنْصَارِ وَالْأَنْبَاءِ) وَشَكَ ابْنُ الْفَضْلِ فِي أَنْبَاءِ الْأَنْصَارِ فَسَأَلَ أَزْسَا بَعْضُ مَنْ كَانَ عِنْدَهُ فَقَالَ: هُوَ الَّذِي يَقُولُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (هَذَا الَّذِي أَوْفَى اللَّهُ لَهُ بِأُذُنِهِ)^(٢).

قلت: أخرج له مسلم متابعاً قال: حدثنا محمد بن المثنى، حدثنا محمد بن جعفر وابن مهدي، قالوا: حدثنا شعبة، عن قتادة، عن النضر بن أنس، عن زيد بن أرقم به بنحوه^(٣).

ومن طريق أبي معن الرقاشي، حدثنا عمر بن يونس، حدثنا عكرمة - ابن عمار -، حدثنا إسحاق - ابن عبد الله بن أبي طلحة - أن أنساً حدثه به بنحوه^(٤).

وابن حبان من طريق يزيد بن هارون، حدثنا حماد بن سلمة، عن ثابت، عن أبي بكر بن أنس أن زيد بن أرقم كتب إلى أنس به بنحوه^(٥)، وهو عند ابن أبي شيبة، قال: حدثنا يزيد بن هارون به بنحوه^(٦) وهو سند صحيح.

(١) الصحيح، ٤/ ١٨٩٣، ح ٢٤٤٣ - ٢٤٤٤.

(٢) البخاري، الصحيح، ص ١٠٧٠، ح ٤٩٠٦، ومعنى قوله: أوفى الله له بإذنه: أي هذا الذي أظهر الله صدقه فيها اعلم به والمعنى أوفى صدقه. أنظر: فتح الباري، ٨/ ٦٥١.

(٣) الصحيح، ٤/ ١٩٤٨، ح ٢٥٠٦، وانظر أحمد، المسند، ٤/ ٣٦٩.

(٤) المصدر نفسه، ٤/ ١٤٩٨، ح ٢٥٠٧.

(٥) الصحيح، ١٦/ ٢٧٠، ح ٧٢٨١.

(٦) المصنف، ٦/ ٣٩٩، ح ٣٢٣٦٢.

الحديث الرابع: أخرجه في الأدب، باب: الوصاة بالجار:

قال: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي أُوَيْسٍ قَالَ حَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو بَكْرِ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ عَمْرِو عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: (مَا زَالَ يُوسُفُ بْنُ جَبْرِيلَ بِالْجَارِ حَتَّى ظَنَنْتُ أَنَّهُ سَيُورُّهُ) ^(١).

قلت: له متابع عند الترمذي، قال: حدثنا قتيبة، حدثنا الليث بن سعد، عن يحيى بن سعيد به بمثله، وقال: حسن صحيح ^(٢).

وثاني عند أبي داود، قال: حدثنا مسدد، حدثنا حماد، عن يحيى بن سعيد به بنحوه ^(٣).

وثالث: عند ابن ماجه قال: حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، ثنا يزيد بن هارون وعبد بن سليمان ح.

وحدثنا محمد بن ربح، أنبأنا الليث بن سعد جميعاً عن يحيى بن سعيد به بمثله ^(٤).

الحديث الخامس: أخرجه في الرقاق، باب: حُجِبَتِ النَّارُ بِالشَّهَوَاتِ.

قال: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ حَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ أَبِي الزُّنَادِ عَنِ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: (حُجِبَتِ النَّارُ بِالشَّهَوَاتِ وَحُجِبَتِ الْجَنَّةُ بِالْمُكَارِهِ) ^(٥).
قلت: له متابعات منها:

ما رواه مسلم ^(٦)، قال: حدثني زهير بن حرب، حدثنا شبابة، حدثنا ورقاء، عن أبي الزناد به بنحوه.

وما رواه الترمذي ^(٧) قال: حدثنا أبو كريب، حدثنا عبدة بن سليمان، عن محمد بن عمرو، حدثنا أبو سلمة عن أبي هريرة به بنحوه مطولاً، وقال: حسن صحيح.

(١) البخاري، الصحيح، ص ١٢٩١، ح ٦٠١٤.

(٢) الجامع، ٤/٣٣٢، ح ١٩٤٢.

(٣) السنن، ٤/٣٣٨، ح ٥١٥٢.

(٤) السنن، ٢/١٢١١، ح ٣٦٧٣.

(٥) البخاري، الصحيح، ص ١٣٨١، ح ٦٤٨٧.

(٦) الصحيح، ٤/٢١٧٤، ح ٢٨٢٣.

(٧) الجامع، ٤/٦٩٣، ح ٢٥٦٠.

والحاكم^(١) من طريق أبي الربيع الزهراني، ثنا إسماعيل بن جعفر، ثنا محمد بن عمرو به بنحو حديث الترمذي، وقال: حديث صحيح على شرط مسلم.

والنسائي في الكبرى^(٢) من طريق الفضل بن موسى قال: حدثنا محمد بن عمرو به بنحوه، وهو حديث حسن.

والبزار^(٣) من طريق عمرو بن عبد الغفار، قال: أخبرنا الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة به بنحوه. الحديث السادس: أخرجه في الرقاق، باب: لينظر إلى من هو أسفل منه. قال: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ حَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ عَنِ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: (إِذَا نَظَرَ أَحَدُكُمْ إِلَى مَنْ فَضَّلَ عَلَيْهِ فِي الْمَالِ وَالْخَلْقِ فَلْيَنْظُرْ إِلَى مَنْ هُوَ أَسْفَلَ مِنْهُ)^(٤). قلت له متابعات منها:

ما رواه مسلم^(٥) قال: حدثنا يحيى بن يحيى وقتيبة بن سعيد قال قتيبة حدثنا، وقال يحيى أخبرنا المغيرة بن عبد الرحمن الحزامي، عن أبي الزناد به بمثله زاد في آخره. "مَنْ فَضَّلَ عَلَيْهِ". وقال: حدثنا محمد بن رافع، حدثنا عبد الرزاق، حدثنا معمر، عن همام بن منبه، عن أبي هريرة عن النبي ﷺ بمثل حديث أبي الزناد سواء.

ثم رواه من طريق أبي معاوية ووكيع، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة به بنحوه.

وابن حبان^(٦) من طريق الليث بن سعد، عن ابن عجلان، عن الأعرج به بمثل حديث البخاري، وهو سند حسن.

الحديث السابع: أخرجه في التوحيد، بساب: قوله تعالى: ﴿يُرِيدُونَ أَنْ يُبَدِّلُوا كَلَامَ اللَّهِ﴾ [الفتح: ١٥].

(١) المستدرک، ٢٦/١.

(٢) النسائي، الكبرى ٣/١٢١، ح ٤٧٠٢.

(٣) المسند، ٨/١٧٤، ح ٣٢٠٣.

(٤) البخاري، الصحيح، ص ١٣٨٠، ح ٦٤٩٠.

(٥) الصحيح، ٤/٢٢٧٥، ح ٢٩٦٣.

(٦) الصحيح، ٢/٤٨٨، ح ٧١١.

قال: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ حَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ عَنِ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: (قَالَ اللَّهُ: إِذَا أَحَبَّ عَبْدِي لِقَائِي أَحْبَبْتُ لِقَاءَهُ وَإِذَا كَرِهَ لِقَائِي كَرِهْتُ لِقَاءَهُ)^(١).

قلت: له متابع في موطأ^(٢) مالك عن أبي الزناد به بمثله.

وعند ابن حبان^(٣) من طريق أحمد بن أبي بكر، عن مالك به بمثله، وهو سند حسن، والنسائي^(٤) من طريق أبي القاسم، عن مالك، عن أبي الزناد به بمثله، وهو سند صحيح، ومن طريق المغيرة بن عبد الرحمن، عن أبي الزناد به بمثله، وعند مسلم^(٥) قال: حدثنا سعيد بن عمرو، أخبرنا عبث، عن مطرف، عن عامر، عن شريح بن هانئ، عن أبي هريرة به بنحوه.

ج - الأحاديث التي علقها البخاري لإسماعيل:

الحديث الأول: أخرجه في الزكاة، باب: الزكاة على الأقارب.

قال: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ عَنْ مَالِكٍ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّهُ سَمِعَ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ يَقُولُ: كَانَ أَبُو طَلْحَةَ أَكْثَرَ أَزْصَارِيٍّ بِالْمَدِينَةِ مَالًا مِنْ نَخْلٍ وَكَانَ أَحَبُّ مَالِهِ إِلَيْهِ بَيْزَحَاءَ، وَكَانَتْ مُسْتَقْبَلُ الْمَسْجِدِ، وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَدْخُلُهَا وَيَشْرَبُ مِنْ مَاءٍ فِيهَا طَيِّبٍ، قَالَ أَنَسُ: فَلَمَّا نَزَلَتْ ﴿لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ﴾ [آل عمران: ٩٢]. قَامَ أَبُو طَلْحَةَ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَقُولُ ﴿لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ﴾ وَإِنَّ أَحَبَّ مَالِي إِلَيَّ بَيْزَحَاءَ، وَإِنَّمَا صَدَقَهُ اللَّهُ أَزْجُوبَرَهَا وَذُخْرَهَا عِنْدَ اللَّهِ فَصَعَهَا يَا رَسُولَ اللَّهِ حَيْثُ أَرَاكَ اللَّهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (بَخِ ذَلِكَ مَالٍ رَابِعٌ أَوْ رَابِعٌ - شَكَّ عَبْدُ اللَّهِ - وَقَدْ سَمِعْتُ مَا قُلْتَ وَإِنِّي أَرَى أَنْ تَجْعَلَهَا فِي الْأَقْرَبِينَ)

وَقَالَ إِسْمَاعِيلُ وَيَحْيَى بْنُ يَحْيَى رَابِعٌ^(٦).

(١) البخاري، الصحيح، ص ١٥٧٢، ح ٧٥٠٤.

(٢) الموطأ، ١/ ٢٤٠، ح ٥٦٩.

(٣) الصحيح، ٢/ ٨٤، ح ٣٦٣.

(٤) السنن الكبرى، ١/ ٦٠٤، ح ١٩٦١، ٤/ ٤١٥، ح ٧٧٤٤، والمجتبى، ٤/ ١٠، ح ١٨٣٥.

(٥) الصحيح، ٤/ ٢٠٦٦، ح ٢٦٨٥.

(٦) البخاري، الصحيح، ص ٣٠٩، ح ١٤٦١.

وقد كُرِّرَ معلقاً في الأحاديث "٢٣١٨" و"٢٧٦٩" و"٥٦١١".

الحديث ٢٣١٨ "رواه البخاري عن يحيى بن يحيى قال: قرأت على مالك به بمثله. وقال: تابعه إسماعيل عن مالك، وقال روح عن مالك: "رايح".

والحديث ٢٧٦٩ "رواه عن عبد الله بن مسلمة، عن مالك به بنحوه، وقال: وقال إسماعيل وعبد الله بن يوسف ويحيى بن يحيى عن مالك "رايح".

والحديث ٥٦١١ "رواه كذلك عن عبد الله بن مسلمة عن مالك به بنحوه، وقال: وقال إسماعيل ويحيى بن يحيى "رايح".

وهذا المعلق وصله في كتاب التفسير، باب: ﴿لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ﴾ [آل عمران: ٩٢].

قال: حدثنا إسماعيل، قال: حدثني مالك به بنحوه، وفيه: "رايح" (١).

ووصله في كتاب الوصايا، باب: من تصدق إلى وكيله، ثم رد الوكيل إليه، قال: وقال إسماعيل: أخبرني عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة، عن إسحاق بن عبد الله به بنحوه وفيه: "رايح" (٢).

فيكون قد سمعه من مالك على الوجهين "رايح" و"رايح".

الحديث الثاني: أخرجه في كتاب البيوع، باب: بيع الطعام قبل أن يقبض وبيع ما ليس عندك:

قال: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُسْلِمَةَ حَدَّثَنَا مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: (مَنْ ابْتَاعَ طَعَامًا فَلَا يَبِيعُهُ حَتَّى يَسْتَوْفِيَهُ) رَأَى إِسْمَاعِيلُ: (مَنْ ابْتَاعَ طَعَامًا فَلَا يَبِيعُهُ حَتَّى يَقْبِضَهُ) (٣).

قلت: وصله البيهقي (٤) في السنن الكبرى من طريق محمد بن أيوب، حدثنا إسماعيل بن أبي أويس، قال: حدثني مالك به.

(١) المصدر نفسه، كتاب الوكالة، باب: إذا قال الرجل لوكيله: ضعه حيث أراك الله، وقال الوكيل: قد سمعت ما قلت، ص ٤٧٩.

(٢) المصدر نفسه، كتاب الوصايا، باب: إذا وقف أرضاً ولم يبين الحدود فهو جائز، وكذلك الصدقة، ص ٥٨٥.

(٣) المصدر نفسه، كتاب الأشربة، باب استعذاب الماء، ص ١٢٢٢.

(٤) البخاري، الصحيح، ص ٥٨١، ح ٢٧٥٨.

(٥) البخاري، الصحيح، ص ٩٥٠، ح ٤٥٥٤.

(٦) البخاري، الصحيح، ص ٤٤٣، ح ٢١٣٦.

(٧) السنن الكبرى، ٣١١/٥، ح ١٠٤٥٣.

وقال الحافظ في التعليق^(١): قال الإسماعيلي: "قد تابع إسماعيل على هذا اللفظ الشافعي^(٢) وابن مهدي وقيّة" وزاد في الفتح: وابن وهب^(٣).
قلت: وكذلك خالد بن مخلد البجلي عند الدارمي^(٤).

الحديث الثالث: أخرجه في أحاديث الأنبياء، باب:

قال: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ ابْنَ أَبِي بَكْرٍ أَخْبَرَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ زَوْجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: (أَلَمْ تَرَيَا أَنْ قَوْمَكَ لَمَّا بَنَوْا الْكَعْبَةَ اقْتَصَرُوا عَنْ قَوَاعِدِ إِبْرَاهِيمَ) قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَلَا تَرُدُّهَا عَلَى قَوَاعِدِ إِبْرَاهِيمَ؟ قَالَ: (لَوْ لَا جِدْنَا قَوْمَكَ بِالْكَفْرِ) فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ: لَيْسَ كَأَنْتِ عَائِشَةُ سَمِعَتْ هَذَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَا أَرَى أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَرَكَ اسْتِلامَ الرُّكْنَيْنِ اللَّذَيْنِ يَلِيَانِ الْحِجَرَ إِلَّا أَنَّ الْبَيْتَ لَمْ يُتِمَّمْ عَلَى قَوَاعِدِ إِبْرَاهِيمَ.
قال إسماعيل عبد الله بن محمد بن أبي بكر^(٥).

قلت: وصله البخاري، في التفسير، باب: قوله تعالى: ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾ (البقرة: ١٢٧).

حدثنا إسماعيل، قال: حدثني مالك عن ابن شهاب، عن سالم بن عبد الله أن عبد الله بن محمد بن أبي بكر أخبر عبد الله بن عمر به بمثله^(٦).
خلاصة مرويات إسماعيل عند البخاري:

(١) تغليق التعليق، ٣/ ٢٤٢.

(٢) انظر اختلاف الحديث، ص ٢٦٨.

(٣) فتح الباري، ٤/ ٣٥٠.

(٤) السنن، ٢/ ٣٢٩، ح ٢٥٥٩.

(٥) البخاري، الصحيح، ص ٧١٠، ح ٣٣٦٨.

(٦) الصحيح، ص ٩٣٣، ح ٤٤٨٤.

بعد دراسة أحاديث إسماعيل بن أبي أويس عند البخاريّ وجدت أن لهذه الأحاديث تجميعاً متابعات تبين صون إسماعيل لكتابه الذي انتقى منه البخاريّ، ولم يتفرد البخاريّ إلا بحديثين لم أقف لهما على متابعات أحدهما كتاب المغازي والآخر في النكاح إلا أنه لم يتضمن حكماً شرعياً، والله أعلم.

ثانياً: مرويات إسماعيل بن أبي أويس عند مسلم

روى له الإمام مسلم سبعة أحاديث.

الحديث الأول: أخرجه في الحج، باب: بيان وجوه الإحرام، أخرجه متابعة.

قال: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي أُوَيْسٍ حَدَّثَنِي خَالِي مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ ح وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَفْرَدَ الْحَجَّ) (١).

قلت: هذا الحديث لم ينفرد به ابن أبي أويس، فله متابعات عن ثقات أثبات وغيرهم، غير المتابعة التي ذكرها مسلم. ومن هذه المتابعات:

ما رواه أبو داود، قال: حدثنا عبد الله بن مسلمة القعبي، ثنا مالك به بمثله (٢)، وما رواه الترمذي، قال: حدثنا أبو م صعب وهو أحمد بن أبي بكر قراءة على مالك به بمثله، وقال حسن صحيح (٣)، وأبو يعلى من طريق عبد الأعلى بن حماد النرسي عن مالك به بمثله (٤).

الحديث الثاني: في اللعان، أخرجه متابعة.

قال: وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ بْنُ الْمُهَاجِرِ وَعِيسَى بْنُ حَمَّادٍ الْمَصْرِيَّانِ وَاللَّفْظُ لَابْنِ رُمْحٍ قَالَا أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ: ذُكِرَ التَّلَاعُنُ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ عَاصِمُ بْنُ عَدِيٍّ فِي ذَلِكَ قَوْلًا نَمَّ أَنْصَرَفَ، فَأَتَاهُ رَجُلٌ مِنْ قَوْمِهِ يَشْكُو إِلَيْهِ أَنَّهُ وَجَدَ مَعَ أَهْلِهِ رَجُلًا فَقَالَ عَاصِمٌ: مَا ابْتُلَيْتُ بِهَذَا إِلَّا لِقَوْلِي فَذَهَبَ بِهِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَخْبَرَهُ بِالَّذِي وَجَدَ عَلَيْهِ أَمْرَهُ وَكَانَ ذَلِكَ الرَّجُلُ مُضْفَرًا (٥) قَلِيلَ اللَّحْمِ سَبَطَ الشَّعْرَ وَكَانَ الَّذِي ادَّعَى عَلَيْهِ أَنَّهُ وَجَدَ عِنْدَ أَهْلِهِ خَذْلًا (٦).

(١) مسلم، الصحيح، ٨٧٥/٢، ح ١١٢١١.

(٢) السنن، ١٥٢/٢، ح ١٧٧٧.

(٣) الجامع، ١٨٣/٣، ح ٨٢٠.

(٤) المسند، ٣٢٤/٧، ح ٤٣٦١.

(٥) مُضْفَرٌ: هزيل قليل الشحم واللحم، لسان العرب، باب الرء، فصل الصاد ٤/٤٦٢.

(٦) الخَذْلُ: العظيم الممتلئ، لسان العرب، باب اللام فصل الخاء، ٣٠١/١١.

أَدَمَ كَثِيرَ اللَّحْمِ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: اللَّهُمَّ بَيِّنْ، فَوَضَعَتْ شَبِيهَا بِالرَّجُلِ الَّذِي ذَكَرَ رَوْجَهَا أَنَّهُ وَجَدَهُ عِنْدَهَا فَلَا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَيْنَهُمَا فَقَالَ رَجُلٌ لَابْنِ عَبَّاسٍ فِي الْمَجْلِسِ: أَمِيتِي الَّتِي قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَوْ رَجَعْتُ أَحَدًا بِغَيْرِ بَيِّنَةٍ رَجَعْتُ هَذِهِ، فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: لَا تِلْكَ امْرَأَةٌ كَانَتْ تُظْهِرُ فِي الْإِسْلَامِ السُّوءَ.

وَحَدَّثَنِيهِ أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ الْأَزْدِيُّ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي أُوَيْسٍ حَدَّثَنِي سُلَيْمَانُ بْنُ يَعْنِي ابْنُ بِلَالٍ عَنْ يَحْيَى حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْقَاسِمِ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ ذُكِرَ الْمُتْلَاعِنَانِ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِمَثَلِ حَدِيثِ اللَّيْثِ وَزَادَ فِيهِ بَعْدَ قَوْلِهِ كَثِيرَ اللَّحْمِ قَالَ جَعْدًا قَطَطًا^(١).

ورواه البخاريّ من طريق إسماعيل بن أبي أويس قال: حدثني سليمان بن بلال به بنحوه^(٢)، ومن طريق سعيد بن عفير، قال حدثني الليث به بنحوه^(٣)، ومن حديث عبد الله بن يوسف، حدثنا الليث به بنحوه^(٤).

والنسائيّ في سننّه من طريق عيسى بن حماد، قال: أنبأنا الليث به بنحوه^(٥).
الحديث الثالث: (سَمِعَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَوْتَ خُصُومٍ بَابِ عَالِيَةِ أَصْوَاتُهُمَا،... الحديث).

سبق عند البخاريّ، في الأحاديث التي تفرد بها، الحديث الثالث^(٦) ورواه مسلم من طريق البخاريّ.

الحديث الرابع: أخرجه في الأيمان، باب: ندب من حلف على يمينٍ فرأى غيرها خيراً منها فليأت الذي هو خيرٌ وليكفر عن يمينه، أخرجه متابعة.

قال: وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي أُوَيْسٍ حَدَّثَنِي عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ الْمُطَّلِبِ عَنْ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ فَرَأَى غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا فَلْيَأْتِ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ وَلْيُكْفِرْ عَنْ يَمِينِهِ).

وَحَدَّثَنِي الْقَاسِمُ بْنُ زَكَرِيَّا حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ مَخْلَدٍ حَدَّثَنِي سُلَيْمَانُ بْنُ يَعْنِي ابْنُ بِلَالٍ حَدَّثَنِي سُهَيْلٌ فِي هَذَا الْإِسْنَادِ بِمَعْنَى حَدِيثِ مَالِكٍ: فَلْيُكْفِرْ يَمِينَهُ وَلْيَفْعَلِ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ^(٧).

(١) مسلم، الصحيح، ١١٣٤/٢، ح ١٤٩٧.

(٢) الصحيح، ص ١١٦٧، ح ٥٣١٦.

(٣) البخاريّ، الصحيح، ص ١١٦٦، ح ٥٣١٠.

(٤) المصدر نفسه، ص ١٤٤٧، ح ٦٨٥٦.

(٥) الكبرى، ٣/٣٧٣، ح ٥٦٦٤، المجتبى، ٦/١٧٣، ح ٣٤٧٠.

(٦) انظر: ص ٢١٩.

(٧) مسلم، الصحيح، ٣/١٢٧٢، ح ١٦٥٠، (١٢-١٣).

وكان أخرجه من طريق أبي طاهر، حدثنا عبد الله بن وهب، أخبرني مالك، عن سهيل بن أبي صالح به بنحوه^(١).

وله متابعات منها عند ابن حبان بسند صحيح من طريق أحمد بن أبي بكر، عن مالك، عن سهيل به بنحوه^(٢)، وعند النسائي أنبأنا قتيبة بن سعيد، عن مالك، عن سهيل، به بنحوه^(٣)، وأخرجه مالك في الموطأ عن سهيل به بنحوه^(٤).

الحديث الخامس: في الإمارة، باب: السفر قطعة من العذاب واستحباب تعجيل المسافر إلى أهله، أخرجه مقروناً متابعه، قال: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُسْلَمَةَ بْنِ قَعْنَبٍ، وَإِسْمَاعِيلُ ابْنُ أَبِي أُوَيْسٍ، وَأَبُو مُضْعَبٍ الزُّهْرِيُّ وَمَنْصُورُ بْنُ أَبِي مُرَاجِمٍ، وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ قَالُوا حَدَّثَنَا مَالِكٌ ح.

وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ وَاللَّفْظُ لَهُ قَالَ قُلْتُ لِمَالِكٍ حَدَّثَكَ سُمَيُّ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: (السَّفَرُ قِطْعَةٌ مِنَ الْعَذَابِ يَمْنَعُ أَحَدَكُمْ نَوْمَهُ وَطَعَامَهُ وَشَرَابَهُ فَإِذَا قَضَى أَحَدُكُمْ هَمَّهُ مِنْ وَجْهِهِ فَلْيُعَجِّلْ إِلَى أَهْلِهِ قَالَ نَعَمْ)^(٥).

قلت: أخرجه البخاري عن عبد الله بن مسلمة^(٦) وأبي نعيم^(٧) وعبد الله بن يوسف^(٨) عن مالك به بنحوه، وله متابعات تامة صحيحة كثيرة أكتفي بها ذكر.

الحديث السادس: أخرجه في اللباس والزينة، باب: في خاتم الورق فصه حبشي، أخرجه متابعه. قال: وَحَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَبَادُ بْنُ مُوسَى قَالَا حَدَّثَنَا طَلْحَةُ بْنُ يَحْيَى وَهُوَ الْأَنْصَارِيُّ ثُمَّ الزُّرْقِيُّ عَنْ يُونُسَ عَنْ ابْنِ شَهَابٍ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَبَسَ خَاتَمَ فِصَّةٍ فِي يَمِينِهِ فِيهِ فَصٌّ حَبَشِيٌّ كَانَ يَجْعَلُ فَصَّهُ مِمَّا يَلِي كَفَّهُ).

وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ حَدَّثَنِي إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي أُوَيْسٍ، حَدَّثَنِي سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ عَنْ يُونُسَ بْنِ يَزِيدَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَ حَدِيثِ طَلْحَةَ بْنِ يَحْيَى^(٩).

(١) المصدر نفسه، ص (١٤).

(٢) الصحيح، ١٠/١٩٠، ح ٤٣٤٩.

(٣) السنن الكبرى، ٣/١٢٦، ح ٤٧٢٢.

(٤) الموطأ، ٢/٤٧٨.

(٥) مسلم، الصحيح، ٣/١٥٢٦، ح ١٩٢٧.

(٦) الصحيح، ص ٣٧٦، ح ١٨٠٤.

(٧) المصدر نفسه، ص ١١٨٩، ح ٥٤٢٩.

(٨) المصدر نفسه، ص ٦٣١، ح ٣٠٠١.

(٩) مسلم، الصحيح، ٤/١٦٥٨، ح ٢٠٩٤، (٦٢).

وكان صدر الباب بحديث يحيى بن أيوب، حدثنا عبد الله بن وهب المصري، أخبرني يونس بن يزيد به بنحوه^(١).

وأخرجه ابن ماجه قال: حدثنا محمد بن يحيى، حدثنا إسماعيل بن أبي أويس به بنحوه^(٢).

وأخرجه الترمذي بنحو حديث ابن ماجه فقال: حدثنا قتيبة وغير واحد عن عبد الله بن وهب، عن يونس به بنحوه وقال: حسن صحيح غريب من هذا الوجه^(٣)، وهو كذلك عند النسائي في الكبرى^(٤)، ومن طريق العباس بن عبد العظيم، قال: حدثنا عثمان بن عمر قال: حدثنا يونس به بنحوه^(٥).

الحديث السابع: أخرجه في فضائل الصحابة، باب: من فضائل طلحة والزبير رضي الله عنهما أخرجه متابعة.

قال: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ يَزِيدَ بْنِ خُنَيْسٍ وَأَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ الْأَزْدِيُّ قَالَا حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي أُوَيْسٍ حَدَّثَنِي سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ عَنْ سَهِيلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ عَلَى جَبَلٍ حَرَاءٍ فَتَحَرَّكَ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (اسْكُنْ حَرَاءً فَمَا عَلَيْكَ إِلَّا نَبِيٌّ أَوْ صِدِّيقٌ أَوْ شَهِيدٌ وَعَلَيْهِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ وَعُثْمَانُ وَعَلِيٌّ وَطَلْحَةُ وَالزُّبَيْرُ وَسَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَاصٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ)^(٦).

وأخرجه من طريق قتيبة بن سعيد، حدثنا عبد العزيز بن محمد عن سهيل به بنحوه^(٧) قبل هذا الحديث. وله متابعات منها: ما رواه ابن حبان من طريق حرملة بن يحيى، حدثنا ابن وهب، حدثني معاوية بن صالح، عن يحيى بن سعيد الأنصاري، عن سهيل به بنحوه^(٨). وهو سند صحيح، وابن أبي عاصم قال: حدثنا يعقوب بن حميد، ثنا عبد العزيز بن محمد، عن سهيل به بنحوه^(٩). وهو سند حسن.

(١) المصدر نفسه، ح ٢٠٩٤، (٦١).

(٢) السنن، ٢/١٢٠٢، ح ٣٦٤٦.

(٣) الجامع، ٤/٢٢٧، ح ١٧٣٩.

(٤) السنن الكبرى، ٥/٤٥٠، ح ٩٥١٢.

(٥) المصدر نفسه، ٥/٤٥٠، ح ٩٥١٣.

(٦) مسلم، الصحيح، ٤/١٨٨٠، ح ٢٤١٧.

(٧) المصدر نفسه، ح ٢٤١٧، وانظر الترمذي، ٥/٦٢٤، ح ٣٦٩٦، وقال: حديث صحيح.

(٨) الصحيح، ١٥/٤٤١، ح ٦٩٨٣.

(٩) السنة، ٢/٦٢١، ح ١٤٤١.

خلاصة مرويات إسماعيل بن أبي أويس عند مسلم.
الأحاديث السبعة التي أخرجها مسلم لإسماعيل هي في باب المتابعات والشواهد، وجميعها عنده
متابعات صحيحة، فلم يخرجها اعتماداً على ابن أبي أويس.
أحدها أخرجه من طريق البخاري.

ثالثاً: مرويات إسماعيل بن أبي أويس عند الترمذي.

روى له الترمذي خمسة أحاديث.

الحديث الأول: أخرجه في الإيمان، باب: ما جاء بدأ الإسلام غريباً وسيعود غريباً، أخرجه شاهداً في
الباب.

قال: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي أُوَيْسٍ حَدَّثَنِي كَثِيرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ
عَوْفِ ابْنِ زَيْدِ بْنِ مِلْحَةَ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: (إِنَّ الدِّينَ كَيَارُزُ) إِلَى الْحِجَازِ كَمَا
تَأَرَّرُ الْحَيَّةُ إِلَى جُحْرِهَا وَلَيَعْقِلَنَّ الدِّينُ مِنَ الْحِجَازِ مَعْقِلَ الْأُرْوِيَةِ مِنْ رَأْسِ الْجَبَلِ إِنَّ الدِّينَ بَدَأَ غَرِيبًا وَيَرْجِعُ غَرِيبًا
فَطُوبَى لِلْغُرَبَاءِ الَّذِينَ يُضْلِحُونَ مَا أَفْسَدَ النَّاسُ مِنْ بَعْدِي مِنْ سُتِّي).

قَالَ أَبُو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ^(١).

قلت: في تحفة الأشراف قوله: (حسن) فقط^(٢) وهو الأليق بمنهج الترمذي ذلك أن
هذا الحديث فيه: كثير بن عبدالله، قال الحافظ: ضعيف أفرط من نسبه إلى الكذب^(٣)،
ووالده مقبول^(٤)، ولم أقف له على متابعات، ولكن له شاهد صحيح عند مسلم^(٥) من حديث ابن عمر - رضي الله

(١) يأزر: أي يندضم وينقبض، ابن قتيبة، غريب الحديث، ٢/ ٢٧٥. ومعنى قوله وليعقلن الدين من الحجاز معقل الأروية من الجبل، أي:
ليمتنعن بالحجاز ويتخذ منه حصناً وملجأ كما تتخذ الأروية وهي المعز الجبلي رأس الجبل حصناً. انظر: تحفة الأحوذى، ٧/ ٣١٩.

(٢) الترمذي، الجامع، ١٨/ ٥، ح ٢٦٣٠.

(٣) تحفة الأشراف، ٨/ ١٦٧.

(٤) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص ٤٦٠، ت ٥٦١٧.

(٥) المصدر نفسه، ص ٣١٦، ت ٣٥٠٣.

(٦) الصحيح، ١/ ١٣١، ح ١٤٦.

عنهما- لمجموع المتن بنحوه، ويشهد للجزء الأول ما في الصحيحين^(١) (إن الإيمان ليأرز إلى المدينة...) وللثاني: (بدأ الإسلام غريباً وسيعود غريباً)^(٢).

وما صدّر الترمذي به الباب من حديث ابن مسعود وقال: حسن صحيح^(٣).

وعلى هذا يكون تحسين الترمذي لهذا الحديث للشواهد.

الحديث الثاني: أخرجه في فضائل القرآن، باب: ما جاء في سورة الإخلاص، أخرجه من طريق البخاري، وذكر متابعاً له.

قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي أُوَيْسٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ عَنْ ثَابِتِ الْبُنَاتِيِّ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: كَانَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ يُؤْمُهُمْ فِي مَسْجِدِ قُبَاءَ فَكَانَ كُلَّمَا افْتَتَحَ سُورَةً يَقْرَأُ هُمْ فِي الصَّلَاةِ فَقَرَأَ بِهَا افْتَتَحَ بِقُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ حَتَّى يَفْرُغَ مِنْهَا....

قَالَ أَبُو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ صَحِيحٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ مِنْ حَدِيثِ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ عَنْ ثَابِتٍ وَرَوَى مُبَارَكُ بْنُ فَضَالَةَ عَنْ ثَابِتٍ عَنْ أَنَسٍ أَنَّ رَجُلًا قَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي أُحِبُّ هَذِهِ السُّورَةَ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ فَقَالَ: (إِنَّ حُبَّكَ إِيَّاهَا يُدْخِلُكَ الْجَنَّةَ) حَدَّثَنَا بِذَلِكَ أَبُو دَاوُدَ مُسْلِمُ بْنُ الْأَشْعَثِ حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ حَدَّثَنَا مُبَارَكُ بْنُ فَضَالَةَ بِهِذَا^(٤).

قلت: علقه البخاري في صحيحه، باب الجمع بين السورتين في الركعة، والقراءة بالخواتيم...، قال: وقال عبيد الله، عن ثابت، عن أنس به بمثله^(٥).

قال الحافظ في الفتح^(٦): "وحد يثه هذا وصله الترمذي والبخاري عن إسماعيل بن أبي أويس، والبيهقي من رواية حمز بن سلمة كلاهما عن عبد العزيز الدراوردي عنه بطوله. قال الترمذي: حسن صحيح غريب من حديث عبيد الله عن ثابت، قال: وقد روى مبارك بن فضالة عن ثابت فذكر طرفاً من آخره. وذكر الطبراني في الأوسط أن الدراوردي تفرد به عن عبيد الله.

(١) البخاري، الصحيح، ص ٣٩١، ح ١٨٧٦، ومسلم، الصحيح، ١/ ١٣١، ح ١٤٧، من حديث أبي هريرة.

(٢) مسلم، الصحيح، ١/ ١٣١، ح ١٤٥، من حديث أبي هريرة.

(٣) الجامع، ٥/ ١٨، ح ٢٦٢٩.

(٤) الترمذي، الجامع، ٥/ ١٦٩، ح ٢٩٠١، وانظر ابن خزيمة، الصحيح، ١/ ٢٦٩.

(٥) البخاري، الصحيح، ص ١٧١، ح ٧٧٤.

(٦) فتح الباري، ٢/ ٢٥٧. وانظر تغليق التعليق، ٢/ ٣١٥.

وذكر الدارقطني في العلل أن حماد بن سلمة خالف عبيد الله في إسناده فرواه عن ثابت عن حبيب بن سبيعة مر سلا، قال: وهو أشبه بالصواب، وإنما روجه لأن حماد بن سلمة مقدم في حديث ثابت، لكن عبيد الله بن عمر حافظ حجة وقد وافقه مبارك في إسناده فيحتمل أن يكون لثابت فيه شيخان".

فهذا من صحيح حديثه خاصة أنه من طريق البخاري، وقد انتقى من حديثه كما سبق.

الحديث الثالث: ذكره في تفسير القرآن متابعة تعليقاً، باب: ومن سورة فاتحة الكتاب:

قال: حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: (مَنْ صَلَّى صَلَاةً لَمْ يَقْرَأْ فِيهَا بِأَمِّ الْقُرْآنِ فَهِيَ خِدَاجٌ هِيَ خِدَاجٌ غَيْرُ تَمَامٍ) قَالَ قُلْتُ يَا أَبَا هُرَيْرَةَ إِنِّي أَحْيَانًا أَكُونُ وَرَاءَ الْإِمَامِ قَالَ يَا ابْنَ الْفَارِسِيِّ فَأَقْرَأْهَا فِي نَفْسِكَ فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى قَسَمْتُ الصَّلَاةَ بَيْنِي وَبَيْنَ عَبْدِي نِصْفَيْنِ... الحديث.

قال أبو عيسى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ وَقَدْ رَوَى شُعْبَةُ وَإِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ وَغَيْرُ وَاحِدٍ عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَحْوَ هَذَا الْحَدِيثِ....

وَرَوَى ابْنُ أَبِي أُوَيْسٍ عَنْ أَبِيهِ عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ قَالَ حَدَّثَنِي أَبِي وَأَبُو السَّائِبِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَحْوَ هَذَا.

أَخْبَرَنَا بِذَلِكَ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى وَيَعْقُوبُ بْنُ سُفْيَانَ الْفَارِسِيُّ قَالَا حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي أُوَيْسٍ عَنْ أَبِيهِ عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ حَدَّثَنِي أَبِي وَأَبُو السَّائِبِ مَوْلَى هِشَامِ بْنِ زُهْرَةَ وَكَانَا جَلِيلَيْنِ لِأَبِي هُرَيْرَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: (مَنْ صَلَّى صَلَاةً لَمْ يَقْرَأْ فِيهَا بِأَمِّ الْقُرْآنِ فَهِيَ خِدَاجٌ غَيْرُ تَمَامٍ) وَلَيْسَ فِي حَدِيثِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي أُوَيْسٍ أَكْثَرُ مِنْ هَذَا وَسَأَلْتُ أَبَا زُرْعَةَ^(١) عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ فَقَالَ كِلَا الْحَدِيثَيْنِ صَحِيحٌ وَاحْتَجَّ بِحَدِيثِ ابْنِ أَبِي أُوَيْسٍ عَنْ أَبِيهِ عَنِ الْعَلَاءِ^(٢).

قلت: رواه مسلم من طريق ابن عيينة، ومن طريق ابن جريج، عن العلاء، عن أبيه، عن أبي هريرة به بنحوه^(٣)، ومن طريق مالك بن أنس، عن العلاء أنه سمع أبا السائب مولى هشام يقول: سمعت أبا هريرة به بنحوه^(٤)، ومن طريق النضر - بن محمد، حدثنا أبو أويس أخبرني العلاء، قال: سمعت من أبي ومن أبي

(١) انظر سؤاله في علل الترمذي الكبير، ص ٧٤، ح ١١٠.

(٢) الجامع، ٢٠١/٥، ح ٢٩٥٣.

(٣) الصحيح، ٢٩٦/١، ح ٣٩٥.

(٤) المصدر نفسه، ٢٩٦/١، ح ٣٩٦.

السائب وكانا جليسي-أبي هريرة، قالاً: قال أبو هريرة به بنحوه^(١)، وهذا متابعة تامة لحديث ابن أبي أويس، وحديث شعبة عند ابن حبان من طريق محمد بن يحيى الذهلي، حدثنا وهب بن جرير، قال: حدثنا شعبة، عن العلاء، به بنحوه^(٢)، وحديث ابن أبي أويس أخرجه أبو عوانة في مسنده^(٣) حدثنا محمد بن يحيى قال: حدثنا إسماعيل بن أبي أويس عن أبيه به بنحوه، والبيهقي من طريق الفضل بن محمد الشعراني، ثنا إسماعيل بن أبي أويس، حدثني أبي عن العلاء به بنحوه^(٤).

الحديث الرابع: أخرجه في تفسير القرآن، ومن سورة الروم، أخرجه من طريق البخاري.

قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي أُوَيْسٍ حَدَّثَنِي ابْنُ أَبِي الزِّنَادِ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ عَنْ نُبَارِ بْنِ مُكْرَمٍ الْأَسْلَمِيِّ قَالَ: لَمَّا نَزَلَتْ (الْمُغْلِبَتِ الرُّومُ فِي أَدْنَى الْأَرْضِ وَهُمْ مِنْ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ فِي بَضْعِ سِنِينَ) فَكَانَتْ فَارِسُ يَوْمَ نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ قَاهِرِينَ لِلرُّومِ وَكَانَ الْمُسْلِمُونَ يُجِبُونَ ظُهُورَ الرُّومِ عَلَيْهِمْ لَا يَأْتِيهِمْ أَهْلُ كِتَابٍ وَفِي ذَلِكَ قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى (وَيَوْمَئِذٍ يُفْرِخُ الْمُؤْمِنُونَ بِنَصْرِ اللَّهِ يَنْصُرُ مَنْ يَشَاءُ وَهُوَ الْعَزِيزُ الرَّحِيمُ) [الروم: ١-٥] وَكَانَتْ قُرَيْشٌ تُحِبُّ ظُهُورَ فَارِسَ لَا يَأْتِيهِمْ وَلَا يَأْتِيهِمْ لَيْسُوا بِأَهْلِ كِتَابٍ وَلَا إِيْمَانٍ يَبْعَثُ فَلَمَّا أَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى هَذِهِ الْآيَةَ خَرَجَ أَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَصِيحُ فِي نَوَاحِي مَكَّةَ (الْمُغْلِبَتِ الرُّومُ فِي أَدْنَى الْأَرْضِ وَهُمْ مِنْ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ فِي بَضْعِ سِنِينَ) قَالَ نَاسٌ مِنْ قُرَيْشٍ لَا يَبْكُرُ فَذَلِكَ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ الحديث بطوله وفيه قصة مراهنه أبي بكر للمشركين.

قال أبو عيسى هذا حديث صحيح حسن غريب من حديث نُبَارِ بْنِ مُكْرَمٍ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي الزِّنَادِ^(٥).

قلت: لم أقف له على متابعات، وله شاهد صحيح من حديث ابن عباس أخرجه الترمذي وقال:

حديث حسن صحيح^(٦).

(١) الصحيح، ١/٢٩٨، ح ٣٩٧.

(٢) الصحيح، ٥/٩٦، ح ١٧٩٤.

(٣) مسند أبو عوانة، ١/٤٥٣، ح ١٦٧٩.

(٤) السنن الكبرى، ٢/٣٩، ح ٢١٩٧.

(٥) الترمذي، الجامع، ٥/٢٧٨، ح ٦٨٦٢.

(٦) المستدرک، ٣/٦٦.

وهو من طريق البخاري، فيكون هذا الحديث صحيحاً بهذا الاعتبار لانتقاء البخاري من حديث إسماعيل ويعضده كذلك الشاهد الصحيح عند الترمذي.

الحديث الخامس: أخرجه في المناقب، باب: مناقب أبي بكر رضي الله عنه، أخرجه شاهداً في الباب.
قال: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعِيدٍ الْجَوْهَرِيُّ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي أُوَيْسٍ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ بِلَالٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ، عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ قَالَ: (أَبُو بَكْرٍ سَيِّدُنَا وَخَيْرُنَا وَأَحَبُّنَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ).

قَالَ أَبُو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ^(١).
قلت: رواه البخاري، قال: حدثنا إسماعيل بن عبد الله، حدثنا سليمان بن بلال به بنحوه مطولاً^(٢).
وأخرجه ابن حبان في صحيحه^(٣)، من طريق ابن أبي أويس كذلك.

خلاصة أحاديث إسماعيل عند الترمذي.
الأحاديث الخمسة التي رواها الترمذي لإسماعيل اثنان من طريق البخاري وأخرج لهما متابعات أو شواهد، واثنان في باب الشواهد وواحد تعليقاً متابعة منها:
- اثنان صحيحان رواهما من طريق البخاري عنه.
- وواحد رواه من غير طريق البخاري إلا أن البخاري رواه عن إسماعيل في صحيحه فيكون صحيحاً.

- والرابع: ذكره في باب المتابعات.

- والخامس: حسنه لشواهد.

رابعاً: مروياته عند أبي داود.

لم يرو أبو داود لإسماعيل بن أبي أويس إلا حديثاً واحداً مقروناً.
أخرجه في كتاب الأدب، باب: ما يقول إذا أصبح.

(١) الترمذي، الجامع، ٥/٣٤٥، ح ٣١٩٤.

(٢) الصحيح، ص ٧٧١، ح ٣٦٦٧.

(٣) الصحيح، ٥/٦٠٦، ح ٣٦٥٦.

قال: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَسَّانٍ وَإِسْمَاعِيلُ قَالَا حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ عَنْ رَبِيعَةَ بْنِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُبَيْسَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ غَنَامٍ الْبَيَّاضِيِّ^(١) أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: (مَنْ قَالَ حِينَ يُصْبِحُ اللَّهُمَّ مَا أَصْبَحَ بِي مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنْكَ وَحَدَّكَ لَا شَرِيكَ لَكَ فَلَكَ الْحَمْدُ وَلَكَ الشُّكْرُ فَقَدْ أَدَّى شُكْرَ يَوْمِهِ وَمَنْ قَالَ مِثْلَ ذَلِكَ حِينَ يُمَسِّي فَقَدْ أَدَّى شُكْرَ لَيْلَتِهِ)^(٢).

قلت: وأخرجه البخاري في التاريخ الكبير، قال: قال لنا إسماعيل، حدثني أخي عن سليمان به بنحوه^(٣).

وأخرجه النسائي في الكبرى قال: حدثنا عمرو بن منصور، قال: حدثنا عبد الله ابن مسلمة، قال: حدثنا سليمان به بنحوه^(٤). وهو سند حسن.

والبيهقي من طريق أبي حاتم بن إدريس الرازي، أخبرنا سليمان به بنحوه^(٥). وابن قانع في معجم الصحابة، قال: حدثنا عبيد بن شريك البزار، أخبرنا ابن أبي مريم، عن سليمان به بنحوه^(٦). وهو سند حسن، فيكون هذا الحديث حسناً.

خامساً: مرويات إسماعيل بن أبي أويس عند ابن ماجه.

روى له ابن ماجه أربعة أحاديث.

الحديث الأول: أخرجه في المقدمة، باب: من أحيا سنة قد أميتت، أخرجه متابعة.
قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي أُوَيْسٍ حَدَّثَنِي كَثِيرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: (مَنْ أَحْيَا سُنَّةً مِنْ سُنَّتِي قَدْ أُمِيتَتْ بَعْدِي فَإِنَّ لَهُ مِنَ الْأَجْرِ مِثْلَ أُجْرِ مَنْ عَمِلَ بِهَا مِنَ النَّاسِ لَا يَنْقُصُ مِنْ أَجُورِ النَّاسِ شَيْئًا وَمَنْ ابْتَدَعَ بَدْعَةً لَا يَرْضَاهَا اللَّهُ وَرَسُولُهُ فَإِنَّ عَلَيْهِ مِثْلَ إِثْمِ مَنْ عَمِلَ بِهَا مِنَ النَّاسِ لَا يَنْقُصُ مِنْ آثَامِ النَّاسِ شَيْئًا).

(١) عبدالله بن غنام هو: عبدالله بن غنام بن أوس بن مالك الأنصاري البياضي، صحابي له حديث، عداده في أهل الشام، انظر: ابن حجر، الإصابة، ٢٠٧/٤. ابن قانع، معجم الصحابة، ٦٤/٢. ابن حجر، تقريب التهذيب، ص ٣١٧. ترجمة (٣٥٢٨).

(٢) أبو داود، السنن، ٣١٨/٤، ح ٥٠٧٣.

(٣) التاريخ الكبير، ٤٤٣/٨.

(٤) السنن الكبرى، ٥/٦، ح ٩٨٣٥.

(٥) السنن الكبرى، ٨٩/٤، ح ٤٣٦٨.

(٦) معجم الصحابة، ٦٤/٢.

وكان أخرجه من طريق أبي بكر بن أبي شـيبة، ثنا زيد بن حباب، ثنا كثير بن عبد الله به بنحوه^(١)، قلت: أخرجه الترمذي قال: حدثنا عبد الله بن عبد الرحمن، أخبرنا محمد بن عيينه، عن مروان بن معاوية الفزاري، عن كثير بن عبد الله به بنحوه، وقال: هذا حديث حسن^(٢).
والبزار من طريق عمرو بن علي، أخبرنا محمد بن خالد، قال: أخبرنا كثير بن عبد الله به بنحوه.

ومن طريق الحسين بن محمد قال: أخبرنا أبو أويس عن كثير بن عبد الله به بنحوه^(٣).

وابن عبد البر من طريق علي بن زيد الفرائضي، عن كثير بن عبد الله به بنحوه^(٤).
ومداره على كثير بن عبد الله، قال الحافظ: ضعيف وأفرط من نسبه إلى الكذب^(٥)، وأبوه مقبول^(٦).
قلت: فهو حديث ضعيف، وتحسين الترمذي إياه لشواهده، والتي منها: حديث جرير بن عبد الله عند مسلم^(٧). (من سنن في الإسلام سنة حسنة...) وهو شاهد لبعض الحديث. وعند الترمذي^(٨) من حديث أنس (من أحيا سنتي فقد أحبني...) وحسنه.
الحديث الثاني: أخرجه في إقامة الصلاة والسنن فيهما، باب: السجود على الثياب في الحر والبرد، وقد أخرجه شاهداً في الباب.

قال: حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ مُسَافِرٍ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي أُوَيْسٍ أَخْبَرَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ الْأَشْهَلِيُّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ ثَابِتِ بْنِ الصَّامِتِ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ: (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَلَّى فِي بَنِي عَبْدِ الْأَشْهَلِ وَعَلَيْهِ كِسَاءٌ مُتَلَفٌ بِهِ يَضَعُ يَدَيْهِ عَلَيْهِ يَقِيهِ بَرْدَ الْحَصَى)^(٩).

(١) ابن ماجه، السنن، ٧٦/١، ح ٢٠٩ و ٢١٠.

(٢) الجامع ٤٥/٥، ح ٢٦٧٧.

(٣) المسند، ٣١٤/٨، ح ٣٣٨٥.

(٤) التمهيد، ٣٢٨/٢٤.

(٥) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص ٤٦٠، ت ٥٦١٧.

(٦) المصدر نفسه، ص ٣١٦، ت ٣٥٠٣.

(٧) الصحيح، ٧٠٥/٤، ح ١٠١٧.

(٨) الجامع ٤٥/٤، ح ٢٦٧٨.

(٩) ابن ماجه، السنن، ٣٢٩/١، ح ١٠٣٢.

قال في المصباح^(١): "هذا إسناد فيه إبراهيم بن إسماعيل الأشهلي، قال البخاري: منكر الحديث، وضعفه ابن معين والنسائي والدارقطني، ووثقه أحمد والعجلي - قلت: قال الحافظ: ضعيف^(٢)، وعبد الله بن عبد الرحمن بن ثابت لم أر من تكلم فيه ولا من وثقه - قلت: قال الحافظ: مقبول^(٣) - وبقي رجال الإسناد ثقات".

قلت: رواه ابن خزيمة في صحيحه^(٤) عن محمد بن إسحاق الصنعاني، عن سويد بن أبي مريم، عن إبراهيم بن إسماعيل الأشهلي، عن عبد الله بن عبد الرحمن بن ثابت به.

ورواه البيهقي^(٥) في سننه الكبرى من طريق إسماعيل بن أبي أويس وضعفه. وله شاهد من حديث أنس رواه أصحاب الكتب الستة^(٦).

قلت: حديث أنس هو (كنا نصلي مع رسول ﷺ فإذا لم يستطع أحدنا أن يمكن جبهته من الأرض بسط ثوبه وسجد عليه)^(٧)، فيكون سنده ضعيفاً وإن كان المتن حسناً بشواهده.

الحديث الثالث: (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَيْسَ خَاتَمَ فِضَّةٍ فِيهِ فَصٌّ حَبَشِيٌّ كَانَ يَجْعَلُ فِضَّةً فِي بَطْنِ كَفِّهِ)، سبق عند مسلم الحديث السادس^(٨) وهو حديث صحيح، وكان أخرجه شاهداً في الباب.

الحديث الرابع: أخرجه في الأدب، باب النهي عن الاضطجاع على الوجه، أخرجه متابعة. قال: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ حُمَيْدٍ بْنُ كَاسٍ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ نَعِيمٍ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْمُجَمِّرِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ طَخْفَةَ الْغِفَارِيِّ عَنْ أَبِي ذَرٍّ قَالَ مَرَّ بِي النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَنَا مُضْطَجِعٌ عَلَى بَطْنِي فَرَكَّضَنِي بِرِجْلِهِ وَقَالَ: (يَا جُنَيْدُ إِنَّمَا هَذِهِ ضِجَّةُ أَهْلِ النَّارِ)^(٩).

قلت: وفيه محمد بن نعيم مجهول الحال^(١٠).

(١) مصباح الزجاجة، ١/ ١٢٥.

(٢) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص ٨٧، ت ١٤٦.

(٣) المصدر نفسه، ص ٣١٠، ت ٣٤٢٦.

(٤) الصحيح، ١/ ٣٣٦، ح ٦٧٦.

(٥) السنن الكبرى، ٢/ ١٠٨، ح ٢٠٥٦.

(٦) مصباح الزجاجة، ١/ ١٢٤.

(٧) مسلم، الصحيح، ١/ ٤٣٣، ح ٦٢٠.

(٨) انظر: ص ٢٢٧.

(٩) ابن ماجه، السنن، ٢/ ١٢٢٧، ح ٣٧٢٤.

(١٠) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص ٥١٠، ت ٦٣٥٨.

وقال أبو حاتم في العلل: "إنما هو مُحَمَّد بن عمرو بن عطاء، عن ابن طفحة، عن أبيه قال: مرَّ بي النبي

ﷺ.

فهو من ضعيف حديثه.

خلاصة أحاديث إسماعيل عند ابن ماجه.

أخرج اثنين في باب المتابعات لكن مدارهما على ضعيفين، واثنين في باب الشواهد، ثلاثة أحاديث ضعيفة، والرَّابع صحيح، وهو حديث شارك فيه مسلماً.

سادساً: خلاصة مرويات إسماعيل بن أبي أويس في الكُتُب الستة.

أخرج أحاديث إسماعيل أصحابُ الكُتُب الستة إلا النَّسائي لما بان له فيه، وكان أكثرهم إخراجاً له البخاري؛ لميزة تفرد بها وهي: أن إسماعيل أخرج له أصوله فانتخب منها، فأكثر عنه في صحيحه، حيث بلغ نسبة ما رواه في صحيحه من طريقه ما يقارب (٠٣، ٠) من مجموع أحاديث الصحيح، وأما باقي الأئمة فلم يخرجوا له إلا قليلاً حيث بلغ مجموع ما أخرجه له بالمكرر سبعة عشر حديثاً.

- وروى له مسلم سبعة أحاديث، أحدها من طريق البخاري عنه وجميعها في باب المتابعات والشواهد.
 - وروى له أبو داود حديثاً واحداً قرنه فيه بيحيى بن حسان وهو ثقة.
 - والترمذي خمسة أحاديث، اثنان رواهما من طريق البخاري عنه، والثالث رواه البخاري في صحيحه عن إسماعيل، ورابع ذكره في باب المتابعات، والخامس حسنه لشواهد.
 - أما ابن ماجه، فروى له أربعة أحاديث، ثلاثة ضعيفة، والرَّابع شارك مسلماً فيه.
- وهذا يؤكد أن الضعيف قد يصح حديثه أو يحسن ويرز بالاعتبار الوصف الذي يحسن أو يصحح به الحديث الضعيف ومن النَّقاد من يضعف الحديث ويعمل به إذا لم يجد غيره وهو مذهب بعضهم.

المبحث الثالث

جابر بن يزيد الجعفي ومروياته في الكتب الستة

المطلب الأول: أقوال النقاد فيه.

المطلب الثاني: مروياته في الكتب الستة.

المبحث الثالث: جابر بن يزيد الجعفي ومروياته في الكتب الستة

جابر بن يزيد بن الحارث الجعفي، أبو عبد الله الكوفي من الخامسة، مات سنة سبع وعشرين ومئة وقيل اثنتين وثلاثين.

المطلب الأول: أقوال النقاد فيه.

قال أبو نعيم عن الثوري: إذا قال جابر حدثنا وأخبرنا فذاك^(١)، وقال ابن مهدي عن الثوري: ما رأيت أروع في الحديث منه^(٢)، وقال ابن علية عن شعبة: جابر صدوق في الحديث^(٣)، وعنه: جابر وابن إسحاق صدوقان في الحديث^(٤)، وقال ابن علية عن شعبة: لم يكن جابر يكذب^(٥)، وقال وكيع قيل لشعبة: "لم طرح فلاناً وفلاناً ورويت عن جابر؟ قال: لأنه جاء بأحاديث لم نصبر عليها"^(٦)، وقال شعبة: لا تنظروا إلى هؤلاء المجانين الذين يقعون في جابر هل جاءكم عن أحد لم يلقه^(٧)، وعن شعبة كذلك: "إذا قال حدثنا وسمعت فهو من أوثق الناس"^(٨)، وسئل شريك عنه فقال: ماله، العدل الرضى ومدّها صوتها^(٩)، وقال زهير بن معاوية: "كان إذا قال سمعت أو سألت فهو من أصدق الناس"^(١٠)، وعن وكيع قال: "مهما شككتم في شيء فلا تشكوا في أن جابراً ثقة، حدثنا عنه مسعر وسفيان وشعبة"^(١١)، وقال الشافعي: "قال سفيان الثوري لشعبة: لئن تكلمت في جابر الجعفي لأتكلمن فيك"^(١٢)، وقال أبو عوانة: "كان سفيان وشعبة ينهياني عن جابر

(١) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ١/ ١٣٦.

(٢) المصدر نفسه، ٢/ ٤٩٧.

(٣) المصدر نفسه، ٢/ ٤٩٧.

(٤) ابن عدي، الكامل، ٢/ ١١٥.

(٥) المصدر نفسه، ٢/ ١١٧.

(٦) ابن حبان، المجروحين، ١/ ٢٠٩.

(٧) ابن عدي، الكامل، ٢/ ١١٧.

(٨) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٢/ ٤٩٧.

(٩) ابن حجر، تهذيب التهذيب، ٢/ ٤٤.

(١٠) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٢/ ٤٩٧.

(١١) المصدر نفسه، ٢/ ٤٩٧.

(١٢) ابن عدي، الكامل، ١/ ١١٧.

الجعفي، وكنت أدخل عليه فأقول، من كان عندك؟ فيقول: شعبة وسفيان^(١)، وقال زهير بن محمد: "إذا قال سمعت أو سألت فلا عليك ألا تسأل غيره"^(٢).

وقال أبو بدر: "كان جابر يهيج في السنة مرة فلعل ما حكى عنه كان في ذلك الوقت"^(٣)، وقال الأشجعي عن مسعر: "ثنا جابر قبل أن يقع فيما وقع فيه"^(٤)، قال الأشجعي: "ما كان من تغير عقله"^(٥)، وقيل للإمام أحمد: "كان يحبى وعبد الرحمن لا يحدثان عن جابر... فقال: كان أهلاً لذلك، كان يرى التشيع، فقليل له: يتهم في حديثه بالكذب؟، فقال من طعن فيه فإنها يطعن بما يخاف من الكذب، قيل: الكذب، قال: إي والله وذاك في حديثه بين إذا نظرت إليه"^(٦)، وقال الإمام أحمد: "لم يتكلم في جابر لحديثه وإنما لرأيه"^(٧)، وقال: "كنت لا أكتب حديثه ثم كتبتُ اعتبر به"^(٨).

وقال أبو حاتم: "يكتب حديثه على الاعتبار ولا يحتج به"^(٩)، وقال أبو زرعة: لين^(١٠)، وقال علي بن عاصم: "بكرت إلى جابر الجعفي، فلقيت شعبة، فقال لي إلى أين تذهب؟، فقلت: إلى جابر الجعفي، فردني"، فلما مات جابر جعل شعبة يقول: "حدثنا جابر حدثنا جابر، فقلت: منعني أن أذهب إليه والآن تقول: حدثنا جابر، قال: كان فتى صدوقاً في الحديث"^(١١)، وقال ابن شاهين - بعد أن ساق التوثيق والتضعيف فيه -: "وأقل ما في هذا الرجل أن يكون حديثه لا يحتج به إلا أن يروي حديثاً يشاركه فيه الثقات"^(١٢).

قلت: وقد احتج به العلماء في المتابعات والشواهد، وأحياناً بدون متابعات.

(١) المزني، تهذيب الكمال، ٤ / ٤٦٨.

(٢) ابن عدي، الكامل، ٢ / ١١٧.

(٣) ابن حجر، تهذيب التهذيب، ٢ / ٤٤. والمعنى أنه كان يشتد غضبه ويشور، فيتكلم بهذا الكلام المنكر من أمر بدعته فيما ينقل عنه، والله أعلم.

- انظر: من معاني الهيج، لسان العرب، باب الجيم، فصل الهاء، ٢ / ٣٩٥.

(٤) ابن حجر، تهذيب التهذيب، ٢ / ٤٤.

(٥) المصدر نفسه، ٢ / ٤٤.

(٦) العلل لأحمد، ١ / ١٩٠.

(٧) ابن الجوزي، الضعفاء والمتروكين، ١ / ١٦٤.

(٨) العلل لأحمد، ١ / ٥٤.

(٩) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٢ / ٤٩٧.

(١٠) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٢ / ٤٩٧.

(١١) تاريخ أصبهان، ١ / ٢٥٥.

(١٢) تاريخ جرجان، ١ / ٥٥٢.

قال ابن عبد البر في حديث: "وإن كان في إسناده من لا تقوم به حجة، وهو جابر الجعفي، فإنه أولى ما قيل به في هذا الباب وعليه أكثر أهل الفتوى"^(١).

وقال ابن حجر في حديث لجابر: "لأن جابراً وإن كان ضعيفاً فقد تابعه محمد بن أبي ليلى... فيتقوى كل واحد منهما"^(٢).

وقال في حديث (لا تسألوا أهل الكتاب) الذي أورده البخاري في ترجمة الباب، قال: وفي سنده جابر الجعفي وهو ضعيف واستعمله في الترجمة؛ لورود ما يشهد بصحته من الحديث الصحيح^(٣)، وقد احتج به ابن عبد البر من غير متابع ولا شاهد^(٤).

قال ابن معين: لم يدع جابر الجعفي ممن رآه إلا زائدة، وكان جابر كذاباً^(٥). وفي موضع آخر: لا يكتب حديثه ولا كرامة^(٦)، وفي ثالث: ليس بشيء، وفي رابع: ضعيف^(٧)، وقال يحيى بن سعيد: تركنا حديث جابر قبل أن يقدم علينا الثوري^(٨)، وقال إسماعيل بن أبي خالد، قال الشعبي لجابر: لا تموت حتى تكذب على رسول الله ﷺ قال إسماعيل: فما مضت الأيام والليالي حتى اتهم بالكذب^(٩)، وقال زائدة: كان الجعفي كذاباً يؤمن بالرجعة^(١٠)، وقال أبو حنيفة: ما لقيت فيمن لقيت أكذب من جابر الجعفي، ما أتيت به شيء من رأيي إلا جاءني

(١) التمهيد، ١٠ / ١٨٧.

(٢) فتح الباري، ٣ / ٥٢٤.

(٣) المصدر نفسه، ١٣ / ٣٣٤.

(٤) التمهيد، ٢٠ / ١٦٩. قال بعد حديث يرويه شعبة قال: حدثنا جابر الجعفي، قال: سمعت محمد بن كعب القرظي يحدث عن أبي سعيد أنه قال اشترت كبشاً لأضحى به فأكل الذئب من ذنبه... قال ابن عبد البر: وقد تكلموا في جابر الجعفي ولكن شعبة روى عنه وكان يحسن الثناء عليه وحسبك بذلك من مثل شعبة.

(٥) ابن عدي، الكامل، ٢ / ١١٤.

(٦) المصدر نفسه، ٢ / ١١٤.

(٧) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٢ / ٤٩٧.

(٨) البخاري، التاريخ الكبير، ٢ / ٢١٠.

(٩) المصدر نفسه، ٢ / ٢١٠.

(١٠) ابن عدي، الكامل، ٢ / ١١٤.

فيه بأثر، وزعم أن عنده ثلاثين ألف حديث لم يظهرها^(١)، وقال ابن مهدي: "ألا تعجبون من سفيان بن عيينة، لقد تركت جابراً لقوله لما حكى عنه أكثر من ألف حديث، ثم هو يحدث عنه"^(٢).

قلت: ومعنى هذه العبارة أن ابن مهدي ترك الرواية عن جابر بسبب تضعيف ابن عيينة له، ثم تعجب من ابن عيينة أنه يضعف جابراً ويترك الناس حديث جابر لتضعيفه ثم يعود فيروي عنه، مما يدل على أن تضعيف ابن عيينة لجابر هو لبدعته لا لروايته، والله أعلم.

وقال مسلم^(٣) والنسائي^(٤): متروك الحديث: وقال النسائي في موضع آخر: ليس بثقة ولا يكتب حديثه^(٥)، وقال سلام بن مطيع^(٦): قال لي جابر الجعفي: عندي خمسون ألف باب من العلم ما حدثت به أحداً، فأتيت أيوب فذكرت هذا له فقال: أما الآن فهو كذاب، وقال ليث بن أبي سليم: كذاب^(٧)، وقال جرير: لا أستحل أروي عنه؛ كان يؤمن بالرجعة^(٨)، وقال أبو داود: ليس عندي بالقوي في حديثه^(٩)، وقال أبو الأحوص: كنت إذا مررت بجابر الجعفي سألت ربي العافية^(١٠)، وقال ابن عيينة: سمعت من جابر كلاماً فبادرت خفت أن يقع علينا السقف، قال: وكان جابر يؤمن بالرجعة^(١١)، وقال زائدة: جابر الجعفي رافضي يشتم أصحاب النبي ﷺ^(١٢)، وقال الشعبي لجابر وداود بن يزيد - الأودي -: لو كان لي عليكما سلطان ثم لم أجد إلا الإبر، لشبكتكما ثم غللتكما بهما^(١٣)، وترك حديثه ابن مهدي ويحيى بأخره^(١٤)، وقال ابن سعد: "كان يدلس وكان ضعيفاً جداً في رأيه وروايته"^(١٥)، وقال العجلي: "كان ضعيفاً يغلو في

(١) المصدر نفسه، ١١٣/٢.

(٢) ابن عدي، الكامل، ١١٤/٢.

(٣) الكنى والأسماء، ٧٢٥/١.

(٤) الضعفاء والمتروكين، ص ٢٨.

(٥) المزني، تهذيب الكمال، ٤٦٩/٤.

(٦) ابن عدي، الكامل، ١١٣/٢.

(٧) المصدر نفسه، ١١٣/٢ و ١١٤.

(٨) الذهبي، ميزان الاعتدال، ١٠٤/٢.

(٩) ابن الجوزي، الضعفاء والمتروكين، ١٦٤/١.

(١٠) ابن عدي، الكامل، ١١٥/٢، وميزان الاعتدال، ١٠٤/٢.

(١١) ابن عدي، الكامل، ١١٥/٢.

(١٢) العقيلي، الضعفاء، ١٩٣/١.

(١٣) ابن حبان، المجروحين، ٢٨٥/١.

(١٤) ابن عدي، الكامل، ١١٥/٢.

(١٥) الطبقات الكبرى، ٣٥٤/٦.

التشيع^(١)، وقال الترمذي: ضعف محمد جابراً جداً^(٢)، وعنه: لا أروي عنه^(٣)، وقال الدارقطني: ضعيف^(٤)، وفي رواية: متروك^(٥).

وقال ابن حبان: "من أهل الكوفة وكان سبئياً من أصحاب عبد الله بن سبأ، وكان يقول إن علياً سيرجع إلى الدنيا... إلى أن قال: فإن احتج محتج بأن شعبة والثوري روي عنه، فإن الثوري ليس من مذهبه ترك الرواية عن الضعفاء، بل كان يؤدي الحديث على ما سمع لأن يزغب الناس في كتابة الأخبار ويطلبوها في المدن والأصوار. وأما شعبة وغيره من شيوختنا فإنهم رأوا عنده أشياء لم يصبروا عنها، وكتبوها ليعرفوها، فربما ذكر أحدهم عنه الشيء بعد الشيء على جهة التعجب فتداوله الناس"^(٦).

وقال ابن عدي: "ولجابر حديث صالح وقد روى عنه الثوري الكثير، وشعبة أقل رواية عنه من الثوري، وحدث عنه زهير وشريك وسفيان والحسن بن صالح وابن عيينة وأهل الكوفة وغيرهم، وقد احتمله الناس ورووا عنه وعامة ما قذفوه به أنه كان يؤمن بالرجعة وقد حدث الثوري عنه مقدار خمسين، حديثاً ولم يتخلف أحد في الرواية عنه، ولم أر له أحاديث جاوزت الحد في الإنكار وهو مع هذا كله إلى الضعف أقرب منه إلى الصدق"^(٧). وقال الذهبي: عالم وثقه شعبة والثوري وغيرهما ثم نقل أقوال من ضعفه^(٨)، وقال: وإياه^(٩)، وعنه: أحد علماء الشيعة^(١٠)، وقال ابن حجر: ضعفه الجمهور ووصفه الثوري والعجلي وابن سعد بالتدليس^(١١)، وضعفه ابن حجر^(١٢)، والعلائي^(١٣).

(١) معرفة الثقات، ١/ ٢٦٤.

(٢) علل الترمذي الكبير، ص ٢٢٨.

(٣) المصدر نفسه، ص ٢٣٩.

(٤) السنن، ١/ ١٠، ح ٢٣.

(٥) المصدر نفسه، ١/ ٣٩٨، ح ٦.

(٦) المجروحين، ١/ ٢٠٩ - ٢١٠.

(٧) ابن عدي، الكامل، ٢/ ١١٩.

(٨) المغني في الضعفاء، ١/ ١٢٦.

(٩) سير أعلام النبلاء، ١٠/ ٣٣٨.

(١٠) ميزان الاعتدال، ٢/ ١٠٣.

(١١) طبقات المدلسين، ص ٥٣.

(١٢) تقريب التهذيب، ص ١٣٧، ت ٨٧٨.

(١٣) جامع التحصيل، ١/ ٩٠.

خلاصة أقوال النقاد في جابر الجعفي:

ظهر لي أن كلام النقاد في جابر يمكن تصنيفه باتجاهين:

الأول: قدامى النقاد معاصرو جابر، ويمثل هذا الاتجاه: الثوري، وشعبة، وزهير بن معاوية، ووكيع، وشريك.

وهؤلاء ما من أحد منهم إلا وقد وثق جابراً، خاصة إذا صرح بالسماع، وحدثوا عنه ولم يمتنع أحد منهم من الرواية عنه. وإن بين شعبة أنه سمع منه لأنه أتى بأحاديث لم يصبر عليها، فإنه صرح كذلك أنه صدوق في الحديث لذلك حدث عنه.

والثوري وإن كان منهجه أن يروي عن الضعفاء ليبين ضعفهم إلا أنه لا يمكن أن نتجاهل أنه يوثق جابراً إذا صرح بالتحديث، هذا من جهة.

ومن جهة أخرى فمن منهجه كذلك أنه يحدث عمن يعرف صدقه من كذبه، فقد سئل لم تروي عن الكلبي. قال: أنا أعرف صدقه من كذبه، كما في مقدمة ابن أبي حاتم^(١).

فإن قيل ثبت عنهما أنها كانا ينهيان الناس عن السماع منه؟ قلت: مرد ذلك أنهم كانوا يخشون عليهم من بدعة جابر التي ظهرت عليه، بدليل أنها نهيًا وكانا يدخلان عليه ويسمعان منه، وهذا منهج معمول به عند المحدثين.

لكن هل يقال إنه ثقة مطلقاً لهذا؟

قلت: لا، فقد طرأت عليه بدعة القول بالرجعة فتغير، وهذا صرح به المصنف مسعر بن كدام، فقال: حدثنا جابر قبل أن يقع فيما وقع فيه، فقال الأشجعي يعني تغير عقله، وقول أبي بدر: كان يهيج في السنة مرة فلعل ما حكى عنه كان في ذلك الوقت، فاتهم لذلك بالكذب، أي فيما يدعي من أمر البدعة ورجوع علي إلى الدنيا، ولذا كذبه الشعبي وليث بن أبي سليم وجريير من معاصريه، والأئمة النقاد الكبار من بعده تركوه زهداً فيه لأجل بدعته وما ترتب عليها من تغير، فقال: الإمام أحمد، لم يتكلم في جابر لحديثه وإنما لرأيه. ولذلك ترك يحيى وابن مهدي حديثه بأخرة، وروى ابن مهدي عن الثوري عنه. فالأولى أن يقال في حاله: ينظر ما روى فإن كان من رواية الثقات عنه ممن وثقه خاصة شعبة والثوري، ولم يعمل بعلّة قاذحة، ووجد له متابعات أو شواهد دل هذا على أنه من قديم حديثه قبل أن يتغير ويظهر ما أظهر، فيقبل عنه وما ظهر فيه النكارة ومخالفة الثقات رُدّ.

(١) ابن أبي حاتم، مقدمة الجرح والتعديل، ٣٢ / ١.

لذا نجد غير واحد من النقاد خاصة المتأخرين، مثل ابن عبد البر، والبيهقي، وابن القيم، وابن حجر، وغيرهم مع حكمهم بضعفه أحياناً، إلا أنه يحتجون به أحياناً أخرى كما سيأتي في أحاديثه، والله أعلم.

وأما عن جابر فيستفاد فتؤمن برواية شعبة عنه فإنه لا يروي عن مدلسٍ إلا بما صرح فيه بالسماع كما هو مشهور^(١)، ومن رواية الثوري عنه فإنه قد صرح بأن جابراً من أصدق الناس إذا صرح بالسماع، فلا يعقل أن يروي عنه مع قوله هذا ما عنعنه جابر، يضاف إلى ذلك أن شعبة والثوري ممن وصف بالانتقاء.

المطلب الثاني: مرويات جابر الجعفي في الكتب الستة.

روى له من أصحاب الكتب الستة الترمذي وأبو داود وابن ماجه

أولاً: مروياته عند الترمذي.

روى له الترمذي خمسة أحاديث:

الحديث الأول: (أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ مَنْ أَتَى سَبْعَ سِنِينَ مُحْتَسِبًا كُتِبَتْ لَهُ بَرَاءَةٌ مِنَ النَّارِ)،
دُرس في مُحمَّد بن حميد عند الترمذي، الحديث الثاني^(٢)، وهو من ضعيف حديث جابر، وكان أخرجه لبيان
ضعفه.

الحديث الثاني: أخرجه في الحج، باب: ما جاء ما تقضي الحائض من المناسك، صدر الباب به، وأخرج
له شاهداً.

قال: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ أَخْبَرَنَا شَرِيكٌ عَنْ جَابِرٍ وَهُوَ ابْنُ يَزِيدَ الْجُعْفِيُّ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْأَسْوَدِ
عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: (حَضَّتْ فَأَمَرَنِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ أَقْضِيَ الْمَنَاسِكَ كُلَّهَا إِلَّا الطَّوْفَ
بِالْبَيْتِ).

قَالَ أَبُو عِيسَى الْعَمَلُ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّ الْحَائِضَ تَقْضِي الْمَنَاسِكَ كُلَّهَا مَا خَلَا
الطَّوْفَ بِالْبَيْتِ وَقَدْ رُوِيَ هَذَا الْحَدِيثُ عَنْ عَائِشَةَ مِنْ غَيْرِ هَذَا الْوَجْهِ أَيْضًا^(٣).

قلت: رواه البخاري من طريق عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة به بنحوه^(٤).

ورواه مسلم من الطريق نفسه بنحوه كذلك^(٥).

(١) انظر: فتح الباري، ١١/٨٦.

(٢) انظر ص: ٤٩١

(٣) الترمذي، الجامع، ٣/٢٨١، ح ٩٤٥.

(٤) البخاري، الصحيح، ص ٧٨، ح ٩٤.

(٥) مسلم، الصحيح، ١/٨٧٣، ح ٢١١.

ورواه أحمد بسند صحيح، عن منصور، عن إبراهيم، عن الأسود به نحوه^(١).

قلت: فيكون هذا من حسن حديث جابر، خاصة أنه من رواية شريك عنه وشريك كان عنده عن جابر عشرة آلاف حديث مما يدل على ملازمته له^(٢)، وهو من يوثق جابراً.

الحديث الثالث: ذكره في الذبائح، باب: ما جاء في الذبيحة بالمرؤة، أخرجه لبيان ضعفه.

قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى الْقُطَيْبِيُّ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى عَنْ سَعِيدٍ عَنْ قَتَادَةَ عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ: (أَنَّ رَجُلًا مِنْ قَوْمِهِ صَادَ أَرْكَبًا أَوْ اثْنَيْنِ فَذَبَحَهُمَا بِمَرْوَةٍ^(٣) فَعَلَقَهُمَا حَتَّى لَقِيَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَسَأَلَهُ، فَأَمَرَهُ بِأَكْلِهِمَا).

قَالَ وَفِي الْبَابِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ صَفْوَانَ وَرَافِعٍ وَعَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ قَالَ أَبُو عِيسَى وَقَدْ رَخَّصَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنْ يُذَكِّي بِمَرْوَةٍ... وَقَدْ اخْتَلَفَ أَصْحَابُ الشَّعْبِيِّ فِي رِوَايَةِ هَذَا الْحَدِيثِ فَرَوَى دَاوُدُ بْنُ أَبِي هِنْدٍ عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ صَفْوَانَ وَرَوَى عَاصِمُ الْأَحْوَلُ عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنْ صَفْوَانَ بْنِ مُحَمَّدٍ أَوْ مُحَمَّدِ بْنِ صَفْوَانَ وَمُحَمَّدُ بْنُ صَفْوَانَ أَصَحُّ وَرَوَى جَابِرُ الْجُعْفِيُّ عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ نَحْوَ حَدِيثِ قَتَادَةَ عَنِ الشَّعْبِيِّ وَيُحْتَمَلُ أَنَّ رِوَايَةَ الشَّعْبِيِّ عَنْهُمَا قَالَ مُحَمَّدٌ حَدِيثَ الشَّعْبِيِّ عَنْ جَابِرٍ غَيْرَ مُحْفُوظٍ^(٤).

قلت: وقد رواه البخاري^(٥)، ومسلم^(٦)، والترمذي^(٧)، وغيرهم من حديث أنس في جواز أكل الأرنب، وزاد الترمذي: فذبحها أبو طلحة بمرؤة.

وفي العلل الكبير^(٨) ساق الحديث ثم قال: فسألت محمداً عن هذا الحديث فقال: حديث الشعبي عن جابر غير محفوظ، وحديث محمد بن صفوان أصح.

الحديث الرابع: ذكره في اللباس، باب: ما جاء في لبس الجبة والخفين، أخرجه شاهداً في الباب.

قال: حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي زَائِدَةَ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عِيَّاشٍ عَنْ أَبِي إِسْحَقَ هُوَ الشَّيْبَانِيُّ عَنِ الشَّعْبِيِّ قَالَ: قَالَ الْمُغِيرَةُ بْنُ شُعْبَةَ: (أَهْدَى دُخْيَةَ الْكَلْبِيِّ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خُفَيْنِ فَلَبَسَهُمَا).

(١) المسند، ٦/٢٥٣.

(٢) المزني، تهذيب الكمال، ١٢/٤٧٢.

(٣) المرؤة: حجر أبيض رقيق يذبح به، لسان العرب، باب الواو، فصل الميم، ١٥/٢٧٦.

(٤) الترمذي، الجامع، ٤/٧٠، ح ١٤٧٢، وأخرج حديث أنس ٤/٢٥١، ح ١٧٨٩، وقال: حسن صحيح.

(٥) الصحيح، ص ٥٣٤، ح ٢٥٧٢.

(٦) الصحيح، ٣/١٥٤٧، ح ١٩٥٣.

(٧) الجامع، ٤/٢٥١، ح ١٧٨٩.

(٨) علل الترمذي الكبير، ص ٢٣٩، ح ٤٣٤.

قَالَ أَبُو عِيسَى وَ قَالَ إِسْرَائِيلُ عَنْ جَابِرٍ عَنْ عَامِرٍ وَجِبَّةٌ فَلَبِسَهُمَا حَتَّى تَحَرَّقَا لَا يَذْرِي النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَذْكِيٍّ^(١) هُمَا أَمْ لَا.

وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ وَأَبُو إِسْحَقَ اسْمُهُ سُلَيْمَانٌ وَالْحَسَنُ بْنُ عِيَّاشٍ هُوَ أَخُو أَبِي بَكْرٍ بْنِ عِيَّاشٍ^(٢).
قلت: طريق جابر رواها الطبراني من حديث محمد بن حميد الرازي، ثنا يحيى بن الضريس الرازي، عن
عنبسة بن سعيد، عن جابر، عن عامر، عن دحية الكلبي، قال: أهديت لرسول الله ﷺ.... الحديث^(٣)، ولم أقف عليه
من حديث جابر من غير هذا الطريق، وهذا الطريق ضعيف؛ فإن ابن حميد منكر الحديث عن أهل بلده وهذا منها،
وعامر إنما يروي عن المغيرة عن دحية كما هو عند الترمذي، وذكره الذهبي في السير وقال: جابر واه، ولم يذكر سند
الحديث^(٤).

الحديث الخامس: في المناقب، باب: مناقب أنس بن مالك، أخرجه وحده في موضوعه.
قال: حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ أَخْزَمٍ الطَّائِيُّ حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ عَنْ شُعْبَةَ عَنْ جَابِرٍ عَنْ أَبِي نَصْرِ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ
قَالَ: (كَتَنَّا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِبَقْلَةٍ كُنْتُ أَجْتَنِّيهَا).
قَالَ أَبُو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ جَابِرِ الْجُعْفِيِّ عَنْ أَبِي نَصْرِ وَأَبُو نَصْرِ هُوَ خَيْثَمَةُ
بْنُ أَبِي خَيْثَمَةَ الْبَصْرِيُّ رَوَى عَنْ أَنَسٍ أَحَادِيثٌ^(٥).
قلت: رواه أحمد من عدة طرق.

الأول: قال: حدثنا أسود، حدثنا شريك، عن عاصم، عن أنس.
وجابر، عن أبي نصر، عن أنس بنحوه^(٦).
الثاني: قال: حدثنا عبد الرزاق، حدثنا سفيان، عن جابر، عن أبي نصر، عن أنس بنحوه^(٧).
الثالث: قال: حدثنا محمد بن جعفر، حدثنا شعبة، عن جابر، عن حميد بن هلال، عن
أنس بنحوه^(٨).

(١) أي لا يذري ﷺ هل كان الخفين الملبذين أهدا هما دحية له من جلد المذكاة أو الميتة، المباركفوري، تحفة الأحوذى،
٣٧٨/٥.

(٢) الترمذي، الجامع، ٢٤٠/٤، ح ١٧٦٩.

(٣) المعجم الكبير، ٢٢٥/٤، ح ٤٢٠٠.

(٤) سير أعلام النبلاء، ٥٥٢/٢.

(٥) الترمذي، الجامع، ٦٨٢/٥، ح ٣٨٣٠.

(٦) المسند، ٢٦٠/٣.

(٧) المصدر نفسه، ١٦١/٣، و ٢٣٢.

(٨) المصدر نفسه، ١٣٠/٣.

وصححه الحافظ في الإصابة بقوله عن أنس: "صح عنه أنه قال: قدم النبي ﷺ المدينة وأنا ابن عشر سنين، وأن النبي ﷺ كناه أبا حمزة ببقلة كان يجتنيها..."^(١).

قلت: فعلى هذا يكون هذا الحديث من حسن مرويات جابر، من رواية شعبة وسفيان عنه.

خلاصة مرويات جابر عن الترمذي:

الخمسة الأحاديث التي رواها الترمذي لجابر: اثنان، أخرجهما لبيان ضعفهما، وواحد أخرجه شاهداً، وآخر صدر الباب به وأخرج له شاهداً، والآخر وحده في موضوعه. يحسن منها اثنان، أحدها من رواية شريك وله متابعات، والثاني من رواية شعبة والثوري عنه.

والثلاثة أحاديث الأخرى ضعيفة، في حديثين غير جابر محمد بن حميد وهو ضعيف، والثالث قال فيه البخاري: غير محفوظ.

ثانياً: مرويات جابر الجعفي عند أبي داود.

لم يرو له إلا حديثين أحدهما مرفوع والآخر مقطوع وهما حسنان كما سيأتي بيانه. الحديث الأول: أخرجه في الصلاة، باب: من نسي أن يتشهد وهو جالس، صدر به الباب وأخرج له شواهد.

قال: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَمْرِو عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْوَلِيدِ عَنْ سُفْيَانَ عَنْ جَابِرٍ يَعْنِي الْجُعْفِيَّ قَالَ حَدَّثَنَا الْمُغِيرَةُ بْنُ سُبَيْلٍ الْأَحْمَرِيُّ عَنْ قَيْسِ بْنِ أَبِي حَازِمٍ عَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (إِذَا قَامَ الْإِمَامُ فِي الرَّكَعَتَيْنِ فَإِنْ ذَكَرَ قَبْلَ أَنْ يَسْتَوِيَ قَائِمًا فَلْيَجْلِسْ فَإِنْ اسْتَوَى قَائِمًا فَلَا يَجْلِسْ وَيَسْجُدُ سَجْدَتِي السَّهْوِ). قَالَ أَبُو دَاوُدَ وَلَيْسَ فِي كِتَابِي عَنْ جَابِرٍ الْجُعْفِيَّ إِلَّا هَذَا الْحَدِيثُ^(٢).

ورواه ابن ماجه^(٣) قال: حدثنا محمد بن يحيى، ثنا محمد بن يوسف، ثنا سفيان عن جابر به بنحوه.

والإمام أحمد^(٤) قال: حدثنا الحجاج قال: سمعت سفيان، عن جابر به بنحوه.

والبيهقي^(٥) من طريق الحسين بن حفص عن سفيان، ثنا جابر، ثنا المغيرة به بنحوه.

(١) الإصابة ١/١٢٦، ترجمة أنس بن مالك.

(٢) أبو داود، السنن، ١/٢٧٢، ح ١٣٣٦.

(٣) السنن، ١/٣٨١، ح ١٢٠٨.

(٤) المسند، ٤/٢٥٤.

(٥) السنن الكبرى، ٢/٢٣٤، ح ٣٦٦١.

وكذا في رواية عبدالرزاق^(١) عن يحيى، عن الثوري، عن جابر قال: حدثنا المغيرة به بنحوه.

قلت: وله متابع عند أبي داود^(٢) قال: حدثنا عبيد الله بن عمر الجشمي، حدثنا يزيد بن هارون، أخبرنا المسعودي، عن زياد بن علاقة، قال: (صلى بنا المغيرة فنهض في الركعتين...) ثم ساق أن المغيرة فعل ما ذكر في الحديث السابق وقال: هكذا رأيت رسول الله يصنع، وهو سند حسن.

ورواه الترمذي^(٣) من طريق يزيد بن هارون، عن المسعودي، به بمثله وقال: حسن صحيح وقد روي هذا الحديث من غير وجه عن المغيرة بن شعبة، عن النبي ﷺ، فيكون هذا من حسن حديث جابر خاصة أنه صرح بالتحديث هذا من جهة، وهو من رواية شعبة والثوري عنه من جهة أخرى.

الحديث الثاني: في الديات، باب: دية الجنين، أخرجه شاهداً وهو مقطوع على الشعبي قوله. قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سِنَانٍ الْعَوَاقِيُّ حَدَّثَنَا شَرِيكٌ عَنْ مُغِيرَةَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ وَجَابِرٍ عَنِ الشَّعْبِيِّ قَالَ: الْغُرَّةُ خَمْسُ مِائَةٍ دِرْهَمٍ.

قَالَ أَبُو دَاوُدَ قَالَ رَبِيعَةُ: الْغُرَّةُ خَمْسُونَ دِينَارًا^(٤).

ورواه ابن أبي شيبة عن وكيع، حدثنا سففيان، عن طارق، عن الشعبي مثله^(٥). وهو سند حسن، وذكر ابن عبد البر^(٦) أن هذا قول أبي حنيفة وأصحابه والشعبي وإبراهيم، فتكون نسبة هذا القول للشعبي صحيحة، والله أعلم.

ثالثاً: مروياته عند ابن ماجه.

روى له ابن ماجه ستة عشر حديثاً.

الحديث الأول: في الطهارة وسننها، باب: الاستنجاء بالماء، أخرجه شاهداً في الباب.

(١) المصنف، ٢/ ٣١٠، ح ٣٤٨٣.

(٢) السنن، ١/ ٢٧٢، ح ١٠٣٧.

(٣) الجامع، ٢/ ٢٠١، ح ٣٦٥.

(٤) أبو داود، السنن، ٤/ ١٩٣، ح ٤٥٨٠.

(٥) المصنف، ٥/ ٣٩٣، ح ٢٧٢٨٣.

(٦) التمهيد، ٦/ ٤٨٣.

قال: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ شَرِيكَ عَنْ جَابِرٍ عَنْ زَيْدِ الْعَمِيِّ عَنْ أَبِي الصَّدِّيقِ النَّاجِيِّ عَنْ عَائِشَةَ: (أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَغْسِلُ مَقْعَدَتَهُ ثَلَاثًا قَالَ ابْنُ عُمَرَ فَعَلْنَاهُ دَوَاءً وَطَهُورًا). قَالَ أَبُو الْحَسَنِ بْنُ سَلَمَةَ حَدَّثَنَا أَبُو حَاتِمٍ وَإِبْرَاهِيمُ بْنُ سُلَيْمَانَ الْوَاسِطِيُّ قَالَا حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ حَدَّثَنَا شَرِيكٌ نَحْوُهُ^(١).

قلت: وشيخ الجعفي هو زيد بن الحواري المعروف بالعمي وهو ضعيف^(٢). ونقل السيوطي عن مغلطي قوله: "رواه الطبراني في الأوسط بإسناد أصح من هذا فإن كان مراده اللفظ نفسه، فقد رواه الطبراني من الطريق نفسه أيضاً.

وإن أراد حديث أبي أمامة قال: قال رسول الله ﷺ لأهل قباء: (ما هذا الطهور الذي قد خصصتم به في هذه الآية ﴿فِيهِ رِجَالٌ مُجْبُونٌ أَنْ يَتَطَهَّرُوا وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُطَهَّرِينَ﴾ [التوبة: ١٠٨] قالوا: ما منا أحد يخرج من الغائط إلا غسل مقعدته) فقد أخرج ابن ماجه^(٣).

في الباب نفسه بسند حسن من طريق إبراهيم، عن الأسود، عن عائشة قالت: (ما رأيت رسول الله ﷺ يخرج من غائط قط إلا مسح ماء)^(٤)، فهذا من حسن حديثه متناً وإن كان شيخه ضعيفاً.

الحديث الثاني: (قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَنْ أَذَّنْ مُحْتَسِبًا سَبْعَ سِنِينَ كَتَبَ اللَّهُ لَهُ بَرَاءَةً مِنَ النَّارِ)، درس عند الترمذي الحديث الثاني^(٥) وهو من ضعيف حديث جابر، وكان أخرجه وحده في موضوعه.

الحديث الثالث: في إقامة الصلاة والسنة فيها، باب: إذا قرأ الإمام فأنصتوا، أخرجه شاهداً في الباب. قال: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ حَدَّثَنَا عُبيدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى عَنْ الْحَسَنِ بْنِ صَالِحٍ عَنْ جَابِرٍ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (مَنْ كَانَ لَهُ إِمَامٌ فَقَرَأَهُ الْإِمَامُ لَهُ قِرَاءَةً)^(٦).

وقد فصل القول في هذا الحديث البيهقي في كتابه القراءة خلف الإمام، وذكر طرقه عن جابر، فقال بعد أن ذكر أن ليث بن أبي سليم وجابر الجعفي رواه عن أبي الزبير، وليث بن أبي سليم، وجابر بن يزيد الجعفي ممن لا تقوم الحجة برواية واحد منهما خصوصاً إذا خالفا وتفردا بمثل هذا الخبر المنكر عن مثل

(١) ابن ماجه، السنن، ١/ ١٢٧، ح ٣٥٦.

(٢) تقريب التهذيب، ص ٢٦٦، ت ٢٨٧٨.

(٣) ابن ماجه، السنن، ١/ ١٢٧، ح ٣٥٤.

(٤) الجامع الصغير، ص ٣٤٤.

(٥) انظر: ص ٢٤٥.

(٦) ابن ماجه، السنن، ١/ ٢٧٧، ح ٨٥٠.

أبي الزبير في اشتهاره وكثرة أصحابه وجرحهما جميعاً أشهر من أن يطول الكتاب بذكره... ثم ذكر جميع أسانيد حديث جابر وما فيها من علل...^(١).

وذكر الزيلعي أن سماع جابر الجعفي من أبي الزبير غير معروف^(٢).

وساق علل حديث جابر من جميع الطرق^(٣).

فيكون هذا من ضعيف حديثه خاصة أنه ليس من رواية الثوري أو شعبة عنه، ولم يصرح بالسماع.

الحديث الرابع والخامس: في إقامة الصلاة والسنة فيها، باب: ما جاء في الوتر في السفر، أخرجهما وحدهما في الباب.

قال: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ سَنَانَ وَإِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ قَالَا حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ أَنْبَأَنَا شُعْبَةُ عَنْ جَابِرٍ عَنْ سَالِمٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: (كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُصَلِّي فِي السَّفَرِ رَكَعَتَيْنِ لَا يَزِيدُ عَلَيْهِمَا وَكَانَ يَتَهَجَّدُ مِنَ اللَّيْلِ قُلْتُ وَكَانَ يُوتِرُ قَالَ نَعَمْ).

ثم رواه من طريق أخرى قال: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ مُوسَى حَدَّثَنَا شَرِيكٌ عَنْ جَابِرٍ عَنْ عَامِرٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَابْنِ عُمَرَ قَالَا: (سَنَّ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَلَاةَ السَّفَرِ رَكَعَتَيْنِ وَهُمَا تَمَامٌ غَيْرُ قَصْرِ وَالْوُتْرُ فِي السَّفَرِ سُنَّةٌ)^(٤).

قلت: ويشهد له ما في المدونة قال مالك: "لا ينبغي لأحد أن يوتر بواحدة ليس قبلها شيء لا في حضر ولا في سفر، لكن يصلي ركعتين ثم يسلم ثم يوتر بواحدة، قال: ولا بأس أن يوتر على راحلته حيثما كان وجهه في السفر: حدثنا ابن وهب، عن يونس ابن يزيد، عن ابن شهاب، عن سالم بن عبد الله بن عمر، أن عبد الله بن عمر قال: (كان رسول الله ﷺ يسبح على راحلته قبل أي وجه توجه، ويوتر غير أنه لا يصلي المكتوبة عليها)^(٥).

وروى الحديث الثاني ابن عبد البر من طريق الفضل بن دكين قال: حدثنا شريك به بمثله واحتج

به^(٦).

(١) القراءة خلف الإمام، ص ١٥٥-١٥٨.

(٢) نصب الراية، ٢/ ٢٠.

(٣) المصدر نفسه، ٢/ ٧-١١، وانظر التلخيص الحبير، ١/ ٢٣٢.

(٤) ابن ماجه، السنن، ١/ ٣٧٧، ح ١١٩٣ و ١١٩٤.

(٥) المدونة الكبرى، ١/ ١٢٦-١٢٧.

(٦) التمهيد، ١٦/ ٣١٥ و ١١/ ١٦٩.

ولله شاهد من حديث شريح بن عبيد، عن عبد الرحمن بن جبير بن نفير، عن أبيه، عن ثوبان رضي الله عنه قال كنا مع رسول الله ﷺ بسفر، فقال: (إن السفر جهد وثقل فإذا أوتر أحدكم فليركع ركعتين فإن استيقظ وإلا ينفذ له)^(١) وهو شاهد حسن.

فيكون هذا من حسن حديث جابر خاصة أنه من رواية شعبة وله متابعات.

الحديث السادس: (قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا قَامَ أَحَدُكُمْ مِنَ الرَّكْعَتَيْنِ فَلَمْ يَسْتَتِمَّ قَائِمًا فَلْيَجْلِسْ فَإِذَا اسْتَتَمَّ قَائِمًا فَلَا يَجْلِسْ وَيَسْجُدُ سَجْدَتِي السَّهْوِ) سبق عند أبي داود الحديث الأول^(٢) وهو من حسان حديث جابر من رواية شعبة وسفيان عنه وصرح فيه بالسماع، وكان أخرجه شاهداً في الباب.

الحديث السابع: أخرجه في إقامة الصلاة والسنة فيها، باب: ما جاء في صلاة المريض: شاهداً في الباب.

قال: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْحَمِيدُ بْنُ بَيَانَ الْوَاسِطِيُّ حَدَّثَنَا إِسْحَقُ الْأَزْرَقِيُّ عَنْ سُفْيَانَ عَنْ جَابِرٍ عَنْ أَبِي حَرِيرٍ عَنْ وَائِلِ بْنِ حُجْرٍ قَالَ: (رَأَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَلَّى جَالِسًا عَلَى يَمِينِهِ وَهُوَ وَجِعٌ)^(٣).

قلت: هذا الإسناد فيه أبو حريز مجهول^(٤)، ولم أقف له على متابعات، وإن كانت صلاته جالساً في مرضه ﷺ الذي توفي فيه ثابتة من حديث عائشة في الصحيحين^(٥).

فيكون هذا من ضعيف حديث جابر الجعفي، والعلّة فيه من شيخه المجهول، والله أعلم.

الحديث الثامن: في الزكاة، باب: ما يأخذ المصدق من الإبل، أخرجه شاهداً في الباب.

قال: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ إِسْرَائِيلَ عَنْ جَابِرٍ عَنْ عَامِرٍ عَنْ جَرِيرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (لَا يَرْجِعُ الْمُصَدَّقُ إِلَّا عَنْ رِضَا)^(٦).

قلت: لم يتفرد به جابر وله متابعات وهي:

ما رواه أحمد قال: حدثنا يزيد بن هارون، أنا داود، أي ابن أبي هند - عن عامر به بنحوه^(٧) وهو سند صحيح.

(١) الدارقطني، السنن، ٣٦/٢.

(٢) انظر: ص ٢٤٨.

(٣) ابن ماجه، السنن، ١/٣٨٧، ح ١٢٢٤، ومعنى قوله "على يمينه" الضمير يحتمل أن يكون راجعاً إليه ﷺ فمعناه كان جلوسه على شقه وقدمه الأيمن لا على هيئة التورك، ويحتمل أن يكون راجعاً إلى أبي وائل فيكون فيه التفات من المتكلم على الغيبة. والراجع عود الضمير إلى الرسول ﷺ. أنظر: السيوطي: شرح سنن ابن ماجه، ١/٨٦.

(٤) تقريب التهذيب، ص ٦٣٢، ت ٨٠٤٤.

(٥) صحيح البخاري، ص ١٥٥، ح ٦٨٦، صحيح مسلم، ١/٣٠٩، ح ٤١٢.

(٦) ابن ماجه، السنن، ١/٥٧٦، ح ١٨٠٢.

(٧) المسند، ٤/٣٦٠.

ورواه أحمد كذلك من طريق مجالد بن سعيد عن الشعبي به بنحوه^(١)، والدارمي قال أخبرنا عمرو بن عون، أنا هشيم، عن داود ومجالد عن الشعبي به بنحوه^(٢)، وابن خزيمة من عده طرق، عن داود بن أبي هند، عن الشعبي به بنحوه^(٣)، والطبراني في الكبير من طريق إسماعيل بن أبي خالد، عن الشعبي به بنحوه^(٤)، فيكون هذا من حسن حديث جابر من رواية الثقة عنه.

الحديث التاسع: في النكاح، باب: الوليمة، أخرجه وحده في موضوعه.

قال: حَدَّثَنَا سُؤَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا الْمُفَضَّلُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ جَابِرِ بْنِ الشَّعْبِيِّ عَنْ مَسْرُوقٍ عَنْ عَائِشَةَ وَأُمِّ سَلَمَةَ قَالَتَا: (أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ نُجَهِّزَ فَاطِمَةَ حَتَّى نُدْخِلَهَا عَلَى عَلِيٍّ فَعَمَدْنَا إِلَى الْبَيْتِ فَفَرَشْنَاهُ ثُرَابًا لَيْنًا مِنْ أَعْرَاضِ الْبَطْحَاءِ ثُمَّ حَشَوْنَا مِرْفَقَتَيْنِ لَيْفًا فَنَفَسْنَاهُ بِأَيْدِينَا ثُمَّ أَطَعَمْنَا تَمْرًا وَزَبِيًّا وَسَقَيْنَا مَاءً عَذْبًا وَعَمَدْنَا إِلَى عُودٍ فَعَرَضْنَاهُ فِي جَانِبِ الْبَيْتِ لِيُلْقَى عَلَيْهِ الثَّوْبُ وَيُعَلَّقَ عَلَيْهِ السَّقَاءُ فَمَا رَأَيْنَا عُرْسًا أَحْسَنَ مِنْ عُرْسِ فَاطِمَةَ)^(٥).

قلت: فيه المفصل بن عبد الله الكوفي ضعيف^(٦)، و سويد بن عبد العزيز ضعيف كذلك^(٧)، فيكون هذا من ضعيف حديث جابر من رواية الضعفاء عنه خاصة أنه ليس له متابعات ولا شواهد.

الحديث العاشر: في التجارات، باب: بيع المصرة، أخرجه شاهداً في الباب. قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنَا وَكِيعٌ حَدَّثَنَا الْمُسْعُودِيُّ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِي الصُّحَيْ عَنْ مَسْرُوقٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ مَسْعُودٍ أَنَّهُ قَالَ أَشْهَدُ عَلَى الصَّادِقِ الْمُصْذُوقِ أَبِي الْقَاسِمِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ حَدَّثَنَا قَالَ: (بَيْعُ الْمُحَفَّلَاتِ^(٨) خِلَابَةٌ^(٩) وَلَا تَحِلُّ الْخِلَابَةُ^(١٠) لِلْمُسْلِمِ)^(١١).

(١) المصدر نفسه، ٣٦/٤.

(٢) السنن، ١/٤٨٤، ح ١٦٧٠.

(٣) الصحيح، ٤/٥٥، ح ٢٣٤١.

(٤) المعجم الكبير، ٢/٣٢٤، ح ٢٣٥٢.

(٥) ابن ماجه، السنن، ١/٦١٦، ح ١٩١١.

(٦) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص ٥٤٤، ت ٦٨٥٥.

(٧) المصدر نفسه، ص ٢٦٠، ت ٢٦٩٠.

(٨) الْمُحَفَّلَةُ، الناقة أو البقرة أو الشاة لا يملؤها صاحبها أياماً حتى يجتمع لهما في ضرعها.. ابن منظور، لسان العرب، ١١/١٥٧، باب اللام فصل الحاء.

(٩) الْخِلَابَةُ: الخِدَاعُ بالقول اللطيف، ابن الأثير، النهاية، ٢/٥٨.

(١٠) ابن ماجه، السنن، ٢/٧٥٣، ح ٢٢٤٠، وأحمد المسند، ١/٤٣٣.

ورواه البيهقي من الطريق نفسه ثم قال: رفعه جابر الجعفي، بهذا الإسناد، وروي بإسناد صحيح عن ابن مسعود موقوفاً^(١).

قلت: يشير إلى ما رواه عبد الرزاق، قال: حدثنا أبو بكر، حدثنا أبو معاوية، عن الأعمش عن خيثمة، عن الأسود قال: قال لي عبد الله: (إياكم وبيع المحفلات فإنها خلافة ولا تحل الخلافة لمسلم)^(٢). وروى البخاري^(٣) نحوه من حديث ابن مسعود موقوفاً عليه: (من اشترى شاه محفلة فردها فليرد معها صاعاً، ونهى النبي ﷺ أن تلتقى البيوع). وروي عن ابن مسعود مرفوعاً بلفظ (نهى رسول الله عن بيع المحفلات من الغنم وقال: خلافة من المسلمين) والموقوف هو الصواب^(٤).

قلت: ونهى النبي ﷺ عن بيع المحفلة ثابت من طرق أخرى منها: حديث ابن عباس، عن الترمذي رواه وقال: حسن صحيح وفي الباب عن أبي هريرة وابن مسعود^(٥)، فيكون هذا الحديث ضعيفاً وعلته الرفع و صوابه الوقف.

الحديث الحادي عشر: في التجارات، باب: النهي عن التفريق بين السبي، صدر به الباب وأخرج له شاهداً.

قال: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ قَالَا حَدَّثَنَا وَكِيعٌ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ جَابِرِ بْنِ الْقَاسِمِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: (كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا أُتِيَ بِالسَّبْيِ أَعْطَى أَهْلَ الْبَيْتِ جَمِيعًا كَرَاهِيَةً أَنْ يُفَرَّقَ بَيْنَهُمْ)^(٦).

قلت: روي من غير طريق عن الجعفي، فقد رواه أبو عوانة وشيبان وقيس، وشريك^(٧) عنه، وله شاهد من حديث علي، وآخر من حديث أبي أيوب رواهما الترمذي وحسنهما^(٨)، وحديث علي رواه ابن ماجه، وروي آخر من حديث أبي موسى بسند ضعيف^(٩).

(١) السنن الكبرى، ٣١٧/٥، ح ١٠٤٩.

(٢) المصنف، ٣٣٩/٤، ح ٢٠٨١٤، وابن أبي شيبة، المصنف، ١٩٨/٨، ح ٤٨٦٥.

(٣) الصحيح، ص ٤٤٦، ح ١٤٩.

(٤) الدارقطني، العلل، ٤٧/٥.

(٥) الجامع، ٥٦٨/٣، ص ١٢٦٨.

(٦) ابن ماجه، السنن، ٧٥٥/٢، ح ٢٢٤٨.

(٧) مصنف ابن أبي شيبة، ٥٢٧/٤، ح ٢٢٨٢٣.

(٨) الجامع، ٥٨٠/٣، ح ١٢٨٤ و ١٢٨٣.

(٩) السنن، ٧٥٥/٢، ح ٢٢٥٠.

وحديث ابن مسعود صححه السيوطي^(١) فيكون هذا الحديث من حسن حديث جابر خاصة أنه من رواية الثوري عنه، والله أعلم.

الحديث الثاني عشر: في الأحكام، باب: من بنى في حقه ما يضر بجاره، أخرجه شاهداً في الباب.
قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ أُنْبَأَنَا مَعْمَرٌ عَنْ جَابِرِ الْجَعْفِيِّ عَنْ عِكْرِمَةَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (لَا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ)^(٢).

ورواه الدارقطني من حديث إبراهيم بن إسماعيل، عن داود بن الحصين، عن عكرمة به بمثله مطولاً^(٣).
قال ابن رجب: "جابر الجعفي ضعفه الأكثرون... وروايات داود عن عكرمة مناكير... وإبراهيم ضعفه جماعة، ونقل عن ابن الصلاح قوله: هذا الحديث أسنده الدارقطني من وجوه، ومجموعها يقوي الحديث ويحسنه، وقد تقبله جماهير أهل العلم واحتجوا به، ثم قال ابن رجب: وقول أبي داود إنه من الأحاديث التي يدور الفقه عليها يشعر بكونه غير ضعيف، والله أعلم"^(٤).

قلت: فإذا لم يكن لحديث ابن ماجه علة عند مَنْ ضعفه إلا أنه من رواية الجعفي، وكان الراوي عن الجعفي ثقة، وأضيف إلى ذلك قبول العلماء له وعملهم به حتى قال أبو داود قولته فيمكن تحسين حديث جابر، خاصة أن النووي حسنه^(٥).

وقال ابن عبد البر في التمهيد: "كان شعبة والثوري يثنيان على جابر الجعفي ويصفانه بالحفظ والإنقاذ، وكان ابن عيينة يذمه ويحكي عنه سوء مذهبه ما يسقط روايته، واتبعه على ذلك أصحابه ابن معين وعلي وأحمد وغيرهم، فلهذا قلت إن هذا الحديث لا يسند من وجه صحيح"^(٦).

فظاهر من هذا القول أن سبب رد حديث جابر عند ابن عبد البر سوء المذهب، وليس هذا بعلة وقد قبل ابن عبد البر حديث جابر بالمتابعات وبغيرها^(٧).

الحديث الثالث عشر: في الديات، باب: لا قود إلا بالسيف، صدر به الباب وأخرج له شاهداً.

(١) الجامع الصغير، ص ٩٦.

(٢) ابن ماجه، السنن، ٢/٧٨٤، ح ٢٣٤١.

(٣) السنن، ٤/٢٢٨، ح ٨٤.

(٤) جامع العلوم والحكم، ٢/٩٠٧-٩١٠.

(٥) انظر: فيض القدير، ٥/٨٨.

(٦) التمهيد، ٢٠/١٥٨.

(٧) انظر التمهيد، ١٠/١٨٧ و ٢٠/٣٦٩.

قال: حَدَّثَنَا إِبرَاهِيمُ بْنُ الْمُسْتَمِرِّ الْعُرُقِيُّ حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ عَنْ سُفْيَانَ عَنْ جَابِرٍ عَنْ أَبِي عَازِبٍ عَنِ النَّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: (لَا قَوْلَ إِلَّا بِالسَّيْفِ) ^(١).

ورواه الدارقطني قال: حدثنا محمد بن سليمان النعماني، حدثنا الحسين بن عبدالرحمن الجرجاني، حدثنا موسى بن داود، عن مبارك عن الحسن قال: قال رسول الله ﷺ (لَا قَوْلَ إِلَّا بِالسَّيْفِ) ^(٢).
قال يونس: قلت للحسن: عمّن أخذت هذا، قال: سمعت النعمان بن بشير يذكر ذلك ^(٣).

ورواه ابن أبي شيبة قال: حدثنا عيسى بن يونس، عن أشعث وعمرو، عن الحسن قال: قال رسول الله ﷺ
بمثله مرسلًا ^(٤).

وقد أخذ به أهل الكوفة والثوري وأبو حنيفة، وهو من رواية الثوري عنه، لكن فيه شيخه أبو عازب مستور ^(٥). وله شواهد ولكنها كلها ضعيفة ^(٦) فيكون هذا من ضعيف حديثه وعلته شيخه.
الحديث الرابع عشر: أخرجه في المناسك، باب: العمرة في رمضان، أخرجه مقروناً وأخرج له عدة شواهد.

قال: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَا حَدَّثَنَا وَكِيعٌ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ بَيَّانٍ وَجَابِرٍ عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنْ وَهْبِ بْنِ خُبَيْشٍ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (عُمْرَةٌ فِي رَمَضَانَ تَعْدِلُ حَجَّةً) ^(٧).
قلت: هذا إسناد صحيح، وبيان هو ابن بشر ثقة ثبت ^(٨).

ورواه النسائي ^(٩) من طريق يحيى بن آدم قال: حدثنا سفیان، عن بيان وذكر آخر عن الشعبي به
بمثله، قلت: الآخر هو الجعفي كما في رواية ابن ماجه لكن النسائي يوهيه جداً فلعله كره ذكره، والله أعلم.

(١) ابن ماجه، السنن، ٢/٨٨٩، ح ٢٦٦٩.

(٢) ابن ماجه، السنن، ٢/٨٨٩، ح ٢٦٦٩.

(٣) السنن، ٣/١٠٦، ح ٨٣.

(٤) المصنف، ٥/٤٣٢، ح ٢٧٢٢.

(٥) تقريب التهذيب، ص ٦٥٣، ت ٨١٩٤.

(٦) التلخيص الحبير، ٤/١٩.

(٧) ابن ماجه، السنن، ٢/٩٩٦، ح ٢٩٩٢.

(٨) تقريب التهذيب، ص ١٢٩، ت ٧٨٩.

(٩) السنن الكبرى، ٢/٧٢، ح ٤٢٢٥.

ثم رواه ابن ماجه^(١) من طريق وكيع عن داود بن يزيد الزعافري، عن الشعبي، عن هرم ابن خنبل بمثله.

ورواه أحمد من طريق داود الأودي الزعافري عن الشعبي به بمثله^(٢).

ووهب بن خنبل، وهرم واحد، ووهب هو الصواب^(٣).

ولـه شاهد صحيح من حديث ابن عباس^(٤)، فيكون هذا من حسن حديث جابر من رواية الثوري عنه.

الحديث الخامس عشر: في الأضاحي، باب: من اشترى أضحية صحيحة فأصابها عنده شيء، أخرجه وحده في الباب.

قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ أَبُو بَكْرٍ قَالَا حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنِ الثَّوْرِيِّ عَنْ جَابِرِ بْنِ يَزِيدَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ قَرْظَةَ الْأَذْصَارِيِّ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ: (ابْتَعْنَا كَبْشًا نُضَحِّي بِهِ فَأَصَابَ الذَّنْبُ مِنْ أَلْيَتِهِ أَوْ أُذُنِهِ فَسَأَلْنَا النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَمَرَنَا أَنْ نُضَحِّيَ بِهِ)^(٥).

قلت: ورواه الطحاوي من طريق شعبة، عن جابر، عن محمد بن قرظة عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: ولم نسمعه منه - أنه اشترى كبشاً - وساق الحديث.

قال الطحاوي: "فقد فسد إسناده هذا الحديث بما ذكرنا، وفسد متنه لأنه قال: قطع ذنبه أو بعض ذنبه إن كان البعض هو المقطوع فيجوز أن يكون المقطوع أقل من ربعه، وذلك لا يمنع أن يضحى به في قول أحد من الناس"^(٦).

قلت: وفيه شيخ جابر مجهول^(٧)، فيكون هذا الحديث من ضعيف روايته والعلّة شيخه.

الحديث السادس عشر: في تعبير الرؤيا، باب: رؤية النبي ﷺ في المنام، أخرجه شاهداً في الباب.

(١) السنن، ٢/٩٩٦، ح ٢٩٩٤.

(٢) المسند، ٤/١٨٦ و ١٧٧.

(٣) موضح أو هام الجمع، ٢/٥٠٩.

(٤) مسلم، الصحيح، ٢/٩١٧، ح ١٢٥٦.

(٥) ابن ماجه، السنن، ٢/١٠٥١، ح ٣١٤٦.

(٦) شرح معاني الآثار، ٤/١٧١.

(٧) تقريب التهذيب، ص ٥٠٣، ت ٦٢٤١.

قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُحْيَى حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ قَالَ أَبُو عَوَانَةَ حَدَّثَنَا عَنْ جَابِرٍ عَنْ عَمَارٍ هُوَ الدُّهْنِيُّ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (مَنْ رَأَى فِي الْمَنَامِ فَقَدْ رَأَى فَإِنَّ الشَّيْطَانَ لَا يَتَمَثَّلُ بِی) (١).

قلت: رواه الطبراني (٢) من طريق معاوية بن هشام، ثنا سفيان الثوري، عن ليث، عن أبي جهم، عن ابن عباس به بنحوه.

وهذا وإن كان مروياً من طريق ليث بن أبي سليم، وقد اختلط فإنه من رواية الثوري عنه وهي قبل الاختلاط كما قال ابن حجر (٣) فيكون هذا متابعا قوياً لحديث جابر.

وقد عدد الترمذي أحد عشر صحابياً رواوا هذا الحديث وهم أبو هريرة، وابن مسعود، وأبو قتادة، وابن عباس، وأبو سعيد، وجابر، وأنس، وأبو بكرة، وأبو جحيفة، وأبو مالك الأشجعي، عن أبيه.

وكان أخرج حديث ابن مسعود وقال: حسن صحيح (٤)، وحديث أبي هريرة وغيره في الصحيحين (٥)، فيكون هذا من حسن حديث جابر من رواية الثقة عنه.

خلاصة مرويات جابر الجعفي عند ابن ماجه.

روى له ابن ماجه ستة عشر حديثاً، ثمانية في باب الشواهد، وواحداً مقروناً، واثنان صدر بهما بابها وأخرج لهما شواهد، وخمسة لم يخرج في بابها أو موضوعها غيرها لاثنين منها متابعات تقويها.

- تسعة أحاديث من حسان حديثه.

- ثلاثة من رواية الثوري، أحدها صرح فيه بالسماع ولها متابعات أو شواهد.

- اثنان من رواية شعبه، ولها متابعات تقويها.

- واحد من رواية إسرائيل، وله متابعات.

(١) ابن ماجه، السنن، ٢/ ١٢٨٥، ح ٣٩٠٥.

(٢) المعجم الكبير، ١٢/ ٢١٣، ح ١٢٩٢٦.

(٣) تغليق التخليق، ٢/ ٢٩ - ٣٠.

(٤) الجامع، ٤/ ٥٣٥، ح ٢٢٧٦.

(٥) البخاري، الصحيح، ص ٤١، ح ١١٠، ومسلم، الصحيح، ٤/ ١٧٧٥، ح ٢٢٦٦.

- وثلاثة أخرى لها متابعات تقويها.

• وسبعة أحاديث من ضعيف ما روى:

- ثلاثة أحاديث علتها شيوخه المجهولون.

- واثنان علتها الراوي عنه.

- وواحد رَفَعَهُ وصوابه الوقف.

- والآخر خالف فيه الثقات.

خلاصة مرويات جابر الجعفي في الكتب الستة:

أخرج حديثه من أصحاب الكتب الستة: الترمذي، وأبو داود، وابن ماجه. ومجموع ماله عندهم بالمكرر: ثلاثة وعشرون حديثاً.

- خمسة عند الترمذي.

- اثنان عند أبي داود.

- وستة عشر عند ابن ماجه.

منها ثلاثة عشر— حديثاً من حسن حديثه ثمانية منها من حديث الثوري وشعبة أو أحدهما عنه. وواحد من رواية إسرائيل وآخر من رواية شريك وثلاثة من غير رواية مَنْ ذُكر ولها متابعات وشواهد تقويها.

• وعشرة أحاديث ضعيفة:

- ثلاثة علتها جهالة شيوخه.

- وأربعة علتها الراوي عنه.

- وآخر رفعه وصوابه أنه موقوف.

- واثنان خالف الثقات فيهما.

وبهذا يظهر دقة قول النقاد عصري جابر من أمثال شعبة والثوري حيث يقولون في جابر إنه من أوثق الناس إذا صرح بالسماع، وإذا أن الأحاديث الضعيفة التي رويت لجابر الضعف فيها غالباً ليس من جابر إنما هو من شيوخه أو تلاميذه.

ومن جهة أخرى تظهر الصناعة النقدية لأصحاب السنن حيث يخرجون أحاديث هؤلاء الضعفاء حسب الحاجة إليها وحكمهم على حديث الضعيف إنما حكم تفصيلي فلكل حيث عندهم نقد خاص؛ ونجد في الترمذي يضعف حديث الحديث الإجابة حيناً، ويروي عنه حيناً آخر ويسكت وعند دراسة الحديث الذي سكت عنه نجد أنه يتقوى بالمتابعات والشواهد مما يدل على ضبط جابر لهذا الحديث. وأما ابن ماجه فمسألة التصحيح على الباب حاضرة في ذهنه عند تخريجه أحاديث هؤلاء الضعفاء حيث إنه أغلب ما يخرج لهم في المتابعات والشواهد أو حيث لا يجد في الباب غيرها وهذا يدل على أن الحديث الضعيف أحب إليه من قول الرجال كما هو مذهب الإمام أحمد والله أعلم.

المبحث الرابع

داود بن يزيد الأودي

ومروياته في الكتب الستة

المطلب الأول: أقوال النقاد فيه.

المطلب الثاني: مروياته في الكتب الستة.

المبحث الرابع: داود بن يزيد الأودي ومروياته في الكتب الستة

داود بن يزيد بن عبد الرحمن الأودي الزّ عافري أبو يزيد الكوفي الأعرج عمّ عبد الله بن إدريس، من السادسة، مات سنة مئة وإحدى وخمسين.

المطلب الأول: أقوال النقاد فيه

قال أحمد بن حنبل^(١) ويحيى بن معين^(٢) وأبو داود^(٣) والدارقطني^(٤) وابن الجوزي^(٥) والذهبي^(٦) وابن حجر^(٧): ضعيف، وعن ابن معين قوله: ليس حديثه بشيء^(٨)، وقال سفيان الثوري: شعبة يروي عن داود بن يزيد! تعجباً منه^(٩)، وقال عمرو بن علي: كان يحيى وعبد الرحمن لا يحدثان عنه، وكان سفيان وشعبة يحدثان عنه^(١٠)، وقال أبو حاتم^(١١): ليس بقوي، يتكلمون فيه، وهو أحب إليّ من عيسى الحنّاط. قلت: وعيسى الحنّاط قال فيه أبو حاتم، ليس بالقوي مضطرب الحديث^(١٢)، وقال أبو داود^(١٣) والدارقطني^(١٤): متروك، وقال النسائي^(١٥) والأزدي^(١٦): ليس بثقة، وقال ابن المديني^(١٧): أنا لا أروي عنه، وقال العجلي^(١٨): يكتب حديثه، وليس بالقوي، وقال الحاكم^(١٩) ليس بقوي، وقال ابن حبان^(٢٠): "مات سنة إحدى وخمسين

(١) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٣/ ٤٢٧.

(٢) ابن عدي، الكامل، ٣/ ٧٩.

(٣) الذهبي، ميزان الاعتدال، ٣/ ٣٦.

(٤) العلل، ٨/ ٣٢٠.

(٥) الضعفاء والمتروكين، ١/ ٢٦٨.

(٦) ميزان الاعتدال ٣/ ٣٦، والمغني في الضعفاء، ١/ ٢٢١.

(٧) تقريب التهذيب، ص ٢٠٠، ت ١٨١٨.

(٨) تاريخ ابن معين، رواية الدوري، ٣/ ٢٧٦.

(٩) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٣/ ٤٢٧.

(١٠) ابن حبان، المجروحين، ١/ ٢٨٩.

(١١) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٣/ ٤٢٨٧.

(١٢) المصدر نفسه، ٦/ ٢٨٩.

(١٣) سؤالات الآجري لأبي داود، ص ١٧٨.

(١٤) سؤالات البرقاني للدارقطني، ص ٢٨.

(١٥) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٣/ ٤٢٧.

(١٦) ابن الجوزي، الضعفاء والمتروكين، ١/ ٢٦٨.

(١٧) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٣/ ٤٢٧.

(١٨) ابن حجر، تهذيب التهذيب، ٣/ ١٧٨.

(١٩) المصدر نفسه، ٣/ ١٧٨.

(٢٠) المجروحين، ١/ ٢٨٥.

ومئة، وكان ممن يقول بالرجعة، وكان الشعبي يقول له ولجابر الجعفي: لو كان لي عليكما سلطان ثم لم أجد إلا إبرة لشبكتكما ثم غللتكما بها".

وقال الساجي^(١): صدوق يهم، وكان شعبة حمل عنه قديماً.

وقال ابن عدي^(٢): "لم أر له حديثاً منكرأً جاوز الحد إذا روى عنه ثقة، وإن كان ليس بقوي في الحديث فإنه يكتب حديثه ويقبل إذا روى عنه ثقة".

الخلاصة: إن داود ضعيف وهذا ما عليه النقاد على اختلاف عباراتهم في شدة الجرح بين قولهم متروك، كما قال أبو داود والدارقطني، وقولهم ليس بقوي، كما قال العجلي والحاكم.

إلا أن ابن عدي سبر حديثه واعتبره، وخلص إلى أنه يقبل حديثه إذا كان الراوي عنه ثقة، قلت: خاصة إذا كان شعبة هو الراوي عنه فإن سماع شعبة منه قديم كما قال الساجي.

المطلب الثاني: مرويات داود بن يزيد في الكتب الستة.

روى له من أصحاب الكتب الستة الترمذي وابن ماجه

أولاً: مرويات داود بن يزيد عند الترمذي:

روى له الترمذي أربعة أحاديث.

الحديث الأول: أخرجه في الأحكام، باب: ما جاء في هدايا الأمراء، ولم يخرج في الباب غيره.
قال: حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ عَنْ دَاوُدَ بْنِ يَزِيدَ الْأَوْدِيِّ عَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُبَيْلٍ عَنْ قَيْسِ بْنِ أَبِي حَازِمٍ عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ قَالَ: بَعَثَنِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى الْيَمَنِ فَلَمَّا سِرْتُ أَرْسَلَ فِي أَثَرِي فَرَدَدْتُ فَقَالَ: (أَتَدْرِي لِمَ بَعَثْتُ إِلَيْكَ لَا تُصَيِّبَنَّ شَيْئًا بَغَيْرِ إِذْنِي فَإِنَّهُ غُلُولٌ^(٣))، (وَمَنْ يَغْلُلْ يَأْتِ بِمَا غَلَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ) هَذَا دَعْوَتُكَ فَاْمْضِ لِعَمَلِكَ).

قَالَ: وَفِي الْبَابِ عَنْ عَدِيِّ بْنِ عَمِيرَةَ وَبُرَيْدَةَ وَالْمُسْتَوْرِدِ بْنِ شَدَّادٍ وَأَبِي هُمَيْدٍ وَابْنِ عُمَرَ.

قَالَ أَبُو عِيْسَى حَدِيثُ مُعَاذِ حَدِيثٌ غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ مِنْ حَدِيثِ أَبِي أُسَامَةَ عَنْ دَاوُدَ الْأَوْدِيِّ^(٤).

(١) ابن حجر، تهذيب التهذيب، ٣/ ١٧٨.

(٢) الكامل، ٣/ ٧٩.

(٣) الغلول بالضم: هو الخيانة في المغنم، وكل من خان في شيء خفية فقد غلّ، ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث، ٣/ ٣٨٠.

(٤) الترمذي، الجامع، ٣/ ٦٢١، ح ١٣٣٥.

ونقل ابن كثير أن الترمذي قال عقب هذا الحديث: حسن غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه وفي الباب...^(١)

ورواه البزار من الطريق نفسه وقال: وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن معاذ إلا من هذا الوجه بهذا الإسناد^(٢).

وقد سئل البخاري عن هذا الحديث فقال: هو حديث حسن^(٣). قلت: وله شاهد عند الشيخين من حديث أبي هريرة بعدما ذكر ﷺ الغلول فعظمه وعظم أمره بلفظ (لا ألفين أحدكم يوم القيامة على رقبته شاة... الحديث)^(٤).

فيكون هذا الحديث حسناً من رواية الثقة عن داود والله أعلم. الحديث الثاني: أخرجه في تفسير القرآن، باب: من سورة الأنعام، ولم يخرج في موضوعه غيره. قال: حَدَّثَنَا الْفَضْلُ بْنُ الصَّبَّاحِ الْبَغْدَادِيُّ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فُضَيْلٍ عَنْ دَاوُدَ الْأَوْدِيِّ عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنْ عُلَقَمَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: مَنْ سَرَّهُ أَنْ يَنْظُرَ إِلَى الصَّحِيفَةِ الَّتِي عَلَيْهَا خَاتَمُ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَلْيَقْرَأْ هَذِهِ الْآيَاتِ ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبِّي عَلَيْكُمْ﴾ الْآيَةَ إِلَى قَوْلِهِ ﴿لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [الأنعام: ١٥١-١٥٣]. قَالَ أَبُو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ^(٥).

وأخرجه الطبراني في الأوسط من طريق خالد بن يوسف السلمي، قال: حدثنا محمد بن فضيل عن داود الأودي به بنحوه، وقال: لم يرو هذا الحديث عن الشعبي إلا داود، تفرد به محمد بن فضيل^(٦). قلت: وهذا النقل لبيان معنى قول الترمذي غريب: أي تفرد محمد بن فضيل به، وإلا فالسمتي متروك^(٧).

(١) تفسير القرآن العظيم، ١/ ٤٢٣.

(٢) المسند ٧/ ١١٨.

(٣) علل الترمذي الكبير ص ١٩٩.

(٤) انظر البخاري، الصحيح، ص ٦٤٧، ح ٣٠٧٣، ومسلم، الصحيح، ٣/ ١٤٦١، ح ١٨٣١، وانظر أحاديث أبي حميد وعدي بن عميرة عند مسلم، ح ١٨٣٢، ١٨٣٣.

(٥) الترمذي، الجامع، ٥/ ٢٦٤، ح ٣٠٧٠، وانظر الطبراني في المعجم الكبير، ١٠/ ٩٣، ح ١٠٦٠. وقوله من سرّه... فليقرأ هذه الآيات: كناية عن أن هذه الآيات منسوخات. انظر: تحفة الأحوذى، ٨/ ٣٥٥.

(٦) المعجم الأوسط، ٢/ ٤٣، ح ١١٨٦.

(٧) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص ٦١٠، ت ٧٨٦٢.

وروي في الزهد لا بن المبارك بسند حسن من حديث الربيع بن خثيم مقطوعاً عليه بنحوه^(١).

وله شاهد من حديث ابن عباس قال: هن الآيات المحكمات^(٢).

ومحمد بن فضيل صدوق، وثقه غير واحد من النقاد وهو من رواة الكتب الستة^(٣). فيكون هذا الحديث حسناً كذلك لأنه من رواية ثقة عنه، خاصة أن الترمذي حسنه مع حكمه عليه بالغرابة الحديث الثالث: أخرجه في تفسير القرآن، باب: ومن سورة بني إسرائيل، أخرجه وحده في موضوعه. قال: حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ دَاوُدَ بْنِ يَزِيدَ الزَّعَافِرِيِّ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي قَوْلِهِ «عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَحْمُودًا» [الإسراء: ٧٩] سُئِلَ عَنْهَا قَالَ هِيَ الشَّفَاعَةُ. قَالَ أَبُو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ وَدَاوُدُ الزَّعَافِرِيُّ هُوَ دَاوُدُ الْأَوْدِيِّ بْنُ يَزِيدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ وَهُوَ عَمُّ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ إِدْرِيسٍ^(٤).

وصححه الطبري في تفسيره، فقال في تفسير هذه الآية: "وأولى القولين في ذلك بالصواب ما صحَّ به الخبر عن رسول الله، وذلك ما حدثنا به أبو كريب قال: ثنا وكيع عن داود بن يزيد به بمثله... ثم رواه من طريق أخرى قال: حدثنا علي بن حرب، قال: ثنا مكي بن إبراهيم، قال: ثنا داود بن يزيد الأودي به بنحوه..."^(٥). وقد روي هذا الحديث عن إدريس الأودي عن أبيه عن أبي هريرة والصواب عن داود بن يزيد عن أبيه^(٦). وحديث داود سكت عنه الحافظ في الفتح^(٧) والتلخيص^(٨)، وأجمع العلماء على أن المقام المحمود هو الشفاعة إلا ما كان من مجاهد فإنه فسرَ المقام المحمود: أن يقعد معه يوم القيامة على العرش، وهذا منكر عند أهل العلم في تفسير هذه الآية، على أنه قد روي عن مجاهد كذلك في تفسير هذه الآية أن المقام المحمود هو الشفاعة^(٩). قلت: فلعل رأيه الأول مدخول عليه.

(١) الزهد، ص ٩، ج ٣١.

(٢) الطبري، جامع البيان، ٨/ ٨٦-٨٧.

(٣) ابن حجر، تهذيب التهذيب، ٩/ ٣٥٩.

(٤) الترمذي، الجامع، ٥، ح ٣٠٣، وأحمد في المسند، ٢/ ٤٤٤.

(٥) جامع البيان، ١٥/ ١٤٥-١٤٦.

(٦) علل الدارقطني، ٨/ ٣٢٠، ح ١٥١٩.

(٧) فتح الباري، ١١/ ٤٢٦.

(٨) التلخيص الحبير، ١/ ٢١١.

(٩) انظر: الزرقاني، شرح الموطأ، ٢/ ٤٥، وانظر التمهيد، ١٩/ ٦٣.

وله شاهد من حديث ابن عمر عند البخاريّ بمعناه^(١)، فيكون هذا الحديث أيضاً من حسن حديث داود من رواية الثقة عنه.

الحديث الرابع: أخرجه في المناقب، باب: في مناقب أبي بكر رضي الله عنه، أخرجه شاهداً في الباب.
قال: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ الْكُوفِيُّ حَدَّثَنَا حَبُوبُ بْنُ مُحَرَّرِ الْقَوَارِيرِيِّ عَنْ دَاوُدَ بْنِ يَزِيدَ الْأَوْدِيِّ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (مَا لِأَحَدٍ عِنْدَنَا يَدٌ إِلَّا وَقَدْ كَافَيْنَاهُ مَا خَلَا أَبَا بَكْرٍ فَإِنَّ لَهُ عِنْدَنَا يَدًا يُكَافِيهِ اللَّهُ بِهَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَمَا نَفَعَنِي مَالٌ أَحَدٍ قَطُّ مَا نَفَعَنِي مَالُ أَبِي بَكْرٍ وَلَوْ كُنْتُ مُتَّخِذًا خَلِيلًا لَاتَّخَذْتُ أَبَا بَكْرٍ خَلِيلًا أَلَا وَإِنَّ صَاحِبَكُمْ خَلِيلُ اللَّهِ).

قَالَ أَبُو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ^(٢).

وسئل البخاريّ عن هذا الحديث فلم يعرفه^(٣).

قلت: وروى ابن أبي عاصم في السنة بعض هذا الحديث بسند صحيح من طريق أبي معاوية، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: (ما نفعني مال قط ما نفعني مال أبي بكر) فبكى أبو بكر وقال: هل أنا ومالي إلا لك يا رسول الله^(٤).

وسكت عنه الحافظ في الفتح^(٥).

وله شواهد صحيحة عند مسلم^(٦) والترمذي^(٧) منها قوله ﷺ: (إني أبرأ إلى الله أن يكون لي منكم خليل، فإن الله تعالى قد اتخذني خليلاً كما اتخذ إبراهيم خليلاً، لو كنت متخذاً من أمتي خليلاً لاتخذت أبا بكر خليلاً...). ومنها قوله ﷺ: (أمن الناس عليّ في ماله وصحبته أبو بكر، ولو كنت متخذاً خليلاً لاتخذت أبا بكر خليلاً....)^(٨).

فيكون هذا الحديث كذلك من حسن حديث داود بشواهد ومتابعته لبعض المتن.

فالأحاديث الأربعة التي أخرجها الترمذيّ لداود، لم يخرج في موضوعها غيرها، والرابع أخرجه في باب

الشواهد، وجميعها من رواية الثقة عنه، وهي حسان.

(١) الصحيح، ص ١٠٠٢، ح ٤٧١٨، وح ٣١٢، ح ١٤٧٥.

(٢) الترمذيّ، الجامع، ٦٠٩/٥، ح ٣٦٦١.

(٣) علل الترمذيّ الكبير، ص ٣٧٠.

(٤) السنة ٥٧٧/٢، ح ١٢٢٩.

(٥) فتح الباري، ١٣/٧.

(٦) الصحيح، ٣٧٧/١، ح ٥٣٢.

(٧) الجامع، ٦٠٦/٥، ح ٣٦٥٥.

(٨) البخاريّ، الصحيح، ص ١١٤، ح ٤٦٦، ومسلم، الصحيح، ١٨٥٤/٤، ح ٢٣٨٢.

ثانياً: مرويات داود بن يزيد عند ابن ماجه.

لم يخرج له ابن ماجه إلا حديثين.

الحديث الأول: أخرجه في المناسك، باب: العمرة في رمضان، أخرجه متابعاً.

قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الصَّبَّاحِ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ح.

وَحَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ وَعَمْرُو بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَا حَدَّثَنَا وَكِيعٌ جَمِيعًا عَنْ دَاوُدَ بْنِ يَزِيدَ الزَّعَفَرِيِّ، عَنِ الشَّعْبِيِّ،

عَنْ هَرِمِ بْنِ خَنْبَسٍ^(١) قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (عُمْرَةٌ فِي رَمَضَانَ تَعْدِلُ حَجَّةً)^(٢).

وكان أخرجه متابعاً لحديث صحيح رواه في صدر الباب، قال: حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة وعلي بن محمد

قالا: ثنا وكيع، ثنا سفيان، عن بيان وجابر، عن وهب بن خنيس به بمثله^(٣).

وقد دُرِسَ هذا الحديث في أحاديث جابر الجعفي عند ابن ماجه الحديث الرابع عشر^(٤) وهو من حسن

حديثه. وهو من رواية الثقات عن داود.

الحديث الثاني: أخرجه في الزهد، باب: ذكر الذنوب، لم يخرج في بابيه غيره.

قال: حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ إِسْحَاقَ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ قَالَا حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِدْرِيسَ

عَنْ أَبِيهِ وَعَمِّهِ^(٥)، عَنْ جَدِّهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: سُرِّئِلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، مَا أَكْثَرُ

مَا يُدْخِلُ الْجَنَّةَ؟ قَالَ: (التَّقْوَى وَحُسْنُ الْخُلُقِ) وَسُئِلَ: مَا أَكْثَرُ مَا يُدْخِلُ النَّارَ؟ قَالَ: (الْأَجْوَفَانِ الْفَمُ وَالْفَرْجُ)^(٦).

أخرجه أحمد قال: حدثنا محمد بن عبيد، قال: ثنا داود، عن أبيه، عن أبي هريرة

به بنحوه^(٧).

(١) وهب بن خنيس الطائي، حديثه عند الشعبي، وقال داود الأودي عن الشعبي هو هرم بن خنيس، ومن قال وهب أكثر وأحفظ وقول

داود هرم خطأ والصواب وهب بن خنيس. انظر: الاستيعاب، ٤/ ١٥٦٠، والإصابة، ٦/ ٦٢٣.

(٢) ابن ماجه، السنن، ٢/ ٩٩٦، ح ٢٩٩٢.

(٣) المصدر نفسه، ٢/ ٩٩٦، ح ٢٩٩١.

(٤) انظر: ص ٢٥٦

(٥) عمه: هو داود الأودي.

(٦) المصدر نفسه، ٢/ ١٤١٨، ح ٤٢٤٦، وانظر ابن أبي الدنيا، التواضع والخمول، ص ٢١٧، ح ١٧٠، والورع، ص ٩٣، ح ١٣٥.

(٧) المسند، ٢/ ٤٤٢، وانظر، البخاري، الأدب المفرد، ص ١٠٨، ح ٢٨٩، من طريق الفضل بن دكين ثنا داود به بنحوه.

وأخرجه الترمذي من طريق عبدالله بن إدريس، عن أبيه، عن جدّه به بنحوه، قال: هذا حديث صحيح غريب^(١).

ويكون هذا الحديث كذلك من حسن حديث داود من رواية الثقة عنه.

ثالثاً: خلاصة مرويات داود بن يزيد في الكتب الستة.

لم يخرج لداود بن يزيد إلا الترمذي وابن ماجه. أخرجا له ستة أحاديث، أربعة أخرجها الترمذي وحسّنها مع حكمه على ثلاثة منها بالغرابة، وهي من رواية الثقات عن داود، ولها شواهد أو متابعات تقويها. وأخرج له ابن ماجه حديثين من رواية الثقات عنه وهما حسنان أحدهما أخرجه متابعة والآخر لم يخرج في بابيه غيره.

(١) الجامع، ٤/٣٦٣، ح ٢٠٠٤، وانظر ابن حبان، الصـحيح، ٢/٢٢٤، ح ٤٧٦، والبخاري، الأدب المفرد، ص ١١٠، ح ٢٩٤.

المبحث الخامس

عُبَيْدَةُ بْنُ مَعْتَبٍ

ومروياته في الكتب الستة

المطلب الأول: أقوال النقاد في عبدة بن معتب.
المطلب الثاني: مروياته في الكتب الستة.

المبحث الخامس: عبدة بن معتب ومروياته في الكتب الستة

عبدة بن معتب الضبي، أبو عبد الكريم الكوفي، الضرير، من الثامنة.

المطلب الأول: أقوال النقاد فيه.

قال شعبة: أخبرني عبدة قبل أن يتغير^(١)، وقال ابن شاهين: لا بأس به قاله عثمان بن أبي شيبة^(٢)، وقال زهير بن معاوية: ما اهتمت إلا عطاء بن عجلان وعبدة، فصّده حفص بن غياث في عطاء وكره ما قال لعبدة^(٣).
وقال عمرو بن علي: سمعت يحيى وذكر حديث عبدة بن معتب حديث أبي أيوب ((من صلى أربعاً قبل الظهر)) فرآني أكتبه فقال: لا تكتبه، لا تكتبه، لا تكتبه أما إنه من عتق حديثه^(٤)، وقال أيضاً: كان يحيى وعبد الرحمن لا يحدثان عن عبدة شيئاً^(٥)، وعن عمرو بن علي قال: كان عبدة الضبي سيء الحفظ، ضريراً، متروك الحديث^(٦).
 وذكره ابن المبارك فيمن يترك حديثه^(٧)، وقال ابن معين: ضعيف^(٨)، وفي رواية: ليس بشيء^(٩)، وقال أبو زرعة: ليس بالقوي^(١٠)، وقال أبو حاتم^(١١)، والنسائي^(١٢): ضعيف الحديث، زاد النسائي وكان قد تغير، وفي رواية

(١) البخاري، التاريخ الكبير، ١٢٧/٦، وذكره ابن الكيال، محمد بن أحمد، الكواكب النيرات في معرفة من اختلط من الرواة الثقات، تحقيق حمدي السلفي، الكويت، دار العلم، د.ط، د.ت، ص ٧٠، وكذلك سبط ابن العجمي، إبراهيم بن محمد، الاغتباط في معرفة من رمي بالاختلاط، تحقيق علي حسن، الزرقاء، الوكالة العربية، ص ٦٣.

(٢) تاريخ أسماء الثقات، ص ١٦٧.

(٣) العقيلي، الضعفاء، ١٢٩/٣.

(٤) المصدر نفسه، ١٢٩/٣. ومعنى قوله من عتق حديثه أي من حديثه القديم الذي تحمله قبل التغير يفسره قول يحيى ابن سعيد القطان لو حدثت عن عبدة بشيء لحدثت عنه بهذا الحديث. والله أعلم. انظر: قول يحيى بن سعيد في سنن أبي داود، ٢٣/٢، ح ١٢٧٠.

(٥) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٩٤/٦.

(٦) المصدر نفسه، ٩٤/٦، وكذا قال ابن معين.

(٧) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٩٤/٦.

(٨) ابن الجوزي، الضعفاء المتروكين، ١٦٥/٢.

(٩) ابن عدي، الكامل، ٣٥٣/٥.

(١٠) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٩٤/٦.

(١١) المصدر نفسه، ٩٤/٦.

(١٢) الضعفاء والمتروكين، ص ٧٣.

أخرى عنه قال: ليس بثقة^(١)، وقال ابن سعد: كان ضعيفاً جداً^(٢)، وذكره يعقوب الفسوي في باب من يرغب عن الرواية عنهم^(٣)، وقال: كان حديثه لا يسوى شيئاً وكان الثوري إذا حدث عنه كناه^(٤)، وقال يونس بن خالد: قلت لعبيدة بن معتب: هذا الذي ترويه عن إبراهيم سمعته كله؟ قال: منه ما سمعته ومنه ما لم أسمعته أقيس عليه، قلت: أنا أعرف بالقياس منك فحدثني بما سمعته حتى أقيس عليه أنا فأنا أقيس منك^(٥)، وقال ابن خزيمة: ليس ممن يجوز الاحتجاج بخبره عند من له معرفة برواية الأخبار^(٦)، وقال ابن حبان: "كان ممن اختلط بأخرة حتى جعل يحدث بالأشياء المقلوبة عن أقوام أئمة، ولم يتميز حديثه القديم من حديثه الجديد فبطل الاحتجاج به"^(٧)، وقال ابن عدي: "ولعبيدة هذا أحاديث وهو مع ضعفه يكتب حديثه"^(٨)، وقال الدارقطني ضعيف^(٩)، وقال مرة: لا تقوم به حجة^(١٠)، وقال ابن حجر: ضعيف واختلط بأخرة^(١١).

الخلاصة: تكاد تجمع كلمة النقاد على ضعف عبيدة من قبل حفظه، وقد بين بعض النقاد كشعبة، وابن حبان، وابن حجر، أن هذا الضعف طرأ عليه من بعد بسبب الاختلاط. إلا أنه يوثق في رواية شعبة عنه؛ لأنه سمع منه قبل الاختلاط كما صرح بذلك شعبة.

المطلب الثاني: مرويّات عبيدة بن معتب في الكتب الستة.

روى له من أصحاب الكتب الستة البخاريّ والترمذيّ وأبو داود وابن ماجه.

أولاً: مرويّات عند البخاريّ.

لم يخرج له البخاريّ إلا حديثاً واحداً ذكره في باب المتابعات في كتاب الأضاحي، باب: قول النبي ﷺ لأبي بردة: (ضَحَّ بِالْجَذَعِ مِنَ الْمَعْزِ وَلَنْ تَجْزِيَ عَنْ أَحَدٍ بَعْدَكَ).

(١) المزي، تهذيب الكمال، ١٩/ ٢٧٥.

(٢) الطبقات الكبرى، ٦/ ٣٥٥.

(٣) المعرفة والتاريخ، ٣/ ٣٥.

(٤) المصدر نفسه، ٣/ ١٤٥.

(٥) ابن حبان، المجروحين، ٢/ ١٧٣.

(٦) الصحيح، ٢/ ٢٢٢.

(٧) المجروحين، ٢/ ١٧٣.

(٨) الكامل، ٥/ ٣٥٣.

(٩) العلل، ٥/ ورقة ٦٢. نقلاً عن هامش تهذيب الكمال ولم أقف عليه في المطبوع، ١٩/ ٢٧٦.

(١٠) المصدر نفسه، ١٩/ ٢٧٦.

(١١) تقريب التهذيب، ص ٣٧٩، ت ٤٤١٦.

قال: حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا مُطَرِّفٌ، عَنْ عَامِرٍ عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: ضَحَّى خَالٍ لِي يُقَالُ لَهُ أَبُو بُرْدَةَ قَبْلَ الصَّلَاةِ فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (شَأْنُكَ شَأْنُ لَحْمٍ) فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ عِنْدِي دَاجِنًا جَذَعَةً مِنَ الْمَعَزِ. قَالَ: (اذْبَحْهَا وَلَكِنْ تَصْلُحُ لِبَعْضِكُمْ) ثُمَّ قَالَ: (مَنْ ذَبَحَ قَبْلَ الصَّلَاةِ فَإِنَّمَا يَذْبَحُ لِنَفْسِهِ وَمَنْ ذَبَحَ بَعْدَ الصَّلَاةِ فَقَدْ تَمَّ نُسُكُهُ وَأَصَابَ سُنَّةَ الْمُسْلِمِينَ).
تَابَعَهُ عُبَيْدَةُ عَنِ الشَّعْبِيِّ وَإِبْرَاهِيمَ وَتَابَعَهُ...^(١)

قال الحافظ في الفتح: "أما عبيدة فهو بصيغة التصغير وهو ابن معتب بضم أوله وفتح المهملة وتشديد المثناة، وكسرهما بعدها موحدة - الضبي وروايته عن الشعبي يعني عن البراء بهذه القصة.
وأما قوله: "وإبراهيم" فيعني النخعي وهو من طريق إبراهيم منقطع، وليس لعبيدة في البخاري سوى هذا الموضع الواحد"^(٢).

ولم يذكر ابن حجر من وصل طريق عبيدة في التعليل^(٣)، ولم أسـتـطـع الوقوف على مَنْ وصلها.

ثانياً: مرويات عبيدة بن معتب عند الترمذي.

أخرج له الترمذي ثلاثة أحاديث أحدها تعليقاً متابعاً والثاني لبيان ضعفه، والثالث ذكره متابعاً.

الحديث الأول: ذكره في أبواب الطهارة، باب: الرخصة في البول قائماً:
ذكره بعد حديث الأعمش قال: حَدَّثَنَا هَنَادٌ حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ أَبِي وَائِلٍ عَنْ حُذَيْفَةَ: (أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَتَى سُبَاطَةَ قَوْمٍ فَبَالَ عَلَيْهَا قَائِمًا فَأَتَيْتُهُ بِوُضُوءٍ فَذَهَبْتُ لِأَتَأَخَّرَ عَنْهُ فَدَعَانِي حَتَّى كُنْتُ عِنْدَ عَقْبِيهِ فَتَوَضَّأَ وَمَسَحَ عَلَى خُفَيْهِ). قَالَ أَبُو عِيسَى وَسَمِعْتُ الْجَارُودَ يَقُولُ سَمِعْتُ وَكِيعًا يُحَدِّثُ بِهَذَا الْحَدِيثِ عَنِ الْأَعْمَشِ ثُمَّ قَالَ وَكِيعٌ هَذَا أَصَحُّ حَدِيثٍ رَوَيْتُهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْمَسْحِ وَسَمِعْتُ أَبَا عَمَّارَ الْحُسَيْنِ بْنَ حُرَيْثٍ يَقُولُ سَمِعْتُ وَكِيعًا فَذَكَرَ نَحْوَهُ.

قَالَ أَبُو عِيسَى وَهَكَذَا رَوَى مَنْصُورٌ وَعُبَيْدَةُ الضَّبِّيُّ عَنْ أَبِي وَائِلٍ عَنْ حُذَيْفَةَ مِثْلَ رَوَايَةِ الْأَعْمَشِ وَرَوَى حَمَّادُ بْنُ أَبِي سُلَيْمَانَ وَعَاصِمُ بْنُ بَهْدَلَةَ عَنْ أَبِي وَائِلٍ عَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَحَدِيثُ أَبِي وَائِلٍ عَنْ حُذَيْفَةَ أَصَحُّ وَقَدْ رَخَّصَ قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي الْبَوْلِ قَائِمًا.

(١) البخاري، الصحيح، ص ١٢١٣، ح ٥٥٥٦.

(٢) فتح الباري، ١٠/١٧.

(٣) تغليق التعليق، ٥/٧.

قَالَ أَبُو عِيسَى وَعَبِيدَةُ بْنُ عَمْرِو السَّلْمَانِيُّ رَوَى عَنْهُ إِبْرَاهِيمُ النَّخَعِيُّ وَعَبِيدَةُ بْنُ كِبَارِ التَّائِبِينَ يُرَوَى عَنْ
عَبِيدَةَ أَنَّهُ قَالَ أَسَلَمْتُ قَبْلَ وَفَاةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِسِتَتَيْنِ وَعَبِيدَةُ الضَّبِّيُّ صَاحِبُ إِبْرَاهِيمَ هُوَ عَبِيدَةُ بْنُ
مُعْتَبٍ الضَّبِّيُّ وَيُكْنَى أَبَا عَبْدِ الْكَرِيمِ^(١).

قلت: رواية منصور وهو ابن المعتمر رواها النسائي في المجتبى^(٢).

ورواية عبدة هي عند الطبراني في الصغير من طريق أحمد بن منيع حدثنا أ شعث بن عبد الرحمن بن زبيد،
عن عبدة الضبي به بنحوه^(٣)، وهو سند حسن، وحديث حذيفة في الصحيحين^(٤)، فهو من حسن حديثه.

الحديث الثاني: ذكره في أبواب الطهارة ليبين ضعفه، باب: ما جاء في الوضوء من لحوم الإبل.

قال: حَدَّثَنَا هُنَادٌ حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الرَّازِيِّ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى
عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ قَالَ: سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ الْوُضُوءِ مِنَ الْحُومِ الْإِبِلِ، فَقَالَ: (تَوَضَّؤُوا مِنْهَا)
وَسُئِلَ عَنِ الْوُضُوءِ مِنَ الْحُومِ الْغَنَمِ فَقَالَ: (لَا تَتَوَضَّؤُوا مِنْهَا).

قَالَ وَفِي الْبَابِ عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ وَأُسَيْدِ بْنِ حُضَيْرٍ قَالَ أَبُو عِيسَى وَقَدْ رَوَى الْحُجَّاجُ ابْنُ أَرْطَاةَ هَذَا
الْحَدِيثَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى عَنْ أُسَيْدِ بْنِ حُضَيْرٍ وَالصَّحِيحُ حَدِيثُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي
لَيْلَى عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ وَهُوَ قَوْلُ أَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ وَرَوَى عَبِيدَةُ الضَّبِّيُّ^(٥) عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الرَّازِيِّ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ
بْنِ أَبِي لَيْلَى عَنِ ذِي الْعُرَّةِ الْجُهَنِيِّ.

وَرَوَى حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ هَذَا الْحَدِيثَ عَنِ الْحُجَّاجِ بْنِ أَرْطَاةَ فَأَخْطَأَ فِيهِ وَقَالَ فِيهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ
أَبِي لَيْلَى عَنْ أَبِيهِ عَنْ أُسَيْدِ بْنِ حُضَيْرٍ وَالصَّحِيحُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الرَّازِيِّ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى عَنِ الْبَرَاءِ
بْنِ عَازِبٍ...^(٦).

فيكون ذكره من الترمذي للتنبيه على أنه أخطأ فيه، ونحو قول الترمذي قال أبو حاتم في العلل، حيث

سئل عن حديث عبدة الضبي هذا، فأجاب بنحو جواب الترمذي مما يؤكد خطأ الضبي فيه^(٧).

(١) الترمذي، الجامع، ١٩/١، ح ١٣.

(٢) المجتبى، ٢٥/١، ح ٢٧.

(٣) المعجم الصغير، ٢٦٠/٢، ح ١١٣٠.

(٤) البخاري، الصحيح، ص ٦٥، ح ٢٢٥ - ٢٢٦، ومسلم، الصحيح، ١/٢٢٨، ح ٢٧٣.

(٥) انظر رواية عبدة من طريق عمرو بن محمد الناقد عنه في مسند أحمد، ٤/٦٧ و ٥/١١٢.

(٦) الترمذي، الجامع، ١/١٢٦، ح ٨١.

(٧) علل ابن أبي حاتم، ١/٣٨، وانظر علل الترمذي الكبير، ص ٤٧.

الحديث الثالث: أخرجه في الصوم، باب: ما جاء في قضاء الحائض الصيام دون الصلاة، أخرجه وحده في الباب وذكر متابعاً له.

قال: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ أَخْبَرَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ عَنْ عُبَيْدَةَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنِ الْأَسْوَدِ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: (كُنَّا نَحِيضُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثُمَّ نَطْهَرُ فَيَأْمُرُنَا بِقَضَاءِ الصَّيَامِ وَلَا يَأْمُرُنَا بِقَضَاءِ الصَّلَاةِ). قَالَ أَبُو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ وَقَدْ رُوِيَ عَنْ مُعَاذَةَ عَنْ عَائِشَةَ أَيْضًا وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ لَا نَعْلَمُ بَيْنَهُمْ اخْتِلَافًا إِنَّ الْحَائِضَ تَقْضِي الصَّيَامَ وَلَا تَقْضِي الصَّلَاةَ.

قَالَ أَبُو عِيسَى وَعُبَيْدَةُ هُوَ ابْنُ مُعْتَبٍ الضَّبِّيُّ الْكُوفِيُّ، يُكْنَى أَبَا عَبْدِ الْكَرِيمِ^(١).

ورواه ابن ماجه: حدثنا علي بن محمد، ثنا عبدالله بن نمير، عن عبيدة، عن إبراهيم به بنحوه^(٢).

ورواه الشيخان وغيرهما^(٣) من حديث مُعَاذَةَ عن عائشة به بنحوه.

وروي كذلك عن ليث بن أبي سليم، عن عبدالرحمن بن القاسم، عن أبيه، عن عائشة به بنحوه^(٤)، فيكون

هذا من حسن حديث عبيدة من رواية الثقات عنه قبل اختلاطه

ثالثاً: مرويات عبيدة بن معتب عند أبي داود.

لم يخرج له أبو داود إلا حديثاً واحداً.

أخرجه في كتاب الصلاة، باب: الأربع قبل الظهر وبعدها، ونص على ضعف عبيدة وأشار إلى أن هذا الحديث من أصلح حديث عبيدة.

قال: حَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ سَمِعْتُ عُبَيْدَةَ يُحَدِّثُ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنِ ابْنِ مِنْجَابٍ عَنْ قَزْعٍ عَنْ أَبِي أَيُّوبَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: (أَرْبَعٌ قَبْلَ الظُّهْرِ لَيْسَ فِيهِنَّ تَسْلِيمٌ تُفْتَحُ هُنَّ أَبْوَابُ السَّمَاءِ).

قَالَ أَبُو دَاوُدَ بَلَّغَنِي عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ الْقَطَّانِ قَالَ لَوْ حَدَّثْتُ عَنْ عُبَيْدَةَ بِشَيْءٍ لَحَدَّثْتُ عَنْهُ بِهَذَا الْحَدِيثِ. قَالَ أَبُو دَاوُدَ: عُبَيْدَةُ ضَعِيفٌ.

قَالَ أَبُو دَاوُدَ: ابْنُ مِنْجَابٍ هُوَ سَهْمٌ^(٥).

(١) الترمذي، الجامع، ٣/١٥٥، ح ٧٨٧.

(٢) السنن، ١/٥٣٤، ح ١٦٧٠.

(٣) البخاري، الصحيح، ص ٨٣، ح ٣٢١، والترمذي، الجامع، ١/٢٣٦، ح ١٣٠، ومسلم، الصحيح، ١/٢٦٥، ح ٣٣٥، وابن ماجه، السنن، ١/٢٠٧، ح ٦٣١.

(٤) أبو يعلى، المسند، ٥/٤٦، ح ٢٦٣٧، والدارمي، السنن، ١/٢٥١، ح ٩٨٦.

(٥) أبو داود السنن، ٢/٢٣، ح ١٢٧٠.

ورواه ابن ماجه قال: حدثنا علي بن محمد، حدثنا وكيع، عن عبيدة بن معتب الضبي، عن إبراهيم به بنحوه^(١).

ورواه ابن خزيمة من طريق وكيع بمثل طريق ابن ماجه.
ومن طريق أبي داود الطيالسي، ثنا شعبة، حدثني عبيدة وكان من قديم حديثه، عن إبراهيم، عن سهم بن منجاب، عن قزعة، عن القرثع، عن أبي أيوب به بنحوه^(٢).
ثم ضَعَفَ عبيدة.

ورواه الطيالسي قال: حدثنا شعبة وغيره، عن عبيدة، عن إبراهيم، عن سهم بن منجاب، عن قزعة، عن أبي أيوب به بنحوه^(٣).

فيكون هذا من حسن حديث عبيدة لأنه من رواية شعبة عنه وهي قبل اختلاطه كما نص شعبة على ذلك.

رابعاً: مرويات عبيدة بن معتب عند ابن ماجه.

روى له ابن ماجه حديثين في باب الشواهد.
الحديث الأول: (أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يُصَلِّي قَبْلَ الظُّهْرِ أَرْبَعًا إِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ لَا يَفْصِلُ بَيْنَهُنَّ بِتَسْلِيمٍ ...). وهذا سبق عند أبي داود^(٤) وهو من حسن حديثه من رواية شعبة عنه.
الحديث الثاني: (عَائِشَةُ قَالَتْ كُنَّا نَحِيضُ عِنْدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَيَأْمُرُنَا بِقَضَاءِ الصَّوْمِ)، سبق عند الترمذي الحديث الثالث^(٥) وهو من حسن حديثه.

(١) السنن، ١/ ٣٦٥، ح ١١٥٧.

(٢) الصحيح، ٢/ ٢٢١، ح ١٢١٤.

(٣) المسند، ص ٨١، ح ٥٩٧.

(٤) انظر: ص ٢٧٤.

(٥) انظر: ص ٢٧٢.

خامساً: خلاصة مرويات عبدة في الكتب الستة.

أخرج له من أصحاب الكتب الستة: البخاري، والترمذي، وأبو داود وابن ماجه ومجموع ماله عندهم بالمرر سبعة أحاديث.

- أخرج له البخاري حديثاً واحداً معلقاً متابعه.
 - وأبو داود حديثاً واحداً من رواية شعبة عنه فيكون من حسن حديثه.
 - والترمذي ثلاثة أحاديث.
- ذكر اثنين في باب المتابعات تعليقاً والثالث من طريق علي بن مسهر عنه، اثنان حسان والثالث نص على ضعفه وأخرجه ليميزه.
- وابن ماجه حديثين حسان أحدهما من رواية شعبة عنه وهما في باب الشواهد عنده.

المبحث السادس

علي بن زيد بن جدعان

ومروياته في الكتب الستة

المطلب الأول: أقوال النقاد فيه.

المطلب الثاني: مروياته في الكتب الستة.

المبحث السادس: علي بن زيد بن جُدعان ومروياته في الكتب الستة

علي بن زيد بن جُدعان، أبو الحسن البصري المكفوف، مكّي الأصل، من الرَّابِعة مات سنة إحدى وثلاثين ومئة.

المطلب الأول: أقوال النقاد فيه.

ذكره ابن سعد في الطبقة الرَّابِعة من أهل البصرة وقال: ولد وهو أعمى، وكان كثير الحديث، وفيه ضعف، ولا يحتج به^(١).

وتنوعت عبارات الإمام أحمد فيه، فقال: ليس بالقوي، وقد روى الناس عنه^(٢). وفي رواية: ليس بشيء^(٣). وعنه: ضعيف الحديث^(٤)، وسئل: سمع الحسن من سراقه؟ قال: لا، هذا علي بن زيد، يعني: يرويه كأنه لم يقنع به^(٥). وكذلك ابن معين تنوعت عباراته في تضعيفه، فقال: ضعيف في كل شيء^(٦)، وفي موضع: ضعيف^(٧)، وفي ثالث: ليس بذلك^(٨)، وفي رابع: ليس بشيء^(٩)، وفي خامس ليس بحجة^(١٠)، وفي آخر: أحب إليّ من ابن عقيل ومن عاصم بن عبيد الله^(١١).

وقال العجلي: يكتب حديث وليس بالقوي^(١٢)، وفي رواية: كان يتشيع لأبأس به^(١٣)، وقال الجوزجاني^(١٤): واهي الحديث، ضعيف، فيه ميل عن القصد، لا يحتج بحديثه، وقال أبو زرعة^(١٥)

(١) الطبقات الكبرى، ٢٥٢/٧.

(٢) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ١٨٦/٦.

(٣) ابن عدي، الكامل، ١٩٦/٥.

(٤) الذهبي، ميزان الاعتدال، ١٥٦/٥.

(٥) علل أحمد، ٢٢٧/١.

(٦) الضعفاء والمتروكين، لابن الجوزي، ١٩٤/٢.

(٧) ابن عدي، الكامل، ١٩٦/٥.

(٨) تاريخ ابن معين، رواية الدارمي، ص ١٤١.

(٩) تاريخ ابن معين، رواية الدوري، ٢٩٤/٣.

(١٠) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ١٨٦/٦.

(١١) تاريخ ابن معين، رواية الدوري، ٢٩٤/٣.

(١٢) الثقات، ١٥٤/٢.

(١٣) المصدر نفسه، ١٥٤/٢.

(١٤) أحوال الرجال، ص ١١٤.

(١٥) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ١٨٦/٦.

وأبو حاتم^(١): ليس بقوي، زاد أبو حاتم: يكتب حديثه ولا يحتج به، وهو أحب إليّ من يزيد بن أبي زياد، وكان ضريراً وكان يتشيع، وقال النسائي^(٢) والدارقطني^(٣) وابن حجر^(٤): ضعيف، وفي رواية عن الدراقطني أنا أقف فيه، لا يترك، عندي فيه لين^(٥)، وقال حماد بن زيد: حدثنا علي بن زيد وكان يقلب الأخبار، وفي رواية: كان علي بن زيد يحدثنا اليوم بالحديث ثم يحدثنا غداً، فكأنه ليس ذاك^(٦)، وقال عمرو بن علي: كان يحيى بن سعيد يثق بالحديث عن علي بن زيد ثم حدث عنه مرةً بحديث ثم تركه، وقال دعه، وكان عبد الرحمن يحدث عن الثوري وابن عيينة وحماد بن سلمة وحماد بن زيد عنه^(٧).

وقال يعقوب بن شيبه: ثقة صالح الحديث، وإلى اللين ما هو^(٨)، وقال ابن خزيمة: لا أحتج به لسوء حفظه^(٩)، وقال الحاكم: ليس بالمتين عندهم^(١٠).

وقال ابن عدي: "لم أرَ أحداً من البصريين وغيرهم امتنعوا من الرواية عنه، وكان يغالي في التشيع في جملة أهل البصرة ومع ضعفه يكتب حديثه"^(١١).

وقال ابن حبان: "كان شيخاً جليلاً، وكان يهتم في الأخبار، ويخطئ في الآثار حتى كثر ذلك في أخباره، وتبين فيها المناكير التي يرويها عن المشاهير، فاستحق ترك الاحتجاج به"^(١٢)، وقال ابن زريع: رأيت علي بن زيد ولم أحمل عنه فإنه كان رافضياً^(١٣).

قال شعبة: حدثنا علي بن زيد قبل أن يختلط^(١٤)، وقال: حدثنا علي بن زيد وكان رفاعاً^(١٥).

(١) المصدر نفسه، ١٨٦/٦.

(٢) المزني، تهذيب الكمال، ٤٣٨/٢٠.

(٣) السنن، ٧٧/١.

(٤) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص ٤٠١، ت ٤٧٣٤.

(٥) سؤالات البرقاني، ص ٥٢.

(٦) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ١٨٦/٦.

(٧) الضعفاء للعقيلي، ٢٢٩/٣.

(٨) المزني، تهذيب الكمال، ٤٣٨/٢٠.

(٩) المزني، تهذيب الكمال، ٤٣٩/٢٠.

(١٠) المصدر نفسه، ٤٣٨/٢٠.

(١١) الكامل، ٢٠٠/٥.

(١٢) المجروحين، ١٠٣/٢.

(١٣) العقيلي، الضعفاء، ٢٢٩/٣.

(١٤) الكامل، ١٦٩/٥، وسبط ابن العجمي، من رمي بالاختلاط، ص ٦٣.

(١٥) الجرح والتعديل، ١٨٦/٦، و ١٤٧/١.

وقال أبو حاتم: حماد بن سلمة في ثابت وعلي بن زيد أحب إلي من همام^(١)، وهو أضيظ الناس وأعلمه بحديثهما بين خطأ الناس، وهو أعلم بحديث علي بن زيد من عبد الوارث^(٢)، وقال أحمد بن حنبل: هو أعلم من غيره -يعني حماد بن سلمة- بحديث علي بن زيد ابن جدعان^(٣)، وقال ابن عيينة: كتبت عن علي بن زيد كتاباً كبيراً ثم تركته زهداً فيه^(٤)، وقال علي بن المديني عن سفيان بن عيينة: وهبت كتاب ابن جدعان، فقليل لسفيان لم وهبته؟ قال: قد كنت حفظته ولم أراني أنساه وكنت أريد أثبت منه^(٥)، وقال ابن معين: ما اختلط علي بن زيد قط، ثم قال: حماد بن سلمة أروى عن علي بن زيد^(٦).

وقال أبو سلمة موسى بن إسماعيل: كان وهيب يضعف علي بن زيد يقول: من يكتب عن علي بن زيد؟! قال: فذكرت ذلك لحماذ بن سلمة، فقال: علي بن زيد كان لا يجالس إلا الأشراف، قال: كان أبو وهيب حاكماً^(٧)، وفي رواية: من أين كان وهيب يقدر على مجالسة علي، إنما كان يجالس علياً وجوه الناس^(٨).

وقال حماد بن سلمة: كانوا يقولون إن علي بن زيد كان أعلمهم بأمر الحسن^(٩).

وقال حماد بن زيد: سمعت سعيد الجريري يقول: أصبح فقهاء البصرة عمياناً ثلاثة: قتادة وعلي بن زيد والأشعث الحذاني^(١٠).

وقال ابن عيينة: كان ابن جدعان مكفوفاً، قال: ما أعرف أحمر ولا أبيض، وكان حافظاً للقرآن، يعد كل ما في القرآن يا أيها الذين آمنوا، ويعد كل ما في القرآن لا إله إلا الله^(١١). وقال الترمذي: صدوق إلا أنه ربما رفع الشيء الذي يوقفه غيره^(١٢).

(١) وهمام هو ابن يحيى دينار، كان الإمام أحمد يقول: ثبت في كل المشايخ وكان ابن معين يقول: هو في قتادة أثبت من حماد بن سلمة وأحب إلي في قتادة من أبي عوانة. وقدمه أبو حاتم على حماد في قتادة. انظر: أقوال النقاد في تهذيب التهذيب، ١١٠/٦١٠.

(٢) الجرح والتعديل، ١٤١/٣.

(٣) الذهبي، سير أعلام النبلاء، ٤٤٥/٧.

(٤) العقيلي، ضعفاء، ٢٢٩/٣.

(٥) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ١٨٦/٦.

(٦) ابن عدي، الكامل، ١٩٦/٥.

(٧) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ١٨٦/٦.

(٨) المصدر نفسه، ١٨٦/٦.

(٩) ابن عدي، الكامل، ١٩٦/٥.

(١٠) المصدر نفسه، ١٩٥/٥.

(١١) المزي، تهذيب الكمال، ٤٤٤/٢٠.

(١٢) الجامع، ٤٦/٥، ح ٢٦٧٨.

خلاصة أقوال النقاد في علي بن زيد بن جدعان.

ظهر لي أن الكلام في علي بن زيد من جانبين:

الأول: العدالة: تكلم به بعض النقاد بسبب تشيعه، فضعفوه بذلك، وليس تشيعه بمطعن يرد روايته،

وعدالته ثابتة، بل هو فقيه عابد ومن حفظة كتاب الله.

الثاني: الضبط: واختلفت عبارات النقاد في الطعن بضبطه بين إطلاق القول بعدم ضبطه، أو أن عدم

الضبط طراً عليه بعد الاختلاط، فقد صرح شعبة باختلاطه، وبين حماد بن زيد اضطرابه، وعلّة الضبط الظاهره عنده رفع الموقف أحياناً.

وبالنظر إلى عبارات النقاد وتفاوتها في الجرح من استخدام ألفاظ هي أخف مراتب الجرح وأخرى من

أشدّها، وجدتُ أن هناك من اختص بحديث علي بن زيد وهو حماد ابن سلمة فقد صرح أبو حاتم بأنه أضيف الناس

وأعلمهم بحديثه، وأنه بين خطأ الناس فيه، وصرح شعبة بسماحه من علي بن زيد قبل اختلاطه، كما تُظهر النقولات

اهتمام ابن عيينة كذلك بحديث علي بن زيد، وابن مهدي مع أنه ترك الرواية عنه إلا أنه عاد فحدث عن الثوري

وابن عيينة والحماديين عنه.

وعلى هذا أقول إنه يمكن توثيق علي بن زيد وقبول روايته إذا كان الراوي عنه حماد بن سلمة أو شعبة

خاصة، وينظر في رواية قدامى البصريين عنه، وهل لها متابعات أو شواهد، خاصة روايات حماد بن زيد وابن عيينة

فإنه مكثّر عنه وممارس لحديثه فقد حفظه، والله أعلم.

المطلب الثاني: مرويات علي بن زيد في الكتب الستة.

روى له أصحاب الكتب الستة إلا البخاري.

أولاً: مرويات علي بن زيد بن جدعان عند مسلم.

لم يخرج له مسلم إلا حديثاً واحداً مقروناً بثابت البناني.

أخرجه في كتاب الجهاد والسير، باب: غزوة أحد.

قال: وَحَدَّثَنَا هَدَّابُ بْنُ خَالِدٍ الْأَزْدِيُّ حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ زَيْدٍ وَثَابِتِ بْنِ أَنَسٍ بْنِ

مَالِكٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أُفْرِدَ يَوْمَ أُحُدٍ فِي سَبْعَةٍ مِنَ الْأَنْصَارِ وَرَجُلَيْنِ مِنْ قُرَيْشٍ فَلَمَّا رَهَقُوهُ قَالَ: (مَنْ

يُرُدُّهُمْ عَنَّا وَلَهُ الْجَنَّةُ أَوْ هُوَ رَفِيقِي فِي الْجَنَّةِ). فَتَقَدَّمَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ فَقَاتَلَ حَتَّى قُتِلَ ثُمَّ رَهَقُوهُ أَيْضًا، فَقَالَ: (مَنْ

يُرْدُّهُمْ عَنَّا وَلَهُ الْجَنَّةُ أَوْ هُوَ رَفِيقِي فِي الْجَنَّةِ) فَتَقَدَّمَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ فَقَاتَلَ حَتَّى قُتِلَ فَلَمْ يَزَلْ كَذَلِكَ حَتَّى قُتِلَ السَّبْعَةُ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِصَاحِبَيْهِ: (مَا أَنْصَفْنَا أَصْحَابَنَا)^(١).

قلت: وأخرجه الإمام أحمد قال: حدثنا عفان، حدثنا حماد به بمثله^(٢).
ورواه أبو يعلى قال: حدثنا هذبة، حدثنا حماد، عن ثابت، عن أنس به بمثله^(٣).
ثم رواه عن هذبة، عن حماد، عن ثابت وعلي، به بمثله^(٤). وهو سند صحيح.
ورواه أبو عوانة، قال: حدثنا جعفر بن محمد الصائغ، حدثنا عفان بن مسلم، ثنا حماد بن سلمة، أنبأنا ثابت به بنحوه^(٥).

فيكون إخراج مسلم له لما صح من حديثه وشاركه فيه غيره، وهو من رواية حماد بن سلمة وهو من قدامى أصحابه وأضبطهم لحديثه.

ثانياً: مرويّات علي بن زيد بن جدعان عند الترمذي.

أخرج له الترمذي خمسة وعشرين حديثاً.

الحديث الأول: أخرجه في الطهارة، باب: ما جاء إذا التقى الختان الختان وجب الغسل، أخرجه متابعة.
قال: حَدَّثَنَا هَذَا حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ سُفْيَانَ عَنْ عَلِيٍّ بْنِ زَيْدٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (إِذَا جَاوَزَ الْخِتَانُ الْخِتَانَ وَجَبَ الْغُسْلُ).
قَالَ أَبُو عِيسَى حَدِيثُ عَائِشَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ قَالَ وَقَدْ رُوِيَ هَذَا الْحَدِيثُ عَنْ عَائِشَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ غَيْرِ وَجْهِ^(٦).

ولله متابِع عند الترمذي قال: حدثنا محمد بن المثنى، حدثنا الوليد بن مسلم، عن الأوزاعي، عن عبدالرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة به بنحوه^(٧)، ورواه النسائي من الطريق نفسه وفيه تصريح الوليد بالسماع

(١) مسلم، الصحيح، ٣/ ١٤١٥، ح ١٧٨٩. ومعنى قوله ما أنصفنا -بسكون الفاء وهو المشهور- أصحابنا: أي ما أنصفت قريش الأنصار لكون القرشيين لم يخرجوا للقتال بل خرجت الأنصار واحداً بعد واحد -وبفتح الفاء في أنصفنا- أي الذين فروا لم ينصفوا لفرارهم. النووي، شرح مسلم، ١٢/ ١٤٧-١٤٨.

(٢) المسند، ٣/ ٨٦، وانظر النسائي، السنن الكبرى، ٥/ ١٩٦، ح ٨٦٥١.

(٣) المسند، ٦/ ٨٦، ح ٣٣١٩.

(٤) المصدر نفسه، ٦/ ٨٦، ح ٣٣١٩، وانظر ابن حبان، الصحيح، ١١/ ١٨، ح ٤٧١٨.

(٥) المسند، ٤/ ٣٣٠، ح ٦٨٧١.

(٦) الترمذي، الجامع، ١/ ١٨٢، ح ١٠٩.

(٧) المصدر نفسه، ١/ ١٨١، ح ١٠٨.

من الأوزاعي بقوله سمعت الأوزاعي^(١)، ورواه مسلم عن طريق أبي بردة، عن أبي موسى الأشعري أنه سأل عائشة فقالت عن رسول الله ﷺ نحوه^(٢)، ورواه مالك، عن يحيى بن سعيد، عن سعيد بن المسيب، أن أبا موسى الأشعري سأل عائشة فقالت بنحوه^(٣).

ورواه عن أبي النضر مولى عمر بن عبيد الله، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف، عن عائشة بنحوه^(٤). ورواه عبد الرزاق، عن معمر، عن الزهري، عن ابن المسيب، قال: كان عمر وعثمان وعائشة والمهاجرون الأولون يقولون به بنحوه^(٥).

ورواه كذلك عن الثوري، عن جابر، عن الشعبي، عن الحارث، عن علي، وعلقمة عن ابن مسعود، ومسروق عن عائشة قالوا بمثله. قال مسروق: فكانت عائشة أعلمهم بذلك^(٦). فيكون هذا من حسن حديث علي بن زيد بن جدعان.

الحديث الثاني: أخرجه في أبواب الصلاة، باب: ما جاء في التقصير في الصلاة، أخرجه شاهداً. قال: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ أَخْبَرَنَا عَلِيُّ بْنُ زَيْدِ بْنِ جُدْعَانَ الْقُرَشِيُّ عَنْ أَبِي نَضْرَةَ قَالَ سُئِلَ عُمَرَانُ بْنُ حُصَيْنٍ عَنْ صَلَاةِ الْمُسَافِرِ فَقَالَ: (حَجَّجْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ وَحَجَّجْتُ مَعَ أَبِي بَكْرٍ فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ، وَمَعَ عُمَرَ فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ، وَمَعَ عُثْمَانَ سِتِّ سِنِينَ مِنْ خِلَافَتِهِ أَوْ ثَمَانِي ثَمَانِي فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ). قَالَ أَبُو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ^(٧).

كذا في نسخة الجامع بتحقيق الشيخ أحمد شاكر وأشار في الهامش أنه في أحد النسخ قوله صحيح فقط^(٨)، وقد نقل الحافظ في التلخيص قوله حسن فقط^(٩)، ونقل عنه المنذري قوله حسن صحيح^(١٠).

وفي تحفة الأشراف حسن صحيح^(١١).

(١) المجتبى، ١/١٠٨، ح ١٩٦.

(٢) الصحيح، ١/٢٧١، ح ٣٤٩.

(٣) الموطأ، ١/٤٥، ح ١٠٢.

(٤) الموطأ ١/٤٦، ح ١٠٣.

(٥) المصنف، ١/٢٤٥، ح ٩٣٦.

(٦) المصدر نفسه، ١/٢٤٥، ح ٩٣٨.

(٧) الترمذي، الجامع، ٢/٤٣٠، ح ٥٤٥.

(٨) المصدر نفسه، ٢/٤٣٠، الهامش ٦.

(٩) التلخيص الحبير، ٢/٤٦.

(١٠) المصدر نفسه، ٢/٤٦.

(١١) تحفة الأشراف، ٨/١٩٣.

قلت: وهو الأليق بمنهج الترمذي إذ إنه يحسن حديث علي بن زيد، فيكون قوله حسن عن إسناد الحديث وصحيح للمتن لشواهد والله أعلم.

وقد أخرج أبو داود هذا الحديث من طريق حماد بن سلمة وإسماعيل بن علية كليهما عن علي بن زيد به بنحوه مختصراً^(١).

ورواه ابن خزيمة عن طريق عبد الوراث بن سعيد وإسماعيل بن علية، قالوا: ثنا علي بن زيد به بنحوه، وقال: إن ثبت الخبر فإن في القلب من علي بن زيد بن جدعان، وإنما خرجت هذا الخبر في هذا الكتاب لأن هذه مسألة لا يختلف فيها العلماء^(٢).

وقد ضعف ابن حجر سند هذا الحديث بعلي فقال: "حسنه الترمذي وعلي ضعيف، وإنما حسن الترمذي حديثه لشواهد"^(٣)، بينما نقل تصحيح الترمذي له في الدراية وسكت عنه^(٤).

ولله متابع عند الطبراني في الكبير من طريق يحيى بن أبي كثير، عن أبي نضرة به بنحوه مختصراً^(٥) لكنه ضعيف جداً فيه ياسين الزيات منكر الحديث وُضعف بمرة^(٦).

ولله شواهد صحيحة منها حديث ابن عباس عند البخاري^(٧) والترمذي^(٨) وغيرهما، فيكون هذا الحديث كذلك من حسان حديثه خاصة أنه من طريق ثقات قدامى البصريين عنه.

الحديث الثالث: أخرجه في أبواب الصلاة، باب: ما ذكر في الالتفات في الصلاة، أخرجه في باب

الشواهد.

قال: حَدَّثَنَا أَبُو حَاتِمٍ مُسْلِمٌ بْنُ حَاتِمٍ الْبَصْرِيُّ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيُّ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ زَيْدٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ قَالَ: قَالَ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (يَا بُنَيَّ إِيَّاكَ وَالْإِتِّفَاتِ فِي الصَّلَاةِ فَإِنَّ الْإِتِّفَاتِ فِي الصَّلَاةِ هَلَكَةٌ فَإِنْ كَانَ لَا بُدَّ فَبِئْسَ التَّطَوُّعُ لَا فِي الْفَرِيضَةِ). قَالَ أَبُو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ.

(١) السنن، ٩/٢، ح ١٢٢٩.

(٢) الصحيح، ٧٠/٢، ح ١٦٤٣.

(٣) التلخيص الجبير، ٤٦/٢، وفتح الباري، ٥٦٣/٢.

(٤) الدراية، ٢١٢/١، ح ٢٧٤.

(٥) المعجم الكبير، ٢٠٩/١٨، ح ٥١٧.

(٦) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٣١٢/٩.

(٧) الصحيح، ٢٣١، ح ١٠٨٢.

(٨) الجامع، ٤١٣/٢، ح ٥٤٦، و٥٤٧، من طريق أنس وابن عباس.

قال المنذري: رواه الترمذي وقال حديث حسن وفي بعض النسخ صحيح^(١)، ونقل الزيلعي في نصب الراية عن الترمذي أنه قال: حسن صحيح^(٢)، ونقل الصنعاني والشوكاني تصحيح الترمذي له^(٣)، وله شاهد من حديث عائشة أنها سألت رسول الله ﷺ عن الالتفات في الصلاة فقال: (هو اختلاس يختلسه الشيطان من صلاة العبد).

رواه البخاري^(٤) وهو عند الترمذي^(٥) كذلك وغيرها.

وقال العقيلي: وللنهي عن الالتفات في الصلاة أحاديث صالحة الأسانيد بألفاظ مختلفة^(٦)، فيكون

هذا الحديث من حسن حديث علي بن زيد، خاصة أنه من رواية ثقات البصريين عنه.

الحديث الرابع: أخرجه في الصوم، باب: ما جاء في فضل الصوم، أخرجه وحده في الباب.

قال: حَدَّثَنَا عِمْرَانُ بْنُ مُوسَى الْقَزَّازُ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ زَيْدٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (إِنَّ رَبَّكُمْ يَقُولُ كُلَّ حَسَنَةٍ بَعَشْرٍ أَمْثَالَهَا إِلَى سَبْعِ مِائَةٍ ضَعْفٍ وَالصَّوْمُ لِي وَأَنَا أَجْزِي بِهِ الصَّوْمُ جُنَّةٌ مِنَ النَّارِ وَلِخُلُوفٍ فَمِ الصَّائِمِ أَطْيَبُ عِنْدَ اللَّهِ مِنْ رِيحِ الْمُسْكِ وَإِنْ جَهِلَ عَلَى أَحَدِكُمْ جَاهِلٌ وَهُوَ صَائِمٌ فَلْيَقُلْ إِنِّي صَائِمٌ).

وفي الباب عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ وَسَهْلِ بْنِ سَعْدٍ وَكَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ وَسَلَامَةَ بْنِ قَيْصَرَ - وَبِشِيرِ ابْنِ الْخَصَاصِيَّةِ وَاسْمُ بَشِيرٍ زَخْمُ بْنُ مَعْبِدٍ وَالْخَصَاصِيَّةُ هِيَ أُمُّهُ.

قَالَ أَبُو عِيْسَى وَحَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ^(٧).

ورواه البيهقي^(٨) من طريق يونس بن يزيد، عن ابن شهاب، عن ابن المسيب به بنحوه وهو سند

صحيح.

(١) الترغيب والترهيب، ١/ ٢٠٩.

(٢) نصب الراية، ٢/ ٨٩.

(٣) سبل السلام، ١/ ١٥٠، ونيل الأوطار، ٢/ ٣٧٨.

(٤) الصحيح، ص ١٦٦، ح ٧٥١.

(٥) الجامع، ٢/ ٤٨٤، ح ٥٩٠.

(٦) الضعفاء، ١/ ١٤٧.

(٧) الترمذي، الجامع، ٣/ ١٣٦، ح ٧٦٤.

(٨) السنن الكبرى، ٤/ ٣٠٤، ح ٨٢٩٠.

ورواه البخاري^(١) من طريق معمر، عن الزهري، عن ابن المسيب به بنحوه إلا أنه لم يذكر فيه "الحسنة بعشرة أمثالها".

وقد رواه الشيخان من طريق الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة به بنحوه^(٢)، وعند البخاري^(٣) من طريق أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة به بنحوه. ورواه ابن حبان^(٤) من طريق العلاء، عن أبيه، عن أبي هريرة به بنحوه إلا أنه ليس فيه: "ولخلف فم الصائم...".

وهذا الحديث ذكره العقيلي^(٥) هو وحديث (اللهم خلّص الوليد بن الوليد وعياش ابن ربيعة و سلمة بن هشام)، ثم قال: لا يتابع عبد الوارث بن سعيد عليهما بهذا الإسناد -أي إسناد الترمذي وكان ساقفها به-.

قلت: لم يتبين لي عدم المتابعة خاصة مع وجود متابعات لعبد الوارث في شيخه والله أعلم. الحديث الخامس: أخرجه في الرضاع، باب: ما جاء يَحْزُمُ من الرضاع ما يحرم من النَّسَبِ، صدر به الباب وأخرج شواهد له.

قال: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ زَيْدٍ عَنْ سَعِيدِ ابْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ مِنَ الرِّضَاعِ مَا حَرَّمَ مِنَ النَّسَبِ). قَالَ وَفِي الْبَابِ عَنْ عَائِشَةَ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَأُمِّ حَبِيبَةَ قَالَ أَبُو عِيسَى حَدِيثُ عَلِيٍّ حَسَنٌ صَحِيحٌ^(٦).

ورواه الشافعي^(٧) قال: أخبرنا ابن عيينة، قال: سمعت ابن جدعان قال: سمعت ابن المسيب به بنحوه، ورواه عبد الرزاق^(٨) عن الثوري، عن ابن جدعان به بنحوه.

(١) البخاري، الصحيح، ١٢٧٧، ح ٥٩٢٧.

(٢) البخاري، الصحيح، ح ١٥٧٣، ح ٧٤٩٢، مسلم، الصحيح، ٨٠٧/٢، ح ١١٥١.

(٣) البخاري، الصحيح، ص ٣٩٤، ح ١٨٩٤.

(٤) الصحيح، ٢١٠/٨، ح ٣٤٢٣.

(٥) الضعفاء، ٩٨/٣.

(٦) الترمذي، الجامع، ٤٥٢/٣، ح ١٧٤٦.

(٧) مسند الشافعي، ٣٠٦/١.

(٨) المصنف، ٤٧٥/٧، ح ١٣٩٤٦، والنسائي في الكبرى، ٢٩٦/٣، ح ٤٥٣٨.

ورواه مسلم^(١) من طريق الأعمش، عن سعد بن عبيدة، عن أبي عبد الرحمن، عن علي به بمعناه، وأبو عبد الرحمن هو السلمي كما عند أحمد^(٢).

وله شواهد صحيحة مُخرَّجة في الصحيحين وغيرهما من طريق عائشة، وابن عباس، وأم حبيبة، وهذا الحديث كذلك من حسن مرويات علي بن زيد من رواية ثقات البصريين عنه.

الحديث السادس: أخرجه في اللباس، باب: ما جاء في جرّ ذبول النساء، أخرجه شاهدها في بابه. قال: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ أَخْبَرَنَا عَفَّانُ حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ زَيْدٍ عَنْ أُمِّ الْحَسَنِ أَنَّ أُمَّ سَلَمَةَ حَدَّثَتْهُمْ: (أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ شَبَّرَ لِفَاطِمَةَ شَبْرًا مِنْ نِطَاقِهَا).

قَالَ أَبُو عِيْسَى وَرَوَى عَنْهُمْ عَنْ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ زَيْدٍ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ أُمِّهِ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ رُخْصَةٌ لِلنِّسَاءِ فِي جَرِّ الْإِزَارِ لِأَنَّهُ يَكُونُ أُسْتَرَ هُنَّ^(٣).

ورواه الطبراني في الكبير^(٤) من طريق حماد بن سلمة، عن يونس بن عبيد وحيد، عن الحسن عن أمه به بنحوه.

ورواه أبو يعلى^(٥) عن حماد بن سلمة، عن علي بن زيد، عن الحسن، أن أم سلمة به بنحوه، ورواه ابن أبي شيبة^(٦) قال: حَدَّثَنَا عِبَادُ بْنُ الْعَوَامِ، عَنْ يُونُسَ، عَنِ الْحَسَنِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ شَبَّرَ لِفَاطِمَةَ ...

وهو عند مالك^(٧) عن أبي بكر بن نافع، عن نافع مولى ابن عمر، عن صفية بنت أبي عبيدة، عن أم سلمة به بنحوه.

واحتج به الحافظ في الفتح^(٨)، وله شاهد صحيح عند الترمذي^(٩) من حديث ابن عمر مرفوعاً، وتصرف الترمذي يشير إلى أنه يمكن أن يكون الحسن سمعه مرة من أمه عن أم سلمة بوا سطة، ومرة بلا

(١) الصحيح، ١٠١٧/٢، ح ١٤٤٦.

(٢) المسند، ٨٢/١.

(٣) الترمذي، الجامع، ٢٢٤/٤، ح ١٧٣٢، وانظر مسند أحمد، ٦/٢٩٩.

(٤) المعجم الكبير، ٣٦٩/٢٣، ح ٨٧١.

(٥) المسند، ٣١٧/١٢، ح ٦٨٩٢.

(٦) المصنف، ١٧٣/٥، ح ٢٤٨٩٢.

(٧) الموطأ، ٩١٥/٢.

(٨) فتح الباري، ٢٥٩/١٠.

(٩) الجامع، ٢٢٣/٤، ح ١٧٣١.

واسطة^(١)، فيكون هذا الحديث من حسن حديث علي بن زيد خاصة أنه مروي من طريق حماد بن سلمة وهو أعرف الناس بحديثه، ولم يتفرد برفعه بل شاركه فيه يونس بن عبيد وحميد الطويل، كما عند الطبراني والله أعلم.

الحديث السابع: أخرجه في الفتن، باب: ما جاء ما أخبر النبي ﷺ أصحابه بما هو كائن إلى يوم

القيامة، أخرجه وحده في الباب.

قال: حَدَّثَنَا عِمْرَانُ بْنُ مُوسَى الْقَزَّازُ الْبَصْرِيُّ حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ زَيْدٍ بْنُ جُدْعَانَ الْقُرَشِيُّ عَنْ أَبِي نَضْرَةَ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ: (صَلَّى بِنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَوْمًا صَلَاةَ الْعَصْرِ - بِنَهَارٍ ثُمَّ قَامَ خَطِيبًا فَلَمْ يَدْعُ شَيْئًا يَكُونُ إِلَى قِيَامِ السَّاعَةِ إِلَّا أَخْبَرَنَا بِهِ حِفْظُهُ مَنْ حَفِظَهُ وَنَسِيَهُ مَنْ نَسِيَهُ....)

قَالَ أَبُو عِيْسَى وَفِي الْبَابِ عَنْ حُذَيْفَةَ وَأَبِي مَرْيَمَ وَأَبِي زَيْدٍ بْنِ أَلْخَطَبِ وَالْمُغِيرَةَ بْنِ سُعْبَةَ وَذَكَرُوا أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَدَّثَهُمْ بِمَا هُوَ كَائِنٌ إِلَى أَنْ تَقُومَ السَّاعَةُ وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ^(٢).

ورواه ابن ماجه قال: حدثنا عمران بن موسى، حدثنا حماد بن زيد، حدثنا علي بن زيد به بمثله

مختصر^(٣).

ورواه سفيان الثوري^(٤) وقتاده^(٥) ومعمّر^(٦) ويحيى بن سعيد^(٧) وغيرهم عن

علي بن زيد بن جدعان، ورواه مسلم^(٨) من طريق أبي مسلمة سعيد بن يزيد، عن أبي نضرة به بنحوه مختصر^(٩).

ورواه أحمد^(١٠) وابن خزيمة^(١١) من طريق المستمّر بن الريان، ثنا أبو نضرة به

بنحوه مختصر^(١٢)، ومن شواهده حديث حذيفة عند مسلم بنحوه^(١٣)، فيكون هذا من حسن حديث علي بن زيد.

(١) تحفة الأحوذى، ٥/ ٣٣٣.

(٢) الترمذى، الجامع، ٤/ ٤٨٣، ح ٢١٩١.

(٣) السنن، ٢/ ١٣٢٦، ح ٤٠٠٠.

(٤) الحميدى، المسند، ٢/ ٣٣٢.

(٥) البيهقى، السنن الكبرى، ٣/ ٣٦٩، ح ٦٣٠٣.

(٦) ابن حبان، الصحيح، ٨/ ١٦، ح ٣٢٢١.

(٧) الشهاب، المسند، ٢/ ١٨١، ح ٦٦٤١.

(٨) الصحيح، ٤/ ٢٠٩٩، ح ٢٧٤٢.

(٩) المسند، ٣/ ٤٦.

(١٠) الصحيح، ٣/ ٩٩، ح ١٦٩٩.

(١١) الصحيح، ٤/ ٢٢١٧، ح ٢٨٩١.

الحديث الثامن: أخرجه في الفتن، باب: ما جاء في ذكر ابن صياد، أخرجه وحده في موضوعه.

قال: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاوِيَةَ الْجُمَحِيُّ حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ زَيْدٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرَةَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (يَمُكُّ أَبُو الدَّجَالِ وَأُمُّهُ ثَلَاثِينَ عَامًا لَا يُوَلَّدُ هُمَا وَلَدٌ ثُمَّ يُوَلَّدُ هُمَا غُلَامٌ أَعْوَرٌ أَضْرُ شَيْءٍ وَأَقْلُهُ مَنَفَعَةٌ تَنَامُ عَيْنَاهُ وَلَا يَنَامُ قَلْبُهُ...).

قَالَ أَبُو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ^(١).

ونقل ابن حجر عن البيهقي قوله: "فيه علي بن زيد وليس بالقوي، ويوهي حديثه أن أبا بكره إنما أسلم لما نزل من الطائف حين حوصرت سنة ثمان من الهجرة، وفي حديث ابن عمر الذي في الصحيحين أنه ﷺ لما توجه إلى النخل التي فيها ابن صياد كان ابن صياد يومئذ كالمحتلم، فمتى يدرك أبو بكره زمان مولده بالمدينة وهو لم يسكن المدينة إلا قبل الوفاة النبوية بستين؟! فيكيف يتأتى أن يكون في الزمن النبوي كالمحتلم؟! فالذي في الصحيحين هو المعتمد"^(٢).

فيكون هذا الحديث من ضعيف حديث علي بن زيد لمعارضته ما في الصحيح والله أعلم.

الحديث التاسع: أخرجه في الفتن، باب: أخرجه وحده في بابيه.

قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَاصِمٍ حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ زَيْدٍ عَنِ الْحَسَنِ عَنْ جُنْدَبٍ عَنْ حُذَيْفَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (لَا يَنْبَغِي لِلْمُؤْمِنِ أَنْ يُذِلَّ نَفْسَهُ) قَالُوا: وَكَيْفَ يُذِلُّ نَفْسَهُ؟ قَالَ: (يَتَعَرَّضُ مِنَ الْبَلَاءِ لِمَا لَا يُطِيقُ).

قَالَ أَبُو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ^(٣).

ورواه ابن ماجه من الطريق نفسه بالمتن نفسه^(٤).

وقال الإمام أحمد: سمعت من عمرو بن عاصم ببغداد حديث جندب عن حذيفة عن النبي ﷺ: (لا ينبغي

للمؤمن أن يذل نفسه)، ولم أكتبه حتى خرج - يعني من بغداد^(٥).

وسئل عنه أبو حاتم فقال: "هذا حديث منكر"^(٦)، وبين سبب النكارة فيه، بأن عمرو بن عاصم زاد

في الإسناد جندباً وليس بمحفوظ، وقال: حدثنا أبو سلمة عن حماد وليس فيه جندب^(٧).

(١) الترمذي، الجامع، ٥١٨/٤، ح ٢٢٤٨، وأحمد، المسند، ٤٠/٥، و٤٩، والطيالسي، ص ١١٦، ح ٨٦٥.

(٢) ابن حجر، فتح الباري، ٣٢٦/١٣.

(٣) الترمذي، الجامع، ٥٢٢/٤، ح ٢٢٥٤.

(٤) ابن ماجه، السنن، ١٣٣٢/٢، ح ٤٠١٦.

(٥) العلل ومعرفة الرجال، ٢٧/٢.

(٦) العلل، ١٣٨/٢.

(٧) المصدر نفسه، ٣٠٦/٢.

وقد رواه البزار^(١) وقال: لا نعلمه يروي عن حذيفة إلا من هذا الوجه بهذا الإسناد. ولا نعلم رواه عن حماد أوثق من عمرو بن عاصم وبه يعرف.

قلت: أبو سلمة هو موسى بن إسماعيل التَّبُودَكِيُّ. ثقة ثبت^(٢)، لكن لم أقف على روايته، وقد قال البزار: ولا نعلم رواه عن حماد أوثق من عمرو بن عاصم وبه يعرف. وسمعه الإمام أحمد على النحو الذي رواه الترمذي والبزار ولم يعمله، فعلى هذا يكون تحسين الترمذي على بابه والله أعلم.

الحديث العاشر: أخرجه في الزهد، باب: ما جاء في طول عمر المؤمن، أخرجه وحده في بابه. قال: حَدَّثَنَا أَبُو حَفْصٍ عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ الْحَارِثِ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ عَلِيِّ بْنِ زَيْدٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرَةَ عَنْ أَبِيهِ أَنَّ رَجُلًا قَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَيُّ النَّاسِ خَيْرٌ؟ قَالَ: (مَنْ طَالَ عُمُرُهُ وَحَسُنَ عَمَلُهُ) قَالَ فَأَيُّ النَّاسِ شَرٌّ؟ قَالَ: (مَنْ طَالَ عُمُرُهُ وَسَاءَ عَمَلُهُ). قَالَ أَبُو عِيْسَى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ^(٣).

ورواه الحاكم من طريق حماد بن سلمة، عن حميد ويونس وثابت، عن الحسن عن أبي بكرة به بمثله، وقال: صحيح على شرط مسلم ووافقه الذهبي^(٤).

ورواه الإمام أحمد من طريق حماد، عن يونس، عن الحسن به بمثله^(٥)، ورواه الطيالسي - من طريق شعبة وحماد بن سلمة، عن علي بن زيد به بمثله^(٦)، وله شاهد من حديث عبد الله بن بسر^(٧) وأبي هريرة^(٨) وجابر^(٩)، بنحو حديث أبي بكرة، فيكون هذا من حسن حديث علي بن زيد.

الحديث الحادي عشر: أخرجه في العلم، باب: ما جاء في الأخذ بالسنة واجتناب البدع، أخرجه وحده في موضوعه.

(١) المسند، ٢١٨/٧، ح ٢٧٩٠.

(٢) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص ٥٤٩، ت ٩٦٤٣.

(٣) الترمذي، الجامع، ٥٦٦/٤، ح ٢٣٣٠.

(٤) المستدرک، ٣٣٩/١.

(٥) المسند، ٤٧/٥.

(٦) المسند، ١١٦/١، ح ٨٦٤.

(٧) الترمذي، الجامع، ٥٦٥/٤، ح ٢٣٢٩، وقال حسن غريب.

(٨) ابن حبان، الصحيح، ٢٣٤/٢، ح ٤٨٤، بسند حسن.

(٩) الحاكم، المستدرک، ٣٣٩/١، صححه ووافقه الذهبي.

قال: حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ حَاتِمٍ الْأَنْصَارِيُّ الْبَصْرِيُّ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيُّ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ قَالَ قَالَ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (يَا بُنَيَّ إِنْ قَدَرْتَ أَنْ تُصْبِحَ وَتُمْسِيَ - لَيْسَ فِي قَلْبِكَ غِشٌّ لِأَحَدٍ فَافْعَلْ ثُمَّ قَالَ لِي يَا بُنَيَّ وَذَلِكَ مِنْ سُتِّي وَمَنْ أَحْيَا سُتِّي فَقَدْ أَحْبَبَنِي وَمَنْ أَحْبَبَنِي كَانَ مَعِيَ فِي الْجَنَّةِ وَفِي الْحَدِيثِ قِصَّةٌ طَوِيلَةٌ).

قال أبو عيسى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيُّ ثِقَةٌ وَأَبُوهُ ثِقَةٌ وَعَلِيُّ بْنُ زَيْدٍ صَدُوقٌ إِلَّا أَنَّهُ زُبَّانٌ يَرْفَعُ الشَّيْءَ الَّذِي يُوقِفُهُ غَيْرُهُ قَالَ وَسَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ بَشَّارٍ يَقُولُ قَالَ أَبُو الْوَلِيدِ قَالَ شُعْبَةُ حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ زَيْدٍ وَكَانَ رَفَاعًا وَلَا نَعْرِفُ لِسَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ أَنَسٍ رِوَايَةً إِلَّا هَذَا الْحَدِيثَ بِطَوِيلِهِ وَقَدْ رَوَى عَبَّادُ بْنُ مَيْسَرَةَ الْمُنْقَرِي هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ عَلِيٍّ بْنِ زَيْدٍ عَنْ أَنَسٍ وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ قَالَ أَبُو عِيسَى وَذَكَرْتُ بِهِ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ فَلَمْ يَعْرِفْهُ وَلَمْ يَعْرِفْ لِسَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ أَنَسٍ هَذَا الْحَدِيثَ وَلَا غَيْرَهُ وَمَاتَ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ سَنَةَ ثَلَاثٍ وَتِسْعِينَ وَمَاتَ سَعِيدُ ابْنُ الْمُسَيَّبِ بَعْدَهُ بِسِتِّينَ مَاتَ سَنَةَ خَمْسٍ وَتِسْعِينَ^(١).

قلت: الحديث بقصته رواه أبو يعلى في مسنده، قال: حدثنا يحيى بن أيوب، حدثنا محمد ابن الحسن بن أبي يزيد الصدائى، حدثنا عباد المنقري، عن علي بن زيد، عن سعيد بن المسيب، عن أنس بن مالك قال: قدم رسول الله ﷺ المدينة وأنا ابن ثمان سنين فأخذت أُمِّي بيدي فانطلقت بي إلى رسول الله ﷺ فقالت يا رسول الله: لم يبقَ رجل ولا امرأة من الأنصار إلا قد أتحفتك بتحفة وأنا لا أقدر على ما أتحفك به إلا ابني هذا فخذهُ فليخدمك ما بدا لك... ثم ذكر أنس الحديث بطوله^(٢).

والطبراني في الصغير قال: حدثنا محمد بن صالح بن الوليد النرسي البصري، حدثنا مسلم بن حاتم الأنصاري، حدثنا محمد بن عبد الله الأنصاري، عن أبيه عبد الله ابن المثني، عن علي بن زيد بن جدعان به بنحو حديث أبي يعلى.

وقال: لا يروى عن أنس بهذا التهام إلا بهذا الإسناد تفرد به مسلم الأنصاري وكان ثقة^(٣).

وقول الترمذي مات أنس سنة ٩٣... يريد به أن المعاصرة بين أنس وبين سعيد بن المسيب ثابتة فيمكن سماعه منه^(٤).

(١) الترمذي، الجامع، ٤٦/٥، ح ٢٦٧٨.

(٢) المسند، ٣٠٦/٦، ح ٣٦٢٤.

(٣) المعجم الصغير، ١٠٢/٢، ح ٨٥٦، والأوسط ١٢٤/٦، ح ٥٩٩١.

(٤) تحفة الأحوذى، ٣٧١/٧.

وعباد المنقري قد روى عن علي بن زيد، عن سعيد بن المسيب، عن أنس كما في رواية أبي يعلى فيكون قد سمعه على الوجهين، ويكون هذا الحديث من حسن حديث ابن جدعان، والله أعلم.

الحديث الثاني عشر: أخرجه في الاستئذان، باب: ما جاء في التسليم إذا دخل بيته، أخرجه وحده في الباب.

قال: حَدَّثَنَا أَبُو حَاتِمٍ الْبَصْرِيُّ الْأَنْصَارِيُّ مُسْلِمُ بْنُ حَاتِمٍ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيُّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ زَيْدٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (يَا بُنَيَّ إِذَا دَخَلْتَ عَلَى أَهْلِكَ فَسَلِّمْ يَكُنْ بَرَكََةً عَلَيْكَ وَعَلَى أَهْلِ بَيْتِكَ). قَالَ أَبُو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ^(١).

قلت: وهو جزء من الحديث السابق الذي ساقه الطبراني وأبو يعلى تماماً، وله شاهد عند البخاري في الأدب المفرد^(٢) بسند حسن من طريق ابن جريج، أخبرني أبو الزبير أنه سمع جابراً بنحوه.

قلت: وقد تكلم الحافظ ابن حجر في النكت على هذا الحديث والذي قبله وحديث (إياك والالتفات في الصلاة) وقد ساقها المزي حديثاً واحداً فقال:

"والحديث في الأصل طويل، يشتمل على أحكام وآداب.... ولم يذكر في الاستئذان شيئاً مما ذكر في الصلاة والعلم،... فكان الأليق أن يفردا ثلاثة أحاديث كما أفردا الترمذي... ولو كانت قد جاءت عن غير الترمذي مساقاً واحداً وفيها غيرها، ولكن قول صاحب الأطراف "..... الحديث" يوهم إخراج جميع الحديث وليس هو في نفس الأمر كذلك، ولم يذكر كلام الترمذي على الحديث الذي في الاستئذان، وقد قال في النسخ المعتمدة: حسن غريب، ووقع بخط الكرخي "حسن صحيح غريب" وعليه اعتمد النووي في الأذكار، وتصحيح مثل هذا من غلط الرواة بعد الترمذي فإنه لا يقع ممن له أدنى معرفة بالحديث"^(٣).

قلت: أراد الصحيح اصطلاحاً ولم يرد نفي القبول مطلقاً والله أعلم.

الحديث الثالث عشر: أخرجه في الأدب، باب: ما جاء في فداك أبي وأمي، أخرجه متابعة مقروناً.

(١) الترمذي، الجامع، ٥٩/٥، ح ٢٦٩٨.

(٢) الأدب المفرد، ص ٣٧٦، ح ١٠٩٥.

(٣) النكت الظراف مطبوع بهامش تحفة الأشراف، ١/٢٢٧.

قال: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ الصَّبَّاحِ الْبَزَّازُ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ ابْنِ جُدْعَانَ وَيَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ سَمِعَا سَعِيدَ
بْنَ الْمُسَيَّبِ يَقُولُ: قَالَ عَلِيٌّ مَا جَمَعَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (أَبَاهُ
وَأُمَّهُ لِأَحَدٍ إِلَّا لِسَعِيدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ قَالَ لَهُ يَوْمَ أُحُدٍ: (أَزِمِ فِدَاكَ أَبِي وَأُمِّي وَقَالَ لَهُ أَزِمِ أُمِّيَا الْغُلَامَ الْخَزَوَزِيَّ)).
وَفِي الْبَابِ عَنِ الزُّبَيْرِ وَجَابِرٍ قَالَ أَبُو عِيْسَى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ وَقَدْ رَوِيَ مِنْ غَيْرِ وَجْهِ عَنْ
عَلِيٍّ^(٣).

ورواه مسلم من طريق يحيى بن سعيد، عن سعيد بن المسيب به بنحوه^(٣).

ورواه الترمذي من طريق سفیان، عن سعد بن إبراهيم، عن عبد الله بن شداد، عن علي به بنحوه
وقال: حديث صحيح^(٤).

وهو عند البخاري من غير طريق عن سعد بن إبراهيم، عن عبد الله بن شداد به بنحوه^(٥)، ورواه

مسلم من طريق بكير بن مسمار، عن عامر بن سعد، عن أبيه به بنحوه^(٦)، وهذا من حسن حديث علي بن
زيد.

الحديث الرابع عشر: أخرجه في تفسير القرآن، باب: ومن سورة البقرة، أخرجه شاهداً في الباب.

قال: حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ مُوسَى وَرَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ عَنْ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ عَنْ عَلِيٍّ بْنِ
زَيْدٍ عَنْ أُمِّهِ أَنَّهَا سَأَلَتْ عَائِشَةَ عَنْ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى ﴿إِنْ تُبْدُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ﴾ [البقرة:
٢٨٤] وَعَنْ قَوْلِهِ ﴿مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ﴾ [النساء: ١٢٣] فَقَالَتْ: مَا سَأَلَنِي عَنْهَا أَحَدٌ مُنْذُ سَأَلْتُ رَسُولَ
اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: (هَذِهِ مُعَاتَبَةُ اللَّهِ الْعَبْدَ فِيمَا يُصِيبُهُ مِنَ الْحُمَى وَالنَّكَبَةِ حَتَّى الْبِضَاعَةِ^(٧) يَضَعُهَا فِي
كُمٍ فَمِصْبِهِ فَيَفْقِدُهَا فَيَفْزَعُ لَهَا حَتَّى إِنَّ الْعَبْدَ لَيُخْرِجُ مِنْ ذُنُوبِهِ كَمَا يُخْرِجُ التَّبَرُّ الْأَحْمَرُ مِنَ الْكَبِيرِ).
قَالَ أَبُو عِيْسَى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ حَمَّادِ بْنِ
سَلَمَةَ^(٨).

(١) الخوز: الشديد على القتال والعمل، لسان العرب، باب الزاي، فصل الحاء، ٥ / ٣٣٥.

(٢) الترمذي، الجامع، ٥ / ١٣٠، ح ٢٨٢٩، وأعاده ٥ / ٥٦٠، ح ٣٧٥٣.

(٣) الصحيح، ٤ / ١٨٧٦، ح ٢٤١٢.

(٤) الجامع، ٥ / ٥٦٠، ح ٣٧٥٥.

(٥) الصحيح، ص ٦١٢، ح ٢٩٠٥.

(٦) الصحيح، ٤ / ١٨٧٦، ح ٢٤١٢.

(٧) البِضَاعَةُ: القطعة من المال، لسان العرب، باب العين، فصل الباء، ٨ / ١٥.

(٨) الترمذي، الجامع، ٥ / ٢٢١، ح ٢٩٩١.

وروي عن عائشة رضي الله عنها نحو الحديث السابق في تفسير قوله تعالى: ﴿مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ﴾ [النساء: ١٢٣] رواه أحمد^(١) من طريق يزيد، بن أبي يزيد عن عبيد بن عمير، عن عائشة، أن رجلاً تلا هذه الآية ﴿مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ﴾ فقال: إنا لنجزى بكل ما علمنا، هلكنا إذا، فبلغ ذلك رسول الله ﷺ فقال: (نعم، يجزى به في الدنيا من مصيبة في جسده مما يؤذيه).

وروى نحوه الطبري^(٢) بسند صحيح عن أبي المهلب قال: دخلت على عائشة كي أسألها عن هذه الآية: ﴿مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ﴾ قالت: ذاك ما يصيبكم في الدنيا.

و سؤال عائشة رضي الله عنها رسول الله ﷺ عن هذه الآية رواه أبو داود بسند صحيح من طريق ابن أبي مليكة عن عائشة قالت: قلت يا رسول الله إني لأعلم أشد آية في القرآن قال: (آية آية يا عائشة؟) قالت: قول الله تعالى: ﴿مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ﴾ [النساء: ١٢٣] قال: (أما علمت يا عائشة أن المؤمن تصيبه النكبة أو الشوكة فيكفأ بسوأ عمله ومن حوسب عذب)، قالت: أليس الله يقول ﴿فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا﴾ [الانشقاق: ٨] الحديث^(٣).

الحديث الخامس عشر: أخرجه في تفسير القرآن، باب: ومن سورة يونس، أخرجه في باب المتابعات. قال: حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ مُحَمَّدٍ حَدَّثَنَا الْحَجَّاجُ بْنُ مِنْهَالٍ حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ زَيْدٍ عَنْ يُونُسَ بْنِ مِهْرَانَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: (لَمَّا أَغْرَقَ اللَّهُ فِرْعَوْنَ قَالَ (أَمَنْتُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا الَّذِي آمَنْتُ بِهِ بَنُو إِسْرَائِيلَ) فَقَالَ جِبْرِيلُ يَا مُحَمَّدُ فَلَوْ رَأَيْتَنِي وَأَنَا أَخْذُ مِنْ حَالِ الْبَحْرِ فَأَدُسُّهُ فِيهِ خَافَهُ أَنْ تُدْرِكَهُ الرَّحْمَةُ). قَالَ أَبُو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ^(٤).

ثم رواه الترمذي من طريق شعبة قال: أخبرني عدي بن ثابت وعطاء بن السائب، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس به بنحوه وقال: حديث حسن صحيح غريب من هذا الوجه^(٥). وصححه ابن حبان^(٦) والحاكم^(٧) ووافقه الذهبي وقال أكثر أصحاب شعبة أوقفوه.

(١) المسند، ٦/ ٦٥، وانظر ابن حبان، الصحيح، ٧/ ١٨٦، ح ٢٩٢٣.

(٢) جامع البيان، ٥/ ٢٩٢.

(٣) السنن، ٣/ ١٨٤، ح ٣٠٩٣.

(٤) حال البحر: هو الطين الأسود، الرازي، مختار الصحاح، ص ٦٨.

(٥) الترمذي، الجامع، ٥/ ٢٨٧، ح ٣١٠٧، وانظر عبد بن حميد المسند، ١/ ٢٢٢، ح ٦٦٤، وأحمد، المسند، ١/ ٢٤٥.

(٦) الترمذي، الجامع، ٥/ ٢٨٧، ح ٣١٠٨.

(٧) الصحيح، ١٤/ ٩٨، ح ٦٢١٥.

(٨) المستدرک، ٢/ ٣٤.

قلت: يو سف بن مهران بَصْرِيّ لم يرو عنه إلا ابن جدعان^(١)، لم يعرفه أحمد، ووثقه أبو زرعة، وابن سعد، وقال أبو حاتم: يكتب حديثه ويذاكر به، وقال ابن جدعان: كان يشبه حفظه بعمرو بن دينار^(٢)، فيكون هذا من حسن حديث علي بن يزيد.

الحديث السادس عشر: أخرجه في تفسير القرآن، باب: ومن سورة بني إسرائيل، أخرجه وحده في موضوعه.

قال: حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ مُهَيْدٍ حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ مُوسَى وَسَلْيَمَانُ بْنُ حَرْبٍ قَالَا حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ زَيْدٍ عَنْ أَوْسِ بْنِ خَالِدٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (يُحْشَرُ النَّاسُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ثَلَاثَةَ أَصْنَافٍ صِنْفًا مُشَاةً وَصِنْفًا رُكْبَانًا وَصِنْفًا عَلَى وُجُوهِهِمْ قِيلَ يَا رَسُولَ اللَّهِ وَكَيْفَ يَمْشُونَ عَلَى وُجُوهِهِمْ قَالَ إِنَّ الَّذِي أَمْشَاهُمْ عَلَى أَعْدَائِهِمْ قَادِرٌ عَلَى أَنْ يَمْشِيَهُمْ عَلَى وُجُوهِهِمْ أَمَا إِنَّهُمْ يَتَّقُونَ بِوُجُوهِهِمْ كُلَّ حَدَبٍ وَشَوْكٍ).

قَالَ أَبُو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ وَقَدْ رَوَى وَهَيْبٌ، عَنْ ابْنِ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ شَيْئًا مِنْ هَذَا^(٣).

وحديث وهيب عن ابن طاووس عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي ﷺ رواه الشيخان^(٤) ونصه (يحشر الناس على ثلاثة طرائق راغبين راهبين، واثنان على بعير وثلاثة على بعير، وأربعة على بعير، وعشرة على بعير، وتحشر بقيتهم النار، تقيل معهم حيث قالوا، وتبيت معهم حيث باتوا وتصبح معهم حيث أصبحوا، وتمسي معهم حيث أمسوا). فهذا الحديث تضمن صنفان: الركبان والمشاة.

ثم أخرج البخاريّ بعده حديث أنس في الصنف الثالث "وهم الذين يحشرون على وجوههم" أن رجلاً قال يا رسول الله، كيف يحشر الكافر على وجهه؟ قال: (أليس الذي أمشاه على الرجلين في الدنيا قادراً على أن يمشيه الله على وجهه يوم القيامة)^(٥).

وأخرج الترمذيّ شاهداً لحديث أبي هريرة من طريق بهز بن حكيم عن أبيه عن جده قال: قال رسول الله ﷺ: (إنكم محشورون رجالاً وركباناً ويُجرون على وجوههم). وقال: هذا حديث حسن^(٦). قلت: فيكون هذا الحديث من حسان حديث علي بن زيد من رواية حماد عنه.

(١) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص ٦١٢، ت ٧٨٨٦.

(٢) المزني، تهذيب الكمال، ٤٦٣/٣٢.

(٣) الترمذي، الجامع، ٣٠٥/٥، ح ٣١٤٢، وانظر: الطبري في جامع البيان، ١٩/١٢، وأحمد في المسند، ٣٥٤/٢.

(٤) البخاري، في الصحيح، ص ١٣٨٦، ح ٦٥٢٢، ومسلم الصحيح، ٤/٢١٩٥، ح ٢٨٦١.

(٥) البخاري، الصحيح، ص ١٣٨٦، ح ٦٥٢٣.

(٦) الجامع، ٣٠٥/٥، ح ٣١٤٣.

الحديث السابع عشر والثاني والعشرون: أخرجه في تفسير القرآن، باب: ومن سورة بني إسرائيل،

أخرجه شاهداً في الباب.

قال: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ عَلِيِّ بْنِ زَيْدِ بْنِ جُدْعَانَ عَنْ أَبِي نَضْرَةَ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (أَنَا سَيِّدُ وَلَدِ آدَمَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلَا فَخْرَ وَيَبْدِي لَوَاءُ الْحَمْدِ وَلَا فَخْرَ وَمَا مِنْ نَبِيٍّ يَوْمَئِذٍ آدَمَ فَمَنْ سِوَاهُ إِلَّا تَحْتَ لَوَائِي وَأَنَا أَوَّلُ مَنْ تَنْشَقُّ عَنْهُ الْأَرْضُ وَلَا فَخْرَ....).
قَالَ أَبُو عِيْسَى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ وَقَدْ رَوَى عَنْهُمْ هَذَا الْحَدِيثُ عَنْ أَبِي نَضْرَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ الْحَدِيثُ بِطَوِيلِهِ^(١).

وأعاده الترمذي مختصراً بسنده وقال: حسن صحيح^(٢).

ورواه ابن ماجه من طريق هشيم، أنبأنا علي بن زيد، به بنحوه مختصراً^(٣).

وحديث ابن عباس رواه أحمد وغيره من طريق حماد بن سلمة، عن علي بن زيد، عن أبي نضرة، عن ابن عباس به بنحوه^(٤).

وسأل ابن أبي حاتم أباه عن هذين الحديثين فقال: "سألت أبي عن حديث رواه حماد بن سلمة عن الجريري وعلي بن زيد عن أبي نضرة عن ابن عباس عن النبي ﷺ في الشفاعة، ورواه ابن عيينة، عن علي بن زيد، عن أبي نضرة، عن أبي سعيد، عن النبي ﷺ قلت لأبي: أيهما الصحيح؟
قال: كأن حديث حماد بن سلمة أشبه"^(٥). قلت: ترجيح أبي حاتم لأن حماداً أقدم من ابن عيينة وأروى عن علي بن زيد منه والله أعلم.

وإخراج الترمذي له من طريق علي بن زيد عن أبي نضرة عن أبي سعيد لاحتقال أن يكون سمعه علي على الوجهين من أبي نضرة، ويكون أبو نضرة سمعه من أبي سعيد وابن عباس، ولا يوجد ما يمنع خا صة أن حديث الشفاعة رواه غير واحد من الصحابة منهم: أبو هريرة وأنس وأبو بكر، وإن ابن عيينة لم ينفرد به عن علي بن زيد بل شاركه هشيم. والله أعلم.

الحديث الثامن عشر: أخرجه في تفسير القرآن، باب: ومن سورة الحج، أخرجه متابعة.

قال: بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ ابْنِ جُدْعَانَ عَنْ الْحَسَنِ عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمَّا نَزَلَتْ ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ إِنَّ زَلْزَلَةَ السَّاعَةِ

(١) المصدر نفسه، ٣٠٨/٥، ح ٣١٤٨.

(٢) المصدر نفسه، ٥٨٧/٥، ح ٣٦١٥.

(٣) السنن، ٢/١٤٤٠، ح ٤٣٠٨، وأحمد في المسند، ٢/٣.

(٤) المسند ١/٢٨١ و ٢٩٥ والطيلبي في مسنده ٣٥٣/١٥، وأبو يعلى ٢١٣/٤، ص ٢٣٢٨.

(٥) العلل، ٢/٢١٧.

شَيْءٌ عَظِيمٌ» إِلَى قَوْلِهِ «وَلَكِنَّ عَذَابَ اللَّهِ شَدِيدٌ» [سورة الحج: ١-٢] قَالَ أُنْزِلَتْ عَلَيْهِ هَذِهِ الْآيَةُ وَهُوَ فِي سَفَرٍ فَقَالَ أَتَذَرُونَنِي يَوْمَ ذَلِكَ فَقَالُوا اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ قَالَ ذَلِكَ يَوْمَ يَقُولُ اللَّهُ لَأَدَمَ ابْعَثْ بَعَثَ النَّارَ... قَالَ هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ قَدْ رُوِيَ مِنْ غَيْرِ وَجْهِ عَنِ الْحَسَنِ عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ^(١).

قلت: أخرج الترمذي نفسه متابعة له من طريق قتادة عن الحسن به بنحوه، وقال: هذا حديث حسن صحيح^(٢).

وأخرجه الحاكم من طريق قتادة وقال: "هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه بطوله خشية الإرسال وقد سمع الحسن من عمران بن حصين^(٣)، ووافقه الذهبي^(٤)، وأخرجه في مكان آخر وقال: وأكثر أئمة البصرة على أن الحسن قد سمع من عمران^(٥)، وهو عند الطبراني^(٦) من طريق سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، عن العلاء بن زياد، عن عمران، به بنحوه وهو سند حسن، فيكون هذا من حسن حديث علي بن زيد.

الحديث التاسع عشر: أخرجه في كتاب التفسير، باب: ومن سورة النمل، صدر به الباب وأخرج له شاهداً.

قال: حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ حَدَّثَنَا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ عَنْ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ زَيْدٍ عَنْ أَوْسِ بْنِ خَالِدٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: (تَخْرُجُ الدَّابَّةُ مَعَهَا خَاتَمٌ سُلَيْمَانٍ وَعَصَا مُوسَى فَتَجْلُو وَجْهَ الْمُؤْمِنِ وَتُخْتِمُ أَنْفَ الْكَافِرِ بِأَخَاتِمٍ حَتَّى إِنْ أَهَلَ الْخَوَانُ كَيْجَتِمَعُونَ فَيَقُولُ هَا هَا يَا مُؤْمِنُ وَيُقَالُ هَا هَا يَا كَافِرُ وَيَقُولُ هَذَا يَا مُؤْمِنُ وَيَقُولُ هَذَا يَا كَافِرُ).

قال أبو عيسى هذا حديث حسن غريب وقد روي هذا الحديث عن أبي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ غَيْرِ هَذَا الْوَجْهِ فِي دَابَّةِ الْأَرْضِ وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي أُمَامَةَ وَحُذَيْفَةَ بْنِ أَسِيدٍ^(٧).

(١) الترمذي، الجامع، ٣٢٢/٥، ح ٣١٦٨.

(٢) المصدر نفسه، ٣٢٣/٥، ح ٣١٦٩، ورواه أحمد، ٤/٤٣٥ وغيره.

(٣) المستدرک، ٢٨/١.

(٤) المصدر نفسه، ٣٨٥/٢.

(٥) المعجم الكبير، ٢١٩/١٨، ح ٥٤٦.

(٦) الترمذي، الجامع، ٣٤٠/٥، ص ٣١٨٧.

ورواه ابن ماجه قال: حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، ثنا يونس بن محمد، عن علي بن زيد به بنحوه^(١).
 وحديث أبي أمامة رواه أحمد^(٢) وابن الجعد^(٣) بسند حسن من طريق عبدالعزيز بن أبي سلمة
 الماجشون، عن عمر بن عبد الرحمن بن عطية بن دلاف المزني، عن أبي أمامة عن النبي ﷺ قال: (تخرج الدابة
 فتقسم الناس على خراطينهم، حتى يشتري الرجل البعير فيقول: ممن اشتريته فيقول من أحد المخطئين^(٤))
 اشتريته).

قلت: فيه عمر بن عبد الرحمن بن دلاف ذكره البخاري في التاريخ^(٥) ولم يذكر فيه جرحاً ولا
 تعديلاً، ووثقه ابن المديني^(٦)، وذكره ابن حبان في الثقات^(٧) وباقي رجاله ثقات، وحديث حذيفة بن أسيد
 أخرجه الترمذي في الفتن وفيه (لا تقوم الساعة حتى تروا عشر آيات وذكر منها الدابة...) وقال حديث
 حسن صحيح^(٨)، فيكون هذا من حسن حديث علي بن زيد، خاصة أنه من رواية حماد بن سلمة، والله أعلم.
 الحديث العشرون: أخرجه في تفسير القرآن، باب: ومن سورة الأحزاب، أخرجه شاهداً في الباب.
 قال: حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ مُهِيدٍ حَدَّثَنَا عَفَّانُ بْنُ مُسْلِمٍ حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ أَخْبَرَنَا عَلِيُّ بْنُ زَيْدٍ عَنْ أَنَسِ
 بْنِ مَالِكٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَمُرُّ بِبَابِ فَاطِمَةَ سِتَّةَ أَشْهُرٍ إِذَا خَرَجَ إِلَى صَلَاةِ الْفَجْرِ يَقُولُ
 الصَّلَاةَ يَا أَهْلَ الْبَيْتِ ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾ [الأحزاب: ٣٣].
 قَالَ أَبُو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ إِنَّمَا نَعْرِفُهُ مِنْ حَدِيثِ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ قَالَ
 وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي الْحُمَرَاءِ وَمَعْقِلِ بْنِ يَسَارٍ وَأُمِّ سَلَمَةَ^(٩).

(١) السنن، ٢/ ١٣٥١، ح ٤٠٦٦، وأحمد في المسند، ٢/ ٢٩٥.

(٢) المسند ٥/ ٢٦٨.

(٣) المسند، ص ٤٢٧، ح ٢٩١٩.

(٤) والمخطم: هو الذي يسيء الدابة على أنفها... والمخطم هو الموسوم... لسان العرب، باب الميم، فصل الخاء،
 ١٢/ ١٨٨.

(٥) التاريخ الكبير، ٦/ ١٧٢، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٦/ ١٢١.

(٦) سؤالات ابن أبي شيبة ابن المديني، ص ١٠٣.

(٧) الثقات، ٥/ ١٥٢.

(٨) الجامع، ٤/ ٤٧٧، ح ٢١٨٣.

(٩) الجامع، ٥/ ٣٥٢، ح ٣٢٠٦.

قلت: أخرجه الحاكم^(١) من طريق عفان، ثنا حماد بن سلمة، أخبرني حميد وعلي ابن زيد، عن أنس به بمثله وقال: هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه ووافقه الذهبي.

وحديث أم سلمة أخرجه الترمذي^(٢) (أن النبي ﷺ جلّل - أي غطّى - على الحسن والحسين وعلي وفاطمة) ثم قال: (اللهم هؤلاء أهل بيتي وخاصتي أذهب عنهم الرجس وطهرهم تطهيرا...) قال: هذا حديث حسن^(٣).

وروى نحوه مسلم من حديث عائشة^(٤)، فيكون هذا كذلك من حسن حديث علي من رواية حماد بن سلمة عنه.

الحديث الحادي والعشرون: أخرجه في الدعوات، باب: ما يقول إذا أكل طعاماً، أخرجه وحده في بابيه. قال: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبرَاهِيمَ حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ زَيْدٍ عَنْ عُمَرَ وَهُوَ ابْنُ أَبِي حَرْمَلَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ دَخَلْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَا وَخَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ عَلَى مَيْمُونَةَ، فَجَاءَتْنَا بِإِنَاءٍ فِيهِ لَبَنٌ، فَشَرِبَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَنَا عَلَى يَمِينِهِ وَخَالِدٌ عَلَى شِمَالِهِ، فَقَالَ لِي: (الشُّرْبَةُ لَكَ فَإِنْ شِئْتَ أَتَرْتَ بِهَا خَالِدًا) فَقُلْتُ: مَا كُنْتُ أُورِثُ عَلَى سُؤْرِكَ أَحَدًا.... الحديث).

قَالَ أَبُو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ وَقَدْ رَوَى بَعْضُهُمْ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ زَيْدٍ فَقَالَ عَنْ عُمَرَ بْنِ حَرْمَلَةَ وَ قَالَ بَعْضُهُمْ عَمَرُو بْنُ حَرْمَلَةَ وَلَا يَصِحُّ^(٥).

قلت: ورواه أبو داود من طريق الحماديين عن علي بن زيد به بنحوه^(٦)، والطيالسي من طريق شعبة عن علي بن زيد به بنحوه^(٧)، وأحمد من طريق سفيان عن علي بن زيد^(٨).

(١) المستدرک، ١٥٨/٣.

(٢) الجامع، ٦٩٩/٥، ح ٣٨٧١.

(٣) الصحيح، ١٨٨٣/٤، ح ٢٤٢٤.

(٤) الترمذي، الجامع، ٥٠٦/٥، ح ٣٤٥٥.

(٥) السنن، ٣٣٩/٣، ح ٣٧٣٠.

(٦) المسند، ٣٥٦/١.

(٧) المسند، ٢٢٥/١.

لكن مداره على عمر بن حرملة قال أبو زرعة^(١) بصري لا أعرفه إلا في هذا الحديث، وقال البخاري: حديثه عن البصريين^(٢)، وقال ابن حبان عمر بن حرملة وقيل عمرو والصحيح عمر، من أهل البصرة، يروي عن ابن عباس، وعنه علي بن زيد^(٣)، وقال الذهبي في الكاشف: وثق^(٤). فيكون هذا الحديث من ضعيف حديثه. وتحسينه للمتن دون السند.

الحديث الثاني والعشرون، والثالث والعشرون (أَنَا سَيِّدُ وَلَدِ آدَمَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلَا فَخْرَ وَيَدِي لِيَأْخُذَ الْحَمْدَ وَلَا فَخْرَ... الحديث). ذكر سابقاً مع الحديث السابع عشر.

الحديث الرابع والعشرون: أخرجه في المناقب، باب: مناقب البراء بن مالك رضي الله عنه، أخرجه مقروناً. قال: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي زِيَادٍ حَدَّثَنَا سَيَّارٌ حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ سُلَيْمَانَ حَدَّثَنَا ثَابِتٌ وَعَلِيُّ بْنُ زَيْدٍ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (كَمْ مِنْ أَشْعَثَ أَغْبَرَ ذِي طَمَرَيْنِ^(٥) لَا يُؤْبَهُ لَهُ لَوْ أَقْسَمَ عَلَى اللَّهِ لِأَبْرَهُ مِنْهُمْ الْبَرَاءُ بْنُ مَالِكٍ).

قَالَ أَبُو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ^(٦).
ورواه مسلم من طريق حماد عن ثابت عن أنس به بنحوه وليس فيه ذكر البراء^(٧).
ورواه أحمد من طريق حسن، ثنا ابن لهيعة، عن أبي النضر عن أنس به بنحوه^(٨).
وهو عند البخاري في الصحيح من طريق حميد عن أنس مرفوعاً بلفظ "إِنْ مِنْ عِبَادِ اللَّهِ مَنْ لَوْ أَقْسَمَ عَلَى اللَّهِ لِأَبْرَهُ"^(٩).

ورواه الحاكم من طريق عقيل بن خالد عن ابن شهاب، عن أنس به بنحوه، وفيه قصة البراء، وقال: حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه، وأقره الذهبي^(١٠).

(١) الجرح والتعديل، ٦/ ١٠٢.

(٢) التاريخ الكبير، ٦/ ١٤٩.

(٣) الثقات، ٥/ ١٤٩.

(٤) الكاشف، ٢/ ٥٦.

(٥) طمرين: الطَّمَرُ: الثوب الخلق، لسان العرب، ابن الأثير، النهاية، ٣/ ١٣٨.

(٦) الترمذي، الجامع، ٥/ ٦٩٢، ح ٣٨٥٤.

(٧) الصحيح، ٣/ ١٣٠٢، ح ١٦٧٥.

(٨) المسند، ٣/ ١٤٥.

(٩) الصحيح، ص ٥٦٤، ح ٢٧٠٣.

(١٠) المستدرک، ٣/ ٢٩٢.

وله شواهد من حديث أبي هريرة^(١) وحارثة بن وهب^(٢)، فيكون هذا من حسن حديث علي من رواية البصريين عنه.

الحديث الخامس والعشرون: أخرجه في المناقب، باب: في فضل الأنصار وقريش، أخرجه شاهداً في بابيه.

قال: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ أَخْبَرَنَا عَلِيُّ بْنُ زَيْدِ بْنِ جُدْعَانَ حَدَّثَنَا النَّضْرُ - بْنُ أَنَسٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ أَنَّهُ كَتَبَ إِلَى أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ يُعْزِيهِ فَيَمْنُ أُصِيبَ مِنْ أَهْلِهِ وَبَنِي عَمِّهِ يَوْمَ الْحَرَّةِ فَكَتَبَ إِلَيْهِ إِنِّي أَبُشِّرُكَ بِبُشْرَى مِنْ اللَّهِ إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: (اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِلْأَنْصَارِ وَلِلذَّرَارِيِّ الْأَنْصَارِ وَلِلذَّرَارِيِّ ذُرَارِيهِمْ). قَالَ أَبُو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ وَقَدْ رَوَاهُ قَتَادَةُ عَنِ النَّضْرِ بْنِ أَنَسٍ عَنْ زَيْدِ ابْنِ أَرْقَمَ^(٣).

وحديث علي بن زيد له متابع عند مسلم من طريق شعبة عن قتادة عن النضر بن أنس، به بنحوه^(٤)، وعند البخاري من طريق عبد الله بن الفضل أنه سمع أنس بن مالك يقول: (حزنت على من أصيب بالحرّة فكتب إليّ زيد بن أرقم وبلغه شدّة حزني يذكر أنه سمع رسول الله ﷺ يقول... الحديث)، وذكر نحوه^(٥)، وعند ابن حبان من طريق حماد بن سلمة، عن ثابت، عن أبي بكر بن أنس قال: كتب زيد بن أرقم إلى أنس بن مالك يعزيه بولده وذكر نحوه^(٦). وهو سند صحيح، فيكون هذا من حسن حديث علي بن زيد.

خلاصة مرويات علي بن زيد عند الترمذي.

أخرج له الترمذي خمسة وعشرين حديثاً جميعها من رواية البصريين عنه، أربعة في باب المتابعات، وثمانية في باب الشواهد، وواحد مقروناً، واثنان صدر بهما الباب وأخرج لهما شواهد، وعشرة لم يخرج في بابها أو موضوعها غيرها.

- ثمانية أحاديث أخرجهما من رواية حماد بن سلمة عنه، سبعة حسنة، والثامن: ضعيف لمخالفته ما في الصحيحين - كما قاله البيهقي.

- وحديثاً واحداً من طريق شعبة وهو من حسن حديثه.

- والباقية من رواية ابن عيينة وهشيم وعبد الله بن محمد الأنصاري وغيرهم وهي جميعاً من حسن حديث علي بن زيد.

(١) مسلم، الصحيح، ٤/ ٢٠٢٤، ح ٢٦٢٢.

(٢) البخاري، الصحيح، ص ١٠٧٥، ح ٤٩١٨.

(٣) الترمذي، الجامع، ٥/ ٧١٣، ح ٣٩٠٢.

(٤) الصحيح، ٤/ ١٩٤٨، ح ٢٥٠٦.

(٥) الصحيح، ص ١٠٧٠، ح ٤٩٠٦.

(٦) الصحيح، ١٦/ ٢٧٠، ح ٧٢٨١.

ثالثاً: مرويات علي بن زيد عند النسائي.

لم يخرج له النسائي إلا حديثين، لبيان ضعفهما.

الحديث الأول: أخرجه في الإيمان والنذور، باب: كفارة النذر.

قال: أَخْبَرَنِي عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَلِيٍّ قَالَ حَدَّثَنَا خَلْفُ بْنُ تَمِيمٍ قَالَ حَدَّثَنَا زَائِدَةُ قَالَ حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ زَيْدِ بْنِ جَدْعَانَ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَمُرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لَا نَذْرَ فِي مَعْصِيَةٍ وَلَا فِيهَا لَا يَمْلِكُ ابْنُ آدَمَ.

قَالَ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَلِيُّ بْنُ زَيْدٍ ضَعِيفٌ وَهَذَا الْحَدِيثُ خَطَأً وَالصَّوَابُ عِمْرَانُ بْنُ حُصَيْنٍ وَقَدْ رُوِيَ هَذَا الْحَدِيثُ عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ مِنْ وَجْهِ آخَرَ^(١).

قلت: لم أقف على رواية عبد الرحمن بن سمرة، وحديث عمران بن حصين رواه غير واحد منهم مسلم^(٢)، بلفظ (ولا وفاء لنذر في معصية ولا فيما لا يملك العبد). وفيه قصة طويلة.

وله ألفاظ أخرى بعض طرقها معلولة كما فصل النسائي^(٣)، فيكون إخراج هذا الحديث لبيان علته.

الحديث الثاني: أخرجه في القسامة، باب: ذكر الاختلاف على خالد الحذاء.

قال: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مَنْصُورٍ قَالَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ قَالَ حَدَّثَنَا ابْنُ جَدْعَانَ سَمِعَهُ مِنَ الْقَاسِمِ بْنِ رِبِيعَةَ عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَوْمَ فَتَحَ مَكَّةَ عَلَى دَرَجَةِ الْكَعْبَةِ فَحَمِدَ اللَّهُ وَأَثْنَى عَلَيْهِ وَقَالَ: (الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي صَدَّقَ وَعْدَهُ وَنَصَرَ عَبْدَهُ وَهَزَمَ الْأَحْزَابَ وَخَذَهُ أَلَا إِنَّ قَتِيلَ الْعَمْدِ الْخَطِيئَةَ بِالسَّوْطِ وَالْعَصَا شَبَّهِ الْعَمْدَ فِيهِ مِائَةٌ مِنَ الْإِبِلِ مُغَلَّظَةٌ مِنْهَا أَرْبَعُونَ خَلِيفَةً^(٤) فِي بُطُونِهَا أَوْلَادُهَا^(٥)).

وأخرجه ابن ماجه^(٦) قال: حدثنا عبد الله بن محمد الزهري، ثنا سفیان بن عیینة، عن ابن جدعان، به بنحوه.

والإمام أحمد^(٧) والشافعي^(٨) عن ابن عيينة، حدثنا ابن جدعان به بنحوه.

(١) النسائي، المجتبى، ٢٩/٧، ح ٣٨٥٠.

(٢) الصحيح، ١٢٦٢/٣، ح ١٦٤١.

(٣) النسائي، المجتبى ٧/٢٦-٣٠.

(٤) خِلْفَةٌ: الناقة الحامل، لسان العرب، باب الفاء، فصل الخاء، ٩/٩٤.

(٥) النسائي، المجتبى، ٨/٤٢، ح ٤٧٩٩، والكبرى، ٤/٢٣٣، ح ٧٠٠٢.

(٦) السنن، ٢/٨٧٨، ح ٢٦٢٨.

(٧) المسند، ٢/١١.

(٨) الشافعي، السنن المأثورة، ١/٤٢٩، ح ٦٣٧.

وقال ابن أبي حاتم في العلل^(١): "وقد روى هذا الحديث حماد بن سلمة، عن حميد، عن القاسم بن ربيعة (أن النبي ﷺ خطب يوم الفتح) مرسل، وهذا أشبه بالصواب، والله أعلم".
وقال يحيى بن معين^(٢)، "علي بن زيد ليس بشيء"، والحديث حديث خالد (يعني الخذاء)، وإنما هو عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما". فهذا من ضعيف حديثه كذلك.

رابعاً: مرويات علي بن زيد بن جدعان عند أبي داود.

روى له أبو داود اثني عشر حديثاً

الحديث الأول: أخرجه في الطهارة، باب: السواك من الفطرة، أخرجه شاهداً في الباب.
قال: حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ وَدَاوُدُ بْنُ شَيْبٍ قَالَا حَدَّثَنَا حَمَّادٌ عَنْ عَلِيِّ بْنِ زَيْدٍ عَنْ سَلَمَةَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ قَالَ قَالَ مُوسَى عَنْ أَبِيهِ وَقَالَ دَاوُدُ عَنْ عَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: (إِنَّ مِنَ الْفِطْرَةِ الْمُضْمَضَةِ وَالْاسْتِنْشَاقِ.... فَذَكَرَ نَحْوَهُ)^(٣).

أي نحو حديث عائشة الذي صدر به الباب.

ورواه ابن ماجه: قال: حدثنا سهل بن أبي سهل ومحمد بن يحيى قالا: ثنا أبو الوليد، ثنا حماد به وساق المتن ثم قال: حدثنا جعفر بن أحمد، عن عمر، حدثنا عفان بن مسلم، ثنا حماد، عن علي بن زيد مثله^(٤).

قلت: وقد رواه غير واحد عن حماد، عن علي بن زيد، عن سلمة بن محمد بن ياسر، عن جدّه عمار منهم: يزيد بن هارون^(٥) وقبيصة بن عقبة^(٦) وأبو داود الطيالسي^(٧) وغيرهم.

(١) علل ابن أبي حاتم، ١/ ٤٦٢.

(٢) البيهقي، السنن الكبرى، ٨/ ٦٩، ح ١٥٨٩٩.

(٣) أبو داود، السنن، ١/ ١٤، ح ٥٤.

(٤) السنن، ١/ ١٠٧، ح ٢٩٤.

(٥) البيهقي، السنن الكبرى، ١/ ٥٣، ح ٢٤٥.

(٦) ابن أبي شيبة، المصنف، ١/ ١٧٨، ح ٢٠٤٨.

(٧) المسند، ١/ ٨٩٠.

وهذا الحديث صححه ابن الموطأ^(١)، وتعقبه الحافظ ابن حجر بأنه معلول^(٢)، وعلته الإرسال كما نص على ذلك ابن معين^(٣)، وقال البخاري عن سلمة بن محمد بن عمار: "لا يعرف أنه سمع من عمار"^(٤)، وقال الذهبي: سلمة بن محمد بن عمار عن جده منقطع لم يدركه^(٥)، وسلمة بن محمد بن عمار: مجهول^(٦).
 لكن المتن يبقى حسناً لشواهد التي منها حديث عائشة الذي أحال عليه أبو داود ونصه: (حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ زَكَرِيَّا بْنِ أَبِي زَائِدَةَ عَنْ مُصْعَبِ بْنِ كُثَيْبٍ عَنْ طَلْقِ بْنِ حَبِيبٍ عَنِ ابْنِ الزُّبَيْرِ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (عَشْرٌ مِنَ الْفِطْرَةِ قَصُّ الشَّارِبِ وَإِعْفَاءُ اللَّحْيَةِ وَالسَّوَاكُ وَالْاِسْتِنْشَاقُ بِالْمَاءِ وَقَصُّ الْأَظْفَارِ وَغَسْلُ الْبَرَاجِمِ^(٧) وَتَنْفُ الْإِبطِ وَحَلْقُ الْعَانَةِ وَانْتِقَاصُ الْمَاءِ^(٨) يَغْنِي الْاِسْتِنْجَاءَ بِالْمَاءِ قَالَ زَكَرِيَّا قَالَ مُصْعَبٌ وَنَسِيتُ الْعَاشِرَةَ إِلَّا أَنْ تَكُونَ الْمُضْمَضَةُ^(٩)).

الحديث الثاني: أخرجه في الطهارة، باب: السواك لمن قام من الليل، أخرجه شاهداً في بابه.
 قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ حَدَّثَنَا هَمَّامٌ عَنْ عَلِيِّ بْنِ زَيْدٍ عَنْ أُمِّ مُحَمَّدٍ عَنْ عَائِشَةَ: (أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ لَا يَرْقُدُ مِنْ لَيْلٍ وَلَا نَهَارٍ فَيَسْتَقِظُ إِلَّا تَسَوَّكَ قَبْلَ أَنْ يَتَوَضَّأَ)^(١٠).
 قلت: نقل السيوطي في الجامع الصغير^(١١) عن النووي أنه قال في شرح سنن أبي داود: "في إسناده ضعف، وأن المنذري ضعفه بعلي فقال: فيه علي بن زيد ولا يحتج به، وقال العراقي فيه أيضاً أم محمد الراوية عن عائشة وهي امرأة زيد بن جدعان وهي مجهولة عيناً وحالاً تفرد عنها ابن زوجها علي".
 قلت: لكن له متابع حسن من طريق هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة بنحوه^(١٢).

(١) ابن الموطأ هو: الحسن بن يحيى بن الموطأ الأصم، نزيل البصرة، شيخ أبي حاتم حدث عنه بالرملة. انظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٤٤/٣.

(٢) التلخيص الحبير، ٧٧/١.

(٣) ابن حبان، المجروحين، ٣٣٧/١.

(٤) التاريخ الكبير، ٧٧/٤.

(٥) المغني في الضعفاء، ٢٧٦/١.

(٦) تقريب التهذيب، ص ٢٤٨، ت ٢٥١٠.

(٧) البراجم: مفاصل الأصابع، وهي العقدة التي تكون في ظهور الأصابع مجتمع فيها الوسخ، لسان العرب، باب الميم، فصل الباء، ٤٦/١٢.

(٨) انتقاص الماء: أي انتقاص البول بالماء إذا غسل به، لسان العرب، باب الصاد، فصل النون، ١٠١/٧.

(٩) مسلم، الصحيح، ٢٢٣/١، ح ٢٦١، والنسائي، المجتبى، ١٢٦/٨، ح ٥٠٤٠.

(١٠) أبو داود، السنن، ١٥١/١، ح ٥٧.

(١١) الجامع الصغير، ٢٤٧/١، وانظر فيض القدير، ١٨٥/٥.

(١٢) أحمد، المسند، ١٢٣/٦.

ولله شاهد من حديث حذيفة في الصحيحين (إذا قام من النوم يشوص^(١) فاه بالسواك)^(٢). وهما هو ابن يحيى ثقة من طبقة شعبة وحامد^(٣)، فيكون هذا من حسن حديثه.

الحديث الثالث: (يَا أَهْلَ الْبَلَدِ صَلُّوا أَرْبَعًا فَإِنَّا قَوْمٌ سَفَرٌ... الحديث) سبق عند الترمذي حديث الثاني^(٤) وهو من حسن حديث علي، وأخرجه أبو داود في صدر الباب وأخرج له شواهد.

الحديث الرابع: أخرجه في الصلاة، باب: في الاستغفار، أخرجه مقروناً.
قال: حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنَا حَمَّادٌ عَنْ ثَابِتٍ وَعَلِيِّ بْنِ زَيْدٍ وَسَعِيدِ الْجُرَيْرِيِّ عَنْ أَبِي عُمَانَ النَّهْدِيِّ أَنَّ أَبَا مُوسَى الْأَشْعَرِيَّ قَالَ كُنْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي سَفَرٍ فَلَمَّا دَنَوْنَا مِنَ الْمَدِينَةِ كَبَّرَ النَّاسُ وَرَفَعُوا أَصْوَاتَهُمْ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّكُمْ لَا تَدْعُونَ أَصَمَّ وَلَا غَائِبًا إِنَّ الَّذِي تَدْعُونَهُ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَ أَعْنَاقِ رِكَابِكُمْ... الحديث بطوله).

حَدَّثَنَا أَبُو صَالِحٍ مَحْبُوبٌ بْنُ مُوسَى أَخْبَرَنَا أَبُو إِسْحَاقَ الْفَزَارِيُّ عَنْ عَا صَمٍ عَنْ أَبِي عُمَانَ عَنْ أَبِي مُوسَى بِهَذَا الْحَدِيثِ وَقَالَ فِيهِ فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَا أَيُّهَا النَّاسُ ارْزِعُوا عَلَى أَنْفُسِكُمْ^(٥).
وهذا الحديث رواه الشيخان^(٦) من طريق عا صم عن أبي عثمان به بنحوه، ومن طريق أيوب عن أبي عثمان به بنحوه، ورواه مسلم^(٧) من طريق التيمي عن أبي عثمان به بنحوه، فيكون هذا الحديث كذلك من حسن حديث علي بن زيد.

الحديث الخامس: أخرجه في النكاح، باب: في ضرب النساء، أخرجه وحده في موضوع بابه.
قال: حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنَا حَمَّادٌ عَنْ عَلِيِّ بْنِ زَيْدٍ عَنْ أَبِي حُرَّةِ الرَّقَاشِيِّ عَنْ عَمِّهِ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: (فَإِنْ خِفْتُمْ نُشُورَهُنَّ فَاهْجُرُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ) قَالَ حَمَّادٌ يَعْنِي النِّكَاحَ^(٨).

(١) يشوص: يغسل، وكل شيء غسّله فقد شوصته، ابن سلام، غريب الحديث، ١/ ٢٦١.

(٢) البخاري، الصحيح، ص ٦٩، ح ٢٤٥، مسلم، الصحيح، ١/ ٢٢٠-٢٢١، ح ٢٥٥-٢٥٦.

(٣) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص ٥٧٤، ت ٧٣١٩.

(٤) انظر: ص ٣٠١.

(٥) أبو داود، السنن، ٢/ ٨٧، ح ١٥٢٦.

(٦) البخاري، الصحيح، ص ٦٣٠، ح ٢٩٩٢، ح ٢٩٩٢، مسلم، الصحيح، ٤/ ٢٠٧٦، ح ٢٧٠٤.

(٧) مسلم، الصحيح، ٤/ ٢٠٧٧، ح ٢٧٠٥.

(٨) أبو داود، السنن، ٢/ ٢٤٥، ح ١٢٤٥، وانظر: البيهقي، السنن الكبرى، ٧/ ٣٠٣، ح ١٤٥٤٩.

قلت: أبو حُرَّة بفتح الراء: حَنِيفَةٌ، مشهور بكنيته، وقيل: حكيم، ثقة من الثالثة^(١). وعمه هو - حُذَيْم بكسر- أوله وسكون ثانية وفتح التحتانية- ابن عمرو السَّعدي عداؤه في الكوفيين صحابي له حديث^(٢).

قلت: وهو قول ابن عباس ومجاهد والشعبي وإبراهيم ومُحَمَّد بن كعب ومِقْسَم وقتادة المهجر هو أن لا يضاجعها^(٣)، فيكون من حسن حديثه خاصة أنه من رواية حماد بن سلمة عنه، والله أعلم.

الحديث السادس: (إِذَا أَكَلَ أَحَدُكُمْ طَعَامًا فَلْيَقُلِ اللَّهُمَّ بَارِكْ لَنَا فِيهِ وَأَطْعِمْنَا خَيْرًا مِنْهُ...).

الحديث سبق عند الترمذي الحديث الحادي والعشرون^(٤)، وهو من حسان حديثه من رواية حماد بن سلمة عنه، وأخرجه أبو داود مع شواهد.

الحديث السابع: أخرجه في اللباس، باب: لباس الصوف والشعر، أخرجه شاهداً في الباب.

قال: حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ: (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اشْتَرَى حُلَّةً بِيضَعَةَ وَعَشْرِينَ قَلُوصًا^(٥) فَأَهْدَاهَا إِلَى ذِي يَزْنَ^(٦)).

قلت: هذا حديث مرسل، إسحاق تابعي من الثالثة^(٧).

ولم أقف له على متابعات، والذي روي عن أنس بسند حسن خلاف المعنى المذكور، فقد روى أبو داود^(٨) وأحمد^(٩) وغيرهما، عن أنس (أن ملك ذي يزن أهدى إلى رسول الله ﷺ حُلَّةً بثلاثة وثلاثين بغيراً... الحديث).

قلت: وحديث أنس لا يمنع قبول حديث إسحاق بن عبد الله لو كان مرفوعاً ولا يعلِّه بل يقويه لأنه ثبت في هدية ﷺ قبول الهدية وإهداء صاحبها ففي الصحيحين من حديث أبي حميد أن ملك أيلة أهدى رسول الله بغلة بيضاء وبعث إليه كتاباً، فرد عليه النبي ﷺ بكتاب وأهداه بُرداً^(١٠)، لكن يبقى حديث علي مرسلًا، فهو من ضعيف حديثه.

(١) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص ١٨٤، ت ١٥٨٨.

(٢) المصدر نفسه، ص ١٥٤، ت ١١٥٨، ابن عبد البر، الاستيعاب، ١/ ٣٣٦.

(٣) انظر ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، ١/ ٤٩٣.

(٤) انظر: ص ٣٠٠.

(٥) القلوص: هي الفتية من الإبل، لسان العرب، باب الصاد، فصل القاف، ٧/ ٨١.

(٦) أبو داود، السنن، ٤/ ٤٤، ح ٤٠٣٥.

(٧) تقريب التهذيب، ص ١٠١، ت ٣٦٥.

(٨) السنن، ٤/ ٤٤، ح ٤٠٣٤.

(٩) المسند، ٣/ ٢٢١، الحاكم وصححه ووافقه الذهبي، المستدرک، ٤/ ١٨٧.

(١٠) مسلم، الصحيح، ٤/ ١٧٨٥، ح ١٣٩٢.

الحديث الثامن: أخرجه في اللباس، باب: من كره لبس الحرير، أخرجه شاهداً في الباب.
قال: حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنَا حَمَّادٌ عَنْ عَلِيِّ بْنِ زَيْدٍ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ مَلِكَ الرُّومِ أَهْدَى إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُسْتَقَّةً^(١) مِنْ سُنْدُسٍ فَلَبَسَهَا فَكَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى يَدَيْهِ تَذْبُذْبَانِ^(٢) ثُمَّ بَعَثَ بِهَا إِلَى جَعْفَرٍ فَلَبَسَهَا ثُمَّ جَاءَهُ فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (إِنِّي لَمْ أُعْطِكُهَا لِتَلْبَسَهَا) قَالَ: فَمَا أَصْنَعُ بِهَا؟ قَالَ: (أَرْسِلْ بِهَا إِلَى أَخِيكَ النَّجَاشِيِّ)^(٣).

قلت: رواه أحمد^(٤) والطيالسي^(٥) من الطريق نفسه وزادا: بأن الصحابة أعجبوا بها فقال النبي ﷺ: (وما يعجبكم منها، والذي نفسي بيده لمتدليل من مناديل سعد بن معاذ في الجنة خير من هذه...).
تابعه قتادة عن أنس به بنحوه عند مسلم^(٦) وغيره في الإهداء وفي مناديل سعد ولم يذكر عنه أن النبي ﷺ أعطها جعفرأ وقال له ما قال.

وله شاهد من حديث البراء عند الشيخين^(٧) وغيرهما، فيكون من حسن حديث علي.

الحديث التاسع: أنه ﷺ خطب يوم فتح مكة فقال: (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَخَذَهُ صَدَقٌ وَغَدَهُ وَنَصَرَ عَبْدُهُ...) الحديث سبق عند النسائي الحديث الثاني^(٨) وهو من ضعيف حديثه، وأخرجه أبو داود تعليقا.

الحديث العاشر: أخرجه في كتاب السنة، باب: في الخلفاء، أخرجه متابعة.
قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيُّ حَدَّثَنَا الْأَشْعَثُ عَنِ الْحُسَيْنِ عَنْ أَبِي بَكْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ ذَاتَ يَوْمٍ: (مَنْ رَأَى مِنْكُمْ رُؤْيَا) فَقَالَ رَجُلٌ: أَنَا رَأَيْتُ كَأَن مِيزَانًا نَزَلَ مِنَ السَّمَاءِ فَوَزَنَتْ أَنْتَ وَأَبُو بَكْرٍ فَرَجَحْتَ أَنْتَ بِأَبِي بَكْرٍ وَوَزَنَ عُمَرُ وَأَبُو بَكْرٍ فَرَجَحَ أَبُو بَكْرٍ وَوَزَنَ عُمَرُ وَعُثْمَانُ فَرَجَحَ عُمَرُ ثُمَّ رُفِعَ الْمِيزَانُ، فَرَأَيْنَا الْكَرَاهِيَةَ فِي وَجْهِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

(١) مُسْتَقَّةٌ: فروة طويلة الأكمام، لسان العرب، ١٠/ ١٥٢، باب القاف، فصل الميم.

(٢) تَذْبُذْبَانِ: تتحركان وتضطربان، يريد كُمَيْه، لسان العرب، باب الباء، فصل الذال، ١/ ٣٨٢.

(٣) أبو داود، السنن، ٤/ ٤٧، ح ٤٠٤٧.

(٤) المسند، ٣/ ٢٢٩، ٢٥٣.

(٥) المسند، ١/ ٢٧٤، ح ٢٠٥٧.

(٦) الصحيح، ٤/ ١٩١٦، ح ٢٤٦٩، ومسند أحمد، ٣/ ٢٤٣.

(٧) البخاري، الصحيح، ح ٧٩٦، ٣٨٠٢، مسلم، الصحيح، ٤/ ١٩١٦، ح ٢٤٦٨.

(٨) انظر: ص ٣٠٣.

حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنَا حَمَّادٌ عَنْ عَلِيِّ بْنِ زَيْدٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرَةَ عَنْ أَبِيهِ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ ذَاتَ: (يَوْمَ أَتَيْكُمْ رَأَى رُؤْيَا) فَذَكَرَ مَعْنَاهُ وَلَمْ يَذْكُرِ الْكَرَاهِيَةَ قَالَ فَاسْتَأْذَنَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَغْنِي فَسَاءَهُ ذَلِكَ فَقَالَ خِلَافَةُ نُبُوَّةٍ ثُمَّ يُؤْتِي اللَّهُ الْمُلْكَ مَنْ يَشَاءُ^(١).

قلت: حديث الأشعث عن الحسن عن أبي بكرة أخرجه الترمذي كذلك وقال: حسن صحيح^(٢).

وحديث علي بن زيد رواه الطيالسي عنه عن عبد الرحمن بن أبي بكرة، قال: وفدنا إلى معاوية مع زياد ومعنا أبو بكرة فدخلنا عليه، فقال له معاوية: حدثنا حديثاً سمعته من رسول الله ﷺ عسى الله أن ينفعنا به قال: نعم ثم ساق الحديث^(٣).

فيكون هذا من حسن حديث علي بن زيد.

الحديث الحادي عشر: أخرجه في السنة، باب: ما يدل على ترك الكلام في الفتنة، أخرجه متابعة. قال: حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ وَمُسْلِمٌ بْنُ إِبْرَاهِيمَ قَالَ حَدَّثَنَا حَمَّادٌ عَنْ عَلِيِّ بْنِ زَيْدٍ عَنِ الْحَسَنِ عَنْ أَبِي بَكْرَةَ ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيِّ قَالَ حَدَّثَنِي الْأَشْعَثُ عَنِ الْحَسَنِ عَنْ أَبِي بَكْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِلْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ: (إِنَّ ابْنِي هَذَا سَيِّدٌ وَإِنِّي أَرْجُو أَنْ يُصْلِحَ اللَّهُ بِهِ بَيْنَ فِتْنَتَيْنِ مِنْ أُمَّتِي وَقَالَ فِي حَدِيثِ حَمَّادٍ وَلَعَلَّ اللَّهُ أَنْ يُصْلِحَ بِهِ بَيْنَ فِتْنَتَيْنِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ عَظِيمَتَيْنِ)^(٤).

قلت: له متابِع عند البخاري^(٥) من طريق حسين الجعفي، عن أبي موسى عن الحسن به بنحوه.

وعند الترمذي من طريق الأشعث بن عبد الملك، عن الحسن به بنحوه، وقال: حديث حسن صحيح^(٦). والحاكم وصححه ووافقه الذهبي^(٧)، وأخرجه ابن حبان^(٨) بسند صحيح من طريق مبارك بن فضالة، عن الحسن به بنحوه، قلت: فيكون هذا من حسن حديث علي بن زيد.

(١) أبو داود، السنن، ٤/٢٠٨، ح ٤٦٣٤.

(٢) الجامع، ٤/٥٤٠، ح ٢٢٨٧، والحاكم وصححه هو والذهبي، المستدرک، ٤/٣٩٤.

(٣) مسند الطيالسي، ١/١١٧، ح ٨٦٦.

(٤) أبو داود، السنن، ٤/٢١٦، ح ٤٦٦٢.

(٥) الصحيح، ص ٧٦٣، ح ٣٦٢٩.

(٦) الجامع، ٥/٦٥٨، ح ٣٧٧٣.

(٧) المستدرک، ٣/١٧٥.

(٨) الصحيح، ١٥/٤٠٨، ح ٦٩٦٤.

الحديث الثاني عشر: أخرجه في الأدب، باب: في الانتصار، أخرجه وحده في موضوعه.

قال: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ حَدَّثَنَا أَبِي ح وَحَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ بْنِ مَيْسَرَةَ حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ مُعَاذٍ الْمَعْنَى وَاحِدٌ قَالَ حَدَّثَنَا ابْنُ عَوْنٍ قَالَ كُنْتُ أَسْأَلُ عَنِ الْإِنْتِصَارِ (وَلَمَنِ انْتَصَرَ بَعْدَ ظُلْمِهِ فَأُولَئِكَ مَا عَلَيْهِمْ مِنْ سَبِيلٍ) [الشورى: ٤١] فَحَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ زَيْدٍ بْنُ جُدْعَانَ عَنْ أُمِّ مُحَمَّدٍ امْرَأَةِ أَبِيهِ قَالَ ابْنُ عَوْنٍ وَزَعَمُوا أَنَّهَا كَانَتْ تَدْخُلُ عَلَى أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ قَالَتْ: قَالَتْ أُمُّ الْمُؤْمِنِينَ: (دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَعِنْدَنَا زَيْنَبُ بِنْتُ جَحْشٍ فَجَعَلَ يَصْنَعُ شَيْئًا بِيَدِهِ فَقُلْتُ بِيَدِهِ حَتَّى فَطَنْتُهَا لَهَا فَأَمْسَكَ، وَأَقْبَلَتْ زَيْنَبُ تَقَعَّمُ^(١) لِعَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فَنَهَاهَا فَأَبَتْ أَنْ تَنْتَهِيَ فَقَالَ لِعَائِشَةُ سُبِّيْهَا فَسَبَّتْهَا فَغَلَبَتْهَا... الحديث^(٢)).

قال ابن كثير: "وعلي بن زيد يأتي في رواياته بالمنكرات غالباً، وهذا فيه نكارة والصحيح خلاف هذا السياق كما رواه النسائي في الكبرى^(٣) وابن ماجه^(٤) من حديث خالد بن سلمة عن عبد الله البهي عن عروة بن الزبير قال: قالت عائشة: ما علمت حتى دخلت علي زينب وهي غضبي... و ساق الحديث وفيه قول النبي ﷺ لعائشة، "دونك فانتصري"^(٥).

قلت: وليس فيه أنه قال لعائشة سببها، والانتصار غير السب، فالانتصار هو الانتصاف من الظالم^(٦)، وليس من أخلاق النبوة الشتم والسب، فيكون هذا الحديث كما قال ابن كثير، خاصة أن ابن جدعان يرويه عن زوجة أبيه وهي مجهولة^(٧)، فهو من ضعيف حديثه.

خلاصة مرويات علي بن زيد عند أبي داود:

أخرج له أبو داود اثني عشر حديثاً جميعها من رواية البصريين عنه، اثنين في باب المتابعات، وأربعة في الشواهد، وواحداً مقروناً وآخر تعليقاً، وثلاثة لم يخرج في بابها غيرها، وآخر صدر به الباب وله شواهد عنده.

— سبعة أحاديث من رواية حماد بن سلمة عنه، خمسة حسنة، واثنان رواهما مرفوعين وصوابهما مرسلين.

(١) تُقَعَّمُ: أي تتعرض لشمها من غير روية ولا تثبت، ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث، ٤/ ١٩.

(٢) أبو داود، السنن، ٤/ ٢٧٤، ح ٤٨٩٨، وأحمد في المسند، ٦/ ١٣٠.

(٣) السنن الكبرى، ٦/ ٤٥٣، ح ١١٤٧٦.

(٤) السنن، ١/ ٦٣٧، ح ١٩٨٨.

(٥) تفسير القرآن العظيم، ٤/ ١٢٠.

(٦) لسان العرب، باب الرء، فصل النون، ٥/ ٢١٠.

(٧) ابن حجر: تقريب التهذيب، ص ٧٤٤، ت ٨٥٣٩.

- والخمسة الأحاديث الباقية ثلاثة حسنة بالمتابعات والشواهد واثنان ضعيفان.

خامساً: مرويات علي بن زيد بن جدعان عند ابن ماجه.

روى له ابن ماجه ثلاثة وعشرين حديثاً.

الحديث الأول: أخرجه في المقدمة، باب: في فضائل علي بن أبي طالب، أخرجه وحده في موضوعه.
قال: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ حَدَّثَنَا أَبُو الْحُسَيْنِ أَخْبَرَنِي حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ زَيْدِ بْنِ جُدْعَانَ عَنْ عَدِيِّ بْنِ ثَابِتٍ عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ قَالَ: أَقْبَلْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي حَجَّتِهِ الَّتِي حَجَّ فَنَزَلَ فِي بَعْضِ الطَّرِيقِ فَأَمَرَ الصَّلَاةَ جَامِعَةً فَأَخَذَ بِيَدِ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَقَالَ: (أَلَسْتُ أَوَّلِي بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ) قَالُوا: بَلَى، قَالَ: (أَلَسْتُ أَوَّلِي بِكُلِّ مُؤْمِنٍ مِنْ نَفْسِهِ) قَالُوا: بَلَى، قَالَ: (فَهَذَا وَلِيُّ مَنْ أَنَا مَوْلَاهُ اللَّهُمَّ وَالِ مَنْ وَالَاهُ اللَّهُمَّ عَادِ مَنْ عَادَاهُ)^(١).

قال العجلوني في كشف الخفاء: "رواه زيد بن أرقم وعلي وثلاثون من الصحابة بلفظ: (اللهم وال من والاه وعاد من عاداه) فالحديث متواتر أو مشهور"^(٢).

ونقل المناوي عن ابن حجر قوله: "حديث كثير الطرق جداً، استوعبها ابن عقدة في كتاب مفرد منها صحاح وحسان"^(٣).

وضعه البوصيري في المصباح لأنه من رواية ابن جدعان^(٤)، ولا يوافق على ذلك فإنه من رواية حماد بن سلمة عنه وهو أثبت الناس فيه وأضبطهم لحديثه، وله شواهد كثيرة، فيكون هذا من حسان حديثه والله أعلم.

الحديث الثاني: أخرجه في المقدمة، باب: فضل من تعلم القرآن وتعلمه، أخرجه وحده في موضوعه.
قال: حَدَّثَنَا الْعَبَّاسُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْوَاسِطِيُّ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ غَالِبٍ الْعَبْدَانِيُّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زِيَادٍ الْبَحْرَانِيِّ عَنْ عَلِيِّ بْنِ زَيْدٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ أَبِي ذَرٍّ قَالَ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (يَا أَبَا ذَرٍّ لَأَنْ تَغْدُو فَتَعْلَمَ آيَةً مِنْ كِتَابِ اللَّهِ خَيْرٌ لَكَ مِنْ أَنْ تُصَلِّيَ مِائَةَ رَكْعَةٍ وَلَأَنْ تَغْدُو فَتَعْلَمَ بِأَبَا مِنْ الْعِلْمِ عُمِلَ بِهِ أَوْ لَمْ يُعْمَلْ خَيْرٌ لَكَ مِنْ أَنْ تُصَلِّيَ أَلْفَ رَكْعَةٍ)^(٥).

(١) ابن ماجه، السنن، ٤٣/١، ح ١١٦، وأحمد، فضائل الصحابة، ٦١٠/٢، ح ١٠٤٢.

(٢) كشف الخفاء، ٣٦١/٢.

(٣) فيض القدير، ٢١٨/٦.

(٤) مصباح الزجاجة، ١٩/١.

(٥) ابن ماجه، السنن، ٧٩/١، ح ٢١٩.

قلت: فيه عبدالله بن زياد البحراني مستور^(١)، وضعفه البوصيري بعبد الله بن زياد وعلي بن زيد وقال: "له شاهدان عند الترمذي من حديث ابن عباس وقال: غريب، ومن حديث أبي أمامة وقال: حسن غريب"^(٢). وحسن إسناده المنذري في الترغيب^(٣).

قلت: ما في الترمذي شاهد عام لفضل الفقه على العبادة لا لمتن هذا الحديث، فحديث ابن عباس: (فقيه أشد على الشيطان من ألف عابد)^(٤)، وحديث أبي أمامة: (فضل العالم على العابد...) ^(٥). ولكنه هنا قال: غريب، ولم يقل حسن غريب في النسخ التي وقفت عليها، فيكون هذا من ضعيف حديثه لحال عبدالله بن زياد والله أعلم.

الحديث الثالث: (مِنَ الْفِطْرِ الْمُضْمَضَةِ وَالِاسْتِنْشَاقِ وَالسَّوَالِكِ وَقَصِّ الشَّارِبِ... الحديث)، عند أبي داود، الحديث الأول^(٦): وهو من ضعيف حديثه وعلته الإرسال، وأخرجه ابن ماجه في الشواهد.

الحديث الرابع: أخرجه في الطهارة وسننهما، باب: في المرأة ترى في منامها ما يرى الرجل، أخرجه شاهداً في الباب.

قال: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَا حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ سُفْيَانَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ زَيْدٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ خَوْلَةَ بِنْتِ حَكِيمٍ أَنَّهَا سَأَلَتْ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ الْمَرْأَةِ تَرَى فِي مَنَامِهَا مَا يَرَى الرَّجُلُ فَقَالَ: (لَيْسَ عَلَيْهَا غُسْلٌ حَتَّى تُنْزَلَ كَمَا أَنَّهُ لَيْسَ عَلَى الرَّجُلِ غُسْلٌ حَتَّى يُنْزَلَ)^(٧).

(١) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص ٣٠٤، ت ٣٣٢٨.

(٢) مصباح الزجاجة، ١/ ٢٩.

(٣) الترغيب والترهيب، ١/ ٥٤، ح ١١٦، و ٢/ ٢٣٢، ح ٢٢١٤.

(٤) الجامع، ٥/ ٤٨، ح ٢٦٨١.

(٥) المصدر نفسه، ٥/ ٥٠، ح ٢٦٨٥.

(٦) انظر ص: ٣٠٤.

(٧) ابن ماجه، السنن، ١/ ١٩٧، ح ٦٠٢، ومسنند أحمد، ٦/ ٤٠٩.

قلت: له متابع من طريق شعبة، قال: سمعت عطاء الخراساني عن سعيد بن المسيب به بنحوه^(١) وهو سند حسن، ورواه ابن أبي عاصم، قال: حدثنا هشام بن عمار، ثنا إسماعيل بن عياش، ثنا عطاء الخراساني، عن سعيد بن المسيب به بنحوه^(٢)، وصححه السيوطي^(٣).
وله شواهد في الصحيحين^(٤) من حديث عائشة وأم سلمة وأنس أن أم سليم سألت رسول الله ﷺ بنحوه، فيكون هذا من حسن حديث علي.

الحديث الخامس: أخرجه في إقامة الصلاة والسنة فيها، باب: ما جاء في الركعتين قبل المغرب، أخرجه شاهداً في الباب.

قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ سَمِعْتُ عَلِيَّ بْنَ زَيْدِ بْنِ جُدْعَانَ قَالَ سَمِعْتُ أَنَسَ ابْنَ مَالِكٍ يَقُولُ: (إِنْ كَانَ الْمُؤَذِّنُ لِيُؤَذِّنَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَتَرَى أَنَّهَا الْإِقَامَةُ مِنْ كَثْرَةِ مَنْ يَقُومُ فَيُصَلِّي الرَّكْعَتَيْنِ قَبْلَ الْمَغْرِبِ)^(٥).

قلت: رواه البخاري من طريق شعبة قال: سمعت عمرو بن عامر الأنصاري عن أنس به بنحوه^(٦)، ومن طريق سفيان عن عمرو بن عامر عن أنس به بنحوه^(٧)، ومسلم من طريق المختار بن فلفل عن أنس به^(٨)، ومن طريق عبد الوارث بن سعيد، عن عبد العزيز بن صهيب، عن أنس به بنحوه^(٩)، قلت: هذا الحديث من حسان حديث علي بن جدعان خاصة أنه من رواية شعبة وقد صرح أنه سمع منه قبل الاختلاط.

الحديث السادس: أخرجه في إقامة الصلاة والسنة فيها، باب: ما جاء في أن أول ما يحاسب به العبد الصلاة، صدر به الباب وأخرج له متابعاً.

(١) النَّسَائِي، المجتبى، ١/١١٥، ح ١٩٨، ومسنده أحمد، ٦/٤٠٩.

(٢) السنة، ٢/٥٨، ح ٣٢٦٥.

(٣) انظر فيض القدير، ٥/٤٠٣.

(٤) البخاري، الصحيح، ص ٤٦، ح ١٣٠، وانظر، ص ٢٨٢، وح ٣٣٢٨، ٦٠٩١، مسلم، الصحيح، ١/٢٥٠، ح ٣١٠-٣١٤.

(٥) ابن ماجه، السنن، ١/٣٦٨، ح ١١٦٣.

(٦) الصحيح، ص ١٤٣، ح ٦٢٥.

(٧) المصدر نفسه، ص ١٢١، ح ٥٠٣.

(٨) الصحيح، ٢/٥٧٣، ح ٨٣٦.

(٩) المصدر نفسه، ٢/٥٧٣، ح ٨٣٧.

قال: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَمُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ قَالَا حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ عَنْ سُفْيَانَ بْنِ حُسَيْنٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ زَيْدٍ عَنْ أَنَسِ بْنِ حَكِيمٍ الصَّبِيِّ قَالَ قَالَ لِي أَبُو هُرَيْرَةَ إِذَا أَتَيْتَ أَهْلَ مِصْرِكَ فَأَخْبِرْهُمْ أَنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: (إِنَّ أَوَّلَ مَا يُحَاسَبُ بِهِ الْعَبْدُ الْمُسْلِمُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ الصَّلَاةُ الْمَكْتُوبَةُ فَإِنْ أَتَمَّهَا وَإِلَّا قِيلَ انْظُرُوا هَلْ لَهُ مِنْ تَطَوُّعٍ فَإِنْ كَانَ لَهُ تَطَوُّعٌ أَكْمَلَتْ الْفَرِيضَةُ مِنْ تَطَوُّعِهِ ثُمَّ يُفْعَلُ بِسَائِرِ الْأَعْمَالِ الْمَفْرُوضَةِ مِثْلُ ذَلِكَ).

ثم أخرج متابعا من طريق حميد، عن الحسن، عن أبي هريرة به بنحوه^(١).

قلت: له متابيع عند الحاكم من طريق ابن علي، ثنا يونس، عن الحسن، عن أنس ابن حكيم به وصححه على شرط مسلم وقال الذهبي: صحيح^(٢).

ورواه الترمذي من طريق الحسن، عن حريث بن قبيصة، عن أبي هريرة به بنحوه، وقال: حسن غريب من هذا الوجه^(٣).

ورواه النسائي من طريق الأزرق بن قيس، عن يحيى بن يعمر، عن أبي هريرة به بنحوه^(٤)، وعن الحسن بن زياد، عن أبي رافع، عن أبي هريرة به بنحوه^(٥).

قال الشوكاني^(٦): وأخرجه النسائي من طريق إسنادها جيد ورجالها رجال الصحيح كما قال العراقي، وصححها ابن القطان ثم نقل أن العراقي صحح طريق ابن ماجه، فيكون هذا من حسن حديث علي بن جدعان.

الحديث السابع: أخرجه في النكاح، باب: حق الزوج على المرأة، صدر به الباب وأخرج له شواهد.

قال: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا عَفَّانُ حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ زَيْدٍ بْنِ جُدْعَانَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: (لَوْ أَمَرْتُ أَحَدًا أَنْ يَسْجُدَ لِأَحَدٍ لَأَمَرْتُ الْمَرْأَةَ أَنْ تَسْجُدَ لِزَوْجِهَا وَلَوْ أَنَّ رَجُلًا أَمَرَ امْرَأَتَهُ أَنْ تَنْقُلَ مِنْ جَبَلٍ أَمْرًا إِلَى جَبَلٍ أَسْوَدَ وَمِنْ جَبَلٍ أَسْوَدَ إِلَى جَبَلٍ أَمْرًا لَكَانَ نَوْلُهَا أَنْ تَفْعَلَ)^(٧).

ضعفه البوصيري كعادته بعلي^(٨).

(١) ابن ماجه، السنن، ١/٤٥٨، ح ١٤٢٥ و ١٤٢٦، وأحمد، المسند، ٢/٢٩٠.

(٢) المستدرک، ١/٣٦٢.

(٣) الجامع، ٢/٢٦٩، ح ٤٠٣.

(٤) المجتبى، ١/٢٣٤، ح ٤٦٧.

(٥) المصدر نفسه، ح ٤٦٦.

(٦) نيل الأوطار، ١/٣٧٤.

(٧) ابن ماجه، السنن، ١/٥٩٥، ح ١٨٥٢، وأحمد، المسند، ٦/٧٦.

(٨) مصباح الزجاجة، ٢/٩٥.

قلت: له شواهد حسنة من حديث أبي هريرة^(١)، وأنس^(٢)، وقيس بن سعد^(٣).
وهو من رواية حماد بن سلمة عن علي، وحماد من قدامى البصريين وهو أعلم
الناس بحديث علي، وبشواهد أيضاً يكون هذا من حسن حديث علي بن زيد.

الحديث الثامن: أخرجه في النكاح، باب: الوليمة، أخرجه متابعة.
قال: حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ أَبُو خَيْثَمَةَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ عَلِيِّ بْنِ زَيْدِ بْنِ جُدْعَانَ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ
قَالَ: (شَهِدْتُ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلِيمَةً مَا فِيهَا لَحْمٌ وَلَا خُبْزٌ). قَالَ ابْنُ مَاجَهٍ لَمْ يُحَدِّثْ بِهِ إِلَّا ابْنُ
عُيَيْنَةَ^(٤).

قلت: وله متابع صحيح من طريق حميد الطويل عن أنس به بنحوه^(٥)، وآخر من طريق ثابت البناني عن
أنس به بنحوه^(٦)، وأخرجه البخاريّ من طريق عبد العزيز بن صهيب عن أنس به بمعناه^(٧)، فيكون هذا من حسن
حديثه وهو من رواية الثوري وهو من قدامى أصحابه.

الحديث التاسع: أخرجه في النكاح، باب: حسن معاشرّة النساء، أخرجه وحده في موضوعه.
قال: حَدَّثَنَا أَبُو بَدْرِ عَبْدُ بْنُ الْوَلِيدِ حَدَّثَنَا حَبَّانُ بْنُ هَلَالٍ حَدَّثَنَا مُبَارَكُ بْنُ فَضَالَةَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ زَيْدٍ عَنْ أُمِّ
مُحَمَّدٍ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: لَمَّا قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْمَدِينَةَ وَهُوَ عَرُوسٌ بِصَفِيَّةَ بِنْتِ حُيَيٍّ جِئْنَا نِسَاءَ
الْأَنْصَارِ فَأَخْبَرَنَ عَنْهَا، قَالَتْ: فَتَنَكَّرْتُ وَتَنَقَّبْتُ فَذَهَبْتُ فَنَظَرَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَيَّ عَيْنِي فَعَرَفَنِي،
قَالَتْ: فَالْتَفَتَ فَأَسْرَعْتُ الْمُشْيَ - فَأَذْرَكَنِي فَاحْتَضَنَنِي، فَقَالَ: (كَيْفَ رَأَيْتِ؟) قَالَتْ: قُلْتُ أُرْسِلُ يَهُودِيَّةً وَسَطَ
يَهُودِيَّاتٍ^(٨).

(١) الترمذي، الجامع، ٣/٤٦٥، ح ١١٥٩، وقال حسن غريب.

(٢) أحمد، المسند، ٣/١٥٨.

(٣) أبو داود، السنن، ٢/٢٤٤، ح ٢١٤٠.

(٤) ابن ماجه، السنن، ١/٦١٥، ح ١٩١٠.

(٥) البخاريّ، الصحيح، ١١١٩، ح ٥٠٥٨.

(٦) أحمد، المسند، ٢/١٩٥، وعبد بن حميد، المسند، ص ٣٨٣، ح ١٢٨٣.

(٧) الصحيح، ص ٩٥، ح ٣٧١.

(٨) ابن ماجه، السنن، ١/٦٣٦، ح ١٩٨٠.

وأخرجه ابن سعد قال: حدثنا أحمد بن محمد بن الوليد الأزرقى، حدثنا عبدالرحمن بن أبي الرجال، عن عبدالله بن عمر قال: (لما اجتمع النبي ﷺ صفية رأى عائشة مُنتقبة في وسط الناس فعرفها). ثم ذكر عن عائشة نحو حديث أم محمد عن عائشة^(١).

لكن فيه انقطاع؛ ابن أبي الرجال لم يسمع من ابن عمر، فهو من الطبقة الوسطى من أتباع التابعين، ويضاف إلى ذلك أن علّة حديث ابن جدعان رفع أحاديث لا يرفعها غيره^(٢). ومن طريق محمد بن عمر، حدثني أسامة بن زيد بن أسلم عن أبيه عن عطاء ابن يسار عن عائشة به بنحوه.

وضعفه البوصيري بعلي^(٣)، ولم أقف له على متابعات أو شواهد تقويه. وليس هو من رواية ثقات وقدامى البصريين عنه فهو من ضعيف حديثه والله أعلم.

الحديث العاشر: أخرجه في التجارات، باب: الحكرة والجلب، صدر به الباب وأخرج له شواهد عامة. قال: حَدَّثَنَا زُفَرُ بْنُ عَلِيٍّ الْجَنْهَضِيُّ حَدَّثَنَا أَبُو أَحْمَدَ حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ عَنْ عَلِيِّ بْنِ سَالِمِ بْنِ ثَوْبَانَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ زَيْدِ ابْنِ جُدْعَانَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (الْجَالِبُ^(٤) مَرْزُوقٌ وَالْمُخْتَكِرُ مَلْعُونٌ)^(٥).

ورواه البيهقي من الطريق نفسه، وقال: تفرد به علي بن سالم عن علي بن زيد قال البخاري: لا يتابع في حديثه^(٦)، وضعفه الحافظ في الدراية بعلي بن سالم^(٧)، فهذا من ضعيف حديثه.

الحديث الحادي عشر: أخرجه في التجارات، باب: التغليظ في الربا، أخرجه وحده في موضوعه.

(١) الطبقات الكبرى، ١٢٥/٨ - ١٢٦.

(٢) ابن حجر، تهذيب التهذيب، ١٥٤/٦، وتقريب التهذيب، ص ٣٤٠، ت ٣٨٥٨.

(٣) مصباح الزجاجة، ١١٨/٢.

(٤) الجالب: الذي يجلب المتاع إلى البلاد، لسان العرب، باب الباء فصل الجليم، مادة جلب، ٣/٤.

(٥) ابن ماجه، السنن، ٧٢٨/٢، ح ٢١٥٣.

(٦) السنن الكبرى، ٣٠/٦، ح ١٠٩٣٤.

(٧) الدراية، ٢٣٤/٢، ح ٩٦٤، وانظر التلخيص الحبير، ١٣/٣، والعقيلي ترجمة علي بن سالم في الضعفاء، ٢٣١/٣، والكامل، ٢٠٣/٥، والذهبي في ميزان الاعتدال، ١٥٩/٥، وذكر أنه ليس لعلي بن سالم غير هذا الحديث.

قال: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ مُوسَى عَنْ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ زَيْدٍ عَنْ أَبِي الصَّلْتِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (أَتَيْتُ لَيْلَةَ أُسْرِي بِي عَلَى قَوْمٍ بَطُونُهُمْ كَالْبُيُوتِ فِيهَا الْحَيَّاتُ تُرَى مِنْ خَارِجِ بَطُونِهِمْ فَقُلْتُ مَنْ هَؤُلَاءِ يَا جِبْرَائِيلُ قَالَ هَؤُلَاءِ أَكَلَةُ الرَّبَا)^(١).
لم أقف له على متابعات ولا شواهد، وفيه أبو الصلت مجهول، فيكون هذا كذلك من ضعيف حديثه.

الحديث الثاني عشر: أخرجه في الرهون، باب: المسلمون شركاء في ثلاث، أخرجه شاهداً في الباب.
قال: حَدَّثَنَا عَمَّارُ بْنُ خَالِدٍ الْوَاسِطِيُّ حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ غُرَابٍ عَنْ زُهَيْرِ بْنِ مَرْزُوقٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ زَيْدٍ بْنِ جَدْعَانَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ عَائِشَةَ أُمِّهَا قَالَتْ يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا الشَّيْءُ الَّذِي لَا يَحِلُّ مَنَعُهُ؟ قَالَ: (الْمَاءُ وَالْمِلْحُ وَالنَّارُ) قَالَتْ: قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ هَذَا الْمَاءُ قَدْ عَرَفْنَاهُ فَمَا بَالُ الْمِلْحِ وَالنَّارِ؟ قَالَ: (يَا مُحْمِرَاءُ مَنْ أَعْطَى نَارًا فَكَأَنَّمَا تَصَدَّقَ بِجَمِيعِ مَا أَنْصَبَتْ تِلْكَ النَّارُ... الحديث)^(٢).
قلت: فيه زهير بن مرزوق مجهول منكر الحديث^(٣).

وقال البوصيري: "هذا إسناد ضعيف لضعف علي بن زيد، وهذا الحديث أورده ابن الجوزي في الموضوعات وأعله بعلي بن زيد، وقال بعضهم: كل حديث ورد فيه الحميراء ضعيف واستثنى من ذلك ما أخرجه الحاكم من طريق عبد الجبار بن الورد.. (انظري لا تكوني أنت يا حميراء). ثم التفت فقال يا علي: (إن وليت شيئاً فافرق بها) وصححه على شرط الشيخين^(٤).
قلت: كان الأولى إعلاله بزهير لا بعلي.

الحديث الثالث عشر: حديث (الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي صَدَقَ وَغَدَهُ وَنَصَرَ عَبْدَهُ وَهَزَمَ الْأَخْزَابَ وَخَدَهُ...) سبق عند التَّسَائِيَّ الحديث الثاني^(٥) وهو من ضعيف حديثه، وكان ابن ماجه أخرجه شاهداً.

(١) ابن ماجه، السنن، ٧٦٣/٢، ح ٢٢٧٣، وأحمد، المسند، ٣٦٣/٢، وفيه التصريح بسباع حماد من علي.

(٢) ابن ماجه، السنن، ٨٢٦/٢، ح ٢٤٧٤.

(٣) الذهبي، ميزان الاعتدال، ١٢٤/٣.

(٤) مصباح الزجاجة، ٨١-٨٢/٣.

(٥) انظر: ص ٣٠٣.

الحديث الرابع عشر: (أَلَا إِنَّهُ يُنْصَبُ لِكُلِّ غَادِرٍ لَوَاءٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِقَدْرِ غَدْرَتِهِ،...) سبق عند الترمذي الحديث السابع^(١) وهو من حسن حديثه، وكان ابن ماجه أخرجه شاهداً كذلك.

الحديث الخامس عشر: أخرجه في الأدب، باب: الاستغفار، أخرجه وحده في موضوعه.
قال: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ عَنْ حَمَادِ بْنِ سَلَمَةَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ زَيْدٍ عَنْ أَبِي عُمَانَ عَنْ عَائِشَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَقُولُ: (اللَّهُمَّ اجْعَلْنِي مِنَ الَّذِينَ إِذَا أَحْسَنُوا اسْتَبَسَّرُوا وَإِذَا أَسَاءُوا اسْتَغْفَرُوا)^(٢).

قال البوصيري: "في إسناده علي بن زيد وهو ضعيف"^(٣).
قلت: لكن رواه البيهقي في شعب الإيمان^(٤) بسند حسن من طريق عفان عن حماد بن سلمة عن ثابت عن أبي عثمان عن عائشة به مثله، فهذا متابع قوي وبه يكون هذا من حسن حديثه خاصة أنه من رواية حماد بن سلمة.

الحديث السادس عشر: أخرجه في الفتن، باب: التثبت في الفتنة، أخرجه شاهداً.
قال: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ عَنْ حَمَادِ بْنِ سَلَمَةَ عَنْ ثَابِتٍ أَوْ عَلِيِّ بْنِ زَيْدٍ بْنِ جَدْعَانَ شَكَ أَبُو بَكْرٍ عَنْ أَبِي بُرْدَةَ قَالَ دَخَلْتُ عَلَى مُحَمَّدِ بْنِ مَسْلَمَةَ فَقَالَ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: (إِنَّهَا سَتَكُونُ فِتْنَةٌ وَفُرْقَةٌ وَاخْتِلَافٌ فَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَأَتِ بِسَيْفِكَ أَحَدًا فَاضْرِبْهُ حَتَّى يَنْقَطِعَ ثُمَّ اجْلِسْ فِي بَيْتِكَ حَتَّى تَأْتِيكَ يَدٌ خَاطِئَةٌ أَوْ مَيِّئَةٌ قَاضِيَةٌ) فَقَدْ وَقَعْتُ وَفَعَلْتُ مَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ^(٥).

وروى الحاكم^(٦) والبيهقي^(٧) بسند حسن من طريق سالم بن صالح بن إبراهيم بن عبدالرحمن بن عوف، عن أبيه، عن محمود بن لبيد، عن محمد بن مسلمة به بنحوه.

(١) انظر: ص ٢٨٨

(٢) ابن ماجه، السنن، ٢/ ١٢٥٥، ح ٣٨٢٠، وأحمد في المسند، ٦/ ١٢٩، من طريق عفان، ٦/ ١٨٨، من طريق ابن مهدي.

(٣) مصباح الزجاجة، ٤/ ١٣٥.

(٤) شعب الإيمان، ٥/ ٣٧٢، ح ٦٩٩٦.

(٥) ابن ماجه، السنن، ٢/ ١٣١٠، ح ٣٩٦٢، وأحمد، ٣/ ٤٩٣، عن علي بن زيد دون شك.

(٦) المستدرک، ٣/ ١١٧.

(٧) السنن الكبرى، ٨/ ١٩١، ح ١٦٥٧٨.

ورواه الحاكم^(١) من طريق سعد بن زيد بن سعد الأشجعي، عن محمد بن مسلمة به بنحوه.

ورواه الطبراني^(٢) من طريق محمد بن إبراهيم بن دينار، حدثني عبيد الله بن عمر، عن زيد بن أسلم، عن أبيه، عن محمد بن مسلمة به بنحوه، وهو سند حسن.

وابن أبي شيبة^(٣) عن الحسن قال: قال محمد بن مسلمة به بنحوه، فيكون هذا الحديث من حسن حديثه.

الحديث السابع عشر والثامن عشر: أخرجهما في الزهد، في باب المتابعات.
(إِنَّ الدُّنْيَا خَضِرَةٌ حُلْوَةٌ وَإِنَّ اللَّهَ مُسْتَخْلِفُكُمْ فِيهَا فَنَظَرٌ كَيْفَ تَعْمَلُونَ... الحديث).
سبقاً عند الترمذي الحديث السابع^(٤) وهو من حسن حديثه.

الحديث التاسع عشر: (لَا يَنْبَغِي لِلْمُؤْمِنِ أَنْ يُذِلَّ نَفْسَهُ... الحديث) سبق عند الترمذي الحديث التاسع^(٥) وهو من حسن حديثه، وكان أخرجه وحده في موضوعه.

الحديث العشرون: (تَخْرُجُ الدَّابَّةُ وَمَعَهَا خَاتَمُ سُلَيْمَانَ بْنِ دَاوُدَ وَعَصَا مُوسَى بْنِ عِمْرَانَ عَلَيْهِمَا السَّلَام... الحديث) سبق عند الترمذي، الحديث التاسع عشر^(٦) وهو من حسن حديثه، وكان أخرجه في صدر الباب وأخرج له شواهد في الباب.

الحديث الحادي والعشرون: أخرجه في الزهد، باب: الحكمة، أخرجه شاهداً.
قال: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ مُوسَى عَنْ حَمَادِ بْنِ سَلَمَةَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ زَيْدٍ عَنْ أَوْسِ بْنِ خَالِدٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (مَثَلُ الَّذِي يَجْلِسُ يَسْمَعُ الْحِكْمَةَ ثُمَّ لَا يُحَدِّثُ عَنْ صَاحِبِهِ إِلَّا بِشَرٍّ مَا يَسْمَعُ كَمَثَلِ رَجُلٍ أَتَى رَاعِيًا فَقَالَ يَا رَاعِي أَجْزَرَنِي شَاةٌ مِنْ غَنَمِكَ قَالَ أَذْهَبَ فَخُذْ بِأُذُنِ خَيْرِهَا

(١) المستدرک، ١١٨/٣.

(٢) المعجم الصغير ١/٢٤٨، ح ٤٠٤.

(٣) المصنف، ٧/٤٥٢، ح ٣١٧٤٩.

(٤) انظر: ص ٢٨٨.

(٥) انظر: ص ٢٨٩.

(٦) انظر: ص ٢٩٨.

فَذَهَبَ فَأَخَذَ بِأُذُنِ كَلْبِ الْغَنَمِ قَالَ أَبُو الْحَسَنِ بْنُ سَلَمَةَ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ حَدَّثَنَا مُوسَى حَدَّثَنَا حَمَّادٌ فَذَكَرَ نَحْوَهُ وَقَالَ فِيهِ: (بِأُذُنِ خَيْرِهَا شَاءَ)^(١).

ضعفه العراقي^(٢) والبوصيري^(٣) بعلي بن زيد.

وحسنه السيوطي^(٤) وهو كما قال فإنه من رواية حماد بن سلمة عن علي، وحماد من قدامى أصحابه وهو أثبت الناس فيه.

الحديث الثاني والعشرون: أخرجه في الزهد، باب: البراءة من الكبر، والتواضع، أخرجه وحده في موضوعه، قال: حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ وَسَلْمُ بْنُ قُتَيْبَةَ قَالَا: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ عَلِيِّ بْنِ زَيْدٍ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: (إِنْ كَانَتِ الْأُمَّةُ مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ لَتَأْخُذُ بِيَدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَمَا يَنْزِعُ يَدَهُ مِنْ يَدِهَا حَتَّى تَذَهَبَ بِهِ حَيْثُ شَاءَتْ مِنَ الْمَدِينَةِ فِي حَاجَتِهَا).

وله متابع عند البخاري من حيث حميد الطويل عن أنس به بنحوه^(٥).

فيكون هذا من حسن حديث علي خاصة أنه من رواية شعبة عنه وقد صرح شعبة أنه سمع منه قبل الاختلاط.

الحديث الثالث والعشرون: (أَنَا سَيِّدُ وَلَدِ آدَمَ وَلَا فَخْرَ...) سبق عند الترمذي الحديث السابع عشر^(٦): وهو من حسن حديثه، وكان أخرجه شاهداً في بابه.

خلاصة مرويات علي بن زيد عند ابن ماجه.

روى له ابن ماجه ثلاثة وعشرين حديثاً جميعها من رواية البصريين عنه. أحد عشر حديثاً من رواية حماد بن سلمة عنه.

- تسعة في باب الشواهد وثلاثة في المتابعات.

(١) ابن ماجه، السنن، ٢/ ١٣٩٦، ح ٤١٧٢، وأحمد، المسند، ٢/ ٣٥٣، من طريق عفان عن حماد، و٢/ ٥٠٨، من طريق يزيد بن هارون عن حماد، والطيالسي، ص ٣٣٤، ح ٢٥٦٣ وغيرهم.

(٢) المناوي، فيض القدير، ٥/ ٥١٠.

(٣) مصباح الزجاجة، ٤/ ٢٢٨.

(٤) المناوي، فيض القدير، ٥/ ٥١٠.

(٥) الصحيح، ص ١٢٠١، ح ٦٠٧٢.

(٦) انظر: ص ٢٩٦.

- وأربعة صدر بها أبوابها وأخرج لها متابعات أو شواهد.
- وسبعة أخرجها وحدها في باب أو موضوعها.
- ثمانية من حسان حديثه، واثنان رواهما مرفوعين وصوابها مرسلان، والحادي عشر ضعيف وعلته شيخ علي.
- واثنان من رواية شعبة عنه وهما من حسن حديثه.
- والباقي: ستة أحاديث من حسان حديثه عن البصريين بالمتابعات والشواهد.
- وأربعة ضعيفة أحدها علته الراوي عن علي بن زيد.

سادساً: خلاصة مرويات علي بن زيد في الكتب الستة.

- أخرج حديث علي بن زيد أصحاب الكتب الستة إلا البخاري، على تفاوت بينهم في حجم الرواية عنه وكيفية الإخراج.
- بلغ مجموع ما أخرجوا له واحداً وخمسين حديثاً بالمرر.
- منها حديث واحد عند مسلم أخرجه له من رواية حماد بن سلمة عنه مقروناً بالبناني.
- واثنان عند النسائي بين ضعفهما.
- والباقي خمسة وعشرون عند الترمذي، وثلاثة وعشرون عند ابن ماجه، واثنان عشر عند أبي داود أخرجوها في باب المتابعات والشواهد أو حيث لا يجدون بابها أو موضوعها غيرها.
- وكان جميع ما أخرجه له من رواية البصريين عنه، ولعل ذلك يعود لكونه ضريراً فلم يرحل فيسمع منه خارج البصرة.
- وكان من هذه الأحاديث الإحدى والخمسين.
- ستة وعشرون حديثاً من رواية حماد بن سلمة عنه.
- إحدى وعشرون حديثاً من حسن حديثه.
- وخمسة ضعيفة، أربعة علتها الإرسال وقد رواها موصولة، والخامس علته شيخ علي.
- وثلاثة أحاديث من رواية شعبة وهي من حسن حديثه.
- والباقي من رواية ابن عيينة وهشيم وغيرهم من البصريين.

- تسعة عشر حديثاً من حسن حديثه.

- وستة من ضعيف حديثه، علة أحدها الراوي عنه.

وبذا يظهر دقة قول أبي حاتم: حماد بن سلمة في ثابت وعلي بن زيد أحبُّ إليَّ من همام، وهو أضبط الناس وأعلمهم بحديثهما بين خطأ الناس.

المبحث السابع

يزيد بن سنان

ومروياته في الكتب الستة

المطلب الأول: أقوال النقاد فيه.
المطلب الثاني: مروياته في الكتب الستة.

المبحث السابع: يزيد بن سنان ومروياته في الكتب الستة

يزيد بن سنان بن يزيد التميمي الجزري أبو فروة الرهاوي، من كبار السابعة، مات سنة مئة وخمس وخمسين، وله ست وسبعون سنة.

المطلب الأول: أقوال النقاد فيه.

قال البخاري: مقارب الحديث إلا أن ابنه محمد أروى عنه مناكير^(١)، وفي روايه: صدوق إلا أن ابنه روى عنه مناكير^(٢)، وفي أخرى: ليس بحديثه بأس إلا رواية ابنه محمد فإنه يروي عنه مناكير^(٣). وقال أحمد بن حنبل^(٤)، وابن المديني^(٥)، وابن معين^(٦)، والنسائي^(٧)، ويعقوب بن سفيان^(٨)، والدارقطني^(٩)، والذهبي^(١٠)، وابن حجر^(١١): ضعيف.

وفي رواية أخرى عن ابن معين: ليس حديثه بشيء^(١٢)، وقال: ليس بشيء^(١٣) وعنه كذلك: ليس بثقة^(١٤)، وفي رواية أخرى عن النسائي: متروك الحديث^(١٥)، وفي ثالثة: ليس بثقة^(١٦)، وقال أبو حاتم: محله الصدق، وكان الغالب

(١) الترمذي، الجامع، ٥/٥٦، ح ٢٦٩٤.

(٢) علل الترمذي الكبير، ص ١١٤.

(٣) الترمذي، الجامع، ٥/١٨٠، ح ٢٩١٨.

(٤) ابن عدي، الكامل، ٧/٢٦٩.

(٥) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٩/٢٦٦.

(٦) المصدر نفسه، ٩/٢٦٦.

(٧) المزني، تهذيب الكمال، ٣٢/١٥٧.

(٨) الفسوي، المعرفة والتاريخ، ٢/٤٥١.

(٩) السنن، ١/١٧٣.

(١٠) المغني في الضعفاء، ٢/٧٥٠.

(١١) تقريب التهذيب، ص ٦٠١، ت ٧٧٢٧.

(١٢) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٩/٢٦٦.

(١٣) تاريخ ابن معين رواية الدوري، ٣/٤٢١.

(١٤) المصدر نفسه، ٤/٤١١.

(١٥) الضعفاء المتروكين، ص ١١١، ت ٦٥٠.

(١٦) المزني، تهذيب الكمال، ٣٢/٢٦٦.

عليه الغفلة، يكتب حديثه ولا يحتج به^(١)، وقال أبو داود: ليس بشيء وابنه ليس بشيء^(٢)، وقال أبو زرعة: ليس بقوي الحديث^(٣)، وقال الجوزجاني: فيه لين وضعف^(٤).

وقال ابن عدي: بعد أن ساق له حديث "مَنْ أَيْ فَقَاتِلْ فَقَتَلَ دُونَ مَالِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ". من رواية شعبة عنه، قال: "قال لنا عبد الله بن سليمان: لم يرو شعبة عن أبي فروة هذا غير هذا الحديث، وهو أبو فروة يزيد بن سنان الجزري، وفي حديثه لين".

ثم قال ابن عدي: "ولأبي فروة الزهاوي هذا حديث صالح، وروى عن زيد بن أبي أنيسة نسخة يتفرد بها عنه بأحاديث، وله عن غير زيد أحاديث مسروقة عن الشيوخ وعامة حديثه غير محفوظ"^(٥).
وقال ابن حبان في المجروحين: "وكان ممن يخطئ كثيراً حتى يروي عن الثقات ما لا يشبه حديث الأثبات، لا يعجبني الاحتجاج بخبره إذا وافق الثقات، فكيف إذا انفرد بالمعضلات"^(٦).

الخلاصة: وثق أمير الصنعة البخاريّ يزيد وقبل حديثه إذا كان من غير رواية ابنه محمد عنه، لأنه يروي عنه مناكير، وذكر ابن عدي أن له حديثاً صالحاً.

وباقى النقاد على تضعيفه على تفاوت بينهم بشدة ضعفه.

المطلب الثاني: مرويات يزيد بن سنان في الكتب الستة.

أولاً: مرويات يزيد بن سنان عند الترمذي.

أخرج له الترمذي خمسة أحاديث.

الحديث الأول: أخرجه في الجنائز، باب: ما جاء في رفع اليدين على الجنازة، أخرجه وحده في الباب.
قال: حَدَّثَنَا الْقَاسِمُ بْنُ دِينَارٍ الْكُوفِيُّ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبَانَ الْوَرَّاقُ عَنْ يَحْيَى بْنِ يَعْلَى عَنْ أَبِي فَرْوَةَ يَزِيدَ بْنِ سَنَانٍ عَنْ زَيْدٍ وَهُوَ ابْنُ أَبِي أَنَيْسَةَ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَبَّرَ عَلَى جَنَازَةٍ فَرَفَعَ يَدَيْهِ فِي أَوَّلِ تَكْبِيرَةٍ وَوَضَعَ الْيُمْنَى عَلَى الْيُسْرَى).

(١) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٢٦٦/٩.

(٢) المزني، تهذيب الكمال، ١٥٧/٣٢.

(٣) العليل لأبي زرعة، ت ١٦٤٧.

(٤) أحوال الرجال، ص ١٧٨.

(٥) الكامل، ٢٧١/٧.

(٦) المجروحين، ١٠٦/٣.

قَالَ أَبُو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ وَاخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي هَذَا فَرَأَى أَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَغَيْرِهِمْ أَنْ يَرْفَعَ الرَّجُلُ يَدَيْهِ فِي كُلِّ تَكْبِيرَةٍ عَلَى الْجَنَازَةِ...^(١).

وسئل عنه الدارقطني فقال: يرويه يزيد بن سنان أبو فروة الرهاوي واختلف عنه ثم ساق الاختلاف وقال: وليس ذلك بمحفوظ ثابت^(٢).

قلت: ومدار الاختلاف على يحيى بن يعلى عن أبي فروة، ويحيى بن يعلى هذا هو أبو زكريا الكوفي الأسلمي القطواني ضعيف باتفاق النقاد، وقال فيه البخاري مضطرب الحديث^(٣). وعدّ الذهبي هذا الحديث من مناكيره^(٤).

وقال الشوكاني: والحاصل أنه لم يثبت في غير التكبيرة الأولى شيء يصلح للاحتجاج به^(٥).
الحديث الثاني: أخرجه في الأشربة، باب: ما جاء في التنفس في الإناء، أخرجه شاهداً لحديث صحيح.
قال: حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ يَزِيدَ بْنِ سِنَانٍ الْجَزْرِيِّ عَنِ ابْنِ لِعَطَاءٍ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (لَا تَشْرَبُوا وَاحِدًا كَشْرَبِ الْبَعِيرِ وَلَكِنْ اشْرَبُوا مِثْنَى وَثَلَاثَ وَسَمُوا إِذَا أَنْتُمْ شَرِبْتُمْ وَاحْمَدُوا إِذَا أَنْتُمْ رَفَعْتُمْ).

قَالَ أَبُو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ وَيَزِيدُ بْنُ سِنَانٍ الْجَزْرِيُّ هُوَ أَبُو فَرَوَةَ الرَّهَاطِيُّ^(٦).
قلت: فإن كان ابن عطاء هو يعقوب فهو ضعيف^(٧)، وإلا فهو مجهول كما قال ابن حجر^(٨).

(١) الترمذي، الجامع، ٣/٣٨٨، ح ١٠٧٧.

(٢) العلل: ١٥/٩.

(٣) التاريخ الصغير، ٢/٢٥٤.

(٤) ميزان الاعتدال، ٧/٢٢٩.

(٥) نيل الأوطار، ٤/١٠٥.

(٦) الترمذي، الجامع، ٤/٣٠٢، ح ١٨٨٥، وانظر الطبراني في المعجم الكبير، ١١/١٦٦، ح ١١٣٧٨.

(٧) تقريب التهذيب، ص ٦٠٨، ت ٧٨٢٦.

(٨) المصدر نفسه، ص ٦٩٦، ت ٨٤٨٢.

ورواه البيهقي من طريق الفضل بن موسى، عن أبي فروة الرهاوي، عن الزهري، عن عطاء بن أبي رباح، عن ابن عباس مرفوعاً مثله^(١).

قلت: وطريق البيهقي هذا يدل على اضطراب الرهاوي فيه، والله أعلم.

وقال الحافظ في الفتح: "وأخرج الترمذي بسند ضعيف عن ابن عباس رفعه (لا تشربوا كما يشرب البعير...) فإن كان محفوظاً فهو يقوي ما تقدم من التنويع..."^(٢).

قلت: يشير إلى حديث أنس الذي رواه الترمذي^(٣) في الباب نفسه ورواه البخاري في الباب وهو أنه كان يتنفس في الإناء مرتين أو ثلاثاً وزعم أن النبي ﷺ كان يتنفس ثلاثاً.... ثم تابع قوله وأخرج أيضاً بسند ضعيف عن ابن عباس أن النبي ﷺ كان إذا شرب تنفس مرتين وهذا ليس نصاً في الاقتصار على المرتين بل يحتمل أن يراد به التنفس أثناء الشرب وسكت عن الأخير لكونه من ضرورة الواقع..."^(٤).

الحديث الثالث: أخرجه في صفة القيامة، باب، أخرجه شافهاً.

قال: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي النَّضْرِ حَدَّثَنَا أَبُو النَّضْرِ حَدَّثَنَا أَبُو عَقِيلٍ الثَّقَفِيُّ حَدَّثَنَا أَبُو فَرَوَةَ يَزِيدُ بْنُ سَنَانٍ التَّمِيمِيُّ حَدَّثَنِي بُكَيْرُ بْنُ فَيْرُوزَ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (مَنْ خَافَ أَذْلَجَ^(٥))، وَمَنْ أَذْلَجَ بَلَغَ الْمُنْزَلَ أَلَا إِنَّ سِلْعَةَ اللَّهِ غَالِيَةٌ أَلَا إِنَّ سِلْعَةَ اللَّهِ الْجَنَّةَ).

قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ أَبِي النَّضْرِ^(٦)،

قلت: أبو النضر هو: هاشم بن القاسم بن مسلم الخرساني، ثقة ثبت^(٧)، وأبو عقيل، هو عبد الله بن عقيل الثقفي الكوفي، صدوق^(٨).

(١) شعب الإيثار، ١١٦/٥، ح ٦٠١٥.

(٢) الجامع، ٣٠٢/٤، ح ١٨٨٤.

(٣) ابن حجر، فتح الباري، ٩٣/١٠.

(٤) أدلج: أي سار من أول الليل، ابن الأثير، النهاية، ١٢٩/٢.

(٥) الترمذي، الجامع، ٦٣/٤، ح ٢٤٥٠.

(٦) تقريب التهذيب، ص ٥٧٠، ت ٧٢٥٦.

(٧) المصدر نفسه، ص ٣١٤، ت ٣٤٨١.

وهذا الحديث أخرجه الحاكم من الطريق نفسه، وقال: صحيح الإسناد ولم يخرجاه وقال الذهبي: صحيح^(١)، وقال البخاري: بكير بن فيروز سمع أبا هريرة عن النبي ﷺ قال: (من خاف أدلج...)، قلت: فيكون هذا الحديث من حسن حديث يزيد من غير رواية ابنه عنه.

الحديث الرابع: أخرجه في الاستئذان، باب: ما جاء في فضل الذي يبدأ بالسلام، أخرجه وحده في الباب. قال: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ أَخْبَرَنَا قُرَّانُ بْنُ تَمَّامٍ الْأَسَدِيُّ عَنْ أَبِي فَرْوَةَ يَزِيدُ بْنُ سِنَانٍ عَنْ سُلَيْمِ بْنِ عَامِرٍ عَنْ أَبِي أُمَامَةَ قَالَ: قِيلَ يَا رَسُولَ اللَّهِ الرَّجُلَانِ يَلْتَقِيَانِ أَيُّهُمَا يَبْدَأُ بِالسَّلَامِ فَقَالَ: (أُولَاهُمَا بِاللَّهِ). قَالَ أَبُو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ قَالَ مُحَمَّدُ أَبُو فَرْوَةَ الرَّهَافِيُّ مُقَارِبُ الْحَدِيثِ إِلَّا أَنَّ ابْنَ مُحَمَّدَ بْنَ يَزِيدَ يَرْوِي عَنْهُ مَنَاقِيرَ^(٢).

ورواه أبو داود^(٣) قال: حدثنا محمد بن يحيى الذهلي، ثنا أبو عاصم عن أبي خالد وهب، عن أبي سفيان الحمصي، عن أبي أمامة به بنحوه. وهو سند حسن، فيكون هذا الحديث كذلك من حسن حديث يزيد.

الحديث الخامس: أخرجه في فضائل القرآن، باب، أخرجه لبيان ضعفه. قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ الْوَاسِطِيُّ حَدَّثَنَا وَكِيعٌ حَدَّثَنَا أَبُو فَرْوَةَ يَزِيدُ بْنُ سِنَانٍ عَنْ أَبِي الْمُبَارَكِ عَنْ صُهَيْبٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (مَا آمَنَ بِالْقُرْآنِ مَنْ اسْتَحَلَّ مُحَارَمَهُ). قَالَ أَبُو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ لَيْسَ إِسْنَادُهُ بِالْقَوِيٍّ وَقَدْ خُولِفَ وَكِيعٌ فِي رِوَايَتِهِ وَقَالَ مُحَمَّدُ أَبُو فَرْوَةَ يَزِيدُ بْنُ سِنَانٍ الرَّهَافِيُّ لَيْسَ بِحَدِيثِهِ بَأْسٌ إِلَّا رِوَايَةَ ابْنِهِ مُحَمَّدَ عَنْهُ فَإِنَّهُ يَرْوِي عَنْهُ مَنَاقِيرَ.

(١) المستدرک، ٣٠٨/٤.

(٢) التاريخ الكبير، ١١١/٢.

(٣) الترمذی، الجامع، ٥٦/٥، ح ٢٦٩٤.

(٤) السنن، ٣٥١/٤، ح ٥١٩٧.

قَالَ أَبُو عِيسَى وَقَدْ رَوَى مُحَمَّدُ بْنُ يَزِيدَ بْنِ سَنَانٍ عَنْ أَبِيهِ هَذَا الْحَدِيثَ فَزَادَ فِي هَذَا الْإِسْنَادِ عَنْ
مُجَاهِدٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ صُهَيْبٍ وَلَا يُتَابَعُ مُحَمَّدُ بْنُ يَزِيدَ عَلَى رِوَايَتِهِ وَهُوَ ضَعِيفٌ وَأَبُو الْمُبَارَكِ رَجُلٌ
مَجْهُولٌ^(١).

قلت: ورواه البزار^(٢)، وقال: وهذا الكلام لا نعلمه يروى عن النبي ﷺ إلا عن صهيب ولا نعلم
يروى عن صهيب إلا من هذين الوجهين اللذين ذكرناهما.

ورواه عبد بن حميد^(٣) قال: حدثني ابن أبي شيبه، ثنا أبو خالد الأحمر، عن يزيد ابن سنان عن أبي مبارك عن
عطاء عن أبي سعيد قال: قال رسول الله ﷺ بمثله.

وأما رواية ابنه فقد رواها الشهاب^(٤) من طريق أبي حاتم الرازي قال: سمعت محمد بن يزيد بن سنان
يقول: سمعت أبي يقول: سمعت عطاء بن أبي رباح يقول: سمعت مجاهداً يقول: سمعت سعيد بن المسيب يقول:
سمعت صهيياً يقول: سمعت رسول الله ﷺ بمثله.

وقد سئل أبو حاتم^(٥) عن هذين الطريقين فقال: "هذه كلها منكورة وليست فيها حديث يمكن أن يقال إنه
صحيح، وكأنه شبه الموضوع وحديث أبيه أنكرها، ومحل يزيد محل الصدق والغالب عليه الغفلة فيحتمل أن يكون
سمع من أبي المبارك هذا وهو شبه المجهول وقال: ومحمد بن يزيد أشد غفلة من أبيه مع أنه كان رجلاً صالحاً لم يكن
من أخلّاس^(٦) الحديث^(٧). وكذا ضعفه أبو زرعة^(٨)."

وقال قريب من قول أبي حاتم ابن عدي في الكامل^(٩)، والذهبي في الميزان^(١٠)، فيكون هذا من ضعيف
حديثه.

(١) الترمذي، الجامع، ٥/ ١٨٠، ص ٢٩١٨.

(٢) المسند، ٩/ ٦، ح ٢٠٨٤.

(٣) المسند، ص ٣٠٩، ح ١٠٠٣.

(٤) مسند الشهاب، ٢/ ٨-٩، ح ٧٧٧-٧٧٨.

(٥) العلل، ٢/ ٥٤.

(٦) ومعنى قوله: لم يكن من أخلّاس الحديث أي لم يكن ملازماً له، فالجلس هو الرجل يلازم بيته وهو مثّل يقال فيه "فلان جلس من
أخلّاس البيت" وهو ذمّ معناه لا يصلح إلا للجلوس في البيت. انظر: لسان العرب، باب السين، فصل الحاء، ٦/ ٥٤.

(٧) علل ابن أبي حاتم، ٢/ ٥٤.

(٨) الكامل، ٧/ ٢٧٠.

(٩) الميزان، ٧/ ٤٢٠، و٧/ ٢٤٠.

خلاصة مرويات يزيد عند الترمذي.

أخرج له الترمذي خمسة أحاديث، اثنان في باب الشواهد، ثلاث لم يخرج في بابها غيرها، ليس فيها عن ابنه

شيء.

حسن اثنان منها مع حكمه عليهما بالغرابة، وهما كما قال، وتأكد ذلك بالشواهد.

وضَعَف ثلاثة وهي ضعيفة.

ثانياً: مرويات يزيد بن سنان عند ابن ماجه.

روى له ابن ماجه أربعة أحاديث:

الحديث الأول: أخرجه في المقدمة، باب: ثواب معلم الناس الخير، أخرجه متابعة وهو من زيادات

القطان.

قال: حدثنا إسماعيل بن أبي كريمة، حدثنا مُحَمَّد بن سلمة، عن أبي عبد الرحيم، حدثني زيد بن أبي أنيسة،

عن زيد بن أسلم، عن عبد الله بن أبي قتادة، عن أبيه، قال: قال رسول الله ﷺ: (خير ما يخلف الرجل بعده ثلاث: ولد

صالح يدعو له، وصديقة تجري يبلغه أجرها وعلم يعمل به من بعده).

قال أبو الحسن^(١): وحدثنا أبو حاتم مُحَمَّد بن يزيد بن سنان الرهاوي، ثنا يزيد بن سنان يعني: أباه، حدثني

زيد بن أبي أنيسة، عن فليح بن سليمان، عن زيد بن أسلم، عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه، سمعت رسول الله ﷺ

فذكر نحوه^(٢).

وأخرجه ابن حبان من طريق مُحَمَّد بن سلمة به بمثله^(٣).

وأخرجه في موضع آخر من الطريق نفسه لكن زاد (فليح) به بين زيد بن أبي أنيسة وزيد بن أسلم^(٤)، وهذا

موافق لما في حديث يزيد بن سنان.

ورواه ابن خزيمة في صحيحه^(٥) من طريق مُحَمَّد بن يزيد بن سنان عن أبيه به.

(١) قال المزي: "حديثه عند أبي حاتم في بعض النسخ دون بعض ولعله من زيادات أبي الحسن القطان عن أبي حاتم والله أعلم"، تحفة

الأشراف، ٢٤٨/٩.

(٢) ابن ماجه، السنن، ٨٨/١، ح ٢٤١.

(٣) الصحيح، ٢٩٦/١، ح ٩٣.

(٤) المصدر نفسه، ٢٦٦/١١، ح ٤٩٠٢.

(٥) الصحيح، ١٢٣/٤، ح ٢٤٩٥.

وسئل عنه الدارقطني فقال: "وقول يزيد بن سنان أصح، وإن كان أبو عبد الرحيم ثقة أثبت منه"^(١).

قلت: للحديث شاهد صحيح عند مسلم^(٢)، (إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث) لكن هذا

الحديث من رواية محمد بن يزيد ورواياته عن أبيه منكره، وهو ليس بالقوي^(٣).

الحديث الثاني: أخرجه في الحدود، باب: من قُتل دون ماله فهو شهيد، أخرجه

شاهداً في الباب.

قال: حَدَّثَنَا الْحَلِيلُ بْنُ عَمْرِو حَدَّثَنَا مَرْوَانُ بْنُ مُعَاوِيَةَ حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ سِنَانٍ الْجَزْرِيُّ عَنْ مَيْمُونِ بْنِ مِهْرَانَ

عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (مَنْ أَتَى عِنْدَ مَالِهِ فَقُتِلَ فَقَاتَلَ فَقُتِلَ فَهُوَ شَهِيدٌ)^(٤).

ورواه أحمد من طريق أيوب عن أبي قلابة عن ابن عمر به بنحوه^(٥).

لكن سماع أبي قلابة من ابن عمر مختلف فيه.

وروى أحمد بن حنبل في (الورع) هذا الحديث من طريق عمرو بن دينار عن ابن عمر به^(٦) بنحوه.

قلت: وروى هذا الحديث شعبة عن أبي فروة، عن ميمون بن مهران، عن ابن عمر مرفوعاً، أخرجه ابن

عدي بسنده وقال: ولشهرة هذا الحديث رواه شعبة عن أبي فروة عن ميمون لأن شعبة يتقي الضعفاء^(٧)، وسكت عنه

الحافظ في الفتح^(٨)، ولهذا الحديث شواهد صحيحة من حديث عبد الله بن عمرو^(٩) وأبي هريرة^(١٠) وسعيد ابن زيد^(١١)،

وحديث سعيد بن زيد صدر به ابن ماجه الباب، فيكون هذا من حسن حديثه، وليس هو من رواية ابنه عنه.

(١) العلل، ٦/ ١٤٠.

(٢) الصحيح، ٣/ ١٢٥٥، ح ١٦١٣.

(٣) تقريب التهذيب، ص ٥١٣، ت ٦٣٩٩.

(٤) ابن ماجه، السنن، ٢/ ٨٦١، ح ٢٥٨١.

(٥) المسند، ٢/ ٢٢١.

(٦) الورع، ص ١٤٦.

(٧) الكامل، ٧/ ٢٧١.

(٨) فتح الباري، ٥/ ١٢٤.

(٩) البخاري، الصحيح، ص ٥١٥، ح ٢٤٨٠.

(١٠) مسلم، الصحيح، ١/ ١٢٤، ح ١٤٠.

(١١) الترمذي، الجامع، ٤/ ٢٩، ح ١٤٢١، وقال حسن صحيح.

الحديث الثالث: أخرجه في الجهاد، باب: الأكل في قدور المشركين، أخرجه شاهداً كذلك.

قال: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ حَدَّثَنِي أَبُو فَرْوَةَ يَزِيدُ بْنُ سِنَانٍ حَدَّثَنِي عُروَةُ بْنُ رُوَيْمٍ اللَّخْمِيُّ عَنْ أَبِي ثَعْلَبَةَ الْخُسَنِيِّ قَالَ: وَلَقِيَهُ وَكَلَّمَهُ قَالَ: أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَسَأَلْتُهُ فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ قُدُورُ الْمُشْرِكِينَ تَطْبُخُ فِيهَا؟ قَالَ: (لَا تَطْبُخُوا فِيهَا قُلْتُ فَإِنْ اخْتَجْنَا إِلَيْهَا فَلَمْ نَجِدْ مِنْهَا بُدًّا قَالَ فَأَرْحَضُوهَا رَحَضًا^(١) حَسَنًا ثُمَّ اطْبُخُوا وَكُلُوا^(٢)).

ورواه الشيخان^(٣) من طريق ربيعة بن يزيد الدمشقي عن أبي إدريس عن أبي ثعلبة به بنحوه مطولاً. ورواه الترمذي^(٤) من طريق الحجاج عن مكحول عن أبي ثعلبة، ومن طريق الحجاج عن الوليد بن أبي مالك عن عائذ الله أنه سمع أبا ثعلبة الخشني به بنحوه مطولاً، وقال: حسن صحيح ورواه الدارقطني^(٥): من طريق الحجاج عن مكحول عن أبي إدريس عن الخشني به بنحوه.

ورواه الترمذي^(٦) من طريق شعبة عن أيوب عن أبي قلابة عن أبي ثعلبة به بنحوه وقال: حديث مشهور من حديث أبي ثعلبة وروي عنه من غير هذا الوجه.

ثم أخرجه من طريق حماد بن سلمة عن أيوب وقتادة، عن أبي قلابة، عن أسماء الرحبي عن أبي ثعلبة به بنحوه وقال: حسن صحيح، فيكون هذا الحديث كذلك من حسن حديثه وليس هو من رواية ابنه عنه.

(١) الرَّحَضُ: الغسل، ارحضوها، أي اغسلوها، لسان العرب، باب الضاد، فصل الرائ، ١٥٣/٧.

(٢) ابن ماجه، السنن، ٩٤٥/٢، ح ٢١٣١.

(٣) البخاري، الصحيح، ص ١١٩٩، ح ٥٤٧٨، ومسلم، الصحيح، ١٥٣٢/٣، ح ١٩٣٠.

(٤) الجامع: ٦٥/٤، ح ١٤٦٤.

(٥) السنن، ٢٩٥/٤، ح ٩٢، وابن أبي شيبة، المصنف، ١٢٧/٥، ح ٢٤٣٨٥.

(٦) الجامع، ٢٥٥/٤، ح ١٧٩٦ و ١٧٩٧.

الحديث الرابع: أخرجه في الزهد، باب:....، أخرجه شاهداً.

قال: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ حَدَّثَنَا الْحَكَمُ بْنُ هِشَامٍ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ أَبِي فَرْوَةَ عَنْ أَبِي خَلَادٍ وَكَانَتْ لَهُ صُحْبَةٌ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (إِذَا رَأَيْتُمُ الرَّجُلَ قَدْ أُعْطِيَ زُهْدًا فِي الدُّنْيَا وَقَلَّةَ مَنْطِقٍ فَاقْتَرَبُوا مِنْهُ فَإِنَّهُ يُلْقِي الْحِكْمَةَ)^(١).

قلت: قال المزي في التحفة: قال البخاري في الكنى من التاريخ: وقال أحمد بن إبراهيم حدثنا يحيى بن سعيد بن أبان بن سعيد بن العاص، أخو عنبسة، سمع أبا فروة الجزري عن أبي مريم، عن أبي خلاد عن النبي ﷺ... قال: وهذا أصح^(٢).

ووافقه على هذا النقل ابن حجر في النكت^(٣) والإصابة^(٤)، والبوصيري في الزوائد^(٥). وقال نحو ذلك في البيهقي في شعب الإيمان^(٦).

وفي المطبوع من الكنى في تاريخ البخاري قوله: "أبو خلاد، قال عبد الله بن يوسف، حدثنا الحكم بن هشام عن يحيى بن سعيد بن أبان، عن أبي فروة عن أبي خلاد وكانت له صحبة عن النبي ﷺ... وساق المتن بنحوه. وقال: وقال القاسم بن أبي شيبه حدثنا كثير بن هشام أراه الحكم بن هشام عن يحيى بن سعيد بن هشام عن أبي مريم عن أبي خلاد عن النبي ﷺ مثله، والأول أصح^(٧)". وقال أحمد بن إبراهيم حدثنا يحيى بن سعيد بن أبان بن سعيد بن العاص عن عنبسة سمع أبا فروة الجزري عن أبي مريم عن أبي خلاد عن النبي ﷺ مثله، والأول أصح^(٨). فإن كان ما في المطبوع صواباً فإنه خلاف ما نقل عن البخاري فيكون ترجيح البخاري لطريق أبي فروة عن أبي خلاد.

(١) ابن ماجه، السنن، ٢/١٣٧٣، ح ٤١٠١، وانظر ابن أبي عاصم، الأحاد والمثاني، ٥/١٥٢، ح ٢٦٩٠.

(٢) تحفة الأشراف، ٩/١٥٣.

(٣) النكت: الظراف مطبوع بهامش تحفة الأشراف، ٩/١٥٣.

(٤) الإصابة، ٤/٣٠٦.

(٥) مصباح الزجاجة، ٤/٢٠٩.

(٦) شعب الإيمان، ٧/٣٤٦، ح ١٠٥٢٩.

(٧) التاريخ الكبير، ٨/٢٨.

والحديث على كل حال ضعيف، قال أبو حاتم: ليس له إسناد^(١)، وذكره في المراسيل^(٢) وضعفه الذهبي في الميزان^(٣)، وضعفه ابن القطان، والعراقي^(٤)، وفيه: أبو مريم الرقي إن كان البخاري قد رجحه وهو مجهول^(٥). خلاصة مرويات يزيد عند ابن ماجه.

- روى له ابن ماجه أربعة أحاديث، ثلاثة في باب الشواهد والرابع أخرجه متابعة وهو من زيادات القطان.
- هو من رواية محمد بن يزيد عن أبيه وهو ضعيف، وروايته عن أبيه منكرة.
 - وأما الثلاثة التي أخرجه شواهد.
 - اثنان حسان ليسا من رواية ابنه عنه ولهما متابعات وشواهد.
 - والثالث ضعيف.

ثالثاً: خلاصة مرويات يزيد بن سنان في الكتب الستة.

لم يخرج ليزيد إلا الترمذي وابن ماجه. ومجموع ما أخرجه له تسعة أحاديث، ليس فيها عن ابنه إلا حديثاً واحداً وهو من زيادات القطان على ابن ماجه وهو ضعيف.

والأحاديث الباقية:

- أربعة حسان:
- اثنان عند الترمذي.
- واثنان عند ابن ماجه.
- وأربعة ضعيفة.
- ثلاثة عند الترمذي ونص على ضعفها. - وواحد عند ابن ماجه.

(١) ابن أبي حاتم، العلل، ١١٥ / ٢.

(٢) ابن أبي حاتم، المراسيل، ص ٢٥٤.

(٣) ميزان الاعتدال، ٤١٢ / ٧.

(٤) المناوي، فيض القدير، ٣٥٨ / ١.

(٥) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص ٦٧٢، ت ٨٣٦١.

المبحث الثامن

يعقوب بن عطاء

ومروياته في الكتب الستة

المطلب الأول: أقوال النقاد فيه.
المطلب الثاني: مروياته في الكتب الستة.

المبحث الثامن: يعقوب بن عطاء ومروياته في الكتب الستة

يعقوب بن عطاء بن أبي رباح، مولى قريش، حجازي، من الخامسة، مات سنة مئة وخمس وخمسين.

المطلب الأول: أقوال النقاد فيه.

قال عمرو بن علي^(١): ما سمعت يحيى ولا عبد الرحمن حدثا عن يعقوب بن عطاء شيئا قط، وقال أحمد بن حنبل^(٢): منكر الحديث، وقال ابن معين^(٣) وأبو زرعة^(٤) والنسائي^(٥): ضعيف، وفي موضع آخر قال ابن معين^(٦): ضعيف الحديث ليس بمتروك، وفي موضع آخر قال النسائي^(٧): ليس بقوي في الحديث، وقال أبو حاتم^(٨): ليس عندي بالمتين يكتب حديثه.

وقال ابن حجر^(٩): ضعيف.

قال ابن عدي^(١٠): "له أحاديث صالحة، وهو ممن يكتب حديثه، وعنده غرائب وخاصة إذا روى عنه أبو إسحاق المودب، وزمعة وعن زمعة أبو قرّة".

وقال ابن حبان في الثقات^(١١): "ربما أخطأ، يعتبر حديثه من غير رواية زمعة عنه فإن المعتبر إذا اعتبر حديثه الذي يبين السماع فيه، ولم يرو عنه إلا ثقة، لم يجد إلا الاستقامة".

وقال في مشاهير علماء الأمصار: "وجود المناكير في أخباره من جهة زمعة لا من جهته"^(١٢).

(١) ابن عدي، الكامل، ١٤٣/٧.

(٢) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٢١١/٩.

(٣) المصدر نفسه، ٢١١/٩.

(٤) المصدر نفسه، ٢١١/٩.

(٥) عمل اليوم والليلة، ص ١٤١، ابن حجر، تهذيب التهذيب، ٣٤٤/١١.

(٦) ابن عدي، الكامل، ١٤٣/٧.

(٧) تحفة الأشراف، ٦/٣٠٩، ح ٨٧٢٤.

(٨) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٢١١/٩.

(٩) تقريب التهذيب، ص ٦٠٨، ت ٧٨٢٦.

(١٠) الكامل، ١٤٣/٧.

(١١) الثقات، ٦٣٩/٧.

(١٢) مشاهير علماء الأمصار، ص ١٤٥، ت ١١٤٤.

الخلاصة: يجمع النقاد على ضعفه، إلا ابن حبان وابن عدي فقد سبرا حديثه وخلصا أن علته في رواية زمعة عنه، وزاد ابن عدي أبا إسماعيل المؤدب فإنها عن غيرهما صالحة إذا كان الراوي عنه ثقة، والله أعلم.

المطلب الثاني: مرويات يعقوب بن عطاء في الكتب الستة.

لم يخرج له في الكتب الستة إلا أبو داود:

روى له حديثاً واحداً ذكره له في كتاب اللقطة تعليقاً متابعاً.

قال: حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ الْأَخْنَسِ عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ بِهَذَا بِإِسْنَادِهِ قَالَ فِي ضَالَّةِ الْغَنَمِ لَكَ أَوْ لِأَخِيكَ أَوْ لِلذَّبِّ خُذْهَا قَطُّ وَكَذَا قَالَ فِيهِ أَيُّوبُ وَيَعْقُوبُ بْنُ عَطَاءٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: (فَخُذْهَا) حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ الْعَلَاءِ حَدَّثَنَا ابْنُ إِدْرِيسَ عَنْ ابْنِ إِسْحَاقَ عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِهَذَا قَالَ فِي ضَالَّةِ الشَّاءِ فَاجْمَعْهَا حَتَّى يَأْتِيَهَا بِأُغْيَاهَا^(١).

قلت: وحديث أيوب ويعقوب وصله الدارقطني^(٢) فقال: "نا أبو عبيد القاسم بن إسماعيل نا إبراهيم بن راشد، نا داود بن مهران^(٣) عن أيوب السخثياني ويعقوب بن عطاء، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه عن جده أن رسول الله ﷺ سئل عن ضالة الإبل فقال: (معها سقاؤها وحذاؤها ترد الماء وتصبغ الشجر فلا تعرض لها)، و سئل عن ضالة الغنم فقال: (لك أو لأخيك أو للذئب فخذها).

وله متابعات عند أبي داود بنحوه من طريق ابن عجلان^(٤) والوليد بن كثير^(٥) وابن إسحاق^(٦) عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده به وهي أسانيد حسنة.

(١) أبو داود، السنن، ٢/١٣٧، ح ١٧١٢.

(٢) السنن، ٤/٢٣٥، ح ١١١.

(٣) داود بن مهران: ثقة صدوق قاله أبو حاتم، الجرح والتعديل، ٣/٤٢٦.

(٤) أبو داود، السنن، ٢/١٣٧، ح ١٧١٠.

(٥) المصدر نفسه، ٢/١٣٧، ح ١٧١١.

(٦) المصدر نفسه، ٢/٣٧، ح ١٧١٣.

وعند الدارقطني^(١) بسند حسن من طريق عمرو بن الحارث وهشام بن سعد عن عمرو بن شعيب به بنحوه.

وله شاهد من حديث زيد بن خالد الجهني^(٢)، فيكون هذا الحديث من مستقيم حديثه، خاصة أنه ليس من رواية زمعة عنه أو المؤدب بل من رواية ثقة. ملحوظة: وروى له النسائي في الكبرى حديثين:

الأول: (لا يتوارث أهل ملتين) من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده يرويه ابن عيينة قال: عن يعقوب بن عطاء وغيره عن عمرو بن شعيب^(٣)، وهذا الحديث درس في المثني بن الصباح، أحاديثه عند ابن ماجه، الحديث (الثالث)^(٤) وهو من حسن حديثه.

الثاني: من حديث أبي هريرة يرويه عنه مكّي بن إبراهيم وهو ثقة ثبت^(٥). وهو حديث (من سبح دبر صلاة الغداة مئة تسبيحه وهلل مئة تهليلة غفر له ذنوبه وإن كانت مثل زبد البحر)، ثم قال: ويعقوب بن عطاء بن أبي رباح ضعيف^(٦).

(١) السنن، ٤/١٣٦، ح ١١٤، والطحاوي في شرح معاني الآثار، ٤/٢٣٥.

(٢) الصحيح، للبخاري، ص ٣٧، ح ٩١، وصحيح مسلم، ٣/١٣٤٧، ح ١٧٢٢.

(٣) السنن الكبرى، ٤/٨٢، ح ٦٣٨٤.

(٤) انظر ص

(٥) تقريب التهذيب، ت ٦٨٧٧.

(٦) السنن الكبرى، ٦/٤١، ح ٩٩٦٩.

المبحث التاسع

منهج أصحاب الكتب الستة
في الرواية عن الضعفاء الموثقين
في رواية تلاميذ معينين عنهم

المبحث التاسع: منهج أصحاب الكتب الستة في الرواية عن الضعفاء الموثقين في رواية بعض تلاميذهم

تضمن هذا الفصل سبعة رواة ضعفاء وثقوا في رواية بعض تلاميذهم عنهم وهم:

١. إبراهيم بن مسلم
٢. إسماعيل بن أبي أويس
٣. جابر الجعفي
٤. داود بن يزيد الأودي
٥. عبيدة بن معتب
٦. علي بن زيد
٧. يزيد بن سنان
٨. يعقوب بن عطاء

وقد أخرج أصحاب الكتب الستة لهذا الصنف من الرواة على تفاوت بينهم من حيث: عدد الرواة الذين أخرجوا لهم، وعدد مروياتهم، وكيفية إخراج أحاديث هؤلاء الضعفاء الموثقين في رواية تلاميذ معينين عنهم.

- أما من حيث عدد الرواة والمرويات:

- فالبخاري أخرج لراويين منهم هما:

١. إسماعيل بن أبي أويس
٢. وعبيدة بن معتب

- أما عبيدة فلم يخرج له إلا حديثاً واحداً.

- وأما إسماعيل فقد أكثر البخاري عنه، ذلك أن البخاري هو التلميذ الذي وثق إسماعيل إذا كان حديثه مروياً من طريقه، وبلغ عدد الأحاديث التي أخرجها البخاري لإسماعيل مئتين وواحداً وثلاثين حديثاً، بنسبة (٠,٣ ٪) من مجموع أحاديث الصحيح.

- يشار هنا إلى أن سبب إكثار البخاري عن إسماعيل، هو أن إسماعيل أخرج للبخاري أصوله فانتخب منها.

- ومسلم أخرج لراويين هما:

١. إسماعيل بن أبي أويس
٢. وعلي بن زيد بن جدعان

ولم يكتر عنهما فقد أخرج لإسماعيل سبعة أحاديث ولعلي حديثاً واحداً.

- وأما النسائي فلم يخرج إلا لراوٍ واحدٍ حديثين اثنين فقط وهو علي بن زيد بن جدعان مع ملاحظة أن النسائي قال في علي بن زيد ضعيف، وضعف باقي رجال هذا الفصل.

- وأما الترمذي فقد أكثر عنهم حيث أخرج لسته رواية من الثمانية وهم:

١. إسماعيل بن أبي أويس ٢. داود بن يزيد ٣. عبيدة بن معتب

٤. علي بن زيد ٥. يزيد بن سنان

- وبلغ مجموع الأحاديث التي رواها لهم سبعة وأربعين حديثاً، أكثر عن علي بن زيد حيث روى له خمسة وعشرين حديثاً.

- وأقل عن الآخرين فروى لإسماعيل ويزيد وجابر خمسة أحاديث لكل منهما، ولداود أربعة أحاديث، ولعبيدة ثلاثة أحاديث.

- مع ملاحظة أن الترمذي قال في علي بن زيد: صدوق إلا أنه ربما رفع الشيء الذي يوقفه غيره أي أنه يُحسن القول فيه لذا أكثر عنه.

ونقل في يزيد بن سنان قول البخاري: "مقارب الحديث إلا أن ابنه يروي عنه مناكير"، ونقل تضعيف البخاري الشديد لجابر.

- وأما أبو داود، فقد أخرج لخمسة رواية وهم:

١. إسماعيل بن أبي أويس ٢. جابر الجعفي

٣. عبيدة بن معتب ٤. علي بن زيد

٥. يعقوب بن عطاء.

- أكثر عن علي بن زيد حيث روى له اثني عشر— حديثاً، وأما الآخرين فلم يخرج لكل منهم إلا حديثاً واحداً.

- وأما ابن ماجه فأخرج لسبعة وهم:

١. إبراهيم بن مسلم ٢. إسماعيل بن أبي أويس ٣. جابر الجعفي

٤. داود بن يزيد ٥. عبيدة بن معتب ٦. علي بن زيد

٧. يزيد بن سنان.

وبلغ مجموع ما أخرجه لهم خمسة وخمسين حديثاً، أكثر عن علي بن زيد حيث بلغ ما رواه عنه ثلاثة وعشرون حديثاً ثم عن جابر الجعفي وروى له ستة عشر— حديثاً، وأقل عن الباقيين حيث روى لكل من إبراهيم وإسماعيل ويزيد أربعة أحاديث، ولكل من داود وعبيدة حديثين.

- ونلاحظ بعد هذا العرض:
- اشتراك أصحاب الكتب الستة إلا النسائي في الرواية عن إسماعيل بن أبي أويس، وذلك لما بان للنسائي فيه.
- ١. اشتراك أصحاب الكتب الستة إلا البخاري في الرواية عن علي بن زيد.
- ٢. واشترك الترمذي وأبو داود وابن ماجه في الرواية عن جابر وعبيدة بن معتب مع إسماعيل وعلي بن زيد.
- ٣. وانفراد أبو داود بالرواية عن يعقوب بن عطاء، وابن ماجه في الرواية عن إبراهيم بن مسلم.
- أقل أصحاب الكتب الستة في الرواية عن هؤلاء الرواة بالجملة، إلا:
 ١. البخاري عن إسماعيل لانتخابه من أصوله.
 ٢. والترمذي وأبو داود وابن ماجه عن علي بن زيد، فالترمذي يوثقه ويحسن القول فيه، ولم أقف لأبي داود وابن ماجه على قول فيه.
- أما من حيث كيفية إخراج حديثهم:
- فالبخاري مع إكثاره عن إسماعيل إلا أنه أخرج متابعات في الباب نفسه أو مواضع أخرى من صحيحه لمئتين وثمانية أحاديث من المئتين وإحدى ثلاثين حديثاً بنسبة (٩٠٪)، وعلمت ثمانية أحاديث بنسبة (٣، ٥٪)، وخمسة عشر - حديثاً بنسبة (٦، ٥٪) لم يخرج في بابها أو موضوعها غيرها، لها متابعات عنده أو عند غيره إلا حديثين انفرد بهما ولم أقف لهما على متابعات أو شواهد.
- وأما الحديث الواحد الذي أخرجه لعبيدة فأخرجه تعليقاً.
- وأما مسلم فأحاديث إسماعيل أخرجها جميعاً في باب المتابعات، أحدها على هيئة التوثيق النسبي أي من رواية البخاري عنه، والحديث الواحد الذي أخرجه لعلي بن زيد أخرجه مقروناً متابعه وهو على هيئة التوثيق النسبي أيضاً.
- وأما النسائي فإن الحديثين الذين أخرجهما لعلي بن زيد أخرجهما لبيان ضعفهما، ولا غرو فإن النسائي يضعفه.
- وأما الترمذي: فأكثر ما أخرج أحاديثهم حيث لا يجد في الباب أو الموضوع غيرها، وبلغ عدد الأحاديث على هذا الوصف سبعة عشر حديثاً بنسبة (٣٦، ٢٪) من مجموع ما روى لهم، منها حديثان ضعيفان.

- و ما أخرجه في باب الشواهد والمتابعات، وعدد ها ثمانية عشر - حديثاً أي بنسبة (٣٨, ٣)٪، منها ثلاثة عشر - في باب الشواهد بنسبة (٢٧, ٧)٪ أربعة متابعة بنسبة (٩, ٥)٪.
- ثم ما أخرجه صدر به بابه وأخرج له متابعات أو شواهد وعدد ها خمسة أحاديث بنسبة (١٠, ٦)٪.
- ثم ما أخرجه تعليقاً وهما حديثان بنسبة (٤, ٣)٪.
- ثم ما أخرجه لبيان ضعفه ثلاثة أحاديث بنسبة (٦, ٤)٪ ثم ما أخرجه مقروناً أو لبيان الخلاف على روايه فيه حديثاً حديثاً بنسبة (٢, ١)٪.
- وقد عني بإبراز التوثيق النسبي وبالانتقاء من أحاديثهم ما توبعوا فيه، حيث بلغ نسبة ما رواه من مقبول حديثهم على هيئة التوثيق النسبي (٣٨, ٣)٪ وما انتقاء على غير هيئة التوثيق النسبي ما نسبته (٤٤, ٧)٪. أي انه أخرج ما يقبل من حديثهم ما نسبته (٨٣)٪ من مجموع ما روى لهم.
- وأما أبو داود: فأكثر عنهم في المتابعات والشواهد، ومجموعه سبعة أحاديث من سبعة عشر حديثاً بنسبة (٤١, ٢)٪، خمسة شواهد بنسبة (٢٩, ٤)٪ واثنان متابعة بنسبة (١١, ٨)٪ منها ثلاثة أحاديث ضعيفة في باب الشواهد.
- ثم حيث لا يجد في الباب أو الموضوع غير أحاديثهم وعددها ثلاثة بنسبة (١٧, ٦)٪.
- ثم ما رواه مقروناً وهما حديثان بنسبة (١١, ٨)٪ ثم ما صدر به الباب وأخرج له شواهد حديثان بنسبة (١١, ٨)٪ وهو حديث واحد.
- وقد عني بإبراز التوثيق النسبي والانتقاء من أحاديثهم على غير هيئة التوثيق النسبي حيث بلغ نسبتهما من مجموع ما روى لهم (٧٦, ٥)٪. ما كان من مقبول حديثهم على هيئة التوثيق النسبي نسبته (٥٣)٪ ومقبول حديثهم على غير هيئة التوثيق بنسبة (٢٣, ٥)٪.
- وأما ابن ماجه فأكثر عنهم في باب الشواهد والمتابعات حيث بلغ مجموع ما رواه لهم على هذا الوصف خمسة وثلاثين حديثاً بنسبة (٦٣, ٦)٪، منها ثمانية وعشرين حديثاً شواهد بنسبة (٥٠, ٩)٪ و سبعة أحاديث متابعات بنسبة (١٢, ٧)٪. منها تسعة أحاديث ضعيفة.

- ثم ما رواه حيث لا يجد في الباب أو الموضوع غير ها و عدد ها ثمانية أ حاد يث بنسبة (٦, ١٤٪). منها خمسة أحاديث ضعيفة.
 - ثم ما صدر به الباب وأخرج له متابعات أو شواهد و عدد ها ستة أ حاد يث ونسبتها (٩, ١٠٪).
 - وقد عُني بإبراز التوثيق النسبي والانتقاء من أحاديثهم على غير هيئة التوثيق النسبي كذلك حيث بلغ مجموع ما رواه من مقبول حديثهم ستة وثلاثين حديثاً من الأحاديث الخمسة والخمسين، بنسبة (٥, ٦٥٪)، منها ستة وعشر- ين حديثاً على هيئة التوثيق النسبي، بنسبة (٧, ٤٧٪)، وعشرة أحاديث انتقاها على غير هيئة التوثيق النسبي، بنسبة (٢, ١٨٪).
 - فيلاحظ في هذا الفصل بالمقارنة بينهم أن البخاري أكثر عن إسماعيل في باب المتابعات.
 - ومسلماً لم يخرج لهم إلا في باب المتابعات.
 - والترمذي وأبو داود أكثر من إخراج حديثهم على وصفين هما: ما كان في المتابعات والشواهد أو حيث لا يجدان في الباب أو الموضوع غير حديثهم.
- مع الإشارة إلى أن أبا داود يكثر من الرواية عنهم مقرونين بغيرهم من الثقات.
- وابن ماجه أكثر ما يخرج عنهم في الشواهد والمتابعات، ثم حيث لا يجد في الباب أو الموضوع غيرها.
 - وأما النسائي فقد أطلق القول بضعف كل الرواة الذين ذكروا في هذا الفصل لذا لم يخرج عنهم حيث أخرج حديثين لعلي بن زيد كان ذلك لبيان ضعفها.
 - ويلحظ في هذا الفصل قلة الأحاديث الضعيفة التي أخرجها الإمام الترمذي لهذا الصنف من الرواة، حيث بلغ عددها ثمانية من سبعة وأربعين بنسبة (٩, ١٧٪)، منها أربعة نص على ضعفها.
 - ويلحظ كذلك أن ابن ماجه يكثر من رواية الأحاديث الضعيفة في باب الشواهد والمتابعات ثم حيث لا يجد في الباب غيرها. ينظر الجدول رقم (٢) للتوضيح.

الفصل الثاني: الضعفاء الموثقون في رواية تلاميذ معينين عنهم وعددهم سبعة رواة: إبراز التوثيق النسبي

الرقم	المصنف	عدد الرواة الذين خرج لهم	عدد أحاديثه	على هيئة التوثيق النسبي وهي مقبولة	على هيئة التوثيق النسبي وهي ضعيفة		على هيئة التوثيق النسبي وهي مقبولة	على غير هيئة التوثيق النسبي وهي ضعيفة	
					علتها منه	علتها من غيره			
١	البخاري	٢	٢٣٢	٢٣١	-	-	١	-	-
				%٩٩,٦	-	-	%٠,٤	-	-
٢	مسلم	٢	٨	٢	-	-	٦	-	-
				%٢٥	-	-	%٧٥	-	-
٣	النسائي	١	٢	-	-	-	-	٢	-
				-	-	-	-	%١٠٠	-
٤	الترمذي	٦	٤٧	١٨	١	-	٢١	٤	٣ منه أو من غيره
				%٣٨,٣	%٢,١	-	%٤٤,٧	%٨,٥	-
٥	أبو داود	٥	١٧	٩	٢	-	٤	٢	-
				%٥٣	%١١,٨	-	%٢٣,٥	%١١,٨	-
٦	ابن ماجه	٧	٥٥	٢٦	٢	١	١٠	٦	١٠
				%٤٧,٣	%٣,٦	%١,٨	%١٨,٢	%١١	%١٨,٢

الضعفاء الموثقون في رواية تلاميذ معينين عنهم وعددهم سبعة رواة: إبراز منهجية الإخراج

الرقم	المصنف	متابعات	شواهد	تعليقاً	بيان ضعفه	مقروناً	صدر بها الباب وأخرج لها متابعات	لم يخرج في بابها أو موضوعها غيرها	لبيان الخلاف على روايتها
١	خ	-	-	٩	-	-	٢٠٨	١٥	-
		-	-	%٣,٩	-	-	%٨٩,٦	%٦,٥	-
٢	م	٧	-	-	-	١	-	-	-
		%٨٧,٥	-	-	-	%١٢,٥	-	-	-
٣	ن	-	-	-	٢	-	-	-	-
		-	-	-	%١٠٠	-	-	-	-
٤	ت	٤	١٤	٢	٣	١	٤	١٨	١
		%٨,٥	%٣٠	%٤,٣	%٦,٤	%٢,١	%٨,٥	%٣٨,٣	%٢,١
٥	د	٢	٥	٣	-	٢	٢	٣	-
		%١١,٨	٢٩,٤ %	%١٧,٦	-	%١١,٨	%١١,٨	%١٧,٧	-
٦	جه	٧	٢٨	-	-	١	٦	٨	٥
		-	-	%١,٨	%١١	%١٤,٦	%٩,١		

الجدول (٢)

الْفَصْلُ الثَّانِي حَمَاءُ هَذِهِ حَمَاءُ مَا يَسْرُ

الرَّوَاةُ الضَّعَفَاءُ الْمُوثَقُونَ فِي بِلَدٍ وَمِنْهُمْ الرَّوَاةُ عَنْهُمْ

- المبحث الأول: إسماعيل بن عياش ومروياته في الكُتُب الستّة.
المبحث الثاني: أيوب بن عتبة ومروياته في الكُتُب الستّة.
المبحث الثالث: زهير بن مُحمّد ومروياته في الكُتُب الستّة.
المبحث الرابع: الفرّج بن فضالة ومروياته في الكُتُب الستّة.
المبحث الخامس: مُحمّد بن حميد ومروياته في الكُتُب الستّة.
المبحث السادس: معاوية بن يحيى ومروياته في الكُتُب الستّة.
المبحث السابع: منهم أصحاب الكُتُب الستّة في الرّواية عن الضّعفاء
الموثقين في روايتهم في بلد معين.

المبحث الأول

إسماعيل بن عياش ومروياته في الكتب الستة.

المطلب الأول: أقوال النقاد فيه.

المطلب الثاني: مروياته في الكتب الستة.

المبحث الأول: إسماعيل بن عياش ومروياته في الكتب الستة.

إسماعيل بن عياش بن سليم العنسي، أبو عتبة الحمصي، من الثامنة، مات سنة إحدى - أو اثنتين - وثمانين ومئة، وله بضع وسبعون سنة.

المطلب الأول: أقوال النقاد فيه.

قال الفلاس: كان عبد الرحمن لا يحدث عنه^(١)، وقال محمد بن المنثري: ما سمعت عبد الرحمن يحدث عن إسماعيل بن عياش قط^(٢)، وقال ابن المديني: حدث عنه عبد الرحمن وضرب على حديثه، وقال: حدث عنه عبد الرحمن قديماً وتركه^(٣).

قال ابن معين: ثقة وفي رواية لا بأس به^(٤)، وفي أخرى: ليس به بأس في أهل الشام، والعراقيون يكرهون حديثه^(٥)، وقال: ثقة فيما روى عن الشاميين، وأما روايته عن أهل الحجاز فإنه كتاب ضاع، فخلط في حفظه عنهم^(٦)، وفي رواية: وإذا حدث عن الحجازيين والعراقيين فخلط ما شئت^(٧)، وفي أخرى: إذا حدث عن الشيوخ الثقات مثل محمد بن زياد الألهاني، وشرحيل بن مسلم^(٨).

وتعددت النقول عن الإمام أحمد فيه: قال ما حدث عن مشايخه الشاميين، فأما ما حدث عن غيرهم فعنده مناكير^(٩)، وفي رواية: حسن روايته عن الشاميين^(١٠)، قال: هو عنهم أحسن حالاً مما روى عن المدنيين وغيرهم^(١١)، وقال: نظرت في كتابه عن يحيى بن سعيد أحاديث صحاح، وفي المصنف - أي مصنف إسماعيل - أحاديث مضطربة^(١٢)، وفي رواية: ما روى عن الشاميين صحيح وما روى عن غيرهم فليس بصحيح^(١٣)، وقال: في

(١) المزني، تهذيب الكمال، ١٧٦/٣.

(٢) الذهبي، ميزان الاعتدال، ٤٠٤-٤٠٥/١.

(٣) الخطيب، تاريخ بغداد، ٢٢٦/٦.

(٤) ابن شاهين، تاريخ أسماء الثقات، ص ٢٧.

(٥) ابن عدي، الكامل، ٢٩٣.

(٦) الخطيب، تاريخ بغداد، ٢٢٦/٦.

(٧) المصدر نفسه، ٢٢٦/٦.

(٨) ضعفاء العقيلي، ٩٠/١.

(٩) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ١٩١/٢.

(١٠) الذهبي، سير أعلام النبلاء، ٣١٨/٨.

(١١) بحر الدم، ص ٧٢. والذهبي، سير أعلام النبلاء، ٣١٨/٨.

(١٢) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ١٩١/٢.

(١٣) ابن عدي، الكامل، ٢٩٢/١.

روايته عن أهل العراق وأهل الحجاز بعض الشيء، وروايته عن أهل الشام كأنه أثبت وأصح^(١)، ونقل عنه ابنه عبدالله أنه لما قال لأبيه: إن ابن معين يقول ثقة في أهل الشام وفي غيرهم ففي حديثه بعض الشيء، أنه ضعفه في أهل الشام وغيرهم^(٢).

وقال ابن المديني: ضرب عبد الرحمن على حديث إسماعيل بن عياش والمبارك بن فضالة^(٣)، ونقل عنه: ما كان أحد أعلم بحديث أهل الشام من إسماعيل بن عياش لو ثبت على حديث أهل الشام، ولكنه خلط في حديثه عن أهل العراق، وحدثنا عبد الرحمن عنه ثم ضرب على حديثه^(٤)، وقال: إسماعيل بن عياش عندي ضعيف، وحدث عنه عبد الرحمن بن مهدي قديماً وتركه، وقال: رجلان هما صاحباً حديث بلدهما: إسماعيل بن عياش وعبدالله بن لهيعة^(٥).

وقال يعقوب بن شيبه: "إسماعيل بن عياش: ثقة عند يحيى بن معين وأصحابنا فيما روى عن الشاميين خاصة، وفي روايته عن أهل العراق وأهل المدينة اضطراب كبير، وكان عالماً بناحيته"^(٦).

وقال البخاري: إذا حدث عن أهل بلده فصحيح، وإذا حدث عن غير أهل بلده ففيه نظر^(٧)، وفي موضع آخر: ما روى عن الشاميين فهو أصح^(٨). قال البخاري: إسماعيل بن عياش عن أهل العراق وأهل الحجاز شبه لا شيء ولا يعرف له أصل^(٩). وفي مكان آخر قال: روى عن أهل العراق وأهل الحجاز مناكير^(١٠).

(١) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ١٩٢/٢.

(٢) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ٢٢٦/٦.

(٣) الفسوي، المعرفة والتاريخ، ٤٦/٣، وانظر المزي، تهذيب الكمال، ١٧٦/٣.

(٤) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ٢٢٦/٦، ٢٢٦/٦.

(٥) العقيلي، الضعفاء، ٨٩/١.

(٦) الخطيب، تاريخ بغداد، ٢٢٦/٦.

(٧) المصدر نفسه، ٢٢٤/٦.

(٨) المصدر نفسه، ٢٢٤/٦.

(٩) الترمذي، العلل الكبير، ص ٢١٩.

(١٠) المصدر نفسه، ٣٩٠/١، ح ٦٦، و ٥٨/١، ح ٧٥.

قال أبو حاتم: لين الحديث، يكتب حديثه، لا أعلم أحداً كفَّ عنه إلا أبو إسحاق الفزاري^(١).

قال أبو إسحاق الفزاري: اكتب عن بقية ما روى عن المعروفين، ولا تكتب ما روى عن غير المعروفين، ولا تكتب عن إسماعيل بن عياش ما روى عن المعروفين ولا عن غيرهم^(٢)، وقال أيضاً: ذاك رجل لا يدرك ما يخرج من رأسه^(٣).

وقال أبو زرعة: صدوق إلا أنه غلط في حديث الحجازيين والعراقيين^(٤).
وقال النسائي: ضعيف^(٥)، وعنه: ضعيف كثير الخطأ وفي رواية صالح في حديث أهل الشام^(٦).

وقال ابن عدي: "إذا روى عن الحجازيين والعراقيين فلا يخلو من غلط يغلط فيه، إما أن يكون حديثاً برأسه، أو مرسلاً يوصله، أو موقوفاً يرفعه، وحديثه عن الشاميين إذا روى عنه ثقة فهو مُستقيم، وفي الجملة إسماعيل بن عياش ممن يكتب حديثه، ويحتج به في حديث الشاميين خاصة"^(٧).
وقال ابن حبان: "كان إسماعيل من الحفاظ المتقنين في حديثه، فلما كبر تغير حفظه فما حفظ في صباه وحديثه أتى به على جهته، وما حفظ على الكبر من حديث الغرباء خلط فيه، وأدخل الإسناد في الإسناد، وألحق المتن في المتن وهو لا يعلم، ومن كان هذا نعته، حتى صار الخطأ في حديثه يكثر، خرج عن الاحتجاج به فيما لم يخلط فيه"^(٨).

وقال الجوزجاني: قال أبو اليان: من أروى الناس عن الكذابين وهو في حديث الثقات من الشاميين أحمدُ منه في حديث غيرهم^(٩)، وقال يزيد بن هارون: ما رأيت عراقياً ولا شامياً أحفظ من إسماعيل بن عياش^(١٠).

(١) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٢/ ١٩١.

(٢) المزي، تهذيب الكمال، ٣/ ١٧٨-١٧٩.

(٣) المصدر نفسه، ٣/ ١٧٩.

(٤) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٢/ ١٩٢.

(٥) الضعفاء والمتروكين، ص ١٦.

(٦) ابن حجر، تهذيب التهذيب، ١/ ٢٨٢.

(٧) ابن عدي، الكامل، ١/ ٣٠٠.

(٨) ابن حبان، المجروحين، ١/ ١٢٤-١٢٥.

(٩) أحوال الرجال، ص ١٧٤.

(١٠) الخطيب، تاريخ بغداد، ٦/ ٢٢٢.

وقال وكيع: قدم علينا إسماعيل بن عياش فأخذ مني أطراف إسماعيل بن أبي خالد، فرأيته وهو يخلط في الأخذ.

قلت: ولعل ذلك في المقدمة الثانية فقد قدم بغداد مرتين^(١).
وقال ابن خزيمة: لا يحتج به، وقد صحح الترمذي من حديثه ما حدث عن أهل بلده خاصة أحاديث منها: لا وصية لوارث، وبحسب ابن آدم لقييات يقمن صلبه...^(٢).
قال يعقوب: وتكلم قوم في إسماعيل، وإسماعيل ثقة عدل أعلم الناس بحديث الشام ولا يدفعه دافع، وأكثر ما تكلموا فيه يغرب عن ثقات المدنيين والمكيين^(٣).
وقال عمرو بن علي: ما حدث عن أهل بلده فصحيح وإذا حدث عن أهل المدينة: مثل هشام بن عروة، ويحيى بن سعيد، وسهيل بن أبي صالح، فليس بشيء^(٤).
وقال ابن خراش: ضعيف الحديث^(٥)، وقال الدارقطني: متروك الحديث^(٦)، وعنه مضطرب الحديث^(٧)، وقال: ضعيف^(٨).
والبيهقي أطلق القول بعدم الاحتجاج به في أكثر من موضع^(٩)، كما أنه أطلق القول بضعفه في غير الشاميين خاصة^(١٠).

وقال ابن عبد البر: أجمعوا على أنه ليس بحجة فيما ينفرد به^(١١)، قلت: وهذا الإجماع يقبل إذا كان من روايته عن غير أهل بلده وإلا فلا يسلم لابن عبد البر قوله هذا.
وقال: "إسماعيل بن عياش عندهم مقبول الحديث إذا حدث عن أهل بلده، فإذا حدث عن الشاميين فحديثه مستقيم، وإذا حدث عن المدنيين وغيرهم ما عدا الشاميين ففيه خطأ كثير واضطراب، ولا أعلم بينهم

(١) المصدر نفسه، ٢٢٨/٦.

(٢) المصدر نفسه، ٢٢٤/٦.

(٣) الخطيب، تاريخ بغداد، ٢٢٧/٦.

(٤) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ١٩٢/٢.

(٥) الذهبي، ميزان الاعتدال، ٤٠٤/١.

(٦) السنن، ٦٥/١.

(٧) المصدر نفسه، ٣٠/٣، ١١٨/٤، وزاد في غير الشاميين.

(٨) المصدر نفسه، ٢٣٠/٤.

(٩) البيهقي، السنن الكبير، ١/٢٤٠، ٣/٣٨، ٤/١٥.

(١٠) المصدر نفسه، ١/٨٩، ١٤٢، ٥/٣٣٤، ٦/٢٣٤.

(١١) التمهيد، ٦/٤٢٩، وينظر الأحاديث التي أعطاها بروايته عن غير الشاميين، ٨/٤٠٧، ٢٤/٨٧، ٨/٤٠٨.

خلافاً أنه ليس بشيء فيما روى عن غير أهل بلده، وقد اختلفوا فيه إذا روى عن أهل بلده، والصواب ما ذكرت لك إن شاء الله^(١).

وقال ابن القيم: إسماعيل بن عياش ضعيف في الحجازيين^(٢)، وقال الذهبي: منكر الحديث عن الحجازيين، وقال: شيخ الشاميين ليس بالقوي، وحديثه عن غير الشاميين منكر ضعيف بخلاف الشاميين^(٣)، وقال ابن حجر: وهو ضعيف عن غير الشاميين^(٤). وقد أعلل له كثيراً من الروايات لأن إسماعيل بن عياش رواها عن غير الشاميين^(٥)، وقال الزرقاني في شرح الموطأ: وإسماعيل بن عياش ضعيف في غير الشاميين^(٦).

الخلاصة: إسماعيل ضعيف إلا في روايته عن أهل بلده، فإن توثيق إسماعيل بن عياش وتحسين حديثه أو تصحيحه فيما روى عن أهل بلده، إذا كانت الطريق إليه صحيحة، ولا يلتفت إلى قول من أطلق القول بتضعيف حديثه عن الشاميين وغيرهم، ويحمل قوله على تضعيفه في غير الشاميين لاتفاق كلمة النقاد على عدم الاحتجاج به في روايته عن غير أهل بلده، مثل ما سبق عن الدارقطني حيث أطلق الحكم عليه بالاضطراب في موضع من السنن، وقيد في موضع آخر بروايته عن غير أهل بلده، كما يحمل قول من أطلق القول بتوثيقه على توثيقه في أهل بلده خاصة فلا يوجد إمام نقل عنه توثيقه مطلقاً إلا ونقل عنه قول آخر بتضعيف روايته عن غير أهل بلده وسبب تضعيفه في غير أهل بلده هو أنه ضاع كتابه ثم حدث من حفظه فخلط. والله أعلم.

المطلب الثاني: مرويات إسماعيل بن عياش في الكتب الستة.

روى له أصحاب السنن الأربعة فقط

أولاً: مرويات إسماعيل بن عياش عند الترمذي.

أخرج له الترمذي اثنين وعشرين حديثاً.

الحديث الأول: أخرجه في أبواب الطهارة، ولم يخرج في الباب غيره وضعفه لأنه من روايته عن غير أهل

بلده.

(١) التمهيد، ٤٢٩/٦.

(٢) حاشية ابن القيم، ٦٦/٢.

(٣) من تكلم فيه وهو موثق، ص ٤٧، ميزان الاعتدال، ٣٩٨/١، في ترجمة ابن أبي فروة.

(٤) الهداية، ٢٥/٢.

(٥) انظر التلخيص الحبير، ٣/٩١، ٢/٢٧، ١/١٣٨، ٣/١٥، ٢/١٥٦.

(٦) الزرقاني، شرح الموطأ، ١٣٣/٢.

قال: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ وَالْحَسَنُ بْنُ عَرَفَةَ قَالَا حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عِيَّاشٍ عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ عَنْ نَافِعٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: (لَا تَقْرَأُ الْحَائِضُ وَلَا الْجُنُبُ شَيْئًا مِنَ الْقُرْآنِ). قَالَ وَفِي الْبَابِ عَنْ عَلِيٍّ قَالَ أَبُو عِيسَى حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ حَدِيثٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عِيَّاشٍ عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ عَنْ نَافِعٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: (لَا تَقْرَأُ الْجُنُبُ وَلَا الْحَائِضُ)... وَسَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ إِسْمَاعِيلَ يَقُولُ إِنَّ إِسْمَاعِيلَ بْنَ عِيَّاشٍ يَرْوِي عَنْ أَهْلِ الْحِجَازِ وَأَهْلِ الْعِرَاقِ أَحَادِيثَ مَنَاقِيرَ

كَأَنَّهُ ضَعَّفَ رِوَايَتَهُ عَنْهُمْ فِيمَا يَنْفَرِدُ بِهِ وَقَالَ إِنَّمَا حَدِيثُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عِيَّاشٍ عَنْ أَهْلِ الشَّامِ...^(١). قلت: وهذا الحديث من رواية ابن عياش عن الحجازيين، وقد أعلّاه أبو حاتم وقال: "هذا الحديث خطأ إنما هو عن ابن عمر قوله"^(٢).

ونقل الذهبي في الميزان^(٣) أن الإمام أحمد قال عن هذا الحديث باطل قال عبدالله يعني: وَهِمَ إِسْمَاعِيلُ، ونقله ابن حجر عن أحمد كذلك^(٤) وضعف هذا الحديث عن إسماعيل لأنه من روايته عن الحجازيين: البيهقي، والذهبي، ومغلطاي، وابن حجر^(٥).

وذكر البزار أنه تفرد به عن موسى بن عقبة، وسبقه إلى ذلك البخاري، وتبعهما البيهقي^(٦) وليس كذلك:

"فقد ذكر ابن عساكر أن عبدالله بن حماد رواه عن القَعْنَبِيِّ، عن المغيرة بن عبدالرحمن عن موسى بن عقبة"^(٧).

وصححها ابن سيد الناس وهي كذلك لو كانت من طريق القَعْنَبِيِّ، ولكنها من طريق عبد الملك بن مسلمة المصري وهو مضطرب الحديث، وقال أبو زرعة منكر الحديث، وليس هو القَعْنَبِيُّ كما نص ابن حجر^(٨).

(١) الترمذي، الجامع، ٢٣٦/١، ح ١٣١.

(٢) ابن أبي حاتم، العلل، ٤٩/١، ح ١١٦.

(٣) ميزان الاعتدال، ٤٠١/١ - ٤٠٢.

(٤) النكت على التحفة، ٢٥٩١/٦.

(٥) ابن حجر، التلخيص الحبير، ١٣٨/١.

(٦) المصدر نفسه، ١٣٨/١.

(٧) ابن حجر، النكت على التحفة، ٢٥٩١/٦.

(٨) المصدر نفسه، ٢٥٩١/٦، وانظر: التلخيص الحبير ١٣٨/١، وأخرجه الدارقطني في سننه، ١١٧-١١٨، ح ٥، قال: عبد الملك

هذا كان بمصر وهذا غريب عن مغيرة بن عبد الرحمن وهو ثقة.

وله متابع آخر عن راوٍ مبهم عن أبي معشر عن نافع وأبو معشر ضعيف^(١).

وهذا الحديث أخرجه ابن ماجه^(٢) كذلك في سننه من الطريق نفسه بعد حديث علي الذي أشار إليه الترمذي، وحديث علي صححه الترمذي، والدارقطني، وابن السكن، وعبد الحق، والبخاري، وغيرهم^(٣). فيكون الترمذي أخرجه للتنبيه على أنه ضعيف، وابن ماجه أخرجه شاهداً لحديث علي وعلته رفع الموقوف والله أعلم.

الحديث الثاني: حديث أنس عن عمر مرفوعاً (من صلى أربعين يوماً في جماعة...).

أخرجه في المتابعات معلقاً وضعفه قال: حَدَّثَنَا عُقْبَةُ بْنُ مُكْرَمٍ وَنَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ الْجَهْضَمِيُّ قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو قُتَيْبَةَ سَلَمُ بْنُ قُتَيْبَةَ عَنْ طُعْمَةَ بْنِ عَمْرٍو عَنْ حَبِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (مَنْ صَلَّى اللَّهُ أَرْبَعِينَ يَوْمًا فِي جَمَاعَةٍ يُدْرِكُ التَّكْبِيرَةَ الْأُولَى كُتِبَتْ لَهُ بَرَاءَتَانِ بَرَاءَةٌ مِنَ النَّارِ وَبَرَاءَةٌ مِنَ النَّفَاقِ) قَالَ أَبُو عِيسَى وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثُ عَنْ أَنَسٍ مَوْقُوفًا وَلَا أَعْلَمُ أَحَدًا رَفَعَهُ إِلَّا مَا رَوَى سَلَمُ بْنُ قُتَيْبَةَ.... وَرَوَى إِسْمَاعِيلُ بْنُ عِيَّاشٍ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ عُمَارَةَ بْنِ غَزِيَّةَ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَحْوَ هَذَا وَهَذَا حَدِيثٌ غَيْرُ مَحْفُوظٍ وَهُوَ حَدِيثٌ مُرْسَلٌ وَعُمَارَةُ بْنُ غَزِيَّةَ لَمْ يُدْرِكْ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ...^(٤).

وهذا الحديث أخرجه ابن ماجه في كتاب: المساجد والجماعات. باب: صلاة العشاء والفجر في

جماعة عن عثمان بن أبي شيبة عن إسماعيل بن عياش به بنحوه^(٥).

(١) الدارقطني، السنن من طريق محمد بن إسماعيل الحساني عن رجل عن أبي معشر، ١/ ١١٨، ح ٦.

(٢) ابن ماجه، السنن، ١/ ١٩٥، ح ٥٩٥-٥٩٦.

(٣) ابن حجر، التلخيص الحبير، ١/ ١٣٩.

(٤) الجامع، ٧/ ٢، ح ٢٤١.

(٥) السنن، ١/ ٢٦١، ح ٧٩٨.

وهو من رواية إسماعيل بن عياش عن غير الشاميين، قال ابن حجر: "رواه الترمذي من حديث أنس وضعفه، ورواه البزار واستغربه"^(١)، ... مداره على إسماعيل ابن عياش، وهو ضعيف في غير الشاميين وهذا من روايته عن مدني"^(٢)، وذكر المزي عن الترمذي أنه معروف عن أنس قوله"^(٣)

ولله متابع من طريق يزيد بن هارون، عن حميد الطويل، عن أنس مرفوعاً بنحوه، أخرجه الخطيب في تاريخ بغداد"^(٤)، وفيه بكر بن أحمد بن محمي عن يعقوب بن نحية وكلاهما مجهولان"^(٥). وله متابعان رواهما ابن عدي في الكامل:

الأول: من طريق محمد بن إسحاق، عن عبد العزيز بن أبان، عن خالد بن طهمان، عن شيخ، عن أنس مرفوعاً، وفيه: عبد العزيز بن أبان متروك وكذبه ابن معين، وفيه راوٍ مبهم. فيبقى هذا الحديث من ضعيف حديثه.

والثاني: من طريق طعمة بن عمرو بن حبيب أبي حبيب، عن أنس مرفوعاً، قال ابن عدي: وقد وافق طعمة بن عمرو الجعفري خالد بن طهمان في رواية هذا الحديث عن حبيب عن أنس وفي رفعه إلى النبي ﷺ، وخالد غير ما ذكرت من الحديث ولم أر في مقدار ما يرويه حديثاً منكراً"^(٦). فهو من ضعيف حديثه.

الحديث الثالث: في أبواب الصلاة، باب ما جاء في كراهية أن يخص الإمام نفسه بالدعاء، أخرجه وحده في الباب وذكر متابعاً له.

قال: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عِيَّاشٍ حَدَّثَنِي حَبِيبُ بْنُ صَالِحٍ عَنْ يَزِيدَ بْنِ شَرِيحٍ عَنْ أَبِي حَاشِيٍّ الْمُؤَدِّيِّ عَنْ ثَوْبَانَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: (لَا يَحِلُّ لِمَرِيٍّ أَنْ يَنْظُرَ فِي جَوْفِ بَيْتِ امْرِئٍ حَتَّى يَسْتَأْذِنَ فَإِنْ نَظَرَ فَقَدْ دَخَلَ وَلَا يُؤْمَ قَوْمًا فَيَخْصُ نَفْسَهُ بِدَعْوَةٍ دُوبَهُمْ فَإِنْ فَعَلَ فَقَدْ خَانَهُمْ وَلَا يَقُومُ إِلَى الصَّلَاةِ وَهُوَ حَقِنٌ). قَالَ وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَأَبِي أُمَامَةَ قَالَ أَبُو عِيْسَى حَدِيثُ ثَوْبَانَ حَدِيثٌ حَسَنٌ.

وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثُ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ صَالِحٍ عَنِ السَّفَرِيِّ بْنِ نُسَيْرٍ عَنْ يَزِيدَ بْنِ شَرِيحٍ عَنْ أَبِي أُمَامَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

(١) التلخيص الحبير، ٢٧/٢.

(٢) المصدر نفسه، ٢٧/٢.

(٣) تهذيب الكمال، ٣٨٥/١٣.

(٤) الخطيب، تاريخ بغداد ٩٥/٧ ترجمة بكر بن أحمد ٣٥٣٤.

(٥) ابن الجوزي، العلل المتناهية، ٤٣٢/١، ح ٧٣٤.

(٦) ابن عدي، الكامل، ١٩/٣، ترجمة خالد بن طهمان.

وَرَوَى هَذَا الْحَدِيثُ عَنْ يَزِيدَ بْنِ شُرَيْحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَكَأَنَّ حَدِيثَ يَزِيدَ بْنِ شُرَيْحٍ عَنْ أَبِي حَيٍّ الْمُؤَدِّنَ عَنْ ثَوْبَانَ فِي هَذَا أَجْوَدُ إِسْنَادًا وَأَشْهَرُ^(١).

ورواه أبو داود في الطهارة بالسند نفسه.. ثم قال: هذا من سنن أهل الشام لم يَشْرُكْهُمْ فِيهَا أَحَدٌ^(٢). قلت: هذا الحديث من رواية إسماعيل بن عياش عن الشاميين لذا حسنه الترمذي. وله متابع عند البخاري في الأدب المفرد رواه من طريق عبد الله بن سالم عن مُحَمَّد بن الوليد عن يزيد، به نحوه، وقال بعده: أصح ما يروي في هذا الباب هذا الحديث^(٣).

وله متابع عند ابن ماجه، من طريق بَقِيَّة بن الوليد، عن حبيب بن صالح، عن يزيد، به بنحوه مختصراً^(٤).

ومتابع آخر قال بَقِيَّة فيه سألتني شعبة قال: يا أبا مُحَمَّد أسمعني كيف حدثك حبيب بن صالح، فقلت حدثني حبيب بن صالح حدثني يزيد به بنحوه^(٥). فيؤمن تدليس بَقِيَّة، بتدقيق شعبة وحرصه على التصريح بالسماع من بَقِيَّة لأن بَقِيَّة كان مدلساً.

وله متابع في مسند الشاميين من طريق مُحَمَّد بن حرب، عن صفوان بن عمرو، عن حبيب بن صالح به بنحوه^(٦).

وذكر الدارقطني في العملل طرق رواية هذا الحديث ثم قال: "...والصحيح عن معاوية بن صالح،... عن أبي أمامة، والصحيح عن حبيب بن صالح، عن يزيد بن شريح، عن أبي حي، عن ثوبان"^(٧)، فالحديث إذن حسن.

(١) الترمذي، الجامع، ٢/١٩٠، ح ٣٥٧.

(٢) السنن، ١/٣٤، ح ٩٠.

(٣) الأدب المفرد، ص ٣٧٥، ح ١٠٩٣.

(٤) السنن، ١/٢٩٨، ح ٩٢٣.

(٥) الطبراني، مسند الشاميين، ٢/١٦٣، ح ١١١٣.

(٦) المصدر نفسه، ٢/١٢٨، ح ١٠٤٢.

(٧) العملل، ٨/٢٨١، ح ١٥٦٨.

الحديث الرابع: في أبواب الصلاة، باب ما جاء في صلاة الضحى أخرجه شاهداً في الباب .

قال: حَدَّثَنَا أَبُو جَعْفَرٍ السُّمْنَانِيُّ حَدَّثَنَا أَبُو مُسْهَرٍ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عِيَّاشٍ عَنْ
بَحِيرِ بْنِ سَعْدٍ عَنْ خَالِدِ بْنِ مَعْدَانَ عَنْ جُبَيْرِ بْنِ نُفَيْرٍ عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ أَوْ أَبِي ذَرٍّ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
عَنِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ أَنَّهُ: (قَالَ ابْنُ آدَمَ أَزْكَعَ لِي مِنْ أَوَّلِ النَّهَارِ أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ أَكْفَكَ آخِرَهُ).
قَالَ أَبُو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ^(١).

وهذا من حديث إسماعيل عن الشاميين وهو من حسن حديثه، ولهذا الحديث متابع من طريق أبي اليان^(٢)
وأبي المغيرة^(٣) عن صفوان، عن شريح بن عبيد الحضرمي، عن أبي الدرداء وهما متابعان سنداهما حسنان.
ولله شواهد: من طريق نعيم بن همار الغطفاني عند ابن حبان^(٤). وأحمد^(٥)، وعن أبي مرة الطائفي قال
المنذري: "رواه أحمد^(٦) ورواته محتج بهم في الصحيح"^(٧).

الحديث الخامس والثامن والحادي عشر: أخرجه في كتاب الزكاة، باب في نفقة المرأة من بيت زوجها،
صدر به الباب وأخرجه له شواهد.

قال: حَدَّثَنَا هَنَادٌ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عِيَّاشٍ حَدَّثَنَا شُرَيْبُ بْنُ مُسْلِمٍ الْخَوْلَانِيُّ عَنْ أَبِي أُمَامَةَ الْبَاهِلِيِّ قَالَ:
سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي خُطْبَتِهِ عَامَ حَجَّةِ الْوَدَاعِ يَقُولُ: (لَا تُنْفِقُوا امْرَأَةً شَيْئًا مِنْ بَيْتِ زَوْجِهَا إِلَّا
بِإِذْنِ زَوْجِهَا) قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ وَلَا الطَّعَامُ؟ قَالَ: (ذَلِكَ أَفْضَلُ أَمْوَالِنَا).
وَفِي الْبَابِ عَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ وَأَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَعَبْدَ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو وَعَائِشَةَ قَالَ أَبُو
عِيسَى حَدِيثُ أَبِي أُمَامَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ^(٨).

وأخرجه الترمذي كذلك في الوصايا باب: ما جاء لا وصية لوارث من الطريق نفسه مطولاً زاد فيه (إن الله
قد أعطى لكل ذي حق حقه، فلا وصية لوارث، ...). وأخرجه أبو داود في الوصايا باب ما جاء في الوصية للوارث

(١) الترمذي، الجامع، ٢/ ٣٤٠، ح ٤٧٥.

(٢) الطبراني، مسند الشاميين، ٢/ ٨٦، ح ٩٦٤، ٢/ ١٨٠، ح ١١٤٨.

(٣) المعجم الكبير، ٨/ ٢١٧، ص ٧٨٧١.

(٤) الصحيح، ٦/ ٢٧٣، ح ٢٥٣٣.

(٥) المسند، ٤/ ١٥٣، والنسائي في الكبرى، ١/ ١٧٧، ح ٤٦٨.

(٦) المسند، ٤/ ١٥٣.

(٧) الترغيب والترهيب، ١/ ٢٦٦، ح ١٠٠٣، ح ١٠٠١.

(٨) الترمذي، الجامع، ٣/ ٧٥، ح ٦٧٠.

وأخرجه في البيوع باب في تضمين العارية من نفس الطريق بنحوه. وفيه (العارية مؤداه والمنحة مردوة والدّين مقضي، والزعم غارم)^(١).

وأخرجه ابن ماجه كذلك في التجارات به بمثله^(٢).

قلت: هذا الحديث من رواية إسماعيل بن عياش عن الشاميين وهو من حسن حديثه. وله متابع عند ابن الجارود^(٣) بسند صحيح رجاله ثقات، قال: حدثنا أبو أيوب سليمان ابن عبد الحميد الحمصي، قال: حدثنا يزيد بن عبد ربه الحمصي، قال: ثنا الوليد بن مسلم قال: ثنا ابن جابر وحدثني سليم بن عامر الحمصي وغيره عن أبي أمامه بنحوه.

الحديث السادس: أخرجه في الحج، باب في فضل التلبية والنحر أخرجه متابعة. قال: حَدَّثَنَا هَنَادٌ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عِيَّاشٍ عَنْ عُمَارَةَ بْنِ غَزِيَّةَ عَنْ أَبِي حَازِمٍ عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (مَا مِنْ مُسْلِمٍ يُلَبِّي إِلَّا لَبَّى مَنْ عَنْ يَمِينِهِ أَوْ عَنْ شِمَالِهِ مِنْ حَجَرٍ أَوْ شَجَرٍ أَوْ مَدَرٍ حَتَّى تَنْقَطِعَ الْأَرْضُ مِنْ هَاهُنَا وَهَاهُنَا).

وأخرج له متابعا قال: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدٍ الزَّعْفَرَانِيُّ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْأَسْوَدِ أَبُو عَمْرِو الْبَصْرِيُّ قَالَا حَدَّثَنَا عُبَيْدَةُ بْنُ مُهِيدٍ عَنْ عُمَارَةَ بْنِ غَزِيَّةَ عَنْ أَبِي حَازِمٍ عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَحْوَ حَدِيثِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عِيَّاشٍ^(٤).

وأخرجه ابن ماجه في المناسك من طريق إسماعيل بن عياش به بمثله^(٥).

قلت: ومتابع الترمذي الذي أخرجه، أخرجه ابن خزيمة في صحيحه^(٦) والحاكم في المستدرک وقال: صحيح على شرط الشيخين وأقره الذهبي^(٧) وعبيدة بن حميد متابع إسماعيل هو الكوفي الحذاء صدوق ربما أخطأ، أخرج له البخاري والأربعة^(٨).

(١) الترمذي، الجامع، ٤/٤٣٢، ح ٢١٢٠.

(٢) السنن، ٢/٧٧٠، ح ٢٢٩٥.

(٣) المتقى، ص ٢٣٩، ح ٩٤٩.

(٤) الترمذي، الجامع، ٣/١٩٠، ح ٨٢٩-٨٣٠.

(٥) السنن، ١/٤٥١، ح ٢٩٢١.

(٦) الصحيح، ٤/١٧٦، ح ٢٦٣٤.

(٧) المستدرک، ١/٤٥١.

(٨) تقريب التهذيب، ص ٣٧٩، ت ٤٤٠٨.

وله متابع آخر بسند حسن من طريق معاوية بن صالح الحمصي، عن عمارة بن غزية، به بنحوه^(١).
قلت: هذا الحديث من رواية إسماعيل بن عياش عن المدنيين، وهو من حسان حديثه بهذه المتابعات.

الحديث السابع: أخرجه في كتاب الرضاع صدر به الباب وأخرج له شواهد.
قال: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَرَفَةَ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عِيَّاشٍ عَنْ بَحِيرِ بْنِ سَعْدٍ عَنْ خَالِدِ بْنِ مَعْدَانَ عَنْ كَثِيرِ بْنِ مَرَّةٍ الْخَضَرَمِيِّ عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: (لَا تُؤْذِي امْرَأَةً زَوْجَهَا فِي الدُّنْيَا إِلَّا قَالَتْ زَوْجَتُهُ مِنَ الْخَوَرِ الْعَيْنِ لَا تُؤْذِيهِ قَاتِلُكَ اللَّهُ فَإِنَّمَا هُوَ عِنْدَكَ دَخِيلٌ يُوشِكُ أَنْ يُفَارِقَكَ إِلَيْنَا).
قَالَ أَبُو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ وَرِوَايَةُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عِيَّاشٍ عَنِ الشَّامِيِّينَ أَصْلَحُ وَلَهُ عَنْ أَهْلِ الْحِجَازِ وَأَهْلِ الْعِرَاقِ مَنَاقِيرٌ^(٢).

ورواه ابن ماجه في كتاب النكاح، باب في المرأة تؤذي زوجها من الطريق نفسه^(٣).
وسئل أبو زرعة عنه من طريق نعيم، وحامد، عن بقية، عن يحيى بن سعيد، عن خالد بن معدان، به بمثله، قال أبو زرعة: "لا أدري من أين جاء به شبه على نعيم لم يُرو هذا الحديث إلا عن إسماعيل بن عياش، إلا أن يكون بقية عن إسماعيل بن عياش"، وذكر أبو زرعة أن هذا الحديث ليس عندهم بحمص في كتب بقية^(٤).

فهو من حسن حديث إسماعيل عن أهل بلده.
الحديث الثامن: (سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ فِي الْخُطْبَةِ عَامَ حَجَّةِ الْوَدَاعِ) سبق في الحديث الخامس^(٥)، وهو من حسن حديثه عن أهل بلده وكان أخرجه في هذا الموضع شاهداً في الباب.
الحديث التاسع: في كتاب الديات، باب ما جاء في الرجل يقتل ابنه يقاد منه أم لا أخرجه لبيان ضعفه وإن كان العمل عليه.

قال: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عِيَّاشٍ حَدَّثَنَا الْمُثَنَّى بْنُ الصَّبَّاحِ عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ عَنْ سُرَّاقَةَ بْنِ مَالِكٍ بْنِ جُعْشَمٍ قَالَ: (حَضَرْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُقِيدُ الْأَبَ مِنْ ابْنِهِ وَلَا يُقِيدُ الْإِبْنَ مِنْ أَبِيهِ).

(١) ابن حبان، ٦/ ١٣٠، ح ٥٧٤١

(٢) الترمذي، الجامع، ٣/ ٤٧٦، ح ١١٧٤

(٣) السنن، ١/ ٦٩٤، ح ٢٠١٤

(٤) ابن أبي حاتم، العلل، ١/ ٤٢٠

(٥) انظر: ص ٣٥٦

قَالَ أَبُو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ لَا نَعْرِفُهُ مِنْ حَدِيثِ سُرَاقَةَ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ وَلَيْسَ إِسْنَادُهُ بِصَحِيحٍ رَوَاهُ إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَيَّاشٍ عَنِ الْمُثَنَّى بْنِ الصَّبَّاحِ وَالْمُثَنَّى بْنُ الصَّبَّاحِ يُضَعَّفُ فِي الْحَدِيثِ.

وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ أَبُو خَالِدٍ الْأَحْمَرُ عَنِ الْحُجَّاجِ بْنِ أَرْطَاةَ عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ عَنْ عَمْرِو بْنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثُ عَنْ عَمْرِو ابْنِ شُعَيْبٍ مُرْسَلًا. وَهَذَا حَدِيثٌ فِيهِ اضْطِرَابٌ وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّ الْأَبَّ إِذَا قَتَلَ ابْنَهُ لَا يُقْتَلُ بِهِ وَإِذَا قَذَفَ ابْنَهُ لَا يُجَدُّ^(١).

قلت: وهذا من رواية إسماعيل عن راوٍ مكّي المثني بن الصباح، وهو ضعيف واختلط، ولم أقف له على متابعات فهذا الحديث من ضعيف حديث إسماعيل. والله أعلم.

الحديث العاشر: أخرجه في البر والصلة، باب ما جاء في المتشبع بما لم يعطه، صدر به الباب وذكر أن له شواهد أخرجه من طريق إسماعيل بن عياش، عن عمارة بن غزوة، عن أبي الزبير عن جابر عن النبي ﷺ قال: (من أعطي عطاء فوجد فليجز به، ومن لم يجد فليئن فإن من أثنى فقد شكر، ومن كتم فقد كفر، ومن تحلى بما لم يعطه كان كلابس ثوبي زور).

قال: حديث حسن غريب، وفي الباب عن أساء وعائشة^(٢). قال: ومعنى قوله من كتم فقد كفر يقول: قد كفر تلك النعمة.

قلت: له متابعان عند أبي داود:

الأول: من طريق بشر- بن الفضل، عن عمارة ابن غزوة، عن شرحبيل بن سعد، عن جابر عن النبي ﷺ بنحوه^(٣). وهو عند البخاري في الأدب المفرد من طريق يحيى بن أيوب، عن عمارة بن غزوة، عن شرحبيل مولى الأنصار، عن جابر بن عبد الله عن النبي ﷺ بمثله^(٤).

والثاني: من طريق جرير عن الأعمش، عن أبي سفيان، عن جابر بمعناه^(٥).

(١) الترمذي، الجامع، ١٨/٤، ح ١٢٦٥، و ٤٣٣/٤، ح ٢١٢٠.

(٢) المصدر نفسه، ٣٨٠/٤، ح ٢٥٣٤.

(٣) السنن، ٢٥٥/٤، ح ٤٥١٣.

(٤) الأدب المفرد، ص ٨٥، ح ٢١٥. وقد صحح المناوي سند هذين الحديثين كما ذكر المباركفوري. انظر: تحفة الأحوذى، ١٥٤/٦.

(٥) المصدر نفسه، ح ٤٨١٣.

وله متابع في زوائد الحارث من طريق إبراهيم بن طهمان عن عمارة بن غزية، عن شرحبيل به بمثله^(١)، وآخر عند ابن حبان من طريق زيد بن أبي أنيسة، عن شرحبيل مولى الأنصار، عن جابر به بنحوه^(٢)، وثالث عند الطبراني في الأوسط من طريق أيوب بن سويد، عن الأوزاعي، عن محمد بن المنكر، عن جابر بنحوه^(٣)، وشواهد في الصحيحين^(٤).

قلت: هذه المتابعات تحسن متن هذا الحديث وإن كانت توهي السند، حيث خالف الرواة إسماعيل في قوله عمارة بن غزية عن أبي الزبير، فقالوا عمارة عن شرحبيل بن سعد، وليس هو من روايته عن أهل بلده، وهو في غير أهل بلده مضطرب، والله أعلم.

الحديث الحادي عشر: (لا تنفق امرأة من بيت زوجها إلا بإذنه). سبق في الحديث الخامس^(٥)، وقد صدر به الباب في هذا الموضع وذكر له شواهد، وهو من حسان حديثه عن أهل بلده.

الحديث الثاني عشر: في الزهد، باب ما جاء في كراهية كثرة الأكل.
قال: حَدَّثَنَا سُؤَيْدُ بْنُ نَصْرٍ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عِيَّاشٍ حَدَّثَنِي أَبُو سَلَمَةَ الْحِمَصِيُّ وَحَبِيبُ بْنُ صَالِحٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ جَابِرٍ الطَّائِيِّ عَنْ مِقْدَامِ بْنِ مَعْدِي كَرَبَ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: (مَا مَلَأَ آدَمِيٌّ وَعَاءً شَرًّا مِنْ بَطْنٍ بِحَسْبِ ابْنِ آدَمَ أَكْلَاتُ يُقْمَنُ ضَلْبُهُ فَإِنْ كَانَ لَا مَحَالَةَ فَتُلْتُ لِطَعَامِهِ وَتُلْتُ لِشَرَابِهِ وَتُلْتُ لِنَفْسِهِ).

حَدَّثَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ عَرَفَةَ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عِيَّاشٍ نَحْوَهُ وَقَالَ الْمِقْدَامُ بْنُ مَعْدِي كَرَبَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ أَبُو عِيْسَى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ^(٦).
ولهذا الحديث متابعات:

الأول: عند ابن حبان^(٧) من طريق عبد الله بن وهب، عن معاوية بن صالح، عن يحيى ابن جابر، عن المقدام أن رسول الله ﷺ بمثله، وسنده صحيح.

(١) الحارث بن أبي أسامة، (مسند الحارث، زوائد الهيثمي)، تحقيق حسين أحمد البكري، المدينة المنورة، مركز خدمة السنة، ط ١، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م، ٢/ ٢٢٧، ح ٧٣٦.

(٢) الصحيح، ٨/ ٢٠٤، ح ٣٤١٥.

(٣) المعجم الأوسط، ٦/ ٣٦٢، ح ٦٦١٧.

(٤) البخاري، ص ١١٤٧، ح ٥٢١٩، ومسلم، الصحيح، ٣/ ١٦٨١، ح ٢١٢٩.

(٥) انظر: ص ٣٥٦.

(٦) الترمذي، الجامع، ٤/ ٥٩٠، ح ٢٠٣٤.

(٧) ابن حبان، الصحيح، ٢/ ٤٤٩، ح ٦٧٤، والنسائي، الكبرى، ٤/ ١٧٨، ح ٧٣٦.

الثاني: من طريق أبي المغيرة، عن أبي سلمة سليمان بن سليم الكناني، حدثني يحيى بن جابر، به بمثله^(١).

الثالث: من طريق عبدالله بن صالح عن معاوية بن صالح، عن يحيى بن جابر به بمثله^(٢).

الرابع: من طريق بقية بن الوليد، عن سليمان بن سليم عن يحيى بن جابر عن المقدم^(٣). وهو من صحيح حديثه عن أهل بلده. والله أعلم.

الحديث الثالث عشر: أخرجه في صفة القيامة، وحده في موضوعه.

قال: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَرَفَةَ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عِيَّاشٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زِيَادٍ الْأَهْلَانِيِّ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا أُمَامَةَ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: (وَعَدَنِي رَبِّي أَنْ يُدْخِلَ الْجَنَّةَ مِنْ أُمَّتِي سَبْعِينَ أَلْفًا لَا حِسَابَ عَلَيْهِمْ وَلَا عَذَابَ مَعَ كُلِّ أَلْفٍ سَبْعُونَ أَلْفًا وَثَلَاثَ حَثِيَّاتٍ^(٤) مِنْ حَثِيَّاتِهِ). قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ^(٥).

وأخرجه ابن ماجه^(٦) في الزهد، باب صفة محمد ﷺ من طريق إسماعيل بن عياش ثنا محمد بن زياد الألهاني به بمثله لكن في آخره من حثيات ربي عز وجل.

ولله متابع عند أحمد من طريق: عصام بن خالد حدثني صفوان بن عمرو عن سليم بن عامر الخبائري وأبي اليمان الهوزني عن أبي أمامة أن رسول الله ﷺ قال: بنحوه مطولاً^(٧). وهو سند حسن، ومتابعة أخرى عند الطبراني من طريق عبد الله بن صالح عن معاوية بن صالح عن سليم بن عامر عن أبي أمامة عن رسول الله بنحوه^(٨).

قلت: وإسناده شامي وهو من صحيح حديثه عن أهل بلده خاصة أنه من روايته عن الألهاني.

(١) الطبراني الكبير، ١٠ / ٢٧٢، ح ٦٤٤.

(٢) المصدر نفسه، ٢٠ / ٢٧٣، ح ٦٤٥.

(٣) النسائي، الكبرى، ٤ / ١٧٧، ح ٦٧٦٨.

(٤) كناية عن الكثرة، والحثية ملء الكف، ابن الأثير، النهاية، ١ / ٣٣٩.

(٥) الترمذي، الجامع، ٤ / ٦٢٦، ح ٢٤٣٧.

(٦) ابن ماجه، السنن، ٢ / ١٤٣٣، ح ٤٢٨٦.

(٧) أحمد، المسند، ٥ / ٢٥٠.

(٨) الطبراني، المعجم الكبير، ٨ / ١٥٥، ح ٧٦٦٥.

الحديث الرابع عشر: أخرجه في الإيمان، باب: ما جاء في افتراق هذه الأمة، أخرجه شاهداً في الباب.

قال: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَرَفَةَ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عِيَّاشٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي عَمْرٍو السَّيْبَانِيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الدَّيْلَمِيِّ قَالَ سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍو يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: (إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ خَلَقَ خَلْقَهُ فِي ظُلْمَةٍ فَأَلْقَى عَلَيْهِمْ مِنْ نُورِهِ فَمَنْ أَصَابَهُ مِنْ ذَلِكَ النُّورِ اهْتَدَى وَمَنْ أَخْطَاهُ ضَلَّ فَلِذَلِكَ أَقُولُ جَفَّ الْقَلَمُ عَلَى عِلْمِ اللَّهِ) قَالَ أَبُو عِيْسَى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ^(١).

قلت هذا الحديث له متابع من طريق الأوزاعي، عن ربيعة بن يزيد ويحيى بن أبي عمرو السَّيْبَانِيِّ، قالوا حدثنا عبد الله بن فيروز الديلمي به بنحوه مطولاً، أخرجه الحاكم وقال: حديث صحيح قد تداوله الأئمة ولا أعلم له علة. وأقره الذهبي^(٢)، وهو كذلك عند ابن حبان في صحيحه من طريق الحاكم بلفظ الترمذي^(٣).

وله متابع آخر عن محمد بن المهاجر عن عروة بن رويم عن عبد الله بن الديلمي به بنحوه^(٤)، فهو من روايته عن أهل بلده وهو من حسن حديثه عنهم.

الحديث الخامس عشر: في الأدب، باب: ما جاء في الشؤم أخرجه وحده في الباب.
قال: وَقَدْ رَوَى عَنْ حَكِيمِ بْنِ مُعَاوِيَةَ قَالَ سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: (لَا شُؤْمَ وَقَدْ يَكُونُ الْيَمْنُ فِي الدَّارِ وَالْمَرْأَةِ وَالْفَرَسِ).

حَدَّثَنَا بِذَلِكَ عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عِيَّاشٍ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ سُلَيْمٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ جَابِرٍ الطَّائِيِّ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ حَكِيمٍ عَنْ عَمِّهِ حَكِيمِ بْنِ مُعَاوِيَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِهَذَا^(٥).
أخرجه بهذا السند بعد أن أخرج حديث ابن عمر (الشؤم في ثلاثة، المرأة والمسكن والدابة) وصححه.

ورواه ابن ماجه: في النكاح، باب: ما يكون فيه اليمن والشؤم، من طريق إسماعيل بن عياش، به بمثله لكن قال عن معاوية بن حكيم عن عمه محمد بن معاوية^(٦).

(١) الترمذي، الجامع، ٢٦/٥، ح ٢٦٤٢.

(٢) المستدرک، ٣٠/١.

(٣) الصحيح، ٤٣/١٤-٤٤، ح ٦١٦٩، و ٦١٧٠.

(٤) الطبراني، سند الشاميين، ٣٠٤/١، ح ٥٣٢.

(٥) الترمذي، الجامع، ١٢٦/٥، ح ٢٨٢٤.

(٦) ابن ماجه، السنن، ٦٤٢/١، ح ١٩٩٣.

وذكر المزي أن بقية رواه عن سليمان بن سليم وجنادة، عن يحيى بن جابر، عن معاوية، عن أبيه^(١).
وقد روي من طريق إسماعيل بن عياش كذلك وفيه معاوية بن حكيم عن عمه محمد بن معاوية
قال أبو حاتم: إنما هو حكيم بن معاوية^(٢).

قلت: يظهر من هذه الأسانيد أن هذا الحديث فيه اختلاف، وقد ذكر ذلك الخطيب في الموضح،
قال: "الوهم الخامس والعشرون: قال البخاري: حكيم بن معاوية النخعي سمع
النبي ﷺ، ثم قال في إثره: حكيم بن معاوية سمع النبي ﷺ في إسنادهما نظر.
ولم يذكر الراوي عن حكيم بن معاوية الأول ولا الثاني، وليس في الرواية عن النبي ﷺ من يقال له
حكيم بن معاوية إلا واحد وهو النخعي وحديثه شامي الإسناد، أخرجه من حمص وفيه خلاف نحن نذكره
إن شاء الله^(٣)..."

ويستفاد مما ساقه الخطيب أمران:

١. ذكر الخطيب الأسانيد التي سبق ذكرها إلا ما ذكر أبو حاتم أنه خطأ فلم يذكرها أي لم يذكر
الإسناد الذي فيه عن عمه محمد بن معاوية فيكون ذلك تأكيداً لهذا الخطأ فليس هناك محمد بن
معاوية.

٢. نقل عن بقية أنه قال: وجدت في كتابي حديثي أبو سلمة يعني سليمان بن سليم،
عن يحيى بن جابر، عن معاوية بن حكيم النخعي، عن عمه حكيم بن معاوية،
عن رسول الله ﷺ... الحديث، وهذا بدوره يضمن لنا أن لا يكون بقية دلس في
هذا الحديث.

قلت: ومتن هذا الحديث لا يتعارض مع قوله ﷺ في الحديث الصحيح (الشؤم في ثلاثة...)، لأنه
ليس من سبيل الإقرار وإنما هو حكاية حال الواقع، ومتن هذا الحديث
يؤكد نظرة الإسلام للشؤم وهي نفيه والله أعلم. وهذا من حديث إسماعيل بن عياش عن أهل بلده وقد قبلها جمهور
النقاد.

(١) تحفة الأشراف، ٣/ ٨٠، ح ٣٤٣٩.

(٢) ابن أبي حاتم، العلل، ٢/ ٢٩٩.

(٣) موضح أو هام الجمع والتفريق، تحقيق عبد المعطي قلعي، بيروت، دار المعرفة، ط ١، ١٤٠٧هـ، ١/ ٩٥-٩٧.

الحديث السادس عشر: في فضائل القرآن أخرجه وحده في موضوعه.

قال: حَدَّثَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ عَرَفَةَ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عِيَّاشٍ عَنْ بَحِيرِ بْنِ سَعْدٍ عَنْ خَالِدِ بْنِ مَعْدَانَ عَنْ كَثِيرِ بْنِ مَرْثَةَ الْخُضْرَمِيِّ عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: (الْجَاهِرُ بِالْقُرْآنِ كَالْجَاهِرِ بِالصَّدَقَةِ وَالْمُسِرُّ بِالْقُرْآنِ كَالْمُسِرِّ بِالصَّدَقَةِ).

قال أبو عيسى هذا حديث حسن غريب ومعنى هذا الحديث أن الذي يسر - بقراءة القرآن أفصل من الذي يجهر بقراءة القرآن لأن صدقة السر أفصل عند أهل العلم من صدقة العلانية وإنما معنى هذا عند أهل العلم لكي يأمن الرجل من العجب لأن الذي يسر العمل لا يخاف عليه العجب ما يخاف عليه من علانيته^(١).

ورواه أبو داود في الصلاة، باب رفع الصوت بالقراءة في صلاة الليل، عن إسماعيل بن عياش به بمثله^(٢).

وهذا الحديث له متابع عند النسائي في الكبرى، عن عبد الله بن وهب، عن معاوية بن صالح، عن بحير بن سعيد، عن خالد بن معدان به بمثله^(٣)، وآخر عند الطبري عن زيد بن واقد، عن سليمان بن موسى، عن كثير بن مرة به بنحوه عند الطبراني^(٤).

وعند النسائي عن زيد بن واقد، عن كثير بن مرة^(٥)، ومتابعة أخرى عن ثابت بن ثوبان، عن مكحول، عن عقبة بن عامر^(٦).

فهو من صحيح حديثه عن أهل بلده.

(١) الترمذي، الجامع، ١٨٠/٥، ح ٢٩١٩.

(٢) السنن، ٣٨/٢، ح ١٣٣٣.

(٣) السنن الكبرى، ٤١/٢، ح ٢٣٤٢، والمجتبى، ٨٠/٥، ح ٢٥٦١.

(٤) مسند الشاميين، ٢/٢١٣، ح ١٢٠٩.

(٥) السنن الكبرى، ٤٣٢/١، ح ١٣٧٤.

(٦) الطبراني، المعجم الكبير، ١٧/٣٣٤، ٣٣٥، ح ٩٢٣-٩٢٥.

الحديث السابع عشر: رواه في التفسير أخرجه شاهداً في الباب.

قال: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَرَفَةَ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عِيَّاشٍ عَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ أَبِي مَرْيَمَ الْغَسَّانِيِّ عَنْ رَاشِدِ بْنِ سَعْدٍ عَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي هَذِهِ الْآيَةِ ﴿قُلْ هُوَ الْقَادِرُ عَلَى أَنْ يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَابًا مِنْ فَوْقِكُمْ أَوْ مِنْ تَحْتِ أَرْجُلِكُمْ﴾ (الأنعام: ٦٥)، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (أَمَّا إِنَّهَا كَائِنَةٌ وَلَمْ يَأْتِ تَأْوِيلُهَا بَعْدُ). قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ^(١).

وفي تحفة الأشراف لم يذكر إلا قوله: غريب^(٢).

قلت: هو إسناد شامي إلا أن شيخ إسماعيل ضعيف^(٣)، وشيخه ثقة كثير الإرسال^(٤) وقد رواه

بالنعنة.

وليه متابع عند الطبراني في الأوسط من طريق الحكم بن نافع أبو اليان، عن أبي بكر بن أبي مريم به بنحوه^(٥)، لكن الحديث مداره على أبي بكر بن أبي مريم وهو ضعيف.

وليه شاهد عن أحمد من طريق وكيع، عن أبي جعفر بن الربيع، عن أبي بن كعب قوله بنحوه^(٦).

ويشهد لجملة معناه حديث جابر عند البخاري: أن هذه الآية لما نزل منها قوله: ﴿قُلْ هُوَ الْقَادِرُ عَلَى أَنْ يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَابًا مِنْ فَوْقِكُمْ أَوْ مِنْ تَحْتِ أَرْجُلِكُمْ﴾ قال النبي ﷺ: "أعوذ بوجهك، فلما نزلت: ﴿أَوْ يَلْبِسَكُمْ شِيْعًا وَيُذِيقَ بَعْضَكُمْ بَأْسَ بَعْضٍ﴾ قال: (هذا أهون أو هذا أيسر)^(٧)، أخرجه الترمذي قبل حديث إسماعيل، وقال: حسن صحيح^(٨)، فيكون سند هذا الحديث ضعيفاً، وإن كان جملة معناه حسناً.

الحديث الثامن عشر: أخرجه في الدعوات لبيان ضعفه.

قال: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَرَفَةَ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عِيَّاشٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ زِيَادٍ بْنِ أَنْعَمٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (التَّسْبِيحُ نِصْفُ الْمِيزَانِ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ يَمْلَأُهُ وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ لَيْسَ لَهَا دُونَ اللَّهِ حِجَابٌ حَتَّى تَخْلُصَ إِلَيْهِ).

(١) الترمذي، الجامع، ٢٦٢/٥، ح ٣٠٦٦.

(٢) المزي، تحفة الأشراف، ٣٦/٩، ح ٩٠٦٨، وهو الأليق بمنهجه.

(٣) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص ٦٣٢، ت ٧٩٧٤.

(٤) المصدر نفسه، ص ٢٠٤، ت ١٨٥٤.

(٥) المعجم الأوسط، ١٣٧/١، وفي مسند الشاميين ٣٣٧/٢، ح ١٤٤٨.

(٦) المسند، ٥٤/٥، وانظر الطبراني، مسند الشاميين، ٣٣٧/٢، ح ١٤٤٨.

(٧) الصحيح، ص ٩٧١، ح ٤٦٢٨.

(٨) الجامع ٢٦٢/٥، ح ٣٠٦٥.

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ وَلَيْسَ إِسْنَادُهُ بِالْقَوِيِّ^(١).

ثم رواه من طريق أبي إسحاق، عن جرير النهدي، عن رجل من بني سليم قال: عدّهن رسول الله ﷺ في يديّ أو في يده بنحوه وقال: هذا حديث حسن وقد رواه شعبة وسفيان الثوري عن أبي إسحاق^(٢).
ورواه إسحاق بن راهويه في مسنده عن عبد الله بن يزيد المقرئ، نا عبد الرحمن بن زياد بن أنعم، حدثني أبو علقمة مولى بني هاشم عن أبي هريرة عن رسول الله ﷺ بنحوه^(٣).
وهو من روايته عن غير أهل بلده، وشيخه إلا فريق ضعیف، ولم أقف له على متابعات تقويه.

الحديث التاسع عشر: أخرجه في الدعوات، أخرجه وحده في الباب.

قال: حَدَّثَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ عَرَفَةَ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عِيَّاشٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي حُسَيْنٍ عَنْ شَهْرِ بْنِ حَوْشَبٍ عَنْ أَبِي أُمَامَةَ الْبَاهِلِيِّ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: (مَنْ أَوَى إِلَى فِرَاشِهِ طَاهِرًا يَذْكُرُ اللَّهَ حَتَّى يُدْرِكَهُ النَّعَاسُ لَمْ يَنْقَلِبْ سَاعَةً مِنَ اللَّيْلِ يَسْأَلُ اللَّهَ شَيْئًا مِنْ خَيْرِ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ إِلَّا أَعْطَاهُ إِيَّاهُ).

قَالَ أَبُو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ وَقَدْ رُوِيَ هَذَا أَيْضًا عَنْ شَهْرِ بْنِ حَوْشَبٍ عَنْ أَبِي ظَبْيَةَ عَنْ عَمْرِو بْنِ عَبْسَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ^(٤).
قلت: قول الترمذي غريب لأنه لم يرو عن أبي أمامة إلا من هذا الطريق، وقوله حسن لمجيئه من وجه آخر^(٥) عن معاذ بن جبل وعمرو بن عبسة رضي الله عنهما يرويه شهر بن حوشب عن أبي ظبية الكلاعي نزيل حمص، مقبول من الثانية^(٦).

(١) المصدر نفسه، ٥/٥٣٦، ح ٣٥١٨.

(٢) المصدر نفسه، ٥/٥٢٦-٥٢٧، ح ٣٥١٩.

(٣) مسند إسحاق، ١/٣٤٥، ح ٣٤٠.

(٤) الترمذي، الجامع، ٥/٥٤٠، ح ٣٥٢٦.

(٥) النسائي، السنن الكبرى، ٦/٢٠١، ح ١٠٦٤١-١٦٠٤٢.

(٦) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص ٦٥٢، ت ٨١٩٢.

قلت: ومدار حديثه على شهر، وهو مختلف فيه وخلاصة حاله أنه صدوق كثير الإرسال^(١)، لكن لم أجد أحداً وصف روايته عن أبي أمانة بالمرسلة قالوا هو مُرْسَل عن بلال وعمرو بن عبسة وأبي الدرداء وعبد الله بن سلام^(٢).

وله شواهد أخرى أهمها حديث عبادة بن الصامت عن النبي ﷺ قال: (من تَعَارَّ من الليل فقال: لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير... ثم قال: اللهم اغفر لي، أو دعا إلا استجيب له، فإن توضأ وصلى قبلت صلاته)^(٣).

الحديث العشرون: أخرجه في الدعوات ، وحده في موضوعه.
قال: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَيَّاشٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: (إِذَا فَرَغَ أَحَدُكُمْ مِنَ النَّوْمِ فَلْيَقُلْ أَعُوذُ بِكَلِمَاتِ اللَّهِ التَّامَّاتِ مِنْ غَضَبِهِ وَعِقَابِهِ وَشَرِّ عِبَادِهِ وَمِنْ هَمْزَاتِ الشَّيَاطِينِ وَأَنْ يَخْضَرُونِي فَإِنَّهَا لَنْ تَضُرَّهُ).
وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ يُلْقِنُهَا مَنْ بَلَغَ مِنْ وَلَدِهِ وَمَنْ لَمْ يَبْلُغْ مِنْهُمْ كَتَبَهَا فِي صَكٍّ ثُمَّ عَلَّقَهَا فِي عُنُقِهِ قَالَ أَبُو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ^(٤).

قلت: هذا من روايته عن المدنيين، وله متابع عند الحاكم^(٥)، من طريق جرير بن عبد الحميد، عن مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ، عن^(٦) عمرو بن شعيب عن أبيه، عن جده، عن عبد الله وهو بن عمرو رضي الله عنهما بنحوه، وقال: هذا حديث صحيح متصل الإسناد في محل الخلاف، وآخر عند البخاري من طريق مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال: كان خالد بن الوليد رجل يفرع في منامه وذكر ذلك لرسول الله ﷺ فقال له النبي بنحوه^(٧)، وثالث عند ابن أبي شيبة، من طريق عبدة بن سليمان، عن مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ، به بمثله^(٨)، فهو من حسان حديثه عن غير أهل بلده.

(١) انظر تهذيب التهذيب، ٤/ ٣٢٤. وخلاصة القول فيه: تقريب التهذيب، ص ٢٦٩، ت ٢٨٣٠.

(٢) المراسيل، لابن أبي حاتم، ص ٨٩-٩٠.

(٣) البخاري، الصحيح، ح ١١٥٤، ص ٢٤٤.

(٤) الترمذي، الجامع، ٥/ ٥٤١، ح ٣٥٢٨.

(٥) الحاكم، المستدرک، ١/ ٥٤٨.

(٦) كذا هي في الأصل المطبوع وهي وهم أو خطأ من الناسخ، وقد وجد في المستدرک نحواً من سبعة أحاديث كما ذكر الدكتور أحمد عبد الله في رسالة الماجستير التي درس فيها إسناد عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده.

(٧) البخاري، خلق أفعال العباد، ١/ ٩٦.

(٨) ابن أبي شيبة، المصنف، ٦/ ٨٠، ح ٢٩٦٢١.

الحديث الحادي والعشرون: أخرجه بعد الحديث السابق وحده في موضوعه.

قال: حَدَّثَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ عَرْفَةَ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عِيَّاشٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ أَبِي رَاشِدٍ الْخُبْرَانِيِّ قَالَ أَتَيْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍو بْنَ الْعَاصِ فَقُلْتُ لَهُ حَدَّثْنَا بِمَا سَمِعْتَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَلْقَى إِلَيَّ صَحِيفَةً فَقَالَ: (هَذَا مَا كَتَبَ لِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ فَتَنْظَرْتُ فَإِذَا فِيهَا إِنَّ أَبَا بَكْرٍ الصِّدِّيقَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ عَلَّمَنِي مَا أَقُولُ إِذَا أَصْبَحْتُ وَإِذَا أَمْسَيْتُ...).

قَالَ أَبُو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ^(١).

قلت: وهو من حديثه عن أهل بلده، وله شاهد عند الترمذي وغيره عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: يا رسول الله مرني بشيء أقوله إذا أصبحت وإذا أمسيت قال: قل اللهم... بنحوه وقال: حديث حسن صحيح^(٢)، فيكون هذا من حسان حديثه عن أهل بلده.

الحديث الثاني والعشرون: أخرجه في المناقب، باب: مناقب الحسن والحسين - رضي الله عنهما - أخرجه وحده في موضوعه.

قال: حَدَّثَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ عَرْفَةَ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عِيَّاشٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثْمَانَ بْنِ خُثَيْمٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ رَاشِدٍ عَنْ يَعْلَى بْنِ مَرْثَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (حُسَيْنٌ مِنِّي وَأَنَا مِنْ حُسَيْنٍ أَحَبَّ اللَّهُ مَنْ أَحَبَّ حُسَيْنًا حُسَيْنٌ سَبِطٌ مِنَ الْأَسْبَاطِ).

قَالَ أَبُو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ وَإِنَّمَا نَعْرِفُهُ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثْمَانَ بْنِ خُثَيْمٍ وَقَدْ رَوَاهُ غَيْرُ وَاحِدٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثْمَانَ بْنِ خُثَيْمٍ^(٣).

قلت: هو من روايته عن المكيين وله متابعات:

عند ابن حبان من طريق وهيب بن خالد، عن عبد الله بن عثمان بن خثيم به بنحوه^(٤) وهو سند حسن، وهو عند الحاكم وقال: صحيح الإسناد ولم يخرجاه وقال الذهبي: صحيح^(٥).

وثاني من طريق يحيى بن سليم، عن عبد الله بن عثمان بن خثيم، به بنحوه^(٦).

وهناك متابع لسعيد بن راشد أخرجه الطبراني في الكبير عن عبد الله بن صالح، حدثني معاوية بن صالح، عن راشد بن سعد، عن يعلى بن مرة بنحوه^(٧).

(١) الترمذي، الجامع، ٥/٥٤٢، ح ٣٥٢٩.

(٢) المصدر نفسه، ٥/٤٦٧، ح ٣٣٩٢، أبو داود، السنن، ٤/٣١٧، ح ٥٠٦٧؛ ابن حبان، الصحيح، ٣/٤٢، ح ٥٦٢.

(٣) الترمذي، الجامع، ٥/٦٥٨، ح ٣٧٧٥.

(٤) ابن حبان، الصحيح، ١٥/٤٢٨، ح ٦٩٧٠.

(٥) المستدرک، ٣/١٧٧.

(٦) ابن ماجه، السنن، ١/٥١، ح ١٤٤.

(٧) المعجم الكبير، ٣/٣٢، ح ٢٥٨٦.

قلت: وعبد الله بن عثمان بن خثيم صدوق^(١)، فيكون هذا من حسان حديثه عن غير أهل بلده.

خلاصة مرويات إسماعيل بن عياش عند الترمذي.

- روى له الترمذي اثنين وعشرين حديثاً بالمرر، ثلاثة في باب الشواهد، وواحداً في المتابعات وثلاثة لبيان ضعفها وواحداً تعليقا متابعة، وستة صدر بها أبوابها وأخرج لها متابعات أو شواهد، وثمانية لم يخرج في موضوعها أو بابها غيرها.
- اثنا عشر حديثاً عن أهل بلده وهي جميعاً من حسن حديثه أو صحيحه عنهم.
- عشرة أحاديث رواها له عن غير أهل بلده.
- ثلاثة أحاديث من حسن حديثه، ولها متابعات تقويها.
- وسبعة أحاديث ضعيفة.

ثانياً: مرويات إسماعيل بن عياش عند النسائي.

- لم يخرج النسائي لإسماعيل في سننه الكبرى والصغرى إلا حديثين.
- الحديث الأول: في كتاب الفرائض، باب: توريث القاتل أخرجه شاهداً.
- عن إسماعيل بن عياش، عن ابن جريج، ويحيى بن سعيد، وذكر آخر ثلاثتهم عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، قال: قال رسول الله ﷺ: (وليس للقاتل شيء)^(٢).
- الثالث هو المثني بن الصباح كما يبين ذلك رواية البيهقي^(٣).
- قلت: وهذا من روايته عن غير الشاميين.
- وقد ذكر أبو داود^(٤) والبيهقي^(٥) متابعاً له قال أبو داود: -بعد ما روى حديث إسماعيل ابن عياش:-
- ورواه محمد بن راشد عن سليمان بن موسى عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ثم ذكر نحوه.

(١) تقريب التهذيب، ٣١٣، ت ٣٤٦٦.

(٢) النسائي، المجتبى، ٧٩/٤، ج ٦٣٦٧.

(٣) السنن الكبرى، ٦/٢٢٠، ح ١٢٠٢١.

(٤) السنن، ٤/١٨٩، ح ٤٥٦٤.

(٥) السنن الكبرى، ٦/٢٢٠، ح ١٢٠٢٣.

وهذه المتابعة التي رواها أبو داود وغيره، فيها مُحَمَّد بن راشد صدوق يَمُّ^(١)، قال أبو داود: من أهل دمشق هرب من القتل، وشيخه سليمان بن موسى الدمشقي، صدوق فقيه في حديثه بعض لين وخولط قبل موته بقليل^(٢).

وقد قال البيهقي إن له شواهد تقويه^(٣)، ومراسيل جيدة يقوي بعضها بعضاً^(٤)، وقال المناوي في فيض القدير: وقد جعل أهل الأصول هذا الحديث من التواتر المعنوي لا شتهاره بين الصَّحْب، حتى خصوا به عموم (يو صيكم الله)، ونقل أن السيوطي حسنه وأن ابن عبد البر في (الإشراف على ما في الفرائض من الاختلاف) صححه وزعم الاتفاق على ذلك وأن له شواهد كثيرة^(٥)، وفي سبل السلام: قواه ابن عبد البر وأعله النَّسَائِي، والصواب وقفه على عمرو^(٦). قلت: والذي أعله النَّسَائِي هو حديث آخر في أثنائه معنى هذا الحديث، وهو متابع حديثنا هذا لكنه مطوّل أخرجهُ النَّسَائِي، وقال: هذا حديث منكر وسليمان بن موسى ليس بالقوي في الحديث ولا مُحَمَّد بن راشد^(٧)، وقول النَّسَائِي في هذين الراويين ليس مُسَلِّماً له بل هما مختلف في توثيقهما وتضعيفهما والتوثيق هو الغالب على حالهما ومُحَمَّد بن راشد وإن ضعفه النَّسَائِي في موضع فقد وثقه في أخرى^(٨)، فعلى هذا يكون الحديث حسناً والله أعلم.

(١) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص ٤٧٨، ت ٥٨٧٥.

(٢) المصدر نفسه، ص ٢٥٥، ح ٢٦١٦.

(٣) السنن الكبرى، ٦/ ٢٢٠، ح ١٢٠٢٣.

(٤) المصدر نفسه، ٦/ ٢١٩، ح ١٢٠١٦.

(٥) المناوي، فيض القدير، ٥/ ٣٧٧-٣٤٨، وانظر الوادياشي تحفة المحتاج، ٢/ ٣٢٦.

(٦) الصنعاني، سبل السلام، ٣/ ١٠١.

(٧) السنن الكبرى، ٤/ ٢٣٤، ح ٧٠٠٤.

(٨) تهذيب التهذيب، ترجمة سليمان، ٤/ ١٩٨-١٩٩، وترجمة مُحَمَّد ٩/ ١٤٠-١٤١.

الحديث الثاني: في كتاب القسامة، باب: عقل المرأة، أخرجه لبيان ضعفه.
قال: أَخْبَرَنَا عَيْسَى بْنُ يُونُسَ قَالَ حَدَّثَنَا ضَمْرَةُ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عِيَّاشٍ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (عَقْلُ الْمَرْأَةِ مِثْلُ عَقْلِ الرَّجُلِ حَتَّى يَبْلُغَ الثَّلَاثَ مِنْ دِيَّتِهَا).
وقال: إسماعيل بن عياش ضعيف كثير الخطأ^(١).

قلت: وهو من روايته عن غير الشاميين وقد ضعفه النسائي، وصححه ابن خزيمة كما نقل صاحب سبل السلام، ثم نقل عن ابن كثير قوله لكنه من رواية إسماعيل بن عياش، وهو إذا روى عن غير الشاميين لا يحتج به عند جمهور الأئمة وهذا منه، ثم عقب الصنعاني بقوله: "قلت: تعنتوا في إسماعيل بن عياش إذا روى عن غير الشاميين، وقبوله في الشاميين، والذي يرجح عند الظن قبوله مطلقاً لثقتة وضبطه وأنه لذلك صحح ابن خزيمة هذه الرواية وهي عن إسماعيل، عن ابن جريج وابن جريج ليس بشامي"^(٢).

وقال الشافعي: "وكان مالك يذكر أنه السنة، وكنت أتابعه عليه وفي نفسي منه شيء، ثم علمت أنه يريد سنة أهل المدينة فرجعت عنه"^(٣)، واكتفى الحافظ بقوله: وهو من روايته عن ابن جريج ثم نقل قول الشافعي^(٤)، ولم أقف على متابعات أو شواهد تقويه فهو ضعيف. والله أعلم.

ثالثاً: مرويات إسماعيل بن عياش عند أبي داود.

روى له أبو داود ثمانية وعشرين حديثاً.

الحديث الأول: في كتاب الطهارة، باب: ما ينهى عنه أن يستنجى به أخرجه شاهداً في الباب.
قال: حَدَّثَنَا حَيْوَةُ بْنُ شُرَيْحٍ الْحُمَيْيُّ - حَدَّثَنَا ابْنُ عِيَّاشٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي عَمْرٍو السَّيْبَانِيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الدَّيْلَمِيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: قَدِمَ وَفَدُ الْجَنْ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالُوا: (يَا مُحَمَّدُ إِنَّهُ أَمَّتَكَ أَنْ يَسْتَنْجُوا بِعَظْمٍ أَوْ رَوْثَةٍ أَوْ حُمَمَةٍ^(٥))، فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى جَعَلَ لَنَا فِيهَا رِزْقاً قَالَ فَنَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ ذَلِكَ^(٦).

قلت: هذا إسناد شامي وهو من صحيح حديثه عن أهل بلده.

(١) الكبرى، ٢٣٥/٤، ج ٧٠٠٨، والمجتبي، ٤٤/٨، ح ٤٨٠٥.

(٢) الصنعاني، سبل السلام، ٢٥١/٣.

(٣) التلخيص الخبير، ٢٥/٤ ح ١٧٠٤.

(٤) المصدر نفسه، ٢٥/٤.

(٥) الحُمَمَةُ: واحدة الفَحْم والجمع حُمَم، ابن سلام، غريب الحديث ١/١٩٤.

(٦) أبو داود، السنن، ١٠/١، ح ٣٩.

أخرجه الدارقطني وقال: إسناد شامي ليس بثابت^(١).

ولا يتابع الدارقطني على ذلك فله متابعات:

الأول: عند النسائي في الكبرى من طريق عبدالله بن وهب، أخبرني يونس، عن ابن شهاب، عن أبي عثمان

بن سنة الخزاعي، عن ابن مسعود^(٢).

الثاني: عند الترمذي من طريق داود بن أبي هند، عن الشعبي، عن علقمة، عن عبدالله بن مسعود بنحوه،

وتعرض لرواية إسماعيل بن عياش فقال: رواه إسماعيل وغيره عن داود بن أبي هند وكأن رواية

إسماعيل أصح من رواية حفص بن غياث، عن داود بن أبي هند والعمل على هذا عند أهل

العلم^(٣).

الثالث: عند أحمد من طريق عبدالله وعلي بن إسحاق، عن موسى بن علي بن رباح، عن أبيه، عن ابن

مسعود بنحوه^(٤). وهو سند حسن إلا أن علي بن رباح قال الدارقطني: لا يثبت سماعه من ابن

مسعود ولا يصح^(٥).

الرابع: عند الطبراني في الكبير من طريق الأعمش، عن إبراهيم، عن علقمة، عن

ابن مسعود، بنحوه^(٦).

الخامس: في مسند الشاميين عن الأوزاعي، عن يحيى بن أبي عمرو به، بنحوه

متابعة تامة^(٧).

السادس: عند البخاري من طريق أبي إسحاق عن عبد الرحمن بن الأسود، عن أبيه عن ابن مسعود^(٨). وله

شاهد عند البخاري ومسلم^(٩).

(١) السنن، ١/ ٥٥، ح ٦٠.

(٢) السنن الكبرى، ١/ ٧١، ح ٣٨.

(٣) الجامع، ١/ ٢٩، ح ١٨.

(٤) الطبراني، الكبير، ١٠/ ٧٧، ح ١٠٠١٠.

(٥) العلل، ٤/ ٢٠٢.

(٦) المعجم الكبير، ١٠/ ٦٣، ح ٩٩٦٠.

(٧) مسند الشاميين، ٢/ ٣٧، ح ٨٧٢.

(٨) الصحيح، ص ٥٢، ح ١٥٥.

(٩) البخاري، ص ٥١، ح ١٥٤؛ مسلم، الصحيح، ١/ ٢٢٣، ح ٢٦٢-٢٦٣.

الحديث الثاني: (قَالَ رَسُولُ لَا يَحِلُّ لِرَجُلٍ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ يُصَلِّيَ وَهُوَ حَقْنٌ حَتَّى يَتَخَفَّفَ... الحديث)، سبق عند الترمذي الحديث الثالث^(١)، وهو من حسن حديثه عن أهل بلده، وقد أخرجه شاهداً في الباب.

الحديث الثالث: في كتاب الطهارة، باب: في المرأة هل تنقض شعرها عند الغسل أخرجه شاهداً في الباب.

قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَوْفٍ قَالَ قَرَأْتُ فِي أَصْلِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عِيَّاشٍ قَالَ ابْنُ عَوْفٍ وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ عَنْ أَبِيهِ حَدَّثَنِي ضَمْضَمُ بْنُ زُرْعَةَ عَنْ شُرَيْحِ بْنِ عُبَيْدٍ قَالَ أَفْتَانِي جُبَيْرُ بْنُ نُفَيْرٍ عَنِ الْغُسْلِ مِنَ الْجَنَابَةِ أَنَّ ثُوبَانَ حَدَّثَهُمْ أَنَّهُمْ اسْتَفْتَوْا النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ ذَلِكَ فَقَالَ: (أَمَّا الرَّجُلُ فَلْيَنْمُسِرْ رَأْسَهُ فَلْيَغْسِلْهُ حَتَّى يَبْلُغَ أَصُولَ الشَّعْرِ وَأَمَّا الْمَرْأَةُ فَلَا عَلَيْهَا أَنْ لَا تَنْقُضَهُ لِتَغْرِفَ عَلَى رَأْسِهَا ثَلَاثَ غَرَافَاتٍ بِكَفِّهَا)^(٢).

قلت: هذا إسناده شامي فهو من حسان حديثه عن أهل بلده، وله شواهد صحيحة عن أمي المسلمين عائشة^(٣) وأم سلمة^(٤) فيما يكفي المرأة عند الغسل أنها تفيض على رأسها بكفيها. الحديث الرابع: في كتاب الصلاة، باب: من نسي أن يتشهد وهو جالس، أخرجه شاهداً في الباب.

قال: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عُثْمَانَ وَالرَّبِيعُ بْنُ نَافِعٍ وَعُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَشُجَاعُ بْنُ مُحَمَّدٍ بِمَعْنَى الْإِسْنَادِ أَنَّ ابْنَ عِيَّاشٍ حَدَّثَهُمْ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُبَيْدٍ الْكَلَاعِيِّ عَنْ زُهَيْرِ بْنِ يَغْنِيٍّ ابْنِ سَالِمِ الْعَنْسِيِّ - عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ جُبَيْرِ بْنِ نُفَيْرٍ قَالَ عَمْرُو وَحَدَّثَهُ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ثُوبَانَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: (لِكُلِّ سَهْوٍ سَجْدَتَانِ بَعْدَ مَا يُسَلِّمُ). وَلَمْ يَذْكُرْ عَنْ أَبِيهِ غَيْرُ عَمْرُو^(٥).

وهذا إسناده شامي وهو من حسان حديثه، وتابع عمرو بن عثمان على قوله عن أبيه، عبدالرزاق بن همام الصنعاني والحكم بن نافع^(٦)، وله شواهد صحيحة أنه ﷺ سجد للسهو سجدين بعد السلام^(٧).

(١) انظر: ص ٣٥٤

(٢) أبو داود، السنن، ١/٦٦، ح ٢٥٥.

(٣) مسلم، الصحيح، ١/٢٥٣، ح ٣١٦.

(٤) المصدر نفسه، ١/٢٥٩، ح ٣٣.

(٥) أبو داود، السنن، ١/٢٧٢، ح ١٠٣٨.

(٦) عبد الرزاق، المصنف، ٢/٣٢٢، ح ٣٥٣٣؛ الطبراني، المعجم الكبير، ٢/٩٢، ح ١٤١٢.

(٧) مسلم، الصحيح، ١/٤٠١، ح ٥٧٢؛ ابن خزيمة، الصحيح، ٢/١٣٢، ح ١٠٥٨، ١٠٥٩.

الحديث الخامس: (الْبَاهِرُ بِالْقُرْآنِ كَالْبَاهِرِ بِالصِّدْقَةِ...) سبق عند الترمذي الحديث السادس عشر^(١)، وهو من روايته عن غير أهل بلده وهو ضعيف، وقد أخرجه أبو داود شاهداً في الباب.

الحديث السادس: في الصلاة، باب الدعاء، أخرجه شاهداً في بابيه.

قال: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ الْبَهْرَانِيُّ قَالَ قَرَأْتُهُ فِي أَصْلِ إِسْمَاعِيلَ يَعْنِي ابْنَ عِيَّاشٍ حَدَّثَنِي صَمُصَمٌ عَنْ شُرَيْحٍ حَدَّثَنَا أَبُو ظَبْيَةَ أَنَّ أَبَا بَحْرَةَ السَّكُونِيَّ حَدَّثَهُ عَنْ مَالِكِ بْنِ يَسَارٍ السَّكُونِيِّ ثُمَّ الْعَوْفِيِّ^(٢) أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: (إِذَا سَأَلْتُمُ اللَّهَ فَاسْأَلُوهُ بِطُورٍ أَكْفَكُمُ وَلَا تَسْأَلُوهُ بِظُهُورِهَا). قَالَ أَبُو دَاوُدَ وَقَالَ سُلَيْمَانُ بْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ لَهُ عِنْدَنَا صُحْبَةٌ يَعْنِي مَالِكُ بْنُ يَسَارٍ^(٣).

قلت: وقول سليمان قرأته في أصل إسماعيل من قبيل الوجادة، إلا أن سليمان حمصي من معاصري إسماعيل وتلاميذه^(٤)، لذا صححه الترمذي كما سيأتي، فهو حديث حسن، فقد قبل الأئمة رواية إسماعيل بن عياش عن أهل بلده وهذا منها، والصحابي الجليل مالك بن يسار ذكره المؤلفون في الصحابة بهذا الحديث^(٥). وذكر الذهبية في الميزان في ترجمة إسماعيل بن عياش أن بعض العلماء قبل مرويات إسماعيل عن أهل بلده، وأن الترمذي صحح بعض أحاديثه عن أهل بلده، وذكر هذا الحديث منها^(٦).

الحديث السابع: في الطلاق باب في عدة المطلقات أخرجه وحده في الباب.

قال: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ الْبَهْرَانِيُّ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ صَالِحٍ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عِيَّاشٍ حَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ مُهَاجِرٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ يَزِيدَ بْنِ السَّكَنِ الْأَنْصَارِيَّةِ: (أَنْهَا طُلِّقَتْ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلَمْ يَكُنْ لِلْمُطَلَّقةِ عِدَّةٌ فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ حِينَ طُلِّقَتْ أَسْمَاءُ بِالْعِدَّةِ لِلطَّلَاقِ فَكَانَتْ أَوَّلَ مَنْ أَنْزَلَ فِيهَا الْعِدَّةَ لِلْمُطَلَّقاتِ)^(٧).

(١) انظر: ص ٣٦٤

(٢) مالك بن يسار، صحابي قليل الحديث، ابن حجر، تقريب التهذيب، ص ٥١٨، ت ٦٤٥٧، وانظر الإصابة، ٥/ ٧٥٩.

(٣) أبو داود، السنن، ٢/ ٧٨، ح ١٤٨٦.

(٤) تهذيب التهذيب، ٤/ ١٨٠.

(٥) ابن عبد البر، الاستيعاب، ٣/ ١٣٦٢، ج ٢٣٠٤؛ ابن حجر، الإصابة، ٥/ ٧٥٩، ت ٧٧٠٨؛ ابن قانع، معجم الصحابة، ٣/ ٤٧،

ت ٩٩١.

(٦) ميزان الاعتدال، ١/ ٤٠٢.

(٧) أبو داود، السنن، ٢/ ٢٨٥، ج ٢٢٨١.

قلت: هذا إسناد شامي، والمهاجر هو ابن أبي مسلم الأذصاري الدم شقي مولى أ سماء بنت يزيد رضي الله عنها مقبول من الثالثة^(١)، وابنه عمرو ثقة^(٢)، فيكون هذا من حسان حديثه عن أهل بلده وإن لم يكن له متابعات أو شواهد، والله أعلم.

الحديث الثامن: في الجهاد، باب: في الوقوف على الدابة أخرجه وحده في الباب قال: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ نَجْدَةَ حَدَّثَنَا ابْنُ عِيَّاشٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي عَمْرٍو السَّيْبَانِيُّ عَنْ ابْنِ أَبِي مَرْيَمَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: (إِيَّاكُمْ أَنْ تَتَّخِذُوا ظُهُورَ دَوَابِّكُمْ مَنَابِرَ فَإِنَّ اللَّهَ إِنَّمَا سَخَّرَهَا لَكُمْ لِتُبَلِّغُوا إِلَى بَلَدٍ لَمْ تَكُونُوا بِالْغِيَةِ إِلَّا بِشِقِّ الْأَنْفُسِ وَجَعَلَ لَكُمْ الْأَرْضَ فَعَلَيْهَا فَافْضُوا حَاجَتَكُمْ)^(٣).

قلت: هذا إسناد شامي وهو من حسان حديثه، وله متابعات عن بقية، عن الأوزاعي، عن يحيى به بمثله^(٤).

ولله شاهد بسند حسن عن أنس بن مالك مرفوعاً بلفظ (اركبوا هذه الدواب، ولا تتخذوها كراسي)^(٥).

الحديث التاسع: في الجهاد، باب ما يؤمر من انضمام العسكر وسعته، أخرجه وحده في موضوع وأخرج له متابعا.

قال: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عِيَّاشٍ عَنْ أُسَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْخُثْعَمِيِّ عَنْ فَرْوَةَ بْنِ مُجَاهِدٍ اللَّخْمِيِّ عَنْ سَهْلِ بْنِ مُعَاذِ بْنِ أَنَسٍ الْجُهَنِيِّ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: غَزَوْتُ مَعَ نَبِيِّ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ غَزْوَةَ كَذَا وَكَذَا فَضَيَّقَ النَّاسُ الْمَنَازِلَ وَقَطَعُوا الطَّرِيقَ فَبَعَثَ نَبِيُّ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُنَادِيًا يُنَادِي فِي النَّاسِ: (أَنْ مَنْ ضَيَّقَ مَنْزِلًا أَوْ قَطَعَ طَرِيقًا فَلَا جِهَادَ لَهُ)^(٦).

ثم أخرج متابعة: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عُثْمَانَ حَدَّثَنَا بَقِيَّةٌ عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ عَنْ أُسَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ فَرْوَةَ بْنِ مُجَاهِدٍ عَنْ سَهْلِ بْنِ مُعَاذٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ غَزَوْنَا مَعَ نَبِيِّ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِمَعْنَاهُ^(٧).

(١) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص ٥٤٨، ت ٦٩٢٥.

(٢) المصدر نفسه، ص ٤٢٧، ت ٥١٢٠.

(٣) أبو داود، السنن، ٣/ ٢٧، ح ٢٥٦٧.

(٤) الطبراني، مسند الشاميين، ٢/ ٣٤، ح ٨٦٧.

(٥) أخرجه ابن حبان في الصحيح، ١٢/ ٤٣٧، ح ٥٦١٩؛ والحاكم في المستدرک، ١/ ٤٤٤، و ٢/ ١٠٠؛ والطبراني، المعجم الكبير،

٢٠/ ١٩٣، ح ٤٣٢.

(٦) أبو داود، السنن، ٣/ ٤١، ح ٢٦٢٩.

(٧) المصدر نفسه، ٣/ ٤٢، ح ٢٦٣٠.

قلت: وله متابع آخر عن أبي إسحاق الفزاري، عن الأوزاعي، عن أسيد بن عبد الرحمن، عن رجل من جهينة، عن رجل، قال: غزونا مع رسول الله ﷺ بنحوه^(١).

وقال الدارقطني: رواه بقرية و تابعه إسما عيل، ثم قال: حَرَفَ بقرية إسناداً ولم يحفظ الفزاري^(٢).

وحسنه السيوطي^(٣)، فالحديث من حسان حديث إسماعيل عن أهل بلده.

الحديث العاشر: في الجهاد أيضاً، باب: في السلب لا يخمس، أخرجه وحده في بابيه.
قال: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَيَّاشٍ عَنْ صَفْوَانَ بْنِ عَمْرٍو عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ جُبَيْرِ بْنِ نُفَيْرٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَوْفِ بْنِ مَالِكٍ الْأَشَجَعِيِّ وَخَالِدِ بْنِ الْوَلِيدِ: (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَضَى بِالسَّلْبِ لِلْقَاتِلِ وَلَمْ يُخَمَّسِ السَّلْبُ)^(٤).

قلت: تابعه الوليد بن مسلم، عن صفوان بن عمرو، به بنحوه ولم يذكر خالد بن الوليد في السند^(٥)، وتابعه أبو المغيرة عبد القدوس بن الحجاج، عن صفوان بن عمرو، به بنحوه ولم يذكر خالد بن الوليد^(٦).
وتابعه الوليد بن مسلم، عن ثور بن يزيد، عن خالد بن معدان، عن جبير بن نفير، عن عوف بن مالك مرفوعاً بنحوه مختصراً^(٧)، فهذا حديث شامي وله متابعات شامية فهو من حسان حديث إسماعيل عن الشاميين والله أعلم.

الحديث الحادي عشر: أخرجه في الجهاد، باب فيمن جاء بعد الغنيمة لا سهم له، صدر به الباب وأخرج له شواهد ومتابعات.

قال: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ قَالَ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَيَّاشٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْوَلِيدِ الزُّبَيْدِيِّ عَنِ الزُّهْرِيِّ أَنَّ عُبَيْدَ بْنَ سَعِيدٍ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يُحَدِّثُ سَعِيدَ بْنَ الْعَاصِ: (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ

(١) زوائد الحارث، ٢/٦٥٣، ح ٦٣٠.

(٢) العلل، ٦/٩١، ح ١٠٠٢.

(٣) فيض القدير، ٦/١٧٥.

(٤) أبو داود، السنن، ٣/٧٢، ح ٢٧٢١.

(٥) المصدر نفسه، ٣/٧١، ح ٢٧٩١ بنحوه مطولاً؛ وابن حبان، الصحيح، ١١/١٧٨، ح ٤٨٤٤.

(٦) الطبراني، مسند الشاميين، ٢/٧٨، ح ٩٤٩.

(٧) الطبراني، الكبير، ١٨/٥٢، ح ٩٢.

وَسَلَّمَ بَعَثَ أَبَانَ بْنَ سَعِيدٍ بْنِ الْعَاصِ عَلَى سَرِيَّةٍ مِنَ الْمَدِينَةِ قَبْلَ نَجْدٍ فَقَدِمَ أَبَانُ بْنُ سَعِيدٍ وَأَصْحَابُهُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِخَيْبَرَ بَعْدَ أَنْ فَتَحَهَا وَإِنْ حُزِمَ خِيْلَهُمْ لَيْفٌ فَقَالَ أَبَانُ اقْسِمُ لَنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ فَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ فَقُلْتُ لَا تَقْسِمُ هُمْ يَا رَسُولَ اللَّهِ فَقَالَ أَبَانُ أَنْتَ بِهَا يَا وَبُرٌّ^(١)، تَحَدَّرُ عَلَيْنَا مِنْ رَأْسٍ ضَالٍ^(٢)، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (اجْلِسْ يَا أَبَانُ) وَلَمْ يَقْسِمْ هُمْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ^(٣).

قلت تابعه عليه: الوليد بن مسلم قال: سمعت سعيد بن عبد العزيز يقول: سمعت ابن شهاب ينخر عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة بنحوه^(٤).

قال البيهقي: "قال محمد بن يحيى الذهلي: الحديثان محفوظان حديث عنبسة من حديث الزبيدي، وحديث سعيد بن المسيب، من حديث سعيد بن عبد العزيز"^(٥).

وهو عند البخاري من طريق الحميدي، عن سفيان بن عيينة، عن الزهري، عن عنبسة به بنحوه^(٦).

وقال: ويذكر عن الزبيدي، عن الزهري، قال أخبرني عنبسة بن سعيد، ثم ذكر السند بنحوه^(٧).

فهذا الحديث من صحيح حديث إسماعيل بن عياش عن أهل بلده والله أعلم.
الحديث الثاني عشر: (إِنَّ اللَّهَ قَدْ أَعْطَى كُلَّ ذِي حَقٍّ حَقَّهُ فَلَا وَصِيَّةَ لِرَاسِخٍ): سبق عند الترمذي الخامس^(٨)، وهو من حسن حديثه عن أهل بلده، وقد أخرجه أبو داود وحده في بابيه.

الحديث الثالث عشر: في الفرائض، باب في ميراث ذوي الأرحام، أخرجه متابعاً في الباب.
قال: حَدَّثَنَا عَبْدُ السَّلَامِ بْنُ عَتِيْقٍ الدَّمَشَقِيُّ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُبَارَكِ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عِيَّاشٍ عَنْ يَزِيدَ بْنِ حُجْرٍ عَنْ صَالِحِ بْنِ يَحْيَى بْنِ الْمُقْدَامِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ

(١) الوَبْر: دابة قدر السنور داجن في البيوت لا ذنب لها، يشبه الرجل بها تحقيراً، لسان العرب، باب الرءاء، فصل الواو، ٥ / ٢٧٢.

(٢) ومعنى تحدَّر علينا أي هبط وتدلَّى، ورأس ضال بتحقيق اللام اسم موضع أو جبل بعينه والمراد توهين أمره وتحقير قدره. ابن الأثير، النهاية، ٣ / ١٠٩.

(٣) أبو داود، السنن، ٣ / ٧٣، ح ٢٧٢٣.

(٤) الطبراني، مسند الشاميين، ١٢ / ١٦٤، ح ٢٧٣.

(٥) السنن الكبرى، ٦ / ٣٣٤، ح ١٢٧٠٠.

(٦) الصحيح، ص ٨٨٤، ح ٤٢٣٨، و ص ٥٩٧، ح ٢٨٢٧.

(٧) البخاري، الصحيح، ص ٥٩٧، ح ٢٨٢٧.

(٨) انظر: ص ٣٥٦.

عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: (أَنَا وَارِثُ مَنْ لَا وَارِثَ لَهُ أَفْكَ عَانِيَهُ وَارِثُ مَالِهِ وَالْحَالُ وَارِثُ مَنْ لَا وَارِثَ لَهُ يَفْكَ عَانِيَهُ وَيَرِثُ مَالَهُ)^(١).

قلت: له متابع عند ابن حبان وغيره من طريق شعبة، عن بديل بن ميسر، قال: سمعت علي بن أبي طلحة، عن راشد بن سعد، عن أبي عامر الهوزني - عبدالله بن لحي - عن المقدم بنحوه^(٢) وهو سند حسن.

وذكر أبو داود نفسه أن الزبيدي رواه عن راشد بن سعد، عن ابن عائذ، عن المقدم. ورواه معاوية بن صالح، عن راشد بن سعد، قال: سمعت المقدم^(٣).

قلت: طريق إسماعيل ضعيفة فيها: يزيد بن حجر الشامي مجهول^(٤)، أما الحديث: فقد نقل البيهقي عن ابن معين أنه كان يبطله - أي حديث المقدم - ويقول ليس فيه حديث قوي^(٥). قلت بل فيه: فمتابع ابن حبان حسنه أبو زرعة^(٦) وصححه الحاكم ووافقه الذهبي^(٧) وصححه الطحاوي^(٨) وغيرهم.

الحديث الرابع عشر: في البيوع، باب: في الرجل يفلس فيجد الرجل متاعه بعينه عنده أخرجه شاهداً. من طريق إسماعيل يعني ابن عياش عن الزبيدي قال أبو داود وهو محمد بن الوليد أبو الهذيل الحمصي عن الزهري عن أبي بكر بن عبد الرحمن عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم نحوه.

(١) أبو داود، السنن، ٣/١٢٣، ح ٢٩٠١.

(٢) ابن حبان، الصحيح، ١٣/٣٩٧، ح ٦٠٣٥. الحاكم، المستدرک، ٤/٣٤٤، وقال: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي.

(٣) أبو داود، السنن، ٣/١٢٣، ح ٢٩٠٠.

(٤) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص ٦٠٠، ت ٧٧٠٢.

(٥) السنن الكبرى، ٦/٢١٥.

(٦) ابن أبي حاتم، العلل، ٢/٥، ح ١٦٣٦.

(٧) المستدرک، ٤/٣٤٤.

(٨) مشكل الآثار، ٤/٧.

أي نحو حديث: عبد الله بن مسleme عن مالك عن ابن شهاب عن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: (أيما رجل باع متاعاً فأفلس الذي ابتاعه ولم يقبض الذي باعه من ثمنه شيئاً فوجد متاعه بعينه فهو أحق به وإن مات المشتري فصاحب المتاع أسوة الغرماء^(١)).
 حدثنا سليمان بن داود حدثنا عبد الله بن يحيى ابن وهب أخبرني يونس عن ابن شهاب قال أخبرني أبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام أن رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر معنى حديث مالك ...
 قال أبو داود حديث مالك أصح^(٢) - يعني مالك عن الزهري أصح من الزبيدي عن الزهري -.

وأخرجه ابن ماجه من طريق إسماعيل بن عياش، عن موسى بن عقبة، عن الزهري به بنحوه^(٣).

قلت: مالك أرسله والزبيدي أسنده.

قال الدارقطني: إسماعيل بن عياش مضطرب الحديث، ولا يثبت هذا عن الزهري مسنداً إنما هو مرسل^(٤).
 قلت: أما قول الدارقطني أن هذا الحديث لم يثبت عن الزهري مسنداً فالزبيدي لم يتفرد برفعه عن الزهري، بل شاركه في ذلك موسى بن عقبة^(٥) وهو ثقة^(٦) رواه عنهما إسماعيل بن عياش، يضاف إلى ذلك أن رواية إسماعيل عن الزبيدي هي عن أهل بلده فالزبيدي حمصي ثقة ثبت من كبار أصحاب الزهري^(٧).

قال ابن عبد البر: "وقد تكون رواية من أسنده عن ابن شهاب صحيحة لأن يحيى بن سعيد يروي عن أبي بكر بن عبد الرحمن، عن عمر بن عبد العزيز، عن أبي بكر ابن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام عن أبي هريرة عن النبي ﷺ، في التفليس مثله سواء إلا أنه لم يذكر الموت وحكمه^(٨)."

قلت: وأما قول الدارقطني: إسماعيل بن عياش مضطرب الحديث، فلا يسلم على إطلاقه، فجمهور النقاد على أنه ضابط لحديث أهل بلده مضطرب في غيرها وروايته عن الزبيدي من روايته عن أهل بلده والله أعلم.

(١) الغرماء: جمع غارم وهو الذي له الدين أو عليه، والمراد بها في الحديث الذي له، لسان العرب، باب الميم، فصل الغين، ١٢/٤٣٦.

(٢) أبو داود، السنن، ٣/٢٨٧، ح ٣٥٢٢.

(٣) السنن، ٢/٧٩٠، ح ٢٣٥٩.

(٤) العلل، ٣/٢٩، ح ١٠٩.

(٥) ابن حبان، الصحيح، ١١/٤١٥.

(٦) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص ٥٥٢، ت ٦٩٩٢.

(٧) المصدر نفسه، ص ٥١١، ت ٦٣٧٢.

(٨) التمهيد، ٨/٤٠٧-٤٠٨.

الحديث الخامس عشر: (إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ قَدْ أَعْطَى كُلَّ ذِي حَقٍّ حَقَّهُ... الحديث) سبق عند الترمذي الحديث الخامس^(١) وهو من حسن حديثه عن أهل بلده، وكان أبو داود صدر به الباب وأخرج له متابعان وشواهد.

الحديث السادس عشر: في الأطعمة، باب: في أكل الضب أخرجه شاهداً.
قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَوْفٍ الطَّائِيُّ أَنَّ الْحَكَمَ بْنَ نَافِعٍ حَدَّثَهُمْ حَدَّثَنَا ابْنُ عِيَّاشٍ عَنْ صَمِّ بْنِ زُرْعَةَ عَنْ شُرَيْحِ بْنِ عُبَيْدٍ عَنْ أَبِي رَاشِدٍ الْخُبَرَاءِيِّ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ شُبَلٍ^(٢): (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنْ أَكْلِ لَحْمِ الضَّبِّ)^(٣).

أخرجه البيهقي من طريق أبي داود وقال: "وهذا يتفرد به إسماعيل بن عياش وليس بحجة، وما روي في إباحته أصح منه، والله أعلم"^(٤).

قلت: هذا إسناد شامي، لذا حسنه ابن حجر فقال: "أخرجه أبو داود بسند حسن فإنه من رواية إسماعيل بن عياش... وحديث إسماعيل بن عياش عن الشاميين قوي، وهؤلاء شاميون ثقات، ولا تغتر بقول الخطابي: ليس إسناداه بذلك، وقول ابن حزم: فيه ضعفاء ومجهولون، وقول البيهقي: تفرد به إسماعيل بن عياش وليس بحجة، وقول ابن الجوزي: لا يصح، في كل ذلك تساهل لا يخفى، فإن رواية إسماعيل بن عياش عن الشاميين قوية عند البخاري، وقد صحح الترمذي بعضها... ثم جمع بين حديث النهي والأحاديث الأخرى"^(٥).

قلت: ويؤيده كون النهي للكراهة، بدليل أن جابر بن عبد الله لما سئل عنه قال: لا تطعموه، وقدره^(٦).
ويتقوى هذا الأمر باحتمال كون هذا الحيوان من الأمم التي مسخت كما روى مسلم في صحيحه أن النبي ﷺ قال: (لا أدري لعله من القرون التي مسخت)^(٧).
فيكون النهي تنزيهاً وهو أولى وأحوط والله أعلم.

الحديث السابع عشر: في الطب، باب في الأدوية المكروهة، أخرجه شاهداً في الباب.
قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُبَادَةَ الْوَاسِطِيُّ حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عِيَّاشٍ عَنْ ثَعْلَبَةَ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي عِمْرَانَ الْأَنْصَارِيِّ عَنْ أُمِّ الدَّرْدَاءِ عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ قَالَ: قَالَ

(١) انظر: ص ٣٥٦

(٢) عبد الرحمن بن شبل: هو الأنصاري، صحابي، أحد نقباء الأنصار، عداة في أهل المدينة، ونزل الشام، ابن حجر، الإصابة، ٤/ ٣١٥.

(٣) أبو داود، السنن، ٣/ ٣٥٤، ح ٣٧٩٦.

(٤) السنن الكبرى، ٩/ ٣٢٦.

(٥) المصدر نفسه، ٩/ ٦٦٥.

(٦) مسلم، الصحيح، ٣/ ١٥٤٥، ح ١٩٥٠.

(٧) المصدر نفسه، ٣/ ١٥٤٥، ح ١٩٤٩.

رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (إِنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ الدَّاءَ وَالِدَّاءَ وَجَعَلَ لِكُلِّ دَاءٍ دَوَاءً فَتَدَاوُوا وَلَا تَدَاوُوا بِحَرَامٍ)^(١).

قلت: وهذا إسناد شامي إلا أن فيه ثعلبة بن مسلم الشامي مستور^(٢).
ويشهد له حديث ابن مسعود مرفوعاً: (إن الله لم يجعل شفاءكم في حرام). علقه البخاري بصيغة الجزم، وقال ابن حجر أوردناه في تغليق التعليق بأسانيد صحيحة^(٣).
وأما قوله (لكل داء دواء) فرواه مسلم عن جابر^(٤)، وروى مسلم وغيره أن رسول الله ﷺ سئل عن الخمر فقال: (أنه ليس بدواء ولكنه داء)^(٥).

الحديث الثامن عشر: أخرجه في العتق، باب: في المكاتب يؤدي بعض كتابته فيعجز أو يموت صدر به الباب وأخرج له متابعان.
قال: حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا أَبُو بَدْرٍ حَدَّثَنِي أَبُو عُتْبَةَ إِسْمَاعِيلُ بْنُ عِيَّاشٍ حَدَّثَنِي سُلَيْمَانُ بْنُ سُلَيْمٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: (الْمُكَاتَبُ عَبْدٌ مَا بَقِيَ عَلَيْهِ مِنْ مَّكَاتِبِهِ ذَرَهُمْ)^(٦).

قلت: هذا إسناد شامي وهو من حسان حديثه، وله متابعان:
الأول: حسن، من طريق عبد الوارث بن سعيد، عن يحيى بن أبي أنيسة، عن عمرو بن شعيب، به بنحوه أخرجه الترمذي وقال: حسن غريب والعمل عليه عند أكثر أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم^(٧).

الثاني: ضعيف، رواه غير واحد عن حجاج بن أرطاة، عن عمرو بن شعيب به بنحوه^(٨).

(١) أبو داود، السنن، ٧/٤، ح ٣٨٧٤.

(٢) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص ١٣٤، ت ٨٤٦.

(٣) فتح الباري، ٥/٣٠-٣١.

(٤) الصحيح، ٤/١٧٢٩، ح ٢٢٠٤.

(٥) المصدر نفسه، ٣/١٥٧٣، ح ١٩٨٤.

(٦) أبو داود، السنن، ٤/٢٠، ح ٣٩٢٦.

(٧) الترمذي، الجامع، ٣/٥٦٠، ح ١٢٦٠.

(٨) النسائي، السنن الكبرى، ٣/١٩٧، ح ٥٠٢٥.

ولله شواهد عن عائشة^(١) وزيد بن ثابت^(٢) وابن عمر^(٣) وغيرهم، وصححه ابن الملقن^(٤) والسيوطي^(٥).

الحديث التاسع عشر: في اللباس باب في لبس الصوف والشعر، أخرجه شاهداً في الباب.
قال: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْعَلَاءِ الزُّبَيْدِيُّ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عِيَّاشٍ عَنْ عَقِيلِ بْنِ مُدْرِكٍ عَنْ لُقْمَانَ بْنِ عَامِرٍ عَنْ عُتْبَةَ بْنِ عَبْدِ السُّلَمِيِّ قَالَ اسْتَكْسَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَكَسَانِي خِيَشَتَيْنِ^(٦) فَلَقَدْ رَأَيْتُنِي وَأَنَا أَكْسَى أَصْحَابِي^(٧).

أخرجه شاهداً لحديث خرج رسول الله ﷺ وعليه مَرَطٌ^(٨) مَرَحَلٌ^(٩) من شعر أسود^(١٠).
قلت: وهذا من روايته عن عقيل بن مدرِك وهو شامي مقبول، وباقي رجاله ثقات وشيخ أبي داود حسين بن علي، مقبول^(١١) فيكون من حسان حديثه عن أهل بلده والله أعلم.

الحديث العشرون: في اللباس، باب: في الحَمَرَةِ، أخرجه متابعاً في الباب.
قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُثْمَانَ الدَّمَشَقِيُّ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عِيَّاشٍ عَنْ شُرَحْبِيلَ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ شُفْعَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَالَ أَبُو عَلِيٍّ اللَّوْلُؤِيُّ أَرَاهُ وَعَلَيْ ثَوْبٍ مَصْبُوغٍ مُعَصْفَرٍ مُورَدٍ - فَقَالَ: (مَا هَذَا؟) فَأَنْطَلَقْتُ فَأَحْرَقْتُهُ فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (مَا صَنَعْتَ بِثَوْبِكَ) فَقُلْتُ: أَحْرَقْتُهُ قَالَ: (أَفَلَا كَسَوْتُهُ بَعْضَ أَهْلِكَ).
قال أبو داود رواه تَوْرٌ عَنْ خَالِدٍ فَقَالَ مُورَدٌ وَطَاوُسٌ قَالَ مُعَصْفَرٌ^(١٢).

(١) عبد الرزاق، المصنف، ٨/ ٤٠٨، ح ١٥٧٢٥.

(٢) البيهقي، السنن الكبرى، ١٠/ ٣٢٤، ح ٢١٤٣٠.

(٣) المصدر نفسه، ح ٢١٤٣٣.

(٤) خلاصة البدر المنير، ٢/ ٤١٥.

(٥) المناوي، فيض القدير، ٣/ ٥٣٥.

(٦) الخيش: ثياب رقاق النسيج، غلاظ الخيوط، تتخذ من أردأ الكتان، لسان العرب، باب الشين، فصل الخاء، ٦/ ٣٠١.

(٧) أبو داود، السنن، ٤/ ٤٤، ح ٤٠٣٢.

(٨) المَرَط، كساء من صوف، لسان العرب، باب الطاء، فصل الميم، ٧/ ٤٠١.

(٩) مَرَحَل: أي نقش فيه تصاوير الرجال. ابن الأثير، النهاية، ٢/ ٢١٠.

(١٠) والحديث عند مسلم، الصحيح، ٤/ ١٨٨٤، ح ٢٤٢٤.

(١١) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص ٣٩٦، ت ٤٦٦٣.

(١٢) أبو داود، السنن، ٤/ ٥٢، ح ٤٠٦٨.

قلت: هذا إسناد شامي، وفيه شفعة المسمعي مقبول^(١)، وله متابع بسند حسن عند أبي داود، من طريق هشام بن الغاز، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده بنحوه^(٢)، وآخر عند الطبراني في الأوسط عن عمرو بن شعيب، عن سعيد بن المسيب عن عبد الله من عمرو بنحوه^(٣).

وفي صحيح مسلم عن سليمان الأحول، عن طاوس، عن عبد الله بن عمرو قال: رأى عليّ رسول الله ﷺ ثوبين معصفرين، فقال: (أأملك أمرتك بهذا)؟ فقلت: أغسلها؟ قال: (بل أحرقها)^(٤).

قلت: والأمر بإحراقها في هذه الرواية لا ينافي قوله ألا كسوته بعض أهلك، فإن الأمر بإحراقها هو من باب التغليظ في الزجر عن هذا الفعل، لا أنه أراد ﷺ حرقه فعلاً. يبين ذلك أنه ﷺ في رواية هشام: سأله في اليوم التالي ماذا فعل بها فأخبره أنه أحرقها، فأخبره ﷺ أن الانتفاع لمن يجوز له لبسها وهن النساء أولى من إتلافها بالخرق أو غيره. فتكون رواية هشام أتم ورواية طاوس أخصر، والله أعلم، فيكون هذا من حسن حديثه خاصة أنه من روايته عن شرحبيل بن مسلم.

الحديث الحادي والعشرون: في الباب السابق، أخرجه شاهداً .

قال: حَدَّثَنَا ابْنُ عَوْفٍ الطَّائِيُّ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنِي أَبِي قَالَ ابْنُ عَوْفٍ الطَّائِيُّ وَقَرَأْتُ فِي أَصْلِ إِسْمَاعِيلَ قَالَ حَدَّثَنِي صَمُصَمُ يَعْنِي ابْنَ زُرْعَةَ عَنْ شُرَيْحِ بْنِ عُبَيْدٍ عَنْ حَبِيبِ بْنِ عُبَيْدٍ عَنْ حُرَيْثِ بْنِ الْأَبَّاحِ السَّلِيلِيِّ: (أَنَّ امْرَأَةً مِنْ بَنِي أَسَدٍ قَالَتْ كُنْتُ يَوْمًا عِنْدَ زَيْنَبَ امْرَأَةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَنَحْنُ نَضْبُغُ ثِيَابًا لَهَا بِمَغْرَةٍ^(٥) فَبَيْنَا نَحْنُ كَذَلِكَ إِذْ طَلَعَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَلَمَّا رَأَى الْمَغْرَةَ رَجَعَ فَلَمَّا رَأَتْ ذَلِكَ زَيْنَبُ عَلِمَتْ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَدْ كَرِهَ مَا فَعَلْتُ فَأَخَذْتُ فَعَسَلْتُ ثِيَابَهَا وَوَارَتْ كُلَّ حُمْرَةٍ ثُمَّ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَجَعَ فَاطْلَعَ فَلَمَّا لَمْ يَرَ شَيْئًا دَخَلَ)^(٦).

وابن عوف: هو محمد، عارف بحديث الشام صحيحه وضعيفه خاصة حديث الحمصيين،

إمام حافظ^(٧).

(١) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص ٢٦٨، ت ٢٨١٢.

(٢) أبو داود، السنن، ٤/ ٥٢، ح ٤٠٦٦.

(٣) المعجم الأوسط، ٨/ ١١٧، ح ٨١٤٣.

(٤) الصحيح، ٣/ ١٦٤٧، ح ٢٠٧٧.

(٥) المغرة: طين أحمر يصبغ به، لسان العرب، باب الرء، فصل الميم ٥/ ١٨١.

(٦) أبو داود، السنن، ٤/ ٥٣، ح ٤٠٧١.

(٧) ابن حجر، تهذيب التهذيب، ٩/ ٣٤٠.

قلت: هذا إسناد شامي ولكن في سنده ضعف كما قال الحافظ في الفتح^(١) فيه حديث بن الأبي السلمي، مجهول^(٢) ولم أقف له على متابعات، يضاف إلى ذلك أنه وجادة وليس ابن عوف من عصري إسماعيل.

الحديث الثاني والعشرون: في الفتن، باب: ذكر الفتن ودلائلها أخرجه شاهداً في بابه.
قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَوْفٍ الطَّائِيُّ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنِي أَبِي قَالَ ابْنُ عَوْفٍ وَقَرَأْتُ فِي أَصْلِ إِسْمَاعِيلَ قَالَ حَدَّثَنِي صَمَضَمٌ عَنْ شُرَيْحٍ عَنْ أَبِي مَالِكٍ يَعْنِي الْأَشْعَرِيَّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (إِنَّ اللَّهَ أَجَارَكُمْ مِنْ ثَلَاثِ خِلَالٍ أَنْ لَا يَدْعُو عَلَيْكُمْ نَبِيُّكُمْ فَتَهْلِكُوا جَمِيعًا وَأَنْ لَا يَظْهَرَ أَهْلُ الْبَاطِلِ عَلَى أَهْلِ الْحَقِّ وَأَنْ لَا تَجْتَمِعُوا عَلَى ضَلَالَةٍ)^(٣).

قلت: وهذا إسناد شامي لكنه ضعيف، قال الحافظ ابن حجر: في إسناده انقطاع^(٤). قلت: الانقطاع هو أن شريح بن عبيد عن أبي مالك الأشعري مرسل^(٥).

ونقل في عون المعبود أن الحافظ ابن حجر قال في موضع آخر: سنده حسن؛ فإنه من رواية ابن عياش عن الشاميين وهي مقبولة، وله شاهد عند أحمد رجا له ثقات لكن فيه راوٍ لم يسم^(٦)، وروي عن إسماعيل بن عياش هذا الحديث من طريق أخرى واهية، عن أبي هريرة وهي عند إسحاق بن راهوية^(٧) وفيها يحيى بن عبيد الله التيمي وهو متروك^(٨).

قلت: لم أقف على المكان الذي قال فيه الحافظ أنه حسن، وتحسين الحديث لأنه من رواية إسماعيل عن الشاميين فقط لا يتأتى لأن هذه الطريق فيها انقطاع فجهالة الراوي الساقط من السند تمنع الحكم بحسنه خاصة أن الشاهد كذلك فيه جهالة، وهو شاهد وليس متابع حتى يتقوى بها السند لو قلنا أنه يتقوى بمثل ذلك، فعلى هذا يكون هذا من أحاديث إسماعيل الضعيفة عن أهل بلده والله أعلم.

(١) الفتح، ٣٠٦/١٠.

(٢) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص ١٥٦، ت ١١٧٩.

(٣) أبو داود، السنن، ٩٨/٤، ح ٤٢٥٣.

(٤) التلخيص الحبير، ١٤١/٣.

(٥) ابن أبي حاتم، المراسيل، ص ٩٠.

(٦) العظيم آبادي، عون المعبود، ٢١٩/١١، وانظر نحوه المناوي، فيض القدير، ٢١٠/٢.

(٧) مسند إسحاق، ٣٨٩/١، ح ٤٢١.

(٨) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص ٦٣١، ترجمة، ٨٠٨٣.

الحديث الثالث والعشرون: في الملاحم، باب: ارتفاع الفتن في الملاحم، أخرجه وحده في الباب.

قال: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ نَجْدَةَ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ ح

وَحَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ سَوَّارٍ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ سُلَيْمٍ عَنْ يَحْيَى
بْنِ جَابِرٍ الطَّائِيِّ قَالَ هَارُونُ فِي حَدِيثِهِ عَنْ عَوْفِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (لَنْ
يَجْمَعَ اللَّهُ عَلَى هَذِهِ الْأُمَّةِ سَيِّفَيْنِ سَيْفًا مِنْهَا وَسَيْفًا مِنْ عَدُوِّهَا)^(١).

قلت: وهذا إسناد شامي برواية ثقات إلا أن يحيى بن جابر عن عوف بن مالك مرسل^(٢). ولم أقف
له على متابعات أو شواهد تقويه.

الحديث الرابع والعشرون: في الأدب، باب في النهي عن التجسس أخرجه شاهداً في الباب.

قال: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَمْرٍو الْخَضْرَمِيُّ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عِيَّاشٍ حَدَّثَنَا ضَمْضَمُ بْنُ زُرْعَةَ عَنْ
شُرَيْحِ بْنِ عُبَيْدٍ عَنْ جُبَيْرِ بْنِ نُفَيْرٍ وَكَثِيرِ بْنِ مُرَّةٍ وَعَمْرِو بْنِ الْأَسْوَدِ وَالْمُقْدَامِ بْنِ مَعْدِي كَرَبٍ وَأَبِي أُمَامَةَ عَنِ
النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: (إِنَّ الْأَمِيرَ إِذَا ابْتَغَى الرَّيْبَةَ فِي النَّاسِ أَفْسَدَهُمْ)^(٣).

قلت: هذا إسناد شامي رجاله ثقات، إلا أن جبيراً وكثيراً وعمراً من كبار ثقات
التابعين فروايتهم مرسله عن النبي ﷺ، وشريح عن المقدام وأبي أمامة مرسل كما قال ابن أبي حاتم عن أبيه^(٤)،
ولله شاهد من حديث معاوية صححه النووي والسيوطي^(٥)، فيكون هذا الحديث من حسان حديث
إسماعيل عن أهل بلده لتعاقد هذه المراسيل الخمسة والله أعلم.

الحديث الخامس والعشرون: في الأدب باب ما جاء في المتشدد في الكلام أخرجه
شاهداً في الباب.

قال: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ الْبَهْرَانِيُّ أَنَّهُ قَرَأَ فِي أَصْلِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عِيَّاشٍ وَحَدَّثَهُ مُحَمَّدُ بْنُ
إِسْمَاعِيلَ ابْنُهُ قَالَ حَدَّثَنِي أَبِي قَالَ حَدَّثَنِي ضَمْضَمُ عَنْ شُرَيْحِ بْنِ عُبَيْدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو ظَبْيَةَ أَنَّ عَمْرَو بْنَ

(١) أبو داود، السنن، ٤/ ١١٢، ح ٤٣٠١.

(٢) المزني، تهذيب الكمال، ٣١/ ٢٤٩.

(٣) أبو داود، السنن، ٤/ ٢٧٢، ح ٤٨٨٩.

(٤) المراسيل، ص ٩٠.

(٥) المناوي، فيض القدير، ١/ ٥٥٩، رواه أبو داود في السنن، ٤/ ٢٧٢، ح ٤٨٨٨.

الْعَاصِ قَالَ يَوْمًا وَقَامَ رَجُلٌ فَأَكْثَرَ الْقَوْلَ فَقَالَ عَمْرٌو: لَوْ قَصَدَ فِي قَوْلِهِ لَكَانَ خَيْرًا لَهُ؛ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: (لَقَدْ رَأَيْتُ أَوْ أُمِرْتُ أَنْ أَجُوزَ فِي الْقَوْلِ فَإِنَّ الْجَوَازَ هُوَ خَيْرٌ)^(١).

قلت: إسناده شامي، وقد حسنه السيوطي^(٢)، وتعقبه المناوي^(٣) فقال: "وليس بحسن إذ فيه سليمان بن عبد الحميد البهراني قال في الكاشف: ضعيف، وفي ذيل الضعفاء: كذبه النسائي، وإسماعيل بن عياش: ليس بقوي، وابنه محمد قال أبو داود: ليس بذلك وقال: أبو حاتم لم يسمع من أبيه، وضمضم بن زرعة ضعفه أبو حاتم، وأبو ظبية مجهول".

قلت: ولا يحسن قول المناوي فقد نقل ماله دون ما عليه.

فالبهراني قد قال أبو حاتم: كان صديقي وقد كتبت عنه، وسمعت منه بحمص وهو صدوق وقال ابن حبان كان ممن يحفظ الأحاديث ويتنصب، ووثقه مسلمة بن قاسم وأبو علي الجبائي^(٤)، لذا قال الحافظ في التقریب صدوق رمي بالنصب وقد أفحش النسائي القول فيه^(٥).

قلت: ولعل ذلك من النسائي لما نسب إلى البهراني من النصب والله أعلم.

أما إسماعيل بن عياش: فليس بقوي عن غير الشاميين، وهذا من روايته عن الشاميين. وابنه: ليس الاعتماد عليه بهذا السند: فإن سليمان ذكر مع أنه سمعه من محمد أنه قرأه من أصل إسماعيل وسليمان عصري إسماعيل وتلميذه كما سبق.

وقال ابن حجر عن محمد: عابوا عليه أنه حدث عن أبيه من غير سماع^(٦).

وضمضم بن زرعة فإن ضعفه أبو حاتم فقد وثقه ابن معين، وأحمد بن عيسى صاحب تاريخ الحمصيين وضمضم حمصي، وابن نمير فيما نقل عنه ابن خلفون. وذكره ابن الجوزي في الضعفاء^(٧).

(١) أبو داود، السنن، ٤/٣٠٢، ج ٥٠٨.

(٢) انظر فيض القدير، ٥/٢٧٧.

(٣) المصدر نفسه، ٥/٢٧٧.

(٤) ابن حجر، تهذيب التهذيب، ٢/٤١٣.

(٥) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص ٢٥٢، ت ٢٥٨٤.

(٦) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص ٤٦٨، ح ٥٧٣٥.

(٧) ابن حجر، تهذيب التهذيب، ٢/٥٧٨.

وأما أبو ظبية: فهو الكلاعي الحمصي - فلا يصح وصفه بالجهالة وقد روى عنه ستة منهم ثابت البناني، وشريح بن عبيد، وقد وثقه ابن معين وقال الدارقطني: ليس به بأس^(١).
وأما الذي جعل المناوي يصفه بالجهالة أنهم لم يعرفوا اسمه، وقال بعضهم اسمه كنيته^(٢). والله أعلم.

فظهر بهذا أن هذا الحديث من حسان حديث إسماعيل عن أهل بلده. والله أعلم.
الحديث السادس والعشرون، والحديث السابع والعشرون: أخرجهما في الأدب، باب: ما يقول إذا أصبح أخرجهما في الشواهد .
قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَوْفٍ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ قَالَ حَدَّثَنِي أَبِي قَالَ ابْنُ عَوْفٍ وَرَأَيْتُهُ فِي أَصْلِ إِسْمَاعِيلَ قَالَ حَدَّثَنِي ضَمْضَمٌ عَنْ شُرَيْحٍ عَنْ أَبِي مَالِكٍ قَالَ: (قَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ حَدَّثْنَا بِكَلِمَةٍ نَقُولُهَا إِذَا أَصْبَحْنَا وَأَمْسَيْنَا وَاضْطَجَعْنَا فَأَمَرَهُمْ أَنْ يَقُولُوا اللَّهُمَّ فَاطِرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ...)^(٣).
قلت: هذا إسناد شامي إلا أنه ضعيف للانقطاع في سنده، شريح عن أبي مالك مرسل^(٤)، فهو من ضعيف حديثه عن أهل بلده، ولكن المتن له شاهد صحيح بمعناه أخرجه مسلم^(٥) وغيره عن ابن مسعود. والله أعلم.

الحديث الثامن والعشرون: في الأدب باب: ما جاء فيمن دخل بيته ما يقول، أخرجه شاهداً في الباب .
قال: حَدَّثَنَا ابْنُ عَوْفٍ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ قَالَ حَدَّثَنِي أَبِي قَالَ ابْنُ عَوْفٍ وَرَأَيْتُهُ فِي أَصْلِ إِسْمَاعِيلَ قَالَ حَدَّثَنِي ضَمْضَمٌ عَنْ شُرَيْحٍ عَنْ أَبِي مَالِكٍ الْأَشْعَرِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (إِذَا وَلَجَ الرَّجُلُ بَيْتَهُ فَلْيَقُلِ اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ خَيْرَ الْمَوْلَجِ وَخَيْرَ الْمَخْرَجِ بِسْمِ اللَّهِ وَجَنَّا وَبِسْمِ اللَّهِ خَرَجْنَا وَعَلَى اللَّهِ رَبَّنَا تَوَكَّلْنَا ثُمَّ لِيُسَلِّمْ عَلَى أَهْلِهِ)^(٦).
قلت وهو كسابقه، إسناد شامي ضعيف للانقطاع في سنده، شريح عن أبي مالك مرسل. ولم أقف له على متابعات والله أعلم.

(١) السنن، ٦/ ٣٩٠.

(٢) المزني، تهذيب الكمال، ٣٣/ ٤٤٧.

(٣) أبو داود، السنن، ٤/ ٣٢٢، ح ٥٠٨٣، و ٥٠٨٤.

(٤) المزني، تهذيب الكمال، ٣١/ ٢٤٩.

(٥) الصحيح، ٤/ ٢٠٨٩، ح ٢٧٢٣، وابن حبان، الصحيح، ٣/ ٢٤٣، ح ٩٦٣٠؛ وأبو داود، السنن، ٤/ ٣١٨، ح ٥٠٧١.

(٦) أبو داود، السنن، ٤/ ٣٢٥، ح ٥٠٩٦.

خلاصة مرويات إسماعيل بن عياش عند أبي داود.

روى له أبو داود ثمانية وعشرين حديثاً.

- سبعة عشر في باب الشواهد، واثنان في باب المتابعات.
- وأربعة صدر بها الباب وأخرج لها متابعات وشواهد، وخمسة لم يخرج في الباب غيرها.
- سبعة وعشرين حديثاً من روايته عن أهل بلده.
- تسعة عشر حديثاً من حسن أو صحيح روايته عنهم.
- وثمانية أحاديث ضعيفة:
- خمسة أحاديث منها علتها الإرسال وقد رويت موصولة.
- وثلاثة علتها جهالة شيوخه.
- والحديث الثامن والعشرون من روايته عن غير أهل بلده وهو ضعيف.

رابعاً: مرويات إسماعيل بن عياش عند ابن ماجه:

أخرج له ابن ماجه ستة وأربعين حديثاً.

الحديث الأول: رواه في المقدمة في فضل سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه أخرجه مقروناً متابعه.

قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ زُمْحٍ أَنَّنَا اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ حَدَّثَنَا حَاتِمُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ وَإِسْمَاعِيلُ بْنُ عِيَّاشٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ قَالَ: سَمِعْتُ سَعْدَ بْنَ أَبِي وَقَّاصٍ يَقُولُ: لَقَدْ جَمَعَ لِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَوْمَ أُحُدٍ أَبَوَيْهِ فَقَالَ: (أَزِمِ سَعْدُ فِدَاكَ أَبِي وَأُمِّي).^(١)

قلت هذا وإن كان إسناداً مدنياً إلا أنه صحيح، وإسماعيل لم يتفرد به، بل أخرجه ابن ماجه مقروناً بحاتم بن إسماعيل وهو مدني: قال فيه الحافظ: صحيح الكتاب صدوق يهم^(٢). وله متابعات صحيحة غير ما ذكر ابن ماجه، منها ما عند الشيخين:

(١) ابن ماجه، السنن، ١/٤٧، ١٣.

(٢) تقريب التهذيب، ص ١٤٤، ت ٩٩٤.

عند مسلم من طريق سليمان بن بلال والليث بن سعد عن يحيى بن سعيد به بمثله^(١)، وعند البخاري: من طريق مروان بن معاوية عن هاشم بن هاشم السعدي عن سعيد ابن المسيب به بمثله^(٢).

الحديث الثاني: في المقدمة كذلك في فضل العباس بن عبد المطلب، أخرجه وحده في موضوعه.
قال: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابُ بْنُ الزُّهَّارِ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَيَّاشٍ عَنْ صَفْوَانَ بْنِ عَمْرٍو عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ جُبَيْرٍ عَنْ نُفَيْرٍ عَنْ كَثِيرٍ عَنْ مَرْثَةَ الْخَضْرَاءِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (إِنَّ اللَّهَ اتَّخَذَنِي خَلِيلًا كَمَا اتَّخَذَ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا فَمَنْزِلِي وَمَنْزِلُ إِبْرَاهِيمَ فِي الْجَنَّةِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مُجَاهِدِينَ وَالْعَبَّاسُ بَيْنَنَا وَمِنْ بَيْنِ خَلِيلَيْنِ)^(٣).

قلت: وهذا إسناد شامي إلا أن فيه شيخ ابن ماجه عبد الوهاب بن الضحاك العرضي، متروك كذبه أبو حاتم وقال أبو داود: يضع الحديث. وقال الحاكم: روى أحاديث موضوعه، و شيخه إسماعيل اختلط بآخره. وقال ابن رجب: انفرد به المصنف وهو موضوع فإنه من بلايا عبد الوهاب، وكذلك قال العقيلي والذهبي^(٤).

الحديث الثالث: في الطهارة، باب: لا وضوء إلا من حدث، أخرجه شاهداً في الباب .
قال: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَيَّاشٍ عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو عَنْ عَطَاءٍ قَالَ رَأَيْتُ السَّائِبَ بْنَ يَزِيدَ يَشُمُّ ثَوْبَهُ فَقُلْتُ مِمَّ ذَلِكَ قَالَ إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: (لَا وَضُوءَ إِلَّا مِنْ رِيحٍ أَوْ سَمَاعٍ)^(٥).

قلت: وهذا كذلك إسناد شامي إلا أنه ضعيف كذلك؛ لأن فيه عبدالعزيز بن عبيد الله الحمصي- شيخ إسماعيل وهو ضعيف ولم يرو عنه غير إسماعيل^(٦)، وله متابع عند أحمد من طريق يحيى بن إسحاق، عن ابن لهيعة، عن محمد بن عبد الملك، عن محمد بن عمرو بن عطاء به بنحوه^(٧)، وابن لهيعة مختلط ويحيى ليس من قدامى أصحابه.

(١) الصحيح، ١٨٧٦/٤، ح ٢٤١٢.

(٢) الصحيح، ص ٨٤٩، ح ٤٠٥٥.

(٣) ابن ماجه، السنن، ٥٠/١، ح ١٤١.

(٤) ابن حجر، تهذيب التهذيب، ٥٢٨/٣، وانظر مصباح الزجاجة، ٢١/١؛ وسير أعلام النبلاء، ٩٣/٢، وقال فيه: حديث موضوع وفي إسناده عبد الوهاب العرضي الكذاب. وضعفاء العقيلي، ٧٨/٣، ترجمة، ١٠٤٤.

(٥) ابن ماجه، السنن، ١٧٢/١، ح ٥١٦، وانظر، ح ٥١٥، شاهد له صحيح من حديث أبي هريرة.

(٦) تقريب التهذيب، ص ٣٥٨، ترجمة ٤١١١.

(٧) أحمد، المسند، ٤٢٦/٣.

أما المتن فله شواهد صحيحة عند البخاري^(١) ومسلم^(٢) وغيرهما من حديث أبي هريرة بلفظ (حتى يسمع صوتاً أو يجد ريحاً).

الحديث الرابع: (لا يقرأ الجنب والحائض شيئاً من القرآن)، سبق عند الترمذي الحديث الأول^(٣) وهو من روايته عن غير الشاميين وهو من ضعيف حديثه، وأخرجه ابن ماجه شاهداً.

الحديث الخامس: في كتاب المساجد، باب: الدعاء عند دخول المساجد، أخرجه شاهداً.
قال: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عُثْمَانَ بْنِ سَعِيدِ بْنِ كَثِيرِ بْنِ دِينَارِ الْحُمْصِيِّ - وَعَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ الصَّحَّاحِ قَالَا حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عِيَّاشٍ عَنْ عَمَارَةَ بْنِ غَزِيَّةَ عَنْ رَبِيعَةَ بْنِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ سَعِيدِ بْنِ سُؤَيْدِ الْأَنْصَارِيِّ عَنْ أَبِي حُمَيْدٍ السَّاعِدِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (إِذَا دَخَلَ أَحَدُكُمْ الْمَسْجِدَ فَلْيُسَلِّمْ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثُمَّ لِيَقُلِ اللَّهُمَّ افْتَحْ لِي أَبْوَابَ رَحْمَتِكَ وَإِذَا خَرَجَ فَلْيَقُلِ اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ مِنْ فَضْلِكَ)^(٤).

قلت: هو إسناد مدني وهو من صحيح حديثه عن غير أهل بلده، له متابعان صحيحان^(٥): عن بشر بن الفضل عن عماره به مثله، وعن يحيى بن يحيى، عن سليمان بن بلال، عن ربيعة به مثله.

الحديث السادس: (مَنْ صَلَّى فِي مَسْجِدٍ جَمَاعَةً أَزْبَعِينَ لَيْلَةً... الحديث)، سبق عند الترمذي، الحديث الثاني^(٦) وهو من ضعيف حديثه عن أهل بلده، وأخرجه ابن ماجه وحده في موضوعه.

الحديث السابع: في إقامة الصلاة والسنة فيها، باب رفع اليدين إذا كبر وإذا رفع رأسه من الركوع أخرجه شاهداً في الباب.

قال: حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَهَشَامُ بْنُ عَمَّارٍ قَالَا حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عِيَّاشٍ عَنْ صَالِحِ بْنِ كَيْسَانَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: (رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَرْفَعُ يَدَيْهِ فِي الصَّلَاةِ حَذْوِ مَنْكِبَيْهِ حِينَ يَفْتَتِحُ الصَّلَاةَ وَحِينَ يَرْكَعُ وَحِينَ يَسْجُدُ)^(٧).

(١) الصحيح، ٢٧٦/١، ح ٣٦١٨.

(٢) الصحيح، ص ٤٨، ح ١٣٧.

(٣) انظر: ص ٣٥٢.

(٤) ابن ماجه، السنن، ٢٥٤/١، ح ٧٧٢.

(٥) مسلم، الصحيح، ٤٩٤/١، ح ٧١٣؛ ابن حبان، الصحيح، ٣٩٧/٥، ح ٢٠٤٨.

(٦) انظر: ص ٣٥٣.

(٧) ابن ماجه، السنن، ٢٧٩/١، ح ٨٦٠.

قلت: وهذا إسناد مدني وقد ضعفه الطحاوي^(١) والبوصيري^(٢) بذلك، ولم أقف له على متابعات. والله أعلم.

الحديث الثامن: أخرجه في إقامة الصلاة، باب: رد السلام على الإمام صدر به الباب وأخرج له متابعات.

قال: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَيَّاشٍ حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ الْهَذَلِيُّ عَنْ قَتَادَةَ عَنِ الْحُسَيْنِ عَنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدَبٍ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: (إِذَا سَلَّمَ الْإِمَامُ فَرُدُّوا عَلَيْهِ^(٣))^(٤). ثم أخرج له متابعاً عن علي^(٥) بن القاسم، عن همام بن يحيى، عن قتادة، بنحوه^(٦). وهو سند صحيح. وله متابع عند الطبراني من طريق الوليد بن مسلم عن سعيد بن بشير عن قتادة به بنحوه^(٧). سعيد بن بشير ضعيف^(٨).

قلت: هذا الحديث من حديث إسماعيل عن غير أهل بلده، وهو ضعيف بهذا السند وإن كان متابعه عند ابن ماجه صحيح، إلا أن أبا بكر الهذلي شيخ إسماعيل متروك الحديث^(٩).

الحديث التاسع: في إقامة الصلاة، باب: إقامة الصفوف، أخرجه شاهداً في الباب. قال: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَيَّاشٍ حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى الَّذِينَ يَصَلُّونَ الصُّفُوفَ وَمَنْ سَدَّ فُرْجَةَ رَفَعَهُ اللَّهُ بِهَا دَرَجَةً)^(١٠).

(١) الزيلعي، نصب الراية، ١/ ٤١٤.

(٢) البوصيري، مصباح الزجاجة، ١/ ١٠٧.

(٣) ومعنى الحديث: إذا سلم الإمام فسلموا ناوين الرد عليه، حاشية السندي على سنن ابن ماجه، ١/ ٤٩٥.

(٤) ابن ماجه، السنن، ١/ ٢٩٧، ح ٩٢٢.

(٥) في المطبوع عبدالأعلى والصواب ما أثبتته.

(٦) المصدر نفسه، ١/ ٢٩٧، ح ٩٢١.

(٧) الطبراني، المعجم الكبير، ٧/ ٢١٤، ح ٦٨٩٠.

(٨) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص ٦٢٥، ت ٨٠٠٢.

(٩) المصدر نفسه، ص ٢٣٤، ت ٢٢٧٦.

(١٠) ابن ماجه، السنن، ١/ ٣١٨، ج ٩٩٥.

هذا من رواية إسماعيل بن عياش عن الحجازيين، قال أبو حاتم: "هذا خطأ إنما هو عروة أن النبي ﷺ وإسماعيل عنده مناكير من هذا النحو"^(١)، وقال مغلطاي: حديث مختلف في إسناده لاختلاف حال راويه إسماعيل بن عياش^(٢)، ونحوه في مصباح الزجاجة^(٣).

قلت: ولكن لهذا الحديث متابعات تقويه.

الأولى: من طريق عبد الله بن وهب، أخبرني أسامة بن زيد الليثي، عن عثمان بن عروة ابن الزبير، عن أبيه مختصراً^(٤).

وقد حسن الحافظ ابن حجر هذا الإسناد^(٥).

الثانية: من طريق سفيان، عن هشام بن عروة، عن أبيه، به مختصراً^(٦). من غير ذكر من سدّ فرجة.

الثالثة: من طريق سفيان عن أسامة بن زيد الليثي، عن عبد الله بن عروة بن الزبير عن أبيه به مختصراً^(٧).

الحديث العاشر: في إقامة الصلاة، باب: ما جاء في الركعتين بعد المغرب، أخرجه شاهداً.

قال: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ الضَّحَّاكِ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عِيَّاشٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ عَنْ عَاصِمِ بْنِ عُمَرَ بْنِ قَتَادَةَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ كَيْدٍ عَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ قَالَ أَتَانَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي بَيْتِ عَبْدِ الْأَشْهَلِ فَصَلَّى بِنَا الْمَغْرِبَ فِي مَسْجِدِنَا ثُمَّ قَالَ: (ارْكَعُوا هَاتَيْنِ الرَّكْعَتَيْنِ فِي بُيُوتِكُمْ)^(٨).

قلت: وهذا من روايته عن غير الشاميين، وفيها شيخ ابن ماجه عبد الوهاب بن الضحاك متروك وكذبه

أبو حاتم^(٩).

(١) ابن أبي حاتم، العلل، ١/١٤٨، ح ٤١٥.

(٢) المناوي، فيض القدير، ٢/٢٦٩.

(٣) مصباح الزجاجة، ١/١٢٠.

(٤) ابن خزيمة، الصحيح، ٣/٢٣، ح ١٥٥٠.

(٥) فتح الباري، ٢/٢١٣.

(٦) ابن حبان، الصحيح، ٥/٥٣٦، ح ٢١٦٢.

(٧) البيهقي، السنن الكبرى، ٣/١٠٣، ح ٤٩٨١.

(٨) ابن ماجه، السنن، ١/٣٦٨، ج ١١٦٥.

(٩) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص ٣٦٨، ت ٤٢٥٨.

ورواه غير واحد عن ابن إسحاق عن عاصم، عن محمود بن لبيد، ولم يذكره رافع بن خديج رواه: عبد الأعلى بن القاسم^(١) وإبراهيم بن سعد الزهري^(٢) وابن أبي عدي^(٣) كذلك.

الحديث الحادي عشر: (كُلِّ سَهْوٍ سَجْدَتَانِ بَعْدَ مَا يُسَلِّمُ)، سبق عند أبي داود الحديث الثالث^(٤) وهو من حسن حديثه عن أهل بلده، وقد أخرجه ابن ماجه شاهداً في الباب.

الحديث الثاني عشر: في إقامة الصلاة، باب: ما جاء في البناء على الصلاة أخرجه شاهداً في الباب.

قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى حَدَّثَنَا الْهَيْثَمُ بْنُ خَارِجَةَ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عِيَّاشٍ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (مَنْ أَصَابَهُ قَيْءٌ أَوْ رُعَافٌ أَوْ قَلَسٌ^(٥) أَوْ مَذْيٌ فَلْيَنْصَرِفْ فَلْيَتَوَضَّأْ ثُمَّ لِيَبْنِ عَلَى صَلَاتِهِ وَهُوَ فِي ذَلِكَ لَا يَتَكَلَّمُ)^(٦).

قلت: هذا من روايته عن الحجازيين، وهي ضعيفة، قال الدارقطني نقلاً عن محمد بن يحيى الذهلي: "الصحيح عن ابن جريج مرسل، وأما حديث ابن جريج عن ابن أبي مليكة عن عائشة الذي يرويه إسماعيل بن عياش فليس بشيء"^(٧).

وقال البيهقي بعد أن نقل كلام الدارقطني: "وقد رواه إسماعيل بن عياش مرة هكذا مرسلًا كما رواه الجماعة وهو المحفوظ عن ابن جريج وهو مرسل. وذكر نحوه عن الإمام أحمد"^(٨).

الحديث الثالث عشر: في إقامة الصلاة، باب: في وقت صلاة العيدين. أخرجه وحده في الباب.

قال: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ الصَّحَّاحِ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عِيَّاشٍ حَدَّثَنَا صَفْوَانُ بْنُ عَمْرٍو عَنْ زَيْدِ بْنِ حُمَيْرٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُسَيْرٍ: (أَنَّهُ خَرَجَ مَعَ النَّاسِ يَوْمَ فِطْرِ أَوْ أَضْحَى فَأَنكَرَ إِبْطَاءَ الْإِمَامِ وَقَالَ: إِنْ كُنَّا لَقَدْ فَرَعْنَا سَاعَتَنَا هَذِهِ وَذَلِكَ حِينَ التَّسْبِيحِ)^(٩).

(١) ابن أبي شيبة، المصنف، ٥٣/٢، ح ٦٣٧٣.

(٢) المصدر نفسه، ٤٢٧/٥، ح ٢٣٦٧٣.

(٣) أحمد، المسند، ٤٢٨/٥، ح ٢٣٦٧٨.

(٤) انظر: ص ٣٧١.

(٥) القَلَسُ: بالتحريك - ما يخرج من البطن من الطعام أو الشراب إلى الفم أعاده صاحبه أو ألقاه، لسان العرب، باب السين، فصل القاف، ١٨٠/٦.

(٦) ابن ماجه، السنن، ٣٨٥/١، ح ١٢٢١.

(٧) الدارقطني، السنن، ٥٥/١، ح ١٨.

(٨) السنن الكبرى، ١٤٢/١، ح ٦٥٣، ونحوه ٢٥٦/٢، ح ٣١٩٩.

(٩) ابن ماجه، السنن، ٤١٨/١، ح ١٣١٧.

قلت: هذا إسناد شامي إلا أن فيه شيخ ابن ماجه عبد الوهاب بن الضحاك متروك الحديث وكذبه أبو حاتم^(١).

وله متابع صحيح يرويه أبو المغيرة، عن صفوان بن عمرو، به بمثله^(٢).
الحديث الرابع عشر: في الجنائز، باب: ما جاء في إدخال الميت القبر، أخرجه صدر الباب وأخرج له شواهد ومتابعات.

قال: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عِيَّاشٍ حَدَّثَنَا لَيْثُ بْنُ أَبِي مُسْلِمٍ عَنْ نَافِعٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ح.

وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا أَبُو خَالِدٍ الْأَحْمَرُ حَدَّثَنَا الْحَجَّاجُ عَنْ نَافِعٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: (كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا أُدْخِلَ الْمَيِّتُ الْقَبْرَ قَالَ بِسْمِ اللَّهِ وَعَلَى مِلَّةِ رَسُولِ اللَّهِ - وَقَالَ أَبُو خَالِدٍ مَرَّةً إِذَا وَضَعَ الْمَيِّتُ فِي لَحْدِهِ قَالَ بِسْمِ اللَّهِ وَعَلَى سُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ، وَقَالَ هِشَامٌ فِي حَدِيثِهِ بِسْمِ اللَّهِ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَعَلَى مِلَّةِ رَسُولِ اللَّهِ -)^(٣).

قلت: إسناد إسماعيل حجازي، وفيه ليث بن أبي سليم قال الحافظ: صدوق اختلط حديثه جداً فلم يميز فتركه^(٤).

وأخرجه الترمذي من طريق أبي خالد الأحمر، وقال: حسن غريب من هذا الوجه وقد روى من غير وجه عن ابن عمر^(٥).

قلت: وله متابع ثان عن أيوب، عن نافع، به بنحوه^(٦)، وثالث من طريق قتادة، عن أبي الصديق بكر بن عمرو، عن ابن عمر به بنحوه^(٧)، فعلى هذا يكون الحديث حسناً، ويكون هذا من حسان حديث إسماعيل عن غير أهل بلده.

(١) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص ٣٦٨، ت ٤٢٥٧.

(٢) أبو داود، السنن، ١/ ٢٩٦، ح ١١٣٥.

(٣) ابن ماجه، السنن، ١/ ٤٩٤، ح ١٥٥٠.

(٤) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص ٤٦٤، ت ٥٦٨٥.

(٥) الجامع، ٣/ ٣٦٤، ح ١٠٤٦.

(٦) الطبراني، المعجم الأوسط، ٧/ ٢٢٨، ح ٧٣٤٧.

(٧) البيهقي، السنن الكبرى، ٤/ ٥٥، ح ٦٨٥٢؛ وأبو داود، السنن، ٣/ ٢١٤، ح ٣٢١٣؛ وابن حبان، ٧/ ٣٧٠، ح ٣١٠٩.

الحديث الخامس عشر: في كتاب الجنائز، باب: في النهي عن النياحة، أخرجه شاهداً في الباب.

قال: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عِيَّاشٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ دِينَارٍ حَدَّثَنَا أَبُو حَرِيرٍ مَوْلَى مُعَاوِيَةَ قَالَ خَطَبَ مُعَاوِيَةُ بِحِمَصٍ فَذَكَرَ فِي خُطْبَتِهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنِ النَّوْحِ^(١).

قلت: هذا إسناده شامي وفيه عبد الله بن دينار الحمصي ضعيف^(٢)، وأبو حريز مولى معاوية مجهول^(٣)، وله متابع من طريق محمد بن مهاجر الأنصاري، عن كيسان مولى^(٤) معاوية بنحوه مطولاً^(٥)، فيكون هذا من ضعيف روايته عن أهل بلده، وإن كان للمتن شواهد.

الحديث السادس عشر: في الجنائز، باب: ما جاء في الصبر على المصيبة. أخرجه شاهداً في الباب.

قال: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عِيَّاشٍ حَدَّثَنَا ثَابِتُ بْنُ عَجْلَانَ عَنِ الْقَاسِمِ عَنْ أَبِي أُمَامَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: (يَقُولُ اللَّهُ سُبحَانَهُ ابْنُ آدَمَ إِنْ صَبَرْتَ وَاحْتَسَبْتَ عِنْدَ الصَّدْمَةِ الْأُولَى لَمْ أَزُصْ لَكَ ثَوَابًا دُونَ الْجَنَّةِ)^(٦).

قلت: هذا إسناده شامي، قال في المصباح صحيح ورجاله ثقات^(٧)، وله شواهد كثيرة.

الحديث السابع عشر: في الزكاة، باب: ما تجب فيه الزكاة من الأموال، أخرجه شاهداً.

قال: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عِيَّاشٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ قَالَ: (إِنَّمَا سَنَّ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الزَّكَاةَ فِي هَذِهِ الْحُمَسَةِ فِي الْحِنْطَةِ وَالشَّعِيرِ وَالتَّمْرِ وَالزَّيْتِ وَالذَّرَّةِ)^(٨).

(١) ابن ماجه، السنن، ١/ ٥٠٣، ح ١٥٨.

(٢) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص ٣٠٢، ت ٣٣٠١.

(٣) المصدر نفسه، ص ١٥٧، ت ١١٨٥.

(٤) ابن حبان، الثقات، ٥/ ٣٤٠، ولم يذكره غيره.

(٥) الطبراني، المعجم الكبير، ١٩/ ٧٣، ص ٨٧٨؛ وأبو يعلى، المسند، ١٣/ ٣٦٤، ح ٧٣٧٤.

(٦) ابن ماجه، السنن، ١/ ٥٠٩، ح ١٥٩٧.

(٧) مصباح الزجاجة، ٢/ ٤٩.

(٨) ابن ماجه، السنن، ١/ ٥٨٠، ح ١٨١٥.

قلت: هذا من رواية إسماعيل عن الكوفيين وهي ضعيفة، وزادها ضعفاً شيخه محمد بن عبد الله وهو العزرمي متروك^(١)، ولم أقف له على متابعات والله أعلم.

الحديث الثامن عشر: (لا شؤمَ وَقَدْ يَكُونُ النِّعْنُ فِي ثَلَاثَةِ فِي الْمَرْأَةِ وَالْفَرْسِ وَالذَّارِ... الحديث)، وسبق عند الترمذي الحديث الخامس عشر^(٢)، وهو من روايته عن غير أهل بلده وهو ضعيف، وقد أخرجه ابن ماجه وحده في موضوعه.

الحديث التاسع عشر: (الْوَلَدُ لِلْفَرَّاشِ وَلِلْغَايِرِ الْحَجَرُ)، سبق عند الترمذي الحديث العاشر^(٣)، وهو من حسن روايته عن أهل بلده، وقد أخرجه ابن ماجه شاهداً في الباب.

الحديث العشرون: (لا تُؤْذِي امْرَأَةً زَوْجَهَا إِلَّا قَالَتْ زَوْجَتُهُ مِنَ الْخَوْرِ الْعَيْنِ لَا تُؤْذِيهِ...) سبق عند الترمذي الحديث السابع^(٤) وهو من حسن روايته عن أهل بلده، وقد أخرجه ابن ماجه شاهداً في الباب.

الحديث الحادي والعشرون: في التجارات، باب: الحث على المكاسب أخرجه شاهداً.
قال: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَيَّاشٍ عَنْ بَحِيرِ بْنِ سَعْدٍ عَنْ خَالِدِ بْنِ مَعْدَانَ عَنِ الْمُقْدَامِ بْنِ مَعْدِيكَرِبِ الزُّبَيْدِيِّ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: (مَا كَسَبَ الرَّجُلُ كَسْبًا أَطْيَبَ مِنْ عَمَلٍ يَدِهِ وَمَا أَنْفَقَ الرَّجُلُ عَلَى نَفْسِهِ وَأَهْلِهِ وَوَلَدِهِ وَخَادِمِهِ فَهُوَ صَدَقَةٌ)^(٥).

قلت: هذا إسناد شامي، رجاله ثقات أثبات وهو من صحيح حديث إسماعيل عن أهل بلده، وله متابعة عند البخاري من طريق عيسى بن يونس عن ثور بن يزيد عن خالد بن معدان به بنحوه^(٦).

الحديث الثاني والعشرون: أخرجه في التجارات باب: الاقتصاد في طلب المعيشة صدر به الباب وأخرج له شواهد .

(١) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص ٤٩٤، ت ٦١٠٨.

(٢) انظر: ص ٣٦٢.

(٣) انظر: ص ٣٥٨.

(٤) انظر: ص ٣٥٩.

(٥) ابن ماجه، السنن، ٢/٧٢٣، ح ٢١٣٨.

(٦) الصحيح، ص ٤٣٠، ح ٢٠٧٢.

قال: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عِيَّاشٍ عَنْ عُمَارَةَ بْنِ غَزِيَّةَ عَنْ رِبِيعَةَ بْنِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ سَعِيدٍ الْأَنْصَارِيِّ عَنْ أَبِي مُحَمَّدٍ السَّاعِدِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (أَجْمَلُوا فِي طَلَبِ الدُّنْيَا فَإِنَّ كُلَّ مُيسَّرٍ لِمَا خُلِقَ لَهُ)^(١).

قلت: هذا من روايته عن المدنيين، وله متابع عن سليمان بن بلال عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن به بنحوه أخرجه الحاكم وصححه وأقره الذهبي^(٢).

فيكون هذا من حسن حديث إسماعيل عن غير أهل بلده. والله أعلم.

الحديث الثالث والعشرون: أخرجه في التجارات، باب: ما جاء في كراهية الأيمان في البيع والشراء أخرجه شاهداً مقروناً.

قال: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ خَلْفٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى ح وَحَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عِيَّاشٍ قَالَا حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَقَ عَنْ مَعْبُدِ بْنِ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ عَنْ أَبِي قَتَادَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (إِيَّاكُمْ وَالْحِلْفَ فِي الْبَيْعِ فَإِنَّهُ يُنْفَقُ ثُمَّ يَمْحَقُ)^(٣).

قلت: هو من رواية إسماعيل عن المدنيين، وهو من صحيح روايته، أخرجه مع متابعه عبد الأعلى بن القاسم مقروناً به.

وله متابع عند مسلم من طريق أبي أسامة، عن الوليد بن كثير، عن سعيد بن كعب بن مالك، عن أبي قتادة به بمثله^(٤).

الحديث الرابع والعشرون: في التجارات، باب: ما يرجى في كيل الطعام من البركة أخرجه صدر الباب وأخرج له شواهد.

قال: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عِيَّاشٍ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْيَحْصِييُّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُسْرِ الْمَازِنِيِّ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: (كَيْلُوا طَعَامَكُمْ يُبَارَكْ لَكُمْ فِيهِ)^(٥). قلت: إسناده شامي وهو من صحيح روايته عن الشاميين، وله شاهد صحيح سند شامي آخر من طريق الوليد بن مسلم، عن ثور، عن خالد بن معدان، عن المقدام بن معديكرب بمثله^(٦).

(١) ابن ماجه، السنن، ٢/٨٢٥، ح ٢١٤٢.

(٢) المستدرک، ٢/٤٠٣.

(٣) ابن ماجه، السنن، ٢/٧٤٥، ح ٢٢٠٩.

(٤) الصحيح، ٣/١٢٢٨، ح ١٦٠٧.

(٥) ابن ماجه، السنن، ٢/٧٥٠، ح ٢٢٣١.

(٦) البخاري، الصحيح، ص ٤٤٢، ح ٢١٢٨.

الحديث الخامس والعشرون: (لا تُنْفِقُ الْمَرْأَةُ مِنْ بَيْتِهَا شَيْئًا إِلَّا بِإِذْنِ زَوْجِهَا)، سبق عند الترمذي الحديث الخامس^(١)، وهو من حسن حديثه عن أهل بلده، وكان أخرجه وحده في موضوعه.

الحديث السادس والعشرون: (أَيُّمَا رَجُلٍ بَاعَ سِلْعَةً فَأَذْرَكَ...) سبق عند أبي داود الحديث الرابع عشر^(٢)، وهو من حسن حديثه عن أهل بلده، وأخرجه ابن ماجه متابعه.

الحديث السابع والعشرون: (الْغَارِيَةُ مُؤَدَّاةٌ وَالْمِنْحَةُ مَزْدُودَةٌ) سبق عند الترمذي الحديث الخامس^(٣) وهو من حسن حديثه عن أهل بلده، وكان أخرجه صدر الباب وأخرج له شواهد.

الحديث الثامن والعشرون: (الرَّعِيمُ غَارِمٌ وَالَّذِينَ مَقْضِيٌّ) سبق عند الترمذي الحديث الخامس^(٤) وهو من حسن حديثه عن أهل بلده، وكان صدر الباب به وأخرج له شواهد.

الحديث التاسع والعشرون: كتاب الصدقات، باب: القرض، أخرجه شاهداً في الباب.

قال: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عِيَّاشٍ حَدَّثَنِي عُتْبَةُ بْنُ حُمَيْدٍ الضَّبِّيُّ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي إِسْحَقَ الْهَنْثَلِيِّ قَالَ: سَأَلْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ الرَّجُلَ مِمَّنَّا يُقْرِضُ أَخَاهُ الْمَالَ فَيُهْدِي لَهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (إِذَا أَقْرَضَ أَحَدُكُمْ قَرْضًا فَأَهْدَى لَهُ أَوْ حَمَلَهُ عَلَى الدَّابَّةِ فَلَا يَرْكَبْهَا وَلَا يَقْبَلْهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ جَرَى بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ قَبْلَ ذَلِكَ)^(٥).

قلت: هذا من روايته عن البصريين وعتبة بن حميد مختلف فيه^(٦). ويحيى بن أبي إسحاق مجهول^(٧)، لكن رواه هشام بن عمار، عن إسماعيل بن عياش... وقال: يحيى بن أبي إسحاق وهم، وهذا حديث يحيى بن يزيد الهنائي^(٨). وهو مقبول روى له مسلم وأبو داود^(٩).

(١) انظر: ص ٣٥٦

(٢) انظر: ص ٣٦٢

(٣) انظر: ص ٣٥٦

(٤) انظر: ص ٣٥٦

(٥) ابن ماجه، السنن، ٨١٣/٢، ح ٢٤٣٢.

(٦) ابن حجر، تهذيب التهذيب، ٨٧/٧.

(٧) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص ٥٨٧، ت ٧٥٠٢.

(٨) المزي، تحفة الأشراف، ٤٢٦/١.

(٩) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص ٥٩٨، ت ٧٦٧٣.

قلت: رمز السيوطي لحسنه^(١)، ولعل تحسين السيوطي له للمتمن دون السند، وإلا فسنده ضعيف.

الحديث الثلاثون: في الحدود، باب: التعزير أخرجه شاهداً في الباب .
قال: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عِيَّاشٍ حَدَّثَنَا عَبَادُ بْنُ كَثِيرٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (لَا تُعْزَرُوا فَوْقَ عَشْرَةِ أَسْوَاطٍ)^(٢).
هذا من روايته عن البصريين، وشيخه عباد بن كثير الثقفي متروك، قال أحمد: روى أحاديث كذب^(٣)، ومع هذا رمز السيوطي لحسنه^(٤) وصححه الألباني^(٥).

قلت: ولعل ذلك منهما تصحيح وتحسين للمتمن دون السند، إذ له شواهد صحيحة بمعناه عند البخاري ومسلم^(٦) وغيرهما. عن أبي بردة بن نيار الأنصاري، ولفظ البخاري: (لا تجلدوا فوق عشرة أسواط إلا في حد من حدود الله).

الحديث الحادي والثلاثون: في الديات، باب: هل يقتل الحر بالعبد. أخرجه شاهداً في الباب.
قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى حَدَّثَنَا ابْنُ الطَّبَّاعِ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عِيَّاشٍ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي فَرْوَةَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حُنَيْنٍ عَنْ عَلِيٍّ وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ قَالَ: (قَتَلَ رَجُلٌ عَبْدَهُ عَمْدًا مُتَعَمِّدًا فَجَلَدَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِائَةً وَنَفَاةً سَنَةً وَحَا سَهْمَهُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ)^(٧).
قلت: هذا من روايته عن المدنيين وشيخه إسحاق بن عبد الله متروك. إلا أنه ربما سمع منه بالشام فقد ذكر ابن سعد أنه دخل الشام مع صالح بن علي فسمع منه الشاميون ثم قدم المدينة فمات بها^(٨).
وروى هذا الحديث من طريق محمد بن عبد العزيز الرملي عن إسماعيل بن عياش، عن الأوزاعي، عن عمرو بن شعيب به بنحوه^(٩)، وفيه محمد بن عبد العزيز الرملي مختلف فيه^(١٠).

(١) انظر فيض القدير، ٢٩٨/١.

(٢) ابن ماجه، السنن، ٨٦٧/٢، ج ٢٦٠٢.

(٣) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص ٢٩٠، ت ٣١٣٩.

(٤) المناوي، فيض القدير، ٤١٣/٦.

(٥) صحيح الجامع، ١٢٢٩/٢.

(٦) صحيح البخاري، ص ١٤٤٧، ح ٦٨٥٠؛ مسلم، الصحيح، ح ١٧٠٨.

(٧) ابن ماجه، السنن، ٨٨٨/٢، ح ٢٦٦٤.

(٨) المزي، تهذيب الكمال، ٤٤٨/٢.

(٩) الدارقطني، السنن، ١٤٤/٣، ح ١٨٧؛ والطحاوي، معاني الآثار، ١٣٨/٣.

(١٠) ابن حجر، تهذيب التهذيب، ٢٠١/٥.

الحديث الثاني والثلاثون: (إِنَّ اللَّهَ قَدْ أَعْطَى كُلَّ ذِي حَقٍّ حَقَّهُ فَلَا وَصِيَّةَ لَوَارِثٍ... الحديث)، سبق عند

الترمذي الحديث الخامس^(١)، وهو من حسن حديثه عن أهل بلده، وكان أخرجه شاهداً في الباب.

الحديث الثالث والثلاثون: في الجهاد، باب: فضل الشهادة في سبيل الله، أخرجه شاهداً.

قال: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عِيَّاشٍ حَدَّثَنِي بَحِيرُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ خَالِدِ بْنِ مَعْدَانَ عَنِ الْمُقْدَامِ بْنِ مَعْدِيكَرِبَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: (لِلشَّهِيدِ عِنْدَ اللَّهِ سِتُّ خِصَالٍ يَغْفِرُ لَهُ فِي أَوَّلِ دُفْعَةٍ مِنْ دَمِهِ، وَيُرَى مَقْعَدُهُ مِنَ الْجَنَّةِ، وَيُجَارُ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ، وَيَأْمَنُ مِنَ الْفَزَعِ الْأَكْبَرِ، وَيُحَلَّى حُلَّةَ الْإِيمَانِ وَيُزَوَّجُ مِنَ الْخَوَرِ الْعَيْنِ، وَيُشَفَّعُ فِي سَبْعِينَ إِنْسَانًا مِنْ أَقَارِبِهِ)^(٢).

وهذا إسناد شامي، وله متابع من طريق بقية بن الوليد، عن بَحِيرِ بْنِ سَعِيدٍ به بنحوه أخرجه

الترمذي وقال: هذا حديث حسن صحيح غريب^(٣). فهو من صحيح روايته عن أهل بلده.

الحديث الرابع والثلاثون: في المناسك، باب: لا طاعة في معصية الله أخرجه شاهداً في

بابه مقروناً.

قال: حَدَّثَنَا سُؤَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سُلَيْمٍ حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عِيَّاشٍ قَالَ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُثْمَانَ بْنِ خُثَيْمٍ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: (سَبِيلُ أُمُورِكُمْ بَعْدِي رَجَالٌ يُطْفِئُونَ السُّنَّةَ وَيَعْمَلُونَ بِالْبِدْعَةِ وَيُؤْخِرُونَ الصَّلَاةَ عَنْ مَوَاقِيتِهَا). فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ أَدْرَكْتُهُمْ كَيْفَ أَفْعَلُ؟ قَالَ: (تَسْأَلُنِي يَا ابْنَ أُمِّ عَدِي كَيْفَ تَفْعَلُ لَا طَاعَةَ لِمَنْ عَصَى اللَّهَ)^(٤).

وهذا إسناد حجازي وهو من رواية إسماعيل عن الحجازيين وهي ضعيفة، ولم أقف له على متابعات تقويه

وله شاهد حسن من حديث عبادة بن الصامت بنحوه^(٥).

(١) انظر: ص ٣٥٦.

(٢) ابن ماجه، السنن، ٢/ ٩٣٥، ح ٢٧٩٩.

(٣) الترمذي، الجامع، ٤/ ٤٨٧، ح ١٦٦٣.

(٤) ابن ماجه، السنن، ٢/ ٩٥٦، ح ٢٨٦٥.

(٥) الحاكم، المستدرک، ٣/ ٣٥٦-٣٥٧، وحسنه السيوطي، انظر المناوي، فيض القدير، ٤/ ١٣٣.

الحديث الخامس والثلاثون: (ما مِنْ مُلَبٍّ يَلْبِي إِلَّا لَبَّى مَا عَنْ يَمِينِهِ وَشِمَالِهِ مِنْ حَجَرٍ أَوْ شَجَرٍ أَوْ مَدْرٍ... الحديث) سبق عند الترمذي الحديث السادس^(١)، وهو من حسن حديثه عن غير أهل بلده، وكان أخرجه ابن ماجه شاهداً في بابه.

الحديث السادس والثلاثون: في المناسك، باب: فضل الطواف، أخرجه شاهداً.
قال: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عِيَّاشٍ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي سُوَيْدٍ^(٢) قَالَ سَمِعْتُ ابْنَ هِشَامٍ يَسْأَلُ عَطَاءَ ابْنَ أَبِي رَبَاحٍ عَنِ الرُّكْنِ الْيَمَانِيِّ وَهُوَ يَطُوفُ بِالْبَيْتِ فَقَالَ عَطَاءٌ حَدَّثَنِي أَبُو هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: (وَكُلُّ بِهِ سَبْعُونَ مَلَكًا فَمَنْ قَالَ اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ الْعَفْوَ وَالْعَافِيَةَ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ قَالُوا آمِينَ... الحديث)^(٣).
قلت: وهذا من روايته عن المكين، فحميد بن أبي سويد مكي مجهول^(٤)، وضعفه ابن عدي فقال: "وحميد بن أبي سويد هذا قد حدث عنه ابن عياش بغير هذه الأحاديث وكأنه قد أخذ عطاء بن أبي رباح بقبالته، وهذه الأحاديث عن عطاء التي يرويها عنه غير محفوظات"^(٥).

الحديث السابع والثلاثون: في الأضاحي، باب: أضاحي رسول الله ﷺ، أخرجه شاهداً.
قال: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عِيَّاشٍ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ عَنْ أَبِي عِيَّاشٍ الزُّرْقِيِّ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَوْمَ عِيدِ بَكْبَشِينَ فَقَالَ: (حِينَ وَجَّهْتُمَا إِنِّي وَجَّهْتُ وَجْهِي لِلَّذِي فَطَرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ حَنِيفًا وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ لَا شَرِيكَ لَهُ وَبِذَلِكَ أُمِرْتُ وَأَنَا أَوَّلُ الْمُسْلِمِينَ اللَّهُمَّ مِنْكَ وَلَكَ عَنْ مُحَمَّدٍ وَأُمِّهِ)^(٦).
قلت: هذا من روايته عن غير أهل بلده وهو من حسان حديثه؛ فهو لم ينفرد به فله متابعة من طريق إبراهيم بن سعد الزهري، عن محمد بن إسحاق، عن يزيد بن أبي حبيب المصري، عن خالد بن أبي عمران، عن أبي عياش به بنحوه أخرجه الحاكم، وقال: صحيح على شرط مسلم وأقره الذهبي^(٧).

(١) انظر: ص ٣٥٧.

(٢) في الأصل عند ابن ماجه حميد بن أبي سوية والصواب ما أثبتته كما في تحفة الأشراف، ١٠ / ٢٦٠.

(٣) ابن ماجه، السنن، ٢ / ٩٨٥، ح ٢٩٥٧.

(٤) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص ١٨١، ت ١٥٥٠.

(٥) الكامل، ٢ / ٢٧٤، ت ٤٣٧.

(٦) ابن ماجه، السنن، ٢ / ١٠٤٣، ح ٣١٢١.

(٧) المستدرک، ١ / ٤٦٧.

وعند أبي داود من طريق عيسى بن يونس، عن محمد بن إسحاق، به بنحوه^(١)، و مداره على أبي عياش. قال في التلخيص لا يعرف^(٢)، وفي التقريب مقبول^(٣).

الحديث الثامن والثلاثون: في الأضاحي، باب: الأضاحي واجب أم لا، أخرجه وحده في موضوعه من طريقين.

قال: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَيَّاشٍ حَدَّثَنَا ابْنُ عَوْنٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ قَالَ: سَأَلْتُ ابْنَ عُمَرَ عَنِ الصُّحَايَا أَوْاجِبَةٌ هِيَ قَالَ: صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالْمُسْلِمُونَ مِنْ بَعْدِهِ وَجَرَتْ بِهِ السُّنَّةُ.

حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَيَّاشٍ حَدَّثَنَا الْحَجَّاجُ بْنُ أَرْطَاةَ حَدَّثَنَا جَبَلَةُ بْنُ سُحَيْمٍ قَالَ: سَأَلْتُ ابْنَ عُمَرَ فَذَكَرَ مِثْلَهُ سِوَاءً^(٤).

قلت: وهذا من روايته عن الكوفيين إلا أنه من حسان روايته عنهم، فله متابعات من طريق هشيم، قال: أخبرنا حجاج بن أرطاة، عن جبلة، به بنحوه.

رواه الترمذي وقال: حسن صحيح والعمل على هذا عند أهل العلم أن الأضحية ليست بواجبة^(٥)، وآخر من طريق ابن أبي زائدة، عن حجاج بن أرطاة، عن نافع، عن ابن عمر بمعناه وقال: حديث حسن^(٦). الحديث التاسع والثلاثون: أخرجه في الصيد، باب: ما قطع من البهيمة وهي حية، أخرجه شاهداً في الباب.

قال: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَيَّاشٍ حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ الْأَثَلِيُّ عَنْ شَهْرِ بْنِ حَوْشَبٍ عَنْ ثَمِيمِ الدَّارِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (يَكُونُ فِي آخِرِ الزَّمَانِ قَوْمٌ يُجَبُّونَ^(٧) أَسْنِمَةَ الْإِبِلِ وَيَقْطَعُونَ أَذْنَابَ الْغَنَمِ أَلَا فَمَا قُطِعَ مِنْ حَيٍّ فَهُوَ مَيِّتٌ)^(٨).

قلت: هو من روايته عن غير أهل بلده

(١) السنن، ٣/٩٥، ح ٢٧٩٥.

(٢) ابن حجر، التلخيص الحبير، ٤٠/١٤٣.

(٣) تقريب التهذيب، ص ٦٦٣، ت ٨٢٩٢، وهو الصواب ذلك لأنه روى عنه ثلاثة، وعرفه ابن يونس المصري وهو بلديُّه أما كلمة لا يعرف فتكملها اسمه، أي لا يعرف اسمه كما قال الحاكم، وقال فيه الذهبي شيخ. المزي، تهذيب الكمال، وحاشية المحقق، ٣٤/١٦٣.

(٤) ابن ماجه، السنن، ٢/١٠٤٤، ح ٣١٢٤.

(٥) الجامع، ٤/٩٢، ح ١٥٠٦.

(٦) المصدر نفسه، ح ١٥٠٧.

(٧) يُجَبُّونَ: أي يقطعون، لسان العرب، باب الباء، فصل الجيم، ١/٢٤٩.

(٨) ٢/١٠٧٣، ح ٣٢١٧.

وتابعه أبو معاوية عن أبي بكر الهذلي به بنحوه، وأبو بحرية عن أبي بكر به بنحوه لكن مداره على أبي بكر الهذلي^(١). وشيخه متروك^(٢).

وللمتن شواهد صحيحة عند الحاكم وغيره من طريق أبي واقد وابن عمر وأبي سعيد أخرجهما الحاكم وصححها وأقره الذهبي^(٣).

الحديث الأربعون: في الأطعمة، باب: اللبن، أخرجه وحده في موضوعه.
قال: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عِيَّاشٍ حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ عَنِ ابْنِ شَهَابٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (مَنْ أَطْعَمَهُ اللَّهُ طَعَامًا فَلْيَقِلَّ اللَّهُمَّ بَارِكْ لَنَا فِيهِ وَارْزُقْنَا خَيْرًا مِنْهُ وَمَنْ سَقَاهُ اللَّهُ لَبَنًا فَلْيَقِلَّ اللَّهُمَّ بَارِكْ لَنَا فِيهِ وَزِدْنَا مِنْهُ فَإِنِّي لَا أَعْلَمُ مَا يُجْزَى مِنَ الطَّعَامِ وَالشَّرَابِ إِلَّا اللَّبَنُ)^(٤).

قلت: هذا من روايته عن الحجازيين وهي ضعيفة.

ولـه متابـع عند الترمـذي من طريق إسماعيل بن إبراهيم، عن علي بن زيد، عن عمر بن حرملة، عن ابن عباس به بنحوه وقال: هذا حديث حسن^(٥).

وهذا المتابع لم يشفع له، قال أبو حاتم في العلل وقد سئل عن هذا الحديث لإسماعيل: "ليس هذا من حديث الزهري، إنما هو من حديث علي بن زيد بن جدعان، عن عمر بن حرملة عن ابن عباس عن النبي ﷺ قال أبو حاتم: وأخاف أن يكون قد أدخل على هشام بن عمار لأنه لما كبر تغير"^(٦).

الحديث الحادي والأربعون: في الأطعمة، باب: الفالودج، أخرجه وحده في الباب.
قال: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ الْأَضْحَاكِ السُّلَمِيُّ أَبُو الْحَارِثِ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عِيَّاشٍ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ طَلْحَةَ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ يَحْيَى عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ أَوَّلُ مَا سَمِعْنَا بِالْفَالُودَجِ: (أَنَّ جِرِيْلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَتَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ إِنَّ أُمَّتَكَ تُفْتَحُ عَلَيْهِمُ الْأَرْضُ فَيَفَاضُ عَلَيْهِمْ مِنَ الدُّنْيَا حَتَّى إِتْمَمَ لِيَأْكُلُونَ الْفَالُودَجَ قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: وَمَا الْفَالُودَجُ؟ قَالَ يَخْلُطُونَ السَّمْنَ وَالْعَسَلَ جَمِيعًا فَشَهَقَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِذَلِكَ شَهَقَةً)^(٧).

(١) الطبراني، المعجم الكبير، ٥٧/٢، ح ١٢٧٧؛ والأوسط، ٣/٢٦٤، ح ٣٠٩٩.

(٢) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص ٦٢٥، ت ٨٠٠٢.

(٣) المستدرک، ٤/١٢٤، وأخرجه الترمـذي، ٤/٧٥، ح ١٤٨، من حديث أبي واقد وحسنه.

(٤) ابن ماجه، السنن، ٢/١١٠٣، ج ٣٣٢٢.

(٥) الترمـذي، الجامع، ٥/٥٠٦، ج ٣٤٥٥.

(٦) ابن أبي حاتم، العلل، ٢/٤، ج ١٤٨٢.

(٧) ابن ماجه، السنن، ٢/١١٠٨، ح ٣٣٤٠.

قلت: هذا من روايته عن الكوفيين، وهو حديث منكر كما قال الذهبي^(١) وله طرق أخرى ضعيفة لكن لا يصل إلى حد الوضع - كما قال الحافظ ابن حجر في التهذيب^(٢)، والله أعلم. الحديث الثاني والأربعون: في الأشرطة، باب: إذا شرب أعطى الأيمن فالأيمن، أخرجه شاهداً في الباب.

قال: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عِيَّاشٍ حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَلَغَ وَعَنْ يَمِينِهِ ابْنُ عَبَّاسٍ وَعَنْ يَسَارِهِ خَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِابْنِ عَبَّاسٍ: (أَتَأْذُنُ لِي أَنْ أُسْقِيَ خَالِدًا) قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: مَا أَحَبُّ أَنْ أُؤْتِيَ بِسُورٍ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى نَفْسِي أَحَدًا فَأَخَذَ ابْنُ عَبَّاسٍ فَشَرِبَ وَشَرِبَ خَالِدٌ)^(٣).

قلت: وهذا من روايته عن الحجازيين وهي ضعيفة، قال: أبو حاتم عن هذا الحديث: "ليس هذا من حديث عبيد الله بن عبد الله، ولا من حديث أبي أمامة بن سهل، وإنما هو من حديث الزهري عن أنس"^(٤).

الحديث الثالث والأربعون: في كتاب الأدب، باب: بر الوالدين، أخرجه شاهداً في الباب. قال: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عِيَّاشٍ عَنْ بَحِيرِ بْنِ سَعْدٍ عَنْ خَالِدِ بْنِ مَعْدَانَ عَنْ الْمُقْدَامِ بْنِ مَعْدٍ يَكْرَبُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: (إِنَّ اللَّهَ يُوصِيكُمْ بِأُمَّهَاتِكُمْ ثَلَاثًا إِنَّ اللَّهَ يُوصِيكُمْ بِأَبَائِكُمْ إِنَّ اللَّهَ يُوصِيكُمْ بِالْأَقْرَبِ فَلَا أَقْرَبَ)^(٥).

قلت: هذا من روايته عن الشاميين، وله متابعات من طريق بقية بن الوليد، عن بحير بن سعد، به بمثله^(٦).

(١) سير أعلام النبلاء، ١١ / ٤٠٤.

(٢) ابن حجر، تهذيب التهذيب، ٣ / ٥٢٨.

(٣) ابن ماجه، السنن، ٢ / ١١٣٣، ح ٣٤٢٦.

(٤) ابن أبي حاتم، العلل، ٢ / ٥-٤.

(٥) ابن ماجه، السنن، ٢ / ١٢٠٧، ح ٣٦٦١.

(٦) الطبراني، المعجم الكبير، ٢٠ / ٢٧٠، ح ٦٣٧، ٦٣٩.

ومن طريق ثابت بن ثوبان، عن خالد بن معدان، به بنحوه^(١)، ومن طريق، ثور بن يزيد، عن خالد بن معدان، به بنحوه^(٢)، فهو من صحيح حديث إسماعيل عن أهل بلده والله أعلم^(٣).

الحديث الزايع والأربعون: في الأدب، باب: السلام، أخرجه شاهداً في الباب .
قال: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَيَّاشٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ أَبِي أُمَامَةَ قَالَ: (أَمَرَنَا نَبِيُّنا صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ نُفْثِيَ السَّلَامَ)^(٤).

قلت: وهو من روايته عن الشاميين وله متابع من طريق بقية حدثني مُحَمَّد بن زياد به بنحوه^(٥)، وله شواهد صحيحة عند الشيخين وغيرهما^(٦).

فهذا من صحيح حديثه عن أهل بلده من روايته عن مُحَمَّد بن زياد الألهاني، والله أعلم.
الحديث الخامس والأربعون: في الفتن، باب: الملاحم، أخرجه مقروناً.
قال: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ وَإِسْمَاعِيلُ بْنُ عَيَّاشٍ قَالَا حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ عَنِ الْوَلِيدِ ابْنِ سُفْيَانَ بْنِ أَبِي مَرْيَمَ عَنْ يَزِيدَ بْنِ قُطَيْبٍ السَّكُونِيِّ وَقَالَ الْوَلِيدُ يَزِيدُ بْنُ قُطَيْبَةَ عَنْ أَبِي بَحْرَةَ عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: (الْمُلْحَمَةُ الْكُبْرَى وَفَتْحُ الْقُسْطَنْطِينِيَّةِ وَخُرُوجُ الدَّجَالِ فِي سَبْعَةِ أَشْهُرٍ)^(٧).
قلت: هذا من روايته عن أهل بلده، وله متابعات منها عند أبي داود من طريق عيسى بن يونس، عن أبي بكر بن أبي مريم، عن الوليد بن سفيان الغساني، عن يزيد بن قطيب به بمثله، ثم أخرج حديث عبد الله بن بسر—بعده، قال: هو أصح^(٨).

وأخرجه الترمذي من طريق الوليد بن مسلم، وقال: حسن غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه^(٩).

وعند أحمد^(١٠) من طريقين عن أبي المغيرة، وأبي البيان عن أبي بكر بن أبي مريم بنحوه، فهذا من حسان روايته عن أهل بلده، والله أعلم.

(١) الطبراني، مسند الشاميين، ١/١١٦، ح ١٧٧.

(٢) الطبراني، المعجم الكبير، ٢٠/٢٧٠، ح ٦٣٨.

(٣) التلخيص الحبير، ٤/١٠ وحسنه.

(٤) ابن ماجه، السنن، ٢/١٢١٧، ح ٣٦٩٣.

(٥) الطبراني، مسند الشاميين، ٨/٢، ح ٨٢١.

(٦) انظر البخاري، الصحيح، ص ٢٠، ح ٢٨، و ص ١٦، ح ١٢؛ مسلم، الصحيح، ١/٢٧، ح ٣٩ و ١/٧٤، ح ٥٤.

(٧) ابن ماجه، السنن، ٢/١٣٧٠، ح ٤٠٩٢.

(٨) السنن، ٤/١١٠، ح ٤٢٩٥.

(٩) الترمذي، الجامع، ٤/٥١٠، ح ٢٢٣٨.

(١٠) المسند، ٥/٢٣٤.

الحديث السادس والأربعون: (وَعَدَنِي رَبِّي سُبْحَانَهُ أَنْ يُدْخِلَ الْجَنَّةَ مَنْ أُمَّتِي سَبْعِينَ أَلْفًا لَا حِسَابَ عَلَيْهِمْ وَلَا عَذَابَ حِسَابٍ... الحديث)، سبق عند الترمذي الحديث الثالث عشر^(١) وهو من حسن حديثه عن أهل بلده، وقد أخرجه ابن ماجه شاهداً في الباب.

خلاصة مرويات إسماعيل بن عياش عند ابن ماجه.

- روى له ابن ماجه ستة وأربعين حديثاً، تسعة وعشرين حديثاً في باب الشواهد، وثلاثة قرنه فيها بغيره، وواحداً متابعه، وثمانية لم يخرج غيرها في موضوعها أو بابها، وخمسة صدر بها أبوابها وأخرج لها متابعات أو شواهد.
- واحداً وعشرين حديثاً من روايته عن أهل بلده.
- سبعة عشر حديثاً من حسن أو صحيح روايته عنهم.
- أربعة أحاديث من ضعيف روايته عن أهل بلده:
 - اثنين علتها شيخ ابن ماجه.
 - واثنين علتها شيخ إسماعيل.
- وخمسة وعشرين حديثاً رواها عن غير أهل بلده.
 - تسعة أحاديث من حسن حديثه بالمتابعات والشواهد التي قوتها.
 - وستة عشر حديثاً ضعيفاً:
 - ثلاثة علتها شيخ ابن ماجه.
 - وخمسة علتها شيخ إسماعيل.
 - وثمانية علتها إسماعيل.

(١) انظر: ص ٣٦١.

خامساً: خلاصة مرويات إسماعيل بن عياش في الكتب الستة.

أخرج لإسماعيل أصحاب السنن الأربعة مكثرين عنه إلا النسائي فلم يخرج له إلا حديثين، ولم يخرج عنه صاحباً الصحيحين شيئاً.

بلغ مجموع ما أخرجوا له بالمكرر ثمانية وتسعين حديثاً. منها:

- ستون حديثاً من روايته عن أهل بلده.
- وثمانية وثلاثون حديثاً من غير روايته عن أهل بلده.
 - الأحاديث التي خرجوها عن أهل بلده:
 - ثمانية وأربعون منها حسن أو صحيح.
 - اثنا عشر حديثاً عند الترمذي.
 - تسعة عشر حديثاً عند أبي داود.
- سبعة عشر حديثاً عند ابن ماجه.
- واثنا عشر حديثاً من ضعيف روايته عن أهل بلده:
 - تسعة عند أبي داود، خمسة علتها الإرسال وثلاثة جهالة شيخه، أربعة عند ابن ماجه.
- اثنان علتها شيخ ابن ماجه واثنان علتها شيخ إسماعيل.
- الأحاديث التي أخرجوها من غير روايته عن أهل بلده.
- ثلاثة عشر حديثاً من حسن حديثه بالمتابعات والشواهد
 - ثلاثة عند الترمذي.
 - وواحد عند النسائي.
 - وتسعة عند ابن ماجه.
- وخمسة وعشرين ضعيفاً.
 - سبعة عند الترمذي.
 - وواحد عند النسائي.
 - وواحد عند أبي داود.
- وستة عشر عند ابن ماجه، ثلاثة علتها شيخ ابن ماجه، وخمسة علتها شيخ إسماعيل، وثمانية علتها إسماعيل.

وبهذا يظهر أن إسماعيل متقن في الشاميين فإن سبب ضعف بعض أحاديثه عن أهل بلده هم
شيوخه أو الإرسال وهو مشهور في أسانيد الشاميين.

المبحث الثاني

أيوب بن عتبة

ومروياته في الكتب الستة

المطلب الأول: أقوال النقاد فيه.
المطلب الثاني: مروياته في الكتب الستة.

المبحث الثاني: أيوب بن عتبة ومروياته في الكتب الستة

أيوب بن عتبة اليمامي، أبو يحيى القاضي، من السادسة، مات سنة مئة وستين.

المطلب الأول: أقوال النقاد فيه.

قال ابن معين^(١)، وأحمد بن حنبل^(٢)، وابن المديني^(٣)، والجوزجاني^(٤)، وابن عمار^(٥)، وعمرو بن علي^(٦)، ومسلم^(٧)، والنسائي^(٨): ضعيف، زاد عمرو بن علي: وكان سيئ الحفظ، وهو من أهل الصدق، وفي رواية عن ابن معين: ليس بشيء^(٩)، وفي أخرى: ليس بالقوي^(١٠)، وقال أحمد بن حنبل^(١١): ثقة إلا أنه لا يقيم حديث يحيى بن أبي كثير، وفي رواية ابنه عبد الله عنه^(١٢): مضطرب الحديث في يحيى وفي غير يحيى، وفي رواية عن النسائي^(١٣): مضطرب الحديث.

وقال البخاري^(١٤): هو عندهم لين، وفي رواية الترمذي عنه^(١٥): ضعيف جداً لا أحدث عنه، كان لا يعرف صحيح حديثه من سقيمه، وقال الدارقطني: يترك^(١٦)، وقال مرة^(١٧): شيخ يعتبر به، وقال أبو زرعة

(١) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٢/ ٢٥٣.

(٢) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ٤/ ٧.

(٣) المصدر نفسه، ٤/ ٧.

(٤) أحوال الرجال، ص ١١٥.

(٥) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ٥/ ٧.

(٦) المصدر نفسه، ٥/ ٧.

(٧) الكنى والأسماء، ١/ ٩٠٨.

(٨) المزني، تهذيب الكمال، ٣/ ٤٨٧.

(٩) ابن عدي، الكامل، ١/ ٣٥١.

(١٠) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٢/ ٢٥٣.

(١١) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ٤/ ٧.

(١٢) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٢/ ٢٥٣.

(١٣) الضعفاء والمتروكين، ص ١٥.

(١٤) التاريخ الكبير، ١/ ٤٢٠.

(١٥) ابن حجر، تهذيب التهذيب، ١/ ٣٥٧.

(١٦) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ٦/ ٧.

(١٧) المصدر نفسه، ٦/ ٧.

الدمشقي^(١): رأيت أحمد يضعف حديثه عن يحيى، وقال أبو داود^(٢) وابن خراش^(٣): منكر الحديث، زاد ابن خراش: جداً، وقال الحاكم^(٤): ليس بالمتين عندهم. وقال ابن المديني^(٥): كان عند أصحابنا ضعيفاً. قال ابن حبان^(٦): "كان يخطئ كثيراً ويهم حتى فحش الخطأ منه"، وقال يعقوب بن سفيان^(٧): ومحمد بن جابر وأيوب بن عتبة ضعيفان، لا يفرح بحديثهما، وقال ابن عدي^(٨): في حديثه بعض الإنكار وهو مع ضعفه يكتب حديثه، وقال ابن الجنيدي^(٩): شبيه المتروك. وقال المفضل الغلابي: لا بأس به^(١٠).

وقال أبو زرعة^(١١): حديثه عن أهل العراق ضعيف، ويقال إن حديثه باليامة أصح. وقال: قال لي سليمان بن داود بن شعبة اليمامي: وقع أيوب بن عتبة إلى البصرة وليس معه كتاب فحدث من حفظه وكان لا يحفظ فأما حديث اليامة ما حدث به ثمة فهو مستقيم^(١٢). وقال أبو حاتم: "أيوب بن عتبة فيه لين، قدم بغداد، ولم يكن معه كتب، وكان يحدث من حفظه على التوهم فيغلط، وأما كتبه في الأصل فهي صحيحة عن يحيى بن أبي كثير، قال لي سليمان بن داود بن شعبة هذا الكلام وكان عالماً بأهل اليامة وقال: هو أروى الناس عن يحيى وأصح الناس كتاباً عنه"^(١٣). الخلاصة: أيوب ضعيف إلا في روايته عن أهل بلده، وسبب ضعفه أنه حدث خارج بلده من حفظه وكان لا يحفظ، وفحش خطؤه فضعف جداً كما صرح بذلك سليمان بن داود اليمامي فيما نقله عنه أبو زرعة وأبو حاتم، فما رواه باليامة فهو مستقيم لأنه أعرف بأهل بلده وكانت أصوله معه وهي صحيحة. والله أعلم.

(١) ابن حجر، تهذيب التهذيب، ٣٥٧/١.

(٢) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ٤/٧.

(٣) ابن حجر، تهذيب التهذيب، ٣٥٧/١.

(٤) المصدر نفسه، ٣٥٧/١.

(٥) المصدر نفسه، ٣٥٧/١.

(٦) المجروحين، ١٦٩/١.

(٧) المعرفة والتاريخ، ٦٠/٣، وعبارة لا يفرح بحديثها رواها عنه الخطيب في تاريخ بغداد، ٦/٧.

(٨) ابن عدي، الكامل، ٣٥٣/١.

(٩) ابن الجوزي، الضعفاء والمتروكين، ١٣٢/١.

(١٠) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ٤/٧، ونقل عنه قوله: ضعيف ليس بذاك القوي، تاريخ بغداد، ٥/٧.

(١١) المصدر نفسه، ٤/٧، وسؤالات البرذعي، ص ٥٤٩.

(١٢) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٢٥٣/٢.

(١٣) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٢٥٣/٢.

المطلب الثاني: مرويات أيوب بن عتبة في الكتب الستة.

روى له من أصحاب الكتب الستة الترمذي وابن ماجه فقط.

أولاً: مرويات أيوب بن عتبة عند الترمذي.

لم يخرج له الترمذي إلا حديثاً واحداً ذكره تعليقاً متابعاً.

ذكره في أبواب الطهارة، باب: ما جاء في ترك الوضوء من مس الذكر.

قال: حَدَّثَنَا هَنَّادٌ حَدَّثَنَا مُلَاذِمُ بْنُ عَمْرِو عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَذْرِ عَنْ قَيْسِ بْنِ طَلْقِ بْنِ عَلِيٍّ هُوَ الْخَزَنَفِيُّ عَنْ أَبِيهِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: (وَهَلْ هُوَ إِلَّا مُضْغَةٌ مِنْهُ أَوْ بَضْعَةٌ مِنْهُ).

قال: وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي أُمَامَةَ قَالَ أَبُو عِيسَى وَقَدْ رَوَى عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَبَعْضِ التَّابِعِينَ أَنَّهُمْ لَمْ يَرَوْا الْوُضُوءَ مِنْ مَسِّ الذَّكَرِ وَهُوَ قَوْلُ أَهْلِ الْكُوفَةِ وَابْنِ الْمُبَارَكِ وَهَذَا الْحَدِيثُ أَحْسَنُ شَيْءٍ رَوَى فِي هَذَا الْبَابِ وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثُ أَيُّوبُ بْنُ عُتْبَةَ وَمُحَمَّدُ بْنُ جَابِرٍ عَنْ قَيْسِ بْنِ طَلْقِ عَنْ أَبِيهِ. وَقَدْ تَكَلَّمَ بَعْضُ أَهْلِ الْحَدِيثِ فِي مُحَمَّدِ بْنِ جَابِرٍ وَأَيُّوبَ بْنِ عُتْبَةَ وَحَدِيثِ مُلَاذِمِ بْنِ عَمْرِو عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَذْرِ أَصَحُّ وَأَحْسَنُ^(١).

قلت: ورواه أبو داود قال: حدثنا مسدد، ثنا ملازم بن عمرو، به بنحوه وقال: رواه هشام بن حسان، وسفيان الثوري، وشعبة، وابن عيينة، وجريير الرازي، عن محمد ابن جابر، عن قيس بن طلق^(٢).

وحديث طلق هذا صحيحه غير واحد من النقاد، وقال الطحاوي: إسناده مستقيم غير مضطرب، وصحيحه ابن حجر وقدمه على حديث بسرة في الوضوء من مس الذكر^(٣).

قلت: وهذه الطريق التي ذكرها الترمذي وقال: "أصح" تعتبر متابعاً قوياً لحديث أيوب بن عتبة ومحمد بن جابر.

وأما حديث أيوب بن عتبة فقد أخرجه أحمد^(٤)، قال: حدثنا حماد بن خالد قال: ثنا أيوب بن عتبة، عن قيس به بنحوه، وابن الجعد قال: حدثني أيوب بن عتبة به بنحوه^(٥).

(١) الترمذي، الجامع، ١/١٣١، ح ٨٥، وانظر النسائي، المجتبى، ١/١٠١، ح ١٦٥ من غير ذكر لأيوب.

(٢) السنن، ١/٤٦، ح ١٨٢.

(٣) انظر: التلخيص الحبير، ١/١٢٥.

(٤) المسند، ٤/٢٣.

(٥) مسند ابن الجعد، ص ٤٧٧.

وهذا من روايته عن أهل بلده، وقيس بن طلق يمامي صدوق^(١)، وكأنه حدث به من كتابه فهو من حسن حديثه، والترمذي قال: أصح وأحسن فلا يمنع كون طريق أيوب حسناً والله أعلم.

ثانياً: مرويات أيوب بن عتبة عند ابن ماجه.

لم يخرج له ابن ماجه إلا حديثاً واحداً، أخرجه شاهداً في الباب.
أخرجه في كتاب البيوع، باب: النهي عن بيع الغرر.
قال: حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ وَالْعَبَّاسُ بْنُ عَبْدِ الْعَظِيمِ الْعَنْبَرِيُّ قَالَا حَدَّثَنَا أَسْوَدُ بْنُ عَامِرٍ حَدَّثَنَا أَيُّوبُ بْنُ عُتْبَةَ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ عَنْ عَطَاءٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: (نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ بَيْعِ الْغَرَرِ)^(٢).
قلت: روى له الطبراني متابعا بسند حسن من طريق جعفر بن مسافر، ثنا يحيى بن حسان، ثنا الهيثم بن حميد، عن النعمان بن المنذر، عن مكحول، عن ابن عباس به بمثله^(٣).
وله متابيع عند عبد الرزاق بسند صحيح قال: أخبرنا الثوري، عن أبي إسحاق، عن عكرمة، عن ابن عباس قوله بمعناه^(٤).

قال في الزوائد: "هذا إسناد ضعيف لضعف أيوب بن عتبة قاضي اليمامة، ثم ذكر شواهد عن أبي هريرة عند مسلم وأصحاب السنن الأربعة وعن علي وابن عمر"^(٥).
قلت: وهذا كذلك من روايته عن أهل بلده وهو أعلم الناس بحديث يحيى بن كثير وإن كان اضطرب لما حدث من حفظه إلا أنني لم أقف على من ذكر هذا الحديث في منكير أيوب، وقد سكت عنه الحافظ في الفتح^(٦) والتلخيص^(٧) فيكون هذا من حسن حديثه والله أعلم.
وحديث أبي هريرة الذي رواه مسلم^(٨) صدر به ابن ماجه الباب.

ثالثاً: الخلاصة

الحديثان اللذان رواهما الترمذي وابن ماجه لأيوب بن حسن حديثه عن أهل بلده.

(١) تقريب التهذيب، ص ٤٥٧، ت ٥٥٨٠.

(٢) ابن ماجه، السنن، ٢/٧٣٩، ح ٢١٩٥.

(٣) مسند الشاميين، ٢/٢٣٩، ح ١٢٦١، لكنه مرسل؛ مكحول لم يسمع ابن عباس، انظر: مراسيل ابن أبي حاتم،

ص ٢١١.

(٤) المصنف، ٨/٧٥، ح ١٤٣٧٤.

(٥) مصباح الزجاجة، ٣/١٥.

(٦) فتح الباري، ٤/٣٥٧.

(٧) التلخيص الحبير، ٣/٦.

(٨) الصحيح، ٣/١١٥٣، ج ١٥١٣.

المبحث الثالث

زهير بن محمد الخراساني ومروياته في الكتب الستة

المطلب الأول: أقوال النقاد فيه.

المطلب الثاني: مروياته في الكتب الستة.

المبحث الثالث: زهير بن محمد الخراساني ومروياته في الكتب الستة

زهير بن محمد التميمي العنبري، أبو المنذر الخراساني قدم الشام وسكن الحجاز، من السابعة، مات سنة مئة واثنين وستين.

المطلب الأول: أقوال النقاد فيه.

قال الإمام أحمد: ثقة^(١)، وفي رواية ليس به بأس^(٢)، وفي رواية مستقيم الحديث^(٣)، وفي أخرى: مقارب^(٤)، ونقل البخاري عنه قوله: كأن الذي روى عنه أهل الشام زهير آخر، فقلب اسمه^(٥)، وقال الأثرم: "سمعت أبا عبد الله وذكر رواية الشاميين عن زهير بن محمد قال: يروون عنه أحاديث مناكير هؤلاء، ثم قال لي: ترى هذا زهير بن محمد الذي يروون عنه أصحابنا، ثم قال: أما رواية أصحابنا عنه فمستقيمة، عبد الرحمن بن مهدي وأبو عامر أحاديث مستقيمة صحاح، وأما أحاديث أبي حفص ذاك التنيسي^(٦) عنه فتلك بواطيل موضوعة، أو نحو هذا أما بواطيل فقد قاله"^(٧).

وعن يحيى بن معين: ثقة^(٨)، وفي رواية: لا بأس به^(٩)، وفي الثالثة: ضعيف^(١٠)، وفي رابعة: صالح^(١١)، وعنه: ليس بالقوي^(١٢).

وقال العجلي: جازئ الحديث^(١٣)، وقال أحمد بن صالح، زهير بن محمد لا بأس به، وهذه الأحاديث التي يرووها أهل الشام عنه ليست تعجبي^(١٤)، وذكره أبو زرعة في أسامي الضعفاء^(١٥).

(١) بحر الدم، ص ١٥٩.

(٢) ابن حنبل سؤالات أبو داود، ص ٢٣٣.

(٣) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٥٨٩/٣.

(٤) ابن عبد الهادي، بحر الدم، ص ١٥٩.

(٥) البخاري، التاريخ الكبير، ٤٢٧/٣.

(٦) التنيسي: هو عمرو بن أبي سلمة، أبو حفص الدمشقي، صدوق له أوهام، ابن حجر، تقريب التهذيب، ص ٤٢٢، ت ٥٠٤٣.

(٧) المزي، تهذيب الكمال، ٤١٧/٩.

(٨) تاريخ ابن معين رواية الدوري، ٣٥٤/٤.

(٩) ابن عدي، الكامل، ٢١٨/٣.

(١٠) المصدر نفسه، ٢١٧/٣.

(١١) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٥٨٩/٣.

(١٢) الذهبي، ميزان الاعتدال، ١٢٣/٣.

(١٣) الثقات، ص ٣٧١.

(١٤) ثقات ابن شاهين، ص ٩٠.

(١٥) المزي، تهذيب الكمال، ٤١٧/٩.

وقال أبو حاتم: "محله الصدق، وفي حفظه سوء، وكان حديثه بالشام أنكر من حديثه بالعراق لسوء حفظه، وكان من أهل خراسان سكن المدينة وقدم الشام، فما حدث من كتبه فهو صالح، وما حدث من حفظه ففيه أغاليط"^(١).

وقال البخاري: ما روى عنه أهل الشام فإنه مناكير، وما روى عنه أهل البصرة فإنه صحيح^(٢). وضعفه في الضعفاء الصغير وقال: روى عنه أهل الشام أحاديث مناكير^(٣)، ونقل الترمذي^(٤) عنه أنه سئل عن حديث: صلى النبي ﷺ محلول الإزار فقال: "أنا أتقي هذا الشيخ كأن حديثه موضوع، وليس هذا عندي زهير بن محمد. وكان أحمد بن حنبل يضعف هذا الشيخ ويقول: ينبغي أن يكون قلب اسمه، أهل الشام يروون عن زهير بن محمد هذا مناكير"، وقال: "أحاديث أهل العراق عن زهير بن محمد مقاربة مستقيمة، ولكن الوليد بن مسلم وأبو حفص عمرو بن أبي سلمة وأهل الشام يروون عنه مناكير، قال: وكان أحمد يقول: كأن ما يروي أهل الشام عن زهير بن محمد هو رجل آخر وقد قلبوا اسمه، وقال الترمذي: سمعت محمد بن إسماعيل يذكر عن أحمد بن حنبل أنه كان يتعجب من شأن زهير بن محمد، وقال: يروون عنه مناكير"^(٥).

وقال الترمذي: زهير بن محمد منكر الحديث^(٦)، وقال الدارمي^(٧) وصالح بن محمد البغدادي^(٨): ثقة صدوق، زاد الدارمي: وله أغاليط كثيرة، وقال النسائي^(٩): ضعيف، وفي رواية^(١٠) ليس بالقوي، وقال في موضع آخر^(١١): ليس به بأس وعند عمرو بن أبي سلمة عنه مناكير، وقال يعقوب بن شيبة^(١٢): صدوق، صالح الحديث.

(١) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٣/ ٣٨٩.

(٢) رجال البخاري للكلاباذي، ١/ ٢٧٢.

(٣) الضعفاء الصغير، ص ٤٧.

(٤) علل الترمذي الكبير، ص ٣٨١.

(٥) المصدر نفسه، ص ٣٩٥.

(٦) المصدر نفسه، ص ٣٩٦.

(٧) المزي، تهذيب الكمال، ٩/ ٤١٨.

(٨) المصدر نفسه، ٩/ ٤١٨.

(٩) المصدر نفسه، ٩/ ٤١٨.

(١٠) الضعفاء والمتروكين، ص ١٨.

(١١) المزي، تهذيب الكمال، ٩/ ٤١٨.

(١٢) المزي، تهذيب الكمال، ٩/ ٤١٨.

وقال ابن حبان^(١): يخطئ ويخالف. وعنه^(٢): كان يهيم في الأحايين، وقال ابن عدي^(٣): "ولعل أهل الشام أخطأوا عليه، فإنه إذا حدث عنه أهل العراق فروايتهم عنه شبه المستقيمة، وأرجو أنه لا بأس به"، وقال الساجي^(٤): صدوق منكر الحديث، وقال ابن عبد البر فيما نقله الذهبي^(٥): ضعيف عند الجميع. فتعقبه الذهبي: كلا بل خرج له البخاري ومسلم.

قلت: مع ملاحظة أن البخاري ومسلم لم يحتجا به بل أخرجا حديثه في المتابعات والشواهد.

وقال مرة^(٦): وزهير بن محمد عندهم سيئ الحفظ كثير الغلط لا يحتج به، وقال^(٧): ضعيف لا يحتج بما ينفرده، وقال ابن القيم^(٨): وزهير بن محمد ضعيف.

وقال الذهبي: "له غرائب، قال البخاري: روى أهل الشام عنه مناكير، و ضعفه ابن معين، وأخرج له مسلم في الشواهد، قال الحاكم: وهذا ممن خفي على مسلم بعض حاله فإنه من العباد المجاورين بمكة، لين في الحديث"^(٩)، وقال في المغني^(١٠): "ثقة له غرائب، ضعفه ابن معين، وقال البخاري: روى أهل الشام عنه مناكير"، وقال في الكاشف^(١١): ثقة يغرب ويأتي بما ينكر، وفي السير^(١٢) نقل أقوال المضعفين ثم قال: "وما هو بالقوي ولا بالمتقن مع أن أرباب الكتب الستة خرجوا له".

وقال ابن حجر في التقریب^(١٣): "رواية أهل الشام عنه غير مستقيمة فضعف بسببها، قال البخاري عن أحمد: كان زهيراً الذي روى عنه الشاميون آخر، وقال أبو حاتم: حدث بالشام من

(١) الثقات، ٦/ ٣٣٧.

(٢) مشاهير علماء الأمصار، ص ١٨٥.

(٣) ابن عدي، الكامل، ٣/ ٢٢٢.

(٤) ابن حجر، تهذيب التهذيب، ٣/ ٣٠١.

(٥) ميزان الاعتدال، ٣/ ١٢٤.

(٦) التمهيد، ٢/ ١٤٥.

(٧) المصدر نفسه، ١٦/ ١٨٩.

(٨) حاشية ابن القيم، ١/ ٣٢٨.

(٩) من تكلم فيه وهو موثق، ص ٨١.

(١٠) المغني في الضعفاء، ١/ ٢٤١.

(١١) الكاشف، ١/ ٤٠٨.

(١٢) سير أعلام النبلاء، ٨/ ١٨٨.

(١٣) تقریب التهذيب، ص ٢١٧، ت ٢٠٤٩.

حفظه فكثّر غلطه"، وأطلق القول بتضعيفه في التعليق^(١). وضعفه البيهقي^(٢)، والعجلي^(٣)، وابن الجوزي^(٤).

خلاصة أقوال النقاد في زهير بن محمد:

بتتبع أقوال النقاد في زهير نجد الآتي:

أ. بعض النقاد وثّقه في مواضع، وضعّفه في أخرى، ويمثل هذا الاتجاه: ابن معين وأحمد والبخاري والعجلي والنسائي والذهبي.

وأقوال هؤلاء النقاد فيها المفسر كأحمد والبخاري بأنه ثقة فيما روى في العراق؛ فإن رواية العراقيين عنه مستقيمة خاصة أبو عامر العقدي وابن مهدي. وأما في الشام فإنها منكّرة جداً ظن الإمام أحمد أنه آخر قلب اسمه وتعجب منه.

وقد فسر أبو حاتم سبب هذا الاختلاف في حاله بأنه ناتج عن سوء حفظه فحدث في العراق من كتابه فضبط، وفي الشام من حفظه فخلط وأتى بما ينكر عليه.

وعلى هذا المفسّر يحمل قول ابن معين والنسائي حيث وثقوه مرّة وضعّفوه أخرى.

ب. وأما الآخرون كأبي زرعة، والثّر مذيّ وابن عبد البر وابن القيم وغيرهم فقد أطلقوا القول بضعفه.

ويحمل هذا على ما كان من روايته في الشام، فيقال فيه: ضعيف الحديث إلا ما حدث في العراق، خاصة ما رواه العقدي وابن مهدي، ويحيى بن بكير كما سيظهر من دراسة أحاديثه في الكتب الستة. والله أعلم.

(١) تعليق التعليق، ٤٦٦/٣.

(٢) السنن الكبرى، ٣٠٢/١.

(٣) الضعفاء، ٩٢/٢.

(٤) الضعفاء والمتروكين، ٢٩٧/١.

المطلب الثاني: مرويّاته في الكتب الستة.

روى له أصحاب الكتب الستة إلا النسائي

أولاً: مرويّات زهير بن محمد عند البخاري.

لم يخرج البخاريّ لزهير إلا حديثين، أحدهما في باب المتابعات والآخر في الشواهد و كليهما من رواية العقدي عنه وهي صحيحة.

الحديث الأول: أخرجه في (المرضى)، باب: ما جاء في كفارة المرض، أخرجه شاهداً في الباب. قال: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ عَمْرِو حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرِو بْنِ حَلْحَلَةَ عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: (مَا يُصِيبُ الْمُسْلِمَ مِنْ نَصَبٍ وَلَا وَصَبٍ وَلَا حُزْنٍ وَلَا أَذَى وَلَا غَمٍّ حَتَّى الشُّوْكَةِ يُشَاكُهَا إِلَّا كَفَّرَ اللَّهُ بِهَا مِنْ خَطَايَاهُ)^(١).

قلت: له متابع عند الإمام مسلم^(٢) قال: حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة وأبو كريب، قالوا: حدثنا أبو أسامة، عن الوليد بن كثير، عن محمد بن عمرو به بنحوه.

وأخر عند الإمام أحمد^(٣) قال: حدثنا عبد الرحمن بن مهدي ثنا زهير بن محمد به بمثله قلت: فيكون هذا الحديث من صحيح حديثه عنه، خاصة أنه من رواية العراقيين: ابن مهدي وأبي عامر العقدي.

الحديث الثاني: أخرجه في الاستئذان، باب: قوله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتًا غَيْرَ بُيُوتِكُمْ حَتَّى تَسْتَأْذِنُوا وَتُسَلِّمُوا عَلَى أَهْلِهَا ذَلِكَ خَيْرٌ لَكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ...﴾ [النور: ٢٧-٢٩].

قال: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ أَخْبَرَنَا أَبُو عَامِرٍ حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ زَيْدٍ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: (إِيَّاكُمْ وَالْجُلُوسَ بِالطَّرِيقَاتِ) فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا لَنَا مِنْ مَجَالِسِنَا بَدُّ نَتَحَدَّثُ فِيهَا. فَقَالَ: (إِذْ أَبَيْتُمْ إِلَّا الْمَجْلِسَ فَأَعْطُوا الطَّرِيقَ حَقَّهُ) قَالُوا: وَمَا حَقُّ الطَّرِيقِ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ (غَضُّ الْبَصَرِ وَكَفُّ الْأَذَى وَرَدُّ السَّلَامِ وَالْأَمْرُ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيُ عَنِ الْمُنْكَرِ)^(٤).

(١) البخاريّ، الصحيح، ص ١٢٢٧، ح ٥٦٤١.

(٢) الصحيح، ٤/ ١٩٩٢، ح ٢٥٧٣.

(٣) المسند، ٢/ ٣٣ و ٤٨/ ٣.

(٤) البخاريّ، الصحيح، ص ١٣٣٠، ح ٦٢٢٩.

قلت: وله متابع في الصحيح^(١) نفسه قال: حدثنا معاذ بن فضالة، حدثنا أبو عمر حفص بن ميسرة، عن زيد بن أسلم به بمثله، وآخر عند مسلم^(٢) قال: حدثنا سويد بن سعيد حدثني حفص بن ميسرة عن زيد ابن أسلم به بمثله، وثالث عند أبي داود^(٣) بسند حسن قال: حدثنا عبد الله بن مسلمة، ثنا عبد العزيز ابن محمد عن زيد بن أسلم به بنحوه.

ثانياً: مرويات زهير بن محمد عند مسلم.

لم يخرج له مسلم إلا حديثين كذلك في باب الشواهد.

من رواية العراقيين عنه وهي صحيحة.

الحديث الأول: أخرجه في الإيمان، باب: أدنى أهل الجنة منزلة.

قال: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي بُكَيْرٍ حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ عَنِ النَّعْمَانِ بْنِ أَبِي عِيَّاشٍ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: (إِنَّ أَدْنَى أَهْلِ الْجَنَّةِ مَنْزِلَةً رَجُلٌ صَرَفَ اللَّهُ وَجْهَهُ عَنِ النَّارِ قَبْلَ الْجَنَّةِ وَمَثَلُ لَهُ شَجَرَةٌ ذَاتَ ظِلٍّ فَقَالَ أَيُّ رَبِّ قَدُمْنِي إِلَى هَذِهِ الشَّجَرَةِ أَكُونُ فِي ظِلِّهَا...)»^(٤).

وله متابع عند البخاري^(٥) قال: حدثنا أبو اليان أخبرنا شعيب، عن الزهري، أخبرنا سعيد وعطاء بن يزيد، أن -أبا هريرة- أخبرهما عن النبي ﷺ نحوه، وكان أبو سعيد جالس لا يغير شيئاً من حديثه حتى انتهى إلى قوله: (هذا لك ومثله معه)، قال أبو سعيد: سمعت رسول الله ﷺ يقول: (هذا لك وعشرة أمثاله).

وآخر عند عبد بن حميد قال: ثنا الحسن بن موسى، حدثنا حماد بن سلمة عن علي بن زيد عن سعيد بن المسيب عن أبي سعيد الخدري وأبي هريرة قالاً به بنحوه^(٦)، فهو من صحيح حديثه في العراق.

الحديث الثاني: أخرجه في الإيمان، باب: أهون أهل النار عذاباً.

قال: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي بُكَيْرٍ حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ عَنِ النَّعْمَانِ بْنِ أَبِي عِيَّاشٍ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: (إِنَّ أَدْنَى أَهْلِ النَّارِ عَذَابًا يَتَّعِلُّ بِتَعْلَيْنِ مِنْ نَارٍ يَغْلِي دِمَاغُهُ مِنْ حَرَارَةِ نَعْلَيْهِ)»^(٧).

(١) المصدر نفسه، ص ٥١١، ح ٢٤٦٥.

(٢) الصحيح، ٣/ ١٦٧٥، ح ٢١٢١.

(٣) السنن، ٤/ ٢٥٦، ح ٤٨١٥؛ والبخاري في الأدب المفرد، ص ٣٩٣، ح ١١٥٠. انظر الملحق ص ٧٤١

(٤) مسلم، الصحيح، ١/ ١٧٥، ح ١٨٨.

(٥) الصحيح، ص ٥٦٠، ح ٧٤٣٧؛ ومسلم، الصحيح، ١/ ١٦٣، ح ١٨٢.

(٦) المسند، ص ٣٠٥، ح ٩٩١؛ ومسند أحمد، ٣/ ٧٠.

(٧) مسلم، الصحيح، ١/ ١٩٥، ح ٢١١.

قلت: له متابع عند الحاكم^(١) من طريق حماد بن سلمة، عن سعيد الجريري، عن أبي نضرة، عن أبي سعيد الخدري به بنحوه، صححه على شرط مسلم ووافقه الذهبي، وله شواهد صحيحة في الباب من حديث ابن عباس والنعمان بن بشير، وهو من صحيح حديثه في العراق.

ثالثاً: مرويات زهير بن محمد عند الترمذي.

أخرج له الترمذي تسعة أحاديث.

الحديث الأول: أخرجه في أبواب الطهارة، باب: ما جاء في المستحاضة تجمع بين الصلاتين بغسل واحد، أخرجه وحده في الباب.

قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ الْعَقَدِيُّ حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَقِيلٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ طَلْحَةَ عَنْ عَمِّهِ عِمْرَانَ بْنِ طَلْحَةَ عَنْ أُمِّهِ حَمْنَةَ بِنْتِ جَحْشٍ قَالَتْ كُنْتُ أُسْتَحَاضُ حَيْضَةً كَثِيرَةً شَدِيدَةً فَأَتَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَسْتَفْتِيهِ وَأُخْبِرُهُ، فَوَجَدْتُهُ فِي بَيْتِ أُخْتِي زَيْنَبَ بِنْتِ جَحْشٍ فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي أُسْتَحَاضُ حَيْضَةً كَثِيرَةً شَدِيدَةً فَمَا تَأْمُرُنِي فِيهَا قَدْ مَنَعْتَنِي الصِّيَامَ وَالصَّلَاةَ ... الحديث بطوله). قَالَ أَبُو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

ورواه عبيد الله بن عمرو الرقي^(٢) وابن جريج^(٣) وشريك^(٤) عن عبد الله بن محمد بن عقيل، عن إبراهيم بن محمد بن طلحة، عن عمه عمران، عن أمه حمنة إلا أن ابن جريج يقول: عمر بن طلحة والصواب عمران بن طلحة. قال: وسألت محمدًا عن هذا الحديث فقال: هو حديث حسن صحيح وكذا قال أحمد بن حنبل هو حديث حسن صحيح^(٥).

ورواه أبو داود قال: حدثنا زهير بن حرب وغيره، قالوا: حدثنا عبد الملك بن عمرو -أبو عامر العقدي- به بنحوه، قال أبو داود: ورواه عمرو بن ثابت عن ابن عقيل.

قال أبو داود: وعمرو بن ثابت رافضي رجل سوء ولكنه كان صدوقاً في الحديث وثابت بن المقدم رجل ثقة وذكره عن يحيى بن معين.

قال أبو داود: سمعت أحمد يقول: حديث ابن عقيل في نفسي منه شيء^(٦).

(١) المستدرک، ٤/ ٥٨١؛ ومسنّد أحمد، ٣/ ٧٨.

(٢) روايته عند الحاكم في المستدرک، ١/ ١٧٢.

(٣) روايته عند ابن ماجه في السنن، ١/ ٢١٣، ح ٦٢٢.

(٤) روايته عند أحمد في المسند، ٦/ ٤٣٩؛ وابن ماجه في السنن، ١/ ٢٠٥، ح ٦٢٧.

(٥) الجامع، ١/ ٢٢١، ح ١٢٨.

(٦) السنن، ١/ ٧٦، ح ٢٨٧.

قلت: ورواه ابن ماجه، قال: حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، ثنا يزيد بن هارون، أبنا شريك، عن عبد الله بن محمد بن عقيل به بنحوه^(١).

ورواه الشافعي في مسنده قال: أخبرنا إبراهيم، حدثني عبد الله بن محمد بن عقيل، به بنحوه^(٢). وقال الترمذي في العلل الكبير: "قال محمد: حديث حمدة بنت جحش في المستحاضة هو حديث حسن، إلا أن إبراهيم بن محمد بن طلحة هو قديم، لا أدري سمع منه عبد الله بن محمد بن عقيل أم لا، وكان أحمد بن حنبل يقول: هو حديث صحيح"^(٣)، ونقل ابن عبد البر عن أبي داود تصحيحه^(٤). وقال ابن أبي حاتم: "سألت أبي عن حديث رواه ابن عقيل عن إبراهيم بن محمد عن عمران بن طلحة عن أمه حمدة بنت جحش في الحيض فوهنه ولم يَقُوْا إسناده"^(٥).

قلت: فهو من حسن حديثه من رواية أحد العراقيين عنه وهو أبو عامر العقدي. الحديث الثاني: في أبواب الصلاة، باب: ما جاء في التسليم في الصلاة، أخرجه لبيان ضعفه، قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى النَّيْسَابُورِيُّ حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ أَبِي سَلَمَةَ أَبُو حَفْصٍ التَّنِيْسِيُّ عَنْ زُهَيْرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ: (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يُسَلِّمُ فِي الصَّلَاةِ تَسْلِيمَةً وَاحِدَةً تَلْقَاءَ وَجْهِهِ يَمِيلُ إِلَى الشَّقِّ الْأَيْمَنِ شَيْئًا).

قَالَ وَفِي الْبَابِ عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ قَالَ أَبُو عِيسَى وَحَدِيثُ عَائِشَةَ لَا نَعْرِفُهُ مَرْفُوعًا إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ. قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ: زُهَيْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ أَهْلُ الشَّامِ يَرْوُونَ عَنْهُ مَتَاكِيرَ وَرِوَايَةُ أَهْلِ الْعِرَاقِ عَنْهُ أَشْبَهُ وَأَصَحُّ قَالَ مُحَمَّدٌ وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ كَانَ زُهَيْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ الَّذِي كَانَ وَقَعَ عَنْدهُمْ لَيْسَ هَذَا الَّذِي يَرْوَى عَنْهُ بِالْعِرَاقِ كَأَنَّهُ رَجُلٌ آخَرُ فَلَبَّوْا اسْمَهُ^(٦).

ورواه ابن ماجه قال: حدثنا هشام بن عمار، حدثنا عبد الملك بن محمد الصنعاني، حدثنا زهير بن محمد به بنحوه^(٧).

(١) السنن، ١/ ٢٠٥، ح ٦٢٧.

(٢) مسند الشافعي، ص ٣١٠.

(٣) علل الترمذي الكبير، ص ٥٨.

(٤) التمهيد، ١٦/ ٦٤.

(٥) علل ابن أبي حاتم، ١/ ٥١.

(٦) الترمذي، الجامع، ٢/ ٩٠، ح ٢٩٦.

(٧) السنن، ١/ ٢٩٧، ح ٩١٩.

قال الحافظ في التلخيص: "حديث عائشة أن النبي ﷺ كان يسلم تسليمة واحدة، رواه الترمذي وابن ماجه والحاكم وابن حبان والدارقطني في العلل، وقال: رفعه عن زهير بن محمد، عن هشام عن أبيه، عنها، عمرو بن أبي سلمة، وعبد الملك الصنعاني، ... قال أبو حاتم: منكر، وقال ابن عبد البر: لا يصح مرفوعاً...."^(١).

فسند الترمذي ضعيف لأنه من رواية التنيسي عن زهير وهي بواطيل كما قال أحمد، وعبد الملك الصنعاني من صنعاء الشام^(٢) فهو من رواية أهل الشام عنه.
الحديث الثالث: أخرجه في النكاح، باب: ما جاء في نكاح العبد بغير إذن سيده، صدر به الباب وأخرج له متابعاً.

قال: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ أَخْبَرَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ عَنْ زُهَيْرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَقِيلٍ عَنْ جَابِرِ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: (أَيُّمَا عَبْدٍ تَزَوَّجَ بِغَيْرِ إِذْنِ سَيِّدِهِ فَهُوَ عَاهِرٌ).
قَالَ وَفِي الْبَابِ عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ أَبُو عِيسَى حَدِيثُ جَابِرٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ وَرَوَى بَعْضُهُمْ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَقِيلٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلَا يَصِحُّ وَالصَّحِيحُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَقِيلٍ عَنْ جَابِرٍ.

وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَغَيْرِهِمْ أَنَّ نِكَاحَ الْعَبْدِ بِغَيْرِ إِذْنِ سَيِّدِهِ لَا يَجُوزُ وَهُوَ قَوْلُ أَحْمَدَ وَإِسْحَقَ وَغَيْرِهِمَا بِإِلَّا اخْتِلَافٍ^(٣).

قلت: أخرج له الترمذي متابعاً: قال: حدثنا سعيد بن يحيى بن سعيد الأموي، حدثنا أبي، حدثنا ابن جريج، عن عبد الله بن محمد به بمثله، وقال: حديث حسن صحيح^(٤).

وله متابع آخر عند أبي يعلى^(٥)، قال: حدثنا إسحاق حدثنا عبد الوارث بن سعيد، عن القاسم بن عبد الواحد، عن عبد الله بن محمد به بمثله، وهو سند حسن، وأخرجه الحاكم من الطريق نفسه وصححه ووافقه الذهبي^(٦).

(١) التلخيص الحبير، ١/ ٢٧٠، وانظر علل ابن أبي حاتم، ١/ ١٤٨، التمهيد لابن عبد البر، ١١/ ٢٠٧.

(٢) هو الحميري، لين الحديث. ابن حجر، تقريب التهذيب، ص ٣٦٥، ت ٤٢١١.

(٣) الترمذي، الجامع، ٣/ ٤١٩، ح ١١١١.

(٤) المصدر نفسه، ٣/ ٤٢٠، ح ١١١٢.

(٥) المسند، ٤/ ١٧٧، ح ٢٢٥٦.

(٦) المستدرک، ٢/ ١٩٤.

وأبو داود من طريق وكيع، ثنا الحسن بن الصباح، عن عبد الله بن محمد به بمثله^(١) وهو سند حسن، فهذا الحديث وإن كان من رواية الشاميين عنه فهو حديث حسن، وكأنه مما رواه زهير من كتابه.

الحديث الرابع: أخرجه في الزهد، باب، أخرجه وحده في بابيه.
قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ وَأَبُو دَاوُدَ قَالَا حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ حَدَّثَنِي مُوسَى بْنُ وَرْدَانَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (الرَّجُلُ عَلَى دِينِ خَلِيلِهِ فَلْيَنْظُرْ أَحَدُكُمْ مَنْ يُجَالِلُ).

قَالَ أَبُو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ^(٢).
ورواه أبو داود: قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ بِهِ بِمِثْلِهِ^(٣)، ورواه الإمام أحمد: ثنا عبد الرحمن ابن مهدي ومؤمل، عن زهير به بنحوه^(٤)، وإسحاق بن راهويه أخبرنا الوليد بن مسلم، نا زهير بن محمد به بمثله إلا أنه قال المرء بدل الرجل^(٥).

وله متابع عند الحاكم من طريق صدقة بن عبد الله، عن إبراهيم بن محمد الأنصاري، عن سعيد بن يسار، عن أبي هريرة به بنحوه صححه ووافقه الذهبي^(٦).
وسئل الدارقطني عن هذا المتابع فقال: "يرويهِ صفوان بن سليم واختلف عنه فرواه محمد بن سعيد ابن بنت الأعمش، عن صفوان بن سليم، عن سعيد بن يسار، عن أبي هريرة وتابعه إبراهيم بن أبي يحيى، عن صفوان.

وخالفهما إبراهيم بن طهمان من رواية الحكم بن عبد الله أبي مطيع عنه فرواه عن صفوان عن سعيد المقبري عن أبي هريرة عن النبي ﷺ وهو معروف من رواية موسى بن وردان عن أبي هريرة^(٧).

(١) السنن، ٢/ ٢٢٨، ح ٢٠٧٨.

(٢) الترمذي، الجامع، ٤/ ٥٨٩، ح ٢٣٧٨.

(٣) السنن، ٤/ ٢٦٠، ح ٤٨٣٣.

(٤) المسند، ٢/ ٣٠٣.

(٥) المسند، ص ٣٥٣، ح ٣٥١.

(٦) المستدرک، ٤/ ١٧١. قلت: ولا يتابعان على ذلك ففي هذا السند صدقة بن عبد الله هو الدمشقي ضعيف، فهو وإن وثقه دحيم إلا أن

باقي النقاد على تضعيفه حتى قيل فيه متروك. انظر: أقوال النقاد في تهذيب التهذيب، ٤/ ٣٦٥.

(٧) العلل، ٨/ ٣٢٤.

قلت: لم يذكر الدارقطني الطريق التي ذكرها الحاكم وفيها صدقة بن عبدالله الدمشقي وهو ضعيف، وأورده ابن الجوزي في الموضوعات لقول ابن حبان في موسى بن وردان: يروي المناكير عن المشاهير، ولا يسلم ذلك لابن حبان ولا لابن الجوزي.

أما موسى بن وردان فقد أثنى عليه جمع من النقاد: أحمد، وأبو داود، وأبو حاتم، والعجلي والدارقطني، واختلف قول ابن معين فيه وبين البزار سبب تضعيفه فقال: روى عنه محمد بن أبي حميد أحاديث منكراً أما هو فلا بأس به^(١).

وهذا الحديث قد حسنه غير الترمذي السيوطي، وذهب النووي أبعد من ذلك فصححه^(٢)، وهو من رواية ابن مهدي وأبي عامر العقدي، عن زهير وهي مستقيمة فالحديث حسن والله أعلم، فيكون هذا مما حدث به من كتابه في العراق والشام لأنه مروي عن الشاميين عنه كذلك.

الحديث الخامس: أخرجه في تفسير القرآن، باب: ومن سورة الصافات، أخرجه وحده في موضوعه. قال: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ أَخْبَرَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ عَنْ زُهَيْرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ رَجُلٍ عَنْ أَبِي الْعَالِيَةِ عَنْ أَبِي بِنِ كَعْبٍ قَالَ: سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى (وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ) [الصافات: ١٤٧] قَالَ: (عِشْرُونَ أَلْفًا) قَالَ أَبُو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ^(٣).

قلت: وأخرجه الطبري في تفسيره من طريق عمرو بن أبي سلمة، قال: سمعت زهير بن محمد عن سمع أبا العالية به بنحوه، ومعنى قوله: عشرون ألفاً: أي يزيدون عشرون ألفاً^(٤). ولم أقف له على متابعات، ولم أتبين الراوي عن أبي العالية، فهو من مناكيره التي حدث بها من حفظه في الشام والله أعلم.

الحديث السادس: أخرجه في تفسير القرآن، باب: ومن سورة الرحمن، أخرجه وحده في موضوعه لبيان ضعفه.

قال: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ وَاقِدٍ أَبُو مُسْلِمٍ السَّعْدِيُّ حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ عَنْ زُهَيْرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُكَدِّرِ عَنْ جَابِرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى أَصْحَابِهِ فَقَرَأَ عَلَيْهِمْ سُورَةَ الرَّحْمَنِ مِنَ

(١) ابن حجر، تهذيب التهذيب، ٥/ ٥٨٤.

(٢) المناوي، فيض القدير، ٤/ ٥٢.

(٣) الترمذي، الجامع، ٥/ ٣٦٥، ح ٣٢٢٩.

(٤) جامع البيان، ٢٣/ ١٠٤.

أَوْهِيَ إِلَى آخِرِهَا فَسَكَتُوا فَقَالَ: (لَقَدْ قَرَأْتُهَا عَلَى الْجَنِّ لَيْلَةً الْجَنُّ فَكَانُوا أَحْسَنَ مَرْدُودًا مِنْكُمْ كُنْتُ كُلَّمَا أَتَيْتُ عَلَى قَوْلِهِ (فَبِأَيِّ آلَاءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ) قَالُوا لَا بَشِيءٌ مِنْ نِعْمِكَ رَبَّنَا نَكْذِبُ فَلَكَ الْحَمْدُ).

قَالَ أَبُو عِيْسَى هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ الْوَلِيدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ زُهَيْرِ بْنِ مُحَمَّدٍ قَالَ ابْنُ حَبْلٍ كَانَ زُهَيْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ الَّذِي وَقَعَ بِالشَّامِ لَيْسَ هُوَ الَّذِي يُرْوَى عَنْهُ بِالْعِرَاقِ كَأَنَّهُ رَجُلٌ آخَرُ قَلَّبُوا اسْمَهُ يَغْنِي لِمَا يُرْوَوْنَ عَنْهُ مِنَ الْمَنَاقِيرِ وَسَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ إِسْمَاعِيلَ الْبَخَارِيَّ يَقُولُ أَهْلُ الشَّامِ يُرْوَوْنَ عَنْ زُهَيْرِ بْنِ مُحَمَّدٍ مَنَاقِيرَ وَأَهْلُ الْعِرَاقِ يُرْوَوْنَ عَنْهُ أَحَادِيثَ مُقَارِبَةً^(١).

قلت: لم أقف له على متابعات ولا شواهد، وقد روي من الطريق نفسه عند غير الترمذي^(٢). وهو من مناكيره التي رواها عنه أهل الشام.

الحديث السابع: أخرجه في الدعوات، باب، أخرجه وحده في بابيه.
قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ الْعَقَدِيُّ حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ وَهُوَ ابْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَقِيلٍ أَنَّ مُعَاذَ بْنَ رِفَاعَةَ أَخْبَرَهُ عَنْ أَبِيهِ قَالَ قَامَ أَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ عَلَى الْمِنْبَرِ ثُمَّ بَكَى فَقَالَ: قَامَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَامَ الْأَوَّلِ عَلَى الْمِنْبَرِ ثُمَّ بَكَى فَقَالَ: (اسْأَلُوا اللَّهَ الْعَفْوَ وَالْعَافِيَةَ فَإِنَّ أَحَدًا لَمْ يُعْطَ بَعْدَ الْيَقِينِ خَيْرًا مِنَ الْعَافِيَةِ).
قَالَ هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ عَنْ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ^(٣).

ورواه أحمد قال: حدثنا عبد الرحمن بن مهدي وأبو عامر العقدي قالوا: حدثنا زهير به بنحوه^(٤).
قلت: له متابع صحيح عند ابن ماجه^(٥) والإمام أحمد^(٦) قال أحمد: حدثنا الحميدي، قال: حدثنا الوليد بن مسلم، قال: سمعت عبد الرحمن بن جابر بن يزيد، يقول: سمعت سليم بن عامر، يقول: سمعت أوسط البجلي وهو على منبر حمص يقول: سمعت أبا بكر الصديق يقول وهو على منبر رسول الله ﷺ ثم ذكر نحوه.
ورواه من طريق سليم بن عامر الحاكم^(٧) وصححه ووافقه الذهبي.
فيكون هذا الحديث من حسن حديثه من رواية العراقيين عنه.

(١) الترمذي، الجامع، ٣٩٩/٥، ح ٣٢٩١.

(٢) انظر كتاب الشكر، ابن أبي الدنيا، ص ٢٧، ح ٦٩؛ والحاكم في المستدرک، ٤٧٣/٢.

(٣) الترمذي، الجامع، ٥٥٧/٥، ح ٣٥٥٨.

(٤) المسند، ٦/٣.

(٥) السنن، ٢/٢٦٥، ح ٣٨٤٩.

(٦) المسند ٣/١، والنسائي في الكبرى، ٢٢٠/٦، ح ١٠٧١٧.

(٧) المستدرک، ٥٢٩/١.

الحديث الثامن: في المناقب، باب: في فضل النبي ﷺ، أخرجه شاهداً في الباب، قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ الْعَقَدِيُّ حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَقِيلٍ عَنِ الطُّفَيْلِ بْنِ أَبِي بِنٍ كَعْبٍ عَنْ أَبِيهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: (مِثْلِي فِي النَّبِيِّنَ كَمِثْلِ رَجُلٍ بَنَى دَارًا فَأَحْسَنَهَا وَأَكْمَلَهَا وَأَجْمَلَهَا وَتَرَكَ مِنْهَا مَوْضِعَ لَبَنَةٍ فَجَعَلَ النَّاسُ يَطُوفُونَ بِالْبِنَاءِ وَيَعْجَبُونَ مِنْهُ وَيَقُولُونَ لَوْ تَمَّ مَوْضِعُ تِلْكَ اللَّبَنَةِ وَأَنَا فِي النَّبِيِّنَ مَوْضِعُ تِلْكَ اللَّبَنَةِ).

وَهَذَا الْإِسْنَادُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: (إِذَا كَانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ كُنْتُ إِمَامَ النَّبِيِّنَ وَخَطِيئَهُمْ وَصَاحِبَ شَفَاعَتِهِمْ غَيْرَ فَخْرٍ).

قَالَ أَبُو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ^(١).

قلت: المتن الأول: (مِثْلِي فِي النَّبِيِّنَ...).

أخرجه الإمام أحمد قال: حدثنا عبد الرحمن بن مهدي وأبو عامر العقدي حدثنا زهير به بنحوه^(٢). وحسن إسناده الضياء^(٣).

وله متابع في زوائد عبد الله على المسند قال: ثنا سعيد بن الأشعث، أنا سعيد بن سلمة بن أبي الحسام، ثنا عبد الله بن محمد به بنحوه^(٤). وهو سند حسن.

وله شاهد عند البخاري ومسلم والترمذي وغيرهم^(٥) من حديث جابر به بنحوه، قال الترمذي: حسن صحيح غريب من هذا الوجه.

فيكون هذا من حسن حديثه من رواية العراقيين عنه ومنهم ابن مهدي وأبو عامر.

المتن الثاني: (إِذَا كَانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ...).

فله متابعات منها:

ما رواه ابن ماجه^(٦) قال: حدثنا إسماعيل بن عبد الله الرقي، ثنا عبيد الله بن عمرو، عن عبد الله بن محمد بن عقال به بمثله وهو سند حسن.

(١) الترمذي، الجامع، ٥/٥٨٦، ح ٣٦١٣.

(٢) المسند، ٥/١٣٦.

(٣) الأحاديث المختارة، ٣/٣٩٢، ح ١١٩٠.

(٤) المسند، ٥/١٣٧.

(٥) صحيح البخاري، ص ٧٤٧، ح ٣٥٣٤؛ وصحيح مسلم، ٤/١٧٩١، ح ٢٢٨٧؛ وجامع الترمذي، ٥/١٤٧،

ح ٢٨٦٢.

(٦) السنن، ٢/١٤٤٣، ح ٤٣١٣.

وعبدالله بن أحمد^(١) في زوائده على المسند قال: ثنا هاشم بن الحارث، ثنا عبيدالله بن عمرو، عن عبدالله بن محمد بن عقيل به بمثله وهو سند حسن.

ومن طريق عبيدالله بن عمر القواريري، ثنا محمد بن عبدالله بن الزبير، ثنا شريك، عن عبد الله بن محمد به بنحوه^(٢).

ورابع عند الإمام أحمد^(٣) قال: ثنا زكريا بن أبي زائدة، وثنا أحمد بن عبد الملك الحراشي، ثنا عبيد الله بن عمرو، عن عبد الله بن محمد به بمثله مطولاً، ورواه الحاكم^(٤) من طريق عبيدالله بن عمرو عن عبدالله وصححه ووافقه الذهبي.

الحديث التاسع: أخرجه في المناقب، باب: في فضل الأنصار، صدر به الباب وأخرج شواهد له.
قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ عَنْ زُهَيْرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَقِيلٍ عَنِ الطُّفَيْلِ بْنِ أَبِي بْنِ كَعْبٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (لَوْ لَا الْهَجْرَةُ لَكُنْتُ أَمْرًا مِنَ الْأَنْصَارِ وَبِهَذَا الْإِسْنَادِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لَوْ سَلَكَ الْأَنْصَارُ وَادِيًا أَوْ شِعْبًا لَكُنْتُ مَعَ الْأَنْصَارِ).

قَالَ أَبُو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ^(٥).

قلت: ورواه الحاكم من طريق ابن مهدي، حدثنا زهير به بالمتنين وصححه ووافقه الذهبي^(٦)، ورواه الضياء في المختارة من طريق يحيى بن أبي بكير، حدثنا زهير بن محمد به بالمتنين معاً في سياق واحد وقال إسناده حسن^(٧).

المتن الأول: (لولا الهجرة لكنت امرأ من الأنصار).

رواه الإمام أحمد^(٨) في فضائل الصحابة قال: حدثنا زكريا بن عدي، قال: أنا عبيد الله بن عمرو، عن عبد الله بن محمد به بمثله وزاد المتن الثاني: (لو سلك الأنصار وادياً وشعباً لكنت مع الأنصار).

(١) المسند، ١٣٨/٥.

(٢) المسند، ١٣٨/٥.

(٣) المصدر نفسه، ١٣٨/٥.

(٤) المستدرک، ٧١/١.

(٥) الترمذی، الجامع، ٧١٢/٥، ح ٣٨٩٩.

(٦) المستدرک، ٧٨/٤.

(٧) الأحاديث المختارة، ٣/٣٨٦، ح ١١٨١.

(٨) المسند، ٧٩٧/٢.

وعند عبد الله في زوائده على المسند^(١) قال: حدثنا هاشم بن الحارث ثنا عبيد الله بن عمرو، عن عبد الله بن محمد به بالمتنين معاً وزاد: (كنت إمام النبيين وخطيبهم يوم القيامة).

ورواه الضياء^(٢) في المختارة من الطريق نفسه وقال: إسناده حسن، والإمام أحمد^(٣) في المسند من طريق أحمد بن عبد الملك الحراني، ثنا عبيد الله ابن عمرو، عن عبد الله بن محمد به بمثل متابع عبد الله في الزوائد.

خلاصة مرويات زهير بن محمد عند الترمذي.

- روى الترمذي لزهير بن محمد تسعة أحاديث، اثنان صدر بهما الباب وأخرج لأحدهما متابعاً وللآخر شاهداً، واثنان لبيان ضعفهما وأربعة لم يخرج في بابها غيرها، وواحداً في الشواهد.
- خمسة من روايته في العراق، وهي صحيحة أو حسنة وهي من رواية العقدي عنه ولها متابعات من رواية ابن مهدي وغيره.
- وأربعة من روايته في الشام: ثلاثة من رواية الوليد بن مسلم عنه اثنان ضعيفان والثالث حسن بالمتابعات، والرابع من رواية التنيسي عنه وهي منكرة.

رابعاً: مرويات زهير بن محمد عند أبي داود.

روى له أبو داود ثمانية أحاديث.

الحديث الأول: (حديث حمنة بنت جحش في الاستحاضة)، سبق عند الترمذي الحديث الأول^(٤) وهو من حسن روايته في العراق مما رواه عنه العقدي، وأخرجه أبو داود شاهداً في الباب.

الحديث الثاني: أخرجه في الصلاة، باب: في صلاة الليل، أخرجه شاهداً في الباب.

قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ شَرِيكَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي نَمِرٍ عَنْ كُرَيْبٍ عَنِ الْفَضْلِ بْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: بَتُّ لَيْلَةً عِنْدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَأَنْظُرَ كَيْفَ يُصَلِّي فَقَامَ فَتَوَضَّأَ وَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ قِيَامُهُ مِثْلُ رُكُوعِهِ وَرُكُوعُهُ مِثْلُ سُجُودِهِ ثُمَّ نَامَ ثُمَّ اسْتَيْقَظَ فَتَوَضَّأَ وَاسْتَنْتَ ثُمَّ قَرَأَ بِخَمْسِ آيَاتٍ مِنْ آلِ عِمْرَانَ

(١) المصدر نفسه، ١٣٨/٥.

(٢) الأحاديث المختارة، ٣/٣٨٥، ح ١١٧٩.

(٣) المسند، ١٣٨/٥.

(٤) انظر: ص ٤٢٠.

(إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ) [آل عمران: ١٩٠]... قَالَ أَبُو دَاوُدَ خَفِيَّ عَلَيَّ مِنْ ابْنِ بَشَّارٍ بَعْضُهُ^(١).

ورواه الطبراني في الكبير من طريق أبي عامر العقدي، ثنا زهير بن محمد به بمثله^(٢).
قلت: وفي مختصر كتاب الوتر ذكره من طريق الطبراني ثم قال: إسناده منقطع، قال محمد بن نصر
فجعل هذه الرواية عن الفضل بن عباس رضي الله عنهما والناس إنما رَوَوْا هذا الحديث عن عبد الله بن
عباس رضي الله عنهما وهو المحفوظ عندنا^(٣).
وتصرف أبي داود حيث أخرجه من الطريقين صدر بطريق الفضل ثم أتبع طريق عبد الله بن عباس
يُوحِي بِإمكانية تعدد الحادثة وهذا من رواية العراقيين عن زهير فهو من حسن حديثه والله أعلم.

الحديث الثالث: ذكره في الصوم، باب: كراهية وصل شعبان برمضان، ذكره في باب المتابعات تعليقا.
قال: حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ قَدِمَ عَبَّادُ بْنُ كَثِيرٍ
الْمَدِينَةَ فَمَالَ إِلَى مَجْلِسِ الْعَلَاءِ فَأَخَذَ بِيَدِهِ فَأَقَامَهُ ثُمَّ قَالَ اللَّهُمَّ إِنَّ هَذَا يُحَدِّثُ عَنْ أَبِيهِ عَنْ
أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: (إِذَا انْتَصَفَ شَعْبَانُ فَلَا تَصُومُوا) فَقَالَ الْعَلَاءُ اللَّهُمَّ إِنَّ
أَبِي حَدَّثَنِي عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِذَلِكَ، قَالَ أَبُو دَاوُدَ: رَوَاهُ الثَّوْرِيُّ وَشِبْلُ بْنُ الْعَلَاءِ
وَأَبُو عُمَيْسٍ وَزُهَيْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنِ الْعَلَاءِ، قَالَ أَبُو دَاوُدَ: وَكَانَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ لَا يُحَدِّثُ بِهِ قُلْتُ لِأَحْمَدَ لِمَ قَالَ لِأَنَّهُ
كَانَ عِنْدَهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَصِلُ شَعْبَانَ بِرَمَضَانَ.
وَقَالَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خِلَافَهُ، قَالَ أَبُو دَاوُدَ: وَلَيْسَ هَذَا عِنْدِي خِلَافَهُ وَلَمْ يَجْعَلْ بِهِ غَيْرُ
الْعَلَاءِ عَنْ أَبِيهِ^(٤).

قلت: رواه الترمذي قال: حدثنا قتيبة بن سعيد، حدثنا عبد العزيز به بنحوه، وقال: حديث حسن
صحيح لا نعرفه إلا من هذا الوجه على هذا اللفظ^(٥).

(١) أبو داود، السنن، ٤٤/٢، ح ١٣٥٥.

(٢) المعجم الكبير، ١٨/٢٩٧، ح ٧٦١.

(٣) المقرئ، أحمد بن علي، مختصر - كتاب الوتر، تحقيق إبراهيم العلي وأبو صعيديك، مكتبة المنار، الأردن، ط ١،
١٤١٣هـ، ص ٥٥-٥٦.

(٤) أبو داود، السنن، ٢/٣٠٠، ح ٢٣٣٧.

(٥) الجامع، ٣/١١٥، ح ٧٣٨.

ورواه البيهقي في الكبرى^(١) من طريق محمد بن إبراهيم بن قتيبة يقول: سمعت عبدالعزيز بن محمد به بمثله ثم قال: قال أبو داود: وقال أحمد بن حنبل: هذا حديث منكر، قال: وكان عبد الرحمن لا يحدث به، قلت: وليس في المطبوع إلا ما أثبتته من قول أبي داود.

وفي علل أحمد وقد سئل عنه^(٢): أنكره وقال: سألت ابن مهدي عنه فلم يحدثني به وكان يتوقاه. قلت: وأنكره أبو زرعة كذلك^(٣).

ورواه النسائي في الكبرى^(٤): من طريق عتبة بن عبد الله أبي العميس، عن العلاء به بنحوه، بسند حسن، وقال النسائي: لا نعلم أحداً روى هذا الحديث إلا العلاء بن عبد الرحمن.

ورواه ابن ماجه^(٥) قال: حدثنا أحمد بن عبدة، ثنا عبد العزيز بن محمد ح.

وحدثنا هشام بن عمار، ثنا مسلم بن خالد قال: ثنا العلاء به بنحوه، وهو سند حسن.

ورواه ابن حبان^(٦) بسند حسن من طريق الحسن بن حبيب بن ندبة، قال: حدثنا روح بن القاسم، عن العلاء به بنحوه.

وقال في الكشف: "قال السخاوي: وصححه ابن حبان وأبو عوانة والدينوري"^(٧). قلت: وسكت عنه الحافظ في الفتح^(٨) ونقل تصحيح ابن حبان له، فيكون هذا من حسن حديثه.

الحديث الزايع: أخرجه في الجهاد، باب: في عقوبة الغال، أخرجه شاهداً في الباب.

قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَوْفٍ قَالَ حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ أَيُّوبَ قَالَ حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ قَالَ حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ: (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَبَا بَكْرٍ وَعُمَرُ حَرَقُوا مَتَاعَ الْغَالِ وَصَرَبُوهُ).

(١) السنن الكبرى، ٤/٢٠٩، ح ٧٧٥١.

(٢) العلل لأحمد، ص ١١٧، ح ٢٧٣.

(٣) سؤالات البرذعي، ص ٣٨٨.

(٤) السنن الكبرى، ٢/١٧٢، ح ٢٩١١.

(٥) السنن، ١/٥٢٩، ح ١٦٥١.

(٦) الصحيح، ٨/٣٥٥، ح ٣٥٨٩.

(٧) كشف الخفاء، ١/٨٧.

(٨) فتح الباري، ٤/١٢٩.

قَالَ أَبُو دَاوُدَ وَزَادَ فِيهِ عَلِيُّ بْنُ بَحْرٍ عَنِ الْوَلِيدِ وَلَمْ أَسْمَعْهُ مِنْهُ وَمَنْعُوهُ سَهْمُهُ
قَالَ أَبُو دَاوُدَ وَحَدَّثَنَا بِهِ الْوَلِيدُ بْنُ مُعْتَبَةَ وَعَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ نَجْدَةَ قَالَا حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ عَنْ
زُهَيْرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ قَوْلَهُ وَلَمْ يَذْكُرْ عَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ نَجْدَةَ الْحَوْطِيَّ
مَنْعَ سَهْمِهِ^(١).

قلت: حديث علي بن بحر رواه ابن الجارود قال: حدثنا محمد بن يحيى، قال: ثنا علي بن بحر القطان قال:
حدثنا الوليد بن مسلم به بمثله وزاد: (وضربوه بالسوط ومنعوه سهمه)^(٢).
والحاكم وصححه^(٣).

وله شاهد من حديث عمر بن الخطاب مرفوعاً، ومن حديث الوليد بن هشام موقوفاً عليه أخرجهما أبو
داود قبل هذا الحديث وقال: وهذا -أي حديث الوليد بن هشام- أصح الحديثين رواه غير واحد أن الوليد بن هشام
حرق رَحْلَ زِيَادِ بْنِ سَعْدٍ وَكَانَ قَدْ غُلَّ وَضَرَبَهُ^(٤).

وقد بَوَّبَ البخاري^(٥) في الجهاد والسير بقوله، باب: القليل من الغلول. ولم يذكر عبدالله بن عمرو عن النبي
ﷺ أنه حرَّقَ متاعه وهذا أصح.

ثم أخرج حديث عبدالله بن عمرو قال: (كان على ثقل النبي ﷺ رجل يقال له كَرْكَرَةُ فَمَاتَ. فَقَالَ رَسُولُ
اللَّهِ ﷺ: (هُوَ فِي النَّارِ)، فَذَهَبُوا يَنْظُرُونَ إِلَيْهِ فَوَجَدُوا عِبَادَةَ قَدْ غَلَّهَا).

قال الحافظ في الفتح^(٦): قوله "وهذا أصح" أشار إلى تضعيف ما رُوِيَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو فِي الْأَمْرِ بِحَرْقِ
رَحْلِ الْغَالِ وَالْإِشَارَةُ بِقَوْلِهِ هَذَا إِلَى الْحَدِيثِ الَّذِي سَاقَهُ... ثم بين أن البخاري حكى على حديث عمر الذي ساقه أبو
داود بأنه باطل ليس له أصل وراويه لا يعتمد عليه^(٧).

وقد ضعف ابن حجر حديث زهير فقال: وزهير ضعيف الحديث^(٨)، فيكون هذا الحديث من ضعيف روايته
في الشام.

الحديث الخامس: أخرجه في الخراج والفيء، باب: في اتخاذ الوزير، أخرجه وحده في الباب.

(١) أبو داود، السنن، ٣/٦٩، ح ٢٧١٥.

(٢) المنتقى، ١/٢٧٢، ح ١٠٨٢.

(٣) المستدرک، ٢/١٣١.

(٤) السنن، ٣/٦٩، ح ٢٧١٣.

(٥) الصحيح، ص ٦٤٧، ح ٣٠٧٤.

(٦) فتح الباري، ٦/١٨٧.

(٧) انظر التاريخ الصغير، ٢/١٠٣.

(٨) تغليق التعليق، ٣/٤٦٦.

قال: حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ عَامِرٍ الْمُرِّيُّ حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (إِذَا أَرَادَ اللَّهُ بِالْأَمِيرِ خَيْرًا جَعَلَ لَهُ وَزِيرَ صَدَقٍ إِنْ نَسِيَ - ذَكَرَهُ وَإِنْ ذَكَرَ أَعَانَهُ وَإِذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهِ غَيْرَ ذَلِكَ جَعَلَ لَهُ وَزِيرَ سُوءٍ إِنْ نَسِيَ لَمْ يُذَكِّرْهُ وَإِنْ ذَكَرَ لَمْ يُعِنِّهِ)^(١).

ورواه النَّسَائِيُّ فِي الْمَجْتَبَى^(٢): أَخْبَرَنَا عمرو بن عثمان، قال: حدثنا بقر، قال: حدثنا ابن المبارك عن ابن أبي حسين عن القاسم بن محمد به بنحوه وهو سند صحيح.

وإسحاق بن راهويه قال^(٣): أَخْبَرَنَا أبو عامر العقدي، نا عبد الرحمن بن أبي بكر قال: سمعت القاسم بن محمد به بنحوه.

وأبو يعلى فِي الْمُسْنَدِ^(٤) قال: حدثنا عبد الأعلى حدثنا عمر بن علي عن عبد الرحمن بن أبي بكر قال: سمعت القاسم بن محمد به بنحوه.

ورواه الإمام أحمد قال: حدثنا حسين بن محمد قال: ثنا مسلم يعني - ابن خالد - عن عبد الرحمن بن أبي بكر قال: أَخْبَرَنِي الْقَاسِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ بِهِ بِنُحْوِهِ^(٥). وهذا سند ضعيف فيه عبد الرحمن بن أبي بكر التيمي ضعيف^(٦). فيكون هذا من حسن حديثه كذلك.

الحديث السادس: فِي الْمَلَحَمِ، باب: النَّهْيُ عَنْ تَهْيِيجِ الْحَبْشَةِ، أَخْرَجَهُ وَحْدَهُ فِي الْبَابِ.

قال: حَدَّثَنَا الْقَاسِمُ بْنُ أَحْمَدَ الْبَغْدَادِيُّ حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ عَنْ زُهَيْرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ مُوسَى بْنِ جُبَيْرٍ عَنْ أَبِي أُمَامَةَ بْنِ سَهْلٍ بْنِ حَنِيفٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: (اتْرُكُوا الْحَبْشَةَ مَا تَرَكُوكُمْ فَإِنَّهُ لَا يَسْتَخْرِجُ كَنْزَ الْكَعْبَةِ إِلَّا ذُو السُّوَيْقَتَيْنِ مِنَ الْحَبْشَةِ)^(٧).

ورواه الإمام أحمد^(٨) قال: حدثنا عبد الرحمن بن مهدي، ثنا زهير به بمثله، وأخرجه الحاكم وصححه^(٩).

(١) أبو داود، السنن، ٣/ ١٣١، ح ٢٩٣٢.

(٢) المجتبى، ٧/ ١٥٩، ح ٤٢٠٤.

(٣) المسند، ٢/ ٤٢٥، ح ٩٧٢.

(٤) المسند، ٧/ ٤١٦، ح ٤٤٣٩.

(٥) المسند، ٦/ ٧٠.

(٦) تقريب التهذيب، ص ٣٣٧، ت ٣٨١٣.

(٧) أبو داود، ٤/ ١١٤، ح ٤٣٠٩.

(٨) المسند، ٥/ ٣٧١.

(٩) المستدرک، ٤/ ٤٥٣.

وله متابع عند أحمد^(١) قال: حدثنا أحمد بن عبد الملك الحراني، قال: ثنا محمد بن سلمة، عن محمد بن إسحاق، عن ابن أبي نجيح، عن مجاهد، عن عبد الله بن عمرو به بنحوه وهو سند حسن.
وابن أبي شيبة^(٢) قال: حدثنا عبد الرزاق، عن ابن عيينة، عن ابن أبي نجيح به بنحوه. فهو من مستقيم روايته في العراق.

الحديث السابع: (الرَّجُلُ عَلَى دِينِ خَلِيلِهِ فَلْيَنْظُرْ أَحَدُكُمْ مَنْ يُخَالِلُ)، سبق عند الترمذي الحديث الرابع^(٣) وهو من حسن روايته في العراق وهي من رواية العقدي عنه، أخرجه أبو داود شاهداً في بابه.

الحديث الثامن: أخرجه في الأدب، باب: في الغيبة، أخرجه شاهداً في الباب، قال: حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ مُسَافِرٍ حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ أَبِي سَلَمَةَ قَالَ حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (إِنَّ مِنْ أَكْبَرِ الْكِبَائِرِ اسْتِطَالَةَ الْمَرْءِ فِي عَرَضِ رَجُلٍ مُسْلِمٍ بِغَيْرِ حَقٍّ وَمِنْ الْكِبَائِرِ السَّبْتَانِ بِالسَّبَةِ)^(٤).

قلت: حسنه السيوطي^(٥). وقال الحافظ في الفتح^(٦): أخرجه ابن أبي حاتم عن أبي هريرة بسند حسن، وتابعه الصنعاني^(٧)، وله متابع بسند ضعيف عند البيهقي^(٨) من طريق محمد بن أبي معشر حدثني أبي عن سعيد عن أبي هريرة به بنحوه ولم يذكر (من الكبائر السبتان بالسبة).
ورواه النضر بن شميل عن أبي معشر عن سعيد به بنحوه^(٩).

وأشار إلى آخر حيث قال: ورواه أيضاً عبد الله بن سعيد المقبري، عن أبيه، عن أبي هريرة، وقال: عن جده، عن أبي هريرة، وعبد الله ضعيف^(١٠).

(١) المسند، ٢/ ٢٢٠.

(٢) المصنف، ٥/ ١٣٧.

(٣) انظر: ص ٤٢٣.

(٤) أبو داود، ٤/ ٢٦٩، ح ٤٨٧٧.

(٥) فيض القدير، ٦/ ٨.

(٦) فتح الباري، ١٠/ ٤١١.

(٧) سبل السلام، ٤/ ١٠٧.

(٨) السنن الكبرى، ٤/ ٢٠١، ح ٧٦٩٣.

(٩) السنة للمروزي، ص ٦٠، ح ١٠٤.

(١٠) شعب الإيثار، ٤/ ٣٩٥، ح ٥٥٢٢.

وثالث من طريق مُحَمَّد بن أَبِي نعيم، حدثنا وهيب، حدثنا النعمان بن راشد، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة به بنحوه^(١).

ونقل قول ابن المديني: لم يقل أحد عن الزهري في هذا الحديث عن سعيد عن أبي هريرة إلا النعمان، قلت: والنعمان صدوق، سيع الحفظ^(٢).

وكلام النَّقاد في طريق سعيد، ولم يتعرضوا لطريق العلاء عن أبيه، وبتحسين ابن حجر لسند ابن أبي حاتم، والصنعاني والسيوطي يكون هذا من حسن حديثه والله أعلم.

وَمُحَمَّد بن أَبِي نعيم: هو الواسطي، صدوق، طرحه ابن معين^(٣) وذكر الحافظ ابن عدي هذا الحديث من أحاديثه غير المحفوظة^(٤).

وقال أبو زرعة في العلل: "هذا خطأ إنما هو الزهري عن سعيد بن المسيب عن النبي ﷺ.

وقال أبو حاتم: هذا خطأ إنما رواه ابن المبارك عن معمر ويونس عن سعيد قوله"^(٥).

خلاصة مرويات زهير بن مُحَمَّد عند أبي داود.

أخرج له أبو داود ثمانية أحاديث.

- خمسة في الشواهد.
- وواحد ذكره متابعة تعليقاً.
- واثنان لم يخرج في بابهما غيرهما.
- حديثان من روايته في العراق وهما من صحيح حديثه من رواية العقدي عنه.
- وخمسة أحاديث من روايته في الشام:
- ثلاثة من حسان حديثه بالمتابعات والشواهد واثنان ضعيفان.
- وأحدهما ذكره في باب المتابعات ولم أقف على من وصله وهو من حسن حديثه.

(١) المصدر نفسه، ٣١٣/٥، ح ٦٧٦٩.

(٢) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص ٥٦٤، ت ٧١٥٤.

(٣) المصدر نفسه، ص ٥٠٩، ت ٦٣٣٧.

(٤) الكامل، ٢٥٦/٦.

(٥) ابن أبي حاتم، العلل، ٢٥٠/٢.

خامساً: مرويات زهير بن محمد عند ابن ماجه.

روى له ابن ماجه خمسة عشر حديثاً.

الحديث الأول: أخرجه في الطهارة، باب: النهي عن الخلاء على قارعة الطريق، أخرجه شاهداً في الباب.

قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ زُهَيْرٍ قَالَ: قَالَ سَالِمٌ سَمِعْتُ الْحُسَيْنَ يَقُولُ حَدَّثَنَا جَابِرُ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: (قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (إِيَّاكُمْ وَالتَّعْرِيسَ^(١) عَلَى جَوَادِّ الطَّرِيقِ وَالصَّلَاةَ عَلَيْهَا فَإِنَّهَا مَأْوَى الْحَيَّاتِ وَالسَّبَاعِ وَقَضَاءُ الْحَاجَةِ عَلَيْهَا فَإِنَّهَا مِنَ الْمَلَأَيْنِ^(٢)).

قلت: ورواه ابن ماجه في مكان آخر^(٣) قال: حدثنا أبو بكر بن أبي شيبه، ثنا يزيد بن هارون، أنبأنا هشام، عن الحسن عن جابر به بنحوه مختصراً.

وابن خزيمة في صحيحه^(٤) من الطريق نفسها.

وهو عند الإمام أحمد^(٥) قال: حدثنا محمد بن سلمة عن هشام عن الحسن به بنحوه مطولاً.

وحسن إسناده الحافظ ابن حجر في التلخيص^(٦).

ونقل الزرقاني عن ابن عبد البر قوله: هذا الحديث مسند من وجوه كثيرة وهي أحاديث شتى محفوظة^(٧)، فيكون هذا الحديث من حسن ما حدث به في الشام بهذه المتابعات والله أعلم.

الحديث الثاني والثالث: أخرجهما في الطهارة وسننها والمساجد والجماعات، ما جاء في إسباغ الوضوء، أخرجه شاهداً.

(١) التَّعْرِيسُ: النزول في آخر الليل، لسان العرب، باب السين، فصل العين، ١٣٦/٦.

(٢) ابن ماجه، السنن، ١/١١٩، ح ٣٢٩.

(٣) ابن ماجه، السنن، ٢/١٢٤٠، ح ٣٧٧٢.

(٤) الصحيح، ٤/١٤٥، ح ٢٥٤٨.

(٥) المسند، ٣/٣٠٥.

(٦) التلخيص الحبير، ١/١٠٥.

(٧) شرح الزرقاني، ٤/٥٠٥.

قال: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي بُكَيْرٍ حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَقِيلٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: (أَلَا أَدُلُّكُمْ عَلَى مَا يَكْفُرُ اللَّهُ بِهِ الْخَطَايَا وَيَزِيدُ بِهِ فِي الْحَسَنَاتِ) قَالُوا: بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ. قَالَ: (إِنْ سَبَّحْتَ أَلُوْ ضَوْءَ عَلَى الْمَكَارِهِ^(١)، وَكَثَرَتْهُ الْخُطَى إِلَى الْمَسَاجِدِ وَانْتَظَرْتَ الصَّلَاةَ بَعْدَ الصَّلَاةِ)^(٢).

قلت: وله متابع من طريق أبي عاصم الضحاك بن مخلد، حدثنا سفيان قال: حدثني عبد الله بن أبي بكر، عن سعيد بن المسيب به بنحوه مطولاً.

ورواه ابن حبان^(٣) والحاكم^(٤) وصححه على شرط الشيخين ووافقه الذهبي وابن خزيمة^(٥).
لكن الإمام أحمد أنكر هذا الطريق، وقال: هذا باطل إنما هو حديث ابن عقيل، ليس بشيء من حديث ابن أبي بكر^(٦).

وآخر من طريق زكريا بن عدي، قال: ثنا عبيد الله بن عمرو الرقي عن عبد الله بن محمد بن عقيل به بنحوه^(٧).

وأخرجه الإمام أحمد قال: حدثنا أبو عامر العقدي، حدثنا زهير بن محمد به بنحوه^(٨).
وله شاهد صحيح عند مسلم وغيره من حديث أبي هريرة بنحوه^(٩).
فيكون هذا من حسن حديثه من رواية ثقات العراقيين عنه.

(١) المكاره: جمع مكروه وهو ضد المنشط، والمراد بالضوء مع البرد الشديد، واحتمال المشقة فيه، الزمخشري، الفائق، ٢٥٥/٣.

(٢) ابن ماجه، السنن، ١/١٤٨، ح ٤٢٧، و١/٢٥٥، ح ٧٧٦.

(٣) الصحيح، ٢/١٢٧، ح ٤٠٢.

(٤) المستدرک، ١/١٩٠.

(٥) الصحيح، ١/٩٠، ح ١٧٧.

(٦) علل أحمد، ٢/٥٥٧.

(٧) مسند عبد بن حميد، ص ٣٠٣، ح ٩٨٤.

(٨) المسند، ٣/٣.

(٩) الصحيح، ١/٢١٩، ح ٢٥١.

الحديث الرابع: في المساجد والجماعات، باب: المشي إلى الصلاة، أخرجه شاهداً في الباب.
قال: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْحَلَبِيُّ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ الْحَارِثِ الشَّيرَازِيُّ حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ التَّمِيمِيُّ عَنْ أَبِي حَازِمٍ عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ السَّاعِدِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (لِيَبْشُرِ الْمَشَاءُونَ فِي الظُّلَمِ إِلَى الْمَسَاجِدِ بِنُورِ تَامِّ يَوْمِ الْقِيَامَةِ)^(١).

ورواه ابن خزيمة^(٢) والطبراني في الكبير^(٣) من طريق إبراهيم بن محمد الحلبي، ثنا يحيى بن الحارث الشيرازي، ثنا أبو غسان محمد بن مطرف، عن أبي حازم به نحوه.

والحاكم من طريق إبراهيم بن محمد، ثنا يحيى بن الحارث، ثنا زهير بن محمد التميمي وأبو غسان محمد بن مطرف عن أبي حازم به نحوه وصححه على شرط الشيخين وأقره الذهبي^(٤).

وقال في المصباح: "قال شيخنا أبو الفضل بن الحسين في أماليه... هذا حديث حسن غريب وقد تابع زهير بن محمد عليه أبو غسان محمد بن مطرف..."^(٥)، وقال بعد أن ذكر حديث أنس: "وله شاهد عن عشرة غير سهل وأنس وهم: بريدة وزيد بن حارثة وابن عباس وابن عمر وأبو أمامة وأبو الدرداء وأبو سعيد وأبو موسى وأبو هريرة وعائشة وأجودها حديث بريدة وأبي الدرداء..."^(٦).

قلت: وذكره ابن الجوزي في الموضوعات: قال: قال ابن ماجه... وساقه بسنده ومتنه وقال: قال البخاري: زهير حديثه منكر^(٧)، ولا يسلم لابن الجوزي حكمه، فزهير منكر الحديث ما حدث بالشام وهذا ليس منها، يضاف إلى ذلك أن له متابعا بسند حسن من طريق محمد بن مطرف، عن أبي حازم به نحوه، فيكون هذا من حسن حديثه والله أعلم.

الحديث الخامس: في إقامة الصلاة، باب: ما يقول إذا رفع رأسه من الركوع، أخرجه شاهداً في الباب.
قال: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي بَكْرٍ حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَقِيلٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: (إِذَا قَالَ الْإِمَامُ سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ فَقُولُوا اللَّهُمَّ رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ)^(٨).

(١) ابن ماجه، السنن، ١/٢٥٦، ٧٨٠.

(٢) الصحيح، ٢/٣٧٧، ح ١٤٩٩.

(٣) المعجم الكبير، ٦/١٤٧، ج ٥٨٠٠.

(٤) المستدرک، ١/٢١٢.

(٥) مصباح الزجاجة، ١/٩٩.

(٦) المصدر نفسه، ١/١٠٠.

(٧) العلل المتناهية، ١/٤٠٧.

(٨) ابن ماجه، السنن، ١/٢٨٤، ح ٨٧٧.

قلت: ورواه الإمام أحمد ثنا أبو عامر العقدي، حدثنا زهير بن محمد، به بمثله مطولاً^(١).

ولـه متابعات منها: ما رواه عبد بن حميد^(٢): حدثني زكريا بن عدي، ثنا عبيد الله بن عمرو، الرقي عن عبد الله بن محمد به بمثله مطولاً.

و ثاني من طريق: سعيد بن عبد العزيز، عن عطية بن قيس، عن قزعة بن يحيى، عن أبي سعيد به بنحوه مطولاً رواه النسائي^(٣)، وأبو داود^(٤)، وابن خزيمة^(٥)، وابن حبان^(٦)، بسند صحيح^(٧).

وثالث من طريق الضحاك بن مخلد، أخبرنا سفيان الثوري، حدثني عبد الله بن أبي بكر، عن سعيد بن المسيب، عن أبي سعيد به بنحوه، رواه ابن خزيمة^(٨) وابن حبان^(٩) والحاكم^(١٠) وصححه على شرط الشيخين ووافقه الذهبي.

فيكون هذا من حسن ما حدث به في العراق.

الحديث السادس: (كَانَ يُسَلِّمُ تَسْلِيمَةً وَاحِدَةً تَلْقَاءَ وَجْهَيْهِ)، سبق في الحديث الثاني^(١١) عند الترمذي وهو من روايته في الشام من رواية التنيسي عنه وهي ضعيفه، وقد أخرجه ابن ماجه شاهداً في الباب.

الحديث السابع: أخرجه في إقامة الصلاة، باب: في فضل الجمعة، صدر به الباب وأخرج شواهد له، قال: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي بُكَيْرٍ حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَقِيلٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ الْأَنْصَارِيِّ عَنْ أَبِي لُبَابَةَ بْنِ عَبْدِ الْمُنْذِرِ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (إِنَّ يَوْمَ

(١) المسند، ٣/٣.

(٢) مسنده، ص ٣٠٣، ح ٩٨٤.

(٣) المجتبى، ١/٢٢٤، ح ٦٥٥.

(٤) السنن، ١/٢٢٤، ح ٨٤٧.

(٥) الصحيح، ١/٣١٠، ح ٦١٣.

(٦) الصحيح، ٥/٢١٣، ح ١٩٠٥.

(٧) انظر الملحق، ص ٧٧٤، سند أبي داود.

(٨) الصحيح، ١/٣١٠، ح ٦١٣.

(٩) الصحيح، ٢/١٢٧، ح ٤٠٢.

(١٠) المستدرک، ١/٢١٥.

(١١) انظر: ص ٤٢١.

الْجُمُعَةِ سَيِّدُ الْآيَامِ وَأَعْظَمُهَا عِنْدَ اللَّهِ وَهُوَ أَعْظَمُ عِنْدَ اللَّهِ مِنْ يَوْمِ الْأَضْحَى وَيَوْمِ الْفِطْرِ فِيهِ خَمْسُ خِلَالٍ خَلَقَ اللَّهُ فِيهِ آدَمَ وَأَهْبَطَ اللَّهُ فِيهِ آدَمَ إِلَى الْأَرْضِ وَفِيهِ تَوَفَّى اللَّهُ آدَمَ وَفِيهِ سَاعَةٌ لَا يَسْأَلُ اللَّهُ فِيهَا الْعَبْدُ شَيْئًا إِلَّا أَعْطَاهُ مَا لَمْ يَسْأَلْ حَرَامًا وَفِيهِ تَقُومُ السَّاعَةُ مَا مِنْ مَلِكٍ مُقَرَّبٍ وَلَا سَمَاءٍ وَلَا أَرْضٍ وَلَا رِيَّاحٍ وَلَا جِبَالٍ وَلَا بَحْرٍ إِلَّا وَهَنَ يُشْفِقَنَّ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ^(١).

قلت: ورواه الإمام أحمد قال: حدثني أبو عامر العقدي، قال: ثنا زهير به بمثله^(٢).

وله متابع عند الطبراني، قال: حدثنا المقدم بن داود، ثنا عبد الله بن محمد بن المغيرة، ثنا عمرو بن ثابت، عن عبد الله بن محمد بن بنحوه^(٣).

قال البوصيري: إسناده حسن^(٤)، وهو كما قال فإنه من رواية ثقات العراقيين عن زهير.

الحديث الثامن: في إقامة الصلاة، باب: ما جاء في الزينة يوم الجمعة، أخرجه شاهداً في الباب.
قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُحْيَى حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ زُهَيْرٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَطَبَ النَّاسَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَرَأَى عَلَيْهِمْ ثِيَابَ النَّارِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (مَا عَلَى أَحَدِكُمْ أَنْ يَجِدَ سَعَةً أَنْ يَتَّخِذَ ثَوْبَيْنِ الْجُمُعَةِ سِوَى ثَوْبَيْ مَهْتَتِهِ)^(٥).

ورواه ابن حبان^(٦) وابن خزيمة^(٧) في صحيحهما من الطريق نفسه، وصححه البوصيري في الزوائد^(٨).

وليس كما قالوا: فإنه من رواية عمرو بن أبي سلمة عن زهير ومعظمها مناكير وبواطيل.

وقد سأل ابن أبي حاتم أباه عن هذا الحديث بسنده ومتنه فقال: "هذا حديث منكر بهذا الإسناد قال بعض أهل العربية: ثياب النار، أكسية قصار"^(٩).

قلت: وقد رواه ابن عبد البر في التمهيد من طريق يحيى بن سعيد، عن عمرة، عن عائشة به

بنحوه^(١٠).

(١) ابن ماجه، السنن، ١/٣٤٤، ح ١٠٨٤.

(٢) المسند، ٣/٤٣٠.

(٣) المعجم الكبير، ٥/٣٣، ح ٤٥١٢.

(٤) مصباح الزجاجة، ١/١٢٩.

(٥) ابن ماجه، السنن، ١/٣٤٩، ح ١٠٩٦.

(٦) الصحيح، ٧/١٥، ح ٢٧٧٧.

(٧) الصحيح، ٣/١٣٢، ح ١٧٦٥.

(٨) مصباح الزجاجة، ١/١٣١.

(٩) العلل، ١/٢٠٤.

(١٠) التمهيد، ٢٤/٣٥.

قال الحافظ في الفتح: في إسناده نظر^(١).

وآخر من طريق حاتم بن عبيد الله أبو عبيدة، قال: حدثنا مهدي بن ميمون عن هشام به بنحوه^(٢).

فهذا الحديث بهذا السند ضعيف لأنه من رواية التَّنِيْسِي عن زهير، والمتن له شواهد تقويه^(٣).
الحديث التاسع: أخرجه في إقامة الصلاة، باب: فيمن ترك الجمعة من غير عذر، أخرجه شاهداً، وأخرج له متابعا.

قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ عَنْ أَسِيدِ بْنِ أَبِي أَسِيدٍ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عِيْسَى الْمُصْرِيُّ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ عَنْ ابْنِ أَبِي ذَنْبٍ عَنْ أَسِيدِ بْنِ أَبِي أَسِيدٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (مَنْ تَرَكَ الْجُمُعَةَ ثَلَاثًا مِنْ غَيْرِ ضَرُورَةٍ طَبَعَ اللَّهُ عَلَى قَلْبِهِ)^(٤).

ورواه النسائي^(٥) قال: حدثنا عمرو بن سواد بن الأسود قال: أنا ابن وهب، قال: أخبرني ابن أبي ذئب به بمثله.

والإمام أحمد^(٦) قال: حدثنا أبو سعيد، ثنا عبدالعزيز بن محمد عن أسيد به بنحوه.
والحاكم^(٧) من طريق ابن أبي فديك ثنا ابن أبي ذئب به بمثله. وصححه ووافقه الذهبي.
ومتابع آخر من طريق ابن أبي أويس حدثني أخي عن سليمان بن بلال عن أسيد بن أبي أسيد به بنحوه، فيكون هذا من صحيح حديثه خاصة أنه من رواية العقدي عنه وهي صحيحة.

الحديث العاشر: في الطلاق، باب: الرجل يجحد الطلاق، أخرجه وحده في الباب، قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ أَبِي سَلَمَةَ أَبُو حَفْصٍ التَّنِيْسِيُّ- عَنْ زُهَيْرٍ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ

(١) فتح الباري، ٢/ ٣٧٤.

(٢) التمهيد، ٣٥/ ٢٤.

(٣) انظر موطأ مالك، ١/ ١١٠، ح ٢٤٢.

(٤) ابن ماجه، السنن، ١٠/ ٣٥٧، ح ١١٢٦.

(٥) السنن الكبرى، ١/ ٩١٦، ح ١٦٥٧.

(٦) المسند، ٥/ ٣٠٠.

(٧) المستدرک، ١/ ٢٩٢.

عَنْ جَدِّهِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: (إِذَا ادَّعَتِ الْمَرْأَةُ طَلَاقَ زَوْجِهَا فَجَاءَتْ عَلَى ذَلِكَ بِشَاهِدٍ عَدْلٍ اسْتُحْلِفَ زَوْجُهَا فَإِنْ حَلَفَ بَطَلَتْ شَهَادَةُ الشَّاهِدِ وَإِنْ نَكَلَ فَتُكْوَلُهُ بِمَنْزِلَةِ شَاهِدٍ آخَرَ وَجَازَ طَلَاقُهُ^(١)).

رواه الدارقطني من الطريق نفسه^(٢)، في الزوائد^(٣): إسناده حسن ورجاله ثقات.

قلت: وهذا لا يسلم فإن رواية التنيسي عن زهير منكره، ولم أقف له على متابعات ولا شواهد فهو من ضعيف حديثه.

الحديث الحادي عشر: أخرجه في الطب، باب: ما عُوذَ به النبي ﷺ وما عُوذَ به، أخرجه شاهداً في الباب، قال: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي بُكَيْرٍ حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ يَزِيدَ بْنِ خُصَيْفَةَ عَنْ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ كَعْبٍ عَنْ نَافِعِ بْنِ جُبَيْرٍ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ أَبِي الْعَاصِ الثَّقَفِيِّ أَنَّهُ قَالَ قَدِمْتُ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَبِي وَجَعٌ قَدْ كَادَ يُبْطِلُنِي فَقَالَ لِي النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (اجْعَلْ يَدَكَ الْيُمْنَى عَلَيْهِ وَقُلْ بِسْمِ اللَّهِ أَعُوذُ بِعِزَّةِ اللَّهِ وَقُدْرَتِهِ مِنْ شَرِّ مَا أَجِدُ وَأَحَاذِرُ سَبْعَ مَرَّاتٍ) فَقُلْتُ ذَلِكَ فَشَفَانِي اللَّهُ^(٤).

قلت: رواه مالك في الموطأ عن يزيد بن خصيفة به بنحوه^(٥)، وأبو داود^(٦) والترمذي^(٧) من طريق مالك عن يزيد بن خصيفة به بنحوه وقال الترمذي: حديث حسن صحيح، والنسائي^(٨) من طريق إسماعيل بن جعفر، عن يزيد بن خصيفة به بنحوه.

فيكون هذا الحديث من حسن حديث زهير، وليس هو من رواية الشاميين عنه بل من رواية ثقات الكوفيين عنه.

الحديث الثاني عشر: أخرجه في الأدب، باب: الرجل يكنى قبل أن يولد له، صدر به الباب، وأخرج له شاهداً، قال: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي بُكَيْرٍ حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ

(١) ابن ماجه، السنن، ١/ ٦٥٧، ح ٢٠٣٨.

(٢) السنن، ٤/ ٦٦ و ١٦٦.

(٣) مصباح الزجاجة، ٢/ ١٢٥.

(٤) ابن ماجه، السنن، ٢/ ١١٦٣، ح ٣٥٢٢.

(٥) الموطأ، ٢/ ٩٤٢.

(٦) السنن، ٤/ ١١، ح ٣٨٩١.

(٧) الجامع، ٤/ ٤٠٨، ح ٢٠٨.

(٨) السنن الكبرى، ٤/ ٤١٠، ح ٧٧٢٤.

مُحَمَّدُ بْنُ عَقِيلٍ عَنْ حَمْزَةَ بْنِ صُهَيْبٍ أَنَّ عُمَرَ قَالَ لِصُهَيْبٍ مَا لَكَ تَكْتَنِي بِأَبِي يَحْيَى وَلَيْسَ لَكَ وَلَدٌ قَالَ: (كَتَنَانِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِأَبِي يَحْيَى) ^(١).

رواه الإمام أحمد ^(٢) قال: ثنا عبد الرحمن بن مهدي، عن زهير به بنحوه مطولاً.

ورواه الحاكم ^(٣) من طريق عبيد الله بن عمرو الرقي، عن عبد الله بن محمد به بنحوه مطولاً صححه ووافقه الذهبي.

والطبراني ^(٤) من طريق إبراهيم بن المستمر، قال: حدثنا عمرو بن عاصم الكلابي، قال: حدثنا حماد بن سلمة، عن زيد بن أسلم، عن أبيه، عن صهيب بنحوه.

فيكون هذا الحديث من حسن حديث زهير خاصة أنه روي من طريق ابن مهدي عنه، وهو من رواية ثقة كوفي عن زهير عند ابن ماجه.

الحديث الثالث عشر: أخرجه في الأدب، باب: فضل الحامدين، أخرجه وحده في موضوعه. قال: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ خَالِدٍ الْأَزْرَقِيُّ أَبُو مَرْوَانَ حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ مَنْصُورِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أُمِّهِ صَفِيَّةَ بِنْتِ شَيْبَةَ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (إِذَا رَأَى مَا يُحِبُّ قَالَ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي بِنِعْمَتِهِ تَتِمُّ الصَّالِحَاتُ وَإِذَا رَأَى مَا يَكْرَهُ قَالَ الْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى كُلِّ حَالٍ) ^(٥).

قلت: وهذا الحديث لم أقف له على متابعات ولا شواهد، وهو عند الطبراني ^(٦) من الطريق نفسه، وهو من رواية الشاميين عنه، فهو من ضعيف حديثه والله أعلم.

الحديث الرابع عشر: في الدعاء، باب: أسماء الله عز وجل، أخرجه متابعة للحديث الصحيح عن أبي هريرة من غير ذكر الأسماء، قال: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ مُحَمَّدٍ الصَّنْعَانِيُّ حَدَّثَنَا أَبُو الْمُنْذِرِ

(١) ابن ماجه، السنن، ٢/١٢٣١، ح ٣٧٣٨.

(٢) المسند، ٦/١٦.

(٣) المستدرک، ٤/٢٧٨.

(٤) المعجم الكبير، ٥/٢٩١، ح ٥٣٤٧.

(٥) ابن ماجه، السنن، ٢/١٢٥٠، ح ٣٨٠٣.

(٦) المعجم الأوسط، ٧/١٠٩، ح ٦٩٩٩.

زُهَيْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ التَّمِيمِيُّ حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ الْأَعْرَجُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: (إِنَّ لِلَّهِ تِسْعَةً وَتِسْعِينَ اسْمًا مِائَةً إِلَّا وَاحِدًا إِنَّهُ وَثَرٌ يُحِبُّ الْوَثْرَ مَنْ حَفِظَهَا دَخَلَ الْجَنَّةَ وَهِيَ... وعدد هذه الأسماء)^(١).

ورواه ابن حبان^(٢) من طريق الوليد بن مسلم قال: حدثنا شعيب بن أبي حمزة، حدثنا أبو الزناد، عن الأعرج به بنحوه.

قلت: وفي سنده عبد الملك بن محمد شامي لين الحديث^(٣).

وغير ذلك أن هذا الحديث أُعلل بالإدراج والاضطراب والاختلاف فيه، وذكر الأسماء ليس له إسناد صحيح^(٤).

فهذا الحديث من رواية الشاميين عن زهير وهو ضعيف.

الحديث الخامس عشر: أخرجه في الزهد، باب في ذكر الشفاعة، أخرجه وحده في موضوعه.
قال: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الدَّمَشَقِيُّ حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَابِرٍ قَالَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: (إِنَّ شَفَاعَتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ لِأَهْلِ الْكِبَائِرِ مِنْ أُمَّتِي)^(٥).

رواه مسلم^(٦) من طريق ابن جريج قال: أخبرني أبو الزبير، أنه سمع جابرًا به بنحوه. ولم ينص على ذكر أهل الكبائر. بل قال: (شفاعتي لأمتي يوم القيامة).

وله متابع عند الترمذي^(٧) عن محمد بن ثابت البناني، عن جعفر بن محمد، به بمثله، وزاد فيه محمد بن علي قال لي جابر: "يا محمد من لم يكن من أهل الكبائر فما له وللشفاعة".

قال: هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه يستغرب من حديث جعفر بن محمد.

ومحمد بن ثابت ضعيف^(٨).

(١) ابن ماجه، السنن، ٢/ ١٢٦٩، ح ٣٨٦١.

(٢) الصحيح، ٣/ ٨٨، ح ٨٠٨.

(٣) تقريب التهذيب، ص ٣٦٥، ت ٤٢١١.

(٤) فتح الباري، ١١/ ٢١٥-٢١٦.

(٥) ابن ماجه، السنن، ٢/ ١٤٤١، ح ٤٣١٠.

(٦) الصحيح، ١/ ١٩١، ح ٢٠١.

(٧) الجامع، ٤/ ٦٢٥، ح ٢٤٣٥.

(٨) تقريب التهذيب، ص ٤٧٠، ح ٥٧٦٧.

قلت: وقد سأل الترمذي البخاري عن هذا الحديث من طريق جعفر بن محمد فلم يعرفه^(١).

ورواه ابن حبان من طريق عمرو بن أبي سلمة التنيسي عن زهير به بمثله^(٢).
فهذا الحديث وإن كان من رواية الشاميين عنه، وهي في أغلبها مناكير إلا أنه توبع في هذا الحديث كما في رواية مسلم، والترمذي، فيكون هذا من حسان حديثه والله أعلم.

خلاصة مرويات زهير بن محمد عند ابن ماجه.
- أخرج له ابن ماجه خمسة عشر حديثاً، تسعة في باب الشواهد، أخرج لأحدها متبعة وواحداً أخرجه متبعة، واثنين صدر بهما الباب وأخرج لهما شواهد، وثلاثة لم يخرج في موضوعها أو بابها غيرها.
• ثمانية من روايته في العراق، وهي جميعها صحيحة أو حسنة.
سبعة من رواية يحيى بن بكير وهو ثقة والثامن من رواية العقدي. وغالباً لها متابعات من طريق العقدي أو ابن مهدي.

- وسبعة من روايته في الشام:
- اثنان من طريق الوليد بن مسلم أحدهما حسن بالمتابعات والآخر ضعيف.
- وأربعة من طريق التنيسي.
- أحدها حسن بالمتابعات وثلاثة ضعيفة.
- والسابع من طريق عبد الملك الصنعاني شامي لين وهي ضعيفة.

سادساً: خلاصة مرويات زهير بن محمد في الكتب الستة.

- أخرج حديث زهير أصحاب الكتب الستة إلا النسائي.
وبلغ مجموع ما أخرجه له ستة وثلاثين حديثاً.
- اثنان عند البخاري من روايته في العراق ومن طريق أبي عامر العقدي عنه ومرويات العقدي عنه صحيحة.

(١) علل الترمذي الكبير، ص ٣٣٣.

(٢) الصحيح، ٣٨٦/١٤، ح ٦٤٦٧.

- واثنان عند مسلم من روايته في العراق أخرجهما في باب الشواهد وهما صحيحان ولهما متابعات صحيحة.
- والترمذي تسعة أحاديث:
- خمسة من روايته في العراق وهي صحيحة خاصة أنها من رواية العقدي أو ابن مهدي، أولها متابعات من طريقهما.
- وأربعة من روايته في الشام، ثلاثة منها ضعيفة اثنان من رواية الوليد بن مسلم والثالث من رواية التنيسي.
- والرابع حسن من رواية الوليد بن مسلم وله متابعات.
- وأبو داود ثمانية أحاديث:
- اثنان من رواية العقدي عنه وهي صحيحة من مروياته في العراق.
- خمسة أحاديث أخرى من روايته في الشام.
- ثلاثة من حسان حديثه بالمتابعات.
- واثنان ضعيفان.
- والثالث ذكره في باب المتابعات ولم أستطع أن أقف على من وصله وهو من حسن حديثه.
- وابن ماجه خمسة عشر حديثاً.
- ثمانية من روايته في العراق، وهي جميعها حسنة أو صحيحة، سبعة من طريق يحيى بن أبي بكير ولها متابعات عن العقدي أو ابن مهدي. والثامن من طريق العقدي.
- وسبعة أحاديث من روايته في الشام ستة منها من رواية الوليد بن مسلم أو التنيسي.
- اثنان حسان.
- وخمسة ضعيفة.
- فيكون مجموع ما روى أصحاب الكتب الستة من روايته في العراق تسعة عشر حديثاً وجميعها من حسن حديثه أو صحيحه وتأكد ذلك المتابعات والشواهد.
- ومن روايته في الشام ستة عشر حديثاً.
- منها ستة حسنة بالمتابعات والشواهد. والبقية ضعيفة، بعضها علتها شيخه أو الانقطاع.
- وأحدها لم أستطع الوقوف على من رواه عنه وهو حسن بالمتابعات، فيضاف في توثيق زهير بن محمد رواية يحيى بن أبي بكير عنه مع رواية العقدي وابن مهدي.

المبحث الرابع

فرج بن فضالة

ومروياته في الكتب الستة

المطلب الأول: أقوال النقاد فيه.
المطلب الثاني: مروياته في الكتب الستة.

المبحث الرابع: فرج بن فضالة ومروياته في الكتب الستة

فرج بن فضالة بن النعمان التنوخي، أبو فضالة الحمصي ويقال الدمشقي، من الثامنة، مات سنة مئة وسبع وسبعين.

المطلب الأول: أقوال النقاد فيه.

ذُكِرَ عند ابن مهدي فَكَلَّحَ وجهه وقال: حدث عن أهل الحجاز أحاديث منكرة مقلوبة^(١)، وقال ابن معين: ضعيف الحديث^(٢)، وزاد في رواية: وإيش عند فرج^(٣). وفي رواية: صالح^(٤)، وقال ابن المديني: ضعيف لا أحدث عنه^(٥)، وفي رواية: هو وسط وليس بالقوي^(٦)، وقال البخاري^(٧) ومسلم^(٨): فرج بن فضالة عن يحيى بن سعيد، منكر الحديث.

وقال أبو حاتم: صدوق، يكتب حديثه، ولا يحتج به، وحديثه عن يحيى بن سعيد فيه إنكار، وهو في غيره أحسن حالاً، وروايته عن ثابت لا تصح^(٩).

وقدّم أحمد^(١٠) وابن معين^(١١) إسماعيل بن عياش عليه لما سئلا عن أيها أثبت.

وقال النسائي^(١٢) والدارقطني^(١٣) والساجي^(١٤): ضعيف الحديث، ويَبَيِّنُ الأخير أن يروي مناكير عن يحيى بن سعيد، وقال عمرو بن علي^(١٥): كان عبد الرحمن لا يحدث عن الفرّج بن فضالة، وكذا قال الساجي^(١٦). وزاد: يحيى

(١) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ١٢/ ٣٩٥-٣٩٦.

(٢) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٧/ ٨٥.

(٣) المزني، تهذيب الكمال، ٢٢/ ١٥٨.

(٤) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ١٢/ ٣٩٥.

(٥) المصدر نفسه، ١٢/ ٣٩٥.

(٦) سؤالاته لابن المديني، ت ٢٣٤.

(٧) التاريخ الكبير، ٧/ ١٣٤.

(٨) الكنى والأسماء، ١/ ٦٨٥.

(٩) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٧/ ٨٥.

(١٠) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ١٢/ ٣٩٥.

(١١) تاريخ ابن معين، رواية الدوري، ٤/ ٤٥٧.

(١٢) الضعفاء والمتروكين، ص ٨٧.

(١٣) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ١٢/ ٣٩٥.

(١٤) ابن حجر، تهذيب التهذيب، ٨/ ٢٣٥.

(١٥) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٧/ ٨٥.

(١٦) ابن حجر، تهذيب التهذيب، ٨/ ٢٣٥.

بن سعيد مع عبد الرحمن، وقال أبو داود^(١): سمعت أحمد يقول: روى عن يحيى بن سعيد مناكير، وذكره أبو زرعة^(٢) في أسامي الضعفاء، وقال الترمذي^(٣): قد تكلم فيه بعض أهل الحديث من قبل حفظه.

وقال يزيد بن هارون: رأيت شعبة عند الفرّج بن فضالة يسأله عن حديث من أحاديث إسماعيل بن عياش^(٤).

وقال ابن حبان^(٥): "كان ممن يقلب الأسانيد ويلزق المتون الواهية بالأسانيد الصحيحة لا يحل الاحتجاج به"، وقال ابن عدي: "وله غير ما أملت أحاديث صالحة، وهو مع ضعفه يكتب حديثه"^(٦). وقال الحاكم: هو ممن لا يحتج به^(٧)، وقال الخليلي في الإرشاد^(٨): ضعفه ومنهم من يقويه ويتفرد بأحاديث، وقال ابن حجر: ضعيف^(٩).

قال أحمد بن حنبل: ثقة^(١٠)، وفي رواية^(١١)، إذا حدث عن الشاميين فليس به بأس، ولكنه حدث عن يحيى بن سعيد مناكير، وقال ابن مهدي^(١٢) فيما رواه عنه سليمان بن أحمد: ما رأيت شامياً أثبت من الفرّج بن فضالة، وما حدثت عنه وأنا أستخير الله في الحديث عنه. وقال ابن معين: ليس به بأس^(١٣).

قال الحافظ ابن حجر^(١٤): لا يغتر أحد بالحكاية المروية في توثيقه عن ابن مهدي فإنها من رواية سليمان بن أحمد وهو الواسطي، وهو كذاب، وقد قال البخاري: تركه ابن مهدي.

(١) سؤالاته لأحمد، ص ٢٦٥.

(٢) أسامي الضعفاء، ت ٦٥٠.

(٣) الجامع، ٤/ ٤٩٤، ح ٢٢١٠.

(٤) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٧/ ٨٥.

(٥) المجروحين، ٢/ ٢٠٦.

(٦) الكامل، ٦/ ٢٨.

(٧) ابن حجر، تهذيب التهذيب، ٨/ ٢٣٥.

(٨) الإرشاد، ١/ ٤٥٥.

(٩) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص ٤٤٤، ت ٥٣٨٣.

(١٠) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ١٢/ ٣٩٥.

(١١) سؤالات أبي داود لأحمد بن حنبل، ص ٢٦٥ وفيه مضطرب بدل مناكير.

(١٢) ميزان الاعتدال، ٥/ ٤١٥.

(١٣) تاريخ ابن معين رواية الدارمي، ص ١٩٠.

(١٤) تهذيب التهذيب، ٨/ ٢٣٥.

الخلاصة: تكاد تجمع أقوال النقاد على ضعف الفرّج بن فضالة إلا ما كان من ابن معين، وأحمد بن حنبل وأبي حاتم، فإن ابن معين وثقه في رواية وضعفه في روايات أخرى، وأحمد أطلق القول بتوثيقه في رواية وفسره في الرواية الثانية عنه أن ذلك في حديثه بالشام، وهو كما قال فهذا شعبة يسأله عن حديث إسماعيل بن عياش، فيحمل توثيق ابن معين على روايته في الشام وتضعيفه له في غير أحاديثه في الشام. وأبو حاتم يبين أن النكارة الشديدة في حديثه عن يحيى بن سعيد الأنصاري وهي روايته في الحجاز كما بين ابن مهدي، وعلى نكارة حديثه عن يحيى بن سعيد غير واحد من النقاد. وأما في غيره فالأمر أحسن حالاً، وله أحاديث صالحة كما قال ابن عدي فعلى هذا يوثق في روايته عن الشاميين وهو ضعيف في غيرها.

المطلب الثاني: مرويات فرج بن فضالة في الكتب الستة.

روى له من أصحاب الكتب الستة الترمذي وأبو داود وابن ماجه.

أولاً: مرويات فرج بن فضالة عند الترمذي.

روى له الترمذي حديثين ليين غرابتهما وضعفهما.

الحديث الأول: أخرجه في الفتن، باب: ما جاء في علامة حلول المسخ والخسف.

قال: حَدَّثَنَا صَالِحُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ التَّرمِذِيُّ حَدَّثَنَا الْفَرَجُ بْنُ فَضَالَةَ أَبُو فَضَالَةَ الشَّامِيُّ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرِو بْنِ عَلِيٍّ عَنْ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (إِذَا فَعَلْتَ أُمِّي خَمْسَ عَشْرَةِ خَصْلَةٍ حَلَّ بِهَا الْبَلَاءُ فَقِيلَ وَمَا هُنَّ يَا رَسُولَ اللَّهِ قَالَ إِذَا كَانَ الْمُغْنَمُ دُولًا وَالْأَمَانَةُ مَغْنَمًا^(١)، وَالزَّكَاةُ مَغْرَمًا^(٢)، وَأَطَاعَ الرَّجُلُ زَوْجَتَهُ وَعَقَّ أُمَّهُ وَبَرَّ صَدِيقَهُ وَجَفَا أَبَاهُ وَارْتَفَعَتِ الْأَصْوَاتُ فِي الْمَسَاجِدِ وَكَانَ زَعِيمُ الْقَوْمِ أَرَذَهُمْ وَأُكْرِمَ الرَّجُلُ مَخَافَةَ شَرِّهِ وَشَرِبَتِ الْخُمُورُ وَلَبَسَ الْحَرِيرُ وَاتَّخَذَتِ الْقَيْنَاتُ^(٣) وَالْمَعَارِزُ وَلَعَنَ آخِرُ هَذِهِ الْأُمَّةِ أَوَّلَهَا فَلْيَرْتَقِبُوا عِنْدَ ذَلِكَ رِيحًا حَمْرَاءَ أَوْ خَسَفًا وَمَسْخًا).

(١) أي يرى من بيده الأمانة أن فيها غنيمة، الزخشي، الفائق، ١ / ٧١.

(٢) أي يرى ربُّ المال أن الزكاة غرامة يُعَرِّمُهَا، ابن الأثير، النهاية، ٣ / ٣٦٣.

(٣) القَيْنَات: الإماء يُعْنَيْن، ابن الأثير، النهاية، ٤ / ١٣٥.

قَالَ أَبُو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ مِنْ حَدِيثِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ وَلَا نَعْلَمُ أَحَدًا رَوَاهُ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ الْأَنْصَارِيِّ غَيْرَ الْفَرَجِ بْنِ فَضَالَةَ وَالْفَرَجِ ابْنِ فَضَالَةَ قَدْ تَكَلَّمَ فِيهِ بَعْضُ أَهْلِ الْحَدِيثِ وَضَعَّفَهُ مِنْ قَبْلِ حَفْظِهِ وَقَدْ رَوَاهُ عَنْهُ وَكِيعٌ وَغَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ الْأَثَمَةِ^(١).

قلت: وهذا الحديث من روايته عن يحيى بن سعيد وهي مناكير، ومع ذلك قال العلائي^(٢): "إن كانت الرواية محفوظة فهي مرسله لأن محمد بن عمرو لم يدرك جدّه".

وروي عن محمد بن علي، عن علي وهي مرسله كذلك فمحمد بن علي هو ابن الحنفية، ويحيى بن سعيد لم يدركه.

قلت: والرواية غير محفوظة فقد سأل البرقاني الدارقطني عن هذا الحديث فقال: هذا حديث باطل، من جهة فرج بن فضالة^(٣).

يضاف إلى ذلك القول: أن هذه الطريق التي ذكرها الترمذي فيها مزيد ضعف ذلك أن الذهبي قال: "ولا يعرف من اسمه عمرو في أولاد علي^(٤)"، لذا قال المزي عن طريق محمد بن علي عن علي وهو الأشبه بالصواب^(٥)، وذكره ابن الجوزي في العلل المتناهية^(٦).

الحديث الثاني: ذكر المزي أنه أخرجه في الدعوات، باب: رقم ١٣٤.
قال: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مُوسَى أَخْبَرَنَا وَكِيعٌ أَخْبَرَنَا أَبُو فَضَالَةَ الْفَرَجُ بْنُ فَضَالَةَ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْمَقْبُرِيِّ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ: دُعَاءٌ حَفِظْتُهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا أَدْعُهُ: (اللَّهُمَّ اجْعَلْنِي أَكْثَرَ شُكْرَكَ وَأَكْثَرُ ذِكْرَكَ) وَأَتَّبِعُ نَصِيحَتَكَ وَأَحْفَظُ وَصِيَّتَكَ).

قَالَ أَبُو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ^(٧).

قلت: ورواه الإمام أحمد من طريق الفرّج بن فضالة عن أبي سعيد المديني عن أبي هريرة به بمثله^(٨).

(١) الترمذي، الجامع، ٤/٤٩٤، ح ٢٢١٠.

(٢) جامع التحصيل، ص ٢٦٧، ح ٧٠٣.

(٣) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ١٢/٣٩٦.

(٤) ميزان الاعتدال، ٥/٤١٦.

(٥) تهذيب الكمال، ٢٦/٢١٨.

(٦) العلل المتناهية ٢/٨٥٠.

(٧) لم أقف عليه في المطبوع وهو في تحفة الأشراف، ١٠/٤٥٤، ح ١٤٩٣٧.

(٨) المسند، ٢/٣١١.

ومن طريق الفرّج بن فضالة عن أبي سعد الحمصي قال: سمعت أبا هريرة^(١). وأبو سعد ويقال: أبو سعيد: مجهول^(٢)، قال في مجمع الزوائد^(٣): أبو سعيد المدني وأبو سعد الحمصي لم أعرفهما وباقي رجاله ثقات. قلت: هو من رواية فرّج بن فضالة عن غير الشاميين وهي ضعيفة، ولم أقف له على متابعات.

ثانياً: مرويات الفرّج بن فضالة عند أبي داود.

روى له أبو داود حديثين، وهما من ضعيف حديثه.

الحديث الأول: أخرجه في الصلاة، باب: كراهية البزاق في المسجد، أخرجه شاهداً في الباب. قال: حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا الْفَرَجُ بْنُ فَضَالَةَ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ قَالَ: (رَأَيْتُ وَائِلَةَ بْنَ الْأَسْقَعِ فِي مَسْجِدٍ دَمَشَقٍ بَصَقَ عَلَى الْبُورِيِّ^(٤) ثُمَّ مَسَحَهُ بِرِجْلِهِ فَقِيلَ لَهُ لِمَ فَعَلْتَ هَذَا قَالَ لِأَنِّي رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَفْعَلُهُ^(٥)).

ورواه الطيالسي. قال: حدثنا الفرّج بن فضالة به بنحوه^(٦)، وأبو سعيد هو: الحميري الشامي الحمصي. مجهول^(٧)، فيكون هذا الحديث ضعيفاً لجهالة حال شيخه، وإن كان للمتن شواهد في الأمر بالبزاق عن يسار الإنسان تحت قدمه^(٨)، لكن يبقى معنى حديث الفرّج مستنكراً إذ أن البزاق على الحصير لا يذهب عند فركه بالقدم، وهذا منافٍ للمعنى المراد من حكه بالقدم والله أعلم.

الحديث الثاني: أخرجه في كتاب الجهاد، باب: فضل قتال الروم على غيرهم، أخرجه وحده. قال: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ سَلَامٍ حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ فَرَجِ بْنِ فَضَالَةَ عَنْ عَبْدِ الْحَبِيرِ بْنِ ثَابِتِ بْنِ قَيْسِ بْنِ شِمَاسٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ قَالَ جَاءَتِ امْرَأَةٌ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُقَالُ لَهَا أُمُّ خَلَادٍ^(٩) وَهِيَ مُتَّقِبَةٌ تَسْأَلُ عَنِ ابْنِهَا وَهُوَ مَقْتُولٌ فَقَالَ لَهَا بَعْضُ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جِئْتِ تَسْأَلِينَ عَنِ ابْنِكَ وَأَنْتِ مُتَّقِبَةٌ،

(١) المصدر نفسه، ٢/ ٤٧٧.

(٢) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص ٦٤٣، ت ٨١١٨.

(٣) الهيتمي، مجمع الزوائد، ٨/ ١٧٢.

(٤) البُورِي: الحصير من القصب، لسان العرب، باب الرء فصل الباء، ص ١٩٣، ح ١٣٥٧.

(٥) أبو داود، السنن، ١/ ١٣٠، ح ٤٨٤.

(٦) مسنده، ص ١٩٣، ح ١٣٥٧.

(٧) تقريب التهذيب، ص ٦٤٤، ت ٨١٢٨.

(٨) أبو داود، السنن، الأحاديث التي صدر بها الباب، ح ٣٨٠...؛ ومسلم، الصحيح، ١/ ٣٣، ح ٥٥٠.

(٩) أم خَلَاد: الأنصارية جاءت تسأل عن ابنها لما قُتل استدركها ابن الأثير، ابن حجر، الإصابة، ٨/ ٢٠٠.

فَقَالَتْ: إِنَّ أَرْزَأَ ابْنِي فَلَنْ أَرْزَأَ حَيَاتِي فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (ابْنُكَ لَهُ أَجْرُ شَهِيدَيْنِ) قَالَتْ: وَلَمْ ذَاكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: (لَأَنَّهُ قَتَلَهُ أَهْلُ الْكِتَابِ)^(١).

ورواه الطيالسي - قال: حدثنا الفرج بن فضالة، عن أبي سعيد الشامي، عن أبي هريرة به بمثله^(٢).

قلت: وعبد الخبير بن قيس بن ثابت بن شماس، قال البخاري: عبد الخبير عن أبيه عن جده ثابت بن قيس عن النبي ﷺ روى عنه فرج بن فضالة، حديثه ليس بقائم وفرج عنده مناكير^(٣)، وقال ابن عدي: ليس بالمعروف وإنما أشار البخاري إلى حديث واحد^(٤)، وقال العقيلي: لا يتابع على حديثه ولا يعرف إلا به^(٥)، فهو من ضعيف حديثه.

ثالثاً: مرويات الفرج بن فضالة عند ابن ماجه.

روى له ابن ماجه حديثين.

الحديث الأول: أخرجه في المقدمة، باب: فضل عثمان رضي الله عنه، أخرجه وحده في موضوعه.
قال: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ حَدَّثَنَا الْفَرَجُ بْنُ فَضَالَةَ عَنْ رِبِيعَةَ بْنِ يَزِيدَ الدَّمَشَقِيِّ عَنِ النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (يَا عُثْمَانُ إِنَّ وَلَاكَ اللَّهُ هَذَا الْأَمْرَ يَوْمًا فَأَرَادَكَ الْمُنَافِقُونَ أَنْ تَخْلَعَ قِمَاصَكَ الَّذِي قَمَصَكَ اللَّهُ فَلَا تَخْلَعْهُ) يَقُولُ ذَلِكَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ.
قَالَ النُّعْمَانُ: فَقُلْتُ لِعَائِشَةَ مَا مَنَعَكَ أَنْ تُعَلِّمِي النَّاسَ بِهَذَا قَالَتْ: أُنْسِيَتْهُ^(٦).

قال في المصباح: "رواه الترمذي" في الجامع بزيادة رجل فقال: حدثنا محمود بن غيلان حدثنا، حجين بن المنثي، حدثنا الليث بن سعد، عن معاوية بن صالح، عن ربيعة بن يزيد، عن عبد الله بن عامر^(٧) عن النعمان بن بشير، فذكره بتمامه دون قال: "النعمان فقلت لعائشة إلى آخره"، وقال: حسن غريب.

(١) أَرْزَأَ: أصاب به، أي أن أصبت به وفقدته، فلم أصيب بحياتي، لسان العرب، باب الهزمة، فصل الراء، ١/ ٨٦.

(٢) أبو داود، السنن، ٣/ ٥، ح ٢٤٨٨.

(٣) مسنده، ص ٣٣٢، ح ٢٥٥٣.

(٤) التاريخ الكبير، ٦/ ١٣٧.

(٥) الكامل، ٥/ ٣٤٧.

(٦) ضعفاؤه، ٣/ ١١٥.

(٧) ابن ماجه، السنن، ١/ ٤١، ح ١١٢.

(٨) الجامع، ٥/ ٦٢٨، ح ٣٧٠٥.

(٩) عبد الله بن عامر هو ابن يزيد البحصبي، ثقة من الثالثة، تقريب التهذيب، ص ٣٠٩، ت ٣٤٠٥.

ورواه أبو بكر بن أبي شـيبة^(١) في مسنده بتمامه وذكر القصة في أوله عن زيد بن الحباب، عن معاوية بن صالح، حدثني ربيعة بن يزيد، حدثنا عبد الله بن عامر، أنه سمع النعمان بن بشير^(٢). قلت: ورواه الحاكم^(٣) من طريق الفرّج بن فضالة عن محمد بن الوليد الزبيدي، عن الزهري عن عروة عن عائشة وقال: هذا حديث صحيح عالي الإسناد ولم يخرجاه، فتعقبه الذهبي: أنى له الصحة ومداره على فرج بن فضالة، وقال أبو زرعة: ليس هذا من حديث الزهري إنما يرويه فرج بن فضالة عن ربيعة^(٤). فهذا يدل على اضطراب الفرّج بن فضالة فيه، ومعاوية بن صالح أوثق من فرج وهو حمصي وثقه أحمد وابن معين والنسائي وغيرهم وتكلم فيه يحيى بن سعيد^(٥). فيكون هذا من ضعيف حديث الفرّج. الحديث الثاني: أخرجه في الجنائز، باب: ما جاء في الدعاء في الصلاة على الجنّاة، أخرجه شافداً في الباب.

قال: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَكِيمٍ حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ الطَّيَالِسِيُّ حَدَّثَنَا فَرْجُ بْنُ فَضَالَةَ حَدَّثَنِي عِصْمَةُ بْنُ رَاشِدٍ عَنْ حَبِيبِ بْنِ عُبَيْدٍ عَنْ عَوْفِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: شَهِدْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى رَجُلٍ مِنَ الْأَنْصَارِ فَسَمِعْتُهُ يَقُولُ: (اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَيْهِ وَاعْفُ لَهُ وَارْحَمْهُ وَعَافِهِ وَاعْفُ عَنْهُ وَاعْسِلْهُ بِمَاءٍ وَثَلْجٍ وَبَرْدٍ وَنَقِّهِ مِنَ الذُّنُوبِ وَالْخَطَايَا كَمَا يُنْقَى الثُّوبُ الْأَبْيَضُ مِنَ الدَّنَسِ وَأَبْدِلْهُ بِدَارِهِ دَارًا خَيْرًا مِنْ دَارِهِ وَأَهْلًا خَيْرًا مِنْ أَهْلِهِ وَفِيهِ فِتْنَةٌ الْقَبْرِ وَعَذَابُ النَّارِ).

قال عَوْفٌ فَلَقَدْ رَأَيْتُنِي فِي مُقَامِي ذَلِكَ أَتَمَّتْ أَنْ أَكُونَ مَكَانَ الرَّجُلِ^(٦).

قلت: رواه أبو داود الطيالسي بهذا الإسناد، وإسناد آخر عن الفرّج بن فضالة عن أبي بكر بن أبي مريم عن حبيب به بمثله^(٧).

ورواه معاوية بن صالح، عن حبيب بن عبيد عن جبير بن نفير سمعت عوف^(٨).

قلت: عصمة بن راشد مجهول^(٩)، وأبو بكر بن أبي مريم ضعيف واختلط^(١٠).

(١) المصنف، ٦/٣٦٢، ح ٣٢٠٤٥.

(٢) مصباح الزجاجة، ١/١٨.

(٣) المستدرک، ٣/٩٩-١٠٠.

(٤) علل ابن أبي حاتم، ٢/٣٦١.

(٥) ابن حجر، تهذيب التهذيب، ١٠/١٩٠.

(٦) ابن ماجه، السنن، ١/٤٨١، ح ١٥٠٠.

(٧) ابن حبان، الصحيح، ٧/٣٤٤، ح ٣٠٧٥، بسند صحيح.

(٨) مسند الطيالسي، ص ١٣٤، ح ٩٩٩.

(٩) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص ٣٩١، ت ٤٥٨٥.

(١٠) المصدر نفسه، ص ٦٣٢، ت ٧٩٧٤.

والحديث ثابت عن عوف بن مالك من طرق أخرى عند مسلم طريق معاوية بن صالح، عن حبيب، عن جبير، سمع عوف بن مالك به بنحوه^(١) وغيره، فيكون هذا أيضاً مما اضطرب فيه الفرج وإن كان من روايته عن أهل بلده.

رابعاً: خلاصة مرويات الفرج بن فضالة في الكُتُب الستة.

- روى له من أصحاب الكُتُب الستة الترمذي وأبو داود وابن ماجه.
- وبلغ مجموع ما أخرجوا له ستة أحاديث، كل منهم أخرج له حديثين، وهي كلها ضعيفة، والله أعلم.
- حديثي الترمذي أحدهما من روايته عن مدني، والثاني شيخه الشامي مجهول.
- حديثي أبي داود: أحدهما من روايته عن مدني كذلك، والثاني شيخه الشامي مجهول.
- وحديثي ابن ماجه: من روايته عن الشاميين لكن اضطرب فيهما، وخالف معاوية بن صالح الحمصي وهو ثقة، وشيخا الفرج مجهول وضعيف.
- فبمقدار هذه الأحاديث التي له في الكُتُب الستة لا يظهر لي وجه التوثيق النسبي، لكن لابد من دراسة كل أحاديثه المتوفرة في دواوين السنة للتأكد من ذلك خاصة أن هذه الأحاديث التي رويت له عن شيوخه الشاميين، شيخه فيها إما مجهول وإما ضعيف.

(١) الصحيح، ٢/٢٦٦-٦٦٤، ح ٩٦٣.

المبحث الخامس

مُحَمَّدُ بْنُ حَمِيدٍ

ومروياته في الكتب الستة

المطلب الأول: أقوال النقاد فيه.
المطلب الثاني: مروياته في الكتب الستة.

المبحث الخامس: مُحَمَّد بن حميد ومروياته في الكتب الستة

مُحَمَّد بن حميد بن حبان التميمي، أبو عبد الله الرازي، من العاشرة، مات سنة مئتين وثمان وأربعين.

المطلب الأول: أقوال النقاد فيه.

قال أبو زرعة: من فاته ابن حميد يحتاج أن ينزل في عشرة آلاف حديث^(١)، وروي عنه أنه قال: كان عندي ثقة^(٢).

وسأل بعض أصحاب أحمد أحمد عنه، فقال: ما لهؤلاء يسألوني عن ابن حميد؟

قال ابنه عبد الله: قدم ههنا فحدث بأحاديث لا يعرفونها، فقال: هل كتبت عنه؟ قال عبد الله: نعم، كتبت عنه جزءاً. قال: اعرض علي، فعرضتها عليه، فقال: أما حديثه عن ابن المبارك وجريه فهو صحيح، وأما حديثه عن أهل الري فهو أعلم^(٣)، وقال أحمد: ما زال بالرّي علم ما دام بها مُحَمَّد بن حميد^(٤).

وقيل لِمُحَمَّد بن يحيى الذهلي: ما تقول في مُحَمَّد بن حميد؟ فقال: ألا تراني هو ذا أحدث عنه^(٥)، قال ابن معين^(٦): ثقة، ليس به بأس، رازي كَيّس، وقال أيضاً: ثقة^(٧) وهذه الأحاديث التي يحدث بها ليست من قبله، إنما هو من قبل الشيوخ الذين يحدث عنهم.

وقال جعفر بن أبي عثمان الطيالسي: ابن حميد ثقة، كتب عنه ابن معين، وروى عنه، من يقول فيه هو أكبر منهم^(٨).

وقال أبو حاتم: سألتني يحيى بن معين عن ابن حميد قبل أن يظهر منه ما ظهر، فقال: أي شيء تنقمون عليه؟ فقلت: يكون في كتابه شيء فنقول: ليس هذا هكذا إنما هو كذا وكذا فيأخذ القلم ويغيره على ما نقول، قال: بئس هذه الخصلة، قدم علينا بغداد فأخذنا منه كتاب يعقوب القمي ففرقنا الأوراق بيننا ومعنا أحمد بن حنبل ولم نر إلا خيراً^(٩).

(١) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ٢/ ٢٥٩.

(٢) ابن عدي، الكامل، ٦/ ٢٧٤.

(٣) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ٢/ ٢٥٩.

(٤) تأريخ أسماء الثقات، ص ٢٠٨.

(٥) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ٢/ ٢٥٩.

(٦) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٧/ ٢٣٢.

(٧) المصدر نفسه، ٧/ ٢٣٢.

(٨) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٧/ ٢٣٢.

(٩) المصدر نفسه، ٧/ ٢٣٢.

وقال البخاريّ: حديثه فيه نظر^(١) كذا نقل المزي وفي تاريخه دون كلمة "حديثه".
وقال الترمذيّ، كان مُحَمَّد بن إِسْمَاعِيل حسن الرأي في مُحَمَّد بن حميد ثم ضعفه بعد^(٢).
وقال يعقوب بن شيبة: كثير المناكير^(٣)، وقال النسائيّ: ليس بثقة^(٤).
وقال فضلك الرازي: عندي عن ابن حميد خمسون ألف حديث لا أحدث عنه بحرف^(٥).
وقال إسحاق بن منصور: أشهد على مُحَمَّد بن حميد وعبيد بن إسحاق العطار بين يدي الله أنها كذابان.
وقال صالح بن مُحَمَّد: كل ما بلغه من حديث سفيان يحيله على مهران، وما بلغه من حديث منصور يحيله على عمرو بن أبي قيس... كل شيء يحدثنا ابن حميد كنا نتهمه فيه^(٦).
وقال: كان أحاديثه تزيد، وما رأيت أحداً أجراً على الله منه، كان يأخذ أحاديث الناس فيقلب بعضها على بعض^(٧).
وقال الدّامغاني: لما مات هارون بن المغيرة سألت مُحَمَّد بن حميد أن يخرج إليّ جميع ما سمع منه، فأخرج إليّ جزازات، فأحصيت جميع ما فيه ثلاث مئة ونيّفاً وستين حديثاً. ثم حدث ابن حميد عن هارون بعد بضعة عشر ألف حديث^(٨).
وقال ابن أخي أبي زرعة: سألت أبا زرعة عن مُحَمَّد بن حميد فأوماً بإصبعه إلى فمه. فقلت له: كان يكذب؟ فقال برأسه، نعم. فقلت له: كان قد شاخ لعله كان يعمل عليه ويدلس عليه؟ فقال: لا يا بني كان يتعمد^(٩).
وذكر عن جماعة من حفاظ الرّي فيهم أبو حاتم، وابن خراش أنهم أجمعوا على أن ابن حميد ضعيف في الحديث جداً، وأنه يحدث بما لم يسمع، وأنه يأخذ أحاديث لأهل البصرة والكوفة فيحدث بها عن الرازيين^(١٠).
وذكر عن أبي حاتم قصص وقعت له مع ابن حميد تدل على أن ابن حميد متهم^(١١).

(١) التاريخ الكبير، ٦٩/١، وفيه: سئل لماذا تكلم في مُحَمَّد بن حميد، قال: كان أكثر على نفسه. والصغير، ٣٨٦/٢.

(٢) الجامع، ١٩٤/٤، ح ١٦٧٧.

(٣) الذهبي، ميزان الاعتدال، ١٢٧/٦.

(٤) المصدر نفسه، ١٢٧/٦.

(٥) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ٢٦٢/٢.

(٦) الذهبي، ميزان الاعتدال، ٢٦١/٢.

(٧) المصدر نفسه، ٢٦١/٢.

(٨) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٢٣٢/٧.

(٩) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ٢٦٣/٢.

(١٠) المصدر نفسه، ٢٦١/٢.

(١١) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٢٣٢/٧.

وقال ابن حبان^(١): "كان ممن ينفرد عن الثقات بالأشياء المقلوبات لاسيما إذا حدث عن شيوخ بلده،... ثم ذكر أن أبا زرعة وابن وارة كانا عند أحمد بن حنبل، فقال ابن وارة: يا أبا عبد الله رأيت مُحَمَّد بن حميد؟ قال: نعم، قال: كيف رأيت حديثه؟ قال: إذا حدث عن العراقيين يأتي بأشياء مستقيمة، وإذا حدث عن أهل بلده مثل إبراهيم بن المختار وغيره أتى بأشياء لا تعرف، لا تدري ما هي.

قال صالح بن أحمد بن حنبل: فقال أبو زرعة وابن وارة صح عندنا أنه يكذب، قال: "فأريت أبي بعد ذلك إذا ذكر ابن حميد عنده نفص يده".

وقال ابن عدي^(٢): وتكثر أحاديث ابن حميد التي أنكرت عليه أن ذكرناه، على أن أحمد بن حنبل قد أثنى عليه خيراً لصلابته في السنة.

وقال ابن خزيمة: لو عرفه أحمد لما أثنى عليه أصلاً^(٣).

وقال الجوزجاني: كان رديء المذهب غير ثقة^(٤)، وقال الذهبي^(٥): من بحور العلم لكنه غير معتمد، وقال^(٦): وثقه جماعة والأولى تركه، وقال^(٧): وهو مع إمامته منكر الحديث صاحب عجائب، وقال^(٨): من بحور العلم وهو ضعيف، وقال^(٩): ضَعْف لا من قبل حفظه، وقال السيوطي: وثقه أحمد ويحيى وغير واحد، وضعفه النسائي والجوزجاني^(١٠)، وقال ابن حجر: ضعيف وكان ابن معين حسن الرأي فيه^(١١).

خلاصة أقوال النقاد في مُحَمَّد بن حميد.

عند النظر في أقوال النقاد ينبغي مراعاة أمرين:

- روايته: في أي بلد هي؟
- الثاني: اتهامه بالكذب.

(١) المجروحين، ٢/٣٠٣-٣٠٤.

(٢) ابن عدي، الكامل، ٦/٢٧٤.

(٣) الذهبي، ميزان الاعتدال، ٦/١٢٦.

(٤) أحوال الرجال، ص ٢٠٧.

(٥) تذكرة الحفاظ، ٢/٤٩١.

(٦) الكاشف، ٢/١٦٦.

(٧) سير أعلام النبلاء، ١١/٥٠٣.

(٨) ميزان الاعتدال، ٦/١٢٦.

(٩) المغني في الضعفاء، ٢/٥٧٣.

(١٠) تذكرة الحفاظ، ص ٢١٦.

(١١) تقريب التهذيب، ص ٤٧٥، ت ٥٨٤٣.

- أما الأول: فإن مُحَمَّد بن حميد ضُعف في روايته عن أهل بلده خاصة، وفي غيرهم وثق خاصة في العراق فإن رواية العراقيين عنه مستقيمة خاصة ابن المبارك وجرير.
- وهذا رأي الإمام أحمد وقد خبر حديثه في العراق، ثم غيّر رأيه فيه لاثام شيوخ بلده له بالكذب.
- أما الثاني: وهي اتهمه بالكذب، وفيها ظهر لي أن سبب التهمة بالكذب سببه هو تغيير حصل له وذلك لإهمال صدر منه في المحافظة على كتبه وكان يحدث منها.
- فقد بين أبو حاتم لابن معين أنه كان يحببهم فيغير في كتابه على قولهم ومع ذلك بقي ابن معين يوثقه ويحسن الرأي فيه.
- ثم بعد ذلك اتهم بالكذب لأنه يسمع الحديث من العراقيين فيحدث به عن الرازيين، وأنه يعتمد ذلك، وأن حديثه يزيد.
- وهذا كله ممكن لمُحمّد بن حميد لأنه فرط في كتبه ولم يحافظ عليها لا لتعمد منه خاصة أن الطعن فيه من شيوخ بلده، أما خارج بلده فالثناء نصيبه، ولم يتغير رأي أحمد فيه إلا بعد ما أخبر من شيوخ بلده بتغيره.
- ورجح ذلك لدي أن المتأخرين أمثال ابن حجر والسيوطي لم يحكموا عليه بالترك أو بالوضع مع نقلهم أقوال النقاد في تكذيبهم له واتهامهم له بل حكموا عليه بالضعف.
- والأولى أن يوثق في روايته عن العراقيين خاصة ما رواه قبل تغييره وقبوله التلقين، فقد كان يحسن القول فيه في أول أمره ابن معين، وأحمد، والبخاري، ويضعف عن الرازيين لتغيره وقبوله التلقين، وحال مُحَمَّد بن حميد يشهد له واقع حديثه الذي أخرج في الكُتب الستة كما سيأتي والله أعلم.

المطلب الثاني: مرويات مُحَمَّد بن حميد في الكُتب الستة.

لم يرو عنه إلا الترمذي وابن ماجه

أولاً: مرويات مُحَمَّد بن حميد عند الترمذي.

روى له الترمذي أربعة وعشرين حديثاً.

الحديث الأول: أخرجه في أبواب الطهارة، باب: ما جاء في الوضوء لكل صلاة، صدر به الباب وأخرج له

شواهد.

قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حُمَيْدٍ الرَّازِيُّ حَدَّثَنَا سَلَمَةُ بْنُ الْفَضْلِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ عَنْ حُمَيْدٍ عَنْ أَنَسٍ: (أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَتَوَضَّأُ لِكُلِّ صَلَاةٍ طَاهِرًا أَوْ غَيْرَ طَاهِرٍ). قَالَ: قُلْتُ لَأَنَسٍ فَكَيْفَ كُنْتُمْ تَصْنَعُونَ أَنْتُمْ؟ قَالَ: كُنَّا نَتَوَضَّأُ وَضُوءًا وَاحِدًا.

قَالَ أَبُو عِيسَى وَحَدِيثُ حُمَيْدٍ عَنْ أَنَسٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ وَالْمَشْهُورُ عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ حَدِيثُ عَمْرِو بْنِ عَامِرٍ الْأَنْصَارِيِّ عَنْ أَنَسٍ وَقَدْ كَانَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ يَرَى الْوُضُوءَ لِكُلِّ صَلَاةٍ اسْتِحْبَابًا لَا عَلَى الْوُجُوبِ^(١).

ثم رواه وقال: هذا حديث حسن صحيح، وحديث حميد عن أنس حديث جيد غريب حسن^(٢).
وقد سأل الترمذي البخاري عن هذا الحديث فقال البخاري: لا أدري ما سلمة هذا، كان إسحاق يتكلم فيه، ما أروي عنه، ولم يعرف محمد هذا من حديث حميد^(٣).

وحديث عمرو بن عامر الأنصاري رواه أبو داود^(٤) وابن ماجه^(٥) والنسائي^(٦) وغيرهم.
قلت: فيه سلمة بن الفضل ضعفه غير واحد من النقاد، منهم البخاري وأبو زرعة والنسائي، ووثقه غيرهم كابن معين، وقال: سمعت جريراً يقول: ليس من لدن بغداد حتى يبلغ خراسان أثبت في ابن إسحاق من سلمة^(٧). وهذا الحديث من روايته عن ابن إسحاق فيكون هذا الحديث من حسن حديثه من روايته عن أهل بلده، والله أعلم.

الحديث الثاني: أخرجه في أبواب الصلاة، باب: ما جاء في فضل الأذان، أخرجه وحده في الباب وضعفه.
قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حُمَيْدٍ الرَّازِيُّ حَدَّثَنَا أَبُو ثُمَيْلَةَ حَدَّثَنَا أَبُو حَمْزَةَ عَنْ جَابِرٍ عَنْ مُجَاهِدٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: (مَنْ أَذَّنَ سَبْعَ سِنِينَ مُحْتَسِبًا كُتِبَتْ لَهُ بَرَاءَةٌ مِنَ النَّارِ).

قَالَ أَبُو عِيسَى وَفِي الْبَابِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ مَسْعُودٍ وَثُوبَانَ وَمُعَاوِيَةَ وَأَنَسٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَأَبِي سَعِيدٍ قَالَ أَبُو عِيسَى حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ حَدِيثٌ غَرِيبٌ وَأَبُو ثُمَيْلَةَ اسْمُهُ يَحْيَى بْنُ وَاصِحٍ وَأَبُو حَمْزَةَ السُّكْرِيُّ اسْمُهُ مُحَمَّدُ بْنُ مَيْمُونٍ وَجَابِرُ بْنُ يَزِيدَ الْجُعْفِيُّ ضَعْفُهُ تَرَكَهُ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ

(١) الترمذي، الجامع، ٨٦/١، ح ٨٥.

(٢) المصدر نفسه، ٨٦/١، ح ٨٦.

(٣) علل الترمذي الكبير، ص ١٣٨.

(٤) السنن، ٤٤/١، ح ١٧١.

(٥) السنن، ١٧٠/١، ح ٥٠٩.

(٦) المجتبى، ٨٥/١، ح ١٣١.

(٧) ابن حجر، تهذيب التهذيب، ٤/١٣٥.

مَهْدِيٌّ قَالَ أَبُو عِيْسَى سَمِعْتُ الْجَارُودَ يَقُولُ سَمِعْتُ وَكَيْعًا يَقُولُ لَوْلَا جَابِرُ الْجُعْفِيِّ لَكَانَ أَهْلُ الْكُوفَةِ بِغَيْرِ حَدِيثٍ وَلَوْلَا حَمَّادٌ لَكَانَ أَهْلُ الْكُوفَةِ بِغَيْرِ فَقِهِ^(١).

ورواه الطبراني^(٢) قال: حدثنا علي بن عبد العزيز، ثنا عمرو بن عثمان ابن أخي علي بن عاصم ثنا أبو تميلة به بمثله.

وابن ماجه^(٣) قال: حدثنا أبو كريب ثنا مختار بن غسان ثنا حفص بن عمر الأزرق البُرْجُمِي، عن جابر، عن عكرمة عن ابن عباس وحدثنا روح بن الفرّج ثنا علي بن الحسن بن شقيق ثنا أبو حمزة عن جابر عن عكرمة به بمثله.

ورواه الخطيب من طريق مُحَمَّد بن علي بن الحسن بن شقيق، عن أبيه قال: أنبأنا أبو حمزة، عن جابر، عن مجاهد به بمثله^(٤).

قلت: مداره على جابر الجعفي، قال الحافظ في التلخيص^(٥): "فيه جابر الجعفي وهو ضعيف جداً، ورواه ابن ماجه والحاكم من حديث ابن عمر بلفظ: "من أذن اثنتي عشرة سنة وجبت له الجنة.... الحديث" وفيه عبد الله بن صالح، عن يحيى بن أيوب، عن ابن جريج، عن نافع عنه وهذا الحديث أحد ما أنكر عليه...".

وأورده ابن الجوزي في الموضوعات^(٦) بطريق الخطيب وقال: هذا حديث لا يصح وجابر الجعفي كان كذاباً، فيكون هذا من ضعيف حديثه وعلته جابر.

الحديث الثالث: أخرجه في أبواب الصلاة، باب: ما جاء في كراهية الاحتباء^(٧) والإمام يخطب، أخرجه وحده في الباب.

(١) الترمذيّ، الجامع، ١/٤٠٠، ح ٢٠٦.

(٢) المعجم الكبير، ١١/٧٨، ح ٧٠٩٨.

(٣) السنن، ١/٢٤٠، ح ٧٢٧.

(٤) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ١/٢٤٧.

(٥) التلخيص الحبير، ١/٢٠٨.

(٦) الموضوعات، ١/٣٩٥.

(٧) الإحتباء: أن يضم الإنسان رجله إلى بطنه بثبوت يجمعها به مع ظهره ويشده عليه. وعلة كراهته أنه إذا لم يكن له إلا ثوب واحد رُبما تحرك فظهرت عورته. ابن الأثير، النهاية، ١/٣٣٥.

قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حُمَيْدٍ الرَّازِيُّ وَعَبَّاسُ بْنُ مُحَمَّدٍ الدُّورِيُّ قَالَا حَدَّثَنَا أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمَقْرِيُّ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي أَيُّوبَ حَدَّثَنِي أَبُو مَرْحُومٍ عَنْ سَهْلِ بْنِ مُعَاذٍ عَنْ أَبِيهِ: (أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنِ الْحَبْوَةِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ).

قَالَ أَبُو عِيْسَى وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ وَأَبُو مَرْحُومٍ اسْمُهُ عَبْدُ الرَّحِيمِ بْنُ مَيْمُونٍ...^(١).

رواه الإمام أحمد^(٢) قال: حدثنا أبو عبد الرحمن المقرئ به بمثله.

ورواه أبو داود^(٣) قال: حدثنا محمد بن عوف، حدثنا المقرئ به بمثله.

وابن خزيمة^(٤) من طريق أبي جعفر السمناني، نا عبد الله بن يزيد -المقرئ- به بمثله.

والحاكم^(٥) من طريق السري بن خزيمة ثنا عبد الله بن يزيد المقرئ به بمثله وقال: صحيح الإسناد ولم يخرجاه

ووافقه الذهبي.

والبيهقي^(٦) من طريق الحارث بن أبي أسامة، ثنا أبو عبد الرحمن المقرئ به بمثله.

وشيوخ ابن حميد وعباس الدوري أبو عبد الرحمن المقرئ عبد الله بن يزيد ثقة مدني^(٧)، فيكون هذا الحديث

من حسن حديثه عن غير أهل بلده.

الحديث الزابع: أخرجه في أبواب الصلاة، باب: ما ذكر من التسمية عند دخول الخلاء، أخرجه وحده

ونص على ضعفه.

قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حُمَيْدٍ الرَّازِيُّ حَدَّثَنَا الْحَكَمُ بْنُ بَشِيرٍ بْنُ سَلْمَانَ حَدَّثَنَا خَلَادُ الصَّفَّارُ عَنِ الْحَكَمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ

النَّضْرِيِّ عَنْ أَبِي إِسْحَقَ عَنْ أَبِي جُحَيْفَةَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ:

(سَتَرُ مَا بَيْنَ أَعْيُنِ الْجَنِّ وَعَوْرَاتِ بَنِي آدَمَ إِذَا دَخَلَ أَحَدُهُمُ الْخِلَاءَ أَنْ يَقُولَ بِسْمِ اللَّهِ).

قَالَ أَبُو عِيْسَى هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ وَإِسْنَادُهُ لَيْسَ بِذَلِكَ الْقَوِيَّ وَقَدْ رُوِيَ عَنْ أَنَسٍ

عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَشْيَاءُ فِي هَذَا^(٨).

(١) الترمذي، الجامع، ٢/ ٣٩٠، ح ٥١٤.

(٢) المسند، ٣/ ٤٣٩.

(٣) السنن، ١/ ٢٩٠، ح ١١١٠.

(٤) الصحيح، ٣/ ١٥٨، ح ٢٨٩.

(٥) المستدرک، ١/ ٢٨٩.

(٦) السنن الكبرى، ٣/ ٢٣٥، ح ٥٧٠٤.

(٧) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص ٣٣٠، ت ٣٧١٣.

(٨) الترمذي، الجامع، ٢/ ٥٠٣، ح ٦٠٦.

ورواه ابن ماجه^(١) قال: حدثنا محمد بن حميد الرازي، حدثنا الحكم بن بشير به بمثله.

ورواه البزار^(٢) قال: حدثنا يوسف بن موسى قال: نا عبد الرحمن بن الحكم بن بشير به بنحوه، قال البزار ولا نعلمه يروى عن النبي ﷺ إلا من هذا الوجه، وقد روي عن أنس عن النبي ﷺ أنه قال: (سُئِرَ ما بين أعين الجن وعورات بني آدم...).

قلت: وسند البزار حسن وهو متابع لحديث محمد بن حميد الرازي. ومحمد بن حميد رواه عن العراقيين وهو عنهم يأتي بأشياء مستقيمة وهذا منها وقد قوى هذا الحديث مغلطاي وصححه السيوطي والمناوي^(٣)، وحديث أنس رواه الطبراني^(٤) وحسن إسناده المناوي^(٥).

الحديث الخامس: أخرجه في أبواب الصلاة، باب: ما ذكر في مسح النبي ﷺ بعد نزول المائدة، أخرجه متابعة في الباب.

قال: حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ زِيَادٍ عَنْ مُقَاتِلِ بْنِ حَيَّانَ عَنْ شَهْرِ بْنِ حَوْشِبٍ قَالَ رَأَيْتُ جَرِيرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ تَوَضَّأَ وَمَسَحَ عَلَى خُفَيْهِ قَالَ: فَقُلْتُ لَهُ فِي ذَلِكَ، فَقَالَ: (رَأَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَوَضَّأَ فَمَسَحَ عَلَى خُفَيْهِ فَقُلْتُ لَهُ أَقْبَلَ الْمَائِدَةَ أَمْ بَعْدَ الْمَائِدَةِ؟ قَالَ: مَا أَسْلَمْتُ إِلَّا بَعْدَ الْمَائِدَةِ).

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حُمَيْدٍ الرَّازِيُّ قَالَ حَدَّثَنَا نُعَيْمُ بْنُ مَيْسَرَةَ النَّحْوِيُّ عَنْ خَالِدِ بْنِ زِيَادٍ نَحْوَهُ قَالَ أَبُو عِيْسَى هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ مِثْلَ هَذَا إِلَّا مِنْ حَدِيثِ مُقَاتِلِ بْنِ حَيَّانَ عَنْ شَهْرِ بْنِ حَوْشِبٍ^(٦).

ورواه الترمذي قال: حدثنا هناد، حدثنا وكيع، عن الأعمش، عن إبراهيم عن همام بن الحارث قال: بال جرير بن عبد الله ثم توضع ومسح على خفيه فذكر نحوه إلا أن إبراهيم هو الذي قال: (كان إسلام جرير بعد نزول المائدة).

ثم ذكر حديث قتيبة عن خالد بن زياد عن مقاتل بن حبان به بنحوه.

ثم قال: وروى بقية عن إبراهيم بن أدهم عن مقاتل بن حبان عن شهر بن حوشب عن جرير.

(١) السنن، ١/١٠٩، ح ٢٩٧.

(٢) المسند، ٢/١٢٨، ح ٤٨٤.

(٣) فيض القدير، ٤/٩٦-٩٧.

(٤) المعجم الأوسط، ٣/٦٨، ح ٢٥٠٤.

(٥) فيض القدير، ٤/٩٧.

(٦) الترمذي، الجامع، ٢/٥١١، ح ٦١٢.

وقال: هذا حديث مفسر لأن بعض من أنكر المسح على الخفين تأول أن مسح النبي ﷺ كان قبل نزول المائدة، وذكر جرير في حديثه أنه رأى رسول الله ﷺ بعد نزول المائدة^(١).

وحديث بقية رواه الدارقطني^(٢) بإسناد حسن قال: حدثنا الحسين بن إسماعيل وآخرون قالوا: نا محمد بن عمرو بن حنان، نا بقية، حدثني إبراهيم بن أدهم، عن مقاتل ابن حبان، عن شهر، عن جرير به بنحوه.

وهذا من رواية ابن حميد عن الكوفيين، وشيخه نعيم صدوق^(٣)، فيكون هذا من حسن حديثه والله أعلم.

الحديث السادس: أخرجه في الجنائز، باب: ما جاء في كراهية النعي، أخرجه لبيد ضعفه. قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حُمَيْدٍ الرَّازِيُّ حَدَّثَنَا حَكَّامُ بْنُ سَلَمٍ وَهَارُونُ بْنُ الْمُغِيرَةِ عَنْ عَنبَسَةَ عَنْ أَبِي حَمْزَةَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنْ عَلْقَمَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: (إِيَّاكُمْ وَالنَّعْيَ فَإِنَّ النَّعْيَ مِنْ عَمَلِ الْجَاهِلِيَّةِ).

قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: وَالنَّعْيُ أَذَانٌ بِأَلْيَتٍ وَفِي الْبَابِ عَنْ حُذَيْفَةَ حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمُخْزُومِيُّ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْوَلِيدِ الْعَدَنِيُّ عَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ عَنْ أَبِي حَمْزَةَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنْ عَلْقَمَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ نَحْوَهُ وَلَمْ يَرْفَعْهُ وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ وَالنَّعْيُ أَذَانٌ بِأَلْيَتٍ.

قَالَ أَبُو عِيسَى وَهَذَا أَصَحُّ مِنْ حَدِيثِ عَنبَسَةَ عَنْ أَبِي حَمْزَةَ وَأَبُو حَمْزَةَ هُوَ مَيْمُونُ الْأَعْوَرُ وَلَيْسَ هُوَ بِالْقَوِيِّ عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ قَالَ أَبُو عِيسَى حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ....^(٤).

ورواه ابن أبي شيبة^(٥) قال: حدثنا وكيع عن سفيان عن أبي حمزة به بنحوه موقوفاً على ابن مسعود.

وقال الدارقطني^(٦) بعد أن ذكر الخلاف في رفعه ووقفه، والصحيح من قول عبدالله.

فيكون هذا من ضعيف حديثه عن أهل بلده وأخرجه الترمذي لبيد ضعفه.

(١) الجامع، ١/١٥٥، ح ٩٣، وانظر صحيح مسلم، ١/٢٢٧، ح ٢٧٢.

(٢) السنن، ١/١٩٤، ح ٥.

(٣) تقريب التهذيب، ص ٥٦٥، ت ٧١٧٥.

(٤) والمراد به الدعاء بموت الميت والإشعار به، لسان العرب، باب الياء، فصل النون، ١٥/٣٣٤.

(٥) الترمذي، الجامع، ٣/٣١٢، ح ٥٨٤.

(٦) المصنف، ٢/٤٧٥، ح ١١٢٠٦.

(٧) العلل، ٥/١٦٥.

الحديث السابع: أخرجه في كتاب فضائل الجهاد، باب: ما جاء في الصف والتبعية عند القتال، أخرجه ليبين ضعفه.

قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حُمَيْدٍ الرَّازِيُّ حَدَّثَنَا سَلَمَةُ بْنُ الْفَضْلِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ عَنْ عِكْرِمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ قَالَ: (عَبَّأَنَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِبَدْرٍ لَيْلًا). قَالَ أَبُو عِيسَى وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي أَيُّوبَ وَهَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ وَسَأَلْتُ مُحَمَّدَ بْنَ إِسْمَاعِيلَ عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ فَلَمْ يَعْرِفْهُ وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ سَمِعَ مِنْ عِكْرِمَةَ وَحِينَ رَأَيْتُهُ كَانَ حَسَنَ الرَّأْيِ فِي مُحَمَّدِ بْنِ حُمَيْدٍ الرَّازِيِّ ثُمَّ ضَعَّفَهُ بَعْدُ^(١).

وفي العلل للترمذي^(٢): "سألت محمدًا عن هذا الحديث وجعل يتعجب منه.

قلت: محمد بن إسحاق سمع عكرمة، قال نعم أحرفاً".

ورواه البزار^(٣) قال: حدثنا عبد الله بن شبيب قال: نا إبراهيم بن يحيى بن هانئ قال: أنا أبي، عن محمد بن إسحاق عن ثور بن زيد عن عكرمة به بنحوه.

قلت: وهذا السند رجاله أوثق من رجال الترمذي، وهو يعمل سند الترمذي بأن بين الواسطة بين ابن إسحاق وعكرمة في هذا الحديث، فيكون هذا الحديث من ضعيف حديثه عن أهل بلده. والله أعلم.

الحديث الثامن: أخرجه في اللباس، باب: ما جاء في لبس الخاتم في اليمين، أخرجه شاهداً في الباب. قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حُمَيْدٍ الرَّازِيُّ حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ عَنِ الصَّلْتِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نَوْفَلٍ قَالَ: (رَأَيْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ يَتَخَتَّمُ فِي يَمِينِهِ وَلَا إِخَالَهُ إِلَّا قَالَ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَتَخَتَّمُ فِي يَمِينِهِ).

قَالَ أَبُو عِيسَى قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ حَدِيثُ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ عَنِ الصَّلْتِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نَوْفَلٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ^(٤).

وقال في العلل^(٥): أصح شيء عندي في هذا الباب حديث الصلت عن ابن عباس...".

(١) الترمذي، الجامع، ١٩٤/٤، ح ١٦٧٧.

(٢) العلل الكبير، ص ٢٧٦.

(٣) المسند، ٣/٣١٢، ح ٩٩٨.

(٤) الترمذي، الجامع، ٢٢٨/٤، ح ١٧٤٢.

(٥) العلل الكبير، ص ٢٨٦.

ورواه أبو داود^(١) قال: حدثنا عبد الله بن سعيد ثنا يونس بن بكير عن محمد بن إسحاق به بنحوه .
ورواه ابن عبد البر^(٢) كذلك من طريق محمد بن نمير، عن أبيه، عن محمد بن إسحاق به بنحوه،
والطبراني^(٣) من طريق محمد بن بكار، ثنا عدي بن الفضل، عن ابن إسحاق، عن عكرمة عن ابن عباس به
بنحوه، قال الحافظ في سنده لين^(٤).
فهذا من حسن حديثه خاصة أنه من روايته عن جرير.

الحديث التاسع: أخرجه في اللباس، باب: ما جاء في الاكتحال، أخرجه وحده في الباب.
قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حُمَيْدٍ حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ هُوَ الطَّيَالِسِيُّ عَنْ عَبَّادِ بْنِ مَنْصُورٍ عَنْ عِكْرِمَةَ عَنِ ابْنِ
عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: (اِكْتَحِلُوا بِالْإِثْمِدِ فَإِنَّهُ يَجْلُو الْبَصَرَ وَيُنِيبُ الشَّعْرَ) وَزَعَمَ أَنَّ النَّبِيَّ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَتْ لَهُ مَكْحَلَةٌ يَكْتَحِلُ بِهَا كُلَّ لَيْلَةٍ ثَلَاثَةً فِي هَذِهِ وَثَلَاثَةً فِي هَذِهِ قَالَ وَفِي الْبَابِ عَنْ جَابِرٍ
وَإِبْنِ عُمَرَ .

قال أبو عيسى حديث ابن عباس حديث حسن غريب لا نعرفه على هذا اللفظ إلا من حديث عباد
بن منصور حدثنا علي بن حنبل ومحمد بن يحيى قالا حدثنا يزيد بن هارون عن عباد بن منصور نحوه وقد
روي من غير وجه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (عليكم بالإثمد فإنه يجلو البصر وينيب الشعر)^(٥).

وقد قال البخاري لما سأله الترمذي عنه: هو حديث محفوظ وعباد بن منصور صدوق^(٦).
ورواه البيهقي^(٧) من طريق يونس بن حبيب، ثنا أبو داود به بمثله، وقال هذا أصح ما روي في الاكتحال.
والترمذي^(٨) من طريق وهيب بن خالد، عن عبد الله بن عثمان بن خيثم، عن سعيد بن جبيرة، عن ابن عباس
به بنحوه مطولاً وقال حسن صحيح.

(١) السنن، ٩١/٤، ح ٤٢٢٩.

(٢) التمهيد، ١١٠/١٧.

(٣) المعجم الكبير، ٣٠٥/١١، ح ١١٨١٥.

(٤) فتح الباري، ٣٢٦/١٠.

(٥) الترمذي، الجامع، ٢٣٤/٤، ح ١٧٥٧، و ٣٨٨/٤، ح ٢٠٤٨.

(٦) علل الترمذي الكبير، ص ٢٨٧.

(٧) السنن الكبرى، ٢٦١/٤، ح ٨٠٤٦.

(٨) الجامع، ٣٢٠/٣، ح ٩٩٤.

ورواه كذلك من طريق وهيب غير واحد منهم أبو داود^(١) وابن حبان^(٢) والحاكم^(٣) وصححه على شرط الشيخين وقال الذهبي صحيح.

فيكون هذا الحديث من حسن حديثه عن غير أهل بلده وهو من روايته عن البصريين.

الحديث العاشر: أخرجه في اللباس، باب: ما جاء في القميص، أخرجه ليبين ضعفه سنداً.
قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حُمَيْدٍ الرَّازِيُّ حَدَّثَنَا أَبُو ثُمَيْلَةَ وَالْفَضْلُ بْنُ مُوسَى وَزَيْدُ بْنُ حُبَابٍ عَنْ عَبْدِ الْمُؤْمِنِ بْنِ خَالِدٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُرَيْدَةَ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ قَالَتْ: (كَانَ أَحَبَّ الثِّيَابِ إِلَيَّ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْقَمِيصُ^(٤)).
قَالَ أَبُو عِيْسَى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ إِنَّمَا نَعْرِفُهُ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ الْمُؤْمِنِ بْنِ خَالِدٍ تَكَرَّرَ بِهِ وَهُوَ مَرْوُزِيٌّ وَرَوَى بَعْضُهُمْ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ أَبِي ثُمَيْلَةَ عَنْ عَبْدِ الْمُؤْمِنِ بْنِ خَالِدٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُرَيْدَةَ عَنْ أُمِّهِ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ.
ثم رواه الترمذي قال: حدثنا زياد بن أيوب البغدادي، حدثنا أبو ثُمَيْلَةَ، عن عبدالمؤمن بن خالد، عن عبد الله بن بُرَيْدَةَ، عن أمه، عن أم سلمة، به بمثله.

وقال: وسمعت مُحَمَّدَ بْنَ إِسْمَاعِيلَ يَقُولُ: حديث عبد الله بن بريدة، عن أمه، عن أم سلمة أصح وإنما يذكر فيه أبو ثُمَيْلَةَ عن أمه.

ثم رواه من طريق ثالثة قال: حدثنا علي بن حجر، أخبرنا الفضل بن موسى، عن عبدالمؤمن بن خالد، عن عبد الله بن بريدة، عن أم سلمة قالت: بمثله^(٥).

وقد سئل عنه البخاري فقال: الصحيح عن عبد الله بن بريدة عن أمه عن أم سلمة^(٦).

ورواه أبو داود^(٧) قال: حدثنا إبراهيم بن موسى، ثنا الفضل بن موسى به بمثله ولم يذكر "عن أمه"، ورواه من طريق زياد بن أيوب حدثنا أبو ثُمَيْلَةَ، قال: حدثني عبد المؤمن، عن عبد الله ابن بريدة، عن أبيه، عن أم سلمة بنحوه، وذكر المحقق أن في بعض النسخ عن عبد الله بن بريدة عن أمه^(٨).
قلت: وهو الصواب وهذا الذي أشار إليه الترمذي ولم يذكر أن بعض الرواة قال: "عن أبيه".

(١) السنن، ٩/٤، ح ٣٨٧٨.

(٢) الصحيح، ٤٤٢/١٢، ح ٥٤٢٣.

(٣) المستدرک، ١٨٥/٤.

(٤) القميص: هو الذي يلبس معروف مذكر. لسان العرب، بابُ الصاد، فصل القاف، ٨٢/٧.

(٥) الترمذي، الجامع، ٢٣٧/٤، ح ١٧٦٢، و ح ١٧٦٣.

(٦) علل الترمذي الكبير، ص ٢٩٠.

(٧) السنن، ٤٣/٤، ح ٤٠٢٥.

(٨) المصدر نفسه، ح ٤٠٢٦.

ورواه الحاكم^(١) من طريق عبدان أنبأنا أبو ثميلة به بنحوه " وذكر فيه عن أمه " وقال: صحيح الإسناد ولم يخرجاه ووافقه الذهبي، فيكون هذا من ضعيف حديثه عن أهل بلده وتحسين الترمذي للمتن.

الحديث الحادي عشر: أخرجه في كتاب اللباس، باب: ما جاء في الخاتم الحديد، أخرجه وحده في الباب وأشار إلى شواهد بقوله وفي الباب.

قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُهْمِدٍ حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ حُبَابٍ وَأَبُو ثَمِيلَةَ يَحْيَى بْنُ وَاصِحٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُرَيْدَةَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَعَلَيْهِ خَاتَمٌ مِنْ حَدِيدٍ فَقَالَ: (مَا لِي أَرَى عَلَيْكَ حِلْيَةَ أَهْلِ النَّارِ) ثُمَّ جَاءَهُ وَعَلَيْهِ خَاتَمٌ مِنْ صُفْرِ^(٢) فَقَالَ: (مَا لِي أَجِدُ مِنْكَ رِيحَ الْأَصْنَامِ) ثُمَّ أَتَاهُ وَعَلَيْهِ خَاتَمٌ مِنْ ذَهَبٍ فَقَالَ: (مَا لِي أَرَى عَلَيْكَ حِلْيَةَ أَهْلِ الْجَنَّةِ) قَالَ مِنْ أَيِّ شَيْءٍ أَتَّخِذُهُ قَالَ: (مِنْ وَرَقٍ وَلَا تُثِمِّمُهُ مِثْقَالًا).

قَالَ أَبُو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ وَفِي الْبَابِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُسْلِمٍ يُكْنَى أَبَا طَيْبَةَ وَهُوَ مَرْوَزِي^(٣).

قلت: تابعه عليه أحمد بن سليمان، قال: حدثنا زيد بن الحباب به^(٤)، ومحمد بن العلاء قال: أخبرنا زيد بن الحباب به بنحوه^(٥)، والحسن بن علي ومحمد بن عبد العزيز بن أبي رزمة أن زيد بن الحباب أخبرهم به بمثله^(٦).

قال الحافظ^(٧): "فيه عبد الله بن مسلم المروزي قال أبو حاتم: يكتب حديثه ولا يحتج به، وقال ابن حبان في الثقات: يخطئ ويخالف، فإن كان محفوظاً حمل المنع على ما كان صرفاً".
قال المناوي: ومع ذلك فقد صححه ابن حبان فدل على قبوله له وأقل درجاته الحسن^(٨).

(١) المستدرک، ١٩٢/٤.

(٢) الصُّفْرُ: النحاس الجيد، وقيل: ضرب من النحاس، وقيل هو ما صَفُرَ منه. ابن منظور، لسان العرب، باب الرءاء، فصل الصاد، ٤٦١/٤.

(٣) الترمذي، الجامع، ٢٤٨/٤، ح ١٧٨٥.

(٤) التَّسَائِي، المجتبى، ١٧٢/٨، ح ٥١٩٥.

(٥) ابن حبان الصحيح، ٢٩٩/١٢، ح ٥٤٨٨.

(٦) أبو داود السنن، ٩٠/٤، ح ٤٢٢٣.

(٧) فتح الباري، ٣٢٣/١٠.

(٨) فيض القدير، ١١٣/١؛ والحسيني، البيان والتعريف، ١٨/١.

وله شاهد عن عبد الله بن عمرو بنحوه: أخرجه البخاري^(١) في الأدب المفرد قال: حدثني إسماعيل قال: حدثني سليمان، عن ابن عجلان، عن عمرو بن شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص، عن أبيه، عن جده. وهو سند حسن.

ورواه الإمام أحمد^(٢) قال: حدثنا يحيى بن سعيد عن ابن عجلان به بنحوه. وقال البيهقي^(٣) بعد أن رواه ويشبه أن يكون هذا النهي نهي كراهة وتنزيه... فقد رويناه في الحديث الثابت (التمس ولو خاتماً من حديد). فيكون هذا الحديث كذلك من ضعيف حديثه عن أهل بلده.

الحديث الثاني عشر: أخرجه في الأطعمة، باب: ما جاء في الرخصة في الثوم مطبوخاً، أخرجه وحده في موضعه.

قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حُمَيْدٍ حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ الْحُبَابِ عَنْ أَبِي خَلْدَةَ عَنْ أَبِي الْعَالِيَةِ قَالَ: الثُّومُ مِنْ طَيِّبَاتِ الرِّزْقِ.

وَأَبُو خَلْدَةَ اسْمُهُ خَالِدُ بْنُ دِينَارٍ وَهُوَ ثَقَفٌ عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ وَقَدْ أَدْرَكَ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ وَسَمِعَ مِنْهُ وَأَبُو الْعَالِيَةِ اسْمُهُ رُفَيْعٌ هُوَ الرِّيَّاحِيُّ قَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ كَانَ أَبُو خَلْدَةَ خِيَارًا مُسْلِمًا^(٤).

وروى البزار^(٥) من حديث علي قال: أمرنا رسول الله ﷺ بأكل الثوم وقال: (لولا أن الملك ينزل لأكلته)، وهو سند ضعيف فيه: مسلم بن كيسان الملائني، ضعيف، من الخامسة^(٦)، وهو سند غريب قال البزار: وهذا الحديث لا نعلمه يروى إلا عن علي بهذا الإسناد.

قلت: لكن يبقى سند الترمذي مقطوعاً على أبي العالوية سنداً حسناً، فإنه من رواية ابن حميد عن ثقات الكوفيين، والله أعلم.

(١) الأدب المفرد، ص ٣٥٢، ح ١٠٢١.

(٢) المسند، ٢/ ١٦٣ و ١٧٩.

(٣) شعب الإيمان، ٥/ ١٩٩، ح ٦٣٥١.

(٤) الترمذي، الجامع، ٤/ ٢٦٣، ح ١٨١١.

(٥) المسند، ٢/ ٣١٧، ح ٧٤٨.

(٦) تقريب التهذيب، ص ٥٣٠، ح ٦٦٤١.

الحديث الثالث عشر: أخرجه في القدر، باب: ما جاء لا يرد القدر إلا الدعاء، أخرجه وحده في الباب مقروناً بغيره.

قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حُمَيْدٍ الرَّازِيُّ وَسَعِيدُ بْنُ يَعْقُوبَ قَالَا حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ الصَّرِيْسِ عَنْ أَبِي مَوْدُودٍ عَنْ سُلَيْمَانَ التَّمِيمِيِّ عَنْ أَبِي عُمَانَ النَّهْدِيِّ عَنْ سَلْمَانَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (لَا يَرُدُّ الْقَضَاءُ إِلَّا الدُّعَاءُ وَلَا يَزِيدُ فِي الْعُمْرِ إِلَّا الْبِرُّ).

قَالَ أَبُو عِيسَى وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي أُسَيْدٍ وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ مِنْ حَدِيثِ سَلْمَانَ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ يَحْيَى بْنِ الصَّرِيْسِ وَأَبُو مَوْدُودٍ اثْنَانِ أَحَدُهُمَا يُقَالُ لَهُ فَضَّةٌ وَهُوَ الَّذِي رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ اسْمُهُ فَضَّةٌ بَصْرِيٌّ وَالْآخَرُ عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي سُلَيْمَانَ أَحَدُهُمَا بَصْرِيٌّ وَالْآخَرُ مَدَنِيٌّ وَكَانَا فِي عَصْرِ وَاحِدٍ^(١).

ورواه البزار^(٢) قال: حدثنا أحمد بن النعمان بن زياد قال: أخبرنا سعيد بن يعقوب الطالقاني به بمثله.

وله شاهد من حديث ثوبان بسند حسن خرجه أحمد^(٣) وابن ماجه^(٤) والحاكم^(٥) وصححه ووافقه

الذهبي من طريق عبد الله بن عيسى، عن عبد الله بن أبي الجعد، عن ثوبان به بنحوه.

فيكون هذا الحديث من حسن حديث ابن حميد، وقد أخرجه مقروناً بسعيد بن يعقوب، وهو من رواية ابن حميد عن أهل بلده لكنه لم ينفرد به وابن يعقوب ثقة صاحب حديث^(٦).

الحديث الرابع عشر: أخرجه في الزهد، باب، أخرجه وحده في موضوعه مقروناً بغيره.

قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حُمَيْدٍ الرَّازِيُّ وَيُوسُفُ بْنُ مُوسَى الْقَطَّانُ الْبَغْدَادِيُّ قَالَا حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَغْرَاءَ أَبُو زُهَيْرٍ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (يُودُّ أَهْلُ الْعَافِيَةِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ حِينَ يُعْطَى أَهْلُ الْبَلَاءِ الثَّوَابَ لَوْ أَنَّ جُلُودَهُمْ كَانَتْ قُرْصَتٍ فِي الدُّنْيَا بِالْمَقَارِيطِ).

(١) الترمذي، الجامع، ٣٩٤/٤، ح ٢١٣٩.

(٢) المسند، ٥٠٢/٦، ح ٢٥٤٠.

(٣) المسند، ٥/٥، ح ٢٧٧.

(٤) السنن، ٣٥/١، ح ٩٠، و ١٣٣٤/٢، ح ٤٠٢٢.

(٥) المستدرک، ١/١، ح ٤٩٣.

(٦) تقريب التهذيب، ص ٣٤٤، ت ٢٤٢٤.

وَهَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ بِهَذَا الْإِسْنَادِ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ وَقَدْ رَوَى بَعْضُهُمْ هَذَا الْحَدِيثَ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ طَلْحَةَ بْنِ مُصَرِّفٍ عَنْ مَسْرُوقٍ قَوْلَهُ شَيْئًا مِنْ هَذَا^(١).

رواه الطبراني^(٢) من طريق يوسف بن موسى القطان، حدثنا أبو زهير بن عبدالرحمن بن مغراء به بنحوه، وقال: لم يروه عن الأعمش إلا أبو زهير عبدالرحمن بن مغراء.
ورواه البيهقي^(٣) من طريق عبد الله بن محمد بن الحسن النصرأبادي، ثنا موسى بن نصر ثنا عبد الرحمن بن مغراء به بنحوه.

وقال المناوي^(٤): إسناده حسن. وقال المنذري^(٥) فيه عبد الرحمن بن مغراء وبقيّة رجاله ثقات، وابن مغراء^(٦) صدوق تُكَلِّمُ في حديثه عن الأعمش.

وروي بسند ضعيف وفيه انقطاع من حديث ابن مسعود قوله^(٧).

وروي من حديث مسروق قوله^(٨).

وله شاهد عند الطبراني^(٩) في الكبير من حديث مجاعة بن الزبير، عن قتادة، عن جابر بن زيد، عن ابن عباس به بنحوه.

وهذا حديث منكر؛ لا يعرف للأعمش رواية عن أبي الزبير من وجه يصح^(١٠).

(١) الترمذي، الجامع، ٦٠٣/٤، ح ٢٤٠٢.

(٢) المعجم الصغير، ١٥٦/١، ح ٢٤١.

(٣) السنن الكبرى، ٣٧٥/٣، ح ٦٣٤٥.

(٤) فيض القدير، ٣٩٩/٥.

(٥) الترغيب والترهيب، ١٤٢/٤.

(٦) تقريب، ص ٣٥٠، ت ٤٠١٣.

(٧) الطبراني، المعجم الكبير، ١٠٠/٩، ح ٨٧٧٨.

(٨) عبد الرزاق، ٤٤٣/٢، ح ١٠٨٢٩.

(٩) المعجم الكبير، ١٨٢/١٢.

(١٠) النكت الظراف، ٣٠٨/٢.

الحديث الخامس عشر: أخرجه في صفة القيامة، باب، أخرجه وحده في بابيه.
قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حُمَيْدٍ الرَّازِيُّ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْقُرَشِيُّ حَدَّثَنَا يَحْيَى الْبُكَاءُ عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ تَجَشَّأَ رَجُلٌ عِنْدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: (كُفَّ عَنَّا جُشَاءُكَ^(١)) فَإِنَّ أَكْثَرَهُمْ شُبَعًا فِي الدُّنْيَا أَطْوَهُمْ جُوعًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ).

قَالَ أَبُو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي جُحَيْفَةَ^(٢).
وقال كما في إحدى نسختي استنبول: حسن غريب^(٣)، ونقل عنه المنذري قوله حسن^(٤).
ورواه ابن ماجه^(٥) قال: حدثنا عمرو بن رافع، ثنا عبد العزيز بن عبد الله القرشي به بنحوه، ومداره على عبد العزيز بن عبد الله وهو منكر الحديث^(٦).
وأما حديث أبي جحيفة فرواه الحاكم^(٧) من طريق فهد بن عوف، ثنا فضيل بن أبي الفضل الأزدي أخبرني عمر بن موسى أخبرني علي بن الأقرع عن أبي جحيفة به بنحوه وقال: صحيح الإسناد ولم يخرجاه وتعقبه الذهبي بقوله: "قلت: فهد قال المديني كذاب، وعمر هالك".
وله شاهد آخر من حديث سلمان عند ابن ماجه في السنن^(٨) لكن سنده ضعيف.
قال الحافظ ابن رجب^(٩) بعد أن ذكرها: وفي أسانيدنا كلها مقال، والله أعلم.
فيكون هذا من ضعيف روايته وعلته شيخه المكي.

الحديث السادس عشر: أخرجه في صفة القيامة، باب، صدر به الباب وأخرج له شاهد صحيح.
قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حُمَيْدٍ الرَّازِيُّ حَدَّثَنَا زَائِرُ بْنُ سُلَيْمَانَ عَنْ إِسْرَائِيلَ عَنْ شَيْبِ بْنِ بَشِيرٍ هَكَذَا قَالَ شَيْبُ بْنُ بَشِيرٍ وَإِنَّمَا هُوَ شَيْبُ بْنُ بَشِيرٍ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (النَّفَقَةُ كُلُّهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ إِلَّا الْبِنَاءَ فَلَا خَيْرَ فِيهِ).

(١) التجشؤ: تنفس المعدة عند الامتلاء. لسان العرب، باب الهزمة، فصل الجيم، ٤٨/١.

(٢) الترمذي، الجامع، ٤/٦٤٩، ح ٢٤٧٨.

(٣) المصدر نفسه، ٤/٦٤٩.

(٤) الترغيب والترهيب، ٣/٩٩.

(٥) السنن، ٢/١١١٢، ح ٣٣٥٠.

(٦) تقريب التهذيب، ص ٣٥٧، ح ٤١٠٧.

(٧) المستدرک، ٤/١٢١.

(٨) الترمذي، الجامع، ٢/١١١، ح ٣٣٥٠.

(٩) جامع العلوم والحكم، ٣/١٢٤٨.

قَالَ أَبُو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ^(١).

ورواه البيهقي^(٢) من طريق ابن أبي الدنيا، قال: نا أبو علي الحسن بن عرفة العبدي حدثني زافر بن سليمان به بنحوه.

قال المناوي: "فيه مُحَمَّد بن حميد الرازي وزافر بن سليمان وشبيب بن بشر، ومُحَمَّد قال البخاري: فيه نظر، وكذبه أبو زرعة، وزافر فيه ضعف، وشبيب لَيْسَ أَهْلًا. وبه يعرف ما في رمز المصنف لحسنه"^(٣).

قلت: وزافر بن سليمان سكن الرِّي ثم بغداد كثير الأوهام^(٤).

فيكون هذا الحديث كذلك من ضعيف حديثه عن أهل بلده، وتحسين السيوطي له للشاهد الصحيح الذي أخرجه الترمذي في الباب نفسه بلفظ: (يؤجر الرجل في نفقته كلها إلا التراب أو قال البناء). وقال: حسن صحيح^(٥).

الحديث السابع عشر: أخرجه في كتاب العلم، باب: فضل طلب العلم، أخرجه لبيان ضعفه.
قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حُمَيْدٍ الرَّازِيُّ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُعَلَّى حَدَّثَنَا زِيَادُ بْنُ خَيْثَمَةَ عَنْ أَبِي دَاوُدَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَخْبَرَةَ عَنْ سَخْبَرَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: (مَنْ طَلَبَ الْعِلْمَ كَانَ كَفَّارَةً لِمَا مَضَى).
قَالَ أَبُو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ ضَعِيفُ الْإِسْنَادِ أَبُو دَاوُدَ يُضَعِّفُ فِي الْحَدِيثِ وَلَا نَعْرِفُ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَخْبَرَةَ كَثِيرَ شَيْءٍ وَلَا لِأَبِيهِ وَاسْمُ أَبِي دَاوُدَ نَفِيعُ الْأَعْمَى تَكَلَّمَ فِيهِ قَتَادَةُ وَغَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ^(٦).
قلت: أبو داود الأعمى متروك وقد كذبه ابن معين^(٧)، وعبدالله بن سخره مجهول^(٨)، وأما سخره فقد قال البخاري: سخره الأزدي له صحبة روى عنه ابنه عبدالله حديثه ليس من وجه صحيح^(٩).

(١) الترمذي، الجامع، ٦٥١/٤، ح ٢٤٨٢.

(٢) السنن الكبرى، ٣٩٣/٧، ح ١٠٧١٤.

(٣) فيض القدير، ٣٠٠/٦.

(٤) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص ٢١٣، ت ١٩٧٩.

(٥) الجامع، ٦٥١/٤، ح ٢٤٨٣.

(٦) المصدر نفسه، ٢٩/٥، ح ٢٦٤٨.

(٧) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص ٥٦٥، ت ٧١٨١.

(٨) المصدر نفسه، ص ٣٠٥، ت ٣٤٢.

(٩) التاريخ الكبير، ٢١٠/٤.

الحديث الثامن عشر: أخرجه في القراءات، باب: ومن سورة الروم، أخرجه شاهداً في الباب.
قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حُمَيْدٍ الرَّازِيُّ حَدَّثَنَا نُعَيْمُ بْنُ مَيْسَرَةَ النَّخَوِيُّ عَنْ فَضِيلِ بْنِ مَرْزُوقٍ عَنْ عَطِيَّةِ الْعَوْفِيِّ عَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ قَرَأَ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ﴿خَلَقَكُمْ مِنْ ضَعْفٍ﴾ [الروم: من الآية ٥٤] فَقَالَ (مِنْ ضَعْفٍ).
حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ عَنْ فَضِيلِ بْنِ مَرْزُوقٍ عَنْ عَطِيَّةِ عَنِ ابْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَحْوَهُ قَالَ أَبُو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ فَضِيلِ بْنِ مَرْزُوقٍ^(١).
قلت: وهما قراءتان متواتران قرأ حمزة والكسائي بفتح الضاد وقرأ الجمهور بضمها^(٢).
قلت: ورواه أبو داود، قال: حدثنا الثَّقَلِيُّ، ثنا زهير، ثنا فضيل بن مرزوق به بنحوه.
ورواه أحمد^(٣) قال: حدثنا وكيع عن فضيل ويزيد قال: أنا فضيل بن مرزوق عن عطية العوفي: قال: قرأت على ابن عمر بنحوه ثم ذكر عن ابن عمر قوله قرأت على رسول الله ﷺ كما قرأت علي...
ورواه الطبراني^(٤) من طريق سلام بن سليمان، ثنا أبو عمرو بن العلاء، عن نافع عن ابن عمر به بنحوه، وسلام ضعيف^(٥)، ونقل ابن شاهين أن ابن معين قال: حديث فضيل عن عطية عن أبي سعيد لا أصل له عندي، ولا هو بصحيح، قلت وفضيل بن مرزوق جمهور الثَّقَادِ على تضعيفه فيكون تحسين هذا الحديث للمتن دون السند.

الحديث التاسع عشر: أخرجه في الدعوات، باب، أخرجه لبيان ضعفه.
قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حُمَيْدٍ الرَّازِيُّ حَدَّثَنَا الْفَضْلُ بْنُ مُوسَى عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ أَنَسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَرَّ بِشَجَرَةٍ بِأَسَةِ الْوَرَقِ فَضَرَبَهَا بِعَصَاهُ فَتَنَاطَرَ الْوَرَقُ فَقَالَ: (إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ وَسُبْحَانَ اللَّهِ وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَاللَّهُ أَكْبَرُ تُسَاقِطُ مِنْ ذُنُوبِ الْعَبْدِ كَمَا تَسَاقِطُ وَرَقُ هَذِهِ الشَّجَرَةِ).
قَالَ أَبُو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ وَلَا نَعْرِفُ لِلأَعْمَشِ سَمَاعًا مِنْ أَنَسٍ إِلَّا أَنَّهُ قَدْ رَأَاهُ وَنَظَرَ إِلَيْهِ^(٦).
وزاد في تحفة الأشراف^(٧) قول الترمذي: ولا نعرف للأعمش سماعاً من أنس.

(١) الترمذي، الجامع، ١٨٩/٥، ح ٢٩٣٦.

(٢) مكِّي، الكشف عن وجوه القراءات، ج ٢، ص ١٨٦.

(٣) السنن، ٣٢/٤، ح ٣٩٧٨.

(٤) المسند، ٥٨/٢.

(٥) في المعجم الأوسط، ١٤٥/٩، ح ٩٣٧٠.

(٦) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص ٢٦١، ت ٢٧٠٤.

(٧) الترمذي، الجامع، ٥٤٤/٥، ح ٣٥٣٣.

(٨) تحفة الأشراف، ٢٣٥/١.

ورواه الإمام أحمد^(١) قال: حدثني عبد الصمد، حدثني أبي، حدثنا سنان، حدثنا أنس به بنحوه. وسند أحمد قال المنذري^(٢): رجاله رجال الصحيح، وصححه ابن رجب في جامع العلوم^(٣). قلت: والأعمش لم يسمع من أنس^(٤) كما قال الترمذي. فيكون هذا الحديث حسناً لغيره بهذا المتابع، والفضل بن موسى ثقة ثبت مروزي^(٥) وإن كان السند ضعيفاً للانقطاع. وهو من روايته عن أهل بلده.

الحديث العشرون: أخرجه في الدعوات، باب، أخرجه لبيان ضعفه. قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حُمَيْدٍ حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ أَبِي بَكْرٍ عَنِ الْجَرَّاحِ بْنِ الصَّحَّاحِ الْكِنْدِيِّ عَنْ أَبِي شَيْبَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ عُكَيْمٍ عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ قَالَ عَلَّمَنِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: (قُلِ اللَّهُمَّ اجْعَلْ سِرِّي خَيْرًا مِنْ عِلَانِيَّتِي وَاجْعَلْ عِلَانِيَّتِي صَالِحَةً اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ مِنْ صَالِحِ مَا تُؤْتِي النَّاسَ مِنَ الْمَالِ وَالْأَهْلِ وَالْوَلَدِ غَيْرِ الضَّالِّ وَلَا الْمُضِلِّ).

قال أبو عيسى هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه وليس إسناده بالقوي^(٦). ورواه ابن أبي شيبة^(٧) قال: حدثنا أحمد بن إسحاق، عن عبد الواحد بن زياد، قال: حدثني شيخ من قريس عن ابن عكيم به بنحوه. قلت: فيه أبو شيبة مجهول^(٨)، وعلي بن أبي بكر صدوق ربما أخطأ، مروزي^(٩). فيكون هذا من ضعيف مروية عن أهل بلده.

(١) المسند، ٣/ ١٥٢.

(٢) الترغيب والترهيب، ٢/ ٢٨٢.

(٣) جامع العلوم والحكم، ٢/ ٥٠٠.

(٤) مراسيل بن أبي حاتم، ص ٨٢.

(٥) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص ٤٤٧، ت ٥٤١٩.

(٦) الترمذي، الجامع، ٥/ ٥٧٣، ح ٣٥٨٦.

(٧) المصنف، ٦/ ١٠٤، ح ٢٩٨٢٤.

(٨) تقريب التهذيب، ص ٦٤٨، ت ٨١٦٥.

(٩) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص ٣٩٨، ت ٤٦٩٥.

الحديث الحادي والعشرون: أخرجه في المناقب، باب: مناقب أبي بكر، أخرجه وحده في موضوعه.
 قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدٍ حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُخْتَارِ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ رَاشِدٍ
 عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ: (أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَمَرَ بِسَدِّ الْأَبْوَابِ إِلَّا بَابَ أَبِي بَكْرٍ).
 هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ^(١).
 رواه ابن حبان^(٢) بسند صحيح من طريق أبي معمر القطيعي، -إسماعيل بن إبراهيم، حدثنا أبو سفيان
 المعمرى- محمد بن حميد الشكري، عن معمر، عن الزهري به بنحوه.
 وهو عند أبي يعلى^(٣) بسند ابن حبان بمتن الترمذي وزادت عائشة قالت: (ما أدركت أبوي إلا وهما
 يدينان هذا الدين).

وحديث أبي سعيد رواه البخاري في صحيحه^(٤) وفيه (لا يَبْقَيْنَ في المسجد باب إلا سُدَّ إلا باب أبي
 بكر)، فيكون هذا الحديث حسناً لغيره بهذه المتابعات، لأن شيخ ابن حميد رازي ضعيف الحفظ.

الحديث الثاني والعشرون: أخرجه في المناقب، باب: مناقب عمر، أخرجه وحده في موضوعه.
 قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الْقُدُّوسِ حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةَ عَنْ
 عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَلَمَةَ عَنْ عَيِّدَةَ السَّلْمَانِيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: (يَطْلُعُ
 عَلَيْكُمْ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ فَاطْلَعَ أَبُو بَكْرٍ ثُمَّ قَالَ يَطْلُعُ عَلَيْكُمْ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ فَاطْلَعَ عُمَرُ).
 وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي مُوسَى وَجَابِرٍ قَالَ أَبُو عِيْسَى هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ^(٥).
 قلت: رواه الطبراني^(٦) قال: حدثنا محمد بن عبد الله الحضرمي، ثنا ضرار بن صرد، ثنا يحيى بن يعلى،
 عن شريك، عن الأعمش به بنحوه، وبإسناد آخر قال: حدثنا جعفر بن أحمد الشامي الكوفي، ثنا أبو كريب،
 ثنا مختار بن غسان، ثنا تليد بن سليمان عن أبي الجحاف، عن عمرو بن مرة به بنحوه، وكلا الإسنادين
 ضعيف^(٧).

(١) الترمذي، الجامع، ٦١٦/٥، ح ٣٦٧٨.

(٢) الصحيح، ٢٧٢/١٥، ح ٦٨٥٧.

(٣) المسند، ١٣٧/٨، ح ٤٦٧٨.

(٤) الصحيح، ص ١١٤، ح ٤٦٦.

(٥) الترمذي، الجامع، ٦٢٢/٥، ح ٣٦٩٤.

(٦) المعجم الكبير، ١٠/١٦٨، ح ١٠٣٤٣.

(٧) مجمع المهيبي، الزوائد، ١١٧/٩.

وله شاهد من حديث جابر مرفوعاً بنحوه^(١). وإسناده حسن.

وشيوخ ابن حميد عبد الله بن عبد القدوس كوفي رافضي - يخطئ، وجمهور النقاد على أنه ضعيف^(٢) فيبقى السند ضعيفاً وإن كان المتن حسناً.

الحديث الثالث والعشرون: أخرجه في المناقب، باب: مناقب علي، أخرجه وحده في موضوعه.
قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الرَّازِيُّ حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُخْتَارِ عَنْ شُعْبَةَ عَنْ أَبِي بَلْجٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ مَيْمُونٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَمَرَ بِسَدِّ الْأَبْوَابِ إِلَّا بَابَ عَلِيٍّ).
قَالَ أَبُو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ عَنْ شُعْبَةَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ^(٣).
قال الحافظ ابن كثير^(٤): "وما روي إلا باب علي كما في بعض السنن فهو خطأ والصواب ما ثبت في الصحيحين إلا باب أبي بكر".

وأورده العقيلي^(٥) في الضعفاء وقال: ليس بمحفوظ من حديث شعبة، ورواه أبو عوانة عن أبي بلج ولا يصح عن أبي عوانة.

وعده الذهبي في الميزان^(٦) من مناكير أبي بلج الفزاري عن عمرو بن ميمون.
وإبراهيم بن المختار رازي ضعيف الحفظ^(٧). وروايات ابن حميد عنه منكروه كما سبق.
والمتن على حاله محفوظ من غير هذه الطريق وقد فصل القول في هذا الحديث. بجميع طرقه ابن حجر في القول المسدد^(٨)، والسيوطي في تعقباته على موضوعات ابن الجوزي^(٩).

(١) حديث جابر في مسند أحمد، ٣/٣٥٦.

(٢) تهذيب التهذيب، ٥/٢٦٥.

(٣) الترمذي، الجامع، ٥/٦٤١، ح ٣٧٣٢.

(٤) تفسير القرآن العظيم، ١/٥٠٤.

(٥) الضعفاء، ٤/٢٢١.

(٦) ميزان الاعتدال، ٧/١٨٩.

(٧) تقريب التهذيب، ص ٩٣، ت ٢٤٥.

(٨) القول المسدد، ص ١٦-٢٠.

(٩) التعقبات على الموضوعات، ص ٥٥.

الحديث الرابع والعشرون: أخرجه في المناقب، باب: مناقب علي، أخرجه وحده في موضوعه.
قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حُمَيْدٍ حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُخْتَارِ عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ أَبِي بَلَجٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ مَيْمُونٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: (أَوَّلُ مَنْ صَلَّى عَلَيَّ).

قَالَ: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ لَا نَعْرِفُهُ مِنْ حَدِيثِ شُعْبَةَ، عَنْ أَبِي بَلَجٍ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ مُحَمَّدِ بْنِ حُمَيْدٍ وَأَبُو بَلَجٍ اسْمُهُ يَحْيَى بْنُ سُلَيْمٍ وَقَدْ اخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي هَذَا فَقَالَ بَعْضُهُمْ أَوَّلُ مَنْ أَسْلَمَ أَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ وَقَالَ بَعْضُهُمْ: أَوَّلُ مَنْ أَسْلَمَ عَلِيٌّ وَقَالَ بَعْضٌ: أَهْلُ الْعِلْمِ أَوَّلُ مَنْ أَسْلَمَ مِنَ الرِّجَالِ أَبُو بَكْرٍ وَأَسْلَمَ عَلِيٌّ وَهُوَ غُلَامٌ ابْنُ ثَمَانٍ سِنِينَ...^(١).

قلت: ورواه أبو داود الطيالسي-^(٢)، قال: حدثنا أبو عوانة، عن أبي بلج، به بلفظ: أول من صلى مع رسول الله ﷺ بعد خديجة علي. فهذا المتن يقيد الأوليّة بكونها بعد خديجة.

ويقال في هذا الحديث كما في الذي قبله، فهو من روايته عن إبراهيم بن المختار وهو رازي ضعيف الحفظ، وروايات ابن حميد عنه مناكير، فيكون هذا الحديث كذلك من ضعيف حديثه.

خلاصة مرويات محمد بن حميد عند الترمذي.

- روى له الترمذي أربعة وعشرين حديثاً، ثمانية لبيان ضعفها، وأحد عشر أخرجهما وحدها في موضوعها أو بابها، اثنين منها مقروناً بغيره، واثنين في باب الشواهد، وواحداً في المتابعات واثنين صوّبها أبوها وأخرج لها شواهد.
- ثلاثة عشر حديثاً من روايته عن أهل بلده.
- منها ثلاثة حسنة بالمتابعات والشواهد، وعشرة ضعيفة.
- وأحد عشر حديثاً من روايته عن غير أهل بلده، عشرة عن العراقيين، واحداً عن مدني.
- ستة منها حسنة.
- وخمسة ضعيفة علتها شيخه أو الانقطاع في سندها.

(١) الترمذي، الجامع، ٦٤٢/٥، ح ٣٧٣٤.

(٢) المسند، ص ٣٦٠، ح ٢٧٥٣.

ثانياً: مرويات محمد بن حميد عند ابن ماجه.

روى له ابن ماجه ستة أحاديث.

الحديث الأول: (سِئْرُ مَا بَيْنَ الْجَنِّ وَعَوْرَاتِ بَنِي آدَمَ إِذَا دَخَلَ الْكَنِيفُ أَنْ يَقُولَ بِسْمِ اللَّهِ)، سبق عند الترمذي الحديث الرابع^(١) وهو من حسن حديثه عن غير أهل بلده، أخرجه شاهداً في الباب.

الحديث الثاني: أخرجه في الطهارة، باب: النهي عن الاجتماع على الخلاء والحديث عنده، أخرجه متابعاً في الباب.

قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَجَاءٍ أُنْبَأَنَا عِكْرِمَةُ بْنُ عَمَّارٍ عَنْ يَحْيَى ابْنِ أَبِي كَثِيرٍ عَنْ هَلَالِ بْنِ عِيَّاضٍ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: (لَا يَتَنَاجَى اثْنَانِ عَلَى غَائِطِهِمَا يَنْظُرُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا إِلَى عَوْرَةِ صَاحِبِهِ فَإِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يَمَقْتُ عَلَى ذَلِكَ).

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى حَدَّثَنَا سَلَمُ بْنُ إِبرَاهِيمَ الْوَرَّاقُ حَدَّثَنَا عِكْرِمَةُ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ عَنْ عِيَّاضِ بْنِ هَلَالٍ قَالَ قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى وَهُوَ الصَّوَابُ.

وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُهِمِّدٍ حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ أَبِي بَكْرٍ عَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ عَنْ عِكْرِمَةَ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ عَنْ عِيَّاضِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ نَحْوَهُ^(٢).

قلت: إنما هو عياض بن هلال لم يرو عنه إلا يحيى بن أبي كثير ولعل الخطأ من عكرمة فقد أخطأ في اسمه^(٣).

ورواه أبو داود قال^(٤): حَدَّثَنَا عبيد الله بن عمر بن ميسرة، ثنا ابن مهدي، ثنا عكرمة بن عمار، عن يحيى بن أبي كثير، عن هلال بن عياض قال: حَدَّثَنِي أَبُو سَعِيدٍ بِهِ نَحْوَهُ، قال أبو داود: لم يسنده إلا عكرمة بن عمار.

قلت: زاد في تحفة الأشراف قول أبي داود وهو مرسل عندهم^(٥).

ورواه النسائي في الكبرى^(٦) من طريق الثوري ومن طريق ابن مهدي كليهما عن عكرمة بن عمار به بنحوه.

(١) انظر: ص ٤٦٢

(٢) ابن ماجه، السنن، ١/ ١٢٣، ح ٣٤٢، وانظر موضح أو هام الجمع والتفريق، ٢/ ٣٤٥.

(٣) تهذيب الكمال، ٢٢/ ٥٧٣.

(٤) السنن، ١/ ٤، ح ١٥.

(٥) المزي، تحفة الأشراف، ٣/ ٤٤٢.

(٦) السنن الكبرى، ١/ ١٥٣، ح ٣٤٢.

وابن خزيمة^(١) من طريق ابن مهدي وقال: الصواب في اسم هذا الشيخ هو عياض بن هلال وأحسب الوهم من عكرمة حين قال: عن هلال بن عياض.
وعكرمة بن عمار هو العجلي صدوق يغلط، وفي روايته عن يحيى بن أبي كثير اضطراب ولم يكن له كتاب^(٢).
قال أبو حاتم^(٣): "رواه عكرمة بن عمار، عن يحيى بن أبي كثير، عن هلال بن عياض ويقال: عياض بن هلال عن أبي سعيد الخدري عن النبي ﷺ أنه نهى المتغوّطين أن يتحدثوا، ورواه الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن النبي ﷺ مرسلًا. قال أبو حاتم: الصحيح في هذا المعنى حديث الأوزاعي وحديث عكرمة وهم"، فيكون هذا من ضعيف حديثه عن أهل بلده.

الحديث الثالث: أخرجه في كتاب الطهارة، باب: من توضأ فترك موضعاً لم يصبه الماء، أخرجه متابعة في الباب.

قال: حَدَّثَنَا حَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ مُهَيْمٍ حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ الْحُبَابِ قَالَا حَدَّثَنَا ابْنُ هَبِيعَةَ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرٍ عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ قَالَ: (رَأَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَجُلًا تَوَضَّأَ فَتَرَكَ مَوْضِعَ الظُّفْرِ عَلَى قَدَمِهِ فَأَمَرَهُ أَنْ يُعِيدَ الْوُضُوءَ وَالصَّلَاةَ قَالَ فَرَجَعَ)^(٤).

قلت: رواه مسلم^(٥) قال: حدثني سلمة بن شبيب، حدثنا الحسن بن محمد بن أعين، حدثنا معقل عن أبي الزبير به بنحوه، فيكون هذا الحديث من حسن حديث ابن حميد في الكوفة.

الحديث الرابع: أخرجه في إقامة الصلاة والسنة فيها، باب: ما جاء يوم العيد في الخروج من طريق والرجوع من غيرها، أخرجه شاهداً في الباب.

قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُهَيْمٍ حَدَّثَنَا أَبُو ثُمَيْلَةَ عَنْ فُلَيْحِ بْنِ سُلَيْمَانَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْحَارِثِ الزُّرْقِيِّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: (أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ إِذَا خَرَجَ إِلَى الْعِيدِ رَجَعَ فِي غَيْرِ الطَّرِيقِ الَّذِي أَخَذَ فِيهِ)^(٦).

(١) الصحيح، ٣٩/١، ح ٧١.

(٢) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص ٣٩٦، ت ٤٦٧٢.

(٣) العلل، ٤١/١.

(٤) ابن ماجه، السنن، ٢١٨/١، ح ٦٦٦.

(٥) الصحيح، ٢١٥/١، ح ٢٤٣.

(٦) ابن ماجه، السنن، ٤١٢/١٠، ح ١٣٠١.

ورواه الترمذي^(١) والدارمي^(٢) والبيهقي^(٣) من طريق محمد بن الصلت عن فليح به، قال الترمذي: حديث أبي هريرة حديث حسن غريب... وحديث جابر كأنه أصح.

ورواه ابن خزيمة^(٤) وابن حبان^(٥) والحاكم^(٦) وصححه ووافقه الذهبي والبيهقي^(٧) من طريق يونس بن محمد عن فليح به.

ورواه البخاري^(٨) من طريق يحيى بن واضح أبي ثميلة عن فليح بن سليمان عن سعيد بن الحارث عن جابر، والبيهقي^(٩) من طريق يونس بن محمد عن سعيد بن جابر عن جابر به بنحوه.

وقد بسط الحافظ في الفتح القول في أيّ الطريقين أرجح وخلص إلى القول: "والذي يغلب على الظن أن الاختلاف فيه من فليح فلعل شيخه سمعه من جابر ومن أبي هريرة، ويقوي ذلك اختلاف اللفظين، وقد رجح البخاري أنه عن جابر، وخالفه أبو مسعود والبيهقي فرجحا أنه عن أبي هريرة ولم يظهر لي في ذلك ترجيح والله أعلم"^(١٠).

إلا أنه في التعليق^(١١) رجح أن يكون الطريقان محفوظين. فقال: "فإنه حينئذ يحتمل أن يكون فليح سمعه من سعيد عن جابر وأبي هريرة فكان تارة يحدث به عن هذا وتارة عن هذا بدليل رواية يونس وأبي ثميلة له عنه على الوجهين وكلهم ثقات".

فيكون هذا من حسان حديث محمد بن حميد من غير روايته عن أهل بلده.

الحديث الخامس: أخرجه في الجنائز، باب: ما جاء في الصلاة على القبر، أخرجه شاهداً في الباب. قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حُمَيْدٍ حَدَّثَنَا مِهْرَانُ بْنُ أَبِي عُمَرَ عَنْ أَبِي سِنَانٍ عَنْ عَلْقَمَةَ بْنِ مَرْثَدٍ عَنِ ابْنِ بُرَيْدَةَ عَنْ أَبِيهِ: (أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَلَّى عَلَى مَيِّتٍ بَعْدَ مَا دُفِنَ)^(١٢).

(١) الجامع، ٢/٤٢٤، ح ٥٤١.

(٢) السنن، ١/٤٦١، ح ١٦١٣.

(٣) السنن الكبرى، ١/٤٢٢، ح ١٣٠١.

(٤) الصحيح، ٢/٣٦٢، ح ١٤٦٨.

(٥) الصحيح، ٧/٥٤، ح ٢٨١٥.

(٦) المستدرک، ١/٢٩٦.

(٧) السنن الكبرى، ٣/٣٠٨، ح ٦٠٤٤ و ٦٠٤٥.

(٨) الصحيح، ص ٢١٢، ح ٩٨٦.

(٩) السنن الكبرى، ٣/٣٠٨، ح ٦٠٤٢.

(١٠) فتح الباري، ٢/٤٧٢-٤٧٤.

(١١) تغليق التعليق، ٢/٣٨٣.

(١٢) ابن ماجه، السنن، ١/٤٩٠، ح ١٥٣٢.

قال البوصيري: هذا إسناد حسن، أبو سنان فمن دونه مختلف فيهم، وأصله في الصحيحين والترمذي من حديث ابن عباس، قال الترمذي: وفي الباب عن أنس بن مالك وريدة وزيد بن ثابت وأبي هريرة...^(١) وحسنه كذلك العظيم آبادي^(٢) والزرقاني^(٣).

ورواه ابن عدي في ترجمة مهران من طريق محمد بن حميد بعد توثيق ابن معين لمهران ولم يعله بشيء^(٤).
ورواه البيهقي من طريق ابن حميد، حدثنا مهران بن أبي عمر، به بنحوه وهو (أن النبي ﷺ مر على قبر جديد حديث عهد بدفن ومعه أبو بكر فقال: قبر من هذا؟ فقال أبو بكر: هذه أم محجن كانت مولعة بلقط الأذى من المسجد، فقال رسول الله ﷺ: (أفلا أذنتموني.... الحديث)^(٥).

ولله متابع عند الطبراني قال: حدثنا محمد بن عبد الله الحضرمي، ثنا سهل بن زنجلة الرازي قال: حدثنا مهران بن أبي عمر به بنحوه^(٦). وهو متابع حسن لابن حميد لأن ابن حميد ضعيف في روايته عن أهل بلده وابن زنجلة صدوق^(٧) فهو يقوي رواية ابن حميد وبذا يصير الحديث حسناً.

أما شواهده فكثيرة منها في الصحيحين^(٨) من حديث ابن عباس بنحو حديث ابن حميد عند البيهقي لكن لم يذكر فيه اسم الميثة، وعند مسلم^(٩) كذا حديث أبي هريرة وأنس.

الحديث السادس: أخرجه في الرهون، باب: لا يغلق الرهن، أخرجه وحده في الباب.
قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حُمَيْدٍ حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُخْتَارِ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ رَاشِدٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: (لَا يَغْلُقُ الرَّهْنُ)^(١٠).
ومعنى لا يغلق: أي لا يتلف ويذهب باطلاً^(١١).

(١) مصباح الزجاجة، ٣٥ / ٢.

(٢) عون المعبود، ٤ / ٩.

(٣) شرح الزرقاني، ٨٤ / ٢.

(٤) ابن عدي، الكامل، ٤٦٢ / ٦.

(٥) السنن الكبرى، ٤٨ / ٤، ح ٦٨١١.

(٦) المعجم الكبير، ٣٦ / ٥، ح ٥٥٥٤.

(٧) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص ٢٥٧، ت ٢٦٥٧.

(٨) البخاري، الصحيح، ص ١٨٦، ح ٨٥٧، و ح ١٣٣٧، ص ٢٨٠.

(٩) مسلم، الصحيح، ٦٥٨ / ١، ح ٦٥٤-٦٥٦.

(١٠) ابن ماجه، السنن، ٨١٦ / ٢، ح ٢٤٤١.

(١١) تنوير الحوالك، ١١٦ / ١.

قلت: وسئل عنه الدارقطني فذكر أن مداره على الزهري وأن الرواة عنه اختلفوا في وصله وإرساله عن سعيد، وذكر أن الرواة اختلفوا على مالك كذلك في وصله وإرساله ورجح إرساله عن مالك وابن عيينة. وأن معمرًا وعقيل بن خالد والأوزاعي روه عن الزهري عن سعيد مرسلاً^(١) بينما صحح اتصاله من طريق سفيان بن عيينة عن زياد بن سعد عن الزهري عن سعيد ابن المسيب عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال نحوه. قال: زياد بن سعيد من الثقات الحفاظ وهذا إسناد حسن متصل^(٢).

وطريق الدارقطني أخرجه ابن حبان في صحيحه^(٣)، وأخرجه الحاكم^(٤) من الطريق نفسها وقال: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه لخلاف أصحاب الزهري فيه. وقد تابعه -أي زياد بن سعد- مالك وابن أبي ذئب وسليمان بن أبي داود الحراني ومحمد بن الوليد الزبيدي ومعمر بن راشد على هذه الرواية، ثم ساقها بأسانيدها - ووافقه الذهبي.

وكذلك صححه ابن عبد البر^(٥) وعبد الحق^(٦)، ورجح إرساله أبو داود والبزار - والدارقطني على التفصيل الذي مر ذكره - وابن القطان^(٧).

وحسن السيوطي^(٨) طريق ابن ماجه، ومع هذه المتابعات يكون كما قال فهو من حسن حديث ابن حميد عن أهل بلده. والله أعلم.

خلاصة مرويات محمد بن حميد عند ابن ماجه.

- أخرج له ابن ماجه ستة أحاديث، أربعة في باب الشواهد، وواحد في المتابعات وواحد لم يخرج في الباب غيره.
- ثلاثة عن أهل بلده، اثنان حسنان بالمتابعات والشواهد والثالث ضعيف.
- وثلاثة عن العراقيين وهي حسنة.

(١) علل الدارقطني، ٩/ ١٦٤.

(٢) السنن، ٣/ ٣٢، ح ١٢٦.

(٣) الصحيح، ١٣/ ٢٥٨، ح ٥٩٣٤.

(٤) المستدرک، ٢/ ٥١-٥٢.

(٥) التمهيد، ٦/ ٤٣٠.

(٦) الأحكام الوسطى، ٣/ ٢٧٩.

(٧) المصدر نفسه، ٣/ ٣٦.

(٨) فيض القدير، ٦/ ٤٥٢.

ثالثاً: خلاصة مرويّات مُحمّد بن حميد الرازي في الكُتُب السّتّة.

- لم يخرج لمُحمّد بن حميد من أصحاب الكُتُب السّتّة إلا التّرمذيّ وابن ماجه، وبلغ مجموع ما رويَا له ثلاثين حديثاً، اختص التّرمذيّ بـ "أربعة وعشرين حديثاً".
- ستة عشر حديثاً من روايته عن أهل بلده.
 - منها: خمسة أحاديث من حسان مرويّه.
 - ثلاثة عند التّرمذيّ واثنان عند ابن ماجه.
 - وأحد عشر حديثاً ضعيفاً:
 - عشرة عند التّرمذيّ وواحد عند ابن ماجه، ويّين التّرمذيّ ضعفها وهو غالباً الغرابة.
 - وأربعة عشر حديثاً من روايته عن غير أهل بلده كلها عن العراقيين إلا واحداً من روايته عن مدني.
 - منها: عشرة من حسان حديثه.
 - سبعة عند التّرمذيّ، وثلاثة عند ابن ماجه.
 - وأربعة ضعيفة وهي عند التّرمذيّ وقد نص على ضعفها وعلتها ليست ابن حميد.
- وبذا يتضح ضبط مُحمّد بن حميد لحديثه خارج بلده وتخليطه عن أهل بلده

المبحث السادس

معاوية بن يحيى

ومروياته في الكتب الستة

المطلب الأول: أقوال النقاد فيه.

المطلب الثاني: مروياته في الكتب الستة.

المبحث السادس: معاوية بن يحيى ومروياته في الكتب الستة

معاوية بن يحيى الصديقي، أبو روح الشامي الدمشقي، من السابعة

المطلب الأول: أقوال النقاد فيه.

قال أبو زرعة: "ليس بقوي، أحاديثه كأنها مقلوبة ما حدث بالرّي، والذي حدّث بالشام أحسن حالاً"^(١)، وقال أبو حاتم: "ضعيف الحديث، في حديثه إنكار، روى عنه هقل بن زياد أحاديث مستقيمة كأنها من كتاب، وروى عنه عيسى بن يونس وإسحاق بن سليمان أحاديث مناكير كأنها من حفظه"^(٢). وقال البخاري: "روى عنه هقل بن زياد أحاديث مستقيمة كأنها من كتاب، وروى عنه عيسى بن يونس وإسحاق بن سليمان أحاديث مناكير كأنها من حفظه"^(٣). وقال ابن خراش: "رواية الهقل بن زياد عنه صحيحة تشبه نسخة شعيب، ورواية إسحاق الرازي عنه مقلوبة"^(٤).

وقال ابن حبان: "منكر الحديث جداً، كان يشتري الكتب ويحدث بها، ثم تغير حفظه فكان يحدث بالوهم فيما سمع من الزهري وغيره، فجاء رواية الراوين عنه إسحاق بن سليمان وذويه كأنها مقلوبة، وفي رواية الشاميين عند الهقل ابن زياد وغيره أشياء مستقيمة تشبه حديث الثقات"^(٥). وقال الدارقطني: "يكتب ما روى الهقل عنه، ويُنجنب ما سواه خاصة رواية إسحاق بن سليمان الرّازي"^(٦).

وقال أبو داود^(٧)، والنسائي^(٨)، وأبو علي النيسابوري^(٩)، والدارقطني^(١٠) وابن حجر^(١١): ضعيف. زاد الدارقطني: "حدثهم بالري بأحاديث من حفظه وهم فيها على الزهري، وأما روايته عن الزهري فهي من غير

(١) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٨/ ٣٩٣.

(٢) المصدر نفسه، ٨/ ٣٩٣.

(٣) التاريخ الكبير، ٧/ ٣٣٦.

(٤) المزي، تهذيب الكمال، ٢٨/ ٢٢٣.

(٥) المجروحين، ٣/ ٣.

(٦) الضعفاء والمتروكين له ترجمة، ١/ ٢٢٥.

(٧) المزي، تهذيب الكمال، ٢٨/ ٢٢٣.

(٨) الضعفاء والمتروكين، ص ٩٦.

(٩) ابن حجر، تهذيب التهذيب، ١٠/ ١٩٧.

(١٠) العلل، ٦/ ٩٥.

(١١) تقريب التهذيب، ص ٥٣٨، ت ٦٧٧٢.

طريق إسحاق مستقيمة تشبه أن تكون من كتابه". وقال ابن معين^(١) والنسائي^(٢): ليس بشيء، وقال ابن معين^(٣): هالك ليس بشيء، وعنه^(٤): لا شيء، وقال النسائي^(٥) في رواية أخرى عنه: ليس بثقة^(٦)، ونقل عن الصغاني قوله: لا أحتج بمعاوية بن يحيى صاحب الزهري^(٧)، وقال الجوزجاني: ذاهب الحديث^(٨)، وقال الحاكم: يروي عنه الهقل بن زياد عن الزهري أحاديث منكورة شبيهة بالموضوعة^(٩)، وقال ابن عدي: عامة رواياته فيها نظر^(١٠)، وقال البزار: لين الحديث^(١١).

وقال الساجي: ضعيف الحديث جداً، وكان اشترى كتاباً للزهري من السوق، فروى عن الزهري^(١٢)، ونقل الدؤلابي عن الإمام أحمد قوله: تركناه^(١٣).

خلاصة أقوال النقاد في معاوية بن يحيى.

تُجمع أقوال النقاد على ضعف معاوية بن يحيى إلا في وصف واحد وهو روايته في الشام، وخصص بعضهم ما كان عن الزهري ما رواه عنه الهقل بن زياد، وعلى قبول رواية الهقل عنه أبو حاتم والبخاري وابن حبان والدارقطني وابن خراش. وبخلاف ذلك فهو ضعيف بما في ذلك روايته عن الزهري خاصة إذا كانت من طريق إسحاق بن سليمان وعيسى بن يونس فهي مناكير. والله أعلم.

(١) الجرح والتعديل، ٨/ ٣٩٣.

(٢) المزي، تهذيب الكمال، ٢٨/ ٢٢٣.

(٣) الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي، ٣/ ١٢٨.

(٤) المصدر نفسه، ٣/ ١٢٨.

(٥) ابن حجر، تهذيب التهذيب، ١٠/ ١٩٧.

(٦) المصدر نفسه، ١٠/ ١٩٧.

(٧) أحوال الرجال، ص ١٦٧.

(٨) المزي، تهذيب الكمال، ٢٨/ ٢٢٣.

(٩) الكامل، ٦/ ٣٩٩.

(١٠) ابن حجر، تهذيب التهذيب، ١٠/ ١٩٧.

(١١) ابن حجر، تهذيب التهذيب، ١٠/ ١٩٧.

(١٢) المصدر نفسه، ١٠/ ١٩٧.

المطلب الثاني: مرويات معاوية بن يحيى في الكتب الستة.

أولاً: مروياته عند الترمذي.

لم يخرج له الترمذي إلا حديثاً واحداً، لبيان ضعفه.
أخرجه في أبواب الصلاة، باب: ما جاء في كراهية الأذان بغير وضوء.
قال: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ يَحْيَى الصَّدَقِيِّ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنِ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: (لَا يُؤْذَنُ إِلَّا مُتَوَضِّئًا).
ثم أخرجه من طريق أخرى قال: حدثنا يحيى بن موسى، حدثنا عبد الله بن وهب، عن يونس، عن ابن شهاب قال: قال أبو هريرة: (لا ينادي بالصلاة إلا متوضئاً).
قال أبو عيسى: وهذا أصح من الحديث الأول.
قال أبو عيسى: وحديث أبي هريرة لم يرفعه ابن وهب وهو أصح من حديث الوليد بن مسلم، والزهري لم يسمع من أبي هريرة^(١).

قلت: أما الانقطاع بين الزهري وأبي هريرة فقد روي موصولاً عند البيهقي^(٢) من طريق هشام بن عمار، حدثنا الوليد بن مسلم، عن معاوية بن يحيى، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة... قال: "هكذا رواه معاوية بن يحيى الصدفي، وهو ضعيف والصحيح رواية يونس بن يزيد الأيلي وغيره عن الزهري قال: قال أبو هريرة: (لا ينادي بالصلاة إلا متوضئاً).
وروي بسند حسن عن عطاء قوله: (حق وسنة مسنونة ألا يؤذن مؤذن إلا متوضئاً)^(٣).
فهذا الحديث صوابه منقطعاً موقوفاً على أبي هريرة رضي الله عنه، فهو من ضعيف حديث معاوية وإن كان من روايته عن الشاميين^(٤).

ثانياً: مرويات معاوية بن يحيى عند ابن ماجه.

روى له ابن ماجه ثلاثة أحاديث أحدهما من رواية إسحاق والثاني من رواية عيسى والثالث من رواية بقیة وهي جميعاً ضعيفة، وقد أخرجها في باب الشواهد.
الحديث الأول: أخرجه في إقامة الصلاة والسنة فيها، باب: القراءة خلف الإمام.

(١) الترمذي، الجامع، ٣٨٩/١، ح ٢٠٠.

(٢) السنن الكبرى، ٣٩٧/١، ح ١٧٢٥.

(٣) عبد الرزاق، المصنف، ٤٦٥/١، ح ١٧٩٩.

(٤) انظر: التلخيص الحبير، ٢٠٥-٢٠٦، والدراية في تخريج أحاديث الهداية، ١٢١/١؛ وفيض القدير،

٤٤١/٦؛ وتحفة الأحوذى، ٥١٠-٥١١.

قال: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ حَدَّثَنَا إِسْحَقُ بْنُ سُلَيْمَانَ حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ بْنُ يَحْيَى عَنْ يُونُسَ بْنِ مَيْسَرَةَ عَنْ أَبِي إِدْرِيسَ الْخَوْلَانِيِّ عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ قَالَ: (سَأَلَهُ رَجُلٌ فَقَالَ: أَقْرَأُ وَالْإِمَامُ يَقْرَأُ؟ فَقَالَ سَأَلَ رَجُلٌ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَفِي كُلِّ صَلَاةٍ قِرَاءَةٌ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: نَعَمْ فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ وَجَبَ هَذَا)^(١).

قلت: ورواه أحمد^(٢) والذَّسَائِيُّ^(٣) والدارقطني^(٤) وغيرهم من طريق معاوية بن صالح، عن أبي الزاهرية، عن كثير بن مرة، عن أبي الدرداء أن رجلاً قال: يا رسول الله. أفى كل صلاة قراءة؟ قال: "نعم". فقال رجل من الأنصار: وجبت هذه. وهو سند حسن.

وفي بعض روايات حديث كثير بن مرة زيادة: وهي: فقال لي رسول الله ﷺ وكنت أقرب القوم إليه (ما أرى الإمام إذا أم القوم إلا كفاهم)، كذا رواه أبو صالح كاتب الليث وغلط فيه، وكذلك رواه زيد بن حباب في إحدى الروايتين عنه وأخطأ فيه، والصواب أن أبا الدرداء قال ذلك لكثير^(٥).

وهذه الزيادة خالية منها روايتا أحمد وإحدى روايات الدارقطني وهي غير موجودة في حديث ابن ماجه، فيكون متن هذا الحديث حسناً، ولكن السند يبقى ضعيفاً لأنه من رواية إسحاق بن سليمان عن معاوية بن يحيى، وهي مناكير.

الحديث الثاني: أخرجه في التجارات، باب: من باع عيباً فليُبَيِّئْهُ.

قال: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ الْأَصْحَاكِ حَدَّثَنَا بَقِيَّةُ بْنُ الْوَلِيدِ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ يَحْيَى عَنْ مَكْحُولٍ وَسُلَيْمَانَ بْنِ مُوسَى عَنْ وَائِلَةَ بْنِ الْأَسْقَعِ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: (مَنْ بَاعَ عَيْبًا لَمْ يُبَيِّنْهُ لَمْ يَزَلْ فِي مَقْتِ اللَّهِ وَلَمْ تَزَلِ الْمَلَائِكَةُ تَلْعَنُهُ)^(٦).

وقال ابن أبي حاتم: "سألت أبي عن حديث رواه يزيد بن عبد ربه، عن بقية، عن معاوية بن يحيى، عن العلاء بن الحارث، عن مكحول وسليمان بن موسى وساق الحديث... فقال أبي: هذا حديث منكر ومعاوية بن يحيى هو الصدفي"^(٧).

وطريق معاوية التي زاد فيها العلاء بن الحارث بينه وبين مكحول وسليمان رواه الطبراني في الكبير^(٨).

(١) ابن ماجه، السنن، ١/ ٢٧٤، ح ٨٤٢.

(٢) المسند، ٥/ ١٩٧، و ٦/ ٤٤٨.

(٣) المجتبى، ٢/ ١٤٢، ح ٩٢٣.

(٤) السنن، ١/ ٤٠٣، ح ٥.

(٥) البيهقي، السنن الكبرى، ٢/ ١٦٢، ح ٢٧٣٦.

(٦) ابن ماجه، السنن، ٢/ ٧٥٥، ح ٢٢٤٧.

(٧) علل ابن أبي حاتم، ١/ ٣٩١، ح ١١٧٣.

(٨) المعجم الكبير، ٢٢/ ٦٥، ح ١٧٥.

وقد ضعف البوصيري حديث ابن ماجه لأجل تدليس بقية وضعف معاوية بن يحيى^(١).
قلت: وفيه كذلك شيخ ابن ماجه عبد الوهاب بن الضحاك وهو العُرْضي متروك وكذبه أبو حاتم^(٢)،
فيكون هذا من ضعيف حديثه عن الشاميين.

الحديث الثالث: أخرجه في الزهد، باب: الحياء .
قال: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الرَّقِّيُّ حَدَّثَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ يَحْيَى عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ أَنَسٍ
قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (إِنَّ لِكُلِّ دِينٍ خُلُقًا وَخُلُقَ الْإِسْلَامِ الْحَيَاءُ)^(٣).
ورواه الطبراني في الأوسط قال: "حدثنا أحمد، حدثنا محمد بن عبد الرحمن بن
سهم الأنطاكي قال: حدثنا عيسى بن يونس، عن معاوية بن يحيى و مالك بن أنس عن
ابن شهاب الزهري به بمثله وقال: لم يرو هذا الحديث عن مالك إلا عيسى تفرد به
محمد بن عبد الرحمن"^(٤).

والإسماعيلي في معجم شيوخه من طريق محمد بن عبد الرحمن بن سهم، حدثنا عيسى بن يونس، عن
مالك، عن الزهري به بمثله^(٥)، قال الدارقطني في غرائب مالك ولم يتابع عليه ولا يصح^(٦).
ورواه الباغندي في مسند عمر بن عبد العزيز من طريق عباد بن كثير، عن عمر بن عبد العزيز، عن
الزهري، عن أنس بن مالك به بمثله^(٧)، ولم أقف في أسماء الرواة عن عمر بن عبد العزيز على من اسمه عباد.
وفي الباب عن ابن عباس وهو حديث منكر^(٨).
وفي الباب عن يزيد بن طلحة بن ركانه مرسلاً بنحوه، وقيل عنه عن أبيه ولا يصح^(٩).

(١) مصباح الزجاجة، ٣/ ٣٠.

(٢) تقريب التهذيب، ص ٣٦٨، ت ٤٢٥٧.

(٣) ابن ماجه، السنن، ٢/ ١٣٩٩، ت ٤١٨٢.

(٤) المعجم الأوسط، ٢/ ٢١١، ح ١٧٥٨.

(٥) معجم الشيوخ الإسماعيلي، ٢/ ٦١٧، ح ٢٤٧.

(٦) الذهبى، ميزان الاعتدال، ٨/ ١٨٢، ترجمة عبد الرحمن بن سهم ونحوه الخليلي في الإرشاد، ١/ ٤٠٧.

(٧) مسند عمر بن عبد العزيز، ص ١٧٨، ح ٩٢.

(٨) علل ابن أبي حاتم، ٢/ ٢٨٨.

(٩) التمهيد، ٢١/ ١٤٣، والإصابة، ٣/ ٥٢٨.

وقال ابن عبد البر بعد أن ضعف حديث أنس بمعاوية بن يحيى، وقد روي من حديث الشاميين بإسناد حسن حدثناه خلف بن القاسم وساق الإسناد إلى معاذ بن جبل قال: قال رسول الله ﷺ بمثله وزاد: (من لا حياة له لا دين له)^(١).

وهذا الحديث من حديث معاوية من رواية عيسى بن يونس عنه وهي مناكير كما قال البخاري وأبو حاتم وغيرهما.

ثالثاً: خلاصة مرويات معاوية بن يحيى في الكتب الستة.

لم يخرج له من أصحاب الكتب الستة إلا الترمذي وابن ماجه.

أخرج له الترمذي حديثاً واحداً ليبيّن ضعفه.

وأخرج له ابن ماجه ثلاثة أحاديث في باب الشواهد، أحدها عنه إسحاق بن سليمان وثانيها عنه عيسى بن يونس والثالث من طريق بقية، وجميعها ضعيفة.

ولم يُخرج إلا له حديثاً من رواية الهقل عنه، فيحتاج إلى دراسة أحاديث الهقل عنه خارج الكتب الستة للنظر في مدى تطابق التوثيق النسبي له.

(١) التمهيد، ٢١/١٤٣.

المبحث السابع

منهج أصحاب الكتب الستة
في الرواية عن الضعفاء الموثقين
في روايتهم في بلد معين

المبحث السابع: منهج أصحاب الكتب الستة في الرواية عن الضعفاء الموثقين في روايتهم في بلد معين

تضمن هذا الفصل ستة رواة وثقوا في روايتهم في أهل بلد معين، وهم:

١. إسماعيل بن عياش
٢. أيوب بن عتبة
٣. زهير بن محمد
٤. فرج بن فضالة
٥. محمد بن حميد
٦. معاوية بن يحيى

أخرج أحاديث هؤلاء الرواة أصحاب الكتب الستة على تفاوت بينهم من حيث عدد الرواة الذين أخرجوا لهم وعدد الروايات التي أخرجوها لهم، كيفية إخراجهم أحاديثهم:
أما من حيث عدد الرواة والمرويات:

- فالبخاري ومسلم: لم يخرجوا إلا لزهير بن محمد، ولم يكثر عنه إنما أخرج كل منهما عنه حديثين فقط.
مع ملاحظة أن البخاري وثق زهير فيما رواه في العراق.
- والنسائي: لم يخرج إلا لإسماعيل بن عياش، ولم يكثر عنه فقد أخرج له حديثين فقط.
مع ملاحظة أن النسائي، قال فيه: صالح في حديث أهل الشام وأطلق القول بضعفه في روايات كثيرة.
- وأما الترمذي: فقد أخرج لهم جميعاً، وبلغ عدد الأحاديث التي أخرجها تسعة وخمسين حديثاً.

- أكثر عن ثلاثة عن إسماعيل بن عياش فروى له اثنين وعشرين حديثاً، وعن محمد بن حميد أربعة وعشرين حديثاً ثم زهير بن محمد تسعة أحاديث.
- وأقل عن ثلاثة: فرج بن فضالة حديثين، وأيوب بن عتبة حديثاً، ومعاوية بن يحيى حديثاً.

مع ملاحظة أن الترمذي نقل قول البخاري في:

١. إسماعيل بن عياش، أنه وثقه في روايته عن أهل الشام وضعفه في غيرها.
 ٢. محمد بن حميد، أنه كان حسن الرأي ثم ضعفه بعد.
 ٣. زهير بن محمد، يوثقه في روايته في العراق وتعجب أحمد منه في الشام.
- وقال في أيوب: تكلم فيه أهل الحديث، وفي فرج: تكلم فيه بعض أهل العلم من قبل حفظه.

- وأبو داود: أخرج لثلاثة منهم:

- - إسماعيل وزهير وفرج، وبلغ عدد مروياتهم عنده ثمانية وثلاثين حديثاً.
- أكثر عن إسماعيل بن عياش حيث روى له ثمانية وعشرين حديثاً سبعة وعشرون من روايته عن أهل الشام، مع ملاحظة أنه نقل فيه قول أحمد: ما روى عن مشايخه الشاميين، أما عن غيره فعنده منكير.
- ثم عن زهير روى له ثمانية أحاديث.
- وأقل عن فرج حيث روى له حديثين فقط، مع ملاحظة أنه نقل عن أحمد قوله يروي عن يحيى بن سعيد منكير.
- وأما ابن ماجه: فأخرج لهم جميعاً كالتزمذي، إلا أنه كان أكثر إخراجاً لحديثهم من الترمذي حيث أخرج عنهم ثلاثة وسبعين حديثاً.
- أكثر عن إسماعيل حيث روى عنه ستة وأربعين حديثاً.
- ثم عن زهير بن محمد خمسة عشر حديثاً.
- وأقل عن الباقر فروى عن محمد بن حميد ستة أحاديث، وعن معاوية بن يحيى ثلاثة أحاديث، وعن الفرج بن فضالة حديثين، وعن أيوب حديثاً واحداً.
- فيلحظ اشتراك أصحاب الكتب الستة إلا النسائي في الرواية عن زهير بن محمد.
- وأصحاب السنن الأربعة في الرواية عن إسماعيل بن عياش.
- و يلاحظ إقلال البخاري ومسلم والنسائي، وكثارة الباقر في الرواية عن هؤلاء الرواة في الجملة.
- ويلحظ إكثار الترمذي وأبي داود وابن ماجه في الرواية عن إسماعيل بن عياش.
- أما من حيث كيفية إخراج أحاديثهم في الكتب الستة:
- فالبخاري: أخرج حديثي زهير بن محمد متابعة، وهما على الهيئة التي وثقه فيها، أي من روايته في العراق.
- ومسلم: أخرج حديثي زهير في باب الشواهد، وهما كذلك على هيئة التوثيق النسبي.
- أما النسائي: فأخرج حديثي لإسماعيل أحدهما في باب الشواهد، والآخر لبيان ضعفه وكلاهما على غير هيئة التوثيق النسبي.
- والترمذي: أكثر من أحاديثهم حيث لا يجد في الباب أو الموضوع غيرها، وعددها واحداً وعشرون من أصل تسعة وخمسين حديثاً بنسبة (٦, ٣٥٪) منها ثمانية أحاديث مقبولة.

- ثم ما أخرجه لبيان ضعفه، وعددها ستة عشر حديثاً بنسبة (١, ٢٧٪) من مجموع ما روى لهم.
- ثم ما صدر به الباب وأخرج له شواهد ومتابعات وعددها عشرة أحاديث بنسبة (١٧٪).
- ثم ما أخرجه في باب المتابعات والشواهد، وعددها ثمانية أحاديث بنسبة (١٣, ٦٪)، ستة أحاديث شواهد بنسبة (١٠, ٢٪) وحديثان متابعة بنسبة (٣, ٤٪).
- ثم ما رواه تعليقاً أو مقروناً، وعدد الأحاديث على كُُل وصف منها اثنان بنسبة (٣, ٤٪)
- وقد عني بإبراز التوثيق النسبي والانتقاء من أحاديثهم حيث بلغ مقبول ما روى لهم اثنان وثلاثين حديثاً بنسبة (٥٤, ٣٪). منها خمسة وعشرين حديثاً على هيئة التوثيق النسبي بنسبة (٤٢, ٤٪)، وسبعة على غير هيئة التوثيق النسبي بنسبة (١١, ٩٪).
- وأما أبو داود فأكثر عنهم في باب المتابعات والشواهد، حيث بلغ عدد الأحاديث التي رواها كذلك خمسة وعشرين حديثاً من أصل ثمانية وثلاثين، بنسبة (٦٨, ٨٪) منها ثلاثة وعشرون في باب شواهد بنسبة (٦٠, ٥٪) واثنان متابعات بنسبة: (٥, ٣٪) منها تسعة أحاديث ضعيفة في باب الشواهد.
- ثم ما رواه حيث لا يجد في بابها أو موضوعه غيرها وعددها ثمانية بنسبة: (٢١, ١٪).
- ثم التي صدر بها الباب وأخرج لها متابعات وشواهد وعددها ثمانية، بنسبة (١٠, ٥٪).
- وأخيراً ما أخرجه لبيان ضعفه وهو حديث واحد بنسبة (٢, ٦٪).
- وأما ابن ماجه، فأكثر من إخراج حديثهم في باب الشواهد والمتابعات، حيث بلغ ما رواه كذلك خمسين حديثاً من أصل ثلاثة وسبعين، بنسبة (٦٨, ٥٪) منها سبعة وأربعون شواهد بنسبة (٦٤, ٤٪). وثلاثة متابعات بنسبة (٤, ١٪)، منها سبعة عشر حديثاً ضعيفاً، ستة عشر في باب الشواهد.
- ثم ما رواه حيث لا يجد في الباب أو الموضوع غيرها، وعددها ثلاثة عشر حديثاً بنسبة (١٧, ٨٪) منها سبعة أحاديث ضعيفة.
- ثم ما صدر به الباب وأخرج له متابعات وشواهد وعددها سبعة بنسبة (٩, ٦٪).

وقد عني بالانتقاء من أحاديثهم على هيئة التوثيق النسبي، أو على غيرها، وبلغ مجموع مقبول حديثهم مما رواه لهم اثنين وأربعين حديثاً بنسبة (٨, ٥٥٪) منها تسعة وعشرين حديثاً على هيئة التوثيق النسبي بنسبة (٣٨٪) وثلاثة عشر على غير هيئة التوثيق النسبي بنسبة (٨, ١٧٪).
فيلحظ هنا بالمقارنة بينهم أن البخاري لم يخرج إلا حديثين في باب المتابعات، ومسلماً مثله في باب الشواهد.

- والنسائي مثلها حديثين حديثاً في الشواهد والآخر لبيان ضعفه، مع مراعاة أن النسائي أطلق القول بضعف رواية هذا الفصل، إلا في إسماعيل بن عياش حيث وثقه في رواية الشاميين وضعفه في غيرها.
 - بينما أكثر الترمذي عنهم حيث لا يجد في الباب أو الموضوع غير أحاديثهم، ثم ما أخرجه لبيان ضعفه، أو صدر به الباب وأخرج له متابعات وشواهد.
 - وأبو داود وابن ماجه أكثرا عنهم في باب الشواهد والمتابعات، ثم حيث لا يجدان في الباب أو الموضوع غير أحاديثهم.
 - ويلحظ كذلك أن الترمذي أكثر ما يخرج الأحاديث الضعيفة غير التي يبين ضعفها حيث لا يجد في الباب غيرها.
 - وأما أبو داود فأكثر ما يخرجها في باب الشواهد والمتابعات.
 - وابن ماجه جمع بين صنيعهما مع التذكير أنه لا ينص على ضعف الأحاديث الضعيفة.
- ينظر الجدول رقم (٣) للتوضيح.

الفصل الثالث: الضعفاء الموثقون في بلد معين : إبراز التوثيق النسبي									
الرقم	المصنف	عدد الرواة الذين خرج لهم	عدد أحاديثه	على هيئة التوثيق النسبي وهي مقبولة	على هيئة التوثيق النسبي وهي ضعيفة		على هيئة التوثيق النسبي وهي مقبولة	على غير هيئة التوثيق النسبي وهي ضعيفة	
					علتها منه	علتها في غيره			
١.	البخاري	١	٢	٢	-	-	-	-	-
				١٠٠%					
٢.	مسلم	١	٢	٢					
				١٠٠%					
٣.	النسائي	١	٢	-	-	-	١	١	-
							٥٠%	٥٠%	٥٠%
٤.	الترمذي	٦	٥٩	٢٥	١	٥	٧	١٠	١١ منه أو من غيره
				٤٢,٤%	١,٧%	٨,٥%	١١,٩%	١٧%	١٨,٥%
٥.	أبو داود	٣	٣٨	٢٣	٥	٣	٣	٣	١
				٦٠,٥%	١٣,٢%	٧,٩%	٧,٩%	٧,٩%	٢,٦%
٦.	ابن ماجه	٦	٧٣	٢٩	-	٥	١٣	١٧	٩
				٣٨%	-	٦,٩%	١٧,٨%	٢٣,٣%	١٢,٣%

الفصل الثالث: الضعفاء الموثقون في بلد معين : منهجية الإخراج											
الرقم	المصنف	عدد الرواة الذين خرج لهم	عدد أحاديثه	متابعات	شواهد	تعليقاً	بيان ضعفه	مقروناً	صدر بها الباب وأخرج لها متابعات	لم يخرج في بابها أو موضوعها غيرها	ليبان الخلاف على راويها
٧.	البخاري	١	٢	٢	-	-	-	-	-	-	-
				١٠٠%							
٨.	مسلم	١	٢		٢						
					١٠٠%						
٩.	النسائي	١	٢	-	١	-	١				
					٥٠%		٥٠%				
١٠.	الترمذي	٦	٥٩	٢	٦	٢	١٦	٢	١٠	٢١	-
				٣,٤%	١٠,٢%	٣,٤%	٢٧,١%	٣,٤%	١٧%	٣٥,٦%	-
١١.	أبو داود	٣	٣٨	٢	٢٣	١	-	-	٤	٨	-
				٥,٣%	٦٠,٥%	٢,٦%	-	-	١٠,٥%	٢١,١%	-
١٢.	ابن ماجه	٦	٧٣	٣	٤٧	٣	-	-	٧	١٣	-
				٤,١%	٦٤,٤%	٤,١%	-	-	٩,٦%	١٧,٨%	-

الجدول رقم (٣)

الفصل الرابع في الروايات الواردة في الكتب الستة

الرواة الضعفاء الموثقون في روايتهم من كتبهم

المبحث الأول: إسحاق بن محمد الفروي ومروياته في الكتب الستة.

المبحث الثاني: سليمان بن قُرم ومروياته في الكتب الستة.

المبحث الثالث: عبدالله بن صالح كاتب الليث ومروياته في الكتب الستة.

المبحث الرابع: عبدالرحمن بن زياد الأفريقي ومروياته في الكتب الستة.

المبحث الخامس: منهج أصحاب الكتب الستة

في الرواية عن الضعفاء الموثقين إذا رووا من كتبهم.

المبحث الأول

إسحاق بن محمد الفروي ومروياته في الكتب الستة

المطلب الأول: أقوال النقاد فيه.

المطلب الثاني: مروياته في الكتب الستة.

المبحث الأول: إسحاق بن محمد الفروي ومروياته في الكتب الستة

إسحاق بن محمد بن إسماعيل بن عبد الله بن أبي فروة الفروي، أبو يعقوب المدني القرشي الأموي، مولى عثمان بن عفان من العاشرة، مات سنة مئتين وست وعشرين.

المطلب الأول: أقوال النقاد فيه.

قال أبو حاتم: كان صدوقاً، ولكن ذهب بصره، فربما لُقِّن، وكتبه صحيحة^(١)، وقال مرة: مضطرب^(٢)، ونُقل عن أبي داود أنه وهَّاهُ جداً ونقم عليه روايته عن مالك حديث الإفك^(٣). وقال النسائي: ليس بثقة^(٤). وعنه: متروك^(٥)، وقال الدارقطني: ضعيف، وقد روى عنه البخاري ويؤرخونه في هذا^(٦)، وقال: لا يترك^(٧). وذكره ابن حبان في الثقات^(٨).

ونقل الباجي عن محمد بن عاصم المصري - قال الباجي: وكان صدوقاً - قال: قدمت المدينة ومالك بن أنس حي، فلم أر أهل المدينة يشكون أن إسحاق بن أبي فروة يتهم على الدين. فعلق الباجي بقوله: فيحتمل عندي أنه يتهم لكثرة خطئه بقله التحري^(٩).

وقال الساجي: فيه لين، روى عن مالك أحاديث تفرد بها^(١٠)، وقال العقيلي: جاء عن مالك بأحاديث كثيرة لا يتابع عليها^(١١)، قال الذهبي: وهو صدوق في الجملة، صاحب حديث^(١٢)، وقال: القول ما قاله فيه أبو حاتم^(١٣)، وقال ابن حجر: صدوق كف فساء حفظه^(١٤)، وقال كذلك بعد أن نقل كلام النقاد فيه وذكر الحديثين اللذين رواهما البخاري له عن مالك وكأنهما مما أخذه عنه من كتابه قبل ذهاب بصره^(١٥).

(١) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٢/ ٢٣٣.

(٢) الذهبي، المغني في الضعفاء، ١/ ٤٣.

(٣) الباجي، التعليل والتجريح، ١/ ٣٧٧.

(٤) النسائي، الضعفاء والمتروكين، ص ١٨.

(٥) ابن حجر، تهذيب التهذيب، ١/ ٢١٧.

(٦) سؤالات السهمي له، ص ١٧٢.

(٧) الذهبي، ميزان الاعتدال، ١/ ٣٥١.

(٨) ابن حبان، الثقات، ٨/ ١١٤.

(٩) الباجي، التعليل والتجريح، ١/ ٣٧٧.

(١٠) ابن حجر، تهذيب التهذيب، ١/ ٢١٧.

(١١) العقيلي، الضعفاء، ١/ ١٠٦.

(١٢) الذهبي، ميزان الاعتدال، ١/ ٣٥١.

(١٣) الذهبي، سير أعلام النبلاء، ١٠/ ٦٤٩.

(١٤) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص ١٠٢، ت ٣٨١.

(١٥) ابن حجر، هدي الساري، ص ٣٨٩.

الخلاصة: أن حاله في أول أمره كانت مقبولة، وكان له كتاب صحيح يُحدث منه، وهذا قول أبي حاتم فيه: كان صدوقاً وكتبه صحيحة، ولكن ذهب بصره فربما لقن. وبعد ذهاب بصره، وقبوله التلقين فسَدَ حديثه واضطرب فيه؛ وضعف لذلك، وهذا معنى قول أبي حاتم مضطرب، ولذا ضعفه النَّسَائِيُّ والدارقطني وغيرهما. فما حدث من كتابه فحسن مقبول وإلا فمردود، والله أعلم.

المطلب الثاني: مرويات إسحاق الفروي في الكتب الستة.

أخرج حديثه البخاري والترمذي وابن ماجه
أولاً: مرويات إسحاق بن محمد الفروي عند البخاري.
 روى له البخاري ثلاثة أحاديث.

الحديث الأول: في الصلح، باب: قول الإمام لأصحابه اذهبوا بنا نصلح، أخرجه مقروناً.
 قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَوْسِيُّ - وَإِسْحَاقُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْفَرَوِيُّ قَالَا حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ عَنْ أَبِي حَازِمٍ عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ أَهْلَ قُبَاءٍ اقْتَتَلُوا حَتَّى تَرَامَوْا بِالْحِجَارَةِ فَأُخْبِرَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِذَلِكَ فَقَالَ: (اذْهَبُوا بِنَا نُصْلِحْ بَيْنَهُمْ) (١).
 وهذا الحديث سبق أن أخرجه في غير موضع من الصحيح منها:
 - ما رواه عن عبد الله بن يوسف، قال: أخبرنا مالك، عن أبي حازم بن دينار، عن سهل بن سعد، به بنحوه مطولاً (٢).
 - ومن طريق عبد الله بن مسلمة، حدثنا عبد العزيز بن أبي حازم، عن أبيه، به بنحوه مطولاً (٣).
 - ومن طريق أبي النعمان، حدثنا حماد، حدثنا أبو حازم المديني، به بنحوه مطولاً (٤).
 وأخرجه الحميدي قال: حدثنا سفيان قال: ثنا أبو حازم قال: سمعت سهل بن سعد يقول، به بنحوه مطولاً (٥).

(١) البخاري، الصحيح، ص ٥٦٢، ح ٢٦٩٣.

(٢) البخاري، الصحيح، ص ١٥٣، ح ٦٨٤.

(٣) المصدر نفسه، ص ٢٥٣، ح ١٢٠١.

(٤) المصدر نفسه، ص ١٥١٤، ح ٧١٩٠.

(٥) المسند، ٢/ ٤١٣، ح ٩٢٧.

وأخرجه النسائي قال: أخبرنا محمد بن منصور، حدثنا سفيان، قال حدثنا أبو حازم^(١) به بنحوه، وله متابعات كثيرة أكتفي بها ذكرت.

الحديث الثاني: أخرجه في الجهاد والسير، باب: قتال اليهود، صدر به الباب وأخرج له شاهداً.
قال: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْفَرَوِيُّ حَدَّثَنَا مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: (تُقَاتِلُونَ الْيَهُودَ حَتَّى يَخْتَبِيَ أَحَدُهُمْ وَرَاءَ الْحَجَرِ فَيَقُولُ يَا عَبْدَ اللَّهِ هَذَا يَهُودِيٌّ وَرَأَيْتُ فَاقْتُلْهُ)^(٢).

وهذا الحديث له متابع عند البخاري، قال: حدثنا الحكم بن نافع، أخبرنا شعيب، عن الزهري، قال: أخبرني سالم بن عبد الله، عن ابن عمر، به بنحوه^(٣).
وأخرجه مسلم من غير طريق عن عبيد الله، عن نافع، به بنحوه^(٤).
وله متابعات أخرى بأسانيد صحيحة عن سالم، عن ابن عمر^(٥).
وله شاهد من حديث أبي هريرة عند البخاري^(٦) وغيره.

الحديث الثالث: في فرض الخمس، باب: فرض الخمس، أخرجه شاهداً.
قال: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْفَرَوِيُّ حَدَّثَنَا مَالِكٌ بْنُ أَنَسٍ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ مَالِكِ بْنِ أَوْسٍ بْنِ الْحَدَثَانِ وَكَانَ مُحَمَّدُ بْنُ جُبَيْرٍ ذَكَرَ لِي ذِكْرًا مِنْ حَدِيثِهِ ذَلِكَ فَأَنْطَلَقْتُ حَتَّى أَدْخُلَ عَلَى مَالِكِ بْنِ أَوْسٍ فَسَأَلْتُهُ عَنْ ذَلِكَ الْحَدِيثِ فَقَالَ مَالِكٌ: بَيْنَا أَنَا جَالِسٌ فِي أَهْلِي حِينَ مَتَعَ^(٧) النَّهَارُ إِذَا رَسُولُ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ يَأْتِينِي... فساق خلاف علي والعباس فيما أفاء الله على رسوله ﷺ من مال بني النضير ... الحديث بطوله^(٨).
قلت: وهذا الحديث أخرجه البخاري في الصحيح من غير طريق عن مالك بن أوس، عن عمر، منها:

(١) المجتبى، ٢٤٣/٨، ح ٥٤٠٣.

(٢) البخاري، الصحيح، ص ٦١٦، ح ٢٩٢٥.

(٣) المصدر نفسه، ص ٧٥٦، ح ٣٥٩٣، ومسلم، الصحيح، ٤/٢٢٣٩، ح ٢٩٢١.

(٤) مسلم، الصحيح، ٤/٢٢٣٨، ح ٢٩٢١.

(٥) انظر الترمذي، الجامع، ٤/٥٠٩، ح ٢٢٣٦، وقال حسن صحيح، وابن حبان، الصحيح، ١٥/٢١٨، ح ٦٨٠٦، وأحمد، المسند،

١٢٢/٢، ١٤٩٩.

(٦) الصحيح، ص ٦١٦، ح ٢٩٢٦.

(٧) مَتَعَ النَّهَارُ: أي تَعَالَى من الشيء الماتع وهو الطويل. الزنجشري، الفائق في غريب الحديث، ٣/٣٤٣.

(٨) البخاري، الصحيح، ص ٦٥٢، ح ٣٠٩٤.

- ما أخرجه من طريق أبي البيان، أخبرنا شعيب، عن الزهري، به بنحوه^(١).
- ومن طريق سعيد بن عفير، حدثني الليث، حدثني عقيل، عن ابن شهاب، به بنحوه^(٢).
- ومن طريق يحيى بن بكير، حدثنا الليث، عن عقيل، عن ابن شهاب، به بنحوه^(٣).
- ورواه الإمام مسلم، قال: حدثني عبد الله بن محمد الضبعي، حدثنا جويرية، عن مالك، عن ابن شهاب، به بنحوه^(٤).
- والترمذي قال: حدثنا الحسن بن علي الخلال، أخبرنا بشر بن عمر، حدثنا مالك، عن ابن شهاب، به بنحوه، وقال: حديث حسن صحيح غريب من حديث مالك بن أنس^(٥).
- وله متابعات كثيرة أكتفي بها ذكرت.
- الخلاصة: هذه الأحاديث الثلاثة التي أخرجها البخاري للفروي، لها متابعات عنده وعند غيره، أخرج أحدها مقروناً، وكأنها مما أخذه عنه من كتابه قبل ذهابه بصره كما قال الحافظ^(٦)، والله أعلم.
- ثانياً: مرويات إسحاق بن محمد الفروي عند الترمذي.
- لم يخرج له الترمذي إلا حديثاً واحداً.

أخرجه في كتاب الطب، باب: ما جاء في الحمية، صدر به الباب، وأخرج له شاهداً.

قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُحْيَى حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْفُرَوِيُّ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ عَنْ عُمَارَةَ بْنِ غَزِيَّةَ عَنْ عَاصِمِ بْنِ عُمَرَ بْنِ قَتَادَةَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ لَبِيدٍ عَنْ قَتَادَةَ بْنِ النُّعْمَانِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: (إِذَا أَحَبَّ اللَّهُ عَبْدًا حَمَاهُ الدُّنْيَا كَمَا يَظَلُّ أَحَدُكُمْ يَحْمِي سَقِيمَهُ الْمَاءَ).

قَالَ أَبُو عِيسَى وَفِي الْبَابِ عَنْ صُهَيْبٍ وَأُمِّ الْمُثَنَّرِ.

وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ وَقَدْ رُوِيَ هَذَا الْحَدِيثُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ لَبِيدٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُرْسَلًا.

(١) البخاري، الصحيح، ص ٨٤٣، ح ٤٠٣٣.

(٢) المصدر نفسه، ص ١١٧٥، ح ٥٣٥٨.

(٣) المصدر نفسه، ص ١٤٢٣، ح ٦٧٢٨.

(٤) مسلم، الصحيح، ٣/ ١٣٧٩، ح ١٧٥٧.

(٥) الترمذي، الجامع، ٤/ ١٥٨، ح ١٦١٠.

(٦) ابن حجر، هدي الساري، ص ٥٥٠.

حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ أَبِي عَمْرِو عَنْ عَاصِمِ بْنِ عُمَرَ بْنِ قَتَادَةَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ لَبِيدٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَحْوَهُ وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ عَنْ قَتَادَةَ بْنِ النُّعْمَانِ. قَالَ أَبُو عِيسَى وَقَتَادَةُ بْنُ النُّعْمَانِ الظَّفَرِيُّ هُوَ أَخُو أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ لِأُمِّهِ وَمُحَمَّدُ بْنُ لَبِيدٍ قَدْ أَدْرَكَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَرَأَاهُ وَهُوَ غُلَامٌ صَغِيرٌ^(١).

قلت: له متابعات منها:

- ما رواه ابن حبان^(٢) من طريق العباس بن عبد العظيم، حدثنا محمد بن جهم، حدثنا إسماعيل بن جعفر، به بمثله، وهو سند صحيح.

والحاكم^(٣) من طريق عبد العزيز بن معاوية البصري، ثنا محمد بن جهم، ثنا إسماعيل بن جعفر، به بمثله وقال: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه، وقال الذهبي: صحيح.

وفي موضع آخر^(٤) قال: صحيح الإسناد على شرط الشيخين ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي. وابن أبي شيبه^(٥) قال: حدثنا عفان، ثنا بشر بن مفضل، قال: حدثنا عبارة بن عزيّة، به بمثله وهو سند

صحيح

ورواه البخاري في التاريخ الكبير، قال: قال إسحاق بن محمد، نا إسماعيل بن جعفر، به بمثله^(٦)، فكان هذا الحديث مما رواه من كتابه، والله أعلم.

ثالثاً: مرويّات إسحاق الفروي عند ابن ماجه.

روى له ابن ماجه ثلاثة أحاديث.

الحديث الأول: أخرجه في الجنائز، باب: ما جاء في البكاء على الميت، أخرجه وحده في موضوعه. قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْفُرَوِيُّ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَحْشٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ حَمْنَةَ بِنْتِ جَحْشٍ أَنَّهُ قِيلَ لَهَا قُتِلَ أَخُوكَ فَقَالَتْ: رَحِمَهُ اللَّهُ وَإِنَّا اللَّهُ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ، قَالُوا، قُتِلَ زَوْجُكَ، قَالَتْ: وَاحْزَنَاهُ. فَقَالَ: رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (إِنَّ لِلزَّوْجِ مِنَ الْمَرْأَةِ لَشُعْبَةً مَا هِيَ لِشَيْءٍ)^(٧).

(١) الترمذي، الجامع، ٣٨١/٤، ح ٢٠٣٦.

(٢) الصحيح، ٤٤٣/٢، ح ٦٦٩.

(٣) المستدرک، ٢٠٧/٤.

(٤) المصدر نفسه، ٣٠٩/٤.

(٥) المصنف، ٢٤٣/٧، ح ٣٥٧٠٥.

(٦) ١٨٤/٧، ترجمة قتادة بن النعمان.

(٧) ابن ماجه، السنن، ٥٠٧/١، ح ١٥٩٠، والحاكم في المستدرک، ٦٢/٤، ولم يتكلم عليه، والبيهقي في السنن الكبرى، ٦٦/٤،

قلت: ضعفه في المصباح بعبد الله بن عمر العمري^(١)، وضعفه في الفيض بإسحاق الفروي وقال غريب^(٢)، ولم أقف له على متابعات ولا شواهد، ومثته غريب، فلعله مما أدخل على إسحاق بعد تغير حفظه، وشيخه العمري ضعيف.

الحديث الثاني: في النكاح، باب: لا يُحَرِّمُ الحرامُ الحلال، أخرجه وحده في الباب.
قال: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مُعَلَّى بْنِ مَنصُورٍ حَدَّثَنَا إِسْحَقُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْفَرَوِيُّ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ عَنْ نَافِعٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: (لَا يُحَرِّمُ الْحَرَامُ الْحَلَالَ)^(٣).
قلت: وقد تكلم ابن الجوزي على هذا الحديث في التحقيق، فقال:

(فيه عبد الله بن عمر، وهو أخو عبيد الله، قال ابن حبان: فحش خطؤه فاستحق الترك، وفيه إسحاق الفروي قال يحيى: ليس بشيء كذاب، وقال البخاري: تركوه)^(٤).

ولـه شاهد من حديث عائشة^(٥) إلا أنه ضعيف جداً، قال ابن الجوزي عنه: (وفيه عثمان بن عبد الرحمن وهو الوَقَّاصِي، قال يحيى بن معين: ليس بشيء كان يكذب، وضعفه ابن المديني جداً، وقال البخاري، والنسائي، والرازي، وأبو داود: ليس بشيء، وقال الدارقطني: متروك، وقال ابن حبان: كان يروي عن الثقات الموضوعات لا يجوز الاحتجاج به)^(٦)، فيكون هذا أيضاً من ضعيف حديثه.

الحديث الثالث: في الكفارات، باب: من خَلَطَ في نذر طاعةً بمعصية، أخرجه وحده وأخرج له متابعا.
قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى حَدَّثَنَا إِسْحَقُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْفَرَوِيُّ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ عَنْ عَطَاءٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَرَّ بِرَجُلٍ بِمَكَّةَ وَهُوَ قَائِمٌ فِي الشَّمْسِ فَقَالَ: (مَا هَذَا) قَالُوا: نَذَرُ أَنْ يَصُومَ وَلَا يَسْتَظِلَّ إِلَى اللَّيْلِ وَلَا يَتَكَلَّمَ وَلَا يَزَالَ قَائِمًا، قَالَ: (لِيَتَكَلَّمَ وَلِيَسْتَظِلَّ وَلِيَجْلِسَ وَلِيَتِمَّ صَوْمَهُ).

(١) مصباح الزجاجة، ٤٧/٢.

(٢) المناوي، فيض القدير، ٤٩٨/٢.

(٣) ابن ماجه، السنن، ١/٦٤٩، ح ٢٠١٥، والدارقطني في السنن، ٣/٢٦٨، ح ٨٩.

(٤) التحقيق في أحاديث الخلاف، ٢/٢٧٨، وانظر العلل المتناهية، ٢/٦٢٦، وضعفه ابن حجر في الفتح، ٩/١٥٦، وابن القيسراني في ذخيرة الحفاظ، ٣/٣١٦٥.

(٥) رواه الدارقطني، ٣/٢٦٨، ح ٨٨ و ٩٠، والبيهقي في السنن الكبرى، ٧/١٦٩، ح ٣٧٤٥، وأعله بعثمان.

(٦) ابن الجوزي، التحقيق في أحاديث الخلاف، ٢/٢٧٦، والعلل المتناهية، ٢/١٢٦، وانظر فتح الباري، ٩/١٥٦.

حَدَّثَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ شَنْبَةَ الْوَاسِطِيِّ حَدَّثَنَا الْعَلَاءُ بْنُ عَبْدِ الْجَبَّارِ عَنْ وَهَيْبٍ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ عِكْرَمَةَ
عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَحْوَهُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ^(١).

قلت: رواه البخاري^(٢)، قال: حدثنا موسى بن إسماعيل، حدثنا وهيب، حدثنا أيوب، عن عكرمة، عن
ابن عباس، قال: (بينما النبي ﷺ يخطب إذا هو برجل قائم، فسأل عنه،...) فذكروا نحو حديث ابن ماجه.
ورواه أبو داود^(٣)، قال: حدثنا موسى بن إسماعيل، حدثنا وهيب، ثنا أيوب، عن عكرمة، به بنحوه، وهو
كذلك عند ابن الجارود^(٤) من طريق وهيب، به بنحوه.

لكن طريق الفروي وإن أخرج لها ابن ماجه متابعا قويا في ابن عباس، يبدو أنها مما رواه بعد ذهاب بصره
ففيها شيخه عبد الله بن عمر العمري: ضعيف يزيد في الأسانيد ويخالف^(٥)، وخالف فيها الثقات الذين رووه عن
أيوب، عن عكرمة، عن ابن عباس. والظاهر أن العلة من العمري والله أعلم.
الخلاصة: فهذه الأحاديث الثلاثة التي رواها ابن ماجه للفروي كأنها مما رواه بعد ذهاب بصره والله أعلم،
وجميعها عن شيخه عبد الله بن عمر العمري وهو ضعيف.

رابعاً: خلاصة مرويات إسحاق الفروي من الكتب الستة:

- أخرج حديث الفروي البخاري والترمذي وابن ماجه.
وبلغ مجموع ما أخرجه سبعة أحاديث.
- البخاري ثلاثة، أحدها مقروناً، واثنان لها متابعات صحيحة عنده وعند غيره، فكأنها من كتابه قبل
ذهاب بصره.
 - والترمذي حديثاً حسناً بالمتابعات، وكأنه مما رواه من كتابه كذلك.
 - وابن ماجه ثلاثة أحاديث وهي ضعيفة يروها عن عبد الله بن عمر العمري وهو ضعيف، والظاهر
أن علتها العمري والله أعلم.

(١) ابن ماجه، السنن، ١/ ٦٩٠، ح ٢١٣٦.

(٢) الصحيح، ص ١٤١٨، ح ٦٧٠٤.

(٣) السنن، ٣/ ٢٣٥، ح ٣٣٠٠.

(٤) المنتقى، ١/ ٢٣٦، ح ٩٣٨.

(٥) ابن حجر، تهذيب التهذيب ٥/ ٢٨٠.

المبحث الثاني

سليمان بن قُرم

ومروياته في الكتب الستة

المطلب الأول: أقوال النقاد فيه.
المطلب الثاني: مروياته في الكتب الستة.

المبحث الثاني: سليمان بن قُرم ومروياته في الكتب الستة

سليمان بن قُرم — بفتح القاف وسكون الراء — ابن معاذ التميمي الضُّبِّي، أبو داود النحوي، ومنهم من يقول سليمان بن معاذ وينسبه إلى جدّه، من السَّابعة.

المطلب الأول: أقوال النقاد فيه.

قال عبد الله بن أحمد بن حنبل: "كان أبي يتتبع حديث قطبة بن عبد العزيز، وسليمان بن قُرم، ويزيد بن عبد العزيز بن سياه، وقال: هؤلاء قوم ثقات، وهم أتم حديثاً من سفيان وشعبة، هم أصحاب كتب، وإن كان سفيان وشعبة أحفظ منهم" (١)، وعنه قال: لا أرى به بأساً، لكنه يفرط في التشيع (٢). وقال ابن معين: ضعيف (٣)، وفي رواية أخرى: ليس بشيء (٤)، وقال أبو حاتم: ليس بذلك (٥)، وقال أبو زرعة: ليس بالمتين (٦)، وقال النسائي: ضعيف (٧)، وفي موضع آخر: ليس بالقوي (٨). وقال ابن عدي بعد أن روى له عدّة أحاديث في فضائل أهل البيت وغير ذلك: "له أحاديث حسان إفرادات، وهو خير من سليمان بن أرقم بكثير (٩)، وتدل صورة سليمان هذا على أنه مفرط في التشيع" (١٠). وقال في سليمان بن معاذ: "أحاديثه متقاربة، ولم أر للمتقدمين فيه كلاماً، وفي بعض ما يروي مناكير، وعامة ما يرويه إنما يروي عنه أبو داود — أي الطيالسي —" (١١).

(١) المزني، تهذيب الكمال، ٥١ / ١٢.

(٢) بحر الدم، ص ١٨٧.

(٣) تاريخ ابن معين رواية الدوري، ٤١١ / ٣.

(٤) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ١٣٦ / ٤.

(٥) تاريخ ابن معين، رواية الدوري، ١٢٨ / ١.

(٦) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ١٣٦ / ٤.

(٧) المزني، تهذيب الكمال، ٥١ / ١٢.

(٨) الضعفاء والمتروكين له، ص ٤٩.

(٩) سليمان بن أرقم ضعيف جداً باتفاق النقاد وقد تركه بعضهم، انظر: أقوال النقاد عند ابن حجر، تهذيب التهذيب، ١٤٨ / ٤.

(١٠) ابن عدي، الكامل، ٢٥٧ / ٣.

(١١) ابن عدي، الكامل، ٢٧٣ / ٣.

وقال ابن المديني: لم يكن بالقوي وهو صالح^(١)، وذكره العقيلي في الضعفاء^(٢)، وقال الحاكم: أخرجه مسلم شاهداً، وقد عُزِمَ بالغلو وسوء الحفظ جميعاً^(٣)، وقال ابن حجر: سيع الحفظ يتشيع^(٤)، وفي الهدي: ساق تضعيف أبي حاتم والنسائي، وقال: له موضع واحد متابعة^(٥). -أي في البخاري-.
قلت: بل موضعان كما سيأتي، وجَلَّ من لا يسهو.
الخلاصة: أن سليمان بن قرم ضعيف، وضعفه لسوء حفظه؛ لذا ضعفه ابن معين، والنسائي، وغيرهما.
أما ما روى من كتابه، فلا بأس به كما يفهم من قول الإمام أحمد فيه وفي صاحبيه "هؤلاء قوم ثقات... هم أصحاب كتب...".

المطلب الثاني: مرويات سليمان بن قرم في الكتب الستة.

أخرج حديثه البخاري ومسلم والترمذي وأبو داود

أولاً: مروياته عند البخاري.

أخرج له البخاري حديثين في باب المتابعات تعليقاً.

الحديث الأول: ذكره في بدء الخلق، باب: خَمَسَ من الدواب فواسق^(٦).
قال: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ عَنْ إِسْرَائِيلَ عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنْ عَلْقَمَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي غَارٍ فَتَزَلَّتْ (وَالْمُرْسَلَاتِ عُرْفًا) فَإِنَّا لَنَتَلَقَّاهَا مِنْ فِيهِ إِذْ خَرَجَتْ حَيَّةٌ مِنْ جُحْرِهَا فَابْتَدَرْنَاهَا لِنَقْتُلَهَا فَسَبَقَتْنَا فَدَخَلَتْ جُحْرَهَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (وَقَيْتُمْ شَرَّكُمْ) كَمَا وَقَيْتُمْ شَرَّهَا).
وَعَنْ إِسْرَائِيلَ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنْ عَلْقَمَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ مِثْلَهُ قَالَ وَإِنَّا لَنَتَلَقَّاهَا مِنْ فِيهِ رَطْبَةً وَتَابَعَهُ أَبُو عَوَانَةَ عَنْ مُغِيرَةَ.

(١) سؤالات ابن أبي شيبة، ص ١٦٩.

(٢) الضعفاء، ١٣٦/٢.

(٣) الذهبي، من تكلم فيه وهو موثق، ص ٩٣.

(٤) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص ٢٥٣، ت ٢٦٠٠.

(٥) هدي الساري، ص ٤٥٧.

(٦) فواسق: أصل الفسوق الخروج عن الطريق، وأطلق على الحيوانات من باب الاستعارة. انظر الزحشرى، الفائق،

وَقَالَ حَفْصٌ وَأَبُو مُعَاوِيَةَ وَسُلَيْمَانُ بْنُ قُرْمٍ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنِ الْأَسْوَدِ
عَنْ عَبْدِ اللَّهِ^(١).

قال الحافظ في الفتح^(٢): "قوله: وتابعه أبو عوانة، عن مغيرة أي عن إبراهيم، وطريق أبي عوانة ستأتي في
تفسير المرسلات.

قوله: وقال حفص هو ابن غياث، وأبو معاوية، وسليمان بن قرم، عن الأعمش، عن إبراهيم، عن
الأسود، عن عبد الله، يعني أن هؤلاء الثلاثة خالفوا إسرائيل فجعلوا الأسود
بدل علقمة.

ورواية حفص وصلها المؤلف في الحج، وأما رواية أبي معاوية فأخرجها أحمد عنه وهي عند مسلم، وأما
رواية سليمان بن قرم فلم أقف عليها موصولة".

قلت: وكلا الطريقين محفوظ كما قال الدارقطني^(٣)، وكما دل عليه صنيع الإمام البخاري حيث أخرج
الطريقين^(٤).

الحديث الثاني: ذكره في الأدب، باب: علامة الحب في الله عز وجل.
قال: حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ أَبِي وَائِلٍ قَالَ قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ
عنه جَاءَ رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ كَيْفَ تَقُولُ فِي رَجُلٍ أَحَبَّ قَوْمًا وَلَمْ يَلْحَقْ بِهِمْ؟
فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (الْمَرْءُ مَعَ مَنْ أَحَبَّ).
تَابَعَهُ جَرِيرٌ بْنُ حَازِمٍ وَسُلَيْمَانُ بْنُ قُرْمٍ وَأَبُو عَوَانَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ أَبِي وَائِلٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ
عليه وَسَلَّمَ^(٥).

قلت: وأخرجه مسلم^(٦) قال: حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ قَالَ إِسْحَاقُ أَخْبَرَنَا وَقَالَ عُثْمَانُ
حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ أَبِي وَائِلٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ جَاءَ رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

(١) البخاري، الصحيح، ص ٦٩٦، ح ٣٣١٧، وأعاده في ص ١٠٨٠، ح ٤٩٣٠.

(٢) فتح الباري، ٦/٣٥٧ وانظر تغليق التعليق، ٤/٣٥٨.

(٣) العلل، ٥/٨٣.

(٤) انظر طريق الأسود في الصحيح، ص ٣٨٢، ح ١٨٣٠، وانظر صحيح مسلم، ٤/١٧٥٥، ح ٢٢٣٤.

(٥) البخاري، الصحيح، ص ١٣١٩، ح ٦١٦٩.

(٦) الصحيح، ٤/٢٠٣٤، ح ٢٦٤٠.

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ قَالَا حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ ح وَحَدَّثَنِيهِ بِشْرُ بْنُ خَالِدٍ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ يَعْنِي ابْنَ جَعْفَرٍ كِلَاهُمَا عَنْ شُعْبَةَ ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ حَدَّثَنَا أَبُو الْجَوَابِ حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ قَرْمٍ جَمِيعًا عَنْ سُلَيْمَانَ عَنْ أَبِي وَائِلٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِمِثْلِهِ.

حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ قَالَا حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ وَمُحَمَّدُ بْنُ عُبَيْدٍ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ شَقِيقٍ عَنْ أَبِي مُوسَى قَالَ أَتَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَجُلٌ فَذَكَرَ بِمِثْلِ حَدِيثِ جَرِيرٍ عَنِ الْأَعْمَشِ.

قال: الحافظ في الفتح^(١): "قوله تابعه جرير بن حازم، فيه إشارة إلى أن جريراً الأول هو ابن عبد الحميد، وأما متابعة جرير بن حازم، فقد وصلها أبو نعيم في "كتاب المحيين" من طريق أبي الأزهر أحمد بن الأزهر، عن وهب بن جرير بن حازم، حدثنا أبي، سمعت الأعمش عن أبي وائل، عن عبد الله فذكره ولم ينسب عبد الله.

قوله سليمان بن قُرم - هو بفتح القاف وسكون الراء -، ومتابعته هذه وصلها مسلم من طريق أبي الجَوَّابِ عمار بن رُزَيْقٍ بتقدم الراء...".

ملحوظة: قال الحافظ: "عبد الله الذي روى عنه أبو وائل ولم ينسبه قيل هو عبد الله بن قيس أبو موسى الأشعري، وقيل ابن مسعود. وصنيع البخاري يقتضي - أن الطريقتين صحيحان؛ إذ أخرجه عن الأعمش، عن أبي وائل، عن عبد الله بن مسعود، وعن الأعمش عن أبي وائل عن أبي موسى الأشعري" ^(٢). قلت: وما اقتضاه صنيع البخاري صرح به الدارقطني في العلل ^(٣).

ثانياً: مرويات سليمان بن قرم عند مسلم.

أخرج له مسلم حديثين في باب المتابعات.

الحديث الأول: أخرجه في الطلاق، باب: المطلقة ثلاثاً لا نفقة لها.

قال: وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ جَبَلَةَ حَدَّثَنَا أَبُو أَحْمَدَ حَدَّثَنَا عَمَّارُ بْنُ رَزِيْقٍ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ قَالَ كُنْتُ مَعَ الْأَسْوَدِ ابْنِ يَزِيدَ جَالِسًا فِي الْمَسْجِدِ الْأَعْظَمِ وَمَعَنَا الشَّعْبِيُّ فَحَدَّثَ الشَّعْبِيُّ بِحَدِيثِ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمْ يَجْعَلْ لَهَا سُكْنَى وَلَا نَفَقَةً) ثُمَّ أَخَذَ الْأَسْوَدُ كَفًّا مِنْ حَصَى فَحَصَبَهُ

(١) فتح الباري، ١٠/٥٥٩، وانظر تغليق التعليق، ٥/١١١-١١٣.

(٢) فتح الباري، ١٣/١٥.

(٣) العلل، ٥/٩٤.

بِهِ فَقَالَ: وَبِكَ مُحَدَّثٌ بِمِثْلِ هَذَا قَالَ عُمَرُ: (لَا نَتْرُكُ كِتَابَ اللَّهِ وَسُنَّةَ نَبِيِّنَا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِقَوْلِ امْرَأَةٍ لَا نَذَرِي لَعَلَّهَا حَفِظَتْ أَوْ نَسِيَتْ هَذَا السُّكْنَى وَالنَّفَقَةَ) قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿لَا تُخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يُخْرِجَنَّ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ مُبَيَّنَةٍ﴾ [الطلاق: ١].

وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الضَّبِّيُّ حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ مُعَاذٍ عَنْ أَبِي إِسْحَقَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ نَحْوَ حَدِيثِ أَبِي أَحْمَدَ عَنْ عَمَّارِ بْنِ رَزِيْقٍ بِقِصَّتِهِ (١).

قلت: ذكر له مسلم عدة متابعات، وله متابعات أخرى عند غير مسلم، منها متابعات قاصرة في الشعبي، فممن رواه غير أبي إسحاق: قتادة، وسلمة بن كهيل، وإسماعيل بن أبي خالد، وسيار، وداود بن أبي هند، ومجالد، وأبو الزناد، وزكريا الحبطي وغيرهم (٢).
فيدل هذا على أن هذا الحديث مما رواه من كتابه.

الحديث الثاني: (الْمَرْءُ مَعَ مَنْ أَحَبَّ) سبق عند البخاري، الحديث الثاني (٣)، وقد أخرجه مسلم في باب المتابعات.

ثالثاً: مرويات سليمان بن قُرم عند الترمذي.

أخرج له الترمذي ثلاثة أحاديث.

الحديث الأول: في الطهارة، باب: ما جاء أن مفتاح الصلاة الطهور، أخرجه شاهداً في الباب.
قال: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ مُحَمَّدُ بْنُ زَنْجَوَيْهِ الْبَغْدَادِيُّ وَغَيْرُ وَاحِدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ قُرْمٍ عَنْ أَبِي يَحْيَى الْقَتَّاتِ عَنْ مُجَاهِدٍ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (مِفْتَاحُ الْجَنَّةِ الصَّلَاةُ وَمِفْتَاحُ الصَّلَاةِ الْوُضُوءُ) (٤).

(١) مسلم، الصحيح، ١١١٨/٢، ح ١٤٨٠.

(٢) انظر ابن أبي عاصم، الآحاد والمثاني، ٧/٦، ح ٣١٨٤، وقد عدد من رواه عن الشعبي، وانظر الدراقطني، السنن، ٢٥/٤، ح ٧٠، والنسائي، في الكبرى، ٣/٣٩٩، ح ٥٧٤٣، والمجتبى، ٦/٢٠٩، ح ٣٥٤٩.

(٣) انظر: ص 510

(٤) الترمذي، الجامع، ١٠/١، ح ٤.

قلت: وهذا الحديث تفرد به سليمان، عن القتات^(١).

وذكره العقيلي في ترجمة سليمان بن قرم^(٢)، وفيه القتات، ضعيف^(٣). وأخرجه الترمذي شاهداً لحديث علي الذي رواه عبد الله بن محمد بن عقيل، عن ابن الحنفية، عن علي... وقال حديث علي أصح شيء في هذا الباب وأحسن^(٤).

قلت: وهو سند فيه لين كما قال العقيلي وابن حجر^(٥)، وضعفه ابن القيسراني في ذخيرة الحفاظ^(٦). وقال الحافظ ابن حجر: إن أبا نعيم رواه في كتاب الصلاة بلفظ (مفتاح الصلاة التكبير). بسند صحيح موقوف على عبد الله بن مسعود^(٧).
فيكون هذا مما رواه من حفظه وهو ضعيف.

الحديث الثاني: في التفسير، باب: ومن سورة النساء، أخرجه وحده في موضوعه.
قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ وَنَحْمُودُ بْنُ غَيْلَانَ قَالَا أَزْبَأْنَا أَبُو دَاوُدَ الطَّيَالِسِيُّ—
حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ مُعَاذٍ الضَّبِّيُّ عَنْ سِمَاكِ بْنِ حَرْبٍ عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ
اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (إِنَّ بِمَكَّةَ حَجْرًا كَانَ يُسَلَّمُ عَلَيَّ كَيْلَالِي بُعِثْتُ إِنِّي لَأَعْرِفُهُ الْآنَ)
قَالَ هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ^(٨).

قلت: وروى مسلم^(٩) متابعاً لهذا الحديث من طريق إبراهيم بن طهمان، حدثني سماك بن حرب،
عن جابر بن سمرة به بنحوه.

وحسن إسناده الترمذي ابن حجر في الإصابة^(١٠).

فكان هذا الحديث مما رواه من كتابه والله أعلم.

(١) انظر ابن عدي، الكامل، ٥/٣.

(٢) ضعفاء العقيلي، ١٣٦/٢.

(٣) ابن حجر، التلخيص الحبير، ٢١٦/١.

(٤) الجامع، ٩/١، ح ٣.

(٥) التلخيص الحبير، ٢١٦/١.

(٦) ذخيرة الحفاظ، ٥٠٠٣/٤.

(٧) التلخيص الحبير، ٢١٦/١.

(٨) الترمذي، الجامع، ٥٩٢/٥، ح ٣٦٢٤.

(٩) الصحيح، ١٧٨٢/٤، ح ٢٢٧٧.

(١٠) الإصابة، ٧٢٠/٧.

الحديث الثالث: في المناقب، باب في آيات إثبات نبوة النبي ﷺ وما قد خصه الله عز وجل به، أخرجه وحده في موضوعه.

قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ مُعَاذٍ عَنْ سَيْدِ بْنِ سَبَاحٍ عَنْ عِكْرِمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: خَشِيتُ سَوْدَةَ أَنْ يُطَلَّقَهَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَتْ: لَا تُطَلِّقْنِي وَأَمْسِكْنِي وَاجْعَلْ يَوْمِي لِعَائِشَةَ فَفَعَلَ، فَتَزَلَّتْ ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا وَالصُّلْحُ خَيْرٌ﴾ [النساء: ١٢٨] فَمَا اضْطَلَحَا عَلَيْهِ مِنْ شَيْءٍ فَهُوَ جَائِزٌ كَأَنَّهُ مِنْ قَوْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ أَبُو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ^(١).

قلت: له شاهد من حديث عائشة، يرويه ابن أبي الزناد، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة، قالت: ... ولقد قالت سودة بنت زمعة حين أَسَنَّتْ وفرقت أن يفارقها رسول الله ﷺ، قالت: يا رسول الله يومي هذا لعائشة، فقبل ذلك رسول الله ﷺ، وفي ذلك أنزل الله ﴿وَإِنْ امْرَأَةٌ خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا نُشُوزًا أَوْ إِعْرَاضًا﴾ [النساء: ١٢٨].

رواه أبو داود^(٢) والحاكم^(٣) وصححه.

وفي الصحيحين^(٤) من حديث عائشة أن هذه الآية أنزلت في المرأة تكون عند الرجل فتطول صحبتها فيريد طلاقها فتقول: (لا تطلقني وأمسكني وأنت في حل مني).

وحسن الحافظ إسناده الترمذي^(٥)، وقال في موضع آخر^(٦): "فتواردت هذه الروايات على أنها خشيت الطلاق فوهبت يومها لعائشة".

الخلاصة: فيكون الترمذي قد أخرج حديثين وحسنهما مع حكمه عليهما بالغرابة وهما كما قال بالمتابعات والشواهد، فكانها مما رواه من كتابه.

والثالث سكت عنه وهو ضعيف.

رابعاً: مرويات سليمان بن قرم عند أبي داود.

لم يرو له أبو داود إلا حديثاً واحداً، ولم يخرج في بابيه غيره.

(١) الترمذي، الجامع، ٢٤٩/٥، ح ٣٠٤٠.

(٢) السنن، ٢/٢٤٢، ح ٢١٣٥.

(٣) المستدرک، ٦٠/٢.

(٤) صحيح البخاري، ص ٥٠٨، ح ٢٤٥٠، وصحيح مسلم، ٤/٢٣١٦، ح ٣٠٢١.

(٥) الإصابة، ٧/٧٢٢، ترجمة سودة بنت زمعة.

(٦) فتح الباري، ٩/٣١٣، وانظر التلخيص الحبير، ٣/٢٠٣.

أخرجه في كتاب الزكاة، باب: كراهية المسألة بوجه الله تعالى.

قال: حَدَّثَنَا أَبُو الْعَبَّاسِ الْقَلُورِيُّ حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِسْحَقَ الْخَضْرَمِيُّ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ مُعَاذٍ التَّمِيمِيِّ حَدَّثَنَا ابْنُ الْمُنْكَدِرِ عَنْ جَابِرٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (لَا يُسْأَلُ بِوَجْهِ اللَّهِ إِلَّا الْجَنَّةُ) (١).

قلت: وهذا الحديث ذكره ابن عدي (٢)، والذهبي (٣)، في الأحاديث التي تفرد بها سليمان بن قرم، وقال ابن شاهين (٤) تفرد به الخضرمي، ولا أعلم حدث به إلا القلوري وهو حديث غريب. والقلوري - بكسر - القاف وتشديد اللام المفتوحة وسكون الواو بعدها راء وياء - العصفري، أحمد بن عمرو، ثقة (٥).

وضعف هذا الحديث عبد الحق، وابن القطان، وغيرهما، بسليمان (٦)، ولم أقف له على متابعات ولا شواهد، فيكون هذا من ضعيف حديثه، والله أعلم.

خامساً: خلاصة مرويات سليمان بن قرم في الكتب الستة.

- أخرج لسليمان بن قرم من أصحاب الكتب الستة: البخاري، ومسلم، والترمذي، وأبو داود.
- وبلغ مجموع ما أخرجه له ثمانية أحاديث.
- اثنان عند البخاري متابعه تعليقا.
- واثنان عند مسلم متابعه.
- وثلاثة عند الترمذي: اثنان حسنان وواحد ضعيف.
- وواحد عند أبي داود وهو ضعيف.

(١) أبو داود، السنن، ٢/ ١٢٧، ح ١٦٧١.

(٢) الكامل، ٣/ ٢٥٧.

(٣) الذهبي، ميزان الاعتدال، ٣/ ٣١١.

(٤) المزني، تهذيب الكمال، ٣٤/ ٢١.

(٥) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص ٦٥٤، ت ٨٢٠٤.

(٦) المناوي، فيض القدير، ٦/ ٤٥١.

المبحث الثالث

عبدالله بن صالح كاتب الليث

ومروياته في الكتب الستة

المطلب الأول: أقوال النقاد فيه.

المطلب الثاني: مروياته في الكتب الستة.

المبحث الثالث: عبدالله بن صالح كاتب الليث ومروياته في الكتب الستة

عبد الله بن صالح بن محمد بن مسلم الجهني، أبو صالح المصري كاتب الليث بن سعد، من العاشرة، مات سنة مئتين اثنتين وعشرين، وله خمسة وثمانون سنة.

المطلب الأول: أقوال النقاد فيه.

قال أبو حاتم الرازي: سمعت أبا الأسود النضر- بن عبد الجبار، وسعيد بن عفير يثنيان على كاتب الليث^(١)، وقال أيضاً: سمعت عبد الملك بن شعيب بن الليث يقول: أبو صالح ثقة مأمون، قد سمع من جدي حديثه، وكان يحدث بحضرة أبي، وأبي يحضه على التحديث^(٢).

وقال عبد العزيز بن عمران المصري: كنا نحضر- شعيب بن الليث، وأبو صالح يعرض عليه حديث الليث، فإذا فرغنا، قلنا: يا أبا صالح نحدث بهذا عنك؟ فيقول: نعم^(٣).

وقال أبو حاتم: سمعت يحيى بن معين، يقول: أقل أحوال أبي صالح كاتب الليث أنه قرأ هذه الكتب على الليث فأجازها له، ويمكن أن يكون ابن أبي ذئب كتب إليه بهذا الدرج -يعني إلى الليث-^(٤)، وروي عن ابن معين أنه قال فيه: ثقة^(٥). وعنه قال: هما ثبتمان ثبت حفظ وثبت كتاب، وأبو صالح كاتب الليث ثبت كتاب^(٦).

وقال سعيد بن منصور: "قلت لأبي صالح: سمعت من الليث؟ قال: لم أسمع من الليث إلا كتاب يحيى بن سعيد"^(٧).

وقال البرذعي لأبي زرعة: "أبو صالح كاتب الليث؟ فضحك وقال: ذاك رجل حسن الحديث"^(٨)، قلت: "أحمد يحمل عليه في كتاب ابن أبي ذئب، وحكاية سعيد بن منصور قد عرفتها؟ قال: نعم وشيء آخر، سمعت عبد العزيز بن عمران يقول: قرأ علينا كتاب عقيل فإذا في أوله: حدثني أبي، عن جدي عن عقيل، فإذا هو كتاب

(١) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٨٦/٥.

(٢) المصدر نفسه، ٨٦/٥.

(٣) المصدر نفسه، ٨٧/٥.

(٤) المصدر نفسه، ٨٧/٥.

(٥) سؤالات عثمان بن طلوت له نقلاً عن هامش (٦) تهذيب الكمال، ١٠٢/١٥.

(٦) ابن حجر، تهذيب التهذيب، ٢٢٦/٥.

(٧) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ٤٨٠/٩.

(٨) المصدر نفسه، ٤٨٠/٩.

عبد الملك بن شعيب بن الليث. قلت: فأني شيء حاله في يحيى بن أيوب ومعاوية بن صالح، والمشيخة؟ قال: كان يكتب لليث، فإله أعلم^(١).

وقال سعيد بن منصور: "جاءني ابن معين بمصر، فقال لي: يا أبا عثمان، أحب أن تمسك عن كاتب الليث، فقلت: لا أمسك عنه وأنا أعلم الناس به إنما كان كاتباً للضياح"^(٢). قلت: مراده أن يمسك عن الطعن فيه، لأن ابن معين يوثقه فدل ذلك على أن سعيد بن منصور كان يطعن فيه، وقول سعيد أنه إنما كان كاتباً للضياح تدل على تضعيفه له في الحديث، أي لم يكن يكتب لليث الحديث حتى أوثقه، والله أعلم.

وقال أبو زرعة الرازي: لم يكن عندي ممن يعتمد الكذب، وكان حسن الحديث^(٣)، وقال محمد بن يحيى: حُكِّمَ الله بيني وبين أبي صالح شغلني حسن حديثه عن الاستكثار من سعيد بن عفير^(٤)، وقال الشعرائي: ما رأيت عبد الله بن صالح إلا وهو يُحدث أو يُسبح^(٥)، وقال أبو حاتم: صدوق أمين ما علمته^(٦)، وقال ابن القطان: هو صدوق، ولم يثبت عليه ما يُسقط له حديثه، إلا أنه مختلف فيه، فحديثه حسن^(٧).

وقال الخليلي: كاتب الليث كبير، لم يتفقوا عليه لأحاديث رواها يخالف فيها^(٨)، وقال مسلمة بن قاسم: لا بأس به^(٩)، قال أحمد بن حنبل: كان أول أمره متماسكاً ثم فسد بأخرة، وليس هو بشيء^(١٠). وقال عبد الله: سمعت أبي ذكره يوماً فذمه وكرهه، وقال: إنه روى عن الليث عن ابن أبي ذئب كتاباً أو أحاديث، وأنكر أن يكون الليث سمع من ابن أبي ذئب شيئاً^(١١).

(١) المزني، تهذيب الكمال، ١٥/١٠٣.

(٢) ابن عدي، الكامل، ٤/٢٠٦.

(٣) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٥/٨٧.

(٤) ابن حجر، تهذيب التهذيب، ٦/٢٢٦.

(٥) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ٩/٤٧٩.

(٦) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٥/٨٧.

(٧) ابن حجر، تهذيب التهذيب، ٦/٢٢٦.

(٨) المصدر نفسه، ٦/٢٢٦.

(٩) المصدر نفسه، ٦/٢٢٦.

(١٠) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٥/٨٧، والكامل، ٤/٢٠٦.

(١١) أحمد بن حنبل، العلل ومعرفة الرجال، ٣/٢٤٢.

وقال أحمد بن صالح المصري: لا أعلم أحداً روى عن الليث، عن ابن أبي ذئب إلا أبو صالح، وذكر أن أبا صالح أخرج درجاً قد ذهب أعلاه ولم يدر حديث من هو، فقليل له: حديث ابن أبي ذئب، فروى عن الليث عن ابن أبي ذئب^(١).

وقال زياد بن أيوب: نهاني أحمد بن حنبل أن أروي حديث عبدالله بن صالح^(٢)، وقال علي بن المديني: ضربت على حديث عبد الله بن صالح وما أروى عنه شيئاً^(٣)، وقال النسفي: سألت أبا علي صالح بن محمد، عن أبي صالح كاتب الليث، فقال: كان يحيى بن معين يوثقه، وعندي كان يكذب في الحديث^(٤)، وقال ابن شاهين عن أحمد بن صالح يقول في عبد الله بن صالح: متهم ليس بشيء وقال فيه قولاً شديداً^(٥).

وقال النسائي: ليس بثقة^(٦).

وقال أبو حاتم: "الأحاديث التي أخرجها أبو صالح في آخر عمره فأنكروها عليه، أرى أن هذا مما افتعل خالد بن نجيح وكان أبو صالح يصحبه، وكان أبو صالح سليم الناحية، وكان خالد بن نجيح يفتعل الكذب ويضعه في كتب الناس، ولم يكن وزن أبي صالح وزن ال أبي صالح وزن الصالحاً"^(٧).

وقال ابن حبان: "منكر الحديث جداً، يروي عن الأثبات ما لا يشبه حديث الثقات، وعنده المناكير الكثيرة عن أقوام مشاهير أئمة، وكان في نفسه صدوقاً، يكتب لليث بن سعد، وكان كاتبه على الغلات، وإنما وقع المناكير في حديثه من قبل جارٍ له رجل سوء"^(٨).

وقال ابن خزيمة: "وكان له جار بينه وبينه عداوة فكان يضع الحديث على شيخ عبدالله ابن صالح، ويطرح في داره وسط كتبه فيجده عبد الله فيحدث به، فيتوهم أنه خطه وسماعه، فمن ناحيته وقع المناكير في أخباره"^(٩).

(١) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٨٧/٥.

(٢) المجروحين، ٤١/٢.

(٣) ابن الجوزي، الضعفاء والمتروكين، ١٢٨/٢.

(٤) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ٤٨٠/٩.

(٥) المصدر نفسه، ٤٨٠/٩.

(٦) المصدر نفسه، ٤٨٠/٩.

(٧) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٨٧/٥.

(٨) المجروحين، ٤٠/٢.

(٩) ابن حبان، المجروحين، ٤٠/٢.

وقال ابن يونس: روى عن الليث مناكير، ولم يكن أحمد بن شعيب يرضاه^(١)، وقال الحاكم: ذاهب الحديث^(٢)، وضعفه العقيلي^(٣).

وقال ابن عدي: "ولعبد الله بن صالح روايات كثيرة عن صاحبه الليث بن سعد، وعنده عن معاوية بن صالح نسخة كبيرة، ويروي عن يحيى بن أيوب صدراً صالحاً، ويروي عن ابن لهيعة أخباراً كثيرة، ومن نزول رجاله عبد الله بن وهب، وهو عندي مستقيم الحديث إلا أنه يقع في أحاديثه في أسانيده ومتونه غلط، ولا يتعمد الكذب، وقد روى عنه يحيى بن معين كما ذكرت"^(٤).

وقال الذهبي: صالح الحديث له مناكير^(٥)، وقال: "قد شرحت حاله في ميزان الاعتدال وليناه، وبكل حال فكان صدوقاً في نفسه من أوعية العلم، أصابه داء شيخه ابن لهيعة وتهاون بنفسه حتى ضعف، ولم يترك بحمد الله والأحاديث التي نطمحها عليه معدودة في سعة ما روى"^(٦).

قلت: وقوله لم يترك ليس على إطلاقه؛ فقد تركه أحمد بن صالح، والنسائي، وأحمد بن حنبل، وابن المديني، وغيرهم كما سبق ونقل عنه.

وقال ابن حجر بعد أن نقل كلام النقاد فيه: "ظاهر كلام هؤلاء الأئمة أن حديثه في الأول كان مستقيماً ثم طرأ عليه فيه تخليط، فمقتضى ذلك أن ما يجيء من روايته عن أهل الحذق كيحيى بن معين، والبخاري، وأبي زرعة، وأبي حاتم، فهو من صحيح حديثه، وما يجيء من رواية الشيوخ عنه فيتوقف فيه..."^(٧)، وقال ابن حجر: صدوق كثير الغلط ثبت في كتابه^(٨)، وضعفه ابن حزم^(٩) والشوكاني^(١٠) والمناوي^(١١).

(١) ابن حجر، تهذيب التهذيب، ٢٢٨/٥.

(٢) المصدر نفسه، ٢٢٨/٥.

(٣) الضعفاء، ٢٦٧/٢.

(٤) الكامل، ٢٠٧/٤.

(٥) المغني في الضعفاء، ٣٤٢/١.

(٦) سير أعلام النبلاء، ٤٠٥/١٠.

(٧) هدي الساري، ص ٤١٤.

(٨) تقريب التهذيب، ص ٣٠٨، ت ٣٣٨٨.

(٩) المحلى، ١٠/٢٩٥ و ٢٩٩....

(١٠) نيل الأوطار، ٣٧٧/٢.

(١١) فيض القدير، ١٤٤/١ و ٣٦٨/٢ و ٤٩٧/٢.

خلاصة أقوال النقاد في كاتب الليث

وُجِدَ أن بعض النقاد يوثق عبد الله بن صالح مطلقاً، وبعضهم يقيد توثيقه. كابن معين وثقه مطلقاً خاصة في كتابه، وأبو حاتم قيده بما علم من حاله فقال: صدوق أمين ما علمته. وبعدهم حمل عليه وضعفه حتى ترك الرواية عنه، بل اتهمه بالكذب، ويمثل هذا الاتجاه أحمد بن حنبل، وصالح بن محمد، وأحمد بن صالح، وأحمد بن شعيب النسائي، وابن المديني. فالنسائي أطلق القول بعدم ثقته، وصالح بن محمد رماه بالكذب في الحديث، وأحمد بن صالح اتهمه، وابن حنبل كان يحمل عليه، وابن المديني ترك حديثه بأخرة. وبعض النقاد اعتبره ممن وثق وضعف أي مختلف فيه فحسن حديثه كابن القطان. وهنا أقدم قول من ضعفه لأنه مفسر—ولا يتعارض مع قول من وثقه: فمن ذلك ما قاله أحمد بن حنبل: كان متمسكاً أول أمره، ثم فسد بآخره وليس هو بشيء. ويبيّن معنى فساد حديثه أبو حاتم الرازي، وأبو حاتم ابن حبان، وابن خزيمة، ما ملخصه: أن جار سوء له كان يفتعل الأحاديث، ويضعها في كتبه وسط داره، فيحدث بها فيقع المناكير في رواية لذلك. ومما يؤكد ذلك ما نقله أحمد بن حنبل وابن صالح أن كاتب الليث وجد درجاً في داره قد ذهب أعلاه، ولم يدر حديث من هو: ف قيل له حديث ابن أبي ذئب، فحدث به عن الليث عن ابن أبي ذئب. قلت: فهذا يبطل احتمال ابن معين بأن يكون ابن أبي ذئب أرسل بها إلى الليث ويجعل قوله: "ثبت كتاب" لا يقوى على معارضة التجريح فيه، بل يقال كان ثبت كتاب فأفسد جاره عليه كتابه ولم يتنبه فحدث بالمناكير ومن كانت هذه حاله لم يعد ضابطاً لكتابه؛ حتى تركه ابن حنبل وأحمد بن صالح وضرب على حديثه ابن المديني، وعليه فلا نتهمه بالكذب—لتصريح أبي حاتم وأبي زرعة وابن عدي، أنه رجل صالح لا يعتمد الكذب—ولا نترك حديثه، بل نقبل من حديثه ما حدث به من كتابه قبل أن يفسد كتابه عليه خاصة إذا كان من رواية الخذاق عنه كالبخاري وغيره. والله أعلم.

المطلب الثاني: مرويات عبد الله بن صالح في الكتب الستة.

روى له من أصحاب الكتب الستة البخاري والترمذي وأبو داود وابن ماجه.

أولاً: مروياته عند البخاري.

روى له البخاري تسعة أحاديث، ثمانية أحاديث ذكرها في باب المتابعات تعليقاً وواحداً صرح بوصله وهو الحديث الخامس الآتي ذكره.

الحديث الأول: أخرجه في كتاب بدء الوحي، باب:

قال: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ قَالَ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ عُقَيْلٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ أَنَّهَا قَالَتْ: (أَوَّلُ مَا بُدِئَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنَ الْوَحْيِ الرَّؤْيَا

الصَّالِحَةُ فِي النَّوْمِ فَكَانَ لَا يَرَى رُؤْيَا إِلَّا جَاءَتْ مِثْلَ فَلَقِ الصُّبْحِ ثُمَّ حُبِّبَ إِلَيْهِ الْخَلَاءُ وَكَانَ يَجْلُو بِغَارِ حِرَاءٍ فَيَتَحَنَّنُ فِيهِ وَهُوَ التَّعَبُّدُ اللَّيَالِي ذَوَاتِ الْعَدَدِ قَبْلَ أَنْ يَنْزِعَ إِلَى أَهْلِهِ وَيَتَزَوَّدُ.... الحديث).

تَابَعَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوْسُفَ وَأَبُو صَالِحٍ وَتَابَعَهُ هَلَالُ بْنُ رَدَّادٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ وَقَالَ يُوْسُفُ وَمَعْمَرُ (بَوَادِرُهُ) (١).

قال الحافظ في الفتح (٢): "تابعه: الضمير يعود على يحيى بن بكير، ومتابعة عبدالله بن يوسف، عن الليث هذه عند المؤلف في قصة موسى (٣).

وأبو صالح هو كاتب الليث، وقد أكثر البخاري عنه في المعلقات... ورواية عبدالله بن صالح عن الليث لهذا الحديث أخرجه يعقوب بن سفيان في تاريخه عنه مقروناً بيحيى بن بكير...".

قلت: وله عدة متابعات عند البخاري نفسه (٤).

ورواه مسلم قال: حدثني عبدالملك بن شعيب بن الليث قال: حدثني أبي عن جدي، قال: حدثني عقيل بن خالد عن ابن شهاب به بنحوه، وحدثني محمد بن رافع حدثنا عبد الرزاق عن معمر عن الزهري بهذا الإسناد (٥).

والنسائي قال: أنا محمد بن رافع، نا حجين بن المثنى، نا الليث عن ابن شهاب به بنحوه (٦).

الحديث الثاني: أخرجه في الصلاة، باب: التكبير إذا قام من السجود.

قال: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ قَالَ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ عُقَيْلٍ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ أَخْبَرَنِي أَبُو بَكْرِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنُ الْحَارِثِ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: (كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ يُكَبِّرُ حِينَ يَقُومُ ثُمَّ يُكَبِّرُ حِينَ يَرْكَعُ ثُمَّ يَقُولُ سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ حِينَ يَرْفَعُ صُلْبَهُ مِنَ الرَّكْعَةِ ثُمَّ يَقُولُ وَهُوَ قَائِمٌ رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ).

قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ صَالِحٍ عَنِ اللَّيْثِ: (وَلَكَ الْحَمْدُ ثُمَّ يُكَبِّرُ حِينَ يَهْوِي ثُمَّ يُكَبِّرُ حِينَ يَرْفَعُ رَأْسَهُ ثُمَّ يُكَبِّرُ حِينَ يَسْجُدُ ثُمَّ يُكَبِّرُ حِينَ يَرْفَعُ رَأْسَهُ ثُمَّ يَفْعَلُ ذَلِكَ فِي الصَّلَاةِ كُلِّهَا حَتَّى يَقْضِيَهَا وَيُكَبِّرُ حِينَ يَقُومُ مِنَ الثَّانِيَةِ بَعْدَ الْجُلُوسِ) (٧).

(١) البخاري، الصحيح، ص ١٢، ح ٣.

(٢) فتح الباري ١/ ٢٨ وانظر تعليق التعليق، ١٥/ ٢.

(٣) انظر: البخاري، الصحيح، ص ٦٨٣، ح ٣٢٣٨، وص ١٠٧٨، ح ٤٩٢٦.

(٤) البخاري، الصحيح، ص ١٠٧٨، الأحاديث، ٤٩٢٢-٤٩٢٤.

(٥) الصحيح، ١/ ١٤٣، ح ٢٥٦.

(٦) السنن الكبرى، ٦/ ٥٠، ح ١١٦٣١.

(٧) البخاري، الصحيح، ص ١٧٤، ح ٧٨٩.

قال الحافظ في الفتح: "قوله: قال عبد الله بن صالح عن الليث (ولك الحمد) يعني أن ابن صالح زاد في روايته عن الليث "الواو" في قوله "ولك الحمد"، وأما باقي الحديث فاتفقا فيه، وإنما لم يسقه عنهما معاً وهما شيخاه؛ لأن يحيى من شرطه في الأصول، وابن صالح إنما يورده في المتابعات ... وقال العلماء الرواية بإثبات الواو أرجح" (١).

قلت: وقد تابع كاتب الليث على إثبات الواو:

- محمد بن رافع، حدثنا عبد الرزاق، أخبرنا ابن جريح، أخبرني ابن شهاب، به بنحوه (٢).
- ومحمد بن رافع، قال: حدثنا حجين بن المثنى قال: حدثنا الليث، قال: حدثني عقيل، عن ابن شهاب، به بنحوه (٣).

- وسويد بن نصر قال: أنبأنا ابن المبارك، عن يونس، عن الزهري، به بمثله (٤).

- وعمر بن عثمان، ثنا أبي وبقيّة، عن شعيب، عن الزهري، به بنحوه (٥).

الحديث الثالث: أخرجه في الصلاة، باب: سنة الجلوس في التشهد.

قال: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ قَالَ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ خَالِدٍ عَنْ سَعِيدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ حَلْحَلَةَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ عَطَاءٍ.

وَحَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ وَيَزِيدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ حَلْحَلَةَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ عَطَاءٍ أَنَّهُ كَانَ جَالِسًا مَعَ نَفَرٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَذَكَرْنَا صَلَاةَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ أَبُو حُمَيْدٍ السَّاعِدِيُّ: (أَنَا كُنْتُ أَحْفَظُكُمْ لِمَصَلَاةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَأَيْتُهُ إِذَا كَبَّرَ جَعَلَ يَدَيْهِ حِذَاءَ مَنْكِبَيْهِ وَإِذَا رَكَعَ أَمَكَنَ يَدَيْهِ مِنْ رُكْبَتَيْهِ ثُمَّ هَضَرَ (١) ظَهْرَهُ فَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ اسْتَوَى حَتَّى يَعُودَ كُلُّ فَقَّارٍ مَكَانَهُ....)

وَسَمِعَ اللَّيْثُ يَزِيدَ بْنَ أَبِي حَبِيبٍ وَيَزِيدَ بْنَ مُحَمَّدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ حَلْحَلَةَ وَابْنَ حَلْحَلَةَ مِنْ ابْنِ عَطَاءٍ.

قَالَ أَبُو صَالِحٍ عَنِ اللَّيْثِ (كُلُّ فَقَّارٍ) وَقَالَ ابْنُ الْمُبَارَكِ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَيُّوبَ قَالَ حَدَّثَنِي يَزِيدُ بْنُ أَبِي حَبِيبٍ أَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ عَمْرٍو حَدَّثَهُ (كُلُّ فَقَّارٍ) (٢).

(١) فتح الباري، ٢/٢٧٣، وانظر تعليق التعليق، ٢/٣٢٥.

(٢) مسلم، الصحيح، ١/٢٩٣، ح ٣٩٢.

(٣) أحمد، المسند، ٢/٤٥٤، والنسائي في المجتبى، ٢/٢٣٣، ح ١١٥.

(٤) النسائي، الكبرى، ١/٣٤٩، ح ١٠٩٦، والمجتبى، ٢/١٨١، ح ١٠٢٣.

(٥) أبو داود، السنن، ١/٢٢١، ح ٨٣٦.

(٦) هَضَرَ ظهْرَهُ: أي ثناه إلى الأرض، لسان العرب، باب الرء، فصل الهاء، ٥/٢٦٤.

(٧) البخاري، الصحيح، ص ١٨١، ح ٧٢٨.

قلت: قال الحافظ في الفتح: "وقال أبو صالح عن الليث، يعني بإسناده الثاني عن يزيد بن كذلك، وصله الطبراني عن مطلب بن شبيب^(١)، وابن عبد البر^(٢) من طريق قاسم بن أصبغ كلاهما عن أبي صالح عبد الله بن صالح كاتب الليث^(٣)." قلت: ورواه كذلك ابن وهب، عن الليث بن سعد، عن يزيد بن محمد القرشي ويزيد بن أبي حبيب عن محمد بن عمرو بن حلحلة به بمثله^(٤). وروي عن قتيبة بن سعيد، ثنا ابن لهيعة، عن يزيد بن أبي حبيب، عن محمد بن عمرو ابن طلحة به بنحوه^(٥).

الحديث الرابع: أخرجه في الزكاة، باب: من سأل الناس تكثرًا. قال: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ سَمِعْتُ حَمَزَةَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (مَا يَزَالُ الرَّجُلُ يَسْأَلُ النَّاسَ حَتَّى يَأْتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ لَيْسَ فِي وَجْهِهِ مَرْعَةٌ) ^(١) لَحْمٍ وَقَالَ إِنَّ الشَّمْسَ تَذْنُو يَوْمَ الْقِيَامَةِ حَتَّى يَبْلُغَ الْعَرَقُ نِصْفَ الْأُذُنِ فَيَنِينَا هُمْ كَذَلِكَ اسْتَغَاثُوا بِآدَمَ ثُمَّ بِمُوسَى ثُمَّ بِمُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ). وَزَادَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ صَالِحٍ حَدَّثَنِي اللَّيْثُ حَدَّثَنِي ابْنُ أَبِي جَعْفَرٍ: (فَيَشْفَعُ لِيُقْضَى- بَيْنَ الْخَلْقِ فَيَمْشِي- حَتَّى يَأْخُذَ بِحَلْقَةِ الْبَابِ فَيَوْمئِذٍ يَبْعَثُهُ اللَّهُ مَقَامًا مَحْمُودًا يَحْمَدُهُ أَهْلُ الْجَمْعِ كُلُّهُمْ).

وَقَالَ مُعَلَّى حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ عَنِ النُّعْمَانِ بْنِ رَاشِدٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُسْلِمٍ أَخِي الزُّهْرِيِّ عَنْ حَمَزَةَ سَمِعَ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْمَسْأَلَةِ ^(٧).

قال الحافظ في الفتح: وقد رويناه في "الإيمان" لابن منده^(٨) من طريق أبي زرعة الرازي عن يحيى بن بكير وعبد الله بن صالح جميعاً، عن الليث وسأقه بلفظ عبد الله بن صالح، وقد رواه موصولاً من طريق

(١) لم أقف عليها في حدود بحثي.

(٢) التمهيد، ١٩/٢٥٣.

(٣) فتح الباري، ٢/٣٠٩.

(٤) مسلم، الصحيح، ١/٣٢٤، ح ٦٤٣.

(٥) السنن، ١/١٩٥، ح ٧٣١.

(٦) مزعة: قطعة يسيرة من اللحم. ابن الأثير، النهاية، ٤/٣٢٥.

(٧) البخاري، الصحيح، ص ٣١٢، ح ١٤٧٤.

(٨) ابن منده، الإيمان، ٢/٥٨٣.

عبد الله بن صالح وحده البزار عن مُحَمَّد بن إِسحاق الصغاني، والطبراني في الأوسط^(١) عن مطلب بن شبيب وابن منده في كتاب الإيمان من طريق يحيى بن عثمان ثلاثتهم عن عبد الله بن صالح فذكره وزاد بعد قوله "استغاثوا بآدم: فيقول لست بصاحب ذلك".

وتابع عبد الله بن صالح على هذه الزيادة عبد الله بن عبدالحكم عن الليث أخرجه ابن مندة كذلك^(٢).

الحديث الخامس: أخرجه في البيوع، باب: التجارة في البحر، وهو الحديث الوحيد الذي صرح بوصله، والتصريح بوصله في بعض النسخ دون بعض.

قال: وَقَالَ اللَّيْثُ حَدَّثَنِي جَعْفَرُ بْنُ رَبِيعَةَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ هُرْمُزَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (أَنَّهُ ذَكَرَ رَجُلًا مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ خَرَجَ إِلَى الْبَحْرِ فَقَضَى - حَاجَتَهُ وَسَاقَ الْحَدِيثَ).

حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ صَالِحٍ قَالَ حَدَّثَنِي اللَّيْثُ بِهَذَا^(٣).

قال الحافظ في الفتح: "قوله في آخره: حدثنا عبد الله بن صالح، حدثنا الليث به، فيه التصريح بوصل المعلق المذكور، ولم يقع ذلك في أكثر الروايات في الصحيح، ولا ذكره أبو ذر إلا في هذا الموضع، وكذا وقع في رواية أبي الوقت^(٤)".

قلت: لم يتفرد به كاتب الليث عن الليث فقد تابعه: يونس بن مُحَمَّد، حدثنا ليث بن سعد، به بنحوه^(٥). ويونس: ثقة ثبت^(٦)، ورواه عثمان بن سعيد وعاصم بن علي، ثنا الليث به بنحوه^(٧).

الحديث السادس: أخرجه في فضائل أصحاب النبي ﷺ، باب: مناقب عثمان بن عفان رضي الله عنه.

(١) المعجم الأوسط، ٣١٠/٨، ورواية البزار لم أقف عليها.

(٢) فتح الباري، ٣/٣٩٩، وانظر تعليق التعليق، ١٦/٢.

(٣) البخاري، الصحيح، ص ٤٢٩، ح ٢٠٦٣، وص ٤٧٢، ح ٢٢٩١.

(٤) فتح الباري، ٤/٢٩٩، وتعليق التعليق، ٣/٣٢٨.

(٥) مسند أحمد، ٢/٣٤٩.

(٦) تقريب التهذيب، ص ٦١٤، ت ٧٩١٤.

(٧) النسائي، السنن الكبرى، ٦/٧٦، ح ١١٩٥.

قال: حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ بْنُ بَزِيعٍ حَدَّثَنَا شَاذَانُ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي سَلَمَةَ الْمَاجِشُونُ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: (كُنَّا فِي زَمَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا نَعْدِلُ بِأَبِي بَكْرٍ أَحَدًا ثُمَّ عُمَرُ ثُمَّ عُثْمَانُ ثُمَّ نَتْرُكُ أَصْحَابَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا تَفَاضِلُ بَيْنَهُمْ).

تَابَعَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ صَالِحٍ عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ^(١).

قلت: قال الحافظ في الفتح: "تابعه عبد الله بن صالح عن عبد العزيز، أي: ابن أبي سلمة بإسناده المذكور، وابن صالح المذكور هو الجهني كاتب الليث وقيل هو العجلي والد أحمد صاحب الثقات، والله أعلم، وكان البخاري أراد بهذه المتابعة إثبات الطريق إلى عبد العزيز بن أبي سلمة، لأن عباساً الدوري روى هذا الحديث عن شاذان فقال: عن الفرغ بن فضالة عن يحيى بن سعيد، عن نافع، فكان لشاذان فيه شيخين والله أعلم..."^(٢).

وقد رواه عن عبد العزيز كذلك منصور بن سلمة أبو سلمة^(٣) - وهو ثقة ثبت حافظ^(٤) - أنا عبد العزيز، به بمثله.

وتابع محمد بن حاتم وعبد الله بن صالح في روايته عن شاذان عثمان بن أبي شيبة^(٥). ورواه أحمد بسند صحيح من طريق الزهري، عن سالم بن عبد الله بن عمر، عن أبيه، به بنحوه مطولاً^(٦).

الحديث السابع: أخرجه في التفسير، باب: ﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ...﴾ [الأحزاب: ٥٦]. قال: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُونُسَ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ قَالَ حَدَّثَنِي ابْنُ الْهَادِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ خَبَّابٍ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ: قُلْنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ هَذَا التَّسْلِيمُ فَكَيْفَ نُصَلِّي عَلَيْكَ؟ قَالَ: (قُولُوا اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ عَبْدِكَ وَرَسُولِكَ كَمَا صَلَّيْتَ عَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ وَبَارِكْ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ كَمَا بَارَكْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ).

(١) البخاري، الصحيح، ص ٧٧٧، ح ٣٦٩٧.

(٢) فتح الباري، ٧/ ٥٨.

(٣) أحمد، فضائل الصحابة، ص ٨٧، ح ٥٤.

(٤) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص ٥٤٧، ت ٦٩٠١.

(٥) أبو داود، السنن، ٤/ ٢٠٦، ح ٤٦٢٧.

(٦) فضائل الصحابة، ص ٩٤، ح ٦٤، انظر أبا داود، السنن، ٤/ ٢٠٦، ح ٤٦٢٨.

قَالَ أَبُو صَالِحٍ عَنِ اللَّيْثِ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ كَمَا بَارَكْتَ عَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ
حَمْزَةَ حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي حَازِمٍ وَالدَّرَاوَرْدِيُّ عَنْ يَزِيدَ وَقَالَ: (كَمَا صَلَّيْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ وَبَارَكْتَ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِ مُحَمَّدٍ
كَمَا بَارَكْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ وَآلِ إِبْرَاهِيمَ) (١).

قال الحافظ في الفتح: "قوله في حديث أبي سعيد قال أبو صالح عن الليث يعني بالإسناد المذكور
قبل قوله: (على محمد وعلى آل محمد كما باركت على آل إبراهيم) يعني: أن عبد الله بن يوسف لم يذكر آل
إبراهيم عن الليث، وذكرها أبو صالح عنه في الحديث المذكور، وهكذا أخرجه أبو نعيم من طريق يحيى بن
بكير عن الليث (١) (٢).

قلت: ورواه البخاري قال: حدثنا إبراهيم بن حمزة، حدثنا ابن أبي حازم والدراوردي، عن يزيد
بن الهاد به بنحو رواية أبي صالح (٤).

ورواه أحمد قال: حدثنا عبد الملك بن عمرو، ثنا عبد الله بن جعفر، عن يزيد بن عبد الله بن الهاد، به
بنحو حديث أبي صالح ويحيى بن بكير عن الليث (٥).

ورواه ابن عبد البر من طريق قتيبة بن سعيد، قال: حدثنا بكر بن مضر، عن ابن الهاد، به بنحو
حديث أبي صالح (١).

وقال ابن حجر في التعليل: "رواه ابن مردويه في تفسيره: ثنا عبد الرحمن الأسدي، ثنا إبراهيم بن
الحسين الهمداني، ثنا عبد الله بن صالح - هو أبو صالح -، حدثنا الليث بن سعد، ... مثله سواء..." (٧).

الحديث الثامن: ذكره في الأحكام، باب: الشهادة تكون عند الحاكم.
قال: حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ يَحْيَى عَنْ عُمَرَ بْنِ كَثِيرٍ عَنْ أَبِي مُحَمَّدٍ مَوْلَى أَبِي قَتَادَةَ أَنَّ
أَبَا قَتَادَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَوْمَ حُنَيْنٍ: (مَنْ لَهُ بَيْنَةٌ عَلَى قَتِيلٍ قَتَلَهُ فَلَهُ سَلْبُهُ) (٨) فَقُمْتُ
لَأَلْتَمِسَ بَيْنَةً عَلَى قَتِيلٍ فَلَمْ أَرَ أَحَدًا يَشْهَدُ لِي فَجَدَسْتُ، ثُمَّ بَدَأَ لِي فَذَكَرْتُ أَمْرَهُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ

(١) البخاري، الصحيح، ص ١٠٣٥، ح ٤٧٩٨، وص ١٣٥٥، ح ٦٣٥٨.

(٢) رواية ابن بكير رواها البيهقي في الكبرى، ٢/ ١٤٧، ح ٢٦٧٥.

(٣) فتح الباري، ٨/ ٥٣٤.

(٤) الصحيح، ص ١٣٥٥، ح ٦٣٥٨.

(٥) المسند، ٢/ ٤٧.

(٦) التمهيد، ١٦/ ١٨٥.

(٧) تعليق التعليق، ٤/ ٢٨٧.

(٨) سَلْبُهُ: السلب ما يأخذه أحد القرنين من قرنه في الحرب من ثياب وسلاح ودابة، لسان العرب، باب الباء فصل السين، ١/ ٤٧١.

وَسَلَّمَ فَقَالَ رَجُلٌ مِنْ جُدَسَائِهِ: سِلَاحُ هَذَا الْقَتِيلِ الَّذِي يَذْكُرُ عِنْدِي قَالَ فَأَزِضْهُ مِنْهُ، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: كَلَّا لَا يُعْطِيهِ أَصْبِيغٌ (١) مِنْ قُرَيْشٍ وَيَدْعُ أَسَدًا مِنْ أَسَدِ اللَّهِ يُقَاتِلُ عَنِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ. قَالَ: فَأَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَدَّاهُ إِلَيَّ فَاشْتَرَيْتُ مِنْهُ خِرَافًا فَكَانَ أَوَّلَ مَالٍ تَأْتَلْتُهُ.

قَالَ لِي عَبْدُ اللَّهِ عَنِ اللَّيْثِ فَقَامَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَدَّاهُ إِلَيَّ... الحديث (٢). قال الحافظ في الفتح: "وعبد الله المذكور هو ابن صالح، أبو صالح كاتب الليث والبخاري يعتمدونه في الشواهد، ولو كانت رواية قتبية بلفظ "فقام" لم يكن لذكر رواية عبد الله بن صالح معنى" (٣). وقال في التعليق: "وقال عبد الله عن الليث فقام النبي ﷺ فأداه إلي، هكذا في أكثر الروايات وفي روايتنا من طريق أبي ذر عن الكشميهني وحده قال لي عبد الله" (٤). الحديث التاسع: أخرجه في الاعتصام بالكتاب والسنة، باب: الاقتداء بسنن رسول الله ﷺ.

قال: حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا لَيْثٌ عَنْ عُقَيْلٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: لَمَّا تَوَفَّى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَاسْتُخْلِفَ أَبُو بَكْرٍ بَعْدَهُ وَكَفَرَ مَنْ كَفَرَ مِنَ الْعَرَبِ قَالَ عُمَرُ لِأَبِي بَكْرٍ: (كَيْفَ تُقَاتِلُ النَّاسَ وَقَدْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أُمِرْتُ أَنْ أُقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ فَمَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ عَصَمَ مِنِّي مَالُهُ وَنَفْسُهُ إِلَّا بِحَقِّهِ وَحِسَابُهُ عَلَى اللَّهِ؟) فَقَالَ: وَاللَّهِ لَا أُقَاتِلَنَّ مَنْ فَرَّقَ بَيْنَ الصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ فَإِنَّ الزَّكَاةَ حَقُّ الْمَالِ وَاللَّهُ لَوْ مَنَعُونِي عِقَالًا (٥) كَانُوا يُؤْذُونَهُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَقَاتَلْتُهُمْ عَلَى مَنَعِهِ، فَقَالَ عُمَرُ: فَوَاللَّهِ مَا هُوَ إِلَّا أَنْ رَأَيْتُ اللَّهَ قَدْ شَرَحَ صَدْرَ أَبِي بَكْرٍ لِلْقِتَالِ فَعَرَفْتُ أَنَّهُ الْحَقُّ. قَالَ ابْنُ بُكَيْرٍ وَعَبْدُ اللَّهِ عَنِ اللَّيْثِ عَنَّا (٦) وَهُوَ أَصَحُّ أَنَّهُ (٧).

(١) أضيف: تصغير ضبع تحقيراً له، ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر، ١٠/٣.

(٢) البخاري، الصحيح، ص ١٥١٠، ح ٧١٧٠.

(٣) فتح الباري، ١٣/١٦٠.

(٤) تعليق التعليق، ٣٠١/٥.

(٥) عِقَالاً: قيل صدقة العام، وقيل الحبل الذي يُعْقَلُ به الفريضة التي كانت تؤخذ من الصدقة، لسان العرب، باب اللام، فصل العين، ٤٦٤/١١.

(٦) عَنَّا، الأثر من أولاد المعز لم يتم سنة، ابن الأثير، النهاية، ٣/٣١١.

(٧) البخاري، الصحيح، ص ١٥٣١، ح ٧٢٨٤.

قلت: طريق يحيى بن بكير رواها البخاريّ موصولة في كتاب استتابة المرتدين، باب قتل من أبى قبول الفرائض وما نسبوا إلى الردّة^(١).

ورواه الزبيدي، وشعيب بن أبي حمزة^(٢)، ومعمّر، وإبراهيم بن سعد، والنعمان بن راشد وابن إسحاق^(٣).

ورواه أبو داود من طريق قتيبة عن الليث، ثم قال: قال شعيب بن أبي حمزة، ومعمّر، والزبيدي، عن الزهري في هذا الحديث لو منعوني عناقاً، وروى عنه سة، عن يونس، عن الزهري، في هذا الحديث قال: عناقاً^(٤).

وقال العظيم آبادي: "روى عن الزهري ثمانية أنفس" - وعدّد السّنة الذين ذكرتهم وزاد عقيلاً وعبد الرحمن بن خالد - "كلهم قالوا عن الزهري: عناقاً"^(٥).

وقال الحافظ ابن حجر "وطريق عبد الله بن صالح وصلها الذهلي في الزهريات، قال: حدثنا عبد الله بن صالح، به. وكذا أبو عبيد في الأموال قال: حدثنا عبد الله بن صالح به"^(٦).

وقال: وقع في هذا المكان من روايتنا من طريق أبي ذر، قال لي ابن بكير وعبد الله عن الليث فهو على هذا متصل^(٧).

خلاصة مرويات عبد الله بن صالح عند البخاريّ.
الأحاديث التسعة التي أخرجها البخاريّ لعبد الله بن صالح علّقها عنه في باب المتابعات إلا واحداً وصله كما في بعض النسخ دون بعض، وظهر أنها مما رواه أبو صالح قبل أن تفسد عليه كتبه.
ولعلّ البخاريّ انتخب من حديثه كما فعل مع إسماعيل بن أبي أويس والله أعلم.
وإنما ذكره لبيان اختلاف أصحاب الليث على الليث في بعض ألفاظ الحديث.
ثانياً: مرويات عبد الله بن صالح عند الترمذيّ.

أخرج له الترمذيّ سبعة أحاديث.

الحديث الأول: ذكره تعليقاً لبيان ضعفه في أبواب الطهارة، باب: فيما يقال بَعْدُ الوضوء .
قال: حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَمْرَانَ الثَّعْلَبِيُّ الْكُوفِيُّ حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ حُبَابٍ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ صَالِحٍ عَنْ رَيْبَعَةَ بْنِ يَزِيدَ الدَّمَشَقِيِّ عَنْ أَبِي إِدْرِيسَ الْحَوْلَانِيِّ وَأَبِي عُمَرَ بْنِ الْحَطَّابِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (مَنْ تَوَضَّأَ فَأَحْسَنَ الْوُضُوءَ ثُمَّ قَالَ أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ وَأَشْهَدُ

(١) المصدر نفسه، ص ١٤٦١، ح ٦٩٢٤.

(٢) انظر روايتها عند النسائي، المجتبى، ٥/٦، ح ٣٠٩١.

(٣) انظر روايتها في مسند البزار، ٩٩/١، ح ٧٨.

(٤) السنن، ٩٤/٢، ح ١٥٥٦.

(٥) عون المعبود، ٢٩٤/٤.

(٦) انظر ابن حجر، تغليق التعليق، ٢٠/٣.

(٧) المصدر نفسه، ٣٢١/٥.

أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ اللَّهُمَّ اجْعَلْنِي مِنَ التَّوَّابِينَ وَاجْعَلْنِي مِنَ الْمُتَطَهِّرِينَ فُتِحَتْ لَهُ ثَمَانِيَةُ أَبْوَابِ الْجَنَّةِ يَدْخُلُ مِنْ أَيِّهَا شَاءَ).

قَالَ أَبُو عِمْرَانَ فِي الْبَابِ عَنْ أَنَسٍ وَعُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ قَالَ أَبُو عِمْرَانَ حَدِيثُ عُمَرَ قَدْ خُولِفَ زَيْدُ بْنُ حُبَابٍ فِي هَذَا الْحَدِيثِ.

قَالَ: وَرَوَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ صَالِحٍ وَغَيْرُهُ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ صَالِحٍ عَنْ رَبِيعَةَ بْنِ يَزِيدَ عَنْ أَبِي إِدْرِيسَ عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ عَنْ عُمَرَ وَعَنْ رَبِيعَةَ عَنْ أَبِي عُثْمَانَ عَنْ جُبَيْرِ بْنِ نُفَيْرٍ عَنْ عُمَرَ.

وَهَذَا حَدِيثٌ فِي إِسْنَادِهِ اضْطِرَابٌ وَلَا يَصِحُّ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي هَذَا الْبَابِ كَبِيرُ شَيْءٍ قَالَ مُحَمَّدٌ وَأَبُو إِدْرِيسَ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ عُمَرَ شَيْئًا^(١).

قلت: قال الحافظ في التلخيص^(٢): "رواه مسلم، وأبو داود، وابن حبان، من حديث عقبة بن عامر، عن عمر" من توضأ فقال: أشهد أن لا إله إلا الله... "ورواه الترمذي من وجه آخر عن عمر وزاد فيه: "اللهم اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين" وقال: في إسناده اضطراب ولا يصح فيه كبير شيء. قلت: -القائل ابن حجر- لكن رواية مسلم سالمة من هذا الاعتراض."

قلت: وحديث عبد الله بن صالح، وصله ابن عبد البر في التمهيد^(٣) من طريق محمد بن سنجر، قال حدثنا عبد الله بن صالح، حدثني معاوية بن صالح، عن أبي عثمان، عن جبير. وربيعة بن يزيد، عن أبي إدريس الخولاني جميعاً عن عقبة بن عامر، عن عمر، بنحوه ولم يذكر الزيادة (اللهم اجعلني من التوابين...).

أما رواية مسلم فليس فيها عن عمر: رواه مسلم من طريقين أحدهما عن أبي إدريس الخولاني، عن عقبة بن عامر، أن رسول الله... والأخرى من طريق جبير بن نفير، عن عقبة بن عامر، أن رسول الله...^(٤). فهذا من ضعيف حديث كاتب الليث وإنما أخرجه الترمذي ليبين ضعفه. الحديث الثاني: في أبواب الصلاة، باب: ما جاء في الاغتسال يوم الجمعة، أخرجه متابعة.

(١) الترمذي، الجامع، ٧٨/١، ح ٥٥.

(٢) التلخيص الحبير، ١٠١/١.

(٣) التمهيد ٧/١٩٠.

(٤) الصحيح، ٢١٠-٢١١، ح ٢٣٤.

قال: وَرَوَاهُ يُونُسُ وَمَعْمَرٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَالِمٍ عَنْ أَبِيهِ بَيْنَمَا عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ يَخْطُبُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، إِذْ دَخَلَ رَجُلٌ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: آيَةُ سَاعَةِ هَذِهِ، فَقَالَ: مَا هُوَ إِلَّا أَنْ سَمِعْتُ النَّدَاءَ وَمَا زِدْتُ عَلَى أَنْ تَوَضَّأْتُ قَالَ وَالْوُضُوءُ آيَةٌ أَيْضًا وَقَدْ عَلِمْتُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَمَرَ بِالْغُسْلِ.

حَدَّثَنَا بِذَلِكَ أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ أَبَانَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَخْبَرَنَا أَبُو صَالِحٍ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ صَالِحٍ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ يُونُسَ عَنِ الزُّهْرِيِّ بِهَذَا الْحَدِيثِ وَرَوَى مَالِكٌ هَذَا الْحَدِيثَ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَالِمٍ قَالَ بَيْنَمَا عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ يَخْطُبُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَذَكَرَ هَذَا الْحَدِيثَ.

قَالَ أَبُو عِيْسَى وَسَأَلْتُ مُحَمَّدًا عَنْ هَذَا فَقَالَ الصَّحِيحُ حَدِيثُ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَالِمٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ مُحَمَّدٌ وَقَدْ رَوَى عَنْ مَالِكٍ أَيْضًا عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَالِمٍ عَنْ أَبِيهِ نَحْوُ هَذَا الْحَدِيثِ (١).

قلت: طريق مالك وصلها البخاري قال: حدثنا عبد الله بن محمد بن أسماء، قال: أخبرنا جويرية وهو ابن أسماء، عن مالك، عن الزهري به بنحوه (٢)، وهي في الموطأ (٣).

وتابع الليث في روايته عن يونس ابن وهب (٤)، فيكون هذا الحديث مما رواه قبل أن تفسد عليه كتبه والراوي عنه هو من الخذاق النقاد وهو الدارمي.

الحديث الثالث: في أبواب الصلاة، باب: ما جاء في سجود القرآن، أخرجه لبيان ضعفه.
قال: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ وَكِيعٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ الْحَارِثِ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي هَلَالٍ عَنْ عُمَرَ الدَّمَشْقِيِّ عَنْ أُمِّ الدَّرْدَاءِ عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ قَالَ: (سَجَدْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِحْدَى عَشْرَةَ سَجْدَةً مِنْهَا الَّتِي فِي النَّجْمِ).

حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ صَالِحٍ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ خَالِدِ بْنِ يَزِيدَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي هَلَالٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ وَهْبٍ عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ عَنْ أُمِّ الدَّرْدَاءِ عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَحْوَهُ بِلَفْظِهِ.

(١) الترمذي، الجامع، ٣٦٦/٢، ح ٤٩٤.

(٢) الصحيح، ص ١٩١، ح ٨٧٨.

(٣) الموطأ ١/٢٩.

(٤) مسلم، الصحيح، ٥٨٠/٢، ح ٨٤٥.

قَالَ أَبُو عِيسَى وَهَذَا أَصَحُّ مِنْ حَدِيثِ سُفْيَانَ بْنِ وَكَيْعٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ وَهْبٍ قَالَ وَفِي الْبَابِ عَنْ عَلِيٍّ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَابْنِ مَسْعُودٍ وَزَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ وَعَمْرِو بْنِ الْعَاصِ.
قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ أَبِي الدَّرْدَاءِ حَدِيثٌ غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ سَعِيدِ بْنِ أَبِي هَلَالٍ عَنْ عُمَرَ الدَّمَشَقِيِّ^(١).

قال أبو داود: روي عن أبي الدرداء، عن النبي ﷺ إحدى عشرة سجدة وإسناده وإ^(٢).

و قال البخاري: عمر الدمشقي عن أم الدرداء رضي الله عنها، عنه سعيد بن أبي هلال، منقطع^(٣).

قلت: ويضاف إلى ذلك جهالة عمر نفسه^(٤) ومدار الحديث عليه، فيكون هذا مما حدث به بعد أن فسدت عليه كتبه والله أعلم.

الحديث الرابع: في أبواب الصلاة، باب: ما جاء في الصلاة على المديون، أخرجه شاهداً في الباب، وذكر أن له متابعات.

قال: حَدَّثَنِي أَبُو الْفَضْلِ مَكْتُومُ بْنُ الْعَبَّاسِ التِّرْمِذِيُّ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ صَالِحٍ قَالَ: حَدَّثَنِي اللَّيْثُ قَالَ حَدَّثَنِي عُقَيْلٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يُؤْتَى بِالرَّجُلِ الْمُتَوَفَّى عَلَيْهِ الدِّينُ فَيَقُولُ هَلْ تَرَكَ لِدِينِهِ مِنْ قَضَاءٍ فَإِنْ حَدَّثَ أَنَّهُ تَرَكَ وَفَاءً صَلَّى عَلَيْهِ وَإِلَّا قَالَ لِلْمُسْلِمِينَ صَلُّوا عَلَى صَاحِبِكُمْ... الحديث).

قَالَ أَبُو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ وَقَدْ رَوَاهُ يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ وَغَيْرُ وَاحِدٍ عَنِ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ نَحْوَ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ صَالِحٍ^(٥).

قلت: منهم البخاري^(٦) قال: حدثنا يحيى بن بكير، حدثنا الليث، عن عقيل، به بنحوه.

ومسلم^(٧) وابن ماجه^(٨) من طريق ابن وهب، أخبرنا يونس، عن ابن شهاب به بنحوه فيكون هذا مما رواه قبل أن يفسد حديثه عليه.

(١) الترمذي، الجامع، ٢/٤٥٧، ح ٥٦٨.

(٢) السنن، ٢/٥٨، ح ١٤٠١.

(٣) التاريخ الكبير، ٦/٢٠٦.

(٤) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص ٤١١، ت ٤٨٨٦.

(٥) الترمذي، الجامع، ٣/٣٨٢، ح ١٠٧٠.

(٦) الصحيح، ص ٤٧٤، ح ٢٢٩٨.

(٧) الصحيح، ٣/١٢٣٧، ح ١٦١٩.

(٨) السنن، ٢/٨٠٧، ح ٢٤١٥.

الحديث الخامس: ذكره في كتاب الجهاد تعليقا متابعة، باب: ما جاء فيمن سأل الشهادة.

قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَهْلٍ بْنُ عَسْكَرِ الْبَغْدَادِيِّ حَدَّثَنَا الْقَاسِمُ بْنُ كَثِيرٍ الْمِصْرِيُّ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ شُرَيْحٍ أَنَّهُ سَمِعَ سَهْلَ بْنَ أَبِي أُمَامَةَ بْنَ سَهْلٍ بْنَ حُنَيْفٍ يُحَدِّثُ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: (مَنْ سَأَلَ اللَّهَ الشَّهَادَةَ مِنْ قَلْبِهِ صَادِقًا بَلَغَهُ اللَّهُ مَنَازِلَ الشُّهَدَاءِ وَإِنْ مَاتَ عَلَى فَرَاشِهِ).

قَالَ أَبُو عِيْسَى حَدِيثُ سَهْلٍ بْنَ حُنَيْفٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ شُرَيْحٍ وَقَدْ رَوَاهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ صَالِحٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ شُرَيْحٍ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ شُرَيْحٍ يُكْنَى أَبَا شُرَيْحٍ وَهُوَ إِسْكَندَرَانِيٌّ وَفِي الْبَابِ عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ^(١).

قلت: حديث عبد الله بن صالح و صله أبو عاصم الضحاك في كتابه الجهاد^(٢)، قال: حدثنا محمد بن سهل بن عسكر وعبيد الله بن فضاله وأحمد بن الفرات قالوا: حدثنا عبد الله بن صالح، قال: حدثنا عبد الرحمن بن شريح، به بنحوه.

والطبراني^(٣) قال: حدثنا بكر بن سهل، ثنا عبد الله بن صالح، حدثني أبو شريح به بنحوه.

والحديث رواه مسلم^(٤) من طريق ابن وهب، حدثني أبو شريح به بنحوه.

فيكون هذا الحديث مما رواه قبل أن تفسد عليه كتبه.

الحديث السادس: في العلم، باب: فضل طلب العلم، أخرجه وحده في موضوعه وذكر له شاهداً.

قال: حدثنا عبد الله بن عبد الرحمن، أخبرنا عبد الله بن صالح، حدثني معاوية بن صالح، عن عبد الرحمن بن جبير بن نفير، عن أبيه جبير بن نفير، عن أبي الدرداء قال: كنّا مع رسول الله ﷺ فشخص ببصره إلى السماء، ثم قال: (هذا أوان يُخْتَلَسُ العلم من الناس حتى لا يقدرُوا منه على شيء) فقال زياد بن لبيد الأنصاري: كيف يختلس منا وقد قرأنا القرآن؟ فوالله لنقرأه، ولنقرئنه نساءنا وأبنائنا، فقال: (ثكلتك أمك يا زياد، إن كنت لأعدك من فقهاء أهل المدينة، هذه التوراة والإنجيل عند اليهود والنصارى، فماذا تغني عنهم) قال جبير: فلقيت عبادة ابن الصامت، قلت: ألا تسمع إلى ما يقول أخوك أبو الدرداء؟ فأخبرته

(١) الترمذی، الجامع، ١٨٣/٤، ح ١٦٥٣.

(٢) الجهاد، ٤٩١-٤٩٢.

(٣) المعجم الكبير، ٧٣/٦، ح ٥٥٥٠.

(٤) الصحيح، ١٥١٧/٣، ح ١٩٠٩.

بالذي قال أبو الدرداء، قال: صدق أبو الدرداء، إن شئت لأحدثنك بأول علم يرفع من الناس: الخشوع، يوشك أن تدخل مسجد جماعة فلا ترى فيه رجلاً خاشعاً.

قال أبو عيسى: هذا حديث حسن غريب، ومعاوية بن صالح ثقة عند أهل الحديث، ولا نعلم أحداً تكلم فيه غير يحيى بن سعيد القطان، وقد روي عن معاوية بن صالح نحو هذا، وروى بعضهم هذا الحديث عن عبد الرحمن بن جبير بن نفير، عن أبيه، عن عوف بن مالك عن النبي ﷺ^(١).

قلت: رواه الحاكم^(٢) من طريق الترمذي وقال إسناده صحيح من حديث البصريين، وقال الذهبي إسناده صحيح.

ورواه الطبراني^(٣) قال: حدثنا بكر بن سهل، حدثنا عبد الله بن صالح، حدثني معاوية بن صالح به بنحوه.

وأما حديث عوف بن مالك فقد رواه الحاكم من طريق يحيى بن بكير، حدثني الليث بن سعد، عن إبراهيم بن أبي عبلة، عن عبد الوليد بن عبد الرحمن، عن جبير بن نفير، أنه قال: قال عوف بن مالك الأشجعي، عن رسول الله ﷺ وذكر جبير بن نفير أنه لقي شداد بن أوس فسأله عن حديث عوف بن مالك فقال: صدق عوف... .

قال الحاكم^(٤): "هذا حديث صحيح وقد احتج الشيخان بجميع رواته، والشاهد فيه شداد بن أوس، فقد سمع جبير بن نفير الحديث منهما جميعاً ومن ثالث من الصحابة هو أبو الدرداء"، ووافقه الذهبي.

ورواه الطبراني^(٥) قال: حدثنا مطلب بن شعيب الأزدي، ثنا عبد الله بن صالح، حدثني الليث ح وحدثني روح بن الفرغ أبو الزُّنْبَاع، ثنا يحيى بن بكير، ثنا الليث، عن إبراهيم بن أبي عبلة به بنحو حديث الحاكم.

وهو من رواية الدارمي عنه، والدارمي من الحذاق، فيكون هذا من حسن حديثه والله أعلم.

(١) الترمذي، الجامع، ٣١/٥، ح ٢٦٥٣.

(٢) المستدرک، ٩٩/١.

(٣) مسند الشاميين، ١٧٦/٣، ح ٢٠٢٢.

(٤) المستدرک، ٩٩/١.

(٥) المعجم الكبير، ٤٣/١٨.

الحديث السابع: في تفسير القرآن، باب: ومن سورة الحج، أخرجه وحده في موضوعه.
 قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ وَعَازِرٌ وَاحِدٌ قَالُوا حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ صَالِحٍ قَالَ
 حَدَّثَنِي اللَّيْثُ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ خَالِدٍ عَنْ ابْنِ شَهَابٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (إِنَّمَا سُمِّيَ الْبَيْتُ الْعَتِيقَ لِأَنَّهُ لَمْ يَظْهَرْ عَلَيْهِ جَبَارٌ).
 قَالَ أَبُو عِيْسَى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثُ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 مُرْسَلًا حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ عُقَيْلٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَحْوَهُ^(١).
 قلت: ورواه البزار^(٢) قال: حدثنا أحمد بن منصور، قال: نا عبد الله بن صالح، قال: نا الليث بن سعد، به
 بنحوه وقال: وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن النبي ﷺ إلا عن ابن الزبير عنه ولا نعلم له طريقاً عن ابن الزبير إلا
 هذا الطريق.

ورواه البخاري في التاريخ الكبير^(٣) قال: قاله لنا عبد الله بن صالح.
 ورواه الطبراني^(٤) من طريق محمد بن سهل البخاري، حدثنا عبد الله بن صالح، به بمثله وقال: "إن صح
 ذلك، فهو أولى الأقوال في معنى العتيق"، ورواه الحاكم في المستدرک^(٥) من طريق الفضل الشعрани، ثنا كاتب
 الليث، به بنحوه وصححه على شرط البخاري، وأقره الذهبي.
 وقال المناوي^(٦): فيه عبد الله بن صالح ضعفه الأئمة وبقية رجاله ثقات، فكأن هذا الحديث مما حدث به
 من كتابه قبل أن يفسد عليه خاصة أنّ البخاري رواه عنه، والله أعلم.
 خلاصة مرويات كاتب الليث عند الترمذي:
 - أخرج له الترمذي سبعة أحاديث، اثنين لبيان ضعفهما، والثالث متابعة، والرابع شاهداً. اثنين
 أخرجهما وحدهما في موضوعهما، والأخير ذكره تعليقاً متابعة.
 - خمسة حسنة من رواية الخذاق عنه ولها متابعات وشواهد.
 - واثنين ضعيفين أحدهما علته شيخه.

ثالثاً: مرويات عبد الله بن صالح عند أبي داود.

لم يخرج له أبو داود إلا حديثاً واحداً متابعاً.

(١) الترمذي، الجامع، ٣٢٤/٥، ح ٣١٧٠.

(٢) المسند، ١٧٢/٦-١٧٣.

(٣) التاريخ الكبير ١/٢٠١.

(٤) جامع البيان، ١٧/١٥٢-١٥١.

(٥) المستدرک ٢/٣٨٩.

(٦) فيض القدير، ٢/٥٧٥.

أخرجه في كتاب الحدود، باب: الحكم فيمن سرق من حرز.

قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى بْنِ فَارِسٍ حَدَّثَنَا أَبُو صَالِحٍ عَنِ اللَّيْثِ قَالَ حَدَّثَنِي يُونُسُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ كَانَ عُرْوَةُ يُحَدِّثُ أَنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: (اِسْتَعَارَتِ امْرَأَةً تُعْنِي حُلِيًّا عَلَى أَلْسِنَةِ أَنْاسٍ يُعْرِفُونَ وَلَا تُعْرِفُ هِيَ فَبَاعَتْهُ فَأَخَذْتُ فَأَتَيْتُ بِهَا النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَمَرَ بِقَطْعِ يَدِهَا وَهِيَ الَّتِي شَفَعَ فِيهَا أُسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ وَقَالَ فِيهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَا قَالَ).

حَدَّثَنَا عَبَّاسُ بْنُ عَبْدِ الْعَظِيمِ وَمُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى قَالَا حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: (كَانَتِ امْرَأَةٌ مَخْزُومِيَّةً تَسْتَعِيرُ الْمَتَاعَ وَتَجَحِّدُهُ فَأَمَرَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِقَطْعِ يَدِهَا وَقَصَّ نَحْوَ حَدِيثِ قُتَيْبَةَ عَنِ اللَّيْثِ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ زَادَ فَقَطَعَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَدَهَا) (١).

وحديث قتيبة سبق عند أبي داود وفيه: أن قريشاً أهمهم شأن المخزومية التي سرقت... الحديث (٢). قلت: وإخراج أبي داود لهذين الطريقين ليعين أن معمرًا لم يتفرد عن الزهري بقوله: "استعارت وجحدت"، بل تابعه يونس كما في هذه الرواية. لا كما زعم بعض الحفاظ أنه تفرد بها فهي شاذة، ...، وتابعهما كذلك شعيب بن إسحاق كما عند النسائي (٣).

وقد فصل الحفاظ ابن حجر القول في هذه المسألة وخلص إلى أن الطريقين محفوظان عن الزهري وأنه كان يحدث تارة بهذا وتارة بهذا (٤).

قلت: ورواية معمر رواها مسلم في صحيحه (٥)، فيكون هذا الحديث كذلك مما رواه قبل أن تفسد عليه كتبه خاصة أنه من رواية الخذاق عنه وهو الذهلي والله أعلم.

رابعاً: مرويات عبد الله بن صالح عند ابن ماجه.

روى له ابن ماجه أربعة أحاديث

الحديث الأول: في الأذان والسنة فيها، باب: فضل الأذان وثواب المؤذنين، أخرجه شاهداً في الباب.

قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى وَالحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الحُلَّالُ قَالَا حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ صَالِحٍ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ عَنْ نَافِعٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: (مَنْ أَدَّنَ نِثْيَ عَشْرَةِ سَنَةٍ وَجَبَتْ لَهُ الْجَنَّةُ وَكُتِبَ لَهُ بِتَأْذِينِهِ فِي كُلِّ يَوْمٍ سِتُونَ حَسَنَةً وَلِكُلِّ إِقَامَةٍ ثَلَاثُونَ حَسَنَةً) (١).

(١) أبو داود، السنن، ٤/ ١٣٩، ح ٤٣٩٦ - ٤٣٩٧.

(٢) انظر ص ٧٥٩

(٣) المجتبى، ٨/ ٧١، ح ٤٨٩٠.

(٤) انظر تفصيل ذلك في فتح الباري، ١٢/ ٩٠ - ٩٢، وعون المعبود، ١٢/ ٤٤.

(٥) الصحيح، ٣/ ١٣١٦، ح ١٦٨٨.

(٦) ابن ماجه، السنن، ١/ ٢٤١، ح ٧٢٨.

قلت: ورواه الطبراني قال: حدثنا مطلب بن شعيب، حدثنا عبد الله بن صالح، به بمثله^(١).

ورواه الحاكم^(٢) من طريق محمد بن إسماعيل السلمي، قال: ثنا عبد الله بن صالح المصري، به بنحوه وقال: هذا حديث صحيح على شرط البخاري ووافقه الذهبي.

قلت: وليس كما قال فإن البخاري لم يحتج به في الصحيح وإنما ذكره في باب المتابعات وليس هو على شرط البخاري في الأصول كما قال ابن حجر^(٣).

ثم أخرج الحاكم متابعاً له من طريق ابن وهب، حدثنا ابن لهيعة، عن عبيد الله بن أبي جعفر، عن نافع به بنحوه^(٤).

قال المناوي: "اغتر المصنف -أي السيوطي- بقول الحاكم فرمز لصحته، وقد قال ابن الجوزي لا يصح^(٥)، وأورده في الميزان من مناكير عبد الله بن صالح كاتب الليث^(٦)، وقال الحافظ ابن حجر^(٧): فيه عبد الله بن صالح عن يحيى بن أيوب، عن ابن جريح، عن نافع عنه، وهذا الحديث أحد ما أنكر عليه، ورواه البخاري في تاريخه^(٨) من حديث يحيى بن أيوب، عن ابن جريح، عن صدقة، عن نافع وقال: هذا أشبه، فلو عزاه المصنف له لكان أولى"^(٩).

فهذا الحديث رواه بعدما أُفْسِدَ عليه حديثه

الحديث الثاني: في المساجد والجماعات، باب: المواضع التي تترك فيها الصلاة، أخرجه شاهداً في الباب.

(١) المعجم الأوسط، ٨/ ٣١٢، ح ٨٧٣٣.

(٢) المستدرک، ١/ ٢٠٥.

(٣) فتح الباري، ٢/ ٣٧٢.

(٤) المستدرک، ١/ ٢٠٥.

(٥) العلل المتناهية، ١/ ٣٩٦.

(٦) ميزان الاعتدال، ٤/ ١٢٥، وانظر المجروحين، ٢/ ٤٠، والكامل، ٤/ ٢٠٧.

(٧) التلخيص الحبير، ١٠٢٠٨.

(٨) التاريخ الكبير، ٨/ ٣٠٦.

(٩) فيض القدير، ٦/ ٤٧.

قال: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ دَاوُدَ وَمُحَمَّدُ بْنُ أَبِي الْحُسَيْنِ قَالَا حَدَّثَنَا أَبُو صَالِحٍ حَدَّثَنِي اللَّيْثُ قَالَ: حَدَّثَنِي نَافِعٌ عَنِ ابْنِ عُمَرَ عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: (سَبْعُ مَوَاطِنَ لَا تَجُوزُ فِيهَا الصَّلَاةُ ظَاهِرُ بَيْتِ اللَّهِ وَالْمَقْبَرَةُ وَالْمُزْبَلَةُ وَالْمُجْزَرَةُ وَالْحَتَمُ وَعَطْنُ الْإِبِلِ وَمَحَجَّةُ الطَّرِيقِ) (١).

ورواه الترمذي (٢) من طريق زيد بن جبيرة، عن داود بن حصين، عن نافع، عن ابن عمر، أن رسول الله ﷺ... وذكر نحوه، وداود بن الحصين متروك (٣)، وضعفه أبو حاتم في العلل من طريق الليث ومن طريق زيد بن جبيرة، وقال: جميعاً واهيين (٤)، وقال في الزوائد: هذا إسناد ضعيف لضعف كاتب الليث (٥)، وعده الذهبي في الميزان من مناكير كاتب الليث (٦).

وقال الحافظ في النكت: "أنكر عبد الله بن نافع على مَنْ روى هذا عن أبيه فقال الحسن بن علي الحلواني في "المعرفة" له، ثنا سعيد بن أبي مريم، عن الليث: كتبت إلى عبد الله بن نافع أسأله عن هذا الحديث؟ فكتب إلي: لا أعلم من حدث بهذا عن نافع إلا أَبْطَل، وقال عنه الباطل" (٧). فيكون هذا مما رواه كاتب الليث بعدما أُفسد عليه حديثه.

الحديث الثالث: (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ الْمَرْأَةُ إِذَا قَتَلَتْ عَمْدًا لَا تُقْتَلُ حَتَّى تَضَعَ مَا فِي بَطْنِهَا إِنَّ كَأَنَّهُ حَامِلًا وَحَتَّى تُكْفَلَ وَلَدُهَا ...)، درس عند ابن ماجه أحاديث ابن أنعم الأفرقي، الحديث التاسع (٨)، وهو من ضعيف حديثه، وقد أخرجه ابن ماجه وحده في الباب.

الحديث الرابع: في الصيد، باب: ما ينهى عن قتله، أخرجه متابعة. قال: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ السَّرْحِ وَأَحْمَدُ بْنُ عِيسَى الْمِصْرِيُّ قَالَا حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنْ ابْنِ شَهَابٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ وَأَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنْ نَبِيِّ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: (إِنَّ نَبِيًّا مِنَ الْأَنْبِيَاءِ قَرَصَتْهُ نَمْلَةٌ فَأَمَرَ بِقَرْيَةِ النَّمْلِ فَأُخْرِقَتْ فَأَوْحَى اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ إِلَيْهِ فِي أَنْ قَرَصَتْكَ نَمْلَةٌ أَهْلَكَتْ أُمَّةً مِنَ الْأُمَمِ تُسَبِّحُ).

(١) ابن ماجه، السنن، ٢٤٦/١، ح ٧٤٧.

(٢) الجامع، ١٧٧/٢، ح ٣٤٦، وقال: وحديث ابن عمر إسناده ليس بذلك القوي...

(٣) ابن حجر، التقريب، ص ٢٢٢، ت ٢١٢٢.

(٤) العلل، ٤٨/١.

(٥) البوصيري، مصباح الزجاجة، ٩٥/١، وانظر فيض القدير، ٨٨/٤، والتلخيص الحبير، ٢١٥/٢.

(٦) ميزان الاعتدال، ١٢٥/٤.

(٧) النكت الظرف مطبوع بهامش تحفة الأشراف، ٩٥/٦.

(٨) انظر ص

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى حَدَّثَنَا أَبُو صَالِحٍ حَدَّثَنِي اللَّيْثُ عَنْ يُونُسَ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ بِإِسْنَادِهِ نَحْوَهُ
(وَقَالَ قَرَصْتُ) (١).

قلت: رواه البخاري، قال: ثنا يحيى بن بكير، حدثنا الليث، عن يونس به بنحوه (٢).
ورواه مسلم وغيره من طريق ابن وهب، أخبرني يونس به بنحوه (٣).
فيكون هذا من حسن حديثه مما رواه قبل أن تفسد عليه كتبه والله أعلم.
الخلاصة: الأحاديث الأربعة التي أخرجها ابن ماجه لكاتب الليث، اثنان في باب الشواهد، وواحد متابع، والأخير وحده في الباب.

ثلاثة من ضعيف حديثه، والرابع حسن أخرجه في باب المتابعات.

خامساً: خلاصة مرويات عبد الله بن صالح في الكتب الستة.

أخرج حديث عبد الله بن صالح من أصحاب الكتب الستة: البخاري، والترمذي، وأبو داود، وابن ماجه، وبلغ مجموع ما أخرجوا له بالمكرر واحداً وعشرين حديثاً.

- تسعة منها أخرجها البخاري في باب المتابعات تعليقاً إلا واحداً وصله في بعض النسخ، لبيان اختلاف أصحاب الليث على الليث في بعض ألفاظ الحديث.

- وواحداً عند أبي داود وهو من حسن حديثه بالمتابعات والشواهد وكأنه مما رواه من كتبه.
- وخمسة أحاديث حسنة عند الترمذي لها متابعات وشواهد، تدل صورتها على أنها مما رواه من كتابه قبل أن يحدث معه ما حدث، واثنان ضعيفان علتها شيخه وكأنها مما رواه بعد أن أفسد عليه جازؤه أحاديثه.

- وأربعة عند ابن ماجه: ثلاثة من ضعيف حديثه تدل صورتها على أنها مما رواه بعد فساد حديثه عليه.

- وواحداً حسناً ذكره في باب المتابعات.

(١) ابن ماجه، السنن، ١٠٧٥/٢، ح ٣٢٢٥.

(٢) الصحيح، ص ٦٣٥، ح ٣٠١٩.

(٣) الصحيح، ١٥٧٩/٤، ح ٢٢٤١.

المبحث الرابع

عبد الرحمن بن زياد الأفريقي ومروياته في الكتب الستة

المطلب الأول: أقوال النقاد فيه.

المطلب الثاني: مروياته في الكتب الستة.

المبحث الرابع: عبد الرحمن بن زياد الأفريقي في الكتب الستة

عبد الرحمن بن زياد بن أنعم - بفتح أوله و سكون النون و ضم المهملة - بن منبه الشَّعْبَانِي، أبو أيوب، ويقال: أبو خالد، الأفريقي قاضيه، عداده في أهل مصر، من السابعة، مات سنة مئة وست وخمسين وقيل بعدها.

المطلب الأول: أقوال النقاد فيه

قال يحيى بن سعيد القطان: عبد الرحمن بن زياد ثقة^(١)، وقال أبو داود: قلت لأحمد بن صالح: يحتج بحديث الأفريقي؟ قال: نعم، قلت: صحيح الكتاب؟ قال: نعم^(٢)، وقال الساجي: فيه ضعف، وكان عبد الله بن وهب يطره، وكان أحمد بن صالح يقول هو ثقة وينكر على من يتكلم فيه^(٣)، وقال أحمد بن محمد بن الحجاج: "قلت لأحمد بن صالح: حُيي يجري عندك مجرى أبي هانئ في الثقة؟ قال: نعم، قلت: فابن أنعم؟ قال لي أحمد بن صالح: ابن أنعم أكبر من حُيي عندي. ورفع ابن أنعم في الثقة. فقلت لأحمد بن صالح فمن يتكلم فيه عندك جاهل؟ فقال: من تكلم في ابن أنعم فليس بمقبول، ابن أنعم من الثقات"^(٤).

قلت: وحُيي هو ابن عبد الله بن شريح المعافري صدوق يهيم^(٥). وكان الثوري يعظمه جداً^(٦)، وقال سحنون ثقة^(٧)، وقال البخاري: في حديثه بعض المناكير^(٨)، وقال الترمذي: ضعيف عند أهل الحديث، ضعفه يحيى القطان وغيره، ورأيت محمد بن إسماعيل يقوي أمره، ويقول: هو مقارب الحديث^(٩)، وقال عمرو بن علي: كان يحيى لا يحدث عنه، وما سمعت عبد الرحمن بن مهدي ذكره قط إلا مرة، قال: حدثنا سفيان، عن عبد الرحمن بن زياد الأفريقي، وهو مليح الحديث، ليس مثل غيره في الضعف^(١٠)، وقال علي بن المديني: سألت يحيى بن سعيد عنه، فقال: سألت هشام بن عروة عنه، فقال: دعنا منه، حديثه حديث

(١) ابن عدي، الكامل، ٢٧٩ / ٤.

(٢) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ٢١٥ / ١٠.

(٣) ابن حجر، تهذيب التهذيب، ١٥٩ / ٦.

(٤) المزني، تهذيب الكمال، ١٠٨ / ١٧.

(٥) تقريب التهذيب، ص ١٨٥، ت ١٦٠٥.

(٦) الذهبي، سير أعلام النبلاء، ٤١٢ / ٦.

(٧) ابن حجر، تهذيب التهذيب، ١٥٩ / ٦.

(٨) الضعفاء الصغیر، ص ٧٠.

(٩) الجامع، ٣٨٣ / ١، ح ١٩٩.

(١٠) ابن عدي، الكامل، ٢٨٠ / ٤.

مشرقي^(١)، وقال في موضع آخر: "سمعت يحيى يقول: حدثت هشام بن عروة عن الأفرقي، عن ابن عمر في الوضوء. فقال: هذا حديث مشرقي، وضعف يحيى الأفرقي، وقال: كتبت عنه كتاباً بالكوفة - يعني حديثه عن أبي غطفان، عن ابن عمر: من توضأ على طهر كتبت له عشر - حسنة" ^(٢)، ونقل المستملي عن ابن مهدي قوله: أما الأفرقي فما ينبغي أن يروى عنه حديث^(٣).

وقد تنوعت عبارات الإمام أحمد في تضعيفه فقال: ليس بشيء^(٤)، وفي رواية: لا أكتب حديثه^(٥)، وعنه: منكر الحديث، وقد دخل على أبي جعفر فتكلم بكلام خشن، فقال له وأحسن ووعظه^(٦). وقال ابن معين، ضعيف^(٧)، وعنه: ضعيف الحديث^(٨)، وزاد بعض الرواة عنه: ويكتب حديثه، وإنما أنكر عليه الأحاديث الغرائب التي يحيى بها، وفي رواية: ليس به بأس، وهو ضعيف، وهو أحب إلي من أبي بكر بن أبي مريم الغساني^(٩)، قلت: والغساني ضعيف وكان قد سرق بيته فاختلط^(١٠)، وفي موضع آخر قال ابن معين: ليس بذلك القوي^(١١).

وقال علي بن المديني: كان أصححنا يضعفونه، وأنكر أصححنا عليه أحاديث تفرد بها لا تُعرف^(١٢)، وقال الجوزجاني: غير محمود في الحديث، وكان صارماً خشناً^(١٣)، وقال يعقوب بن شيبة: ضعيف الحديث، وهو ثقة صدوق رجل صالح، وكان من الأمايين المعروفين بالناهيين عن المنكر^(١٤)، وقال يعقوب بن سفيان: لا بأس به وفي حديثه ضعف^(١٥).

(١) العقيلي، الضعفاء، ٢/ ٣٣٢.

(٢) المصدر نفسه، ٢/ ٣٣٢.

(٣) ابن عدي، الكامل، ٤/ ٢٨٠.

(٤) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٥/ ٢٣٤.

(٥) الجامع للترمذي، ١/ ٣٨٣، ح ١٩٩.

(٦) الخطيب، البغدادي، تاريخ بغداد، ١٠/ ٢١٦.

(٧) الجرح والتعديل، ٥/ ٢٣٤.

(٨) تاريخ ابن معين، سؤالات الدارمي، ص ١٤١.

(٩) تاريخ ابن معين رواية الدوري، ٤/ ٤٢١.

(١٠) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص ٦٢٣، ت ٧٩٧٤.

(١١) سؤالات ابن محرز، ت ٢٢٥.

(١٢) سؤالات ابن أبي شيبة له، ص ١٥٦.

(١٣) أحوال الرجال، ص ١٥٣.

(١٤) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ١٠/ ٢١٧.

(١٥) المعرفة والتاريخ، ١/ ٤٣٣.

وسأل ابن أبي حاتم أباه وأبا زرعة عن الأفريقي وابن لهيعة، أيهما أحب إليكما؟ قالوا: "جميعاً ضعيفين أشبَّهُهُمَا الأفريقي، بين الأفريقي وابن لهيعة كثير، أما الأفريقي فإن أحاديثه التي تنكر عن شيوخ لا نعرفهم، وعن أهل بلده فيحتمل أن يكون منهم ويحتمل أن لا يكون"^(١).

وقال البرذعي: "قلت لأبي زرعة: يُروى عن يحيى القطان أنه قال: الأفريقي ثقة ورجاله لا نعرفهم، فقال لي أبو زرعة: حديثه عن هؤلاء لا ندري، ولكنه حدث عن يحيى بن سعيد، عن سعيد بن المسيب فيمن أتى بهيمة، وهو منكر. قلت: فكيف محله عندك؟ قال: يقارب يحيى بن عبيد الله ونحوه"^(٢).

ويحيى بن عبيد الله هو التيمي متروك وأفحش ابن حبان فرماه بالوضع^(٣)، وقال أبو زرعة في موضع آخر: ليس بالقوي^(٤)، وقال أبو حاتم: يكتب حديثه ولا يحتج به^(٥)، وقال صالح بن محمد البغدادي: منكر الحديث، ولكن كان رجلاً صالحاً^(٦)، وقال النسائي: ضعيف^(٧)، وقال ابن خزيمة: لا يحتج به^(٨)، وقال ابن خراش: متروك^(٩).

وقال ابن عدي: "له أحاديث وأروى الناس عنه عبد الله بن يزيد المقرئ وعامة حديثه لا يتابع عليه"^(١٠). وقال الدارقطني: ضعيف لا يحتج به^(١١)، وقال البزار: لم يكن بالحافظ وله مناكير، وإذا انفرد بحديث لا يحتج به^(١٢).

(١) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٥/ ٢٣٤.

(٢) أبو زرعة الرازي، ٣٨٩.

(٣) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص ٥٩٤، ت ٧٥٩٩.

(٤) أبو زرعة الرازي، ٣٨٩.

(٥) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٥/ ٢٣٤.

(٦) المزي، تهذيب الكمال، ١٧/ ١٠٧.

(٧) الضعفاء والمتروكين، ص ٦٦.

(٨) ابن حجر، تهذيب التهذيب، ٦/ ١٥٨.

(٩) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ١٠/ ٢١٧.

(١٠) ابن عدي، الكامل، ٤/ ٢٨٠.

(١١) السنن، ١/ ٣٧٩.

(١٢) ابن حجر، تهذيب التهذيب، ٦/ ١٥٩.

وقال ابن حبان: "كان يروي الموضوعات عن الثقات، ويأتي عن الإثبات ما ليس من أحاديثهم، وكان يدلّس على مُحمّد بن سعيد بن أبي قيس المصلوب" (١)، وقال في ترجمة أبيه زياد: الأب ثقة والابن ضعيف (٢)، وقال الحاكم: ليس بالقوي عندهم (٣).

وقال ابن القطان: "كان من أهل العلم والزهد بلا خلاف بين الناس، ومن الناس من يوثقه ويربأ به عن حضيض رد الرواية، والحق فيه أنه ضعيف لكثرة روايته المنكرات وهو أمر يعترى الصالحين" (٤).

قال الذهبي: "الإمام القدوة شيخ الإسلام، قاضي إفريقية، وعالمها، ومحدثها، على سوء في حفظه" (٥)، ولم يذكر في الكاشف فيه إلا أنّ البخاريّ يقوي أمره (٦)، وقال في المغني: "مشهور جليل" وذكر بعض من ضعفه (٧).

وذكر ابن الجوزي عن أبي بكر بن أبي داود قوله: "إنما تكلم الناس في عبد الرحمن بن زياد بن أنعم وضعفوه لأنه روى عن مسلم بن يسار، فقليل: أين لقيته؟ قال: بإفريقية، فكذبته الناس وضعفوه وقالوا: ما دخل مسلم بن يسار إفريقية قط، يعنون البصري، ولم يعلموا أن مسلم بن يسار آخر يقال له أبو عثمان الطنبري، وطبر بطن من اليمن وعنه روى الأفريقي وكان الأفريقي، رجلاً صالحاً" (٨).

وقال ابن حجر: ضعيف في حفظه (٩)، ونقل ابن حجر عن أبي العرب القيرواني قال: "كان ابن أنعم من أجلة التابعين، عدلاً في قضائه صلباً، أنكروا عليه أحاديث ذكرها البهلول بن راشد، سمعت الثوري يقول: جاءنا عبد الرحمن بستة أحاديث يرفعها إلى النبي ﷺ لم أسمع أحداً من أهل العلم يرفعها: -

١ - حديث أمهات الأولاد.

٢ - وحديث إذا رفع رأسه من آخر السجدة فقد تمت صلاته.

٣ - وحديث لا خير فيمن لم يكن عالماً أو متعلماً.

٤ - وحديث اغدُ عالماً أو متعلماً.

(١) المجروحين، ٢/ ٥٠.

(٢) الثقات، ٤/ ٢٥٢.

(٣) ابن حجر، تهذيب التهذيب، ٦/ ١٥٩.

(٤) المصدر نفسه، ٦/ ١٥٩.

(٥) سير أعلام النبلاء، ٦/ ٤١١.

(٦) الكاشف، ١/ ٦٢٧.

(٧) المغني في الضعفاء، ٢/ ٣٨٠.

(٨) الضعفاء والمتروكين، ٢/ ٩٤.

(٩) تقريب التهذيب، ص ٣٤٠، ت ٣٨٦٢.

٥- وحديث العلم ثلاثة.

٦- وحديث من أذن فهو يُقِيم.

قال أبو العرب: فلهذه الأحاديث ضعف ابن معين حديثه^(١).

خلاصة حال الأفرقي:

الأفرقي رجل صالح من حيث عدالته، وهذا متفق عليه بين النقاد كما نُقل عن

ابن القطان.

وأما ضبطه، فاختلفت كلمة النقاد في ذلك:

- فجمهور النقاد على أنه ضعيف، ومن قال بذلك أحمد بن حنبل، وابن مهدي، وابن المديني... وغيرهم.

- وذهب بعضهم إلى توثيقه مطلقاً كأبي داود، وحكم بصحة كتابه، وأحمد بن صالح رفع شأنه في الثقة ورفض قبول كلام من تكلم فيه.

- وقوى أمره البخاري وبين أن له مناكير تروى عنه.

- واختلف أقوال بعض النقاد فيه: كيحيى بن سعيد، فنقل عنه توثيقه، ونقل القول عنه بترك حديثه وتضعيفه، وكذا ابن معين نحوه.

- ويبيّن غير واحد من النقاد أن ضعفه ناشئ عن روايته المناكير، فمن عدّ المناكير منه ضعفه، ومن عدّها من الراوي عنه أو من شيخه وثقه، أو قوى أمره.

- ويبيّن أبو داود وأحمد بن صالح أنه صحيح الكتاب.

قلت: فيمكن إجمال حاله فنقول: يحمل قول من اختلف قوله فيه على توثيقه من حيث العدالة

ومن حيث ما روى من كتابه، وتضعيفه من حيث الضبط.

ومن أطلق القول بتوثيقه نظر إلى جانب العدالة والصلابة في الدين، وأحاديثه التي رواها من

كتابه، ولم يقف على ما يُضعف حديث الأفرقي لأجله.

والأولى أن يقال: مقبول الحديث حسنه إذا روى من كتابه، ويظهر ذلك بالمتابعات والشواهد،

و ضعيف إذا روى من حفظه فإنه ضعيف الحفظ كثير المناكير حتى اتهمه بعض النقاد وتركوه، ويظهر ذلك بانفراده والنظر في حال شيوخه فإن كانوا ضعافاً فالحمل عليهم، وإن كانوا ثقات فالحمل عليه والله أعلم.

(١) ابن حجر، تهذيب التهذيب، ٦/ ١٥٩.

المطلب الثاني: مرويات الأفرقي في الكتب الستة.

روى له من أصحاب الكتب الستة الترمذي وأبو داود وابن ماجه

أولاً: مروياته عند الترمذي.

روى له الترمذي تسعة أحاديث.

الحديث الأول: في أبواب الطهارة، باب: ما جاء في التمندل بعد الوضوء، أخرجه لبيان ضعفه.
قال: حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا رُشْدِينُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ أَنْعُمٍ عَنْ عُتْبَةَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عُبَادَةَ بْنِ نُسَيْبٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ غَنْمٍ عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ قَالَ: (رَأَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا تَوَضَّأَ مَسَحَ وَجْهَهُ بِطَرَفِ ثَوْبِهِ).

قال أبو عيسى هذا حديث غريب وإسناده ضعيف ورشدين بن سعد وعبد الرحمن بن زياد بن أنعم الأفرقي يضعفان في الحديث وقد رخص قوم من أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ومن بعدهم في التمندل بعد الوضوء ومن كرهه إنما كرهه من قبل أنه قيل إن الوضوء يؤزّن ورؤي ذلك عن سعيد بن المسيب والزهرري.

حدّثنا محمد بن حميد الرازي حدّثنا جرير قال حدّثني علي بن مجاهد عني وهو عندي ثقة عن ثعلبة عن الزهرري قال: إنما كره المنديل بعد الوضوء لأن الوضوء يؤزّن^(١).

ورواه بالسند نفسه البزار وقال: "وهذا الحديث لا نعلمه يروى بهذا اللفظ إلا عن معاذ، وعبد الرحمن بن زياد لم يكن بالحافظ، وقد روى عنه الثوري وجماعة كثيرة"^(٢).

وذكر الحافظ في التلخيص هذا الحديث، وحديث عائشة، وحديث أنس، في فعل النبي ﷺ في التنشيف، وذكر أنها معلولة ولا تصح، وأنه كما قال الترمذي لا يصح شيء في هذا الباب^(٣).

قلت وفي إسناده رشدين بن سعد الراوي عن الأفرقي، وهو ضعيف^(٤). ويضاف إلى ذلك انفراده به فيكون هذا الحديث من ضعيف حديثه.

(١) الترمذي، الجامع، ١/٧٥، ح ٥٤.

(٢) المسند، ٧/٩٤، ح ٢٦٥٢.

(٣) التلخيص الحبير، ٩٩٨.

(٤) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص ٢٠٩، ت ١٩٤٢.

الحديث الثاني: علّقه في أبواب الطهارة في موضعين، باب: ما جاء في الوضوء لكل صلاة، وباب: ما جاء أنه يصلي الصلوات بوضوء واحد. قال: "وَقَدْ رَوَى فِي حَدِيثٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ: (مَنْ تَوَضَّأَ عَلَى طَهْرٍ كَتَبَ اللَّهُ لَهُ بِهِ عَشْرَ حَسَنَاتٍ).

قَالَ وَرَوَى هَذَا الْحَدِيثَ الْأَفْرِيقِيُّ عَنْ أَبِي غُطَيْفٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَدَّثَنَا بِذَلِكَ الْحُسَيْنُ بْنُ حُرَيْثٍ الْمُرُوزِيُّ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُزَيْدٍ الْوَاسِطِيُّ عَنِ الْأَفْرِيقِيِّ.

وَهُوَ إِسْنَادٌ ضَعِيفٌ قَالَ عَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ قَالَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ ذَكَرَ لَهُ شَامُ بْنُ عُزُورَةَ هَذَا الْحَدِيثُ فَقَالَ هَذَا إِسْنَادٌ مُشْرِقٌ قَالَ سَمِعْتُ أَحْمَدَ بْنَ الْحَسَنِ يَقُولُ سَمِعْتُ أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ يَقُولُ مَا رَأَيْتُ بِعَيْنِي مِثْلَ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ الْقَطَّانِ (١).

قلت: وهذا الحديث أسنده ابن ماجه، قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُزَيْدٍ الْمُقَرِّي حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ زِيَادٍ عَنْ أَبِي غُطَيْفٍ الْهَنْدَلِيِّ قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ فِي مَجْلِسِهِ فِي الْمَسْجِدِ فَلَمَّا حَضَرَتِ الصَّلَاةُ قَامَ فَتَوَضَّأَ وَصَلَّى ثُمَّ عَادَ إِلَى مَجْلِسِهِ، فَلَمَّا حَضَرَتِ الْعَصْرُ قَامَ فَتَوَضَّأَ وَصَلَّى ثُمَّ عَادَ إِلَى مَجْلِسِهِ، فَلَمَّا حَضَرَتِ الْمَغْرِبُ قَامَ فَتَوَضَّأَ وَصَلَّى ثُمَّ عَادَ إِلَى مَجْلِسِهِ فَقُلْتُ: أَصْلَحَكَ اللَّهُ أَفْرِضْهُ أَمْ سُنَّةُ الْوُضُوءِ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ قَالَ أَوْ فَطَنْتُ إِلَيَّ وَإِلَى هَذَا مِنِّي فَقُلْتُ نَعَمْ فَقَالَ لَا لَوْ تَوَضَّأْتُ لَصَلَاةِ الصُّبْحِ لَصَلَّيْتُ بِهِ الصَّلَوَاتِ كُلَّهَا مَا لَمْ أُحَدِّثْ وَلَكِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: (مَنْ تَوَضَّأَ عَلَى كُلِّ طَهْرٍ فَلَهُ عَشْرُ حَسَنَاتٍ وَإِنَّمَا رَغِبْتُ فِي الْحَسَنَاتِ) (٢).

ورواه أبو داود من طريق الأفريقي، عن أبي غطفان، به بنحو حديث ابن ماجه مختصراً (٣)، والبيهقي من الطريق نفسه، وقال: "عبد الرحمن بن زياد الأفريقي غير قوي" (٤).

قلت: قال العظيم الأبادي في معنى قول هشام إسناد مشرقى أي: "ما رواه أهل المدينة، وإنما رواه أهل المشرق وهم أهل الكوفة، وكأنه جرح في روايتهم والله أعلم" (٥).

ومدار هذا الحديث على أبي غطفان وهو الهنذلي، مجهول من الثالثة، وغطفان مصغراً (٦)، فيكون هذا الحديث من ضعيف حديثه والعلّة فيه شيخه.

(١) الترمذی، الجامع، ٨٧/١، ح ٥٩، وح ٦١.

(٢) السنن، ١٧٠/١، ح ٥١٢.

(٣) السنن، ١٦/١، ح ٦٢.

(٤) السنن الكبرى، ١٦٢/١، ح ٧٣٩.

(٥) العظيم آبادي، عون المعبود، ١٤/١٤.

(٦) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص ٦٦٤، وذكر العقيلي هذا الحديث من مناكير الأفريقي، ٢/٣٣٢.

الحديث الثالث: أخرجه في أبواب الصلاة، باب: من أذن فهو يقيم، ولم يخرج في الباب غيره.
قال: حَدَّثَنَا هَنَادٌ حَدَّثَنَا عَبْدَةُ وَيَعْلَى بْنُ عُبَيْدٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ زِيَادٍ بْنِ أَنْعَمٍ الْأَفْرِيقِيِّ عَنْ زِيَادِ بْنِ نَعِيمٍ الْخَضْرَمِيِّ عَنْ زِيَادِ بْنِ الْحَارِثِ الصَّدَائِيِّ قَالَ: أَمَرَنِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ أُؤْذَنَ فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ فَأُذِّنْتُ، فَأَرَادَ بِلَالٌ أَنْ يُقِيمَ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (إِنَّ أَخَا صُدَاءٍ قَدْ أَذَّنَ وَمَنْ أَذَّنَ فَهُوَ يُقِيمُ) قَالَ وَفِي الْبَابِ عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ أَبُو عِيْسَى وَحَدِيثُ زِيَادٍ إِنَّمَا نَعْرِفُهُ مِنْ حَدِيثِ الْأَفْرِيقِيِّ وَالْأَفْرِيقِيُّ هُوَ ضَعِيفٌ عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ ضَعْفُهُ يَحْتَجُّ بِنُ سَعِيدِ الْقَطَّانُ وَغَيْرُهُ قَالَ أَحْمَدُ لَا أَكْتُبُ حَدِيثَ الْأَفْرِيقِيِّ قَالَ وَرَأَيْتُ مُحَمَّدَ ابْنَ إِسْمَاعِيلَ يَقْوِي أَمْرَهُ وَيَقُولُ هُوَ مُقَارِبُ الْحَدِيثِ وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّ مَنْ أَذَّنَ فَهُوَ يُقِيمُ^(١).

قلت: ورواه أبو داود، قال: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ بْنِ غَانِمٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ زِيَادٍ يَعْنِي الْأَفْرِيقِيَّ أَنَّهُ سَمِعَ زِيَادَ بْنَ نَعِيمٍ الْخَضْرَمِيَّ أَنَّهُ سَمِعَ زِيَادَ بْنَ الْحَارِثِ الصَّدَائِيَّ بِهِ بِنَحْوِهِ^(٢).

وابن ماجه قال: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا يَعْلَى بْنُ عُبَيْدٍ حَدَّثَنَا الْإِفْرِيقِيُّ عَنْ زِيَادِ بْنِ نَعِيمٍ عَنْ زِيَادِ بْنِ الْحَارِثِ الصَّدَائِيَّ بِهِ بِنَحْوِهِ^(٣).

قلت: هذا الحديث من الأحاديث الستة التي رواها الأفريقي مرفوعة وتفرد برفعها كما قال الثوري، ومع ذلك فقد رواه الثوري عنه وعمل به هو والليث والشافعي واحتجوا به^(٤).
وقد حسنه الحازمي، وقواه العقيلي وابن الجوزي^(٥)، ومال ابن عبد البر إلى قبول هذا الحديث، فقال بعد أن بين أن هذا الحديث لا يرويه غير الأفريقي وأن أكثر أهل العلم يضعفونه، قال: "وإن صح حديث الأفريقي فإن من أهل العلم من يوثقه ويثني عليه، فالقول به أولى لأنه نص في موضع الخلاف، وهو متأخر عن قصة عبد الله بن زيد مع بلال - وفيها أن رسول الله ﷺ أمر عبد الله بن زيد أن يلقي الأذان على بلال، وبلال يؤذن - قال: والآخر فالآخر من أمر رسول الله ﷺ أولى أن يُتَّبَعَ"^(٦).

(١) الجامع، الترمذي، ٣٨٣/١، ح ١٩٩.

(٢) السنن، ١٤٢/١، ح ٥١٤.

(٣) السنن، ٢٣٧/١، ح ٧١٧.

(٤) انظر، ابن عبد البر، التمهيد، ٣٢/٢٤.

(٥) ابن الملقن، خلاصة البدر المنير، ١٠٥/١، وابن الجوزي، التحقيق في أحاديث الخلاف، ٣٠٧/١.

(٦) التمهيد، ٣٢/٢٤.

ورواه الطحاوي في معاني الآثار من رواية عبد الله بن وهب المصري ومن رواية الثوري عن الأفرقي، ثم روى حديث عبد الله بن زيد، ثم قال: "فلما تضاد الحديثان أردنا أن نلتمس حكم الباب من طريق النظر لنستخرج به من القولين قولاً صحيحاً..." ولم يضعف حديث الأفرقي^(١).

وأما حديث ابن عمر الذي أشار إليه الترمذي في الباب، فهو "حديث منكر، يرويه سعيد بن راشد وهو ضعيف الحديث متروك الحديث"^(٢).

فيكون هذا من حسن حديثه، وإن كان من الأحاديث الستة التي قال فيها الثوري لم أسمع أحداً من أهل العلم يرفعها غير الأفرقي، وكأنه رواه من كتابه والله أعلم.

الحديث الرابع: أخرجه في أبواب الصلاة، باب: ما جاء في الرجل يُخَذُّ في التشهد، أخرجه لبيان ضعفه ولم يخرج في الباب غيره.

قال: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ مُوسَى الْمُلقَّبُ مَرْدُوئِيهِ قَالَ أَخْبَرَنَا ابْنُ الْمُبَارَكِ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ زِيَادٍ بْنُ أَنْعَمٍ أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ رَافِعٍ وَبَكْرَ بْنَ سَوَادَةَ أَخْبَرَاهُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (إِذَا أَخَذْتَ يَغْنِي الرَّجُلَ وَقَدْ جَلَسَ فِي آخِرِ صَلَاتِهِ قَبْلَ أَنْ يُسَلَّمَ فَقَدْ جَازَتْ صَلَاتُهُ).

قَالَ أَبُو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ إِسْنَادُهُ لَيْسَ بِذَلِكَ الْقَوِيُّ وَقَدْ اضْطَرُّوا فِي إِسْنَادِهِ وَقَدْ ذَهَبَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ إِلَى هَذَا قَالُوا إِذَا جَلَسَ مَقْدَارَ التَّشَهُّدِ وَأَخَذْتَ قَبْلَ أَنْ يُسَلَّمَ فَقَدْ تَمَّتْ صَلَاتُهُ وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ إِذَا أَخَذْتَ قَبْلَ أَنْ يَتَشَهَّدَ وَقَبْلَ أَنْ يُسَلَّمَ أَعَادَ الصَّلَاةَ وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ وَقَالَ أَحْمَدُ إِذَا لَمْ يَتَشَهَّدَ وَسَلَّمْ أَجْزَأُهُ لِقَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَتَحْلِيلُهَا التَّسْلِيمُ وَالتَّشَهُّدُ أَهْوَنُ قَامَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي اثْنَتَيْنِ فَمَضَى فِي صَلَاتِهِ وَلَمْ يَتَشَهَّدَ وَقَالَ إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ إِذَا تَشَهَّدَ وَلَمْ يُسَلِّمْ أَجْزَأُهُ وَاحْتَجَّ بِحَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ حِينَ عَلَّمَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ التَّشَهُّدَ فَقَالَ إِذَا فَرَعْتَ مِنْ هَذَا فَقَدْ قَضَيْتَ مَا عَلَيْكَ.

قَالَ أَبُو عِيسَى وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ زِيَادٍ بْنُ أَنْعَمٍ هُوَ الْأَفْرِيقِيُّ وَقَدْ ضَعَّفَهُ بَعْضُ أَهْلِ الْحَدِيثِ مِنْهُمْ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ وَأَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ^(٣).

وقال ابن عبد البر: وهذا حديث لا يصح لضعف سنده واختلافهم في لفظه^(٤).

(١) شرح معاني الآثار، ١/ ١٤٢.

(٢) ابن أبي حاتم، العلل، ١/ ١٢٢.

(٣) المسند، ٦/ ٤٢١، ح ٢٤٥١.

(٤) التمهيد: ١/ ٢١٤.

وعَدَّ الذهبي في الميزان هذا الحديث من مناكير عبد الرحمن بن رافع التنوخي^(١).

قلت: وفي الباب من حديث علي عليه السلام بنحو حديث عبد الله بن عمرو، ولكنه حديث منكر كما قال أبو حاتم^(٢).

لم أقف على الاختلاف الواقع في إسناده أو في لفظه الذي ذكره ابن عبد البر، لكن الظاهر أنه من الأحاديث المنكرة التي تفرد بها، ولم يعمل بها الثوري مع أنه رواها، وهو معارض بالحديث الصحيح "وتحليلها التسليم" فكما قال الشيخ شاکر لعله مما أخطأ فيه من حفظه^(٣).

قلت ويؤكد أنه هناك سياقاً لابن المبارك يقول فيه فلقيت عبد الرحمن فحدثني به... فهذا يدل على أنه رواه من حفظه وهو من الأحاديث الستة التي تفرد برفعها كما قال الثوري والله أعلم.

الحديث الخامس: أخرجه في البر والصلة، باب: ما جاء في دعوة الأخ لأخيه في ظهر الغيب، أخرجه وحده لبيان ضعفه.

قال: حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ مُحَمَّدٍ حَدَّثَنَا قَبِيصَةُ عَنْ سُفْيَانَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ زِيَادٍ بْنِ أَنْعُمٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: (مَا دَعْوَةٌ أَسْرَعَ لِجَابَةِ مَنْ دَعْوَةٌ غَائِبٍ لِغَائِبٍ). قَالَ أَبُو عِيْسَى هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ وَالْأَفْرِيقِيُّ يُضَعِّفُ فِي الْحَدِيثِ وَهُوَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ زِيَادٍ بْنِ أَنْعُمٍ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَزِيدَ هُوَ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْحُمَيْدِيُّ^(٤).

قلت: ورواه أبو داود قال: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ السَّرْحِ حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ زِيَادٍ بِهِ بنحوه^(٥).

ولله شاهد صحيح من حديث أم الدرداء مرفوعاً "دعوة المرء المسلم لأخيه بظهر الغيب مستجابة..."^(٦).

ويحسن هذا الحديث أن عبد بن حميد لما رواه عن الثوري عن الأفريقي زاد في المتن (والدنيا متاع، وخير متاعها المرأة الصالحة)^(٧) وهذا الجزء مروي عند مسلم^(٨) وغيره من حديث عبد الله بن عمرو

(١) ميزان الاعتدال، ٢٧٧/٤.

(٢) ابن أبي حاتم، العلل، ١١٣/١.

(٣) تعليقه على جامع الترمذي، ٢/٢٦١، هامش (٥).

(٤) الترمذي، الجامع، ٤/٣٥٢، ح ١٩٨٠، وانظر البخاري في الأدب المفرد، ص ٢١٨، ح ٦٢٣.

(٥) السنن، ٢/٨٩، ح ١٥٣٥.

(٦) مسلم الصحيح، ٤/٢٠٩٤، ح ٢٧٣٣.

(٧) المسند، ص ١٣٤، ح ٣٣١.

(٨) الصحيح، ٢/١٠٩٠، ح ١٤٦٧.

مرفوعاً، ويُعدُّ متابعاً قوياً لحديث الأفرقي، فيكون هذا الحديث مما رواه من كتابه والله أعلم فهو من حسن حديثه خاصة أنه من رواية الثقات عنه.

الحديث السادس: في صفة جهنم، باب: ما جاء في النار، أخرجه لبيان ضعفه.
قال: حَدَّثَنَا سُؤَيْدُ بْنُ نَصْرٍ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ أَخْبَرَنَا رِشْدِينَ حَدَّثَنِي ابْنُ أُنْعَمَ عَنْ أَبِي عُثْمَانَ أَنَّهُ حَدَّثَهُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: (إِنَّ رَجُلَيْنِ مِمَّنْ دَخَلَ النَّارَ اشْتَدَّ صِيَاخُهُمَا فَقَالَ الرَّبُّ عَزَّ وَجَلَّ أَخْرِجُوهُمَا فَلَمَّا أُخْرِجَا قَالَ هُمَا لِأَيِّ شَيْءٍ اشْتَدَّ صِيَاخُكُمَا قَالَا فَعَلْنَا ذَلِكَ لِتَرْحَمَنَا قَالَ إِنَّ رَحْمَتِي لَكُمْ أَوْ تَنْطَلِقَا فْتُلْقِيَا أَنْفُسَكُمَا حَيْثُ كُنْتُمَا مِنَ النَّارِ فَيَنْطَلِقَانِ فَيُلْقِي أَحَدُهُمَا نَفْسَهُ فَيَجْعَلُهَا عَلَيْهِ بَرْدًا وَسَلَامًا...).
قَالَ أَبُو عِيسَى إسنَادُ هَذَا الْحَدِيثِ ضَعِيفٌ لِأَنَّهُ عَنْ رِشْدِينَ بْنِ سَعْدٍ وَرِشْدِينَ بْنِ سَعْدٍ هُوَ ضَعِيفٌ عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ عَنِ ابْنِ أُنْعَمَ وَهُوَ الْأَفْرِيقِيُّ وَالْأَفْرِيقِيُّ ضَعِيفٌ عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ (١).
قلت: رواه ابن المبارك في الزهد (٢) من الطريق نفسه، ولم أقف له على متابعات أو شواهد تقويه.

الحديث السابع: في الإيمان، باب: ما جاء في افتراق هذه الأمة، أخرجه شاهداً في الباب.
قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غَيْلَانَ حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ الْحَفَرِيُّ عَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ زِيَادٍ الْأَفْرِيقِيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (لَيَأْتِيَنَّ عَلَى أُمَّتِي مَا أَتَى عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ حَذَوِ النَّعْلِ بِالنَّعْلِ حَتَّى إِنْ كَانَ مِنْهُمْ مَنْ أَتَى أُمَّةً عَلَانِيَةً لَكَانَ فِي أُمَّتِي مَنْ يَصْنَعُ ذَلِكَ وَإِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ تَفَرَّقَتْ عَلَى ثَلَاثِينَ وَ سَبْعِينَ مِائَةً وَتَفَرَّقَتْ أُمَّتِي عَلَى ثَلَاثٍ وَ سَبْعِينَ مِائَةً كُلُّهُمْ فِي النَّارِ إِلَّا مِائَةً وَاحِدَةً قَالُوا وَمَنْ هِيَ يَا رَسُولَ اللَّهِ قَالَ مَا أَنَا عَلَيْهِ وَأَصْحَابِي).
قَالَ أَبُو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ مُفَسَّرٌ لَا نَعْرِفُهُ مِثْلَ هَذَا إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ (٣).
قلت: وقع في بعض النسخ قوله: حسن غريب مفسر (٤).

ورواه ابن أبي عاصم (٥) بإسناد حسن من طريق عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، عن النبي ﷺ قال: (لتبعن سنن من كان قبلكم شبراً بشبر وذراعاً بذراع حتى لو دخل أحدهم جحر ضب لا تبعتموه) قالوا: يا رسول الله من؟ اليهود والنصارى، قال: "فمن ذا" لكن ليس فيه الزيادة المفسرة التي استغربها الترمذي.

(١) الترمذي، ٧١٤/٤، ح ٢٥٩٩.

(٢) الزهد، ص ٢٣، ح ٤١٠.

(٣) الترمذي، الجامع، ٢٦/٥، ح ٢٦٤١.

(٤) انظر طبعة المكتبة الإسلامية، ح ٥٣٥٧، وانظر تحفة الأحوذى، ٧/٣٣٤.

(٥) السنة، ٣٦/١، ح ٧٣.

قال المباركفوري: "فتحسين الترمذي إياه؛ لاعتضاده بأحاديث الباب" (١)، قلت: والتي منها حديث أبي سعيد الخدري (٢). بلفظ (لتتبعن سنن الذين من قبلكم... الحديث)، ولم يعل الحديث إلا بأنه من رواية الأفريقي، لكن بحديث عمرو بن شعيب والشواهد الصحيحة، وأنه ليس من الأحاديث الستة التي تفرد برفعها، يبدو أنه مما حدث به من كتابه فيكون من حسن حديثه.

الحديث الثامن: أخرجه في كتاب القراءات، لبيان ضعفه.

قال: حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ حَدَّثَنَا رِشْدِينُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ أَنْعَمَ عَنْ عُتْبَةَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عُبَادَةَ بْنِ نُسَيْبٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ غَنَمٍ عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَرَأَ (هَلْ تَسْتَطِيعُ رَبِّكَ).

قَالَ أَبُو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ رِشْدِينٍ وَلَيْسَ إِسْنَادُهُ بِالْقَوِيِّ وَرِشْدِينُ بْنُ سَعْدٍ وَالْأَفْرِيقِيُّ يُضَعَّفَانِ فِي الْحَدِيثِ (٣).

قلت: رواه الحاكم من طريق عبادة بن نسي، عن عبد الرحمن بن غنم الأشعري، عن معاذ بن جبل، أن رسول الله ﷺ أقرأ، (هل تستطيع ربك) بالتاء وقال: صحيح الإسناد ولم يخرجاه. وقال الذهبي: صحيح (٤).

قلت: ويتعقب عليها بأن فيه بكر بن خنيس عن محمد بن سعيد وهو المصلوب، وقد قال الذهبي نفسه عن هذا السند حيث روى به الحاكم حديثاً آخر وقال: محمد بن سعيد ليس من شرط الكتاب، قال الذهبي: المصلوب هالك، وبكر بن خنيس متروك (٥).

قلت: وهي قراءة سبعية متواترة، ومن قرأ بها معاذ بن جبل ومعناها: التعظيم للرب جل شأنه على أن يستفهم عيسى عن استطاعته إذ هو تعالى مُستطيع لذلك، وحجة الخواريين لعيسى عليه السلام. أي هل تفعل لنا ذلك يا عيسى (٦) لكن يبقى السند ضعيفاً لحال رشدين.

(١) تحفة الأحوذى، ٧/ ٣٣٤.

(٢) صحيح البخاري، ص ٧٣٣، ح ٣٤٥٦، صحيح مسلم، ٤/ ٢٥٠٤، ح ٢٦٦٩.

(٣) الترمذي، الجامع، ٥/ ١٨٦، ح ٢٩٣٠.

(٤) المستدرک، ٢/ ٢٣٨.

(٥) ميزان الاعتدال، ٢/ ٢٤٧.

(٦) مكي بن أبي طالب، الكشف عن وجوه القراءات، ١/ ٤٢٣.

الحديث التاسع: (قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ التَّسْبِيحُ نِصْفُ الْمِيزَانِ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ يَمْلُؤُهُ...)،
نُدرِسُ فِي إِسْمَاعِيلَ بْنِ عِيَّاشٍ وَأَحَادِيثِهِ عِنْدَ التِّرْمِذِيِّ، الْحَدِيثَ الثَّامِنَ عَشَرَ^(١)، وَهُوَ مِنْ ضَعِيفِ حَدِيثِهِ، وَكَانَ
أَخْرَجَهُ لِبَيَانِ ضَعْفِهِ.

الخلاصة: الأحاديث التسعة التي رواها الترمذي للأفريقي ستة أخرجها لبيان ضعفها وواحداً شاهداً،
وآخر وحده في الباب، وثالثاً تعليقاً، منها أربعة حسنة بالمتابعات والشواهد.

- والخمسة أحاديث الباقية ضعيفة:

ثلاثة أحاديث علتها الراوي عنه، ويتفرد بها.

واثنان علتها شيخه، أحدها ضَعُفُ شيخه التنوخي، والآخر جهالة شيخه.

ثانياً: مرويات الأفريقي عند أبي داود.

روى له أبو داود تسعة أحاديث.

الحديث الأول: (مَنْ تَوَضَّأَ عَلَى طَهْرٍ كَتَبَ اللَّهُ لَهُ عَشْرَ حَسَنَاتٍ)، سبق عند الترمذي

الحديث الثاني^(٢)، وهو من ضعيف حديثه وعلته شيخه المجهول، وكان أخرجه وحده في الباب.

الحديث الثاني: في الطهارة، باب: في الرجل يصيب منها - أي الحائض - دون جماع، أخرجه متابعة
في الباب.

قال: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ يَعْنِي ابْنَ عُمَرَ بْنِ غَانِمٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ يَعْنِي ابْنَ زِيَادٍ عَنْ
عُمَارَةَ ابْنِ غُرَابٍ قَالَ إِنَّ عَمَّةَ لَهُ حَدَّثَتْهُ أَنَّهَا سَأَلَتْ عَائِشَةَ قَالَتْ: (إِخْدَانًا تَحِيضُ وَلَيْسَ لَهَا وَلَزَوْجُهَا إِلَّا فِرَاشٌ وَاحِدٌ
قَالَتْ أُخْبِرْتُكِ بِمَا صَنَعَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ دَخَلَ فَمَضَى إِلَى مَسْجِدِهِ - قَالَ أَبُو دَاوُدَ تَعْنِي: مَسْجِدَ بَيْتِهِ -
فَلَمْ يَنْصَرِفْ حَتَّى غَلَبَتْنِي عَيْنِي وَأَوْجَعَهُ الْبُرْدُ فَقَالَ أَذْنِي مِنِّي فَقُلْتُ إِنِّي حَائِضٌ فَقَالَ وَإِنْ أَكْشِفِي عَنْ فَخْذَيْكَ
فَكَشَفْتُ فَخْذِي فَوَضَعَ خَدَّهُ وَصَدْرَهُ عَلَى فَخْذِي وَحَنَيْتُ عَلَيْهِ حَتَّى دَفَعَنِي وَنَامَ)^(٣).

قلت: له متابع عنده بسند صحيح صدر به الباب عن عائشة من طريق يحيى بن سعيد قال: ثنا جابر بن

صبيح، قال: سمعت خلاص بن عمرو يقول سمعت عائشة، به بنحوه^(٤).

وقد روي في الصحيحين^(٥) وغيرهما من حديث عائشة (أن النبي ﷺ إذا أراد شيئاً من إحدى

أزواجه وهي حائض، أمرها أن تتزَّزُرَ في فور حيضتها ثم يباشرها، وكانت تقول: وأيكم يملك إربه كما كان
رسول الله ﷺ يملك إربه).

(١) انظر ص ٥٤٦

(٢) انظر: ص ٥٤٦

(٣) أبو داود، السنن، ١/ ٧٠، ح ٢٧٠، والبخاري في الأدب المفرد، ص ٥٥، ح ١٢٠.

(٤) أبو داود، السنن، ١/ ٧٠، ح ٢٦٩، والنسائي، المجتبى، ٢/ ٧٣، ح ٧٧٣.

(٥) البخاري، الصحيح، ص ٧٩، ح ٣٠٢، ومسلم، الصحيح، ١/ ٢٤٢، ح ٢٩٣.

قلت: وحديث الأفرقي فيه عمارة بن غراب تابعي مجهول غلط من عدّه صحابياً بل هو من السادسة^(١) أي من الطبقة التي لم يثبت أنها لقيت أحداً من الصحابة^(٢) وعمته مجهول كذا ذلك. رواه البيهقي^(٣)، وابن عبد البر^(٤)، ولم يطعننا فيه كعادتهما في تضعيف حديث الأفرقي فيكون متنه حسناً وإن كان سنده ضعيفاً.

الحديث الثالث: (قَالَ نَبِيُّ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِنَّ أَخَا صَدَائٍ هُوَ أَذَنٌ وَمَنْ أَذَنٌ فَهُوَ يُقِيمُ)، سبق عند الترمذي، الحديث الثالث^(٥)، وهو من حسن حديثه، وكان أخرجه وحده في موضوعه.

الحديث الرابع: أخرجه في الصلاة، باب: الرجل يؤم القوم وهم له كارهون، ولم يخرج في الباب غيره. قال: حَدَّثَنَا الْقَعْنَبِيُّ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ بْنِ عَائِمٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ عِمْرَانَ بْنِ عَبْدِ الْمُعَافِرِيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَقُولُ: (ثَلَاثَةٌ لَا يَقْبَلُ اللَّهُ مِنْهُمْ صَلَاةً مَنْ تَقَدَّمَ قَوْمًا وَهُمْ لَهُ كَارِهُونَ وَرَجُلٌ أَتَى الصَّلَاةَ دِبَارًا وَالدَّبَارُ أَنْ يَأْتِيَهَا بَعْدَ أَنْ تَفُوتَهُ وَرَجُلٌ اعْتَبَدَ مُحَرَّرَةً)^(٦).

ورواه ابن ماجه قال: حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ حَدَّثَنَا عَبْدَةُ بْنُ سُلَيْمَانَ وَجَعْفَرُ بْنُ عَوْنٍ عَنِ الْإِفْرِيقِيِّ بِهِ بِمِثْلِهِ^(٧).

قلت: ضعفه الشافعي في الأم^(٨)، وله شواهد صحيحة وأخرى حسنة من حديث ابن عباس^(٩)، وأبي أمامة^(١٠)، وقال البيهقي بعد أن رواه في السنن الصغرى: "ولهذا الحديث شواهد: يتقوى بها"^(١١).

(١) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص ٤٠٩، ت ٤٨٥٧.

(٢) المصدر نفسه، ص ٧٥.

(٣) السنن الكبرى، ٣١٣/١، ح ١٤٠٠.

(٤) التمهيد، ١٧٥/٣.

(٥) انظر: ص ٥٤٨.

(٦) أبو داود، السنن، ١/١٦٢، ح ٥٩٣.

(٧) السنن، ٣١١/١، ح ٩٧٠.

(٨) الأم، ١/١٦٠.

(٩) ابن حبان، الصحيح، ٥٣/٥، ح ١٧٥٧.

(١٠) الترمذي، الجامع، ٢/١٩٣، ح ٣٦٠، وحسنه.

(١١) السنن الصغرى، ص ٣٢٧، ح ٥٦٥.

وهذه الشواهد تقوي المتن دون الإسناد فإن في الإسناد، غير الأفريقي شيخه عمران بن عبد المعافري وهو ضعيف^(١)، ولم أقف له على متابع يقويه، فيكون هذا الحديث من ضعيف حديث الأفريقي، وهو من الأحاديث الستة التي تفرد برفعها، والله أعلم.

الحديث الخامس: (إِذَا قَضَى الْإِمَامُ الصَّلَاةَ وَقَعَدَ فَأَخَذَتْ قَبْلَ أَنْ يَتَكَلَّمَ فَقَدْ تَمَّتْ صَلَاتُهُ وَمَنْ كَانَ خَلْفَهُ مِمَّنْ أَتَمَّ الصَّلَاةَ) سبق عند الترمذي الحديث الرابع^(٢)، وهو من ضعيف حديثه، وكان أخرجه وحده في موضوعه. الحديث السادس: (إِنَّ أَسْرَعَ الدُّعَاءِ إِجَابَةً دَعْوَةُ غَائِبٍ لِغَائِبٍ) سبق عند الترمذي الحديث الخامس^(٣)، وهو من حسن حديثه، وكان أخرجه شاهداً في الباب.

الحديث السابع: في الزكاة، باب: من يُعْطَى من الصدقة وَحْدُ الغنى، أخرجه شاهداً في الباب، قال: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ يَعْنِي ابْنَ عُمَرَ بْنِ غَانِمٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ زِيَادٍ أَنَّهُ سَمِعَ زِيَادَ بْنَ نَعِيمٍ الْخَضْرَمِيَّ أَنَّهُ سَمِعَ زِيَادَ بْنَ الْحَارِثِ الصُّدَائِيَّ قَالَ أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَبَايَعْتُهُ فَذَكَرَ حَدِيثًا طَوِيلًا قَالَ فَأَتَاهُ رَجُلٌ فَقَالَ أَعْطِنِي مِنَ الصَّدَقَةِ فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَمْ يَرْضَ بِحُكْمِ نَبِيِّ وَلَا غَيْرِهِ فِي الصَّدَقَاتِ حَتَّى حَكَمَ فِيهَا هُوَ فَجَزَأَهَا ثَمَانِيَةَ أَجْزَاءٍ فَإِنْ كُنْتَ مِنْ تِلْكَ الْأَجْزَاءِ أُعْطِيَتْكَ حَقُّكَ)^(٤). قلت: رواه الدارقطني^(٥) من طريق سفيان الثوري عن الأفريقي، والبيهقي^(٦) بسند أبي داود، ولم يتكلما عليه.

والطحاوي^(٧) من طريق ابن وهب عن الأفريقي، واحتج به. ورواه غيرهم عن الأفريقي ولم أرَ للمتقدمين كلا ما فيه، غير أن المناوي نقل أن الذهبي ضعفه بالأفريقي^(٨). ولم أقف على ذلك في ترجمة الأفريقي في كتب الذهبي. قلت: هو من رواية الثقات عن الأفريقي، وليس هو من الأحاديث الستة التي تفرد بها. فيكون من حسن حديثه مما رواه من كتابه والله أعلم.

(١) تقريب التهذيب، ص ٤٣٠، ت ٥١٦٠.

(٢) انظر: ص ٦٧٤.

(٣) انظر: ص ٦٧٥.

(٤) أبو داود، السنن، ١١٧/٢، ح ١٦٣٠.

(٥) السنن، ١٣٧/٢، ح ٩.

(٦) السنن الكبرى، ١٧٣/٤، ح ٧٥٢٢، وسكت عنه.

(٧) شرح معاني الآثار، ١٧/٢.

(٨) انظر فيض القدير، ٢/٢٥٣.

الحديث الثامن: أخرجه في الفرائض، باب: ما جاء في تعليم الفرائض، ولم يخرج في الباب غيره، قال: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ السَّرْحِ أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ زِيَادٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ رَافِعٍ التَّنُوخِيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: (الْعِلْمُ ثَلَاثَةٌ وَمَا سِوَى ذَلِكَ فَهُوَ فَضْلٌ آيَةٌ مُحْكَمَةٌ أَوْ سُنَّةٌ قَائِمَةٌ أَوْ فَرِيضَةٌ عَادِلَةٌ) (١).

ورواه ابن ماجه قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ الْهَمْدَانِيُّ قَالَ حَدَّثَنِي رِشْدِينُ بْنُ سَعْدٍ وَجَعْفَرُ بْنُ عَوْنٍ عَنِ ابْنِ الْأَنْعَمِ هُوَ الْإِفْرِيقِيُّ بِهِ بَمِثْلِهِ (٢).

قلت: هذا من الأحاديث الستة التي قال الثوري فيها تفرد الإفريقي برفعها، ولم أقف له على متابعات تقويه.

وفي الباب حديث ابن عمر بنحو حديث ابن عمرو لكنه حديث منكر كما قال ابن عدي (٣).

و حديث الإفريقي فيه شيخه التنوخي ضعيف، فيكون هذا مما أخطأ فيه من حفظه والله أعلم.

الحديث التاسع: أخرجه في كتاب الحمام، باب: ، أخرجه شاهداً في الباب. قال: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ زِيَادٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ رَافِعٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: (إِنَّهَا سَتُفْتَحُ لَكُمْ أَرْضُ الْعَجَمِ وَتَسْجُدُونَ فِيهَا يُبَوَّتًا يُقَالُ لَهَا الْحِجْمَاتُ فَلَا يَدْخُلُهَا الرَّجَالُ إِلَّا بِالْأُزْرِ وَامْنَعُوهَا النِّسَاءَ إِلَّا مَرِيضَةً أَوْ نَفْسَاءً) (٤).

ورواه ابن ماجه (٥) قال: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ حَدَّثَنَا عَبْدَةُ بْنُ سُلَيْمَانَ حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ حَدَّثَنَا خَالِي يَعْلى وَجَعْفَرُ بْنُ عَوْنٍ جَمِيعًا عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ ابْنِ الْأَنْعَمِ الْإِفْرِيقِيِّ بِهِ بَمِثْلِهِ إِلَّا أَنْ فِيهِ "إِلَّا بِأُزْرٍ" بدل "بِالْأُزْرِ".

قلت: هذا الحديث تفرد به الإفريقي، وفيه شيخه التنوخي وهو ضعيف كما سبق، ولم أقف له على متابعات ولا شواهد فيكون من ضعيف حديثه والله أعلم.

الخلاصة: الأحاديث التسعة التي رواها أبو داود للإفريقي، ثلاثة في باب الشواهد، وواحد متابعة، وخمسة لم يخرج في بابها أو موضوعها غيرها.

(١) أبو داود، السنن، ٣/ ١١٩، ح ٢٨٨٥.

(٢) السنن، ١/ ٢١، ح ٥٤.

(٣) الكامل، ١/ ١٧٥، وانظر ميزان الاعتدال، ١/ ٢١٧.

(٤) أبو داود، السنن، ٤/ ٣٩، ح ٤٠١١.

(٥) السنن، ٢/ ٤٣٢، ح ٣٧٤٨.

يحسن منها ثلاثة أحاديث بالمتابعات والشواهد وكأنها مما رواه من كتابه، والسنة الباقية ضعيفة، وعلتها
صُغْفُ شيوخه أو جهالتهم:

- ثلاثة من روايته عن التنوخي وهو ضعيف.
- وواحد من روايته عن عمران بن عبد المعافري وهو ضعيف.
- واثنان جهالة شيوخه.

ثالثاً: مرويات الأفرقي عن ابن ماجه.

روى له ابن ماجه أحد عشر حديثاً.

الحديث الأول: (الْعِلْمُ ثَلَاثَةٌ فَمَا وَرَاءَ ذَلِكَ فَهُوَ فَضْلٌ آيَةٌ مُحْكَمَةٌ أَوْ سُنَّةٌ قَائِمَةٌ أَوْ فَرِيضَةٌ عَادِلَةٌ)، سبق
عن أبي داود الحديث الثامن^(١) وهو من ضعيف حديثه عن شيخه التنوخي وهو ضعيف، وكان أخرجه وحده في
موضوعه.

الحديث الثاني: في المقدمة، باب: فضل العلماء والحث على طلب العلم، أخرجه وحده في موضوعه،
قال: حَدَّثَنَا بِشْرٌ - بْنُ هِلَالٍ الصَّوَّافُ حَدَّثَنَا دَاوُدُ بْنُ الزُّبَيْرِ قَانَ عَنْ بَكْرِ بْنِ خُنَيْسٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ
بْنِ يَزِيدٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو قَالَ: خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ذَاتَ يَوْمٍ مِنْ بَعْضِ حُجْرِهِ فَدَخَلَ الْمَسْجِدَ
فَإِذَا هُوَ بِحَلْقَتَيْنِ إِحْدَاهُمَا يَقْرَأُونَ الْقُرْآنَ وَيَدْعُونَ اللَّهَ وَالْأُخْرَى يَتَعَلَّمُونَ وَيُعَلِّمُونَ فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:
(كُلُّ عَلَى خَيْرٍ هَؤُلَاءِ يَقْرَأُونَ الْقُرْآنَ وَيَدْعُونَ اللَّهَ فَإِنْ شَاءَ أَعْطَاهُمْ وَإِنْ شَاءَ مَنَعَهُمْ وَهَؤُلَاءِ يَتَعَلَّمُونَ وَإِنَّمَا بُعِثْتُ
مُعَلِّمًا فَجَلَسَ مَعَهُمْ)^(٢).

وروى هذا الحديث عند غير ابن ماجه من طريق الأفرقي، عن عبد الرحمن بن رافع، عن عبد الله بن عمرو
به بنحوه، رواه الطيالسي - من طريق ابن المبارك، عن الأفرقي، به بنحوه^(٣)، ورواه الدارمي من طريق عبد الله بن
يزيد، عن الأفرقي، به بنحوه^(٤).

فيدل هذا على أن في رواية ابن ماجه خطأ، فالثقات رَوَوْه عن الأفرقي عن عبد الرحمن بن رافع، وعبد الله
بن يزيد ثقة^(٥) وعبد الرحمن بن رافع ضعيف^(٦).

(١) انظر: ص ٥٥٦.

(٢) ابن ماجه، السنن، ١/ ٨٣، ح ٢٢٩.

(٣) المسند، ص ٢٩٨، ح ٢٢٥١.

(٤) السنن، ١/ ١١١، ح ٣٤٩.

(٥) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص ٣٢٩، ت ٣٧١٢.

(٦) المصدر نفسه، ص ٣٤٠، ت ٣٨٥٦.

وأما إسناده ابن ماجه ففيه داود بن الزبرقان متروك^(١)، وفيه بكر بن خنيس ضعيف، وإن كان الحافظ قال فيه في التريب "صدوق له أغلاط"^(٢)، إلا أنه ضعفه في الفتح^(٣) وتكاد تجمع أقوال النقاد على تضعيفه، وإن وثق فالتوثيق مصروف لجانب العدالة لا الضبط^(٤).

فيكون هذا الحديث ضعيفاً.

الحديث الثالث: (مَنْ تَوَضَّأَ عَلَى كُلِّ طَهْرٍ فَلَهُ عَشْرُ حَسَنَاتٍ وَإِنَّمَا رَغِبْتُ فِي الْحَسَنَاتِ)، سبق عند الترمذي الحديث الثاني^(٥)، وهو من ضعيف حديثه، وكان أخرجه وحده في الباب.

الحديث الرابع: (...مَنْ أَذَّنَ فَهُوَ يُقِيمُ)، سبق عند الترمذي الحديث الثالث^(٦)، وهو من حسن حديثه، وكان أخرجه وحده في موضوعه.

الحديث الخامس: (ثَلَاثَةٌ لَا تُقْبَلُ لَهُمْ صَلَاةٌ...)، سبق عند أبي داود الحديث الرابع^(٧)، وهو من ضعيف حديثه، وكان صدر به الباب وأخرج له شاهداً.

الحديث السادس: أخرجه في كتاب النكاح، باب: أفضل النساء، صدر به الباب وأخرج له شواهد، قال: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ حَدَّثَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ زِيَادٍ عَنْ أَنْعَمَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: (إِنَّمَا الدُّنْيَا مَتَاعٌ وَلَيْسَ مِنْ مَتَاعِ الدُّنْيَا شَيْءٌ أَفْضَلَ مِنَ الْمَرْأَةِ الصَّالِحَةِ)^(٨).

قلت: له متابع عند مسلم وغيره من طريق شرحبيل بن شريك، أنه سمع أبا عبد الرحمن الحبلي يحدث عن عبد الله بن عمرو، به بنحوه^(٩)، ورواه الثوري عن الأفرقي^(١٠)، فيكون هذا من حسان حديثه والله أعلم.

(١) المصدر نفسه، ص ١٩٨، ت ١٧٨٥.

(٢) المصدر نفسه، ص ١٢٦، ت ٧٣٩.

(٣) فتح الباري، ٩/ ٢٤٣.

(٤) انظر أقوال النقاد في ميزان الاعتدال، ٢/ ٥٩.

(٥) انظر: ص ٥٤٦.

(٦) انظر: ص ٥٤٨.

(٧) انظر: ص ٥٤٤.

(٨) ابن ماجه، السنن، ١/ ٥٩٦، ح ١٨٥٥.

(٩) الصحيح، ٢/ ١٠٩٠، ح ١٤٦٧.

(١٠) مسند عبد بن حميد، ص ١٣٣، ح ٣٢٧.

الحديث السابع: في النكاح، باب: تزويج ذات الدين، أخرجه شافعا في الباب.

قال: حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ الْمُحَارِبِيُّ وَجَعْفَرُ بْنُ عَوْنٍ عَنِ الْإِفْرِيقِيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (لَا تَزَوَّجُوا النِّسَاءَ حُسْنِهِنَّ فَعَسَى حُسْنُهُنَّ أَنْ يُزْدِيَهُنَّ وَلَا تَزَوَّجُوهُنَّ لَأَمْوَالِهِنَّ فَعَسَى أَمْوَالُهُنَّ أَنْ تُطْغِيَهُنَّ وَلَكِنْ تَزَوَّجُوهُنَّ عَلَى الدِّينِ وَلَا مَآءَ خَرْمَاءَ سَوْدَاءَ ذَاتُ دِينٍ أَفْضَلُ) (١).

قلت: هذا الحديث من رواية الأفرقي عن عبد الله بن يزيد وهو ثقة، وله شاهد صحيح من حديث أبي هريرة متفق عليه، وهو حديث (تنكح المرأة أربع... الحديث) (٢).

وسكت عنه البيهقي (٣) وابن حجر (٤) مع أن عاداتها تضعيف الأحاديث بالأفرقي، وليس هو من الأحاديث الستة التي تفرد برفعها، فيكون هذا مما رواه من كتابه، وهو حديث حسن والله أعلم.

الحديث الثامن: أخرجه في الأحكام، باب: ثلاثة من آذان فيهن قضى الله عنه ولم يخرج في الباب غيره.

قال: حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ حَدَّثَنَا رِشْدِينُ بْنُ سَعْدٍ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ الْمُحَارِبِيُّ وَأَبُو سَامَةَ وَجَعْفَرُ بْنُ عَوْنٍ عَنِ ابْنِ أَنْعَمٍ قَالَ أَبُو كُرَيْبٍ وَحَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ سُفْيَانَ عَنِ ابْنِ أَنْعَمٍ عَنْ عِمْرَانَ بْنِ عَبْدِ الْمُعَافِرِيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (إِنَّ الدِّينَ يُقْضَى مِنْ صَاحِبِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِذَا مَاتَ إِلَّا مَنْ يَدِينُ فِي ثَلَاثٍ خِلَالِ الرَّجُلِ تَضَعُ قُوَّتُهُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَيَسْتَدِينُ يَتَّقُوهُ بِهِ لِعَدْوِ اللَّهِ وَعَدْوِهِ وَرَجُلٌ يَمُوتُ عِنْدَهُ مُسْلِمٌ لَا يَجِدُ مَا يُكْفِنُهُ وَيُؤَارِيهِ إِلَّا بِدَيْنٍ وَرَجُلٌ خَافَ اللَّهُ عَلَى نَفْسِهِ الْعُزْبَةَ فَيَنْكِحُ خَشْيَةً عَلَى دِينِهِ فَإِنَّ اللَّهَ يَقْضِي عَنْهُ هَؤُلَاءِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ) (٥).

قلت: وهذا الحديث روي عند عبد بن حميد (٦)، وإسحاق بن راهويه (٧)، من طريق عبد الرحمن بن زياد الأفرقي، عن عمران بن عبد المعافري، به بنحوه، وعمران بن عبد المعافري، ضعيف كما سبق.

وقد روي هذا المتن من حديث أبي هريرة بلفظ: (ثلاثة حق على الله عونهم) إلا أن الثاني (مكاتب يريد الأداء)، ولم يذكر (رجل يموت عنده مسلم...) (٨).

فيكون هذا من ضعيف حديثه والله أعلم.

(١) ابن ماجه، السنن، ١/ ٥٩٧، ح ١٨٥٩.

(٢) انظر صحيح مسلم، ٢/ ١٠٨٦، ح ١٤٦٦.

(٣) السنن الكبرى، ٧/ ٨٠، ح ١٣٢٤٧.

(٤) انظر فتح الباري، ٩/ ١٣٥، والتلخيص الحبير، ٣/ ١٤٦.

(٥) ابن ماجه، ٢/ ٨١٤، ح ٢٤٣٥.

(٦) المسند، ص ١٣٨، ص ٣٤٩.

(٧) المسند، ٢/ ٤٨٥، ص ١٠٦٤.

(٨) الجامع، ٤/ ١٨٤، ح ١٦٥٥ وحسنه.

الحديث التاسع: أخرجه في الديات، باب: الحامل يجب عليها القود، ولم يخرج في الباب غيره.
قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى حَدَّثَنَا أَبُو صَالِحٍ عَنْ ابْنِ لَهْيَعَةَ عَنْ ابْنِ أَنْعَمٍ عَنْ عُبَادَةَ بْنِ نُسَيْبٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ غَنْمٍ حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ وَأَبُو عُبَيْدَةَ بْنُ الْجَرَّاحِ وَعُبَادَةُ بْنُ الصَّامِتِ وَشَدَّادُ بْنُ أَوْسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: (الْمَرْأَةُ إِذَا قَتَلَتْ عَمْدًا لَا تُقْتَلُ حَتَّى تَضَعَ مَا فِي بَطْنِهَا إِنْ كَانَتْ حَامِلًا وَحَتَّى تُكْفَلَ وَلَدَهَا وَإِنْ زَنْتَ لَمْ تُرْجَمْ حَتَّى تَضَعَ مَا فِي بَطْنِهَا وَحَتَّى تُكْفَلَ وَلَدَهَا) (١).

وقد روي عن الأفرقي من طريق أخرى، من طريق رشدين بن سعد، عن عبد الرحمن بن زياد بن أنعم، عن عتبة بن حميد، عن عبادة بن نسي، به بنحوه. زاد في سنده عتبة بن حميد (٢).

قلت: في كلا الإسنادين الراوي عن الأفرقي ضعيف، ومع ذلك فقد اختلفا على الأفرقي في إسناده، ولبعض المتن شاهد صحيح وهو ما يتعلق بشأن الزنى، وهو حديث المرأة الجهنمية المشهور (٣).

الحديث العاشر: في اللباس، باب: لبس الحرير والذهب للنساء، أخرجه شافهاً.
قال: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحِيمِ بْنُ سُلَيْمَانَ عَنِ الْإِفْرِيقِيِّ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ رَافِعٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو قَالَ: خَرَجَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَفِي إِحْدَى يَدَيْهِ ثَوْبٌ مِنْ حَرِيرٍ وَفِي الْأُخْرَى ذَهَبٌ فَقَالَ: (إِنَّ هَذَيْنِ مُحَرَّمٌ عَلَى ذُكُورِ أُمَّتِي حِلٌّ لِإِنَائِهِمْ) (٤).

قلت: لم أقف له على متابعات، وفيه عبد الرحمن بن رافع ضعيف كما سبق.
والمثل له شاهد حسن من حديث علي، رواه ابن ماجه (٥) في صدر الباب وهو عند ابن حبان (٦) وغيره، وحسنه الحافظ في التلخيص (٧)، فيكون هذا من ضعيف حديثه لحال شيخه التنوخي عبد الرحمن بن رافع، وإن كان للمتن شاهداً.

الحديث الحادي عشر: (تُفْتَحُ لَكُمْ أَرْضُ الْأَعَاجِمِ وَسَتَجِدُونَ فِيهَا بَيُوتًا يُقَالُ لَهَا الْحَمَامَاتُ ... الحديث) سبق عند أبي داود الحديث التاسع (٨)، وهو من ضعيف حديثه، وكان صدر به الباب وأخرج له شواهد.

(١) ابن ماجه، السنن، ٢/ ٨٩٨، ح ٢٦٩٤. ومعنى الحديث أنها لا تحد ولا يقام عليها القصاص بالقتل حتى يفطم ولدها. ابن عبد البر، التمهيد، ٢٤/ ١٣٤.

(٢) الطبراني، مسند الشاميين، ٣/ ٢٧٤، ح ٢٢٤٥، وانظر المعجم الكبير، ٢٠/ ٧٢، ح ١٣٥.

(٣) انظر صحيح مسلم، ٣/ ١٣٢٤، ح ١٦٩٥، والترمذي في الجامع، ٤/ ٤٢، ح ١٤٣٥، وقال حسن صحيح.

(٤) ابن ماجه، السنن، ٢/ ١١٩٠، ح ٣٥٩٧.

(٥) المصدر نفسه، ٢/ ١١٨٩، ح ٣٥٩٥.

(٦) الصحيح، ١٢/ ٢٥٠، ح ٥٤٣٤.

(٧) التلخيص الحبير، ١/ ٥٤.

(٨) انظر: ص ٥٥٧.

الخلاصة: الأحاديث الإحدى عشر التي رواها ابن ماجه للإفريقي اثنان في باب الشواهد، وستة لم يخرج في بابها أو موضوعها غيرها، وثلاثة صدر بها أبوابها وأخرج لها شواهد، يحسن منها ثلاثة أحاديث بالمتابعات والشواهد، والثمانية الأحاديث الباقية ضعيفة.

- ثلاثة من روايته عن التنوخي وهو ضعيف.
- واثنان من روايته عن عمران بن عبد المعافري وهو ضعيف.
- وواحد شيخه مجهول.
- واثنان علتها الراوي عنه

رابعاً: خلاصة مرويات الإفريقي في الكتب الستة.

روى أحاديث الإفريقي من أصحاب الكتب الستة الترمذي، وأبو داود، وابن ماجه وبلغ مجموع ما أخرجوه له بالمكرر تسعة وعشرين حديثاً.

- أخرج الترمذي له تسعة أحاديث، ومثله أبو داود، وأحد عشر حديثاً أخرجها ابن ماجه.
- يحسن من هذه الأحاديث بالمتابعات والشواهد بما يشير إلى أنه رواها من كتابه أحد عشر حديثاً.
- أربعة عند الترمذي، ومثلها عند أبي داود، وثلاثة عند ابن ماجه.
- وثمانية عشر حديثاً ضعيفاً:
- سبعة أحاديث من روايته عن التنوخي، أحدها عند الترمذي، وثلاثة عند أبي داود، ومثلها عند ابن ماجه.
- وثلاثة من روايته عن المعافري، اثنان عند ابن ماجه وواحد عند أبي داود.
- وثلاثة جهالة شيوخه، أحدها عند الترمذي ومثله أبو داود وابن ماجه.
- وخمسة أحاديث علتها من الراوي عنه، ثلاثة عند الترمذي، واثنان عند ابن ماجه.

المبحث الخامس

منهج أصحاب الكتب الستة
في الرواية عن الضعفاء الموثقين
في روايتهم من كتبهم

المبحث الخامس: منهج أصحاب الكتب الستة في الرواية عن الضعفاء الموثقين في روايتهم من كتبهم

تضمن هذا الفصل أربعة رواة وهم:

١. إسحاق الفروي
 ٢. سليمان بن قرم
 ٣. عبد الله بن صالح كاتب الليث
 ٤. عبد الرحمن بن زياد الأفريقي
- وقد أخرج أحاديث هؤلاء الرواة البخاري والترمذي وأبو داود وابن ماجه، على تفاوت بينهم في عدد الرواة الذين أخرجوها لهم وعدد الأحاديث التي أخرجوها لهم، وكيفية إخراج أحاديثهم. ولم يخرج مسلم ولا النسائي لهم شيئاً.
- أما من حيث عدد الرواة والمرويات:

- فالبخاري: أخرج لثلاثة رواة، وهم: إسحاق الفروي، وسليمان بن قرم، وكاتب الليث. ومجموع ما أخرج لهم أربعة عشر حديثاً، ثلاثة لإسحاق، ومثلها لسليمان، وتسعة لكاتب الليث.
- مع ملاحظة أن إسحاق وكاتب الليث من شيوخه.
- والترمذي: أخرج لهم جميعاً، وبلغ مجموع رواياتهم عنده عشرون حديثاً، تسعة لعبد الرحمن الأفريقي، وسبعة لكاتب الليث، وثلاثة لسليمان، وواحد لإسحاق.
- مع ملاحظة أنه قال في الأفريقي: "ضعيف عند أهل الحديث ورأيت محمدًا يقوي أمره".
- وأبو داود أخرج لثلاثة هم: إسحاق وسليمان والأفريقي، وبلغ مجموع ما أخرجهم لهم، أحد عشر - حديثاً: تسعة للأفريقي، وحديثاً لإسحاق وآخر لسليمان.
- وابن ماجه أخرج لثلاثة: إسحاق وكاتب الليث والأفريقي (وبلغ مجموع ما أخرجهم لهم ثمانية عشر - حديثاً، أحد عشر للأفريقي، وأربعة لكاتب الليث وثلاثة لإسحاق).
- ويلحظ هنا إقلالهم في الجملة من إخراج أحاديث هؤلاء الرواة، فأكثر ما أخرج البخاري لكاتب الليث تسعة أحاديث، وأكثر ما أخرج الترمذي وأبو داود وابن ماجه للأفريقي، الترمذي سبعة، وأبو داود تسعة، وابن ماجه أحد عشر.

وأما من حيث كيفية الإخراج:

- فالبخاري أكثر عنهم تعليقاً حيث بلغ عدد الأحاديث التي علقها لهم عشرة أحاديث من أربعة عشر بنسبة (٤٠، ٧١٪)، وثلاثة صدر بها أبوابها وأخرج لها متابعات أو شواهد بنسبة (٤، ٢١٪) وواحد مقروناً، ودلت صورة هذه الأحاديث جميعاً أن البخاري انتقاها لهم من كتبهم أي أنها جميعاً على هيئة التوثيق النسبي.
- أما الترمذي: فأكثر ما أخرج حديثهم لبيان ضعفه، حيث بلغ عدد ما أخرجهم على هذا الوصف ثمانية أحاديث من عشرين بنسبة (٤٠٪).
- ثم ما أخرجهم حيث لم يجد في الباب غيره وعددها خمسة أحاديث بنسبة (٢٥٪).

- ثم ما أخرجه في باب المتابعات والشواهد وعددها أربعة أحاديث ثلاثة شواهد وواحد متابعة بنسبة (٢٠٪).

- ثم ما أخرجه تعليقاَ وهما حديثان بنسبة (١٠٪) وبا سثناء ما أخرجه لبيان ضعفه، فإن باقي الأحاديث تدل صورتها على أنها مما روه من كتبهم من مقبول حديثهم.

• وأبو داود أكثر ما يخرج عنهم حيث لا يجد في الباب غيرها وعدد الأحاديث التي أخرجها على هذا الوصف ستة أحاديث من أحد عشر بنسبة (٥٤, ٥٪)، منها خمسة أحاديث ضعيفة.

- ثم ما رواه في باب الشواهد والمتابعات، وعددها خمسة، ثلاثة شواهد واثنان متابعة بنسبة (٤٥, ٥٪).

- تدل صورة هذه الأحاديث بالجملة على أنه انتقى منها حيث كان منها خمسة من مقبول حديثهم كأنها مما روه من كتبهم.

• وابن ماجه أكثر ما يخرج عنهم حيث لا يجد في الباب غيرها وأخرج بهذا الوصف نصف الأحاديث التي أخرجها لهم وهي تسعة أحاديث من ثمانية عشر، بنسبة (٥٠٪).

- ثم أخرجه في باب المتابعات والشواهد خمسة أحاديث، أربعة شواهد وواحد متابعة بنسبة (٢٧, ٨٪)، منها أربعة ضعيفة.

- ثم ما صدر به الباب وأخرج له شواهد وهي أربعة أحاديث بنسبة (٢٢, ٢٪).

- فيلحظ بالمقارنة بينهم أن البخاري أكثر عنهم تعليقاَ، والترمذي أكثر عنهم لبيان ضعفها، وأبو داود وابن ماجه حيث لا يجدان في الباب غير أحاديثهم.

- ويلحظ هنا أن أبا داود أكثر ما يخرج أحاديثهم الضعيفة غير التي يخرجها لبيان ضعفها ما أخرجه حيث لا يجد في الباب غيرها.

- وابن ماجه مثله، وما كان منها في باب المتابعات والشواهد.

ينظر الجدول رقم (٤) للتوضيح.

الفصل الرابع: الضعفاء الموثقون إذا رويوا من كتبهم وعددهم: إبراز التوثيق النسبي									
الرقم	المصنف	عدد الرواة الذين خرج لهم	عدد أحاديثه	على هيئة التوثيق النسبي وهي مقبولة	على هيئة التوثيق النسبي وهي ضعيفة		على هيئة التوثيق النسبي وهي مقبولة	على غير هيئة التوثيق النسبي وهي ضعيفة	
					علتها منه	علتها في غيره			
	البخاري	٣	١٤	١٤					
				%١٠٠					
	مسلم	-							
	النسائي	-							
	الترمذي	٤	٢٠	١٢	١	-	-	٢	٥
				%٦٠	%٥	-	-	%١٠	%٢٥
	أبو داود	٣	١١	٥	-	-	-	٥	١
				%٤٥,٥				%٤٥,٥	%٩
	ابن ماجه	٣	١٨	٤				٦	٨
				%٢٢,٢				%٢٣,٣	%٤٤,٥
الضعفاء الموثقون إذا رويوا من كتبهم وعددهم: منهجية الإخراج									
الرقم	المصنف	متابعات	شواهد	تطبيقاً	بيان ضعفه	مقروناً	صدر بها الباب وأخرج لها متابعات	لم يخرج في بابها أو موضوعها غيرها	لبيان الخلاف على راويها
	البخاري			١٠		١	٣		
				%٧١,٤		%٧,٢	%٢١,٤		
	مسلم								
	النسائي								
	الترمذي	١	٣	٢	٨	-	-	٥	-
		%٥	%١٥	%١٠	%٤٠	-	-	%٢٥	-
	أبو داود	٢	٣		-	-	-	٦	
		%١٨,٢	%٢٧,٣					%٥٤,٥	
	ابن ماجه	١	٤				٤	٩	
		%٥,٦	%٢٢,٢				%٢٢,٢	%٥٠	

جدول رقم (٤)

دراسة شروط الأئمة الستة

**دراسة شروط الأئمة الستة من خلال ما تبين من
منهجهم في الرواية عن الضعفاء الموثقين نسبياً**

المبحث الأول: دراسة شرط الإمام البخاري.

المبحث الثاني: دراسة شرط الإمام مسلم.

المبحث الثالث: دراسة شرط الإمام النسائي.

المبحث الرابع: دراسة شرط الإمام الترمذي.

المبحث الخامس: دراسة شرط الإمام أبي داود.

المبحث السادس: دراسة شرط الإمام ابن ماجه.

تمهيد:

المقصود بشروط الأئمة هنا: "مناهجهم في كيفية اختيار الأحاديث لتخريجها في كتبهم وعن التزامهم في ذلك، وتلتحق بذلك أغراضهم وأهدافهم في تصانيفهم"^(١).

وقد صرح المقدسي أنه لم يُنقل عن واحدٍ من الأئمة الستة أنه قال: "شرطت أن أخرج في كتابي على الشرط الفلاني، وإنما يُعرف من سبر كتبهم فيعلم بذلك شرط كل رجل منهم"^(٢).

وأفاد الشيخ عبد الفتاح أبو غدة أن هذا الكلام ليس على عمومه، "فإن جل هؤلاء الأئمة قد أثرت عنهم كلمات متفرقة، نخب عن موضوع كتبهم ومنهجهم فيها، بل إن الإمام مسلم رحمه الله تعالى أبان عن منهجه في "مقدمة صحيحه" الحافلة الهامة، وكذا أبو داود رحمه الله تعالى في "رسالته لأهل مكة"، وفي "العلل الصغير" للإمام الترمذي رحمه الله تعالى كثيرٌ مما يؤخذ منه منهجه وشرطه، وقد يعرف ذلك بالنظر في أسماء كتب بعضهم، فاسم الصحيحين "واسم جامع الترمذي" التي سموها بها كتبهم تدل بالجملة على شروطهم ومناهجهم في كتبهم"^(٣).

وكان تقسيم الحازمي للرواة على طبقات خمس أساساً أعتمد عليه في الحديث عن شروط الأئمة.

قال الحازمي: "ثم اعلم أن هؤلاء الأئمة مذاهب في كيفية استنباط مخارج الحديث، نشير إليها على سبيل الإيجاز، وذلك أن مذهب من خرّج الصحيح أن يعتبر حال الراوي العدل في مشايخه وفيمن روى عنهم وهم ثقات أيضاً، وحديثه عن بعضهم صحيح ثابت يلزمه إخراجهم، وعن بعضهم مدخول لا يصلح إخراجهم إلا في الشواهد والمتابعات.

وهذا بابٌ فيه غموض، وطريقه معرفة طبقات الرواة عن روائي الأصل ومراتب مداركهم، ولتوضيح ذلك بمثال، وهو أن يعلم مثلاً أن أصحاب الزهري على طبقات خمس، ولكل طبقة منها مزية على التي تليها وتفاوت.

فمن كان في (الطبقة الأولى) فهو الغاية في الصحة، وهو غاية مقصد البخاري (والطبقة الثانية) شاركت الأولى في العدالة، غير أن الأولى جمعت بين الحفظ والإتقان وبين طول ملازمة للزهري، حتى كان فيهم من يزامله

(١) أبو غدة، تعليقه على شروط الأئمة الستة، ص ٥٨، مطبوع مع رسالة أبي داود وشروط الأئمة الخمسة.

(٢) شروط الأئمة الستة، ص ٨٥.

(٣) أبو غدة، تعليقه على شروط الأئمة الستة، ص ٥٨.

في السفر ويلازمه في الحضر، والطبقة الثانية لم تلازم الزهري إلا مدة يسيرة فلم تمارس حديثه، وكانوا في الإتيان دون الطبقة الأولى، وهم شرط مسلم.

و(الطبقة الثالثة) جماعة لزموا الزهري مثل أهل الطبقة الأولى غير أنهم لم يسلموا من غوائل الجرح، فهم بين الرد والقبول، وهم شرط أبي داود والنسائي.

و(الطبقة الرابعة) قوم شاركوا أهل الطبقة الثالثة في الجرح والتعديل وتفردوا بقلة ممارستهم لحديث الزهري، لأنهم لم يصاحبوا الزهري كثيراً وهم من شرط أبي عيسى الترمذي.

و(الطبقة الخامسة) نفر من الضعفاء والمجهولين، لا يجوز لمن يخرج الحديث على الأبواب أن يخرج حديثهم إلا على سبيل الاعتبار والاستشهاد، وهم عند أبي داود فمن دونه، فأما عند الشيخين فلا^(١).

إلا أنه ينبغي الإشارة إلى ما ذكره الحافظ ابن حجر بشأن هذه الطبقات أنها في حق المكثرين فقط حيث قال: "وأكثر ما يخرج البخاري حديث الطبقة الثانية تعليقاً، وربما أخرج اليسير من حديث الطبقة الثالثة تعليقاً أيضاً، وهذا المثال الذي ذكرناه هو في حق المكثرين... فأما غير المكثرين فإنما اعتمد الشيخان في تخريج أحاديثهم على الثقة والعدالة وقلة الخطأ، لكن منهم من قوي الاعتماد عليه فأخرج ما تفرد به كيحيى بن سعيد الأنصاري، ومنهم لم يقو الاعتماد عليه فأخرج له ما شارك فيه غيره، وهو الأكثر"^(٢).

أما ابن منده فقد قسم الرواة إلى ثلاث طبقات من حيث القبول والرد:

الأولى: أهل المعرفة والصحيح وهؤلاء هم البخاري ومسلم وأبو داود والنسائي، وبعلمهم يحتج على سائر الناس وهم الطبقة المقبولة باتفاق.

الثانية: وهم الذين قبلهم جماعة من أهل المعرفة والتميز، وردهم آخرون ومثل لهم بمحمد بن مسلم بن تدرس وسهيل بن أبي صالح والعلاء بن عبد الرحمن وغيرهم في جماعة يكثر تعدادهم لكثرتهم أخرج عنهم البخاري وتركهم مسلم أو أخرج عنهم مسلم وتركهم البخاري لكلام في حديثه أو غلو في مذهبه، وهؤلاء هم شرط النسائي وأبي داود وجميع من أخذ طريقهم في الحديث...^(٣).

والطبقة الثالثة: وهي المتروكة باتفاق من البخاري ومسلم وغيرهما لأحوال شتى، هذه الطبقة متروكة إما لكثرة الوهم في حديثهم، أو لسوء حفظهم، أو لعل دخلت عليهم فاضطربوا في الروايات، أو الجهالة فيهم أو

(١) شروط الأئمة الخمسة، ص ١٥٠-١٥٤.

(٢) هدي الساري، ص ١٠.

للتهمة الواقعة عليهم، أو لشهرتهم بالكذب وهم -وذكر منهم ممن درس في هذه الرسالة- ليث بن أبي سليم، مجالد بن سعيد، الحارث الأعور، يزيد بن أبان الرقاشي، موسى بن عبيدة. ثم قال: وقد اقتصرنا على ذكر جماعة منهم وملنا إلى الإيجاز والاختصار وبالله التوفيق"^(١).

ولدراسة شروط هؤلاء الأئمة من خلال ما تبين من منهجهم في الرواية عن الضعفاء الموثقين نسبياً قمنا بعمل جداول تبين خلاصة منهج الأئمة في الرواية عن الضعفاء الموثقين نسبياً، وتبرز مراعاتهم لجانب التوثيق النسبي في الراوي، الأمر الذي من شأنه إبراز منهجهم النقدي.

(١) ابن مندة، شروط الأئمة، ص ٧٣-٨٥. ويشار هنا إلى أن هذا التقسيم يخلط بين المصنفين والرواة، إذ الطبقة الأولى عنده هم المصنفون إلا إذا أراد التمثيل بهم لمن هو في مثل علمهم من الرواة كشعبة والثوري والزهري وغيرهم.

المبحث الأول

دراسة شرط الإمام البخاري
من خلال ما تبين من منهجه في
الراوية عن الضعفاء الموثقين نسبياً

المبحث الأول: دراسة شرط الإمام البخاري

من خلال ما تبين من منهجه في الراوية عن الضعفاء الموثقين نسبياً

لم ينص الإمام البخاري على شرطه صراحة، ولكن يمكن الاستفادة من تسمية كتابه، وسبر أحاديثه للكشف عن شرطه.

أما اسم كتابه فهو "الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه"^(١)، فيتضح من تسميته لكتابته أنه يشترط أن يكون ما يخرج فيه من أحاديث مسنداً صحيحاً، فإذا أخرج أحاديث على غير هذين الوصفين تكون ليست على شرطه، ويكون إنما أخرجها لأغراض أخرى ليس الآن موضع بسطها. وأما معرفة شرطه بالسبر فيستفاد من سبر حديثه وقرر أن غاية مقصده إخراج أحاديث الطبقة الأولى وهي التي جمعت بين الحفظ والإتقان وطول الملازمة للشيخ، وقد يخرج عن أعيان الطبقة الثانية^(٢). وقد بين ابن حجر أن أكثر ما يخرج عن أعيان الثانية تعليقاً، وربما أخرج اليسير من أحاديث الطبقة الثالثة تعليقاً أيضاً^(٣).

وبالنظر في الجدول المرفق لبيان خلاصة منهج البخاري، وبتتبع أقوال البخاري في هؤلاء الرواة الضعفاء الموثقين نسبياً ممن أخرج لهم، تتضح الأمور الآتية:

أولاً: الرواة التسعة الذين أخرج لهم في صحيحه تكلم في ثلاثة منهم وهم:

١. يحيى الضحاك، نقل عن أحمد قوله: أما سماعه من الأوزاعي فلا يدفع.

قلت: وقد تكلم في سماعه من الأوزاعي كما سبق، وهذا النقل يظهر لنا اختيار البخاري لرأي شيخه أحمد بن حنبل، والحديث الواحد الذي أخرج له تعليقاً متابعة من روايته عن الأوزاعي، وبالمتابعات ظهر أنه ثابت عن الأوزاعي من طرق أخرى.

٢. زهير بن محمد، وثقه في روايته في العراق وضعف روايته في الشام، ونقل عن شيخه الإمام أحمد أن زهير بن محمد في الشام كأنه آخر لكثرة مناكيره.

قلت: وقد أخرج له حديثين من روايته في العراق، في المتابعات.

(١) انظر: هدي الساري، ص ١٦، مطبوع مع فتح الباري، طبعة بيت الأفكار الدولية.

(٢) الحازمي، شروط الأئمة الخمسة، ص ١٥١.

(٣) هدي الساري، ص ١٠.

٣. ليث بن أبي سليم، قال: صدوق وربما يهيم في الشيء، ثم نقل قوله شيخه أحمد: ليث لا يفرح بحديثه يرفع أشياء لا يرفعها غيرها، وكأنه يقول، أنّ وهمه هو في رفعه أشياء لا يرفعها غيره.

والحديثان اللذان أخرجهما له تعليقاً متابعه، ظهر بالمتابعات أنه لم يتفرد بهما.

ثانياً: ثلاثة رواة آخرين من الذين أخرج لهم هم من شيوخه وهم:

- إسماعيل بن أبي أويس.
 - إسحاق الفروي.
 - عبدالله بن صالح كاتب الليث، وهم جميعاً أصحاب كتب، وهم شيوخه وهو أعرف بحالهم.
 - أما ابن أبي أويس، فلقد اعتمده وأكثر من إخراج حديثه وذلك لأن البخاري انتقى من كتب إسماعيل ومع ذلك فقد تأكد من صحة انتقائه بثبوت هذه الأحاديث غالباً من طرق أخرى عنده. حيث بلغ عدد الأحاديث التي أخرجهما له وهي عنده من طرق أخرى في الصحيح "٢٠٨" من "٢٢٣" وثلاثة عشر- لها متابعات عند غيره، ولم يتفرد إلا بحديثين اثنين فقط.
 - وأما إسحاق الفروي وعبد الله بن صالح فلم يخرج لهما إلا تعليقاً متابعه، ولم يكثر عنهما، ويظهر من المتابعات التي أخرجهما أن هذه الأحاديث انتقاها من كتبهم والله أعلم.
- ثالثاً: باستثناء ابن أبي أويس، فإن البخاري لم يعتمد هؤلاء في الأصول إنما في المتابعات:
- ولم يخرج أحاديثهم مو صوله إلا زهير بن محمد أخرج له حديثين متابعه بأسانيدهما، أما أحاديث الآخرين فأخرجها تعليقاً متابعه.

رابعاً: وأحاديث هؤلاء الضعفاء الموثقين نسبياً أخرجهما على هيئة التوثيق النسبي بنسبة (٨, ٩٨٪) من مجموع ما أخرج لهم.

وهذا بدوره يرفع من مكانة أحاديث هؤلاء الرواة، ولا يعاب عليه في ذلك شيء لأنه أخرج لهم ما ضبطوا وحفظوا.

خامساً: لم يكثر الإمام البخاري عن هؤلاء مع أنه روى أحاديثهم تعليقاً، إلا ما كان منه في إسماعيل بن أبي أويس لأنه انتخب من أصوله.

بذا يظهر أن الإمام البخاريّ انتقى من أحاديث هؤلاء الضّعفاء مع أنه أخرجها تعليقاً، مما يؤكد عمق منهجه النقدي وإمامته في هذا الباب، وأنه بهذا الوصف يعلق لأصحاب الطبقة الرابعة عند الحازمي^(١)، والثالثة عند ابن منده، ولا يعتبر هذا بحال قدحاً فيما شرطه في تسمية كتابه من إخراج الصحيح مسنداً، فإنه لم يخرج هؤلاء مسنداً إلا حديثين في باب المتابعات والشواهد، ويخرج لهم مع ذلك تعليقاً منتقياً من أحاديثهم.

(١) وقد أكد ذلك د. أمين القضاة وشرف القضاة في بحثهما قياس شرط البخاريّ في الطبقات، انظر مجلة دراسة العلوم الإنسانية، الجامعة الأردنية، المجلد الحادي والعشرون، (١)، العدد الخامس، ١٩٩٤، ص ١٣٥.

إبراز التوثيق النسبي عند البخاري								
الرقم	الاسم الراوي	عدد أحاديثه	على هيئة التوثيق النسبي وهي مقبولة	على هيئة التوثيق النسبي وهي ضعيفة		على غير هيئة التوثيق النسبي وهي مقبولة	على غير هيئة التوثيق النسبي وهي ضعيفة	
				علتها منه	علتها غيره		علتها منه	علتها غيره
١.	هشام بن سعد	٢	١	-	-	-	١	-
٢.	يحيى بن الضحاك	١	١	-	-	-	-	-
٣.	إسماعيل بن أبي أويس	٢٣١	٢٣١	-	-	-	-	-
٤.	عبيدة بن معتب	١	-	-	-	-	١	-
٥.	زهير بن محمد	٢	٢	-	-	-	-	-
٦.	ليث بن أبي سليم	٢	١	-	-	-	١	-
٧.	إسحاق الفروي	٣	٣	-	-	-	-	-
٨.	سليمان بن فرح	٢	٢	-	-	-	-	-
٩.	عبد الله بن صالح	٩	٩	-	-	-	-	-
١٠.	المجموع	٢٥٣	٢٥٠	-	-	-	٢	١
	النسبة	%١٠٠	%٩٨,٨	-	-	-	%٠,٨	%٠,٤

منهجية الإخراج عند البخاري										
الرقم	الاسم الراوي	عدد أحاديثه	متابعات	شواهد	تعليقاً	بيان ضعفه	مقروناً	أخرجها في الباب ولها متابعات في نفس الباب أو في غيره	وحدما لم يخرج في بابها غيرها أو موضوعها	ليبيان الخلاف على راويها
١.	هشام بن سعد	٢	-	-	٢	-	-	-	-	-
٢.	يحيى بن الضحاك	١	-	-	١	-	-	-	-	-
٣.	إسماعيل بن أبي أويس	٢٣١	-	-	٨	-	-	٢٠٨	١٥	-
٤.	عبيدة بن معتب	١	-	-	١	-	-	-	-	-
٥.	زهير بن محمد	٢	٢	-	-	-	-	-	-	-
٦.	ليث بن أبي سليم	٢	-	-	٢	-	-	-	-	-
٧.	إسحاق الفروي	٣	-	-	-	-	١	٢	-	-
٨.	سليمان بن فرح	٢	-	-	٢	-	-	-	-	-
٩.	عبد الله بن صالح	٩	-	-	٨	-	-	١	-	-
١٠.	المجموع	٢٥٣	٢	-	٢٤	-	١	٢١١	١٥	-
	النسبة	%١٠٠	%٠,٨	-	%٩,٥	-	%٠,٤	%٨٣,٣	%٦	-

المبحث الثاني

دراسة شرط الإمام مسلم

**من خلال ما تبين من منهجه في
الراوية عن الضعفاء الموثقين نسبياً**

المبحث الثاني: دراسة شرط الإمام مسلم من خلال ما تبين من منهجه في الرواية عن الضعفاء الموثقين نسبياً

أما الإمام مسلم فمن مقدمته الحافلة، واسم كتابه، مع سبر أحاديثه يمكن إعطاء صورته واضحة عن شرطه.

أما في المقدمة فقد صرح بشرطه حيث قال: "ثم إنا إن شاء الله، مبتدئون في تخريج ما سألت وتأليفه، على شريطة سوف أذكرها لك. وهو إنا نعلم إلى جملة ما أسند من الأخبار عن رسول الله ﷺ فنقسمها على ثلاثة أقسام، وثلاث طبقات من الناس، على غير تكرار، إلا أن يأتي موضع لا يستغنى فيه عن تردد حديثه فيه زيادة معنى، أو إسناد يقع إلى جنب إسناد، لعل تكون هناك، لأن المعنى الزائد في الحديث المحتاج إليه، يقوم مقام حديث تام، فلا بد من إعادة الحديث الذي فيه ما وصفنا من الزيادة، أو أن يفصل ذلك المعنى من جملة الحديث على اختصاره إذا أمكن. ولكن تفصيله ربما عسر من جملة، فإعادته بهيئته، إذا ضاق ذلك، أسلم.

فأما ما وجدنا بدأ من إعادته بجملة، من غير حاجة منا إليه، فلا نتولى فعله إن شاء الله تعالى.

فأما القسم الأول، فإننا نتوخى أن نقدم الأخبار التي هي أسلم من العيوب من غيرها ونقى، من أن يكون ناقلاً لها أهل استقامة في الحديث، وإتقان لما نقلوا، لم يوجد في روايتهم اختلاف شديد، ولا تخليط فاحش، كما قد عثر فيه على كثير من المحدثين، وبان ذلك في حديثهم. فإذا نحن تقصينا أخبار هذا الصنف من الناس أتبعناها أخباراً يقع في أسانيدنا بعض من ليس بالموصوف بالحفظ والإتقان، كالصنف المقدم قبلهم، على أنهم وإن كانوا فيما وصفنا دونهم، فإن اسم الستر والصدق وتعاطي العلم يشملهم، كعطاء بن السائب، ويزيد بن أبي زياد، وليث بن أبي سليم، وأضرابهم من محال الآثار ونقل الأخبار... فأما ما كان منها عن قوم هم عند أهل الحديث متهمون، أو عند الأكثر منهم فلسنا نتشغل بتخريج حديثهم. كعبد الله بن مسور أبي جعفر المدائني، وعمرو بن خالد... وأشباهم ممن اتهم بوضع الأحاديث وتوليد الأخبار"^(١).

وبالنظر في الجدول المرفق لبيان منهج الإمام مسلم في الرواية عنهم، وتتبع أقواله النقدية في الرواة الذين خرج لهم، يتضح ما يلي:

(١) مسلم، الصحيح، ١/٥٤-٥٦.

أولاً: لم أقف للإمام مسلم على أقوال نقدية في الرواة الذين أخرج لهم، إلا ما كان منه في المقدمة حيث نص على أن ليث بن أبي سليم وأضرابه اسم الستر والصدق وتعاطي العلم يشملهم؛ ولم يخرج لليث إلا حديثاً واحداً مقروناً في باب المتابعات.

ثانياً: لم يكتر الإمام مسلم من أحاديث هؤلاء فمجموع ما أخرج لهم وهم سبعة رواة أربعة وعشرين حديثاً. ثالثاً: لم يخرج لواحد منهم في الأصول إنما أخرج لهم في المتابعات والشواهد، وأحياناً يخرج لهم في باب المتابعات مقرونين بغيرهم مما يبين ضعف الاعتماد عليهم.

رابعاً: بلغ نسبة ما انتقى لهم على الهيئة التي وثقوا فيها (٢, ٥٤٪) وما انتقى لهم على غير هيئة التوثيق النسبي (٨, ٤٥٪).

وعلى هذا يظهر عظيم منهج الإمام مسلم النقدي^(١). وانسجامه التام مع نفسه ومع شرطه الذي نص عليه في المقدمة، فإنه لم يخرج لهم إلا في باب المتابعات والشواهد منتقياً ما صح من حديثهم.

(١) انظر: الإمام مسلم ومنهجه في صحيحه، د. محمد عبد الرحمن طوالة.

إبراز التوثيق النسبي عند مسلم									
الرقم	الاسم الراوي	عدد أحاديثه	على هيئة التوثيق النسبي وهي مقبولة	على هيئة التوثيق النسبي وهي ضعيفة	على غير هيئة التوثيق النسبي وهي مقبولة	على غير هيئة التوثيق النسبي وهي ضعيفة			
١	فزة بن عبد الرحمن	١	-	-	١	-	-	-	-
٢	مجالد بن سعد	١	١	-	-	-	-	-	-
٣	هشام بن سعد	١١	٧	-	٤	-	-	-	-
٤	إسماعيل بن أبي أويس	٧	١	-	٦	-	-	-	-
٥	علي بن زيد	١	١	-	-	-	-	-	-
٦	زهير بن محمد	٢	٢	-	-	-	-	-	-
٧	ليث بن أبي سليم	١	١	-	-	-	-	-	-
	المجموع	٢٤	١٣	-	١١	-	-	-	-
	النسبة	%١٠٠	%٥٤,٢	-	%٤٥,٨	-	-	-	-
منهجية الإخراج عند مسلم									
الاسم الراوي	عدد أحاديثه	متابعات	شواهد	تعليقاً	بيان ضعفه	مقروناً	أخرجها في الباب ولها متابعات في نفس الباب أو في غيره	وجدتها لم يخرج في بابها غيرها أو موضوعها	لبيان الخلاف على راويها
فزة بن عبد الرحمن	١	-	-	-	-	١	-	-	-
مجالد بن سعد	١	-	-	-	-	١	-	-	-
هشام بن سعد	١١	١١	-	-	-	-	-	-	-
إسماعيل بن أبي أويس	٧	٧	-	-	-	-	-	-	-
علي بن زيد	١	-	-	-	-	١	-	-	-
زهير بن محمد	٢	-	٢	-	-	-	-	-	-
ليث بن أبي سليم	١	-	-	-	-	١	-	-	-
المجموع	٢٤	١٨	٢	-	-	٤	-	-	-
النسبة	%١٠٠	%٧٥	%٨,٣	-	-	%١٦,٧	-	-	-

المبحث الثالث

دراسة شرط الإمام النسائي
من خلال ما تبين من منهجه
في الرواية عن الضعفاء الموثقين نسبياً

المبحث الثالث: دراسة شرط الإمام النسائي من خلال ما تبين من منهجه في الرواية عن الضعفاء الموثقين نسبياً

أما النسائي فقد نُقل عنه أنه قال: لما عزمت على جمع كتاب السنن استخرت الله تعالى في الرواية عن شيوخ كان في القلب منهم بعض الشيء، ف وقعت الخيرة على تركهم فنزلت في جملة من الحديث كنت أعلو فيه عنهم^(١). قلت: فيظهر من هذا القول شدة انتقاء أبي عبد الرحمن لرجالها، فإنه ترك رجالاً لأنه كان في قلبه بعض شيء منهم.

وأكد هذه النظرة في النسائي أبو القاسم الزنجاني حيث سئل عن راوٍ فوثقه فقليل له إن النسائي ضعفه، فقال: إن لأبي عبد الرحمن في الرجال شرطاً أشد من شرط البخاري ومسلم^(٢). ولذا قيل: من يصبر على ما يصبر عليه النسائي كان عنده حديث ابن لهيعة ترجمة ترجمة فما حدث بها وكان لا يرى أن يحدث بحديث ابن لهيعة^(٣).

وقال الحازمي: شرط النسائي أن يخرج أحاديث الطبقة الثالثة وهم من كان عنده حفظ وإتقان وطول ملازمة للشيخ إلا أنه لم يسلم من غوائل الجرح فهم بين الرد والقبول. ومثل هؤلاء بسفيان بن حسين، وعبد الله بن عمر العمري، وزمعة بن صالح المكي وغيره^(٤). وذكر ابن منده أنه يخرج لكل من لم يجمع على تركه^(٥).

وبالنظر في الجدول المرفق لبيان منهج النسائي في الرواية عنهم، واعتباره للتوثيق النسبي فيهم، وتبع أقواله النقدية، يتضح ما يلي:

(١) شروط الأئمة الستة، ص ١٠٤.

(٢) المصدر نفسه، ص ١٠٥.

(٣) المصدر نفسه، ص ١٠٥.

(٤) شروط الأئمة الخمسة، ص ١٥١.

(٥) شروط الأئمة، ص ٧٨. قلت: وقد فسر— أن معنى من لم يجمع على تركه: أي من لم يجمع القطان وابن مهدي على تركه.

أولاً: جميع من أخرج لهم النسائي تكلم فيهم ضعفهم، إلا الحارث الأعور ضعفه في رواية ووثقه في أخرى، وإسماعيل بن عياش، قال صالح في حديث أهل الشام وأطلق القول بأنه ضعيف، وكثير الخطأ في روايات أخرى.

ثانياً: مع ندرة إخراج أحاديث هؤلاء القوم، إذ لم يخرج لهم إلا سبعة أحاديث اثنان منها في السنن الكبرى، فإنه أخرج منها ثلاثة لبيان ضعفها وواحداً مقروناً، وثلاثة في المتابعات والشواهد.

ثالثاً: لم يتضح جلياً التوثيق النسبي عنده لندرة الأحاديث التي خرّجها، ولإطلاقه القول بضعفهم بدا يظهر أن النسائي يترك الراوي الذي تكلم فيه فلا يخرج له، وبهذا المقدار لا يظهر لي كيف أن النسائي يخرج أحاديث من لم يجمع على تركه، كما سبق وذكر ابن منده عنه بل إنه يترك حديث من كان في قلبه شيء منه كما ذكر هو.

إبراز التوثيق النسبي عند النسائي										
الرقم	الاسم الراوي	عدد أحاديثه	على هيئة التوثيق النسبي وهي مقبولة	على هيئة التوثيق النسبي وهي ضعيفة		على غير هيئة التوثيق النسبي وهي مقبولة	على غير هيئة التوثيق النسبي وهي ضعيفة			
				علتها منه	علتها غيره		علتها منه	علتها غيره		
١.	الحارث الأعور	١	١	-	-	-	-	-		
٢.	هشام بن سعد	١	-	-	-	١	-	-		
٣.	علي بن زيد	٢	-	-	-	-	٢	-		
٤.	إسماعيل بن عياش	٢	-	-	-	١	١	-		
	المجموع	٦	١	-		٢	٣	-		
	النسبة	%١٠٠	%١٧	-		%٣٣	%٥٠	-		
منهجية الإخراج عند النسائي										
	الاسم الراوي	عدد أحاديثه	متابعات	شواهد	تعليقاً	بيان ضعفه	مقروناً	أخرجها في الباب ولها متابعات في نفس الباب أو في غيره	وحدھا لم يخرج في بابها غيرها أو موضوعها	لبيان الخلاف على راويها
١.	الحارث الأعور	١	-	١	-	-	-	-	-	-
٢.	هشام بن سعد	١	-	-	-	-	١	-	-	-
٣.	علي بن زيد	٢	-	-	-	٢	-	-	-	-
٤.	إسماعيل بن عياش	٢	١	١	-	١	-	-	-	-
	المجموع	٦	-	٢	-	٣	١	-	-	-
٥.	النسبة	%١٠٠	-	%٣٣	-	%٥٠	%١٧	-	-	-

المبحث الرابع

دراسة شرط الإمام الترمذي

من خلال ما تبين من منهجه في

إخراج أحاديث الضعفاء الموثقين نسبياً

المبحث الرابع: دراسة شرط الإمام الترمذي

من خلال ما تبين من منهجه في إخراج أحاديث الضعفاء الموثقين نسبياً

يوضح شرط الترمذي تسميته لكتابه حيث أسماه: "الجامع المختصر من السنن عن رسول الله ﷺ ومعرفة الصحيح والمعلول وما عليه العمل"^(١).

وعلى هذا يقسم كتابه أربعة أقسام كما قال المقدسي، وهي:

قسم صحيح مقطوع به وهو ما وافق البخاري ومسلماً فيه.

وقسم على شرط الثلاثة دونها - أي أبو داود، والنسائي وابن ماجه -^(٢).

وقسم أخرجه للضعف وأبان عن علته ولم يغفله،

وقسم أربع أبان هو عنه فقال: ما أخرجت في كتابي إلا حديثاً قد عمل به

بعض الفقهاء"^(٣).

وعلى هذا التقسيم نزل شرط الترمذي إلى أصحاب الطبقة الرابعة الذين جمعوا إلى كونهم مجروحين أنهم لم

يبارسوا حديث شيخهم إلا قليلاً... ومثل لهم الحازمي في تلاميذ الزهري بمعاوية بن يحيى الصدفي، والمثنى بن

الصباح وغيرهما.

وبالنظر في الجدول المرفق لبيان منهج الترمذي، وإبراز عنايته بالتوثيق النسبي وبتتبع أقواله فيمن خرج

لهم، يتضح لنا الآتي:

أولاً: تكلم الترمذي في ثمانية عشر رايماً من الرواة السبعة والعشرين الذي أخرج حديثهم في كتابه.

ولن أستعرض هنا الرواة الذين تكلم فيهم، لكنني سأقوم بتسجيل ملحوظات على كلامه، وهي:

أ. لم أقف على كلام مباشر للإمام الترمذي يصدره من عند نفسه في هؤلاء الرواة، إلا نادراً فهو إما أن

ينقل قول شيخه البخاري، أو يقول: تكلم فيه أهل الحديث، أو يُضعف في الحديث أو تركه فلان...

ب. اختيار الإمام الترمذي للعبارة النقدية التي يصدرها في الراوي بحسب الموضع الذي يوردها فيه، فمثلاً

كلامه في زهير بن محمد، فإذا حسن حديثاً لزهير أو صححه سكت عنه، وإذا روى له حديثاً غريباً

ضعيفاً تجده يقول: قال محمد: زهير بن محمد أهل الشام يروون عنه مناكير، ورواية أهل العراق عنه

أشبه وأصح....

(١) أبو غدة، تحقيق اسم الصحيحين وجامع الترمذي، ص ٥٨-٥٩.

(٢) كذا نص الشيخ شاکر في تحقيقه الترمذي، ١/ ٨٨ هامش.

(٣) المقدسي، شروط الأئمة الستة، ص ٩٠-٩٢.

وكذا في الحارث الأعور ومجالد بن سعيد فإنه إن صحح أو حسن لهما حديثاً سكت ولم ينقل فيهما شيئاً، وإن روى لهما حديثاً ضعيفاً تجده يقول: وقد ضعف مجالداً بعض أهل العلم وهو كثير الخطأ... أو يقول: وقد ضعف أهل العلم الحارث الأعور.

ج. تتضمن عباراته إشارة واضحة إلى مسألة التوثيق النسبي لبعض هؤلاء الرواة كالكلام المنقول في زهير بن محمد كما سبق، وقوله في يزيد بن سنان: مقارب الحديث إلا أن ابنه يروي عنه مناكير...، وقوله: كان محمد بن إسماعيل حسن الرأي في محمد بن حميد ثم ضعفه بعد.

ثانياً: احتج الترمذي بعلي بن زيد، وذلك لأنه لم ير تضعيفه بل رأى أنه صدوق لكنه ربما يرفع الشيء الذي يوقفه غيره، لذا صحح وحسن أو حسن فقط جميع الأحاديث التي أخرجها له.

ثالثاً: إبرازه للتوثيق النسبي في إخراج أحاديث هؤلاء الموثقين نسبياً حتى بلغ نسبة ما أخرجهم لهم على هيئة التوثيق النسبي (٩، ٦١٪) من مجموع ما أخرجهم منها (١، ٤٩٪) من أحاديثهم المقبولة.

وانتقاؤه من أحاديثهم التي أخرجها على غير هيئة التوثيق النسبي حيث بلغ نسبة المقبول منها (٤، ١٦٪) من ما مجموع (١، ٣٨٪).

رابعاً: وفي الإمام الترمذي ببيان العلول، حيث بلغ نسبة ما أخرجهم لبيان ضعفه (٢١٪) من مجموع ما أخرجهم.

خامساً: أكثر من إخراج أحاديث الضعفاء في باب المتابعات والشواهد حيث بلغ نسبة ذلك (٦، ٢٣٪).

سادساً: وأما بيان ما عليه العمل، وقد بينه عند كل حديث عمل به الفقهاء أو كلهم أو بعضهم وقد نص الترمذي على أن جميع ما في كتابه من الحديث فهو معمول وقد أخذ به بعض أهل العلم ما خلا حديثين^(١).

وعلى هذا نجد أن الترمذي كان ملتزماً بشرطه في إخراج أحاديث هؤلاء الضعفاء الموثقين نسبياً، وقد وقى بشرطه ودلّ عمله على عمق منهجه النقدي.

(١) علل الترمذي الصغير مطبوع مع الجامع، ٧٣٦/٥.

إبراز التوثيق النسبي عند الترمذي								
الرقم	الاسم الراوي	عدد أحاديثه	على هيئة التوثيق النسبي وهي مقبولة	على هيئة التوثيق النسبي وهي ضعيفة		على هيئة التوثيق النسبي وهي مقبولة	على غير هيئة التوثيق النسبي وهي ضعيفة	
				علتها منه	علتها غيره		علتها منه	علتها غيره
١.	أيوب بن سويد	١	-	١	-	-	-	-
٢.	الحارث الأعور	٢١	١٥	٢	٤	-	-	-
٣.	الخليل بن مرة	٢	-	-	-	-	٢	-
٤.	قزة بن عبد الرحمن	٣	٣	-	-	-	-	-
٥.	المتثي بن الصباح	٥	٣	٢	-	-	-	-
٦.	مجالد بن سعيد	٢٠	١٣	٤	-	١	٢	-
٧.	هشام بن سعد	١٢	٥	١	-	٣	١	٢
٨.	يزيد بن أبان	٥	١	٤	-	-	-	-
٩.	إسماعيل بن أبي أويس	٥	٢	-	-	٣	-	-
١٠.	داود بن يزيد	٤	٤	-	-	-	-	-
١١.	عبيدة بن معتب	٣	-	-	-	٢	١	-
١٢.	علي بن زيد	٢٥	٨	١	-	١٦	-	-
١٣.	يزيد بن سنان	٥	٢	-	-	-	٣	-
١٤.	إسماعيل بن عياش	٢٢	١٢	-	-	٣	٧	-
١٥.	أيوب بن عتبة	١	١	-	-	-	-	-
١٦.	زهير بن محمد	٩	٥	-	-	١	٣	-
١٧.	الفرج بن فضالة	٢	-	-	١	-	-	١
١٨.	محمد بن حميد	٢٤	٧	-	٤	٣	١٠	أو غيره
١٩.	معاوية بن يحيى	١	-	١	-	-	-	-
١.	جابر الجعفي	٥	٢	-	-	-	٣ أو غيره	-
٢.	إسحاق الفروي	١	١	-	-	-	-	-
٣.	سليمان بن قرم	٣	٢	١	-	-	-	-
٤.	عبدالله بن صالح	٧	٥	-	-	-	٢	-
٥.	عبد الرحمن الأفرنجي	٩	٤	-	-	-	-	٥
٦.	المجموع	١٩٥	٩٦	١٦	٩	٣٢	٣٣	١٠
	النسبة	%١٠٠	%٤٩,٥	%٨,٢	%٤,٦	%١٦,٤	%١٧	%٥,٢

منهجية الإخراج عند الترمذي										
الرقم	الاسم الراوي	عدد أحاديثه	متابعات	شواهد	تعليقات	بيان ضعفه	مقروناً	أخرجها في الباب ولها متابعات في نفس الباب أو في غيره	وحدها لم يخرج في بابها غيرها أو موضوعها	ليبيان الخلاف على روايتها
٢٠	أيوب بن سويد	١	-	-	-	١	-	-	-	-
٢١	الحارث الأعور	٢١	-	٤	٢	٣	-	-	٧	٥
٢٢	الخليل بن مرة	٢	-	-	-	٢	-	-	-	-
٢٣	قرة بن عبد الرحمن	٣	-	-	٢	-	-	-	١	-
٢٤	المتش بن الصباح	٥	-	-	-	٤	-	١	-	-
٢٥	مجالد بن سعيد	٢٠	٥	٢	-	١	١	٣	٨	-
٢٦	هشام بن سعد	١٢	-	٥	١	-	-	١	٥	-
٢٧	يزيد بن أبان	٥	-	١	-	٢	-	-	٢	-
٢٨	إسماعيل بن أبي أويس	٥	-	٢	١	-	-	٢	-	-
٢٩	داود بن يزيد	٤	-	١	-	-	-	-	٣	-
٣٠	عبدة بن معتب	٣	-	-	١	١	-	-	١	-
٣١	علي بن زيد	٢٥	٤	٨	-	-	١	٢	١٠	-
٣٢	يزيد بن سنان	٥	-	٢	-	-	-	-	٣	-
٣٣	إسماعيل بن عياش	٢٢	١	٣	١	٣	-	٦	٨	-
٣٤	أيوب بن عتبة	١	-	-	١	-	-	-	-	-
٣٥	زهير بن محمد	٩	-	١	-	٢	-	٢	٤	-
٣٦	الفرج بن فضالة	٢	-	-	-	٢	-	-	-	-
٣٧	محمد بن حميد	٢٤	١	٢	-	٨	٢	٢	٩	-
٣٨	معاوية بن يحيى	١	-	-	-	١	-	-	-	-
٧	جابر الجعفي	٥	-	١	-	٢	-	١	-	-
٨	إسحاق الفروي	١	-	-	-	-	-	-	-	-
٩	سليمان بن قرم	٣	-	١	-	-	-	-	٢	-
١٠	عبدالله بن صالح	٧	١	١	١	٢	-	-	٢	-
١١	عبدالرحمن الأفرقي	٩	-	١	١	٦	-	-	١	-
١٢	المجموع	١٩٥	١٢	٣٤	١١	٤٠	٤	٢٠	٦٧	٦
	النسبة	%١٠٠	%٦,٢	%١٧,٤	%٥,٦	%٢١	%٢	%١٠,٣	%٤٣,٤	%٣,١

المبحث الخامس

دراسة شرط الإمام أبي داود

من خلال ما تبين من منهجه في

الراوية عن الضعفاء الموثقين نسبياً

المبحث الخامس: دراسة شرط الإمام أبي داود من خلال ما تبين من منهجه في الراوية عن الضعفاء الموثقين نسبياً

صرح أبو داود في رسالته بأنه يخرج أصح حديث في الباب، وأنه يقدم الصحيح على الحسن وهكذا... واشترط أنه لا يخرج حديث المتروك، وإن كان في الحديث راوٍ منكر بينه وليس في الباب على نحوه غيره، وما كان فيه وهن شديد بينه، ومنه ما لا يصح سنده، وما لم يذكر فيه شيئاً فهو صالح، وبعضها أصح من بعض^(١). وأما رجاله فقد ذكر ابن منده أنه يخرج عن كل من لم يجمع على تركه، فهو يخرج الإسناد الضعيف لأنه أقوى عنده من رأي الرجال^(٢).

وعلق المقدسي أن حديث هؤلاء -أي: من لم يجمع على تركه- إذا صح باتصال الإسناد من غير قطع ولا إرسال فيه هذا القسم من الصحيح^(٣).

وذكر الحازمي أن رجاله هم أصحاب الطبقة الثالثة الذين جمعوا إلى كونهم لم يسلموا من الجرح أنهم لم يمارسوا حديث شيخهم إلا قليلاً^(٤) وهم شرط النسائي كما سبق، وقد يخرج لمشاهير الطبقة الرابعة لأسباب تقتضيه^(٥).

وبالنظر في الجدول المرفق الذي يبين منهجه في الرواية عن هؤلاء الرواة الضعفاء الموثقين نسبياً، وتتبع كلامه في الرواة الذين أخرج لهم، يظهر ما يلي:

أولاً: تكلم أبو داود في ثمانية رواه من الرواة الثمانية عشر الذين أخرج لهم في سننه، كما:

١. أيوب بن سويد، قال: ضعيف، وأخرج له حديثاً واحداً لبيان ضعفه.
٢. الحارث الأعور، قال: لم يسمع أبو إسحاق من الحارث إلا أربعة أحاديث، وقال: ولعل ليس للحارث في كتابي إلا حديثاً واحداً كتبه عنه بآخره، وقد أخرج عنه خمسة أحاديث أحدها نص على أن أبا إسحاق لم يسمعه من الحارث، وأربعة سكت عنها، ثلاثة مقبولة وهي من روايته عن علي، اثنان منها قرن الحارث فيهما بغيره.

(١) رسالة أبي داود لأهل مكة، ص ٣٤-٤١.

(٢) شروط الأئمة، ص ٧٨.

(٣) شروط الأئمة السّنة، ص ٨٩، قلت، ومراده بالصحيح المقبول وهو أعم من الصحيح اصطلاحاً.

(٤) شروط الأئمة الخمسة، ص ١٥١.

(٥) المصدر نفسه، ص ١٥٥.

٣. قرّة بن عبد الرحمن، قال: في حديثه نكارة، أخرج له أربعة أحاديث سكت عنها، ثلاثة على هيئة التوثيق النسبي وهي مقبولة، والرابع من مناكير حديثه.
٤. مجالد بن سعيد، قال عنه شيخ ضعيف، حدث عنه يحيى القطان على نقده للرجال، أخرج له اثني عشر حديثاً، عشر على هيئة التوثيق النسبي، تسعة مقبولة وواحد خالف فيه الثقات.
٥. هشام بن سعد، قال: أثبت الناس في زيد بن أسلم، لذا أكثر عنه فأخرج له أربعة وعشرين حديثاً منها ستة عشر من حديثه عن زيد، خمسة عشر حديثاً مقبولاً.
٦. إسماعيل بن عياش، نقل عن الإمام أحمد قوله: ما حدث عن مشايخه الشاميين أما عن غيرهم فعنده مناكير، أخرج له ثمانية وعشرين حديثاً، سبعة وعشرين من روايته عن الشاميين، تسعة عشر منها مقبولة.
٧. الفرج بن فضالة، نقل عن أحمد قوله: روى عن يحيى بن سعيد مناكير، أخرج له حديثين لبيان ضعفهما.
٨. جابر الجعفي، قال: ليس عندي بالقوي في حديثه، أخرج له حديثين على هيئة التوثيق النسبي وهما مقبولان.
- ثانياً: لم ينص على بيان ضعف كل الأحاديث التي خرجها وهي ضعيفة، إذ بلغت الأحاديث الضعيفة التي أخرجها هؤلاء الضعفاء الموثقين نسبياً واحداً وثلاثين حديثاً بين ضعف عشرة منها.
- وأما أسباب إخراجها للأحاديث الضعيفة كما ظهر في الدراسة فهي:
- أ. أنه لم يجد في الباب غيرها.
 - ب. أو لأنه أخرجها في المتابعات والشواهد ويتساهل فيها مالا يتساهل في الأصول.
 - ج. أو لأنها أصح ما وجد في الباب، وأخرج لها ما يعضدها.
- ثالثاً: بلغ نسبة الأحاديث التي أخرجها هؤلاء الرواة على الهيئة التي وثقوا فيها وهي مقبولة (١, ٥٩٪).
- أما التي أُخْرِجَتْ على هيئة التوثيق وهي ضعيفة (١٤٪) منها (٦, ٩٪) علتها الراوي الموثق نسبياً.
- والأحاديث التي رواها لهم على غير الهيئة التي وثقوا فيها وهي مقبولة بنسبة (٣, ١١٪) والأحاديث التي رواها على غير الهيئة التي وثقوا فيها وهي ضعيفة (٣, ١٦٪) منها (٣, ١١٪) علتها الراوي الموثق نسبياً.
- رابعاً: وبلغ نسبة ما أخرج به هؤلاء الضعفاء الموثقين نسبياً في باب الشواهد والمتابعات (٦, ٤٥٪).

وما أخرجه تعليقاً أو لبيان ضعفه (٤, ٤٪).

وما أخرجه مقروناً (٩٪).

والأحاديث التي رواها صدر الباب وعضدها بشواهد أو متابعات بنسبة (١٠, ٤٪) وما أخرجه ولم يجد غيره في بابيه أو موضوعه فبلغ نسبة (٢٦, ١٪).

وهذا يدل على التزام أبي داود بما شرط على نفسه في كتابه، وعدم نصه على ضعف كل حديث ضعيف، فإنه شرط أن يبين ما فيه وهن شديد، وكأنه رأى أن هذه الأحاديث وهنها غير شديد وهي كذلك فليس فيما أخرج حديث شديد الضعف كما سبق في دراسة أحاديثه في موضعها، والله أعلم.

إبراز التوثيق النسبي عند أبي داود							
الرقم	الاسم الراوي	عدد أحاديثه	على هيئة التوثيق النسبي وهي مقبولة	على هيئة التوثيق النسبي وهي ضعيفة		على غير هيئة التوثيق النسبي وهي ضعيفة	
				علتها منه	علتها	علتها منه	علتها
١.	أيوب بن سويد	١	—	١	—	—	—
٢.	الحارث الأعور	٥	٣	—	٢	—	—
٣.	عمرو بن عثمان	١	—	—	—	١	—
٤.	قرة بن عبد الرحمن	٤	٣	١	—	—	—
٥.	المتي بن الصباح	١	١	—	—	—	—
٦.	مجالد بن سعيد	١٢	٩	١	—	٢	—
٧.	هشام بن سعد	٢٤	١٥	١	—	٣	٥
٨.	إسماعيل بن أبي أويس	١	—	—	—	١	—
٩.	عبيدة بن معتب	١	١	—	—	—	—
١٠.	علي بن زيد	١٢	٥	٢	—	٣	٢
١١.	يعقوب بن عطاء	١	١	—	—	—	—
١٢.	إسماعيل بن عياش	٢٨	١٩	٥	٣	—	١
١٣.	زهير بن محمد	٨	٣	—	—	٣	٢
١٤.	الفرج بن فضالة	٢	١	—	—	—	١
١٥.	جابر الجعفي	٢	٢	—	—	—	—
١٦.	سليمان بن قرم	١	—	—	—	—	١
١٧.	عبد الله بن صالح	١	١	—	—	—	—
١٨.	عبد الرحمن بن زياد	٩	٤	—	—	—	١
١٩	المجموع	١١٥	٦٨	١١	٥	١٣	٦
	النسبة	١٠٠٪	٥٩,١٪	٩,٦٪	٤,٤٪	١١,٣٪	٥٪

منهجية الإخراج عند أبي داود								الرقم
متابعات	شواهد	تعليقاً	بيان ضعفه	مقروناً	أخرجها في الباب ولها متابعات في نفس الباب أو في غيره	وحدها لم يخرج في بابها غيرها أو موضوعها	لبيان الخلاف على راويها	
-	-	١	١	-	-	-	-	١
-	١	-	١	٢	-	١	-	٢
١	-	-	-	-	-	-	-	٣
-	١	١	١	-	١	١	-	٤
-	-	-	-	-	-	١	-	٥
٤	٣	-	٢	١	٢	-	-	٦
-	٦	-	-	٥	٣	١٠	-	٧
-	-	-	-	١	-	-	-	٨
-	-	١	-	-	-	-	-	٩
٢	٤	١	١	١	١	٣	-	١٠
-	-	١	-	-	-	-	-	١١
٢	١٧	-	-	-	٤	٥	-	١٢
-	٥	١	-	-	-	٢	-	١٣
-	١	-	-	-	-	١	-	١٤
-	١	-	-	-	١	-	-	١٥
-	-	-	-	-	-	١	-	١٦
١	-	-	-	-	-	-	-	١٧
٣	-	-	-	-	-	٥	-	١٨
١١	٤١	٥	٥	١٠	١٢	٣٠	-	١٩
٩,٦%	٣٦%	٤,٤%	٤,٤%	٩%	١٠,٤%	٢٦,١%	-	

المبحث السادس

دراسة شرط ابن ماجه

**من خلال ما تبين من منهجه في
إخراج أحاديث الضعفاء الموثقين نسبياً**

المبحث السادس: دراسة شرط ابن ماجه من خلال ما تبين من منهجه في إخراج أحاديث الضعفاء الموثقين نسبياً

لم ينص أحد على شرط ابن ماجه إلا ما كان من المقدسي حيث قال: "وأما أبو داود فمن بعده فإن كتبهم تنقسم على ثلاثة أقسام:

القسم الأول: صحيح وهو الجنس المخرج في هذين الكتابين للبخاري ومسلم.

القسم الثاني: صحيح على شرطهم...

القسم الثالث: أحاديث أخرجوها للضعفاء في الباب المتقدم، وأوردوها لا قطعاً منهم بصحتها، وربما أبان

المخرج لها عن علتها بما يفهمه أهل المعرفة..."

ثم بين أسباب إخراجها عندهم وهي لم تصح، فقال:

"فإن قيل: لم أودعوها كتبهم ولم تصح عندهم؟ فالجواب من ثلاثة أوجه:

أحدها: رواية قوم لها واحتجاجهم بها، فأوردوها وبينوا سقمها لتزول الشبهة.

والثاني: أنهم لم يشترطوا ما ترجمه البخاري ومسلم رضي الله عنهما على ظهر كتابيهما في التسمية بالصحيحة.

والثالث: أن يقال لقائل هذا الكلام، رأينا الفقهاء وسائر العلماء يوردون أدلة الخصم في كتبهم، مع علمهم

أن ذلك ليس بدليل، فكان فعلهم هذا كفعل الفقهاء، والله أعلم^(١).

وبالنظر في منهج ابن ماجه من خلال إخراج أحاديث الضعفاء الموثقين نسبياً^(٢)، يمكن تسجيل النتائج

التالية:

أولاً: بلغت نسبة ما أخرج له على هيئة التوثيق النسبي وهي مقبولة (٥, ٤٣٪) ونسبة ما أخرج له على الهيئة

نفسها وهي ضعيفة (٤, ١٣٪) منها (٥, ٨) علتها من الراوي الموثق نسبياً.

ثانياً: وبلغت نسبة ما أخرج له على غير هيئة التوثيق النسبي وهي مقبولة (١, ١٢٪) وعلى غير هيئة التوثيق وهي

ضعيفة (٥, ٣٦٪).

ثالثاً: كان أغلبية هذه الأحاديث التي أخرجها هؤلاء الضعفاء الموثقين نسبياً في باب المتابعات والشواهد، حيث

بلغت نسبة ما أخرجوه على هذه الهيئة (٦, ٥٩٪).

(١) المقدسي، شروط الأئمة، ص ٨٨-٩٠.

(٢) ولم أستطع الوقوف على أقوال ابن ماجه النقدية في هؤلاء الرواة لعدم وجودها في الكُتُب المطبوعة، وله كتاب حافل في الجرح والتعديل لو كان بين أيدينا لساهم في إعطاء تصور أدق عن منهجه وشرطه في سنته.

ويضاف لها ما أخرجه تعليقاً أو مقروناً بنسبة (٨, ١٪)، فيكون مجموعهما (٤, ٦١٪).
رابعاً: وبلغ نسبة ما صدر به الباب، وأخرج له شواهد ومتابعات (٣, ١٠٪) ونسبة ما أخرجه وحده في بابه أو موضوعه (٢, ٢٩٪).

فبهذا يظهر لنا أنه يضاف إلى أسباب إخراج ابن ماجه أحاديث الضعفاء:

١. أنه ينتقى ما صح من أحاديثهم وهذا تجلي من جانبيين:
الأول: إخراج أحاديثهم على الهيئة التي وثقوا فيها، وبلغ عدد الأحاديث التي أخرجها على هذه الهيئة وهي مقبولة (مائة واثنى عشر حديثاً) من أصل (مئتين وستة وستين حديثاً).
الثاني: إخراج أحاديثهم التي توبعوا فيها أولها شواهد تقويها وبلغت (خمسة وثلاثين حديثاً).
٢. أن أغلب ما يخرج من أحاديثهم هو في باب المتابعات والشواهد ونحوها، وبلغ عددها (مائة وسبعة وخمسين حديثاً).

أو ما يصدر بها بابها ويخرج لها متابعات وشواهد، وبلغ عددها خمسة وثلاثين حديثاً.
وعلى هذا يظهر أن إخراج عن أصحاب الطبقة الخامسة هو على شرطه في باب المتابعات والشواهد غالباً أو حيث لا يجد في الباب غيرها، مع ملحوظة أن الرواة الذين يعتبرون من أصحاب هذه الطبقة في الضعفاء الموثقين نسبياً غير موجودين، وقد وقفت على أصحاب هذه الطبقة أثناء أسانيد الأحاديث التي خرجها للقوم، وكان من أبرزهم شيخه المتروك عبدالوهاب بن الضحاك العرضي.
أما هؤلاء الضعفاء الموثقون نسبياً فإنه يصدق عليهم أنهم إنما يخرج حديثهم اعتماداً على العدالة والثقة وقلة الخطأ، فمن قله خطؤه قوي الاعتماد عليه، وقلة الخطأ إما مطلقاً أو في وصف معين، والله أعلم.

إبراز التوثيق النسبي عند ابن ماجه							
الرقم	الاسم الراوي	عدد أحاديثه	على هيئة التوثيق النسبي وهي مقبولة	على هيئة التوثيق النسبي وهي ضعيفة		على غير هيئة التوثيق النسبي وهي مقبولة	
				علتها منه	علتها غيره	علتها منه	علتها غيره
١.	أيوب بن سويد	٥	١	-	-	٢	١
٢.	الحارث بن الأعور	١٧	١٣	-	-	-	٢
٣.	عباس بن الفضل	١	١	-	-	-	-
٤.	عمرو بن عثمان	٣	-	-	١	-	-
٥.	قرة بن عبد الرحمن	٤	٢	١	١	-	-
٦.	المثنى بن الصباح	٥	٤	١	-	-	-
٧.	مجالد بن سعيد	١٦	٧	٧	١	-	١
٨.	هشام بن سعد	١١	٥	١	-	١	٣
٩.	يزيد بن أبيان	١٥	٥	٧	٢	١	-
١٠.	إبراهيم بن مسلم	٤	٢	-	-	٢	-
١١.	إسماعيل بن أبي أويس	٤	-	-	-	١	٣
١٢.	داود بن يزيد	٢	٢	-	-	-	-
١٣.	عبدة بن معقب	٢	١	-	-	١	-
١٤.	علي بن زيد	٢٣	١٠	٢	١	٦	٣
١٥.	يزيد بن سنان	٤	٢	-	-	-	١
١٦.	إسماعيل بن عياش	٤٦	١٧	-	٤	٩	٨
١٧.	أيوب بن عتبة	١	١	-	-	-	-
١٨.	زهير بن محمد	١٥	٨	-	-	٢	٥
١٩.	الفرج بن فضالة	٢	-	-	١	-	-
٢٠.	محمد بن حميد	٦	٣	-	-	٢	١
٢١.	معاوية بن يحيى	٣	-	-	-	-	٣
٢٢.	جابر الجعفي	١٦	٩	-	-	-	٥
٢٣.	إسحاق الفروي	٣	-	-	-	-	٣ منه ومن غيره
٢٤.	عبد الله بن صالح	٤	١	-	-	-	٣
٢٥.	عبد الرحمن بن زياد	١١	٣	-	-	-	-
٢٦.	المجموع	٢٢٣	٩٧	١٩	١١	٢٧	٤٧
	النسبة	%١٠٠	%٤٣,٥	%٨,٥	%٤,٩	%١٢,١	%٢١,١
							%١٥,٢

منهجية الإخراج عند ابن ماجه

الرقم	الاسم الراوي	عدد أحاديثه	متابعات	شواهد	تعليقاً	بيان ضعفه	مقروناً	أخرجها في الباب ولها متابعات في نفس الباب أو في غيره	وحدما لم يخرج في بابها غيرها أو موضوعها	ليبيان الخلاف على راويها
٢٧	أيوب بن سويد	٥	-	٣	-	-	-	-	٢	-
٢٨	الحارث بن الأعور	١٧	-	١٢	-	-	-	-	٥	-
٢٩	عباس بن الفضل	١	-	-	-	-	-	-	١	-
٣٠	عمرو بن عثمان	٣	٢	-	-	-	-	-	٣	-
٣١	قرّة بن عبد الرحمن	٤	-	١	-	-	-	١	٢	-
٣٢	المثنى بن الصباح	٥	-	٢	-	-	-	٢	١	-
٣٣	مجالد بن سعيد	١٦	-	٦	-	-	-	-	١٠	-
٣٤	هشام بن سعد	١١	-	٧	-	-	-	٢	٢	-
٣٥	يزيد بن أبيان	١٥	١	٩	-	-	-	١	٤	-
٣٦	إبراهيم بن مسلم	٤	-	٤	-	-	-	-	-	-
٣٧	إسماعيل بن أبي أويس	٤	٢	٢	-	-	-	-	-	-
٣٨	داود بن يزيد	٢	-	-	-	-	-	-	١	-
٣٩	عبيدة بن معقّب	٢	-	٢	-	-	-	-	-	-
٤٠	علي بن زيد	٢٣	٣	٩	-	-	-	٤	٧	-
٤١	يزيد بن سنان	٤	١	٣	-	-	-	-	-	-
٤٢	إسماعيل بن عياش	٤٦	١	٢٩	٣	-	-	٥	٨	-
٤٣	أيوب بن عتبة	١	-	١	-	-	-	-	-	-
٤٤	زهير بن محمد	١٥	١	٩	-	-	-	٢	٣	-
٤٥	الفرج بن فضالة	٢	-	١	-	-	-	-	١	-
٤٦	محمد بن حميد	٦	١	٤	-	-	-	-	١	-
٤٧	معاوية بن يحيى	٣	-	٣	-	-	-	-	-	-
٠.١	جابر الجعفي	١٦	-	٨	-	-	١	٢	٥	-
٠.٢	إسحاق الفروي	٣	-	-	-	-	-	١	٢	-
٠.٣	عبد الله بن صالح	٤	١	٢	-	-	-	-	١	-
٠.٤	عبد الرحمن بن زياد	١١	٢	-	-	-	-	٣	٦	-
٠.٥	المجموع	٢٢٣	١٢	١١٩	٣	-	١	٢٣	٦٥	-
	النسبة	%١٠٠	%٦,٢	%٥٣,٤	%١,٣	-	%٥	%١٠,٣	%٢٩,٢	-

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وبجوده وكرمه تبلغ الغايات، وأصلي وأسلم على سيدنا محمد، سيد الخلق، حبيب الحق، وعلى آله وصحبه أجمعين.

وبعد هذا التطواف في رياض فن من فنون الحديث الشريف يطيب لي أن أشير إلى أهم النتائج التي أسفرت عنها هذه الدراسة، التي أدعو الله أن تكون قد وافقت الصواب:

١. مسألة التوثيق النسبي مسألة غير مسألة تعارض الجرح والتعديل، والجهل بها يحمل على تصحيح حديث ضعيف أو تضعيف حديث صحيح، وعليها يحمل أقوال بعض النقاد التي يكون ظاهرها التعارض..
 ٢. الأحكام النقدية التي تصدر في الراوي بعد سبر مروياته تعطي صورة أدق عن حاله تتفق مع أقوال النقاد أن لكل حديث نقداً خاصاً، وتبرز جوانب التوثيق النسبي في الراوي الضعيف.
 ٣. يمكن دراسة أحاديث الراوي وبيان حكمه الأليق به ما لم يثبت فيه ما يسقط عدالته.
 ٤. الأحكام العامة التي تطلق في الرواة هي صورة مجملة لحاله، لا ينبغي أن تكون حكماً عاماً على كل أحاديثه من غير تمييز بين الأحاديث التي يوافق فيها الثقات أو التي ينفرد بها أو يخالف.
 ٥. للبدعة أثر سيئ في الحكم على الراوي، زهد النقاد في أحاديثه، ويظهر ذلك في دراستي في الحارث الأعور، وجابر الجعفي، حيث وصل الأمر إلى ترك أحاديثهم عند بعض النقاد والحال غير ذلك.
 ٦. قد عمل عامة الفقهاء أو بعضهم بأحاديث لم ترو إلا من طريق الضعفاء الموثقين نسبياً مثل حديث لعن الله المحلل والمحلل له، وحديث لا قود إلا بالسيف.
 ٧. تفاوت أصحاب الكتب الستة في إخراج أحاديث الضعفاء تبعاً لتفاوت غرض كتبهم وشرطهم فيها.
- فمنهم من كان غرضه الصحيح المجرد، والبحث عن أعلى درجات الضبط والإتقان وهذا شرط البخاري.
 - ومنهم من كان شرطه ذلك إلا أنه إذا ذكر من كان هذا وصفهم نزل إلى من هو أقل منهم حالاً فانتقى من أحاديثهم في باب المتابعات وهذا شرط مسلم.
 - وأما أصحاب السنن فإن الأصل في كتبهم العناية بأحاديث الأحكام وما عمل به الفقهاء ودراسته بهدف قبوله أو رده باعتباره دليلاً لفقيه أو بيان عمل عامة الفقهاء أو بعضهم به، وتفاوت صنيعهم في ذلك: بين من أراد أن ينتقي للفقهاء ما يصلح للاحتجاج أو الاستشهاد مما لا يصلح كأبي داود أو مَنْ لا يترك حديثاً مهما ضعف سنده لعمل بعض الفقهاء كالترمذي.

٨. يجب التوقف والتأني والبحث والسبر والنظر بدقة قبل مخالفة أصحاب الكتب الستة في الحكم على حديث، وإطلاق القول بأن هذا متساهل ونفسه رخو في التضعيف أو العكس، فهم وإن تفاوتت مراتبهم النقدية، إلا أنهم بالجملة نقاد، وإلى قولهم يرجع وعليه يعتمد.

٩. إخراج صاحبَي الصحيحين أحاديث الموثقين نسبياً في باب المتابعات عند مسلم وتعليقاً عند البخاري على الهيئة التي وثقوا فيها، أو ما وافقوا فيها الثقات قاضٍ بعمق منهجهم النقدي.

١٠. إخراج أصحاب السنن كذلك أحاديث القوم على هذه الوجهة دليل على تميز صنيعهم، وانسجامهم مع الأغراض التي أرادوا تحقيقها من تصنيف كتبهم.

١١. أقل أصحاب الكتب الستة إخراجاً لأحاديث هؤلاء الضعفاء على جميع هيئات الإخراج النسائي وهذا يؤكد شدة شرطه.

١٢. مراعاة أصحاب السنن لمسألة التصحيح على الباب، خاصة ابن ماجه فإنه وإن أكثر من تخريج أحاديث الضعفاء واشتهر بذلك حتى قيل إنه مهما ينفرد بحديث فهو ضعيف، لكنني وجدت أن ذلك أكثر ما يكون منه في باب الشواهد، وقد بلغت نسبة ما أخرجه لهم على هذا الوصف (٤, ٥٣٪) من مجموع أحاديث الضعفاء الموثقين نسبياً عنده، ويضاف إلى ذلك ما يخرجه في باب المتابعات ونسبته (٢, ٦٪) وما صدر به الباب وأخرج له شواهد أو متابعات ونسبته (٣, ١٠٪).

١٣. التوثيق النسبي في الأغلب الأعم حاضر في أذهان النقاد أصحاب الكتب الستة عند إخراجهم أحاديث القوم، وهذا ما تأكد لي بعد دراستي لأحاديثهم في الكتب الستة.

١٤. إغفال كثير من المتأخرين والمعاصرين للتوثيق النسبي عند حكمهم على أحاديث الضعفاء، وقد ظهر ذلك جلياً في الأحاديث التي يتفرد بها ابن ماجه. فنجد البوصيري في زوائده يسارع في الحكم بضعيف إلا سناد بقوله. وهذا إسناد ضعيف لضعيف فلان مع أن ابن ماجه أخرج له على هيئة التوثيق النسبي وله متابعات أو شواهد تعضده. وكذا نجد المنهج نفسه عند الشيخ الألباني في المعاصرين في ضعيف كتب السنن الأربعة، وعند كثير من المعاصرين في أبحاثهم ورسائلهم العلمية حيث يحكمون على الحديث لمجرد قول الحافظ في التقريب ضعيف أو نحوه، مع أن الحافظ يحسن أحاديث هؤلاء أحياناً إذا وجد ما يعضدها، أو إذا كان الحديث خرج على الهيئة التي وثق بها هذا الضعيف.

١٥. بدراسة أحاديث هؤلاء الضعفاء الموثقين نسبياً تبين لي أنه يمكن إضافة بعض جوانب توثيق هؤلاء الرواة كما في دراسة أحاديث زهير بن محمد، تبين أنه يقبل حديثه إذا كان من رواية يحيى بن بكير عنه.

والله من وراء القصد

التوصيات:

١. ضرورة مراعاة جوانب التوثيق والتضعيف النسيبين في الرواة وغيرها من القرائن عند الحكم على أحاديثهم وعدم الوقوف عند الأحكام العامة.
٢. القيام بعمل دراسة شاملة موسوعية تقوم عليها مؤسسة عملية مختصة بالحديث الشريف لأحاديث كل راو من الرواة وإصدار الحكم عليه بعد ذلك في ضوء ما يظهر من مخالفته أو موافقته للثقات.

الفهارس

فهرست الآيات القرآنية الواردة

فهرست الأحكام الشرعية الواردة في الآيات

فهرست المصاحف والمراجع

الآية	الرقم	الصفحة
الفتحة		
﴿مالك يوم الدين﴾	٤	٢٩
البقرة		
﴿وادخلوا الباب سجداً﴾	٥٨	١٦٧
﴿وإن يرفع إبراهيم القواعد من البيت﴾	١٢٧	٢٣٠
﴿حتى يتبين لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود﴾	١٨٧	١١٩
﴿وإن تبدوا ما في أنفسكم أو تخفوه﴾	٢٨٤	٣٠٠
آل عمران		
﴿لن تنالوا البر حتى تنفقوا...﴾	٩٢	٢٢٨
﴿ولله على الناس حج البيت...﴾	٩٧	٥١
﴿إن في خلق السماوات والأرض...﴾	١٩٠	٤٣٦
النساء		
﴿من بعد وصية توصون بها﴾	١٣	٥٤
﴿من يعمل سوءاً يجز به﴾	١٢٣	٣٠٠
﴿وإن امرأة خافت من بعلها نشوزاً﴾	١٢٨	٥٢١
المائدة		
﴿هل يستطيع ربك﴾	١١٥	٥٥٩
الأنعام		
﴿قل هو القادر على أن يبعث...﴾	٦٥	٣٧١
﴿قل تعالوا أتلوا ما حرم ربكم عليكم﴾	١٥١	٢٧٠
﴿وأن هذا صراطي مستقيماً...﴾	١٥٣	١٣١
التوبة		
﴿ولا تصل على أحد منهم مات أبداً﴾	٨٤	١٣٣
﴿فيه رجال يحبون أن يتطهروا﴾	١٠٨	٢٥٦
الإسراء		
﴿عسى أن يبعثك ربك مقاماً محموداً﴾	٧٩	٢٧١
الحج		
﴿يا أيها الناس اتقوا ربكم﴾	١	٣٠٣
النور		
﴿يا أيها الذين آمنوا لا تدخلوا بيوتاً غير بيوتكم...﴾	٢٩-٢٧	٤٢٥
الروم		

﴿آلم غلبت الروم﴾	١	٢٣٨
﴿الله الذي خلقكم من ضعف﴾	٥٤	٤٨١
لقمان		
﴿إنَّ الله عنده علم الساعة﴾	٣٤	١١٩
الأحزاب		
﴿إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس﴾	٣٣	٣٠٥
﴿إن الله وملائكته يصلون على النبي﴾	٥٦	٥٣٣
الصافات		
﴿وأرسلناه إلى مئة ألف أو يزيدون﴾	١٤٧	٤٣١
الشورى		
﴿ولمن انتصر بعد ظلمه...﴾	٤١	٣٣١
الفتح		
﴿يريدون أن يبدلوا كلام الله...﴾	١٥	٢٢٧
النجم		
﴿لقد رأى من آيات ربه الكبرى﴾	١٨	١١٩
الواقعة		
﴿إنا أنشأناهم إنشأاً﴾	٣٥	١٨٧

المنافقون		
﴿هم الذين يقولون لا تتفقوا﴾	٧	٢٢٥
الطلاق		
﴿لا تخرجوهن من بيوتهن﴾	١	٥١٩
المرسلات		
﴿والمرسلات عرفاً﴾	٥	٥١٦
الانشقاق		
﴿فسوف يحاسب حساباً عسيراً﴾	٨	٣٠٠
الليل		
﴿فأما من أعطى واتقى﴾	١٠-٥	٢٢٣
الإخلاص		
﴿قل هو الله أحد﴾	١	٢٤٤

فهرست الأحاديث والآثار

الرقم	طرف الحديث	رقم الصفحة
الهمزة		
١.	أنتوني بأعلم رجل منكم	١٢٧
٢.	أبو بكر سيدنا	٢٣٨
٣.	أبو بكر وعمر سيد كهول أهل الجنة	٥٨
٤.	أتانا رسول الله في بني عبد الأشهل	٢٤١
٥.	أتدرون أي يوم هذا	٣٠٣
٦.	أتدري لم بعثت إليك	٢٦٥
٧.	أترون هذه هانت على أهلها	١١٨
٨.	أتشتهي شيئاً	١٩٢
٩.	أتضحك من كلام الله	١٢٩
١٠.	أتوديان زكاته	٩٨
١١.	أتى رسول الله بلين	٤١٠
١٢.	أتى نفر من يهود فدعوا رسول الله	١٦٩
١٣.	أتيت ليلة أسرى لي	٣٢٢
١٤.	الأجدع شيطان	١٢٩
١٥.	الأجوفان	٢٧٤
١٦.	أحب عبادي إلي أعجلهم فطراً	٨٨
١٧.	إحدانا تحيض وليس لها ولزوجها	٥٦٠
١٨.	إذا أتاكم المصدق	١١١
١٩.	إذا أحب الله عبداً حماه	٥١٠
٢٠.	إذا أحب عبيدي لقائي	٢٢٧
٢١.	إذا أراد الله بالأمير خيراً	٤٣٩
٢٢.	إذا أرسلت كلبك المعلم	١١٦
٢٣.	إذا أقرض أحدكم قرضاً	٤٠٥
٢٤.	إذا ادعت المرأة طلاق زوجها	٤٤٨
٢٥.	إذا انتصف شعبان	٤٣٦
٢٦.	إذا جاء خادم أحدكم بطعامه	٢١٤
٢٧.	إذا جاوز الختان الختان	٢٨٨

الرقم	طرف الحديث	رقم الصفحة
٢٨.	إذا دخل أحدكم المسجد	٣٩٧
٢٩.	إذا دخل الميت القبر	٤٠٠
٣٠.	إذا رأيتم الرجل قد أعطي هذا	٣٣٨
٣١.	إذا رميت وخرقت	١٣٦
٣٢.	إذا سألتكم الله فأسلوه ببطون	٣٨٠
٣٣.	إذا سقيت مراراً	٨٠
٣٤.	إذا سلم الإمام فردوا عليه	٣٩٧
٣٥.	إذا شك أحدكم في صلاته	١٦٣
٣٦.	إذا عرف يمينه من شماله فامروه بالصلاة	١٦٢
٣٧.	إذا فرغ أحدكم فليقل	٣٧٣
٣٨.	إذا فعلت أمتي خمسة عشر خصلة	٤٥٦
٣٩.	إذا قال الإمام سمع الله لمن حمده	٤٤٥
٤٠.	إذا قام الإمام في الركعتين	٢٥٤
٤١.	إذا قضى الإمام	٥٦١
٤٢.	إذا كان يوم القيامة	٤٣٣
٤٣.	إذا نظر أحدكم إلى من فضل عليه	٢٢٧
٤٤.	إذا ولج الرجل في بيته	٣٩٤
٤٥.	أربع قبل الظهر ليس فيهن تسليم	٢٨٠
٤٦.	أعظم الناس همًا المؤمن	١٩٣
٤٧.	أفغلبت قوم سألوا	١٢٠
٤٨.	أفلا كسوته بعض أهله	٣٨٩
٤٩.	أفي كل صلاة قراءة	٤٩٥
٥٠.	ألا أدلكم على ما يكفر الله به الخطايا	443
٥١.	ألا أعلمك كلمات	٥٦
٥٢.	ألا إنها ستكون فتنة	٥٦
٥٣.	ألا من ولي يتيماً له مال	٩٩
٥٤.	ألست أولى بالمؤمنين	٣١٧
٥٥.	ألظو بياذا الجلال	١١٨
٥٦.	ألم تري أن قومك لما بنوا الكعبة	230

الرقم	طرف الحديث	رقم الصفحة
٥٧.	أما إنها كائنة	٣٧١
٥٨.	أما الرجل فلينشر رأسه	٣٧٩
٥٩.	أمتي على خمس طبقات	١٩٦
٦٠.	أمر الرسول بحد الشفار	٩٤
٦١.	أمر رسول الله عبد الله بن زيد أن يلقي الأذان	٥٥٥
٦٢.	أمرت أن أتجوز في القول	٣٩٢
٦٣.	أمرنا رسول الله أن نتصدق	١٥٨
٦٤.	أمرنا رسول الله أن نجهز فاطمة لعلي	٢٥٩
٦٥.	أمرنا رسول الله أن نقشي	٤١١
٦٦.	أمرني رسول الله أن أؤذن	٥٥٥
٦٧.	إن أخا صداء قد أذن	٥٥٥
٦٨.	إن أدنى أهل الجنة	٤٢٦
٦٩.	إن أدنى أهل النار	٤٢٦
٧٠.	إن أسرع دعوة إجابة	٥٦١
٧١.	إن أعيان بني الأم يتوارثون	٥٤
٧٢.	إن أمتك تفتح عليهم الأرض	٤١٠
٧٣.	إن أول ما يحاسب به العبد	٣١٩
٧٤.	إن ابني هذا سيدي	٣١٧
٧٥.	أن الأمير إذا ابتغى	٣٩٢
٧٦.	إن الإيمان ليأزر إلى المدينة	٢٣٥
٧٧.	إن الحمد لله وسبحان الله	٤٨١
٧٨.	إن الدنيا خضرة حلوة	٣٢١
٧٩.	إن الدين ليأرز إلى الحجاز	٢٣٥
٨٠.	أن الدين يقضي من صاحبه	٥٦٦
٨١.	إن اللعائين لا يكونوا شهداء	١٥١
٨٢.	إن الله أجاركم من ثلاث	٣٩٠
٨٣.	إن الله أنزل الدواء	٣٨٧
٨٤.	إن الله اتخذني خليلاً	٣٩٥
٨٥.	إن الله تجاوز عن أمتي	٣٢

رقم	طرف الحديث	رقم الصفحة
٨٦.	إن الله حرم من الرضاع	٢٩٢
٨٧.	إن الله عز وجل خلق خلقه	٣٦٨
٨٨.	إن الله قد أعطى	٤٠٦
٨٩.	إن الله لم يرض بحكم نبي ولا غيره في الصدقات	٥٦٢
٩٠.	إن الله ليضحك إلى ثلاثة	١٣٢
٩١.	إن الله وملائكته يصلون على النبي	٣٩٨
٩٢.	إن الله يوصيكم بأمهاتكم	٤١١
٩٣.	إن المسألة لا تحل لغني	١١٢
٩٤.	أن النبي ﷺ نهى عن الحبوة	٤٦٩
٩٥.	أن النبي أتى سباطة قوم	٢٧٨
٩٦.	أن النبي أمر بسد الأبواب إلا باب علي	٤٣٨

١٥٢	أن النبي توضأ مرّة مرّة	٩٧.
٢٩٣	أن النبي شبر لفاطمة	٩٨.
٤٨٨	أن النبي صلى على ميت بعدما دفن	٩٩.
٤٨٧	أن النبي كان إذا خرج إلى العيد رجع من غير الطريق	١٠٠.
٢٥٦	إن النبي كان يغسل مقعدته	١٠١.
٣١١	أن النبي كان لا يرقد من ليل	١٠٢.
٤٦٧	أن النبي كان يتوضأ لكل صلاة	١٠٣.
٩٣	إن النبي نهى عن الصلاة على قارعة الطريق	١٠٤.
٢٩	أن النبي وأبو بكر وعمر كانوا يقرؤون	١٠٥.
٣٩٠	إن امرأة صبغت ثياباً	١٠٦.
٢٣٦	إن حبك إياها أدخلك الجنة	١٠٧.
٢٣٦	إنَّ حَبَّكَ إِيَّاهَا أدخلك الجنة	١٠٨.
291	إن ربكم يقول كل حسنة	١٠٩.
١٦٦	أن رجلاً أفطر في رمضان	١١٠.
٢٥٢	إن رجلاً من قومه صاد أرنباً	١١١.
٥٥٨	إن رجلين اشتد صاحبهما	١١٢.
١٣٥	أن رسول الله أجاز شهادة	١١٣.

رقم	طرف الحديث	رقم الصفحة
١١٤.	أن رسول الله إذا توضأ خلل لحيته	١٥٨
١١٥.	أن رسول الله أفرد بالحج	٢٣٠
١١٦.	أن رسول الله أفرد يوم أحد	٢٨٦
١١٧.	أن رسول الله اشترى حلة	٣١٣
١١٨.	أن رسول الله بعث أبان بن سعيد	٣٨٣
١١٩.	أن رسول الله صلى في بني عبد	٢٤١
١٢٠.	أن رسول الله قضى بالسلب	٣٨٢
١٢١.	أن رسول الله كان في غزوة تبوك	١٦٤
١٢٢.	أن رسول الله كان يوتي بالرجل المتوفى عليه دين	٥٥٨
١٢٣.	أن رسول الله كان يسأل في مرضه	١٩٠
١٢٤.	أن رسول الله كان يسلم في الصلاة	٤٢٨
١٢٥.	أن رسول الله كان يمر بباب فاطمة	٣٠٧
١٢٦.	أن رسول الله كبر على الجنائز	٣٣١
١٢٧.	إن رسول الله كناني	٤٤٩
١٢٨.	أن رسول الله لبس خاتم فضة	٢٣٣
١٢٩.	أن رسول الله لعن المحلل	٥٢
١٣٠.	أن رسول الله لم يجعل لها سكنى ولا نفقة	٥١٨
١٣١.	أن رسول الله مر برجل بمكة	٥١٣
١٣٢.	أن رسول الله نهى عن أكل الضب	٣٨٦
١٣٣.	أن رسول الله وأبا بكر وعمر حرقوا	٤٣٨
١٣٤.	إن شفاعتي يوم القيامة	٤٥٠
١٣٥.	إن في الجنة لباباً يقال له الريان	١٥٤
١٣٦.	إن فيك خصلتين يحبهما الله	75
١٣٧.	إن كان المؤذن ليؤذن	٣١٩
١٣٨.	إن كان ففي المرأة والفرس	١٥١
١٣٩.	إن كانت الأمة لتأخذ بيد	٣٢٥
١٤٠.	أن لكل دين خلقاً	٤٩٧
١٤١.	إن للزوج من المرأة لشعبة	٥١٢

الرقم	طرف الحديث	رقم الصفحة
١٤٢.	إن لله تسعة وتسعين	٤٥٠
١٤٣.	أن ملك الروم أهدى إلى النبي	٣١٣
١٤٤.	إن من أكبر الكبائر استطالة المرء	٤٤٠
١٤٥.	إن من أكبر الكبائر الشرك	١٥٦
١٤٦.	إن من الفطرة	٣١٠
١٤٧.	إن من حسن إسلام المرء	٨٩
١٤٨.	إن موسى قال يا رب أرني آدم	١٧٠
١٤٩.	إن ميسرة المسجد	٨١
١٥٠.	إن هذين محرم علي ذكور أمتي	٥٦٧
١٥١.	إن يوم الجمعة سيد الأيام	٤٤٦
١٥٢.	أنا سيد ولد آدم	٣٠٢
١٥٣.	إنا كذلك بضَعَفَ لنا الأجر	١٧٦
١٥٤.	أنا كنت أحفظكم لصلاة رسول الله	٥٣٠
١٥٥.	أنا وراث من لا وراث له	٣٨٤
١٥٦.	أنحلي أبي نحلاً.	١٢٦
١٥٧.	إنكم محشورون رجالاً	٣٠١
١٥٨.	إنما أرى بني هاشم	٣٣
١٥٩.	إنما الدنيا متاع	٥٦٥
١٦٠.	إنما سمي البيت العتيق	٥٤٢
١٦١.	إنما سن رسول الله الزكاة	٤٠٢
١٦٢.	إنه حبسني حديث	١٢٦
١٦٣.	أنها ستفتح لكم الأرض	٥٦٣
١٦٤.	إنها ستكون فتنة	٣٢٤
١٦٥.	أنها طلقت ولم يكن للمطلقة عدة	٣٨١
١٦٦.	إني أبرأ إلى الله أن يكون لي منكم خليل	٢٧٢
١٦٧.	إني لم أعطكها لتلبسها	٣١٣
١٦٨.	أهدى دحية الكلب لرسول الله	٢٥٢

الرقم	طرف الحديث	رقم الصفحة
١٦٩.	أهديت ابنة رسول الله	١٣٦
١٧٠.	أهرق الخمر	١١٥
١٧١.	أواجبة هي	٤٠٩
١٧٢.	أول ما بدئ به رسول الله من الوحي	٥٢٩
١٧٣.	أول ما جاء شيء بدأ بالمحررين	١٦٨
١٧٤.	أول ما يدعى يوم القيام آدم	٢٢٣
١٧٥.	أول من صلى علي	٤٨٥
١٧٦.	أولاهما بالله	٣٣٣
١٧٧.	إياك والالتفات في الصلاة	٢٩٠
١٧٨.	إياكم أن تتخذوا ظهور دوابكم	٣٨١
١٧٩.	إياكم والتعريس على جواد الطريق	٤٤٢
١٨٠.	إياكم والجلوس على الطرقات	١٥٠
١٨١.	إياكم والحلف في البيع	٤٠٣
١٨٢.	إياكم والدخول على النساء	١١٤
١٨٣.	إياكم والنعي	٤٧١
١٨٤.	آية آية يا عائشة	٣١٠
١٨٥.	أيكم رأى رؤيا	٢٠٤
١٨٦.	أيما أجل باع متاعاً	٣٨٥
١٨٧.	أيما رجل نكح امرأة	١٠١
١٨٨.	أيما عبد تزوج بغير إذن	429
١٨٩.	أين أنا غداً	٢٢٤
١٩٠.	أين المتألي على الله	٢٢٠
١٩١.	ابن آدم إن صبرت واحتسبت	٤٠٢
١٩٢.	اتركوا الحبشة ما تركوكم	٤٤٠
١٩٣.	اجعل يدك اليمنى على الوجع	٤٤٨
١٩٤.	اجملوا في طلب الدنيا	٤٠٣
١٩٥.	اذهبوا بنا نصلح بينهم	٥٠٨

الرقم	طرف الحديث	رقم الصفحة
١٩٦.	ارم سعد	٣٩٥
١٩٧.	ارم فداك أبي وأمي	٢٩٩
١٩٨.	اسألوا الله العافية	٤٣٢
١٩٩.	استعارت امرأ حلياً	٥٤٣
٢٠٠.	استعن بيمينك	٧١
٢٠١.	استكسيت رسول الله	٣٨٨
٢٠٢.	اسكن حراء فما عليك إلا	٢٣٤
٢٠٣.	اعتبروها بأسمائها	١٩٦
٢٠٤.	اقرأ والأمام يقرأ	٤٩٥
٢٠٥.	اكتحلوا بالإثم فإنه يحلو البصر	٤٧٣
٢٠٦.	انظري لا تكوني أنت	٣٢٣
٢٠٧.	التمس ولو خاتماً من حديد	٤٧٦
٢٠٨.	اللهم إني أعوذ بوجهك الكريم	٦١
٢٠٩.	اللهم اجعل سريرتي خيراً من	٤٨٢
٢١٠.	اللهم اجعلن أعظم شكرك	٤٥٧
٢١١.	اللهم اجعلني من الذين إذا أحسنوا	٣٢٣
٢١٢.	اللهم ارزقني شهادة	١٤٢
٢١٣.	اللهم اغفر للأنصار	٢٢٥
٢١٤.	اللهم بين	٢٣١
٢١٥.	اللهم ثبت قلبي على دينك	١٩٤
٢١٦.	اللهم حجة لا رياء فيها	١٩٤
٢١٧.	اللهم خلص الوليد	٢٩٢
٢١٨.	اللهم رب الناس	٥٨
٢١٩.	اللهم صلي على محمد عبد ورسولك	٥٣٣
٢٢٠.	اللهم والي من والاه	٢٢٥
ب - ث		
٢٢١.	بت ليلة عند النبي لأنظر كيف يصلي	٤٣٦
٢٢٢.	بخ ذاك مال رايح	٢٣٦
٢٢٣.	بسم الله وعلى ملة رسول الله	٤٠١

الرقم	طرف الحديث	رقم الصفحة
٢٢٤.	البذاذة من الإيمان	٢٦٥
٢٢٥.	بعثت أنا والساعة	١١٧
٢٢٦.	بعثت في نفس الساعة	١١٧
٢٢٧.	بعثني رسول الله فلما سرت	٢٧٠
٢٢٨.	بيت لا تمر فيه	١٧٥
٢٢٩.	بيع المحفلات خلا به	٢٦٠
٢٣٠.	بيننا أنا جالس في أهلي	٥٠٩
٢٣١.	تخرج الدابة فتسم الناس	٣٠٤
٢٣٢.	تخرج الدابة معها خاتم سليمان	٣٠٤
٢٣٣.	التسبيح نصف الميزان	٣٧٢
٢٣٤.	تقاتلون اليهود حتى يختبئ	٥٠٩
٢٣٥.	ثلاثة حق على الله عونهم	٥٦٧
٢٣٦.	ثلاثة لا يقبل لهم صلاة	٥٦١
ج - خ		
٢٣٧.	جاءت امرأة إلى النبي ﷺ يقال لها أم فلان	٤٥٨
٢٣٨.	الجالب مرزوق	٣٢٢
٢٣٩.	الجاهر بالقرآن كالجاهر بالصدقة	٣٧٠
٢٤٠.	حج النبي على رَحْل	194
٢٤١.	حجبت النار بالشهوات	٢٢٦
٢٤٢.	حدثنا بكلمتين	٣٩٤
٢٤٣.	حذف السلام سنة	٨٧
٢٤٤.	حزنت على من أصيب بالحرة	٢٢٥
٢٤٥.	حسين مني وأنا من حسين	٣٧٤
٢٤٦.	حضت فأمرني أن أقضي	٢٥١
٢٤٧.	حضرت رسول الله يقيد	٣٦٥
٢٤٨.	حفظت من رسول الله وعاءين	٢١٩
٢٤٩.	الحلال بين والحرام بين	١١٤
٢٥٠.	خرج رسول الله على أصحابه فقرأ عليهم سورة الرحمن	٤٣٢
٢٥١.	خصلتان من كانتا فيه	١٠٢
٢٥٢.	خطب معاوية بحمص	٤٠١

الرقم	طرف الحديث	رقم الصفحة
٢٥٣.	خير الدواء القرآن	٦٦
٢٥٤.	خير الكفن الحلة	١٦٧
٢٥٥.	خير ديار الأنصار	١٢١
٢٥٦.	خير ما يخلف الرجل بعده	٣٣٥
٢٥٧.	خيركم المدافع عن عشيرته	٣١
د- ز		
٢٥٨.	دخلت على عائشة فدعت لي بطعام	١١٨
٢٥٩.	دخلت على عائشة فقلت هل رأى محمد ربه	١١٩
٢٦٠.	دخلت مع رسول الله أنا وخالد	٣٠٦
٢٦١.	دعا علي بماء فغسل يديه	٦٤
٢٦٢.	ذكاة الجنين ذكاة أمه	١١٦
٢٦٣.	ذكر التلاعن عند رسول الله	٢٣٣
٢٦٤.	رأى رسول الله رجلاً توضأ	٤٨٧
٢٦٥.	رأيت ابن عباس يتختم في يمينه	٤٧٢
٢٦٦.	رأيت النبي ﷺ إذا توضأ مسح	٥٥٣
٢٦٧.	رأيت النبي ﷺ جالساً	٢٥٨
٢٦٨.	رأيت رسول الله توضأ ومسح على خفيه	٤٧٠
٢٦٩.	رأيت رسول الله يمسح على خفيه	٤٧٠
٢٧٠.	رأيت علياً توضأ	46
٢٧١.	رأيت واثلة بن الأشقع في مسجد	٤٥٨
٢٧٢.	الرجل علي دين خليله	٤٣٠
س- ظ		
٢٧٣.	سئل رسول الله عن الوضوء من لحوم الإبل	٢٧٩
٢٧٤.	سئل رسول الله ما أكثرها ما يدخل الجنة	٢٧٤
٢٧٥.	سئل عمران عن صلاة المسافر	٣٠٥
٢٧٦.	سألت رسول الله عن الحج الأكبر	٥٢
٢٧٧.	سألت رسول الله عن صيد البازي	١١٥
٢٧٨.	سألت رسول الله عن صيد الكلب	١١٥
٢٧٩.	سبعة مواطن لا تجوز فيها الصلاة	٥٤٥

الرقم	طرف الحديث	رقم الصفحة
٢٨٠.	ستر ما بين أعين الجن	٤٧٠
٢٨١.	سفتح عليكم الآفاق	١٩٣
٢٨٢.	السفر قطعة من العذاب	٢٣٣
٢٨٣.	سيلي أموركم بعدي	٤٠٧
٢٨٤.	شهدت رسول الله حج على رجل	١٩٤
٢٨٥.	شهدت مع رسول الله وليمة	٣٢٠
٢٨٦.	صلى بنا رسول الله يوماً صلاة العصر	٢٩٤
٢٨٧.	صليت مع عبد الله بن أبي أو في الجنابة	211
٢٨٨.	ضحى خال لي	٢٧٨
٢٨٩.	ضحى رسول الله والمسلمون من بعده	٤٠٨
٢٩٠.	ضحى رسول الله يوم عيد	٤٠٨
٢٩١.	طفت مع عبد الله فلما جننا	١٠٣
ع - ق		
٢٩٢.	عبأنا رسول الله ببدر	٤٧٢
٢٩٣.	عشرة من الفطرة	٣١١
٢٩٤.	عقل المرأة مثل عقل الرجل	٣٧٧
٢٩٥.	العلم ثلاثة	٥٦٣
٢٩٦.	عمرة في رمضان تعدل حجة	٢٦٣
٢٩٧.	الغرة خمسون ديناراً	٢٥٥
٢٩٨.	غزوت مع رسول الله	٣٩٩
٢٩٩.	غزوت مع مولاي يوم خيبر	١٧٤
٣٠٠.	فإن خفتن نشوزهن	٣١٢
٣٠١.	فلم يجعل لي سكنى	١١٠
٣٠٢.	فيم الرملان وقد	١٦٥
٣٠٣.	قال ناس من يهود لأناس من أصحاب	١٢٠
٣٠٤.	قام رسول الله خطيباً يوم فتح مكة	٢٨٩
٣٠٥.	قام رسول الله عام الأول	٤٢٨
٣٠٦.	قتل رجل عبده	٤٠٦
٣٠٧.	قد عفوت عن صدقة الخيل	٤٩

الرقم	طرف الحديث	رقم الصفحة
٣٠٨.	قدم النبي ﷺ المدينة	٣٢٨
٣٠٩.	قلت لبلال كيف كان النبي يرد السلام	١٥٢
ك - م		
٣١٠.	كان أبو طلحة أكثر الصحابة مالاً	٢٢٨
٣١١.	كان أحب الثياب إلى النبي القميص	٤٧٤
٣١٢.	كان النبي يوتر بثلاث	٤٨
٣١٣.	كان بدمشق رجل من أصحاب النبي متوحداً	١٦٨
٣١٤.	كان رجل من الانتصار يؤمهم	٢٣٨
٣١٥.	كان رسول الله إذا توضأ يسمح	١٩٠
٣١٦.	كان رسول الله إذا رأى ما يحب	٤٤٧
٣١٧.	كان رسول الله إذا قام إلى الصلاة يكبر	٥٢٩
٣١٨.	كان رسول الله إذا كربه أمر	١٩٣
٣١٩.	كان رسول الله وأهله يغتسلون	٦٣
٣٢٠.	كان رسول الله يصلي في السفر	٢٥٧
٣٢١.	كان عندنا خمر لأيتام	١١٥
٣٢٢.	كان فراش علي	١٣٧
٣٢٣.	كان لأبي بكر غلام يخرج له الخراج	٢٢٢
٣٢٤.	كان النبي إذا أتى بالسبي	١٧٦
٣٢٥.	كفّ عنا جشاءك	٤٧٩
٣٢٦.	كلّ على خير	٥٦٤
٣٢٧.	كل كلام لا يبدأ فيه	٩٢
٣٢٨.	كم من أشعث أغبر	٣٠٧
٣٢٩.	كنا عند النبي فخط خطأ	١٣١
٣٣٠.	كنا في زمن النبي لا نعدل بأبي بكر	٥٣٣
٣٣١.	كنا نحض على عهد رسول الله	٢٨٠
٣٣٢.	كناني رسول الله ببقلة	٢٥٣
٣٣٣.	كنت أسأل عن الانتصار	٣١٥
٣٣٤.	كنت أستحاض حيضة	١٢١
٣٣٥.	كنت يوماً عند زينب نصنع ثياباً	٣٩٠

الرقم	طرف الحديث	رقم الصفحة
٣٣٦.	كيلوا طعامكم ببارك لكم	٤٠٤
٣٣٧.	لا تفقع أصابعك في الصلاة	٦٤
٣٣٨.	لعن رسول الله أكل الربا	٣٥٣
٣٣٩.	لقد جمع لي رسول الله يوم أحد أبويه	٣٩٥
٣٤٠.	لقد رأيتنا مع رسول الله في بعض أسفاره	١٤٧
٣٤١.	لقد علم قومي أن حرفتي	٢٢٠
٣٤٢.	لقد قرأتها على الجن	٤٣٢
٣٤٣.	لك أو لأخيك أو للذنب	٣٤٢
٣٤٤.	لكل سهو سجدتان	٣٧٩
٣٤٥.	للتشهاد عند الله	٤٠٦
٣٤٦.	للمسلم على المسلم ست	٥٥
٣٤٧.	لما أغرق الله فرعون	٣٠١
٣٤٨.	لما اجتلى النبي ﷺ صفية	٣٢١
٣٤٩.	لَمَّا خلق الله آدم	١٥٧
٣٥٠.	لما فرغ سليمان	٣١
٣٥١.	لما قدم رسول الله المدينة	٣٢١
٣٥٢.	لما نزلت آلم غلبت الروم	٢٣٨
٣٥٣.	لما نزلت يا أيها الناس اتقوا ربكم	٣٠٢
٣٥٤.	لمن أعطي عطاء	٣٦٣
٣٥٥.	لن يجمع الله على هذه الأمة	٣٩٠
٣٥٦.	لو أمرت أحداً أن يسجد لأحد	٣٢٠
٣٥٧.	لو قصد في قوله لكان خيراً	٣٩٢
٣٥٨.	لو كنت مؤمراً أحداً من غير شورة	٥٩
٣٥٩.	لولا أن الملك ينزل	٤٧٦
٣٦٠.	لولا الهجرة لكنت امرأ	434
٣٦١.	ليأتين على أمتي	٥٥٨
٣٦٢.	ليبشر المشاؤون في الظلم بالنور	٤٤٤
٣٦٣.	ليتكلم وليأكل	٥١٣
٣٦٤.	ليس بين العبد والشرك	١٩١

الرقم	طرف الحديث	رقم الصفحة
٣٦٥.	ليس عليها غسل حتى تنزل	٣١٨
٣٦٦.	ما أبقيت لأهلك	١٥٨
٣٦٧.	ما أمسك عليك فكل	١١٥
٣٦٨.	ما آمن بالقرآن من استحل محارمه	٣٣٣
٣٦٩.	ما حق امرئ مسلم له شيء	١٤٩
٣٧٠.	ما دعوة أسرع إجابة	٥٥٧
٣٧١.	ما زال جبريل يوصني بالجار	٢٢٦
٣٧٢.	ما سمعت رسول الله ينسب أحداً إلا لدينه	١٧١
٣٧٣.	ما على أحدكم إن وجد سعة	٤٤٦
٣٧٤.	ما قطع من البهيمة وهي حية	١٧٤
٣٧٥.	ما كسب الرجل كسباً طيباً	٤٠٣
٣٧٦.	ما ملأ ابن آدم وعاء	٣٦٦
٣٧٧.	ما من حاكم يحكم بين الناس	١٣٤
٣٧٨.	ما من صاحب ذهب	١٤٦
٣٧٩.	ما من مؤمن إلا وله بابان	١٨٦
٣٨٠.	ما من مسلم يلبي	٣٦٣
٣٨١.	ما من مسلم يموت يوم الجمعة	١٥٤
٣٨٢.	ما من ملب	٣٥٧
٣٨٣.	ما من يوم يصبح العباد فيه	٢٢٣
٣٨٤.	ما منكم أحد إلا وله شيطان	١١٤
٣٨٥.	ما نفعتني مال قط ما نفعتني مال أبي بكر	٢٧٢
٣٨٦.	ما يزال الرجل	٥٣١
٣٨٧.	ما يصيب المسلم من نصب	٤٢٥
٣٨٨.	مات رأس المنافقين في المدينة	١٣٣
٣٨٩.	مالأحد عندنا يدا إلا وقد كافيناه	٢٧٢
٣٩٠.	مالك تكتني بأبي يحيى	٤٤٩
٣٩١.	مالي أرى عليك عليّة أهل النار	٤٧٥

الرقم	طرف الحديث	رقم الصفحة
٣٩٢.	مثل الذي يجلس يسمع الحكمة	٣٢٥
٣٩٣.	مثل القلب مثل الريشة	١٨٩
٣٩٤.	مثلي في النبيين	٤٣٣
٣٩٥.	المحروم من حرم وصيته	١٩٢
٣٩٦.	المرء مع من أحب	٥١٧
٣٩٧.	مرحباً بنسب قريب	٢٣١
٣٩٨.	مروا بالمعروف وانهاؤا عن المنكر	١٧٥
٣٩٩.	المسألة أن ترفع يديك	٧٩
٤٠٠.	المستحاضة تتوضأ لكل صلاة	١٢١
٤٠١.	المسلم أخو المسلم	١٥٥
٤٠٢.	مفتاح الجنة الصلاة	٥١٩
٤٠٣.	المكاتب عبد ما بقي درهم	٣٨٨
٤٠٤.	مكث أبو الدجال وأمه	٢٩٩
٤٠٥.	الملحمة الكبرى	٤١٢
٤٠٦.	من أحيا سنة من سنتي	٢٤٠
٤٠٧.	من أذن ثنتي عشرة سنة	٥٤٤
٤٠٨.	من أذن سبع سنين	٤٦٧
٤٠٩.	من أصابه قيء	٣٩٩
٤١٠.	من أطعمه الله طعاماً	٤١٠
٤١١.	من أوتي عند ماله	٣٣٦
٤١٢.	من أودع وديعة	٣٢
٤١٣.	من أوى إلى فراشه	٣٧٢
٤١٤.	من ابتاع طعاماً فلا يبيعه حتى	٢٢٩
٤١٥.	من السنة أن تخرج إلى العيد ماشياً	٤٩
٤١٦.	من باع عيباً لم يبيعه	٤٩٦
٤١٧.	من ترك الجمعة ثلاثاً	٤٤٧
٤١٨.	من تعار من الليل	٣٧٣
٤١٩.	من توضأ على طهارة	٥٥٤
٤٢٠.	من توضأ على طهر	٥٣٧

الرقم	طرف الحديث	رقم الصفحة
٤٢١.	من توضأ فأحسن الوضوء	١٦٢
٤٢٢.	من توضأ يوم الجمعة	191
٤٢٣.	من حسن إسلام المرء	٨٩
٤٢٤.	من حلف على يمين	٢٣٢
٤٢٥.	من خاف أدلج	٣٣٣
٤٢٦.	من خلع يداً من طاعة	١٥٠
٤٢٧.	من خير خصال الصائم	١٣٣
٤٢٨.	من رآني في المنام فقد رآني	٢٦٤
٤٢٩.	من رأى منكم رؤية	٣١٤
٤٣٠.	من سأل الله الشهادة	٥٤٠
٤٣١.	من سبح دبر كل صلاة	٣٤٣
٤٣٢.	من سرّه أن يلقي الله غداً مسلماً	٢١١
٤٣٣.	من سرّه أن ينظر إلى الصحيفة	٢٧٠
٤٣٤.	من سنّ في الإسلام سنة	٢٤١
٤٣٥.	من صلى أربعين يوماً	٣٥٩
٤٣٦.	من صلى صلاة لم يقرأ فيها	٢٣٦
٤٣٧.	من طلب العلم كان كفارة له	٤٨٠
٤٣٨.	من عاشر أمة	١٠٥
٤٣٩.	من عمّر ميسرة المسجد	٨١
٤٤٠.	من قال أشهد أن لا إله إلا الله	٧٢
٤٤١.	من قال حين يصبح	٢٣٩
٤٤٢.	من كان له إمام فقراءة الإمام	٢٥٦
٤٤٣.	من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يدخل الحمام	٨٦
٤٤٤.	من كانت الآخرة همه	١٨٦
٤٤٥.	من كانت له أرض فليزرعها	١٤٨
٤٤٦.	من له بنية على قتيل قتله	٥٣٤

الرقم	طرف الحديث	رقم الصفحة
٤٤٧.	من ملك زاداً وراحلة تبلغه الحج	٥٢
٤٤٨.	من يردهم عنا	٢٨٧
حرف النون		
٤٤٩.	نحن نازلون غداً	١٨٢
٤٥٠.	نعم عبدُ الله هذا	١٥٩
٤٥١.	النفقة كلها في سبيل الله إلا البناء	٤٧٩
٤٥٢.	نهى رسول الله عن الشرب من ثلثة القدح	٩١
٤٥٣.	نهى رسول الله عن بيع الغرر	٤١٩
حرف الهاء		
٤٥٤.	هذا أوان يختلس العلم	٥٤٠
٤٥٥.	هذا الذي وفي الله له	٢٢٨
٤٥٦.	هذا خالي فليرني امرؤ	١٢١
٤٥٧.	هذا سبيل الله	١٣١
٤٥٨.	هذا ما كتب لي رسول الله	٣٧٤
٤٥٩.	هذا ممن قضى نحبه	٧٩
٤٦٠.	هذه معاتبة الله العبد	٣٠٠
٤٦١.	هل نرى ربنا يوم القيامة	١٤٥
٤٦٢.	هلا تركتموه	١٧٠
حرف الواو		
٤٦٣.	وعدني ربي أن يدخل الجنة من أمتي	٣٦٧
٤٦٤.	وقيت شركم	516
٤٦٥.	وكل بها سبعون ملكاً	٤٠٧
٤٦٦.	ولا يوم قوماً فيخص نفسه بدعوة	٥٦١
٤٦٧.	وليس للقاتل شيء	٣٧٥
٤٦٨.	وما يملك أن تقرأ هذه السورة	٢٣٦
٤٦٩.	وهل هو إلا مضغة منك	418
حرف لا - الياء		
٤٧٠.	لا تؤذي امرأة زوجها	٣٦٤

الرقم	طرف الحديث	رقم الصفحة
٤٧١.	لا نترك	٥١٩
٤٧٢.	لا تجلدوا فوق عشرة أسواط	405
٤٧٣.	لا تجلس هكذا	١٦٣
٤٧٤.	لا تزوجوا النساء لحسنهن	٥٦٦
٤٧٥.	لا تشربوا واحداً كشراب البعير	٣٣١
٤٧٦.	لا تطبخوا فيها	٣٣٧
٤٧٧.	لا تطلقني وأمسكني	٥٢١
٤٧٨.	لا تعد في صدقتك	١٧٣
٤٧٩.	لا تعزروا فوق عشرة أسواط	٤٠٥
٤٨٠.	لا تفعل فإن مقام أحدكم	١٥٥
٤٨١.	لا تقرأ الحائض ولا الجنب	٣٥٨
٤٨٢.	لا تقوم الساعة حتى	٣٠٥
٤٨٣.	لا تلجوا على المغيبات	١١٣
٤٨٤.	لا تلعن فإن أبا الدرداء	١٥٢
٤٨٥.	لا تنفق امرأة من بيت زوجها	٣٦٢
٤٨٦.	لا شوم وقد يكون اليمين	٣٦٨
٤٨٧.	لا ضرر ولا ضرار	١٧٢
٤٨٨.	لا طلاق قبل النكاح	٢٦٢
٤٨٩.	لا قود إلا بالسيف	٣٠٩
٤٩٠.	لا نذر في معصية	٣٩٦
٤٩١.	لا وضوء إلا من ريح	٤٩٥
٤٩٢.	لا يؤذن إلا متوضئ	١٤٦
٤٩٣.	لا يتناجي اثنان	٤٨٦
٤٩٤.	لا يتوارث أهل ملتين	١٠٤
٤٩٥.	لا يجوز لامرأة في مالها	١٠٤
٤٩٦.	لا يحرم الحرام الحلال	٥١٢
٤٩٧.	لا يرجع المصدق إلا عن	٢٥٨
٤٩٨.	لا يرد الدعاء إلا القضاء	٤٧٧
٤٩٩.	لا يزال الناس بخير	٨٩
٥٠٠.	لا يسأل بوجه الله إلا الجنة	٥٢٢

الرقم	طرف الحديث	رقم الصفحة
٥٠١.	لا يغلق الرهن	٤٨٩
٥٠٢.	لا يقطع الصلاة شيء	١٢٦
٥٠٣.	لا ينبغي للمؤمن أن يذل نفسه	٢٩٥
٥٠٤.	يا أبا ذر لأن تغدو	٣١٧
٥٠٥.	يا أيها الناس إنكم لا تدعون	٣١٢
٥٠٦.	يا ابن آدم اركع أربع	٣٦٢
٥٠٧.	يا بني إذا دخلت بيتك	٢٩٨
٥٠٨.	يا بني إياك والالتفات	٢٩٠
٥٠٩.	يا جنيدب إنما هذه ضجعة أهل النار	٢٤٢
٥١٠.	يا رسول الله أي الناس خير	٢٩٨
٥١١.	يا رسول الله كيف ترى في حريسة الجبل	١٦١
٥١٢.	يا رسول الله ما الشيء الذي لا يحل منعه	٣٢٤
٥١٣.	يا رسول الله هذا يومي لعائشة	٥٢١
٥١٤.	يا عثمان إن ولاك الله هذا الأمر	٤٥٩
٥١٥.	يا علي أحب لك	٤٧
٥١٦.	يا علي لا تفتح علي	٦٠
٥١٧.	يا مُحَمَّد انه أمتك	٣٧٨
٥١٨.	يا هني اضمم جناحك	221
٥١٩.	يحشر الناس يوم القيامة	٣٠١
٥٢٠.	يخرج من النار أربعة	٣٠٢
٥٢١.	يرحم الله نساء المهاجرات	٩١
٥٢٢.	يرسل البكاء على أهل النار	١٩٧
٥٢٣.	يصف الناس يوم القيامة	١٩٥
٥٢٤.	يطلع عليكم رجل من أهل الجنة	٤٨٣
٥٢٥.	يعفر له في أول دفعة	٤٠٥
٥٢٦.	يقوم الإمام مستقبل القبلة	١٤٤
٥٢٧.	يكون في آخر الزمان قوم	٤٠٩
٥٢٨.	يود أهل العافية يوم القيامة	٤٧٨

فهرست المصادر والمراجع

المصادر والمراجع:

١. ابن الأثير، المبارك بن مُحمَّد، النهاية في غريب الحديث والأثر، بيروت، دار الكُتُب العلمية، ١٩٦٣ م.
٢. الأصبهاني، أبو نعيم أحمد بن عبد الله، المسند المستخرج على صحيح مسلم، تحقيق: مُحمَّد حسن، بيروت - لبنان، دار الكُتُب العلمية، ط ١، ١٩٩٦ م.
٣. الأصبهاني، أبو نعيم، أحمد عبد الله، حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، بيروت - لبنان، دار الكتاب العربي، ط ٤، ١٤٠٥ هـ.
٤. الباجي، سليمان بن خلف، التعديل والتجريح لمن خرج له في الجامع الصحيح، تحقيق أبي لبابة حسين، الرياض - السعودية، دار اللوا للنشر والتوزيع، ط ١، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.
٥. الباغندي، مُحمَّد بن مُحمَّد، مسند عمر بن عبد العزيز، تحقيق: مُحمَّد عوامة، دمشق - سوريا، مؤسسة علوم القرآن، د. ط، ١٤٠٤ هـ.
٦. البخاري، مُحمَّد بن إسماعيل، التاريخ الصغير (الأوسط)، تحقيق محمود إبراهيم زايد، حلب - سوريا، والقاهرة - مصر، دار الوعي، ط ١، ١٣٩٧ هـ - ١٩٩٧ م.
٧. _____، التاريخ الكبير، تحقيق السيد هشام الندوي، بيروت - لبنان، دار الفكر، د. ط، د. ت.
٨. _____، الصحيح المسند المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه، تحقيق: نزار تميم وهيثم نزار تميم، بيروت - لبنان، دار الأرقم، د. ط، د. ت.
٩. _____، الضعفاء الصغير، تحقيق مُحمَّد إبراهيم زايد، حلب - سوريا، دار الوعي، ط ١، ١٣٩٦ هـ.
١٠. _____، الكنى، تحقيق السيد هاشم الندوي، بيروت - لبنان، دار الفكر، د. ط، د. ت.
١١. _____، خلق أفعال العباد، تحقيق: عبد الرحمن عميرة، الرياض - السعودية، دار المعارف السعودية، د. ط، ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م.
١٢. _____، الأدب المفرد، تحقيق مُحمَّد فؤاد عبد الباقي، بيروت - لبنان، دار البشائر الإسلامية، ط ٣، ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م.
١٣. البزار، أحمد بن عمرو، البحر الزخار (مسند البزار)، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الدين، بيروت، المدينة، مؤسسة علوم القرآن، مكتبة العلوم والحكم، ط ١، ١٤٠٩ هـ.
١٤. البوصيري، أحمد بن أبي بكر، مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه، تحقيق: مُحمَّد المتقي الكشناوي، بيروت - لبنان، دار العربية، ط ٢، ١٤٠٣ هـ.
١٥. البيهقي، أحمد بن الحسين، شعب الإيثار، تحقيق مُحمَّد السعيد زغلول، بيروت - لبنان، دار الكُتُب العلمية، ط ١، ١٤١٠ هـ.

١٦. _____، السنن الصغرى، تحقيق مُحمَّد ضياء الرحمن الأعظمي، المدينة المنورة- السعودية، مكتبة الدار، ط١، ١٤١٠هـ-١٩٨٩م.
١٧. _____، السنن الكبرى، تحقيق مُحمَّد عبد القادر عطا، مكة المكرمة - السعودية، مكتبة دار الباز، د. ط، ١٤١٤هـ-١٩٩٤م.
١٨. _____، القراءة خلف الإمام، تحقيق: مُحمَّد زغلول، بيروت - لبنان، دار الكُتُب العلمية، ط١، ١٤٠٥هـ.
١٩. _____، المدخل إلى السنن الكبرى، تحقيق مُحمَّد الأعظمي، الكويت، دار الخُلفاء للكتاب الإسلامي، د. ط، ١٤٠٤هـ.
٢٠. الترمذيّ، مُحمَّد بن عيسى، علل الترمذيّ الكبير (ترتيب القاضي)، تحقيق: صبحي السامرائي وآخرون، بيروت - لبنان، عالم الكُتُب، مكتبة النهضة العربية، ط١، ١٤٠٩هـ.
٢١. _____، علل الترمذيّ، تحقيق: مُحمَّد شاكر، بيروت - لبنان، دار إحياء التراث العربي، د. ط، ١٣٥٧هـ-١٩٣٨م.
٢٢. _____، الجامع، تحقيق أحمد شاكر وآخرون، بيروت - لبنان، دار إحياء التراث العربي، د. ط، د. ت.
٢٣. ابن الجارود، عبد الله بن علي، المنتقى من السنن المسندة، تحقيق عبد الله البارودي، بيروت- لبنان، مؤسسة الكُتُب الثقافية، ط١، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.
٢٤. الجرجاني، حمزة بن يوسف، تاريخ جرجان، بيروت - لبنان، تحقيق مُحمَّد خان، عالم الكُتُب، ط٣، ١٤٠١هـ-١٩٨١م.
٢٥. الجرجاني، علي بن مُحمَّد، التعريفات، تحقيق إبراهيم الأبياري، بيروت - لبنان، دار الكتاب العربي، ط١، ١٤٠٥هـ.
٢٦. ابن الجعد، علي بن الجعد، مسند ابن الجعد، تحقيق عامر أحمد حيدر، بيروت - لبنان، ط١، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.
٢٧. ابن جماعة، مُحمَّد بن إبراهيم، المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي، تحقيق محي الدين رمضان، دمشق - بيروت، دار الفكر، ط٢، ١٤٠٦هـ.
٢٨. الجوزجاني، إبراهيم بن يعقوب، أحوال الرجال، تحقيق صبحي السامرائي، بيروت - لبنان، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٠٥هـ.
٢٩. ابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي، الضعفاء والمتروكين، تحقيق عبد الله القاضي، بيروت - لبنان، دار الكُتُب العلمية، ط١، ١٤٠٦هـ.
٣٠. _____، العلل المتناهية في الأحاديث الواهية، تحقيق: خليل الميس، بيروت - لبنان، ط١، ١٤٠٣هـ.

٣١. _____، صفوة الصفوة، تحقيق: محمود فاخوري مُحمَّد رواسي قلعة جي، دار المعرفة، ط٢، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.
٣٢. _____، عبد الرحمن بن علي، التحقيق في أحاديث الخلاف، تحقيق مسعد السعدي، بيروت - لبنان، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٥هـ.
٣٣. ابن أبي حاتم، المراسيل، تحقيق شكر الله قوجاني، بيروت - لبنان، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٣٩٣هـ.
٣٤. ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن مُحمَّد، الجرح والتعديل، بيروت - لبنان، دار إحياء التراث العربي، ط١، ١٢٧١هـ-١٩٥٢.
٣٥. _____، علل الحديث، تحقيق: محب الدين الخطيب، بيروت - لبنان، دار المعرفة، د. ط، ١٤١٥هـ.
٣٦. _____، مقدمة الجرح والتعديل، بيروت - لبنان، دار إحياء التراث العربي، ط١، ١٢٧١هـ-١٩٥٢م.
٣٧. الحارث، الحارث بن أبي سامة، مسند الحارث (زوائد الهيثمي)، تحقيق: حسن الباكري، المدينة المنورة، مركز خدمة السنة، ط١، ١٤١٣هـ-١٩٩٢م.
٣٨. الحازمي، مُحمَّد بن موسى، شروط الأئمة الخمسة، المثنى به عبدالفتاح أو غمدة، حلب، مكتبة المطبوعات الإسلامية، ط١، ١٤١٧هـ-١٩٩٧م.
٣٩. الحاكم، مُحمَّد بن عبد الله، المستدرک على الصحيحين، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا، بيروت - لبنان، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١١هـ-١٩٩٠م.
٤٠. ابن حبان، مُحمَّد بن حبان، المجروحين، تحقيق محمود إبراهيم زايد، حلب - سوريا، دار الوعي، د. ط، د. ت.
٤١. _____، صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، بيروت - لبنان، مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٤١٤هـ-١٩٩٣م.
٤٢. _____، الثقات، بيروت - لبنان، دار الفكر، ط١، ١٣٩٥هـ-١٩٧٥م.
٤٣. _____، مشاهير علماء الأمصار، تحقيق: م. فلايشهر، بيروت - لبنان، دار الكتب العلمية، د. ط، ١٩٥٩م.
٤٤. ابن حجر، أحمد بن علي، الإصابة في تمييز الصحابة، تحقيق علي مُحمَّد البجاوي، بيروت - لبنان، دار الجليل، ط١، ١٤١٢هـ-١٩٩٢م.
٤٥. _____، التلخيص الحبير في أحاديث الرافي الكبير، تحقيق السيد عبد الله هاشم، المدينة المنورة - السعودية، د. ط، ١٣٨٤هـ-١٩٦٤م.
٤٦. _____، الدراية في تخريج أحاديث الهداية، تحقيق السيد عبد الله هاشم، بيروت - لبنان، دار المعرفة، د. ط، د. ت.

٤٧. _____، القول المسدد في الذب عن المسند للإمام أحمد، تحقيق مكتبة ابن تيمية، القاهرة - مصر، ط١، ١٤٠١هـ.
٤٨. _____، النكت الظراف على تحفة الأشراف مطبوع بهامش تحفة الإشراف لمزي، تحقيق: عبد الصمد شرف الدين، بيروت، المكتب الإسلامي، ط٢، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
٤٩. _____، تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة، تحقيق: إكرام الله إمداد الحق، بيروت - لبنان، دار الكتاب العربي، ط١، د.ت.
٥٠. _____، تغليق التعليق على صحيح البخاري، تحقيق سعيد القزقي، بيروت، عمان، المكتب الإسلامي، دار عمار، ط١، ١٤٠٥هـ.
٥١. _____، تقريب التهذيب، تحقيق محمد عوامة، سوريا، دار الرشيد، ط١، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
٥٢. _____، تهذيب التهذيب، بيروت - لبنان، دار الفكر، ط١، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
٥٣. _____، طبقات المدلسين، تحقيق عاصم القريوتي، عمان - الأردن، مكتبة المنار، ط١، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
٥٤. _____، فتح الباري شرح صحيح البخاري، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، ومحب الدين الخطيب، بيروت - لبنان، دار المعرفة، د.ط، ١٣٧٩هـ.
٥٥. _____، لسان الميزان، تحقيق: دائرة المعارف النظامية - الهند، بيروت - لبنان، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، ط٣، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
٥٦. _____، هدى الساري، مقدمة فتح الباري شرح صحيح البخاري، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، ومحب الدين الخطيب، بيروت - لبنان، دار المعرفة، د.ط، ١٣٧٩هـ.
٥٧. ابن حزم، علي بن أحمد، المحلى، تحقيق: لجنة إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان، دار الآفاق، د.ط، د.ت.
٥٨. الحسيني، إبراهيم بن محمد، البيان والتعريف، تحقيق: سيف الدين الكاتب، بيروت - لبنان، دار الكتاب العربي، د.ط، ١٤٠١هـ.
٥٩. الحميدي، عبد الله بن الزبير، المسند، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، بيروت، القاهرة، دار الكتب العلمية، مكتبة المتنبي، د.ط، د.ت.
٦٠. ابن حنبل، أحمد بن حنبل، الأسامي والكنى، تحقيق عبد الله بن يوسف الجديع، مكتبة دار الأقصى، الكويت - الكويت، ط١، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٥م.
٦١. _____، الزهد، بيروت - لبنان، دار الكتب العلمية، د.ط، د.ت.

٦٢. — العلل ومعرفة الرجال، تحقيق وصي الله عباس، بيروت، الرياض، المكتب الإسلامي، دار الخاني، ط١، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.
٦٣. — الورع، تحقيق زينب القاروط، بيروت - لبنان، دار الكُتُب العلمية، ط١، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.
٦٤. — سؤالات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل في جرح الراوة وتعديلهم، تحقيق زياد منصور، المدينة المنورة - السعودية، مكتبة العلوم والحكم، ط١، ١٤١٤هـ.
٦٥. — علل أحمد بن حنبل، تحقيق صبحي السامرائي، الرياض - السعودية، مكتبة المعارف، ط١، ١٤٠٩هـ.
٦٦. — فضائل الصحابة، تحقيق وصي الله محمد عباس، بيروت - لبنان، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.
٦٧. — مسند الإمام أحمد بن حنبل، مصر، مؤسسة قرطبة، د.ط، د.ت.
٦٨. ابن حنبل، عبد الله بن أحمد، السنة، تحقيق محمد سعيد القحطاني، الرمام - السعودية، دار ابن القيم، ط١، ١٤٠٦هـ.
٦٩. ابن خزيمة، محمد بن إسحاق، صحيح ابن خزيمة، تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي، بيروت - لبنان، المكتب الإسلامي، د.ط، ١٣٩٥هـ-١٩٧٠م.
٧٠. الخطابي، حمد بن محمد، غريب الحديث، تحقيق: عبد الكريم العزباوي، دمشق، دار الفكر، د.ط، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.
٧١. الخطيب البغدادي، أحمد بن علي، موضع أوهام الجمع والتفريق، تحقيق عبد المعطي أمين قلعجي، بيروت - لبنان، دار المعرفة، ط١، ١٤٠٧هـ.
٧٢. — الفصل للوصول المدرج في النقل، تحقيق: محمد مطر الزهراني، الرياض، دار الهجرة، ط١، ١٤١٨هـ.
٧٣. — تاريخ بغداد، بيروت - لبنان، دار الكُتُب العلمية، د.ط، د.ت.
٧٤. — تالي تلخيص المتشابه، تحقيق مشهور حسن وأحمد شقيرات، الرياض - السعودية، دار العصيمي، ط١، ١٤١٧هـ.
٧٥. الخلال، أحمد بن محمد، السنة، تحقيق عطية الزهراني، الرياض - السعودية، دار الراية، ط١، ١٤١٠هـ.
٧٦. الخليلي، الخليل بن أحمد، الإرشاد في معرفة علماء الحديث، تحقيق محمد سعيد عمر إدريس، الرياض - السعودية، دار الرشد، ط١، ١٤٠٩هـ.
٧٧. الدارقطني، علي بن عمر، سؤالات البرقاني للدارقطني، تحقيق عبد الرحيم القشقري، باكستان، كتب خانة جبلي، ط١، ١٤٠٤هـ.

٧٨. ———، الضّعفاء والمتروكين، تحقيق: صبحي السامرائي، بيروت - لبنان، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
٧٩. ———، العلل الواردة في الأحاديث النبوية، تحقيق: محفوظ الرحمن السلفي، الرياض - السعودية، دار طيبة، ط١، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
٨٠. ———، سؤالات الحاكم النيسابوري للدراقطني، تحقيق: موفق عبد القادر، الرياض - السعودية، مكتبة المعارف، ط١، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
٨١. ———، سؤالات حمزة بن يوسف السهمي، تحقيق موفق عبد القادر، الرياض - السعودية، مكتبة المعارف، ط١، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
٨٢. ———، سنن الدراقطني، تحقيق: السيد عبد الله هاشم، بيروت - لبنان، دار المعرفة، د. ط، ١٣٨٦هـ - ١٩٦٦م.
٨٣. الدارمي، عبد الله بن عبد الرحمن، سنن الدرامي، تحقيق: فواز أحمد وخالل السبع، بيروت - لبنان، دار الكتاب العربي، ط١، ١٤٠٧هـ.
٨٤. أبو داود، سليمان بن الأشعث، رسالة أبي داود إلى أهل مكة وغيرهم في وصف سنته، تحقيق محمد الصباغ، بيروت - لبنان، دار العربية، د. ط، د. ت.
٨٥. ———، سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني، تحقيق محمد العمري، المدينة المنورة - السعودية، ط١، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
٨٦. ———، المراسيل، تحقيق شعيب الأرنؤوط، بيروت - لبنان، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٠٨هـ.
٨٧. ———، سنن أبي داود، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، بيروت - لبنان، دار الفكر، د. ط، د. ت.
٨٨. الذهبي، محمد بن أحمد، الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، تحقيق محمد عوامة، جدة - السعودية، دار القبلة للثقافة الإسلامية، ط١، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.
٨٩. ———، المغني في الضّعفاء، تحقيق نور الدين عز، د. ن، د. ط، د. ت.
٩٠. ———، المقتنى في سرد الكنى، تحقيق محمد المراد، المدينة المنورة - السعودية، مطابع الجامعة الإسلامية، د. ط، ١٤٠٨هـ.
٩١. ———، ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق، تحقيق: محمد شكور أمريز، الزرقاء - الأردن، مكتبة المنار، ط١، ١٤٠٦هـ.
٩٢. ———، سير أعلام النبلاء، تحقيق شعيب الأرنؤوط، محمد نعيم العرقسوسي، بيروت - لبنان، مؤسسة الرسالة، ط٩، ١٤١٣هـ.

٩٣. —، الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم، تحقيق محمد إبراهيم الموصلي، بيروت - لبنان، دار البشائر الإسلامية، ط١، ١٩٩٢م.
٩٤. —، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، تحقيق: علي محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود، بيروت - لبنان، دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩٥م.
٩٥. ابن راهويه، إسحاق بن إبراهيم، مسند إسحق بن راهويه، تحقيق: عبد الغفور البلوشي، المدينة المنورة - السعودية، مكتبة الإيمان، ط١، ١٤١٢هـ - ١٩٩١م.
٩٦. ابن رجب، عبد الرحمن بن أحمد، شرح علل الترمذي، تحقيق صبحي السامرائي، بيروت، عالم الكتب، ط٢، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
٩٧. —، جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثاً من جوامع الكلم، تحقيق: الأحدي، أبو النور، القاهرة - مصر، مطبعة دار السلام، ط١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
٩٨. —، فتح الباري شرح صحيح البخاري، تحقيق: محمود بن شعبان وآخرون، المدينة المنورة - السعودية، مكتبة الغرباء الأثرية، ط١، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
٩٩. أبو زرعة، عبيد الله بن عبد الكريم، الضعفاء وأجوبة الرازي على سؤالات البرذعي، تحقيق سعدي الهاشمي، المنصورة - مصر، دار الوفاء، ط٢، ١٤٠٩هـ.
١٠٠. الزرقاني، محمد بن عبد الباقي، شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك، بيروت - لبنان، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١١هـ.
١٠١. الزركشي، محمد بن جمال، النكت على مقدمة ابن الصلاح، تحقيق: زين العابدين، الرياض - السعودية، مكتبة أضواء السلف، ط١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
١٠٢. الزخشري، محمود بن عمر، الفائق في غريب الحديث والأثر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
١٠٣. الزيلعي، عبد الله بن يوسف، نصب الراية لأحاديث الهداية، تحقيق: محمد يوسف البنوري، مصر، دار الحديث، د. ط، ١٣٥٧هـ.
١٠٤. سبط ابن العجمي، إبراهيم بن محمد، الكشف الحثيث عن رمي بوضع الحديث، بيروت - لبنان، دار الفكر، ط٣، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م.
١٠٥. ابن سعد، محمد بن سعد، الطبقات الكبرى - القسم المتمم، تحقيق: زياد محمد، المدينة المنورة، مكتبة العلوم والحكم، ط٢، ١٤٠٨هـ.
١٠٦. —، الطبقات الكبرى، بيروت - لبنان، دار صادر، د. ط، د. ت.

١٠٧. سعيد بن منصور، كتاب السنن، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، الهند، الدار السلفية، ط١، ١٩٨٢م.
١٠٨. ابن سلام، القاسم بن عبيد، غريب الحديث، دار الكُتُب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ-١٩٨٩م.
١٠٩. السندي، نور الدين بن عبدالهادي، حاشية السندي على المجتبى، تحقيق عبدالفتاح أبو غدة، حلب - سوريا، مكتب المطبوعات الإسلامية، ط٢، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.
١١٠. السيوطي، عبدالرحمن بن أبي بكر، الديباج، تحقيق: أبو إسحاق الجويني، الخبر - السعودية، دار ابن عفان، د. ط، ١٤١٦هـ-١٩٩٦م.
١١١. —، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، الرياض - السعودية، مكتبة الرياض الحديثة.
١١٢. —، تنوير الحوالك شرط موطأ مالك، مصر، المكتبة التجارية الكبرى، د. ط، ١٣٨٩هـ-١٩٦٩م.
١١٣. —، طبقات الحفاظ، بيروت - لبنان، دار الكُتُب العلمية، ط١، ١٤٠٣هـ.
١١٤. —، الجامع الصغير، تحقيق: مُحمَّد عبد الرؤوف، جدة - السعودية، دار طائر العلم، د. ط، د. ت.
١١٥. الشاشي، الهيثم بن كليب، المسند للشاشي، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الدين، المدينة المنورة - السعودية، مكتبة العلوم والحكم، ط١، ١٤١٠هـ.
١١٦. الشافعي، مُحمَّد بن إدريس، الأم، بيروت - لبنان، دار المعرفة، ط٣، ١٣٩٣هـ.
١١٧. —، السنن المأثورة، تحقيق عبد المعطي أمين قلعي، بيروت - لبنان، دار المعرفة، ط١، ١٤٠٦هـ.
١١٨. —، اختلاف الحديث، تحقيق عامر أحمد حيدر، بيروت - لبنان، مؤسسة الكُتُب الثقافية، ط١، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.
١١٩. —، مسند الشافعي، بيروت - لبنان، دار الكُتُب العلمية، د. ط، د. ت.
١٢٠. ابن شاهين، عمر بن أحمد، تاريخ في أسماء الثقات، تحقيق صبحي السامرائي، الكويت، الدار السلفية، ط١، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.
١٢١. الشهاب، مُحمَّد بن سلامة القضاعي، مسند الشهاب، تحقيق: حمدي السلفي، بيروت - لبنان، مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٤٠٧هـ-١٩٨٦م.

١٢٢. الشوكاني، مُحَمَّد بن علي، نيل الأوطار من أحاديث سيد الأخيار شرح منتقى الأخبار، بيروت - لبنان، دار الجيل، د. ط، ١٩٧٣م.
١٢٣. ابن أبي شيبة، عبد الله بن مُحَمَّد، الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار، تحقيق: كمال يوسف الحوت، الرياض - السعودية، مكتبة الرشد، ط ١، ١٤٠٩هـ.
١٢٤. ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن، صيانة صحيح مسلم، تحقيق: موفق عبد القادر، بيروت - لبنان، دار الغرب الإسلامي، ط ٢، ١٤٠٨هـ.
١٢٥. الصنعاني، عبد الرزاق بن همام، المصنف، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، بيروت - لبنان، المكتب الإسلامي، ط ٢، ١٤٠٣هـ.
١٢٦. الصنعاني، مُحَمَّد بن إِسْمَاعِيل، سبل السلام شرح بلوغ المرام من أدلة الأحكام، تحقيق مُحَمَّد الخولي، بيروت - لبنان، دار إحياء التراث العربي، ط ٢، ١٣٧٩هـ.
١٢٧. الضياء المقدسي، مُحَمَّد بن عبد الواحد، الأحاديث المختارة، تحقيق عبد الملك بن عبد الله ابن دهيش، مكة المكرمة - السعودية، مكتبة النهضة الحديثة، ط ١، ١٤١٠هـ.
١٢٨. الطبراني، سليمان بن أحمد، المعجم الكبير، تحقيق حمدي السلفي، الموصل - العراق، مكتبة العلوم والحكم، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٣م.
١٢٩. —، تحقيق طارق بن عوض الله وعبد المحسن الحسيني، القاهرة - مصر، دار الحرمين، د. ط، ١٤١٥هـ.
١٣٠. —، الروض الداني (المعجم الصغير)، تحقيق مُحَمَّد أمريز، بيروت - لبنان، عمان - الأردن، المكتب الإسلامي، دار عمار، ط ١، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
١٣١. —، مسند الشاميين، تحقيق: حمد السلفي، بيروت - لبنان، مؤسسة الرسالة، ط ١، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م.
١٣٢. الطبري، مُحَمَّد بن جرير، جامع البيان عن تأويل آبي القرآن، بيروت - لبنان، دار الفكر، د. ط، ١٤٠٥هـ.
١٣٣. الطحاوي، أحمد بن مُحَمَّد، شرح معاني الآثار، تحقيق مُحَمَّد النجار، بيروت - لبنان، دار الكُتب العلمية، ط ١، ١٣٩٩هـ.
١٣٤. الطرابلسي، إبراهيم بن مُحَمَّد بن خليل، الاغتباط لمعرفة من رمى بالاختلاط، تحقيق: علي حسن عبد الحميد، الزرقاء - الأردن، الوكالة العربية، د. ط، د. ت.
١٣٥. الطيالسي، سليمان بن داود، مسند أبي داود الطيالسي، بيروت - لبنان، دار المعرفة، د. ط، د. ت.
١٣٦. ابن أبي عاصم، أحمد بن عمرو بن الضحاك، الأحاد والمثاني، تحقيق باسم الجوابرة، الرياض - السعودية، دار الراية، ط ١، ١٤١١هـ - ١٩٩١م.

١٣٧. ابن عبد البر، يوسف بن عبد الله، التمهيد لما في الموطأ في المعاني والأسانيد، تحقيق مصطفى بن أحمد العلوي، محمد بعد الكبير البكري، المغرب، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، د. ط، د. ت.
١٣٨. عبد بن حميد، مسند عبد بن حميد، تحقيق صبحي السامرائي ومحمود الصعيدي، القاهرة - مصر، مكتبة السنة، ط ١، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.
١٣٩. ابن عبد البر، الاستيعاب في معرفة الأصحاب، تحقيق: علي البجاوي، بيروت - لبنان، دار الجيل، ط ١، ١٤١٢ هـ.
١٤٠. العجلوني، إسماعيل بن محمد، كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس، تحقيق: أحمد القلاش، بيروت - لبنان، مؤسسة الرسالة، ط ٤، ١٤٠٥ هـ.
١٤١. العجلي، أحمد بن عبد الله، معرفة الثقات، تحقيق: عبد العليم البستوني، المدينة المنورة - السعودية، مكتبة الدار، ط ١، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.
١٤٢. ابن عدي، عبد الله بن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، تحقيق يحيى غزاوي، بيروت - لبنان، دار الفكر، ط ٣، ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م.
١٤٣. العراقي، عبد الرحيم بن الحسين، التقييد والإيضاح على مقدمة ابن الصلاح.
١٤٤. —، فتح المغيث بشرح ألفية الحديث، تحقيق محمود ربيع، بيروت - لبنان، دار الفكر ومؤسسة الكتب الثقافية، ط ١، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ م.
١٤٥. العظيم آبادي، محمد شمس الحق، عون المعبود شرح سنن أبي داود، بيروت - لبنان، دار الكتب العلمية، ط ٢، ١٤١٥ هـ.
١٤٦. العقيلي، محمد بن عمر، الضعفاء، تحقيق عبد المعطي قلعجي، بيروت - لبنان، دار المكتبة العلمية، ط ١، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م.
١٤٧. العلائي، أبو سعيد بن خليل، جامع التحصيل في أحكام المراسيل، تحقيق حمدي السلفي، بيروت - لبنان، ط ٢، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٠ م.
١٤٨. أبو عوانة، يعقوب بن إسحاق، مسند أبو عوانة، تحقيق: أيمن عارف، بيروت - لبنان، دار المعرفة، ط ١، ١٩٩٨ م.
١٤٩. الفسوي، يعقوب بن سفيان، المعرفة والتاريخ، تحقيق أكرم العمري، بيروت - لبنان، مؤسسة الرسالة، ط ٢، ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م.

١٥٠. ابن قانع، عبد الباقي بن قانع، معجم الصحابة، تحقيق: صلاح المصري، المدينة المنورة، مكتبة الغرباء الأثرية، ط١، ١٤١٨هـ.
١٥١. ابن قتيبة، عبدالله مسلم، غريب الحديث، تحقيق عبدالله الجبوري، بغداد، وزارة الأوقاف، ١٩٧٧م.
١٥٢. القرطبي، محمد بن أحمد، الجامع لأحكام القرآن، تحقيق: أحمد البدوني، القاهرة - مصر، دار الشعب، ط٢، ١٣٧٢هـ.
١٥٣. القضاعي، محمد بن سلامة، مسند الشهاب، تحقيق: حمدي السلفي، بيروت - لبنان، مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م.
١٥٤. ابن القيسراني، محمد بن طاهر، تذكرة الحفاظ (أطراف أحاديث كتاب المجروحين لابن حبان)، تحقيق حمدي السلفي، الرياض - السعودية، دار الضمعي، ط١، ١٤١٥هـ.
١٥٥. ———، ذخيرة الحفاظ، تحقيق الفريوائي، عبدالرحمن بن عبدالجبار، الرياض، دار السلف، ١٩٩٦م.
١٥٦. ابن القيم، محمد بن أبي بكر، حاشية ابن القيم على سنن أبي داود، بيروت - لبنان، دار الكتب العلمية، ط٢، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.
١٥٧. ———، الفروسية، بيروت - لبنان، دار الكتب العلمية، د. ط، د. ت.
١٥٨. ابن كثير، إسماعيل بن عمر، تفسير القرآن العظيم، بيروت - لبنان، دار الفكر، د. ط، ١٤٠١هـ.
١٥٩. الكلاباذي، أحمد بن محمد، رجال صحيح البخاري، تحقيق عبدالله الليثي، بيروت - لبنان، دار المعرفة، ط١، ١٤٠٧هـ.
١٦٠. ابن الكيال، محمد بن أحمد، الكواكب النيرات، تحقيق: حمدي السلفي، الكويت، دار العلم، د. ط، د. ت.
١٦١. ابن ماجه، محمد بن يزيد، سنن ابن ماجه، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت - لبنان، دار الفكر، د. ط، د. ت.
١٦٢. مالك بن أنس، مالك، المدونة الكبرى، بيروت - لبنان، دار صادر، د. ط، د. ت.
١٦٣. ———، موطأ الإمام مالك، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، مصر، دار إحياء التراث العربي، د. ط، د. ت.
١٦٤. ابن المبارك، عبدالله بن المبارك، الزهد ويليهِ الرقائق، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، بيروت - لبنان، دار الكتب العلمية، د. ط، د. ت.
١٦٥. المباركفوري، محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم، تحفة الأحوذى بشرح جامع الترمذی، بيروت - لبنان، دار الكتب العلمية، د. ط، د. ت.
١٦٦. ابن المديني، علي بن عبد الله، سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة لعلي بن المديني، تحقيق: موفق عبد الله عبد القادر، الرياض - السعودية، مكتبة المعارف، ط١، ١٤٠٤هـ.

١٦٧. المزي، يوسف بن عبدالرحمن، تحفة الإشراف بمعرفة الأطراف، تحقيق: عبد الصمد شرف الدين، بيروت - لبنان، المكتب الإسلامي، الدار القيمة، ط٢، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.
١٦٨. ———، تهذيب الكمال، تحقيق: بشار عود معروف، بيروت - لبنان، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، ط١، ١٤٠٠-١٩٨٠م.
١٦٩. مسلم، مسلم بن الحجاج، الكنى والأسماء، تحقيق عبد الرحيم القشقرى، المدينة المنورة- السعودية، الجامعة الإسلامية، ط١، ١٤٠٤هـ.
١٧٠. ———، صحيح مسلم، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت - لبنان، دار إحياء التراث العربي، د. ط، د. ت.
١٧١. ———، التمييز، تحقيق محمد مصطفى الأعظمي، المربع - السعودية، مكتبة الكوثر، ط٣، ١٤١٠هـ.
١٧٢. معمر بن راشد، الجامع لمعمر، مطبوع كملحق كتاب لمصنف لعبد الرزاق، تحقيق: حبيب الأعظمي، بيروت - لبنان، المكتبة الإسلامية، ط٢، ١٤٠٣هـ.
١٧٣. ابن معين، يحيى بن معين، تاريخ ابن معين (رواية الدوري)، تحقيق أحمد سيف، مكة المكرمة- السعودية، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، ط١، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.
١٧٤. ———، تاريخ ابن معين (رواية الدرامي)، تحقيق: أحمد سيف، دمشق - سوريا، دار المأمون للتراث، د. ط، ١٤٠٠هـ.
١٧٥. المقدسي، شروط الأئمة الستة، اعتر به عبدالفتاح، أبو غدة، حلب، مكتب المطبوعات الإسلامية، ط١، ١٤١٧هـ-١٩٩٧م.
١٧٦. المقرئ، أحمد بن علي، مختصر كتاب الوتر، تحقيق: إبراهيم محمد العلي، محمد عبد الله أبو صعيك، الزرقاء - الأردن، مكتبة المنار، ط١، ١٤١٣هـ.
١٧٧. مكى، مكى بن أبي طالب، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، تحقيق: محي الدين رمضان، بيروت - لبنان، مؤسسة الرسالة، ط٥، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.
١٧٨. ابن الملقن، عمر بن علي، خلاصة البدر المنير في تخريج كتاب الشرح الكبير للرافعي، تحقيق حمدي السلفي، الرياض - السعودية، ط١، ١٤١٠هـ.
١٧٩. المناوي، عبد الرؤوف، التوقيف علي مهمات التعاريف، تحقيق محمد رضوان، بيروت، دمشق، دار الفكر المعاصر، ط١، ١٤١٠هـ.
١٨٠. ———، فيض القدير شرح الجامع الصغير، مصر، المكتبة التجارية الكبرى، ط١، ١٣٥٦هـ.

١٨١. ابن مندة، مُحمَّد بن إسحاق، الإيوان، تحقيق علي الفقيهي، بيروت - لبنان، مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٤٠٦هـ.
١٨٢. ابن مندة، شروط الأئمة، تحقيق: عبد الرحمن الفريوائي، الرياض - السعودية، دار السلم، ط١، ١٤١٤هـ.
١٨٣. المنذري، عبد العظيم بن عبد القوي، الترغيب والترهيب في الحديث الشريف، تحقيق إبراهيم شمس الدين، بيروت - لبنان، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٧هـ.
١٨٤. ابن منظور، مُحمَّد بن مكرم، لسان العرب، بيروت، دار صادر، د. ط، د. ت.
١٨٥. النَّسائي، أحمد بن شعيب، السنن الكبرى، تحقيق عبد الغفار البنداري وسيد كسروي حسن، بيروت - لبنان، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١١هـ-١٩٩١م.
١٨٦. _____، الخصائص، تحقيق: أحمد البلوشي، الكويت، مكتبة المعلا، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.
١٨٧. _____، الضعفاء والمتروكين، تحقيق إبراهيم زايد، حلب - سوريا، دار الوعي، ط١، ١٣٦٩م.
١٨٨. _____، المجتبى من السنن، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، حلب - سوريا، مكتب المطبوعات الإسلامية، ط٢، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.
١٨٩. _____، عمل اليوم والليلة، تحقيق: فاروق حمادة، بيروت - لبنان، مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٤٠٦هـ.
١٩٠. _____، فضائل الصحابة، بيروت - لبنان، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٠٥هـ.
١٩١. النووي، يحيى بن شرف، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، بيروت - لبنان، دار إحياء التراث العربي، ط٢، ١٣٩٢م.
١٩٢. _____، تهذيب الأسماء، بيروت - لبنان، دار الفكر، ط١، ١٩٩٦م.
١٩٣. _____، رياض الصالحين، بيروت - لبنان، مؤسسة الرسالة، ط٤، ١٤٠٧هـ-١٩٨٦م.
١٩٤. هناد، الزهد بن السري، تحقيق عبدالرحمن الفريوائي، الكويت، دار الخلفاء للكتاب الإسلامي، ط١، ١٤٠٦هـ.
١٩٥. الهيثمي، علي بن أبي بكر، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، القاهرة - مصر، بيروت - لبنان، دار الريان للتراث، دار الكتاب العربي، د. ط، ١٤٠٧هـ.
١٩٦. الوادياشي، عمر بن علي، تحفة المحتاج، تحقيق: عبدالله اللحاني، مكة المكرمة - السعودية، دار حراء، ط١، ١٤٠٦هـ.
١٩٧. أبو يعلى، أحمد بن علي، مسند أبي يعلى، تحقيق: حسن سليم أسد، دمشق - بيروت، دار المأمون للتراث، ط١، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.
١٩٨. الأرناؤوط، شعيب الأرناؤوط وبيشار عواد، تحرير تقريب التهذيب، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤١٧هـ-١٩٩٧م.

Abstract

Al- hawari Audeh Ahmad The relatively Authenticated Hadith narrators and Narration Methodology on their Authority in the Six Hadith books Ph.D. dissertation Yarmouk University 1426 H. /2005.

Supervisor Dr. Abdel Majeed Mahmoud

Abdel Majeed

The present study addresses a methodology adopted by critics for the prophetic Hadith based on identifying most salient profiles of inferior narrator authentication and their method in deciding on his narrations under governance of a prophetic hadith's rule of that every prophetic hadith has its own criticism. Due to the fact that a superior narrator would likely be in error and similarly an inferior narrator would likely be right.

The current work explores inferior narrators who were authenticated in specific instances and situations. As such that one narrator authenticates his narration from his mentor. Disciple. Or even his narration from people of his own town.

Narrations made by inferior narrators through the six books were tracked and examined and it was made clear what methodology adopted by respective compilers of each of those books in obtaining narrations and to study relevant conditions. The study consisted of six chapters preceded by a prelude and followed by a conclusion. In the prelude I discussed ranks of narrators and relativity of control. As narrators vary in their ranks including inferior and authenticated narrators the same applies on both the authenticated and inferior narrator individually are not equals. It is self-evident how significant and inferior narrator individually are not equals. It is self-evident how significant is that in making differentiation between righteous from unrighteous hadith. And to be alert saying of women to have the priority when there is conflict. Relativity of control that is being adopted by critics while deciding on hadith was studied. And watchword was

presented having to do with the necessity for one to be fully aware that relativity control problem is one different from that of conflict between dishonoring (Jarh) and Honoring (Tadeel) of a narrator. Being Ignorant to such problem would yield that unrighteous hadith may have been authenticated or a righteous one would have been discarded. Chapter one. However. Was devoted to study inferior narrators who authenticates in their narration from their mentors. And to study narrations of such narrators. And further to identify those prophetic hadith which were narrated from them the same as once authenticated with a suggestion made regarding those acceptable or unacceptable along with a comment in explanation of why were accepted or refused in a way making clear the relativity of authentication. And likewise to identify prophetic hadith which were narrated in somewhat different form other than once authenticated. And what should be accepted. And to find out methods approached by the compilers of the six books in obtaining their narrations in a best way clarifying the relative authentication. I have adopted the same method in chapters coming next. Which discuss specific situations in which inferior narrators were authenticated.

Chapter two on the other hand investigated inferior narrators who were authenticated because of certain disciples who had made narrations from them. Chapter three however. Studied inferior narrators who were authenticated as a result of narrations from people of specific locality. Chapter four studied inferior narrators who were authenticated in certain subjects such as biographies, invasions. And exegesis. Chapter five investigated inferior narrators who were authenticated if related from their own works but put to inferiority where narration was made by memory following this in a special chapter the sixth I examined the conditions postulated by the six imams in consequence of what was revealed as their own methodology in making narrations from relatively authenticated inferior narrators. Finally was a conclusion included most significant findings revealed and recommendations suggested.